آفة أصحاب الحديث

والرد على عبد المغيث

تصنيف الشيخ الإمام

جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي

(٥١٠ - ٥٩٧ هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

أ.د/ سعد بن عبد الله الحميد

و

د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

دار الألوكة للنشر

آفة أصحاب الحديث

والرّدّ على عبد المغيث

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي
آفة أصحاب الحديث والرد على عبدالمغيث/ عبدالرحمن ابن علي بن الجوزي؛ سعد بن عبدالله الحميّد؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي- ط١- الرياض، ١٤٣٦هـ
٨٠٠ ص؛ ٢٤ × ١٧ سم
ردمك: ١-٢-٩٠٦٥٨-٦٠٣-٩٧٨
١- ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي، ت ٥٩٧هـ
٢- الحديث- دفع مطاعن ٣- علوم الحديث
أ. الحميّد، سعد بن عبدالله (محقق) ب- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق) ج. العنوان
ديوي ٢٣٣ ١٤٣٦/٨٨٣٥

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٨٨٣٥
ردمك: ١-٢-٩٠٦٥٨-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

ذو القعدة ١٤٣٦هـ - سبتمبر ٢٠١٥م

دار الألوكة للنشر
الألوكة

المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٢٠٥٢٨٨٥ ناسوخ: ٤٥٥٠٦٦٦ ص.ب ٣٠٥٦٦٠ الرياض ١١٣٦١
alukah@alukah.net

آفة أصحاب الحديث
والرد على عبد المغيث

تصنيف الشيخ الإمام

جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي رحمه الله

(٥١٠ - ٥٩٧ هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

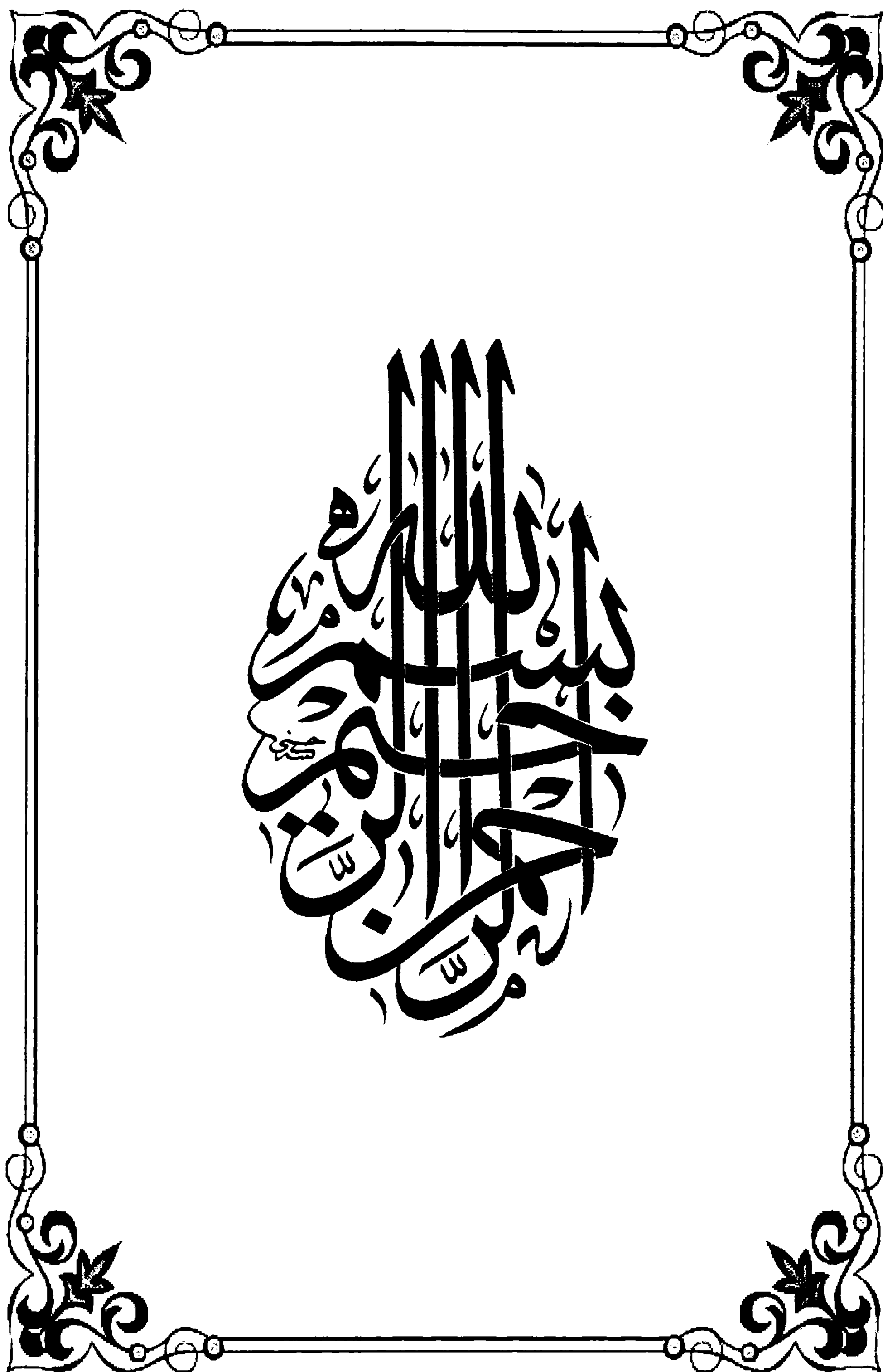
بإشراف وعناية

أ.د/ سعد بن عبد الله الحميد

و

د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

دار الألوكة للنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحَمْدُ للهِ الذي خلَقَ خَلْقَهُ أَطْوَارًا، وصَرَّفَهُمْ في أطوارِ التخليقِ كيفَ شاءَ عِزَّةً واقْتِدَارًا، وأَرْسَلَ الرُّسُلَ إلى المُكلَّفينَ إعذارًا منه وإنذارًا؛ فأَتَمَّ بهم على مَنِ اتَّبَعَ سَبِيلَهُمْ نِعْمَتَهُ السابِغَهْ، وأقامَ بهم على مَنْ خالَفَ مَنَاهِجَهُمْ حُجَّتَهُ البَالِغَهْ، فنَصَبَ الدَّليلْ، وأَنَارَ السَّبيلْ، وأَزَاحَ العِلَلَ وقَطَعَ المَعَاذِيرْ، وأَقَامَ الحُجَّهْ، وأَوْضَحَ المَحَجَّهْ، وقـالَ: ﴿هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾[1]، وقـال: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[2].

فعَمَّهُمْ بالدَّعوةِ على أَلْسِنَةِ رُسُلِهِمْ حُجَّةً منه وعَدْلًا، وخَصَّ بالهدايةِ مَنْ شَاءَ منهم نِعْمَةً منه وفَضْلًا، فقَبِلَ نعمةَ الهدايةِ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ من اللهِ سابقةُ السعادةِ وتَلَقَّاها باليَمِينْ، وقالَ: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[3]، وردَّهَا مَنْ غَلَبَتْ عليه الشَّقَاوةُ ولم يَرْفَعْ بها رَأْسًا بينَ العَالَمِينْ؛ فهذا فضلُهُ وعطاؤُهُ ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[4] ولا فضلُهُ بممنونْ، وهذا عَدْلُهُ وقَضَاؤُهُ فـ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[5]

---

(١) الآية: ١٥٣، من سورة الأنعام.
(٢) الآية: ١٦٥، من سورة النِّسَاء.
(٣) اقتباس من الآية: ١٩، من سورة النَّمْل.
(٤) اقتباس من الآية: ٢٠، من سورة الإسراء.
(٥) اقتباس من الآية: ٢٣، من سورة الأنبياء.

نَحْمَدُهُ والتوفيقُ للحَمْدِ مِنْ نِعَمِهْ، ونَشْكُرُهُ والشُّكْرُ كَفِيلٌ بِالمَزِيدِ مِنْ فَضْلِهِ وكَرَمِهْ، ونَسْتَغْفِرُهُ ونَتُوبُ إليهِ مِنَ الذُّنُوبِ التي تُوجِبُ زوالَ نِعَمِهِ وحُلُولَ نِقَمِهْ.

ونَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ؛ كَلِمَةٌ قامَتْ بها الأرضُ والسَّمَوَاتْ، وفَطَرَ اللهُ عليها جميعَ المخلوقاتْ، وعليها أُسِّسَتِ المِلَّهْ، ونُصِبَتِ القِبْلَهْ، ولأجلِهَا جُرِّدَت سيوفُ الجِهَادْ، وبها أَمَرَ اللهُ سبحانَهُ جميعَ العبادْ، وهي كلمةُ الإسلامْ، ومِفْتاحُ دارِ السَّلَامْ، وأساسُ الفَرْضِ والسُّنَّهْ، ومَنْ كانَ آخِرَ كلامِهِ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" دَخَلَ الجَنَّهْ.

ونَشْهَدُ أَنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ وخِيرَتُهُ مِنْ خَلْقِهْ، وحُجَّتُهُ على عِبَادِهِ وأَمِينُهُ على وَحْيِهْ، أرسَلَهُ رحمةً لِلْعَالَمِينْ، وقُدْوَةً لِلْعَامِلِينْ، ومَحَجَّةً للسالكينْ، وحُجَّةً على المُعانِدينْ، وحَسْرةً على الكافرينْ.

أرسَلَهُ بالهُدَى ودِينِ الحَقِّ بين يَدَيِ الساعةِ بَشِيرًا ونَذِيرًا، وداعِيًا إلى اللهِ بإذنِهِ وسِرَاجًا مُنِيرًا؛ فبلَّغَ الرِّسالَهْ، وَأَدَّى الْأَمَانَهْ، ونَصَحَ الأُمَّهْ؛ فأَشْرَقَتْ بِرِسَالَتِهِ الأرضُ بعدَ ظُلُماتِهَا، وتَأَلَّفَتْ به القلوبُ بعد شَتَاتِهَا، وامتلأَتْ به الدنيا نُورًا وابتهاجًا، ودخَلَ النَّاسُ في دِينِ اللهِ أفواجًا.

فلمَّا أَكْمَلَ اللهُ تعالى به الدِّينْ، وأَتَمَّ به النِّعْمَةَ على عِبادِهِ المُؤْمنينْ، إِسْتَأْثَرَ به ونقَلَهُ إلى الرَّفيقِ الأعلى، والمَحِلِّ الأَسْنَى، وقد تَرَكَ أُمَّتَهُ على المَحَجَّةِ البيضاءْ، والطَّرِيقِ الواضحةِ الغَرَّاءْ؛ فصَلَّى اللهُ وملائكتُهُ وأنبياؤُهُ ورُسُلُهُ والصالحونَ مِنْ عبادِهِ عَلَيْهْ، كما وَحَّدَ اللهَ وعَرَّفَ به ودعا إِلَيْهْ، وسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ أَوْلَى ما يَتنَافَسُ فيه المُتنافِسُونْ، وأَحْرَى ما يَتسابَقُ في حَلْبةِ سِبَاقِهِ المُتسابِقُونْ: العِلْمُ النافعُ والعَمَلُ الصالحُ اللذانِ لا سَعَادةَ للعَبْدِ إلا بِهِمَا، ولا نَجَاةَ له إلا بالتَّعلُّقِ بسبَبِهِما؛ فَمَنْ رُزِقَهُما فقد فازَ وغَنِمْ، ومَنْ حُرِمَهُما فَالْخَيْرَ كلَّهُ حُرِمْ.

ولَمَّا كانَ العِلْمُ للعَمَلِ قَرِينًا وشَافِعَا، وشَرَفُهُ لِشَرَفِ معلومِهِ تَابِعَا، كانَ أَشْرَفَ العلومِ على الإطلاقِ عِلْمُ التوحيدْ، وأنفعَهَا عِلْمُ أحكامِ أفعالِ العَبِيدْ، ولا سَبِيلَ إلى اقتباسِ هَذَيْنِ النُّورَيْنْ، وتَلقِّي هذَيْنِ العِلْمَيْنْ، إلا مِنْ مِشْكاةِ مَنْ قامَتِ الأدلَّةُ القاطعةُ على عِصْمَتِهْ، وصَرَّحَتِ الكُتُبُ السماوِيَّةُ بوجوبِ طاعتِهِ ومُتابَعَتِهْ، وهو الصادقُ المصدوقُ الذي لا يَنْطِقُ عن الهَوَى، إنْ هو إلَّا وَحْيٌ يُوحَى.

ولَمَّا كان الأَمْرُ كذلكَ، وجَبَ علينا أنْ نَقِفَ مَعَ الحُجَّةِ والاستدلالْ، تاركينَ التعصُّبَ للرِّجَالْ، نَسِيرُ مع الحَقِّ أينَ سارَتْ ركائِبُهْ، ونَسْتَقِلُّ مع الصوابِ حَيْثُ استَقَلَّتْ مَضَارِبُهْ؛ إذا بَدَا لنا الدليلُ أَخَذْنا به وطِرْنَا إِلَيْهْ، وإذا دَعَانا الرسولُ ﷺ إلى أَمْرٍ انْقَدْنَا إِلَيْهْ، وعَوَّلْنا في أحكامِ دِينِنَا عَلَيْهْ؛ فنصوصُهُ أَجَلُّ في صدورِنا، وأعظَمُ في نفوسِنا، مِنْ أنْ نُقدِّمَ عليها قولَ أحدٍ مِنَ النَّاسْ، أو أنْ نُعارِضَهَا برأيٍ أو قِيَاسْ[(١)].

هذا؛ وقد وَجَدْنَا بالسَّبْرِ والتتبُّعِ لأحوالِ الخَلْقِ: أنَّ الخلافَ قلَّما ينجو مِنْ غوائلِهِ مَنْ سار عليه واتخَذَهُ طريقًا، وندَرَ أنْ يَسْلَمَ مِنْ مَغَبَّتِهِ مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ ونَزُرَ وَرَعُهُ؛ حتى نقَلَ أبو سُلَيْمانَ الخَطَّابِيُّ عن بعضِهِمْ

---

(١) مقدِّمة "إعلام الموقعين، عن رب العالمين" لابن القيم (١/ ٣-٧)؛ بتصرُّف.

قولَهُ: «إنَّ مِنَ الناسِ مَنْ يُولَعُ بالخلافِ أَبَدًا؛ حتَّى إنَّه لَيَرَى أنَّ أفضَلَ الأمورِ: أَلَّا يُوَافِقَ أحدًا على قَوْلٍ، ولا يُجامِعَهُ على رَأْيٍ، ولا يُواتِيَهُ على مَحَبَّةٍ، ومَنْ كانتْ هذه عادَتَهُ، فإنَّهُ لا يُبْصِرُ الحَقَّ ولا يَنصُرُهُ، ولا يَعتقِدُهُ دِينًا ومَذْهَبًا؛ إنَّما يَتعصَّبُ لرأيِه، ويَنْتَقِمُ لنفسِه، ويَسْعَى في مَرْضاتِهَا؛ حتَّى إنَّك لو رُمْتَ أنْ تُرْضِيَهُ، وتَوَخَّيْتَ أنْ تُوافقَهُ على الرَّأْيِ الذي يَدْعوكَ إليه، تَعَمَّدَ لخلافِكَ فيه، ولم يَرْضَ به حتى يَنتقِلَ إلى نقيضِ قولِهِ الأَوَّلِ؛ فإنْ عُدتَّ في ذلكَ إلى وِفَاقِهِ، عادَ فيه إلى خِلَافِكَ!».

قال الخَطَّابيُّ: «فمَنْ كان بهذه الحالِ: فعلى اللبيبِ مُبَاعَدَتُه، والنِّفَارُ عن قُرْبِه؛ فإنَّ رضاهُ غايةٌ لا تُدْرَك، ومَدَى شَأْوُهُ لا يُلْحَق»[1].

هذا المذكورُ عندَ خِلَافِ العَوَامِّ والدَّهْماءِ، **أَمَّا خلافُ الأئمَّةِ والعلماءِ**: فوَسْمُهُ الحَقّ، ولَهْجَتُهُ الصِّدْقْ، ومَظْهَرُهُ النُّور، ومَخْبَرُهُ حُسْنُ القَصْد، وسَبيلُهُ اتباعُ الدليل، وثَمَرَتُهُ بلوغُ التَّقْوَى.

لكنَّ المَرْءَ قد يَغْلِبُ عليه طَبْعُه، وتُسَيْطِرُ عليه نَفْسُه، وتُحْدِقُ به حُظُوظُه؛ فلا يَرَى الحقَّ إلا مَعَهُ، ولا يُبْصِرُ الصوابَ إلا في رَأْيِ إمامِهِ ومَتْبُوعِه، فيَدْفَعُهُ ذلكَ إلى مُجاوَزةِ الحَدِّ ومُجانَبةِ الصوابْ، حتى يَنْأَى به عن حُدُودِ السُّنَّةِ والكتابْ، بل رُبَّما دَفَعَهُ ذلكَ إلى الاجتراءِ على رسولِ اللهِ ﷺ بِالوَضْعِ[2]، وليسَ هذا بمُستَغْرَبٍ عليه؛ فإنَّ العصبيَّةَ تَفْعَلُ بصاحبِهَا الأفاعيلَ، وقد صَحَّ بهذا الخبرُ عن النَّبِيِّ

---

(١) "العزلة" للخطابي (ص٥٩)، بتصرُّف يسير. وانظر فيه قصَّة المبرِّد التي ذكرها ابنُ التِّعْياني (ص ٥٩-٦٠).

(٢) قال السيوطي في "ألفيَّة الحديث" (مبحث الموضوع) [من الرجز]:

وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ لِيُفْسِدَا ... دِينًا وَبَعْضٌ نَصْرَ رَأْيٍ قَصَدَا

البشيرِ النذيرِ ﷺ؛ فعن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ، عن أبيه، قال: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَعَانَ قَوْمَهُ على ظُلْمٍ، فَهُوَ كالبَعِيرِ المُتَرَدِّي يُنْزَعُ بِذَنَبِهِ**»(١)؛ أيْ: مَنْ أَعَانَ قومَهُ على باطلٍ أو مشكوكٍ فيه غيرِ مُتيقَّنٍ منه، فقد وقَعَ في الإثمِ وهَلَكَ؛ كالبعيرِ إذا تَرَدَّى في بِئْرٍ؛ فصارَ يُنْزَعُ بِذَنَبِهِ، ولا يُقْدَرُ على خَلَاصِهِ(٢).

وأيُّ ظُلْمٍ مِنَ المرءِ لِدِينِهِ ولرسولِهِ ﷺ وللناسِ وللنفسِ، أعظَمُ مِنْ نصرةِ غيرِ الحقِّ، أو الوقوفِ في وجهِ مَنْ يدعو إليه، أو الانحيازِ إلى مَنْ يَتلبَّسُ بثياب الباطلِ والظلمِ والكَذِبِ؟! قال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(٣)، وقالَ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾(٤)، وقـال: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾(٥).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩٣ و٤٠١ و٤٤٩ رقم ٣٧٢٦ و٣٨٠١ و٤٢٩٢) من طريق شعبة، وسفيان الثوري، وإسرائيل بن يونس، وأبو داود (٥١١٨) من طريق الثوري؛ جميعهم عن سماك بن حرب، عن عبدالرحمنِ بن عبدالله، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، به؛ وهذا لفظُ إسرائيل.
وأخرجه أبو داود (٥١١٧) من طريق زهير بن معاوية، عن سماك بن حرب، عن عبدالرحمن بن عبدالله، عن أبيه، به، موقوفًا. وصححه الشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١٣٨٣).

(٢) انظر: "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢١٦)، و"مرقاة المفاتيح" (٩/ ١٢٨).

(٣) الآية: ٧٥، من سورة البقرة.

(٤) الآية: ١١٦، من سورة النحل.

(٥) الآية: ١١٦، من سورة هُود.

قال أبو حامدٍ الغَزَالِيُّ: «إنَّ الطِّبَاعَ مجبولةٌ على حُبِّ الأنبياءِ صلواتُ اللهِ عليهِمْ، وعلى حُبِّ الصحابةِ رَضِيَ اللهُ تعالى عنهم، مع أنَّهم لم يُشَاهَدُوا؛ بل حُبِّ أربابِ المذاهبِ؛ مِثْلِ الشافعيِّ، وأبي حَنِيفةَ، ومالكٍ، وغيرِهم؛ حتى إنَّ الرجلَ قد يُجاوِزُ به حُبُّهُ لصاحبِ مذهبِهِ حَدَّ العِشْقِ؛ فيَحْمِلُهُ ذلكَ على أنْ يُنفِقَ جميعَ مالِهِ في نُصْرةِ مذهبِهِ، والذَّبِّ عنه، ويُخاطِرَ بِرُوحِهِ في قتالِ مَنْ يَطْعَنُ في إمامِهِ ومَتْبوعِهِ؛ فكَمْ مِنْ دَمٍ أُرِيقَ في نُصْرةِ أربابِ المذاهبِ!»[١].

هذا؛ وكثيرًا ما تكونُ الخلافاتُ ظاهرُها اختلافاتٌ في مسائلَ عِلْميَّةٍ، أو قضايا فِكْريَّةٍ، أو طُرُقٍ تطبيقيَّةٍ، وباطنُهَا حظُّ النَّفْسِ، وحُبُّ الذاتِ، واتباعُ الهَوَى الذي يُعْمِي ويُصِمُّ؛ لكنَّها تُكْسَى لباسَ الحِرْصِ على إظهارِ الحَقِّ، والحرصِ على العِلْمِ ومصلحةِ الإسلامِ والمسلمينَ، وغيرِ ذلكَ مما يَدِقُّ ويَخْفَى، ولا سيَّما بينَ الأقرانِ، واللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ؛ وقد رَوَتْ عائشةُ ﵂؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ**»[٢].

والكلامُ في مِثْلِ هذا يطولُ، ومَظِنَّةُ وُجودِ ذلكَ في كُتُبِ الخلافِ وبَيَانِ أسبابِهِ وآدابِهِ وضَوَابطِهِ.

وها هيَ بين يَدَيْكَ- أيُّها القارئُ الكريمُ- إِحْدَى مَسَائِلِ الخِلَافِ، تُنْبِئُ عمَّا ذَكَرْناه، وتُؤيِّدُ ما أَثْبَتْناه، وهي مسألةُ صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ

---

(١) "إحياء عُلُوم الدِّين" (٤/ ٢٩٩). وانظر: "روح المعاني" للألوسي (١/ ٣٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٥٥ و٦٣ و٢٠٥ رقم ٢٤٢٧٧ و٢٤٣٤٣ و٢٥٧٠٤)، والبخاري (٢٤٥٧ و٤٥٢٣ و٧١٨٨)، ومسلم (٢٦٦٨)، والترمذي (٢٩٧٦)، والنسائي (٥٤٢٣).

أبي بَكْرٍ رضي الله عنه في مرضِ مَوْتِهِ ﷺ؛ فقدْ أَلَّفَ الحافظُ أبو عَلِيٍّ البَرَدَانيُّ الحَنْبَلِيُّ (ت٤٩٨هـ) مؤلَّفًا في إثباتِ ذلكَ، وتابعَهُ عبدُ المُغِيثِ بنُ زُهَيْرٍ الحَرْبِيُّ الحَنْبَلِيُّ (ت٥٨٣هـ)، وصَنَّفَ في هذه المسألةِ مُصَنَّفَيْنِ يَنْصُرُ فيهما هذا القولَ[1]؛ فأَلَّفَ ابنُ الجوزيِّ (ت٥٩٧هـ)- وهو حنبليٌّ أيضًا- هذا الكتابَ "**آفَةُ أَصْحَابِ الحَدِيثِ**"؛ يَرُدُّ به قولَ عبدِ المُغِيثِ في مُصنَّفِهِ الثاني، ويُحاوِلُ إثباتَ أنَّ أبا بَكْرٍ رضي الله عنه لم يَؤُمَّ النبيَّ ﷺ قَطُّ؛ لا في عَافِيَتِهِ- عليه الصلاةُ والسلامُ- ولا في مَرَضِ وفاتِهِ؛ فحَدَا به اعتقادُهُ هذا إلى ادِّعَاءِ الإجماعِ على ذلكَ، ورَدِّ كُلِّ حديثٍ أو أَثَرٍ؛ إِمَّا بتأويلٍ، وإِمَّا بتضعيفٍ وتَوْهِينٍ، مع اتِّهامِ عبدِ المغيثِ بالعصبيَّةِ واتباعِ الهَوَى، والتغفيلِ والجَهْلِ وقِلَّةِ العِلْمِ، وهكذا فعَلَ عبدُ المُغِيثِ؛ فقد اتَّهَمَ ابنَ الجوزيِّ بِمِثْلِ ما اتَّهَمَهُ به، وسوفَ تَعْرِفُ- أَيُّها القارئُ الكريمُ- هذا مِنْ خِلالِ الكتابِ، إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وسنَتْرُكُ بيانَ ذلكَ إلى مَواضعِهِ مِنْ أصلِ الكتابِ ومُقدِّمةِ التحقيقِ التي بَذَلْنَا فيها الوُسْعَ للوصولِ إلى ما تَتِمُّ به الفائِدةُ لكُلِّ مَنْ طالعَهُ أو نظَرَ فيه، وقد بذلنا الجهدَ في محاولةِ تخفيفِ حدّةِ ابنِ الجوزيِّ وشدّتِهِ على عبدِالمغيثِ- رحمهما اللهُ- في هذا الكتابِ، ورأينا أن ابنَ الجوزيِّ أخطأَ فيما ذهب إليه من نفيِ صلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ رضي الله عنه، ولا يعني هذا أن عبدَالمغيثِ قد أصاب في رأيه كلِّهِ، بل هو قد أخطأَ

---

(١) وكِلا مُصنَّفَي عبدالمغيث مفقود؛ كما يأتي ذكره عند ذكر مؤلفاته؛ وقد أجهَدَنَا هذا الفِقْدانُ؛ فقد حاولنا تحقيقَ قولِ عبدالمغيث وكلامِهِ في هذه المسألة؛ من خلال ما نقله عنه ابن الجوزي في كتابه هذا "آفة أصحاب الحديث"، وكذا من خلال ما نقله غيرُهُ مِنَ العلماء الذين ترجموا له، والذين تكلَّموا على هذه المسألة.

أيضًا في نفيه أن يكونَ النبيُّ ﷺ أَمَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه في مرضِ موتِهِ، والصوابُ التوسُّط بينهما، وذلك أنهما صلاتان؛ أَمَّ النبيُّ ﷺ أبا بكرٍ رضي الله عنه في إحداهما، كما أن أبا بكرٍ رضي الله عنه أَمَّ النبيَّ ﷺ في الآخرى، فهي مسألةٌ اجتهاديةٌ، اجتهد فيها هذان الجِهبِذانِ، وكلاهما مأجورٌ -إن شاء الله- وقد علَّقنا على المواضعِ التي رأينا فيها شدةَ عبارةِ ابنِ الجوزيِّ على عبدِالمغيثِ وغيرِه من المخالفينَ له في هذه المسألةِ؛ كابنِ حبانٍ، ولا يعني هذا تحيّزَنا ضدَّ ابنِ الجوزيِّ؛ فالذي دفعنا لهذا وقوفُنا على عبارتِهِ التي استدعتْ منا هذا التعليقَ، وإلا فلو وقفنا على كتابِ عبدِالمغيثِ؛ ربما كان فيه من قسوةِ العبارةِ ما يستدعي أكثرَ من تعليقِنا على كتابِ ابنِ الجوزيِّ، واللهُ أعلمُ.

هذا؛ وقد جَعَلْنا الكتابَ في مقدمةٍ وثلاثةِ أقسامٍ:

القِسْمُ الأَوَّل: دراسةٌ عن المؤلِّفينِ والكتابِ، وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأَوَّلُ: التعريفُ بابنِ الجوزيِّ.

المبحثُ الثاني: التعريفُ بعبدِ المُغِيثِ.

المبحثُ الثالثُ: دراسةٌ عن كتابِ "آفةِ أصحابِ الحديث".

القسمُ الثاني: نصُّ "آفةِ أصحابِ الحديثِ" مُحقَّقًا.

القسمُ الثالثُ: فهارسُ الكتابِ.

وفي الختامِ لا يسعُنا إلا أن نشكرَ كلَّ مَن أسهمَ في إخراجِ هذا العملِ، بدايةً من الشيخِ أبي عليٍّ عبدِالرحمنِ بنِ عليٍّ الجريسيِّ الذي سعى في الحصولِ على مخطوطِ الكتابِ من إيران، وقد كان صعبَ

المنالِ، فجزاه الله خيرًا على ما بذله في هذا السبيلِ من جهدٍ ومالٍ.

كما نشكرُ كلَّ مَن كانت له يدٌ في هذا العملِ ممَّن لم يحضرْنا اسمُهُ، لكنْ يبقى أجرُهُ عندَ من لا تخفى عليه خافيةٌ.

كما نشكرُ الإخوةَ الذين أسهموا بجهدِهِم في هذا العملِ- كلٌّ بحَسَبِهِ- وهم:

١- الباحثُ الأستاذُ: حسنيُّ بنُ أحمدَ حسانين الجهنيُّ.

٢- الباحثُ الأستاذُ: أبو مازنٍ محمدُ بنُ رجبٍ الخوليُّ.

٣- الباحثُ الأستاذُ: خالدُ بنُ مصطفى بنِ عبدِالعزيزِ الشوربجيُّ.

٤- الباحثُ الأستاذُ: مصطفى حسنين عبد الهادي.

واللهَ نسألُ أنْ يَجْعَلَ عملَنَا كلَّه صالحًا، وأنْ يَجْعَلَهُ لوجهِهِ الكريمِ خالصًا، وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

أ.د. سعد بن عبدالله الحميد و د. خالد بن عبدالرحمن الجريسي



القِسْمُ الأَوَّل

دراسةٌ عن المؤلِّفينِ والكتابِ

وفيه ثلاثةُ مباحث:

المبحثُ الأوَّلُ: التعريفُ بابنِ الجوزيِّ.

المبحثُ الثاني: التعريفُ بعبدِ المُغيثِ.

المبحثُ الثالثُ: دراسةٌ عن كتابِ "آفةِ أصحابِ الحديث".

المبحثُ الأوَّلُ

التعريفُ بابنِ الجَوْزِيِّ

وفيه تسعةُ مطالبَ:

المطلبُ الأولُ: اسمُهُ ونَسَبُه، وكُنْيَتُهُ ولَقَبُه.

المطلبُ الثاني: مَوْلِدُهُ ونَشْأَتُهُ وأُسْرَتُه.

المطلبُ الثالثُ: طلبُهُ للعِلْمِ والرِّحْلَةُ فيه.

المطلبُ الرابعُ: ثَنَاءُ العُلَماءِ عليه.

المطلبُ الخامسُ: شُيُوخُه.

المطلبُ السادسُ: تلاميذُه.

المطلبُ السابعُ: مَذْهَبُهُ في الفُرُوعِ والأُصُولِ؛ وفيه مسألتانِ:

المسأَلَةُ الأُولى: مَذْهَبُهُ في الفُرُوعِ (مذهبُهُ الفِقْهيُّ).

المسأَلَةُ الثانيةُ: مذهبُهُ في الأُصولِ (عقيدتُهُ).

المطلبُ الثامنُ: مُؤَلَّفَاتُهُ.

المطلبُ التاسعُ: مِحْنَتُهُ ووَفَاتُه.



المطلبُ الأوَّلُ: اسمُهُ ونَسَبُه، وكُنْيَتُهُ ولَقَبُه(١)

هو: جَمَالُ الدِّينِ أبو الفَرَجِ عبدُ الرحمنِ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ

---

(١) ترجمته في: "رحلة ابن جبير" (ص١٥٩)، و"إكمال الإكمال" (٢/ ٢٩١)، و"التقييد" (ص٣٤٣)؛ كلاهما لابن نقطة، و"الكامل" لابن الأثير (١٠/ ٢٧٦)، و"مرآة الزمان" لسبط ابن الجوزي (٨/ ٤٨١)، و"التكمله، لوفيات النقله" للمنذري (١/ ٣٩٤)، و"مشيخة النعال" (ص١٤٠)، و"الروضتين" (٤/ ٤٨٦)، و"ذيل الروضتين" (ص١٥)؛ كلاهما لأبي شامة، و"وفيات الأعيان" لابن خَلِّكان (٣/ ١٤٠)، و"الإكمال" للخطيب التبريزي (٣/ ٨٠٨)، و"العبر، في خبر من غبر" (٤/ ٢٩٧)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٣٤٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٦٥)، و"تاريخ الإسلام" (٤٢/ ٢٨٧)، و"المعين، في طبقات المحدِّثين" (ص١٨٢)، و"المختصر المحتاج إليه" (١٥/ ٢٣٨ ضمن كتاب تاريخ بغداد)؛ وجميعها للذهبي، و"المستفاد، من ذيل تاريخ بغداد" لابن الدمياطي (١٨/ ١٥٥ ضمن تاريخ بغداد ط. بشار عواد)، و"الوافي بالوفيات" للصفدي (١٨/ ١٠٩)، و"مرآة الجنان" لليافعي (٣/ ٤٨٩)، و"البداية والنهاية" لابن كثير (١٦/ ٧٠٦-٧١١)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب (٢/ ٤٥٨)، و"غاية النهاية" لابن الجزري (١/ ٣٧٥)، و"العسجد المسبوك" للخزرجي (ص٢٦٨)، و"النجوم الزاهرة" لابن تغري بردي (٦/ ١٧٤)، و"المقصد الأرشد" لابن مفلح (٢/ ٩٣)، و"طبقات الحفاظ" (ص٤٨٠)، و"طبقات المفسرين" (ص٦١)؛ كلاهما للسيوطي، و"المنهج الأحمد" (٤/ ١١)، و"الدُّرّ المنضَّد" (١/ ٣٠٧)؛ كلاهما للعُلَيْمي، و"كشف الظنون" لحاجي خليفة (١٧ و٢١ و٢٤ و٢٦ و٦٢ و١١٢٥ و١١٢٨ و١١٤٩)، و"شذرات الذهب" لابن العماد الحنبلي (٦/ ٥٣٧)، و"إيضاح المكنون" (١/ ٤٠ و٤٤٣ و٤٥٥)، و(٢/ ٢٤ و٣١٠ و٣٢٧)، و"هديَّة العارفين" (١/ ٥٢٠)؛ كلاهما لإسماعيل باشا البغدادي، و"الأعلام" للزِّرِكْلي (٣/ ٣١٦)، وغيرها.

وقد كُتِبَتْ تراجمُ لابن الجوزي في مقدمات ما حقِّق من كتبه، وكذا أُفْرِدَتْ عنه دراسات مستقلة كثيرة؛ منها:

١- "أبو الفرج بن الجوزي وآراؤه الكلامية والأخلاقية"؛ للدكتورة آمنة محمد نصير.

=

عليِّ بنِ عُبَيْدِاللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حُمَّادَيِ(١) بنِ أحمدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ الجَوْزِيِّ ابنِ عبدِ اللهِ بنِ القاسمِ بنِ النَّضْرِ بنِ القاسمِ بنِ مُحمَّدِ ابنِ عبدِ اللهِ ابنِ الفَقِيهِ عبدِ الرحمنِ ابنِ الفَقِيهِ القاسمِ بنِ مُحمَّدِ ابنِ خَلِيفةِ رسولِ اللهِ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ البَكْرِيُّ البَغْداديُّ، الفقيهُ المُحدِّثُ الحنبليُّ الواعظُ.

فابنُ الجوزيِّ- كما تَرَى- مُنتسِبٌ إلى الصِّدِّيقِ الأَكْبَرِ أبي بَكْرٍ رضي الله عنه؛ ذلكَ النَّسَبُ الدالُّ على طِيبِ الأَصْلِ، وعَرِيقِ المَحْتِدِ، وقد كان ابنُ الجوزيِّ يَفتخِرُ بهذا الانتسابِ ويَحْفِلُ به؛ فيقولُ لابنِهِ: «يا بُنَيَّ، واعْلَمْ أَنَّنا مِنْ أولادِ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وأبونا القاسمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي بَكْرٍ، ثُمَّ تَشاغَلَ سَلَفُنا بالتِّجَارةِ والبَيْعِ والشِّرَاءِ، فما كان مِنَ المُتأَخِّرينَ مَنْ رُزِقَ هِمَّةً في طلبِ العِلْمِ غيري، وقد آلَ الأمرُ إليكَ؛ فاجتَهِدْ أَلَّا تُخيِّبَ ظَنِّي»(٢).

وكان ابنُ الجوزيِّ يُسَمَّى في طُفُولتِهِ: «المُبَارَكَ»، إلى سَنَةِ عِشْرِينَ وخَمْسِ مِئَةٍ، فسمَّاهُ شيخُهُ أبو الفَضْلِ بنُ ناصرٍ: عبدَ الرَّحْمَنِ(٣).

= ٢- "الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات"؛ للدكتور محمود أحمد القيسية.
٣ - "ابن الجوزي ومقاماته المخطوطة"؛ لعلي جميل مهنا.
٤ - "ابن الجوزي بين التأويل والتفويض"؛ للدكتور أحمد الزهراني.
٥ - "ابن الجوزي؛ الإمام المربي، والواعظ البليغ، والعالم المتفنن"؛ لعبدالعزيز السيد هاشم الغزولي.

(١) بضم الحاء المهملة، وتشديد الميم المفتوحة، ثم ألف ودال مهملة مفتوحة، ثم الياء آخر الحروف. انظر: "توضيح المشتبه" (٣/ ٢٩٦)، وتحرك الياء هنا بالكسر؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

(٢) "لفتة الكبد" (ص٧٧).

(٣) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٢).

وكُنْيَتُهُ المشهورةُ عنه: أبو الفَرَجِ، وكَنَّاهُ ابنُ جُبَيْرٍ[١] في رِحْلَتِه: أبا الفَضَائِلِ[٢]، ولم يُكَنِّهِ بهذه الكنيةِ أَحَدٌ غيرُهُ.

ولَقَبُهُ: جَمَالُ الدِّينِ.

واشتُهِرَ **بابنِ الجَوْزِيِّ**، والجَوْزِيُّ: بفتحِ الجيمِ، وسكونِ الواوِ، وبعدها زايٌ، واختَلَفَ المُترجِمونَ له في حقيقةِ هذه النِّسْبَةِ: **فمِنْهُمْ مَنْ قال**: إنَّ جَدَّهُ جَعْفَرًا نُسِبَ إلى فُرْضَةٍ مِنْ فُرَضِ البَصْرَةِ، يقالُ لها: جَوْزَةُ[٣]، **ومنهم مَنْ قال**: إنَّ جَدَّهُ جَعْفرًا نُسِبَ إلى مَحَلَّةٍ بالبَصْرَةِ، تُسمَّى مَحَلَّةَ الجَوْزِ، **وقيلَ**: إنَّ جَدَّهُ جَعْفَرًا كانتْ في دارِه بِوَاسِطَ جَوْزَةٌ لم يكنْ بِوَاسِطَ سِوَاها[٤].



(١) محمد بن أحمد بن جبير، أبو الحسن الكِنَانيُّ البَلَنْسِيُّ، ثم الشاطبي، الكاتب البليغ، صاحب القلم واللسان، له رحلة مشهورة، دوَّن أحداثها في كتابه: "رحلة ابن جبير"، توفي سنة (٦١٤هـ) بالإسكندرية، وتأمَّل معاصرته لابن الجوزي، تلك المعاصرة التي تقوِّي أخباره عنه. انظر: "سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ٤٥)، و"شذرات الذهب" (٧/ ١١٠).

(٢) "رحلة ابن جبير" (ص١٩٦).

(٣) نقلا عن ابن دحية؛ كما في "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٧٢)، وانظر: "تاريخ الإسلام" (٤٢/ ٢٩١)، وفُرْضَة النهر: ثُلْمته التي يستقى منها، وفرضة البحر: محط السفن. انظر: "تهذيب اللغة" (١٢/ ١٣)، و"النهاية" (٣/ ٤٣٣)، و"مختار الصحاح" (ص٢٠٩).

(٤) "تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٣٤٢)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٢-٤٦٣)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٥٣٨).

المطلبُ الثاني: مَوْلِدُهُ ونَشْأَتُهُ وأُسْرَتُه

أَوَّلًا: مَوْلِدُهُ:

وُلِدَ ابنُ الجوزيِّ بِدَرْبِ حَبِيبٍ في بَغْدادَ، واختُلِفَ في تاريخِ مَوْلِدِهِ؛ فقيل: سنةَ ثمانٍ وخَمْسِ مِئَةٍ (٥٠٨هـ)، وقيل: سنةَ تِسْعٍ وخَمْسِ مِئَةٍ (٥٠٩هـ)، وقيل: سنةَ عَشْرٍ وخَمْسِ مِئَةٍ (٥١٠هـ)، ولَعَلَّهُ الأرجحُ؛ كما يأتي في كلامِ ابنِ الجوزيِّ نفسِهِ[١].

وسَبَبُ اختلافِهِمْ في تحديدِ تاريخِ وِلادتِهِ- بل تاريخِ وِلادةِ الجَمِّ الغَفِيرِ مِنَ العلماءِ والأعلامِ في تاريخِ الأُمَمِ-: أنَّ العِنَايةَ بتأريخِ المواليدِ كادتْ تكونُ مُنْعَدِمةً؛ لانعدامِ الحَدْسِ بكونِ فلانٍ الذي وُلِدَ اليومَ سيكونُ عالمًا أو ذا شَأْنٍ، وها هو ابنُ الجوزيِّ نَفْسُهُ يَحْكِي لنا: أنَّه لا يُحقِّقُ تاريخَ مولدِهِ؛ فيقولُ: «لا أُحَقِّقُ مَوْلِدِي، غيرَ أنَّه ماتَ والدِي في سنةِ أربَعَ عَشْرَةَ، وقالتِ الوالِدةُ: كان لكَ مِن العُمْرِ نحوُ ثَلَاثِ سنينَ»[٢]، ونقَلَ ابنُ رَجَبٍ أنَّ ابنَ القَطِيعيِّ قال: «سأَلْتُهُ عن مولدِهِ؟ فقال: ما أُحَقِّقُ الوقتَ، إلا أنَّني أَعْلَمُ أنِّي احتَلَمْتُ في سنةِ وفاةِ شيخِنَا ابنِ الزَّاغُونِيِّ، وكانَ تُوُفِّيَ سنةَ سَبْعٍ وعِشْرِينَ وخمسِ مِئَةٍ»؛ وعَلَّقَ على ذلكَ ابنُ رَجَب، فقال: «وهذا يُؤْذِنُ أنَّ مولدَهُ بعدَ العَشْرِ، ووُجِدَ بخطِّه تصنيفٌ له في الوَعْظ، ذكَرَ: أنَّه صُنِّفَ سنةَ ثمانٍ

---

(١) انظر الاختلافَ في تاريخ مولدِهِ في: "التَّكمِله، لِوَفَيَات النَّقَله" (١/ ٣٩٤)، و"وَفَيَات الأعيان" (٣/ ١٤٢)، و"سِير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٦٦)، و"البداية والنِّهاية" (١٦/ ٧٠٧)، و"طبقات الحُفَّاظ" للسيوطيِّ (ص٤٨٠)، و"شَذرات الذهب" (٤/ ٣٢٩).

(٢) نقلًا عن "ذيل تاريخ بغداد" لابن النجار؛ كما في "وفيات الأعيان" (٣/ ١٤٢).

وعِشْرين وخَمْسِ مِئَةٍ، وقال: ولي مِنَ العُمْرِ سبعَ عَشْرةَ سنةً»[(١)].

وذكَرَ سِبْطُهُ أبو المُظَفَّرِ أنَّه سأَلَ جَدَّهُ ابنَ الجوزيِّ عن تاريخِ مولدِهِ؟ فقالَ: «ما أُحَقِّقُهُ، ولكنْ في سنةِ عَشْرٍ وخَمْسِ مِئَةٍ تقريبًا»[(٢)].

ثانيًا: نَشْأَتُه:

نَشَأَ ابنُ الجوزيِّ يتيمًا؛ تُوُفِّيَ أبوهُ ولم يَكُنْ جاوَزَ الثالثةَ مِنْ عُمْرِه، وكان أبوه مُوسِرًا، خَلَّفَ له مالًا كثيرًا، وقد كان والدُهُ وأقاربُهُ يَعْمَلُونَ الصُّفْرَ- وهو النُّحَاسُ- ويُتَاجِرُونَ فيه بِنَهْرِ القَلَّائِينَ[(٣)]، فرُبَّما كتَبَ اسمَهُ في بعضِ السماعاتِ: عبدُ الرحمنِ بنُ عليٍّ الصَّفَّارُ[(٤)].

نشَأَ أبو الفَرَجِ في حِجْرِ أُمِّهِ وكَنَفِ عَمَّتِهِ، اللتَيْنِ كَفَلتاه واعْتَنَتَا به عِنَايةً كبيرةً مُنْذُ مولدِهِ وحالَ طفولتِهِ، إلى أنْ تَرَعْرَعَ وبَلَغَ حَدَّ التمييزِ؛ حينئذٍ حَمَلَتْهُ عَمَّتُهُ- وكانتِ امرأَةً صالحةً- إلى مَسْجِدِ الحافظِ أبي الفَضْلِ بنِ ناصرٍ، الذي اعتَنَى به ورَبَّاهُ على عَيْنِه؛ فحَفِظَ القرآنَ، وقرَأَ

(١) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٢).
(٢) "مرآة الزمان" (٨/ ٤٨١)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٥٣٧).
(٣) نَهْرُ القَلَّائين: محلَّةٌ كبيرةٌ غربي بغداد، متصلة بالكَرْخ من الشرق، ونهرها يلتقي في دجلة تحت الفرضة، أهلُهَا أهلُ سُنَّة، وأهلُ الكَرْخ كلُّهم شيعةٌ إماميَّة، وكانت بينهما حروبٌ ذكرتْ في التواريخ، و«القَلَّائين»: جمع قَلَّاءٍ؛ للذي يَقْلِي السمكَ وغيره. انظر: "معجم البلدان" (٤/ ٤٤٨)، و(٥/ ٣٢٢)، و"العبر في خبر من غبر" (٣/ ١٩٦)، و"تاج العروس" (ق ل ي)، وانظر (ص٦٧٠) من هذا الكتاب.
(٤) انظر: "لفتة الكبد" لابن الجوزي (ص٦٣)، "تاريخ بغداد" (١/ ٣٨٩ و٤٣٤)، و"وفيات الأعيان" (٣/ ١٤٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٦٧- ٣٦٨)، و"تاريخ الإسلام" (٤٢/ ٢٩١)، و"الوافي بالوفيات" (١٨/ ١١٠)، و"البداية والنهاية" (١٦/ ٧٠٧)، "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٢).

على جماعةٍ مِنَ القُرَّاءِ، وقد سَمِعَ الحديثَ في صِغَرِهِ.

فلمَّا بَلَغَ رُشْدَهُ وفَهِمَ الطَّلَبَ، صارَ يَنْتَقِي مِنَ الشيوخِ مَنْ هو أَمْثَلُ مِنْ غيرِهِ، وأكثَرُ إفادةً؛ قالَ رَحِمَهُ اللهُ مُتَحَدِّثًا عن نفسِهِ: «فلمَّا فَهِمْتُ الطَّلَبَ، كنتُ ألازمُ مِنَ الشيوخِ أَعْلَمَهُمْ، وأُوثِرُ مِنْ أربابِ النقلِ أَفْهَمَهُمْ؛ فكانتْ هِمَّتي تجويدَ العُدَدِ، لا تكثيرَ العَدَدِ، ولما رأيتُ مِنْ أصحابي مَنْ يُؤْثِرُ الاِطِّلَاعَ على كبارِ مشايخي، ذَكَرْتُ عن كُلِّ واحدٍ منهم حديثًا...»، ثُمَّ ذكَرَ أَهَمَّ مَشْيَخَتِهِ الذين نَوَّهَ بهم، وعِدَّتُهم سبعةٌ وثمانونَ شيخًا مِنْ كبارِ شيوخِهِ[1].

وقد كان ابنُ الجوزيِّ سعيدًا فخورًا بنشأتِهِ على سَمْعِ العُلَماءِ وبَصَرِهِمْ بِدَايةً مِنْ أبي الفضلِ بنِ ناصرٍ، ثُمَّ أبي الحَسَنِ بنِ الزاغونيِّ، وغيرِهِما مِنْ كبارِ العلماءِ والحُفَّاظِ، وكانَ يقولُ: «رَبَّاني أبو الفَضْلِ ابنُ ناصرٍ، وأبو الحَسَنِ الزَّاغُونِيُّ»[2].

آتَتْ هذه النشأةُ الزَّكِيَّةُ والتربيةُ الصالحةُ على أيدي العلماءِ ثَمَرَتَها، فأَكْسَبَتْ أبا الفَرَجِ كثيرًا مِنْ صفاتِ الخيرِ وخِلَالِ الصلاحِ والعَفَافِ؛ يقولُ الحافظُ ابنُ كَثيرٍ عن صفاتِهِ منذُ نعومةِ أَظْفارِهِ: «كانَ وهو صبيٌّ دَيِّنًا مَجْموعًا على نَفْسِهِ، لا يُخالِطُ أحدًا، ولا يَأْكُلُ ما فيه شُبْهةٌ، ولا يَخرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إلا للجُمْعَةِ، وكان لا يَلْعَبُ مع الصِّبْيانِ»[3]، ويقولُ عنهُ سِبْطُه: «وما مازَحَ أَحَدًا قَطُّ، ولا لَعِبَ مع

---

(١) انظر: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٥٣)، و"الذَّيل على طَبَقاتِ الحنابلة" (٢/ ٤٦٣-٤٦٤).

(٢) "آفة أصحاب الحديث" (ص٦٧٠)، من نشرتنا هذه.

(٣) "البداية والنهاية" (١٦/ ٧٠٨).

صبيٍّ، ولا أَكَلَ مِن جِهَةٍ لا يَتيقَّنُ حِلَّهَا»[١].

ثالثًا: أُسْرَتُه:

عاش ابنُ الجوزيِّ في أُسْرةٍ عِلْميَّة:

أمَّا أَبُوهُ: فهو أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ محمَّدٍ، وقد كان مِنْ أهلِ العِلْمِ، وكان يَعْمَلُ الصُّفْرَ بِنَهْرِ القَلَّائِينَ ببَغْدادَ، وكانَ رجلًا مُوسِرًا مِنْ بيتٍ عريقٍ، وخَلَّفَ المالَ لابنِهِ، فاستعانَ به، وقد تُوفِّيَ بعدَ بلوغِ ابنِهِ أبي الفَرَجِ السنةَ الثالثةَ من عُمْرِهِ، فتكونُ وفاتُهُ سنةَ أربَعَ عَشْرَةَ وخمسِ مِئَةٍ على أقصى تقديرٍ، وهو ما أَثْبَتَهُ ابنُ خَلِّكَانَ في "وَفَيَات الأَعْيَان"[٢].

وأَخَوَاهُ: عبدُ الرَّزَّاقِ تُوفِّيَ سنةَ (٥٨٥هـ)[٣]، وعبدُ الله تُوفِّيَ بعدَ سنةِ (٥٢٠هـ)[٤]؛ قال ابنُ القَطِيعيِّ: «وحُكِيَ لي أنَّه [يَعني: ابنَ الجوزيِّ] كان يُسمَّى المبارَكَ، إلى سنةِ عِشْرينَ وخَمْسِ مِئَة، وقال: سمَّاني وأخوَيَّ شيخُنَا ابنُ ناصرٍ: عبدَ اللهِ، وعبدَ الرَّحْمنِ، وعَبْدَ الرَّزَّاق؛ وإنَّما كنَّا نُعْرَفُ بالكُنَى»[٥].

وممَّنْ عُرِفَ مِنْ أُسْرَتِه: ابنُ أخيهِ عليُّ بنُ عبدِ الرَّزَّاقِ، تُوفِّيَ سنة (٦٣٠هـ).

---

(١) "مرآة الزمان" (٨/ ٤٨٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٧٣).

(٢) ترجمته في: "تاريخ الإسلام" (٤٢/ ٢٩١)، و"وفيات الأعيان" (٣/ ١٤٢)، و"الوافي بالوفيات" (٢٢/ ٦٥)؛ وفي هذا الأخير: أنه توفي سنة أربع وعشرين وخمس مئة.

(٣) ترجمته في: "تاريخ الإسلام" (٤١/ ٢٢٢)، و"المختصر المحتاج إليه" (١٥/ ٢٦٤).

(٤) لم نقف على ترجمته. وانظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٢).

(٥) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٢-٤٦٣).

وأختُهُ لأمِّه: فاطمةُ بنتُ أبي الفائزِ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ الطُّوَيْر، أمُّ البَهَاءِ البَغْداديَّةُ، تُوفِّيَتْ سنةَ (٦٠٥هـ)[١].

وأمَّا أُمُّهُ: فلم نَقِفْ على شيءٍ مِنْ أخبارِهَا؛ غيرَ ما ذكَرَهُ ابنُ العِمَادِ الحنبليُّ في "شَذَرات الذَّهَب"[٢]: أنَّ الحافظَ أبا الفضلِ بنَ ناصرٍ هو خالُ أبي الفَرَجِ بنِ الجوزيِّ، أي: أنَّ أمَّ أبي الفَرَجِ هي أختُ أبي الفَضْلِ بنِ ناصرٍ؛ وهذا مردودٌ؛ كما يأتي بيانُهُ في ترجمةِ ابنِ ناصرٍ في مطلبِ شيوخِ ابنِ الجوزيِّ.

أَمَّا أَوْلَادُه: فقد ذكَرَ ابنُ الجوزيِّ عن نَفْسِهِ: أنَّه رُزِقَ عَشَرَةً مِنَ الولَدِ: خمسةً مِنَ الذُّكُورِ، ومثلَهُمْ مِن الإناثِ، فماتَ مِن الإناثِ اثنتانِ، ومِنَ الذُّكورِ أربعةٌ، ولم يَبْقَ منهم سِوَى أبي القاسمِ عليٍّ[٣]، هذا إلى حِينِ تأليفِ كتابِهِ "لَفْتَة الكَبِدِ"؛ وإلَّا فقد رُزِقَ ابنَهُ يُوسُفَ؛ الذي وُلِدَ سنةَ (٥٨٠هـ)، وهو آخِرُ أولادِ أبي الفَرَجِ وأَنْجَبُهم؛ فيكونُ له مِنَ الذكورِ سِتَّةٌ.

وقد اشْتُهِرَ بالعِلْمِ مِنْهُمْ: أبو بَكْرٍ عبدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ الرحمنِ، تُوفِّيَ سنةَ (٥٥٤هـ)[٤]، وأبو القاسمِ عليُّ بنُ عبدِ الرحمنِ، تُوفِّيَ سنةَ (٦٣٠هـ)[٥]، وأبو محمَّدٍ يوسفُ بنُ عبدِ الرحمنِ، تُوفِّيَ سنةَ

---

(١) ترجمتها في: "تاريخ الإسلام" (١٨٦/٤٣)، و"المختصر المحتاج إليه" (٤٠٦/١٥).

(٢) (٥٣٨/٦).

(٣) "لفتة الكبد" (ص٢٦).

(٤) ترجمته في: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٥١٢/٢)، و"المقصد الأرشد" (١٦٩/٢).

(٥) ترجمته في: "التقييد" (ص٤١٣)، و"الوافي بالوفيات" (١٤٧/٢١)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٥١٣/٢).

(٦٥٦هـ)، وكان مِنْ كبارِ علماءِ عصرِهِ[١].

وقد ذَكَرَ سِبْطُ ابنِ الجوزيِّ: أنَّ جَدَّهُ رُزِقَ بِسِتِّ بَنَاتٍ؛ إحداهنَّ: سِتُّ العُلَماءِ، وهي أكبَرُ بناتِهِ، وهي زوجةُ أبي العَبَّاسِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ بَكْرُوسٍ الحَمَّاميِّ الفقيهِ، تُوفِّيَ سنةَ (٥٧٣هـ)[٢]، والثانيةُ: رابعةُ، وهي والدةُ سِبْطِ ابنِ الجوزيِّ، زُفَّتْ إلى زوجِها يومَ الأربعاءِ ثانيَ عَشَرَ المحرَّم سنةَ (٥٧٢هـ)[٣]، والثالثةُ: شَرَفُ النِّسَاءِ زَوْجَةُ عبدِ الوَهَّابِ بنِ بُزْغُشِ بنِ عبدِ اللهِ العِيَبِيِّ، تُوفِّيَ سنةَ (٦١٢هـ) وهو حنبليٌّ[٤]، والرابعةُ: زَيْنَبُ، والخامسةُ: جَوْهَرَةُ، والسادسةُ: سِتُّ العلماءِ الصُّغْرَى[٥].

فلَعَلَّ السَّادسةَ منهُنَّ حالُها حالُ ابنِه يُوسُفَ؛ فتكونُ قد وُلِدَتْ له في آخِرِ عُمْرِهِ.

واشتُهِرَ بالعِلْمِ مِنْ أحفادِهِ: الحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ عبدِ الرحمنِ، تُوُفِّيَ سنةَ (٦٢٩هـ)، وابناهُ: عليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ عليِّ بنِ عبدِ الرَّحْمنِ، تُوفِّيَ سنةَ (٦٧٥هـ)، ومُحمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ عليِّ بنِ عبدِ الرَّحْمنِ[٦]،

---

(١) ترجمته في: "تاريخ الإسلام" (٤٨/ ٣٠٦)، و"الوافي بالوفيات" (٢٩/ ١٠٤)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٤/ ٢٠)، و"معجم الكتب" (ص٩٧).

(٢) ترجمته في: "مرآة الزمان" (٨/ ٣٤٤)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٠١).

(٣) كما في "المنتظم" (١٨/ ٢٢٦).

(٤) ترجمته في: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ١٨٣).

(٥) "مرآة الزمان" (٨/ ٥٠٣)، وعنه الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٤٢/ ٣٠٠).

(٦) انظر: "مجمع الآداب، في معجم الألقاب" لابن الفُوَطي (١/ ٣٠١).

وعبدُ الرحمنِ بنُ يُوسُفَ بنِ عبدِ الرَّحْمنِ، تُوفِّيَ سنةَ (٦٥٦هـ)[١]، وعبدُ الكريمِ بنُ يُوسُفَ بنِ عبدِ الرَّحْمنِ، تُوفِّيَ سنةَ (٦٥٦هـ)[٢]، وعبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ بنِ عبدِ الرَّحْمنِ، تُوفِّيَ سنةَ (٦٥٦هـ)[٣]، وعبدُ العَزيزِ بنُ يُوسُفَ بنِ عبدِ الرَّحْمنِ، تُوفِّيَ سنةَ (٦٦٧هـ)[٤].



(١) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٤/ ٢٦).
(٢) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٤/ ٣٠).
(٣) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٤/ ٣٠). وقد قُتِلَ عبدالرحمن، وعبدالكريم، وعبدالله؛ قتلهم التتار صبرًا، مع أبيهم يُوسُفَ سنةَ (٦٥٦ هـ). انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٤/ ٢٤).
(٤) انظر: "مجمع الآداب، في معجم الألقاب" لابن الفُوَطي (١/ ٢٤٣).

المطلبُ الثالثُ: طَلَبُهُ للعِلْمِ والرِّحْلَةُ فيه

بالرَّغْمِ مِن نشأةِ ابنِ الجوزيِّ يتيمًا، إلا أنَّه نشأَ في كَنَفِ العِلْمِ، وتَربَّى في مَرَاتِعِ الحِكْمةِ؛ فبَدَتْ عليه مُنْذُ نُعُومةِ أَظْفَارِهِ دَلَائِلُ النُّبُوغِ، وأماراتُ الرِّيَاسَةِ في العِلْمِ، والتَّقدُّمِ في الدِّينِ؛ وقد ساعَدَ على تكوينِ هذه الشخصيَّةِ الجادَّةِ، والعقليَّةِ الفذَّةِ: أنْ صاحَبَتْهُ مُنْذُ صِغَرِهِ هِمَّةٌ عاليةٌ، صادَفَتْ رعايةً خاصَّةً مِنْ عُلَماءِ عَصْرِهِ: أبي الفَضْلِ بنِ ناصرٍ وغيرِهِ مِنَ العلماءِ البَارِزِين.

وقد أشارَ ابنُ الجوزيِّ إلى هذَيْنِ الرافِدَيْنِ اللَّذَيْنِ غَذَّى عقليَّتَهُ لَبَانُهما؛ فقالَ عن نفسِهِ مُشيرًا إلى عُلوِّ هِمَّتِه: «إنَّني رجلٌ حُبِّبَ إليَّ العِلْمُ مِنْ زَمَنِ الطُّفُولةِ؛ فتَشاغَلْتُ به، ثُمَّ لم يُحبَّبْ إليَّ فَنٌّ واحدٌ مِنْ فُنُونِهِ، ثُمَّ لم تَقتصِرْ هِمَّتي في فَنٍّ على بَعْضِهِ، بل أَرُومُ استقصاءَهُ!»[(١)].

وأَلمَحَ إلى تَوفُّرِ القُدْوةِ الصالحةِ والمِثَالِ المُحْتَذَى الذي كانَ مِنْ أسبابِ هذه الهِمَّةِ العاليةِ؛ وذاكَ هو الحافظُ أبو الفضلِ بنُ ناصرٍ الذي تَولَّى رِعَايةَ أبي الفَرَجِ، حتَّى قالَ هو عنهُ: «لقد وُفِّقَ لي شيخُنا أبو الفَضْلِ بنُ ناصرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان يَحْمِلُني إلى الشُّيُوخِ»[(٢)].

وكان مِنْ مَظَاهرِ هِمَّةِ أبي الفَرَجِ العاليةِ، وصَبْرِهِ في طلبِ العِلْمِ: انكِبابُهُ الدائمُ على القِرَاءَةِ والتحصيلِ، دُونَ مَلَلٍ أو كَلَلٍ؛ حتَّى قال: «إنِّي طالَعْتُ عِشْرينَ أَلْفَ مُجلَّدٍ، كانَ أَكْثَرُهَا وأنا بَعْدُ في الطَّلَبِ»[(٣)].

---

(١) "صيد الخاطر" (ص٥١).

(٢) "لفتة الكبد" (ص٣٤-٣٥). وانظر في رعاية أبي الفضل له: آخر فصل من فصول كتابنا هذا (ص٦٧٠-٦٧٢).

(٣) "صيد الخاطر" (ص٤٥٤).

لكنْ لم يَرْحَلِ ابنُ الجوزيِّ في طَلَبِ العلمِ وتَلَقِّي الرِّوايةِ؛ كما هو دَأَبُ العلماءِ، بل اكتَفَى بما حَصَلَ عليهِ مِنْ علماءِ بَغْدَادَ حاضرةِ الإسلامِ، ودارِ الخِلَافةِ، وحاضنةِ العِلْمِ والعلماءِ، وهو- مع عَدَمِ رِحْلَتِهِ للطَّلَبِ- كان يَرْوِي "مسندَ الإمامِ أَحْمَدَ"، و"الطَّبَقَاتِ" لابنِ سَعْدٍ، و"تاريخَ بغدادَ" للخَطِيبِ، وأشياءَ عاليةً، و"الصحيحَيْنِ"، و"السُّنَنَ الأربعةَ"، و"الحِلْيَةَ" لأبي نُعَيْمٍ، وعِدَّةَ تواليفَ وأجزاءً يُخرِّجُ منها[1].



(١) انظر: "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٦٦).

المطلبُ الرابعُ: ثَنَاءُ العُلَماءِ عليهِ

تَوفَّرَتْ في ابنِ الجوزيِّ عِدَّةٌ مِنَ الفضائِلِ والفواضِلِ، جَعَلَتْهُ أهلًا للرِّيَاسَةِ في العلمِ، والتَّصدُّرِ في الدِّينِ، وقد كانَ لهذه الخِصَالِ وهذه المكانةِ أَثَرٌ في إطلاقِ العلماءِ والمُؤرِّخِينَ كَلِماتِ الثناءِ وعِبَاراتِ التوقيرِ والتبجيلِ عليه، وفيما يلي طَرَفٌ مِنْ هذه العِباراتِ:

يقولُ ابنُ جُبَيْرٍ- صاحبُ الرِّحْلةِ الشهيرةِ- في وصفِ المجالسِ التي حضَرَها لابنِ الجوزيِّ: «فشاهَدْنا مَجْلِسَ رجلٍ ليسَ مِنْ عَمْرٍو ولا زيدْ، وفي جَوْفِ الفَرَا كُلُّ الصَّيْدْ، آيةُ الزمانْ، وقُرَّةُ عينِ الإيمانْ، رَئِيسُ الحنبليَّهْ، والمخصوصُ في العلومِ بالرُّتْبةِ العَلِيَّهْ، إمامُ الجماعَهْ، وفارسُ حَلْبةِ هذه الصِّنَاعهْ، والمشهودُ له بالسَّبْقِ الكريمِ في البَلَاغةِ والبَرَاعَهْ، مالكُ أَزِمَّةِ الكلامِ في النَّظْمِ والنَّثْرْ، والغائصُ في بحرِ فِكْرِهِ على نفائِسِ الدُّرّ...»، إلى أنْ قالَ: «فلو لم نَرْكَبْ ثَبَجَ البَحْرْ، ونَعْتَسِفْ مَفَازاتِ القَفْرْ، إلا لمُشاهَدةِ مَجْلِسِ هذا الرجلِ، لكانتِ الصَّفْقةَ الرَّابِحَهْ، والوِجْهةَ المُفْلِحَةَ الناجحهْ»[١].

وقال فيه ابنُ خَلِّكَانَ: «كانَ عَلَّامةَ عصْرِه وإمامَ وَقْتِه؛ في الحديثِ، وصناعةِ الوعظِ»[٢].

وقال الذَّهَبِيُّ: «الواعِظُ المُتَفَنِّنُ، صاحبُ التصانيفِ الكثيرةِ الشهيرةِ في أنواعِ العلمِ؛ مِنَ التفسيرِ والحديثِ، والفقهِ والزُّهْدِ،

---

(١) "رحلة ابن جبير" (ص١٥٩ وما بعدها).
(٢) "وفيات الأعيان" (٣/ ١٤٠).

والوعظِ والأخبارِ والتاريخِ، والطِّبِّ وغَيْرِ ذلكَ؛ وَعَظَ مِنْ صِغَرِه، وفاقَ فيه الأَقرانَ، ونَظَمَ الشِّعْرَ المَلِيحَ، وكتَبَ بِخَطِّه ما لا يُوصَفُ، ورَأَى مِنَ القَبُولِ والاحترامِ ما لا مَزِيدَ عليه»[١].

وقال ابنُ كَثِيرٍ: «أَحَدُ أفرادِ العلماءِ، بَرَّزَ في علومٍ كثيرةٍ، وانفَرَدَ بها عن غَيْرِه، وجمَعَ المصنَّفاتِ الكِبَارَ والصِّغَارَ؛ نَحْوًا مِن ثلاثِ مِئَةِ مُصنَّفٍ، وكتَبَ بيدِهِ نَحْوًا مِنْ مِئَتَيْ مُجلَّدةٍ، وتَفرَّدَ بفَنِّ الوعظِ الذي لم يُسْبَقْ إليه، ولا يُلْحَقُ شَأْوُهُ فيه، وفي طريقتِهِ وشَكْلِه، وفي فصاحتِهِ وبلاغَتِهِ وعُذُوبَتِهِ وحلاوةِ تَرْصيعِه، ونُفُوذِ وَعْظِه، وغَوْصِهِ على المعاني البديعة، وتَقْرِيبِهِ الأشياءَ الغريبة؛ فيما يُشاهَدُ مِنَ الأُمورِ الحِسِّيَّةِ، بعبارةٍ وجيزةٍ، سريعةِ الفَهْمِ والإدراكِ؛ بحيثُ يَجْمَعُ المعانيَ الكثيرة، في الكلمةِ اليسيرة، هذا وله في العلومِ كُلِّها اليَدُ الطُّولَى، والمشاركاتُ في سائِرِ أنواعِها؛ مِنَ التفسيرِ والحديثِ والتاريخِ، والحسابِ والنَّظَرِ في النُّجُومِ، والطِّبِّ والفقهِ وغيرِ ذلكَ؛ مِن اللُّغَةِ والنَّحْوِ، وله مِنَ المصنَّفاتِ في ذلكَ ما يَضِيقُ هذا المكانُ عن تَعْدادِها، وحَصْرِ أَفْرادِها»[٢].

وقالَ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ: «الحافظُ المفسِّرُ، الفقيهُ الواعظُ، الأديبُ... شيخُ وَقْتِه، وإمامُ عصرِه»[٣].

---

(١) "العبر، في خبر من غبر" (٤/ ٢٩٧-٢٩٨).
(٢) "البداية والنهاية" (١٦/ ٧٠٧).
(٣) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦١).

ومع تَميُّزِ ابنِ الجوزيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وتَبحُّرِهِ في علومِ الشريعةِ بأنواعِها، فقد بَرَّزَ أكثَرَ ما بَرَّزَ في فَنِّ الوعظِ حتى عُدَّ مِنَ الأفرادِ فيه؛ يقولُ الذَّهَبِيُّ في ذلكَ: «كانَ رَأْسًا في التذكيرِ بلا مُدَافَعةٍ، يقولُ النَّظْمَ الرائقَ والنَّثْرَ الفائقَ بَدِيهةً، ويُسْهِبُ ويُعْجِب، ويُطْرِبُ ويُطْنِب، لم يَأْتِ قَبْلَهُ ولا بعدَهُ مِثْلُه؛ فهو حاملُ لواءِ الوَعْظِ، والقَيِّمُ بفُنُونِه، مع الشَّكْلِ الحَسَنِ، والصَّوْتِ الطَّيِّبِ، والوَقْعِ في النُّفُوسِ، وحُسْنِ السِّيرَةِ»[1].



(١) "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٦٧).

المطلبُ الخامسُ: شُيُوخُهُ

تَلْمَذَ ابنُ الجوزيِّ لعددٍ كبيرٍ مِنْ علماءِ عصرِهِ مُتنوِّعِي الثقافاتِ والاختصاصاتِ؛ ما بين مُحدِّثٍ وفقيهٍ ومفسِّرٍ، ولُغويٍّ وأديبٍ وواعظٍ، وقارئٍ وأَخْبارِيٍّ... إلخ؛ فأثمَرَ ذلكَ شُموليَّةً عِلْميَّةً لديه، وجعَلَهُ يَتَّصِلُ بكلِّ علمٍ مِنَ العلومِ بسببٍ متينٍ.

وقد كان أكثرَ مشايخِ ابنِ الجوزيِّ تأثيرًا فيه وتوجيهًا له، أَكْثَرُهم عملًا بعلمِهِ؛ ولهذا غلَبَ عَلَيْهِ طابَعُ الوَعْظِ، وصِبْغةُ الزُّهْدِ، والتأثُّرُ بالرقائقِ؛ ولهذا يقولُ عن نفسِهِ: «لَقِيتُ مشايخَ أَحْوالُهم مُختَلِفةٌ، يَتفاوَتُونَ في مقاديرِهِمْ في العلمِ، وكان أَنْفَعَهم لي في صُحْبتِهِ العاملُ مِنْهم بِعِلْمِهِ، وإِنْ كان غيرُهُ أَعْلَمَ منه»[١].

وقد عُنِيَ ابنُ الجوزيِّ بذكرِ أَساتذتِهِ وشيوخِهِ الذين تَلْمَذَ لهم، وتَخرَّجَ في مَدارِسِهم، وتَربَّى على مناهجِهم؛ فأَفْرَدَ لذكرِهم مُؤلَّفًا خاصًّا أسماهُ: "المَشْيَخَةَ"[٢]، ذَكَرَ فيه تسعةً وثمانينَ شيخًا ممَّن حَصَّلَ على أيديهِمُ العلمَ، مِنْهم ثلاثُ نِسْوةٍ ذَكَرَهُنَّ في آخرِ "مَشْيَختِهِ"، مع لَفْتِ النظرِ إلى أنَّ عَدَدَ المشايخِ المذكورينَ في هذه "المَشْيَخةِ" لا يَحْوِي مَشَايخَ ابنِ الجوزيِّ كلَّهم؛ بل اقتَصَرَ في مَشْيَخَتِهِ على أكابِرِ مَنْ تَلْمَذَ لهم دُونَ الخاملينَ، ودُونَ مَنْ أَجازَهُ مِنَ العلماءِ[٣].

---

(١) "صيد الخاطر" (ص١٥٨).

(٢) طبع باسم: "مشيخة ابن الجوزي"، تحقيق محمد محفوظ، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة، سنة ٢٠٠٦م.

(٣) انظر: "مشيخة ابن الجوزي" (ص١٩٨).

وقد ذكَرَ ابنُ الجوزيِّ هنا في هذا الكتابِ- "آفةِ أصحابِ الحَدِيثِ"- أربعةَ عَشَرَ شيخًا، رَوَى عنهم أحاديثَ، وآثارًا، وأقوالًا مُسْنَدةً، ولِنَتَعَرَّفَ معالمَ ثقافةِ ابنِ الجوزيِّ ومَصادِرَهَا، يَحْسُنُ بنا أنْ نُورِدَ ترجمةَ هؤلاءِ الشُّيُوخِ الذينَ ذكَرَهُمْ في هذا الكتابِ: "آفَةِ أصحابِ الحديثِ"، مع ذكرِ بعضٍ مِنْ شيوخِهِ الذين لم يأتِ ذِكْرٌ لهم هنا، ممَّنْ كانَ لهم التأثيرُ البالغُ في تكوينِهِ الفِكْرِيِّ، وتأسيسِهِ العِلْميِّ:

(أ) شيوخُهُ الذينَ ذُكِرُوا في هذا الكتابِ: "آفَةِ أصحابِ الحديثِ"[1]:

١) أبو القاسمِ هِبَةُ اللهِ بنُ مُحمَّدِ بنِ الحُصَيْنِ[2]؛ رَوَى عنه هنا ثمانيَ عَشْرةَ مَرَّةً.

٢) أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُبَيْدِالله بنِ نَصْرٍ، المعروفُ بأبي الحَسَنِ

---

(١) وقد رتَّبناهم حسَبَ وَفَيَاتهم.

(٢) هو: هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن العباس بن الحصين، أبو القاسم، الشيباني الهَمَذَاني البغدادي، وهو راوي "مسند أحمد بن حنبل"، و"الغيلانيات"، قال السمعاني فيما نقله عنه الذهبي في "السير" (١٩/ ٥٣٨): «شيخ ثقة ديِّن، صحيح السماع، واسع الرواية»، وقال عنه ابن الجوزي في "مشيخته" (ص٥٣-٥٤): «عُمِّرَ حتى صار أسنَدَ أهلِ عصره؛ فرحل إليه الطلبة، وازدحموا عليه، وكان صحيح السماع، وسمعت منه جميع "مسند الإمام أحمد"، و"الغيلانيات" جميعها، و"أجزاء المزكِّي"، وهو آخر من حدَّث بذلك، وسمعت منه غير ذلك»، ولد سنة (٤٣٢هـ)، وتوفي سنة (٥٢٥هـ).

ترجمته في: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٥٣-٥٤)، و"المنتظم" (١٧/ ٢٦٨)، و"المعين، في طبقات المحدثين" (ص١٥٤)، و"العبر، في تاريخ من غبر" (٤/ ٦٦)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٥٣٦)، و"البداية والنهاية" (١٦/ ٢٩١)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٢٧).

ابنِ الزَّاغُونِيِّ[١]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

٣) أبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ المَزْرَفِيُّ[٢]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

---

(١) هو: علي بن عبيدالله بن نصر بن عبيدالله بن سهل بن السَّرِيِّ البغدادي، أبو الحسن بن الزاغوني، الفقيه المحدِّث الواعظ، صاحب التصانيف، أحد أعيان المذهب الحنبلي، قرأ القرآن، وسمع الحديث من أئمة الرواية، كان متقنًا لعلوم شتى؛ من الأصول والفروع، والحديث والوعظ، وله في هذه الفنون التصانيف الحسان، وكان أبو الفضل بن ناصر يشهد لابن الزاغوني: أنه فقيه العصر في المذهب الحنبلي مع الصلاح والديانة، والورع والصيانة، قال ابن الجوزي في كتابنا هذا (ص٦٧٠): «ورباني أبو الفضل بن ناصر، وأبو الحسن الزاغوني»، ولد سنة (٤٥٥هـ)، وتوفي سنة (٥٢٧هـ).
هذا؛ وقد خاض ابن الزاغوني في علم الكلام البِدْعي، ونصر مسائل فيه؛ فبدَّعوه لأجل ذلك؛ قال الحافظ الذهبي في "المغني في الضعفاء" (٢/ ٢٠): «إمام انفرد بمسائل كلامية بُدِّعَ بها»، وقال في "ميزان الاعتدال" (٥/ ١٧٣): «وله تصانيف فيها أشياء من بحوث المعتزلة بدَّعوه بها؛ لكونه نَصَرَها، وما هذا من خصائصه، بل قل من أمعن النظر في علم الكلام إلا وأداه اجتهاده إلى القول بما يخالف محض السنة؛ ولهذا ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل؛ فإن علم الكلام مولَّد من علم الحكماء الدهرية؛ فمن رام الجمع بين علم الأنبياء ﷺ وبين علم الفلاسفة بذكائه، لابد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء، ومن كف ومشى خلف ما جاءت به الرسل من إطلاق ما أطلقوا، ولم يتحذلق، ولا عمَّق؛ فإنهم- صلوات الله عليهم- أطلقوا، وما عمَّقوا-: فقد سلك طريق السلف الصالح، وسلم له دينه ويقينه؛ نسأل الله السلامة في الدين!».
ترجمته في: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٨٠)، و"المنتظم" (١٧/ ٢٧٨-٢٧٩)، و"اللباب" (٢/ ٥٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٦٠٥)، و"تاريخ الإسلام" (٣٦/ ١٥٤)، و"البداية والنهاية" (١٦/ ٢٩٧)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٤٠١)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٣٣).

(٢) هو: محمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم بن عبدالله، البغدادي الحنبلي، أبو بكر المَزْرَفِيّ- وهذه النسبة إلى المَزْرَفة، وهي قرية كبيرة غربي بغداد، بين بغداد وعكبرا- شيخ القراء، قرأ القرآن بالقراءات، وروى، وتفرد بعلم =

٤) أبو القَاسِمِ زَاهِرُ بنُ طَاهِرٍ الشَّحَّامِيُّ[١]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

٥) أبو مَنْصورٍ عبدُ الرحمنِ بنُ محمَّدٍ القَزَّازُ[٢]؛ روى عنه هنا

= الفرائض، قال الذهبي: «كان ثقة متقنًا»، وقال ابن الجوزي: «كان ثقة ثبتًا، عالمًا، حسن العقيدة، حنبليًّا»، وقال أيضًا: «ولم يكن من المزرفة، وإنما انتقل أبوه إلى المزرفة أيام الفتنة، فأقام بها مدة، فلما رجع إلى بغداد، قيل له: المزرفي»، ولد سنة (٤٣٩هـ)، وتوفي ساجدًا سنة (٥٢٧هـ).
ترجمته في: "الأنساب" (٥/ ٢٧٤)، و"مشيخة ابن الجوزي" (ص٦٠-٦١)، و"المنتظم" (١٧/ ٢٨٠-٢٨١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٦٣١)، و"العبر" (٤/ ٧٢)، و"معرفة القراء الكبار" (١/ ٤٨٤)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٣٩٧-٤٠١)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٣٥).

(١) هو: زاهر بن طاهر بن محمد بن محمد بن أحمد بن يوسف بن مَرْزُبان، أبو القاسم الشَّحَّامي الشروطي، المستملي، سمع من البيهقي "سننه الكبير"، وتكلم فيه أبو سعد السمعاني: أنه كان يترك الصلاة يجمعها كلها؛ وقال الذهبي: «لعله تاب»، وقال ابن حجر: «صحيح السماع، لكنه كان يخل بالصلوات؛ فترك الرواية عنه غير واحد من الحفاظ تورعًا»، وقد أجاب عن هذا المصنِّفُ فقال: «وحكى أبو سعد السمعاني أنه كان يخل بالصلاة، قال: وسئل عن هذا؟ فقال: لي عذر؛ وأنا أجمع بين الصلوات، ومن الجائز أن يكون به مرضٌ، والمريض يجوز له الجمع بين الصلوات؛ فمن قلة فقه هذا القادح رأى هذا الأمر المحتمل قدحًا»، ولد سنة (٤٤٦هـ)، وتوفي سنة (٥٣٣هـ).
ترجمته في: "المنتظم" (١٧/ ٣٣٦-٣٣٧)، و"المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور" (ص٢٤٥)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٩)، و"المعين، في طبقات المحدِّثين" (ص١٥٧)، و"لسان الميزان" (٣/ ٤٨٩)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٦٨).

(٢) هو: عبدالرحمن بن أبي غالب محمد بن عبدالواحد بن حسن بن مُنَازِل بن زُرَيْق، أبو منصور القَزَّاز- نسبة إلى بيع القز وعمله- الشيباني البغدادي، الحَرِيمِيّ- نسبة إلى حَرِيم دار الخلافة ببغداد، وهو مشتمل على مَحَالَّ وأسواق ودور؛ فهو مدينة كبيرة؛ نسب إليها جماعات- وهو راوي "تاريخ بغداد" للخطيب، سوى الجزء السادس بعد الثلاثين، وسمعه منه =

تسعَ مَرَّاتٍ.

٦) أبو بَكْرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ الباقي، المعروفُ بأبي بَكْرِ بنِ أبي طَاهِرٍ البَزَّازِ القاضي[١]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

٧) أبو محمَّدٍ يَحْيَى بنُ عَلِيٍّ المُدِيرُ[٢]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

= ابن الجوزي، وكان ثقةً خيرًا، صبورًا مشتغلًا بما يعنيه، قال عنه ابن الجوزي: «كان ساكتًا قليل الكلام، خيرًا سليمًا، صبورًا على العزلة، حسن الأخلاق»، توفي سنة (٥٣٥هـ)، وكانت ولادته على ظن الذهبي سنة (٤٥٣هـ).

ترجمته في: "الأنساب" (٤/ ٤٩١)، و"مشيخة ابن الجوزي" (ص١١٧-١١٨)، و"المنتظم" (١٨/ ١١)، و"العبر" (٤/ ٩٥)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٦٩)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٧٦).

(١) هو: محمد بن عبدالباقي بن محمد بن عبدالله، الخزرجي السلمي الأنصاري، أبو بكر بن أبي طاهر البزاز القاضي- قاضي مارستان- يتصل نسبه إلى كعب ابن مالك، وهو بغدادي، وكان والده ملازمًا للقاضي أبي يعلى، قال السمعاني: «ما رأيت أجمع منه للفنون»، وقال ابن الجوزي: «عُمِّرَ حتى أَلْحَقَ الصغارَ بالكبار، وكان حسن الصورة، حلو المنطق، مليح المعاشرة، وكان يصلي بجامع المنصور، فيجيء في بعض الأيام، فيقف وراء مجلسي، وأنا على منبر الوعظ، فيسلِّم عليَّ... وقرأت عليه الكثير، وكان فهمًا ثبتًا حجة، متقنًا في علوم كثيرة، متفردًا في علم الفرائض»، وقال: «ودخلت عليه بعد ثلاث وتسعين سنة من عمره، وهو صحيح الحواس، ثابت العقل، ولما مرض، لم يفتر عن تلاوة القرآن، إلى أن توفي»، ولد بالكَرْخ سنة (٤٤٢هـ)، وتوفي سنة (٥٣٥هـ).

ترجمته في: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٥٦-٥٨)، و"المنتظم" (١٨/ ١٣-١٥)، و"العبر" (٤/ ٩٦-٩٧)، و"المعين، في طبقات المحدِّثين" (ص١٥٧)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٢٣-٢٨)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٤٣٣)، و"لسان الميزان" (٧/ ٢٧١)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٧٧).

(٢) هو: يحيى بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الطَّرَّاح المدير، أبو محمد، شيخ صالح كثير الخير، كان من أولاد المحدثين، مكثرًا من =

٨) أبو مَنْصُورٍ مُحمَّدُ بنُ عبدِ الملكِ بنِ خَيْرُونَ[١]؛ روى عنه هنا أربعَ مَرَّاتٍ.

٩) أبو المُعَمَّرِ المُبَارَكُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ العزيزِ الأَنْصَارِيُّ[٢]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

١٠) أبو الفَضْلِ محمَّدُ بنُ ناصرٍ[٣]؛ روى عنه هنا ثلاثَ مَرَّاتٍ.

= الحديث، صاحب أصول، وذكر السمعاني أن «المُدِير» لقب يطلق على من يدير السجلات التي يحكم بها القاضي على الشهود، حتى يكتبوا شهاداتهم عليها، ويقال ببغداد لهذا الرجل في ديوان الحكم: «المُدِير»، ولد سنة (٤٥٩هـ)، وتوفي سنة (٥٣٦هـ). ترجمته في: "الأنساب" (٥/ ٢٣٤).

(١) هو: محمد بن عبدالملك بن الحسن بن خيرون، أبو منصور البغدادي المقرئ الدَّبَّاس، قال السمعاني: «ثقة صالح»، وقال الخشاب: «كان شافعيًّا من أهل السنة»، وقال ابن الجوزي: «قرأ القراءات، وصنَّف فيها، وأقرأ بها، وحدَّث، وكان ثقة، وهو آخر من روى عن الجوهري بالإجازة»، ولد سنة (٤٥٤هـ)، وتوفي سنة (٥٣٩هـ).
ترجمته في: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٨٢)، و"المنتظم" (١٨/ ٤٢-٤٣)، و"غاية النهاية في طبقات القراء" (٢/ ١٩٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٩٤)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٠٤).

(٢) هو: المبارك بن أحمد بن عبدالعزيز، أبو المعمَّر، الأنصاري، الأَزَجي، إمام حافظ، وثقه ابن نقطة، وله معجم في مجلد؛ قال ابن الجوزي: «قرأت عليه الكثير، وكان له فهم وعلم بالحديث»، ولد سنة (٤٧٥هـ)، وتوفي سنة (٥٤٩هـ).
ترجمته في: "المنتظم" (١٨/ ١٠٠)، و"مشيخة ابن الجوزي" (ص١٧٣-١٧٥)، و"التقييد" لابن نقطة (٢/ ٢٤٠-٢٤١)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٢٦٠)، و"تاريخ الإسلام" (٣٧/ ٣٨٠-٣٨١)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٥٤).

(٣) هو: محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السَّلَامِيّ- بتخفيف اللام؛ نسبة إلى مدينة السلام، وهي بغداد- أبو الفضل بن أبي منصور، البغدادي، الفارسي الأصل، المحدِّث الفقيه اللغوي، يعرف بـ«ابن ناصر»، كان فقيهًا شافعيًّا، ثم انتقل إلى مذهب الإمام أحمد، ومات عليه، وعُنِيَ بالحديث، =

= فبرع فيه، حتى صار شيخ المحدِّثين، وكان دينًا فقيرًا متعففًا نظيفًا، وقَفَ كتبه على طلبة العلم، وقد لازمه ابن الجوزي ثلاثين سنة، ولد سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي سنة (٥٥٠هـ).
قال عنه ابن الجوزي: «كان حافظًا ضابطًا متقنًا، ثقة من أهل السنة، لا مغمز فيه، وهو الذي تولى تسميعي الحديث من زمن الصغر؛ فسمعت "مسند الإمام أحمد" بقراءته»، وقال أيضًا: «لقد وُفِّقَ لي شيخنا أبو الفضل بن ناصر رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان يحملني إلى الشيوخ؛ فأسمعني "المسند" وغيره من الكتب الكبار، وأنا لا أعلم ما يراد مني، وضبط لي مسموعاتي إلى أن بلغت، فناولني ثبتها، ولازمته إلى أن توفي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فنلت به معرفة الحديث والنقل».
وقد كان ابن الجوزي فخورًا بتربيته على يدي أبي الفضل بن ناصر؛ فكان يقول- كما في كتابنا هذا (ص٦٧٠)-: «رباني أبو الفضل بن ناصر!»، كما كان ابن ناصر من جهته معجبًا بتلميذه ابن الجوزي؛ فلما ألف التلميذ كتابه: "تلقيح فهوم أهل الأثر"- وكان حينئذ صبيًّا- قرأه على شيخه، فأُعْجِبَ الشيخ به، وقرَّظه له، وأثنى عليه، وأشاد بطريقته في تصنيفه، ويذكر ابن الجوزي أنه كان يَرُدُّ على ابن ناصر بعض قوله؛ فكان يتقبل منه، ويستحسن ما يأتي به. انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٨٨-٤٨٩).
وذكر ابن العماد الحنبلي: أن أبا الفضل بن ناصر خالُ ابن الجوزي، ولم يتابع على هذا القول، ولم يذكر مستندًا له عليه، بل الشواهد تشير إلى ضعفه؛ فإن ابن الجوزي أشار- كما سبق- إلى أنه الوحيد من أسرته من نسل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي عُنِيَ بطلب العلم؛ حيث انصرفوا جميعًا إلى التجارة، وأيضًا: فإن الذي حمل ابن الجوزي إلى ابن ناصر هو عمته، ولو كان أبو الفضل خالَهُ، لما احتاج إلى من يحمله إليه، أو لحملته إليه أمه، وكذلك: لو كان خاله، لذكر ابن الجوزي هذه الرابطة التي تجمع بينهما؛ لاسيما وابن الجوزي فخور بتلمذته لابن ناصر، لا يفتأ يذكر هذه التلمذة ما سنحت الفرصة بذلك.
ترجمته في: "الأنساب" (٣/ ٣٤٩)، و"مشيخة ابن الجوزي" (١٢٨-١٢٩)، و"المنتظم" (١٨/ ١٠٣- ١٠٤)، و"الكامل في التاريخ" (٩/ ٤٠١)، و"وفيات الأعيان" (٤/ ٢٩٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٢٦٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٢٨٩- ١٢٩٣)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٥١- =

١١) أبو الوَقْتِ عبدُ الأَوَّلِ بنُ عيسى بنِ شُعَيْبٍ السِّجْزِيُّ[١]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

١٢) أبو حَكِيمٍ إبراهيمُ بنُ دِينارٍ، النَّهْرَوانيُّ[٢]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

١٣) عبدُ الحَقِّ بنُ عبدِ الخالقِ اليُوسُفِيُّ[٣]؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

= ٦١)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٥٦-٢٥٨)، و"أبو الفرج بن الجوزي، وآراؤه الكلامية والأخلاقية" لآمنة نصير (ص٤٦).

(١) هو: عبدالأول بن عيسى بن شُعَيْب، أبو الوقت السِّجْزِي المَالِينِي، قال ابن الجوزي: «كان صبورًا على القراءة، وكان صالحًا، كثير الذكر والتهجد والبكاء، على سَمْت السلف»، ولد سنة (٤٥٨هـ)، وتوفي سنة (٥٥٣هـ)، وسنه (٩٥) سنة.
ترجمته في: "المنتظم" (١٨/ ١٢٧)، و"التقييد" (ص٣٨٦)، و"وفيات الأعيان" (٣/ ٢٢٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٣٠٣)، و"البداية والنهاية" (١٢/ ٢٣٨)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٧٥).

(٢) هو: إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين بن حامد بن إبراهيم، أبو حَكِيم النهرواني، الفقيه الحنبلي، أحد أئمة بغداد، وكان صدوقًا، ولد سنة (٤٨٠هـ)، وتوفي سنة (٥٥٦هـ).
ترجمته في: "المنتظم" (١٨/ ١٤٩-١٥٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٣٩٦)، و"الوافي بالوفيات" (٥/ ٣٤٦- ٣٤٧)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٩٤).

(٣) هو: عبدالحق بن عبدالخالق بن أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن يوسف، أبو الحسين البغدادي اليوسفي، بالواو والفاء- نسبة إلى أبي يوسف الإسفراييني خازن دار العلم ببغداد- شيخ عالم خيِّر، مُسْنِدٌ ثقة، من بيت الحديث والفضل، ولد سنة (٤٩٤هـ)، وتوفي سنة (٥٧٥هـ).
ترجمته في: "تاريخ الإسلام" (٤٠/ ١٧٠-١٧١)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٥٥٢)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٤١٥).

١٤) أبو محمَّدٍ عبدُ العَزيزِ بنُ محمودِ بنِ أبي نَصْرِ بنِ أبي القاسمِ الأَخْضَرِ(١)؛ رَوَى عنه هنا مَرَّةً واحدةً.

***

(ب) أهمُّ شيوخِهِ الذينَ لم يُذْكَرُوا في كتابِنَا هذا(٢):

١) أبو الوَفَاءِ بنُ عَقِيلٍ(٣).

---

(١) هو: عبدالعزيز بن محمود بن أبي نصر بن أبي القاسم الأخضر، أبو محمد، الجُنَابِذِيّ، ثم البغدادي، محدِّث العراق، صنف وجمع، وأفاد ونفع، وتواليفه تدل على معرفته وحفظه، وكان ثقة صالحًا عفيفًا دينًا، قال ابن الدبيثي: «لم أر في شيوخنا أوفر شيوخًا منه، ولا أغزر سماعًا»، وقال ابن نقطة: «كان شيخنا ثقة ثبتًا مأمونًا، كثير السماع، واسع الرواية، صحيح الأصول، منه تعلمنا واستفدنا، ما رأينا مثله»، ولد سنة (٥٢٤هـ)، وتوفي سنة (٦١١هـ).
ترجمته في: "التقييد" (ص٣٦٤)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٣٨٣)، و"توضيح المشتبه" (٢/ ٤٥٤)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ١٨٢).

(٢) وقد رتَّبناهم حسَبَ وَفَيَاتهم.

(٣) هو: علي بنِ عَقِيل بن محمد بن عَقِيل بن أحمد، أبو الوفاء بن عَقِيل، البغدادي الظَّفَري المقرئ الفقيه الأصولي الواعظ المتكلِّم، ولد سنة (٤٣١هـ)، وتوفي سنة (٥١٣هـ)، أي: بعد ولادة ابن الجوزي بثلاث سنوات، نشأ ابن عَقِيل في بيت علم، فهو يقول عن نفسه: «فأمَّا أهل بيتي: فإنَّ بيت أبي كلَّهم أرباب أقلام وكتابة، وشعر وآداب»، وعُرف ابن عَقِيل ببراعته في الفقه والأصول؛ فله فيهما الاستنباطات الحسنة، والمدارك الدقيقة، كما كانت له مكانته في الوعظ والمعارف، وكلامُه فيهما مستنبَطٌ من النصوص الشرعية، وهي الطريقة التي استفادها ابن الجوزي منه، وسار عليها من بعده، وكان ابن عَقِيل يتبع مذهب الإمام أحمد في الفروع، لكنه - مع ذلك - كان مشتغلًا بعلم الكلام؛ يتردَّد على شيوخ المعتزلة في وقته؛ كأبي علي بن الوليد، وأبي القَاسم بن التَّبَّان، وكانا من أصحاب أبي الحسين =

= البَصْري، ويقرأ عليهما في السرِّ علمَ الكلام، فقال بمقالةِ المعتزلة حتى وصفه شيخ الإسلام بأنه: «على طريقة بشر المَرِيسي، والجهميَّة في الصفات».
وقال ابن القادسي - كما في "الذَّيْل" لابن رجب -: «وكان [يعني: ابنَ الجوزيِّ] معظِّمًا لأبي الوفاء بن عَقِيل، يتابعه في أكثر ما يجد في كلامه، وإنْ كان قد رَدَّ عليه في بعض المسائل، وكان ابن عَقِيل بارعًا في الكلام، ولم يكن تامَّ الخبرة بالحديث والآثار؛ فلهذا يضطرب في هذا الباب، وتتلوَّن فيه آراؤه، وأبو الفرَج تابعٌ له في هذا التلوُّن».
وقال شيخ الإسلام عنه وعن تأثُّر ابن الجوزي به: «ولابن عَقِيل أنواعٌ من الكلام؛ فإنه كان مِنْ أذكياء العالم، كثيرَ الفِكر والنظر في كلام الناس:
فتارةً: يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، وينكر على مَنْ يسمِّيها صفات، ويقول: إنما هي إضافات؛ موافِقةً للمعتزلة؛ كما فعله في كتابه: "ذم التشبيه، وإثبات التنزيه"، وغيرِه من كتبه؛ **واتبعه على ذلك أبو الفرج بن الجوزي في كتابه: "كف التشبيه، بكف التنزيه"، وفي كتابه: "منهاج الوصول"**.
وتارةً: يُثبِتُ الصفات الخبرية، ويردُّ على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات.
وتارةً: يوجب التأويل؛ كما فعله في "الواضح"، وغيره.
وتارةً: يحرِّم التأويل ويذمُّه، وينهى عنه؛ كما فعله في كتاب: "الانتصار لأصحاب الحديث".
فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظَّمٌ مشكورٌ، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذمومٌ مدحورٌ. وكذلك: يوجد هذا وهذا في كلام كثير من المشهورين بالعلم؛ مثلُ أبي محمد بن حَزْم، ومثلُ أبي حامد الغزالي، ومثل أبي عبد الله الرازي، وغيرهم. ولابن عَقِيلٍ من الكلام في ذمِّ مَنْ خرَجَ عن الشريعة مِنْ أهل الكلام والتصوُّف ما هو معروف». اهـ.
لكنَّ ابن عَقِيل تاب من الكلام، وصحبةِ أربابه، وتبرَّأ من أي شيء يوجد بخطِّه من مذاهبهم؛ فلا يجيز قراءتها، ولا الاعتقاد بها؛ وكانت توبتُه معلنةً بمحضر جمع من الشهود والعلماء، وكُتبت يومَ الأربعاء عاشر محرَّم، سنة خمس وستين وأربع مئة. =

٢) أبو غَالِبٍ أحمدُ بنُ أبي عَلِيٍّ بنِ البَنَّاءِ[(١)].

٣) أبو العِزِّ أحمدُ بنُ كَادِشٍ السُّلَمِيُّ العُكْبَرِيُّ[(٢)].

= وابنُ عَقِيل ليس شيخًا مباشرًا لابن الجوزي - كما تقدم - بل هو ممن قرأ له ابن الجوزي، وتأثَّر بآرائه، من غير مصاحبة، وابنُ عَقِيل مع ذلك يُعَدُّ - مع عدم تلمذة ابن الجوزي المباشرة له - من أبرز شيوخ ابن الجوزي، ومن أعظمهم تأثيرًا فيه، وإثراءً لتكوينه الفكري، وتأسيسًا لبنائه الثقافي؛ حتى صار ابن عقيل أوثق الشخصيات العلمية، وأبرزها عند ابن الجوزي؛ اعتبارًا لمقولاته، وتعويلًا على آرائه، لا سيما في المباحث العقدية.

ترجمته في: "المنتظم" (١٧/ ١٧٩-١٨٢)، و"الكامل في التاريخ" (٩/ ١٩٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٤٤٣)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٣١٦-٣٦٢)، و"لسان الميزان" (٥/ ٥٦٣-٥٦٥)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٥٨-٦٦). وانظر: "تلبيس إبليس" (٢/ ٥٠١/ط. المَزْيَد)، و"دَرْء التعارُض" (٧/ ٢٦٣)، (٨/ ٦٠-٦١)، (٩/ ١٦٠)، و"مجموع الفَتَاوَى" (٥/ ٢٣، ٣٩٧-٣٩٨)، (٦/ ٥٤)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٣٢٢، ٣٣٧، ٤١٤)، (٢/ ٤٨٦-٤٨٧).

(١) هو: أبو غالب أحمد بن أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البناء، البغدادي الحنبلي، مسند العراق، له مشيخة مروية، قال ابن الجوزي: «كان ثقة»، ولد سنة (٤٤٥هـ)، وتوفي سنة (٥٢٧هـ).
ترجمته في: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٧١)، و"المنتظم" (١٧/ ٢٧٧-٢٧٨)، و"العبر، في خبر من غبر" (٤/ ٧١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٦٠٣)، و"غاية النهاية" (١/ ٤٥)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٣٢).

(٢) هو: أحمد بن كادش عبدالله بن محمد، أبو العز، السلمي العكبري، حدَّث عنه ابن ناصر، والسِّلَفي، وأبو القاسم بن عساكر، وأبو موسى المديني؛ قال السمعاني: «شيخ مُسْنِدٌ سمع بنفسه، وكان يفهم، وأجاز لي، ونبا عنه جماعة... وكان ابن ناصر سيئ الرأي فيه»، وقال عبدالوهاب الأنماطي: «كان مخلِّطًا»، وقال ابن الجوزي: «كان مكثرًا، ويفهم الحديث، وأجاز لي جميع مسموعاته، قد أثنى عليه جماعة منهم أبو محمد بن الخَشَّاب»، وقال ابن النجار: «كان ضعيفًا في الرواية، مخلِّطًا كذابًا، لا يحتج به، وللأئمة فيه مقال»، ولد سنة (٤٣٢هـ)، وقيل غير ذلك، وتوفي سنة (٥٢٦هـ) عن تسعين سنة، أو جازها. =

٤) ابْنُ الطَّبَرِ الحَرِيرِيُّ[١].

٥) أبو عبدِ اللهِ يحيى بنُ أبي عَلِيٍّ بنِ البَنَّاءِ[٢].

٦) أبو القاسمِ السَّمَرْقَنْدِيُّ[٣].

= ترجمته في: "المنتظم" (١٧/ ٢٧٣)، و"الكامل في التاريخ" (٩/ ٢٦٧)، و"تاريخ الإسلام" (٣٦/ ١٤١-١٤٣)، و"العبر، في خبر من غبر" (٤/ ٦٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٥٥٨-٥٦٠)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٢٩).

(١) هو: هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطَّبَر الحريري، أبو القاسم البغدادي، المعروف بابن الطبر، وكان من الصالحين المعمَّرين، قرأ القرآن بالقراءات على أبي بكر الخياط وغيره، وحدَّث وأقرأ، وكان صحيح السماع، دينًا ثبتًا، كثير الذكر، دائم التلاوة، ومتعه الله بسمعه وبصره وجوارحه، إلى أن توفي ببغداد، ولد سنة (٤٣٥هـ)، وتوفي سنة (٥٣١هـ)، عن ست وتسعين سنة وأشهر.
ترجمته في: "الأنساب" (٤/ ٤٧)، و"مشيخة ابن الجوزي" (ص٦٢-٦٣)، و"المنتظم" (١٧/ ٣٢٦)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٥٩٣)، و"الوافي بالوفيات" (٢٧/ ١٣٤)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٦٠-١٦١).

(٢) هو: أبو عبدالله يحيى بن أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البناء، البغدادي الحنبلي، قال ابن الجوزي: «كان شيخنا يحيى ثقة»، ولد سنة (٤٥٣هـ)، وتوفي سنة (٥٣١هـ).
ترجمته في: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٧٣)، و"العبر، في خبر من غبر" (٤/ ٨٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٦)، و"غاية النهاية" (٢/ ٣٦٨)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٤٢٤-٤٢٨)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٦١).

(٣) هو: إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث، أبو القاسم السمرقندي، الدمشقي البغدادي، قال أبو العلاء الهَمْداني: «ما أعدل به أحدًا من شيوخ خراسان والعراق»، وقال ابن عساكر: «كان ثقة مكثرًا صاحب أصول»، وقال ابن الجوزي: «كان ثقة ثبتًا، ذا يقظة ومعرفة بالحديث، وحسن إصغاء إلى من يقرأ عليه»، ولد سنة (٤٥٤هـ)، وتوفي سنة (٥٣٦هـ).
ترجمته في: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٨٥)، و"المنتظم" (١٨/ ٢٠-٢٢)، و"العبر، في خبر من غبر" (٤/ ٩٩)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٢٨)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٨٤).

٧) عبدُ الوَهَّابِ الأَنْمَاطِيُّ[١].

٨) أبو مَنْصُورِ الجَوَالِيقِيُّ[٢].



---

(١) هو: عبدالوهاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن بن بُنْدار، أبو البركات البغدادي الأنماطي، المحدِّث الحافظ، الفقيه الحنبلي، كان واسع الرواية، دائم البِشْر، سريع الدمعة عند الذكر، حسن المعاشرة، جمَعَ الفوائد، وخرَّج التخاريج، قال ابن الجوزي: «وما عرفنا من مشايخنا أكثر سماعًا منه، ولا أكثر كتابة للحديث، ولا أصبر على الإقراء، ولا أحسن بِشْرًا ولقاء، ولا أسرع دمعة، ولا أكثر بكاء، ولقد كنت أقرأ عليه الحديث في زمان الصبا، ولم أذق بعدُ طَعْمَ العلم، فكان يبكي بكاء متصلًا، وكان ذلك البكاء يعمل في قلبي، وأقول: ما يَبْكي هذا هكذا إلا لأمر عظيم، فاستفدت ببكائه ما لم أستفد بروايته؛ وكان مجلسه منزهًا عن غِيبَةِ الناس، وكان ﵁ على طريقة السلف»، والأنماطي موصوف في ترجمته بأنه كان صحيح السماع، ثقة ثبتًا، ذا دين وورع، وقد ابتلي بمرض بَلِيَ فيه لحمه فصبر، وكان دائم الذكر والترديد بأن الله تعالى لا يُتَّهَمُ في قضائه، ولد سنة (٤٦٢هـ)، وتوفي سنة (٥٣٨هـ).

ترجمته في: "مشيخة ابن الجوزي" (ص٨٦)، و"المنتظم" (١٨/ ٣٣-٣٤)، و"صفة الصفوة" (٢/ ٤٩٨-٤٩٩)، و"العبر" (٤/ ١٠٤)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ١٣٤)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٢٨٢-١٢٨٣)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٤٥٤-٤٦٠)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٩١). وانظر: "صيد الخاطر" (ص١٥٨).

(٢) هو: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخَضِر، أبو منصور الجواليقي، اللغوي المحدِّث الأديب، تَلْمَذَ لأبي زكريا التِّبْريزي سبع عشرة سنة، حتى انتهى إليه علم اللغة، درَّس بالمدرسة النِّظَامية بعد أبي زكريا مدة، ولما تولى المقتفي أمر الخلافة، اختصَّ الجواليقي بإمامته، وكان المقتفي يقرأ عليه بعض الكتب، وكان الجواليقي دينًا ورعًا زاهدًا، قليل الكلام، كثير الصمت والتفكر، ثقة، غزير العلم والفضل، كامل العقل، مليح الخط، عالي =

المَطْلَبُ السادسُ: تَلَامِيذُهُ

تَبوَّأَ ابنُ الجوزيِّ المكانةَ العاليةَ في الدِّينِ والعِلْمِ؛ لِمَا تَميَّزَتْ به شخصيَّتُهُ مِنْ شموليَّةٍ في العِلْمِ، وصِدْقٍ في الوَعْظِ، وفصاحةٍ في اللسانِ، مع مَوْهِبَةٍ فَذَّةٍ، وقُدْرةٍ عاليةٍ في التأثيرِ في الناسِ؛ فكُتِبَ له بذلكَ القَبُولُ في قلوبِ العامَّةِ والخاصَّةِ؛ حتى قالَ: «وضَعَ اللهُ لِيَ القَبُولَ في قلوبِ الخَلْقِ فوقَ الحَدِّ، وأوقَعَ كلامي في نفوسِهم، فلا يَرْتَابونَ بِصِحَّتِهِ، وقد أَسْلَمَ على يَدَيَّ نحوُ مِئَتَيْنِ مِنْ أهلِ الذِّمَّةِ، ولقد تابَ في مجالسي أَكْثَرُ مِنْ مِئَةِ أَلْفٍ»(١).

هذا كُلُّهُ جعَلَ مِن ابنِ الجوزيِّ مَحَطَّ أَنظارِ طلبةِ العلمِ، وقِبْلَةَ رَغَبَاتِهم، ومَهْوَى أَفْئِدَتِهم، لِمَنْ أرادَ القُدْوةَ والمِثَالَ، أو تحصيلَ العِلْمِ، أو بُلُوغَ الغايةِ في الوَعْظِ والدِّينِ، وقد كان لِتنوُّعِ ثقافتِهِ واتساعِ معارِفِهِ الأَثرُ البالغُ في كثرةِ راغِبِي التَّلْمَذَةِ له مِنْ طلبةِ العلمِ؛ فكُلُّ راغب في فَنٍّ يجدُ طَلِبَتَهُ عندَ ذلكَ الشيخِ، وهذا مَقَامُ الحديثِ

= الضبط، له التصانيف الكثيرة، وكان ابن الجوزي كثير الثناء على شيخه الجواليقي، يَضْرِبُ به المثَلَ في العلم والحلم، في مقابلة غيره من الأدعياء، ومن ذلك قوله في "صيد الخاطر" (ص١٥٩): «لقيت الشيخ أبا منصور الجواليقي، فكان كثير الصمت، شديد التحري فيما يقول، متقنًا محررًا، وربما سئل المسألة الظاهرة التي يبادر بجوابها بعض غلمانه، فيتوقف فيها حتى يتيقن، وكان كثير الصوم والصمت»، ولد سنة (٤٦٥هـ)، وتوفي سنة (٥٤٠هـ).
ترجمته في: "الأنساب" (٢/ ١٠٥)، و"مشيخة ابن الجوزي" (ص١٢٦)، و"المنتظم" (١٨/ ٤٦-٤٧)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٨٩)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ١-٦)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٠٧-٢٠٨).

(١) "لفتة الكبد" (ص٣٧).

عن أَهَمِّ تلاميذِهِ؛ ومنهم[١]:

١) طَلْحَةُ العَلْثِيُّ[٢].

٢) أبو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ[٣].

---

(١) وقد رتَّبناهم حسَبَ وَفَيَاتهم.

(٢) هو: طلحة بن مظفَّر بن غانم بن محمد العَلْثِيّ- نسبة إلى العَلْثِ، قرية من قرى دُجَيْل من أعمال بغداد- تقي الدين، أبو محمد، الفقيه المحدِّث الزاهد، أخذ الفقه على أبي الفتح بن المَنِّيّ، وقرأ "صحيح مسلم" في ثلاثة مجالس، وكان يقرأ القرآن والفقه والحديث على ابن الجوزي، وكان بينهما مودة كبيرة، وحب عميق واحترام، حتى سمى العَلْثي ابنه: أبا الفرج عبدالرحمن، توفي سنة (٥٩٣هـ)، قبل وفاة شيخه ابن الجوزي بأربعة أعوام.
هذا مع الإلماح إلى أن العَلْثي الذي كان يراسل ابن الجوزي هو إسحاق بن أحمد بن محمد بن غانم العلثي- المترجم في: "سير أعلام النبلاء" (٢٣/ ١٠)، (٢٣/ ١٣٩)- لا طلحة العلثي هذا.
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (١/ ٢٩٥)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٦/ ٣١٨)، و"تاريخ الإسلام" (٤٢/ ١٣٠)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٥١٢-٥١٣)، و"تكملة إكمال ابن ماكولا" (٤/ ٣٣٩-٣٤٠).

(٣) هو: عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين، البغدادي الأَزَجي، محب الدين أبو البقاء العكبري، العلامة النحوي الحنبلي الضرير، صاحب التصانيف- ذكر أنه أَضَرَّ في صباه بالجُدْري- كان ثقة صدوقًا، غزير الفضل، كثير المحفوظ، حسن الأخلاق، برع في الفقه والأصول، وحاز قَصَبَ السَّبْق في العربية، وكان العكبري إذا أراد أن يصنِّف كتابًا، أُحْضِرت له عدة مصنفات في ذلك الفن، وقرئت عليه، فإذا حصَّله في خاطره، أملاه؛ فكان بعض الفضلاء يقول: «أبو البقاء تلميذ تلامذته»، يعني: هو تبَعٌ لهم فيما يُلْقُونه عليه، ولأبي البقاء مصنفات كثيرة، منها: "التبيان، في إعراب القرآن"، و"إعراب القراءات الشواذ"، و"إعراب الحديث النبوي"، و"اللباب، في علل البناء والإعراب"، و"شرح الحماسة"، و"شرح الهداية" لأبي الخطاب الكَلْوَذاني، ولد سنة (٥٣٨هـ)، وتوفي سنة (٦١٦هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٢/ ٤٦١)، و"المستفاد، من ذيل =

٣) أبو عبدِ اللهِ بنُ تَيْمِيَّةَ[(١)].

٤) ابنُ القَطِيعِيِّ[(٢)].

= تاريخ بغداد" (١٨/ ١٤١)، و"وفيات الأعيان" (٣/ ١٠٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ٩١)، و"تاريخ الإسلام" (٤٤/ ٢٩٤)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٢٢٩-٢٤٧)، و"بغية الوعاة" (٢/ ٣٨)، و"شذرات الذهب" (٧/ ١٢١-١٢٣).

(١) هو: محمد بن الخَضِر بن محمد بن علي بن عبدالله، ابن تيميَّة الحَرَّاني، فخر الدين، أبو عبدالله بن أبي القاسم، الفقيه المفسر الخطيب الواعظ، شيخ حَرَّان وخطيبها، ولد بحران، وارتحل إلى بغداد، قرأ القرآن على والده، وسمع الحديث، وتفقه على أبي الفتح بن المَنِّيّ، ولازم ابن الجوزي، وسمع منه الكثير من مصنفاته، وقرأ عليه "زاد المسير" في التفسير، قراءة بحث وفهم، وبرع في الفقه والتفسير، وتأثر بشيخه ابن الجوزي في الوعظ، وشرع في إلقاء تفسيره بكرة كل يوم بجامع حران سنة (٥٨٨هـ)، انتهت إليه رياسة حران في العلم، سافر إلى مكة، ومنها إلى بغداد، وله مصنفات، منها: "التفسير الكبير"، ومنها: ثلاثة مصنفات في المذهب، على طريقة "البسيط" و"الوسيط" و"الوجيز" للغزالي، أكبرها: "تخليص المَطْلَب، في تلخيص المذهب"، وأوسطها: "ترغيب القاصد، في تقريب المقاصد"، وأصغرها: "بلغة الساغب، وبغية الراغب"؛ وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، وكانت بين ابت تيمية هذا وبين الشيخ موفق الدين بن قدامة مراسلات ومكاتبات، ولد فخر الدين ابن تيمية سنة (٥٤٢هـ)، وتوفي بحران سنة (٦٢٢هـ).

ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ٢٨٨)، و"تاريخ الإسلام" (٤٥/ ١٣٣)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٣٢١-٣٣٨)، و"شذرات الذهب" (٧/ ١٧٩-١٨٠).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عمر بن حسين بن خلف، البغدادي، أبو الحسن القَطِيعي، الشيخ العالم المفيد، المحدِّث المؤرِّخ المعمَّر، مُسْنِدُ العراق، شيخ المستنصرية أول ما فتحت، لازم ابن الجوزي مدة، وقرأ عليه الكثير من تصانيفه، سمع من العلماء ببغداد والموصل ودمشق وغيرها، وكان آخِرَ من حدَّث ببلده بـ"صحيح البخاري" كاملًا عن أبي الوقت السِّجْزي، وقد طال =

٥) ابنُ الدُّبَيْثِيِّ(١).

٦) ابنُ النَّجَّارِ(٢).

= عمره، وعلا سنده، واشتَهَرَ ذكره، فأُعْطِيَ مشيخة المستنصرية، ويذكر عنه أنه صنف تاريخًا لبغداد، لكنه لم يُظْهِره، ومن آثاره: "ذيل تاريخ بغداد"، ولد سنة (٥٤٦هـ)، وتوفي سنة (٦٣٤هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٤٤٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٣/ ٨)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٤٥٥-٤٥٩)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٢٩٤). وانظر: "التقييد، لرواة السنن والمسانيد" لابن نُقْطة (ص٥٨).

(١) هو: محمد بن سعيد بن يحيى بن علي بن حَجَّاج، أبو عبدالله الدُّبَيْثِيّ، ثم الواسطي الشافعي، مؤرِّخ بغداد، كان عالمًا بالقراءات والحديث، والأدب والتاريخ، تفقه على ابن الجوزي، وحذا حذوه في التصنيف، قال ابن النجار- وهو من تلامذته-: «كان حسن الصحبة، جميل الأخلاق والتودد والديانة، وحسَنَ الطريقة»، وقال أيضًا: «ما رأت عيناي مثله؛ في حفظ التواريخ، والسير، وأيام الناس»، ومن آثاره: "ذيل على ذيل ابن السمعاني على تاريخ بغداد"، وهو الذي اختصره الحافظ الذهبي في كتابه: "المختصر المحتاج إليه، من تاريخ الحافظ الدبيثي"، ولد سنة (٥٥٨هـ)، وتوفي سنة (٦٣٧هـ)، وكان قد أَضَرَّ في آخر عمره.
ترجمته في: "المستفاد، من ذيل تاريخ بغداد" (١٨/ ١٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٣/ ٦٨)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٤١٤)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٨/ ٦١)، و"توضيح المشتبه" (٤/ ٢٣)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٣٢٤-٣٢٥).

(٢) هو: محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن، محب الدين أبو عبدالله بن النجار، المحدِّث، الحافظ، المؤرِّخ، الأديب، النحوي، الشاعر، المقرئ، الطبيب، قرأ القرآن بالقراءات السبع، ورحل إلى أصبهان وخراسان، ومَرْو وهَرَاة ونيسابور، والشام ومصر، والحجاز واليمن، وسمع الكثير، وحصَّل الأصول والمسانيد، واستمرَّت رحلته سبعًا وعشرين سنة، واشتملت مشيخته على ثلاثة آلاف شيخ، وأربع مئة امرأة، وقَفَ كتبه بالمدرسة النِّظَامية، خلَّف ابن النجار تصانيف كثيرة؛ منها: "تاريخ بغداد" الذي جعله ذيلًا على "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، في ثلاثين مجلدًا، =

٧) سِبْطُ ابْنِ الجَوْزِيِّ، شَمْسُ الدِّينِ يُوسُفُ، أبو المُظَفَّرِ(١).

٨) ابنُهُ مُحْيِي الدِّينِ يُوسُفُ، أبو مُحمَّدٍ(٢).

= و"جَنَّة الناظرين، في معرفة التابعين"، و"الدرة الثمينه، في أخبار المدينه"، و"نزهة الورى، في أخبار أم القرى"، و"مناقب الشافعي"، تأثر ابن النجار في مؤلفاته وطريقته في التصنيف بشيخه ابن الجوزي، وكان يُشِيدُ بذلك دائمًا، ولد سنة (٥٧٨هـ)، وتوفي سنة (٦٤٣هـ).

ترجمته في: "معجم الأدباء" (٥/ ٤٤٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٣/ ١٣١)، و"تاريخ الإسلام" (٤٧/ ٢١٧)، و"العبر" (٥/ ١٨٠)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٨/ ٩٨)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٣٩٢-٣٩٣).

(١) هو: أبو المظفَّر يوسف بن قِزُوغْلِي بن عبدالله، التركي الهُبَيْرِيّ الحنفي، المؤرِّخ المشهور، واعظ الشام، سبط ابن الجوزي، كان أبوه مملوكًا تركيًّا عند الوزير ابن هُبَيْرة، فأعتقه، وتزوج بنت أبي الفرج، واسمها رابعة، مات أبوه في سن مبكرة، فرباه جده ابن الجوزي، فتأثر به كثيرًا، لا سيما في الوعظ والتاريخ، ولد أبو المظفر ونشأ في بغداد، وانتقل إلى دمشق، فاستوطنها إلى أن توفي فيها، كان أستاذ الحنفية، وواعظ الشام حتى توفي، قال الذهبي: «انتهت إليه رياسة الوعظ، وحسن التذكير، ومعرفة التاريخ... أقبل عليه أولاد الملك العادل وأحبوه، وصنف "تاريخ مرآة الزمان" وأشياء، ورأيت له مصنفًا يدل على تشيعه، وكان العامة يبالغون في التغالي في مجلسه»، وقال أيضًا: «ألَّف كتاب "مرآة الزمان"، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف و يجازف، ثم إنه ترفَّض، وله مؤلف في ذلك، نسأل الله العافية... قال الشيخ محيي الدين السوسي: لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي، قال: «لا رحمه الله؛ كان رافضيًّا!»»، ولد سنة (٥٨١هـ)، وتوفي سنة (٦٥٤هـ).

ترجمته في: "وفيات الأعيان" (٣/ ١٤٢)، و"تاريخ الإسلام" (٤٨/ ١٨٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٣/ ٢٩٦)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٧١)، و"الوافي بالوفيات" (٢٩/ ١٢١)، و"لسان الميزان" (٨/ ٥٦٥-٥٦٦)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٤٦٠-٤٦١).

(٢) هو: أصغر أولاد أبي الفرج، اشتغل وعمل بالوعظ وهو صبي، نشأ الصبي محيي الدين ليجد أباه ممتحنًا في منفاه بواسط سنة (٥٨٠هـ)، وقد ترقَّى في الوعظ في فترة قصيرة، حتى صار واعظ أم الخليفة، وشفع لوالده عندها، =

المطلبُ السابعُ: مَذْهَبُهُ في الفُرُوعِ والأُصُولِ

وفيه مسألتانِ:

المسألةُ الأُولَى: مَذْهَبُهُ في الفُرُوعِ (مَذْهَبُهُ الفِقْهِيُّ):

كان ابنُ الجوزيِّ رحمه الله حَنبليَّ المَذْهَبِ في الفُرُوعِ، استَفَاضَ ذِكْرُ نِسْبَتِهِ إلى الحنابلةِ في تَرْجَمتِه[1]، وكانَ فيه تَعصُّبٌ شديدٌ لهم، حتَّى أُوذِيَ في ذلكَ، وقد قالَ عن نفسِهِ في هذا الكتابِ - "الآفَة" -: «قد عَلِمَ الخلائقُ مَذْهَبِي ونُصْرَتِيَ السُّنَّةَ، وما عَرَفَ الناسُ **حَنْبَلِيًّا سُنِّيًّا** لا يُحِبُّ أبا بكرٍ... وربَّاني أبو الفَضْلِ بنُ ناصرٍ، وأبو الحَسَنِ الزَّاغُونيُّ، وسمعتُ مِنَ المشايخِ الحنابلةِ، وبينهم رُبِيتُ، واعتقادي اعتقادُهُم»[2].

ومِنْ مظاهرِ انتسابِهِ للمذهَبِ الحنبليِّ، ونُصْرَتِهِ له: أَنَّهُ كان يُظْهِرُ

= فكلَّمت الخليفة؛ فأطلق سراح الشيخ، سمع الحديث من أبيه، وصاحَبَهُ في منفاه بواسط، ذكر الذهبي أنه كان مع أبيه وقد جاوز الثمانين، وما ردا من واسط حتى قرأ هو وابنه بتلقينه بالعَشْرِ على ابن الباقلاني، فانظر إلى هذه الهمة العالية، من مؤلفاته: "الإيضاح، في قوانين الاصطلاح"، و"المذهب الأحمد، في مذهب أحمد"، و"معادن الإبريز، في تفسير الكتاب العزيز"، و"ديوان شعر"، ولد سنة (٥٨٠هـ)، وتوفي سنة (٦٥٦هـ).
ترجمته في: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٤/ ٢٠-٢٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٧٦-٣٧٧)، و"الدارس، في تاريخ المدارس" للنُّعَيْمي (٢/ ٤٩-٥٠)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٤٩٤-٤٩٥)، و"كشف الظنون" (١/ ٢١٣)، و"هدية العارفين" (٢/ ٥٥٥)، و"معجم المؤلفين" لكَحَّالة (٤/ ١٦٥).

(١) انظر على سبيل المثال: "التكمله، لوفيات النقله" للمنذري (١/ ٣٩٤)، و"وفيات الأعيان" (٣/ ١٤٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٦٦)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٦-٤٦٧).

(٢) "الآفة" (ص٦٧٠)، من نشرتنا هذه.

في مجالسِهِ مَدْحَ السُّنَّةِ والإمامِ أحمدَ وأصحابِهِ، ويَذُمُّ مَنْ يُخالِفُهُمْ، ويُصرِّحُ بِمَذَاهِبِهِمْ في مسائلِ الأصولِ، لا سيَّما في مسألةِ القرآنِ[1].

فمن ذلك: أنه «قَدِمَ مرةً إلى بغدادَ واعظٌ يُقالُ له: البَرَوِيُّ، فتعصَّب في كلامِهِ على الحنابلةِ كثيرًا، فلم تَطُلْ مُدَّتُهُ حتى هلَك، وكان في تلك الأيامِ قد غدا ساعٍ أسودُ للشيعةِ، وخرجوا للقائِهِ، فانْبَطَّ ووقع ميتًا، فضاقتْ صُدُورُهم لذلك، فجلس الشيخُ [أي: ابنُ الجوزيِّ] عَقيبَ ذلك، وقال في أثناءِ كلامِهِ: «كم أَبْرَقَ مبتدعٌ بأصحابِ أحمدَ وأَرْعَدْ، فحَظِيَ يومًا له وهو بالعيشِ الأرغدْ، وأما أنتَ يا أبعَدْ، فإنْ أردتَّ أن تموتَ وإن أردتَّ أن تُحْرَدْ، مات البَرَوِيُّ وانبَطَّ الأَسْوَدْ»[2].

ومِنْ ذلك أيضًا: ما حكاهُ عن نَفْسِهِ في "المنتَظَم" في حوادثِ سنةِ (٥٧٤هـ)؛ مِنْ تأثيرِهِ على الخليفةِ المستضيءِ باللهِ حتى مال إلى مذهَبِ الحنابلةِ، وبَنَى لهم مواضعَ دونَ غَيْرِهِمْ مِنْ أهلِ المذاهبِ الأُخْرَى؛ يقولُ: «وتَقدَّمَ أميرُ المؤمِنِينَ بِعَمَلِ دَكَّةٍ بجامعِ القَصْرِ للشيخِ [أبي الفَتْحِ] ابنِ المَنِّيِّ الفقيهِ الحنبليِّ، جلَسَ فيها يومَ الجُمُعَةِ ثانيَ عَشَرَ جُمَادَى الآخرةِ؛ فتأَثَّرَ أهلُ المذاهبِ مِنْ عَمَلِ مواضعَ للحنابلةِ، وما كانتِ العادةُ قد جَرَتْ بذلكَ، وجعَلَ الناسُ يقولونَ لي: هذا بِسَبَبِكَ؛ فإِنَّهُ ما ارتَفَعَ هذا المذهَبُ عندَ السلطانِ- حتَّى مالَ إلى الحنابِلَةِ- إلا بسماعِ كلامِكَ؛ فشَكَرْتُ اللهَ تعالى على ذلكَ!»[3].

---

(١) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٦).
(٢) السابق (٢/ ٤٦٦-٤٦٧).
(٣) "المنتظم" (١٨/ ٢٤٩). وانظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٧٩).

وقد صَنَّفَ كتابَ "مناقِبِ الإمامِ أَحْمَد"، وذكَرَ فيه بابًا مُستَقِلًّا في سببِ اختيارِهِ مَذْهَبَ الإمامِ أحمدَ دُونَ غيرِهِ مِنَ المذاهبِ، وأخَذَ يُعدِّدُ مزاياه(١).

ولأبي الفَرَجِ مُصنَّفاتٌ غيرُ قليلةٍ في الفقهِ على المذهبِ الحنبليِّ(٢).

وخلاصةُ ذلكَ: ما قالَهُ عنهُ ناصحُ الدِّينِ بنُ الحَنْبَلِيِّ: «ولمذهَبِ أَحْمَدَ مِنْهُ ما لِصَخْرَةِ بيتِ المَقْدِسِ مِنَ المَقْدِسِ»(٣).

ومع انتسابِ ابنِ الجوزيِّ رَحِمَهُ اللهُ للمذهبِ الحنبليِّ، وحُبِّهِ له، وميلِهِ الشديدِ إليه، كانَ- مع ذلكَ- يُبغِضُ التَّعصُّبَ المذمومَ، والتقليدَ الأَعْمَى، بلا بَيِّنَةٍ أو عِلْمٍ، وكانَ يَنْدُبُ فقهاءَ الحنابلةِ مِنْ أصحابِهِ إلى الأخذِ بالدليلِ، سواءٌ كانَ ذلك في مشهورِ المذهبِ، أو روايةً مرجوحةً فيه، أو حتَّى في غيرِهِ مِنْ أقوالِ الفقهاءِ وأئمَّةِ المذاهبِ الأُخرى؛ فتراهُ يقولُ: «إنَّ اتِّبَاعَ الدليلِ هو اللازمُ»(٤)، ويقولُ أيضًا: «وقد قيلَ لأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ: إنَّ ابنَ المُبَارَكِ لم يُخَالفْ في كذا وكذا؟ فقال: إنَّ ابنَ المُبَارَكِ لم يَنْزِلْ مِنَ السماءِ!! وقال: مِنْ ضِيقِ عِلْمِ الرَّجُلِ: أنْ يُقلِّدَ غيرَهُ»(٥).

---

(١) انظر: "مناقب الإمام أحمد" لابن الجوزي (ص٦٦٠ وما بعدها).
(٢) انظر: "تذكرة الحفاظ" (١٣٤٣/٤)، و"معجم الكتب" لابن عبدالهادي الصالحي (ص٨٠)، و"الوافي بالوفيات" (١١١/١٨)، وانظر هذه الكتب في المطلب التالي: (مؤلفاته).
(٣) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٤٨٢/٢).
(٤) "الآفة" (ص٦٣٩)، من نشرتنا هذه.
(٥) "الآفة" (ص٦٥٥)، من نشرتنا هذه.

ويقولُ- أيضًا- في بيانِ مَعْنَى انتسابِ المُجتَهِدِ إلى مَذْهَبِ أحمدَ: «فأمَّا المُجتَهِدُ مِنْ أصحابِهِ: فإنَّه يَتَّبِعُ دليلَهُ مِنْ غيرِ تقليدٍ له؛ ولهذا يَمِيلُ إلى إحدَى الرِّوَايتَيْنِ عنه دُونَ الأُخرَى، ورُبَّما اختارَ ما ليسَ في المَذْهَبِ أصلًا؛ لأنَّه تَابعٌ للدليلِ، وإنَّما يُنْسَبُ هذا [يعني: المُجتَهِدَ] إلى مذهبِ أحمدَ؛ لِمَيْلِهِ إلى عُمومِ أقوالِهِ»(١).

المسألةُ الثانيةُ: مَذْهَبُهُ في الأُصُولِ (عَقِيدَتُهُ):

بما أنَّ الكتابَ موضوعَ هذا التقديمِ مُختَصٌّ بالفروعِ، فمِنَ المناسبِ أنْ يُكْتَفَى في هذه المقدِّمةِ بإلقاءِ الضوءِ على الخطوطِ العريضةِ والمعالمِ المَنْهَجِيَّةِ لعقيدةِ ابنِ الجوزيِّ؛ بما يَكْفِي في إيضاحِ قواعدِ الاستدلالِ التي انطَلَقَ منها ابنُ الجوزيِّ في رَسْمِ تفاصيلِ عَقِيدَتِهِ، تاركينَ مجالَ التفصيلِ للسِّيَاقَاتِ الأَنْسَبِ له مِنَ الدِّرَاسَاتِ التي قامتْ على بَحْثِ عَقِيدَةِ ابنِ الجوزيِّ(٢).

يُنْسَبُ ابنُ الجوزيِّ رحمه الله إلى المذهبِ الحنبليِّ السُّنِّيِّ في أُصولِ الدِّينِ، لم يُخالِفْ في ذلكَ أَحَدٌ مِمَّنْ تَرْجَمَ له، بَلْ صَرَّحَ ابنُ الجوزيِّ نَفْسُهُ بذلكَ؛ فقال: «قد عَلِمَ الخلائقُ مَذْهَبِي ونُصْرَتِيَ السُّنَّةَ، وما عَرَفَ الناسُ حَنْبَلِيًّا سُنِّيًّا لا يُحِبُّ أبا بكرٍ، وأَصْلِي مِنْ نَهْرِ

---

(١) "مناقب الإمام أحمد" للمصنف (ص٦٦٦). وانظر: "المدخل" لابن بَدْران (ص ١٠٨-١٠٩).

(٢) قامت عدة دراسات في بيان عقيدة ابن الجوزي، من أقدمها بحث الدكتورة آمنة محمد نصير: "أبو الفرج بن الجوزي، آراؤه الكلامية والأخلاقية"، ومنها رسالة: "ابن الجوزي بين التأويل والتفويض" للدكتور أحمد الزهراني، وغيرهما.

القَلَّائِينَ[١]، وربَّاني أبو الفَضْلِ بنُ ناصرٍ، وأبو الحسَنِ الزَّاغُونيُّ، وسمعتُ مِنَ المشايخِ الحنابلةِ، وبينهم رُبيتُ، واعتقادِي اعتقادُهُمْ»[٢].

وبِتتبُّعِ أقوالِهِ في أبوابِ العقيدةِ المختلفةِ ومسائِلِهَا: فإننا نجدُهُ موافقًا لمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في الجُمْلةِ؛ لم يخرُجْ عن أقوالِهم؛ سواءٌ ما كان في أبوابِ التوحيدِ، أو أبوابِ الإيمانِ، أو في موقفِهِ مِنَ الفرقِ المُبْتَدِعَةِ المنحرِفَةِ عن مذهبِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فهو رَحِمَهُ اللهُ يقولُ في توحيدِ الرُّبُوبيَّةِ، وفي توحيدِ الأُلُوهيَّةِ والعِبَادةِ، وفي الإيمانِ، والقَدَرِ، والصَّحابةِ، وجميعِ الغَيْبيَّاتِ مِنْ عذابِ القبرِ وغيرِهِ- يقولُ بقولِ أهلِ السنةِ والجماعةِ[٣].

لكنَّه- عفا اللهُ عنه- خالَفَ مذهَبَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في مسألتَيْنِ:

الأُولى: في كلامِهِ على بعضِ الصِّفَاتِ الإلهيَّة؛ فتارَةً يُفوِّضُها،

---

(١) يشير المصنف بذلك إلى أنه نشأ ورُبِّيَ في بيئة سنية حنبلية؛ فإن أهل نهر القَلَّائين مشهورون بكونهم سنية حنابلة، بخلاف جيرانهم أهل الكَرْخ: فكلهم شيعة إمامية ليس فيهم سني البتة. كما في "معجم البلدان" (٤/ ٤٤٨).

(٢) "الآفة" (ص٦٧٠)، من نشرتنا هذه.

(٣) انظر مثلًا: "المنتظم" (١/ ١١٨-١١٩)، و"أحكام النساء" (ص٢٤/ ط. دار الفكر)، و"تنبيه النائم الغمر" (ص٢٠/ ط. دار الصحابة)، و"صيد الخاطر" (ص٨٠، ١٥٠-١٥١، ٤٢٢، ٦٣٨-٦٣٩)، و"تلبيس إبليس" (١/ ١٣٥)، (٢/ ٣٠٢-٣٠٣، ٤٩٤-٤٩٥)، و"زاد المسير" (١/ ٢٤، ١٥٥-١٥٦، ١٦٨)، (٣/ ٢٩٦، ٥١٨-٥١٩)، (٤/ ٦٨)، (٥/ ٣٤٣، ٣٤٦)، (٦/ ٤٥٤)، (٧/ ٧٠، ٢٩٨، ٣٦٣)، (٨/ ٣٣)، و"كشف المشكل" (١/ ٥١)، (٢/ ٥٠، ٨٤، ٢٦٢، ٢٦٨، ٤٧١-٤٧٢)، (٣/ ٣٤٦-٣٤٧، ٣٨٢، ٤٥٣)، و"غريب الحديث" (٢/ ٤٣٩-٤٤٠)

وتارَةً يُؤوِّلها[١]، وتارةً يُثْبِتُها على مذهبِ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّة؛ فهو مُضطَرِبٌ في ذلكَ؛ وهذه مِنْ مسائلِ توحيدِ الأسماءِ والصِّفَات؛ وسَبَّبَ ذلكَ عندَهُ: تأثُّرُهُ بالمتكلِّمينَ؛ خاصَّةً ابنَ عَقِيلٍ الحنبليَّ[٢].

والثانية: في إثباتِهِ في بعضِ المواضعِ لنوعٍ مِنَ التَّبرُّكِ الممنوعِ؛ وهو التَّبرُّكُ ببعضِ قبورِ الصالحينَ[٣]، وإنْ كانَ قد نَهَى- في مواضعَ أخرى مِنْ كُتُبِهِ- عن تعظيمِ القبورِ، والصلاةِ عِنْدَها، وحَذَّرَ مِنْ ذلكَ؛ وهذا تابعٌ لتوحيدِ الألوهيَّةِ والعبادةِ[٤].

لكنَّ انتسابَ ابنِ الجوزيِّ لمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وانتماءَهُ إليهم، ودفاعَهُ عنهم، واستعمالَ طريقتِهِمْ في التلقِّي والاستدلالِ، واعتقادَهُ عقائدَهُمْ في الجملةِ، مع مُجانبتِهِ لأهلِ البِدَعِ، والفِرَقِ الضَّالَّةِ، وردِّهِ عليهم، والتحذيرِ منهم، بل إنَّ مِحْنَتَهُ الكبرى- التي وقَعَتْ له في آخِرِ حَيَاتِهِ- كانتْ بسببِ نِكَايَةِ أهلِ البِدَعِ به، ومَكِيدَتِهِمْ له؛ **كلُّ ذلكَ يَجْعَلُهُ مِنْ جماعةِ أهلِ الحَقِّ؛ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة**، ولا يُخْرِجُهُ عن ذلكَ كونُهُ أخطَأَ في بعضِ المسائلِ التي لم تَصْدُرْ منه عن انتسابٍ إلى مذهبٍ بِدْعِيٍّ، أو انتماءٍ إلى فرقةٍ ضَالَّةٍ، أو استنادٍ إلى حُجَجِهِمُ الكلاميَّةِ المُستَمَدَّةِ مِنْ مناهجِ الفلاسفةِ والمُلْحِدِينَ، كما لم

---

(١) كما في كتابيه: "منهاج الوصول، إلى علم الأصول"، و"دفع شبه التشبيه، بأكفِّ أهل التنزيه". وانظر المطلب التالي: مؤلَّفاته، وترجمة ابن عَقِيل في مطلب شيوخ ابن الجوزي.

(٢) وقد تقدَّم بيان ذلك في ترجمة ابن عقيل (ص٤٢).

(٣) انظر: "المنتظم" (٥/ ٣٤٦-٣٤٧)، (١١/ ٢١١)، (١٣/ ٢٥٢)، (١٧/ ١٥٦، ٢٨٩)، و"مناقب الإمام أحمد" (ص١٩٤-١٩٥).

(٤) "كشف المشكل" (٢/ ٥٠).

يكُنْ ذلكَ منه عن مُجانَبَةٍ لجماعةِ أهلِ السُّنَّةِ، بل يُمكِنُ أنْ تُلْتمَسَ له في ذلكَ الأعذارُ التي تكونُ لكلِّ مجتهدٍ أخطَأَ في اجتهادِهِ.

فإنَّ ما وقَعَ فيه ابنُ الجوزيِّ مِنْ مخالفةٍ لمذهبِ الحنابلةِ في بعضِ مسائِلِ الاعتقادِ، التي اتَّفقَ فيها الحنابلةُ مع مذهبِ السَّلَفِ: يُمْكنُ الاعتذارُ عنه، مع التنبيهِ على أنَّه جانبَهُ الصوابُ فيها؛ بأنَّ هذا الخُرُوجَ منه عن مذهبِ السَّلَفِ إنَّما كان رَدَّةَ فِعْلٍ لبعضِ الغُلُوِّ في الإثباتِ مِنْ قِبَلِ بعضِ الحنابلةِ؛ يقولُ شيخُ الإسلامِ في ذلكَ: «وقَعَ الاعتداءُ في النفيِ والإثباتِ فِيهِمْ (يعني: الحنابلةَ)؛ ممَّا دَبَّ إليهم مِنْ غيرِهِمُ الذينَ تَعَدَّوْا حُدُودَ اللهِ بزيادةٍ في النفيِ والإثباتِ»[١].

وهذه بعضُ الشواهدِ والظواهِرِ التي تؤيِّدُ انتماءَ ابنِ الجوزيِّ رَحِمَهُ اللهُ إلى جماعةِ أهلِ السُّنَّةِ والحديثِ، ومنابذتَهُ لِلْمُبتَدِعَةِ وأهلِ الأهواءِ:

١) حَثُّهُ على اتِّباعِ السُّنَّةِ، واجتنابِ البِدْعَةِ:

عقَدَ ابنُ الجوزيِّ رَحِمَهُ اللهُ في غيرِ موضعٍ مِن مُصَنَّفاتِهِ أبوابًا في الحَثِّ على اتِّبَاعِ السُّنَّةِ، ولزومِ الجماعةِ، والتحذيرِ مِنَ البِدَعِ، ومنابذةِ المُبتَدِعِينَ[٢]، ومِنْ عباراتِهِ الواضحةِ الجَلِيَّةِ في هذا المعنَى ما ورَدَ في هذا الكتابِ "الآفة" من قولِهِ: «قد عَلِمَ الخلائقُ مَذْهَبِي ونُصْرَتِيَ السُّنَّةَ»[٣]؛ بل إنَّه صَنَّفَ كتابًا ذكَرَ فيه مناقبَ أهلِ السُّنَّةِ المُتَّبِعِينَ

(١) "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٧٠).
(٢) كالباب الأول في الأمر بلزوم السنة والجماعة في كتابه "تلبيس إبليس" (١/ ١٤-٨١)، والباب الثاني في ذم البدع والمبتدعين (١/ ٨٢-٢٠٢)، وانظر: "صيد الخاطر" (ص١٢٩)، و"الحدائق، لأهل الحقائق" (١/ ٥٣٧-٥٤٨).
(٣) "الآفة" (ص٦٧٠).

للحديثِ والأَثَرِ، أسماهُ: "مَنَاقِبَ أصحابِ الحَدِيث"[(١)].

كما عُنِيَ ابنُ الجوزيِّ ببيانِ معنى السُّنَّةِ، ومَنْ هِم أهلُهَا وأَوْلَى الناسِ بها، وكذا معنى البِدْعَةِ، ومَنْ هُمْ أهلُهَا والمنافِحُونَ عنها؛ فقالَ في كتابه "تَلْبِيس إِبْلِيس": «فإنْ قال قائلٌ: قد مَدَحْتَ السُّنَّةَ، وذَمَمْتَ البدعةَ؛ فما السُّنَّةُ؟ وما البِدْعةُ؟ فإنَّا نَرَى أنَّ كلَّ مُبتدِعٍ في زَعْمِنا يَزعُمُ أنَّه مِنْ أهلِ السُّنَّةِ؛ فالجوابُ: أنَّ السُّنَّةَ- في اللغةِ- الطريقُ، ولا رَيْبَ في أنَّ أهلَ النقلِ والأَثَرِ المُتَّبِعِينَ آثَارَ رسولِ الله ﷺ، وآثارَ أصحابِهِ: هم أهلُ السُّنَّةِ؛ لأنَّهم على تلك الطريقِ التي لم يَحْدُثْ فيها حادثٌ؛ وإنَّما وَقَعَتِ الحوادثُ والبِدَعُ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ وأصحابِهِ، والبِدْعَةُ: عبارةٌ عن فِعْلٍ لم يكنْ فابْتُدِعَ، والأَغْلَبُ في المُبْتَدَعاتِ: أنَّها تُصادِمُ الشريعةَ بالمُخالَفَةِ، وتُوجِبُ التعاطيَ عليها بزيادةٍ أو نُقْصانٍ»[(٢)].

ومِنْ صريحِ أقوالِهِ في التحذيرِ مِنَ المبتدِعَةِ، ومُتَّبِعِي الفلاسفةِ وعلماءِ الكلامِ، قولُهُ: «فاللهَ اللهَ مِنْ مخالَطَةِ المبتَدِعَةِ، وعليكُمْ بالكتابِ والسُّنَّةِ؛ تَرْشُدُوا»[(٣)].

وقيل له مَرَّةً: قَلِّلْ مِنْ ذكرِ أهلِ البِدَعِ، مخافةَ الفِتَنِ! فأنشَدَ [مِنَ الوافر]:

---

(١) انظر مطلب مؤلفات المصنف (ص٦٣).
(٢) "تلبيس إبليس" (١/ ١٣٥)، وانظر: (١/ ١٥٠) منه؛ في المقارنة بين أهل السنة وأهل البِدْعة.
(٣) "صيد الخاطر" (ص٤٩١).

أَتُوبُ إِلَيْكَ يَا رَحْمَنُ مِمَّا جَنَيْتُ فَقَدْ تَعَاظَمَتِ الذُّنُوبُ
وَأَمَّا مِنْ هَوَى لَيْلَى وَتَرْكِي زِيَارَتَهَا فَإِنِّي لَا أَتُوبُ(١)

وقد انعَكَسَ أَثَرُ هذا الحِرْصِ مِنِ ابنِ الجوزيِّ على اتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وذَمِّ البِدَعِ والمُبتَدِعِينَ، في تراجِمِهِ للأعلامِ في كتابِه "المُنْتَظَمْ، في تاريخِ الملوكِ والأُمَمْ"، فتَرَاهُ يُؤكِّدُ مدحَ مَنْ كانَ مِنَ الأَئِمَّةِ حريصًا على اتِّباعِ السُّنَّةِ، وَقَّافًا عندَ حُدُودِها، وبالعكسِ مِنْ ذلكَ: كان يَحْرِصُ على ذَمِّ مَنْ كانَ مِنْ أهلِ البِدَعِ غَيْرِ الواقِفينَ عندَ حُدُودِ السُّنَّةِ وما نَبَّهَتْ عليه(٢).

٢) ذَمُّهُ للكلامِ وأَهْلِه:

حَذَّرَ ابنُ الجوزيِّ مِنِ اتِّبَاعِ عِلْمِ الكلامِ البِدْعيِّ المبنيِّ على أُصولٍ مُنافيةٍ لأصولِ الاعتقادِ التي جاءَ بها الكتابُ والسُّنَّةُ؛ فقد أَفْضَى الكلامُ المذمومُ بأكثرِ مَنْ خاضَ فيه إلى الشُّكُوكِ، وببعضِهِمْ إلى الإلحادِ(٣).

ومِنْ رَأْيِ ابنِ الجوزيِّ: أنَّ تحذيرَ السَّلَفِ مِنَ الكلامِ لا لعجزٍ

---

(١) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٦٨). وهذان البيتان لمجنون ليلى في "ديوانه" (ص١٠). وفيه: «عَمِلْتُ فقد تظاهَرَتِ الذنوبُ».

(٢) انظر أمثلة فيمن مدحهم لموافقة السنة، والرد على المبتدعة: في "المنتظم" (١٠/ ٢٤٦)، و(١١/ ٢٣٣، ٢٣٩، ٣٠٦)، و(١٢/ ٣٨)، و(١٤/ ١٤، ٣٨٠، ٣٩٠)، و(١٥/ ١٨٨)، و(١٦/ ١٩٤)، و(١٧/ ١٥٣، ٢٧٤)، و(١٨/ ٢٢). وانظر فيمن ذمهم لمخالفة السنة، أو الانتصار للمبتدعة: "المنتظم" (٨/ ٥٨)، و(١١/ ٦٧، ١١٨)، و(١٤/ ٢٨٤)، و(١٥/ ٩٦، ٢٦٨، ٣٣٨)، و(١٦/ ١٣٣، ١٤٨).

(٣) "تلبيس إبليس" (٢/ ٤٨٨).

عَنِ الخوضِ فيه، بل اتِّقَاءً مِنَ الوقوعِ في الشُّبُهَاتِ التي تَجُرُّها أُصولُهُ وقواعدُهُ على أهلِ الإسلامِ، لا سِيَّما مَنْ لم يَكُنْ منهم مُتحصِّنًا بالعلمِ الذي يُمَكِّنُهُ مِنَ الدِّفَاعِ عن عَقِيدَتِهِ؛ وفي ذلكَ يقولُ: «لم يَسْكُتِ القدماءُ مِنْ فقهاءِ هذِهِ الأُمَّةِ عَنِ الكلامِ عَجْزًا، ولكنَّهُم رَأَوْا أَنَّهُ لا يَشْفِي غَلِيلًا، ثُم يَرُدُّ الصحيحَ عَلِيلًا، فأَمْسَكُوا عنه، ونَهَوْا عَنِ الخوضِ فيه»(١).

٣) موقفُهُ مِنَ الدليلِ النَّقْليِّ:

نشَأَ ابنُ الجوزيِّ في حِضْنِ إمامٍ مِنْ أئمَّةِ السُّنَّةِ؛ هو أبو الفضلِ ابنُ ناصِرٍ، وكانَ هذا الإمامُ حريصًا على تَلْقِينِ ابنِ الجوزيِّ الحديثَ والسُّنَّةَ مُنْذُ نعومةِ أَظْفَارِهِ، فنشَأَ ابنُ الجوزيِّ مُتَشبِّعًا مِنَ السُّنَّةِ، رَيَّانَ مِنْ علومِ الشريعةِ؛ وقد كانَ لهذه النَّشْأَةِ أَثَرُها البالغُ في تَمَسُّكِ ابنِ الجوزيِّ بالحديثِ والأَثَرِ، ودَوَرَانِهِ في فَلَكِهما حيثُ دَارَا.

ومِنْ مظاهرِ هذا الاحتفاءِ منه بالنقلِ والخبرِ: مَا علَّلَ به مَنْعَ إطلاقِ لقبِ «مَلِكِ المُلُوكِ»؛ حيثُ قالَ: «قد صَحَّ في الحديثِ ما يَدُلُّ على المنعِ، ولكنَّ الفُقَهاءَ المُتأَخِّرينَ عَنِ النقلِ بِمَعْزِلٍ»(٢).

وقد حَرَصَ ابنُ الجوزيِّ رَحِمَهُ اللهُ في كتابِه "تَلْبِيس إِبْلِيس" على الرَّدِّ على جميعِ مَنْ خَرَجَ عن حُدُودِ الكتابِ والسُّنَّةِ وتَعَدَّاها(٣).

---

(١) المرجع السابق، و"صيد الخاطر" (٤٤١، ٤٥١، ٥٦٩).

(٢) "المنتظم" (١٥/ ٢٦٥)، و"تاريخ الإسلام" (٢٩/ ٤١).

(٣) انظر الأمثلة على ذلك في مقدمة "تلبيس إبليس" (١/ ٧٨)، والكتاب كله ردودٌ على من خرَجَ عن حدود الكتاب والسنة.

وخُلَاصةُ القولِ: أنَّ ابنَ الجوزيِّ ﷺ يُحْمَدُ بموافقةِ أهلِ السُّنَّةِ والحديثِ؛ لكونِهِ يُثْبِتُ الأحاديثَ الصحيحةَ، ويُعظِّمُ السَّلَفَ وأئمةَ الحديثِ، ويقولُ: إنَّهُ موافقٌ للإمامِ أحمدَ؛ وهذا بخلافِ ما انفَرَدَ به في بابِ الصِّفَاتِ، وغيرِهِ؛ فإنَّهُ يُجانَبُ في هذا، ولا يُوَافَقُ على ما ذهَبَ إليه فيهِ، بَلْ يُبيَّنُ خطؤُهُ في ذلكَ، ويُرَدُّ قولُهُ فيه؛ حِرَاسةً لجنابِ العقيدةِ، وانتصارًا للحَقِّ والسُّنَّةِ في ذلكَ.



المطلبُ الثامنُ: مُؤَلَّفَاتُهُ

على الرَّغْمِ مِنْ وَفْرَةِ جهودِ ابنِ الجوزيِّ الدَّعَوِيَّةِ والعِلْمِيَّةِ مِنَ التدريسِ والإملاءِ، والإفتاءِ والوعظِ، ونحوِها؛ إلَّا أَنَّه لم يُهْمِلْ- أيضًا- بابَ التصنيفِ؛ فالتصنيفُ هو زُبْدَةُ العُمْرِ، ووارثُ العِلْمِ المُخَلَّدِ، وهو آخِرُ التعليمِ بالمشافهةِ، بل إنَّ نَفْعَهُ أكثرُ؛ لأنَّه بِذْرٌ يَكْثُرُ رِيعُهُ، ويَمْتَدُّ زَمَانُهُ[١].

ويُؤَكِّدُ ابنُ الجوزيِّ- في غيرِ مناسبةٍ- على أهميَّةِ التصنيفِ، وعُمُومِ نَفْعِهِ؛ مِنْ ذلكَ قولُهُ: «رَأَيْتُ مِنَ الرأيِ القويمِ: أنَّ نَفْعَ التصانيفِ أكثرُ مِنْ نفعِ التعليمِ بالمشافَهَةِ؛ لأنِّي أُشَافِهُ في عُمْرِي عددًا مِنَ المُتعلِّمينَ، وأُشَافِهُ بتصنيفي خَلْقًا لا تُحصَى ما خُلِقُوا بعدُ؛ ودليلُ هذا: أنَّ انتفاعَ الناسِ بتصانيفِ المُتقدِّمينَ أكثرُ مِنِ انتفاعِهِمْ بما يَسْتَفِيدُونَ مِنْ شيوخِهم؛ فيَنْبَغِي للعالِمِ أنْ يَتوفَّرَ على التصانيفِ، إنْ وُفِّقَ للتصنيفِ المفيدِ؛ فإنَّه ليس كلُّ مَنْ صَنَّفَ صَنَّفَ، وليس المقصودُ جَمْعَ شيءٍ كيفَ كان، وإنَّما هي أسرارٌ يُطْلِعُ اللهُ ﷻ عليها مَنْ شاءَ مِنْ عبادِهِ، ويُوفِّقُهُ لِكَشْفِها، فيَجْمَعُ ما فُرِّقَ، أو يُرَتِّبُ ما شُتِّتَ، أو يَشْرَحُ ما أُهْمِلَ؛ هذا هو التصنيفُ المفيد!»[٢].

ونظرًا لتعدُّدِ معارفِ ابنِ الجوزيِّ وتَنوُّعِها، مع ما أُوتِيَ مِن هِمَّةٍ عاليةٍ، وصَبْرٍ ودَأَبٍ في المُطالَعَةِ، وطَلَبِ العلمِ وتعليمِهِ، وتنظيمِ الوَقْتِ تنظيمًا دقيقًا، ومع ما رَزَقَهُ اللهُ مِنَ العُمْرِ الطويلِ، وسلامتِهِ مِنَ

---

(١) انظر: "صيد الخاطر" (ص٥٦).
(٢) السابق (ص٢٤١-٢٤٢).

العِلَلِ والأمراضِ؛ نظرًا لهذه الأسبابِ كلِّها- بعدَ توفيقِ اللهِ وفضلِهِ- فقد كَثُرَتْ مُصنَّفاتُ ابنِ الجوزيِّ، وتَنوَّعَتْ موضوعاتُها؛ لِتَشْمَلَ أصنافَ الفنونِ المختَلِفةِ؛ كالتاريخِ والتراجِمِ والسِّيَرِ، والحديثِ والفِقْهِ، والعقائدِ وعِلْمِ الكَلَامِ، والتفسيرِ وعُلُومِ القرآنِ والقراءاتِ، والوَعْظِ والزُّهْدِ، واللغةِ والطِّبِّ، وغيرِها، كما تَنوَّعَتْ أشكالُ مُصنَّفاتِهِ؛ مِنْ تصنيفٍ مُستَقِلٍّ، وشرحٍ، واستدراكٍ، واعتراضٍ، وغيرِها، كذلكَ تَنوَّعَتْ أحجامُها مِنْ كتابٍ بسيطٍ، ووسيطٍ، ووجيزٍ، ورِسَالَةٍ، ومُخْتَصَرٍ.

قال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ: «وكان- رحمه الله تعالى- إذا رَأَى تصنيفًا وأَعْجَبَهُ، صنَّفَ مثلَهُ في الحالِ- وإنْ لم يكنْ قد تَقدَّمَ له في ذلكَ الفَنِّ عَمَلٌ- لقوَّةِ فَهْمِه، وحِدَّةِ ذِهْنِه، فرُبَّما صَنَّفَ لأجلِ ذلكَ الشيءَ ونقيضَهُ، بِحَسَبِ ما يَتَّفِقُ له مِنَ الوقوفِ على تصانيفِ مَنْ تَقدَّمَهُ»[١].

أَضِفْ إلى ذلكَ: أنَّ ابنَ الجوزيِّ بدَأَ التصنيفَ في سِنٍّ مُبكِّرةٍ جدًّا؛ فقد أَخْبَرَ عن نفسِهِ أنَّه بدَأَ التأليفَ وله مِنَ العُمْرِ نحوُ ثلاثَ عَشْرةَ سنةً؛ كما نقَلَ عنه الحافظُ ابنُ رَجَب[٢].

لهذا كُلِّه كان ابنُ الجوزيِّ مِنْ أكثرِ الناسِ تصنيفًا؛ حتى قال فيه الذَّهَبِيُّ: «ما عَلِمْتُ أحدًا مِنَ العلماءِ صَنَّفَ ما صَنَّفَ هذا الرَّجُلُ»[٣].

---

(١) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٨٨)؛ ولذا تجد كثيرًا من أسماء كتبه متشابهًا مع أسماء كتب من تقدَّمه.

(٢) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٩٠).

(٣) "تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٣٤٤). ونحوه في "البداية والنهاية" (١٦/ ٧٠٧)، =

وقال الموفَّقُ عبدُ اللطيفِ: «كان ابنُ الجوزيِّ لا يُضيِّعُ مِنْ زمانِهِ شيئًا؛ يَكْتُبُ في اليومِ أربعةَ كراريسَ، ويَرتفِعُ له كُلَّ سنةٍ مِنْ كتابتِهِ ما بينَ خمسينَ مُجلَّدًا إلى سِتِّينَ، وله في كلِّ علمٍ مشاركةٌ... وله تصانيفُ كثيرةٌ»[1].

وقد لخَّص الذَّهَبِيُّ القولَ في ذلكَ؛ فقال: «صنَّفَ شيئًا لو عاشَ عُمْرًا ثانيًا، لَمَا لَحِقَ أَنْ يُحرِّرَهُ ويُتْقِنَهُ!»[2].

أَمَّا عَدَدُ مُصنَّفاتِ ابنِ الجوزيِّ: فقد اختَلَفَ العلماءُ فيه، حتى عباراتُ ابنِ الجوزيِّ عن عددِ مُصنَّفاتِهِ لم تكنْ على نَسَقٍ واحدٍ[3]؛ فقد نقَلَ عنه سِبْطُهُ أبو المُظَفَّرِ أنَّه سمعَهُ يقولُ على المِنْبَرِ في آخِرِ

= و"المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدُّبَيْثي" للذهبي (٢/ ٢٠٧).

(١) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٨٤)، و"تاريخ الإسلام" (٤٢/ ٣٠٣)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٥٣٩).

(٢) "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٧٨).
هذا؛ ومن عجيب ما قيل في ذلك ما حكاه ابن خَلِّكان في "وفيات الأعيان" (٣/ ١٤٠-١٤١)؛ قال: «صنف في فنون عديدة... وبالجملة: فكتبه أكثر من أن تعد، وكتب بخطه شيئًا كثيرًا، والناس يغالون في ذلك؛ حتى يقولوا: إنه جمعت الكراريس التي كتبها، وحسبت مدة عمره، وقسمت الكراريس على المدة؛ فكان ما خَصَّ كلَّ يوم تسع كراريس؛ وهذا شيء عظيم لا يكاد يقبله العقل، ويقال: إنه جمعت براية أقلامه التي كتب بها حديث رسول الله ﷺ؛ فحصل منها شيء كثير، وأوصى أن يسخَّن بها الماء الذي يغسَّل به بعد موته؛ ففعل ذلك؛ فكفت وفضل منها!».

(٣) وقد قال المصنف في كتابه هذا "الآفة" (ص٦٧٠): «ولي- بحمد الله- مئة وأربعون مصنفًا في كل فن من العلوم»، وفي "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٨٩): «وأما تصانيفه فكثيرة جدًّا، وقد تقدم عنه [يعني: عن ابن الجوزي]: أنه ذكر أنها مئة وأربعون، أو مئة وخمسون، وزيادة على ثلاث مئة وأربعين، وقد قيل أكثر من ذلك».

عُمْرِه: «كتبتُ بإِصْبَعَيَّ هاتَيْنِ أَلْفَيْ مُجلَّدةٍ»(١)، وسُئِلَ ابنُ الجوزيِّ مَرَّةً عن عدَدِ مُصنَّفاتِهِ، وأحجامِ كُلٍّ منها؟ فقال: «زيادةٌ على ثلاثِ مِئَةٍ وأربعينَ مُصنَّفًا، مِنْها ما هو عشرونَ مُجلَّدًا، ومنها ما هو كُرَّاسٌ واحدٌ»(٢)، وقال سِبْطُهُ أبو المظفَّرِ: «فذَكَرَ في شِعْرِهِ أثناءَ سجنِهِ في محنتِهِ: أنَّ مُصنَّفاتِهِ قد بَلَغَتْ ثلاثَ مِئَةِ مُصنَّفٍ»(٣).

لكنَّهُ قال في "دَفْعِ شُبَهِ التشبيه"(٤): «وقد بلَغَتْ مُصنَّفاتي مِئَتَيْ مُصنَّفٍ وخمسينَ مُصنَّفًا»، وأكَّدَ ذلك الذهبيُّ، فقال: «وُجِدَ بخطِّهِ قبلَ موتِهِ: أنَّ تواليفَهُ بلغتْ مِئَتَيْنِ وخمسينَ تأليفًا»(٥)، ونحوَ ذلكَ قال سِبْطُهُ أبو المظفَّرِ: «ومجموعُ تصانيفِهِ مئتانِ ونيِّفٌ وخمسونَ كتابًا»(٦).

وقد سُئِلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ عن ابنِ الجوزيِّ، فقالَ: «كان الشيخُ أبو الفَرَجِ مُفتِيًا كثيرَ التصنيفِ والتأليفِ، وله مُصنَّفاتٌ في أُمُورٍ كثيرةٍ، حتى عَدَدتُّها، فرَأَيْتُها أَكْثَرَ مِنْ ألفِ مُصنَّفٍ، ورَأَيْتُ بعدَ ذلكَ له ما لم أَرَهُ!»(٧).

---

(١) "مرآة الزمان" (٨/ ٤٨٢)، ونقله عنه الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٤٢/ ٢٩١)، وفي "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٧٠)، وابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٨١)، والمَقَّرِيّ في "نَفْح الطِّيب" (٥/ ١٦٢).

(٢) "تاريخ الإسلام" للذهبي (٤٢/ ٢٩٦)، و"الوافي بالوفيات" (١٨/ ١١٢)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٨٥)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٥٣٩).

(٣) "مرآة الزمان" (٨/ ٤٤٠).

(٤) (ص٩٧).

(٥) "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٧٠).

(٦) "مرآة الزمان" (٨/ ٣١٦/ نسخة مصورة عن مخطوط في شيكاغو).

(٧) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٨٩).

والتَّعدُّدُ في عناوينِ كثيرٍ مِنْ كتبِ ابنِ الجوزيِّ، واختلافُ مَنْ تَرْجَمُوا له في ذكرِ كتبِهِ ومُصنَّفاتِهِ؛ دفَعَ المتصدِّينَ لِفَهْرَسةِ وتصنيفِ كتبِهِ إلى الحَيْرَةِ والاضطرابِ(١).

ولَعَلَّ هذا الإشكالَ- في اختلافِ عددِ مُصنَّفاتِ ابنِ الجوزيِّ- الظاهرَ في هذه الرواياتِ ومِثْلِها: يَنْحَلُّ بمراعاةِ التمييزِ الذي مُيِّزَتْ به معدوداتُ هذه الرواياتِ مِنَ المُجَلَّدَةِ وَالجُزْءِ، والمُصَنَّفِ والكتابِ؛ فيُحْمَلُ الاختلافُ على الانفكاكِ في الجِهَةِ المُفَسَّرِ باختلافِ المَعْدُودِ، ويُحْمَلُ أيضًا على أنَّهم عَدُّوا هذه المصنَّفاتِ في أزمنةٍ مُختلِفةٍ مِنْ عُمْرِ ابنِ الجوزيِّ المديدِ، وهو لم يَزَلْ يُصنِّفُ حتى ماتَ، رحمَهُ اللهُ، ولعلَّ من أسبابِ الاختلافِ أيضًا تعدُّدَ التسمياتِ للكتابِ الواحدِ، واللهُ أعلم.

---

(١) فقد قال الدكتور عبدالحميد العلوجي في كتابه "مؤلفات ابن الجوزي" (ص٥-٦): «إن نظرة عجلى إلى مسارد آثار أبي الفرج، لكفيلة بأن تقذف المرء في دوامة من الحيرة والارتباك؛ فابن خَلِّكان يذكر له خمسة كتب، وابن قُطْلُوبُغَا كتابين، وابن كثير سبعة كتب، وإسماعيل باشا البغدادي يذكر له في "إيضاح المكنون" سبعة وعشرين كتابًا، وفي "هدية العارفين" مئة وتسعة وتسعين كتابًا، وذكر له المستشرق الألماني بروكلمان مئة وثمانية وستين كتابًا، وحاجي خليفة مئة كتاب، وخير الدين الزِّرِكْلِيّ سبعة وثلاثين كتابًا، والذهبي أربعة وثلاثين كتابًا في "تذكرة الحفاظ"، وواحدًا وثمانين كتابًا في "تاريخ الإسلام"، وذكر له سبط ابن الجوزي في "تذكرة الخواص" عَشَرة كتب، وفي "مرآة الزمان" مئتين وخمسة عشر كتابًا، وذكر السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" عشرة كتب، وابن رجب البغدادي في "الذيل على طبقات الحنابلة" مئة وسبعة وتسعين كتابًا، وطاش كُبْرىٰ زاده في "مفتاح السعادة" ثلاثة كتب، ومثله عبدالله اليافعي، وعباس القمي، وأشار عمر رضا كَحَّالة في "معجم المؤلفين" إلى خمسة كتب، وجميع هؤلاء تفرقوا شيعًا حول عناوين تلك الكتب».

وقد اهتَمَّ العلماءُ والباحثونَ- قديمًا وحَدِيثًا- بِتَعْدَادِ مُصنَّفاتِ ابنِ الجوزيِّ وذِكْرِ أسمائِها وموضوعاتِها؛ فأفرَدَ ابنُ عبدِ الهَادِي الصالحيُّ فصلًا لمُصنَّفاتِهِ في كتابه: "مُعْجَم الكُتُبِ"[١]، وكذلكَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ في كتابِهِ "الذَّيْل على طَبَقاتِ الحنابلة"[٢]، وإسماعيلُ باشا البغداديُّ في "هَدِيَّة العارفين"[٣]، وكذا ما سطَّره المحقِّقون في مقدِّماتِ ما نَشَرُوا وحقَّقوا مِنْ كتبه.

وفي العَصْرِ الحديثِ أُعِدَّتْ دِراسَةٌ واسعةٌ عن مُؤلَّفاتِ ابنِ الجوزيِّ، وهي التي أَعَدَّها الدكتور عبدُ الحميدِ العلوجيُّ بعنوانِ: "مُؤَلَّفاتُ ابنِ الجوزيِّ"[٤]، وقد ذكَرَ فيه قُرابَةَ خمسِ مِئَةِ مصنَّفٍ لابنِ الجوزيِّ قَسَّمَها على حَسَبِ الموضوعاتِ[٥].

---

(١) "معجم الكتب" (ص٧٥-٨٦).

(٢) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٩٠). وذكر فيه نحوًا من مئتي مصنَّف.

(٣) "هدية العارفين" (١/ ٥٢٠).

(٤) طبع سنة (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م) بدار الجمهورية، ببغداد، ثم نشر بمركز المخطوطات والتراث والوثائق، بجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، سنة (١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، طبعة جديدة ومزيدة.

(٥) ومن ذلك أيضًا كتاب "قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي"، للدكتورة ناجية عبدالله إبراهيم، ط١، ١٩٨٧م، بالمكتبة العالمية، ببغداد، ط٢، ٢٠٠٢م، بدار زهران، عمان، الأردن، وكذا كتابها "ابن الجوزي وكتابه المصباح المضيء، في خلافة المستضيء"، ٢٠٠٢م، بدار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
ومن ذلك ما جاء في كتاب "معجم مصنَّفات الحنابلة" للدكتور عبدالله الطريقي (٢/ ٣٠٢-٤٥٠)، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ومقدمة كتاب "أبو الفرج بن الجوزي، آراؤه الكلامية والأخلاقية" للدكتورة آمنة محمد نصير، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، بدار الشروق. وكتاب "الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات" للدكتور محمود أحمد القيسية النَّدْوي، ط١، ١٤٠٣هـ- =

ونَذكُرُ ههُنا الموضوعاتِ التي ألّف فيها، ثم نوردُ أهمَّ مصنفاتِهِ مرتبةً على حروفِ المعجمِ:

١- التفسيرُ، وعُلومُ القُرْآنِ الكريمِ، وعلمُ القراءاتِ.

٢- عُلومُ الحديثِ.

٣- العَقِيدَةُ.

٤- الفقهُ وأُصولُهُ.

٥- التاريخُ العامُّ، والتاريخُ الجُغْرَافيُّ، والسِّيَرُ، والحِكَايَاتُ، والتَّرَاجِمُ العامَّةُ والخاصَّةُ.

٦- الوَعْظُ، والأخلاقُ، والزُّهْدُ، والرقائِقُ[1].

٧- اللُّغَةُ والأدبُ وغَرِيبُ القرآنِ والحَدِيثِ.

٨- الطِّبُّ.

= ١٩٨٣م، جامعة البنجاب، باكستان.
وكتاب "ابن الجوزي؛ الإمام المربي، والواعظ البليغ، والعالم المتفنِّن" لعبدالعزيز السيد هاشم الغزولي، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، دار القلم، بدمشق، ضمن سلسلة أعلام المسلمين (٧٥).
ومقدمة تحقيق الدكتور عرفة حلمي لكتاب "مواعظ ابن الجوزي، دراسة تحليلية فنية"، ط١، ٢٠٠٨هـ، مكتبة الآداب.
و"معجم مؤلفات الإمام ابن الجوزي المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية"؛ إعداد الدكتور ناصر بن سعود بن عبدالله السلامة، وغير ذلك.

(١) قال ابن القادسي: «له أكثر من مئة مجلدة»، يعني: في الزهد. انظر: "معجم الكتب" لابن عبدالهادي الصالحي (ص٨٠).

أهمُّ مؤلفاتِ ابنِ الجوزيِّ على حروفِ المعجمِ[1]:

١. إِحْكامُ الإِشْعَارْ، بِأَحْكَامِ الأَشْعَارْ.

٢. أحكامُ النِّسَاء (ط).

٣. أَخْبَارُ الأَخْيَار.

٤. إخبارُ أهلِ الرُّسُوخِ في الفِقْهِ والتحديثْ، بمقدارِ الناسخِ والمنسوخِ مِنَ الحديثْ (ط).

٥. أَخْبَارُ البَرَامِكة.

٦. أخبارُ الحَمْقَى وَالمُغَفَّلينَ (ط).

٧. أخبارُ الظِّرَافِ والمُتَماجِنِينَ (ط).

٨. أخبارُ النِّسَاء (ط)[2].

٩. الأَذْكِياء، أو: أَخْبَارُ الأَذْكِياء (ط).

١٠. الأَرَج؛ في المَوْعِظة.

١١. إرشادُ المُرِيدِينْ، في حِكَاياتِ السَّلَفِ الصالحينْ.

١٢. أسبابُ الهِدَايَهْ، لأربابِ البِدَايَهْ.

١٣. أُسُودُ الغَابَهْ، في مَعْرِفَةِ الصَّحَابَهْ، أو: أُسْدُ الغَابَهْ، في مَعْرِفةِ الصَّحَابَهْ.

---

(١) ما وضعنا أمامه (ط) فهو مطبوع، و(خ) فهو مخطوط، وما سواهما فلا نعلم عنه شيئًا.

(٢) في بعض الطبعات نُسِبَ خطأً لابن قيِّم الجوزية.

١٤. الإشارَهْ، في القِرَاءَةِ (القِرَاءَاتِ) المُخْتَارَهْ.

١٥. أشرافُ المَوَالِي.

١٦. الأعاصرْ، في ذِكْرِ الإمامِ النَّاصِرْ.

١٧. إعلامُ الأَحْيَاءْ، بأغلاطِ الإِحْيَاءْ[١].

١٨. إعلامُ العالِمِ بعدَ رُسُوخِهْ، بحقائقِ ناسخِ الحديثِ ومنسوخِهْ، أو: ناسخُ الحديثِ ومَنْسوخُهُ (ط)[٢].

١٩. أَعْمارُ الأَعْيَان (ط).

٢٠. آفَةُ أصحابِ الحَدِيثْ، والرَّدُّ على عبدِ المُغِيثْ؛ وهو كتابُنَا هذا؛ وسيأتي الحديثُ عنه مفصَّلًا؛ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

٢١. الأُنْسُ والمَحَبَّة.

٢٢. الإنصافْ، في مَسَائِلِ الخِلَافْ، ويقالُ له أيضًا: الانتصار، في مَسَائِلِ الخِلَاف.

٢٣. إيقاظُ الوَسْنَانْ، بأحوالِ النَّبَاتِ والحَيَوَانْ، ويقالُ له أيضًا: إيقاظُ الوَسْنَانِ مِنَ الرَّقَدَاتْ، بأحوالِ الحَيَوَانِ والنَّبَاتْ.

٢٤. البازُ الأَشْهَبْ، أَلْمُنْقَضُّ على مَنْ خالَفَ المَذْهَبْ، ويقالُ له أيضًا: البازُ الأَشْهَبْ، أَلْمُنْقَضُّ على مُخَالِفِي المَذْهَبْ[٣].

---

(١) يعني: "إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي. وانظر "المنتظم" (١٧/ ١٢٥)، و"الوافي بالوفيات" (١/ ٢١١).

(٢) وهو غير الكتاب السابق ذكره بالرقم (٨).

(٣) وهو تعليقة في الفقه، مجلد كبير.

٢٥. بَحْر الدُّمُوع (ط).

٢٦. البَدَائِعْ، أَلدَّالَّةُ على وجودِ الصانِعْ.

٢٧. بِرُّ الوالِدَيْنِ (ط).

٢٨. البِرُّ والصِّلَة (ط).

٢٩. بُسْتانُ الواعِظينْ، ورِيَاضُ السَّامِعينْ (ط).

٣٠. بَشَائِرُ التَّحْقِيقْ، في محبَّةِ أهلِ التصديقْ.

٣١. بُكَاءُ الناسِ على الشَّبَاب، وجَزَعُهُمْ مِنَ الشَّيْب (ط).

٣٢. البُلْغَةُ؛ في فروعِ الفقهِ.

٣٣. بَيَانُ الخَطَأِ والصَّوَابْ، عن أحاديثِ الشِّهَابْ.

٣٤. بيانُ غَفْلَةِ القائل، بِقِدَمِ أفعالِ العِباد.

٣٥. تاريخُ بَيْتِ المَقْدِس (ط)[1].

٣٦. التاريخُ والمَوَاعِظ (ط).

٣٧. تَبْصِرةُ الأَخْيَارْ، في نِيلِ مِصْرَ وغيرِهِ مِنَ الأَنْهَارْ (ط).

٣٨. التَّبْصِرَهْ (ط).

٣٩. تَبْصِرَةُ المُبْتَدِي، وتَذْكِرَةُ المُنْتَهِي.

٤٠. تَحْرِيمُ الخَمْر.

٤١. تَحْرِيمُ المَحَلِّ المكروه[2].

---

(١) طبع باسم: "فضائل القدس".

(٢) يعني: تحريم إتيان المرأة في دبرها.

٤٢. تُحْفَةُ الإِخْوَانْ، بِوَدَاعِ شَهْرِ رَمَضَانْ (ط).

٤٣. تُحْفَةُ الوَاعِظْ، ونُزْهَةُ المُلَاحِظْ (ط).

٤٤. التحقيقْ، في أحاديثِ التعليقْ، أو: التحقيق، في أحاديثِ الخِلَافِ (ط).

٤٥. تَذْكِرَةُ الأَرِيبْ، في تَفْسيرِ الغَرِيبْ (ط)[1].

٤٦. تَذْكِرَةُ أُولِي البَصَائِرْ، في معرفةِ الكَبَائِرْ.

٤٧. التَّذْكِرة؛ في الوَعْظ (ط).

٤٨. تَذْكِرَةُ المُنْتَبِهْ، في عُيُونِ المُشْتَبِهْ.

٤٩. التَّعَازِي المُلُوكِيَّة.

٥٠. تَعْظِيمُ الفَتْوى، أو: تَعْظِيمُ الفُتْيَا (ط).

٥١. تقريبُ الطَّرِيقِ الأبعَدْ، في فضائلِ مَقْبَرَةِ أحمَدْ.

٥٢. تقويمُ اللِّسَان (ط).

٥٣. تَلْبِيسُ إِبْلِيس (ط)[2].

٥٤. التَّلْخِيص؛ في الفِقْه.

٥٥. تَلْقيحُ فُهُومِ أهلِ الأَثَرْ، في عُيُونِ التاريخِ (التواريخِ) والسِّيَرْ (ط).

---

(١) وهو تفسير وشرح للألفاظ الغريبة في القرآن.

(٢) طبع بهذا الاسم عدة طبعات، وطبع أيضًا باسم: "الناموس، في تلبيس إبليس"، وباسم: "نقد العلم والعلماء".

٥٦. تَنْبيهُ النَّائِمِ الغُمْرْ، على حِفْظِ مَوَاسِمِ العُمْرْ (ط).

٥٧. تَنْوِيرُ الغَبَشْ، في فَضْلِ السُّودَانِ والحَبَشْ (ط).

٥٨. تيسيرُ البَيَانْ، في تفسيرِ القُرْآنْ.

٥٩. الثَّبَاتْ، عِنْدَ المَمَاتْ (ط).

٦٠. جَامِعُ المَسَانِيدْ، بألخصِ الأَسَانِيدْ، ويقالُ له: جامعُ المَسَانِيدِ والألقاب (ط).

٦١. الجَدَل.

٦٢. الجَلِيسُ الصالحْ، والأَنِيسُ الناصحْ.

٦٣. جُنَّةُ النَّظَرْ، وجَنَّةُ المُنْتَظِرْ[1].

٦٤. جَوَاهِرُ المَوَاعِظ.

٦٥. الحَثُّ على حِفْظِ العِلْم، وذِكْرُ كِبَارِ الحُفَّاظ (ط).

٦٦. الحَثُّ على طَلَبِ الوَلَد.

٦٧. الحَدَائِقْ، لأهلِ الحَقَائِقْ (ط)[2].

٦٨. حُسْنُ السُّلُوكْ، إلى مَوَاعِظِ المُلُوكْ[3].

٦٩. حِفْظُ العُمْر (ط)[4].

---

(١) وهو التعليقة الوسطى في الفقه.
(٢) في علم الحديث والزهديَّات؛ وهو في أحاديث الترغيب والترهيب.
(٣) الظاهر أنه هو الآتي بعنوان: "الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء"
(٤) وهو غير الكتاب السابق الذكر بالرقم (٥٦).

٧٠. الداليَّة في السُّنَّة؛ وهي قصيدةٌ في العقيدةِ في (٧١) بيتًا.

٧١. دَرْءُ اللَّوْمِ والضَّيْمْ، في صَوْمِ يومِ الغَيْمْ (ط).

٧٢. دُرَّةُ الإِكْلِيلِ؛ في التاريخ.

٧٣. دِرْيَاقُ الذُّنُوبْ، وكَشْفُ الرَّانِ عن القُلُوبْ.

٧٤. **دَفْعُ شُبَهِ التَّشْبِيهْ، بِأَكُفِّ أَهْلِ التَّنْزِيهْ** (ط)[1].

٧٥. دَوَاءُ ذَوِي الغَفَلَات.

٧٦. دِيوَانُ شِعْرِهِ.

٧٧. ذَخِيرَةُ الوَاعِظ.

٧٨. ذَمُّ الحَسَد.

٧٩. ذَمُّ المُسْكِر.

٨٠. ذَمُّ الهَوَى (ط).

٨١. الذَّهَبُ المَسْبُوكْ، في سِيَرِ المُلُوكْ (ط).

٨٢. الرَّدُّ على القائِلِينَ بِجَوَازِ المُتْعَة.

٨٣. **الرَّدُّ على المتعصِّبِ العَنِيدْ، أَلْمَانِعِ مِنْ ذَمِّ يَزِيدْ؛ في الرَّدِّ على عبدِ المُغِيثِ الحَرْبِيِّ** (ط)[2].

---

(١) طُبِعَ عدةَ طبعات منها طبعة الكوثري، وطبعة حسن السَّقَّاف، وقد رَدَّ على الكتاب بتحقيق السقافِ: الشيخُ سليمان العَلْوان، في كتاب أسماه: "إتحاف أهلِ الفضلِ والإنصافْ، بنقض كتاب ابن الجوزي دفع شبه التشبيه وتعليقات السَّقَّاف" وانظر ما يأتي في التعليق على "منهاج الوصول".

(٢) انظر: "معجم الكتب" لابن عبدالهادي (ص٧٦)، واسم كتاب عبدالمغيث: =

٨٤. رِسَالةٌ في كَيْدِ الشيطانِ لِنَفْسِهِ، قبلَ كَيْدِهِ آدَمَ، مع شَرْحِ الفِرَقِ المُضِلَّةِ (ط)[١].

٨٥. رَوْحُ الأَرْواحِ (ط).

٨٦. رُؤُوسُ القَوَارِيرْ، في الخُطَبَ والمُحاضَرَاتِ والوَعْظِ والتَّذْكِيرْ (ط).

٨٧. زادُ المَسِيرْ، في عِلْمِ التَّفسِيرْ (ط).

٨٨. الزَّنْدُ الوَرِي، في الوَعْظِ الناصِرِي.

٨٩. زَوَاهِرُ الجَوَاهِر؛ في الوَعْظ.

٩٠. زَيْن القِصَص.

٩١. السِّرُّ المَصُونُ؛ في الفرائض.

٩٢. سَلْوَةُ الأَحْزَانْ، بِما رُوِيَ عن ذَوِي العِرْفَانْ.

٩٣. السَّهْمُ المُصِيب.

٩٤. شَاهِدٌ ومَشْهُود[٢].

٩٥. شُذُورُ العُقُودْ، في تاريخِ العُهُودْ.

٩٦. **شَرَفُ أصحابِ الحَدِيث.**

= "فضائل يزيد بن معاوية". وانظر ما يأتي في ترجمة عبدالمغيث، في ذكر مآخذ العلماء عليه (ص١١٦).

(١) طبع باسم: "كيد الشيطان لنفسه، قبل خلق آدم عليه السلام، ومعه بيان مذاهب الفرق الضالة".

(٢) لعله: "واسطات العقود، من شاهد ومشهود" الآتي برقم (٢٣٧).

٩٧. شِفَاءُ عِلَلِ الأَمْرَاض.

٩٨. الشِّفَاءُ، في مَوَاعِظِ المُلُوكِ والخُلَفَاءُ (ط).

٩٩. صَبَا نَجْدْ، في المَوَاعِظِ والرَّقَائقِ وأشعارِ الزُّهْدْ (ط).

١٠٠. صِفَةُ الصَّفْوَة، ويقالُ له: صَفْوَةُ الصَّفْوَة (ط).

١٠١. صَوْلَةُ العَقْلِ على الهَوَى[(١)].

١٠٢. صَيْدُ الخَاطِر (ط).

١٠٣. طِبُّ الأَشْيَاخ.

١٠٤. الطِّبُّ الرُّوحَانِيُّ (ط).

١٠٥. العِبَاداتُ الخَمْس.

١٠٦. عُجَالةُ المُنْتَظِرْ، في شرحِ حالِ الخَضِرْ، أو: مَوْتُ الخَضِر[(٢)].

١٠٧. عَجَائِبُ عُلُومِ القُرْآنِ (ط).

١٠٨. عَجِيبُ الخُطَب (ط).

١٠٩. العُدَّة في أصولِ الفِقْه.

١١٠. عَطْفُ العُلَماءِ على الأُمَرَاءْ، والأُمَراءِ على العُلَماءْ.

---

(١) ولعله كتاب: "ذم الهوى"، السابق الذكر بالرقم (٨٠).

(٢) ذهب ابن الجوزي في هذا الكتاب إلى أن الخضر عليه السلام قد مات؛ وهو الصحيح من أقوال أهل العلم، ولعله صنَّفه ردًّا على عبدالمغيث في قوله بحياة الخضر، وأنَّه لم يَمُتْ في كتابه: "حياة الخَضِر"، ويأتي الكلام على ذلك في ذكر مآخذ العلماء على عبدالمغيث.

١١١. عَقْدُ الخَنَاصِرْ، في ذَمِّ الخليفةِ النَّاصِرْ[١].

١١٢. عُقُودُ الجُمَانْ، في جَوَازِ تعليمِ الكتابةِ لِلنِّسْوانْ.

١١٣. العِلَلُ المُتَناهِيَهْ، في الأحاديثِ الواهِيَهْ (ط).

١١٤. عِلْمُ الحديثِ المَنْقُولْ، في أنَّ أبا بَكْرٍ أَمَّ الرَّسُولْ، ويقالُ له أيضًا: عِلَّةُ الحديثِ المَنْقُولْ، في أنَّ أبا بَكْرٍ أَمَّ الرَّسُولْ[٢].

١١٥. عُمَدُ الدَّلَائِلْ، في مُشْتَهِرِ المَسَائِلْ[٣].

١١٦. عُمْدَةُ الراسخْ، في معرفةِ المَنْسُوخِ والناسخْ.

١١٧. عُيُونُ الحِكَايَاتْ، في سِيرَةِ سَيِّدِ البَرِيَّاتْ (خ).

١١٨. غَرِيبُ الحَدِيث (ط).

١١٩. غَرِيبُ الغَرِيب[٤].

١٢٠. غَوَامِض الإلهيَّات.

١٢١. الفاخِرْ، في أَيَّامِ الإمامِ النَّاصِرْ[٥].

١٢٢. فُتُوحُ الفُتُوح.

١٢٣. فَتْوَى فَقِيهِ العَرَب.

---

(١) ولعله: "الأعاصر، في ذكر الإمام الناصر"، السابق ذكره بالرقم (١٦).

(٢) ويأتي الكلامُ عليه مُفصَّلًا عندَ الحديثِ عن تحقيقِ اسمِ كتابِ "الآفَةِ"، ص١٣٧.

(٣) وهو التعليقة الصغرى في الفقه.

(٤) في شرح الألفاظ الغريبة في القرآن.

(٥) ولعله: "الأعاصر، في ذكر الإمام الناصر"، السابق ذكره بالرقم (١٦).

١٢٤. الفُصُولُ الوَعْظِيَّة[١].

١٢٥. فَضَائِلُ الحَسَنِ البَصْريِّ، أو: مَنَاقِبُ الحَسَنِ البَصْريِّ (ط).

١٢٦. فَضَائِل العَرَب.

١٢٧. فُنونُ الأَفْنَانْ، في عُيُونِ عُلُومِ القُرْآنْ (ط)[٢].

١٢٨. القاطعُ لِمُحَالِ اللَّجَاجْ، أَلْقَاطِعُ بِمُحَالِ الحَلَّاجْ.

١٢٩. القَرَامِطة (ط).

١٣٠. القِصَص.

١٣١. قِيَامُ اللَّيْل.

١٣٢. كِتَابُ الأَمْثَال.

١٣٣. كتابُ التَّطْفِيل.

١٣٤. كتابُ الخَرَاج (ط).

١٣٥. كتابُ الضُّعَفاءِ والمَترُوكِينَ (ط).

١٣٦. كتابُ العُزْلة.

١٣٧. كتابٌ في ذَمِّ عبدِ القادِرِ[٣].

---

(١) وضعَهُ على حروف المعجم.

(٢) وطبع أيضًا باسم: "فنون الأفنان، في عجائب علوم القرآن".

(٣) يعني: الشيخَ عبد القادرِ الجيليّ أو الجيلاني، وسبَبُ ذمِّه له يظهر من سياق ما نقله ابن رجب في ترجمة عبد القادر؛ حيث قال: «وكان الشيخ عبدالقادر رَحِمَهُ اللَّهُ في عصره معظمًا؛ يعظمه أكثر مشايخ الوقت من العلماء والزهاد، وله مناقب وكرامات كثيرة ... **ومَنْ ساق الشيوخَ المتأخِّرين مساق الصدر** =

١٣٨. كتابُ القُصَّاصِ والمُذَكِّرِين (ط).

١٣٩. كتابُ اللُّطْف؛ في الوَعْظ (ط).

١٤٠. كتابُ المصلِّين.

١٤١. كِتَابُ المَعَاد.

١٤٢. كَشْفُ الظُّلْمَةِ عن الضِّيَا، في رَدِّ دَعْوَى إِلْكِيَا[١].

١٤٣. كَشْفُ المُشْكِلِ مِنْ أحاديثِ الصَّحِيحَيْنِ (ط)[٢].

= **الأول**، وطالبهم بطرائقهم، وأراد منهم ما كان عليه الحسن البصري وأصحابه- مثلا - من العلم العظيم، والعمل العظيم، والورع العظيم، والزهد العظيم، مع كمال الخوف والخشية، وإظهار الذل، والحزن، والانكسار، والازدراء على النفس، وكتمان الأحوال والمعارف، والمحبة والشوق، ونحو ذلك -: **فلا ريب أنه يزدري المتأخِّرين، ويمقتهم، ويهضم حقوقهم**؛ فالأولى تنزيل الناس منازلهم، وتوفيتهم حقوقهم، ومعرفة مقاديرهم، وإقامة معاذيرهم، وقد جعَلَ الله لكل شيء قدرًا، **ولما كان الشيخ أبو الفرج بن الجوزي عظيم الخبرة بأحوال السلف، والصدر الأول، قَلَّ من كان في زمانه يساويه في معرفة ذلك، وكان له أيضًا حظٌّ من ذوق أحوالهم، وقسطٌ من مشاركتهم في معارفهم-: كان لا يَعْذُرُ المشايخ المتأخِّرين في طرائقهم المخالفة لطرائق المتقدِّمين، ويشتدُّ إنكاره عليهم، وقد قيل: إنه صنَّف كتابًا يَنْقِمُ فيه على الشيخ عبد القادر أشياءَ كثيرة...»** .
انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ١٩٤-١٩٨). وانظر أيضًا: "تاريخ الإسلام" (٣٩/ ٨٩)، (٤٢/ ٢٩٥-٢٩٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٧٦-٣٧٧)، و"مرآة الجنان" (٣/ ٣٦١).
وبسبب ذلك وقعتْ لابن الجوزي محنةٌ عظيمة في آخر عمره، ستأتي الإشارةُ إليها في المطلب التالي: محنته ووفاته، ص٨٩.

(١) وهو في الرد على إلكيا الهَرَّاسي في نقده لمفردات الإمام أحمد.
(٢) شرح به غريب كتاب: "الجمع بين الصحيحين" للحُمَيْدي.

١٤٤. كَشْفُ النِّقَابْ، عنِ الأسماءِ والأَلْقَابْ (ط).

١٤٥. كَنْزُ المُذَكِّرِين؛ في الموعظة.

١٤٦. اللآَّلِئ (ط).

١٤٧. اللَّطَائِفْ، في المواعِظْ (ط).

١٤٨. اللَّطَائِفُ الكُبْرَى.

١٤٩. لُغَةُ الفِقْه.

١٥٠. لَفْتَةُ الكَبِدْ، إلى نَصِيحَةِ الوَلَدْ (ط).

١٥١. لَقْطُ الجُمَانْ، في كَانَ وكَانْ؛ في الوَعْظ.

١٥٢. اللُّقَطُ في حكايات الصالحين.

١٥٣. لَقْطُ المَنَافِع؛ في الطِّبِّ والفِرَاسةِ عندَ العَرَبِ (ط)[١].

١٥٤. اللُّؤْلُؤة؛ في المواعظ.

١٥٥. ما قلتُهُ من الأشعار.

١٥٦. ما لا يَسَعُ الإِنْسَانَ جَهْلُهُ.

١٥٧. ما يَلْحَنُ فيه العَامَّة.

١٥٨. مُثِيرُ العَزْمِ (الغَرَامِ) السَّاكِنْ، إلى أَشْرَفِ الأَماكِنْ (ط)[٢].

١٥٩. المَجَالِسُ في المُتَشابِهِ مِن الآيَاتِ.

---

(١) طبع باسم: "تسهيل المنافع في الطب".

(٢) وهو في تاريخ مكة والمدينة، وله طبعتان محققتان؛ إحداهما باسم: "مثير العزم..."، والأخرى: "مثير الغرام...".

١٦٠. المَجَالِسُ؛ في الوَعْظ (ط).

١٦١. المَجَالِسُ اليُوسُفِيَّةُ في الوَعْظِ؛، أو: قصةُ يوسف؛ كتبَهَا لابنِهِ يُوسُفَ.

١٦٢. المُجْتَبَى، مِنَ المُجْتَنَى (ط).

١٦٣. المُحْتَسَبْ، في النَّسَبْ.

١٦٤. المُخْتَارْ، مِنْ أخبارِ الأَخْيَارْ.

١٦٥. المُخْتَارْ، مِنْ أخبارِ المختارْ[١].

١٦٦. المُخْتَارْ، مِنَ الأَشْعَارْ.

١٦٧. مختصرُ عُجَالةِ المُنْتَظِرْ، في شرحِ حالِ الخَضِرْ، أو: مختصرُ مَوْتِ الخَضِر[٢]

١٦٨. مُخْتَصَرُ المُقْعِدِ والمُقِيمِ.

١٦٩. مُخْتَصَرُ المنتظَمْ، في تاريخِ الملوكِ والأُمَمْ (خ).

١٧٠. المُدْهِشُ؛ في علومِ القرآن، والحديثِ، والسُّنَّة، والتاريخِ، والوَعْظ (ط).

١٧١. المُذْهَبْ، في المَذْهَبْ؛ في فروعِ الحَنَابِلة.

١٧٢. المُرْتَجَل؛ في الوَعْظ.

---

(١) وهو في تاريخ مكة والمدينة أيضًا؛ ولعله هو الكتاب السابق، أو مختصرٌ له.

(٢) ويتضح من عنوانه أنه مختصر لكتابه السابق "عجالة المنتظر في شرح حال الخضر"

١٧٣. مَسْبُوكُ الذَّهَبْ، في المَذْهَبْ؛ في الفِقْه.

١٧٤. المستَدْرَك على ابنِ عَقِيل.

١٧٥. مَسْلَكُ العَقْل.

١٧٦. مُشْكِلُ الصَّحَاح، أو: حاشيةٌ على صَحَاحِ الجَوْهَرِيِّ، وما أُخِذَ عليه.

١٧٧. مَشْيَخَةُ ابنِ الجوزيِّ (ط).

١٧٨. المِصْبَاحُ المُضِيءْ، في خِلَافَةِ المُسْتَضِيءْ (ط).

١٧٩. المُصَفَّى بأَكُفِّ أهلِ الرُّسُوخْ، مِنْ علمِ الناسخِ والمَنْسُوخْ (ط).

١٨٠. المُطْرِبُ المُلْهِب.

١٨١. مَعَانِي المَعَانِي.

١٨٢. مُعْتَصَرُ المختَصَرْ، في مسائلِ النَّظَرْ[١].

١٨٣. المُغْنِي[٢].

١٨٤. المَقَامَاتُ الجَوْزِيَّهْ، في المَعَانِي الوَعْظِيَّهْ (ط)[٣].

١٨٥. المُقْلِق (ط)[٤].

١٨٦. المُقِيمُ المُقْعِدُ؛ في دقائقِ العربيَّة.

---

(١) وهو تعليقة في الفقه دون التعليقة الوسطى: "جُنَّة النظر، وجَنَّة المنتظر".

(٢) وهو أكبر كتبه في التفسير؛ وهو ٨١ جزءًا بخطه؛ إلا أنه لم يبيِّضه ولم يشتهر، لكنه اختصره في "زاد المسير".

(٣) طبع باسم: "مقامات ابن الجوزي".

(٤) جمع فيه الأحاديث المخوِّفات والمحذِّرات.

١٨٧. مُلْتَقَطُ الحِكَايات (ط).

١٨٨. المُلَح.

١٨٩. مُلَحُ الأَعَارِيب.

١٩٠. مَنَاسِك الحَجّ.

١٩١. مَنَاقِبُ إِبراهيمَ بنِ أَدْهَمَ.

١٩٢. **مَنَاقِبُ أَصْحَابِ الحَدِيث**[١].

١٩٣. **مَنَاقِبُ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.**

١٩٤. مَنَاقِبُ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ (ط).

١٩٥. مناقبُ الإمامِ الشَّافِعِيِّ.

١٩٦. مَنَاقِبُ الأَوْلِيَاء.

١٩٧. مناقبُ بِشْرٍ الحافي.

١٩٨. مناقبُ بغداد (ط).

١٩٩. مناقِبُ رابعةَ العَدَوِيَّةِ.

٢٠٠. مناقبُ سَعيدِ بنِ المُسَيّبِ.

٢٠١. مناقبُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

---

(١) ذكره له ابن رجب الحنبلي في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٩٢)، وابن عبدالهادي الصالحي في "معجم الكتب" (ص٧٨)، وقالا: «إنه في مجلَّد واحد»، وقد رآه ابن مُفْلِح بخط المصنِّف، ونقل عنه في كتابه "الآداب الشرعية"، والظاهر أنه هو المتقدم برقم (٩٦) بعنوان: "شرف أصحاب الحديث".

٢٠٢. مَنَاقِبُ عَلِيِّ بنِ أبي طَالِب.

٢٠٣. مناقِبُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، أو: فَضِائِلُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ (ط).

٢٠٤. مناقبُ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ، أو: فضائلُ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ (ط)[١].

٢٠٥. مناقبُ الفُضَيْلِ بنِ عِيَاض.

٢٠٦. مَنَاقِبُ مَعْروفٍ الكَرْخِيِّ وأخبارُهُ، أو: فَضِائِلُ مَعْروفٍ الكَرْخِيِّ (ط).

٢٠٧. مُنْتَخَبُ الزِّيرْ، مِنْ رؤوسِ القَوَارِيرْ.

٢٠٨. المُنْتَخَبُ في النُّوَبِ.

٢٠٩. مُنْتَخَبُ قُرَّةِ العُيُونِ النواظِرْ، في الوجوهِ والنَّظَائِرْ؛ في القرآنِ الكريمِ (ط).

٢١٠. مُنْتَخَبُ المُنْتَخَب.

٢١١. المُنْتَظَمْ، في تاريخِ الملوكِ والأُمَمْ (ط).

٢١٢. مُنْتَقَد المُعْتَقَد.

٢١٣. مُنْتَهَى المُنْتَهَى، ويقال: مُنْتَهَى المُشْتَهَى.

٢١٤. المَنْثُور؛ في الوعظ (ط).

٢١٥. المَنْطِقُ المَفْهُومْ، مِنْ أَهْلِ الصَّمْتِ المَعْلُومْ.

---

(١) طبع باسم: "مختصر مناقب عمر بن عبدالعزيز"، و"سيرة عمر بن عبدالعزيز"، و"سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز الخليفة الزاهد".

٢١٦. مَنْظُومةٌ في الحَدِيث[١].

٢١٧. المَنْفَعَهْ، في المَذَاهِبِ الأَرْبَعَهْ[٢].

٢١٨. مِنْهَاجُ أهلِ الإصابَهْ، في مَحَبَّةِ الصَّحَابةِ والقَرَابَهْ، ويقال له: مِنْهَاجُ الإصابَهْ، في مَحَبَّةِ الصَّحَابَهْ.

٢١٩. مِنْهَاجُ القاصدينْ، ومفيدُ الصادقينْ، في اختِصَارِ إحياءِ عُلُومِ الدِّينْ (خ)[٣].

٢٢٠. مِنْهَاجُ المُرِيدِين.

٢٢١. مِنْهَاجُ الوُصُولْ، إلى عِلْمِ الأُصُولْ[٤].

٢٢٢. المَوَاعِظُ السَّلْجُوقِيَّة.

٢٢٣. المَوَاعِظُ والمَجَالِس (ط).

٢٢٤. مُوَافِقُ المُرَافِق.

٢٢٥. المَوْرِدُ العَذْب؛ في المواعظِ والخُطَب.

---

(١) وقد أشار حاجي خليفة إلى أن قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفيَّ (٨٧٩ هـ) قد شرحها في مجلَّدين. "كشف الظنون" (٢/ ١٨٦٦).

(٢) وهو من كتب الخلاف.

(٣) اختصره ابن قدامة المقدسي في "مختصر منهاج القاصدين"؛ وهو مطبوع.

(٤) هذا الكتاب والكتاب المتقدِّم ذِكْرُه: "دفع شبه التشبيه، بِأَكُفِّ أهل التنزيه" ذكرهما شيخ الإسلام ابن تيمية في "درء التعارض" (٨/ ٦٠-٦١)، وبيَّن أن ابن الجوزي اتبع في هذين الكتابين مسلك ابن عَقِيل في نفي الصفات الخبرية لله تعالى؛ موافقةً للمعتزلة. وانظر ترجمةَ ابن عَقِيلٍ في مطلب شيوخ ابن الجوزي.

٢٢٦. المَوْضُوعاتْ، مِنَ الأحاديثِ المرفوعاتْ (ط).

٢٢٧. مَوْلِدُ النَّبِيِّ ﷺ، أو: مَوْلِدُ العَرُوسِ، أو: العَرُوسُ (ط).

٢٢٨. نَاسِخُ القُرْآنِ ومَنْسُوخُهُ، أو: نَوَاسِخُ القُرْآنِ (ط).

٢٢٩. النَّبْعَهْ، في القراءاتِ السَّبْعَهْ.

٢٣٠. النَّجَاةُ بالخَوَاتِيم.

٢٣١. نُزْهَةُ الأَعْيُنِ النَّوَاظِرْ، في عِلْمِ الوُجُوهِ والنَّظَائِرْ (ط).

٢٣٢. النِّسَاءُ وآدابُهُنَّ[١].

٢٣٣. نَسِيمُ الرِّيَاض.

٢٣٤. نَسِيمُ السَّحَر.

٢٣٥. النَّصْرْ، على مِصْرْ.

٢٣٦. النُّورْ، في فَضَائِلِ الأيَّامِ والشُّهُورْ.

٢٣٧. واسطاتُ العُقُودْ، مِنْ شاهِدٍ ومَشْهُودْ[٢].

٢٣٨. الوُجُوهُ والنَّظَائِرُ؛ في اللُّغَة.

٢٣٩. وَرْدُ الأَغْصَانْ، في فُنُونِ الأَفْنَانْ.

٢٤٠. الْوَفَا، بفَضَائِلِ المُصْطَفَى ﷺ (ط)[٣].

---

(١) ولعله: "أحكام النساء" المتقدِّم الذكر بالرقم (٢)، أو: "أخبار النساء" المتقدِّم بالرقم (٧).

(٢) ولعله المتقدم الذكر برقم (٩٤) بعنوان: "شاهد ومشهود".

(٣) طبع باسم: "الوفا، بأحوال المصطفى ﷺ".

٢٤١. يَاقُوتَةُ المَوَاعِظِ والمَوْعِظة (ط)[١].

٢٤٢. اليَوَاقِيت؛ في الخُطَبِ الوَعْظِيَّة (ط)[٢].



(١) وطبع أيضًا باسم: "مواعظ ابن الجوزي".

(٢) وطبع باسم: "اليواقيت الجوزية".

المطلبُ التاسعُ: مِحْنَتُهُ ووَفاتُهُ

أَوَّلًا: مِحْنَتُهُ:

تَعرَّضَ ابنُ الجوزيِّ- رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في آخِرِ حياتِهِ إلى مِحْنَةٍ عظيمة، وبَلِيَّةٍ جَسِيمة؛ وذلك بسببِ الوِشَايةِ به عندَ الخليفةِ الناصرِ، وذَمِّهِ للشيخِ عبد القادر الجيلاني(١)

ومُلخَّصُ هذه المحنةِ(٢): أنَّه- في وِزَارةِ الوزيرِ ابنِ يُونُسَ الحنبليِّ(٣)- عُقِدَ مجلسٌ للرُّكْنِ عبدِ السلامِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ بنِ عبدِ القادرِ الجِيلِيِّ(٤)، وأُحْرِقَتْ كُتُبُهُ، وكانَ فيها مِنَ الزَّنْدَقةِ وعبادةِ النُّجُومِ ورأيِ الأوائلِ شيءٌ كثيرٌ؛ وذلكَ بِمَحْضَرٍ مِن ابنِ الجوزيِّ وغيرِهِ مِنَ العلماءِ، وانتَزَعَ الوزيرُ منه مدرسةَ جَدِّهِ، وسَلَّمها إلى ابنِ الجوزيِّ.

فلمَّا وَلِيَ الوِزارةَ ابنُ القَصَّابِ- وكان رافضيًّا خَبِيثًا- سَعَى في القبضِ على ابنِ يُونُسَ، وتَتَبُّعِ أصحابِهِ، وكان الرُّكْنُ عبدُ السلامِ

---

(١) انظر سبب ذمِّه للشيخ عبد القادر في الكلام على كتابه "كتابٌ في ذَمِّ عبد القادر"، في المطلب الثامن: مؤلَّفاته.

(٢) انظر أخبار محنة ابن الجوزي في: "ذيل الروضتين" لأبي شامة (ص١٥)، و"تاريخ الإسلام (٤٢/ ٢٩٥)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٥٠٤-٥٠٥).

(٣) انظر ترجمته في: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٣٣-٤٣٤).

(٤) كان متهمًا بسوء عقيدته، واتُّهِمَ بالفلسفة ومخاطبة النجوم، وحُكِمَ عليه بالفسق، وأودع السجن أيام الوزير ابن يونس، توفي سنة (٦١١هـ). انظر ترجمته في: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ١٥١-١٥٧)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٨٣-٨٥).

المذكورُ واصلًا عندَ ابنِ القَصَّاب، فقال الرُّكْنُ له: أَيْنَ أنتَ مِنِ ابنِ الجوزيِّ؛ فهو مِنْ أكبَرِ أصحابِ ابنِ يُونُسَ[١]، وأعطاهُ مدرسةَ جَدِّي، وأُحْرِقَتْ كُتُبِي بمشورتِهِ، وهو نَاصِبِيٌّ مِنْ أولادِ أبي بَكْرٍ؟! فكتَبَ ابنُ القَصَّابِ إلى الخليفةِ الناصرِ، وساعَدَهُ جماعةٌ؛ فلَبَّسوا عليه، وكان الناصرُ له مَيْلٌ إلى الشِّيعةِ، ولم يكنْ له مَيْلٌ إلى ابنِ الجوزيِّ؛ بل قد قيل: إنَّه كان يَقْصِدُ أذاه، وقيل: إنَّ الشيخَ ربَّما كان يُعرِّضُ في مجالسِهِ بذَمِّ الناصرِ، فأَمَرَ بتسليمِ ابنِ الجوزيِّ إلى الرُّكْنِ عبدِ السَّلَامِ؛ فدخَلَتْ عليه بسببِ ذلك مِحنةٌ عظيمةٌ، وهو ابنُ ثمانينَ سنةً.

وكان مِنْ جَرَّاءِ هذه المِحنةِ: أنْ جاءَهُ الرُّكْنُ في دارِهِ، وأسمَعَهُ غليظَ الكلامِ وشَتَمَهُ، وختَمَ على كتبِهِ ودارِهِ، وشتَّتَ عِيالَهُ، فلمَّا كان في أولِ الليلِ، حُمِلَ في سَفِينةٍ وليسَ معه إلا عَدُوُّهُ الرُّكْنُ، وكان على الشيخِ أبي الفَرَجِ غِلَالةٌ بلا سَرَاوِيلَ، وعلى رأسِهِ تخفيفةٌ، فأُحْدِرَ إلى واسطَ، وكان ناظرُهَا العميدُ أحدَ الشِّيعَةِ، فقال له الرُّكْنُ: حرَسَكَ اللهُ، مَكِّنِّي مِنْ عَدُوِّي؛ لِأَرْمِيَهُ في المطمورةِ! فعَزَّ على العميدِ، وزَبَرَهُ، وقال: يا زِنْديقُ! أَرْمِيهِ بقولِكِ؟! هاتِ خَطَّ الخليفةِ، واللهِ، لو كان مِنْ أهلِ مَذْهَبي، لَبَذَلْتُ رُوحِي ومالي في خِدْمَتِه، فعادَ الركنُ إلى بغدادَ.

---

(١) وكان بين ابن يونس الوزير وبين أولاد الشيخ عبدالقادر عداوة قديمة، فلما ولي الوزارة، ثم أستاذية الدار، بدَّد شملهم، وبعَثَ ببعضهم إلى مطامير واسط، فماتوا بها، وأهين الركن بإحراق كتبه النجومية. "تاريخ الإسلام" (٤٢/٢٩٦).

قال ابنُ القادسيِّ[1]: لمَّا حضَرُوا واسطَ، جُمِعَ الناسُ، وادَّعَى ابنُ عبدِ القادرِ على الشيخِ: أنَّه تَصرَّفَ في وَقْفِ المدرسةِ، واقتَطَعَ مِنْ مالِها كذا وكذا، وكذَبَ فيما ادَّعاه، وأنكَرَ الشيخُ، وصدَقَ وبَرَّ، وأُفْرِدَ للشيخِ دارٌ بدَرْبِ الدِّيوانِ... وبَقِيَ الشيخُ محبوسًا بواسطَ في دارٍ بدربِ الدِّيوانِ، وعلى بابها بَوَّابٌ، وكان بعضُ الناسِ يَدْخُلونَ عليه، ويَسْتَمِعونَ منه، ويُمْلِي عليهم، وكانَ يرسلُ أشعارًا كثيرةً إلى بغدادَ، وأقام بها خمسَ سِنِينَ يَخدُمُ نفسَهُ بنفسِهِ، ويَغْسِلُ ثوبَهُ، ويَطبُخُ، ويستقي الماءَ مِنَ البِئْرِ، ولا يَتمكَّنُ مِنْ خروجٍ إلى حَمَّامٍ ولا غيرِهِ، وقد قارَبَ الثمانينَ، ويقالُ: إنه بَقِيَ خمسةَ أَيَّامٍ في السفينةِ حتَّى وصَلَ إلى واسطَ، لم يَأْكُلْ فيها طعامًا.

وذُكِرَ عنه أنَّه قال: «قرَأْتُ بواسطَ مُدَّةَ مُقَامِي بها كلَّ يومٍ خَتْمةً، ما قرَأْتُ فيها سورةَ يُوسُفَ مِنْ حُزْنِي على وَلَدِي يُوسُفَ».

وكان السَّبَبُ في خَلَاصِ ابنِ الجوزيِّ مِن محنتِه: أنَّ ولدَهُ مُحْيِيَ الدِّينِ يُوسُفَ تَرَعْرَعَ وأنجبَ، واشتغَلَ وعَمِلَ بالوعظِ حتى ذاعَ صِيتُهُ، وأصبحَتْ له المكانةُ عندَ أُمِّ الخليفةِ الناصرِ، فكَلَّمَها في شأنِ خَلَاصِ أبيه، وكانتْ تَتعصَّبُ للشيخِ أبي الفَرَجِ؛ فشَفَعَتْ له عندَ ابنِهَا الخليفةِ الناصرِ، حتى أمَرَ بإعادةِ الشيخِ، فعادَ إلى بَغْدادَ، وخلَعَ عليه، وأَذِنَ له في الوعظِ، وجلَسَ عند تُرْبةِ أمِّ الخَلِيفةِ للوَعْظِ، وأنشَدَ [مِنَ الوافر]:

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن علي أبو عبدالله القادسي الكُتْبي، توفي سنة (٦٣٢هـ). ترجمته في: "تاريخ الإسلام" (٤٦/ ١٢٠)، و"الوافي بالوفيات" (٢/ ٨٣).

شَقِينَا بِالنَّوَى زَمَنًا فَلَمَّا ... تَلَاقَيْنَا كَأَنَّا مَا شَقِينَا
سَخِطْنَا عِنْدَمَا جَنَتِ اللَّيَالِي ... فَمَا زَالَتْ بِنَا حَتَّى رَضِينَا
سَعِدْنَا بِالْوِصَالِ وَكَمْ شَقِينَا ... بِكَاسَاتِ الصُّدُودِ وَكَمْ فَنِينَا
فَمَنْ لَمْ يَحْيَ بَعْدَ المَوْتِ يَوْمًا ... فَإِنَّا بَعْدَ مَا مِتْنَا حَيِينَا

ولم يَزَلِ ابنُ الجَوْزيِّ على عادتِهِ الأولى في الوَعْظِ، ونَشْرِ العلمِ وكتابتِهِ.

ثانيًا: وَفَاتُهُ:

لم تَسْعَدِ الدُّنيا طويلًا بأبي الفَرَجِ بنِ الجوزيِّ بعدَ انتهاءِ مِحْنَتِهِ، وخروجِهِ مِنْ سِجْنِهِ بِوَاسِطَ، وعَوْدَتِهِ إلى بَغْدادَ؛ فقد تُوُفِّيَ ليلةَ الجُمُعَةِ بعدَ المَغْرِبِ في الثانيَ عَشَرَ مِنْ شهرِ رمضانَ، سنةَ سَبْعٍ وتِسْعِينَ وخمسِ مِئَةٍ (٥٩٧هـ)، بالجانبِ الغربيِّ مِنْ مدينةِ السَّلَامِ (بَغْداد)، بِدارٍ له قريبةٍ مِن قبرِ مَعْرُوفٍ الكَرْخِيِّ، وله مِن العُمْرِ سبعٌ وثمانُونَ سنةً تقريبًا.

قال سِبْطُهُ أبو المظفَّر: «جلَسَ جَدِّي يومَ السَّبْتِ سابعَ شَهْرِ رمضانَ- يعني: سنةَ سبعٍ وتِسْعينَ وخمسِ مِئَة- تحتَ تُرْبَةِ أمِّ الخَلِيفَةِ المجاوِرَةِ لمعروفٍ الكَرْخِيِّ، وكنتُ حاضرًا، فأنشَدَ أبياتًا قطَعَ عليها المَجْلِسَ، وأوَّلُها [مِنَ الكامل]:

أَللَّـهَ أَسْأَلُ أَنْ يُطَوِّلَ مُدَّتِي ... وَأَنَالَ بِالإِنْعَامِ مَا فِي نِيَّتِي
لِي هِمَّةٌ فِي العِلْمِ مَا مِنْ مِثْلِهَا ... وَهِيَ الَّتِي جَنَتِ النُّحُولَ هِيَ الَّتِي»[1]

---

(١) وذكَرَ أبو المظفَّر بقيَّة الأبيات، وهي تسعة أبيات أخرى. انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٥٠٧).

ثُمَّ نزَلَ عن المِنْبَرِ، فمَرِضَ خمسةَ أيَّامٍ، وتُوُفِّيَ ليلةَ الجُمُعةِ بين العِشَاءَيْنِ في دارِهِ بـ «قَطُفْتَا».

وكان يومُ وفاةِ ابنِ الجوزيِّ يومًا مَشْهودًا قَلَّ أَنْ تَشْهَدَ بَغْدَادُ مِثْلَهُ؛ قال ابنُ كَثِيرٍ: «حتَّى قيل: إنَّهُ أفطَرَ جماعةٌ مِنَ الناسِ مِنْ كثرةِ الزِّحَامِ وشدَّةِ الحَرِّ»[١]؛ إذْ نُودِيَ بالصلاةِ عليهِ في جَنَبَاتِ بَغْدادَ يومَ الجُمُعَةِ، فحضَرَ لِشُهُودِ جِنَازَتِهِ وتَشْيِيعِهِ خلقٌ كثيرٌ مِنَ العُلَماءِ والفقهاءِ والأكابرِ، وتَقدَّمَ للصلاةِ عليهِ وَلَدُهُ الأَكْبَرُ أبو القاسمِ، وحمَلَ الناسُ جِنازتَهُ إلى جامعِ المَنْصورِ؛ فصُلِّيَ عليه مَرَّةً أُخرى، ثُمَّ حُمِلَ إلى مَقْبَرةِ بابِ حَرْبٍ؛ فدُفِنَ هناكَ عندَ أبيه بالقُرْبِ مِنَ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، رضيَ اللهُ عنهما، وجزاهما اللهُ خيرًا على ما قَدَّمَا لهذه الأُمَّةِ مِنْ نُصْحٍ.



(١) "البداية والنهاية" (١٦/ ٧١٠).

المبحثُ الثاني

التعريفُ بعبدِ المُغِيثِ بن زُهَير الحَرْبِيّ

وفيه عشرةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوَّلُ: اسمُهُ ونَسَبُه، وكُنْيَتُهُ ولَقَبُه، ومَوْلِدُهُ، وأُسْرَتُه.

المطلبُ الثاني: طَلَبُهُ لِلْعِلْمِ، والرِّحْلَةُ فيه.

المطلبُ الثالثُ: ثَنَاءُ العُلَمَاءِ عليه.

المطلبُ الرابعُ: شُيُوخُه.

المطلبُ الخامسُ: تَلَامِيذُهُ.

المطلبُ السادسُ: مُؤَلَّفَاتُهُ.

المطلبُ السابعُ: بَعْضُ آرائِهِ وتَفَرُّدَاتِهِ، ومَآخِذُ أهلِ العِلْمِ عليه.

المطلبُ الثامنُ: شِعْرُهُ.

المطلبُ التاسعُ: خِلَافُهُ مَعَ ابنِ الجوزيِّ.

المطلبُ العاشرُ: وفاتُهُ.



المطلبُ الأوَّلُ: اسمُهُ ونَسَبُه، وكُنْيَتُهُ ولَقَبُه، ومَوْلِدُهُ، وأُسْرَتُه[١]

هو: عَبْدُ المُغِيثِ بنُ زُهَيْرِ بنِ زُهَيرِ بنِ عَلَوِيِّ بنِ أبي حَرْبٍ الحَرْبِيُّ، أبو العِزِّ، الحافظُ المُحدِّثُ البَغْدَادِيُّ.

وُلِدَ- تقريبًا- سنةَ خَمْسِ مِئَةٍ مِنَ الهجرةِ[٢]، وكان له مِنْ أبنائِهِ وأقاربِهِ مَنْ يُعَدُّ مِنَ الحَنَابِلَةِ، ومنهم: ابنُهُ أبو محمَّدٍ عبدُ المُعِيدِ بنُ عبدِ المُغِيثِ بنِ زُهَيْرٍ (ت٥٩٥هـ)[٣]، ومِنْ أحفادِهِ: محمَّدُ بنُ

(١) ترجمته في: "التقييد" لابن نقطة (ص٣٨٨)، و"الكامل" لابن الأثير (١٠/ ١٦٥)، و"ذيل تاريخ بغداد" لابن النجار (١/ ٢)، و"التكمله، لوفيات النقله" للمنذري (١/ ٦٣)، و"مشيخة النعال" (ص٧٨)، و"العبر، في خبر من غبر" (٤/ ٢٤٩)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ١٥٩)، و"تاريخ الإسلام" (٤١/ ١٥٥، وفيات سنة ٥٨٣هـ)؛ وكلها للذهبي، و"الوافي بالوفيات" للصفدي (١٩/ ١٠٢)، و"البداية والنهاية" لابن كثير (١٦/ ٥٩٨)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب الحنبلي (٢/ ٣٤٥-٣٥٤)، و"الإصابة" للحافظ ابن حجر (٢/ ٣٣٤)، و"النجوم الزاهرة" لابن تغري بردي (٦/ ١٠٦)، و"المقصد الأرشد" لابن مفلح (٢/ ١٣٦)، و"المنهج الأحمد" (٣/ ٢٩٢)، و"الدر المنضَّد" (١/ ٢٩١)؛ كلاهما للعُلَيْمي، و"شذرات الذهب" لابن العماد (٦/ ٤٥٢)، و"إيضاح المكنون" (٢/ ٢٧٤، ٤٢٧)، و"هديَّة العارفين" (١/ ٦٢٣)؛ كلاهما لإسماعيل باشا البغدادي، و"الأعلام للزِّرِكْلي" (٤/ ١٥٥)، و"معجم المؤلِّفين" لكحَّالة (٢/ ٣١٥).

(٢) قال ابن النجار في "ذيل تاريخ بغداد" (١/ ٦): «سمعت أبا عبدالله محمد ابن سعيد الحافظ يقول: سألت عبدالمغيث بن زهير الحربي عن مولده؟ فقال: في سنة خمس مئة؛ إن شاء الله». وانظر: "التكملة" للمنذري (١/ ٦٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ١٦٠)، و"تاريخ الإسلام" (٤١/ ١٥٦).

(٣) ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (١/ ٣٢٦)، و"تاريخ الإسلام" (٤٢/ ١٨٧).

عبدِالمُعِيدِ بنِ عبدِ المُغِيثِ (ت٦٢٤هـ)[١]، وابنُ حفيدِهِ: أبو العِزِّ عفيفُ الدين عبدُ المغيث بن محمَّد بن عبد المُعيدِ بن عبدالمغيث (ت ٦٨٥هـ)[٢]، وابنُ أخيه: عبدُ المُجِيبِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ زُهَيْرٍ الحَرْبيُّ (ت٦٠٤هـ)[٣]، وابنةُ ابنِ أَخِيهِ: خالصةُ بنتُ عبدِ المُجِيبِ (ت٦٤٠هـ)[٤].



(١) ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٢١١)، و"تاريخ الإسلام" (٤٥/ ٢١٠).

(٢) ترجمتُهُ في: "تاريخ الإسلام" (٥١/ ٢٢٥).

(٣) ترجمته في: "مرآة الزمان" (٨/ ٥٣٧)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٢/ ١٢٦)، و"ذيل الروضتين" (٦٢)، و"العبر، في خبر من غبر" (٥/ ١٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٤٧٢)، و"تاريخ الإسلام" (٤٣/ ١٥١)، و"شذرات الذهب" لابن العماد (٧/ ٢٤).

(٤) ترجمتها في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٦٠٠).

المطلبُ الثاني: طَلَبُهُ لِلْعِلْمِ، والرِّحْلَةُ فيه

عُنِيَ الشيخُ عبدُ المغيثِ بِطَلَبِ الحديثِ وسماعِهِ وجَمْعِهِ مِنْ مَظَانِّهِ؛ فسَمِعَ الكثيرَ، وكتَبَ وحَصَّلَ الأصولَ، وخَرَّجَ وصَنَّفَ، وكان ثِقَةً صالحًا، صاحبَ طريقةٍ حميدةٍ، وحَدَّثَ بالكثيرِ، وأفادَ الطَّلَبَةَ.

قال ابنُ رَجَب: «قَرَأَ بِنَفْسِهِ على المَشَايِخِ، وكَتَبَ بخَطِّه، وحَصَّلَ الأصولَ، ولَمْ يَزَلْ يَسْمَعُ حتى سَمِعَ مِنْ أقرانِهِ، وتَفَقَّهَ على القاضي أبي الحُسَيْنِ بنِ الفَرَّاءِ، وكان صالحًا مُتَدَيِّنًا... مُجْتَهِدًا في اتِّبَاعِ السُّنَّةِ والآثارِ... وجَمَعَ وصَنَّفَ وحدَّث، ولَمْ يَزَلْ يُفِيدُ الناسَ إلى حِينِ وفاتِهِ، وبُورِكَ له حتى حَدَّثَ بجميعِ مَرْوِيَّاتِه، وسَمِعَ منه الكِبَارُ»[1].

وكان قَدِمَ دِمَشْقَ سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ، وحَدَّثَ بها، ومِمَّا أَقْرَأَ بها: "طَبَقاتُ أصحابِ أحمدَ" لأبي الحُسَيْنِ ابنِ القاضي أبي يَعْلَى بسماعِهِ منه، بقراءةِ طلحةَ العَلْثِيِّ بِبَغْدادَ[2]، وسَمِعَ "المُسْنَدَ" مِنْ أبي القاسمِ ابنِ الحُصَيْنِ، وحَدَّثَ به[3].



(١) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٤٧). وانظر: "المقصد الأرشد، في ذكر أصحاب أحمد" (٢/ ١٣٦)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٤٥٣).
(٢) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٤٧).
(٣) انظر: "التقييد" (ص ٣٨٨).

المطلبُ الثالثُ: ثَنَاءُ العُلَمَاءِ عليه

قال عنه ناصحُ الدِّينِ بنُ الحَنْبَلِيِّ: «وكانَ- يعني: عبدَ المغيثِ- حافظًا زاهدًا وَرِعًا؛ كنتُ إذا رأيتُهُ، خُيِّلَ إليَّ أنَّه أحمدُ بنُ حَنْبَل، غيرَ أنَّه كانَ قصيرًا»[١].

وقال ابنُ القَطِيعِيِّ: «كان أَحَدَ المُحَدِّثِين، مع صَلَابَتِهِ في الدِّين، واشْتِهَارِهِ بِالسُّنَّةِ وقراءةِ القُرْآن»[٢].

وقال ابنُ نُقْطَةَ: «الحافظُ الشيخُ الصالحُ، الثِّقَةُ المأمونُ... شيخُ السُّنَّة»[٣].

وقال فيه الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «الشيخُ الإمامُ، المحدِّثُ الزاهدُ الصالحُ المُتَّبِعُ، بقيَّةُ السَّلَف... عُنِيَ بالآثارِ، وقرَأَ الكُتُب، ونَسَخَ، وجَمَعَ، وصَنَّفَ، مع الوَرَعِ والدِّين، والصِّدْقِ والتمسُّكِ بِالسُّنَن، والوَقْعِ في النفوسِ والجَلَالَةِ»[٤].

وقال ابنُ رَجَب: «المحدِّثُ الزاهدُ... عُنِيَ بهذا الشأنِ[٥]، وقَرَأَ بنفسِهِ على المَشَايِخِ، وكَتَبَ بخَطِّه، وحَصَّلَ الأصولَ، ولَمْ يَزَلْ يَسْمَعُ حتى سَمِعَ مِنْ أقرانِهِ... وكان صالحًا مُتَدَيِّنًا، صدوقًا أمينًا، حسَنَ الطريقةِ، جَمِيلَ السِّيرَةِ، حَمِيدَ الأخلاقِ، مُجْتَهِدًا في اتِّبَاعِ السُّنَّةِ والآثارِ، منظورًا إليه بعَيْنِ الدِّيَانةِ والأمانةِ، وجَمَعَ وصَنَّفَ وحدَّث،

---

(١) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٤٧).
(٢) السابق (٢/ ٣٤٨).
(٣) "التقييد" (ص٣٨٨).
(٤) "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ١٥٩-١٦٠).
(٥) يعني: طلَبَ الحديثِ، وسماعَهُ.

ولَمْ يَزَلْ يُفِيدُ الناسَ إلى حِينِ وفاتِهِ، وبُورِكَ له حتى حَدَّثَ بجميعِ مَرْوِيَّاتِه، وسَمِعَ منه الكبارُ. قال الدُّبَيْثِيُّ: "... كان ثِقَةً صالحًا، صاحبَ طريقةٍ حَمِيدة، وحَدَّثَ بالكثيرِ، وأفادَ الطَّلَبَةَ، سَمِعْنَا منه، وكَتَبْنَا عنه، ونِعْمَ الشيخُ كان"، ورَوَى عنه ابنُ السَّمْعَانِيِّ في كتابِهِ شِعْرًا، وقال عنه: "رَفِيقُنَا"»[1].

وقال ابنُ مُفْلِح: «كان صالحًا، مُتَدَيِّنًا... وأَثْنَى عليه الأئمَّةُ، منهُمُ المُنْذِرِيُّ، وابنُ القَطِيعِيِّ»[2].

وقال ابنُ الصَّيْرَفِيِّ: «ولقدْ حَكَى لي شيخُنَا مُحِبُّ الدينِ أبو البَقَاءِ: أنَّ الشيخَ جمالَ الدِّينِ بنَ الجوزيِّ كان يقولُ: إنِّي لَأَرْجُو مِنَ اللهِ- سبحانَهُ- أنْ أَجتمِعَ أنا وعبدُ المُغِيثِ في الجَنَّةِ؛ قال: وهذا يَدُلُّ على أنَّه يَعْلَمُ أنَّ الشيخَ عبدَ المُغِيثِ مِنْ عبادِ اللهِ الصالحينَ؛ فرَحْمَةُ اللهِ عليهما»[3].



---

(١) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٤٧). وانظر: "المقصد الأرشد، في ذكر أصحاب أحمد" (٢/ ١٣٦)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٤٥٣).

(٢) "المقصد الأرشد" (٢/ ١٣٦). وانظر: "البداية والنهاية" (١٦/ ٥٩٨).

(٣) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥١).

المطلب الرابعُ: شُيُوخُهُ

تَقدَّمَ أنَّ عبدَ المغيثِ سَمِعَ الكثيرَ، ولم يَزَلْ يَسْمَعُ حتى سَمِعَ مِنْ أقرانِه؛ وهذا يَدُلُّ على كثرةِ شيوخِهِ، وقد شارَكَ عبدُ المغيثِ ابنَ الجوزيِّ في معظَمِ هؤلاءِ الشيوخِ، وهاهم أهمُّ شيوخِهِ:

(أ) أسماءُ أهمِّ شيوخِهِ الذين شارَكَ فيهمُ ابنَ الجوزيِّ[1]:

١- أبو القاسمِ بنُ الحُصَيْنِ.

٢- أبو غَالِبٍ أحمدُ بنُ أبي عَلِيٍّ بنِ البَنَّاءِ.

٣- أبو العِزِّ أحمدُ بنُ كَادِشٍ السُّلَمِيُّ العُكْبَرِيُّ.

٤- أبو بَكْرٍ محمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ المَزْرَفِيُّ.

٥- ابْنُ الطَّبَرِ الحَرِيرِيُّ.

٦- أبو عبدِ اللهِ يحيى بنُ أبي عَلِيٍّ بنِ البَنَّاءِ.

٧- أبو القاسمِ زَاهِرُ بنُ طَاهِرٍ.

٨- أبو مَنْصورٍ القَزَّازُ.

٩- أبو بَكْرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ الباقي، المعروفُ بأبي بَكْرِ بنِ أبي طَاهِرٍ البَزَّاز القاضي.

١٠- أبو القاسمِ السَّمَرْقَنْدِيُّ.

١١- عبدُ الوَهَّابِ الأَنْمَاطِيُّ.

---

(١) وقد رتَّبناهم حسَبَ وَفَيَاتهم، وتقدَّمت تراجمهم، ص**٣٤** وما بعدها عند ذكر شيوخ ابن الجوزي.

(ب) أسماءُ أهمِّ شيوخِهِ غيرِ الذين شَارَكَ فيهمُ ابنَ الجوزيِّ[١]:

١- أبو الحُسَيْنِ مُحمَّدُ ابنُ القَاضِي أبي يَعْلَى الفَرَّاءِ، الحَنْبَليُّ، البَغْدَادِيُّ[٢].

٢- أبو يعقوبَ يوسفُ المقرئُ الحَرْبيُّ[٣].

٣- أبو عليٍّ الحُسَيْنُ بنُ جعفرٍ[٤].

---

(١) وقد رتَّبناهم حسَبَ وَفَيَاتهم.

(٢) هو: أبو الحسين محمد ابن القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد ابن خلف بن الفراء، الحنبلي، البغدادي؛ حدَّث عنه السِّلَفي، وابن عساكر، وأبو موسى المديني، كان مفتيًا مناظرًا، عارفًا بالمذهب، كثير الحط على الأشاعرة، قال السلفي: «كان دينًا ثقة ثبتًا، سمعنا منه»، وقال ابن النجار: «كان دينًا ثقة، حميد السيرة»، من مصنفاته: "طبقات الحنابلة" برواية عبدالمغيث عنه، و"المجموع، في الفروع"، ولد سنة (٤٥١هـ)، وتوفي سنة (٥٢٦هـ).

ترجمته في: "المنتظم" (١٧/ ٢٧٤)، و"العبر" (٤/ ٦٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٦٠١)، و"الوافي بالوفيات" (١/ ١٣٦)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٣٩١)، و"المنهج الأحمد" (٣/ ١٠٧)، و"الدر المنضد" (١/ ٢٤١)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٣٠).

(٣) هو: أبو يعقوب يوسف بن عمر بن حسين، المقرئ الحربي، حدَّث عنه: عبدالمغيث بن زهير، ومكي الغراد، وأحمد بن طارق، وعمر بن أحمد المقرئ، وجماعة، قال ابن الدبيثي: «شيخ صالح»، وقال أحمد بن صالح ابن شافع: «كان ذا عبادة وورع، عليه آثار الولاية بادية»، وقال الذهبي: «زاهد، ورع، قوال بالحق، بقية سلف»، توفي سنة (٥٤٦هـ).

ترجمته في: "ذيل تاريخ بغداد" لابن الدبيثي (٥/ ١٠٥)، و"تاريخ الإسلام" (٣٧/ ٢٦٤).

(٤) هو: أبو علي الحسين بن جعفر بن عبدالصمد بن المتوكل على الله، العباسي الهاشمي المقرئ الأديب، بهاء الشَّرَف، حدَّث عنه: السمعاني، وعبدالمغيث ابن زهير، وأبو المنجا ابن اللتي، قال السمعاني: «كان شريفًا صالحًا عالمًا =

٤- أبو بكرٍ أحمدُ بنُ غالبٍ، الحَرْبيُّ المعدَّل[١].

٥- أبو الحُسَيْنِ بنُ العُلْبِيِّ[٢].

٦- أبو المظفَّرِ هِبَةُ اللهِ بنُ أحمدَ الشِّبْليِّ[٣].

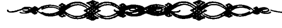
= له معرفة بالأدب»، وقال ابن الجوزي: «كان فيه لُطْف وظَرْف»، وقال ابن النجار: «كان أديبًا فاضلًا صالحًا متدينًا صدوقًا»، جمع كتابًا سماه: "سرعة الجوابْ، ومداعبة الأحبابْ"، ولد سنة (٤٧٧هـ)، وتوفي سنة (٥٥٤هـ).
ترجمته في: "الأنساب" (٥/ ١٩٤)، و"المنتظم" (١٨/ ١٣٧)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٣٨٧)، و"تاريخ الإسلام" (٣٨/ ١٤٥)، و"الوافي بالوفيات" (١١/ ٣١٦)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٧١)، و"المقصد الأرشد" (١/ ٣١٨)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٨٥).

(١) هو: أبو بكر أحمد بن غالب بن أحمد بن غالب بن عبدالله، الحربي الفقيه الحنبلي الفَرَضي المعدَّل، حدَّث عنه: القاضي أبو القاسم بن الفراء، وعبدالمغيث بن زهير الحربي، وغيرهما، قال ابن النجار: «كان أحد الفقهاء، حافظًا لكتاب الله تعالى، له معرفة بالفرائض، والحساب، والنجوم، وأوقات الليل والنهار، وشهد عند قاضي القضاة الزينبي، وتولى قضاء دُجَيْل مدة، ثم عزل»، توفي سنة (٥٥٥هـ)، ووقع عند بعضهم: «أحمد بن أبي غالب». ترجمته في: "الذيل على تاريخ بغداد" لابن الدُّبَيْثي (٢/ ٣٣٤)، و"الوافي بالوفيات" (٧/ ١٨٠)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٧٩)، و"المقصد الأرشد" (١/ ١٥٣)، و"المنهج الأحمد" (٣/ ١٦٥)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٩٠).

(٢) هو: أبو الحسين علي بن حسان بن علي بن الحسين بن عبدالله، يعرف بابن العلبي، حدث عنه: أبو بكر محمد بن المبارك بن مَشَقّ، وأبو الفرج عبدالرحمن ابن عيسى الواعظ، والقاضي عمر القرشي، وعبدالمغيث بن زهير الحربي، قال أبو بكر محمد بن علي بن عمر اللتي المقرئ: «سمعت منه، وكان شيخًا صالحًا حسنًا، قد صحب الصالحين وخدمهم»، وقال عبدالرحمن بن السِّمِّذِيّ: «كان أبو الحسن شيخًا صالحًا»، ولد سنة (٤٧٨هـ)، وتوفي سنة (٥٥٥هـ).
ترجمته في: "تكملة الإكمال" (٤/ ٣٣٩)، و"ذيل تاريخ بغداد" لابن الدبيثي (٤/ ٤٤٠)، و"ذيل تاريخ بغداد" لابن النجار (٣/ ٢٥١ رقم ٧٣٢).

(٣) هو: أبو المظفر هبة الله بن أحمد بن محمد بن الشبلي، البغدادي، القصار الدقاق المؤذن، حدث عنه: أحمد بن صالح الجيلي، وأبو العلاء العطار، =

٧- أبو جعفر أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ اليوسفيُّ[(١)].



= وعبدالمغيث بن زهير، وأبو الفتوح بن الحُصْري، والشيخ شهاب الدين عمر السُّهْرَوَرْدي، والنفيس بن كرم، وهبة الله بن عمر بن كمال القطان، وعبدالعزيز بن الأخضر، وغيرهم، قال ابن نقطة: «كان سماعه صحيحًا»، ولد سنة (٤٧٠هـ)، وتوفي سنة (٥٥٧هـ).
ترجمته في: "تكملة الإكمال" (٣/ ٥٠٨)، و"ذيل تاريخ بغداد" لابن الدبيثي (٥/ ٨٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٠/ ٣٩٣)، و"تاريخ الإسلام" (٣٨/ ٢٤٢)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٣٠٢).

(١) هو: أبو جعفر أحمد بن عبدالله بن أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن يوسف، اليوسفي، حدث عنه: القاضي عمر بن علي القرشي الدمشقي، وعبدالمغيث ابن زهير الحربي، ومحمد بن عبدالله بن يوسف السَّقْلاطوني، قال ابن الدبيثي: «هو من أولاد المحدِّثين، والرواة المذكورين»، توفي سنة (٥٦٦هـ).
ترجمته في: "ذيل تاريخ بغداد" لابن الدبيثي (٤/ ٤٤٠)، و"تاريخ الإسلام" (٣٩/ ٢٤٤)، و"المختصر المحتاج إليه" (٣٦٠).

المطلبُ الخامسُ: تَلَامِيذُهُ[1]

١- أبو مُحمَّدٍ عبدُ الغَنِيِّ المَقْدِسِيُّ[2].

٢- إبراهيمُ بنُ عبدِ الواحدِ المقدسيُّ[3].

٣- أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ أبي المَكَارِمِ البَعْقُوبيُّ[4].

---

(١) وقد رَتَّبْناهُمْ حسَبَ وَفَيَاتهم.

(٢) هو: أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور، تقي الدين المقدسي الحنبلي، ولد سنة (٥٤١هـ)، وتوفي سنة (٦٠٠هـ).
ترجمته في: "معجم البلدان" (٢/ ١٦٠)، و"التقييد" (٢/ ١٣٨)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٢/ ١٧)، و"تاريخ الإسلام" (٤٢/ ٤٤٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٤٤٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٣٧٢)، و"المستفاد، من ذيل تاريخ بغداد" (١٢٤)، و"الوافي بالوفيات" (١٩/ ٢١)، و"مرآة الجنان" (٣/ ٣٧٨)، و"البداية والنهاية" (١٦/ ٧٣٢)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ١)، و"ذيل التقييد" (٣/ ٥٨)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ١٥٢)، و"المنهج الأحمد" (٤/ ٥٣)، و" القلائد الجوهرية" (ص٤٣٩-٤٤٢)، و"شذرات الذهب" (١/ ٤٩).

(٣) هو: أبو إسحاق وأبو إسماعيل إبراهيم بن عبدالواحد بن علي بن سرور، الشيخ العماد المقدسي الحنبلي الزاهد القدوة، أخو الحافظ عبدالغني، ولد سنة (٥٤٣هـ)، وتوفي سنة (٦١٤هـ).
ترجمته في: "ذيل تاريخ بغداد" لابن الدبيثي (٢/ ٤٦٢)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٢/ ٤١٣)، و"تاريخ الإسلام" (٤٤/ ١٨٢)، و"البداية والنهاية" (١٧/ ٦٤)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ١٩٨)، و"المقصد الأرشد" (١/ ٢٢٧)، و"المنهج الأحمد" (٤/ ١١٩)، و"شذرات الذهب" (٧/ ١٠٥).

(٤) هو: أبو عبدالله محمد بن أبي المكارم الفضل بن بختيار بن أبي نصر البعقوبي، الخطيب الواعظ، يلقب ببهاء الدين، ويعرف بالحجة، ولد سنة (٥٤٣هـ)، وتوفي سنة (٦١٧هـ).
ترجمته في: "ذيل تاريخ بغداد" لابن الدبيثي (١/ ٥٤٧)، و"تاريخ إِرْبِل" (١/ ١٩٠)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ١٣) و"الذيل على طبقات =

٤- أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ شَرْوَانَ[١].

٥- أبو عبدِ اللهِ بنُ قُدَامةَ الحَنْبَلِيُّ[٢].

٦- أبو العَبَّاسِ أحمدُ بنُ عبدِ الواحدِ المقدسيُّ[٣].

= الحنابلة" (٣/ ٢٥٣)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ٥٠٤)، و"المنهج الأحمد" (٤/ ١٣٨)، و"شذرات الذهب" (٧/ ١٣٦).

(١) هو: أبو الحسن علي بن علي بن الحسن بن شَرْوان، البغدادي المقرئ، توفي سنة (٦١٩هـ).
ترجمته في: "تكملة الإكمال" (٣/ ١٦٠)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٧٧)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ٨٩).

(٢) هو: أبو عبدالله عبدالله بن أحمد بن محمد بن قُدَامة، موفق الدين الحنبلي، صاحب "المغني"، و"روضة الناظر"، ولد سنة (٥٤١هـ)، وتوفي سنة (٦٢٠هـ).
ترجمته في: "معجم البلدان" (٢/ ١٦٠)، و"التقييد" (٢/ ٧٨)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ١٠٧)، و"تاريخ الإسلام" (٤٤/ ٤٨٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ١٦٥)، و"المختصر المحتاج إليه" (٢/ ١٣٤)، و"الوافي بالوفيات" (١٧/ ٢٣)، و"مرآة الجنان" (٣/ ٣٧٨)، و"البداية والنهاية" (١٧/ ١١٦)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٢٨١)، و"ذيل التقييد" (٢/ ٤٠٩)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ١٥)، و"المنهج الأحمد" (٤/ ١٤٨)، و" القلائد الجوهرية" (ص٤٦٥)، و"شذرات الذهب" (٧/ ١٥٥).

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن بن إسماعيل ابن منصور، العلامة، شمس الدين، المقدسي، المعروف بالبخاري، والد الفخر علي بن البخاري، وأخو الحافظ الضياء، ولد سنة (٥٦٤هـ)، وتوفي سنة (٦٢٣هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ١٧٧)، و"بغية الطلب" (٢/ ١٠١١)، و"تاريخ الإسلام" (٤٥/ ١٤٣)، و"الوافي بالوفيات" (٧/ ١٠٧)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٣٥٣)، و"المقصد الأرشد" (١/ ١٢٩)، و"المنهج الأحمد" (٤/ ١٨٤).

٧- أبو مُحمَّدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ إبراهيمَ المَقْدِسِيُّ الحنبليُّ[(١)].

٨- أبو العَبَّاسِ أحمدُ بنُ أبي بكرٍ الحَرْبيُّ[(٢)]

٩- أبو عيسى يعقوبُ بنُ عليٍّ المَوْصِلِيُّ[(٣)].

١٠- أبو عبدِ اللهِ حَمْدُ بنُ أحمدَ الحَرَّانِيُّ[(٤)].

---

(١) هو: أبو محمد عبدالرحمن بن إبراهيم بن أحمد بن عبدالرحمن بن إسماعيل ابن منصور، الإمام بهاء الدين، المقدسي الحنبلي، ولد سنة (٥٥٦هـ)، ويقال: سنة (٥٥٥هـ)، وتوفي سنة (٦٢٤هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٢١٢-٢١٣)، و"المختصر المحتاج إليه" (٢/ ١٩٤)، و"تاريخ الإسلام" (٤٥/ ١٩٣-١٩٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ٢٦٩-٢٧١)، و"الوافي بالوفيات" (١٨/ ٥٧-٥٨)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٣٥٩-٣٦١)، و"منتخب المختار" (ص٦٣)، و"ذيل التقييد" (٣/ ٤٨٥)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ٧٨-٧٩)، و"المنهج الأحمد" (٤/ ١٨٦)، و" القلائد الجوهرية" (ص٤٧٥)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٢٠٠).

(٢) هو: أبو العباس أحمد بن أبي بكر جعفر بن أحمد بن علي بن عبدالله البغدادي، الحربي، المعروف بابن عَمَّارة، توفي سنة (٦٣١هـ).
ترجمته في: "تكملة الإكمال" لابن نقطة (٤/ ١٩٨)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٣٥٥)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٥٠)، و"توضيح المشتبه" (٦/ ٣٤٦).

(٣) هو: أبو عيسى- ويقال: أبو يوسف- يعقوب بن علي بن يوسف، عَفِيف الدين الموصلي الحَكَّاك الجوهري، توفي سنة (٦٣٣هـ)، وقيل: سنة (٦٣٤هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٤٠٦)، و"تلخيص مجمع الآداب" لابن الفُوَطي (٨٠٠)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ١٧٦).

(٤) هو: أبو عبدالله حَمْد بن أحمد بن محمد بن بركة بن أحمد بن صُدَيْق بن صَرُّوف الحراني، موفق الدين، ولد سنة (٥٥٣هـ)، أو (٥٥٤هـ)، وتوفي سنة (٦٣٤هـ). =

١١- أبو الفَرَجِ عبدُ الرحمنِ بنُ نَجْمٍ، المعروفُ بابنِ الحنبليِّ[١].

١٢- أبو عبدِ اللهِ مُحمَّدُ بنُ أبي الفتحِ الحَرِيمِيُّ الباقلانيُّ[٢].

١٣- أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عليٍّ النَّهْرقليُّ البغداديُّ[٣].

١٤- أبو يعقوبَ يُوسُفُ بنُ عُمَرَ الواسطيُّ الحافظُ[٤].

= ترجمته في: "إكمال الإكمال" (٣/ ٥٧٤)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٤٣٤-٤٣٥)، و"بغية الطلب" (٦/ ٢٩٢٢-٢٩٢٣)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ١٨٥-١٨٦)، و"الوافي بالوفيات" (١٣/ ٩٨)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٤٣٨-٤٣٩)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ٤٢٠)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٢٨٦، ٢٩١).

(١) هو: أبو الفرج عبدالرحمن بن نجم بن عبدالوهاب بن عبدالواحد بن محمد ابن علي، الإمام ناصح الدين، المعروف بابن الحنبلي، ولد سنة (٥٥٤هـ)، وقيل: سنة (٥٥٥هـ)، وتوفي سنة (٦٣٤هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٤٢٩)، و"الذيل على الروضتين" (ص١٦٤)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ١٩٦)، و"الوافي بالوفيات" (١٨/ ١٧٥)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٤٢٣)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ١١٣)، و"المنهج الأحمد" (٤/ ٢٠٩)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٢٨٨).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح بن حسين البغدادي، الحَرِيمي الباقلاني، توفي سنة (٦٣٥هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٤٨٦)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٢٦٣).

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن حامد بن قنبر بن هندي، النهرقلي البغدادي الحنبلي، توفي سنة (٦٣٦هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٥١٢)، و"ذيل تكملة الإكمال" (٧٦٥)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٢٨١)، و"توضيح المشتبه" (٧/ ٢٥٠).

(٤) هو: أبو يعقوب يوسف بن عمر بن أبي بكر بن صُقَيْر- ويقال: سُقَيْر- الواسطي الحافظ، توفي سنة (٦٣٦هـ).
ترجمته في: "تكملة الإكمال" (٣/ ١٧٨)، و"التكمله، لوفيات النقله" =

١٥- أبو بكرٍ عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الرَّشِيدِ الحَدَّاد، سِبْطُ الحافظِ أبي العَلَاءِ الهَمَذانيِّ(١).

١٦- أبو عبدِ اللهِ مُحمَّدُ بنُ سَعِيدٍ الواسطيُّ الدُّبَيْثِيُّ(٢).

١٧- أبو بكرٍ مَوَاهِبُ بنُ أبي الرِّضَا البغداديُّ(٣).

= (٣/ ٥٠٣)، و"ذيل تكملة الإكمال" (٥٩٨)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٣١٢)، و"الوافي بالوفيات" (٢٩/ ١١٦)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ١١٦، ٤٣٢)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٣١٩).

(١) هو: أبو بكر عبدالحميد بن عبدالرشيد بن علي بن بُنَيْمان، القاضي الهَمَذاني الشافعي الحداد، سبط الحافظ أبي العلاء الهَمَذاني، ولد سنة (٥٦٤هـ)، وتوفي سنة (٦٣٧هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٥٤٤)، و"ذيل تكملة الإكمال" (١٧٨)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٣٣٠)، و"الوافي بالوفيات" (١٨/ ٤٤)، و"طبقات الشافعية" للإسنوي (٢/ ٣٠١).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن سعيد بن يحيى الواسطي الشافعي الدبيثي، ولد سنة (٥٥٨هـ)، وتوفي سنة (٦٣٧هـ).
ترجمته في: "معجم البلدان" (٢/ ١٦٠)، و"التقييد" (٢/ ٧٨)، و"التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ١٠٧)، و"تاريخ الإسلام" (٤٤/ ٤٨٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ١٦٥)، و"المختصر المحتاج إليه" (٢/ ١٣٤)، و"الوافي بالوفيات" (١٧/ ٢٣)، و"مرآة الجنان" (٣/ ٣٧٨)، و"البداية والنهاية" (١٧/ ١١٦)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" (٣/ ٢٨١)، و"ذيل التقييد" (٢/ ٤٠٩)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ١٥)، و"المنهج الأحمد" (٤/ ١٤٨)، و" القلائد الجوهرية" (ص٤٦٥)، و"شذرات الذهب" (٧/ ١٥٥).

(٣) هو: أبو بكر مواهب بن أبي الرضا محمد بن المبارك بن عبدالرحمن بن عَصِيَّة، البغدادي، توفي سنة (٦٣٨هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٥٥٤)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٣٨٦)، و"توضيح المشتبه" (٦/ ٢٩٠).

١٨- أبو عبدِ اللهِ الحُسَيْنُ بنُ أحمدَ الحَرْبيُّ البَزَّاز[١].

١٩- الشريفُ أبو المُظفَّرِ غِيَاثُ بنُ أفضلَ العَبَّاسيُّ المُتوكِّليُّ الحَرِيمِيُّ[٢].

٢٠- أبو العَبَّاسِ أحمدُ بنُ نَجْمٍ الخَيَّاطُ[٣].

٢١- أبو مُحمَّدٍ الأَعَزُّ بنُ كَرَمٍ، المعروفُ بابنِ الإسكافِ[٤].

٢٢- أبو معتوقٍ عبدُ الرحمنِ بنُ يوسفَ الحَرْبيُّ، المعروفُ بابنِ الكلِّ[٥].

---

(١) هو: أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الخضر، الحربي البزاز، توفي سنة (٦٣٩هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٥٧٦)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٣٩٩).

(٢) هو: الشريف أبو المظفر غِيَاث بن أفضل بن الأشرف بن أبي المظفر بن أبي المكارم، العباسي المتوكِّلي الحَرِيمي، توفي سنة (٦٣٩هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٥٨٢)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٤٠٨).

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن نَجْم بن أحمد بن أبي بكر البغدادي، الخَيَّاط، توفي سنة (٦٤٠هـ).
ترجمته في: "التكمله، لوفيات النقله" (٣/ ٦٠١)، و"تاريخ الإسلام" (٤٦/ ٤٢٨).

(٤) هو: أبو محمد وأبو الشكر الأعز بن كرم بن محمد بن علي، الحربي، التاجر، المعروف بابن الإسكاف، ولد سنة (٥٥٥هـ)، وتوفي سنة (٦٤١هـ).
ترجمته في: "بغية الطلب" (٤/ ١٩٣١-١٩٣٢)، و"تاريخ الإسلام" (٤٧/ ٧٣)، و"شذرات الذهب" (٧/ ٣٦٤).

(٥) هو: أبو معتوق عبدالرحمن بن يوسف بن محمد، الحربي، المعروف بابن الكل، ولد سنة (٥٧٥هـ)، وتوفي سنة (٦٤٨هـ).
ترجمته في: "تاريخ الإسلام" (٤٧/ ٣٩٥).

٢٣- أبو منصورِ عبدُ القادرِ بنُ أبي نَصْرٍ، ابنُ القزوينيِّ، البغداديُّ الحَرْبيُّ(١).



(١) هو: أبو منصور عبدالقادر بن أبي نصر عبدالجبار بن عبدالقادر، ابن القزويني، البغدادي الحربي، ولد سنة (٥٧٢هـ)، وتوفي سنة (٦٥١هـ).
ترجمته في: "تاريخ الإسلام" (٤٨/ ٩٩).

المطلبُ السادسُ: مُؤَلَّفَاتُهُ

وَقَفْنا على تسميةِ ثمانيةِ مُصنَّفاتٍ للشيخِ عبدِ المغيثِ فقطْ؛ مما يُظْهِرُ أنَّهُ كانَ مُقِلًّا من التصنيفِ، ومنها ما عليه مؤاخذاتٌ لبعضِ أهلِ العلمِ، فصَنَّفَ بعضُهم في رَدِّها ونَقْدِها، ومنها ما سَلِمَ من ذلك؛ وهذه هي:

١- "الدَّلِيلُ الوَاضِحْ، في النهيِ عَنِ ارتِكَابِ الهَوَى الفاضِحْ"[١].

٢- "شرحُ مُثَلَّثِ قُطْرُبٍ"؛ في اللُّغَةِ[٢].

٣- "قصيدةٌ في السُّنَّة"؛ رواها عنه ابنُ الدُّبَيْثِيِّ[٣].

وأما المصنَّفاتُ المُنْتَقَدَةُ فهي:

٤، ٥- "إثباتُ صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيق"، وللشيخِ عبدِ المغيثِ مُصنَّفانِ في ذلكَ، والمصنَّفُ الثاني منهما هو الذي يَرُدُّ عليه ابنُ الجوزيِّ في هذا الكتابِ الذي نُقدِّمُ له؛ وهو: "آفَةُ أصحابِ الحديثِ"[٤].

---

(١) ذكره له ابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥٢)، وابن مفلح في "المقصد الأرشد" (٢/ ١٣٦)، والعليمي في "المنهج الأحمد" (٣/ ٢٩٤)، و"الدر المنضد" (١/ ٢٩٢)، وغيرهم، وذكروا أن موضوعه في تحريم الغناء والملاهي.

(٢) ذكره له البغدادي في "إيضاح المكنون" (٢/ ٢٧٤، ٤٢٧)، و"هدية العارفين" (١/ ٦٢٣)، وعمر رضا كحالة في "معجم المؤلفين" (٢/ ٣١٥).

(٣) ذكرها له ابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥٢-٣٥٣)، والعليمي في "المنهج الأحمد" (٣/ ٢٩٤)، و"الدر المنضد" (١/ ٢٩٢).

(٤) صرَّح بأن لعبدالمغيث تصنيفين في ذلك: ابن الجوزي في كتابه هذا "آفة أصحاب الحديث" (ص٢٣١ و٢٣٣)، وابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥١)، وكلاهما مفقود؛ لم نعثر عليه مخطوطًا ولا مطبوعًا! =

٦- "الِانتِصَارُ لِمُسْنَدِ الإمامِ أحمدَ"[1].

٧- "حَيَاةُ الخَضِرِ"؛ في خمسةِ أجزاءٍ[2].

٨- "فَضَائِلُ يَزِيدَ بنِ مُعَاوِيَةَ"[3].



= وممن ذكر أن للشيخ عبدالمغيث كتابًا في هذه المسألة- سوى من تقدم-: العليمي في "المنهج الأحمد" (٣/ ٢٩٣)، و"الدر المنضد" (١/ ٢٩٢)، وابن عبدالهادي الصالحي في "معجم الكتب" (ص٧٩)- وسمَّاه: "في إثباتِ صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بكر"- والشيخ بكر أبو زيد في "المدخل المفصَّل" (٢/ ٩٧٦). وسيأتي بيان هل لابن الجوزي تصنيفان في الرد على تصنيفي عبدالمغيث، أو تصنيف واحدٌ- في المطلب الثاني من المبحث الثالث: دراسة عن كتاب "آفة أصحاب الحديث"؛ إن شاء الله تعالى.

(١) ذكره له ابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥٢)، والعُلَيْمي في "المنهج الأحمد" (٣/ ٢٩٣)، و"الدر المنضَّد" (١/ ٢٩٢)، والبغدادي في "إيضاح المكنون" (٢/ ٢٧٤)، و"هدية العارفين" (١/ ٦٢٣)، وكحالة في "معجم المؤلفين" (٦/ ١٧٨). وانظر المطلب التالي.

(٢) ذكره له ابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥٢)، وابن مفلح في "المقصد الأرشد" (٢/ ١٣٦)، والعليمي في "المنهج الأحمد" (٣/ ٢٩٤)، و"الدر المنضد" (١/ ٢٩٢). وانظر المطلب التالي.

(٣) ذكره له ابن الأثير في "الكامل" (١٠/ ١٦٥)، والذهبي في "العبر" (٤/ ٢٤٩)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ١٦٠)، و"تاريخ الإسلام" (٤١/ ١٥٦)، والصفدي في "الوافي بالوفيات" (١٩/ ١٠٢)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (١٦/ ٥٩٨)، وابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٤٨)، وابن مفلح في "المقصد الأرشد" (٢/ ١٣٦)، والعليمي في "المنهج الأحمد" (٣/ ٢٩٣)، و"الدر المنضد" (١/ ٢٩١)، وابن العماد في "شذرات الذهب" (٦/ ٤٥٣)، والبغدادي في "هدية العارفين" (١/ ٦٢٣)، والزركلي في "الأعلام" (٤/ ١٥٥)، وكحالة في "معجم المؤلفين" (٦/ ١٧٨). ووقع في "الذيل"، و"المقصد": «صنَّف في منع سب يزيد بن معاوية». وانظر المطلب التالي.

المطلبُ السابعُ: صُوَرٌ لبَعْضِ آرائِهِ وتَفَرُّدَاتِهِ، ومَآخِذُ أهلِ العِلْمِ عليه

انْتَقَدَ بعضُ العلماءِ على عبدِ المُغِيثِ بعضَ الكتبِ والرسائلِ، وبعضَ المسائِلِ التي لا يَسْلَمُ منها أحدٌ؛ فإنَّ الكمالَ عَزِيزٌ، ويأبى اللهُ العِصْمةَ إلا لنبيِّه ﷺ، **وقد وَقَفْنا منها على خمسةِ كُتُبٍ ورسائلَ مُنْتَقَدَةٍ**[1]، **وعلى ثلاثِ مسائلَ نَقَلَها عنه العُلَماءُ**، وأنكَرَها عليه بعضُهم، وأكثرُها مما أَخَذَهُ عليه ابنُ الجوزيِّ، وانتَقَدَهُ فيها، وهي:

١، ٢- ما تَفرَّدَ بالإنكارِ عليه فيه ابنُ الجوزيِّ؛ منها المسألةُ موضوعُ كتابِنا هذا، وهي مسألةُ صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بَكْرٍ في مَرَضِ وفاتِهِ- عليه الصلاةُ والسلامُ- ولعبدِ المغيث في ذلك مصنَّفان؛ وقد تَبيَّنَ لنا- بعدَ دراسةِ هذا الكتابِ- أنَّ ابنَ الجوزيِّ جانبَهُ الصوابُ في نفي ذلك، وأنَّ عبدَ المُغيثِ كان أولى بالحقِّ منه في هذه المسألةِ؛ غيرَ أنا وجَدْنَا أرجَحَ الأقوالِ وأقواها هو الجمعَ بين القولَيْن، والتوسُّطَ بين الطريقتَيْن، وهو أنه ﷺ صلَّى في مرضِ موتِهِ خلفَ أبي بكرٍ مرةً، وصلَّى أبو بكرٍ خلفَ النبيِّ ﷺ مرةً.

٣- قولُهُ بتصحيحِ كُلِّ ما أخرَجَهُ أئمَّةُ المُحدِّثينَ في كُتُبهم؛ كالإمامِ أحمدَ في "مُسْنَده"، وغيرِهِ، دونَ التفريقِ بينَ مَنِ اشْتَرَطَ الصِّحَّةَ منهم، ومَنْ لم يَشترِطْها، وصَنَّفَ في ذلكَ مُصنَّفَهُ: "الِانتِصَار لِمُسْنَدِ الإمامِ أحمدَ"[2]، وذكَرَ رَأْيَهُ في هذه المسألةِ- أيضًا- في كتابِهِ

---

(١) سبَقَ ذكرُهَا في المطلب السابق.

(٢) قال ابنُ رَجَب: «أَظُنُّهُ ذكَرَ فيه: أنَّ أحاديثَ "المُسْنَدِ" كلَّها صحيحةٌ، وقد صنَّفَ في ذلك قبلهُ أبو مُوسَى [يعني: المَدِينِي]، وبذلكَ أَفْتَى أبو العَلَاءِ =

"في إثباتِ صلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بَكْرٍ"- كما ذَكَرَ ابنُ الجوزيِّ في كتابِنا هذا[(١)]- وقد عَلَّلَ عبدُ المُغِيثِ هذه القاعدةَ الشَّاذَّةَ: بأنَّ القَدْحَ في الأخبارِ المسنَدَةِ طَعْنٌ فِيمَنْ أَخْرَجَها في كُتُبِهِ من الأئمَّةِ، وقد رَدَّ عليه ابنُ الجوزيِّ في كتابِنا هذا، وأطالَ النَّفَسَ في ذلكَ[(٢)].

ومِنْ فروعِ هذه القاعدةِ عندَ عبدِ المغيثِ: أَنَّهُ صَحَّحَ حديثَ الِاسْتِلْقَاءِ[(٣)]؛ وهو حديثٌ مُنْكَرٌ، فقيلَ له في ذلكَ؟ فقالَ: إذا رَدَدْناهُ،

= الهَمْدَانِيُّ، وخالفهم الشيخُ أبو الفَرَجِ بنُ الجَوْزِيِّ». "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥٢).

(١) انظر: الباب السادس (ص٤٨٩).

(٢) انظر: الباب السادس (ص٤٩٠) وما بعدها.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٥٦٨)، والخلال في "السنة"- كما في "إبطال التأويلات" (١٨٣)- والطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٣ رقم ١٨)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٧٦١)، وأبو يعلى في "إبطال التأويلات" (١٨٢)؛ من طريق محمد بن فُلَيْح بن سليمان، عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن عُبَيْد بن حُنَيْن، عن قتادة بن النعمان؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله- عز وجل- لمَّا قَضَىٰ خَلْقَهُ، استَلْقَى، ثم وضَعَ إحدى رجليه على الأخرى، ثم قال: لا ينبغي لأحدٍ مِنْ خَلْقي أن يفعل هذا»؛ وقد ذكره بعضهم مطولًا، وفيه قصة.

قال البيهقي: «هذا حديث منكر، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه، وفُلَيْح بن سليمان- مع كونه من شرط البخاري ومسلم- فلم يُخْرِجَا حديثه هذا في "الصحيح"، وهو عند بعض الحفاظ غير محتج به... فإذا كان فليح بن سليمان المدني مختلفًا في جواز الاحتجاج به عند الحفاظ، لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم، وفيه علة أخرى، وهي: أن قتادة بن النعمان مات في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وصلى عليه عمر، وعُبَيْد بن حُنَيْن مات سنة خمس ومئة، وله خمس وسبعون سنة في قول الواقدي، وابن بُكَيْر؛ فتكون روايته عن قتادة منقطعة... ثم إنْ صح طريقه يحتمل أن يكون النبي ﷺ حدَّث به عن بعض أهل الكتاب على طريق الإنكار؛ فلم يفهم عنه قتادة بن النعمان إنكاره». =

كانَ فيه إزراءٌ على مَنْ رَوَاهُ[١].

= وقال ابن كثير في "جامع المسانيد والسنن" (٧/ ٩١)- بعد أن ذكر حديث الطبراني-: «هذا إسناد غريب جدًّا، وفيه نكارة شديدة، ولعله مُتَلقًّى من الإسرائيليات؛ اشتبه على بعض الرواة، فرفعه إلى رسول الله ﷺ؛ فقد ثبَتَ فعلُ مثلِ هذا عن النبي ﷺ في الصحيح، وبعض العلماء كره هذه الضِّجْعة؛ لأنها مظنة انكشاف العورة، لاسيما لمن ليس عليه سراويل، والله أعلم».
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٤٠٧/ مكتبة الغرباء): «لا أصل لرفعه؛ وإنما هو متلقى عن اليهود، ومن قال: إنه على شرط الشيخين، فقد أخطأ».
وانظر بقية كلامه؛ فإنه نفيس. وانظر أيضًا في الكلام على هذا الحديث: "دفع شبه التشبيه" (ص٣٦-٣٨)، و"إيضاح الدليل" (ص٢٩-٣٠)، و"حاشية ابن القيم على سنن أبي داود" (١٣/ ١٤٦)، و"السلسلة الضعيفة" (٧٥٥).

(١) انظر: "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ١٦٠-١٦١).
هذا؛ والأحاديث الموضوعة على ضربين:
أحدهما: ما استُدِلَّ على وضعها بكذب أحد رواتها، وهذه لم يخرِّجها الإمام أحمد في "مسنده".
والثاني: ما استدلَّ على وضعها وبطلانها بدليل منفصل؛ وهو الذي يندرج تحته ما ذُكِر في "المسند" من الأحاديث الموضوعة، بل يوجدُ من ذلك في كتب السنن وغيرها.
وهذا تفصيل شيخ الإسلام ابن تيميَّة؛ فقد قال في "قاعدة جليله، في التوسل والوسيله" (ص١٣٢-١٣٣): «بخلاف مَنْ قد يغلط في الحديث، ولا يتعمَّد الكذب؛ فإنَّ هؤلاءِ توجدُ الرواية عنهم في "السنن"، و"مسند الإمام أحمد"، ونحوِه، بخلاف من يتعمَّد الكذب؛ فإنَّ أحمد لم يرو في "مسنده" عن أحد من هؤلاء؛ ولهذا تنازعَ الحافظ أبو العلاء الهَمْداني، والشيخ أبو الفرج بن الجوزي: هل في "المسند" حديثٌ موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في "المسند" حديثٌ موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، وبيَّن أن فيه أحاديث قد عُلِم أنها باطلة.
ولا منافاة بين القولَيْن؛ فإن «الموضوع» في اصطلاح أبي الفرج: هو الذي قام دليل على أنه باطل؛ وإن كان المحدِّث به لم يتعمَّد الكذب، بل غَلِط فيه؛ ولهذا روى في كتابه في "الموضوعات" أحاديث كثيرةً من هذا النوع، وقد نازعه طائفةٌ من العلماء في كثيرٍ مما ذَكَره؛ وقالوا: «إنه ليس مما يقوم دليلٌ =

٤- ومِمَّا يدخُلُ فيما انتَقَدَهُ عليه ابنُ الجوزيِّ أيضًا: ذَهَابُهُ إلى القولِ بحياةِ الخَضِر، وأَنَّهُ لا يزالُ حَيًّا، ولم يَمُتْ؛ فقد صَنَّف عبدُ المغيثِ في ذلك كتابَهُ: "حياة الخَضِر"، وصنَّف ابنُ الجوزيِّ كتابَهُ: "عُجَالَة المنتَظِرْ، في شرحِ حالِ الخَضِرْ"[1]؛ كما صنَّف العلماءُ في مسألةِ استمرارِ حياةِ الخَضِر وفي موتِهِ مصنَّفاتٍ عِدَّةً؛ فمنهم مَنْ ذهَبَ إلى القولِ بأَنَّهُ لا يزالُ حَيًّا إلى الآنَ، وإلى ما شاءَ اللهُ، ومنهم مَنْ يَرَى أنَّه ماتَ فيما مَضَى مِنَ الزَّمَانِ؛ وهو الصحيحُ الذي تَشْهَدُ له الأدلَّةُ المستفيضةُ، وأمَّا القولُ بأنَّه ما زالَ حيًّا فقولٌ باطلٌ؛ كما ذهَبَ إليه محقِّقو أهلِ العِلْم؛ والذي يظهرُ: أنَّ ابنَ الجوزيِّ صنَّف كتابَهُ: "عُجَالَة المنتَظِر" ردًّا على عبدِ المغيثِ في كتابِهِ المذكورِ[2].

= على أنه باطل»، بل بيَّنوا ثبوت بعض ذلك، لكنَّ الغالب على ما ذكرَهُ في "الموضوعات": أنه باطلٌ باتفاق العلماء، وأمَّا الحافظ أبو العلاء وأمثاله: فإنَّما يريدون بـ «الموضوع»: المُختَلَقَ المصنوع الذي تعمَّد صاحبه الكذب».

(١) ويقال له: "موت الخضر"، واختصره في "مختصر عجالة المنتظر، في شرح حال الخضر"، أو "مختصر موت الخضر".

(٢) وقد عقَدَ ابن الجوزيّ أيضًا فصلًا لذلكَ في كتابه "المنتظم" (١/ ٣٦١)، بعنوانِ: «فصلٌ في اختلاف العلماء في حياة الخَضِر وموته».
وممن نصَرَ القولَ بحياة الخَضِر - غيرَ الشيخ عبد المغيث -: القرطبيُّ في "تفسيره" (١١/ ٤١)، والنووي في "شرح مسلم" (١٥/ ١٣٦)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ١٧٧-١٧٨)، ونقله النووي عن ابن الصَّلَاح؛ وهي كذلك في "فتاوى ابن الصلاح" (ص١٨٥).
وممن ذهَبَ إلى القول بموتِ الخَضِر- غيرَ ابن الجوزي-: ابنُ القيِّم في "المنار المُنِيف" (ص٦٧-٧٦)، وابنُ كثير في "البداية والنهاية" (٢/ ٢٦٥)، وابن حَجَر في "الزَّهْر النَّضِر، في حال الخضر" (ص٨٦-٩٥)، و"الإصابة" (٢/ ٢٨٦)، و"فتح الباري" (٦/ ٤٣٣)، والشِّنْقِيطي في "أضواء البَيَان" (٣/ ٣٢٨-٣٣٨)، وغيرهم كثير. والقولُ بوفاته، وأنه لم يُدْرِكْ بِعْثَةَ النبي ﷺ: =

٥- وكذلكَ انتَقَدَ العلماءُ عليه مؤلَّفَهُ: "فَضَائِلُ يَزِيدَ بنِ مُعَاوِيةَ"، فرَدَّ عليه ابنُ الجوزيِّ بكتابه: "الرَّدُّ على المتعصِّبِ العنيدْ، أَلْمَانِعِ من ذمِّ يزيدْ"، وقد ذكَرَ عبدُ المغيثِ فيه أحاديثَ موضوعةً في فضائلِ يَزِيدَ؛ حتى قال فيه ابنُ الأثِير: «أَتَى فيه بالعجائِبِ»[(١)]، وقال الذهبيُّ: «وصنَّفَ كتابًا في "فضائلِ يَزِيدَ"، أَتَى فيه بالعجائبِ، ولو لم يُصنِّفْهُ، لكانَ خَيْرًا، وعَمِلَهُ رَدًّا على ابنِ الجوزيِّ[(٢)]، ووَقَعَ بينهما عَدَاوةٌ

= هو اختيار المحقِّقين من أهل العلم، ومنهم: البخاري، وإبراهيم الحَرْبي، وأبو الحسين بن المُنادِي، وأبو بكر محمد بن الحسن النَّقَّاش، وأبو طاهر الغُبَاري، ، والقاضي أبو يعلى، والقاضي أبو بكر ابن العَرَبي، وأبو الفضل ابن ناصر، والشرف المُرْسِي، وغيرهم. انظر: "البداية والنهاية" (٢/ ٢٦٥)، و"الزهر النضر" (ص٨٦)، و"الردود" لبكر أبو زيد (ص٣٦٠-٣٦٤).
ومممن حرَّر هذا القول، وانتصر له: شيخ الإسلام ابن تيميَّة في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٣٧)، (١/ ٢٤٩)، (٢٧/ ١٠٠)، و"منهاج السنة النبوية" (٤/ ٩٣)، و"جامع المسائل" (٥/ ١٣٤-١٣٥)، و"كتاب الزيارة" (ص٧٠)، ونقله عنه تلميذاه ابنُ القيِّم في "المَنَار المُنِيف" (ص٦٨)، وابن عبد الهادي في "العقود الدرية" (ص٧٠). وانظر: "الردود" لبكر أبو زيد (ص٣٥٦-٣٦٤)، و"صيانة مجموع الفتاوى" لناصر الفَهْد (ص٨، ٣٣-٣٧).
وأما ما جاء في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٣٨) من قول شيخ الإسلام بحياة الخضر: فغيرُ صحيح عنه؛ إذْ هو مخالفٌ لما حرَّره في المواضع السابقة مِنْ كتبه، ولما نقله أخصُّ أصحابِهِ وتلاميذِهِ عنه؛ من أنَّ الخضر ميِّت، وليس من الأحياء، ولا من المعمَّرين. وانظر الكلام على هذه الفتوى الدخيلة في: "الردود" لبكر أبو زيد (ص٣٥٧)، و"رسائل ومسائل منسوبة لابن تيميَّة؛ دراسة عقدية" لعبد العزيز آل عبد اللطيف (ص٣٤-٣٥).

(١) "الكامل في التاريخ" (١٠/ ١٦٥).

(٢) كذا قال الذهبي، والظاهر: أنه ألَّفه ابتداءً، وأن ابن الجوزي رد عليه بكتابه: "الرد على المتعصب العنيد، ألمانع من ذم يزيد"؛ كما سبق، وكما يأتي في كلام الحافظ ابن كثير. وانظر: "معجم الكتب" لابن عبد الهادي (ص ٧٦).

لأجلِ يَزِيدَ؛ نسألُ اللهَ أنْ يُثَبِّتَ عقولَنَا؛ فإنَّ الرَّجُلَ لا يزالُ بعقلِهِ حتَّى ينتصبَ لعداوةِ يَزِيدَ، أو يَنْتصِرَ له؛ إذْ له أسوةٌ بالملوكِ الظَّلَمة»[١]، وقال ابنُ كَثِيرٍ: «وله مصنَّفٌ في فضلِ يَزِيدَ؛ أَتَى فيه بالغرائبِ والعجائبِ؛ وقد رَدَّ عليه ابنُ الجوزيِّ، فأصابَ وأجادَ»[٢].

أمَّا المسائلُ المنتَقَدَةُ على الشيخِ عبدِ المُغيثِ، فهي:

١- ما ذكرَهُ الذهبيُّ[٣]؛ قال: «ولِعَبْدِ المُغِيثِ غَلَطاتٌ تَدُلُّ على قِلَّةِ عِلْمِهِ؛ قال مَرَّةً: مُسْلِمُ بنُ يَسَارٍ[٤]: صحابيٌّ».

---

(١) انظر: "تاريخ الإسلام" (٤١/ ١٥٦). وقال في "العبر" (٤/ ٢٤٩): «تبارَدَ وصنَّف جزءًا في "فضائل يزيد"؛ أتى فيه بالموضوعات»، وقال في "السير" (٢١/ ١٦٠): «وقد أَلَّف جزءًا في "فضائل يزيد"؛ أتى فيه بعجائبَ وأوابدَ".

(٢) "البداية والنهاية" (١٦/ ٥٩٨). وانظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٤٨-٣٥٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في "منهاج السنة" (٤/ ٥٧٤-٥٧٥) - وعنه نقل الحافظ الذَّهَبي في "تاريخ الإسلام" (٤١/ ١٥٦-١٥٧) -: «أمَّا ابنُ الجوزي: فله كتابٌ في إباحة لَعْن يزيد، ردَّ فيه على الشيخ عبد المغيث الحَرْبي؛ فإنه كان ينهى عن ذلك، وقد قيل: إنَّ الخليفة الناصر لمَّا بلغه نهي الشيخ عبد المغيث عن ذلك، قصَدَهُ، وسأله عن ذلك؟ وعرَفَ الشيخ عبد المغيث أنه الخليفة، ولم يُظْهِرْ أنه يعلمه، وقال: يا هذا، أنا قصدي كفُّ ألسنة الناس عن لَعْنة خلفاء المسلمين ووُلَاتهم؛ وإلَّا لو فتحنا هذا الباب، لكان خليفةُ وَقْتنا أحقَّ باللَّعْن؛ فإنه يفعلُ أمورًا منكرةً أعظَمَ مما فعله يزيد؛ فإنَّ هذا يفعل كذا، ويفعل كذا، وجعَلَ يعدِّد مظالم الخليفة، حتى قال: ادعُ لي يا شيخ! وذهَبَ!».

وانظر هذه القصة بسياق آخر في: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥٠).

(٣) في "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ١٦٠).

(٤) لم يدلَّنا السياق على نسب لمسلم بن يسار المراد هنا؛ حتى نترجم له، وقد ذكر أبو الفضل الهروي أن مسلم بن يسار أربعة، وذكر الخطيب البغدادي أن مسلم ابن يسار ستة. انظر: "المعجم في مشتبه أسامي المحدِّثين" (ص٢٣٩-٢٤٠)، =

٢- ومِمَّا انتَقَدَهُ عليه ابنُ الجوزيِّ، ويجابُ عنه فيه: ما نقَلَهُ عنه الحافظُ ابنُ رَجَبٍ؛ قال: «قال ابنُ الجوزيِّ في كتابِ "الرَّدِّ على المتعصِّبِ العَنِيدْ، أَلْمَانِعِ مِنْ ذَمِّ يَزِيدْ": حدَّثني أبو طاهرِ بنُ الصَّدْرِ الفقيه: أنَّ هذا الشيخَ- يَعْنِي: عبدَ المغيثِ الحَرْبِيَّ- زوَّج رجلًا، فقالَ له: "زوَّجْتُكَ- بِحَقِّ وَكَالَتِي- بِنْتَ أخي فلانٍ"، قال الفقيهُ: فلَقِيتُ المتزوِّجَ، فقلتُ له: ما انعقَدَ لك عَقْدٌ، ولا يَحِلُّ لك قُرْبانُ المَرْأَةِ؛ لأنَّ أبا هذه المرأةِ له أَرْبَعُ بناتٍ، وهذا العاقدُ ما سَمَّى المُزوَّجَةَ؛ فعَجِبَ الناسُ مِنْ عَدَمِ فَهْمِهِ للفِقْه»[١].

والجوابُ: أنَّ العبرةَ بالنيةِ، ولا يلزَمُ مِنْ ذلكَ عَدَمُ فهمِ عبدِ المغيثِ للفِقْهِ؛ فلعلَّهُ لا يَرَى شرطَ تسميةِ المزوَّجةِ حالَ العقدِ اكتفاءً بسابقِ تسميتِها حالَ خِطْبتِها، أو هو سهوٌ منه- عفا اللهُ عنه- وإنَّما هذا مِنْ تَتبُّعِ ابنِ الجوزيِّ لسَقَطاتِ عبدِ المغيثِ؛ على عادتِهِ في ذلك؛ عفا اللهُ عنهما[٢].

٣- ومنه أيضًا: ما ذكَرَهُ عنه الحافظُ ابنُ رَجَب؛ قال: «وكانَ عبدُ المُغِيثِ قد حفَرَ لنفسِهِ قبرًا خَلْفَ هَدَفِ الإمامِ أحمَدَ الذي هو مدفونٌ فيه، فقال ابنُ الجوزيِّ: لا يجوزُ ذلكَ؛ لأنَّها بُقْعَةٌ مُسبَّلةٌ؛ فلا

= و"المتفق والمفترق" (٣/ ١٩٠٩). والظاهر: أن مسلم بن يسار هذا هو: أبو عبدالله البصري، وهو خامس خمسة من فقهاء أهل البصرة. انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥٥١-٥٥٤).

(١) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) أشار إلى نحو ذلك الدكتور عبدالرحمن العثيمين في تعليقه على "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٨٦).

يجوزُ تحجيرُها، ولأنَّ تلكَ البُقْعةَ لا تخلو مِنْ دَفِينٍ، وقد قال النبيُّ ﷺ: «كَسْرُ عَظْمِ المَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا»[1]، فقال عبدُ المُغِيثِ: حَفَرْتُ فلم أَجِدْ عَظْمًا، فقال ابنُ الجوزيِّ: تلك بَلِيَتْ، وبَقِيَ رَضَاضُهَا المُحْتَرَمُ، ولا يجوزُ نَبْشُها، قال: ولأنَّكَ إذا وُضِعْتَ في هذا القَبْرِ تكونُ رِجْلَاكَ عندَ رأسِ أحمَدَ؛ إذْ ليس بينهما إلا الهَدَفُ؛ وهذا سُوءُ أَدَبٍ!! أَمَا عَلِمْتَ أنَّ المَرُّوذِيَّ قال: ادْفِنُوني بين يَدَيْه؛ كما كنتُ أجلِسُ بين يَدَيْه؟! قال: فلَمْ يَلْتَفِتْ إلى ما قلتُ، ومَرَّ مع هواه!!».

والجوابُ ما قال ابنُ رجبٍ: «**قلتُ**: إذا بَلِيَ الميِّتُ، فلم يَبْقَ له عَظْمٌ ولا أَثَر، فظاهرُ المَذْهَب: جوازُ نَبْشِ قَبْرِهِ، والدَّفْنِ فيه[2]؛ خلافَ ما قاله ابنُ الجوزيِّ»[3].



(١) أخرجه أبو داود (٣٢٠٧)، وابن ماجه (١٦١٦)؛ من حديث عائشة مرفوعًا، وقد رُوِيَ موقوفًا عليها؛ قال البخاري: «وغير مرفوع أكثر»، ورجَّح الدارقطني المرفوع.
انظر: "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٩)، و"العلل" للدارقطني (١٤/ ٤٠٨ رقم ٣٧٥٦)، و"البدر المنير" (٦/ ٧٦٩)، و"التلخيص الحبير" (٣/ ٥٤).

(٢) انظر: "مسائل أبي داود" للإمام أحمد (١٠٥٣)، و"المغني" لابن قدامة (٣/ ٤٤٣-٤٤٤)، و"الفروع" لابن مفلح (٣/ ٣٨٨)، و"الإنصاف" للمَرْدَاوي (٢/ ٥٥٢-٥٥٣)، و"الإقناع" للحَجَّاوي (١/ ٣٧١-٣٧٢)، و"كشاف القناع" للبُهُوتي (٤/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٣) "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥١).

المطلبُ الثامنُ: شِعْرُهُ

يقولُ في قصيدَتِهِ في السُّنَّةِ، التي رَوَاهَا عنهُ ابنُ الدُّبَيْثِيِّ [مِنَ البسيط]:

أَفِقْ أَخَا اللُّبِّ مِنْ سُكْرِ الحَيَاةِ فَقَدْ ... آنَ الرَّحِيلُ وَدَاعِي المَوْتِ قَدْ حَضَرَا

هَلْ أَنْتَ إِلَّا كَآحَادِ الَّذِينَ مَضَوْا ... بِحَسْرَةِ الفَوْتِ لَمَّا اسْتَيْقَنَ الخَبَرَا

وَأَنْتَ تَحْرِصُ فِيمَا أَنْتَ تَارِكُهُ ... إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ يَوْمًا حَقِّقِ النَّظَرَا

أَيَّامُ عُمْرِكَ كَنْزٌ لَا شَبِيهَ لَهُ ... وَأَنْتَ تَشْرِي بِهِ الحَصْبَاءَ وَالمَدَرَا[1]

ومِنْ شِعْرِهِ أيضًا [مِنَ الكامل]:

يَا عِزَّ مَنْ سَمَحَتْ لَهُ أَطْمَاعُهُ ... إِنْ بَاتَ ذَا عَدَمٍ خَفِيفَ المِزْوَدِ

فَاليَأْسُ عِزٌّ فَادَّرِعْهُ وَصِلْ بِهِ ... تَنَلِ السِّيَادَةِ في سَبِيلٍ أَقْصَدِ

وَالحُرُّ مَنْ نَزَلَتْ بِه أَزْمَانُهُ ... فِي جَنْبِ مَكْرُمَةٍ وَحُسْنِ تَسَدُّدِ

لَمْ يَسْتَكِنْ لِلنَّائِبَاتِ إِذا عَرَتْ ... صَوْلًا عَلَى الأَعْدَاءِ غَيْرَ مُفَنَّدِ

فِي ذَا يُنَافِسُ كُلُّ قَيْلٍ أَرْوَعٍ ... سَمْحٍ خَلِيقَتُهُ كَرِيمِ المَحْتِدِ[2]



(١) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥٣).

(٢) انظر: "تاريخ دمشق" (٣٧/ ٣٤)، و"الوافي بالوفيات" (١٩/ ١٠٢).

المطلبُ التاسعُ: خِلَافُهُ مَعَ ابنِ الجوزيِّ

وقَعَ بينَ عبدِ المغيثِ الحَرْبيِّ وابنِ الجوزيِّ خلافٌ إثرَ تأليفِهِ كتابًا يَمْنَعُ فيه مِنْ سَبِّ يزيدَ بنِ معاويةَ؛ وهو كتابُهُ: "فَضَائِلُ يَزِيدَ بنِ مُعَاوِيَةَ"، فصَنَّفَ ابنُ الجوزيِّ كتابَهُ: "الرَّدُّ على المتعصِّبِ العَنِيدْ، أَلْمَانِعِ مِنْ ذَمِّ يَزِيدْ"؛ يَرُدُّ فيه قولَهُ[1]، وسبَقَ الكلامُ على ذلكَ عندَ الحديثِ عن مؤلَّفاتِ عبدِ المغيثِ، وكذلكَ عندَ الحديثِ عَنْ مآخذِ العلماءِ عليه.



(١) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/٣٤٨-٣٤٩)، وفيه: أنَّ عبدَالمغيثِ مات، وهما متهاجران.

المطلبُ العاشرُ: وفاتُهُ

تُوُفِّيَ عبدُ المُغِيثِ ﷺ بِبَغْدَادَ، ليلةَ الأحدِ، الثالثَ والعِشْرِينَ مِنَ المُحَرَّمِ، سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ وخَمْسِ مِئَةٍ (٥٨٣هـ)، وكانتْ جِنَازَتُهُ مشهودةً، صلَّى عليه الخَلْقُ الكثيرُ مِنَ الغَدِ بالحَرْبِيَّة، ودُفِنَ بِدَكَّةِ قَبْرِ الإمامِ أحمدَ، مع الشيوخِ الكِبَارِ(١).

قال ابنُ رَجَبٍ: «ذكَرَ ابنُ النَّجَّارِ في ترجمةِ داودَ بنِ أحمدَ الضَّرِيرِ الظاهريِّ [(ت٦١٥هـ)]: أنَّه سَمِعَهُ يقولُ: سمعتُ يعقوبَ بنَ يُوسُفَ الحَرْبِيَّ [(ت٥٨٧هـ)] يقولُ: رأَيْتُ عبدَ المُغِيثِ بنَ زُهَيْرٍ الحَرْبِيَّ في المَنَامِ بعدَ مَوْتِهِ، فقلتُ له: ما فعَلَ اللهُ بك؟ فقالَ [مِنَ البسيط]:

أَلْعِلْمُ يُحْيِي أُنَاسًا في قُبُورِهِمُ   وَالجَهْلُ يُلْحِقُ أَحْيَاءً بِأَمْوَاتِ»(٢)

هذا؛ وقد توفِّي عبدُ المغيث، وهو وابنُ الجَوْزِيِّ متهاجرانِ، لكنْ كان ابنُ الجوزيِّ يقولُ: «إنِّي لأرجو مِنَ الله سبحانَهُ أنْ أجتمعَ أنا وعبدُ المغيثِ في الجنةِ؛ قال ابنُ الصيرفيِّ: وهذا يدلُّ على أنَّه كان يَعْلَمُ أنَّ الشيخَ عبدَ المغيثِ من عبادِ اللهِ الصالحينَ؛ فرحمةُ اللهِ عليهما»(٣)



---

(١) "التقييد" لابن نقطة (ص٣٨٩)، و"ذيل تاريخ بغداد" (١/ ٦)، و"التكمله، لوفيات النقله" للمنذري (١/ ٦٣)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (٤١/ ١٥٦)، و"المقصد الأرشد" لابن مفلح (٢/ ١٣٦). وقد تصحف تاريخ وفاته عند ابن رجب في "الذيل" إلى: «الثالث عشر من المحرَّم».

(٢) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥٤)، وانظر: "ديوان المعاني" لأبي هلال العسكري (٢/ ٢٣٨)، و"الجامع" للخطيب البغدادي (٢/ ٢٨٠)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٣/ ٣٣١).

(٣) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٣٥٦).

المبحثُ الثالثُ

دراسةٌ عن كتابِ "آفةِ أصحابِ الحَدِيثِ"

وفيه تمهيدٌ، وخمسةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوَّلُ: تحقيقُ اسمِ الكتابِ، وتوثيقُ نسبتِهِ إلى ابنِ الجوزيِّ.

المطلبُ الثاني: سَبَبُ تصنيفِ الكتابِ، وزمنُهُ.

المطلبُ الثالثُ: مَنْهَجُ التصنيفِ، والأسلوبُ وما يُؤْخَذُ عليه، والمادَّةُ العِلْمِيَّة.

المطلبُ الرابعُ: مَصَادِرُ الكتابِ.

المطلبُ الخامسُ: وَصْفُ النُّسْخَةِ الخَطِّيَّةِ، والنسخةِ المطبوعةِ، ومنهجُ التحقيقِ.

تمهيدٌ

نَتناوَلُ في هذا التمهيدِ: ما يَعْنِيهِ عنوانُ الكتابِ: "آفةُ أصحابِ الحديثِ"، ومرادَ المصنِّفِ مِنْ تصنيفِهِ، وهل أرادَ التنقُّصَ منهم، والازدراءَ بهم، أو أنه قصَدَ إرشادَهُمْ، وتوجيهَ النصيحةِ لهم؛ كما يَفْعَلُ غيرُهُ مِنْ أهلِ الحديثِ؛ كالخطيبِ البَغْداديِّ، والحافظِ الذَّهَبيِّ، وغيرِهما.

أَمَّا "الآفةُ" في اللُّغَةِ، فهي: عَرَضٌ مُفْسِدٌ لما أصابَ مِنْ شَيْءٍ، وقيلَ: الآفةُ: العَاهَةُ، والجمعُ: الآفاتُ، ومنه قولُهم: لِكُلِّ شيءٍ آفةٌ، وللعِلْمِ آفاتٌ، ويقالُ: آفةُ الحديثِ الكَذِبُ، وآفةُ العِلْمِ النِّسْيانُ، وآفةُ الحِلْمِ السَّفَهُ، وآفةُ العِبَادةِ الفَتْرَةُ، وآفَةُ الشجاعةِ البَغْيُ، وآفةُ السَّمَاحةِ المَنُّ، وآفةُ الجَمَالِ الخُيَلاءُ، وآفةُ الحَسَبِ الفَخْرُ، وآفةُ الظَّرْفِ الصَّلَفُ، وآفةُ الجُودِ السَّرَفُ، وآفةُ الدِّينِ الهَوَى، ويقالُ: إِيفَ الزَّرْعُ والطَّعَامُ؛ مِنَ الآفَةِ؛ فهو مَئِيفٌ، ومَؤُوفٌ، وهو الذي أَصَابَتْهُ آفةٌ، ويُقَالُ: آفَ القومُ، وأُوفُوا، وأُفُوا، وإِيفُوا، وإِفُوا: دخَلَتْ عليهم آفةٌ، وقال الليثُ: «إِفُوا، بألفٍ ممالةٍ بينها وبينَ الفاءِ ساكنٌ يُبيِّنُهُ اللفظُ لا الخطُّ»، وآفَتِ البلادُ تَؤُوفُ أَوْفًا وآفَةً وأُوُوفًا: صارَتْ فيها آفةٌ[1].

وأَمَّا "أصحابُ الحديثِ": فيُطْلِقُ العُلَماءُ هذه الكلمةَ على مَنِ اشتَدَّتْ عنايتُهُ بالأحاديثِ؛ طلبًا وسماعًا، وكتابةً وضبطًا، وحفظًا

---

(١) انظر: "العين" (٨/ ٤١٠)، و"تهذيب اللغة" (١٥/ ٥٨٧، ٤٢١)، و"الصَّحاح" (٤/ ١٣٣٣)، و"المحكم والمحيط الأعظم" (١٠/ ٥٤٩)، و"التوقيف، على مهمات التعاريف" (ص٥٧)، و"العباب الزاخر"، و"لسان العرب"، و"تاج العروس" (أ و ف).

وروايةً، وجمعًا وتصنيفًا، ونحوَ ذلكَ مما يَتعلَّقُ بهذه المسائلِ، ويقولونَ في وصفِ بعضِ الرُّوَاةِ، أو الفُقَهاءِ: «لم يكنْ صاحبَ حديثٍ»، يُريدونَ بذلكَ: أنَّه ليسَ مُعْتَنِيًا بهذا الفنِّ عنايةً كافيةً، ولا معدودًا في جملةِ أهلِهِ، وإنْ رَوَى شيئًا مِنَ الأحاديثِ(١).

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميَّةَ: «ونحنُ لا نعني بأهلِ الحديثِ: المُقتصِرِينَ على سماعِهِ، أو كتابتِهِ، أو روايتِهِ؛ بل نعني بهم: كلَّ مَنْ كانَ أحقَّ بحفظِهِ، ومعرفتِهِ، وفهمِهِ؛ ظاهرًا وباطنًا، واتباعِهِ؛ باطنًا وظاهرًا، وكذلكَ "أهلُ القرآنِ"، وأدنى خَصْلةٍ في هؤلاءِ: مَحبَّةُ القرآنِ والحديثِ، والبحثُ عنهما وعن مَعَانِيهما، والعملُ بما عَلِمُوهُ من مُوجَبِهما»(٢).

وقال الزَّرْكَشيُّ: «وسُئِلَ الشيخُ أبو الفتحِ بنُ سَيِّدِ الناسِ عن حَدِّ المحدِّثِ والحافظِ؟ فأجابَ: بأنَّ المُحدِّثَ في عصرِنا هو: مَنِ اشتَغَلَ بالحديثِ روايةً ودرايةً وكتابةً، واطَّلَعَ على كثيرٍ مِنَ الرواةِ والرواياتِ في عصرِهِ، وتَبصَّرَ بذلكَ حتَّى حَفِظَهُ، واشتَهَرَ فيه ضبطُهُ، فإنِ انبسَطَ في ذلكَ، وعرَفَ أحوالَ مَنْ تَقدَّمَ شيوخَهُ وشيوخَ شيوخِهِم، طبقةً طبقةً، بحيثُ تكونُ السلامةُ مِنَ الوَهَمِ في المشهورينَ غالبةً، ويكونُ ما يعلمُهُ مِنْ أحوالِ الرُّوَاةِ- كلِّ طبقةٍ- أكثَرَ مما يجهلُهُ، فهذا حافظٌ، وأمَّا ما نُقِلَ عن المتقدِّمين في ذلكَ مِنْ سَعَةِ الحفظِ فيمنْ يُسمَّى

---

(١) انظر: "أحوال الرجال" للجوزجاني (ص١٠٢)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٤٤٥، ٥٧٤-٥٧٥)، و"العلل المتناهية" (٢/ ٨٤٦)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٠٠)، و"التنكيل" للمعلِّمي (١/ ٧٠٨).

(٢) "مجموع الفتاوى" (٤/ ٩٥).

حافظًا، والدَّأَبِ في الطلبِ الذي لا يَستحِقُّ الطالبُ أنْ يُطْلَقَ عليه محدِّثٌ إلَّا به، كما قال بعضُهم: كنَّا لا نَعُدُّ صاحبَ حديثٍ مَنْ لم يَكْتُبْ عِشْرِينَ ألفَ حديثٍ إملاءً-: فذلكَ بِحَسَبِ أزمنتهم»[1].

وقال السَّخَاوِيُّ: «وأمَّا المُحدِّثُ فهو: العارفُ بشيوخِ بَلَدِهِ وغيرِها، والضابطُ لِمَوَالِيدِهم ووَفَيَاتِهم ومَرَاتِبِهم في العلومِ، وما لهم مِنَ المرويَّاتِ على اختلافِ أنواعِها، والمميِّزُ لعالي ذلكَ مِنْ نازلِهِ، والمُقتدِرُ على تلخيصِ ما يَقِفُ عليه مِنَ الطِّبَاقِ والأسانيدِ محرَّرًا، واستخراجِ الخطوطِ ولو تَنوَّعَتْ، والانتقاءِ على الشيوخِ، والتخريجِ لهم ولنفسِهِ، مع التنبيهِ على البَدَلِ والموافقةِ، والمصافحةِ والمساواةِ، ونحوِ ذلك، وضبطِ أسماءِ السامعينَ ولو كانوا أَلْفًا، والممارسُ لأسماءِ الرِّجَالِ؛ لا سيَّما المُشتَبِهةُ، وأخذِ ضَبْطِها عن أئمَّةِ الفَنِّ، والضابطُ لغريبِ ألفاظِ الحديثِ أو جُلِّها؛ خشيةَ التصحيفِ، والعارفُ بِطَرَفٍ مِنَ العربيَّةِ يأمنُ معه مِنَ اللحنِ غالبًا، والماهرُ باصطلاحِ أهلِهِ؛ بحيثُ يَصْلُحُ لتدريسِهِ، وإفادتِهِ، ويراعي اصطلاحَهُمْ في ذلكَ ونحوِه، وقد يُطْلَقُ على مَنْ لم يَجتمِعْ له ذلكَ: مُحدِّثٌ؛ لكنَّ أكثرَ عَمَلِهم على هذا»[2].

وقد صُنِّفَتْ في مَنَاقِبِ أصحابِ الحديثِ وبيانِ فَضَائِلِهِمْ، مُصنَّفاتٌ عديدةٌ؛ وجُلُّ مصنِّفيها مِنْ أهلِ الحديثِ، المعتنينَ به؛ ومنها:

١- "شِعَارُ أصحابِ الحديثِ"؛ لأبي أحمدَ الحاكمِ (٣٧٨هـ).

---

(١) "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (١/ ٥٣-٥٤).

(٢) "الجواهر والدرر" (١/ ٦٨-٦٩). وانظر بقية المبحث عنده إلى (ص٨٤). وانظر أيضًا: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/ ٢٢٨-٢٣١)، و"تدريب الراوي" (١/ ٤٣-٤٩)، و"الباعث الحثيث" (ص٤٣٢-٤٣٧).

٢- "شرَفُ أصحابِ الحديثِ"؛ للخطيبِ البَغْداديِّ (٤٦٣هـ).

٣- "شرَفُ أصحابِ الحديثِ"؛ لأبي عليٍّ الحسَنِ بنِ أحمدَ بنِ البَنَّاء (٤٧١هـ).

٤- "الانتصارُ لأصحابِ الحديث"؛ لأبي المظفَّر السَّمْعانيِّ (٤٨٩هـ).

٥- "فَضْلُ أصحابِ الحديثِ"؛ لابن عَساكِرَ (٥٧١هـ).

٦- "مَنَاقِبُ أصحابِ الحديثِ"؛ للمصنِّفِ (٥٩٧هـ).

٧- "مَنَاقِبُ أصحابِ الحديثِ"؛ لضياءِ الدِّينِ المَقْدِسِيِّ (٦٤٣هـ)، إلى غيرِ ذلك.

وبالنظرِ إلى تأليفِ ابنِ الجوزيِّ: "مَنَاقِبَ أصحابِ الحديثِ"، مع تأليفِهِ الذي بينَ أيدينا: "آفَة أصحابِ الحديثِ": يَظْهَرُ أنه إنما عَنَى بالأخيرِ طائفةً مخصوصةً مِنْ أصحابِ الحديثِ، وهم الذينَ تَوجَّهَتْ عنايتُهم إلى سماعِ الحديثِ وكتابتِهِ وروايتِهِ فقطْ، دُونَ فهمِهِ ومعرفةِ معانيه، والتديُّنِ به؛ **وهؤلاءِ إنَّما قَصَدَهُمْ المصنِّفُ[1] بالإرشادِ، وتوجيهِ النصيحةِ لهم، لا التنقُّصِ والازدراءِ مِنْ طائفتِهِمْ ومجموعِهم؛ كيفَ والمصنِّفُ يَنْسُبُ نفسَهُ إلى الحديثِ والسُّنَّةِ؟!**

وهؤلاءِ هم الذينَ عناهُمُ أيضًا الذَّهَبيُّ- وقد نقَلَ عن سُفْيانَ الثوريِّ أنَّهُ قال: «ليسَ طَلَبُ الحديثِ مِنْ عُدَّةِ الموتِ؛ لكنَّهُ عِلَّةٌ

(١) هنا وفي كتبه الأخرى؛ كالذي سطره في ثنايا "صيد الخاطر"، و"تلبيس إبليس" (ذكر تلبيس إبليس على أصحاب الحديث)، وغيرهما.

يَتشاغَلُ بها الرجلُ»- ثم قالَ الذهبيُّ ما نصُّهُ: «صدَقَ واللهِ! إنَّ طلبَ الحديثِ شيءٌ غيرُ الحديثِ؛ فطلَبُ الحديثِ اسمٌ عُرْفيٌّ لأمورٍ زائدةٍ على تحصيلِ ماهيةِ الحديثِ، وكثيرٌ منها مَرَاقٍ إلى العِلْمِ، وأكثَرُها أمورٌ يُشْغَفُ بها المُحدِّثُ؛ مِنْ تحصيلِ النُّسَخِ المليحةِ، وتَطلُّبِ العالي، وتكثيرِ الشيوخِ، والفَرَحِ بالألقابِ والثناءِ، وتَمَنِّي العمرِ الطويلِ لِيَرْوِيَ، وحُبِّ التفرُّدِ، إلى أمورٍ عديدةٍ لازمةٍ للأغراضِ النفسانيَّة، لا الأعمالِ الربانيَّة، فإذا كان طلبُكَ الحديثَ النبويَّ محفوفًا بهذه الآفاتِ، فمَتَى خَلَاصُكَ منها إلى الإخلاصِ؟! وإذا كان علمُ الآثارِ مدخولًا، فما ظَنُّكَ بِعِلْمِ المَنْطِقِ والجَدَلِ وحِكْمةِ الأوائلِ التي تَسْلُبُ الإيمانَ، وتُورِثُ الشكوكَ والحَيْرةَ التي لم تكنْ- واللهِ!- مِنْ علمِ الصحابةِ ولا التابعينَ، ولا مِنْ علمِ الأوزاعيِّ والثَّوْريِّ ومالكٍ وأبي حَنِيفةَ وابنِ أبي ذِئْبٍ وشُعْبةَ، ولا- واللهِ- عرَفَها ابنُ المبارَكِ ولا أبو يوسفَ القائلُ: «مَنْ طلَبَ الدِّينَ بالكلامِ، تَزَنْدَقَ»، ولا وكيعٌ، ولا ابنُ مَهْدِيٍّ، ولا ابنُ وَهْبٍ، ولا الشافعيُّ، ولا عَفَّانُ، ولا أبو عُبَيْدٍ، ولا ابنُ المَدِينِيِّ، وأحمدُ، وأبو ثَوْرٍ، والمُزَنِيُّ، والبخاريُّ، والأَثْرَمُ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ سُرَيْجٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وأمثالُهم؛ بل كانتْ علومُهُمُ القرآنَ، والحديثَ، والفقهَ، والنحوَ، وشبهَ ذلكَ...»(١).

وقال في موضعٍ آخرَ: «فلقَدْ تَفَانَى أصحابُ الحديثِ، وتَلَاشَوْا، وتبدَّلَ الناسُ بِطَلَبَةٍ يَهْزَأُ بهم أعداءُ الحديثِ والسنةِ، ويَسْخَرُونَ منهم،

---

(١) "تذكرة الحفاظ" (١/ ٢٠٤-٢٠٥)، وانظر: "زغل العلم" (ص ٢٧-٣٠)، و"الجواهر والدرر" (١/ ٧٢-٧٣).

وصارَ علماءُ العصرِ- في الغالبِ- عاكفينَ على التقليدِ في الفروعِ مِنْ غيرِ تحريرٍ لها، ومُكِبِّينَ على عَقْليَّاتٍ مِنْ حِكْمةِ الأوائلِ، وآراءِ المتكلِّمين، مِنْ غيرِ أنْ يَتعقَّلُوا أكثَرَهَا، فعَمَّ البَلَاءُ، واستَحْكَمَتِ الأهواءُ، ولاحَتْ مبادي رفعِ العلمِ وقبضِهِ مِنَ الناسِ؛ فرَحِمَ اللهُ امْرَأً أقبَلَ على شَانِهْ، وقصَرَ مِنْ لِسَانِهْ، وأقبَلَ على تلاوةِ قُرْآنِهْ، وبَكَى على زَمَانِهْ، وأدمَنَ النظرَ في "الصحيحَيْن"، وعبَدَ اللهَ قبلَ أنْ يَبْغَتَهُ الأَجَلُ، اللهمَّ! فوَفِّقْ وارحمْ!»[١].

وعلى ذلكَ: فالأَوْلَى: حملُ كلامِ ابنِ الجوزيِّ هنا على هذه الطائفةِ التي تَحدَّثَ عنها الذَّهَبِيُّ وغيرُهُ؛ كالرَّامَهُرْمُزِيِّ[٢]، والخَطَّابيِّ[٣]، والخطيبِ البَغْدَادِيِّ[٤]؛ ولا إشكالَ في ذلكَ؛ فالمصنِّفُ مسبوقٌ وملحوقٌ؛ فله في ذلك سَلَفٌ، كما أنَّ مَنْ بعدَهُ تَأَسَّوْا به في ذلك.

غيرَ أنَّه يؤخذُ على المصنِّفِ: إفرادُهُ النصيحةَ في كتابٍ مُفرَدٍ؛ شديدِ العِبَارةِ، قَاسِي الإشَارةِ؛ حتى ظَنَّ الظانُّونَ أنه في التنقُّصِ والازدراءِ بأهلِ الحديثِ والسنةِ، الذينَ هم أهلُهُ وخاصَّتُه، وحاملو رَايَتِه؛ مِنْ أحدِ رِجَالَاتِها، وكبارِ عُلَمائِهَا، ونحنُ لم نَجِدْ أحدًا مِنْ أهلِ السُّنَّةِ صَنَّفَ في مَثَالِبِ أصحابِ الحديثِ على هذا المعنى الذي ذكَرْنَاهُ استقلالًا!

---

(١) "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٣٠).

(٢) في "المحدِّث الفاصل" (ص ١٥٩-١٦٢/ المقدمة)، وانظر: (ص ٢٣٨، ٣١٢) منه.

(٣) في مقدمة "معالم السنن" (١/ ٢-٦).

(٤) في "الفقيه والمتفقه" (٢/ ١٤٠-١٤٢). وانظر: "نصيحة أهل الحديث" له، و"إحياء علوم الدين" للغزالي (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

لكنَّ الشيعةَ والروافضَ وأهلَ البدعِ هم الذينَ تَفرَّدُوا بالتصنيفِ في مَعَايِبِ أهلِ الحديثِ ومَثَالِبِهِمْ؛ على معنى الذَّمِّ والتَّنقُّصِ؛ ومِنْ ذلكَ: ما صَنَّفَهُ سعدُ بنُ عبدِ اللهِ (أو ابنُ إبراهيمَ) بنِ أبي خَلَفٍ الأشعريُّ القُمِّيُّ الشِّيعِيُّ نزيلُ بَغْدادَ (٣٠١هـ)؛ فقد صنَّفَ كتابًا بعنوانِ: "مَثَالِبِ رواةِ الحديثِ"[١].

ومِنْ عجيبِ ما يُرْوَى هنا عن أبي الحُسَيْنِ مُحمَّدِ بنِ المُظفَّرِ البغداديِّ الحافظِ المُجوِّدِ (٣٧٩هـ)- وكانَ فيه تَشيُّعٌ ظاهرٌ - ما أخرَجَه ابنُ عساكرَ مِنْ طريقِ ابنِ جنيقا؛ قال: «كانَ ابنُ المُظفَّرِ خَرَّجَ أوراقًا في مَثَالِبِ أصحابِ الحديثِ، ويُهْدِيهِ لبعضِ أصحابِ السُّلْطانِ المعروفينَ بالرَّفْضِ، فوقَعَ في يَدِي ذلكَ الجزءُ، فدخَلْتُ أنا وابنُ أخي ميمي، وأبو الحسَنِ بنُ الفُرَاتِ عليه، **فلمَّا رأى الجزءَ معنا، تَغيَّرَ، وأخَذَ يَعتذِرُ**، فلم نَزَلْ نلاطفُهُ، وقلنا: نحنُ أولادُ فلانٍ، فلاطَفْنَاهُ، حتى قرَأَ علينا الجزءَ»[٢]، وقد ذكَرَ الذهبيُّ هذه الحكايةَ مِنْ وجهٍ آخرَ[٣].

ولعلَّ هذا هو السرُّ في مُسَارَعَةِ أحدِ الرَّوَافِضِ المُعاصِرِينَ بنشرِ كتابِ "آفةِ أصحابِ الحديثِ" هذا، والله أعلم.



(١) انظر: "هدية العارفين" (١/ ٣٨٤).
(٢) انظر: "تاريخ دمشق" (٥٦/ ٨).
(٣) انظر: "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٢٠).

المطلبُ الأوَّلُ

تحقيقُ اسمِ الكتابِ، وتوثيقُ نسبتِهِ إلى ابنِ الجوزيِّ

تحقيقُ اسمِ الكتابِ:

جاء اسْمُ الكتابِ صريحًا على غِلَافِ النسخةِ الخطيةِ هكذا: "**كِتَابُ آفَةِ أَصْحَابِ الحَدِيثْ، وَالرَّدِّ عَلَى عَبْدِ المُغِيثْ**"، وهكذا سمَّاه ابنُ رجبٍ في "الذيلِ على طبقاتِ الحنابلةِ"، والبغداديُّ في "هديةِ العارفينَ"[١]، واختصره بعضُهم فسمَّاه: "**آفَةُ أَصْحَابِ الحَدِيث**"[٢]، أو: "**آفَةُ المحدِّثين**"[٣]، وبعضُهُمْ عبَّر عن اسمِهِ بصيغةِ الجَمْعِ؛ فأسماه: "**آفَات أَصْحَابِ الحَدِيث**"[٤]، وبعضُهُمْ عبَّر عن الكتابِ بموضوعِهِ؛ فأَسْمَوْهُ: "**صَلَاة أبي بَكْرٍ**"[٥].

ولابنِ الجوزيِّ كتابٌ آخرُ سمَّاه: "عِلَّةَ الحديثِ المَنْقُولْ، في أنَّ أبا بَكْرٍ أَمَّ الرَّسُولْ"، أو: "عِلْمَ الحديثِ المَنْقُولْ، في أنَّ أبا بَكْرٍ أَمَّ الرَّسُولْ".

---

(١) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥١)، و"هدية العارفين" (١/ ٥٢١).

(٢) كما عند سِبْط ابن الجوزي في "مرآة الزمان" (٨/ ٤٨٤)، وهذا العنوان هو المثبت- أيضًا- على الصفحة الأولى في البيانات القَلَمية التي كتبها موظَّفو مكتبة المشهد الرِّضَوي للنسخة الخطية.

(٣) كما عند الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٧٤).

(٤) وهذا ما أثبته كارل بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي" (١/ ٩١٤- الذيل).

(٥) ورد بهذا الاسم في "فِهْرِسْت كتب ابن الجوزي"، ضمن "مجلة المجمع العلمي العراقي" (م٣١، ج٢/ ١٩٨٠، ص١٦)، وعنه نقل العلوجي في "مؤلفات ابن الجوزي" (ص١٥١)، والدكتورة ناجية عبدالله إبراهيم في =

وقد ذكَرَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الكتابَيْنِ عازيًا إيَّاهما لابنِ الجوزيِّ؛ فذكَرَ كتابَهُ الأوَّلَ تحتَ اسمِ: "عِلْم الحديثِ المَنْقُولْ، في أنَّ أبا بَكْرٍ أَمَّ الرسولْ" في ترجمتِهِ مِنَ "الذَّيْل على طبقاتِ الحَنَابِلة"(١)، ثم ذكَرَ كتابَهُ: "آفَة أصحابِ الحَدِيثْ، والرَّدّ على عبدِ المُغِيثْ" في ترجمةِ عبدِ المُغِيثِ مِنَ "الذَّيْل على طبقاتِ الحنابِلة" أيضًا(٢).

وذكرهما أيضًا البغداديُّ في "هَدِيَّة العارفينَ" وسمى الأوَّلَ: "عِلَّةَ الحديثِ المنقولْ، في أبي بكرٍ [كذا!] أَمَّ الرسولْ"(٣).

وهذان الكتابانِ كلاهما في الردِّ على كتابي عبدِ المغيثِ؛ على ما سيأتي بيانُهُ وتفصيلُهُ في مطلبِ سببِ تصنيفِ الكتابِ.

توثيقُ نِسْبَةِ الكتابِ إلى المُصنِّفِ:

نِسْبةُ كتابِ "الآفةِ" إلى ابنِ الجوزيِّ ثابتةٌ لأمورٍ مجتمعةٍ- وبعضُها قويٌّ بنفسِهِ، وبعضُها يحتاجُ إلى غيرِهِ- أهمُّها:

= "قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي" (ص٣٣)، والدكتور الطريقي في "معجم مصنفات الحنابلة" (٢/ ٣٢٣).

(١) (٢/ ٤٩٢)، وذكره كذلك ابن عبدالهادي الصالحي في "معجم الكتب" (ص٧٩)، وقالا: «جزء واحد»، وكذا الشيخ بكر أبو زيد في "المدخل المفصل" (٢/ ٩٧٦)، وزاد في "معجم الكتب": «في هذا الجزء حاول نفي ذلك، وقد حاول عبدالمغيث الحربي ابن زهير بن عَلَوي المحدِّث الزاهد أبو العز بن أبي حرب: أن يثبت ذلك في كتاب له بعنوان: "في إثبات صلاة النبي ﷺ خلف أبي بكر"».

(٢) (٢/ ٣٥١).

(٣) في (١/ ٥٢١، ٥٢٢)، ونقله عنه العلوجي في "مؤلفات ابن الجوزي" (ص ١٥٧)، وذكر هذا الكتاب أيضًا العليمي في "المنهج الأحمد" (٤/ ٢٥)، و"الدر المنضد" (١/ ٣٠٩).

١- نسبَهُ له غيرُ واحدٍ ممَّن ترجموا له؛ كابنِ رَجَبٍ الحنبليِّ[١]، والبغداديِّ[٢]، وعبدِالحميدِ العلوجي[٣]، وغيرُهم[٤].

٢- النُّسْخةُ الخطيةُ للكتابِ كُتِبَ عليها: «كتابُ آفةِ أَصْحَابِ الحديث، والرَّدِّ على عبدِ المُغِيث، تَصنيف الشيخِ الإمامِ العالمِ الأوحَدِ، ناصرِ السُّنَّةِ، جمالِ الدِّينِ أبي الفَرَجِ عبدِ الرحمنِ بنِ عليٍّ ابنِ محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الجَوْزِيِّ القُرَشيِّ الحنبليِّ رضي الله عنه».

٣- إحالاتُ ابنِ الجوزيِّ في هذا الكتابِ على مصنَّفاتِهِ الأخرى، ناسبًا إيَّاها إلى نفسِهِ؛ مثلُ: "تلقيحِ فهومِ أَهْلِ الأَثَرْ، في عُيُونِ التاريخِ والسِّيَرْ"، و"التحقيقْ، في أحاديثِ التعليقْ"، و"العِلَلِ المتناهِيَهْ، في الأحاديثِ الوَاهِيَهْ"، و"كتابِ الموضوعاتِ"؛ فهو يقولُ: «إنَّ الحديثَ له آفَاتٌ يَعْرِفُها الجَهَابذةُ، قد ذَكَرْتُ منها طَرَفًا كبيرًا في "كتابِ الموضوعات"»[٥]، ويقولُ أيضًا: «وقد كَتَبْتُ مِنَ "المسنَدِ" أحاديثَ كثيرةً في كتابِيَ المسمَّى بـ"العِلَلِ المتناهِيَهْ، في الأحاديثِ الواهِيَهْ"»، ويقول: «وقد بَيَّنْتُ في كتابِيَ المسمَّى بـ "التحقيقْ، في أحاديثِ التعليقْ"...»، ويقولُ: «ولقد صَنَّفْتُ كتابِيَ المسمَّى بـ "التلقيح"، وقرأتُهُ على شَيْخِنا أبي الفضلِ بنِ ناصرٍ، وأنا حينئذٍ

---

(١) في "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥١)، وأشار إليه في "فتح الباري" له (٦/ ٧٨).

(٢) في "هدية العارفين" (١/ ٥٢١).

(٣) في "مؤلفات ابن الجوزي" (ص١٥١، ١٥٧).

(٤) انظر: ما سبَقَ في مطلب «تحقيق اسم الكتاب» (ص١٣٧).

(٥) كتابُ "الموضوعاتِ" قد أَلَّفه المصنِّفُ مرتَيْنِ، وهو يشيرُ هنا في "الآفة" إلى النسخةِ الأولى لا الثانيةِ؛ ويَشْهَدُ بذلكَ قولُهُ في "الآفة" (ص٥٠٧-٥٠٨): =

صَبِيٌّ»[١].

٤- كلامُ ابنِ الجوزيِّ عن نفسِهِ في الكتابِ، وذِكْرُهُ عَدَدًا مِمَّنْ تَلْمَذَ لهم من العلماءِ؛ كأبي الفَضْلِ بنِ ناصر، وأبي الحَسَنِ بنِ الزَّاغُونِيِّ، وأبي محمَّدٍ عبدِ العزيزِ بنِ الأَخْضَرِ المحدِّثِ، وغيرِهِمْ[٢].



= «أَخْرَجْتُ قولَهُ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا...»، مِنْ أَحَدٍ وستِّينَ طريقًا»، وهو يشيرُ إلى ما ذكره في كتابِ "الموضوعاتِ" النسخة الأولى؛ فإنَّه أخرجَ هذا الحديثَ فيها مِنْ أحدٍ وسِتِّينَ طريقًا؛ كما ذكَرَ هنا؛ بخلاف النسخة الثانية: فقد أخرجَ هذا الحديثَ فيها مِنْ ثمانيةٍ وتسعينَ طريقًا. وانظر تفصيلَ ذلك في: "التقييد والإيضاح" للعراقي (ص٢٢٩/ عند حديثِهِ عن المتواتر)، و"فتح المغيث" له (ص٧)، و"فتح الباري" لابن حجرٍ (١/ ٢٠٣)، و"فتح المغيث" للسخاويِّ (٣/ ٤٠٤)، و"نظم المتناثر" للكَتَّاني (ص٢٩-٣٠)، و"مقدمة تحقيق كتاب الموضُوعات" (١/ ١٢٥-١٢٦)، الفصل الرابع: هل أَلَّف ابنُ الجوزيِّ كتابَهُ مرتَيْن؟). وانظر المطلب الثاني: زمن تصنيف الكتاب، ص١٤٤.

(١) راجع فهرس الكتب والمصادر المثبت ضمن فهارس الكتاب؛ ففيه بيان مواطن ذكر هذه المصادر في كتاب "الآفة".

(٢) انظر: فهرس الأعلام.

المطلبُ الثاني

سَبَبُ تصنيفِ الكتابِ، وزمنُهُ

سَبَبُ تصنيفِ الكتابِ:

إنَّ سببَ تصنيفِ هذا الكتابِ هو الردُّ على عبدِ المغيثِ في المسألةِ موضوعِ الكتابِ، وبيانُ ضعفِ مذهبِهِ فيها[(١)].

يُفصِّلُ ذلك ويوضِّحُهُ قولُ ابنِ الجوزيِّ: «وسَبَبُ وضعِ هذا الكتابِ: أنَّ بعضَ طَلَبَةِ الحديثِ سألني: هل في الصَّحِيحِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ؟ فقلتُ: ليسَ هذا في الصحيحِ، وإنَّما قد رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ لا تَثْبُتُ، وقد تُؤُوِّلَتْ...»[(٢)].

فالظاهرُ هنا أنَّ السائلَ سألَ ابنَ الجوزيِّ بناءً على شيوعِ فتوى عبدِالمغيثِ في ذلك، فأجاب ابنُ الجوزيِّ بالنفيِ.

ويقولُ أيضًا: «فبَلَغَ هذا إلى شيخٍ يَقْرَأُ الحديثَ، فنَفَرَ مِنْ هذا، وكانَ قد رَأَى بَعْضَ المُحدِّثينَ قد سُئِلَ عن هذا؟ فذكَرَ في الجوابِ: أنه صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ، واستَدَلَّ بحديثٍ قد رُوِيَ في "المُسْنَدِ"، وفي "كتابِ التِّرْمِذِيِّ"، وفي "كتابِ أبي داودَ": عن عائشةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ؛ فأَخَذَ هذا الشيخُ قولَ الشيخِ الأَوَّلِ، وكتَبَهُ في جُزْءٍ، وزادَ فيه ما يَتَكَلَّمُ به الغَوْغاءُ، فقال: «لو

---

(١) انظر في أقسام التأليف: "كشف الظنون" لحاجي خليفة (١/ ٣٥)؛ فقد ذكَرَ سبعة أقسامٍ لا يؤلِّفُ عاقلٌ إلا فيها؛ ويدخُلُ كتابُ "الآفة" في النوع السابعِ منها، والذي قال فيه حاجي خليفة: «أو شيءٌ أخطَأَ فيه مصنِّفُهُ فيُصْلِحُهُ».

(٢) انظر: (ص٢٢٨).

جَرَى هذا القَوْلُ في غيرِ دارِ السَّلَامِ، لَوَجَبَ إنكارُهُ؛ إِذْ لا يُؤْمَنُ أنْ يُجْعَلَ هذا سُلَّمًا لأهل البِدَعِ»[١].

هنا أَلَّف عبدُالمغيثِ كتابَهُ الأولَ يَرُدُّ على فتوى ابنِ الجوزيِّ.

ثم يقولُ ابنُ الجوزيِّ: «فنَظَرْتُ في ذلكَ الجُزْءِ، فرَأَيْتُ الحديثَ مِنَ الكُتُبِ الثلاثةِ يَدُورُ على شَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ، فقلتُ: هذا مَدَارُهُ على شَبَابَةَ بنِ سَوَّار، وقد أنكَرَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ عليه»[٢].

هذه إشارةٌ من ابنِ الجوزيِّ إلى كتابِهِ "عِلَّةِ الحديثِ المنقولْ، في أنَّ أبا بكرٍ أَمَّ الرسولْ" الذي ضعَّف فيه حديثَ شَبَابةَ؛ ويُؤَكِّدُ ذلك قولُهُ بعدَ ذلك: «فقلتُ: إنَّما تَكلَّمْتُ على ما رأَيْتُ، ولم يَكُنْ في الكتابِ الأَوَّلِ غيرُ حديثِ شَبَابَةَ، وما أُنْكِرُ أنَّه قد رُوِيَ مِنْ غيرِ طريقِهِ»[٣].

ثم لمَّا بلَغَ ذلك عبدَالمغيثِ، أَلَّفَ كتابًا آخَرَ للردِّ على ابن الجوزيِّ؛ يقولُ ابنُ الجوزيِّ: «فغَيَّرَ هذا الشيخُ ذلكَ التصنيفَ، وصَنَّفَ جُزْؤًا آخَرَ، ذكَرَ فيه حديثَ شَبَابَةَ، وقد أَخْرَجَهُ مِنْ طُرُقٍ ليسَ فيها شَبَابَةُ... ثُمَّ تَأَمَّلْتُ تصنيفَهُ الثانِيَ، فإذا به كلامُ مَنْ لم يَعْلَقْ بِعِلْمِ الحديثِ...»[٤].

ثم يذكُرُ تعريضَهُ به ونسبتَهُ إلى الهوى والعنادِ، ثم يذكُرُ أنه دعاه

---

(١) انظر: (ص٢٣١).
(٢) انظر: (ص٢٣٢).
(٣) انظر: (ص٢٣٣).
(٤) انظر: (ص٢٣٣).

لمناظرةٍ، فرفَضَ، وأنه سكَتَ عن الردِّ عليه مدةً، ولكنه لمَّا رآه يُسمِعُهُ الناسَ ويحدِّثُ به، عزَمَ على الردِّ عليه؛ يقولُ: «فقالَ لي قائلٌ: اصْفَحْ عنه!! فقُلْتُ: جِنَايَتُهُ على الشريعةِ بِرَدِّ الأحاديثِ الصحيحةِ بأحاديثَ لا تَصِحُّ، ومخالفتُهُ لمذاهبِ الفُقَهاءِ أجمعينَ؛ فما انتصارِي لِنَفْسِي، ثُمَّ إِنَّ البَادِيَ أَظْلَمُ!»[1].

إذن: فقد دار الجدلُ العلميُّ في هذه المسألةِ بينهما، على سِتِّ مراحلَ:

الأولى: فتوى لابنِ الجوزي رَدًّا على فتوى لعبدِ المغيثِ.

الثانيةُ: كتابٌ لعبدِ المغيثِ يَرُدُّ على فتوى ابنِ الجوزيِّ، ويذكُرُ حديثَ شَبَابةَ.

الثالثةُ: كتابٌ لابنِ الجوزيِّ في مقابلِ الكتابِ السابقِ يضعِّفُ فيه حديثَ شَبَابةَ؛ والظاهرُ: أنَّه هو كتاب "علَّةِ الحديثِ المنقولْ، في أنَّ أبا بكرٍ أَمَّ الرسولْ"[2]

الرابعةُ: كتابٌ ثانٍ لعبدِ المغيثِ يُوسِّعُ فيه طرقَ الحديثِ، ويوردُهُ من غيرِ طريقِ شَبَابَةَ، ويُعرِّضُ فيه بابنِ الجوزيِّ.

الخامسةُ: عَرْضُ ابنِ الجوزيِّ على عبدِ المغيثِ أنْ يَتذاكَرَا ويَتناظَرَا في هذه المسألةِ؛ حتى يَصِلَا إلى القولِ الحقِّ فيها، ورفضُ عبدِ المغيثِ، وسكوتُ ابنِ الجوزيِّ عن الرَّدِّ عليه مدةً، وإصرارُ

---

(١) انظر: (ص٢٣٧).

(٢) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٤٩٢)، و"هدية العارفين" (١/ ٥٢٢).

عبدِ المغيثِ على قراءةِ تصنيفِهِ الثاني على المبتدئينَ وغيرِ المحدِّثينَ، وتشنيعُهُ على ابنِ الجوزيِّ بالعنادِ والميلِ إلى الهوى؛ كما ذَكَرَ ابنُ الجوزيِّ؛ فعزَمَ على الرَّدِّ عليه، ولم يَقْبَلْ شفاعةَ بعضِهم في الإعراضِ عنه[١].

السادسةُ: تصنيفُ ابنِ الجوزيِّ كتابَ "آفةِ أصحابِ الحديث"؛ يَرُدُّ فيه على عبد المغيث، ويدفَعُ الشبهَ التي ذكَرَهَا في تصنيفِهِ الثاني؛ وفي هذا الردِّ صرَّحَ فيه باسمِ عبدِ المغيث[٢].

وقد أَسْمَى عبدُ المغيثِ أحدَ كتابَيْهِ: "في إثباتِ صلاة النبي ﷺ خلفَ أبي بكر"؛ كما في "معجم الكتب" لابن عبدالهادي الصالحي[٣]

زَمَنُ تصنيفِ الكتابِ:

صنَّف ابنُ الجوزيِّ كتابَهُ "الآفةَ"، وهو دونَ الثانيةِ والسِّتِّينَ، بعدَ أنْ بلَغَ مرتبةَ القِوَامةِ في العِلْمِ، ومعرفةِ الشريعةِ، وبعدَ أنْ حازَ قَصَبَ السَّبْقِ في الوعظِ والإرشادِ؛ يَدُلُّ على ذلك أمورٌ:

(١) ذَكَرَ ابنُ الجوزيِّ في كتابِهِ أنَّه عندما صنَّفه كان له من المصنَّفاتِ «مِئَةٌ وأربعونَ مُصَنَّفًا في كُلِّ فَنٍّ من العلومِ»[٤].

(٢) اللغةُ التي كَتَبُ بها ابنُ الجوزيِّ "الآفة" تُشْعِرُ- في غيرِ موضعٍ مِنْ كتابِهِ- أَنَّهُ وَقْتَ تصنيفِهِ كان قد حازَ المرتبةَ العليا مِنَ

---

(١) انظر: (ص٢٣٦-٢٣٧).

(٢) انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٥١)، و"هدية العارفين" (١/ ٥٢١).

(٣) (ص ٧٩). وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٦/ ٧٨).

(٤) انظر: (ص٦٧٠-٦٧١).

العِلْمِ؛ وهذا واضحٌ في لغتِهِ على مدارِ الكتاب.

ويُمكِنُ أن نُحدِّدَ زمنًا تقريبيًّا لتصنيفِهِ؛ بأنه كان في حياةِ عبدِالمغيثِ[1]؛ قبلَ سنةِ (٥٧٢هـ)؛ لأنَّ المصنِّفَ ذكَرَ في "الآفة" "كتابَ الموضوعاتِ" في النسخةِ الأولى منه دونَ الثانية[2]، وقد فرَغَ ابنُ الجوزيِّ مِنْ تأليفِ النسخةِ الثانيةِ سنةَ (٥٧٢هـ)[3]؛ كما جاءَ في آخِرِ النسخةِ (ي) من "كتابِ الموضوعات"؛ وهي نسخةُ مكتبةِ يُوسُف أغا، بمحافظةِ قونيا[4]؛ فقد جاء فيها: «وفرَغَ مِنَ التأليفِ مؤلِّفُهُ عبدُالرحمنِ بنُ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الجَوْزيِّ، في ليلةِ الأربعاءِ، سابعَ عَشَرَ ربيعِ الآخِرِ، سنةَ اثنتَيْنِ وسبعينَ وخمسِ مِئَةٍ»[5].



(١) توفي عبد المغيث في سنة (٥٨٣هـ). وانظر: (ص٢٢٨): فصل: [في السبب الذي دعا المصنِّفَ إلى وضع هذا الكتاب].
(٢) تقدم بيان ذلك في المطلب الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى المصنِّف ص١٣٩.
(٣) لكننا لم نتمكَّن من معرفة سنة انتهاء المصنِّف من تأليف النسخة الأولى من "كتاب الموضوعات".
(٤) وهذه النسخة هي إحدى النسختين اللتين احتفظتا بزيادات المصنِّف في النسخة الثانية لـ "كتاب الموضوعات"، والنسخة الأخرى هي نسخة مكتبة سليمية بمدينة أردنة، بتركيا. انظر: مقدمة نور الدين جيلار لتحقيق "كتاب الموضوعات" (١/ ١٢٥-١٢٧، ١٣١، ١٣٤).
(٥) انظر: مقدمة تحقيق "كتاب الموضوعات" (١/ ١٢٣ و١٣٤).

المطلبُ الثالثُ

مَنْهَجُ التصنيفِ، والأسلوبُ وما يُؤْخَذُ عليهِ، والمادَّةُ العِلْمِيَّة

أولاً: منهجُ التصنيفِ في "الآفة":

لموضوعِ الكتابِ تأثيرٌ في اختيارِ المنهجِ الأمثَلِ الذي ينبغي اعتمادُهُ في أسلوبِ التصنيفِ، وموضوعُ كتابِ "الآفة" - الذي هو النَّقْدُ والرَّدُّ في مسألةٍ فقهيَّةٍ- من مسائلِ الفروعِ العَمَليَّةِ، التي يَتخرَّجُ عليها مسائلُ في أَهَمِّ عبادةٍ خُوطِبَ بها المكلَّفون؛ وهي الصلاةُ؛ كُلُّ هذا يُمْلِي على التأليفِ فيه اعتمادَ منهجِ الحِجَاجِ العقليِّ، الممزوجِ بأساليبِ الجَدَلِ، وطرائقِ البَحْثِ والمناظرةِ التي تُعَدُّ السِّمَةَ الكُبْرَى والغالبةَ على مَيْدَانِ التصنيفِ في هذا النوعِ من المُصنَّفاتِ.

وإذا حاوَلْنا أنْ نَتَلَمَّسَ منهجَ أبي الفَرَجِ بنِ الجوزيِّ في كتابهِ هذا، وجدناه يَعتمِدُ منهجًا مركَّبًا من عِدَّةِ مناهجَ:

(١) **اعتمادُهُ المنهجَ التاريخيَّ**: المتمثِّلَ في ذكرِ المذاهبِ والأقوالِ في المسائلِ مَحَلِّ البحثِ منذُ عهدِ الصحابةِ حتى الفقهاءِ والعلماءِ المتأخِّرين في زمنِهِ؛ ومما يُضْرَبُ به المثلُ ههنا: ما ذكَرَهُ مِنْ تحريرِ مذاهبِ الفقهاءِ في المسألةِ موضوعِ الكتابِ، وما يَتعلَّقُ بها أو يَتفرَّعُ عنها من مسائلَ:

ومِنْ ذلكَ: اعتمادُهُ على الاستدلالِ على صِحَّةِ مَذْهَبِهِ في موضوعِ الكتابِ، وهو مسألةُ صلاةِ أبي بكر ﵁: فذكَرَ أنَّ هذا هو ما ذهَبَ إليه ابنُ عَبَّاسٍ وعائشةُ، وأنه باتفاقِ جمهورِ الفقهاءِ: أبي حنيفةَ،

ومالكٍ، والشافعيِّ، وأحمدَ، وما ذهب إليه البخاريُّ ومُسْلِم[١].

ومِنْ ذلكَ أيضًا: استعراضُهُ بعضَ مذاهبِ الفقهاءِ المتقدِّمينَ في مسائلَ مختلفةٍ:

كقولِ زيدِ بنِ ثابتٍ في مِيرَاثِ الجَدِّ الذي تابَعَهُ عليه جمهورُ الفُقَهاءِ.

ومذهبِ الحَنَفِيَّةِ في زكاةِ الحُلِيِّ.

والشافعيَّةِ في جوازِ الجَهْرِ بالبَسْمَلَةِ في الصلواتِ الجَهْرِيَّة.

وقولِ الشافعيِّ في عَدَمِ وجوبِ مَسْحِ الرأسِ كاملًا في الوضوءِ، وغيرِ ذلكَ.

(٢) ويَعْتَمِدُ أيضًا المنهجَ التحليليَّ: المُتمثِّلَ في استعراضِ الأدلَّةِ ومآخِذِهَا، والأقوالِ ومَدَارِكِهَا، والقواعدِ التي صدَرَ عنها كلُّ مذهبٍ أو قولٍ للعلماء:

ومِنْ ذلكَ: استدلالُهُ في مقامِ نَفْيِ أنْ يكونَ لأحمدَ قولٌ آخَرُ موافقٌ لرأيِ الخَصْمِ: بأنَّ قولَ أحمَدَ لا يَختلِفُ في أنَّ أبا بَكْرٍ لم يَؤُمَّ الرسولَ ﷺ؛ وذلكَ بِالرَّدِّ إلى قاعدةٍ منهجيَّةٍ هي عندَهُ مِنْ أصولِ أحمدَ؛ وهي: «أنَّ أحمدَ بنَ حنبلٍ لو تَعارَضَتْ عندَهُ الأحاديثُ، لجازَ أنْ يُنْقَلَ عنه روايتانِ»[٢].

---

(١) انظر: (ص٦٥٨).
(٢) انظر: (ص٢٨٤).

وفي مَقَامِ الإثباتِ: يَسْتدِلُّ ابنُ الجوزيِّ على صِحَّةِ مذهبِهِ وتوهينِ مذهبِ المخالفِ بقاعدةٍ: أنَّ الأَخْبَارَ التي ظَاهِرُهَا التعارُضُ- عندَ اتحادِ القِصَّةِ- يَتَعَيَّنُ فيها التأويلُ أو الترجيحُ؛ يعني: ولا يجوزُ الجَمْعُ[1].

واهتمامُ ابنِ الجوزيِّ بتأصيلِ أقوالِهِ ظاهرٌ في الكتابِ؛ وهذا ما جعَلَ كتابَهُ- على صِغَرِ حجمِهِ- مشحونًا بالقواعدِ والكُلِّيَّاتِ، ومآخِذِ الأحكامِ ومَدَارِكِهَا؛ ومِنْ ذلكَ: «اتِّبَاعُ الدليلِ هو اللازمُ»، و«البَلَاغَاتُ لا يُحْتَجُّ بها»، و«الجَرْحُ مُقدَّمٌ»، و«العَمَلُ على ما صَحَّ، لا على ما كَثُرَ»، و«المجهولُ عندَ المُحدِّثينَ لا يُحْتَجُّ به»، و«تأويلُ الحديثِ الضعيفِ على فَرْضِ الصحَّةِ ليوافِقَ الصحيحَ»، و«ترجيحُ الخبرِ بإخراجِهِ في الصحيحِ»، و«رَدُّ الأحاديثِ الصحيحةِ بأحاديثَ لا تَصِحُّ جنايةٌ على الشريعةِ»، و«لا يُلْتَفَتُ إلى مُنْفَرِدٍ لا يُوَافِقُهُ باقي الأحاديثِ، بل يُنْسَبُ إلى الغَلَطِ»، و«مَعَ وَهْيِ الأحاديثِ لا يُحْتَاجُ إلى التأويلِ».

(٣) وأحيانًا يَعْتَمِدُ منهجَ الجَدَلِ والمناظرةِ في مناقشةِ قولِ المخالفِ؛ ومِنَ الأمثلةِ الواضحةِ على ذلكَ: اتباعُهُ طريقةَ التسليمِ للخَصْمِ، ثُمَّ النقضِ عليه بتأويلِ أَدِلَّتِهِ؛ وهذا ما سَلَكَهُ في تأويلِ أدلَّةِ عبدِ المغيثِ على إثباتِ صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بكرٍ رضي الله عنه؛ جريًا على طريقةِ الفقهاءِ في تأويلِ أَدِلَّةِ الخَصْمِ المرجوحةِ على فرضِ صحَّتها، وتقديرِ حُجِّيَّتِهَا[2].

---

(١) انظر: (ص٣٥٨).
(٢) انظر: (ص٤٧١).

ولا يفوتُ أبا الفَرَجِ أن يُنبِّهَ- إذا دعَتِ الحاجةُ- إلى تحريرِ مَحَلِّ النزاعِ؛ حتَّى تُفْهَمَ الأقوالُ على وَجْهِها، والمسائلُ على مَآخِذِها؛ مِنْ ذلكَ: مناقشتُهُ ما نَسَبَهُ إلى عبدِ المغيثِ مِنَ القولِ بتصحيحِ كلِّ أحاديثِ مُسْنَدِ الإمامِ أحمدَ؛ فإنَّهُ- بعد أَنْ دَلَّلَ على وَهَنِ هذه القاعدةِ- حَرَّرَ ما نُسِبَ إلى أحمدَ مِنِ انتقاءِ الأحاديثِ في "المُسْنَدِ" بأنَّهُ انتقَى الطُّرُقَ، لا المتونَ[1].

ثانيًا: أسلوبُ ابنِ الجوزيِّ في الكتابِ، وما يؤخذُ عليه:

يَتميَّزُ أسلوبُ ابنِ الجوزيِّ في كتابِهِ بالسهولةِ، وجَوْدةِ السَّبْكِ، والبُعْدِ عن التقعُّرِ والتعمُّقِ في صياغةِ العبارةِ، مع قِصَرٍ في الجُمَلِ، وبُعْدٍ عن الاستطرادِ ما أمكَنَ.

إلَّا أنَّ طبيعةَ الكتابِ وموضوعَهُ، واحتدامَ الخلافِ بينه وبين عبدِالمغيثِ؛ أَمْلَى على الكتابِ مَسْحَةً من الشِّدَّةِ في العبارةِ، حتى كادَتْ تَصِلُ أحيانًا إلى السِّبابِ أو التبكيتِ:

ومِنْ مظاهرِهِ عند ابنِ الجوزيِّ: أنَّكَ تَجِدُ في عباراتِهِ كثيرًا مِنْ مظاهرِ الانفعالِ، والبُعْدِ عن الحِوَارِ الهادئِ، والنِّقَاشِ المتعقِّلِ؛ كقولِهِ: «فأَخَذَ هذا الشيخُ قولَ الشيخِ الأوَّلِ، وكتَبَهُ في جُزْءٍ، وزاد فيه ما يَتكَلَّمُ به الغَوْغاءُ»[2]، وقولِهِ: «فعَلِمَ أنَّه لا يقومُ لمناظرتي؛ فلم يَفْعَلْ»[3]، وقولِهِ: «ما زِلْتُ أَعْرِفُ هذا الشيخَ بِقِلَّةِ المعرفةِ للحديثِ، إنَّما يَقْرَؤُهُ ولا يَعْلَمُ صحيحَهُ مِنْ سَقِيمِه، ولا يَفْهَمُ معناه»[4]، وقولِهِ:

---

(١) انظر: (ص٥٠٥-٥٠٧).
(٢) انظر: (ص٢٣١).
(٣) انظر: (ص٢٣٥).
(٤) انظر: (ص٢٤١).

«دَلَّ احتجاجُهُ بها على عَدَمِ عِلْمِهِ بصحيحِ النقلِ؛ لاختيارِهِ الرَّدِيءَ منه؛ فهو كَمَنْ قيلَ له: اخترْ شاةً مِنَ القطيعِ، فأخَذَ بِأُذُنِ الذِّيبِ»[١]، وقولِهِ: «وما أَحْسَنَ ما انْتَقَى هذا الشيخُ الأحاديثَ!! ولكنْ حاطبُ لَيْلٍ لا يُمَيِّزُ؛ على أَنَّ معظمَ كِتَابِهِ وأحاديثِهِ نَقَلَهُ مِنْ "كتابِ أَبِي عَلِيٍّ البَرَدَانِيِّ"؛ فما تَعِبَ هو في طَلَبِ الأحاديثِ!»[٢]، وقولِهِ: «لو لَمْ يَكُنْ في كتابِ هذا الشيخِ إلا هذا الكلامُ، كَفَى دليلًا على جهلِهِ بالحديثِ، وبُعْدِهِ عن معرفتِهِ، وما يَخْفَى على صِبْيانِ أهلِ الحديثِ ما قد خَفِيَ على هذا الشيخِ!»[٣]، وقولِهِ: «ما أَبْعَدَ هذا الشيخَ عن معرفةِ مذهبِ أحمَدَ!!»[٤]، وقولِهِ: «وَلْيَعْلَمْ هذا أَنَّ دَعْوَاهُ أَنَّه لم يُكْتَبْ في "المسنَدِ" إلا ما هو صحيحٌ، دَعْوَى مَنْ لا يَعْرِفُ قليلًا ولَا كَثِيرًا، وإنَّما غايتُهُ أَنَّهُ قَرَأَ أحاديثَ ولم يَتَشَاغَلْ بِعِلَلِهَا، ولا بِفِقْهِها، ولا بمعرفةِ نَاسِخِهَا مِنْ مَنْسُوخِها، وإنَّما وَقَفَ مع صُوَرِها»[٥]، وقولِهِ: «لِي- بحمدِ اللهِ- مِئَةٌ وأربعون مُصَنَّفًا في كُلِّ فَنٍّ من العلوم، وما أَحْسِبُ هذا الشيخَ يُحْسِنُ يَقْرَؤُهَا!»[٦].

ومِنْ مظاهرِ ذلك عندَ عبدِ المغيثِ: ما حكاه ابنُ الجوزيِّ نفسُهُ عنه: أَنَّه وصَفَ ابنَ الجوزيِّ بأنه يَمِيلُ إلى الهَوَى ويُعانِدُ[٧].

ومع هذا؛ فقد احتَوَى الكتابُ على التقديمِ أحيانًا بينَ يَدَيِ الموضوعِ بمقدِّمةٍ تُعَدُّ مَدْخَلًا وحُسْنَ استهلالٍ للموضوعِ مَحَلِّ البحثِ

---

(١) انظر: (ص٢٩١).
(٢) انظر: (ص٤٥٦).
(٣) انظر: (ص٤٩٢).
(٤) انظر: (ص٥٢٠).
(٥) انظر: (ص٦١٨).
(٦) انظر: (ص٦٧١).
(٧) انظر: (ص٢٣٥). وليس بين أيدينا كتاب عبدالمغيث لنتوثّق من هذا.

من وِجْهةِ نَظَرِ ابنِ الجوزيِّ: يَظْهَرُ هذا المَلْمَحُ جَلِيًّا في عنوانِ الكتاب، ثُمَّ في مقدِّمتِهِ الطويلةِ التي قَدَّمَ بها بينَ يَدَيْ موضوعِهِ، والتي أرادَ أنْ يُدلِّلَ مِنْ خلالها على ضَعْفِ خَصْمِهِ عبدِ المغيثِ الذي يَعتبِرُهُ ابنُ الجوزيِّ نُمُوذَجًا صالحًا على بعضِ أهلِ الحديثِ الذين اكْتَفَوْا بالرِّوَايةِ، ولم يَلِجُوا بابَ الدِّرَايةِ؛ فأَتَوْا في المسائلِ: بالأفرادِ والشَّوَاذِّ النوادِرِ(١)، وفي الدَّلَائِلِ: بالطرائفِ والغرائبِ(٢).

هذا كلُّهُ مِنْ جهةِ الشكلِ والمضمونِ العامِّ للكتابِ؛ لكنَّنا نُنْكِرُ على أبي الفَرَجِ أمورًا ثلاثةً:

الأوَّلُ: تعميمُهُ الطعنَ في أهلِ الحديثِ في الفصولِ السِّتَّةِ الأُولَى مِنَ الكتابِ؛ ذريعةً لصدقِ قولِهِ في خصمِهِ عبدِ المغيثِ.

الثاني: مغالاتُهُ في الطعنِ في عبدِ المغيثِ، وقِلَّةُ إنصافِهِ إيَّاه؛ مما حادَ به عَنْ جَادَّةِ القولِ، والعَدْلِ في الحُكْمِ.

الثالثُ: تَبَنِّيهِ القولَ المرجوحَ في هذه المسألةِ الفرعيَّةِ؛ وهو قولُهُ بعدمِ صلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بَكْر.

ولعلَّ هذا ما دَفَعَ الحافظَ ابنَ رجبٍ إلى أن يقولَ: «وكذلك صنَّف

---

(١) كقوله- فيما نسبه إليه ابن الجوزي- بأنَّ نَفْيَ صلاة أبي بكر بالنبي ﷺ سلبٌ لفضيلته، وذريعةٌ يتخذها أهل البدع إلى القدح في أبي بكر. انظر: (ص٢٣٤).

(٢) كقوله- فيما نسبه إليه ابن الجوزي وغيره، بأن كلَّ حديث مروي، فهو صحيح، وقوله: إن أحاديث مسند أحمد جميعها صحيحة. انظر: (ص٤٨٩).
وقد بلغت هذه المقدِّمة ستة فصول؛ وهي الفصول الأولى من الكتاب؛ وقد رددنا ما ذكره ابن الجوزي في هذه الفصول؛ مما خالَفَ فيه صحيحَ الرواية، أو صريحَ الدراية.

أبو عليٍّ البَرَدَانِيُّ، وعبدُ المغيثِ بنُ زُهَيْرٍ الحَرْبيُّ- من أصحابنا- فِي إثبات صلاة النَّبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ، ورَدَّ ذَلِكَ أبو الفرجِ بنُ الجوزيِّ، وصنَّف فِيهِ مصنَّفًا؛ وَهُوَ يشتملُ على أوهامٍ كثيرة»[١].

وقد حدا بنا هذا للرَّدِّ على ابنِ الجوزيِّ رحمَهُ اللهُ؛ في هَذِهِ الأمورِ الثلاثةِ، وإرجاعِ الأمرِ إلى جَادَّتِه؛ دفاعًا عن أهلِ الحديث، وحَمَلةِ الشريعةِ، ولزومًا للعدلِ مع الشيخِ عبدِ المغيثِ؛ خاصَّةً أنَّ كتابَيْهِ في هذه المسألةِ يُعَدَّانِ في عِدَادِ المفقودِ، وتحريرًا للقولِ الراجحِ في هذه المسألةِ، واللهُ الهادي إلى الصوابِ.

ثالثًا: المادَّةُ العلمِّيةُ في الكتابِ، وقيمتُهُ:

يَعْكِسُ كتابُ "الآفةِ" الأبعادَ المختَلِفَةَ لثقافةِ ابنِ الجوزيِّ المتنوِّعةِ والشموليَّةِ، تلك السِّمَةُ البارزةُ مِنْ سماتِ ابنِ الجوزيِّ في مؤلَّفَاتِهِ:

فأنتَ تَرَى في الكتابِ- فضلًا عن التوسُّعِ في مناقشةِ موضوعِ الكتابِ-: ترى قضايا شَتَّى مِنْ فنونٍ مختلفةٍ يُناقِشُها أبو الفَرَجِ؛ **ومِنْ ذلكَ: المباحثُ الفقهيَّةُ؛ ومنها**: «مذاهبُ الفقهاءِ في صِفَةِ الإحرامِ الفاضلةِ؛ مِنَ الإفرادِ أو القِرَانِ أو التمتُّعِ»[٢]، و«مَذَاهِبُ الفقهاءِ في حُكْمِ زكاةِ الحُلِيِّ»[٣]، و«مذهبُ مالكٍ في خِيَارِ المَجْلِسِ»[٤]، و«حُكْمُ الصلاةِ بإمامَيْن»[٥]، و«الإشهادُ على الطلاقِ الرِّجْعِيِّ»[٦]، و«حُكْمُ الحائضِ تُغسِّلُ المَوْتَى»[٧]، وغيرُ ذلكَ؛ **وكذلكَ المباحثُ الأصوليَّة**،

---

(١) "فتح الباري" لابن رجب (٦/ ٧٨).
(٢) انظر: (ص٤٧٣-٤٨٠).
(٣) انظر: (ص٦٢٩).
(٤) انظر: (ص٦٣٨-٦٣٩).
(٥) انظر: (ص٢٨٢).
(٦) انظر: (ص٦١٨-٦١٩).
(٧) انظر: (ص١٩٨-٢٠٢).

والمباحثُ الحديثيَّة.

هذا كلُّه يَعْكِسُ مدى اتساعِ عِلْمِ ابنِ الجوزيِّ، وتَشعُّبِ مَعَارفِهِ، وشموليَّتِهِ في التحصيل.

قِيمَةُ الكتابِ:

تبرُزُ قيمةُ كتابِ "الآفةِ" مِنْ أمرينِ:

أوَّلًا: أنَّ كتابَ "الآفةِ" يُعَدُّ مِنَ الكتبِ الهامَّةِ في النَّقْدِ والتقويمِ؛ تلك المصنَّفاتُ التي تُثْرِي الباحثَ وتُفِيدُهُ في تكوينِ المَلَكَةِ العِلْمِيَّةِ في بناءِ الآراءِ، وتكوينِ القَنَاعاتِ، وتعلِّمُهُ أساليبَ الحوارِ والنقاشِ العلميِّ.

ثانيًا: يُعَدُّ كتابُ "الآفةِ" مِنْ كُتُبِ الخلافِ الفِقْهِيِّ، وإنْ كان الخَصْمانِ منسوبَيْنِ إلى مذهبٍ واحدٍ، ومعلومٌ ما لِكُتُبِ الخلافِ مِنْ فائدةٍ في نَبْذِ التعصُّبِ لقولِ شيخٍ؛ لما في هذا النوعِ مِنَ التصنيفِ مِنْ عَرْضِ الآراءِ المتباينةِ، وما اعتمَدَهُ كلُّ رأيٍ مِنَ القواعدِ والأدلَّةِ؛ بما يَجْعَلُ الاطلاعَ عليها مفيدًا لطالبِ العِلْمِ في الخروجِ مِنْ رِبْقَةِ التقليدِ والتعصُّبِ المذهبيِّ المَقِيتِ؛ الذي لا يَعْتَمِدُ الدليلَ والحجةَ والبُرْهَانَ، بِقَدْرِ ما يَعتمِدُ مكانَةَ القائلِ ومراعاةَ ما انتحَلَ.



المطلبُ الرابعُ

مَصَادِرُ الكتابِ

اعتمَدَ ابنُ الجوزيِّ رَحِمَهُ اللهُ في كتابِ "الآفةِ" على مَصَادِرَ في فنونٍ شَتَّى، وقد تَوَافَرَ له- في إعدادِ هذا السِّفْرِ- عَدَدٌ مِنَ المصادرِ والمراجعِ المتنوِّعةِ الموضوعِ، والمختلفةِ المَشَارِبِ والمناهجِ؛ مِنْها ما صرَّح باسمه، ومنها ما لم يصرِّح باسمه، غير أنه نقل عن مصنِّفه كلامًا يستدل به على المصدر؛ كنقله عن ابن حبان، وابن عدي كلامًا نجده في "المجروحين" لابن حبان، و"الكامل" لابن عدي، ومنها مصادر لم يصرِّح باسمها، غير أنه يروي بسنده نصًّا من طريق مصنِّفيها، ونجده في بعض مصنَّفات مَنْ روى من طريقه؛ كروايته من طريق الخطيب، ونجد النص في "تاريخ بغداد" مثلًا، ويشكل على هذا إذا كان النص موجودًا في أكثر من مصدر للمصنِّف نفسه. وربما سمَّينا مصدرًا، ويكون المصنِّف نقل عنه بواسطة، فليس لنا إلا ماظهر، وربما وجد نقل لم يتبين لنا مصدره، فأغفلناه، وقد يروي المصنِّف بسنده بعض النصوص التي لم يتبين لنا مصدره فيها، مع أن من عادته أنه لا يروي إلا من طريق مصنَّف من المصنَّفات، والله أعلم. فمن مصادره:

أوَّلًا: في الحديثِ الشريفِ وعُلُومِهِ:

"مُسْنَدُ الإمامِ أحمد"، و"العلل رواية عبدالله بن الإمام أحمد"، وصَحِيحَا البخاريِّ ومُسْلِمٍ، و"سُنَنُ أبي داودَ"، و"جامعُ التِّرْمِذيِّ"، و"الفوائد" للفريابي، و"العلل" لابن أبي حاتم، و"صحيح ابن

حبان"، و"مصنفات الخطابي" فهناك نقل عن الخطابي وجدناه في ثلاثة من كتبه؛ وهي: "غريب الحديث"، و"معالم السنن"، و"إصلاح غلط المحدثين"، وكِتَابُ "السُّنَنِ"، و"العِلَلِ"، و"الغَيْلَانِيَّاتِ"[1]، و"التصحيف"، و"سؤالات السلمي"؛ جميعها للدَّارَقُطْنِيِّ، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم، و"تصحيفات المحدثين"، أو "أخبار المصحفين" لأبي أحمد العسكري؛ فقد وجدنا لابن الجوزي نقلًا عن العسكري موجودًا في الكتابين، ووجدناه يروي نصًّا من طريق البيهقي، عن شيخه أبي عبدالله الحاكم، وهذا النص موجود في "معرفة علوم الحديث" للحاكم، فالظاهر أن ابن الجوزي رواه من طريق "المدخل" للبيهقي؛ لأنه الأقرب لموضوع النص، و"عِلَلُ الخَلَّالِ"، و"الكفاية"، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، و"الفصل للوصل"؛ جميعها للخطيب البغدادي، و"الموضوعاتُ"، و"العِلَلُ المتناهِيَهْ، في الأحاديثِ الواهِيَهْ"، و"التحقيقْ، في أحاديثِ التعليقْ"، و"مناقب الإمام أحمد"؛ جميعها للمصنِّفِ.

وثمَّة نُقول أخرى عن بعض الأئمة لم نهتد لمصادرها؛ كابن خزيمة وغيره.

ثانيًا: في الفقهِ:

"الجَهْرُ بِالبَسْمَلَةِ" للدارقطني، ولِلْخَطِيبِ البغداديِّ، و"المُجَرَّدُ"،

---

(١) هو كتاب "المزكِّيات" لأبي إسحاق المزكِّي، برواية ابن غَيْلان، وانتقاء وتخريج الدارقطني؛ ومن هنا سمَّاها المصنف "الغَيْلانيات"، ونسبها للدارقطني.

و"التعليقةُ الكُبْرَى"؛ كلاهما للقاضي أبي يَعْلَى، و"المَجْمُوعْ، في الفروعْ" للقاضِي ابنِ أبي يَعْلَى، و"المُقْنِعُ على مذهبِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ" لأبي حَفْصٍ العُكْبَرِيِّ، و"كتابُ أبي عَلِيٍّ البَرَدَانِيِّ" (في صلاةِ النَّبِيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بكرٍ مؤتمًّا به)، وكتابانِ لعَبْدِ المغيثِ في الموضوعِ نفسِهِ، و"التحقيقْ، في أحاديثِ التعليقْ" للمصنِّفِ.

ثالثًا: في التاريخِ والمَغَازي وتراجم الرواة:

"مَغَازي ابن إسحاق"، و"الفُتُوحُ" لِسَيْفِ بنِ عُمَرَ التَّمِيمِيِّ، و"تَلْقِيحُ فُهُومِ أهلِ الأَثَرْ، في عُيُونِ التاريخِ والسِّيَرْ" للمصنِّفِ.

وفي الرجال: "الطبقات الكبرى" لابن سعد، و"تاريخ ابن معين" رواية الدوري، و"التاريخ الكبير"، و"الضعفاء الصغير كلاهما للبخاري، و"الضعفاء" لزكريا الساجي، و"الشجرة في أحوال الرجال" للجوزجاني، و"الضعفاء والمتروكين" للنسائي، و"الضعفاء" للعقيلي، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، و"كتاب المجروحين" لابن حبان، و"الكامل" لابن عدي، و"الضعفاء والمتروكون" للدارقطني، و"تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي.



المطلبُ الخامسُ

وَصْفُ النُّسْخَةِ الخَطِّيَّةِ، والنسخةِ المطبوعةِ، ومنهجُ التحقيقِ

أولًا: وَصْفُ النُّسْخَةِ الخَطِّيَّةِ الوحيدةِ، والنسخةِ المطبوعةِ للكتابِ.

ثانيًا: المَنْهَجُ المُتَّبَعُ في تحقيقِ الكتابِ.

ثالثًا: نماذجُ من مُصوَّرةِ النسخةِ الخطيةِ، والنسخةِ المطبوعةِ للكتاب.

أولًا: وَصْفُ النُّسْخَةِ الخَطِّيَّةِ الوحيدةِ، والنسخةِ المطبوعةِ للكتابِ:

لم نقفْ لهذا الكتابِ- مع طولِ البحثِ والتنقيبِ- إلا على نُسْخَةٍ خَطِّيَّةٍ واحدة، وهي التي خَرَجَتْ عنها النُّسْخَةُ المَطْبُوعَةُ.

وهي: نُسْخَةٌ مُصوَّرةٌ عن أصلٍ مخطوطٍ محفوظٍ بمكتبةِ المَشْهَدِ الرِّضَوِيِّ (كتابخانه آستان قدس) في إيران، برقم **١٣٥٣**خ.

وهي كاملةٌ ومقابَلَةٌ، وتقَعُ في (١٩) ورقةً، في كلِّ ورقةٍ صفحتان، وفي الصفحةِ (١٩) سطرًا، وفي السطر الواحد (١٧) كلمةً، وقد تصل إلى (٢٠) كلمةً، مُسَطَّرتُها: (٢٢×١٧سم) بحسَبِ ما دُوِّنَ عليها، ومصوَّرَتُهَا أصغَرُ من هذا.

وهي نسخةٌ نفيسةٌ كُتِبَتْ بخَطٍّ نَسْخِيٍّ جيِّد؛ لكنْ لم يُذْكَرِ اسمُ ناسِخِهَا، ولا مكانُ النَّسْخِ، ولا تاريخُهُ؛ لكنْ في آخرها بالخَطِّ

الفارسيِّ ما يَدُلُّ على تملُّكها في سنة ١٣٤٨، وعلى غِلَافها ما يدلُّ على أنها موقوفة، ثم هناك عدةُ تواريخَ وبجانبها عباراتٌ غير واضحة، ولعلَّها تدلُّ على مَنْ تملَّكها في هذه التواريخ، ويوجد تاريخان أيضًا في أعلى الصفحة الأولى شبيهان بذلك الذي على الغِلَاف؛ كما يظهر في الصور المرفقة.

وهي نسخةٌ لا بأس بها من حيث الدِّقَّةِ والإتقانِ، وجمالِ الخَطِّ ونُدْرَةِ الأخطاءِ، وفيها قليلٌ جِدًّا من السَّقَطِ الذي تَمَّ استدراكُهُ مع كتابةِ التصحيح على ذلك الاستدراك؛ وهذا يَدُلُّ على أن النسخة قد قوبلت.

وقد أشرنا إليها بـ: (الأصل).

وكَتَبَ الناسخُ على صفحة الغِلَافِ ما نصُّه: «كتابُ آفةِ أصحابِ الحديثْ، والرَّدِّ على عبد المغيثِ، تصنيف الشيخ الإمام، العالم الأوحد، ناصر السنة، جمال الدين أبي الفَرَج، عبدالرحمن بن علي ابن محمد بن علي بن الجَوْزيِّ القُرَشي الحنبلي رضي الله عنه».

وفي أوَّلِ صفحةٍ للكتابِ كتَبَ الناسخُ ما نصُّه: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ، قال الشيخُ الإمامُ العالمُ الأوحدُ، جَمَالُ الدِّينِ أبو الفَرَجِ عبدُ الرحمنِ بنُ عليِّ بنِ الجَوْزِيِّ، القُرَشِيُّ، قَدَّسَ اللهُ نُورَهْ، ونَوَّرَ ضَرِيحَهْ».

وفي نهايةِ هذه النسخةِ كتَبَ الناسخُ: «تَمَّ الكتابُ، والحمدُ لِلهِ رَبِّ العالَمِينْ، وصَلَّى اللهُ على محمَّدٍ خيرِ خَلْقِهْ، ومُظْهِرِ حَقِّهْ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الكرامِ أجمعينْ».

وأمَّا النُّسْخَةُ المطبوعةُ مِنَ الكتابِ، فمن الواضح أنه اعتُمِدَ في طبعها على النسخة الخطية التي سبق الحديث عنها، وهي: مِنْ إصدارِ مكتبةِ نِينَوَى الحديثةِ، وكُتِبَ عليها: «آفةُ أصحابِ الحديثِ، رَدٌّ على المحدِّثِ أبي العِزِّ عبدِ المغيثِ الحنبليِّ، ونقاشٌ على[1] حَوْلَ صلاةِ أبي بكرٍ في مرضِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّم؛ للحافظِ الشهيرِ أبي الفَرَجِ عبدِ الرحمنِ بنِ الجوزيِّ الحنبليِّ، المتوفَّى سنةَ ٥٩٧، تقديم وتحقيق وتعليق السيِّد علي الميلاني الحسيني».

وليس على هذه النسخة تاريخٌ للطَّبْعِ؛ لكنْ كَتَبَ مُحقِّقُهُ في (ص٣٥)، وهي آخِرُ صفحةٍ في مقدِّمتِهِ: «قُمّ المشرَّفة- الحَوْزَة العِلْمِيَّة ١٥/ ذو القَعْدة/ ١٣٩٨».

وتَقَعُ هذه المطبوعةُ في (١٣٩) صفحة مِنَ القِطْعِ المتوسِّطِ، في كلِّ صفحةٍ (٢٠) سطرًا، وقد اشتَمَلَتْ على مقدِّمةٍ لمحقِّقِ الكتابِ (ص١-٣٥)، ثُمَّ مَتْنِ الكتابِ (ص٣٦-١٢٨)، ثُمَّ فِهْرِسِ الموضوعاتِ وفِهْرِسِ مصادرِ المقدِّمةِ والتحقيقِ والتعليقِ (ص١٢٩-١٣٩).



(١) كذا! والصوابُ: «ونقاشٌ عِلْمِيٌّ».

ثانيًا: المَنْهَجُ المُتَّبَعُ في تحقيقِ الكتابِ:

اتَّبَعْنَا في تحقيقِ الكتابِ وإخراجِهِ الخُطَّةَ التاليةَ:

١- نَسَخْنَا الكتابَ مِنَ النسخةِ الخَطِّيَّةِ الوحيدةِ له، والتي سَبَقَ وصفُها، مع الإبقاءِ على رَسْمِ الناسخِ ما أمكَنَ، إلا ما رأيْنا تعديلَهُ؛ لمخالفتِهِ ما اسْتَقَرَّ عليه الرسمُ الإملائيُّ عندَ الكُتَّابِ اليومَ؛ مما سيأتي التنبيهُ عليه في حاشيةِ الكتابِ(١).

٢- قابلنا النسخةَ المطبوعَةَ من الكتابِ مَعَ النصِّ المنسوخِ، وظَهَرَ لنا مِنْ خلالِ ذلكَ ضعفُ الإنصافِ والموضوعيَّةِ والضبطِ عندَ محقِّقِ المطبوعةِ؛ فقد زادَ ونَقَصَ وغيَّر؛ بما يَتوافَقُ مع مذهبِهِ، ولم يلتزمِ الأمانةَ العلميةَ الواجبَ توافُرُهَا في محقِّقي الكتبِ.

٣- تَتَبَّعْنَا مواردَ المصنِّفِ، وقابَلْنَا ما نقَلَهُ عنها مِنْ نصوصٍ؛ وأعانَنَا هذا على استدراكِ كَثِيرٍ من السَّقَطِ، وتصحيحِ ما وقَعَ في النُّسْخةِ الخَطِّيَّةِ مِنْ أخطاءٍ.

---

(١) وهناكَ ظواهرُ كتابيَّةٌ للنَّاسخِ، منها ما كثر، ومنها ما قل؛ ورأينا ألَّا نُشِيرَ إليها في حواشي الكتابِ؛ اكتفاءً بما نذكُرُهُ هنا؛ وذلكَ أمورٌ:
١- أنه يكتب «أل» في نحو «الأحاديث» بما يشبه الرقم (٢) ثم يلصق فيها الألف الثانية.
٢- أنه يختصر لفظ الجلالة أحيانًا كثيرة هكذا «اه» خاصة في قوله: «رسول الله»، ويكثر ذلك إذا جاءت في آخر السطر.
٣- اختصر الصلاة على النبي ﷺ إلى «صلعم» نادرًا.
٤- اختصر كلمة «تعالى» إلى «تع» مرة واحدة.
٥- الهمزة المتطرفة التي حقها الكتابة على ألف يكتبها على السطر بعد الألف؛ كـ«قرأ» و«يقرأ»؛ يكتبها: «قراء» و«يقراء».
٦- وصل عبارة «إن شاء الله» هكذا: «إنشاء الله».

٤- بعدَ استقامةِ النصِّ على أصلِهِ الخَطِّيِّ، وموارِدِ المصنِّفِ: فَصَّلْنا فِقْراتِهِ، وضَبَطْنَاهُ، وشَكَلْنَاهُ بما يُوضِّحُ المرادَ منه.

٥- عَزَوْنَا الآياتِ القرآنيَّةَ إلى سُوَرِهَا، بِذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ، ورَقْمِ الآيةِ، وجَعَلْنَا ذلكَ في الحاشيةِ.

٦- اتَّبعْنا في تخريجِ **الأحاديثِ والآثارِ**، المنهجَ التاليَ:

* إذا خرَّج ابنُ الجوزيِّ حديثًا من طريقِ أحدِ المصنِّفين، فإننا نبدأُ التخريجَ بذكرِهِ من كتبِ ابنِ الجوزيِّ الأخرى، ثم من المصدرِ الذي روى ابنُ الجوزيِّ الحديثَ من طريقِهِ، ثم نذكرُ مَن رواه من طريقِ المصنِّفِ الذي روى ابنُ الجوزيِّ الحديثَ من طريقِهِ، ثم نذكرُ المتابعاتِ التامّةَ، ثم القاصرةَ لهذا الطريقِ.

* نتوسَّعُ في تخريجِ الحديثِ أو الأثرِ من كتبِ السنةِ، إلا أننا نغفلُ المتأخِّرين في الغالبِ؛ كابنِ عساكر ومَن بعدَهُ.

* نُنبِّهُ على اختلافِ الألفاظِ عندَ الحاجةِ لذلك، وعلى ما وقع من تحريفٍ أو تصحيفٍ، أو سقطٍ في الإسنادِ أو المتنِ.

* نذكرُ بعدَ كلِّ متابعةٍ كلامَ أهلِ العلمِ عليها إن وجد، وإلا فإننا نجتهدُ في الحكمِ على الإسنادِ بعدَ دراستِهِ.

* إذا لم يخرجِ المصنِّفُ الحديثَ بإسنادِهِ؛ بل عزاه لأحدِ المخرِّجين، فإننا نبدأُ تخريجَهُ بذكرِ موضعِهِ في الكتابِ الذي عزاه له المصنِّفُ، ثم نقومُ بتخريجِهِ من المصادرِ الأخرى، ونرتِّبُها على الوفَياتِ، فنقدِّمُ- مثلاً- "موطَّأَ مالكٍ"، ثم "مصنَّفَ عبدِ الرزّاقِ"،

ثم "مصنَّفَ ابنِ أبي شيبةَ"، ثم "مسندَ الإمامِ أحمدَ"، ثم الكتبَ الستّةَ، وهكذا، وقد نكتفي بالكتبِ الستّةِ أحيانًا، وربما اكتفينا بالصحيحينِ في أحيانٍ قليلةٍ، بحسبِ حاجةِ البحثِ لذلك.

* اضْطُرِرنا للتوسُّعِ في التخريجِ، وترتَّب على ذلك طولُ بعضِ الحواشي التي قد تستغرقُ بضعَ صفحاتٍ، ودفعَنا لذلك حاجةُ البحثِ لهذا التطويلِ؛ لأن المصنِّفَ يذكُرُ أحاديثَ مشكِلةً من جهةِ ثبوتِها، وَنضْطَرُّ لمناقشةِ عللِها، وبيانِ الحكمِ على تلك الأحاديثِ، مثلَ ذكرِهِ لقولِ زيدِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه في ميراثِ الجدِّ، ولم نجدْ طريقًا صحيحةً سالمةً من العلّةِ يثبتُ بها ذلك الحكمُ الذي قرَّره المصنِّفُ، فاضْطُررنا لجمعِ طرقِ هذا القولِ عن زيدٍ رضي الله عنه؛ لنخلص إلى ثبوتِ ذلك القولِ عنه.

* ربما كان للحديثِ طرقٌ كثيرةٌ، يطولُ المقامُ بتخريجِها، ولا فائدةَ من الإطالةِ بذكرِها، فنقتصرُ من هذه الطرقِ على الطريقِ الذي ذكره المصنِّفُ. واللهُ أعلمُ.

* رقَّمنا الأحاديثَ والآثارَ التي أسندَها ابنُ الجوزيِّ عن شُيوخِهِ، ترقيمًا مُسلسلًا، ووضعنا الرقم قبلَ الأثرِ أو الحديثِ بين معقوفينِ.

٧- وَثَّقْنَا الحِكَمَ والأمثالَ، مِنَ الكُتُبِ المُعتَمَدةِ في ذلك.

٨- حقَّقنا الأبياتَ الشِّعْرِيَّةَ بِتَخْرِيجِهَا مِنْ مَظَانِّها، وَنِسْبَتِهَا إلى أصحابِهَا ومَنْ نُسِبَتْ إليه، وعَزَوْنَاها إلى بُحُورِهَا الشِّعْرِيَّةِ، وشَرَحْنَا معناها والألفاظَ الغريبةَ فيها.

٩- عَيَّنَّا الأعلامَ الذين قد يَلْتَبِسُونَ بغيرِهِمْ؛ بِسَبَبِ عَدَمِ نِسْبَتِهِمْ،

أو لكونِهِمْ ذُكِرُوا بِكُنَاهُمْ، أو بألقابِهِمْ، أو غيرِ ذلك.

١٠- تَرْجَمْنَا للأعلامِ المغمورينَ، وغيرِ المشهورينَ، وتَرْجَمْنا لبعضِ المشهورينَ ممَّن كانَ في ترجمتِهِ حاجةٌ لِخِدْمةِ النَّصِّ أو السياقِ.

١١- شَرَحْنَا الألفاظَ الغريبةَ والنادرةَ الاستعمالِ، وبيَّنا المصطلحاتِ التي استخدَمَهَا المصنِّفُ؛ بِالرُّجُوعِ إلى معاجمِ اللغةِ وغريبِهَا، وغريبِ الحديثِ، وشروحِ كُتُبِ السُّنَّةِ.

١٢- خَرَّجْنَا مذاهبَ أَهْلِ العِلْمِ وأقوالَهم، التي ذَكَرَهَا المصنِّفُ مِنْ كُتُبِ الفقهِ، والحديثِ والرِّجَالِ، وغيرِهَا حَسَبَ الطاقةِ.

١٣- قيَّدنا بعضَ التعليقاتِ على المسائلِ العَقَدِيَّةِ والأصوليَّةِ، والفِقْهِيَّةِ والحديثيَّةِ التي ذَكَرَهَا المصنِّفُ، أو أشارَ إليها.

١٤- أَجَبْنَا عن الأخبارِ التي ذَكَرَها المصنِّفُ في الطعنِ في أهلِ الحديثِ- خاصَّةً في الفصولِ الستةِ الأُولَى مِنَ الكتابِ- وحَرَّرْنا القولَ فيها رِوَايةً ودِرَايةً؛ وذلكَ في تخريجِها والتعليقِ عليها.

١٥- عَلَّقْنَا على ما يَحْتَاجُ إلى تعليقٍ مِنَ المسائلِ النَّحْوِيَّةِ واللغويَّة؛ فقد وَرَدَتْ في الكتابِ بعضُ عباراتٍ على خلافِ ما هو مُقَرَّرٌ مِنْ أصولٍ وقواعدَ بين دارسي اللُّغَةِ والنَّحوِ؛ مما قد يَظُنُّهُ الكثيرون لَحْنًا وخَطأً- وقد وقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذلكَ في كَلَامِ المُصَنِّفِ؛ كما وقَعَ في كلامِ غيرِهِ- فأثبَتْنَاهُ في مَتْنِ الكتابِ، ولم نَسْتَجِزْ تغييرَهُ عمَّا ورَدَ عليه في الأصلِ المخطوطِ، لكنَّنا خَرَّجْنَا ما وقَعَ مِنْ ذلكَ على وَجْهٍ أو أَكْثَرَ مِنْ وُجُوهِ العربيَّةِ؛ وهذا هو ما ينبغي المصيرُ إليه في تحقيقِ كتبِ التراثِ الإسلاميِّ والعربيِّ على تَنَوُّعِ فنونِهِ وعلومِهِ، وهو

منهجُ العلماءِ الراسخينَ المتقدِّمِينَ منهم والمتأخِّرِينَ، بل والمُعَاصِرِينَ[1].

١٦- قَدَّمْنا للكتابِ بمُقَدِّمَةٍ، ووضَعْنا دراسةً عن المؤلِّفَيْنِ والكتابِ في ثلاثةِ مباحثَ؛ المبحث الأوَّل: في التعريفِ بابنِ الجَوْزيِّ، والمبحث الثاني: في التعريفِ بعبدِ المُغِيثِ، والمبحث الثالث: دراسة عن كتابِ "آفَةِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ"، وفي هذا المبحث: تمهيدٌ، وخمسةُ مطالبَ، وذَكَرْنا في التمهيدِ: مَعْنَى "الآفَةِ"، والمرادَ بِـ «أَصْحَابِ الحَدِيثِ»، وخُطُورَةَ الكتابةِ في آفاتِ أهلِ الحديثِ ومَثَالِبِهِمْ وأَثَرَ ذلكَ، وأَهَمِّيَّةَ الكتابةِ في مَنَاقِبِهِمْ وفائدتَهَا، وذكَرْنَا بعضَ المُصَنَّفَاتِ في مَنَاقِبِ أَهْلِ الحديثِ ومَآثِرِهِمْ، وكذا بعضَ المُصَنَّفَاتِ في مَثَالِبِ أَهْلِ الحديثِ، ولم نقفْ عليها إلا عندَ الشيعةِ

---

(١) وممَّن ارْتَضَى هذا المنهجَ، بل طبَّقه في كتبِ الحديثِ النبويِّ والآثار، واعتَمَدَ هذه الوجوهَ والتَّخْريجاتِ المختلفةَ في العربيَّة: أبو البقاءِ العُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦هـ) في كتابه: "إعرابِ الحديث النبوي"، الذي وضعه على "جامع المسانيد" لابن الجَوْزي، وابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) في كتابه: "شواهدِ التوضيحِ والتَّصْحِيحْ، لِمُشْكِلَاتِ الجامع الصحيحْ"، الذي وضعه على "صحيحِ البخاري"، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه: "عُقُود الزَّبَرْجَد، في إعرابِ الحديثِ النبويِّ"، الذي وضعه على "مُسْنَدِ الإمامِ أحمد"، وكذلك شُرَّاحُ الحديثِ في تآليفِهِمْ ومصنَّفاتهم، وقد سار على ذلكَ أيضًا كبارُ محقِّقي أهلِ العلمِ في عصرنا هذا، ومنهم الشيخُ العلَّامةُ أحمد محمَّد شاكر رحمَهُ اللهُ؛ كما تَجِدُهُ في تحقيقِهِ لكتاب "الرِّسَالة" للإمام الشافعي، و"جامع الترمذي"، وغيرهما. ومثلُ هذه التَّخَارِيجِ والوجوه تجدُها أيضًا مبثوثةً في كثيرٍ من كتبِ أهلِ العلمِ المختَلِفة، ومنها: كُتُبُ إعرابِ القرآنِ وقراءاتِهِ، وكتبُ تفسيرِ القرآن، وكتبُ أعاريبِ الحديثِ، وشروحِهِ، وكتبُ شروحِ الأشعار ودواوينِ الشعراء، وغيرُ ذلكَ كثيرٌ. وانظر ما كَتَبْنَاهُ في الدفاعِ عن لغةِ المحدِّثين وغيرِهِمْ مِنْ أسلافِنَا العلماءِ، في مقدِّمةِ تحقيقِ «كتابِ العلل» للحافظِ ابنِ أبي حاتمِ الرازيِّ.

وأهل البدعِ، وبَيَّنا أنَّ المصنِّفَ لم يُسْبَقْ إلى إفرادِ التصنيفِ في ذلكَ من أحدٍ مِنْ عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ.

١٧- وَضَعْنَا فهارسَ عِلْمِيَّةً مفصَّلةً تُساعِدُ الباحثَ على الوقوفِ على طَلِبَتِهِ مِنَ الكتابِ، وجَعَلْنَا الإحالاتِ فيها على أرقامِ الصفحاتِ، وهذه الفهارسُ هي:

١. فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ.

٢. فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

٣. فِهْرِسُ الآثَارِ (مُرَتَّبَةً عَلَى المَسَانِيدِ).

٤. فِهْرِسُ الحِكَمِ والأَمْثَالِ.

٥. فِهْرِسُ الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ.

٦. فِهْرِسُ الأَعْلَامِ.

٧. فِهْرِسُ آرَاءِ المُصَنِّفِ واخْتِيَارَاتِهِ.

٨. فِهْرِسُ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ (الرُّوَاة الذين تُكُلِّمَ فيهم بِجَرْحٍ أو تَعْدِيلٍ).

٩. فِهْرِسُ غَرِيبِ اللُّغَةِ.

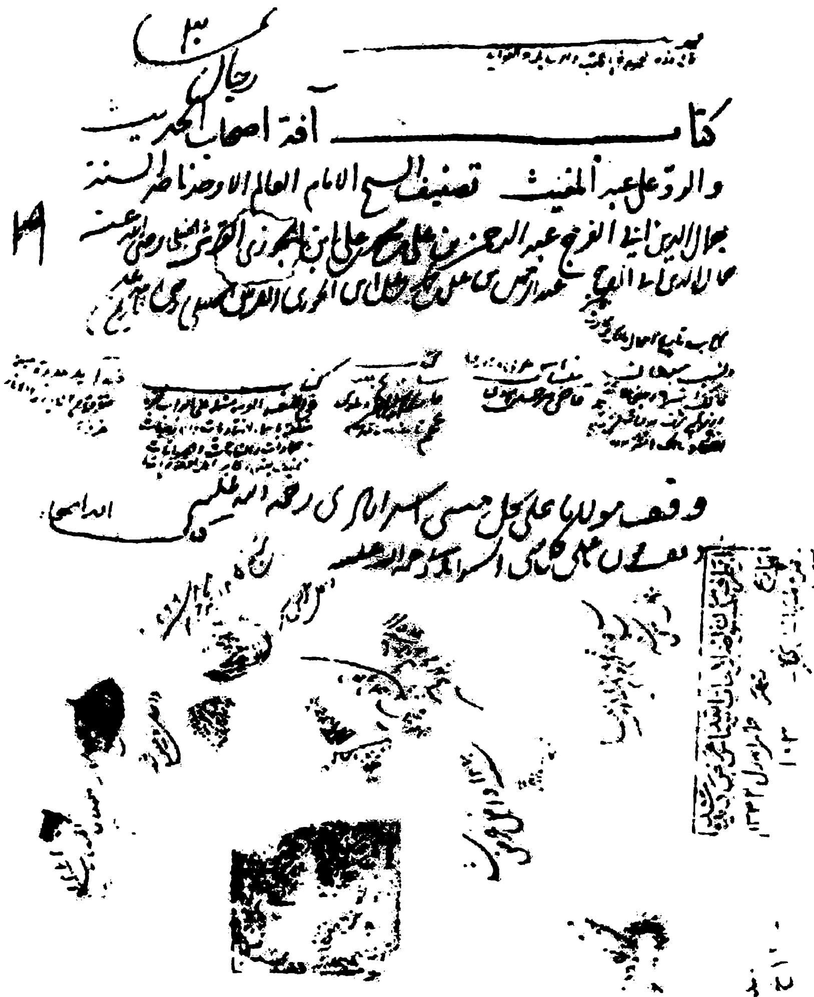
١٠. فِهْرِسُ مَسَائِلِ العَرَبِيَّةِ.

١١. فِهْرِسُ مَصَادِرِ المُصَنِّفِ وَمَوَارِدِهِ (الْكُتُبُ الَّتِي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ).

١٢. ثَبَتُ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ وَمَرَاجِعِهِ.

١٣. فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ.

ثالثًا: نماذجُ مِنْ مُصَوَّرَةِ النُّسْخَةِ الخَطِّيَّةِ، والنُّسْخَةِ المطبوعةِ



كتاب آفة أصحاب الحديث
والرد على عبد المغيث تصنيف الشيخ الإمام العالم الأوحد ناصر السنة
جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي القرشي

غلاف النسخة الخطية، وفيها عنوان الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم توكلت على الله

الصفحة الأولى من النسخة الخطية

وحدثني الشيخ أبو محمد عبد العزيز بن الأخضر [illegible] عن شيخنا أبي الفضل بن ناصر أنه كان [illegible] على ابن
[illegible] استعملت [illegible] ولقد [illegible] شيخنا أبي الفضل [illegible]
ولا [illegible] أن يكون [illegible] الحق [illegible] لأبي بكر
بالصحيح [illegible] الحق [illegible]
تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد [illegible] وعلى آله وأصحابه الكرام أجمعين

الصفحة الأخيرة من النسخة الخطية

آفة أصحاب الحديث

«رد على المحدث ابى العز عبد المغيث الحنبلى»
« ونقاش على حول صلاة ابى بكر فى مرض »
« رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »

للحافظ الشهير
أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي
المتوفى سنة ۵۹۷

تقديم وتحقيق وتعليق
السيد على الميلانى الحسينى

إصدار
مكتبة نينوى الحديثة

النسخة المطبوعة للكتاب

القسمُ الثاني

نصُّ كتابِ "آفةِ أصحابِ الحديثِ" محقَّقًا

/ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ

قالَ الشيخُ الإمامُ العالمُ الأَوْحَدُ، جَمَالُ الدِّينِ أبو الفَرَجِ عَبدُ الرحمنِ بنُ عَلِيٍّ بنِ الجَوْزِيِّ القُرَشِيُّ، قَدَّسَ اللهُ نُورَهْ[(١)]، ونَوَّرَ ضَرِيحَهْ[(٢)]:

الحَمْدُ للهِ الذي فاوَتَ بين الأفهامِ والعُقُولْ، ورزَقَنا بِفَضْلِهِ فَهْمَ المنقولِ[(٣)] والمعقولْ؛ فكَمْ مِنْ شَخْصٍ عليه وَسْمُ[(٤)] عِلْمٍ لا يَدْرِي ما يقولْ، أَحْمَدُهُ على عِرْفانِ الفُرُوعِ والأُصُولْ، وأُصَلِّي على رسولِهِ

---

(١) كذا في الأصلِ: «نوره»؛ والمعروفُ أنه يقالُ في نحوِ ذلكَ: «قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، ونَوَّرَ ضَرِيحَهُ»، وما أشبهَهُ. ومعنى «تقديسِ الرُّوحِ»: تطهيرُها؛ مِنْ قولِهِمْ: قَدَّسَهُ اللهُ، أي: طَهَّرَهُ؛ ومنه: الأرضُ المقدَّسةُ، ويقالُ للجَنَّةِ: حَظِيرةُ القُدْسِ، أي: الطُّهْرِ، وجبريلُ عليه السلام: رُوحُ القُدْسِ؛ وكلُّ ذلك معناهُ واحدٌ. انظر: "مقاييس اللغة" لابن فارس (٥/ ٦٣)، و"تهذيب اللغة" للأزهري (٨/ ٣٠٣)، و"جمهرة اللغة" لابن دُرَيْد (٢/ ٦٤٦) (ق د س).
وقد وَقَعَتْ هذه العبارةُ- «قَدَّسَ اللهُ رُوحَه»- في كلامِ المحقِّقين؛ كشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ، وابنِ القيِّم، وأبي الفَرَجِ بنِ قدامةَ، وغيرِهم. انظر مثلًا: "منهاج السُّنة النبويَّة" (٥/ ٣٣٩)، و"دَرْء التعارض" (٥/ ٥)، و"مجموع الفتاوى" (٢/ ٤٥٨)، و"الصواعق المُرْسَلة" (١/ ١٥٣)، و"إعلام الموقِّعين" (٣/ ٥)، و"بَدَائع الفَوَائد" (١/ ٧٨)، و"الشرح الكبير" (١/ ٣). وانظر: "مُعْجَم المَنَاهي اللفظيَّة" (ص٤٣٨).

(٢) الضريحُ: القَبْرُ، وقيل: الضريحُ: الشَّقُّ في وَسَطِ القبرِ، واللَّحْدُ في جانبِهِ، وأصلُ الضريح: البعيدُ؛ يقالُ: أَضْرِحْهُ عنك، أي: أَبْعِدْهُ. انظر: "مشارق الأنوار" (١/ ٣٥٥)، و"تاج العَرُوس" (ض ر ح).

(٣) الكلمة لحقها طمسٌ خفيف في الأصل.

(٤) الوَسْمُ: العلامة. انظر: "المصباح المنير" (س م و).

مُحمَّدٍ أَشْرَفِ مَرْسُولْ[١]، صلاةً تُنِيلُهُ غَايَةَ الأَمَلِ ونهايةَ السُّولْ[٢]، وعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ وأتباعِهِ إلى ظُهُورِ الهَوْلِ المَهُولْ[٣]، وسَلَّمَ[٤]

(١) كذا في الأصلِ: «مرسول»، وليس في العربيَّة: رَسَلَهُ فهو مَرْسُول؛ بل يقالُ من الرباعيِّ: أَرْسَلَهُ فهو رَسُولٌ ومُرْسَلٌ؛ فالصوابُ هنا أنْ يقال: رَسُول؛ وبه يستقيمُ الكلامُ مِنْ جهةِ العربيَّة، ولا يَنْخَرِمُ السجعُ المقصودُ في مقدِّمةِ المصنِّف؛ ولعلَّ هذه الكلمةَ تَصحَّفتْ على الناسخ.
على أنَّ كلمةَ «مرسول»- بهذا المعنى- قد وقَعَتْ في كلام بعضِ أهلِ العلم في العصورِ المتأخِّرةِ؛ فكأنَّها مِمَّا كان يَتداولُهُ الناسُ في تلك العصورِ؛ غيرَ أنَّا لا نَعْلَمُ لها مُستنَدًا من العربيَّة، واللهُ أعلم.

(٢) في الأصلِ: «السُّؤل»، وصوابُهُ- هنا-: السُّول، وأصلُهُ: السُّؤل؛ غيرَ أنَّه خُفِّفتْ همزتُهُ على لغةِ أهلِ الحجازِ؛ من أجلِ السَّجْع، وأهلُ الحجازِ- ولا سيَّما قُرَيشٌ- يسهِّلون الهمزَ؛ فيقولون في الذِّئْبِ: ذِيبٌ، وفي الفَأْسِ: فَاسٌ، وفي السُّؤْلِ: سُولٌ، وهكذا. والسُّؤْلُ، والسُّولُ: الحاجةُ التي تَحْرِصُ عليها النفسُ. انظر: "الزاهر في معاني كلمات الناس" للأنباري (٢/ ١١٣)، و"شرح شافية ابن الحاجب" للرضي الأستراباذي (٣/ ٣٠-٣٢)، و"تاج العَرُوس" (س أ ل، س و ل)، و"البلاغة العربية" لعبد الرحمن حَبَنَّكَة (٢/ ٥٠٤-٥١١).

(٣) يعني: يومَ القيامةِ.

(٤) كذا في الأصلِ: «وسَلَّمَ»، والجادَّةُ: «وأُسَلِّمُ» على صيغةِ المضارعِ؛ لأنَّه معطوفٌ على قولِه: «وأُصَلِّي»، لكنْ ما وقَعَ هنا- إن لم يكنْ خطأً من الناسخِ- يخرَّجُ على أنَّه توهَّم أنَّه قال: «وصَلَّى» على صيغةِ الماضي؛ فعطَفَ عليه بقولِهِ: «وسَلَّمَ»؛ والتوهُّمُ معروفٌ في كلامِ العربِ في بابِ العَطْفِ وفي غيرِهِ؛ كما في "الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٥٦٤-٥٦٥)، وليس خاصًّا بالعَطْفِ كما زعَمَ أبو حَيَّان، ويقعُ في القرآنِ، ويسمَّى - إذ ذاكَ -: العطفَ على المعنى. انظر: "كتاب سيبويه" (١/ ٣٠٦-٣٠٧)، (٣/ ٢٩)، و"الإنصاف" (١/ ١٩١- ١٩٤، ٣٩٣-٣٩٥)، و"البحر المحيط" لأبي حَيَّان، و"الدر المَصُون" للسمين الحلبي، و"اللباب" لابن عادل الحنبلي (في تفسير سورة البقرة: ١٧)، و(الأعراف: ١٨٦)، و(يوسف: ٩٠)، و"مغني اللبيب" (ص٤٥٣-٤٥٨)، و"خِزَانة الأدب" (٢/ ٢٢٨)، (٤/ ١٤٧)، و"الخصائص" (٣/ ٢٧٣-٢٨٢)، وانظر: تعليقنا على "كتاب العلل" لابن أبي حاتم، المسألة (١٨٥٣).

تسليمًا كثيرًا[١].

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ اللهَ- عَزَّ وجَلَّ- لَمَّا أرادَ بقاءَ العِلْمِ؛ لأنَّه الدليلُ عَلَيْهِ[٢]، جعَلَ بين طِبَاعِ الناسِ وأصنافِ العِلْمِ مُناسَبةً جَوْهَرِيَّهْ، وعَلَاقَةً خَفِيَّهْ؛ فيَنْجَذِبُ[٣] كُلُّ طالبِ عِلْمٍ إلى ما يُنَاسِبُ جَوْهَرِيَّتَهُ؛ لِيَنْحَفِظَ[٤]

(١) تجدُ في هذه الخُطْبَةِ ما يسمِّيه البلاغيُّون: بَرَاعةَ الاستهلالِ؛ وهو أنْ يكونَ مَطْلَعُ الكلام دالًّا على ما بُنِيَ عليه، مُشعِرًا بغرضِ المتكلِّم من غيرِ تصريح، بلْ بإشارةٍ لطيفةٍ، ففي قولِ المصنِّف: «فاوتَ بينَ الأفهامِ والعقول» إشارةٌ إلى ما بينَهُ وبينَ عبد المغيثِ مِنَ التفاوتِ؛ كما يَرَى، وفي قولِه: «ورزَقَنا فَهْمَ المنقولِ والمعقول»، و«أَحْمَدُهُ على عِرْفانِ الفروعِ والأصول» إشارةٌ إلى كونِهِ الفاضلَ في ذلك؛ كما يَرَى، وفي قولِه: «فكَمْ مِنْ شَخْصٍ عليه وَسْمُ عِلْمٍ لا يَدْرِي ما يقول» إيماءٌ إلى كونِ الشيخ عبدالمغيثِ هو المفضولَ، واللهُ يغفرُ لهما جميعًا.
انظُرْ في «براعةِ الاستهلال»: "بُغْيَة الإيضاح" (٤/ ١٣٠-١٣١)، و"معجم البلاغة العربية" (ص٧٠-٧١)، و"البلاغة العربية" لحَبَنَّكَة (٢/ ٥٥٩- ٥٦٠).

(٢) انظرْ في العلم الذي هو دليلٌ على اللهِ: "درء تعارض العقل والنقل" (٧/ ٣٥٢-٣٥٤)، (٨/ ٣-٥٣٥)، (٩/ ٥-٢١١). وانظر أيضًا: "تفسير النَّسَفيّ" (١/ ٨٥)، و"تفسير ابن كَثِير" (٦/ ٤٣٣-٤٤٨ ط. مؤسَّسة قُرْطبة)، و"شرح الطحاويَّة" (١/ ٣٠٢-٣١٧)، و"مقدِّمة المُنْقِذ من الضلال" لعبدالحليم محمود (ص٨-٢٤)، و"الآمِدِيّ وآراؤه الكلاميَّة" للدكتور حسن الشافعيّ (ص١٧٦-١٨١).

(٣) هذه الكلمةُ لم ينقطْ منها في الأصلِ سِوَى الباءِ في آخِرِها، والفاءِ في أوَّلِها، إلَّا أن الباءَ نُقِطَتْ بثلاثٍ مِنْ فوقُ؛ هكذا: «فـيـيـحدث»؛ ولعلَّهُ سبقُ قلمٍ؛ والصوابُ ما أثبتنا.

(٤) كذا في الأصلِ: «لِيَنْحَفِظَ»، ولم يُنقَطْ منها سوى الفاءِ، ولو قال: «لِيُحْفَظَ»، لكان أولى، والفعلُ: «انحَفَظَ يَنْحَفِظ» لم نقفْ عليه في كتبِ المعاجمِ والغريبِ، لكنَّه مُستعمَلٌ في كلامِ الفقهاءِ المتأخِّرينَ وغيرِهم. انظر مثلًا: =

بِجُمْلتِهِمُ العِلْمُ، ومَنْ صفَا[١] جَوْهَرُهُ، أَخَذَ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ صَفْوَهُ، وجَمَعَ مُهِمَّهُ- إِذِ العُمْرُ قَصِيرٌ، والعِلْمُ كَثِيرٌ- ولم يَقْتصِرْ على بعضِ العُلُومِ دُونَ بَعْضٍ[٢].

ومِمَّنْ نَالَ مَرْتَبَةَ الكَمَالِ: الإمامُ أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ؛ فإنَّهُ قرَأَ القرآنَ بالقراءةِ المَشْهُورةِ[٣]، ولم يَتَشَاغَلْ بالشَّوَاذِّ، وسَمِعَ الحديثَ الكثيرَ، وأَوْغَلَ في معرفةِ أصولِهِ، حتَّى مَيَّزَ صَحِيحَهُ من سَقِيمِه، ثُمَّ أَقْبَلَ على الفِقْهِ حتَّى صارَ مُجتهِدًا ذا مَذْهَبٍ، ولو اقْتَصَرَ على ما

= "المهذَّب" للشِّيرازيّ (٣/ ٥٠٤ ط. محمَّد الزحيلي)، و"المُغْنِي" لابن قُدَامة (٧/ ١٤٨، ٤٨٢)، (٨/ ٢٣٨، ٣٣١، ٣٤٤)، (١٤/ ٣١٤)، و"القواعد" لابن رَجَب (٢/ ٨٢، ١٠٥/ت: مشهور سَلْمان).

(١) في الأصل: «صفى» بالألفِ المقصورةِ؛ فيَحتمِلُ أنْ يكونَ مشدَّدَ الفاءِ؛ فيصيرُ وجهُ الكلام: ومَنْ صَفَّى وزَكَّى باطنَهُ، وصقَلَ طبعَهُ... إلخ. ويَحتمِلُ أنْ يكون مُخفَّفَها: «صَفَا»؛ فيكونُ المرادُ: ومَنْ صَفَا جوهرُهُ، أي: مَنْ حَسُنَ جوهرُهُ وطبعُهُ جِبِلَّةً، وتَنقَّتْ سريرتُهُ فطرةً وطبعًا... إلخ. ويَشْهَدُ له سياقُ الكلامِ وسباقُهُ.

(٢) انظر: "صَيْد الخاطر" (ص١٥٨- ١٦١).

(٣) قال ابنُهُ عبدُ اللهِ: «قال أبي: عاصمُ بن أبي النَّجُودِ، كان رجلًا صالحًا... وأهلُ الكوفةِ يَخْتَارون قراءةَ عاصم، قال أبي: وأنا أختارُ قراءةَ عاصم»، وقال عبدُ اللهِ أيضًا: سألتُ أبي: أيُّ القراءةِ أحبُّ إليكَ؟ قال: «قراءةُ [أهلِ] المدينةِ؛ فإنْ لم تكنْ، فقراءةُ عاصم». انظر: "العلل ومعرفة الرِّجال" (٤٥٠٦، ٤٥٠٧)، وقال ابن قُدَامة في "المغني" (٢/ ١٦٥): «ونُقِلَ عن أحمدَ أنه كان يختارُ قراءةَ نافعٍ، من طريق إسماعيلَ بنِ جعفر، قال: فإنْ لم يكنْ، فقراءةُ عاصم، مِنْ طريق أبي بكرِ بنِ عَيَّاش، وأثنى على قراءةِ أبي عَمْرِو بنِ العَلَاء...»، وقال أبو شامَةَ في "إبراز المَعَاني" (ص٧): «وقال أحمد بن حنبلٍ- في إحدى الرواياتِ عنه-: قراءةُ أبي عَمْرٍو أحبُّ القراءاتِ إليَّ؛ هي قراءةُ قُرَيْشٍ، وقراءةُ الفُصَحاءِ». وانظر: "غاية النهاية" لابن الجَزَريّ (١/ ١١٢، ٤٤٥-٤٤٦).

اقتصَرَ عليه [رُفَقَاؤُهُ][1]- كيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وعَلِيِّ بنِ المَدِينِيِّ- لم يَنَلْ مَرْتَبَةَ مُجتَهِدٍ[2].

فأمَّا مَنْ كان جوهرُهُ ناقصَ الكمالِ، فإنَّه يَقِفُ مِنَ العِلْمِ على ما يُناسِبُ جَوْهَرَهُ.

وقد رأَيْنَا مَنْ يُفْنِي عُمُرَهُ في طلبِ القِرَاءَاتِ الشَّوَاذِّ وَحْدَها؛ فيفوتُهُ المُهِمُّ مِنْ معرفةِ الفِقْهِ، ومَنْ يُفْنِي عُمُرَهُ في طَلَبِ غَرَائِبِ الأحاديثِ وشَوَاذِّها- ولا يَمْزِجُ ذلكَ بمعرفةِ أُصُولِهِ[3] ولا فِقْهِها،

---

(١) في الأصل: «رقافاؤه»؛ وهو تحريفٌ.

(٢) مرادُ المصنِّف: أنَّهما اقتصَرَا على معرفةِ الرجال، وعِلَلِ الحديث.
وانظر: "سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيّ" (ص٣٦٣، رقم ٤٢٦/ بتحقيقنا)، و"تاريخ بَغْداد" (١١/ ٢٦٤)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٢٨٥).

(٣) كذا في الأصلِ: «أصوله»، مع أنَّه قال بعدها: «ولا فِقْهِها»، ووجهُ الكلام أنْ يقال: «أُصُولِهَا»، أي: أصولِ الأحاديثِ؛ فإنْ لم يكنْ ما في الأصلِ تحريفًا، فإنَّه يَتخرَّجُ على وجهينِ مشهورَيْنِ في العربيَّة:
أحدُهما: أن يكونَ الضميرُ مذكَّرًا راجعًا إلى واحدِ «الأحاديث»؛ حملًا على المعنى بإفرادِ الجَمْعِ، والتقديرُ: بمعرفةِ أصولِ كلِّ حديثٍ منها؛ ومثلُه: ما ورَدَ في "صحيح مسلم" (١٩٢) من قولِه ﷺ: «فأحمدُهُ بِمَحَامِدَ لا أَقْدِرُ عَلَيْهِ الآنَ، يُلْهِمُنِيهِ اللهُ»؛ قال النوويُّ: «هكذا هو في الأصول: «لا أَقْدِرُ عَلَيْهِ»؛ وهو صحيحٌ، ويعودُ الضميرُ في «عَلَيْهِ» إلى الحَمْد».
انظر: "شرح النووي" (٣/ ٦٢)، و"فتح الباري" (١/ ٥٥١)، و"عقود الزَّبَرْجَد" (١/ ١٢١). وانظر أيضًا: "الخصائص" لابن جِنِّي (١/ ٢٣٦-٢٣٧)، (٢/ ٤١٩-٤٢٠)، (٣/ ٣١٤-٣١٥)، و"الإنصاف" لابن الأنباريّ (٢/ ٥١٠-٥١١).
والثاني: أن يكونَ الضميرُ مُؤَنَّثًا راجعًا إلى الأحاديثِ، والأصلُ: «أُصُولِهَا»؛ غيرَ أنَّه حذَفَ ألفَ ضميرِ المؤنَّثِ «هَا»، مع تسكينِ الهاءِ ونَقْلِ فتحتِها إلى الحرفِ الذي قبلها، فتصيرُ: «أُصُولَهْ»؛ على لغةِ طَيِّءٍ ولَخْمٍ في اختيار الكلام؛ يقولون في «بِهَا»: «بَهْ»، وفي «مِنْهَا»: مِنَهْ؛ ولها شواهدُ من كلامِ العربِ شعرًا ونثرًا.
=

ولا تمييزِ صحيحِها من سَقِيمِها- وتَحَمُّلِ[١] المَشَاقِّ في الأسفارِ، فإذا عَرَضَتْ له حادثةٌ، سَأَلَ حَدَثًا[٢] مِنَ الفُقَهاءِ عنها؛ فَوَافَضِيحَةَ شَيْخٍ في مَحَلَّةٍ[٣] يَرْوِي لَهُمُ[٤] الحديثَ ولا يَعْرِفُ هلْ هو صحيحٌ أَمْ لا[٥]!

= انظر: "جمهرة اللغة" لابن دُرَيْد (١/ ٢٨٩)، و"الإنصاف، في مسائل الخلاف" (٢/ ٥٦٧- ٥٦٨)، و"مغني اللبيب" (ص٨٣٩)، و"هَمْع الهوامع" (٣/ ٣٢٩).

(١) قولُهُ: «تَحَمُّل» معطوفٌ على قولِه: «طَلَبِ غرائبِ الأحاديثِ»؛ إذِ المعنى عليه.

(٢) كتَبَ الناسخُ تحتَ الثاءِ- بخطٍّ صغيرٍ- ما يشبهُ أن يكونَ: «ص»، وهي علامةُ التصحيحِ؛ يَرْفَعُ بها الناسخُ هنا توهُّمَ أنْ تكون: «حديثًا»، ومرادُهُ بـ «الحَدَثِ من الفُقَهاءِ»: مَنْ كان حديثَ العهدِ بالفقهِ، ولم يكنْ من الراسخينَ فيه. والحَدَثُ- في اللغة- هو: الصغيرُ السِّنِّ. انظر: "العَيْن" (٣/ ١٧٧)، و"تهذيب اللغة" (٤/ ٤٠٥)، و"تاج العَرُوس" (ح د ث).

(٣) المَحَلَّةُ: المَنْزِلُ يَنْزِلُهُ القومُ، وتَحتمِلُ في الأصل: «مَحَلِّه»؛ لكونِها فيه غيرَ منقوطةِ الهاءِ، لكنَّ الناسخَ يترُكُ نقطَ بعضِ الحروفِ أحيانًا؛ و«مَحَلُّهُ»، أي: موضعُ حُلُولِهِ ونزولِهِ؛ وهو بفتحِ الحاءِ، والكسرُ لغةٌ حكاها ابنُ القَطَّاع، والمعنى: فوافضيحتَهُ في بلدِه! انظر: "المصباح المنير"، و"تاج العَرُوس" (ح ل ل).

(٤) قولُهُ: «لهم»، أي: لأهلِ تلكَ المَحَلَّةِ وذلك البَلَدِ؛ وفيه عودُ الضميرِ إلى غيرِ مذكورٍ؛ لفهمِهِ من السياق. انظر: "التفسير الكبير" للرازيّ (٣/ ٤٧)، و"الإنصاف، في مسائل الخِلَاف" لابنِ الأنباريّ (١/ ٩٦)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٢/ ٩٤١- ٩٤٣)، و"هَمْع الهوامع" (١/ ٢٦٣). وانظر تعليقَنا على "كتاب العلل" لابن أبي حاتم، المسألة (٤٠٠).

(٥) كذا وقَعَ هنا «أَمْ»، بعد «هَلْ»، والجادَّةُ: «أَوْ»؛ فإنَّ «أَم» المتصلةَ تقعُ بعدَ همزةِ التسويةِ، ولا تقعُ بعدَ «هَلْ»؛ لأنَّ الهمزةَ مع «أَمْ»: لطلبِ التصوُّرِ، و«هَلْ» مع «أَوْ»: للتصديقِ؛ وهو المرادُ هنا؛ وقد ورَدَ استعمالُ «أَمْ» مع حرفِ الاستفهام «هَلْ»: في كلامِ كثيرٍ مِنَ العلماءِ؛ ويُخرَّجُ هذا على وجهَيْنِ: **الأَوَّلُ- وهو أقرَبُ الوجهَيْنِ وأَوْلَاهما-**: على التوهُّم، أي: تَوَهَّمَ أنَّه استَفْهَمَ بالهمزةِ، فعطَفَ بـ «أَمْ»؛ كأنَّه قال هنا: «أَهُوَ صحيحٌ أَمْ لا؟»؛ وللتوهُّمِ شواهدُ في العربيَّةِ؛ وعلى هذا فهنا: سؤالٌ واحدٌ لا سؤالانِ، و«أَمْ» متصلةٌ =

فَيُسْأَلُ عن حادثةٍ تُوجِبُ سُجُودَ السَّهْوِ، فلا يَدْرِي ما يَقُولُ!

ولقدْ بلَغَ بِجَمَاعةٍ من المحدِّثينَ إِفْنَاءُ أَعْمَارِهِمْ في طَلَبِ الطُّرُقِ[1] والشَّوَاذِّ من الحديثِ؛ حَتَّى فَاتَهُم حِفْظُ القُرْآنْ، وعِلْمُ ما فُرِضَ عليهمْ مِنْ فرائضِ الأَعْيَانْ[2]، وهؤلاءِ: الذينَ طَرَّقُوا الذَّمَّ[3] على أصحابِ الحديثِ؛ حَتَّى قال فِيهِمُ الشاعرُ:

زَوَامِلُ لِلأَسْفَارِ[4] لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ ... بِجَيِّدِهَا إِلَّا كَعِلْمِ الأَبَاعِرِ

= لا منقطعةٌ. وانظر: "مغني اللبيب" (ص٥٣ و٧٣).
وقد تقدَّم التعليقُ على العطف على التوهُّم عند قول المصنِّف: «وسلَّم تسليمًا» (ص١٧٦).
والثاني- وهو بعيدٌ هنا-: أنَّه من بابِ تكرارِ الاستفهام؛ والتقديرُ هنا: «هلْ هو صحيحٌ، أَمْ ليس هو صحيحًا؟»؛ فهنا: سؤالانِ وكلامانِ، لا سؤالٌ وكلامٌ واحدٌ، و«أَمْ»: منقطعةٌ لا متصلةٌ.
وانظرْ: "كتاب سيبوَيْه" (٣/ ١٧٥-١٧٩)، و"الأصول في النَّحْو" لابن السَّرَّاج (٢/ ٢١٤)، و"اللُّبَاب" للعُكْبَريّ (١/ ٤٢٩-٤٣٠)، و"مغني اللبيب" (ص٥٣، ٧٣).

(١) أي: بَلَغَ بهم إفناءُ أعمارِهِمْ مبلغًا عظيمًا في طلبِ الطُّرُقِ... إلخ. وفي الأصلِ تَحتمِلُ: «الطُّرُق»، و«الطُّرَف»، لكنَّ الناسخَ يَكْتُبُ القافَ قريبةً مِنَ الفاء.

(٢) انظر: "الآداب الشرعيَّة" لابن مُفْلِح (٢/ ١٢١- فصل: في فضلِ الجمعِ بين الحديثِ وفقهِهِ، وكراهةِ طلبِ الغريبِ والضعيفِ منه).

(٣) أي: جعَلُوا للذمِّ طريقًا على أصحابِ الحديثِ، وجَلَبُوهُ لهم. انظر: "تاج العَرُوس" (ط ر ق).

(٤) كذا في الأصلِ: «للأسفارِ»، جمعُ سِفْرٍ، وهو: الكتابُ الكبيرُ. انظر: "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٣٧٣)، و"لسان العرب" (س ف ر).
والذي في "صَيْد الخاطر" للمصنِّف: «للأخبار»، وعنه نقَلَ ابنُ مُفْلِح في "الآداب الشرعيَّة"، وفي بعض مصادرِ التخريجِ الآتيةِ: «لِلأَشْعَارِ»؛ وهو الأوفقُ للمناسبةِ التي قيل فيها البيتانِ؛ كما سيأتي.

لَعَمْرُكَ مَا [يَدْرِي][(١)] المَطِيُّ إِذَا غَدَا بِأَحْمَالِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الغَرَائِرِ[(٢)]

---

(١) في الأصلِ: «تَدْرِي» بالتاء المثناةِ الفوقيةِ؛ والمثبتُ مِنْ مصادرِ التخريجِ؛ وهو المناسبُ لقولِهِ: «غَدَا بأحمالِهِ أو راحَ».

(٢) جاء في بعض مصادرِ التخريجِ الآتيةِ: «بِأَوْسَاقِهِ»؛ بدل: «بأحمالِهِ»؛ والأوساقُ»: جمعُ وَسَقٍ، وهو: الحِمْلُ المحمولُ على ظَهْرِ البعيرِ. انظر: "المفردات، في غريب القرآن" للأصفهاني (ص١٣٢).
وقوله: «رَاحَ ما في»، لم يتضحْ في الأصلِ؛ لمجيئه في آخرِ الصفحة؛ فاستظهرناهُ مِنْ مصادرِ التخريجِ.
وهذان البيتان من الطويل؛ وهما لِمَرْوان بن سُلَيمان بن يحيى بن أبي حَفْصة؛ كما في "شعره" (ص٥٨)، و"الكامل" للمبرِّد (٢/ ١٠٣٧)، و"العِقْد الفريد" لابن عبد ربِّه (٢/ ٤٨٤)، و"لسان العرب" (١١/ ٣١٠)، و"المُزْهِر" للسيوطي (٢/ ٢٦٧)، و"تاج العَرُوس" (٢٩/ ١٣٦)، **وبلا نسبة في** "تأويل مُختلِف الحديث" لابن قُتَيْبة (ص١٠)، و"أمثال الحديث" للرامَهُرْمُزِيّ (ص٨٩)، و"الحث على طلب العلم" لأبي هِلَال العَسْكري (ص٦٧)، و"جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٣١)، و"الفقيه والمتفقِّه" (٢/ ١٤٠)، و"دلائل الإعجاز" (ص٢٥٤)، و"أسرار البلاغة" (ص١٢٢)، و"الحماسة البَصْرية" (٢/ ٢٩٩)، و"البحر المحيط" (٨/ ٢٦٣)، وقد نسبهما المصنِّف في "صيد الخاطر" (ص١٨٢) إلى الحُطَيْئة، وهو سهو، وعنه نقل ابن مُفْلِح في "الآداب الشرعيَّة" (٢/ ١٢٣)، ولم يتعقَّبه.
و«الزَّوَامِلُ»: جمعُ زاملةٍ، وهي: التي يُحْمَلُ عليها طعامُ الرجلِ ومتاعُهُ في سَفَرِهِ من الإبِلِ وغيرها؛ مِنَ «الزَّمْل» بمعنى الحَمْل، و«الأباعرُ»: جمعُ أَبْعِرَةٍ، والأَبْعِرَةُ: جمع بَعِير، والغَرَائِرُ: جمعُ غِرَارةٍ، وهي: وعاءٌ من صُوفٍ أو شَعْرٍ لنقلِ التِّبْنِ وما أشبهَهُ. انظر: "تاج العَرُوس" (ز م ل)، و(ب ع ر)، و(غ ر ر)، و"طَلِبَة الطَّلَبة" (ص٢٣٨) (غ ر ر).
والمعنى: أنهم شُبِّهوا بالإبلِ التي تَحْمِلُ الكتبَ، ولا تَفْقَهُ ما فيها.
والبيتانِ قِيلَا في هجاءِ قوم مِنْ رواةِ الشِّعْرِ، لا يَعْلَمُونَ ما هو؛ مع استكثارِهِمْ مِنْ روايتِهِ، أي: أنَّهم رواةُ شِعْرٍ لا درايةَ لهم به؛ **وعلى ذلك**: فقولُ المصنِّف: «حتَّى قال فيهمُ الشاعرُ»: ليس على وجهِه؛ لمخالفتِهِ المناسبةَ التي قيل فيها البيتانِ، وأجودُ منه ما قاله الخطيبُ في "الفقيه والمتفقِّه" (٢/ ١٤٠): «وضَرَبُوا لهم المَثَلَ بقولِ الشاعرِ...»، ثُمَّ ذكَرَ البيتَيْن. =



هذا؛ **والمصنِّفُ يشيرُ بهذا إلى طائفةٍ معيَّنةٍ من أهلِ الحديثِ أكثَرُوا من طلبِ** الغريبِ والضعيفِ منه، حتى ترَكُوا العلمَ والفقهَ؛ قال ابنُ مُفْلِحٍ في "الآداب الشرعيَّة" (١/ ٢٣٦): «قال أحمدُ بنُ الحَسَنِ التِّرْمِذيُّ: سمعتُ أبا عبدالله [يعني: الإمامَ أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ] يقولُ: إذا كان يَعرِفُ الحديثَ، ويكونُ معه فقهٌ أحبُّ إليَّ مِنْ حفظِ الحديثِ لا يكونُ معه فقهٌ. وقال الأَثْرَمُ: سأَلَ رجلٌ أبا عبدالله عن حديثٍ؟ فقال أبو عبدالله: اللهُ المستعانُ! تَرَكُوا العِلْمَ، وأقبَلُوا على الغرائب!».

وقد ذكَرَ الخطيبُ في "الفقيه والمتفقِّه" (٢/ ١٤٠-١٤٢) كلامًا نفيسًا في نصيحةِ أصحابِ الحديثِ، وكذا المصنِّفُ في "صَيْد الخاطر" (١/ ٤٤٢-٤٤٤)؛ فراجعْهما إنْ شئتَ. وانظر أيضًا: "الاتجاهات الفِقْهيَّة عندَ أصحابِ الحديثِ، في القرنِ الثالثِ الهِجْرِيِّ" للدكتور عبدالمجيد محمود عبدالمجيد.

(٢)
تصحيفاتُ بعضِ المحدِّثين في القرآن

/ فَصْلٌ(١)

فأمَّا بيانُ أنَّ اشتغالَـهُمْ بِشَوَاذِّ الحديثِ شَغَلَهُمْ عنِ القُرْآنِ:

[١] فأخبَرَنَا أبو الفَضْلِ مُحمَّدُ بنُ ناصرٍ، قال: أخبَرَنَا المُبارَكُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ(٢)، قال: أخبَرَنَا محمَّدُ بنُ عَبْدِ الواحدِ الحَرِيرِيُّ(٣)، قال:

---

(١) أكثرُ ما ذكرَهُ المصنِّفُ في هذا الفصلِ أخذَهُ عن الدارقطنيِّ من كتابِه "التصحيفِ وأخبارِ المصحِّفين"، لكنَّه توسَّع في نقل ذلك في كتابِه: "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٧٢-٧٧ الباب العاشر في ذكرِ المغفَّلين من القُرَّاءِ والمصحِّفين"، وبعضُ ذلك نقلَهُ عن أبي أحمدَ العسكريِّ الذي صنَّف في التصحيفِ والتحريفِ ثلاثةَ كُتُبٍ، هي: "تصحيفات المحدِّثين"، و"شرحُ ما يَقَعُ فيه التصحيفُ والتحريفُ"، و"أخبارُ المصحِّفين"؛ وهي مطبوعةٌ ومحقَّقةٌ تحقيقًا حسنًا!
هذا؛ وسيذكُرُ المصنِّفُ في هذا الفصلِ وما بعدَهُ تصحيفاتٍ في القرآنِ والحديثِ، وردَتْ عن أكابرِ أهلِ العلمِ، لكنَّ أكثرَ هذا لا يصحُّ عنهم- كما يأتي بيانه- وما صحَّ من ذلك فكثيرٌ منه لهم فيه أعذارٌ لم يَنْقُلْها ناقلوها؛ كما قال ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٨٤/ ط. عِتْر). وقال ابنُ كَثير في "اختصار علوم الحديث" (٢/ ٤٧٠-٤٧١- مع الباعث الحثيث): «وما ينقُلُهُ كثيرٌ من الناسِ عن عُثْمانَ بن أبي شَيْبَةَ: أنَّه كان يُصحِّفُ في قراءةِ القرآنِ، فغريبٌ جِدًّا؛ لأنَّ له كتابًا في التفسيرِ». وانظر: "فتح المغيث" للسَّخاوي (٤/ ٦٤).

(٢) هو: المُبارَكُ بنُ عبدالجَبَّار بن أحمدَ بن القاسم بن أحمدَ بن عبدالله، أبو الحُسَيْنِ الطُّيُورِيُّ، البغداديُّ، الصَّيْرَفِيّ، كان محدِّثًا وَرِعًا، لم يَشْتغِلْ بشيءٍ غيرِ الحديث، وكان دَيِّنًا صالحًا، وُلِدَ سنة (٤١١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٥٠٠هـ). ترجمتُهُ في: "المنتَظَم" (٩/ ١٥٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٢١٣)، و"لسان الميزان" (٥/ ٩).

(٣) هو: محمدُ بنُ عبدالواحدِ بن محمدِ بن جَعْفَرِ بن أحمدَ بن جعفرِ بن الحَسَنِ بن وَهْب، أبو الحَسَنِ الحَرِيرِيُّ، نسبةً إلى الحَرِيرِ، وهو المعروفُ بابنِ زوجِ الحُرَّةِ- وهو جَدُّهُ محمدُ بنُ جعفرٍ- وكان صدوقًا، وُلِدَ سنةَ (٣٧١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٤٢هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٣/ ٦٢٦).

حَدَّثنا الدَّارَقُطْنِيُّ[(١)]، قال: حدَّثنا أحمَدُ بنُ كاملٍ[(٢)]، قال: حَدَّثني [الحَسَنُ بْنُ][(٣)] الحُبَابِ المُقْرِئُ[(٤)]؛ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ

(١) هو: الإمامُ المشهورُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ عُمَرَ بن أحمدَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وُلِدَ سنةَ (٣٠٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٨٥هـ)، وروايتُهُ هذه- فيما يَظْهَرُ- في كتابِهِ: "التصحيفِ وأخبارِ المصحِّفين"؛ ولا نَعْرِفُ عنه شيئًا.

(٢) هو: أحمدُ بنُ كاملِ بن خَلَفِ بن شَجَرةَ بن منصورٍ، أبو بكرٍ البغداديُّ، القاضي، قال الخطيبُ البغداديُّ في "تاريخ بغداد" (٥/ ٥٨٧): «وهو أحدُ أصحابِ محمدِ بنِ جريرٍ الطبريِّ... وكان مِنَ العلماءِ بالأحكام، وعلومِ القرآن، والنَّحْوِ، والشِّعْرِ، وأيَّامِ الناسِ، وتواريخِ أصحابِ الحديثِ، وله مصنَّفاتٌ في أكثرِ ذلك... سمعتُ أبا الحسنِ بنَ رزقويه ذكر أحمدَ بنَ كاملٍ، فقال: لم ترَ عيناي مثلَهُ»، وقال حمزةُ السهميُّ في "سؤالاته للدارقطني" (١٧٦): «وسأل الشيخُ أبو سعدٍ الإسماعيليُّ أبا الحسنِ الدارقطنيَّ عن أبي بكرٍ أحمدَ بنِ كاملِ بنِ خلفٍ القاضي؟ فقال: كان مُتساهِلًا، ربما حدَّث من حفظِهِ ما ليس عندَهُ في كتابِهِ، وأهلكَهُ العُجْبُ؛ فإنه كان يختارُ، ولا يضعُ لأحدٍ من العلماءِ الأئمةِ أصلًا، فقال له أبو سعدٍ الإسماعيليُّ: كان جَرِيرِيَّ المذهبِ؟ قال أبو الحسنِ: بل خالفَهُ واختار لنفسِهِ، وأملى كتابًا في السننِ، وتكلَّم على الأخبارِ». اهـ. وقال السلميُّ في "سؤالاته للدارقطني" (١٥): «وسألتُه عن أبي بكرِ بنِ كاملٍ؟ فقال: كان يَعتمِدُ حِفظَه، ويُحدِّثُ من حِفظِه بما ليس في كُتُبِه؛ وذاك أنه لا يَعُدُّ لأحدٍ وَزْنًا من الفقهاءِ وغيرِهم»، وقال الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ٥٤٤، ٥٤٦): «كان يَعتَمِدُ على حفظِهِ فيَهِمُ»، وقال أيضًا: «وكان من بحورِ العلم، فأهلكَهُ العُجْبُ». اهـ. من مؤلَّفاته: "غريبُ القراءات"، و"غريبُ الحديث"، و"التقريب، في كشفِ الغريب"، و"أخبار القُضَاة"، و"التنزيلُ"، و"التاريخ"، وُلِدَ سنةَ (٢٦٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٥٠هـ). وانظر: "الضعفاء والمتروكين" للمصنِّف (١/ ٨٣)، و"معجم الأُدَباء" (١/ ٥٤٧)، و"ميزان الاعتدال"(١/ ٢٧٢)، و"لسان الميزان" (١/ ٢٩٤).

(٣) في الأصلِ: «الحُسَيْن»، وسقَطَتْ كلمةُ: «ابن»، والتصويبُ من مصادرِ التخريج الآتية.

(٤) هو: الحَسَنُ بنُ الحُبَابِ بن مَخْلَدِ بن مَحْبُوب، أبو عليٍّ الدَّقَّاقُ، مقرئُ بغدادَ، قرأ القرآنَ على البَزِّيِّ، وعلى محمَّد بن غالبِ الأنماطيِّ صاحبِ =

مُشْكُدَانَةَ[١] قَرَأَ عليهِمْ في التفسيرِ: «وَيَعُوقَ وَبِشْرًا»، فقيلَ له: ﴿وَنَسۡرٗا﴾[٢]! فقالَ: هي منقوطةٌ[٣] مِنْ فَوْقُ، فقيلَ له: النَّقْطُ غَلَطٌ! قال: فأَرْجِعُ إلى الأَصْلِ[٤]!

= شُجَاع بن أبي نَصْر، وكان يُقرِئُ بقراءةِ أبي عَمْرٍو، وكان ثقةً، وُلِدَ في حدودِ سنةِ (٢١١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٠١هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٥٦)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٠١)، و"معرفة القُرَّاء الكبار" (١/ ٢٢٩).

(١) هو: عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بن محمد بن أَبَانِ بن صالحِ بن عُمَيْر القُرَشِيّ، أبو عبدالرحمنِ، الأُمَوِيُّ، وجَدُّهُ أَبَانٌ مَوْلَى عثمانَ ﷺ، قال أبو حاتمٍ: «صدوقٌ»، وقال أحمدُ: «ثقةٌ». توفِّي ببغدادَ سنةَ (٢٣٩هـ).
و«**مُشْكُدَانَةُ**»: بضمِّ الميم مع ضمِّ الكافِ أو فتحِهَا، ويجوزُ كسرُ الميمِ معَ كسرِ الكافِ، وهي كلمةٌ فَارسيَّةٌ معناها: حَبَّةُ المِسْك، أو وِعَاءُ المِسْك، وهو لقبٌ لُقِّبَ به لطيبِ ريحِهِ وأخلاقِه، قال المصنِّف في "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص٣٥٦): «قال [يعني: مُشْكُدانةَ]: رآني أبو نُعَيْم وثيابي نظيفةٌ، ورائحتي طيِّبةٌ، فقال: ما أنتَ إلا مُشْكُدَانة». ترجمتُهُ في: "الضعفاء" للعُقَيْلي (٢/ ٢٨١)، و"تهذيب الكمال" (١٥/ ٣٤٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٥٥)، و"تاج العَرُوس" (ش ك د ن)، (م ش ك د ن).

(٢) من سورة نُوح، الآية: ٢٣.

(٣) في مصادر التخريج- ومنها: "أخبار الحمقى" للمصنِّف-: «منقوطةٌ بثلاثة».

(٤) أخرجَ هذا الخبرَ الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٢٩٧)، عن أبي حامدٍ أحمدَ بن محمدٍ الدَّلْويِّ، عن الدارقُطنيّ، به. وعلَّقه المصنِّف في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٧٢) عن مُشْكُدانةَ، به. وذكره الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٤/ ١٥٣) عن أحمدَ بن كامل تعليقًا، ثم قال: «هذا يدلُّ على أنَّه- المسكين- كان عَرِيًّا مِنْ حفظِ القرآنِ».
وأخرجَ أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدِّثين" (١/ ١٣، ١٤٥)، و"شرح ما يقعُ فيه التصحيف" (١/ ١١)، و"أخبار المصحِّفين" (ص٣٧- ٣٨)، عن أبي العَبَّاس أحمدَ بن عُبَيْدالله بن عَمَّارٍ الكاتب، قال: انصرَفْتُ من مجلسِ عبدالله بن عُمَرَ بن أَبَانٍ القرشيِّ- المعروفِ بمُشْكُدَانةَ المحدِّثِ- في سنةِ ستٍّ وثلاثين ومِئَتَيْن، فمرَرْتُ بمحمدِ بن عبَّاد بن موسى سَنْدُولَة، فقال: مِنْ أينَ أَقْبَلْتَ؟ فقلتُ: مِنْ عندِ أبي عبدالرحمنِ مُشْكُدَانةَ، فقال: =

[٢] قال الدَّارَقُطْنِيُّ[١]: وحدَّثنا القاضي أبو بكرِ بنُ كاملٍ، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ عليٍّ الخَلَّالُ[٢]، قال: سمعتُ أحمدَ[٣] بنَ عُبَيْدِاللهِ

= ذاكَ الذي يُصحِّفُ على جبريلَ! يزيدُ قراءتَهُ: «وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَبِشْرًا»، وكانتْ حُكِيَتْ عنه».
ومن طريق العسكريِّ، أخرجَهُ الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٢٩٧).
والخبرُ ذكرَهُ المصنِّف في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٧٢) عن أبي العَبَّاسِ بن عَمَّارٍ الكاتبِ، تعليقًا.
وأبو العبَّاس أحمد بن عبيدالله بن عمَّار الكاتب، المعروفُ بِحِمَارِ العُذَيْر، كان من رؤوسِ الشيعةِ، غاليًا في التشيُّع، له مصنَّفاتٌ في مَقَاتلِ الطالبِيِّين، ومَثَالبِ معاوية، قيل: كان معتزليًّا، وكان كثيرَ الوقيعةِ في الأكابرِ؛ فمثلُهُ لا يُستبعَدُ عليه اختلاقُ الحكايةِ. انظر: "الأنساب" (٤/ ١٨٨)، و"مِيزَان الاعتدال" (١/ ٢٥٩)، و"تاريخ الإسلام" (٢٣/ ٤٧٢)، و"لِسَان الميزان" (١/ ٢١٩).
أمَّا إسنادُ الدارقطنيِّ: ففيه شيخُهُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ كاملٍ، فلعلَّ تساهلَهُ بالروايةِ وزهوَهُ بنفسِهِ وانتقاصَهُ العلماءَ؛ هو الذي حملَهُ على إيرادِ هذه الحكايةِ التي لعلَّ أصلَها روايةُ حمار العُذَيْر أحمدَ بنِ عبيداللهِ بنِ عمارٍ الكاتبِ المعتزليِّ، فلتساهلِ ابنِ كاملٍ لم يعتنِ بذكرِ اتصالِ السندِ بين شيخِهِ الحسنِ بنِ الحُبَابِ، وبين عبداللهِ بنِ عمرَ مُشْكُدانةَ، والله أعلم.

(١) الظاهرُ: أنَّ هذا الخبرَ مرويٌّ بإسنادِ المصنِّفِ السابقِ إلى الدارقطنيِّ، أي: من روايتِهِ عن شيخِهِ ابنِ ناصرٍ، عن المُبارَك بن عبدالجَبَّار، عن محمَّد بن عبدالواحد الحَرِيريِّ، عن الدَّارَقُطْنِيِّ، به، ومثلُ ذلكَ الخبرانِ الآتيانِ المرويَّانِ عن الدارقطنيِّ.

(٢) كذا جاء في الأصل: «الخَلَّال»، ولم نقفْ له على ترجمة، ولعلَّه محرَّف عن: «الخزاز»، وهو: أحمد بن علي بن الفُضَيْل، أبو جعفر البغداديّ الخَزَّاز المقرئ، وكان ثقةً صاحبَ قرآنٍ وحديث. توفِّي سنة (٢٨٦هـ). ترجمته في: "سؤالات الحاكم" (١٣)، و"تاريخ بَغْداد" (٥/ ٤٩٦)، و"معرفة القُرَّاء الكبار" (٢/ ٥١٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٤١٨-٤١٩).
ويَحتمِلُ أنْ يكونَ هو أحمدَ بن محمدٍ الخَلَّال؛ شيخَ الحنابلةِ؛ فإنَّه يَرْوِي عن أبي جعفرٍ ابنِ المُنَادِي!

(٣) كذا في الأصلِ، وفي مصادرِ التخريج: «محمَّد»، لكنْ قال عنه ابنُ ماكولا =

المُنَادِيَ[١] يقولُ: كُنَّا في دِهْلِيزِ[٢] عُثْمَانَ بنِ أبي شَيْبَةَ[٣]، فخَرَجَ

= في "الإكمال" (٧/ ٢٤٨): «رَوَى عنه البخاري في "الجامع" في تفسير سورةِ: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَالمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ البَيِّنَةُ» [البَيِّنَة]، وسمَّاه: أحمَدَ، قال محمَّد بن يحيى بن مَنْدَه: والمشهورُ عندَ أهلِ بغداد: محمَّد». اهـ. وحديثُهُ في "صحيح البخاري" (٤٩٦١).

(١) هو: أحمدُ- أو محمَّدُ- بنُ أبي داودَ عُبَيْدِالله بن يزيدَ، أبو جعفرٍ، البَغْداديُّ المُنَادِي، كان إمامًا محدِّثًا شيخَ وقتِه، قال أبو حاتم: «صدوقٌ»، وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: «ثِقَةٌ». وُلِدَ سنةَ (١٧١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٧٢هـ). ترجمتُهُ في: "الجرح والتعديل" (٨/ ٣)، و"تاريخ بَغْداد" (٣/ ٥٦٤)، و"تهذيب الكمال" (٢٦/ ٥٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٥٥)، و"شذرات الذَّهَب" (٣/ ٣٠٦).

(٢) الدِّهْلِيزُ هو: المَدْخَلُ إلى الدارِ، أو ما بينَ البابِ والدارِ، والجمعُ: الدَّهَالِيزُ، فارسيٌّ معرَّب. انظر: "لسان العرب"، و"المصباح المُنير"، و"تاج العَرُوس" (د هـ ل ز).

(٣) هو: عثمانُ بنُ محمَّدِ ابنِ القاضي أبي شَيْبَةَ إبراهيمَ بن عثمانَ بن خُوَاسْتِي، أبو الحسنِ، العَبْسِيُّ مولاهم، أخو الإمام أبي بكرٍ عبدالله- وهما كوفيَّان- كان مِنْ كبارِ الحفَّاظِ كأخيه، حدَّث عنه البخاريُّ، ومسلمٌ، واحتجَّا به في كتابَيْهما، سُئِلَ عنه الإمامُ أحمدُ؟ فقال: «ما عَلِمْتُ إلا خيرًا»، وقال يحيى ابن مَعِينٍ: «ثقةٌ مأمون»، قال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام": «وكان لا يَحْفَظُ القرآنَ، وإذا جاء منه شيءٌ، صحَّفه في بعضِ الأحايين»، وقال في "السِّيَر": «وهو- مع ثقتِهِ- صاحبُ دُعَابةٍ؛ حتَّى فيما يَتصحَّفُ من القرآنِ العظيم؛ سامحَهُ اللهُ!»، وقال في "الميزان" (٣/ ٣٨): «فكأنَّه كان صاحبَ دُعَابةٍ، ولعلَّهُ تابَ وأنابَ!»، وقال الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٢٩٨): «ولم يُحْكَ عن أحدٍ من المحدِّثين من التصحيفِ في القرآنِ أكثرُ مما حُكِيَ عن عثمانَ بن أبي شَيْبَةَ»، ثم ذكَرَ- بسندِهِ- أشياءَ مما حُكِيَتْ عنه في ذلكَ! وُلِدَ بُعَيْدَ سنةِ (١٦٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٣٩هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٥٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ١٦٦)، و"تاريخ بَغْداد" (١٣/ ١٦٢)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٤٧٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٥١-١٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (١٧/ ٢٧٠-٢٧١)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٣٥-٣٩)، و"الوافي بالوَفَيات" (١٩/ ٣٣٢)، و"شَذَرات الذهب" (٣/ ١٧٧).

وانظر التعليقَ على ما رُوِيَ مِنْ تصحيفِهِ في القرآن في تخريجِ الخَبَر.

إلينا، فقال: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ في أيِّ سُورَةٍ هُوَ[1]؟

---

(١) أخرجَ هذا الخبرَ الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٤٦٣/ط. عجاج الخطيب)؛ من طريق الدارقطنيِّ، عن أحمدَ بن كاملٍ، عن أحمدَ بن عليٍّ الخَلَّال، عن محمد بن عُبَيْد الله المُنادِي، به، وذكَرَهُ المصنِّف في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٧٣)، والذهبيّ في "الميزان" (٣/ ٣٧)، عن محمَّد بن عُبَيْداللهِ المنادي تعليقًا.
وهذا الخبرُ أقلُّ أحوالِه: أنه ضعيفٌ مِنْ جهةِ سندِهِ؛ ففيه أحمدُ بنُ عليٍّ الخَلَّالُ؛ ولم نقفْ على ترجمتِهِ كما تقدَّم، وفيه أيضًا: أبو بكرٍ أحمدُ بنُ كاملٍ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه وعلى روايتِهِ في الأثرِ السابقِ.
والعجبُ: أنَّ هذه الأخبارَ- التي فيها هذه الوقيعةُ بهؤلاءِ الأئمَّةِ- يَنفرِدُ بها أحمدُ بنُ كاملٍ هذا؛ وإنْ تُوبِعَ فإنَّما يُتابَعُ مِنْ مُتَّهَم!
ومتنُ الخبرِ منكرٌ؛ فالصبيانُ في الكتاتيبِ يَعرفُونَ سورةَ القَلَم، فضلًا عن إمامٍ فاضلٍ صنَّفَ في التفسير، حتى وإنْ فُرِضَ أنَّه لا يحفظُ القرآنَ، مع أنه لا دليلَ عليه سوى هذه الأخبارِ العجيبةِ التي رُوِيَتْ عنه في التصحيفِ ونحوِهِ؛ كهذا الخبرِ، والخبرِ الآتي قريبًا من طريقِ إبراهيمَ بنِ أَرْمَةَ، قال: قرأَ علينا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ: «جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ»، فقلتُ له: «فِي رَحْلِ أَخِيهِ»، فقال: تَحْتَ الجِيم واحدةٌ!
بل حتى السورُ القصيرةُ حُكِي عنه التصحيفُ فيها؛ كقولِ الذهبيِّ في "السير" (١١/ ١٥٣): «وقال الدارقطنيُّ: أخبَرَنا أحمدُ بنُ كاملٍ، حدَّثني الحَسَنُ بنُ الحُبَابِ؛ أنَّ عثمانَ بنَ أبي شَيْبَةَ قرأَ عليهم في التفسيرِ: «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الفِيلِ» [الفِيل: ١]، فقالها: أَلِفْ، لَامْ، مِيمْ!».
وعلَّق الذهبيُّ على هذا وغيرِهِ من التصحيفِ بقوله في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٨٨٤): «قلتُ: وكان لا يحفظُ القرآنَ، وإذا جاء منه شيءٌ، صحَّف في بعض!»، وفي "الميزان" (٣/ ٣٧) قال: «قلتُ: إلَّا أنَّ عثمانَ كان لا يحفظُ القرآنَ فيما قيل!».
وأورَدَ الذهبيُّ رحمه الله في "الميزان" (٣/ ٣٧-٣٨)، و"السِّيَر" (١١/ ١٥٢- ١٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (٥/ ٨٨٤) أخبارًا أخرى:
منها: قولُ إبراهيمَ بنِ عبداللهِ الخَصَّافِ: قرأَ علينا عثمانُ بنُ أبي شيبةَ في "التفسير": «فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السَّفِينَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ»، فقيل له: =

= إنَّما هو: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحۡلِ أَخِيهِ﴾ [يُوسُف: ٧٠]! قال: أنا وأخي أبو بكرٍ لا نَقْرَأُ لعاصم!».

ومنها: قولُ إسماعيلَ بنِ محمدٍ التستريِّ: سمعتُ عثمانَ بنَ أبي شيبةَ يقرأُ: «فإنْ لم يُصِبْهَا وَابِلٌ فظِلٌّ»؛ يعني: قولَهُ تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٥].

ومنها: أنه قرأ مرةً: «الخَوَارِجِ مُكلِّبِينَ»؛ يعني قولَهُ تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المَائدة: ٤]، ولسنا ندري لماذا لم يصحِّفْ «مكلِّبين»؛ مع أنها أولى من «الجوارح»؟!

ومنها: قولُ أحمدَ بنِ كاملٍ القاضي: حدثنا أبو شيخ الأصبهانيُّ محمدُ بنُ الحسنِ، قال: قرأ علينا عثمانُ بنُ أبي شيبةَ: «بَطَشْتُمْ خَبَّازِينَ»؛ يعني قولَهُ تعالى: ﴿بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٠].

ومنها: قولُ مُطيَّنٍ: قرأ عثمانُ بنُ أبي شيبةَ: «فضُربَ لهم سِنَّوْرٌ له نابٌ»، فردُّوا عليه، فقال: قراءةُ حمزةَ عندنا بِدْعةٌ؛ يعني قولَهُ تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيۡنَهُم بِسُورٖ لَّهُۥ بَابُۢ﴾ [الحَديد: ١٣].

والمصنِّفُ- في هذا الباب- وقَعَ فيما اتَّهَمَ به مخالفيهِ من الاحتجاجِ بأسانيدَ شديدةِ الضعفِ؛ وكأنَّه حاطبُ ليلٍ لا يَنْقُدُ ما يُحدِّثُ به؛ كما وصفَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في بعضِ ما استدركَهُ عليه في "لسان الميزان" (٢/ ٨٣)؛ فجمَعَ أسانيدَ تَحْوِي طعنًا في الأكابرِ من أهلِ الحديثِ، ولم يَنْظُرْ في عللها الظاهرةِ التي يُدرِكُها المبتدئونَ في هذا العلم الشريفِ.

وحمل الذهبيُّ في "السِّيَر"، و"المِيزان" مثلَ هذه الأخبارِ على أنَّها مِنْ بابِ الدُّعَابةِ، فقال: «وهو- مع ثقتِهِ- صاحبُ دعابةٍ حتى فيما يتصحَّفُ من القرآنِ العظيم، سامحه الله!»، وقال أيضًا: «قلتُ: فكأنَّه كان صاحبَ دعابةٍ! ولعلَّهُ تاب وأناب!».

وهذا بعيدٌ؛ فإن دعابةً كهذه لا تجوزُ، ولا يُعْذَرُ بها أحدٌ، بل تَصِلُ بصاحبِها للكُفْرِ، والعياذُ باللهِ؛ لأنه من الاستهزاءِ والسخريةِ بآياتِ اللهِ تعالى.

وقال الذهبيُّ- تعليقًا على التصحيفِ السابقِ في سورةِ الفيلِ-: «قلتُ هو: إمَّا سبقُ لسانٍ، أو انبساطٌ مُحَرَّمٌ!». اهـ. وعلَّق عليه في "ميزان الاعتدال" (٥/ ٤٩)، قائلًا: «لعلَّه سبقُ لسانٍ؛ وإلَّا فقطعًا كان يَحْفَظُ سورةَ الفِيلِ؛ وهذا تفسيرُهُ قد حملَهُ الناسُ عنه». =

[٣] قال الدَّارَقُطْنِيُّ: وحدَّثنا أبو بكرِ بنُ كاملٍ، قال: حَدَّثنا مُحمَّدُ ابنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ(١)، قال: قَرَأَ عَلَيْنَا مُحمَّدُ بنُ حُمَيْدٍ الرازيُّ(٢):

= وقال الصَّفَديُّ في "الوافي بالوَفَيات" (١٩/ ٣٣٢): «قلتُ: تَوهَّمَ أنَّها مثلُ أوَّلِ البَقَرة وغيرِها، وأنا شديدُ التعجُّبِ مِنْ وقوعِ مثلِ هذا! أَمَا سَمِعَ أحدًا يتلو هذه السورةَ وهو في المَكْتَبِ؟! أَمَا سمعها مِنْ أحدٍ يصلِّي بها؟!».
وفي "الجامع" للخطيب (١/ ٢٩٨)؛ قال: «ولم يُحْكَ عن أحدٍ من المحدِّثينَ من التصحيفِ في القرآنِ أَكْثَرُ مما حُكِيَ عن عثمانَ بن أبي شَيْبَة!».
وكم كنا نَوَدُّ لو أنَّ هؤلاءِ الأئمةَ (الخطيبَ، والذَّهَبيَّ، والصَّفَديَّ) نَقَدُوا هذه الحكاياتِ، ولم يَذْهَبُوا إلى تأويلها، أو الوقوفِ منها موقفَ المتعجِّبِ؛ مما يُوهِمُ التسليمَ بصحةِ نسبتها، ولو مِنْ بابِ الإشارة؛ كما صنَعَ الحافظُ ابنُ كَثِير في "اختصار عُلُوم الحديث" (٢/ ٤٧٠-٤٧١)؛ حيثُ قال: «وما يَنْقُلُهُ كثيرٌ مِنَ الناسِ عن عثمانَ بن أبي شَيْبَةَ؛ أنَّه كان يصحِّفُ في قراءةِ القرآنِ، فغريبٌ جِدًّا! لأنَّ له كتابًا في التفسير، وقد نُقِلَ عنه أشياءُ لا تَصْدُرُ عن صبيانِ المَكَاتب!».
فأحمدُ بنُ كاملٍ قد أضرَّ نفسَهُ- فيما نرى- بهذه الحكاياتِ التي سيقفُ هو ومَنْ حكاها عنهم بين يَدَيْ مَنْ لا تخفى عليه خافيةٌ، والله أعلم.
(١) يعني: المؤرِّخَ المفسِّرَ المشهورَ.
(٢) هو: مُحمد بنُ حُمَيْدِ بن حَيَّانَ، أبو عبدالله الرازيُّ، قال الإمامُ أحمدُ: «لا يزالُ عِلْمٌ بالرَّيِّ ما دام محمدُ بنُ حُمَيْدٍ حيًّا»؛ لكنَّه ضعيفٌ كثيرُ المناكير؛ قال البخاريُّ: «في حديثه نَظَرٌ»، وكذَّبه أبو زُرْعةَ وغيرُه، واتهَمَهُ بعضُهم بسرقةِ الحديثِ، وقال أبو عليٍّ النيسابوريُّ: «قلتُ لابنِ خُزَيْمةَ: لو حدَّث الأستاذُ عن محمدِ بنِ حميدٍ؛ فإنَّ أحمدَ بنَ حنبلٍ قد أحسنَ الثناءَ عليه؟! قال: إنه لم يعرفْهُ، ولو عَرَفه كما عَرَفْناه، لَمَا أثنى عليه أصلًا»، وقال الذهبيُّ: «وهو- مع إمامتِهِ- منكرُ الحديثِ، صاحبُ عجائب». اهـ. وُلِدَ في حدودِ سنةِ (١٦٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٤٨هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (١/ ٦٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٧/ ٢٣٢)، و"تاريخ بَغْداد" (٣/ ٦٠)، و"تهذيب الكمال" (٢٥/ ٩٧)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ٥٠٣-٥٠٤)، و"ميزان الاعتدال" (٦/ ١٢٦- ١٢٧)، و"شَذَرات الذَّهَب" (٢/ ١١٨).

«وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ [أَوْ يَجْرَحُوكَ]»(١)!

[٤] قال الدَّارَقُطْنِيُّ: وحَدَّثَنِي أبي(٢)؛ [أَنَّه سَمِعَ](٣) أبا بَكْرٍ البَاغَنْدِيَّ(٤)،

---

(١) في الأصلِ: «أو يُخْرِجُوكَ»؛ وهو تصحيفٌ مخالفٌ للمرادِ، وإنْ كان موافقًا لصحيحِ القراءةِ، والتصويبُ من مصادرِ التخريج. وصحيحُ القراءة: ﴿أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠].
والخبرُ أخرجَهُ الدارقطنيُّ في "كتابِ التصحيفِ وأخبارِ المُصحِّفين" - كما في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ١٠٧)- ومِنْ طريقه رواه الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٢٩٧)، وذكرَهُ المصنِّف في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٧٢) عن محمدِ ابن جريرٍ الطَّبَريِّ تعليقًا.
ومُحمدُ بنُ حُمَيْدٍ الرازيُّ ضعيفٌ كثيرُ المناكيرِ- كما تقدَّم في ترجمتِهِ- وقد ذكرَهُ الذهبيُّ في "الميزان" (٦/ ١٢٧)، وقال: «ولم يكنْ يحفظُ القرآنَ؛ فقد قال محمدُ بنُ جريرٍ الطَّبَريُّ- فيما صحَّ له عنه- قال: قرأ علينا محمد بن حُمَيْدٍ الرازيُّ: «لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يَجْرَحُوكَ».
والخبرُ- كما تَرَى- من طريق صاحبِ هذه العجائبِ التي لم يَقِفْ عليها غيرُه: أحمدُ بنُ كاملٍ، وهو ضعيفٌ، وإنْ كان صادرًا في حقِّ راوٍ مُتَّهَم؛ وهو محمدُ بنُ حُمَيْدٍ الرازيُّ هذا؛ فالعدلُ مطلوبٌ حتى مع الضعفاءِ والمتَّهَمين.

(٢) هو: عُمَرُ بنُ أحمدَ بن مَهْدِيِّ بن مسعودِ بن النُّعْمَانِ بن دِينَارِ بن عبدالله، البغداديُّ، والدُ الحافظِ أبي الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وكان ثقةً، حدَّث عن جعفرٍ الفِرْيابيِّ، وإبراهيمَ بن شَرِيك، وعبدالله بن ناجيةَ، وأبي بكرٍ محمدِ بن محمدٍ البَاغَنْدِيِّ، وحدَّث عنه ابنُهُ أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ عُمَرَ. ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٣/ ٩٤)، و"تاريخ الإسلام" (٢٥/ ٢٠٥)، و"غاية النهاية في طبقات القُرَّاء" (١/ ٥٨٩/ ط. مكتبة ابن تيمية).

(٣) ما بين المعقوفَيْنِ لم يَتَّضِحْ في الأصلِ؛ بسببِ كونِ النصِّ بتمامِهِ ملحقًا بالهامشِ، وأثبتناه من مصادرِ التخريج.

(٤) هو: محمدُ بنُ محمدِ بن سُلَيْمانَ بن الحارثِ، أبو بكرٍ البَاغَنْدِيُّ، البغداديُّ، المحدِّثُ ابنُ المحدِّث، مشهورٌ بالتدليسِ مع الصِّدْقِ والأمانة، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «يكتُبُ عن بعضِ أصحابِهِ، ثم يُسقِطُ بينه وبين شيخِهِ ثلاثةً». اهـ. وثَّقه ابنُ أبي خَيْثَمة، وقال أبو بكرٍ الإسماعيليُّ: «لا أتهمُهُ بالكَذِبِ؛ لكنَّه =

أَمْلَى عليهم في حديثٍ [ذَكَرَهُ: «وَعِبَادُ](١) الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى [الأَرْضِ هُوِيًّا»(٢) بِضَمِّ الهاءِ وياءٍ](٣).

[٥] أنبأنا أبو بَكْرٍ مُحمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ [المَزْرَفِيُّ](٤)، قال: أخبَرَنا

= خبيثُ التدليسِ، ويُصحِّفُ أيضًا»، وقال الخطيبُ: «لم يثبُتْ مِنْ أمرِ البَاغَنْدِيِّ ما يُعابُ به سوى التدليسِ، ورأيتُ كافَّةَ شيوخنا يحتجُّون به»، وُلِدَ سنةَ بضعَ عَشْرةَ ومئتَيْن، وتوفِّي سنةَ (٣١٢هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٤٣)، و"الأنساب" (٢/ ٤٥)، و"المنتَظَم" (٦/ ١٩٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٣٨٣)، و"الوافي بالوَفَيات" (١/ ٩٧)، و"طبقات المدلِّسين" (ص٤٤)، و"شَذَرات الذهب" (٤/ ٨١).

(١) قوله: «ذَكَرَهُ وَعِبَاد»، لم يتضحْ في الأصلِ، وأثبتناهُ من مصادرِ التخريج.

(٢) صوابُ القراءةِ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفُرقان: ٦٣].

(٣) ما بين المعقوفَيْنِ لم يتضحْ في الأصل، وأثبتناهُ من مصادرِ التخريج.
وقولُهُ: «قال الدَّارَقُطْنِيُّ: وحَدَّثَنِي أبي...»، إلى هنا، جاءَ في لَحَقٍ بحاشيةٍ في أسفلِ الأصلِ، وهو واضحٌ جِدًّا إلا كلماتٍ يسيرةً بسببِ التصوير، وقد استدرَكْنَاها مِنْ "أخبار الحمقى والمغفَّلين" للمصنِّف (ص٧٦).
وهذا الخبرُ سندُهُ صحيحٌ؛ أخرجه الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٢٩٨) عن أبي حامدٍ أحمدَ بن محمدٍ الدَّلْوِيِّ، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ١٧٠) من طريق أبي تمَّامٍ عليِّ بن محمَّد، وأبي الغنائمِ محمدِ بن عليٍّ؛ ثلاثتُهُمْ عن الدارقطنيِّ، بهِ.
وذكر الذهبيُّ هذا الخبرَ عن الدارقطنيِّ تعليقًا في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٣٨٦)، و"تاريخ الإسلام" (٢٣/ ٤٤٤)، ثم قال الذهبيُّ: «وقال الدارقطنيُّ في "الضُّعَفاء": الباغنديُّ: مُدلِّسٌ مُخلِّطٌ يَسْمَعُ من بعضِ رفاقِهِ، ثم يُسْقِطُ مَنْ بينَهُ وبينَ شيخِهِ، وربَّما كانوا اثنَيْنِ وثلاثةً؛ وهو كثيرُ الخطأ...»، إلخ.

(٤) في الأصلِ: «المرزفي»، بتقديم الراءِ على الزاي، وبإهمالِ الفاءِ؛ والتصويبُ من "الموضوعات" (٢/ ٣٦١)، ومصادرِ الترجمة. انظرْ ترجمتَهُ فيما كتبناهُ في مُقدِّمةِ التحقيقِ؛ (مطلب شيوخِ ابنِ الجَوْزِيِّ).

عبدُ الباقِي بنُ عُمَرَ الواعظُ[١]، قال: أَخْبَرَنَا أبو الحُسَيْنِ الأَهْوَازِيُّ[٢]، قال: حَدَّثَنَا أبو أَحْمَدَ العَسْكَرِيُّ[٣]، قال: حَدَّثَنَا أبو بكرِ بنُ الأَنْبارِيِّ[٤]، قال: سمعتُ القاضيَ المُقَدَّمِيَّ[٥]، عن إبراهيمَ[٦] بنِ

(١) هو: عبدُ الباقِي بنُ أحمدَ بن عُمَرَ، أبو نصرٍ الواعظُ، وقد نُسِبَ هنا إلى جَدِّه، من أهلِ الأدبِ واللغةِ والشِّعْرِ، قال ابنُ خيرون: «كان كثيرَ السماعِ، وكان يقولُ الشعرَ، وكان ثقةً متأدِّبًا»، وقال ابنُ الجوزيِّ: «ولا نَعلَمُ به بأسًا»، توفِّي في شعبانَ سنةَ (٤٦٩هـ). ترجمته في: "المنتَظَم" (١٦/ ١٨٧)، و"تاريخ الإسلام" (٣١/ ٢٩٥)، و"الثقات ممن لم يَقَعْ في الكُتُب الستَّة" (٦٣٢٩).

(٢) هو: محمدُ بنُ الحَسَنِ بن أحمدَ بن محمد بن مُوسَى بن عِمْرانَ، أبو الحُسَيْنِ الأهوازيُّ، المعروفُ بابنِ أبي عليٍّ الأصبهانيِّ، وهو متَّهمٌ بالكذبِ، وُلِدَ سنةَ (٣٤٥هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٢٨هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٢٥-٦٢٧)، و"الأنساب" (١/ ٢٣٢)، و"الضُّعَفاء والمتروكين" للمصنِّف (٣/ ٥١)، و"ميزان الاعتدال" (٦/ ١١١-١١٢)، و"لسان الميزان" ٥/ ١٢٤).

(٣) هو: الحسنُ بنُ عبدالله بن سَعِيدِ بن إسماعيلَ بن زيدٍ، أبو أحمدَ العسكريُّ، أحدُ الأئمَّةِ في اللغةِ والأدبِ، والنَّحْوِ والنوادرِ، وله في ذلك تصانيفُ مفيدةٌ، وُلِدَ سنةَ (٢٩٣هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٨٢هـ). ترجمتُهُ في: "معجم الأُدَباء" (٢/ ٥٤٨)، و"المنتَظَم" (٧/ ١٩١)، و"وَفَيات الأعيان" (٢/ ٨٣)، و"البداية والنهاية" (٦/ ٣٨٨).

(٤) هو: محمدُ بنُ القاسم بن محمدِ بن بَشَّار، أبو بكرٍ الأنباريُّ، النحويُّ اللغويُّ، كان مِنْ أعلَمِ الناسِ بالنحوِ والأَدَب، وأكثرِهِمْ حفظًا، قال الخطيبُ: «كان صدوقًا دَيِّنًا من أهلِ السُّنة». وُلِدَ سنةَ (٢٧١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٢٧هـ). ترجمتُهُ في: "طبقات الحنابلة" (٢/ ٦٩)، و"تاريخ بَغْداد" (٤/ ٢٩٩)، و"تذكرة الحُفَّاظ " (٣/ ٨٤٢)، و"تاريخ العلماء النَّحْويين" (١٧٨-١٨٠)، و"الفِهْرِسْت" (ص١١٢)، و"المَقْصِد الأرشد" (٢/ ٤٨٨).

(٥) هو: محمدُ بنُ أحمدَ بن محمدِ بن أبي بَكْرِ بن عَلِيِّ بن مُقدَّم، أبو عبدالله، القاضي المُقدَّمي، مولى ثَقِيفٍ، كان ثقةً، حَسَنَ الروايةِ للأخبارِ، توفِّي سنةَ (٣٠١هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٢/ ١٨٩-١٩٠)، و"الأنساب" (٥/ ٣٦٥)، و"المنتَظَم" (٤/ ٧٩- ٨٠)، و"تاريخ الإسلام" (٢٣/ ٧٣).

(٦) في "تصحيفات المحدِّثين" (١/ ٢٦): «سمعتُ القاضي المقدميَّ يحكي عن إبراهيم...».

أُرْمَةَ[١]، قال: قَرَأَ علينا عثمانُ[٢] بنُ أبي شَيْبَةَ: «جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ»! فقُلْتُ له: ﴿فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [٣]، فقال: تَحْتَ الجِيمِ واحدةٌ![٤].

(١) هو: إبراهيمُ بنُ أُرْمةَ بن سِيَاوِشَ بن فَرُّوخ، أبو إسحاقَ الأَصْبَهانيُّ، مفيدُ الجماعةِ ببغدادَ، و«أُرْمةُ»: بالضمِّ، وقد تُمَدُّ، فيقالُ: أُورْمَة، وهو إمامٌ حافظٌ، ولم ينتشرْ حديثُهُ؛ لأنَّه مات قبلَ مَحَلِّ الروايةِ، قال الدارقطنيُّ: «ثقةٌ حافظٌ نَبِيل». وُلِدَ في حدود سنة (٢١١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٦٦هـ). ترجمتُهُ في: "الجرح والتعديل" (٢/ ٨٨)، و"تاريخ بَغْداد" (٦/ ٥٤٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٤٥)، و"شَذَرات الذَّهَب" (٢/ ١٥١).

(٢) في الأصلِ: «عثما»، بلا نُونٍ.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٧٠.

(٤) أخرجَ هذا الخبرَ بهذا الإسنادِ: أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدِّثين" (١/ ٢٦-٢٧)، و"أخبار المصحِّفين" (ص٤٧-٤٨)، وأخرجَهُ أيضًا في "تصحيفات المحدِّثين" (١/ ١٤٥-١٤٦) مرسلًا، قال: «وحَكَى لنا ابنُ الأنباريِّ أنَّ عثمانَ بنَ أبي شَيْبَةَ قرأَ...»، فذكرَهُ.

ومِنَ الطريقِ المسنَدةِ للعسكريِّ، أخرجَهُ الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٢٩٩).

وأخرجه العسكريُّ في "شرح ما يقعُ فيه التصحيف" (١/ ١١-١٢)، بإسنادٍ آخرَ، قال: «أخبرَنا ابنُ عمَّار، حدَّثنا ابنُ أبي سَعْد، أخبرني محمدُ بن يوسف، حدَّثني إسماعيلُ بن محمد التُّسْتَرِيُّ، سمعتُ عثمانَ بن أبي شَيْبَةَ يقرأ...»، فذكرَهُ.

وثَمَّةَ تصحيفٌ آخَرُ في هذه الآيةِ نُسِبَ لعثمانَ بن أبي شَيْبَةَ أخرجَهُ الدارقطنيُّ في كتاب "التصحيف"؛ قال: «حدَّثنا أبو القاسم عليُّ بنُ محمدِ بن كاس النَّخَعِيُّ القاضي، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ عبداللهِ الخَصَّافُ، قال: قرأَ علينا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ في "التفسير": «فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السَّفِينَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ»، فقيلَ له: إنَّما هو: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [يُوسُف: ٧٠]! قال: أنا وأخي أبو بكرٍ لا نَقْرَأُ لعاصم!».

وهذا لا يثبُتُ أيضًا، وإبراهيمُ بنُ عبداللهِ الخَصَّافُ لم نجدْ مَن تَرْجَمَ له.

وأخرجَهُ مِنْ طريقِ الدارقطنيِّ: الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٢٩٩). =

وقد ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ وغيرُهُ مِنْ هذا الفَنِّ عنهم ما يَطُولُ[١].



= وانظر هذا الخبرَ أيضًا في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" للمصنِّف (ص٦٨)، و"الميزان" (٥/ ٥٠)، و"السير" (١١/ ١٥٢-١٥٣)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٤٨٦)، و"الوافي بالوَفَيات" (١٩/ ٣٣٢)، و"تهذيب التهذيب" (٧/ ١٣٦)، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٩٥)، و"اليواقيت والدرر" للمُنَاوي (٢/ ١٠٩).

(١) قال السيوطي في "تدريب الراوي" (٢/ ١٩٥ في معرفة المصحَّف): «فائدةٌ: أورَدَ الدارقطنيُّ في كتابِ "التصحيف" كُلَّ تصحيفٍ وقَعَ للعلماءِ حتى في القرآنِ». اهـ. وقد ذَكَرْنا بعضَ ما صُنِّف في هذا الشأنِ في أوَّلِ هذا الفصلِ، واللهُ أعلم.

فَصْلٌ[1]

إعراضُ بعضِ المحدِّثين عن فقهِ الحديث

وأَمَّا بيانُ إعراضِهِمْ عن الفِقْهِ شَغْلًا بِشَوَاذِّ الأحاديثِ، فقدْ رُوِيَتْ عنهم فيه عَجَائِبُ:

[٦] أخبَرَنَا عبدُ الحَقِّ بنُ عبدِ الخالقِ اليُوسُفِيُّ، قال: أَخْبَرَنَا محمَّدُ ابْنُ مَرْزُوقٍ الزَّعْفَرَانِيُّ[2]، قال: أخبَرَنَا أبو بَكْرٍ أحمدُ بْنُ عليِّ ابنِ ثابتٍ[3]، قال: أخبَرَنَا محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عَلِيٍّ الدَّقَّاقُ[4]، قال: حَدَّثنا أحمدُ بنُ إسحاقَ النَّهَاوَنْدِيُّ[5]، قال: حَدَّثَنَا ابنُ

---

(١) انظرْ في هذا الفصل: "المحدِّث الفاصل" للرامهرمزي (ص٢٣٨-٣٢٨/ فصل في فضل مَنْ جمَعَ بين الرواية والدراية)، و"الفقيه والمتفقِّه" (٢/ ١٣٨-١٧٠/ باب فضل العلم)، و"نصيحة أهل الحديث" للخطيب البغدادي (ص٣٨)، و"تلبيس إبليس" (ص١٤٠-١٤٤/ ذكر تلبيس إبليس على أصحاب الحديث)، و"أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٧٨-٩١/ ذكر المغفَّلين من رواة الحديث والمصحِّفين)، و"الآداب الشرعية" لابن مُفْلِح (٢/ ١٢١-١٢٨/ فضل الجمع بين الحديث وفقهه، وكراهة طلب الغريب والضعيف منه).

(٢) هو: محمدُ بنُ مرزوقِ بن عبدالرَّزَّاقِ بن محمد بن عُثْمانَ، أبو الحَسَنِ الجَلَّابُ البغداديُّ، الزَّعْفَرانيُّ- نسبةً إلى الزعفرانيَّةِ، مِنْ قُرَى سوادِ بغدادَ تحت كَلْوَذَا- المحدِّثُ، الفقيهُ الشافعيُّ، كان شيخًا وَرِعًا دَيِّنًا على طريقِ السَّلَفِ، قال الذهبيُّ: «مُحدِّثٌ ثِقَةٌ مُكْثِرٌ»، وُلِدَ سنةَ (٤٤٢هـ)، وتوفِّي سنةَ (٥١٧هـ)، أو (٥١٨هـ). ترجمتُهُ في: "المنتَظَم" (١٧/ ٢٢٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٤٧١-٤٧٢)، و"طبقات الشافعية" (١/ ٢٩٤)، و"الوافي بالوَفَيات" (٥/ ١٢)، و"شَذَرات الذهب" (٤/ ٥٧).

(٣) هو: الخطيبُ البغداديُّ، وُلِدَ سنةَ (٣٩٢هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٦٣هـ).

(٤) هو: محمدُ بنُ أحمدَ بن عليٍّ، أبو طاهرٍ الدَّقَّاقُ- نسبةً إلى الدقيقِ وعملِهِ وبيعِهِ- وهو المعروفُ بابنِ الأُشْنانيِّ، وكان ثقةً. توفِّي سنةَ (٤٤٨هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٢/ ١٧١)، و"المنتَظَم" (١٦/ ١١).

(٥) هو: أحمدُ بنُ إسحاقَ بن خِرْبَانَ، أبو عبدالله النَّهَاوَنْدِيُّ، ثم البصريُّ، =

خَلَّادٍ[١]، قال: حَدَّثَنا أبو عُمَرَ أحمَدُ بنُ محمَّدِ بنِ سُهَيْلٍ[٢]، قال: حَدَّثني رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ- قال ابنُ خَلَّادٍ: وَنَسِيتُ[٣] أنا اسْمَهُ[٤]- قال: وَقَفَتِ امرأةٌ على مَجْلِسٍ فيه يَحْيَى بنُ مَعِينٍ، وأبو خَيْثَمَةَ[٥]، وخَلَفُ بنُ سالم[٦]؛ في جماعةٍ يَتَذَاكَرُونَ الحديثَ، فَسَمِعَتْهُمْ يقولونَ: «قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ/ وسلَّم»، و«رواهُ فُلَانٌ»، و«ما حَدَّثَ بِهِ غَيْرُ فُلَانٍ»، فسأَلَتْهُمُ امْرَأَةٌ[٧] عَنِ الحائضِ (٣)

= ذكرَهُ ابنُ الصلاحِ في فقهاءِ مذهبِ الشافعيِّ، قال الخطيبُ: «كان ثقةً»، توفِّي في حدودِ سنةِ (٤١٠هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٥/ ٦١)، و"الأنساب" (٢/ ٣٣٩-٣٤٠)، و"طَبَقات الفقهاء الشافعيَّة" لابن الصلاح (١/ ٣٢٦)، و"تاريخ الإسلام" (٢٨/ ١٩٨)، و"توضيح المشتَبِه" (٣/ ١٩٦).

(١) هو: الحَسَنُ بنُ عبدالرحمنِ بن خَلَّادٍ، أبو محمدٍ، الرَّامَهُرْمُزِيُّ الفارسيُّ، مؤلِّفُ كتاب "المحدِّث الفاصل بينَ الراوي والواعي"؛ قال الذهبيُّ: «وما أحسَنَهُ مِنْ كتاب، يُنْبِئُ بإمامته»، وُلِدَ سنةَ (٢٦٥هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٦٠هـ). انظر: "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٧٣).

(٢) لم نقفْ على ترجمتِهِ. وقد وصَفَهُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ في مواضعَ من "المحدِّث الفاصل" بأنَّه فقيهٌ.

(٣) تشبه في الأصل: «وأُنْسِيتُ»، وكأن الألف مكشوطة.

(٤) في "المحدِّث الفاصل": «حدَّثني رَجُلٌ- ذكَرَهُ- من أهلِ العلم، وأُنْسِيتُ أنا اسمَهُ، وأَحْسَبُهُ يوسفَ بن الصاد»، ونحوُهُ في "نصيحةِ أهلِ الحديث". وسيأتي الكلامُ عليه في تخريجِ الخبر.

(٥) هو: زُهَيْرُ بنُ حربِ بن شَدَّاد، وُلِدَ سنةَ (١٦٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٣٤هـ).

(٦) هو: خَلَفُ بنُ سالم، أبو محمَّد، السِّنْديُّ المهلَّبيُّ، مولى آل المهلَّب، من كبارِ الحُفَّاظ، قال الإمامُ أحمدُ: «لا يُشَكُّ في صدقِهِ»، وُلِدَ بعدَ سنةِ (١٦٠)، وتوفِّي سنةَ (٢٣١هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٣/ ١٩٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٣٧١)، و"تاريخ بَغْداد" (٩/ ٢٧٨)، و"المنتَظَم" (١١/ ١٧٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٤٨).

(٧) كذا في الأصلِ بتنكيرِ: «امرأة»، وفي بقية مصادر التخريج: «فسأَلَتْهُمْ عن =

تُغَسِّلُ الموتَى؟[1]، وكانتْ غاسلةً؛ فلم يُجِبْهَا أَحَدٌ منهم، وجَعَلَ

= الحائضِ»، وفي "المحدِّث الفاصل": «المَرْأَةُ» بـ «أَلِ» العهديَّة؛ وهو الجادَّةُ؛ لأنَّها عينُ المرأةِ المذكورةِ أوَّلًا؛ كما يُفْهَمُ من السياقِ، ولأنَّ النكرةَ إذا أُعِيدَتْ نكرةً، كانت الثانيةُ غيرَ الأُولَى؛ ما لم تكنْ قرينةٌ تدلُّ على أنَّهما واحدٌ، وبقرينةِ السياقِ يُفْهَمُ أنَّ المرادَ بـ «امرأة» الأُولى والثانيةِ واحدٌ. وانظر: "مغني اللبيب" (ص٦٢١-٦٢٣).

وفي ضبطِ «امرأة» هنا وجهانِ آخرانِ:

أحدُهما: «امْرَأَةُ» بسكونِ الميم، وفتحِ الراء، وتركِ التنوينِ؛ على تقديرِ «أَلْ»، أو تقديرِ مضافٍ إليه؛ كقولِهم: «سَلَامُ عليكمْ»، تقديرُهُ: السَّلَامُ عليكم، أو: سلامُ اللهِ عليكم. انظر: "مغني اللبيب" (ص٦٠٩).

والثاني: «امَّرْأَةُ» بتشديدِ الميم، وسكونِ الراء، وبدونِ تنوينٍ أيضًا؛ على أنَّ أصلَها: «المَرْأَةُ»؛ فأُبْدِلَتْ لامُ التعريفِ ميمًا، ثم أُدْغِمَتِ الميمُ في الميم؛ فصارتْ ميمًا واحدةً مشدَّدةً؛ على لغةِ طيِّئٍ وحِمْيَر؛ فإنهم يقولونَ: «امْرَجُلُ»، و«امَّرْأَةُ»؛ وعليها جاءتْ روايةُ الحديث: «ليسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ». انظر: "سرّ صناعة الإعراب" (١/ ٤٢٣)، و"النهاية" (٣/ ٤٢)، و"شرح قطر الندى" (ص١١٤)، و"هَمْع الهوامع" (١/ ٣٠٨)، و"شرح الأُشْمُوني" (١/ ٤٢). وقد عَبَّرَ عنها ابنُ هِشَام بأنَّهم يَستعمِلُونَ «أَمْ» أداةً للتعريفِ، وذكَرَها في باب «أَمْ» من "مغني اللبيب" (ص٦٠)؛ وعليه: ففيها إدغامٌ فقطْ دونَ إبدال.

(١) لم يَخْتَلِفِ الفقهاءُ: في أنَّ الحائضَ والجُنُبَ إذا غسَّلا ميِّتًا، صحَّ غُسْلُه؛ لكنَّ الأَوْلَى أنْ يَتولَّى ذلك كاملُ الطهارةِ؛ لأنَّه أكملُ وأحسنُ؛ هذا من جهةِ الإجزاءِ وعدمِهِ .لكنَّهم اختلَفوا بعدَ ذلكَ في كراهتِهِ وإنْ كان مُجْزِئًا؛ فأجازَهُ بلا كراهةٍ: الشافعيةُ والحنابلةُ والحنفيةُ في الجُنُبِ والحائضِ، وكَرِهَه أبو يوسفَ فيهما، وفرَّق المالكيةُ؛ فقالوا: يُكْرَهُ تغسيلُ الجُنُبِ للميِّتِ، ولا يُكْرَهُ تغسيلُ الحائض. انظر: "بدائع الصنائع" للكاساني (١/ ٣٠٤)، و"فتح القدير" لابن الهُمَام (٢/ ١١١)، و"التاج والإكليل" للمَوَّاق (٣/ ٥٥)، و"شرح مختصر خَلِيل" للخَرَشي (٢/ ١٣٨)، و"المجموع" للنووي (٥/ ١٤٤)، و"تحفة المحتاج" لابن حَجَر الهيتمي (٣/ ١٨٤)، و"المغني" لابن قُدَامة (٢ / ١٦٢)، و"الفروع" لابن مُفْلِح (٢/ ١٩٥). وانظر: "مصنَّف ابن أبي شَيْبة" (٣/ ١٣٥).

بعضُهُمْ يَنظُرُ إلى بعضٍ! فأقبَلَ أبو ثَوْرٍ[1]، فقالوا لها: عليكِ بِالمُقْبِلِ، فالتَفَتَتْ إليه، فسأَلَتْهُ؟ فقال: نَعَمْ؛ تُغَسِّلُ المَيِّتَ؛ بحديثِ عائشةَ[2]: أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لها: «إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ»[3]، ولقولِها:

---

(١) هو: إبراهيمُ بنُ خالدِ بن أبي اليَمَانِ، أبو ثورٍ، وأبو عبدالله، الكلبيُّ البغداديُّ، كان حنفيًّا، فلمَّا قَدِمَ الشافعيُّ بغدادَ، صَحِبَهُ وأخَذَ عنه الفقهَ، وتَبِعه ونَشَر مذهبَهُ، ثم صارَ بعد ذلكَ صاحبَ مذهبٍ مستقلٍّ؛ قال ابنُ حِبَّانَ: «كان أبو ثَوْرٍ أحدَ أئمةِ الدنيا فقهًا وعِلْمًا ووَرَعًا، وفضلًا وخيرًا، ممَّن صنَّف الكُتُب، وفرَّع على السُّنَن»، وقال أحمدُ: «أعرفُهُ بالسُّنَّةِ منذ خمسينَ سنةً، هو عندي كسفيانَ الثوري»، وسُئِلَ عن مسألةٍ؟ فقال: «سَلِ الفقهاءَ، سَلْ أبا ثَوْر»، له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ، جَمَع فيها بينَ الفقهِ والحديث، وُلِدَ سنةَ (١٧٠)، وتوفِّي سنةَ (٢٤٠هـ). ترجمته في: "تاريخ بَغْداد" (٦/ ٥٧٦)، و"طبقات الفقهاء" (ص١٠١- ١٠٢)، و"وَفَيات الأعيان" (١/ ٢٦)، و"المنتَظَم" (١١/ ٢٧١-٢٧٣)، و"تهذيب الكمال" (٢/ ٨٠-٨٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٧٢-٧٦)، و"شَذَرات الذهب" (٢/ ٩٣- ٩٤).

(٢) كذا في الأصل. وفي "المحدِّث الفاصل": «لحديثِ عثمانَ بن الأَحْنَف، عن القاسم، عن عائشة»، وسيأتي الكلامُ عليه، وفي بقيَّة مصادر التخريج: «لحديثِ القاسم عن عائشةَ»، ماعدا "كشف المُشْكِل"، و"الآداب الشرعية"؛ ففيهما: «لحديث عائشة».

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٨)، وأبو داود (٢٦١)، والترمذي (١٣٤)، والنسائي (٢٧١، ٢٧٢، ٣٨٤)؛ من طريق ثابت بن عُبَيْد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، به.
وأخرجه ابن ماجه (٦٣٢)؛ من طريق أبي إسحاق السَّبِيعي، عن البَهِيّ، عن عائشة، به.
قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (٢٠٦): «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ثابتُ بنُ عُبَيد، عن القاسم، عن عائشةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: نَاوِلِينِي الخُمْرةَ، قلتُ: إني حائضٌ؛ قال: إنَّ حَيْضَكِ ليسَ في يَدِكِ. ورواه عبدُ الله البَهِيُّ، عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ نحوَهُ؟ فقال أبي: حديثُ ثابتٍ، عن القاسم، عن عائشة: أَحَبُّ إليَّ؛ وذلك أنَّ البَهِيَّ يُدخِلُ بينه وبين عائشةَ عُرْوةَ، وربَّما قال: حدَّثني عائشةُ، ونفسُ البَهِيِّ لا يُحتَجُّ بحديثه، =

«كُنْتُ أَفْرُقُ[١] رَأْسَ رَسُولِ اللهِ بِالمَاءِ وَأَنَا حَائِضٌ»[٢]؛ قال أبو ثَوْرٍ:

= وهو مُضطَرِبُ الحديث». وانظر: "علل الدارقطني" (١٤/ ٢٣٥ رقم ٣٥٨٩).
وأمَّا روايةُ عُثْمانَ بن الأَحْنَفِ عن القاسمِ - كما في "المحدِّث الفاصل" - فلم نَجِدْها في شيءٍ من الكتبِ - لهذا الحديثِ ولا لغيرِه - ولكنْ أخرَجَ ابن أبي شيبة (٢/ ١٣٩رقم ٧٤١٧)؛ من طريق عثمانَ بن حَكِيم، عن جَدَّتِهِ الرَّبَابِ؛ أنَّ عثمانَ بنَ حَنِيفٍ قال: يا جاريةُ، نَاوِلِينِي الخُمْرَةَ، قالتْ: لستُ أصلِّي، قال: إنَّ حَيْضَتَكِ ليستْ في يَدِكِ.
هذا؛ ولم نجدْ أحدًا رَوَى هذه القصةَ غيرَ الرامهرمزيِّ، وما كان ينبغي له إيرادُها؛ لما سيأتي مِنْ نقدِ سَنَدِها، عفا الله عنه!

(١) يقالُ: فَرَقْتُ بين الشيءِ أَفْرُقُ فَرْقًا: فَصَلْتُ أبعاضَهُ، والفعلُ من بابَيْ «نَصَرَ» و«ضَرَبَ»، والأُولى أَعْلَى، وبها ورَدَ القرآنُ. انظر: "المصباح المنير"، و"تاج العَرُوس" (ف ر ق)، و"معجم القراءات" (٢/ ٢٥٣-٢٥٤).

(٢) لم نَقِفْ على الحديثِ بهذا اللفظِ، إلَّا فيما جاءَ في مصادر تخريجِ القصةِ، وقد رُوِيَ بمعناه كما سيأتي.
فقد أخرجه مالكٌ في "الموطَّأ" (١٣٣)، وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٢٣١ رقم ٢٥٩٤٨)، (٦/ ٢٣٤ رقم ٢٥٩٧٣)، والبخاري (٢٩٦) من طريق ابنِ جُرَيْج، وفي (٢٠٢٨) من طريق يحيى القَطَّان؛ جميعُهم (مالكٌ، وابنُ جُرَيْج، ويحيى) عن هشام بن عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ ﵂؛ قالتْ: كنتُ أُرَجِّلُ رأسَ رسولِ الله ﷺ وأنا حائضٌ.
ومن طريق مالكٍ، أخرجه البخاري (٢٩٥، ٥٩٢٥)، ومسلم (٢٩٧)، والنسائي (٢٧٧، ٣٨٩).
وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٢٣١ رقم ٢٥٩٤٨)، (٦/ ٢٣٤ رقم ٢٥٩٧٣)، والبخاري (٢٠٤٦، ٥٩٢٥)، والنسائي (٢٧٨، ٣٨٦) من طريق الزهريِّ، ومسلمٌ (٢٩٧)، والنسائي (٢٧٦) من طريق أبي الأسودِ محمَّد بن عبدالرحمن ابن نَوْفَل، والنسائيُّ (٣٨٨) من طريق تَمِيم بن سَلَمَةَ؛ جميعُهم (الزهريُّ، وأبو الأسودِ، وتميمٌ) عن عُرْوة، عن عائشَةَ، به. وفي رواية الزهريِّ: أنها كانتْ تُرَجِّلُ النبيَّ ﷺ وهي حائضٌ. وفي رواية أبي الأسودِ: أنها كانت تَغْسِلُ رأسَ رسولِ اللهِ ﷺ وهي حائضٌ. ونحوه لفظ تميم بن سلمة.
وأخرجه مالكٌ في "الموطَّأ" (٦٨٥) عن الزهريِّ، عن عُرْوة، عن عَمْرة، والإمام أحمد (٦/ ١٨٩ رقم ٢٥٥٦٣)، والبخاري (٣٠١، ٢٠٣١)، =

فإذا فَرَقَتْ رَأْسَ الحَيِّ، فالمَيِّتُ أَوْلَى به[(١)]، فقالوا: نَعَمْ؛ رواه فلانٌ، وحَدَّثَنَاهُ فلانٌ... وخاضوا في الطُّرُقِ! فقالتِ المرأةُ: فأينَ كُنْتُمْ إلى الآنَ[(٢)]؟!

= ومسلم (٢٩٧)، والنسائي (٢٧٥، ٣٨٧) من طريق إبراهيمَ النَّخَعيِّ، عن الأسودِ بن يَزِيد؛ كلاهما (عَمْرة، والأسود) عن عائشةَ، به، ومن طريق مالكٍ أخرجه مسلم (٢٩٧). وفي روايةِ الأسودِ: أنَّ عائشةَ كانت تَغْسِلُ رأسَ رسولِ الله ﷺ وهي حائضٌ، وفي روايةِ عَمْرةَ: أنَّها كانت تُرجِّلُ رأسَ رسولِ الله ﷺ؛ بدونِ ذكرِ الحَيْض.
قال الحُمَيْدِيُّ في "الجَمْع بين الصحيحَيْنِ" (٤/ ٨٤): وليس لِعُرْوةَ عن عَمْرةَ في "مسند عائشة" من الصحيح غيرُ هذا.
وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٨١ رقم ٢٤٥٢١)، والبخاري (٢٠٢٩)، ومسلم (٢٩٧)، وأبو داود (٢٤٦٧)، والترمذي (٨٠٤)؛ من طريق اللَّيْث، عن الزهريِّ، عن عُرْوةَ وعَمْرةَ، عن عائشةَ، به. وفي روايتهما: أنَّ عائشةَ كانت تُرجِّلُ رأسَ رسولِ الله ﷺ؛ بدونِ ذكرِ الحَيْض.
هذا؛ وترجيلُ الشَّعْرِ: هو فَرْقُهُ وتسريحُهُ وتنظيفُهُ وتحسينُهُ. انظر: "النهاية" (٢/ ٢٠٣)؛ فكأنَّ الحديثَ- في هذه القِصَّةِ- قد رُوِيَ هنا بالمعنى، واللهُ أعلم.

(١) وجهُ الأولويَّةِ هنا- فيما يَظْهَر-: أنَّ جوازَ مَسِّ الحائضِ الميِّتَ للقيام بحقِّه، أولى من جوازِ مسِّها الحيَّ لذلك؛ لقدرةِ الحيِّ على فعلِ ما يحتاجُ إليه بنفسِهِ بخلافِ الميِّت، ولأنَّ ترجيلَ شَعْرِ الحيِّ أدنى في الحكمِ مِنْ تغسيلِ الميِّت؛ فغايةُ ترجيلِ شَعْرِ الحيِّ الإباحةُ أو الاستحبابُ، أمَّا غُسْلُ الميِّتِ، ففرضُ كفاية؛ وهو ما يعبِّر عنه الأصوليُّون بالفَحْوَى أو القياسِ الجليِّ؛ إذْ لا فارقَ بين المسلمِ حيًّا وميِّتًا، إضافةً إلى أنَّ حاجةَ الميتِ ظاهرةٌ على حاجةِ الحيِّ، واللهُ أعلم.

(٢) أخرَجَ هذا الخبرَ الرَّامَهُرْمُزِيُّ في "المحدِّث الفاصل" (ص٢٤٩-٢٥٠ رقم ١٥٧)، ومن طريقه أخرجه الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (٦/ ٥٧٩- ٥٨٠)، و"الفقيه والمتفقِّه" (٢/ ١٦٠ رقم ٧٨٦)، و"نصيحة أهل الحديث" (١٧)، ومن طريق الخطيبِ أخرجه المصنِّفُ في "المنتظم" (١١/ ٢٧١-٢٧٢) لكنْ بإسنادٍ آخرَ غيرِ إسنادِهِ هنا. =

= وانظر: "كشف المشكل" للمصنِّف (٤/ ٢٨٨)، و"الآداب الشرعيَّة" لابن مُفْلِح (٢/ ١٢٢).
وفي "صَيْد الخاطر" للمصنِّف (ص٦٩٢/ت. عامر ياسين): «ولما تَشاغَلَ بالطُّرُقِ مِثلُ يحيى بن مَعِينٍ، فاته من الفقهِ كثيرٌ؛ حتَّى إنَّه سُئِلَ عن الحائض: أيجوزُ أنْ تُغسِّلَ الموتى؟ فلم يَعْلَمْ حتى جاء أبو ثَوْر، فقال: يجوزُ؛ لأنَّ عائشةَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- قالت: كنتُ أُرجِّلُ رأسَ رسولِ الله ﷺ وأنا حائضٌ؛ فيَحْيَى: أَعْلَمُ بالحديثِ منه، ولكنْ لم يَتشاغَلْ بفهمِهِ؛ فأنا أَنْهَى أهلَ الحديثِ أنْ تَشغَلَهم كثرةُ الطُّرُقِ». اهـ. وينقُضُ كلامَ المصنِّفِ هذا كلامُهُ الآتي في التسليمِ بأنَّ يحيى بنَ مَعِينٍ ممَّن جمَعَ بينَ المهمِّ مِنْ أمورِ الدِّينِ والفقهِ فيه.
وهذا الخبرُ ضعيفٌ منكرٌ؛ لجهالةِ راويه، وهو شيخُ الرامهرمزيِّ، وإنْ كان هو يوسفَ بنَ الصادِ- كما ظَنَّ الرامهرمزيُّ- فلم نَقفْ له بعدَ البحثِ على ترجمةٍ تَرْفَعُ جهالتَه؛ ومما يدلُّ أيضًا على نكارةِ الخبرِ: ذكرُهُ أنَّ عثمانَ ابنَ الأَحْنَفِ هو الراوي عن القاسم عن عائشةَ لحديثِ: «إنَّ حيضتَكِ ليستْ في يَدِكِ»، ولم نَجِدْ لعثمانَ بنِ الأحنفِ هذا ذكرًا في شيءٍ مِنْ كتبِ الحديثِ أو الرجال؛ فمثلُ هذه الحكاياتِ يَضَعُها أعداءُ السننِ للطعنِ في أهلِ الحديثِ الذين قَعَدوا لهم- بحمدِ الله- كلَّ مرصدٍ؛ يَنْفُونَ عن دِينِ اللهِ تأويلَ الجاهلين، وتحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبْطِلِين. وانظر: "الفقيه والمتفقِّه" (٢/ ١٤٩- ١٥٢).
وعلى فرضِ صحةِ هذا الخبرِ: فيمكنُ حملُهُ على أنَّ المرأةَ سألَتْهُم وهم صغارٌ في أوَّلِ طلبِهم للعلم، وكان أبو ثَوْرٍ قد انصرَفَ في طلبِ الفقهِ ملازمًا للشافعيِّ، في حينَ بدَؤُوا هم بطلبِ علم الحديثِ.
وإذا أمكَنَ هذا الاحتمالُ أو ما أشبهَهُ، اندفَعَت عنهم مَعرَّةُ الجهلِ بمثلِ هذه المسألةِ التي لا يكادُ يَجهَلُها أحدٌ من صِغَارِ طلبةِ العلم فضلًا عن مِثْلِ ابنِ مَعِين، وأبي خَيْثمةَ، وخَلَفِ بن سالم في جلالةِ أقدارِهم، وعُلُوِّ كَعْبِهِم في تحصيلِ علومِ الشريعةِ عامَّةً، وعلومِ الحديثِ خاصَّةً.
ويشهَدُ لذلكَ أمران:
أحدُهما: ما ذكرَهُ المصنِّف نفسُهُ عن يحيى بن مَعِينٍ وغيرِهِ من المُحدِّثينَ الذين جمَعُوا بينَ الحديثِ والفقه، فقال في "تَلْبيس إبليس" (ص١٤٠/ ذكر تلبيسِ إبليسَ على أصحابِ الحديثِ): «فإنْ قال قائلٌ: فقد فعَلَ هذا =

[٧] أنبأَنَا[١] محمَّدُ بنُ ناصرٍ، قال: أنبأَنَا أحمدُ بْنُ الحَسَنِ بنِ خَيْرُونَ[٢]، قال: أخبَرَنَا أَحْمَدُ بنُ محمَّدٍ العَتِيقِيُّ[٣]، قال: أخبَرَنَا

= [أي: حفظَ الشرعِ بمعرفةِ صحيحِ الحديثِ مِنْ سقيمِهِ] خلقٌ كثيرٌ من السلفِ؛ كيحيى بن مَعِين، وابنِ المَدِينِيِّ، والبخاريِّ، ومسلم، فالجوابُ: أنَّ أولئكَ جَمَعوا بين معرفةِ المهمِّ من أمورِ الدينِ والفقهِ فيه، وبينَ ما طَلَبوا من الحديثِ، وأعانهم على ذلك قِصَرُ الإسنادِ وقلةُ الحديثِ؛ فاتَّسَع زمانُهُم للأمرَيْن». اهـ.

وثانيهما: ما ذكرَهُ أبو الحَجَّاجِ المِزِّيُّ من أقضيةٍ فقهيَّةٍ، ومسائلَ فروعيَّةٍ، واختياراتٍ مذهبيَّةٍ، نَقَلها عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ عن يحيى بن مَعِينٍ، وهي مسائلُ عدَّةٌ، لا يُمْكِنُ أحدًا أنْ يجيبَ فيها إلا أنْ يكونَ فقيهًا كبيرًا. انظر: "تهذيب الكمال" (٣١/ ٥٦١).

لكنْ يستفادُ من هذه القصَّةِ- على فرضِ صِحَّتِها-: ألَّا يقفَ طالبُ العلمِ عندَ جمعِ الحديثِ وحفظِهِ، بل يُضِيفُ إليه فقهَهُ ومعرفةَ الحلالِ والحرامِ ونحوِهِ مما تجبُ عليه معرفتُهُ، وقد قال الخطيبُ في "نصيحة أهل الحديث"، و"الفقيه والمتفقِّه"- بعد ذكرِ هذه القصَّة- قال: «وإنَّما أَسْرَعَتْ ألسنةُ المخالفين إلى الطَّعْنِ على المحدِّثين؛ لجهلِهِمْ أصولَ الفقهِ وأدلَّتَهُ في ضمنِ السننِ، معَ عَدَمِ معرفتهم بمواضعِها، فإذا عُرِفَ صاحبُ الحديثِ بالتفقُّهِ، خَرِسَتْ عنه الألْسُنْ، وعَظُمَ مَحَلُّهُ في الصدورِ والأَعْيُنْ، وخَسِئَ مَنْ كان عليه يَطْعُنْ».

(١) قبلها بياضٌ في الأصل بمقدارِ كلمةٍ.

(٢) هو: أحمدُ بنُ الحَسَنِ بن أحمدَ بن خَيْرُونَ، أبو الفضلِ، البغداديُّ المقرئُ، ابنُ الباقلانيِّ، قال السَّمْعانيُّ: «ثقةٌ عدلٌ مُتْقِنٌ»، وُلِدَ سنةَ (٤٠٤هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٨٨هـ). ترجمتُه في: "المنتَظَم" (١٧/ ١٨)، و"الوافي بالوَفَيات" (٦/ ٣٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٩/ ١٠٥).

(٣) هو: أحمدُ بنُ محمدِ بن أحمدَ بن محمدِ بن منصورٍ، أبو الحَسَنِ العَتِيقِيُّ، البغداديُّ، وكان بعضُ أجدادِهِ يسمَّى عَتِيقًا، وإليه يُنسَبُ، كان أحدَ الثقات المُكْثِرِينَ من الحديثِ، وهو الذي يقولُ فيه الخطيبُ: «أخبَرَنا أحمدُ بنُ أبي جَعْفَرٍ القَطِيعِيُّ»، وقال: «كان صدوقًا»، وقال ابنُ ماكولا: «ثِقَةٌ مُتْقِنٌ»، وُلِدَ سنةَ (٣٦٧هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٤١هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" =

أبو عُمَرَ بنُ حَيُّويَهْ[١]، قال: أخبَرَنا سُلَيْمَانُ بنُ إسحاقَ الجَلَّابُ[٢]، قال: حَدَّثَنا إبراهيمُ الحَرْبِيُّ[٣]، قال: بَلَغَنِي أَنَّ امْرَأَةً جاءَتْ إلى عَلِيِّ ابنِ دَاوُدَ[٤]، وهو يُحَدِّثُ- وبَيْنَ يَدَيْهِ مِقْدَارُ أَلْفِ نَفْسٍ- فقالَتْ له:

= (٦/ ٣٦)، و"الأنساب" (٤/ ١٥٦)، و"المنتَظَم" (٨/ ١٤٣)، و"الوافي بالوَفَيات" (٧/ ٣٥٨-٣٥٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٦٠٢)، و"شَذَرات الذهب" (٣/ ٢٦٥).

(١) هو: محمدُ بنُ العباسِ بنِ محمدِ بنِ زَكَرِيَّا بن يحيى، أبو عُمَرَ الخَزَّازُ البغداديُّ، المعروفُ بابنِ حَيُّويَهْ، كان ثقةً ثبتًا، صالحًا دَيِّنًا، ذا مُرُوءة، من علماءِ المحدِّثين وأئمَّتهم، وُلِدَ سنةَ (٢٩٥هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٨٢هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٠٥)، و"المنتَظَم" (٧/ ١٧٠)، و"الوافي بالوَفَيات" (٣/ ١٩٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٠٩)، و"شَذَرات الذهب" (٣/ ١٠٤).

(٢) هو: سليمانُ بنُ إسحاقَ بن إبراهيمَ بن الخَلِيلِ، أبو أيُّوبَ الجَلَّابُ، كان ثِقَةً، توفِّي سنةَ (٣٣٤هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٠/ ٩٠)، و"الأنساب" (٢/ ١٣٧/ ط. البارودي)، و"المنتَظَم" (١٤/ ٤٨)، و"تاريخ الإسلام" (٢٥/ ١٠٣).

(٣) هو: إبراهيمُ بنُ إسحاقَ بن إبراهيمَ، أبو إسحاقَ الحربيُّ الحنبليُّ، البغداديُّ، وأصلُهُ مِنْ مَرْو، كان إمامًا في العِلْم، حافظًا للحديث، مميِّزًا لِعِلَلِه، عارفًا بالفِقْه، قيِّمًا بالأَدَب؛ تفقَّه على الإمام أحمدَ، وبرَعَ، وصنَّف التصانيفَ الكثيرةَ، وُلِدَ سنةَ (١٩٨هـ)، وتوفِّي سَنَةَ (٢٨٥هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٦/ ٥٢٢-٥٣٧)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٢١٨-٢٣٥)، و"المنتَظَم" (٦/ ٣-٧)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٥٦-٣٧٢)، و"الوافي بالوَفَيات" (٥/ ٣٢٠-٣٢٤)، و"شَذَرات الذهب" (٢/ ١٩٠).

(٤) هو: عليُّ بنُ داودَ بنِ يَزِيدَ، أبو الحسنِ التميميُّ البغداديُّ، القَنْطَريُّ الأَدَمِيُّ، الإمامُ المحدِّث، وثَّقه الخطيبُ البغداديُّ، توفِّي سنةَ (٢٧٢هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٧٣)، و"المنتَظَم" (١٢/ ٢٥٢)، و"تاريخ الإسلام" (٢٠/ ٤٠٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٤٣). وانظر: "الجَرْح والتعديل" (٦/ ١٨٥).

حَلَفْتُ بِصَدَقةِ إزَارِي[(١)]؟ فقال: بِكَم اشْتَرَيْتِيهِ[(٢)]؟ قالتْ: بِاثْنَيْنِ وعِشْرِينَ دِرْهَمًا، قال: اذْهَبِي؛ صُومِي اثْنَيْنِ وعِشْرِينَ يومًا، قال: فلمَّا مَرَّتْ، جَعَلَ يقولُ: آهٍ آهٍ! غَلِطْنَا واللهِ! أَمَرْنَاهَا بِكَفَّارةِ الظِّهَارِ[(٣)]!

---

(١) قولُها: «حَلَفْتُ بِصَدَقةِ إزاري» من إضافةِ اسمِ المصدرِ إلى معمولِهِ، تعني: حَلَفْتُ بأنْ أتصدَّقَ بإزاري. انظر: "شرح شُذُور الذهب" (ص٣٩٢-٣٩٤). وانظر الجوابَ عن هذه المسألةِ في تخريجِ هذا الخبر.

(٢) كذا في الأصلِ، بياءٍ بعدَ التاءِ، ومثلُهُ في "تلبيس إبليس"، والجادَّةُ: «اشْتَرَيْتِهِ» بلا ياء؛ كما في المطبوع من بقيَّة مصادر التخريج؛ لكنْ يُخرَّجُ ما وقَعَ هنا وفي "التلبيس" على لُغَةٍ حكاها الخليلُ بنُ أحمدَ الفَرَاهِيدِيُّ عن ناسٍ من العَرَب؛ يُشْبِعُونَ كسرةَ تاءِ المخاطبةِ لِتتولَّدَ منها ياءٌ؛ قال سيبويه: «وحدَّثني الخليلُ أنَّ ناسًا يقولون: ضَرَبْتِيهِ، فيُلْحقونَ الياءَ؛ وهذه قليلةٌ». اهـ. ولغةُ جمهورِ العربِ في هذا كلِّه: أن يقالَ: ضَرَبْتِهِ، واشْتَرَيْتِهِ. انظر: "كتاب سيبويه" (٤/ ٢٠٠)، و"مَجْمَع الأمثال" للمَيْداني (٢/ ١٩٥)، و"طَلِبَة الطَّلَبَة" للنسفي (ص٢٣٣). وسيأتي مثلُهُ في القول المنسوب ليحيى بن صاعد: «أَلَا غَطَّيْتِيها؟!». انظر: (ص٢١١).

(٣) الخبرُ أخرجه المصنِّفُ في "تلبيس إبليس" (ص٤١-٤٢) بهذا الإسنادِ، وذكرَهُ في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٨٨) معلَّقًا عن الدارقطنيِّ؛ قال: «بَلَغَني...»، إلخ، ونقلَهُ ابنُ مُفلِح في "الآداب الشرعية" (٢/ ١٢٢) عن المصنِّف في "التلبيس".
وهو خبرٌ ظاهرُ النَّكَارة؛ فهو- إنْ سَلِمَ ممَّن دونَ إبراهيمَ الحَرْبيِّ- فلا يَسْلَمُ ممَّن فوقَهُ؛ فمَنِ الذي بَلَّغَ إبراهيمَ الحربيَّ بهذا؟! وأعراضُ أهلِ العِلْم لا يستهانُ بها إلى حدِّ أن يقالَ: «بَلَغَني!»، ثم يُؤْتَى بهذه الأخبارِ التي لا تقعُ إلا من المغفَّلين والحمقى؛ كما يدلُّ عليه صنيعُ المصنِّفِ بإيرادِهِ الخبرَ في كتابه: "أخبار الحمقى والمغفَّلين"!
وأيضًا: ليس ما أَفْتى به المرأةَ هو كفارةَ اليمينِ، ولا كفارةَ الظِّهَار؛ فقد أخطأَ الشيخُ في فتواهُ المرأةَ، وفي كلامِهِ مع تلاميذِه، خطأً فاحشًا بيِّنًا؛ إذْ كفارةُ اليمينِ لا خلافَ في عَدَدِها؛ لورودِ القرآنِ بها في نصٍّ قطعيِّ الورودِ والدَّلالةِ، وكذا كفارةُ الظِّهَار؛ **إذ كفَّارةُ اليمينِ**: إطعامُ عَشَرةِ مساكينَ، =

[٨] أخبَرَنا عبدُ الرحمنِ بنُ محمَّدٍ القَزَّازُ، قال: أخبَرَنا أحمدُ بنُ

= أو كِسوَتُهُم، أو عتقُ رَقَبة، فإنْ لم يجدْ صامَ ثلاثةَ أيام؛ وهو نصُّ الآيةِ **٨٩** من سورة المائدةِ، **وأمَّا كفَّارةُ الظِّهار**، فهي: عتقُ رقبةٍ مؤمنةٍ، فإنْ لم يجدْ فصيامُ شهرَيْنِ متتابعَيْن، فإنْ لم يستطعْ فإطعامُ سِتِّينَ مسكينًا قبلَ أنْ يَمَسَّ امرأتَهُ؛ كما في الآيتَيْنِ ٣، ٤ من سورة المجادَلة.
وهذا مما يدلُّ- أيضًا- على نكارةِ هذه القصَّة؛ إذْ كيف يَجْهَلُ ذلك شيخٌ اجتمَعَ عليه نحوُ ألفِ نَفْسٍ، جَلَسوا يَتلقَّونَ عنه العلمَ؛ كما في الخبرِ؟! بل أينَ هؤلاءِ التلاميذُ من تقويمِ شيخِهم في جوابِهِ أوَّلًا وآخرًا؟! أم أنَّهم جميعًا- مثلَ شيخِهم- لا يَعْلَمونَ جوابَ مثلِ هذه المسألةِ؟!
وأمَّا جوابُ هذه المسألةِ: فإنَّ قولَ المرأةِ: «حَلَفْتُ بِصَدَقةِ إزاري»، تعني به: حَلَفْتُ بأنْ أَتصدَّقَ بإزاري، **وقد نَصَّ جماهيرُ أهلِ العِلْم**: على أنَّ مَنْ حلَفَ بصدقةِ جُزْءٍ من مالِهِ- والإزارُ هنا جزءٌ من المالِ؛ لأنه مما يُتموَّلُ- يكونُ على حَسَبِ نيَّتِهِ: فإنْ كان نَوَى اليمينَ، فهي يمينٌ، وإنْ كان نَوَى النَّذْرَ، فهو نذرٌ:
فإنْ كانتْ يمينًا، ووفَّى، فلا شيءَ عليه، وإنْ حَنِثَ، فكفارتُهُ كفارةُ يمينٍ.
وإنْ كانتْ نذرًا، **فذهَبَ بعضُ أهلِ العِلْم**: إلى أنَّ الواجبَ عليه الوفاءُ بما نذَرَ، إلا إذا عجَزَ عنه؛ فكفارتُهُ كفارةُ يمينٍ؛ فحكمُهُ حكمُ نذرِ التبرُّرِ.
وذهَبَ آخرونَ: إلى أنَّه مُخيَّرٌ بينَ الوفاءِ بما حلَفَ عليه؛ فلا يلزَمُهُ شيءٌ، وبينَ أنْ يَحنَثَ، فيكفِّرَ كفارةَ يمين؛ فيَتخيَّرُ بينَ فعلِ المنذورِ، وبين كفارةِ اليمين، ويسمَّى هذا: نذرَ اللَّجَاجِ والغَضَبِ، ولا يَتعيَّنُ عليه الوَفَاءُ به، وإنَّما يَتعيَّنُ الوفاءُ في نذرِ التبرُّرِ.
ونقَلَ ابنُ قُدَامةَ في "المغني" عن بعضِ أهلِ العِلْم: أنَّه لا شيءَ في الحَلِفِ بِصَدَقَةِ مالِهِ؛ لأنَّ الكفارةَ إنما تَلْزَمُ بالحَلفِ بالله تعالَى؛ لِحُرْمةِ الاسمِ، وهذا ما حلَفَ باسم الله.
انظر: "المبسوط" (٨/ ١٤٢)، و"المدوَّنة" للإمام مالك (١/ ٤٧٤)، و"المنتقَى" للباجي (٣/ ٢٦٠)، و"الأم" للشافعي (٢/ ٢٧٩)، و"طَرْح التثريب" للعراقي (٦/ ٥٦)، و"المغني" لابن قُدَامة (٩/ ٣٩٩، ٤٠٨)، و"الفتاوى الكبرى" لابن تيميَّة (٤/ ١٢٩)، و"الفروع" (٣/ ١٨١)، و"القواعد" لابن رجب (٢٥٧)، و"مطالب أولي النُّهَى" (٢/ ٢٤٦).

عليِّ بنِ ثابتٍ[(١)]، قال: قَرَأْتُ في كتابِ أبي الفتحِ عُبَيْدِاللهِ بنِ أحمَدَ النَّحْوِيِّ[(٢)]- بِخَطِّهِ- قال: سَمِعْتُ القاضيَ أحمدَ بنَ كاملٍ يقولُ: ما جَمَعَ أحدٌ مِنْ أهلِ العِلْمِ ما جَمَعَ محمَّدُ بنُ موسى البَرْبَرِيُّ[(٣)][(٤)]، ودَخَلْتُ عليه يومًا- وهو مغمومٌ- فقلتُ له: مَا لَكَ؟ فقالَ: فُلَانَةُ-

---

(١) هو: الخطيبُ البغداديُّ، ويأتي تخريجُ الخبرِ مِنْ طريقه.

(٢) هو: عُبَيْدُاللهِ بنُ أحمدَ بن محمدٍ، أبو الفتح النحويُّ، المعروفُ بـ«جَخْجَخ»، كان ثقةً صحيحَ الكتابِ، كتَبَ بخطِّهِ حتَّى قال الناسُ: إنَّ يَدَهُ من حَدِيد! وُلِدَ سنةَ (٢٨٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٥٨هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٢/ ٨٠-٨١)، و"الوافي بالوَفَيات" (١٩/ ٢٣٠)، و"بُغْية الوُعَاة" (٢/ ١٢٦).

(٣) هو: محمدُ بنُ مُوسَى بن حمَّادٍ، أبو أحمدَ، البغداديُّ، البَرْبَرِيُّ- نسبةً إلى بلادِ البَرْبَرِ- ولقبُهُ: قِمَطْر، كان أَخباريًّا صاحبَ فَهْمٍ ومعرفةٍ بأيَّام الناس، وهو من أوعيةِ العلم، وقد أكثَرَ عنه الطبرانيُّ، وقال عنه الدارقطنيُّ: «ليس بالقويِّ»، وُلِدَ سنةَ (٢١٣هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٩٤هـ). ترجمتُهُ في: "سؤالات الحاكم للدارقطني" (٢٢١)، و"تاريخ بَغْداد" (٤/ ٣٩٧-٣٩٨)، و"الوافي بالوَفَيات" (٥/ ٩٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٩١)، و"لسان الميزان" (٥/ ٤٠٠).

(٤) بعدَه في "تاريخ بَغْداد"- مِنْ كلام القاضي أحمدَ بن كامل-: «وكان [أي: البَرْبَريُّ] لا يَحْفظُ إلا حديثَيْنِ: حَديثَ الطَّيْر، وحديثَ: تَقْتُلُ عَمَّارًا الفئةُ الباغيةُ»، ومثلُهُ في "الوافي بالوَفَيات"؛ فإذا كان لا يحفظُ إلا هذينِ الحديثينِ، فأين العلمُ الذي جمعَهُ؟! وحديثُ الطيرِ هذا مِنَ المكذوباتِ الموضوعاتِ عندَ أهلِ العلم والمعرفةِ بحقائقِ النقل؛ كما قال شيخُ الإسلام ابن تيميَّةَ. وقد أخرجَ الحاكمُ هذا الحديثَ في "المستَدْرَك على الصحيحَيْن"، فأنكَرَ عليه أصحابُ الحديثِ ذلكَ، ولم يلتفتوا إلى قولِه، ولَامُوهُ في فعلِه. انظر تفصيلَ الكلام على هذا الحديثِ- روايةً ودرايةً- في "منهاج السنة" (٣٦٩-٣٨٥)، و"المنتقى من منهاج الاعتدال" للذهبي (٤٧٢-٤٧٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٣٢ ٢٣٣)، (١٧/ ١٦٨-١٧٦)، و"مختصَر استدراك الذهبيِّ على مُستَدْرَك الحاكم" (٣/ ١٤٤٦-١٤٧٩)، و"طبقات الشافعية" للسُّبْكي (٤/ ١٦٣-١٧٠).

يعني: امرأتَهُ- حَمَلَتْنِي على أنْ أَعْتَقْتُ هذه الجارية، وقد بَقِيتُ لا أَمَةَ تَخْدِمُنِي، ولا أَحَدَ يُعِينُنِي! فقُلْتُ: وأَيُّ شَيْءٍ مِقْدارُ ثَمَنِ هذه؟ فقال: إنَّ امْرَأَتِي دَفَعَتْ إليَّ دنانيرَ أَشْتَرِي لها بها جاريةً، فاشتَرَيْتُ هذه الجاريةَ، فقلتُ: وتُعْتِقُ ما لا تَمْلِكُ؟! قال: كأنَّهُ لا يجوزُ؟! قلتُ: لا؛ الجاريةُ لَهَا على مِلْكِهَا، فقالَ لي: «فَعَلَ اللهُ! وفَعَلَ!»؛ يدعو لي[1].

---

(١) الخبرُ أخرجه الخطيبُ في "تاريخ بَغْداد" (٤/ ٣٩٧-٣٩٨)، وذكرَهُ المصنِّفُ في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٨٩) معلَّقًا عن الخطيبِ، به، وذكرَهُ الصَّفَديُّ في "الوافي بالوَفَيات" (٥/ ٩٢)، وابنُ حَجَر في "لسان الميزان" (٥/ ٤٠٠) معلَّقًا عن أحمدَ بن كامل، به، ولم يذكرِ الصَّفَديُّ القصة كاملةً، ووقَعَ عندَهُ: «البريري» بالياء، وصوابُهُ بالموحَّدة، كما في بقيَّة المصادرِ، وقد تقدَّمت ترجمتُهُ.
وهذا الخبرُ من روايةِ أحمدَ بن كاملٍ، وهو ليس بعمدة؛ كما تقدَّم في ترجمتِهِ (ص١٨٥). ثم إنَّ استدلالَ ابنِ الجوزيِّ بهذه القصةِ غريبٌ؛ لأنَّ البربريَّ هذا ليس من المحدِّثين؛ فليس هناك مناسبةٌ للاستشهادِ به، واللهُ أعلمُ.
ومعنى هذه الروايةِ- لو صحَّت-: أنَّ زوجةَ محمدِ بن مُوسَى البَرْبَرِيِّ وكَّلَته في شراءِ جاريةٍ لها، وظلَّت هذه الجاريةُ تَخْدُمُه وتَخْدُمها؛ حتَّى أمرَتْهُ امرأتُهُ بعتقها؛ وهذا لا شيءَ فيه؛ لأنَّها- كما أَمَرَتْهُ بشرائِها- أمرَتْهُ بعتقِها؛ فيكونُ تصرُّفُها صحيحًا؛ كما يصحُّ تَصرُّفُ كُلِّ مالكٍ في ملكِهِ؛ وبناءً على هذا يكونُ جوابُ القاضي أحمدَ بنِ كاملٍ للبَرْبَرِيِّ، غيرَ مطابقٍ للسؤالِ؛ فقد قال له: «وتُعْتِقُ ما لا تَمْلِكُ؟!»، وفي الحقيقةِ: أنَّه لم يُعْتِقْ عن نفسِهِ أصالةً، بل كان ذلك بالوَكَالةِ عنها. وقد أَقَرَّ البَرْبَرِيُّ ما قاله ابنُ كاملٍ بثبوتِ الملكِ لزوجتِهِ دونَهُ، والوَكَالةُ في العتقِ وكالةٌ صحيحةٌ، سواءٌ قال المالكُ للوكيلِ: أَعتِقْه، أو قال له: أَعتِقْهُ عنِّي، وكذا إذا قال غيرُ المالكِ للمالكِ: أَعتِقْهُ عنِّي بألفٍ مَثلًا؛ لتضمُّنِ هذا الأمرِ التملُّكَ بالشراءِ أَوَّلًا، ثُمَّ العِتْقَ عنه. انظر: "بدائع الصنائع" للكاساني (٤/ ٥٦، ١٦٠)، و"كفاية الطالب الرَّبَّاني" لعلي بن خلف المصري، وبهامشه حاشية أبي الحسن العدوي المالكي (٣/ ٤٩٨-٥٠٠)، و"الشرح الكبير وبذيلِه حاشية الدُّسُوقي" لابن عَرَفة (٤/ ٣٦٥)، و"قواعد الأحكام" للعز بن عبدالسلام (٢/ ٩٧)، و"الفتاوى الفقهيَّة =

[٩] أخبَرَنا أبو منصورٍ القَزَّازُ، قال: أخبَرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليٍّ[(١)]، قال: سَمِعْتُ البَرْقَانِيَّ[(٢)] يقولُ: قال لي أبو بَكْرٍ الأَبْهَرِيُّ الفقيهُ[(٣)]: كنتُ عندَ يحيى بنِ صَاعِدٍ[(٤)]، فجَاءَتْهُ امرأةٌ، فقالتْ له: أَيُّهَا

= الكبرى" لابن حَجَر الهَيْتَمي (٤/ ١٧٣)، و"الفروع" لابن مُفْلِح (٦/ ٣٥٨)، و"كشَّاف القناع" للبُهُوتي (٤/ ٥٠١).
وقد صحَّ الحديثُ عن النبيِّ ﷺ بأنَّه لا عتقَ لابنِ آدمَ فيما لا يَمْلِكُ؛ فقد روى ابن ماجه (٢٠٣٨)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٨٥٢٩)، والطحاويُّ في "شرح مُشْكِلِ الآثار" (٥٦٠) من طريقِ المِسْوَرِ بنِ مَخْرمةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، وَلَا عِتْقَ قَبْلَ مِلْكٍ». وانظر: "إرواء الغليل" (٧ / ١٥٢).
وانظر: "شرح مُشْكِلِ الآثار" للطَّحَاوي (٦٥٩، ٦٦٠)، و"أسنى المطالب، شرح رَوْض الطالب" لزكريا الأنصاري (٣/ ٢٨٥).

(١) هو: الخطيبُ البغداديُّ، ويأتي تخريجُ الخبرِ مِنْ طريقه.

(٢) هو: أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بن غالبٍ، أبو بكرٍ الخُوَارَزْميُّ، ثم البَرْقانيُّ، الشافعيُّ، صاحبُ التصانيف، قال الخطيبُ: وكان ثقةً وَرِعًا، متقنًا مُتثبِّتًا فَهِمًا، وُلِدَ سنةَ (٣٣٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٢٥هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بَغْداد" (٦/ ٢٦)، و"الأنساب" (١/ ٣٢٣)، و"المنتَظَم" (٨/ ٧٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٤٦٤)، و"شَذَرات الذهب" (٣/ ٢٨٨).

(٣) هو: محمدُ بنُ عبدالله بن محمدِ بن صالحٍ التَّميميُّ، أبو بكرٍ الأَبْهَريُّ، الفقيهُ المالكيُّ، ثقةٌ مأمونٌ، زاهدٌ وَرِعٌ، حدَّثَ عنه الدارقطنيُّ وأَثْنَى عليه، وكان إمامَ أصحابِهِ في وقتِهِ، وله التصانيفُ في شرحِ مذهبِ مالك، والاحتجاجِ له، والردِّ على مَنْ خالَفَهُ، وُلِدَ سنةَ (٢٨٩هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٧٥هـ). ترجمتُهُ في: "الفِهْرِست" (ص٢٨٣)، و"تاريخ بَغْداد" (٣/ ٤٩٢-٤٩٤)، و"الأنساب" (١/ ٧٧-٧٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٣٣٢)، و"الديباج المُذْهَب" (ص٢٥٥)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٣٠٤- ٣٠٥)، و"شَذَرات الذهب" (٣/ ٨٥-٨٦).

(٤) هو: يحيى بنُ محمدِ بنِ صاعدِ بن كاتب، أبو محمدٍ الهاشميُّ البَغْدَاديُّ، مولى الخليفةِ أبي جعفرٍ المنصورِ، ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ، محدِّثُ العراقِ، قال إبراهيمُ الحَرْبيُّ: «بَنُو صاعدٍ ثلاثةٌ، أوثقُهُمْ يحيى»، وقال الدَّارَقُطْنيُّ: «بَنُو صاعدٍ ثلاثةٌ ... يوسفُ أَكْبَرُهم، وأحمدُ أوسطُهم، ويحيى أصغرُهم =

الشيخُ، ما تقولُ في بِئْرٍ سَقَطَتْ فِيهَا دَجَاجَةٌ، فمَاتَتْ؛ هَلِ المَاءُ طاهرٌ أَمْ[1] نَجِسٌ؟ فقال يحيى: وَيْحَكِ!/ وكَيْفَ سَقَطَتِ الدَّجَاجَةُ في البِئْرِ؟! (٤) قالتْ: لم تَكُنِ البِئْرُ مُغطَّاةً! فقال يحيى: أَلَا غَطَّيْتِيهَا[2] حَتَّى لا يَقَعَ فيها شَيْءٌ؟! قال الأَبْهَرِيُّ: فقلتُ: يا هذه، إنْ كانَ المَاءُ تَغَيَّرَ؛ وإلَّا فهو طاهرٌ[3].

= وأعلمهُم وأثبتُهم»، وقال الخطيبُ: «وقد كان يحيى ذا مَحَلٍّ من العلم، وله تصانيفُ في السُّنَنِ وترتيبِها على الأحكام يدلُّ مَنْ وقَفَ عليها وتأمَّلهَا على فقهِهِ»، وُلِدَ سنةَ (٢٢٨هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣١٨هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٦/ ٣٤١)، و"المنتَظَم" (٦/ ٢٣٥-٢٣٦)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٥٠١-٥٠٧)، و"البداية والنهاية" (١١/ ١٩٧)، و"شَذَرات الذهب" (٢/ ٢٨٠).

(١) كذا وقَعَ هنا «أَمْ» بعد «هَلْ»، ومثلُهُ في مصادرِ التخريج، ما عدا "تلبيس إبليس" و"السِّيَر"، ففيهما: «أَوْ»؛ وهو الجادَّةُ. انظرْ في استعمالاتِ «أَمْ» و«أَوْ»: "مغني اللبيب" (ص٥٣، ٧٣). وتقدَّم التعليقُ على نحو ذلك (ص١٨٠).

(٢) كذا في الأصل، بياءٍ بعد التاء، ومثلُهُ في المطبوع من "تاريخ دمشق" (٦٤/ ٣٦٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٥٠٥)، والجادَّةُ: «غَطَّيْتِها»، بتاءٍ مكسورة؛ كما في المطبوعِ من بقيَّة مصادرِ التخريجِ، لكنْ لما وقَعَ هُنا وجهٌ تقدَّم في التعليقِ على نحوِه (ص٢٠٦).

(٣) كذا وقَعَ هنا، ومثلُهُ في "أخبار الحمقى والمغفَّلين"، والمعنى: «إن كانَ الماءُ تَغيَّرَ فهو نَجِسٌ، وإلَّا فهو طاهرٌ»؛ كما ورَدَ في "تلبيس إبليس"، وجاء في بقيَّة مصادر التخريج: «إنْ لم يكنِ الماءُ تَغَيَّرَ فهو طاهر»؛ وكلُّه في معنًى واحدٍ.
وما وقَعَ في الأصلِ: أسلوبٌ صحيحٌ في العربيَّة، وفاشٍ في كلامِ أهلِ العلمِ قديمًا وحديثًا.
وهذا الخبرُ أخرجه الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (١٦/ ٣٤٣)، ومن طريقه ابنُ عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٤/ ٣٦٣)، والمصنِّفُ في "تلبيس إبليس" (ص١٤١). وذكَرَهُ المصنِّفُ أيضًا في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٨٦)، والذهبيُّ في "السير" (١٤/ ٥٠٥). =

وذِكْرُ مِثْلِ هذا يَطُولُ[١]؛ فلْنَقْتَصِرْ على هذه النُّبْذَةِ[٢].

= وقد صدَّر المصنِّفُ في "التلبيس" هذه القصةَ بقولِهِ: «وقد كان ابنُ صاعدٍ كبيرَ القَدْرِ في المحدِّثين؛ لكنَّه لما قَلَّتْ مخالطتُهُ للفقهاءِ، كان لا يَفْهَمُ جوابَ فتوى!».

هذا؛ **وقد زاد الخطيبُ في روايتِهِ قولَ الأبهريِّ**: «ولم يكنْ عند يحيى من الفِقْهِ ما يُجِيبُ به المرأةَ»، فتعقَّبه الخطيبُ بقوله: «هذا القولُ تَظَنٌّ من الأبهريِّ، وقد كان يحيى ذا مَحَلٍّ من العلم عظيم، وله تصانيفُ في السننِ وترتيبِها على الأحكام تدلُّ مَنْ وقَفَ عليها وتأمَّلها على فقهِهِ، ولعلَّ يحيى لم يُجِبِ المرأةَ؛ لأنَّ المسألةَ فيها خلافٌ بينَ أهلِ العلم؛ فتورَّع أنْ يتقلَّد قولَ بعضهم، أو كَرِهَ أن يُنصِّبَ نفسَهُ للفتيا وليس هو من المُرْتَسِمِينَ بها، وأَحَبَّ أن يَكِلَ ذلك إلى الفقهاءِ المُشتَهِرِينَ بالفتاوى والنظرِ، واللهُ أعلم».

ونقَلَ هذا عن الخطيبِ: ابنُ عساكرَ، والذهبيُّ، وأغفلَهُ المصنِّفُ- عفا الله عنا وعنه!- هنا مع أنَّ المصنِّفَ قد قال عن ابنِ صاعد هذا- في كتابه "المنتَظَم" (٦/ ٢٣٥-٢٣٦)-: «رحَلَ في طلبِ الحديثِ إلى البلاد، وكتَبَ وحَفِظَ... وكان ثقةً مأمونًا مِنْ كبارِ حفَّاظِ الحديث، ومِمَّنْ عُنِيَ به، **وله تصانيفُ في السُّنَنِ تدلُّ على فِقْهِهِ وفَهْمِهِ**». اهـ. ونحوُ ذلك عند ابن كَثِير في "البداية والنهاية" (١١/ ١٦٦).

وانظرْ في ثناءِ العلماءِ على يحيى بنِ صاعدٍ: مقدِّمةَ تحقيقِ كتابِهِ "مسند عبدالله بن أبي أوفى" (ص٢٠-٢٧).

هذا؛ وجوابُ الأَبْهَرِيِّ المذكورُ: هو قولُ جماعةٍ من أهلِ العِلْم، وانظرِ الخلافَ في المسألةِ في: "الاستذكار" (١/ ١٦٢)، و"المنتقَى" للباَجي (٧/ ٢٩٢)، و"التاج والإكليل" (١/ ١٠٣)، و"مواهب الجليل" (١/ ٧٠)، و"إحياء علوم الدين" (١/ ١٣٩)، و"المجموع شرح المهذَّب" (١/ ١٦٣)، و"طَرْح التثريب" (٢/ ٣٥)، و"المغني" (١/ ٣١)، و"الفتاوى الكبرى" (١/ ٢٣١)، و"مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٩، ٣٨)، و"المحلَّى" (١/ ١٣٥-١٨٢)، و"نَيْل الأوطار" (١/ ٣٤-٣٩).

(١) تقدَّم في أولِ هذا الفصلِ ذكرُ بعضِ المصادرِ التي تَوسَّعتْ في ذلك.

(٢) سبَقَ أن بيَّنا- في التعليقاتِ السابقةِ- شدةَ ضعفِ ما احتَجَّ به المصنِّفُ في هذا الفصلِ والذي قبله، وكان الأَوْلَى به الإعراضُ عنها؛ لأنَّ هذه الأسانيدَ ممَّا احتَجَّ به مَنْ كان يَطعَنُ في السُّنَّةِ من أهلِ الرأيِ والكلامِ. =



= ولْيُعلَمْ: أنَّ الله- عزَّ وجَلَّ- قد حَفِظَ سنةَ نبيِّه ﷺ بأهلِ الحديثِ الذين أخَذُوا على عاتقهم تقديمَ السنةِ للناسِ، وخاضوا في ذلك غِمَارَ حروبٍ فكريةٍ ونفسيةٍ، وزيَّفوا كُلَّ ما انتحلَهُ أعداءُ الإسلامِ في صورةِ أحاديثَ موضوعةٍ، ووَقَفُوا لهم بالمرصادِ؛ فوضَعُوا أدقَّ منهجٍ وأحكَمَهُ في نقدِ الرواياتِ وتمحيصِها، ولم يَقتصِرْ نشاطُهُمُ العلميُّ على الروايةِ، بل كان لهم نشاطٌ فقهيٌّ ملحوظٌ، لايخطئُهُ مَنْ تأمَّلَ كتبَ السُّنَّة، ولا يَضِيرُهم أنِ انتسَبَ إليهم جماعةٌ من الرواةِ لم تكنْ لهم القدرةُ على الاجتهادِ والاستنباطِ. انظر: "الكفايهْ، في علم الروايهْ" للخطيب البغدادي (ص١٧٠-٢١٣)، و"شَرَف أصحابِ الحديثَ" له (ص٢١، ٣٠ - ٣٧، ٤٢- ٦١)، و"الاتجاهات الفِقْهيَّة عندَ أصحابِ الحديثِ، في القرنِ الثالثِ الهجريّ" للدكتور عبدالمجيد محمود عبدالمجيد (ص٩٣-١٣٩).

فَصْلٌ

الإكثارُ مِنْ روايةِ الحديثِ بلا دراية

وقد كانَ فيهمْ- مَعَ كَثْرَةِ سَمَاعِهِ، وجَمْعِهِ للحديثِ-: مَنْ يَرْوِيهِ ولا يَدْرِي ما معناهُ، وفيهمْ مَنْ يُصَحِّفُهُ ويُغَيِّرُهُ[(١)]:

[١٠] أخبَرَنَا ابْنُ ناصرٍ[(٢)]، قال: أخبَرَنَا المبارَكُ بنُ عَبْدِ الجَبَّارِ، قال: أخبَرَنَا محمَّدُ بنُ عبدِ الواحدِ، قال: أخبَرَنَا الدَّارَقُطْنِيُّ؛ أنَّ أبا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ المثنَّى العَنَزِيَّ[(٣)] قال لهم[(٤)] يَوْمًا: نَحْنُ قَوْمٌ لنا

---

(١) هذا الفصلُ عقدَهُ المصنِّفُ للتصحيفِ في ألفاظِ الأحاديثِ أو في معانِيها؛ وكان المصنِّفُ قد عقَدَ الفصلَ الماضيَ في بيانِ إعراضِ بعضِ المحدِّثين عن فِقْهِ الحديثِ، والفصلَ الذي قبلَهُ- وهو أولُ الكتابِ- كان عن تصحيفاتِ المحدِّثين في القرآنِ الكريم؛ وتقدَّم التعليقُ عليهما.
وانظرْ للتوسُّعِ في هذا الفصلِ: "الجامع" للخطيب (١/ ٢٩١- ٣٠٠)، و"أخبار الحمقَى والمغفَّلين" (ص٧٨- ٩١)، و"تلبيس إبليس" (ص١٤٠)؛ كلاهما للمصنِّف، و"مقدِّمة ابن الصلاح" (ص٢٧٩- ٢٨٣)، و"الشذا الفَيَّاح" للأبناسي (٢/ ٤٦٧- ٤٧٠)، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٩٣- ١٩٥)، و"فتح المُغِيث" للسخاوي (٤/ ٥٥- ٦٥)، و"المُقْنِع" لابنِ الملقنِ (٢/ ٤٦٩- ٤٧٩)، و"الغايَهْ، في شرح الهدايَهْ" للسخاوي (ص٢٢١- ٢٢٧)، و"توجيه النظر" لطاهر الجزائري (١/ ٤٤١- ٤٤٢).

(٢) هو: محمد بن ناصرٍ، أبو الفضلِ، وقد تقدَّمت ترجمتُهُ في مطلبِ شيوخِ المصنِّف (ص٣٩).

(٣) هو: محمدُ بنُ المثنَّى بن قيسِ بن دينارٍ، أبو مُوسَى العَنَزيُّ البصريُّ، الحافظُ، المعروفُ بِالزَّمِنِ، وهو من أقرانِ بُنْدَار، مشهورٌ بكنيتِهِ وباسمِهِ، وهو ثقةٌ ثبتٌ، توفِّي سنةَ (٢٥٢هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بَغْداد" (٤/ ٤٥٨- ٤٦١)، و"تهذيب الكمال" (٢٦/ ٣٥٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ١٢٣).

(٤) أي: قال لتلاميذِهِ والحاضِرِينَ عنده، وليس منهمُ الدارقطنيُّ- كما قد يُفْهَمُ من ظاهرِ العبارةِ- فإنَّ أبا الحسنِ الدارقطنيَّ وُلِدَ سنةَ (٣٠٦هـ)، وكانتْ وفاةُ محمدِ بن المثنَّى سنةَ (٢٥٢هـ)؛ كما تقدَّم في ترجمتِه.

شَرَفٌ؛ نحنُ مِنْ عَنَزَةَ[١]، قد صَلَّى رسولُ اللهِ إلينا؛ لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى عَنَزَةٍ»[٢]؛ تَوَهَّمَ أنَّه صَلَّى إلى قَبِيلَتِهِمْ! وإِنَّمَا العَنَزَةُ

(١) «عَنَزَةُ»- بفتحِ العينِ والنونِ، وبالزاي-: حَيٌّ من ربيعةَ، وهم منسوبونَ إلى عَنَزةَ بنِ أَسَدِ بنِ ربيعةَ بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنانَ؛ قاله ابنُ حَبِيب، وأحمدُ بن حُبَاب الحِمْيَرِيّ. وقال ابنُ ناصرِ الدين: «وعَنَزةُ: لقبُهُ؛ طعَنَ رجلًا بِعَنَزةٍ؛ فلقِّب بها؛ ذكرَهُ أبو بكر بنُ دُرَيْدٍ في "الاشتقاق"، واسمُهُ: عامرٌ، وقيل: عَمْرو- فيما قاله ابنُ الكَلْبيّ- وحَكَى أبو القاسم السُّهَيْلِيُّ قولًا في عَنَزةَ هذا: أنَّه ابنُ أَسَدِ بن خُزَيْمةَ بن مُدْرِكةَ؛ والمعروفُ الأوَّل». اهـ. انظر: "الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ٣٣)، و"مَشَارِق الأنوار" (٢/ ١٢٥)، و"الاشتقاق" لابن دُرَيْد (ص٣٢٠)، و"الأنساب" (٤/ ٢٥٠)، و"أسد الغابة" (٣/ ٢٩٣)، و"توضيح المُشْتَبِه" (٦/ ٣٧٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٢٤٨)، والإمام أحمد (٤/ ٣٠٨ رقم ١٨٧٦١)، وأبو يَعْلَى (٢/ ١٩١)، والطبريُّ في "تهذيب الآثار" (١/ ٢٧٢- ٢٧٣)، وأبو عَوَانة (١/ ٢٧٥)، وأبو نُعَيْم في "المستخرج على صحيح مسلم" (٢/ ١١١)، والبيهقيُّ في "سننه" (٣/ ١٠٧، ١٥٧)؛ من طريق عَوْنِ بن أبي جُحَيْفَةَ، عن أبيه: «أَنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى عَنَزَةٍ».
وهذا هو اللفظُ الذي ذُكِرَ أنه تصحَّف معناه على أبي موسى محمدِ بن المثنَّى؛ فظَنَّ أنَّ المرادَ بـ «عَنَزَة»: هي قبيلتُه.
والعجيبُ: أنَّ محمدَ بنَ المثنَّى رَوَى الحديثَ بلفظ: «وبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ»- وهو لفظٌ لا يَحْتَمِلُ معناه التصحيفَ، بل رواه أيضًا بلفظ «الحَرْبة»، بدلَ: «العَنَزة»؛ كما سيأتي- فقد أخرَجَ مسلمٌ (٥٠٣)، والنسائي (٤٧٠) عن محمدِ ابن المثنَّى، عن محمدِ بن جَعْفَر، عن شعبةَ، عن الحَكَم، قال: سمعتُ أبا جُحَيْفَةَ قال: «خرَجَ رسولُ اللهِ ﷺ بالهاجرةِ إلى البَطْحاءِ، فتوضَّأ، فصلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، والعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ، وبينَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ».
وقد جاء التصريحُ بلفظِ: «الحَرْبةِ»، بدلَ: «العَنَزة» فيما أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٤٢ رقم ٦٢٨٦) عن عبد اللهِ بن نُمَيْر، عن عُبَيْدِ اللهِ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ؛ «أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا خرَجَ يومَ العِيدِ يأمُرُ بالحَرْبةِ؛ فتُوضَعُ بينَ يَدَيْه، فيُصلِّي إليها، والناسُ وراءَهُ». =

التي صَلَّى إليها رسولُ اللهِ هي حَرْبَةٌ[(١)].

= وأخرجه البخاري (٤٩٤) عن إسحاقَ بن منصور، ومسلم (٥٠١) عن محمد ابن المثنَّى، ومحمدِ بن عبداللهِ بن نُمَيْر، واللفظُ له، وأبو داود (٦٨٧) عن الحَسَنِ بن عليٍّ؛ جميعُهم (إسحاق بن منصور، ومحمد بن المثنَّى، ومحمد بن عبدالله بن نُمَيْر، والحَسَن بن عليٍّ) عن عبدالله بن نُمَيْر، به.

(١) كما جاء مصرَّحًا به في بعضِ الرواياتِ السابقةِ.
وهذا الخبرُ أخرجَه الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٢٩٥)، فقال: أخبَرَنا أبو الحسن محمَّدُ بنُ عبدالواحدِ؛ قال: أخبَرَنا الدارقطنيُّ . . . فذكَرَه.
وأورَدَهُ الدارقطنيُّ في "سؤالات السُّلَمي له" (ص٢٩٥ رقم ٣٥٦/ بتحقيقنا)، وذكره عن الدارقطنيُّ تعليقًا: المصنِّف في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٨١)، وابنُ الصلاحِ في "مقدِّمة علوم الحديث" (ص٢٨٠/ في النوع الخامس والثلاثين: معرفة المصحَّف من أسانيد الأحاديث ومتونها)، والسخاويُّ في "فتح المُغيث" (٣/ ٧٨). وذكره عن أبي موسى: الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (١٩/ ٣١٨) بصيغة التمريض، ثم قال: «فما أدري هل فَهِمَ معكوسًا، أو أنَّه قال ذلك مزاحًا؟!». اهـ.
والذي يظهرُ: أنَّ هذا الخبرَ ذكرَهُ الدارقطنيُّ أيضًا في كتابِهِ المذكورِ في "التصحيف"، وعنه أخذَهُ العلماءُ، **وآفتُهُ**: أنَّ الدارقطنيَّ أرسلَهُ، ولا يُعرَفُ عمَّن أخذَهُ، فلا يُعتقَدُ ثبوتُهُ؛ إذْ لعلَّه أخذَهُ عن ضعيف، واللهُ أعلم.
وهذا الخبرُ يُمَثِّلُونَ به للتصحيفِ في المعنى فقطْ، وأعجَبُ منه: ما ذكرَهُ الحاكمُ عن الفقيهِ أبي منصور، قال: كنتُ بِعَدَنِ أَبْيَنَ يومَ عيد، فشُدَّتْ عَنْزةٌ- يعني شاةً- بقُرْبِ المحراب، فلمَّا اجتمَعَ الناس، سألتُهُم بعد فراغ الخُطْبةِ والصلاةِ: ما هي العَنْزةُ المشدودةُ في المحراب؟ قالوا: كان رسولُ اللهِ ﷺ يصلِّي يومَ العِيدِ إلى عَنْزةٍ! فقلتُ: يا هؤلاءِ، صَحَّفْتُم! ما فعَلَ رسولُ اللهِ هذا، وإنما كان يصلِّي إلى العَنَزةِ: الحَرْبةِ. اهـ. وهذا مثالٌ للتصحيفِ في اللفظ والمعنى جميعًا.
وانظر: "الشذا الفَيَّاح" (٢/ ٤٦٨)، و"فتح المُغيث" (٤/ ٦٣)، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٩٤)، و"الغايَهْ، في شرح الهدايَهْ" (ص٢٢٥)، و"المقنع في علوم الحديث" لابنِ الملقنِ (٢/ ٤٧٦).

[١١] قال الدَّارَقُطْنِيُّ(١): وقَرَأَ عبدُ الواحدِ بنُ عَلِيٍّ بنِ خُشَيْشٍ(٢)، عَلَى أبي بَكْرٍ النَّجَّادِ(٣) حديثَ كَعْبِ بنِ مالكٍ، قال: «كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ عَرَفَ وَجْهَ رَسُولِ اللهِ يَوْمَ أُحُدٍ؛ رَأَيْتُ عُتَيْبَةَ بنَ [هِزَّانَ](٤)! . . .»؛

---

(١) الظاهرُ: أنَّ هذا الخبرَ مرويٌّ بإسنادِ المصنِّفِ السابقِ إلى الدارقطنيِّ، أي: مِنْ روايتِهِ عن شيخِهِ ابنِ ناصرٍ، عنِ المُبارَكِ بن عبدالجَبَّارِ، عن محمدِ بنِ عبدالواحد، عن أبي الحَسَنِ الدَّارَقُطنيِّ، به. وسيأتي تخريجُ هذا الخبرِ من طريق الخطيبِ البغداديِّ إلى الدارقطنيِّ.

(٢) هو: عبدُ الواحدِ بنُ عليِّ بن محمد بن أحمد بن خُشَيْشٍ، أبو القاسم البغداديُّ الوَرَّاقُ، كان ثقةً، وُلِدَ سنةَ (٢٨١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٧٧هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٢/ ٢٥٦-٢٥٧)، و"المنتَظَم" (٧/ ١٣٩)، و"تاريخ الإسلام" (٢٦/ ٦١١).

(٣) هو: أحمدُ بنُ سَلْمانَ بن الحسنِ بن إسرائيل بن يونسَ، أبو بكرٍ النَّجَّادُ الفقيهُ، أحدُ أئمةِ الحنابلةِ، قال الخطيبُ: «كان صدوقًا عارفًا، صنَّف كتابًا كبيرًا في السُّنَن، كان له بجامعِ المنصورِ حَلْقَتَانِ: واحدةٌ للفقهِ، وأخرى لإملاءِ الحديثِ»، وُلِدَ سنةَ (٢٥٣هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٤٨هـ). ترجمتُهُ في: "الأنساب" (٥/ ٤٥٧)، و"صفة الصَّفْوة" (٢/ ٤٦٨)، و"تذكرة الحفَّاظ" (٣/ ٨٦٨)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٢٣٤)، و"طبقات الحفَّاظ" (ص٣٥٦).

(٤) في الأصلِ: «هرَّارٍ»، وهو تحريفٌ، والمثبتُ من "الجامع" للخطيب، وهو الصوابُ، ومتنُهُ فيه أكملُ مما هنا؛ ففيه: «رأيتُ عُتَيْبَةَ بْنَ هِزَّانَ تحتَ المِغْفَرِ. . . ومَرَّ في الحديثِ، ولم يشكَّ، فقلتُ له: ويحكَ! إنَّما هو: فرأيتُ عَيْنَيْهِ تَزْهَرَانِ؛ فضَحِكَ الناسُ منه حينئذٍ». اهـ.
ومعنى: «تَزْهَرَانِ»، أي: تُضِيئانِ وتَتوقَّدانِ من تحتِ المِغْفَرِ. "السيرة الحلبيَّة" (٢/ ٣٢٠)، وانظر: "مختار الصَّحَاح" (ز هـ ر).
والحديثُ- بلا تصحيفٍ- أخرجه ابنُ إسحاقَ في "سيرته" (٣/ ٣٠٩)- ومن طريقِهِ ابنُ هشامٍ في "سيرته" (٤/ ٣٢)، والطبريُّ في "تفسيره" (٦/ ١٥٤)، و"تاريخه" (٢/ ٦٧)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (١١٠٤)- عن ابنِ شهابٍ الزُّهْريِّ، عن عبدالله بن كَعْبِ بن مالكٍ، عن كعبِ بن مالك، قال: «عَرَفْتُ عَيْنَيْهِ تَزْهَرَانِ تحتَ المِغْفَرِ؛ فنادَيْتُ بأعلى صوتي: يا مَعْشَرَ المسلمين، أَبْشِرُوا! هذا رسولُ اللهِ، فأشارَ إليَّ رسولُ اللهِ: أَنْ أَنْصِتْ». وسقَطَ من مطبوعِ "سيرة =

فضَحِكَ النَّاسُ منه حِينَئِذٍ(١).

[١٢] أخبَرَنَا أبو منصورٍ القَزَّازُ، قال: أخبَرَنَا أبو بكرٍ الخَطِيبُ، قال: أخبَرَنَا أحمدُ بنُ أبي جَعْفَرٍ القَطِيعِيُّ(٢)، قال: حَدَّثَنَا محمَّدُ بنُ العَبَّاسِ الخَزَّازُ(٣)، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمانُ بنُ إسحاقَ الجَلَّابُ، قال: قال إبراهيمُ الحَرْبِيُّ: قَدِمَ علينا مُحمَّدُ بنُ عَبَّادٍ المُهَلَّبِيُّ(٤)، فذَهَبْنا إليه، فسَمِعْنا منه يُحدِّثُنا: «أنَّ النبيَّ ﷺ(٥) ضَحَّى بِهِرَّةٍ»(٦)، وغَلِطَ!

= ابن هشام"، و"تفسير الطبري"، و"تاريخه": «عبدُ اللهِ بنُ كعبِ بن مالكٍ». وقال الطبرانيُّ: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن الزُّهْريِّ إلا محمدٌ»؛ يعني: ابنَ إسحاقَ.

(١) الخبرُ أخرجه الخطيبُ في "الجامع" (١/ ٤٥٨- ٤٥٩ رقم ٦٣٧)، عن أبي الحسنِ محمد بن عبدالواحد، عن الدارقطنيِّ، به.

(٢) هو: أحمدُ بنُ محمدِ بن أحمدَ، أبو الحسنِ العَتِيقِيُّ، وقد تقدَّمت ترجمتُهُ.

(٣) هو: محمدُ بنُ العَبَّاسِ بن محمدٍ، أبو عُمَرَ الخَزَّازُ، المعروفُ بابنِ حَيُّوَيْهْ.

(٤) هو: محمدُ بنُ عَبَّادِ بن عَبَّادِ بن حَبِيبِ بن المُهلَّبِ بن أبي صُفْرةَ- أميرِ البصرةِ زمنَ المأمونِ العبَّاسيِّ- الأَزْديُّ البصريُّ، المعروفُ بِمُزَيْقِيَاء، ولم يكنْ بصيرًا بالحديثِ، لكنَّه كان سَخِيًّا كريمًا، توفِّي سنةَ (٢١٦هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٣/ ٦٤٦)، و"الأنساب" (٥/ ٤١٩)، و"المنتَظَم" (١٠/ ٢٧٩)، و"لسان الميزان" (٥/ ٢١٣).

(٥) الذي في "تاريخ بغداد": «فذَهَبْنا إليه يومًا، فسَمِعْنا منه كُلَّ شيءٍ نريد، ولم يكنْ بصيرًا بالحديثِ؛ حدَّثنا بحديثٍ، فقال: إنَّ النبيَّ ﷺ...»، إلخ، ونحوُهُ في بقيَّة مصادر التخريج.

(٦) الحديثُ- بهذا اللفظِ دون تصحيفٍ- أخرجه ابنُ عبدالبرِّ في "التمهيد" (١٢/ ١٣٤) عن عبداللهِ بن محمَّد بن يوسفَ، عن أحمدَ بن محمدِ بن إسماعيل، عن أحمدَ بن محمد بن عبدالواحدِ الحِمْصيِّ، عن سليمانَ بن سَلَمة، عن بقيَّة، عن الزُّبَيديِّ، عن الزُّهْريِّ، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ: «أنَّ النبيَّ ﷺ ضَحَّى- عَمَّنْ حَجَّ مَعَهُ مِنْ أهلِ بَيْتِهِ، من بَنِي هاشم- بِبَقَرةٍ». قال ابنُ القيِّم في "زاد المعاد" (٢/ ٢٦٥): «ثبتَ هذا الحديثُ أنَّه ﷺ ضَحَّى عن نسائِهِ- وهُنَّ تِسْعٌ- بِبَقَرةٍ».
والحديثُ أخرجه أيضًا الإمام أحمد (٦/ ٣٩ رقم ٢٤١٠٩)، والبخاري (٢٩٤، ٥٥٤٨، ٥٥٥٩)، ومسلم (١٢١١)، والنسائي (٢٩٠)، وابن ماجه =

إنَّما التزَقَتِ الباءُ بالقافِ، يعني: بِبَقَرةٍ[١].

[١٣] أنبأَنَا زاهرُ بنُ طاهرٍ، قال: أنبأَنَا أبو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ[٢]، قال: أخبَرَنَا أبو عبدِ اللهِ الحاكمُ[٣]، قال: سَمِعْتُ أحمَدَ بنَ محمَّدِ بنِ عِيسَى الوَرَّاقَ[٤] يقولُ: سَمِعْتُ عبدَ الرحمنِ بنَ أبي حاتمٍ الرازيَّ[٥]

= (٢٩٦٣)؛ مِنْ حديثِ عائشةَ- ﵂- قالت: «ضَحَّى رسولُ اللهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ- وفي لفظ: عَنْ أزواجِهِ- بِالبَقَرِ».

(١) الخبرُ أخرجه الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (٣/ ٦٤٦)، ومن طريقه أخرجه المصنِّف أيضًا في "المنتَظَم" (١٠/ ٢٧٩)، وذكرَهُ في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٨٠)، وأوردَهُ السيوطيُّ في "التطريف، في التصحيف" (ص٧٩).
وقد جاء في جميع مصادر التخريج: أنَّ محمدَ بنَ عَبَّادٍ هذا لم يكنْ بصيرًا بالحديثِ، لكنَّ المصنِّفَ لم يذكُرْ هذه العبارةَ هنا في هذا الفصلِ الذي ذكَرَ فيه تصحيفاتِ المحدِّثين الذينَ أكثَرُوا من سماعِ الحديثِ وجمعِهِ، ولم يَعْتَنوا بمعرفةِ معناه أو تحريرِ لفظه؛ وعلى ذلك فلاَ يستقيمُ للمصنِّفِ سياقُ هذا الخبرِ في هذا الفصلِ، واللهُ أعلم.

(٢) هو: أحمدُ بنُ الحُسَينِ بن عليِّ بن مُوسَى، أبو بكرٍ البيهقيُّ، صاحبُ السُّنَنِ، وُلِدَ سنةَ (٣٨٤هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٥٨هـ).

(٣) هو: محمدُ بنُ عبدِاللهِ بن محمدِ بن حَمْدُويَهْ، أبو عبدِاللهِ الحاكمُ النيسابوريُّ، صاحبُ "المستَدْرَك"، المعروفُ بابنِ البَيِّعِ، وُلِدَ سنةَ (٣٢١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٠٥هـ).

(٤) هو: أحمدُ بنُ محمدِ بن عِيسَى بن الجَرَّاحِ بن النَّحَّاسِ، أبو العَبَّاس، الرَّبَعِيُّ المصريُّ الحافظ، قال الحاكم: «حدَّث من حفظِهِ بأحاديثَ، وكان يَتحرَّى في مُذاكَرتِهِ الصدورَ، وهو حافظٌ»، وقال ابنُ ناصرِ الدينِ: «كان أحدَ الحُفَّاظِ المبرِّزين، والثقات المجوِّدين»، وُلِدَ في حدودِ سنةِ (٢٩١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٧٦هـ). ترجمتُهُ في: "الأنساب" (٥/ ٣١٠)، و"تاريخ دِمَشْق" (٥/ ٤٣٤)، و"تاريخ الإسلام" (٢٦/ ٥٨٧)، و"طبقات الحُفَّاظ" (ص٣٩٥)، و"شَذَرات الذهب" (٣/ ٨٨).

(٥) هو: عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ محمدِ بن إدريسَ بن المُنْذِرِ بن داودَ بن =

يقولُ: سمعتُ أبي[١] يقولُ: كَتَبَ إليَّ صالحُ بنُ مُحَمَّدٍ البَغْداديُّ[٢]؛ أَنَّ محمَّدَ بنَ يحيى[٣] لَمَّا ماتَ، أَجْلَسُوا مكانَهُ مُحَدِّثًا يُعْرَفُ بِمُحمَّدِ ابنِ يَزِيدَ[٤]، فأَمْلَى[٥] عليهم: يا أَبَا عَمِيرْ، مَا فَعَلَ البَعِيرْ[٦]؟!

= مِهْرَانَ، أبو محمدٍ التَّمِيمِيُّ الحَنْظَلِيُّ، وُلِدَ سنةَ (٢٤٠هـ)، وقيل: (٢٤١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٢٧هـ).

(١) هو: محمدُ بنُ إدريسَ، أبو حاتمٍ الحَنْظَلِيُّ الغَطَفانيُّ الرازيُّ، وُلِدَ سنةَ (١٩٥هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٧٧هـ).

(٢) هو: صالحُ بنُ محمدِ بن عمرو بن حَبِيبٍ، أبو عليٍّ البغداديُّ الحافظُ، الملقَّبُ بِجَزَرَةَ، حدَّث عنه الإمامُ مسلمٌ خارجَ الصحيحِ، وكان حافظًا عارفًا من أئمَّة الحديث، وممن يُرْجَعُ إليه في علم الآثار، ومعرفةِ نَقَلَةِ الأخبار، وُلِدَ سنةَ (٢٠٥هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٩٣هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٣٩- ٤٤٦)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٢٣-٣٣)، و"تاريخ دِمَشْق" (٢٣/ ٣٨٥-٤٠١).

(٣) هو: محمدُ بنُ يحيى بن عبدالله بن خالد، الحافظُ، أبو عبداللهِ الذُّهْليُّ مولاهمُ النَّيْسابُوريُّ، إمامُ أهلِ الحديثِ بِخُرَاسانَ، وكان أحدَ الأئمةِ الحفَّاظ المُتْقِنِين، والثقات المأمونين، صنَّف حديثَ الزُّهْريِّ وحده، وُلِدَ سنةَ بضعٍ وسبعينَ ومئةٍ للهجرةِ، وتوفِّي سنةَ (٢٥٨هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٤/ ٦٥٦-٦٦٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٢٧٣-٢٨٥).

(٤) هو: محمدُ بنُ يَزِيدَ بن عبدالله، أبو عبداللهِ السُّلَمِيُّ النَّيْسابُوريُّ، يقالُ له: «مَحْمِش»، كان شيخَ الحنفيَّةِ في عصرِهِ بنيسابورَ بإزاءِ محمدِ بن يحيى الذُّهْليِّ لأهلِ الحديثِ، وكانت فيه دُعَابةٌ، توفِّي سنةَ (٢٥٩هـ). ترجمتُهُ في: "الثقات" (٩/ ١٤٥)، و"تاريخ الإسلام" (١٩/ ٣٤٥)، و"الوافي بالوَفَيات" (٥/ ١٤١)، و"الجواهر المضيَّة، في طبقات الحنفيَّة" للقرشيِّ (٢/ ١٤٤/ ط. حيدر آباد)، (٣/ ٣٩٩-٤٠٠/ ت. عبدالفتاح الحلو)، و"الأثمار الجنيَّة، في أسماء الحنفيَّة" لملا علي القاري (٢/ ٦٣٧/ ت. عبدالمحسن عبدالله). وانظر: "فتح الباري" (١٠/ ٥٨٧)، و"لسان الميزان" (١/ ٢٨٨).

(٥) في الأصلِ: «فاملاء»؛ وهو تحريفٌ.

(٦) قوله: «البعير» ضبطَهُ الناسخُ بضمِّ الباءِ؛ وعليه يكون ضبطُ العبارةِ عنده هكذا: «يا أبا عُمَيْرْ، ما فعَلَ البُعَيْرْ؟!»، وكذلك ضُبِطَ أيضًا في بعض نسخ =

وأَمْلَى[(١)] عليهم: «لا تَصْحَبُ الملائكةُ رُفْقَةً فيها خُرْسٌ»[(٢)]، يعني:

= "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص٤٣٥/ ط. السلوم)؛ لكنَّ «البَعِير» يُصغَّرُ على «بُعَيِّر» لا «بُعَيْر». وسيأتي بيانُ الضبطِ المصحَّفِ لهذه اللفظةِ في كلامِ الحافظِ ابنِ حَجَر. وقد يتجهُ الضبطُ الذي في الأصلِ على إرادةِ المشاكلةِ بينَ «عُمَير» و«بُعَيِّر»؛ فخفِّف إلى: «بُعَيْر».

والروايةُ الصحيحةُ في الحديثِ: «يا أبا عُمَيْرْ، ما فَعَلَ النُّغَيْرْ؟!» بالتصغيرِ فيهما، والنُّغَيْرُ: تصغيرُ النُّغَرِ؛ وهو طائرٌ يشبهُ العصفورَ أحمرُ المنقارِ، ويجمعُ على: نِغْرَان؛ كصُرَدٍ وصِرْدَان. انظر: "تهذيب اللغة" (٨/ ١٠٨)، و"النهاية" (٥/ ٨٥)، و"لسان العرب"، و"تاج العَرُوس" (ن غ ر)، و"توجيه النظر" لطاهر الجزائري (١/ ٤٤٠).

والحديثُ أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١١٤، ١١٩، ١٧١، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠١، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٧٨، ٢٨٨ رقم ١٢١٣٧، ١٢١٩٩، ١٢٧٥٣، ١٢٩٥٧، ١٢٩٧٩، ١٣٠٧٧، ١٣٢٠٩، ١٣٣٢٥، ١٣٩٥٤، ١٤٠٧١)، والبخاري (٦١٢٩، ٦٢٠٣)، ومسلم (٢١٥٠)، وأبو داود (٤٩٦٩)، والترمذي (٣٣٣، ١٩٨٩)، وابن ماجه (٣٧٢٠)؛ مِنْ حديثِ أنسِ بن مالك.

لكنَّ محمدَ بنَ يزيدَ صحَّف الكلمتَيْنِ إلى «عَمِير» و«البَعِير» بتكبيرِهما؛ قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "فتح الباري" (١٠/ ٥٨٧): «فقال: يا أبا عَمِيرْ، ما فَعَلَ البَعِيرْ؛ قاله بفتح عين «عَمِير» بوزنِ «عَظِيم»، وقاله بموحَّدةٍ مفتوحةٍ بدلَ النونِ، وأهمَلَ العَيْن؛ بوزنِ الأوَّل، [أي: قال: «البَعِير»، بوزنِ «عَظِيم» أيضًا]؛ فصَحَّفَ الاسمَيْن معًا». اهـ. وقد نَصَّ على هذا الضبطِ أيضًا: السخاويُّ في "فتح المُغيث" (٣/ ٥٨-٥٩)، والصنعانيُّ في "توضيح الأفكار" (٢/ ٤٢٢).

(١) في الأصلِ: «واملاء»؛ وهو تحريفٌ.

(٢) صوابُ الحديثِ: «لا تَصْحَبُ المَلَائِكَةُ رُفْقَةً فيها جَرَسٌ»، وقد أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٦٢، ٣١١، ٣٢٧، ٣٤٣، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤١٤، ٤٤٤، ٤٧٦، ٥٣٧ رقم ٧٥٦٦، ٨٠٩٧، ٨٣٣٧، ٨٥٢٨، ٨٩٩٨، ٩٠٨٩، ٩٣٦٢، ٩٧٣٨، ١٠١٦١، ١٠٩٤١)، ومسلم (٢١١٣)، وأبو داود (٢٥٥٥)، والترمذي (١٧٠٣)؛ مِنْ حديثِ أبي هريرةَ.

وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٢٤٢ رقم ٢٦٠٥٢)، وأبو داود (٤٢٣١)؛ مِنْ حديثِ عائشةَ؛ بلفظ: «لا تدخُلُ الملائكةُ بيتًا فيه جَرَسٌ، ولا تَصْحَبُ رُفْقةً =

الذِّئْبَ(١).

قال أبو سُلَيْمانَ الخَطَّابيُّ(٢): قال لي بعضُ مشايخِ

= فيها جَرَسٌ». ولم يذكرْ أبو داودَ شطرَهُ الثاني: «ولا تصحبُ...» إلخ.
وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٣٢٧ رقم ٢٦٧٧١)؛ بلفظ: «لا تَصْحَبُ الملائكةُ قومًا فيهم جَرَسٌ»، وأخرجه النسائي (٥٢٢٢)؛ بلفظ: «لا تدخلُ الملائكةُ بيتًا فيه جُلْجُلٌ ولا جَرَسٌ، ولا تصحبُ الملائكةُ رُفْقةً فيها جَرَسٌ». كلاهما (أحمدُ، والنسائيُّ) مِنْ حديثِ أُمِّ سَلَمة.
وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ٣٢٧ رقم ٢٦٧٧٧)، وأبو داود (٢٥٥٤)؛ مِنْ حديثِ أُمِّ حَبِيبة؛ بلفظٍ: «لا تصحبُ الملائكةُ رفقةً فيها جرسٌ».
والجَرَسُ: هو الذي يُعلَّقُ في أعناقِ الإبلِ مما له صَلْصَلةٌ، ويُضْرَبُ به، وهو بفتح الراء، وجمعُهُ: أجراسٌ، ويُسمَّى أيضًا: الجُلْجُلَ. انظر: "المفهم" للقرطبي (٥/ ٤٣٤).
وقد صحَّف محمدُ بنُ يزيدَ هذه الكلمةَ إلى «خُرْس»، وهو بالخاءِ المعجمةِ المضمومةِ، وبسكونِ الراء؛ كما في "فتح المغيث" (٤/ ٥٩)، وقال المصنِّفُ هنا وفي "أخبار الحمقى والمغفَّلين": «يعني: الذِّئْب»، ولم نَقِفْ على هذه الكلمةِ بهذا المعنى فيما بينَ أيدينا مِنْ كُتُبِ المعاجم أوغيرِها، فإنْ كانَ هذا مِن المصحِّفِ (محمدِ بن يزيدَ)، فيكونُ قد صحَّف اللفظَ والمعنى جميعًا، وإلَّا فهو من تفرُّداتِ المصنِّفِ، واللهُ أعلم.

(١) الخبرُ سندُهُ صحيح، وأخرجه الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (ص١٤٦)، ومن طريقِهِ أخرجه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٣٩٧).
وذكره المصنِّفُ في "أخبار الحمقى والمغفَّلين" (ص٩٠)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٢٧)، و"تاريخ الإسلام" (٢٢/ ١٦٤-١٦٥)، والأبناسي في "الشذا الفَيَّاح" (٢/ ٤٧٠)، وابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٥٨٧)، والسَّخَاوي في "فتح المُغيث" (٣/ ٥٨-٥٩)، والصَّنْعاني في "توضيح الأفكار" (٢/ ٤٢٢)، والجزائري في "توجيه النَّظَر" (١/ ٤٤٠).

(٢) هو: حَمْدُ- ويقالُ: أحمدُ- بنُ محمدِ بن إبراهيمَ بن خَطَّاب، أبو سُلَيْمان الخَطَّابيُّ، البُسْتِيُّ، الأديبُ، صاحبُ التصانيف، مِنْ مصنَّفاته: "غريبُ الحديث"، و"أعلامُ الحديث" في شرحِ صحيحِ البخاريِّ، و"معالم السُّنَن" في شرحِ سننِ أبي داود، و"إصلاح غَلَطِ المحدِّثين"، و"شرح الأسماءِ =

الحديثِ[(١)]: ما حَلَقْتُ رأسي يَوْمَ الجُمُعَةِ مُنْذُ سِنِينَ[(٢)]؛ لأنَّ رسولَ اللهِ نَهَى عَنِ الحَلْقِ يَوْمَ الجُمُعَةِ؛ فقلتُ: إِنَّمَا هُوَ «الحِلَقُ»[(٣)]، بِكَسْرِ

= الحُسْنَى"، وُلِدَ سنةَ بضعَ عشرةَ وثلاثِ مئةٍ، وتوفِّي سنةَ (٣٨٨هـ). ترجمتُهُ في: "المنتَظَم" (٦/ ٣٩٧)، و"التقييد" (ص٢٥٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢٣)، و"شذرات الذهب" (٣/ ١٢٧).

(١) هو مِنْ مشايخِ الخَطَّابيِّ نفسِهِ؛ كما في "غريب الحديث"، و"معالم السُّنَن"، و"إصلاح غلطِ المحدِّثين"، وأكثرِ مصادرِ التخريج، وزاد في "غريب الحديث": أنَّ هذا التصحيفَ عندَ كثيرٍ من المحدِّثينَ، قال: «يرويه كثيرٌ من المحدِّثينَ: «عن الحَلْقِ قبلَ الصلاةِ»، ويتأوَّلون على حِلَاقِ الشَّعْرِ».

(٢) في مصادرِ التخريجِ: «منذُ أربعينَ سنةً».

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٧٩ رقم ٦٦٧٦)، وأخرجه ابن خُزَيْمة (١٣٠٤، ١٨١٦) من طريق بُنْدارٍ، ويعقوبَ بن إبراهيمَ؛ جميعُهم (أحمدُ، وبندارٌ، ويعقوبُ) عن يحيى بن سعيدٍ القَطَّانِ، عن ابن عَجْلان، عن عَمْرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: «نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عَنِ الشِّرَاءِ والبَيْعِ في المسجدِ، وأنْ تُنْشَدَ فيه الأشعارُ، وأنْ تُنْشَدَ فيه الضَّالَّةُ، وعَنِ الحِلَقِ يومَ الجُمُعَةِ قبلَ الصلاةِ»؛ وهذا هو اللفظُ الذي صحَّفه شيخُ الخَطَّابيِّ المُبْهَمُ.

وأخرجه أبو داود (١٠٧٩) عن مسدَّدٍ، والنسائي (٧١٤) من طريق إسحاقَ بن إبراهيمَ، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٦٦١٣) من طريق المُعتَمِر بن سُلَيمان؛ جميعُهم (مسدَّدٌ، وإسحاقُ، والمُعتَمِر)، عن يحيى بن سعيدٍ القَطَّانِ، عن ابن عَجْلانَ، به، بلفظِ: «نَهَى عن التَّحَلُّقِ يومَ الجمعةِ قبلَ الصلاةِ».

وأخرجه الترمذي (٣٢٢) من طريق اللَّيْثِ، وابنُ ماجه (١١٣٣) من طريق حاتمِ بن إسماعيلَ، وابنِ لَهِيعة، والفاكهيُّ في "أخبار مكَّة" (١٢٦٧) من طريقَ صَفْوانَ بن عيسى، وابنُ خُزَيْمة (١٣٠٦) من طريق أبي خالدٍ الأحمرِ؛ جميعُهم (الليثُ، وحاتمُ بنُ إسماعيلَ، وابنُ لَهِيعة، وصفوانُ بنُ عيسى، وأبو خالدٍ الأحمرُ) عن ابنِ عَجْلان، به، بنحوِ اللفظِ الثاني.

والخبرُ- بهذا السياقِ- مثالٌ على التصحيفِ في اللفظِ والمعنَى جميعًا- كما هو ظاهرٌ- لكنَّه ذُكِرَ في كتبِ المصطلحِ الآتيةِ في التعليقِ التالي، مثالًا على التصحيفِ في المعنَى دونَ اللفظِ؛ لأنَّهم رَوَوْهُ بلفظِ: «نَهَى عن التحليقِ يومَ الجُمُعةِ قبلَ الصَّلَاةِ»؛ ففَهِمَ الشيخُ منه تحليقَ الرأسِ، وإنَّما المرادُ: تحليقُ =

الحاءِ، وفَتْحِ اللامِ[١]!

وهذا الفَنُّ يَطُولُ؛ فلْنَقْتَصِرْ على هذه النُّبْذةِ[٢].

= الناسِ حِلَقًا، وتقدَّم أنَّ الحديثَ ورَدَ بلفظ: «نَهى عن التَّحَلُّقِ يومَ الجمعةِ قبلَ الصلاةِ».

هذا؛ وقد صَرَّحَ العلماءُ بكراهةِ التحلُّقِ قبل الصلاةِ يومَ الجمعةِ؛ بناءً على هذا الحديثِ. انظر: "الفروع" لابن مُفْلِح (٢/ ١٢٦)، و"كَشَّاف القناع" (٢/ ٤٨).

وقال الشوكانيُّ في "نيل الأوطار" (٢/ ١٨٦): «التقييدُ بـ «قَبْلَ الصلاةِ» يدلُّ على جوازِهِ بعدَها؛ للعلمِ والذِّكْرِ، والتقييدُ بـ «يَوْمِ الجمعةِ» يدلُّ على جوازِهِ في غيرِها... وأمَّا التحلُّقُ في المسجدِ في أمورِ الدُّنْيا: فغيرُ جائزٍ». وانظرْ في معنى النهيِ عن التحلُّقِ قبلَ الصلاةِ: "شرح السنة" للبغوي (٢/ ٣٧٤)، و"مِرْقاة المفاتيح" لملا علي القاري (١/ ٤٦٧)، و"نيل الأوطار" (٢/ ١٨٦).

(١) ذكَرَ الخَطَّابيُّ هذا الخبرَ في "غريب الحديث" (٣/ ٢٢٦)، و"مَعَالم السنن" (٢/ ١٣- ١٤)، و"إصلاح غَلَط المحدِّثين" (ص٢٨)، ونقله عنه تعليقًا: المصنِّفُ في "تلبيس إبليس" (ص١٤١)، وابن جماعة في "المَنْهَل الروي" (ص٥٧)، والأبناسي في "الشذا الفَيَّاح" (٢/ ٤٧٠)، وابنُ الملقنِ في "المقنع" (٢/ ٤٧٩)، والسخاوي في "فتح المُغيث" (٣/ ٧٨)، والسيوطي في "تدريب الراوي" (٢/ ١٩٥)، والصنعاني في "توضيح الأفكار" (٢/ ٤٢٢)، وانظر: "فيض القدير" (٤/ ٢٣).

وتمامُ الخبرِ- كما في "معالم السنن"-: «فقلتُ له: إنَّما هو الحِلَقُ، جمعُ الحَلْقةِ، وإنَّما كَرِهَ الاجتماعَ قبلَ الصلاةِ للعلم والمذاكرةِ، وأمَرَ أنْ يُشتغَلَ بالصلاةِ، ويُنصَتَ للخُطْبةِ والذِّكْرِ، فإذا فُرِغَ منها، كان الاجتماعُ والتحلُّقُ بعد ذلكَ، فقال [يعني: شيخَهُ]: «قد فَرَّجتَ عنِّي!»، وجزَّاني خيرًا، وكان من الصالحينَ، رحمهُ اللهُ». اهـ. ونحوُهُ في "غريب الحديث".

ومِنْ هذا النصِّ الذي نقلناهُ عن الإمام الخَطَّابيِّ رحمه الله، يَتبيَّنُ لنا أدبُهُ الجَمُّ في نقلِ مثلِ هذه الأمورِ؛ فإنَّه أَبْهَمَ اسْمَ شيخِهِ؛ فلم يُعيِّنْهُ سترًا عليه! ثُمَّ أثنى عليه جملةً، فقال: «وكان مِنَ الصالحين»، ثم ترحَّمَ عليه! رَحِمَ اللهُ الخطابيَّ! ما كان أحسَنَ أدبَهُ!

(٢) تقدَّم في أولِ هذا الفصلِ ذكرُ بعضِ المصادرِ التي توسَّعتْ في ذلك .

فَصْلٌ

(٥)
كونُ أكثرِ المحدِّثينَ قليلي الفقهِ

وقد كانَ أَكْثَرُ / المُحدِّثينَ يَعْرِفُونَ صحيحَ الحديثِ مِنْ سَقِيمِه، وثقاتِ النَّقَلَةِ مِنْ مَجْروحيهمْ، ثم يُعَابُونَ بِقِلَّةِ الفقهِ(١)؛ فكانَ الفُقَهاءُ يقولونَ للمُحدِّثينَ: «نحنُ الأَطِبَّاء، وأنتُمُ الصَّيادِلة»(٢)، والصَّيْدَلانِيُّ:

(١) وَصْفُ أكثرِ المُحدِّثينَ بقلَّةِ الفقهِ: مما لا يُسلَّمُ؛ كيف ومن أهمِّ المدارسِ الفقهيَّةِ بعد الصحابةِ: مدرسةُ الحديثِ، وإمامُها سعيدُ بنُ المُسيِّبِ أحدُ فقهاءِ المدينةِ السبعةِ، وقد تَفرَّعَ عن هذه المدرسة- فيما بعدُ- مذهبُ المالكيَّةِ، والشافعيَّةِ، والحنابلةِ، ومذهبُ الظاهريَّة، بَلْهَ من انتسَبَ إليها من أصحابِ المذاهبِ الفقهيَّةِ المندثرة؛ كمذهبِ الشعبيِّ في الكُوفةِ، والأوزاعيِّ الشاميِّ، والليثِ بنِ سعدٍ، والطبريِّ، ويَزِيدَ بنِ حَبِيبٍ، وغيرِهم. انظر: "المدخل للفقه الإسلامي" لمحمد سلَّام مدكور (ص١٢١-١٢٥)، و"تاريخ الفقه الإسلامي، ونظرية الملكية والعقود" لبَدْران أبو العينين (ص٧٦-٧٧).
ولا أحدَ ينكرُ أنَّ من المحدِّثين مَنْ ليس بفقيهٍ، وهذا ليس عيبًا، ولكنه بُعْدٌ عن الكمالِ، ولا يكلِّفُ اللهُ نفسًا إلا وسعها، كما يوجدُ في الفقهاءِ مَنْ ليس بمحدِّثٍ، وإنْ كان، فهذا أقربُ إلى العيبِ؛ لأنَّ المحدِّثَ لا يَترتَّبُ علمُهُ على الفقهِ في غالبِ أحوالِهِ، أما الفقيهُ فمحتاجٌ إلى الحديثِ كحاجةِ الغريقِ إلى من يُنْقِذُه، فكيف يَعرِفُ صحةَ الحديثِ مِنْ ضعفِهِ مِن غيرِ أن يكونَ محدِّثًا؟! إلا أن يُقلِّدَ غيرَهُ، والتقليدُ مُشْكِلٌ في حالِ اختلافِ المحدِّثين في قبولِ الحديثِ أو ردِّه!
على أنَّ المُحدِّثَ تكفيهِ الصَّنْعةُ الحديثيةُ، وتَبحُّرُهُ في معرفةِ متونِ الأحاديثِ وعلومِها، وهي علومٌ صعبةٌ لمن عالَجها، وقد اعتذَرَ المصنِّفُ عن الاهتمامِ بفنٍّ من الفنونِ دونَ غيرِهِ في موضعٍ آخرَ؛ فقال في "صَيْد الخاطر" (ص١٨١): «فصلٌ: يَخْلُقُ ما يشاءُ ويختارُ: سبحانَ مَنْ شغَلَ كُلَّ شخصٍ بفنٍّ لتنامَ العيونُ في الدنيا. فأمَّا في العلوم: فحَبَّبَ إلى هذا القرآنَ، وإلى هذا الحديثَ، وإلى هذا النحوَ؛ إذْ لولا ذلكَ ما حُفِظَتِ العلومُ!».

(٢) جاء في "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٣٤) قولُ الإمام أحمد: «كان الفقهاءُ أطبَّاءَ، والمحدِّثونَ صيادلةً، فجاءَ محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ طبيبًا صيدلانيًّا، ما مَقَلَتِ العيونُ مِثْلَهُ أبدًا». اهـ.
=

العَطَّارُ[١]، وعِنْدَهُ [الحَوَائِجُ][٢]، ولا يُحْسِنُ تَرْكِيبَها إلا الطبيبُ؛ فالمُحَدِّثُ الخالي عن الفقهِ كالعَطَّارِ.

والآنَ: فالغالبُ[٣] على المُحدِّثينَ السَّمَاعُ فحَسْبُ؛ لا يَعْرِفُونَ صَحَابِيًّا مِنْ تَابِعِيٍّ[٤]، ولا حديثًا مَقْطُوعًا مِنْ مَوْصُولٍ[٥]، ولا صِحَّةَ

= وقد قال الأعمشُ لأبي حنيفةَ: يا نُعْمانُ، ما تقولُ في كذا؟ قال: كذا، قال: ما تقولُ في كذا؟ قال: كذا، قال: مِنْ أينَ قلتَ؟ قال: أنتَ حَدَّثْتَني عن فلانٍ عنه؛ فقال الأعمشُ: «يا معشرَ الفُقَهاءِ، أنتمُ الأطبَّاء، ونحنُ الصَّيَادِلَة». انظر تفصيلَ هذا الخبرِ عندَ الصَّيْمَريِّ في "أخبار أبي حنيفة" (ص٢٦-٢٧)، وعنه الخطيبُ في: "الفقيه والمتفقِّه" (٧٩٢، ٧٩٣)، و"نصيحة أصحاب الحديث" (٢٣، ٢٤). وانظر: "الكامل" لابن عَدِي (٧/ ٧)، و"جامع بيان العلم وفضله" لابن عبدالبر (١٩٧٣)، و"تاريخ الإسلام" (٢٦/ ٦٥٠)، و"تذكرة الحُفَّاظ" (٣/ ٩٩٧).

(١) ويقالُ فيه أيضًا: الصَّيْدَنانيُّ، والصَّنْدَلانيُّ، والصَّنْدَنانيُّ، وهو العَطَّارُ، أو بَيَّاعُ الأدويةِ والعقاقيرِ؛ وهو منسوبٌ إلى الصَّيْدَلِ، وهو حجارةُ الفضةِ؛ فشُبِّهَ بها حجارةُ العقاقيرِ، فنُسِبَ إليها، والجمعُ: صَيَادِلةٌ وصَنَادِلة. انظر: "المُغْرِب" للمطرِّزي (١/ ٤٧٠)، و"لسان العرب"، و"المصباح المنير"، و"تاج العَرُوس" (ص د ل)، (ص ن د ل)، (ص د ن).

(٢) في الأصلِ: «الجوائح»، ولا مدخلَ للجوائحِ هنا، ولعلَّ النقطَ انقلَبَ على الناسخ.

(٣) الظاهرُ: أنَّ الفاءَ في «فالغالبُ» لتحسينِ اللفظِ وتزيينِهِ، واللهُ أعلم. انظر: "الكليَّات" للكَفَوي (ص٣٩٧).

(٤) كأنَّ المصنِّفَ رحمه اللهُ يشيرُ إلى ما حكاه الإمامُ الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٢١/ ١٦٠)، عن الشيخ عبدالمغيثِ: أنَّه كان يقولُ: مسلمُ بنُ يَسَارٍ صحابيٌّ؛ وقد سبَقَ أنْ رجَّحنا عندَ الكلامِ على ترجمةِ الشيخ عبدِ المغيثِ: أنَّ مسلمَ بنَ يَسَارٍ هذا هو أبو عبدِ اللهِ البصريّ، وهو خامسُ خمسةٍ مِنْ فقهاءِ أهلِ البصرة.

(٥) الذي يَظهرُ من السياقِ: أنَّ مرادَ المصنِّفِ بالمقطوع: ضدُّ المتصل؛ وهو استعمالٌ درَجَ عليه بعضُ أهل العلم.

إسنادٍ مِنْ بُطْلَانِهِ[١]!

وفَرْضُ مِثْلِ هؤلاءِ: القَبُولُ مِمَّنْ يَعْلَمُ ما جَهِلُوه.

وقد عِشْنَا إلى زمانٍ لا يَكْتَفِي جاهلُهُمْ بِجَهْلِهِ؛ حتَّى يَعْتَرِضَ على مَنْ هو أَعْلَمُ منه بالأحاديثِ لا يَعْلَمُ حالَهَا![٢].



(١) قوله: «والآنَ: فالغالبُ على المحدِّثين...»، إلخ، مبالغةٌ منه- عفا اللهُ عنه- وخروجٌ عن القصدِ؛ فقد يقعُ في مثلِ ذلك قلةٌ مِنَ المُنْتَسِبِينَ لأهلِ الحديثِ على سبيلِ الخطأِ والنِّسْيانِ الذي لا يسلمُ منه أحدٌ؛ ومع ذلكَ: فقد وُجِدَ في عصرِ المصنِّفِ وقريبًا من عصرِهِ غيرُ واحدٍ من أئمةِ الفقهِ والحديثِ المشهودِ لهم بالرسوخ فيهما معًا؛ من أمثالِ: أبي موسى المَدِينِيِّ محمدِ بن عُمَر (٥٨١هـ)، وأبي محمدٍ عبدالحَقِّ بن عبدالرحمنِ الإشبيليِّ (٥٨٢هـ)، وأبي بكرٍ الحازميِّ محمد بن موسى بن عثمان (٥٨٤هـ)، وأبي محمد المقدسيِّ عبدالغني بن عبدالواحد (٦٠٠هـ)، وغيرهم.

(٢) جملةُ: «لا يَعْلَمُ حالها» في موضعِ الحالِ من قولِهِ: «الأحاديثِ»، وهو مجرورٌ، ومجيءُ الحالِ مِنَ الاسم المجرورِ سائغٌ في العربيَّة؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]؛ قال الأَخْفَشُ: «الجملةُ [يعني: «لا تَظْلِمُونَ»]: حالٌ مِنَ المجرورِ في «لَكُمْ»، والعاملُ في الحالِ ما في حرفِ الجَرِّ مِنْ شَوْبِ الفِعْل». انظر: "الكشَّاف" للزمخشري (٤/ ٣٩٦)، و"البحر المحيط" لأبي حَيَّان (٢/ ٣٥٣)، و"التبيان في إعراب القرآن" للعُكْبَري (٢/ ٨٣٢- سورة الإسراء، الآية: ٩٣).

السببُ الذي دعَا المصنِّفَ إلى وضعِ الكتابِ

فَصْلٌ

وسَبَبُ وضعِ هذا الكتابِ: أنَّ بعضَ طَلَبَةِ الحديثِ سألني: هل في الصَّحِيحِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ؟ فقلتُ: ليسَ هذا في الصحيحِ[(١)]، وإنَّما قد رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ لا تَثْبُتُ، وقد تُؤُوِّلَتْ، وقد صَلَّى رسولُ اللهِ خَلْفَ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ[(٢)]، وأبو بكرٍ أَفْضَلُ مِنْهُ،

---

(١) قولُ المصنِّفِ: «في الصحيح»، يعني: صحيحَي البخاريِّ ومسلم، وهذا حقٌّ؛ فإنَّه لم يُصرِّحْ في أحاديثِ الصحيحَيْنِ بأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صلَّى مأمومًا خلفَ أبي بَكْرٍ، ولم يَذْكُرْ أحدٌ من أهلِ العلمِ ممَّن نصَرَ هذا المذهبَ، أو تكلَّم فيه: بأنَّ ذلك في الصحيحَيْنِ أو أحدِهِمَا، لكنْ جاءَ هذا في أحاديثَ خارجَ الصحيحَيْنِ، وبطرقٍ ثابتة، بألفاظٍ صريحةٍ لا تَحتمِلُ التأويلَ كما يأتي، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(٢) هو حديثٌ صحيحٌ؛ وردتْ فيه روايةُ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ، والمُغيرةِ بنِ شعبةَ:
أمَّا حديثُ عبدالرحمنِ بن عَوْفٍ: فأخرجه الطيالسي (٢٢٣)، وأبو يَعْلَى (٨٥٣)، والشاشي (٢٤٦)؛ من طريق إبراهيمَ بن سَعْد، عن أبيه، عن جَدِّه، عن عبدالرحمن بن عَوْف: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ انتهَى إليه، وهو يُصلِّي بالناسِ، فأرادَ أنْ يَتأخَّرَ فأومأَ إليه: أَنْ مَكانَكَ، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ بصلاةِ عبدالرحمنِ بن عَوْف»؛ وسندُهُ صحيحٌ.
ومن طريق الطيالسيِّ، أخرجه البَزَّارُ في "مسنده" (١٠١٤).
وأخرجه الإمام أحمد (١/ ١٩٢ رقم ١٦٦٥)؛ من طريقِ رشدين بنِ سعدٍ، عن عبدِاللهِ بنِ الوليدِ، عن أبي سَلَمةَ بن عبدالرحمنِ بن عَوْف، عن أبيه؛ أنَّه كانَ معَ النبيِّ ﷺ في سَفَرٍ... الحديثَ، وفيه: «فجاءَ النبيُّ ﷺ فصلَّى مع الناسِ خلفَهُ ركعةً».
ورِشْدين ضعيفٌ، وأبو سلمة بن عبدالرحمن لم يَسْمَعْ من أبيه.
وأمَّا حديثُ المُغِيرَةِ: فأخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩ رقم ١٨١٣٤، ١٨١٦٤، ١٨١٧٥، ١٨١٨٢) من طريق عَمْرِو بن وهبٍ الثقفيِّ، وعُروةَ بن المُغيرةِ بن شعبةَ، ومسلمٌ (٢٧٤)، وأبو داود (١٤٩) من طريق عُروةَ بن المُغيرةِ، ومسلم (٢٧٤)، وابن ماجه (١٢٣٦) من طريق حمزةَ بن =

ولم يَخْرُجْ رسولُ اللهِ إلا بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ أبي بكرٍ؛ غيرَ أنَّ أبا بكرٍ تَأَخَّرَ ولم يَثْبُتْ(١).

فبَلَغَ هذا إلى شيخٍ يَقْرَأُ الحديثَ(٢) فنفَرَ مِنْ هذا، وكانَ قد رَأَى

= المُغِيرةِ؛ جميعُهم (عمرُو بن وهب، وعروةُ وحمزةُ ابنَا المغيرةِ) عن المغيرةِ ابن شعبةَ، قال: «تَخلَّفَ رسولُ اللهِ ﷺ، وتَخلَّفْتُ معه، فلمَّا قَضَى حاجَتَهُ، قال: أَمَعَكَ ماءٌ؟ فأَتَيْتُهُ بِمِطْهَرَةٍ، فغَسَلَ كَفَّيْهِ ووَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عن ذِرَاعَيْهِ، فضاقَ كُمُّ الجُبَّةِ، فأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الجُبَّةِ، وأَلْقَى الجُبَّةَ على مَنْكِبَيْهِ، وغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، ومَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وعلى العِمَامةِ وعلى خُفَّيْهِ، ثُمَّ رَكِبَ ورَكِبْتُ، فانْتَهَيْنا إلى القومِ وقَدْ قامُوا في الصَّلَاةِ، يُصلِّي بهم عبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ، وقد رَكَعَ بهم رَكْعةً، فلمَّا أَحَسَّ بالنبيِّ ﷺ، ذَهَبَ يتأَخَّرُ، فأَومأَ إليه، فصلَّى بهم، فلَمَّا سَلَّمَ، قامَ النبيُّ ﷺ وقُمْتُ، فرَكَعْنا الرَّكْعَةَ التي سَبَقَتْنا»؛ وهذا لفظُ مسلم.

وقد كان ذلك في غَزْوةِ تَبُوكَ، وفي صلاةِ الفَجْرِ؛ كما في بعضِ الرواياتِ.

والحديثُ أصلُهُ أخرجه البخاري (١٨٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٣٦٣، ٣٨٨، ٢٩١٨، ٤٤٢١، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩)، وليس فيه صلاةُ عبدالرحمنِ بن عَوْفٍ بالنبيِّ ﷺ. وانظر: "سير أعلام النبلاء" (١/ ٧٩- ٨٠)، والتعليقَ عليه.

قال المُنَاويُّ في "فَيْض القدير" (٥/ ٢٩٧): «قال الضِّيَاءُ المَقْدِسِيُّ، وابنُ ناصرٍ: ثبَتَ وصحَّ أنَّ المُصْطَفَى صلَّى خلفَ أبي بكرٍ مُقتَدِيًا به في مرضِ موتِهِ، ولا يُنكِرُ ذلك إلا جاهلٌ! وفي "مسلم": أنَّه صلَّى خلفَ عبدالرحمنِ بن عَوْفٍ في غزوةِ تبوكَ الفجرَ... وهذا ردٌّ لما ذهَبَ إليه عياضٌ من أنَّ مِنْ خصائصِهِ: أنَّه لا يجوزُ لأحدٍ أن يَؤُمَّهُ؛ لأنَّه لا يصحُّ التقدُّمُ بين يَدَيْهِ في الصلاةِ ولا في غَيْرِها، لعذرٍ ولا غيرِه». اهـ. وانظرْ كلامَ القاضي عياضٍ في "إكمال المُعْلِم" (٢/ ٣٢١).

(١) يشيرُ المصنِّفُ إلى حديثَيْ عائشةَ وابنِ عبَّاسٍ ﭫ؛ في خروجِ النبيِّ ﷺ في مرضِ وفاتِهِ؛ ليصلِّيَ خلفَ أبي بكر، وسيأتي تخريجُ هذه الأحاديثِ ومناقشةُ المصنِّفِ في ذلك وغيرِهِ في التعليقِ على فصولِ البابِ الأوَّل.

(٢) يريدُ به: عبدَ المغيثِ بنَ زُهَيْرٍ الحربيَّ.

بَعْضَ المُحدِّثينَ[١] قد سُئِلَ عن هذا؟ فذكَرَ في الجوابِ: أنه صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ[٢]، واستَدَلَّ بحديثٍ قد رُوِيَ في "المُسْنَدِ"، وفي "كتابِ التِّرْمِذِيِّ"، وفي "كتابِ أبي داوِدَ"[٣]: عن عائشةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ[٤]؛ فأَخَذَ هذا الشيخُ قولَ الشيخِ الأَوَّلِ،

(١) هو: الحافظُ أبو عليٍّ البَرَدانيُّ، وستأتي ترجمتُهُ، والكلامُ على كتابِهِ (ص٤٥٦).

(٢) الذي ترجَّح لدينا: أنَّ الشيخَ عبدَ المغيثِ كان يَرَى أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى خلفَ أبي بكرٍ في مرضِ موتِهِ؛ ترجيحًا بينَ الرواياتِ؛ وقد ظَهَرَ لنا ذلكَ من خلالِ رَدِّ المصنِّفِ عليه في هذا الكتابِ؛ إِذْ لم يَتيسَّرْ لنا الوقوفُ على كتابَيِ الشيخِ عبدالمغيثِ اللذَيْنِ وضعهما في إثباتِ إمامةِ أبي بكرٍ للنبيِّ ﷺ في مرضِ موتِهِ، وأشارَ إليهما المصنِّفُ.
هذا؛ ولم يَنفرِدِ الشيخُ عبدُ المغيثِ بما قال من ثبوتِ صلاةِ النبيِّ ﷺ - في مرضِ وفاتِهِ ﷺ - خلفَ أبي بكرٍ رضي الله عنه؛ بل قال بذلك: المُغيرةُ بنُ شعبةَ، وقد سُئِلَ هل أَمَّ النبيَّ ﷺ رجلٌ - مِنْ هذه الأُمَّةِ - غيرُ أبي بكرٍ؟ قال: نَعَمْ، ثُمَّ ذكَرَ حديثَ عبدالرحمنِ بن عَوْف؛ كما سيأتي في أدلَّةِ الشيخِ عبدالمغيثِ من البابِ الثالث؛ كما ذكَرَ الحافظُ ابنُ رجبٍ في "فتح الباري" له (٤/ ٨٦-٨٩) عددًا ممَّن قال بهذا؛ منهم: الحسنُ البصريُّ، وابنُ شهابٍ الزهريُّ، وعروةُ ابنُ الزُّبَيْر، والقاسمُ بنُ محمد، قال: وبه قال كثيرٌ من أهلِ المغازي والسِّيَر، منهم موسى بن عُقْبَةَ، وهو أجلُّ أهلِ المغازي.

(٣) لم نقفْ عليه في "سنن أبي داود"، ولم يعزُهُ المِزِّيُّ إليه في "تحفة الأشراف" (١٧٦١٢)، ولا ابنُ الأثير في "جامع الأصول" (٣٨٨٦)؛ وإنَّما هو في "سنن النسائي" - كما يأتي في التخريج - فلعلَّهُ وَهَمٌ من المصنِّف.

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ١٥٩ رقم ٢٥٢٥٧)، والترمذي (٣٦٢)؛ من طريق شَبَابةَ بن سَوَّارٍ، عن شعبةَ، عن نُعَيْم بن أبي هِنْدٍ، عن أبي وائلٍ، عن مسروقٍ، عن عائشةَ، قالتْ: «صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ في مَرَضِهِ الذي ماتَ فيه، خَلْفَ أبي بَكْرٍ، قاعدًا»؛ قال الترمذيُّ: «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ».
وأخرجه الإمام أحمد (٦/ ١٥٩ رقم ٢٥٢٥٨)، عن شَبَابَةَ، عن شعبةَ، عن سَعْدِ بن إبراهيم، عن عُرْوة بن الزُّبَيْر، عن عائشةَ، به، وفيه: «فصَلَّى أبو بَكْرٍ، وصَلَّى النبيُّ ﷺ خَلْفَهُ قاعدًا».
=

وكتَبَهُ في جُزْءٍ[1]، وزادَ فيه ما يَتَكَلَّمُ به الغَوْغاءُ[2]، فقال: «لو جَرَى هذا القَوْلُ في غيرِ دارِ السَّلَامِ[3]، لَوَجَبَ إنكارُهُ؛ إذْ لا يُؤْمَنُ أنْ يُجْعَلَ هذا سُلَّمًا لأهلِ البِدَعِ!»[4].

= وشَبَابَةُ من رجال الصحيحَيْن؛ كما يأتي في ترجمتِهِ (ص٢٣٢).
وسيأتي تمامُ تخريجِ الحديثِ من طريق عائشةَ ﵄ في البابِ الثالثِ (ص٣٦٠).

(١) هذا الجزءُ هو التصنيفُ الأوَّلُ الذي صنَّفه الشيخُ عبدُ المغيثِ في إثباتِ صلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكر.

(٢) أصلُ الغَوْغاءِ: الجَرَادُ حين يَخِفُّ للطيرانِ، ثم استعيرَ للسِّفْلَةِ من الناسِ، والمُتسرِّعينَ إلى الشرِّ. "النهاية" (٣/ ٣٩٦)، و"المصباح المنير" (غ و غ).

(٣) يعني: بَغْدادَ، وتسمَّى أيضًا: «مدينةَ السَّلَام»، و«مدينةَ المنصورِ»؛ لأنَّ الذي بناها هو الخليفةُ العباسيُّ أبو جعفرٍ المنصورُ. ومعنى «بَغْدادَ» على الأرجحِ: عَطِيَّةُ الصَّنَمِ؛ ولذا كان كبارُ العلماءِ يَكْرَهونَ إطلاقَ هذا الاسمِ، ويَنْهَوْنَ عنه، ولعلَّه لهذا السَّبَبِ سمَّاها الشيخُ عبدُ المغيثِ- هنا-: «دارَ السَّلَام»، واللهُ أعلم. وانظر اختلافَ العلماءِ في معنى «بَغْدادَ»، وسببَ تسميتِها بـ«مدينةِ السَّلَام» و«دارِ السَّلَام» في: "معجم ما استعجم" للبَكْري (١/ ٢٦١-٢٦٢)، و"معجم البلدان" (١/ ٤٥٦-٤٥٧)، (٢/ ٤٢١)، (٣/ ٢٣٣)، (٥/ ٧٩)، و"تاج العَرُوس" (٧/ ٣٧٧، ٤٤٢). وانظر: "تحرير التنبيه" (ص١١٠-١١١)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٣٥-٣٦)، و"معجم المناهي اللفظية" (ص٤٩٨).

(٤) يعني: مِنَ الشِّيعةِ والرَّوَافضِ، وكلٌّ من له مَطْعَنٌ في أبي بكرٍ الصديقِ ﵁، ولعلَّ الشيخَ عبدَ المغيثِ قال ذلكَ لانتشارِ البِدَعِ خارجَ مدينةِ السَّلَام، خصوصًا بدعةَ الطعنِ في الشيخَيْنِ أبي بكرٍ وعُمَرَ ﵄، ولقد صدَقَ حَدْسُ الشيخِ عبدالمغيث، فها هو أحدُ الرافضةِ يَنشُرُ هذا الكتابَ: "آفة أصحابِ الحديث"؛ متخذًا إيَّاهُ ذريعةً للطعنِ في الصديقِ الأكبرِ ﵁، وفي غيرِهِ مِنْ صحابةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وفي أهلِ الحديثِ وحملةِ السُّنَّةِ، والكتابُ كلُّهُ حُجَّةٌ عليه؛ لا له، وفيه البيانُ الباهرُ لفضيلةِ أبي بكرٍ ﵁ على جميعِ الصحابةِ؛ كما أشارَ إلى ذلكَ المُصنِّفُ نفسُهُ في غيرِ موضعٍ.
انظر: (ص٤٨٦ و٦٦٣ و٦٧٠).

فَنَظَرْتُ في ذلكَ الجُزْءِ، فرَأَيْتُ الحديثَ مِنَ الكُتُبِ الثلاثةِ[١] يَدُورُ على شَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ[٢]، فقلتُ: هذا مَدَارُهُ على شَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ، وقد أنكَرَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ عليه[٣].

---

(١) مرادُهُ بالكتبِ الثلاثةِ ما ذكرَهُ من: "مسندِ الإمامِ أحمد"، و"جامع التِّرْمِذيِّ"، و"سننِ أبي داود". وسبق تخريجُ الحديثِ منها (ص٢٣٠)، وبيَّنا أنَّ أبا داودَ لم يُخْرِجِ الحديثَ؛ وإنَّما أخرجه النسائيُّ.

(٢) هو: شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ المَدَائِنِيُّ، أبو عمرٍو الفَزَارِيُّ، مولاهم، أصلُهُ من خُرَاسانَ، واسمُ أبيه: مَرْوانُ، وغلَبَ عليه اسمُ سَوَّار، حدَّث عن شعبة، وإسرائيل بن يونُسَ بن أبي إسحاقَ السَّبِيعِيِّ، وابنِ أبي ذِئْب، والليثِ، وحدَّث عنه يحيى بنُ مَعِين، وأبو خَيْثمة، وأبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَة، وأحمدُ بنُ عبدالله بن صالح العِجْليُّ، وإسحاقُ بنُ راهويه، وعليُّ بنُ المَدِينِيِّ، وقد رَوَى له الشيخانِ في صحيحيهما، ووثَّقه ابنُ سعدٍ، وابنُ المدينيِّ، وابنُ معينٍ، وقال عثمانُ بنُ أبي شيبةَ: «صدوقٌ حسنُ العقلِ، ثقةٌ»، وقال الساجيُّ، وابنُ خراشٍ: «صدوقٌ»، وتركَهُ الإمامُ أحمدُ بعدَ أنْ كان رَوَى عنه؛ لأنَّه كان مرجئًا؛ فقد كتَبَ عنه أحمدُ قديمًا شيئًا يسيرًا قبلَ أن يَعْلَمَ أنَّه يقولُ بالإرجاءِ، وقال أبو زُرْعَةَ: «كان يَرَى الإرجاءَ»، قيل له: رجَعَ عنه؟ قال: «نَعَمْ»، وقد أَقَرَّ المصنِّفُ في "المنتَظَم" (١٠/ ١٥٥) برجوعِ شَبَابَةَ عن الإرجاءِ؛ قال: «وكان شَبَابَةُ كثيرَ الحديثِ، وكان أحمدُ بنُ حنبلٍ يَحْمِلُ عليه، وكان مرجئًا؛ لكنَّه رجَعَ عن ذلك». اهـ. توفِّي بمكةَ سنةَ (٢٠٤هـ)، أو (٢٠٥هـ)، أو (٢٠٦هـ).

ترجمته في: "الضعفاء الكبير" للعُقَيْلي (٢/ ١٩٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٣٩٢)، و"الثقات" (٨/ ٣١٢)، و"الكامل" (٤/ ٤٥)، و"تاريخ بَغْداد" (١٠/ ٤٠١-٤٠٧)، و"الأنساب" (٤/ ٣٨٠-٣٨١)، و"المنتَظَم" (١٠/ ١٥٥)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٣٤٣-٣٤٨)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٢٦٤).

(٣) الذي يَظْهَرُ أنَّ ابنَ الجوزيِّ قال ذلكَ في جزءٍ صنَّفه ردًّا على التصنيفِ الأوَّلِ للشيخِ عبدِ المُغِيث، والذي اقتَصَرَ فيه عبدُ المغيثِ على حديثِ شَبَابَةَ، والظاهرُ: أنَّ كتابَ ابنِ الجوزيِّ سمَّاه: "عِلَّةَ الحديثِ المنقولْ، في أنَّ أبا بكرٍ أمَّ الرسولْ". انظر سببَ تصنيفِ الكتابِ في مقدِّمةِ التحقيق.

فغيَّرَ هذا الشيخُ ذلكَ التصنيفَ، وصَنَّفَ جُزُوًا[1] آخرَ[2]، ذكَرَ فيه حديثَ شَبَابَةَ، وقد [أَخْرَجَهُ][3] مِنْ طُرُقٍ ليس فيها شَبَابَةُ[4].

فقلتُ: إنَّما تَكلَّمْتُ على ما رأَيْتُ، ولم يَكُنْ في الكتابِ الأَوَّلِ غيرُ حديثِ شَبَابَةَ، وما أُنْكِرُ أنَّه قد رُوِيَ مِنْ غيرِ طريقِهِ، ولكنْ ليسَ في الطُّرُقِ ما يَثْبُتُ[5]، ثُمَّ تَأَمَّلْتُ تصنيفَهُ الثانِيَ، فإذا به كلامُ مَنْ لم يَعْلَقْ بِعِلْمِ الحديثِ، ولم يَفْهَمْ فِقْهَهُ، وقد خَلَطَهُ بتقليدِ أقوامٍ من

---

(١) كذا في الأصل بواوٍ بعدها ألفٌ، وهي لغةٌ صحيحةٌ في: «الجُزْء»؛ إذْ يجوزُ فيها إسكانُ الزاي وضمُّها؛ وتبعًا لذلك تُرْسَمُ همزتُها المتطرِّفةُ مفردةً أو على واوٍ؛ وهما لغتانِ فصيحتان؛ وبهما قُرِئَ؛ فقد قرأَ جمهورُ القُرَّاء: ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] بإسكانِ الزاي؛ وهي لغةُ تميمٍ وأَسَد، وقرأَ أبو بكرٍ والمفضَّلُ: ﴿جُزُءًا﴾ بضمِّ الزاي؛ وهي لغةُ الحجازيِّين، وقرأَ أبو جعفرٍ: ﴿جُزًّا﴾ بتشديدِ الزاي، وحذفِ الهمزةِ. انظر: "معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١/ ٣٧٨).

(٢) هذا الجزءُ هو التصنيفُ الثاني للشيخِ عبدالمُغيثِ، وهو الذي رَدَّ عليه المصنِّفُ في هذا الكتاب.

(٣) في الأصلِ: «أخرجتُهُ»؛ وهو تحريفٌ ظاهر؛ والمرادُ هنا: أنَّ عبدَ المغيثِ أخرجه في تصنيفِهِ الثاني من غيرِ طريقِ شَبَابة.

(٤) سيأتي تخريجُ هذه الطُّرُقِ في البابِ الثالثِ (ص٣٧٥ و٣٩٣ و٣٩٨ و٤٠٠ و٤٠٧ و٤١٢).

(٥) بل طريقُ شَبَابَةَ نفسُها ثابتةٌ؛ كما أنَّ الطرقَ عن غيرِهِ فيها ما هو ثابتٌ وصحيحٌ، وستأتي هذه الطرقُ من حديثِ عائشةَ، ومن حديثِ غيرِها من الصحابةِ ﵃. ومَنْ راجعَ أسانيدَ حديثِ عائشةَ فقطْ، عَلِمَ أنَّ هذه الدعوى من المصنِّفِ غيرُ صحيحةٍ، وأنَّ لحديثِها طرقًا أخرى- غيرَ طريقِ شَبَابَةَ- تُوبِعَ بها، على الرغمِ من صحةِ حديثِ شَبَابة؛ إذْ هو من رواةِ الشيخَيْن، وقد وثَّقه جمهورُ العلماءِ، وقد أنكرَ الإمامُ أحمدُ هذا الحديثَ على شَبَابَةَ، من جهةِ رميِهِ بالإرجاءِ، لكنْ سبق في ترجمةِ شبابةَ نقلُ كلامِ أهلِ العلمِ- ومنهم المصنِّفُ نفسُهُ- في ثبوتِ رجوعِهِ عن ذلكَ.

المُحدِّثينَ[١]، ليسوا بِمُحْكِمِي الصِّنَاعَةِ في علومِ الحديثِ، ولا عَارِفِي بِأُصُولِ الفِقْهِ[٢]، بَلْ قَالُوا في ذلكَ مِثْلَ العَوَامِّ الذين يَرَوْنَ أَنَّ جَحْدَ[٣] ذلكَ يَنْقُصُ/ مَرْتَبَةَ أبي بَكْرٍ[٤]. (٦)

ثُمَّ أَضَافَ[٥] إلى ذلكَ كَلِمَاتٍ عَامِّيَّةً لا تَصْدُرُ عن العُلَماءِ؛ قالَ فِيهَا: «لا يَجْحَدُ ذلكَ[٦] إلَّا مُعَانِدٌ يَتعرَّضُ لِهَدْمِ فَضِيلَةِ[٧] أبي بكرٍ»،

---

(١) يعني الحافظَ أبا عليٍّ البَرَدانيَّ؛ فقد صنَّفَ كتابًا في نصرةِ القولِ بأنَّ أبا بكرٍ أمَّ النبيَّ ﷺ، وسيأتي الكلامُ عليه (ص٤٥٧-٤٥٨).

(٢) كذا في الأصل، والجادَّةُ: «ولا عارفينَ بأصولِ الفقهِ»، أو «ولا عارِفِي أصولِ الفقهِ»؛ غيرَ أنَّ ما في الأصل يوجَّه في العربيَّةِ على حذفِ النونِ تخفيفًا، وهي مرادةٌ، والأصلُ: «عَارِفِينَ»، ونحوُهُ قراءةُ أبي السَّمَّال، وأَبَانٍ عن عاصم: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمِ ۝٣٨﴾ [الصافات: ٣٨]، بحذفِ النونِ مِنْ «لذائقو» ونصبِ «العذاب»؛ والجادَّة: «لَذَائِقُونَ العَذَابِ الأَلِيمَ». وانظرْ تفصيلَ ذلكَ في: "كتاب سيبويه" (١/ ١٨٦)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٥٣٨)، و"خِزَانة الأدب" (٤/ ٢٥٢- الشاهد رقم ٢٩٨)، (٨/ ٢٩- الشاهد رقم ٥٨١)، و"رُوح المعاني" (٢٣/ ٨٥- تفسير سورة الصافات)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٨/ ٢٣-٢٤).

(٣) كذا استظهرناها في الأصل، ويمكنُ أن تقرأ: «جهد» أو «جهل»، لكنَّ المعنَى لا يُساعدُ عليهما، وسيأتي في نقلِ المصنِّفِ عن الشيخ عبدالمُغِيث قوله: «لا يَجْحَدُ ذلكَ إلا معاندٌ...»؛ والغالبُ أنَّ الذي وقع هنا تَصحيفُ سماعٍ!

(٤) لا نَعْلَمُ أحدًا اعتقَدَ أنَّ عدمَ صلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ نقصٌ فيه، وأما عكسُهُ فظاهرٌ، فإنه يَتحقَّقُ لأبي بكرٍ رضي الله عنه مِنْ صلاة النبي ﷺ خلفَهُ من الفضلِ ما لا يخفى؛ ولذا حرَصَ الروافضُ على تحقيقِ هذا الكتابِ حتى لا تَتحقَّقَ له رضي الله عنه هذه الفضيلةُ، وسواءٌ قلنا بصلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ رضي الله عنه، أو لم نَقُلْ؛ فإنَّ الحديثَ الذي وقَعَ فيه النزاعُ دالٌّ على فضيلةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، وممَّن ذكَرَ ذلك المصنِّفُ نفسُهُ. انظر الباب الخامس (ص٤٨٦ و٦٦٣ و٦٧٠).

(٥) يعني: الشيخَ عبدَ المغيثِ في تصنيفِهِ الثاني.

(٦) يعني: صلاةَ النبيِّ ﷺ في مرضِ وفاتِهِ خلفَ أبي بكرٍ رضي الله عنه.

(٧) كلمة: «فَضِيلة» كَتَبَها الناسخُ في أعلى السطرِ بين: «الهدم»، و«أبي بَكْر»، =

وقال: «العَجَبُ ممَّن يَرُدُّ هذه الأحاديثَ، ويَزْعُمُ أنَّه مِنَ المغالينَ في السُّنَّةِ، وليسَ له مَنْ تَقَدَّمَهُ في ذلكَ[١]، بل مُجرَّدُ قولِهِ؛ دفْعًا وعِنَادًا وانفرادًا بِمَقَالَتِهِ هذه، ويَنْقِمُ على مَنْ لم يُتَابِعْهُ على هَوَاهُ وحالِهِ التي قد انفَرَدَ بها دُونَ مَنْ تَقَدَّمَ وتَأَخَّرَ مِنَ العلماءِ والرُّوَاةِ».

فَعَجِبْتُ مِنْ هذا الشيخِ؛ كيف نَسَبَنِي إلى العِنَادِ؟! وإنَّما يُعَانِدُ مَنْ عَرَفَ الحَقَّ ويَترُكُهُ[٢]، وإنَّما يَمِيلُ إلى الهَوَى- في هذا- الرَّوَافِضُ[٣]!

فقُلْتُ لجماعةٍ: لَوِ [الْتَقَى][٤] بي، لَتَذَاكَرْنَا في هذا؛ فإنْ كانَ الحَقُّ معه، مِلْتُ إليه؛ فَعَلِمَ أنَّهُ لا يَقُومُ لِمُنَاظَرَتِي؛ فلم يَفْعَلْ، وأَخَذَ يَقْرَأُ ما جَمَعَهُ على مَنْ ليسَ بِمُحَدِّثٍ، وجَعَلَ يُشَنِّعُ عَلَيَّ بأَنِّي أَمِيلُ إلى الهَوَى، وأَنِّي معاندٌ؛ فقلتُ:

= ووضَعَ بعدَها علامةَ التصحيحِ: «ص».

(١) سيذكُرُ المصنِّفُ مَنْ تقدَّمه على هذه المقالةِ في البابِ السادس (ص٦٥٨-٦٥٩)؛ فانظرْهُ وتعليقَنا عليه هناك.

(٢) كذا في الأصل، والجادَّةُ: «مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ ويترُكُهُ»، أو: «مَنْ عَرَفَ الحَقَّ وترَكَهُ»؛ بعطفِ مضارعٍ على مضارعٍ، أو ماضٍ على ماضٍ؛ غيرَ أنَّ عطفَ المضارعِ على الماضي- كما وقَعَ هنا- جائزٌ في العربيَّة؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحجّ: ٢٥]؛ لأنَّ المرادَ بالمضارعِ «يَصُدُّونَ»: ما مَضَى من الصَّدِّ. انظر: "التقرير والتحبير" (٢/٧٥)، و"فتح القدير" للشوكانيِّ (٣/٦٠٨)، و"رُوح المعاني" (١٧/١٣٨). وتقدَّم الكلام على عطفِ الماضي على المضارعِ (ص١٧٦).

(٣) ومنهم محقِّق المطبوعِ من هذا الكتابِ؛ كما يَظْهَرُ من مقدِّمته التي قدَّم بها للكتاب.

(٤) تحرَّف في الأصل إلى: «اكْتَفَى»؛ ويدلُّ على ما أثبتناهُ قولُهُ: «لَتَذَاكَرْنَا في هذا»، وقولُه: «فلَمْ يَفْعَلْ»، واللهُ أعلم.

فَدُونَكَ إِذْ تَرْمِي الظِّبَاءَ سَوَانِحًا [تَلَقَّ](١) مَرَامِيهَا فَمَنْ يَرْمِ يَتَّقِي(٢)

فقالَ لي قائلٌ: اصْفَحْ عنه!

---

(١) في الأصلِ: «يلق» بالياءِ، والتصويبُ من مصادرِ التخريج.

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، ولم نَقِفْ عليه إلا عندَ المصنِّفِ في "ذمِّ الهوى" (ص١٠٢)، وهو رابعُ أبياتٍ أربعةٍ نَسَبَها إلى عليِّ بن أَفْلَحَ، وهي قولُهُ:

مَضَى يَتْبَعُ الآرَامَ بِالسَّفْحِ مُطْلِقًا فَعَادَ أَخُو الأَشْجَانِ عَوْدَةَ مُوثَقِ

رَمَى يَوْمَ سَلْعٍ طَرْفَهُ مُتَهَاوِنًا فَآضَ بِسَهْمٍ فِي حَشَاهُ مُفَوَّقِ

فَقُلْتُ لَهُ يَا سَعْدُ غَرَّتْكَ زَيْنَبٌ فَسَارَقْتَهَا لَحْظًا بِأَكْنَافِ جِلَّقِ

فَدُونَكَ إِذْ تَرْمِي الظِّبَاءَ سَوَانِحًا تَلَقَّ مَرَامِيهَا فَمَنْ يَرْمِ يَتَّقِي

وقولُهُ: «**دُونَكَ**»: اسمُ فعلٍ، بمعنى: خُذْ، و«**السوانحُ**»: جمعُ سانحٍ وسانحةٍ، وهي: الطائرُ أو الظَّبْيُ وغيرُهما؛ مَرَّ من مَيَاسِرِكَ إلى مَيامِنِكَ، والعربُ يَتيمَّنونَ به. انظر: "المُحْكَم" لابن سِيدَه (٣/ ٢٠١)، و"تاج العَرُوس"، و"المعجم الوسيط" (س ن ح).

وقوله: «**مَرَامِيهَا**» هو بسكونِ الياءِ وتقديرِ الفتحةِ عليها؛ إجراءً للاسم المنقوصِ المنصوبِ مُجرى المرفوعِ والمجرور، وهو جائزٌ لضرورةِ الشِّعْرِ بلا خلافٍ، وأجازَهُ أبو حاتم السِّجِسْتَانيُّ في اختيارِ الكلام، وقال: إنَّه لغةٌ فصيحةٌ، وخرَّج عليه قراءةَ جعفرٍ الصادقِ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، بسكونِ الياءِ. انظر: "الخصائص" (١/ ٣٠٦-٣٠٧)، (٢/ ٢٩١-٢٩٢)، و"هَمْع الهوامع" (١/ ٢٠٩-٢١٠)، و"تاج العَرُوس" (٢٦/ ٣٣٧)، (٣٤/ ٣٣٦)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٢/ ٣٣٥).

وقولُهُ: «**فَمَنْ يَرْمِ يَتَّقِي**»، كذا وردَ في الأصل، و"ذمِّ الهوى"، وحقُّه أن يكونَ: «فَمَنْ يَرْمِ يَتَّقِ»؛ ويخرَّج ثبوتُ الياء على وجوهٍ سهَّلها إشباعُ حرفِ الرويِّ:

أحدُها: أنَّه أُشْبِعَتْ كسرةُ القاف؛ فتَولَّدتِ الياءُ؛ وإشباعُ الحركاتِ حتَّى تتولَّدَ منها حروفُ عِلَّةٍ: لغةٌ لبعضِ العربِ، ولها شواهدُ. انظر: "سر صناعة الإعراب" (٢/ ٦٣٠)، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" (١/ ٢٣-٣٠)، و"اللباب" للعُكْبَري (٢/ ١٠٨)، وتعليق الشيخ محيي الدين عبدالحميد على "أوضح المسالك" (١/ ٧٦-٨٠)، و"شرح الأُشْموني" (١/ ١١٨).

والثاني: جوازُ رفعِ المضارعِ في جزاءِ الشرطِ الجازمِ؛ بتقديرِ الفاءِ في =

فقُلْتُ: جِنَايَتُهُ على الشريعةِ: بِرَدِّ الأحاديثِ الصحيحةِ بأحاديثَ لا تَصِحُّ، ومخالفتِهِ لمذاهبِ الفُقَهاءِ أجمعينَ[1]؛ فما انتصارِي لِنَفْسِي، ثُمَّ إِنَّ البَادِيَ أَظْلَمُ[2]!

ولقد [سَكَتُّ][3] عَنْ إجابتِهِ مُدَّةً طَوِيلَةً، إلى أَنْ رأيتُهُ يُسْمِعُهُ الناسَ ويكتُبُ السَّمَاعَ؛ فيَظُنُّ مَنْ لا يَفْهَمُ أَنَّه مُصِيبٌ في ذلكَ، وبَعْدَ إشاعتِهِ عَنِّي أَنِّي أَمِيلُ إلى الهوى، لا يَبْقَى وَجْهٌ لتركِ الجَوَابِ.

= الجزاءِ؛ قال ابنُ مالكٍ في "شرح التسهيل": «وقد يُرفَعُ بكثرةٍ [أي: المضارعُ الواقعُ جزاءً لأداةِ شرطٍ جازمةٍ] إنْ كان الشرطُ ماضيًا، أو منفيًّا بـ «لم»، وبقلَّةٍ إنْ كان غيرَ ذلك». اهـ. وانظر: "الكتاب" لسيبويه (٣/ ٦٧)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٧٧-٧٩)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٣٢-٢٣٣)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٤/ ١٨٧٤)، و"مغني اللبيب" (ص٧١٧)، و"شرح ابن عَقِيل" (٢/ ٣٤٢-٣٤٤)، و"هَمْع الهوامع" (٢/ ٥٥٧-٥٥٩).

والثالثُ: إجراءُ المعتلِّ مُجرى الصحيح. وانظر: (ص٦٦٥).

والمصنِّفُ يريدُ بهذا البيتِ: أنه عزَمَ على تصنيفِ كتابِه هذا: "آفة أصحاب الحديث"؛ رَدًّا على عبد المغيثِ في تصنيفِهِ الثاني، بعدَ أنْ رفَضَ دعوةَ المصنِّفِ للمُذاكَرةِ والمُناظَرةِ للوصولِ إلى الحقّ، وبعدَ أن شرَعَ عبدُ المغيثِ في التشنيع على المصنِّفِ بأنه يعاندُ، ويميلُ إلى الهوى.

(١) هذا تعميمٌ من المصنِّفِ- عفا اللهُ عنه- فلم يَرُدَّ الشيخُ عبدُ المغيثِ الأحاديثَ الصحيحةَ بأحاديثَ لا تصحُّ، ولا خالَفَ مذاهبَ الفقهاءِ أجمعين؛ كما يأتي في الباب الثاني، والباب الثالث.

(٢) هذا مَثَلٌ من أمثالِ العربِ؛ قالوا: إنَّ أوَّلَ من قاله هو الفَرَزْدَقُ، قال: «هَذِهِ بِتِلْك، والبَادِي أَظْلَمُ»؛ في قصةٍ جَرَتْ له مع جريرِ بن عَطِيَّةَ الخَطَفَى. وإنَّما جُعِلَ البادي أَظْلَمَ؛ لأنَّه سببُ الابتداءِ والجزاءِ، ويجوزُ أن يكون «أَفْعَلُ» بمعنى «فَاعِلٍ»، أي: ظالمٌ. انظر: "جمهرة الأمثال" (١/ ٢٠٣)، و"مَجْمَع الأمثال" (٢/ ٤٠١- ٤٠٢)، وانظر أيضًا: "العِقْد الفريد" (٣/ ١٣٠- كتاب الجوهرة في الأمثال)، (٥/ ٢٩٢).
والبادي: أصله: البادئ؛ أي: المبتدئ؛ وسهِّلت همزتُه تخفيفًا.

(٣) في الأصل: «سئلت»، وما أثبتناه يَشْهَدُ له السياقُ بعده.

وقد قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾[1]، وكانَ أبو عَزَّةَ[2] كافرًا يَسُبُّ رسولَ اللهِ ﷺ، فظَفِرَ به، فقال: مُنَّ عَلَيَّ يا مُحمَّدُ! فأَطْلَقَهُ، فعادَ يَسُبُّهُ! فظَفِرَ به، فقال: مُنَّ عليَّ! فقال: «لا تَمْسَحُ سَبَلَتَكَ[3] بِمَكَّةَ وتقولُ: سَخِرْتُ مِنْ محمَّدٍ مَرَّتَيْنِ!»[4].

---

(١) سورة الشُّورَى، الآية: ٤١.

(٢) هو: عَمْرُو بنُ عبدالله، أبو عَزَّةَ الجُمَحِيُّ الكافرُ، كان شاعرًا يُحرِّضُ بشعرِهِ على قتالِ المسلمين، وكان النبيُّ ﷺ قد مَنَّ على أبي عَزَّةَ هذا يومَ بَدْرٍ؛ فذهَبَ إلى مكةَ، وقال: سَخِرْتُ بمحمدٍ، فلمَّا كان يومُ أُحُدٍ، حضَرَ وحرَّضَ بشعرِهِ على قتالِ المسلمين؛ فقتلَهُ النبيُّ ﷺ يومَ أُحُدٍ صَبْرًا. ترجمته في: "أخبار مكة" (٣/ ٢٢٤)، و"الروض الأُنُف" (٣/ ٢٩٢)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٢/ ٥٣٨)، و"تاريخ الإسلام" (٢/ ١٦٨).

(٣) كذا في الأصلِ: «سبلتك»، وفي مصادر التخريج: «عَارِضَيْكَ». والسَّبَلَةُ: اللحيةُ كلُّها، أو مقدَّمها وما أُسْبِلَ منها على الصَّدْر، أو ما على الذَّقَنِ إلى طَرَفِ اللِّحْية، أو الدائرةُ التي في وَسَطِ الشَّفَةِ العُلْيا، أو ما على الشاربِ مِنَ الشَّعْر، أو ما على طَرَفِه، أو مُجْتَمَعُ الشاربَيْن، أو الشاربُ نَفْسُه؛ فهذه ثمانيةُ أقوال، وجمعُ السَّبَلةِ: سِبَالٌ. انظر: "غريب الحديث" للخَطَّابي (١/ ٢١٥)، و"تاج العَرُوس" (س ب ل).

(٤) أخرجَ قصتَهُ البيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٣٢٠) عن أبي عبدالله الحافظِ، عن أحمدَ بن عليِّ بن الحَسَنِ المقرئ، عن سعيدِ بن عُثْمانَ التَّنُوخِيِّ، عن عليِّ بن الحَسَنِ السامي، عن ابنِ أبي ذِئْب، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرةَ، بها، قال البيهقيُّ: «هذا إسنادٌ فيه ضعفٌ، وهو مشهورٌ عند أهلِ المغازي».
وفي سندِهِ عليُّ بن الحَسَن بن يَعْمُر الشاميُّ المِصْري؛ وهو ضعيفٌ جدًّا، واتهمه بعضُهم؛ قال ابن حِبَّان في "المجروحين" (٢/ ١١٤): «لا يحلُّ كَتْبُ حديثه إلا على جهة التعجُّب»، وذكَرَ له ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٠٩-٢١١) بعضَ الأحاديث التي أُنْكِرَتْ عليه، ثم قال: «وهذه الأحاديث- وما لم أذكُرْهُ من حديث علي بن الحسن هذا- فكلُّها بواطيلُ ليس لها أصل، =

وقد قال الشاعرُ:

إِذَا قِيلَ رِفْقًا قَالَ لِلْحِلْمِ مَوْضِعٌ ... وَحِلْمُ الفَتَى فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ جَهْلُ![1]

= وهو ضعيفٌ جدًّا»، وقال الدارقطني في "سؤالات البَرْقاني" (٣٦٨): «مصريٌّ يَكْذِب، يروي عن الثقاتِ بواطيل».
وأخرَجَها محمدُ بنُ عمر الواقديُّ في "كتاب المغازي" (١/ ١٤٢، ٣٠٨-٣٠٩) عن محمدِ بنِ عبداللهِ ابنِ أخي الزُّهْريِّ، عن الزهريِّ، عن سعيد بن المسيِّب، بها، مرسلًا، ومن طريق الواقديِّ أخرَجَها البيهقيُّ في "سننه" (٩/ ٦٥).
والواقدي متروك الحديث؛ كما في "التقريب".
وذكَرَها ابنُ إسحاقَ في "سيرته" (٣/ ٣٠٢) بلا إسنادٍ، فقال: كان أبو عَزَّةَ الجُمَحِيُّ أُسِرَ يومَ بَدْرٍ، فقال للنبيِّ ﷺ: يا محمدُ، إنَّه ذو بناتٍ وحاجةٍ، وليس بمكةَ أحدٌ يَفْدِينِي، وقد عرَفْتَ حاجتي، فحقَنَ النبيُّ ﷺ دمَهُ، وأعتقَهُ، وخلَّى سبيلَهُ؛ فعاهَدَهُ ألَّا يُعِينَ عليه بيَدٍ ولا لسانٍ، وامتدَحَ النبيَّ ﷺ حينَ عَفَا عنه... فذكَرَ الشِّعْرَ، ثم ذكَرَ قصتَهُ مع صفوانَ بن أُميَّةَ الجُمَحِيِّ، وإشارةَ صفوانَ عليه بالخروجِ معه في حربِ أُحُدٍ، وتَكفُّلَهُ ببناتِهِ، وأنَّه لم يَزَلْ به حتى أطاعَهُ، فخرَجَ في الأحابيشِ من بني كِنَانَةَ، قال: فأُسِرَ أبو عَزَّةَ يومَ أحدٍ، فلمَّا أُتِيَ به النبيُّ ﷺ، قال: أَنْعِمْ عليَّ! خَلِّ سبيلي! فقال له النبيُّ ﷺ: لا يَتحدَّثُ أهلُ مَكَّةَ: أنَّك لَعِبْتَ بمحمدٍ مرَّتَيْنِ، فأمَرَ بقتلِهِ.
وذكَرَها الشافعيُّ في "الأم" (٤/ ٢٣٨-٢٣٩) أيضًا بلا إسنادٍ، ومن طريقه أورَدَها البيهقيُّ في "سننه" (٩/ ٦٥)، و"معرفة السنن والآثار" (٦/ ٥٥٠)، و"دلائل النبوة" (٣/ ٢٨٠).
وانظُرْ هذا الخبرَ- أيضًا- عند ابن هشام في "السيرة النبوية" (٣/ ٢١١)، (٤/ ٦، ٥٥)، وابنِ كَثِيرٍ في "البداية والنهاية" (٣/ ٣١٢-٣١٣)، (٤/ ٤٦، ٥١).
هذا؛ وفي ذكرِ المصنِّفِ لهذه القصةِ تعريضٌ بالشيخ عبدِ المغيث، وفيها تشبيهٌ تمثيليٌّ لقصةِ المصنِّفِ معه بقصةِ النبيِّ ﷺ مع أبي عَزَّةَ!

(١) هذا بيتٌ من الطويلِ، وهو لأبي الطَّيِّبِ المتنبِّي من قصيدةٍ يَمْدَحُ بها شُجَاعَ ابنَ محمدٍ الطائيَّ المَنْبِجيَّ، والبيتُ له في "ديوانه" (ص٤٥)، و"محاضرات الأدباء" (١/ ٢٩٨)، و"تهذيب الرياسَهْ، وترتيب السياسَهْ" للقلعي (ص٢١٥)، و"خِزَانة الأدب، وغاية الأرب" لابن حِجَّةَ الحَمَوي (١/ ١٩٨).
وفي معنى البيتِ قولُهُمْ: «العفوُ يُفْسِدُ اللئيمْ، بقدرِ ما يُصْلِحُ مِنَ الكريمْ»، =

وقَوَّى نَشَاطِي لذلكَ: أَنِّي رَأَيْتُ صِبْيَانًا مِنَ المُبْتَدِئِينَ قد سَمِعُوا ذلكَ منه، فأَوْرَثَهُمْ شُبْهَةً[1]؛ فرَأَيْتُ بيانَ الصَّوَابِ لَازِمًا لِمَنْ رَزَقَهُ اللهُ مِنَ العِلْمِ والفَهْمِ ما لم يَرْزُقْ خَلْقًا كثيرًا!



= وقولُ الشاعرِ [من الطويل]:

وفِي الحِلْمِ ضَعْفٌ والعُقُوبَةُ هَيْبَةٌ ... إِذَا كُنْتَ تَخْشَى كَيْدَ مَنْ عَنْهُ تَصْفَحُ!

وقولُ الآخَرِ [من الطويل]:

إِذَا الحِلْمُ لم يَنْفَعْكَ فالجَهْلُ أَحْزَمُ

انظر: "مُحاضَرات الأُدَباء" (١/ ٢٩٨).

(١) سيأتي بيانُ صحةِ ما احتَجَّ به الشيخُ عبدُ المغيثِ على صلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ رضي الله عنه، في البابِ الثالث.

فَصْلٌ

قلةُ معرفةِ عبدِالمغيثِ بالحديثِ في نظر المصنِّفِ

ما زِلْتُ أَعْرِفُ هذا الشيخَ بِقِلَّةِ المعرفةِ للحديثِ؛ إِنَّما يَقْرَؤُهُ ولا يَعْلَمُ صحيحَهُ مِنْ سقيمِهِ، ولا يَفْهَمُ مَعْنَاهُ[١]؛ فمَذْهَبُهُ في ذلكَ مَذْهَبُ العَوَامِّ: أَنَّ كُلَّ حديثٍ يُرْوَى ويُسْنَدُ ينبغي أَنْ يكونَ صحيحًا[٢].

وهو- مع قلَّةِ عِلْمِهِ، وعَدَمِ فَهْمِهِ- مَعَهُ عَصَبِيَّةٌ يُسمِّيها سُنَّةً.

وَمِنَ البَلِيَّةِ[٣] عَذْلُ مَنْ لَا يَرْعَوِي   عَنْ غَيِّهِ وَخِطَابُ مَنْ لَا يَفْهَمُ[٤]

---

(١) ذكَرْنا في ترجمةِ عبدالمغيثِ ما كان عليه من اطِّلَاعٍ، وبخاصَّةٍ في الحديثِ وعلومِهِ؛ غيرَ أنه انتُقِدَتْ عليه أشياءُ ذَكَرْناها هنَاك (ص١١٥-١٢٢) في ترجمتِهِ، من مقدِّمةِ التحقيقِ.

(٢) لا نَعتقِدُ أنَّ مثلَ عبدالمغيثِ يذهبُ إلى ما ذكرَهُ عنه المصنِّف هنا؛ يُعْرَفُ ذلك مِن ترجمتِهِ وثناءِ أهلِ العلم عليه، ونحنُ لم نقفْ على كتابِهِ المردودِ عليه؛ حتَّى نَتثبَّتَ مما قاله فيه المصنِّفُ، فليُجعَلْ هذا من كلامِ الأقرانِ؛ الذي يُطْوَى ولا يُرْوَى، واللهُ أعلم.
وانظرْ ما ذكرناهُ في ترجمتِهِ من مقدِّمة التحقيق، في ثناء العلماءِ عليه (ص١٠٠)، وفي مآخذِ أهلِ العلم عليه (ص١١٥).

(٣) كُتِبَتْ في الأصل: «اللبلية»؛ وهو سبقُ قَلَمٍ من الناسخ؛ وكأنَّه كشَطَ اللامَ الأُولَى الزائدة.

(٤) هذا بيتٌ شهيرٌ من الكامل؛ وهو لأبي الطَّيِّبِ المتنبِّي من قصيدةٍ له يهجو بها إسحاقَ بنَ إبراهيمَ الأَعْوَرَ، ومَطْلَعُها:

لِهَوَى النُّفُوسِ سَرِيرَةٌ لَا تُعْلَمُ   عَرَضًا نَظَرْتُ وَخِلْتُ أَنِّي أَسْلَمُ

والبيتُ له في "ديوانه" (ص٥٧١)، و"يتيمة الدَّهْر" للثعالبي (١/ ٢٥٩)، و"مُحاضَرات الأدباء" (١/ ٢٨)، و"خِزَانة الأدب" لابن حِجَّة الحَمَوي (١/ ١٩٣)، وورَدَ بلا نسبة في "المُدْهِش" للمصنِّف (ص٤١١).
والروايةُ في "الديوان" ومصادرِ التخريج بلفظ: «عَنْ جَهْلِهِ»، بدلَ: «عَنْ غَيِّهِ»، عدا روايةِ الواحديِّ في "شرح ديوان المتنبِّي"، والمصنِّفِ في =

والكَلَامُ معَ مِثْلِ هذا صَعْبٌ؛ لِقِلَّةِ فَهْمِهِ وفِقْهِهِ؛ غيرَ أَنِّي رَاعَيْتُ- بهذا التصنيفِ- طَالِبِي الحَقِّ مِنَ المبتدئين، ولم أُبَلْ[(١)] بِالسَّفْسَافِ الغَوْغَاءِ[(٢)] / ، الذينَ يقولونَ: «كيفَ يقالُ: إنَّ النبيَّ ﷺ ما صَلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ؟!»، ويَعتقِدُونَ ذلكَ نَقْصًا في حَقِّهِ[(٣)]؛ فإنَّهُ- بصلاتِهِ خَلْفَهُ- يُثْبِتُ له الخِلَافَةَ! ويَنْسَوْنَ أَنَّهُ[(٤)] قال مِرَارًا: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ (٧)

= "المُذْهِش"؛ فقد جاءتْ كما هنا.
وقبلَ هذا البيتِ في "الديوان":

وَالظُّلْمُ مِنْ شِيَمِ النُّفُوسِ فَإِنْ تَجِدْ ... ذَا عِفَّةٍ فَلِعِلَّةٍ لَا يَظْلِمُ

(١) كذا في الأصل، والجادَّةُ: «لم أُبَالِ»، وما في الأصلِ صحيحٌ من جهةِ العربيَّةِ على لغةِ هُذَيْلٍ وخُزَاعةَ ومُضَرَ؛ وللعربِ في هذا الحرفِ ثلاثُ لغاتٍ: «لم أُبَالِ» بكسرِ اللامِ، و«لم أُبَلْ» بسكونِ اللامِ، و«لم أُبَلِ» بكسرِ اللامِ؛ قال ابنُ السَّرَّاجِ في "أصولِه" (٣/ ٣٤٣): «ومِنْ ذلكَ: قولُهُمْ: «لا أَدْرِ»، و«لم يَكُ»، و«لم أُبَلْ»، وجميعُ هذه إنَّما حُذِفَتْ؛ لكثرةِ استعمالِهم إيَّاها في كلامِهِم، وإنما كَثُرَ استعمالُهم لهذه الأحرفِ للحاجةِ إلى معانيها كثيرًا؛ لأنَّ «لا أَدْرِي» أصلٌ في الجَهَالاتِ، ويكونُ عبارةً عن الزمانِ، و«لم أُبَلْ»: مستعملةٌ فيما لا يُكْتَرَثُ به؛ وهذه أحوالٌ تكثُرُ؛ فيجبُ أن تَكْثُرَ الألفاظُ التي يُعبَّرُ بهنَّ عنه... وأمَّا: «لم أُبَلْ»: فحقُّه أنْ تقولَ: لم أُبَالِ، كما تقول: لم أُرَامِ يا هذا؛ فحُذِفَتِ الألفُ لغيرِ شيءٍ أوجَبَ ذلكَ، إلا ما يُؤْثِرُونه من الحذفِ في بعضِ ما يكثُرُ استعمالُهُ؛ وليس هذا مما يُقاسُ عليه». وانظر: "كتاب سيبويه" (٤/ ٤٠٥)، و"المُحْكَم" لابن سِيدَه (١٠/ ٤٣٣)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٥٤٠)، و"لسان العرب" (١٤/ ٨٧) (ب ل ي)، و"المصباح المنير" (ب ل ي)، و"هَمْع الهوامع" (٣/ ٤٦٦).

(٢) السَّفْسَافُ: هو الرديءُ من كلِّ شيءٍ، والأمرُ الحقيرُ. انظر: "مختار الصَّحَاح" (س ف ف). وقد مضى تعريف «الغوغاء» (ص٢٣١).

(٣) سبَقَ ذكرُ المصنِّفِ لذلك عنهم. انظرْهُ مع تعليقِنا عليه (ص٢٣٤).

(٤) كذا قرأناها في الأصل؛ وهو الأقربُ للرسمِ والسِّيَاق، ويَحْتمِلُ أنْ تقرأَ: «ويَنْسُبُونَ بأنَّه»!

يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ»[١]؛ وهذا يَكْفِي في إثباتِ الخِلَافَةِ، ولو وَقَفَ أبو بكرٍ حينَ أشارَ إليهِ أنْ يَقِفَ، لَصَلَّى خَلْفَهُ؛ إنَّما هو امتَنَعَ!



(١) حديثٌ متفقٌ عليه، سيسُوقُهُ المصنِّفُ تامًّا بإسنادِهِ. انظرهُ مع تخريجِهِ (ص٢٥٥، وما بعدها).

تسيمُ الكتابِ

فَصْلٌ

وقد قَسَّمْتُ هذا الكتابَ سِتَّةَ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ: في إقامةِ الدليلِ مِنَ النَّقْلِ الصحيحِ: أنَّ أبا بَكْرٍ لم يُصَلِّ برسولِ اللهِ ﷺ.

البابُ الثاني: في بيانِ إجماعِ الفُقَهاءِ على ذلكَ، وتفريعِهِمُ المسائلَ عليه[١]، وأنَّ مذهبَ أحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ لا يَخْتَلِفُ في ذلكَ؛ لِيَبِينَ لهذا الجاهلِ[٢] أنَّه قد خالَفَ مذهبَهُ.

البابُ الثالثُ: بيانُ وَهْيِ[٣] الأحاديثِ التي احْتَجَّ بها.

البابُ الرابعُ: بيانُ الجَمْعِ بينَ الأحاديثِ؛ على تقديرِ الصِّحَّةِ لِمَا نقَلَ.

البابُ الخامسُ: بيانُ نَفْيِ النَّقْصِ عن أبي بَكْرٍ لِعَدَمِ صلاةِ الرسولِ خَلْفَهُ، وأنَّ ما جَرَى مِنَ الحالِ كانَ أفضَلَ.

---

(١) انظر مرادَ المصنِّفِ بذلكَ في التعليقِ على هذا البابِ.

(٢) هذا مما لا يُقَرُّ عليه المصنِّفُ في حقِّ عبدالمغيثِ بن زهير، عفا اللهُ عنهما. وانظر ما قيل في ترجمة عبدالمغيثِ (ص١٠٠-١٠١).

(٣) تَحتمِلُ أنْ تقرأَ أيضًا: «وهن»؛ وكلاهما بمعنى الضعفِ؛ يقالُ: وَهَى الشيءُ يَهِي، ووَهِيَ يَهِي- كوَعَى، ووَلِيَ- وَهْيًا: إذا ضَعُفَ واسْتَرْخَى رِباطُهُ، والجمعُ: وُهِيٌّ، وأَوْهَاهُ: أضعَفَهُ وخرَّقَهُ. انظر: "المُحْكَم" لابن سِيدَه (٤/ ٤٥٣)، و"النهاية" (٥/ ٢٣٣)، و"تاج العَرُوس" (و هـ ي).
ويقالُ أيضًا: وَهَنَ يَهِنُ وَهْنًا، ووَهِنَ يَهِنُ وَهَنًا: لغتانِ: إذا ضَعُفَ، ووَهَنَهُ غيرُهُ، ووَهَّنَهُ، وأَوْهَنَهُ: أضعَفَهُ؛ ومنه قولُهُ تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ [لُقْمان: ١٤].
انظر: "مختار الصَّحاح"، و"تاج العَرُوس" (و هـ ن).
وستأتي كلمة: «وهاها» (ص٣٥٧).

البابُ السادسُ: بيانُ فَسَادِ احتجاجِهِ مِنْ جِهَةِ المعاني، وإبطالُ ما زَعَمَهُ بِرَأْيِهِ الفاسدِ.



البابُ الأوَّلُ

في إقامةِ الدليلِ مِنَ النَّقْلِ الصحيحِ على أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ لم يُصَلِّ خَلْفَ أبِي بَكْرٍ

اعْلَمْ-يا طالبَ الحَقِّ- : أنَّ تَقَدُّمَ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه اتَّفَقَ في مرتَيْنِ[١]؛ جاءَ

---

(١) بل في ثلاثِ مَرَّاتٍ:
الأولَى: في زَمَنِ عافيةِ النبيِّ ﷺ، وفيها صَلَّى أبو بكرٍ خَلْفَ النبيِّ ﷺ، وهي التي ذَكَرَهَا المصنِّفُ أوَّلًا.
والثانيةُ: في زَمَنِ مَرَضِ النبيِّ ﷺ؛ فقد وجَدَ مِنْ نفسِهِ خِفَّةً، فخَرَجَ يُهَادَى بين رَجُلَيْنِ (العَبَّاسِ وعليٍّ) حتَّى دخَلَ المَسْجِدَ، فذهَبَ أبو بكرٍ لِيَتأَخَّرَ، فأومَأَ إليه النبيُّ ﷺ أنْ مكانَكَ، لكنَّه تَأَخَّرَ، فصَلَّى النبيُّ ﷺ إمامًا، وهذه الصلاةُ هي صلاةُ الظُّهْرِ مِنْ يوم الأَحَدِ أو يومِ السَّبْتِ السابقَيْنِ لوفاتِهِ ﷺ، وهي التي ذكَرَهَا المصنِّفُ ثانيًا.
وأمَّا الثالثةُ- وهي التي فاتَ المصنِّفَ ذِكْرُها -: فكانتْ آخِرَ صلواتِهِ ﷺ، في مرضِهِ الذي ماتَ فيه، وهي صلاةُ الصُّبْحِ مِنْ يوم الِاثْنَيْنِ، وهو اليومُ الذي توفِّي في ضُحَاهُ ﷺ، وفيها: أنَّ النبيَّ ﷺ خرَجَ بينَ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ، فصَلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ مؤتمًّا به.
ونَصُّهُ: عن سالم بن عُبَيْدٍ، قال: «أُغْمِيَ على رسولِ اللهِ ﷺ في مرضِهِ، ثم أفاقَ، فقالَ: أَحَضَرَتِ الصلاةُ؟ قالوا: نَعَمْ، قال: مُرُوا بلالًا فلْيُؤَذِّنْ، ومُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ بالناسِ، ثُمَّ أُغْمِيَ عليه، فأفاقَ، فقال: أَحَضَرَتِ الصلاةُ؟ قالوا: نَعَمْ، قال: مُرُوا بِلَالًا فلْيُؤَذِّنْ، ومُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ بالناسِ، ثُمَّ أُغْمِيَ عليه، فأفاقَ، فقال: أَحَضَرَتِ الصلاةُ؟ قالوا: نَعَمْ، قال: مُرُوا بِلَالًا فلْيُؤَذِّنْ، ومُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ بالناسِ، فقالتْ عائشةُ: إنَّ أبِي رَجُلٌ أَسِيفٌ، فإذا قامَ ذلكَ المَقَامَ يَبْكِي، لا يَسْتَطِيعُ، فلو أَمَرْتَ غيرَهُ، ثُمَّ أُغْمِيَ عليه، فأفاقَ، فقال: مُرُوا بِلَالًا فلْيُؤَذِّنْ، ومُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ بالناسِ؛ فإنَّكُنَّ صوَاحِبُ يُوسُفَ- أو صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ- قال: فَأُمِرَ بلالٌ فأَذَّنَ، وأُمِرَ أبو بكرٍ فصَلَّى بالناسِ، ثُمَّ إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وَجَدَ خِفَّةً، فقال: انْظُرُوا لِي =

= مَنْ أَتَّكِئُ عليه، فجاءَتْ بَرِيرَةُ ورَجُلٌ آخَرُ، فاتَّكَأَ عليهما، فلمَّا رآهُ أبو بكرٍ، ذَهَبَ لِيَنْكُصَ فأَوْمَأَ إليه: أَنِ اثْبُتْ مَكَانَكَ، ثُمَّ جاءَ رسولُ اللهِ، حتَّى جَلَسَ إلى جَنْبِ أبي بكرٍ حتَّى قَضَى أبو بكرٍ صلاتَهُ، ثُمَّ إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قُبِضَ»؛ أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٣٦٥) عن محمد بن الفضل، والفَسَوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٣٧-٢٣٨)، والترمذي في "الشمائل" (٣٩٧)، وابن ماجه (١٢٣٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٩٩)؛ عن نَصْر بن علي الجَهْضَمي، وابن خُزَيْمة (١٥٤١)، و(١٦٢٤) من طريق القاسم ابن محمد بن عباد، وأبي طالب زيد بن أخزم، ومحمد بن يحيى الأزدي، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٥٦- ٥٧ رقم ٦٣٦٧) من طريق مسدَّد؛ جميعهم (محمد بن الفضل، ونصر، والقاسم، وزيد، والأزدي، ومسدَّد) عن عبدالله ابن داود الخُرَيْبي، عن سَلَمة بن نُبَيْط، عن نعيم بن أبي هند، عن نُبَيْط بن شَرِيط، عن سالم بن عبيد، به.

وأخرجه الفَسَوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٤٢)، والنسائي في "الكبرى" (٧٠٨١)؛ من طريق حُمَيْد بن عبدالرحمن الرؤاسي، وأسلم الواسطي في "تاريخ واسط" (١/ ٥١)، وأبو نُعيم في "الحلية" (١/ ٣٧١)؛ من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق؛ كلاهما (حميد الرؤاسي، و إسحاق الأزرق) عن سلمة بن نُبَيْط، به.

قال الدارقطني في "العلل" (٤٣)- وقد سئل عن حديث سالم بن عبيد الأشجعي، عن أبي بكر الصديق؛ في وفاة النبي ﷺ؛ حديث السقيفة-: «يرويه سلمة بن نُبَيْط، واختلف عليه: فرواه يونس بن بُكَيْر، عن سلمة بن نُبَيْط، عن أبيه، عن سالم بن عبيد، وخالفه إسحاق الأزرق، وحميد بن عبدالرحمن الرؤاسي، وعبدالله بن داود الخُرَيْبي؛ رووه عن سلمة بن نُبَيْط، عن نعيم بن أبي هند، عن نُبَيْط بن شَرِيط، عن سالم بن عبيد؛ وهو الصواب».

وأخرج أبو موسى المديني في "اللطائف" (٥٥٧) طريقَ إسحاقَ الأزرقِ من طريق أبي نعيم، وأخرج أيضًا طريق مسدَّد التي أخرجها الطبراني من طريق ابن ريذة وأبي نعيم؛ كلاهما عن الطبراني، به، بلفظٍ مطوَّلٍ في مرضِ النبي ﷺ، ووفاتِهِ، وتوليةِ أبي بكر، ثم قال أبو موسى المديني: «هذا لفظُ ابن ريذة، وفيه ألفاظ غيرُها أفصح منها، ورواية الآخرين مختصرة، ورواه حميد ابن عبدالرحمن عن سلمة بن نُبَيْط، ورواه يونس بن بُكَيْر، عن سلمة، =

[فِيهِمَا][(١)] رسولُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ خلفَ أبي بَكْرٍ:

فأمَّا المَرَّةُ الأُولَى: فكانتْ في زَمَنِ عافيةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وكانَ ذلكَ في أَوَّلِ سَنَةٍ مِنْ سِنِي الهِجْرةِ:

[١٤] أخبرَنَا أبو القَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بنُ مُحمَّدِ بنِ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا أبو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ عليِّ بنِ المُذْهِبِ[(٢)]، قال: أخبرَنَا أبو بكرٍ

= عن أبيه؛ لم يذكر نعيمًا، ورواه سلمة بن كُهَيْل عن نعيم، عن سالم؛ لم يذكر نُبَيْطًا...»، ثم أخرجه من طريق إسحاقَ الأزرق، عن سُفْيان الثوريِّ، عن سلمة بن كُهَيْل، عن نعيم، عن سالم بن عبيد رضي الله عنه - وكان من أهل الصُّفَّة - به، ثم قال أبو موسى: «فالطريق الأول رواه إسحاق بن يوسف - وهو الأزرق - عن سلمة بن نُبَيْط، عن نعيم. وهذا الطريق رواه إسحاق أيضًا، عن سفيان، عن سلمة بن كُهَيْل، عن نعيم، وهذا يُشْكِلُ ضبطه».
وقال البوصيري في "مِصْباح الزجاجة" (١/١٤٦)- عن إسناد نصر بن علي الجهضمي، عن عبدالله بن داود الخُرَيْبي-: «هذا إسنادٌ صحيح؛ رجاله ثقات».
وقال الألباني في "مختصر الشمائل" (٣٣٣): «إسناده صحيح؛ رجاله كلُّهم ثقات».
وسيأتي لحديث بَريرةَ ونُوبَةَ شاهد- من حديث أبي وائل شقيق بن سلمة، عن مسروق، عن عائشة- في الباب الثالث (ص٣٧٦).
وهذا الحديثُ- وغيرُهُ مما سيأتي في البابِ الثالثِ مِنْ أدلَّةِ عبدالمغيثِ- هو موضعُ الحُجَّةِ لمن قال بائتمام النبيِّ ﷺ- في مَرَضِ موتِهِ- بأبي بكرٍ، وهم فريقان: **فمنهم**: مَنْ قال بالجَمْعِ بين هذه الأحاديثِ، والأحاديثِ الأخرى المثبتَةِ لصلاةِ أبي بكرٍ خَلْفَ النبيِّ ﷺ؛ فحمَلُوهَا على تَعدُّدِ القِصَّةِ وتَعدُّدِ الصلاةِ في مَرَضِ وفاتِهِ ﷺ؛ فأثبَتُوا أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أمَّ أبا بكرٍ مَرَّةً، وأمَّه أبو بكرٍ مرَّةً أخرى، وكلتاهما في مَرَضِ وفاتِهِ ﷺ. **ومِنْهم**: مَنْ قال بالترجيح؛ لكنْ على عكسِ ما رَجَّحَهُ المصنِّفُ؛ فرجَّحوا مقتضَى هذه الأحاديثِ على مقتضى الأحاديثِ الأخرى التي احتجَّ بها المصنِّفُ؛ فقالوا: إنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في مَرَضِ موتِهِ وراءَ أبي بكرٍ، دُونَ أنْ يُثْبِتوا العكسَ.

(١) في الأصلِ: «فهما».

(٢) هو: الحَسَنُ بنُ عليِّ بن محمَّدِ بن عليِّ بن أحمدَ بن وَهْبٍ، أبو عليٍّ، =

أحمَدُ بنُ جَعْفَرٍ[١]، قال: حَدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ أحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ[٢]، قال:

= البَغْدَادِيُّ التَّمِيمِيُّ الواعِظُ، مُسْنِدُ العراقِ، المعروفُ بِـ«ابنِ المُذْهِبِ»، وُلِدَ سنة (٣٥٥هـ)، وتوفِّي سنة (٤٤٤هـ). قال السِّلَفِيُّ: «كان مُتَكَلَّمًا فيه»، وقال الخطيبُ: «كتبْنَا عنه، وكان يَرْوِي عن ابنِ مالكٍ القطيعيِّ "مُسْنَدَ أحمدَ بن حنبلٍ" بأسرِهِ، وكان سماعُهُ صحيحًا إلا في أجزاءٍ منه؛ فإنه ألحَقَ اسمَهُ فيها... وليس بِمَحَلٍّ للحُجَّةِ»، وقال الذهبيُّ: «الظاهرُ مِن ابنِ المُذْهِبِ أنه شَيْخٌ ليس بِالمُتْقِنِ»، وقد أطال المعلِّمي رحمه الله في "التنكيل" (١/ ٢٣٣-٢٣٦) في ترجمة ابن المُذْهِب، ومناقشةِ ما تُكُلِّم به فيه بما لا تجدُهُ في غيره.
ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٨/ ٣٩٣- ٣٩٥)، و"المنتَظَم" (١٥/ ٣٣٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٧/ ٦٤٠)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٥١٠-٥١٢).

(١) هو: أحمدُ بنُ جَعْفَرِ بن حَمْدَانَ بن مالكِ بن شَبِيبٍ، أبو بَكْرٍ البَغْدَادِيُّ الحنبليُّ، القَطِيعِيُّ، راوي "مُسْنَدِ الإمام أحمد"، قال أبو الحَسَنِ بنُ الفُرَاتِ: «هو كثيرُ السَّمَاعِ، إلا أنَّه خَلَّطَ في آخرِ عُمْرِهِ؛ كُفَّ بَصَرُهُ، وخَرِفَ حتى لا يَعْرِفَ شيئًا مما يُقرَأُ عليه»، وقال الخطيبُ: «وكان بعضُ كتبِهِ غَرِقَ، فاسْتَحْدَثَ نَسْخَهَا مِنْ كتابٍ لم يكنْ فيه سماعُهُ؛ فغَمَزَهُ الناسُ، إلَّا أنَّا لم نَرَ أحدًا امتَنَعَ من الروايةِ عنه، ولا ترَكَ الاحتجاجَ به، قال ابنُ أبي الفَوَارس: أبو بكرٍ بنُ مالكٍ كانَ مستورًا صاحبَ سُنَّةٍ، ولم يكنْ في الحديثِ بذاك، له في بعضِ المُسْنَدِ أصولٌ فيها نظَرٌ، ذكَرَ أنَّه كتبَهَا بعدَ الغَرَق»، وقال الذهبيُّ: «صَدُوقٌ في نفسِهِ، مقبولٌ، تَغَيَّرَ قليلًا، كان مِنْ أسنَدِ أهلِ زمانِهِ»، وقال الحافظ ابنُ حَجَر: «سَمَاعُ ابنِ المُذْهِبِ منه لـ "مسندِ الإمام أحمَدَ" قبلَ اختلاطِهِ». وُلِدَ سنةَ (٢٧٤هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٣٦٨هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٥/ ١١٦-١١٨)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٦/ ٢١٠)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٨٧)، و"لسان الميزان" (١/ ١٤٥-١٤٦).

(٢) هو: عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بن محمَّدِ بن حَنْبَلٍ، أبو عبدالرحمنِ، الشَّيْبَانِيُّ البغداديُّ، محدِّثُ بغدادَ، وناقلُ "المُسْنَدِ" عن أبيهِ الإمامِ أحمَدَ، وكان الرَّاوِيَ الأوَّلَ لأبيه، ثقةٌ مأمونٌ، شَهِدَ له أكابرُ العُلَماءِ بمعرفةِ الرجال، وعِلَلِ الحديث، والأسماءِ والكُنَى، وُلِدَ سنةَ (٢١٣هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٢٩٠هـ).
ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١١/ ١٢- ١٤)، و"طبقات الحنابلة" (٢/ ٥-٢٠)، و"المنتَظَم" (٦/ ٣٩-٤٠)، و"تهذيب الكَمَال" (١٤/ ٢٨٥)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٣/ ٥١٦-٥٢٦)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٠٠)، =

حَدَّثَنا أبي[١]، قال: حَدَّثنا عَفَّانُ[٢]، قال: حَدَّثنا حمَّادُ بنُ زَيْدٍ[٣]، قال: حَدَّثَنا أبو حَازِمٍ[٤]، عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، قال: كانَ قِتَالٌ في بَنِي[٥] عَمْرِو بنِ عَوْفٍ، فَبَلَغَ النبيَّ ﷺ، فأَتَاهُمْ بَعْدَ الظُّهْرِ لِيُصْلِحَ بينهمْ، وقال: «**يَا بِلَالُ، إِنْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَمْ آتِ، فَمُرْ أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»، فلمَّا حَضَرَتِ العَصْرُ، أقامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَمَرَ

= و"شَذَرات الذهب" (٢/ ٢٠٣-٢٠٤).

(١) هو: الإمام أحمد، والحديثُ في "مسنده" (٥/ ٣٣٢ رقم ٢٢٨١٦)، وسيأتي تخريجُهُ. وسنقابلُ مَتْنَ الحديثِ على ما في "المسند".

(٢) هو: عَفَّانُ بنُ مُسْلِم بن عبدالله، أبو عُثْمانَ الصَّفَّارُ البَصْرِيُّ، مَوْلَى عَزْرَةَ بن ثابتِ الأنصاريِّ، الإمامُ محدِّثُ العراقِ، قال العِجْليُّ: «عَفَّانُ ثقةٌ ثَبْتٌ صاحبُ سُنَّة»، وقال أبو حاتم: «عَفَّانُ إمامٌ ثقةٌ مُتْقِنٌ مَتِين»، وُلِدَ سنة (١٣٤هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٢٠هـ). ترجمتُهُ في: "تهذيب الكَمَال" (٢٠/ ١٦٠)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٠/ ٢٤٢).

(٣) هو: حَمَّادُ بنُ زَيْدِ بن دِرْهَم، أبو إسماعيلَ الأَزْديُّ، مولى آلِ جَرِيرِ بن حازم البِشْرِيِّ، إمامٌ عَلَّامة، أصلُهُ مِنْ سِجِسْتَانَ، قال يحيى بنُ مَعِين: «ليس أحدٌ أثبَتَ مِنْ حمَّادِ بن زَيْد»، وقالَ أحمدُ بن حَنْبَل: «حمَّادُ بنُ زَيْدٍ مِنْ أئمَّةِ المسلمين مِنْ أهلِ الدِّينِ، هو أحبُّ إليَّ مِنْ حمَّادِ بن سَلَمة»، وقال عبدُ الرحمن بن مَهْدي: «لم أَرَ أحدًا قَطُّ أعلَمَ بالسُّنَّةِ ولا بالحديثِ الذي يَدْخُلُ في السُّنَّةِ مِنْ حمَّادِ بن زيد». وُلِدَ سنةَ (٩٨هـ)، وتُوفِّي سنةَ (١٧٩هـ). ترجمتُهُ في: "تهذيب الكَمَال" (٧/ ٢٣٩)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٧/ ٤٥٦)، و"شَذَرات الذهب" (١/ ٢٩٢).

(٤) هو: سَلَمَةُ بنُ دِينَارٍ، أبو حازم المَدِينِيُّ المَخْزُومِيُّ الأَعْرَجُ، مولى الأسودِ بن سفيان، مِنَ الثقات الذينَ لَمْ يُرَ مِثْلُهم، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين، وأحمدُ، وأبو حاتم، وقال ابنُ خُزَيمَةَ: «ثقةٌ؛ لم يكنْ في زمانِهِ مثلُهُ». وُلِدَ أيامَ عبدالله بن الزُّبَيرِ، وابنِ عُمَرَ، وتُوفِّي سنةَ (١٣٣هـ)، وقيل: (١٣٥هـ)، وقيل: (١٤٠هـ)، وقيل: (١٤٤هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٤/ ١٥٩)، و"تهذيب الكَمَال" (١١/ ٢٧٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٦/ ٩٦).

(٥) في "المسند": «بين بني».

أَبَا بَكْرٍ فتَقَدَّمَ بهم، وجَاءَ رَسُولُ اللهِ [ﷺ بَعْدَمَا دخَلَ أبو بَكْرٍ في الصلاةِ، فلمَّا رأَوْهُ، صَفَّحُوا، وجاءَ رسولُ اللهِ][١] يَشُقُّ الناسَ حَتَّى قامَ خَلْفَ أبي بكرٍ، قال: وكانَ أبو بَكْرٍ إذا دَخَلَ في الصَّلَاةِ، لم يَلْتَفِتْ، فلَمَّا رَأَى التَّصْفِيحَ لا يُمْسَكُ عنه[٢]، الْتَفَتَ فرَأَى النَّبِيَّ ﷺ/ خَلْفَهُ، (٨) فأَوْمَى[٣] إليه رَسُولُ اللهِ بِيَدِهِ: أَنِ امْضِهْ[٤]، فقامَ أبو بَكْرٍ [هُنَيْهَةً][٥]، فحَمِدَ اللهَ على ذلكَ، ثُمَّ مَشَى القَهْقَرَى[٦]، فتَقدَّمَ رسولُ اللهِ فَصَلَّى بالناسِ، فلمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَاتَهُ، قالَ: «**يا أبا بَكْرٍ، ما مَنَعَكَ إِذْ أَوْمَأْتُ إِلَيْكَ أَلَّا [تَكُونَ]**[٧] **مَضَيْتَ؟**»، فقالَ أبو بكرٍ: لم يَكُنْ لِابْنِ

---

(١) ما بين المعقوفَيْنِ سقَطَ من الأصلِ؛ لانتقالِ النظرِ؛ فاستدركناهُ من "المسند"، وكذا جاءَ على الصواب في روايةِ المصنِّفِ في "المنتَظَم" (٤/ ٦٠).
ومعنى: صَفَّحُوا تصفيحًا، أي: صَفَّقُوا تصفيقًا، وقد جاءَ مُبيَّنًا في "صحيح البخاريِّ" (١٢٠١): «قال سَهْلٌ: هل تَدْرونَ ما التصفيحُ؟ هو التصفيقُ».
وانظر: "مختار الصَّحاح"، و"المصباح المنير" (ص ف ح).

(٢) أي: رَأَى التصفيقَ مُستَمِرًّا غيرَ منقطِعٍ. انظر: "حاشية السندي على سنن النسائي" (٢/ ٨٣).

(٣) كذا في الأصلِ: «فأَوْمَى»، ووقَعَ في المطبوعِ من "المسند"، و"المنتَظَم": «فأَوْمَأَ» بالهمزِ؛ وهو الجادَّةُ، و«أَوْمَى»: لغةٌ في «أَوْمَأَ». انظرْ: "تهذيب اللغة" (١٥/ ٤٦٢)، و"النهاية" (١/ ٨١)، و"المُغْرِب" (٢/ ٣٧٣).

(٤) الهاءُ في «امْضِهْ» هي هاءُ السكتِ.

(٥) في الأصلِ، و"المنتَظَم": «كهيئته»؛ وهو تحريفٌ، والمثبَتُ من "المسند"، وفي لفظِ البخاريِّ (٧١٩٠): «هُنَيَّة»، وهي في معنى «الهُنَيْهَة».

(٦) أي: رجع إلى الخلفِ، والقَهْقَرَى: هو الرُّجُوعُ إلى الخَلْفِ. انظر: "تهذيب اللغة" للأزهري (٣/ ٣٠٦٧)، و"الصحاح" (ق هـ ر)، و"مجمل اللغة" لابن فارس (٣/ ٧٣٦)، و"لسان العرب" (ق هـ ر).

(٧) في الأصلِ: «يكون»، والتصويبُ مِنَ "المسند"، و"المنتَظَم"، ومصادرِ التخريج.

أبي قُحَافَةَ أنْ يَؤُمَّ رسولَ اللهِ!! وقال[(١)] لِلنَّاسِ: «**إِذَا نَابَكُمْ فِي صَلَاتِكُمْ شَيْءٌ، فَلْيُسَبِّحِ الرِّجَالُ، وَلْيُصَفِّحِ النِّسَاءُ**».

هذا حديثٌ مُتَّفَقٌ على صِحَّتِهِ؛ أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ[(٢)]، عَنْ عارمٍ[(٣)]، عَنْ حَمَّادٍ؛ وأخرجَهُ مسلمٌ[(٤)]، عن يَحْيَى[(٥)]، عن مالكٍ؛ كلاهما عن أبي حازمٍ[(٦)].

---

(١) أي: النبيُّ ﷺ.

(٢) في "صحيحه" (٧١٩٠)، وسيأتي تخريجه.

(٣) هو: أبو النُّعْمَانِ، المعروفُ بِـ«عَارِم»، وهو لَقَبٌ، واسمه: محمَّدُ بنُ الفَضْلِ السَّدُوسيُّ، البَصْريُّ، سُئِلَ عنه أبو حاتم، فقال: «ثقةٌ»، وُلِدَ سنةَ نَيِّفٍ وأربعينَ ومِئَة، وتوفِّي سنةَ (٢٢٤هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٨/ ٥٨)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٦/ ٢٨٧)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٠/ ٢٦٥)، و"تذكرة الحفاظ" (١/ ٤١٠).

(٤) في "صحيحه" (٤٢١).

(٥) هو: يَحْيَى بنُ يَحْيَى بن بَكْرٍ، أبو زكريَّا التَّمِيمِيُّ النيسابوريُّ، الحافظُ، قال أحمدُ بنُ حَنْبَل: «كان يحيى بن يحيى عندي إمامًا»، وقال النَّسَائيُّ: «ثقةٌ ثبتٌ»، وُلِدَ سنةَ (١٤٢هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٢٢٦هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٨/ ٣١٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ١٩٧)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٢/ ٣١-٣٧)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٠/ ٥١٢-٥١٩)، و"تقريب التهذيب" (١/ ٥٩٨).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٣٢ رقم ٢٢٨١٦) عن عَفَّان، به.
وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (١٥٦٣) عن محمد بن إسماعيل الصائغ، عن عفَّان، به.
وأخرجه الدارمي في "سننه" (١٤٠٤) عن **يحيى بن حَسَّان**، **والبخاري في "صحيحه" (٧١٩٠) عن أبي النعمان عارم**، وأبو داود في "سننه" (٩٤١) عن **عمرو بن عَوْن**، ويعقوب بن سُفْيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٥) عن **أبي النعمان وسُلَيْمان بن حَرْب**، والنسائي في "سننه" (٧٩٣)، وابن خُزَيْمة في "صحيحه" (٨٥٣ و١٥١٧ و١٦٢٣) عن **أحمد بن عَبْدة**، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٥٢٤) عن **خلف بن هشام**، والطبراني في "الكبير" =

وهو ظاهرٌ لا يَحْتَاجُ إلى كَشْفٍ، وأَنَّ رَسُولَ اللهِ أَمَّ النَّاسَ[١].

= (٦/ ١٨٢-١٨٣ رقم ٥٩٣٢) من طريق **أبي النعمان وخلف بن هشام وسُلَيْمان ابن حَرْب**؛ جميعهم (يحيى بن حسان، وأبو النعمان، وعمرو بن عون، وسليمان بن حرب، وأحمد بن عبدة، وخلف بن هشام) عن حماد بن زيد، به، ولفظُ بعضهم مختصَرٌ.

ومن طريق أبي داود، أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٢٣)، وعن أبي يعلى، أخرجه ابن حِبَّان في "صحيحه" (٢٢٦١).

- وأخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٦٣) عن أبي حازم، به.

ومن طريق مالك، أخرجه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٣٧ رقم ٢٢٨٥٢)، والبخاري في "صحيحه" (٦٨٤)، ومسلم في "صحيحه" (٤٢١)، وأبو داود في "سننه" (٩٤٠)، وابن خُزَيْمة (١٦٢٣)، وابن حِبَّان (٢٢٦٠)، والبيهقي (٢/ ٢٤٥) و(٣/ ١٢٢).

وللحديث طرق أخرى عن أبي حازم، في الصحيحين وغيرهما، غير ما تقدَّم.

وأخرجه الإمام أحمد (٥/ ٣٣١ و٣٣٦، رقم ٢٢٨٠٧ و٢٢٨٤٨) من طريق حَمَّادِ بن سَلَمة، والمسعوديِّ، وأحمد أيضًا (٥/ ٣٣٨ رقم ٢٢٨٦٣)، والبخاري (١٢٠١ و١٢١٨)، ومسلم (٤٢١)، وابن خُزَيْمة (٨٥٣ و١٦٢٣)؛ من طريق عبدالعزيزِ بن أبي حازم، وأحمد أيضًا (٥/ ٣٣٢ رقم ٢٢٨١٧)، ومسلم (٤٢١)، والنسائي (١١٨٣)، وابن خزيمة (٨٥٣)؛ من طريق عُبَيْدِالله ابن عُمَرَ العُمَرِيِّ، وأحمد أيضًا (٥/ ٣٣٠ رقم ٢٢٨٠١)، والنسائي (٥٤١٣)، وابن خزيمة (١٦٢٣)؛ من طريق سفيان بن عُيَيْنة، والبخاري (١٢٣٤)، ومسلم (٤٢١)، والنسائي (٧٨٤)؛ من طريق يعقوبَ بن عبدالرحمن، والبخاري (٢٦٩٠) من طريق أبي غَسَّان؛ جميعهم (حَمَّادُ بنُ سَلَمة، والمسعوديُّ، وعبدالعزيز بن أبي حازم، وعُبَيْدالله بن عُمَر، وسُفْيَان بن عُيَيْنة، ويعقوب بن عبدالرحمن، وأبو غَسَّان) عن أبي حازم، به.

(١) هذه هي المَرَّةُ الأُولَى التي ثَبَتَ فيها تَقَدُّمُ النبيِّ ﷺ على أبي بكرٍ بعدَ ابتداءِ إمامتِهِ؛ وذلكَ في عافيتِهِ ﷺ؛ وهذا مما لا خلافَ فيه، وليس هو مَحَلَّ النِّزَاع، ولا مُتعلَّقَ للمصنِّفِ بما ذكَرَهُ في هذا البابِ؛ فالكلامُ في إثباتِ ائتمامِ النبيِّ ﷺ- في مَرَضِ موتِهِ- بأبي بكرٍ؛ لكنْ لا مانعَ مِنْ ذكرِ مثلِ هذا عندَ المناظرةِ للحَصْرِ، وتحريرِ موضعِ النزاعِ.

في المَرَّةِ الثانية التي اتَّفَقَ فيها تَقَدُّمُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ: جاءَ فِيهَا رسولُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ خلفَ أبي بَكْرٍ، وكانتْ في مَرَضِهِ ﷺ

فَصْلٌ

وأمَّا المَرَّةُ الثانيةُ: فكانتْ في مَرَضِهِ ﷺ[(١)]:

[١٥] أخبرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حَدَّثَنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قال: حَدَّثَنِي أبي، قال: حَدَّثَنا أبو مُعَاوِيَةَ[(٢)]، قال: حَدَّثنا الأَعْمَشُ[(٣)]، عن إبراهيمَ[(٤)]، عن الأَسْوَدِ[(٥)]، عن عائشةَ، قالتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[(٦)]، جاءَ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ[(٧)] بِالصَّلَاةِ، فقال: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»، قالتْ: فقُلْتُ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ[(٨)]، وإِنَّهُ مَتَى قَامَ مَقَامَكَ لا يُسْمِعُ

---

(١) سنُخَرِّجُ أحاديثَ هذا الفصلِ تخريجًا مُطوَّلًا دونَ الاقتصارِ على ما في الكتبِ السِّتَّة؛ لأنَّ المصنِّفَ- رحمه الله- عَوَّلَ عليها فيما قالَ به وذهَبَ إليه: مِنْ إثباتِ صلاةِ أبي بكرٍ خلفَ النبيِّ ﷺ في مرَضِ وفاتِهِ، وفي نَفْيِ كونِهِ ﷺ صَلَّى خلفَ أبي بكرٍ؛ وسيُكَرِّرُ الاحتجاجَ بها في هذا الكتابِ كثيرًا، خصوصًا حديثَ أبي معاويةَ الذي في "الصحيحَيْن".

(٢) هو: مُحَمَّدُ بنُ خازم- بخاءٍ مُعْجَمةٍ- أبو مُعاويةَ الضَّرِيرُ، السَّعْديُّ الكُوفِيُّ، وُلِدَ سنةَ (١١٣هـ)، وتُوفِّي سنةَ (١٩٤هـ)، وقيل: (١٩٥هـ).

(٣) هو: سُلَيْمَانُ بنُ مِهْرَانَ، أبو مُحَمَّدٍ الأعمشُ، الأَسَدِيُّ، الكَاهِلِيُّ، وُلِدَ سنةَ (٦١هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٤٨هـ).

(٤) هو: إبراهيمُ بنُ يَزِيدَ بن الأسودِ، أبو عِمْرانَ النَّخَعِيُّ، وُلِدَ سنةَ (٤٦هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٩٦هـ).

(٥) هو: الأسوَدُ بنُ يَزِيدَ بن قَيْسٍ، أبو عَمْرٍو النَّخَعِيُّ الكوفيُّ، وقيل: يكنى أبا عبدِالرحمنِ، وقد نَقَلَ العلماءُ في وفاةِ الأسودِ أقوالًا، أَرْجَحُها سنة (٧٥هـ).

(٦) أي: ثَقُلَ في المَرَضِ، ومعناه: اشتَدَّ مرضُهُ. انظر: "لسان العرب" (ث ق ل)، و"فتح الباري" (١/ ٩٥، ٣٠٣)، (٢/ ١٥٥).

(٧) أي: يُعْلِمُهُ بالصلاةِ، مِنَ الإيذَانِ، وهو الإعلامُ. انظر: "لسان العرب" (أ ذ ن).

(٨) بعده في روايةِ وكيعٍ عند أحمد: «قال الأعمش: رَقِيق»، وجاء في "صحيحِ =

الناسَ[١]، فلو أَمَرْتَ عُمَرَ! فقال: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، قالتْ: فقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي له، فقالتْ له [حَفْصَةُ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ[٢]، فَلَوْ

= البخاريِّ" (٦٨٧)، و"صحيح مسلم" (٤١٨) من طريق عُبَيْدالله بن عبدالله، عن عائشة: «وكانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا رَقِيقًا»؛ قال القرطبيُّ في "المفهم" (٢/ ٤٩-٥٠): «أي: رقيقَ القلبِ، كثيرَ الخشيةِ، سريعَ الدمعةِ، وهو الأسيفُ أيضًا في الحديثِ الآخرِ؛ فإنَّ الأَسَفَ: الحُزْنُ، وحالةُ الحزينِ غالبًا: الرِّقَّةُ». اهـ. وانظر: "عمدة القاري" (٥/ ١٨٩).

(١) كذا في الأصلِ: «متى قام مقامَكَ لا يُسْمِعُ الناسَ»؛ بفعلٍ ماضٍ في الشرطِ مع «مَتَى»، وبفعلٍ مضارعٍ في جَزَائِها، وهو خلافُ الرواياتِ؛ وفي "المنتَظَم"، و"ذم الهوى" للمصنِّف؛ بنفس الإسناد: «متى يقومُ»، وهو موافق لما في "المسند"؛ وما وقع في الأصل له وجهٌ من العربية؛ وهو جوازُ الرفع والجزم لجواب الشرط الجازمِ؛ مثل «متى» هنا؛ وذلك عند مجيءِ فعل الشرط ماضياً.
انظر: "الكتاب" لسيبويه (٣/ ٦٧)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٧٧-٧٩)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٣٢-٢٣٣)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٤/ ١٨٧٤)، و"مغني اللبيب" (ص٧١٧)، و"شرح ابن عَقِيل" (٢/ ٣٤٢-٣٤٤)، و"هَمْع الهوامع" (٢/ ٥٥٧-٥٥٩).

(٢) كذا برفع «يقوم» و«يُسْمِع»- في هذا الموضعِ- مِنْ روايةِ أبي معاوية في "المُسْنَد"، ومثلُهُ في روايةِ وَكِيع: «ومتى يقومُ مَقامَكَ يَبْكِي فلا يستطيعُ» برفع الفعلَيْنِ أيضًا: «يقومُ»، و«يَبْكِي»، وفي "الصحيحين": «مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ الناسَ» بالجزم؛ وهو الجادَّةُ.
أمَّا رَفْعُ الفعلَيْنِ بعدَ «متى»، ففيه إشكالٌ ظاهرٌ؛ فإنَّ المشهورَ مِنْ قواعدِ العربيَّة: أنَّ «مَتَى» الشرطيَّةَ تَجْزِمُ الفعلَيْنِ إنْ كانا مضارعَيْنِ، وما في الأصلِ وأمثالُهُ يُخرَّجُ على وجهَيْن:
الأوَّل: أنْ يكونَ في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، وتُجْعَلَ «مَتَى» ظرفيَّةً زمانيَّة، ولا تُضَمَّنُ معنى الشَّرْط؛ فلا يُجْزَمُ المضارعُ بعدها، وتقديرُ الكلام: وإنَّهُ لا يُسْمِعُ الناسَ مَتَى- أي: حينَ- يَقُومُ مَقَامَكَ.
والثاني: ما ذكَرَهُ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ: من أنَّ «مَتَى» قد تُشبَّهُ بـ«إذا» فتُهْمَلُ، =

أَمَرْتَ عُمَرَ!][1]، فقالَ: «**إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ! مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»، فَأَمَرُوا[2] أَبَا بَكْرٍ [يُصَلِّي][3] بالناسِ، فلمَّا دَخَلَ في الصَّلَاةِ، وجَدَ رسولُ اللهِ مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً، فقام[4] يُهَادَى[5] بَيْنَ رَجُلَيْنِ، ورِجْلَاهُ تَخُطَّانِ في الأَرْضِ[6]، حَتَّى دَخَلَ المسجدَ، فلمَّا سَمِعَ أبو بكرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فأَوْمَأَ إليه رسولُ اللهِ: أَنْ قُمْ كما أَنْتَ، فجَاءَ رَسُولُ اللهِ حَتَّى جَلَسَ عن يَسَارِ أبي بَكْرٍ؛ فكَانَ رسولُ الله يُصَلِّي بِالنَّاسِ قاعدًا، وأبو بَكْرٍ قائمًا، يَقْتَدِي أبو بَكْرٍ بصلاةِ رسولِ الله، والنَّاسُ يَقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أبي بَكْرٍ.

= كما قد تُشبَّهُ «إذا» بـ «مَتَى» فَتَعْمَل؛ قال ابنُ مالكٍ: «وفي تشبيهِ «مَتَى» بـ «إذا» وإهمالِهَا: قولُ عائشةَ - رضي الله عنها -: «إِنَّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وإِنَّه مَتَى يقومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِعُ الناسَ». اهـ. من "شواهد التوضيح" (ص٧٢/ ت. طه محسن).

(١) ما بينَ المعقوفَيْنِ سقَطَ مِنَ الأصلِ، واستدرَكْنَاهُ مِنَ "المنتَظَم"، ومن روايةِ أبي معاويةَ في "المسند"، ونحوُهُ في "الصحيحَيْن"، وسقَطَتِ العبارةُ مِنْ "ذم الهوى" أيضًا.

(٢) في "المنتَظَم"، و"المسند"، و"صحيح مسلم": «قالتْ: فَأَمَرُوا»، ولم تُذْكَرِ العبارةُ في "ذَمِّ الهوى"؛ لأنَّ الحديثَ عندَهُ مختصرٌ.

(٣) في الأصلِ: «يُصَلِّ»، بدونِ ياءٍ في آخرِهِ، وهو وَهَمٌ، والتصويبُ مِنَ "المنتَظَم"، و"المسند"، و"صحيح مسلم"، وبقيَّةِ مصادرِ التخريج؛ ولم تُذْكَرِ العبارةُ في "ذم الهوى".

(٤) في "المسند" مِنْ روايةِ أبي معاوية: «فقالتْ: فقام»؛ والمثبَتُ موافقٌ لما في "المنتَظَم"، ولم تُذْكَرِ العبارةُ في "ذم الهوى".

(٥) في "المنتَظَم": «يَتَهَادَى»، ولم تُذْكَرِ العبارةُ في "ذَمِّ الهوى". ومعنى: «يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ»، أي: يَمْشِي بينهما مُتَّكِئًا عليهما يَتمايَلُ إليهما، والرَّجُلانِ هما: العَبَّاسُ بنُ عبدِالمُطَّلِبِ، وعليُّ بن أبي طالبٍ، رضي الله عنهما؛ كما سيأتي (ص٢٦٢). وانظر: "شرح النووي على مسلم" (٤/ ١٤٢).

(٦) أي: لا يَقْدِرُ على رَفْعِهما مِنْ شدَّةِ الضعفِ.

هذا حديثٌ مُتَّفَقٌ على صِحَّتِهِ؛ أخرجَهُ البخاريُّ عن قُتَيْبَةَ[١]، وأخرجَهُ مسلمٌ عن أبي بَكْرٍ[٢]؛ كلاهما عن أبي مُعَاوِيَةَ[٣].

---

(١) هو: قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدِ بن جَمِيلِ بن طَرِيفٍ، أبو رَجَاءٍ الثَّقَفِيُّ، مولاهم البَلْخِيُّ، قيل: اسمُهُ: يَحْيَى، وقيل: عَلِيٌّ، وقُتَيْبَةُ لَقَبٌ، وُلِدَ سنةَ (١٥٠هـ)، وتُوفِّي سنة (٢٤٠هـ).

(٢) هو: ابنُ أبي شَيْبَةَ، واسمُهُ: عبدُاللهِ بنُ محمَّدٍ، أبو بكرٍ، العَبْسِيُّ مولاهم، تُوفِّي سنةَ (٢٣٥هـ).

(٣) أخرجه المصنِّفُ في "المنتَظَم" (٤/ ٣١)، وفي "ذم الهوى" (ص١٥٣)، وفي "التحقيق في مسائل الخلاف" (٣/ ٣٧ و٣١٧) بهذا الإسناد.
وأخرجه الإمام أحمدُ في "مسنده" (٦/ ٢٢٤ رقم ٢٥٨٧٦) عن أبي مُعَاوية، به.
وأخرجه ابنُ سَعْد في "الطبقات الكبرى" (٣/ ١٦٤)، وإسحاقُ بن راهُوَيْهْ في "مسنده" (١٤٨٣)؛ كلاهما عن أبي معاوية، به، غيرَ أنَّ في روايةِ إسحاقَ: "**فجاء حتى جلَسَ إلى جَنْبه**".
وأخرجه البخاريُّ في "صحيحه" (٧١٣) عن **قُتَيْبة بن سعيد**، ومسلمٌ في "صحيحه" (٤١٨/ ٩٥)، وابنُ ماجه في "سننه" (١٢٣٢)، وأبو نُعَيْم في "مستخرجه" (٩٣٣)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٨١) من طريق **ابن أبي شَيْبة**، ومسلمٌ في "صحيحه" (٤١٨/ ٩٥)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٠٤) و(٣/ ٨١)، وفي "معرفة السنن" (٤/ ١٣٧-١٣٨ رقم١٤٦٤) من طريق **يحيى بن يحيى**، والنسائيُّ في "سننه" (٨٣٣) عن أبي كُرَيْب **محمد بن العلاء**، وابنُ جرير الطبريُّ في "تاريخه" (٣/ ١٩٧) عن **أبي هشام الرفاعيِّ**، وابنُ خُزَيْمةَ في "صحيحه" (١٦١٦)، وابنُ حِبَّان في "صحيحه" (٦٨٧٣) من طريق **سَلْم بن جُنَادة**، وابن المنذر في "الأوسط" (٢٠٢٦)، والخَطَّابيُّ في "معالم السنن" (١/ ١٧٣) من طريق **مسدَّد**، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٠٦)، وفي "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٠٦) من طريقِ **أحمدَ بن عبدِ اللهِ بن يونسَ**، وأبو بَكْرٍ النيسابوريُّ في "الزيادات على كتاب المُزَني" (٦٧) عن **الحسنِ بنِ محمدِ بنِ الصَّبَّاحِ وعليِّ بنِ حَرْبٍ**، وابنُ حِبَّان في "صحيحه" (٢١٢١) من طريقِ **محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ**، وابنُ أخي ميمي الدقاق في "فوائده" (٢٨٨) من طريقِ **الحسنِ بنِ عَرَفَةَ**، وابنُ عبدِ البَرِّ في "التمهيد" (٢٢/ ٣١٧) من طريقِ **يوسفَ بنِ عَدِيٍّ**، والحازمي في "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ" (ص١١٠) من طريقِ **سعيدِ بنِ منصورٍ**؛ جميعُهم =

= (قتيبةُ، وابنُ أبي شيبةَ، ويحيى بن يحيى، ومحمدُ بنُ العلاءِ، وأبو هشامٍ، وسَلْمُ بنُ جُنَادةَ، ومسدَّدٌ، وأحمدُ بنُ يونسَ، والحسنُ بنُ الصَّبَّاحِ، وعليُّ بنُ حربٍ، وابنُ نُمَيْرٍ، والحسنُ بنُ عرفةَ، ويوسفُ بنُ عديٍّ، وسعيدُ بنُ منصورٍ) عن أبي معاويةَ، به. وقرَنَ ابنُ أبي شيبةَ وأبو هشامٍ الرفاعيُّ في روايتِهما وكيعًا مع أبي معاوية.

قال ابنُ رجبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٧١/ مكتبة الغرباء): «وأما ذكرُ جلوسِهِ عن يسارِ أبي بكرٍ، فتفرَّد بذلك أبو معاويةَ عن الأعمش، وأبو معاويةَ - وإنْ كان حافظًا لحديثِ الأعمشِ خصوصًا- إلا أنَّ تركَ أصحابِ الأعمش لهذه اللفظةِ عنه تُوقِعُ الريبةَ فيها، حتى قال الحافظ أبو بكر بن مفوَّز المَعَافري: إنها غيرُ محفوظة، وحكاه عن غيره من العلماء».

وأخرجَه ابنُ أبي شَيْبَةَ في "مصنَّفه" (٧٢٣٨)، وإسحاقُ بنُ راهُويَهْ في "مسنده" (١٤٨٢)، وأحمدُ في "مسنده" (٦/ ٢١٠ رقم ٢٥٧٦١)، وابنُ ماجه في "سننه" (١٢٣٢)، والفَسَويُّ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٢)، والحَكِيمُ الترمذيُّ في "نوادر الأصول" (١٢٢٠)، وابنُ جريرٍ الطبريُّ في "تاريخه" (٣/ ١٩٧)، وابنُ خُزَيْمةَ في "صحيحه" (١٦١٦)، وابنُ حِبَّانَ في "صحيحه" (٢١٢٠) من طريقِ **وكيعٍ**، وإسحاقُ بنُ راهُويَهْ في "مسنده" (١٤٨١)، وأبو عَوَانة في "مستخرجه" (١٦٤٢)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٨١)؛ من طريقِ **عيسى بنِ يونسَ**، والبخاريُّ في "صحيحه" (٦٦٤)، وابنُ الجارودِ في "المنتقى" (٣٢٩)، وأبو عَوَانة في "مستخرجه" (١٦٤٣) من طريقِ **حَفْصِ بنِ غياثٍ**، والبخاريُّ في "صحيحه" (٧١٢)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٩٤)؛ من طريقِ **عبدِ اللهِ بنِ داودَ**، ومسلمٌ في "صحيحه" (٤١٨/ ٩٦)، وأبو عَوَانة في "مستخرجه" (١٦٤١)؛ من طريقِ **عليِّ بنِ مُسْهِرٍ**؛ جميعُهم (وكيعٌ، وعيسى بنُ يونس، وحَفْصُ بنُ غياثٍ، وعبدُ اللهِ بنُ داودَ، وعليُّ بنُ مُسْهِرٍ) عن الأعمشِ، به، بلفظ: «فجاء النبيُّ ﷺ **فجلَسَ إلى جنبِ أبي بكر**، فكانَ أبو بكرٍ يأتمُّ بالنبيِّ ﷺ، والناسُ يأتمُّون بأبي بكر»، ولم يذكُرْ أحدٌ منهم جلوسَهُ ﷺ عن يسار أبي بكرٍ، لكنْ إسحاق ابن راهُويَهْ قال في روايتِهِ عن وكيع: «فجاء حتى جلَسَ **عن يمينِ أبي بكرٍ**، وأبو بكرٍ يقتدي به، والناسُ يقتدون بأبي بكر». =

= قال ابنُ رجبٍ في الموضعِ السابقِ معقِّبًا على ذلك: «وهذه زيادةٌ غريبة، وقد خرَّج الحديثَ الإمامُ أحمدَ في "مسنده" عن وكيع، ولم يذكُرْ فيه ذلك».
وفي رواية حفص بن غياث: «قيل للأعمشِ: وكان النبيُّ ﷺ يصلِّي، وأبو بكرٍ يصلِّي بصلاته، والناسُ يصلُّون بصلاة أبي بكر؟ فقال برأسه: نعم».
قال ابن رجب أيضًا معقبًا على ذلك: «وأما ما ذكره حفصُ بن غياث في روايته عن الأعمش... فإنه يُشْعِرُ بأن هذه الكلماتِ ليستْ من الحديث الذي أسنده الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة؛ بل هي مدرجةٌ، وقد أدرَجَها أبو معاويةَ ووكيعٌ في حديثهما عن الأعمش».
وقد خالف شُعْبة أبا معاويةَ في هذا الحديث:
فأخرجه حنبلُ بنُ إسحاقَ في "جزئه" (٢٢)، والفَسَويُّ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٢)، والباغنديُّ في "أماليه" (٧٨) عن مسلم بنِ إبراهيمَ، عن شُعْبةَ، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسود، عن عائشةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى خلفَ أبي بكر.
ومن طريق الفَسَويِّ، أخرجه البيهقيُّ في "دلائل النبوة" (٧/ ١٩٢).
قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٨/ ٥٤): «وهذا إسنادٌ جيدٌ، ولم يخرِّجوه».
وأخرجه ابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٢٠٢٧) من طريقِ عليِّ بنِ عبدِالعزيزِ، والدِّينوريُّ في "المُجالَسة" (٢١٢٨) من طريقِ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي، وخَيْثَمةُ بنُ سليمانَ في "فضائل أبي بكر" (ص١٣٨/ من حديث خيثمة) من طريقِ أحمدَ بنِ زهيرِ بنِ حربٍ، والحسينِ بنِ حميدِ بنِ الربيع؛ جميعُهم (عليُّ ابنُ عبدِالعزيزِ، وإسماعيلُ بنُ إسحاقَ، وأحمدُ بنُ زهيرٍ، والحسينُ بنُ حميدٍ) عن مسلم بنِ إبراهيمَ، به.
قال ابنُ عبدِ البرِّ في "التمهيد" (٢٢/ ٣١٧): «فإنْ قيل: إنَّ شُعْبة روى عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسود، عن عائشةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى خلفَ أبي بكرٍ. قيل له: ليس هذا بخلافٍ؛ لأنه يمكنُ أنْ يكونَ رسولُ الله ﷺ صلَّى خلفَ أبي بكرٍ في غيرِ تلك الصلاةِ في مرضِهِ ذلك».
ورواه أبو داود الطيالسيُّ عن شُعْبة، واختُلِفَ عليه في لفظه:
فأخرجه البزارُ- كما في "فتح الباري" (٢/ ١٥٥)، و"تغليق التعليق" (٢/ ٢٨٢)- وابنُ المظفَّرِ في "حديث شُعْبة" (٣١)؛ من طريق أبي موسى محمد =

وأَخْرَجَا في "الصحيحَيْنِ"(١) مِنْ حديثِ مُوسَى بنِ أبي عائشةَ(٢)، عن عُبَيْدِاللهِ بنِ عُتْبَةَ(٣)، قال: دَخَلْتُ على عائشةَ، فقُلْتُ: حَدِّثِينِي عن مَرَضِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فقالتْ: أَرْسَلَ رسولُ اللهِ إلى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ

= ابن المثنَّى، عن أبي داودَ، عن شُعْبةَ، به، ولفظُه: كان رسولُ اللهِ ﷺ المُقَدَّمَ بين يَدَيْ أبي بكرٍ.

وأخرجَه ابنُ الجارودِ في "المنتقى" إثر حديث (٣٢٨) عن إسحاقَ بنِ منصورٍ، وابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٢٠٢٨) من طريق أبي سلمةَ؛ كلاهما (إسحاقُ، وأبو سلمةَ) عن أبي داودَ، به، ولفظُه: أنَّ أبا بكرٍ كان المُقَدَّمَ.

وأخرجَه ابنُ خُزَيْمةَ في "صحيحه" (١٦١٨)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٨٢)، وابنُ عبد البرِّ في "التمهيد" (٢٢/ ٣٢٠)؛ من طريقِ محمدِ بنِ بَشَّارٍ، عن أبي داودَ، به، ولفظُه عن عائشةَ؛ أنها قالت: مِنَ الناسِ مَنْ يقول: كان أبو بكرٍ المقدَّمَ بين يَدَيْ رسولِ اللهِ ﷺ، ومنهم من يقولُ: كان النبيُّ ﷺ المقدَّمَ بين يَدَيْ أبي بكرٍ.

قال البيهقيُّ: «هكذا رواه الطيالسيُّ عن شُعْبةَ، عن الأعمش، وروايةُ الجماعةِ عن الأعمشِ؛ كما تقدَّمَ على الإثباتِ والصحةِ».

وقال الحافظُ في "فتح الباري" (٢/ ١٥٥): «وظاهرُ روايةِ محمدِ بنِ بَشَّارٍ: أن عائشةَ لم تشاهدِ الهيئةَ المذكورة؛ ولكن تضافَرَتِ الرواياتُ عنها بالجزمِ بما يدلُّ على أن النبي ﷺ كان هو الإمامَ في تلك الصلاةِ».

تنبيه: رواية شُعْبة سيَذْكُرُها المصنِّف في الطريق الثاني من الطرق التي احتجَّ بها عبد المغيث من حديث عائشة. انظر: (ص٣٩٣).

(١) اختصَرَ المصنِّفُ الحديثَ مِنَ "الصحيحَيْنِ"، واقتصَرَ على موضعِ الشاهدِ منه، واختار لفظَ مُسْلِم.

(٢) هو: مُوسَى بنُ أبي عائشةَ، أبو بَكْرٍ الهَمْدَانِيُّ الكُوفِيُّ مولى آلِ جَعْدَةَ بن هُبَيْرَةَ، المَخْزُومِيّ، أحدُ العلماءِ العابدينَ، ولم نَقِفْ على تاريخِ وفاتِهِ تحديدًا، وقال الحافظ في "التقريب" (٦٩٨٠): «مِنَ الخامسةِ».

(٣) في "الصحيحَيْنِ": «عُبَيْدُاللهِ بن عبدِاللهِ بن عُتْبَةَ»، فلعله نسب هنا إلى جدِّه، وقد يكون سقط قوله: «عبدالله بن». وهو: عُبَيْدُاللهِ بنُ عبدِاللهِ بن عُتْبَةَ بن مَسْعُودٍ الهُذَلِيُّ، أبو عبدِاللهِ المَدَنِيُّ الفقيهُ الأعمى، أحدُ الفقهاءِ السبعةِ بالمدينة، تُوفِّي سنةَ (٩٤هـ)، أو (٩٥هـ)، أو (٩٨هـ).

بِالنَّاسِ، ثُمَّ وَجَدَ رَسُولُ اللهِ مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً[١]، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ- أَحَدُهُمَا العَبَّاسُ- وأبو بَكْرٍ يُصَلِّي بالناسِ، فلمَّا رآه أبو بكرٍ، ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فأَوْمَأَ إليه النَّبِيُّ ﷺ: أَلَّا/ يَتَأَخَّرَ، فأَجْلَسَاهُ إلى جَنْبِ (٩) أبي بَكْرٍ؛ فكان أبو بَكْرٍ يُصَلِّي- وهو قائمٌ- بصلاةِ رسولِ اللهِ، والنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أبي بَكْرٍ.

قال عُبَيْدُاللهِ: فدَخَلْتُ على ابنِ عَبَّاسٍ، فَعَرَضْتُ حَدِيثَهَا عليه، فما أَنْكَرَ منه شَيْئًا؛ غَيْرَ أَنَّهُ قال: أَسَمَّتْ لَكَ الرَّجُلَ الذي كان مَعَ العَبَّاسِ؟ قلتُ: لا، قال: هو عليُّ بنُ أبي طالبٍ[٢].

---

(١) أيْ: بعدَ أنْ صَلَّى أبو بكرٍ رضي الله عنه بالناسِ الأَيَّامَ التي مَرِضَ فيها النبيُّ ﷺ؛ ففي رواية "الصحيحَيْنِ": «فَصَلَّى بِهِمْ أبو بَكْرٍ تِلْكَ الأَيَّامَ، ثُمَّ إِنَّ النبيَّ ﷺ وَجَدَ من نَفْسِهِ خِفَّةً، فَخَرَجَ بين رَجُلَيْنِ...»، الحديثَ؛ والمثبَتُ- إنْ لم يكنْ مِنْ تَصرُّفِ المُصنِّفِ- فهو موافقٌ لروايةِ ابنِ عَبَّاسٍ عندَ ابنِ سَعْد، وأحمدَ، وغيرِهما.

(٢) أخرجه ابنُ سَعْدٍ في "الطبقات الكبرى" (٢/ ١٩٣) عن **أبي الوليدِ الطيالسيِّ هشامِ بنِ عبدِ الملكِ**، وأخرجَه هو في الموضعِ نفسِه، والإمامُ أحمدُ في "مسنَده" (٦/ ٢٥١ رقم ٢٦١٣٨)، وابنُ الجارودِ في "المنتقى" (١٣)، وابنُ خُزَيْمةَ في "صحيحه" (٢٥٧)، وأبو عَوَانةَ في "مستخرجه" (١٦٣٢)، والحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (٣١٣)؛ من طريق **مُعَاويةَ بنِ عَمْرٍو الأزدي**، وابن أبي شَيْبة في "مصنَّفه" (٢٠٩٢ و٧٢٤٦ و٣٨١٩٤) عن **حسينِ ابن عليٍّ**، وإسحاقُ بنُ راهُويَهْ في "مسنده" (١٠٩١ و١٠٩٢) عن **أبي أُسَامة حَمَّادِ بنِ أُسامةَ، والوليدِ بنِ عُقْبةَ**، وأحمدُ في "مسنده" (٢/ ٥٢ رقم ٥١٤١)، و(٦/ ٢٥١ رقم ٢٦١٣٧)، والنسائيُّ في "سننه" (٨٣٤) من طريقِ **عبدِ الرحمنِ بن مَهْديٍّ**، وأحمدُ في "مسنده" أيضًا (٦/ ٢٥١ رقم ٢٦١٣٨) عن **عبدِ الصمدِ بنِ عبدِ الوارثِ**، والدارميُّ في "سننه" (١٢٩٢)، والبخاريُّ في "صحيحه" (٦٨٧)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٤١٨/ ٩٠)، ويعقوبُ بنُ سُفْيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٠)، والحَكِيمُ التِّرْمذيُّ في "نوادر الأصول" (١٢١٩)، والطَّحَاويُّ في "شرح مُشْكِلِ الآثار" (٤٢٠٧ و٥٦٤٧)، وفي =

= "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٠٥)، وخيثمةُ بنُ سُلَيْمانَ في "فضائل أبي بكر" (ص١٣٧-١٣٨/ من حديث خيثمة)، وأبو نُعَيْم في "مستخرجه" (٩٢٨)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (١/ ١٢٣) و(٣/ ٨٠)، وفي "دلائل النبوة" (٧/ ١٩٠-١٩١)، وأبو عَوَانة في "مستخرجه" (١٦٣٢)، والحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (٣١٣)؛ من طريق **أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بن يونسَ**، والبَلَاذُريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٧) من طريق **يعقوبَ الحَضْرَميِّ**، والنسائي في "الكبرى" (٧٠٤٧) من طريقِ **عبدِ الله بنِ المباركِ**، وأبو عَوَانة في "مستخرجه" (١٦٣٢)، وابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٤٩ و٢٣٧) من طريقِ **يحيى بنِ أبي بُكَيْر**، وأبو عَوَانة في "مستخرجه" (١٦٣٢) **من طريق خلف بن تميم**؛ جميعهم (هشام بن عبد الملك، ومعاوية بن عمرو، وحسين ابن علي، وأبو أسامة، والوليد بن عُقْبة، وعبد الرحمن بن مَهْدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وأحمد بن يونس، ويعقوب الحضرمي، وابن المبارك، ويحيى بن أبي بُكَيْر، وخلف بن تَمِيم) عن زائدةَ بن قدامةَ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، به بطولِه، وتقدَّم التنبيهُ على أن المصنِّفَ اختصره، فحذَفَ منه ألفاظًا متفرقةً.

وأخرجَه ابنُ حِبَّان في "صحيحه" (٢١١٦) من طريق أبي بكر بنِ أبي شيبةَ، و(٦٦٠٢) من طريق إسحاقَ بن راهُويَهْ.

ولم يَرِدْ في لفظ أحدِ هؤلاءِ الذين رَوَوْهُ عن زائدةَ ما يدلُّ على أن النبيَّ ﷺ صلَّى خلفَ أبي بكرٍ، سوى روايةِ عبدالرحمنِ بنِ مَهْديٍّ؛ فإنَّ لفظَه عند الإمام أحمدَ: «فجعَلَ أبو بكر يصلِّي قائمًا ورسولُ الله ﷺ يصلِّي قاعدًا»، ولفظُه عند النسائيِّ: «فجعَلَ أبو بكرٍ يصلي قائمًا والناسُ يصلُّون بصلاة أبي بكر، ورسول الله ﷺ يصلِّي قاعدًا».

وليس في هذينِ اللفظينِ دلالةٌ على صلاتِهِ ﷺ خلفَ أبي بكر، لكنْ قال عبدُ الله ابنُ الإمام أحمدَ في " العلل " (٥٣٥٠): «سألتُ أبي عن حديثِ عبد الرحمن بن مَهْدي، عن زائدة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عُبَيْدالله بن عبدالله، قال: دخَلْتُ على عائشة، فقلت: أخبريني بِمَرَضِ رسول الله ﷺ، فوصفت له حتى بلغت: أنَّ رسول الله ﷺ وجَدَ خِفَّةً، فخرَجَ يُهَادَى بين رجلَيْن، وأبو بكرٍ يصلِّي بالناس، فصلَّى النبي ﷺ خلفَ أبي بكرٍ قاعدًا، =

= وأبوبكرٍ يصلي بالناس وهو قائمٌ يصلي؟ فقال أبي: أخطأ عبدُالرحمن في هذا الموضعِ، أو يكونُ زائدةُ أخطأ لعبد الرحمن. حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا عبد الصَمد بن عبدالوارث، ومعاويةُ بنُ عمرو، وخالفا عبدالرحمن، وهو الصواب؛ ما قال عبدالصمد ومعاوية ». اهـ.
وذكر نحوَ هذا في المسألةِ (٥٣٨٤)، غيرَ أنه قال: « فجعَلَ أبوبكرٍ يصلِّي قائمًا، والنبي ﷺ والناسُ يصلُّون بصلاةِ أبي بكر»، ثم أخرج الحديثَ بعده برقم (٥٣٨٥) من طريق أبيه، عن عبدالصمد ومعاوية بن عمرو؛ قالا: حدَّثنا زائدة... فذكره، وليس فيه ما ذكره عبدالرحمن.
قال ابنُ رجبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٧٦): «ورواه زائدة، واختُلِفَ عنه: فقال الأكثرونَ عنه: إنَّ أبا بكرٍ كان يصلِّي وهو قائمٌ بصلاة النبي ﷺ وهو قاعدٌ، والناسُ يأتمُّون بصلاةِ أبي بكر، ورواه عبدُ الرحمنِ بن مَهْدي، عن زائدة، وقال في حديثه: "فصلى النبي ﷺ خلفَ أبي بكرٍ قاعدًا، وأبو بكرٍ يصلِّي بالناس وهو قائمٌ يصلِّي". وقد رجَّح الإمام أحمد رواية الأكثرين عن زائدة على رواية ابن مَهْدي».
وقال ابنُ أبي حاتمٍ في "الجَرْح والتعديل" (٨/ ١٥٧): «سمعتُ أبي يقول: يَرِيبني رواية موسىٰ بن أبي عائشة حديث عُبَيْد الله بن عبد الله في مرضِ النبيِّ ﷺ! قلت: ما تقولُ فيه؟ قال: صالحُ الحديث، قلت: يحتجُّ بحديثه؟ قال: يكتب حديثه».
وقال ابن رجب في "فتح الباري" أيضًا (٦/ ١٤٩): «هذا السياق من أتمِّ ما رُوِيَ عن عائشة في هذا الباب، وقد تفرَّد به موسى بن أبي عائشة، عن عبيدالله، وقد سبَقَ ما قاله أبو حاتم الرازي في حديثه هذا، وأنه مما يرتابُ به، ولعل فيه ألفاظًا مدرجةً، والظاهرُ: أن ما ذكره في آخره: "فجعَلَ أبو بكرٍ يصلِّي" مدرجٌ من قول بعض الرواة؛ ولهذا قال فيه: "قال"، ولم يقل: "قالت"، فالظاهرُ: أنَّ عائشةَ لم تقلْ ذلك؛ إنما قاله عبيد الله أو غيره، كما تقدَّم ذلك من قول عُرْوة؛ زاده في حديثه عن عائشة»؛ يعني: أنه لو ذكرته عائشة رضي الله عنها، لم يكنْ لعُرْوةَ حاجةٌ أن يذكره هو مدرجًا.
وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب" (٤/ ١٧٩): «عنى أبو حاتم أنه اضطَرَبَ فيه؛ وهذا من تعنُّته؛ وإلا فهو حديثٌ صحيح». وقال البيهقي في "سننه" (٣/ ٨٠): «وحُسْنُ سياقِ زائدةَ بن قدامةَ للحديث يدلُّ على حفظه، =

وأخرجَاهُ في "الصحيحَيْنِ" مِنْ حديثِ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ[١]، عن أَبِيهِ[٢]، عن عائشةَ، قَالَ[٣]: أَمَرَ رسولُ اللهِ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ

= وأنَّ غيره لم يحفَظْهُ حفظه؛ ولذلك ذكره البخاريُّ ومسلمٌ رحمهما الله تعالى في "كتابَيْهما" دون رواية من خالفه». ومقصدُ البيهقيِّ بروايةِ مَن خالفَ زائدةَ: شُعْبةُ بنُ الحَجَّاجِ؛ فإنه روى هذا الحديثَ عن موسى بنِ أبي عائشةَ، واختُلِفَ عليه؛ كما سيأتي بيانه (ص٤٠٠-٤٠٦).

(١) هو: هِشَامُ بنُ عُرْوة بن الزُّبَيْرِ بن العَوَّامِ، وُلِدَ سنةَ (٦١هـ)، وتُوفِّيَ سنة (١٤٦هـ).

(٢) هو: عُرْوة بنُ الزُّبَيْرِ بن العَوَّام، أبو عبدِالله المَدَنيُّ، أحدُ الفُقَهاءِ السبعةِ، وهو مِنَ الأوائلِ الذين أَلَّفُوا في السِّيرَةِ النَّبَوية، وُلد سنةَ (٢٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (٩٩هـ)، أو (١٠١هـ).

(٣) كذا في الأصل: «قال»، وفي "الصحيحَيْنِ": «قالتْ»، أي: عائشةُ؛ لأنَّها هي راويةُ الخَبَرِ؛ وهو الجادَّةُ، والذي في الأصلِ صحيحٌ- أيضًا- مِنْ جهةِ العربيَّةِ، وفيه وجهانِ:
أحدهما: أنَّ الفعلَ مسندٌ إلى ضميرٍ مؤنَّث؛ وهو جارٍ على ما ذهَبَ إليه ابنُ كَيْسَان: أنَّ الفِعْلَ إذا كان مُسْنَدًا إلى ضميرِ المؤنَّثِ لا يَجِبُ إلحاقُهُ علامةَ التأنيثِ؛ فيجوزُ أنْ يقالَ: هِنْدٌ ذَهَبَ، والشمسُ طَلَعَ، ووافقَهُ الجوهريُّ؛ إذا كان الضميرُ يعودُ إلى مؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ؛ واحتجَّ ابنُ كَيْسَان بقولِ عامرِ بن جُوَيْنٍ الطائيِّ [مِنَ المتقارب]:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقال: «وليسَ بضرورةٍ؛ لتمكُّنِهِ مِنْ أنْ يقولَ: «أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا» بالنقلِ، أي: بنقلِ كسرةِ «إِبْقَالَهَا» إلى التاءِ الساكنةِ، وقال السيوطيُّ في "همع الهوامع" (٣/ ٣٣٣): «وقال ابنُ كَيْسَان: يقاسُ عليه [أي: على هذا البيت]؛ لأنَّ سيبَوَيْهِ حَكَى: قال فلانةُ». اهـ. يعني: أنه لا فَرْقَ بينَ الإسنادِ إلى المُضْمَرِ والمُظْهَر. وله شواهدُ أُخْرَى مِنْ كلامِ العَرَبِ. وانظر: "كتاب سِيبَوَيْهِ" (٢/ ٤٥-٤٦)، و"إعراب القُرْآن" للنَّحَّاس (٣/ ٧٥)، و"الخَصَائص" (٢/ ٤١١-٤١٢)، و"مغني اللبيب" (ص٦٢٠)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٠٨-١١٢ مع حاشية محيي الدِّين)، و"همع الهوامع" (٣/ ٣٣٣)، و"خِزَانة الأدب" (١/ ٦٣-٦٧ الشاهد رقم٢)، (١١/ ٣٦٨ الشاهد رقم ٩٣٦)، و"روح المَعَانِي" (١/ ٢٩٠)، و"شرح فَتْح القدير" (١/ ٢٧٤). =

في مَرَضِهِ[(١)]. قال عُرْوَةُ: فوَجَدَ رسولُ اللهِ مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً؛ فخَرَجَ؛ وإذا أبو بَكْرٍ يَؤُمُّ الناسَ، فلمَّا رآه أبو بَكْرٍ، استَأْخَرَ[(٢)]، فأَشَارَ إليه: أَنْ كما أَنْتَ؛ فجَلَسَ رسولُ اللهِ إلى جَنْبِهِ[(٣)]؛ فكان أبو بكرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رسولِ اللهِ، والناسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أبي بكرٍ[(٤)].

= **والثاني**: أنَّ الفعلَ مسندٌ إلى ضميرٍ مذكَّرٍ؛ كأنَّه قالَ: «قال الرَّاوِي»، وهو عائشةُ؛ وهذا مِنَ الحملِ على المعنى بتذكيرِ المُؤنَّثِ، وهو كثيرٌ في العربيَّة، وسيأتي مزيدُ بيانٍ لمسألةِ الحَمْلِ على المعنى (ص٤٦٠-٤٦١).

(١) بعده في "الصحيحَيْن": «فكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ».

(٢) قوله: «استَأْخَرَ»، أي: تَأَخَّرَ، وهو فعلٌ لازمٌ ليس فيه معنى الطَّلَب. انظر: "تاج العروس" (أ خ ر).

(٣) في "الصحيحَيْن": «حِذَاءَ أبي بَكْرٍ إلى جَنْبِهِ».

(٤) أخرجه الإمامُ أحمدُ في "مسنده" (٦/ ٢٣١ رقم ٢٥٩٤٣)، والبخاريُّ في "صحيحه" (٦٨٣)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٤١٨/ ٩٧)، وابنُ ماجه في "سننه" (١٢٣٣)، وأبو عَوَانة في "مستَخْرَجه" (١٦٤٤)، وأبو نُعَيْم في "مستخرجه" (٩٣٥)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٨٢)، وابنُ عبدِ البَرِّ في "التمهيد" (٢٢/ ٣١٦-٣١٧)، والخطيب في "تاريخ بَغْداد" (٤/ ٣٦٥-٣٦٦)؛ من طريقِ عبدِالله بن نُمَيْرٍ، عن هشام بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشةَ، قالت: أَمَرَ رسولُ الله ﷺ أبا بكرٍ أن يصلِّيَ بالناسِ في مرضِهِ، فكان يصلِّي بهم. **قال عُرْوة**: فوجَدَ رسولُ الله ﷺ في نفسه خفة، فخرَجَ، فإذا أبو بكر يؤمُّ الناسَ، فلما رآه أبو بكرٍ استَأْخَرَ، فأشارَ إليه أنْ كما أنتَ، فجلسَ رسولُ الله ﷺ حِذَاءَ أبي بكرٍ إلى جنبه، فكان أبو بكرٍ يصلِّي بصلاةِ رسول الله ﷺ، والناسُ يصلُّون بصلاةِ أبي بكر.

هكذا رواه ابنُ نُمَيْرٍ بجعلِ أَوَّلِ الحديثِ مرفوعًا، وآخرِهِ مرسلًا، ولم يذكرْ أحمدُ قولَ عُرْوة، وأما ابنُ ماجه فوصَلَهُ كلَّه، مع أنه رواه من طريقِ ابنِ أبي شَيْبَةَ الذي أخرج مسلمٌ وأبو نعيمٍ وابنُ عبدِ البرِّ الحديثَ مِنْ طريقِه على الصواب.

ورواه الإمامُ مالكٌ في "الموطأ" (١/ ١٧٠ رقم٨٣)- ومن طريقه ابنُ سعدٍ في "الطبقات" (٣/ ١٧٩-١٨٠)- عن هشام بنِ عُرْوة، عن أبيه، عن عائشةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مُرُوا أَبا بكرٍ فليصلِّ للناس»، فقالتْ =

= عائشة: إنَّ أبا بكرٍ، يا رسول الله، إذا قام في مَقَامَكَ، لم يُسْمِعِ الناسَ؛ من البكاء، فمُرْ عمَرَ فليصلِّ للناس، قال: «مروا أبا بكرٍ فليصلِّ للناس»، قالت عائشة: فقلتُ لحفصةَ: قولي له: إنَّ أبا بكرٍ إذا قام في مقامك، لم يُسْمِعِ الناسَ؛ من البكاء، فمُرْ عمر فليصلِّ للناس، ففعَلَتْ حفصة، فقال رسول الله ﷺ: «إنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صواحبُ يوسفَ. مُرُوا أبا بكرٍ فليصلِّ للناسِ»، فقالتْ حفصةُ لعائشةَ: ما كنتُ لأصيبَ مِنْكِ خيرًا.

وكان مالك أخرجه في موضع آخر قبل هذا (١/ ١٣٦ رقم١٨)، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه؛ أنَّ رسول الله ﷺ خرَجَ في مرضِهِ فأتى فوجَدَ أبا بكر وهو قائمٌ يصلِّي بالناس، فاستأخَرَ أبو بكر، فأشار إليه رسولُ الله ﷺ أنْ كما أنتَ، فجلَسَ رسولُ الله ﷺ إلى جنبِ أبي بكرٍ، فكان أبو بكرٍ يصلِّي بصلاةِ رسول الله ﷺ، وهو جالسٌ، وكان الناسُ يصلُّون بصلاة أبي بكر.

فرواية الإمام مالك هذه توافق رواية عبد الله بن نُمَيْر في جعل آخر الحديث من قول عُرْوة مرسلًا؛ غير أن مالكًا فصَلَ الروايتين في موضعين.

ومن طريق مالك، أخرجه الشافعي في "مسنده" (١/ ١١٢-١١٣)، وفي "الأم" (٨/ ٥٣٧)، وفي "الرسالة" (٦٩٩)، ومن طريق الشافعي، أخرجه البيهقي في "معرفة السنن" (٤/ ١٣٦).

قال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ١٢١-١٢٢): «المتصلُ من هذا الحديث هو أمرُ النبيِّ ﷺ أبا بكرٍ أن يصلِّي بالناسِ في مرضه، فكان يصلِّي بهم، وما بعده مدرجٌ من قول عُرْوة... وكذا روى هذا الكلامَ الآخرَ مالك في "موطَّئه" عن هشام، عن أبيه - مرسلًا، **وقد وصَلَهُ بعضُ الرواة بحديث عائشة، فمَنْ وصَلَهُ بحديث عائشة، فقد أدرجَهُ**؛ ولكنْ قد روي هذا المعنى متصلًا من وجوهٍ أخر، كلُّها لا تخلو عن علة، وقد سبق ذكرُهَا والإشارةُ إلى تعليلها».

وأخرجه إسحاقُ بنُ راهُويَهْ في "مسنده" (٥٨٠)، وأبو بكر بنُ أبي داودَ في "مسند عائشة" (٢٦)، وأبو طاهرٍ الذُّهْليُّ في "جزئه" (١٣٩)؛ من طريقِ جريرِ بنِ عبدِ الحميدِ، وإسحاق أيضًا (٥٨١) من طريقِ عَبْدَةَ بنِ سليمانَ، والإمام أحمد (٦/ ٢٠٢ رقم ٢٥٦٦٣) وأبو طاهر الذُّهْلي في "جزئه" (١٣٨)؛ من طريق يحيى القطان، وأبو طاهر الذُّهْلي أيضًا (١٣٦ و١٣٧) من طريق عليِّ بنِ مُسْهِرٍ، وأنس بن عياض؛ جميعُهم (جرير، وعبدة، والقطان، =

= وعلي، وأنس) عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة، به، بذكر الحديث دون قوله: « فوجَدَ رسولُ الله ﷺ من نفسه خِفَّة، فخرَجَ... »، إلخ، سوى جرير بن عبد الحميد، فإنَّه ذكر الحديث هكذا: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: وَجِعَ رسولُ الله ﷺ، فقال: «مُرُوا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس»، فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ أبا بكرٍ إذا قام مقامَكَ لم يُسْمِعِ الناسَ؛ من البكاء، فأْمُرْ عمر فليصلِّ بالناس، فقال: «مُرُوا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس»، فقلتُ مثلها، فقال: «مروا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس»، فقلتُ لحفصةَ: قولي له: إنَّ أبا بكرٍ إذا قام مقامَكَ لم يُسْمِعِ الناسَ؛ من البكاء، فمُرْ عمر، ففعلَتْ ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «مُرُوا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس؛ فإنكنَّ صواحبُ يوسف»، عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، فقالتْ حفصةُ: ما رأيتُ منكِ خيرًا قطُّ أبدًا. قالتْ: فخرَجَ أبو بكرٍ يؤمُّ الناس، فلما كبَّر أبو بكرٍ، خرَجَ رسولُ الله ﷺ، فذهَبَ أبو بكرٍ يتأخَّر، فأشار إليه رسول الله ﷺ أنِ امكُثْ مكانَكَ، فمكَثَ مكانه، فجلَسَ رسولُ الله ﷺ بحذاه، وكان أبو بكرٍ يصلِّي بصلاةِ رسول الله ﷺ، والناسُ يصلُّون بصلاةِ أبي بكرٍ، حتى قضى الصلاة». اهـ. ولم يذكر أبو طاهرٍ لفظ جرير.

ومن طريق إسحاقَ، أخرجَه ابنُ حِبَّانَ في "صحيحه" (٦٦٠١).

فقوله هنا: « فجلس رسول الله ﷺ بحذاه، وكان أبو بكر يصلِّي بصلاةِ رسول الله ﷺ، والناسُ يصلُّون بصلاةِ أبي بكرٍ، حتى قضى الصلاة»، هذا ليس صريحًا في أنَّ النبيَّ ﷺ هو الإمامُ؛ وفي هذا يقول الحافظ ابن رجب- في "فتح الباري" (٦/ ٧٠)، في لفظ روايةٍ مشابهةٍ جاء فيها قولُ عائشة: «ثُمَّ أُتِيَ به حتى جلَسَ إلى جنبِهِ»-: « وليس في هذه الروايةِ تعيينُ الجانبِ الذي أُجْلِسَ النبيُّ ﷺ فيه من أبي بكرٍ: هل هو جانبه الأيمن أو الأيسر؟».

ويقولُ أيضًا (٦/ ٧٦-٧٧): « وليس ائتمامُ أَبِي بَكْرٍ بالنبيِّ ﷺ صريحًا في أنه كانَ مأمومًا، بل يحتملُ أنَّه كانَ يراعي في تلكَ الصلاةِ حالَ النبيِّ ﷺ وضعفَهُ، وما هو أهونُ عليه، كما قال النبيُّ ﷺ لعثمانَ بن أبي العاص لما جعلَ إمامَ قومه: «اقتدِ بأَضْعَفِهِمْ»، أي: راعِ حالَ الأضعفِ، وصلِّ صلاة لا تَشُقُّ عليهم».

والحديثُ أخرجَه الشافعيُّ في "مسنده" (١/ ١١٢ و١١٣)، وفي "الأم" (٢/ ١٧٦ و٨/ ٥٣٧)؛ عن يحيى بن حَسَّان، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٩٨)، =

وقد أَخْرَجَهُ الإمامُ أحمدُ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عائشةَ(١)؛ فلَمْ أَرَ

= وابنُ شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة" (٩٢)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٠٤) و(٣/ ٨٢)؛ من طريق عُبَيْد الله بن محمد العَيْشي؛ كلاهما (يحيى بن حسان، وعبيد الله بن محمد) عن حمادِ بنِ سلمة، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ؛ أن رسولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ أبا بكرٍ أنْ يصلِّيَ بالناس، **فوجَدَ النبيُّ ﷺ خفةً، فجاء فقعَدَ إلى جنبِ أبي بكر، فأمَّ رسولُ اللهِ ﷺ أبا بكرٍ وهو قاعدٌ، وأمَّ أبو بكرٍ الناسَ وهو قائمٌ**.

ومِنْ طريق الشافعي، أخرجه البيهقيُّ في "معرفة السنن" (٣/ ٢٢٢ و٤/ ١٣٦-١٣٧)، ومن طريق الدارقطني، أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٠٤).

ورواه بعض الرواة عن حَمَّاد بن سَلَمة، فلم يذكُرْ فيه إمامةَ النبي ﷺ لأبي بكرٍ رضي الله عنه:

فأخرجه أحمد في "مسنده" (٦/ ٩٦ رقم ٢٤٦٤٧)، والبَلَاذُريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٦)؛ عن عَفَّان، وابنُ أبي عاصم في "السنة" (١١٦٧) عن هُدْبة بن خالد، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٧٨)، وأبو الطاهر الذُّهْليُّ في "جزئه" (١٣٤)؛ من طريق إبراهيمَ بنِ الحَجَّاج؛ جميعُهم (عَفَّان، وهُدْبة، وإبراهيم) عن حمادِ بنِ سلمةَ، عن هشام بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال في مرضه: «مُرُوا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس»، فقالتْ عائشة لحفصةَ: إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ رقيق، فإذا قام في مقامِكَ لم يُسْمِعِ الناسَ؛ من البكاء، فقال: «مُرُوهُ أنْ يصلِّي بالناس»، قال: فردَّتْ عليه مرارًا كلَّ ذلك يقول: «مُرُوا أبا بكرٍ يصلِّي بالناس»، فقال في الثالثة: «دَعِيني؛ فإنَّكُنَّ أنتنَّ صواحبُ يوسفَ؛ لِيَؤُمَّ أبو بكرٍ الناسَ».

وحمادُ بن سلمة ثقةٌ إمام، إلا أنه مُتَكَلَّمٌ في حفظه، وقد انفرَدَ عن باقي الرواة عن هشام بذكرِ إمامة النبيِّ ﷺ لأبي بكرٍ رضي الله عنه، والله أعلم.

(١) **من هذه الطرق:**

الطريقُ الأوَّل: أخرجه الإمامُ أحمدُ (٦/ ٢٢٩ رقم ٢٥٩١٧) من طريق الزهريِّ؛ قال: أخبرني حمزةُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن عائشةَ، قالتْ: لما دخَلَ رسولُ الله ﷺ بيتي، قال: «مُرُوا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس»، قالتْ: فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ أبا بكر رجلٌ رقيق، إذا قرأ القرآنَ لا يملكُ دَمْعَهُ، فلو أمرتَ غيرَ أبي بكر. قالت: واللهِ ما بي إلا كراهيةُ أن يتشاءَمَ الناسُ بأوَّلِ مَنْ يقومُ في مقامِ رسول الله ﷺ، قالت: فراجعتُهُ مرتين - أو ثلاثًا - فقال: =

الإطالةَ[١] بِذِكْرِهَا.

[١٦] أخبَرَنَا[٢] ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبَرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال:

= «ليصلِّ بالناسِ أبو بكرٍ، فإنكنَّ صواحبُ يوسفَ».

الطريقُ الثاني: أخرجه الإمامُ أحمدُ (٦/ ٢٧٠ رقم ٢٦٣٢٣)، فقال: حدَّثنا يعقوب؛ قال: حدَّثنا أبي، عن أبيه، أنه سمع عُرْوةَ بنَ الزبيرَ يقول: قالتْ عائشة: قال رسولُ الله ﷺ في شَكْواه: «مروا أبا بكر فليصلِّ للناس»، قالت: فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ رقيق، وإنَّه إنْ قام في مُصلَّاكَ بكى، فَمُرْ عمر بن الخطاب فليصلِّ بهم. قالت: فقال: «مهلًا! مروا أبا بكر فليصلِّ للناس»، قالت: فعدتُّ له: فقال: «مهلًا! مروا أبا بكرٍ فليصلِّ للناسِ، قالت: فعدتُّ له، فقال: «مروا أبا بكر فليصلِّ للناسِ؛ إنكنَّ صواحبُ يوسفَ».

وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٤/ ٤١٢ رقم ١٩٧٠٠ و١٩٧٠١) من طريق عبدالملك بن عُمَيْر، عن أبي بُرْدة بن أبي موسى، عن أبي موسى، قال: مَرِضَ رسولُ الله ﷺ فاشتَدَّ مرضه، فقال: «مُرُوا أبا بكرٍ يصلِّي بالناس»، فقالت عائشة: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ رقيق، متى يقومُ مقامَكَ لا يستطيعُ أنْ يصلِّي بالناس، قال: «مروا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس؛ فإنَّكنَّ صواحباتُ يوسفَ»، فأتاه الرسول، فصلَّى أبو بكرٍ بالناسِ في حياةِ رسول الله ﷺ.

وحديث أبي موسى هذا أخرجه البخاري (٦٧٨)، ومسلم (٤٢٠)، وهو - وإنْ كان من مسندِ أبي موسى رضي الله عنه - إلا أنه قد يكون أخذَهُ عن عائشة رضي الله عنها؛ كما قد يُفهَمُ من السياق، والله أعلم.

ومثله حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضي الله عنهما الذي أخرجه البخاريُّ (٦٨٢) من طريق ابنِ شهابٍ، عن حمزةَ بنِ عبدِ اللهِ، أنه أخبره، عن أبيه، قال: لما اشتد برسول الله ﷺ وجعُه قيل له في الصلاةِ، فقال: «مُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ بالناسِ»، قالت عائشةُ: إن أبا بكرٌ رجل رقيقٌ، إذا قرأ غلبه البكاءُ، قال: «مُرُوه فيصلي»، فعاودته، قال: «مروه فيصلي؛ إنكن صواحبُ يوسف».

(١) كأنَّ الناسخَ قد سَهَا عن كلمة «أر»، فكتبَهَا أعلى السَّطْرِ بينَ: «فلَمْ»، و«الإطالة»، وكتَبَ بجوارِهَا علامةَ التصحيحِ، وكأنه أيضًا نسي ألف الإطالة، فتظهر كأنها: «لإطالة».

(٢) بَعْدَ أنْ ذَكَرَ المصنِّفُ بعضَ طُرُقِ الحديثِ عن عائشةَ رضي الله عنها شَرَعَ هنا في ذِكْرِ بعضِ طُرُقِهِ عن ابن عَبَّاس، رَضِيَ اللهُ عنهما.

أخبَرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بنُ أَحْمَدَ، قال: حَدَّثَنِي أَبِي(١)، [حدَّثَنَا يحيى بنُ زَكَرِيَّا بنِ أبي زائدةَ، حَدَّثَنِي أَبِي](٢)، عن أبي إسحاقَ(٣)، عن الأَرْقَمِ بنِ شُرَحْبِيلَ(٤)، عن ابنِ عَبَّاسٍ، قال: لَمَّا مَرِضَ رسولُ اللهِ، أَمَرَ أبا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بالناسِ، ثُمَّ وَجَدَ خِفَّةً، فخَرَجَ، فلَمَّا أَحَسَّ أبو بَكْرٍ(٥) أَرادَ أَنْ يَنْكُصَ(٦)، فأَوْمَأَ إليه النبيُّ ﷺ، فجَلَسَ إلى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ عن يَسَارِهِ، واسْتَفْتَحَ مِنَ الآيَةِ التي انْتَهَى إليها أبو بَكْرٍ(٧).

---

(١) هو الإمامُ أحمدُ، والحديثُ في "مسنده" (١/ ٢٣١ رقم ٢٠٥٥)، وسيأتي تمامُ تخريجِهِ.

(٢) ما بينَ المعقوفَيْنِ سقَطَ مِنَ الأصلِ؛ لانتقالِ النَّظَرِ؛ فاستَدْرَكْنَاهُ من "المسند".

(٣) هو: عَمْرُو بنُ عبدِاللهِ بن ذي يُحْمِدَ، وقيل: عَمْرُو بنُ عبدِاللهِ بن عَلِيٍّ، أبو إسحاقَ السَّبِيعِيُّ، الهَمْدانيُّ الكُوفيُّ الحافظ، ثِقَةٌ حُجَّةٌ بلا نزاع، إلا أَنَّه لما كَبِرَ، تَغَيَّرَ حفظُهُ، ولم يَختلِطْ. وَثَّقَهُ أحمدُ، ويحيى بن مَعِين، وغيرهما، وُلِدَ لسنتَيْنِ بَقِيَتَا مِنْ خلافةِ عثمانَ، وتوفِّي سنةَ (١٢٩هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣١٣)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ٢٤٢)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٢/ ١٠٢)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٣٩٢).

(٤) هو: الأَرْقَمُ بنُ شُرَحْبِيلَ الأَوْدِيُّ الكوفيُّ، قال ابنُ سَعْد: «كانَ ثقةً قليلَ الحديثِ، رَوَى له ابنُ ماجه حديثًا واحدًا في ذِكْرِ مرضِ النبيِّ ﷺ»، قال أبو زُرْعَةَ: «ثِقَةٌ»، وقال البخاريُّ: «لم يَذْكُرْ أبو إسحاقَ سماعًا منه». تُوفِّي بعد (١٠٠هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ١٧٧)، و"التاريخ الكبير" (٢/ ٤٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٣١٠)، و"الثقات" (٤/ ٥٤)، و"تهذيب الكَمَال" (٢/ ٣١٤).

(٥) في "المسند": «فلَمَّا أَحَسَّ به أبو بَكْرٍ».

(٦) نَكَصَ، أي: رَجَعَ القَهْقَرَى؛ يقال: نَكَصَ يَنْكُصُ، مِنْ بابِ نَصَرَ يَنْصُرُ. انظر: "تهذيب اللغة" (٤/ ٣٦٦٣)، و"مجمل اللغة" (٤/ ٨٨٥)، و"الصَّحَاح"، و"لسان العرب" (ن ك ص).

(٧) أخرجه الإمامُ أحمدُ (١/ ٢٣١ رقم ٢٠٥٥) عن يحيى بن زَكَرِيَّا بن أبي زائدةَ، به. وأخرجَهُ ابنُ سَعْدٍ في "الطبقات" (٢/ ١٩٦) عن خَلَفِ بن الوليد، والبلاذُري =

[١٧] قال أحمدُ[١]: وحَدَّثَنَا وَكِيعٌ[٢]، قال: حدَّثنا إسرائيلُ[٣]، عن أبي إسحاقَ، عن الأرقمِ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، قال: لَمَّا مَرِضَ رسولُ اللهِ، جاءَ بلالٌ يُؤْذِنُهُ بالصلاةِ، [فخَرَجَ أبو بَكْرٍ][٤] فَصَلَّى بالناسِ،

= في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٦٠ رقم ١١٣٦) عن عبدالله بن صالح العجلي، وأبو يَعْلَى في "مسنده" (٥/ ٩٧ رقم ٢٧٠٨) عن أبي مَعْمَرٍ إسماعيلَ بن إبراهيمَ الهُذَلِيِّ، والعقيلي - كما في "التمهيد" لابن عبد البر (٢٢/ ٣٢٣)- من طريق الفضل بن زياد الواسطي؛ جميعهم (خَلَفُ بنُ الوليد، والعِجْلي، وأبو مَعْمَر، والفضل) عن يَحْيَى بن زكريَّا بن أبي زائدة، به. وفي رواية الفضل: «فجلس إلى جنبِ أبي بكرٍ عن يمينه».

(١) في "مسنده" (١/ ٣٥٦ رقم ٣٣٥٥)، وسيأتي تمامُ تخريجِهِ، وقد اختَصَرَ المصنِّفُ متنَ الحديثِ، واقتَصَرَ على موضعِ الشاهِدِ.

(٢) هو: وكيعُ بنُ الجَرَّاحِ بن مَلِيحِ بن عَدِيٍّ، أبو سفيان الرُّؤَاسيُّ الكوفيُّ، قال ابنُ سَعْدٍ: «كان ثقةً مأمونًا عالمًا رفيعًا، كثيرَ الحديثِ حُجَّةً»، قال الإمام أحمدُ: «ما رأيتُ أوعى للعِلْم من وكيعٍ، ولا أحفَظَ مِنْ وكيعٍ». وُلد سنةَ (١٢٩هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٩٦هـ)، وقيل: (١٩٧هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٩٤)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ٣٧)، و"الثقات" (٧/ ٥٦٢)، و"تاريخ بَغْداد" (١٥/ ٦٤٧)، و"المنتَظَم" (١٠/ ٤٢)، و"تهذيب الكَمال" (٣٠/ ٤٦٢)، و"تذكرة الحفاظ" (١/ ٣٠٦).

(٣) هو: إسرائيلُ بْنُ يُونُسَ بن أبي إسحاقَ السَّبِيعِيِّ، أبو يُوسُفَ الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، قال الإمامُ أحمدُ: «ثَبَتُ الحديثِ»، وقال أبو حاتم الرازيُّ: «مِنْ أَتْقَنِ أصحابِ أبي إسحاقَ»، وقال النَّسَائِيُّ: «ليس به بَأْسٌ». توفِّي سنةَ (١٦٠هـ)، وقيل: (١٦١هـ)، وقيل: (١٦٢هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٧٤)، و"التاريخ الكبير" (٢/ ٥٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٣٣٠)، و"تاريخ بَغْداد" (٧/ ٤٧٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٧/ ٣٥٥).

(٤) ما بين المعقوفَيْنِ زيادةٌ من "المسند"؛ ليستقيمَ السياقُ، ولفظه في هذا الموضع من "المسند": «فجَاءَ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ، فقالَ: مُرُوا أبا بكرٍ يُصَلِّي بالناسِ، فقالتْ عائشةُ: إنَّ أبا بكرٍ رَجُلٌ حَصِرٌ، ومَتَى ما لا يَرَاكَ الناسُ يَبْكُونَ؛ فلو أَمَرْتَ عُمَرَ يصلِّي بالناسِ، فخَرَجَ أبو بكرٍ فصَلَّى بالناسِ»، والمصنِّفُ اختصَرَ الحديثَ كما سبق.

ووَجَدَ رسولُ اللهِ خِفَّةً، فخرَجَ يَتَهَادَى[1] بين رَجُلَيْنِ، ورِجْلَاهُ تَخُطَّانِ في الأَرْضِ، فلمَّا رآه الناسُ، سَبَّحُوا بأبي بكرٍ[2]، فذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فأَوْمَأَ إليه، أَيْ: مَكَانَكَ؛ فجاءَ النبيُّ ﷺ حَتَّى جَلَسَ، وقامَ أبو بَكْرٍ عن يَمِينِهِ؛ فكانَ أبو بَكْرٍ يَأْتَمُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، والنَّاسُ يَأْتَمُّونَ بأبي بَكْرٍ، وأَخَذَ النبيُّ ﷺ مِنَ القِرَاءَةِ مِنْ حيثُ كان بلَغَ أبو بَكْرٍ[3].

---

(١) في "المسند": «يُهَادَى».

(٢) في "المسند": «سَبَّحُوا أبا بكرٍ»، والمعنى: قالوا له: سُبْحانَ اللهِ.

(٣) بعدَهُ في "المسند": «وماتَ في مَرَضِهِ ذاكَ عليه السلام وقال وَكِيعٌ مَرَّةً: فكانَ أبو بَكْرٍ يَأْتَمُّ بالنبيِّ ﷺ، والناسُ يأتمُّون بأبي بَكْر».
والحديثُ أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٥٥ و٣٥٦ رقم ٣٣٣٠- مختصرًا، و٣٣٥٥- مطوَّلًا) عن وكيع، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ١٦٨)، وابن أبي شَيْبة في "مصنَّفه" (٥٩٤٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٢٣٥)، والبلاذُري في "أنساب الأشراف" (١١٣٦)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (١٠)؛ من طريق وكيع، به.
وأخرجه أسدُ بنُ موسى في "فضائل أبي بكر وعمر" - كما في "جامع الآثار في السير ومولد المختار" (٦/ ٣٧٢)- وابنُ أبي شيبةَ في "مصنَّفه" (٣١٥٨٦)، ويعقوبُ بنُ سُفْيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥١)؛ من طريق عُبَيْدالله بن موسى العبسيِّ، والإمامُ أحمدُ في "مسنده" (١/ ٣٤٣ رقم ٣١٨٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٦٠)، وابنُ فيلٍ في "جزئه" (١٠٢)؛ من طريقِ عبدِالرحمنِ بنِ مَهْديٍّ، والإمام أحمدُ أيضًا (١/ ٣٥٧ رقم ٣٣٥٦) من طريق حجَّاج بنِ محمدٍ، والطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٠٥)، و"شرح مُشْكِل الآثار" (١٠٩٩ و٥٦٤٥)؛ من طريق محمَّد بن يوسفَ الفِرْيابيِّ وبكر بن بَكَّار، والبيهقيُّ في "سننه" (٣/ ٨١)، وفي "دلائل النبوة" (٧/ ٢٢٦- ٢٢٧)، وابنُ عبدِالبرِّ في "التمهيد" (٢٢/ ٣٢٢)؛ من طريقِ عبدِالله بنِ رَجَاءٍ؛ جميعُهم (أسد، والعبسي، وابن مَهْدي، وحَجَّاج، والفِرْيابي، وبكر، وابن رجاء) عن إسرائيلَ، به، وبعضُهم اختصره.
قال ابنُ عبد البرِّ: «فهذا حديثٌ صحيحٌ عن ابن عباس، يعضُدُ ما رواه عُرْوة =

وفي هذه الأحاديثِ الصِّحَاحِ المشروحةِ: أَظْهَرُ دليلٍ على أَنَّ رسولَ اللهِ كانَ الإِمَامَ لأبي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ جَلَسَ عن يَسَارِهِ(١)، وقولُهُمْ:

= وغيرُهُ عن عائشة، ولو انفرَدَ، لكان فيه كفايةٌ وغنى عن غيره، والحمد لله».
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تاريخه" (٣/ ١٩٦-١٩٧) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، به.
ورواه عبد الله بن أبي السَّفر، عن أرقم بن شُرَحْبِيل؛ فزاد فيه: العباس بن عبد المطلب:
أخرجه الإمام أحمدُ في "مسنده" (١/ ٢٠٩ رقم ١٧٨٤ و١٧٨٥)، والفَسَويُّ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٢)، والبَزَّارُ في "مسنده" (١٣٠٠)، وأبو يَعْلى في "مسنده" (٦٧٠٤)، وابنُ قانعٍ في "مُعْجَم الصحابة" (٢/ ٢٧٦)، وأبو بكر الشافعيُّ في "الغَيْلانيات" (٢٨١-٢٨٣ و٢٨٦)، والطبراني في "الكبير" - كما في "جامع المسانيد" لابن كَثِير (٤/ ٦٤٣)-والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٥٢/ الرسالة)، وأبو يعلى الفَرَّاء في "ستة مجالس من أماليه" (٣٤)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دِمَشْق" (٨/ ١٩)؛ من طريق قيسِ بنِ الربيع، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي السَّفرِ، عن أرقمَ بنِ شُرَحْبِيلَ، عن ابنِ عباسٍ، عن العباسِ بنِ عبدِ المطلبِ؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال في مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبا بكرٍ يصلِّي بالناس»، فخرَجَ أبو بكرٍ فكبَّر، ووجَدَ النبيُّ ﷺ راحةً، فخرَجَ يهادى بين رجلَيْن، فلما رآه أبو بكر، تأخَّر، فأشار إليه النبيُّ ﷺ: مكانَكَ، ثم جلَسَ رسولُ الله ﷺ إلى جنبِ أبي بكر، فاقتَرَأَ من المكانِ الذي بلَغَ أبو بكرٍ رضي الله تعالى عنه مِنَ السورة. وسقَطَ من إسناد الفَسَوي: العباس بن عبد المطلب، وسقط من الموضع الثاني من "الغيلانيات": ابن عباس.
قال البزار: «ولا نعلمُ روي هذا الكلامُ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».
ومدار هذا الطريق على قيس بن الربيع الأسدي، الكوفي، وهو صدوقٌ، إلا أنه تغيّر لما كبر، وأدخَلَ عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدّث به؛ فالإسنادُ بهذه الزيادةِ ضعيفٌ لأجله.

(١) سيُكَرِّرُ المصنِّفُ القولَ بأنَّ النبيَّ ﷺ كانَ الإمامَ؛ محتجًّا بأنَّهُ صلَّى عن يَسَارِ أبي بكرٍ، ونحوُ هذه الدَّعْوَى تَجِدُها عند الطَّحَاوِيِّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٠٧)، وعندَ أبي المحاسنِ يوسفَ بن موسى الحنفيِّ في "مُعْتَصَر المختَصَر" (١/ ٧٦)؛ لكنْ رُدَّ ذلكَ الاحتجاجُ بأنَّ هذا اللفظَ تفرَّدَ به =

«يَقْتَدِي أبو بكرٍ بصلاةِ رسولِ الله» دليلٌ على أنَّ رسولَ اللهِ كان الإمامَ(١)؛ فَمَنِ المُعَانِدُ الآنَ؟! ومَنْ صَاحِبُ الهَوَى؟!

= أبو مُعَاوِيةَ ووكيع، وأنَّه مُدْرَجٌ مِنْ كلام عُرْوة بن الزبير، لا مِنْ كلامِ عائشةَ، أو أنَّه- وإنْ كان مِنْ كلامها- لا دليلَ فيه؛ كما يأتي في التعليقِ التالي.

(١) اختلَفَ الذينَ يقولونَ بصلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بَكْرٍ في جوابِهِمْ عن تلكَ الألفاظِ التي ورَدَتْ في "الصحيحَيْن"- مِنْ حديثِ عائشةَ وغيرِهَا- والتي فيها أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ عن يَسَارِ أبي بَكْر، وأنَّ أبا بكرٍ كان يَقْتَدِي بصلاتِهِ ﷺ، أو كان يُصلِّي بصلاتِهِ، وذلكَ في مَرَضِ وفاتِهِ، عليه الصلاةُ والسَّلَام:

أمَّا القائلون بالجَمْعِ بين الأحاديثِ: فقالوا: نحنُ لا نخالفُ في ذلك، ولا نُعانِدُ؛ بَلْ نقولُ بتعدُّدِ الصلاة، وأنَّ هذه الأحاديثَ التي في "الصحيحَيْن" عن عائشة: تُثْبِتُ صلاةَ أبي بَكْرٍ خَلْفَ النبيِّ ﷺ، لكنَّها لا تنفي العكسَ، في حينِ أنَّ أحاديثَ شَبَابَةَ، وغيرِهِ- الآتي تفصيلُها في البابِ الثالثِ-: صريحةٌ في إثباتِ صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بَكْرٍ، ولا تَعَارُضَ بينها أَلْبَتَّةَ؛ بل هما قِصَّتَانِ مُختلِفَتَانِ، وقَعَتَا في مَرَضِ وفاتِهِ ﷺ؛ مَرَّةً صلَّى أبو بكرٍ وراءَ النبيِّ ﷺ، ومَرَّةً صلى النبيُّ ﷺ وراءَهُ؛ قال أبو مُحمَّدِ بنُ حَزْمٍ في "المحلَّى" (٣/ ٦٧): «لأنَّهما صلاتانِ مُتغايِرَتَانِ بلا شَكٍّ؛ **إحداهما**: التي رواها الأسودُ عن عائشة، وعُبَيْدُ اللهِ عنها وعن ابن عبَّاس، صِفَتُهَا: أنَّه ﷺ إمامُ الناسِ، والناسُ خلفَهُ، وأبو بكرٍ رضي الله عنه عن يمينِهِ ﷺ في موقفِ المأموم؛ يُسْمِعُ الناسَ تكبيرَ النبيِّ ﷺ. **والصلاةُ الثانيةُ**: التي رواها مَسْروقٌ وعُبَيْدُاللهِ عن عائشة، وحُمَيْدٌ عن أَنَسٍ، صِفَتُهَا: أنَّه ﷺ كان خَلْفَ أبي بكر في الصَّفِّ مع الناسِ؛ فارْتَفَعَ الإشكالُ جملةً، وليستْ صلاةٌ واحدةٌ في الدَّهْرِ؛ فيُحْمَلَ ذلكَ على التعارُضِ، بل في كلِّ يوم خمسُ صلواتٍ، ومَرَضُهُ ﷺ كان مُدَّةَ اثْنَيْ عَشَرَ يومًا؛ مَرَّتْ فيها سِتُّونَ صلاةً أو نحوُ ذلك». اهـ. وإلى هذا الجمع ذهَبَ كثيرٌ من أهلِ العلم؛ كابن حِبَّان (٢١١٩)، والبيهقيِّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٨٣)، وابنِ عبدالبَرِّ في "التمهيد" (٤/ ٢٨٠)، وأبي العَبَّاس القُرْطُبِيِّ في "المفهم" (٢/ ٥١)، والنَّوَوِيِّ في "المجموع" (٤/ ١٦٣- نقلًا عن الشافعيِّ والأصحابِ)، وغيرِهِمْ. وانظر: "فتح الباري" لابن حجر (٢/ ١٥٢)، باب: حد المريض الذي يَشْهَدُ الجماعةَ، و(٢/ ١٧٤)، باب: إنما جُعِلَ الإمامُ ليؤتَمَّ به. =

= **وأمَّا القائلونَ بالترجيح**، وأنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى مؤتمًّا بأبي بكرٍ، دون العكس- ومنهم فيما نَرَى عبدُالمغيثِ، والحافظُ ابنُ رجبٍ؛ والظاهرُ أنه هو قولُ أبي علي البَرَدانيِّ الذي هو سلَفُ عبدالمغيثِ في هذه المسألة-: فقالوا: لم تكنْ إلا صلاةٌ واحدةٌ خرَجَ فيها النبيُّ ﷺ في مَرَضِ وفاتِهِ، وصلَّى فيها مؤتمًّا بأبي بكرٍ ؓ؛ قالوا: لأنَّ حديثَ شَبَابةَ، وغيرِهِ- مما يأتي تفصيلُهُ في الباب الثالثِ-: نَصٌّ صريحٌ في كونِ أبي بكرٍ كانَ إمامًا للنبيِّ ﷺ، وأحاديثُ "الصحيحَيْن" مُحتمِلَةٌ غيرُ صريحة. انظرْ: "فتح الباري" لابن رجب (٦/ ٧١-٧٨، ١١٧، ١٢١-١٢٢، ١٦٠-١٦١، ٢٥٢-٢٥٤).

وعلى ذلكَ: فالمرجِّحونَ يَرُدُّونَ على ما احتَجَّ به المصنِّفُ، مِنَ الألفاظِ التي وَرَدَتْ في "الصحيحَيْن" مِنْ حديثِ عائشةَ وغيرِهَا، والتي فيها أنَّ النبيَّ ﷺ كان عن يسارِ أبي بَكْر، مؤتمًّا به، في مَرَضِ وفاتِهِ-: يَرُدُّونَهُ من وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: مِنْ جهةِ الرواية، وهو أنَّ هذه الألفاظَ مُدْرَجَةٌ مِنْ بعضِ الرواةِ، وليستْ مِنْ كلام عائشةَ، ؓ:

أمَّا ما في خبرَ الأَسْوَدِ، عنها: فمُدْرَجٌ مِنْ حديثِ أبي معاويةَ ووَكِيعٍ في حديثهما عن الأعمشِ، وليس مِنْ كلام عائشةَ؛ كما في (ص٢٦٠).

وأمَّا خَبَرُ عُرْوة عن عائشةَ، فصريحٌ في الإدراجِ، وأنه مِنْ كلامِ عُرْوة؛ كما في (ص٢٦٦).

وقد أطالَ في بيانِ ذلكَ والاستدلالِ له الحافظُ ابنُ رَجَب الحنبليُّ في المواضع السابقة من "فتح الباري".

وأما رواية عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عنها ؓ، وموافقة ابنِ عباس ؓ لها، وقولها: «فجعل أبو بكر يأتمُّ بصلاة النبيِّ ﷺ»، فهي متأوَّلةٌ؛ كما سيأتي في الوجه الثاني، ومع ذلك: ففيها اختلافٌ على الراوي عن عُبَيْدالله، وهو موسى بن أبي عائشة، وعلى الراويَيْن عنه - وهما زائدة بن قُدامة وشُعْبة - في كون الإمامِ هو النبيَّ ﷺ أو أبا بكرٍ ؓ، وقد أعلَّها بعضُ الأئمة بتفرُّد موسى لها، ومال بعضهم إلى الحكم بإدراجِ ما ذُكِرَ في آخرِ الحديث من قوله: «فجعَلَ أبو بكرٍ يصلِّي...»، إلخ.

وأبو مُعَاويةَ- وإنْ كانَ حافظًا لحديثِ الأعمشِ خُصُوصًا- إلَّا أنَّ تركَ أصحابِ الأعمشِ لهذه اللفظةِ عنه تُوقِعُ الرِّيبَةَ فيها؛ حتَّى قال الحافظُ أبو بكرِ ابنُ مُفوِّزٍ المَعَافِرِيُّ: إنَّها غيرُ محفوظةٍ- يعني: شَاذَّةً- وحكاهُ عَنْ غيرِهِ =

= مِنَ العلماءِ؛ قاله ابنُ رَجَبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٧١)، ونحوُهُ عندَ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في "فتح الباري" (٢/ ١٥٤-١٥٥).

والثاني: مِنْ جهةِ الدِّرَاية، وهو أنَّه على فَرْضِ أنَّ هذه الألفاظَ مِنْ كلامِ عائشةَ، وليستْ مُدْرَجةً، ولا تُعَلُّ بتَفرُّدِ بعضِ الرواةِ بها: فليستْ صريحةً في كونِ النبيِّ ﷺ كان إمامًا بأبي بكرٍ:

أمَّا أنَّه ﷺ كان عن يَسَارِ أبي بَكْرٍ: فلا يَمْتنِعُ أنْ يقفَ المأمومُ عن يَسَارِ الإمامِ؛ إذا وُجِدَ مأمومونَ خلفَ ذلك الإمامِ؛ قال ابنُ قُدَامَةَ في "المغني" (٢/ ٢٨): «فإنْ قيلَ: لو كان أبو بَكْرٍ الإمامَ، لكان عن يَسَارِ رسولِ اللهِ ﷺ، قلنا: يَحتمِلُ أنَّه فعَلَ ذلكَ؛ لأنَّ وراءَهُ صَفًّا». انتهى. وانظرْ: "كَشَّاف القناع" (١/ ٤٧٧)، و"شرح منتهى الإرادات" (١/ ٢٧٤)، و"الإنصاف" (٢/ ٣٨).

وأمَّا ائتمامُ أبي بكرٍ بصلاةِ النبيِّ ﷺ: فقد أجابَ عنه الحافظُ ابنُ رَجَبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٧٦-٧٧/ ط. مكتبة الغُرَباء)، فقال: «وليس ائتمامُ أبي بَكْرٍ بالنبيِّ ﷺ صريحًا في أنَّهُ كان مأمومًا؛ بل يَحتمِلُ أنَّه كان يراعي في تلكَ الصلاةِ حالَ النبيِّ ﷺ وضَعْفَهُ، وما هو أهوَنُ عليه؛ كما قال النبيُّ ﷺ لعثمانَ ابن أبي العاصِ- لَمَّا جعَلَهُ إمامَ قومِهِ-: «اقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ»، أي: رَاعِ حالَ الأَضْعَفِ، وصَلِّ صلاةً لا تَشُقُّ عليهم». اهـ. وحديثُ: «اقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ»: أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢١ رقم ١٦٢٧٠، ١٦٢٧١، ١٦٢٧٢)، (٤/ ٢١٧ رقم ١٧٩٠٦)، وأبو داود (٥٣١)، والنسائي (٦٧٢)، وابن خُزَيْمة (٤٢٣)، والحاكمُ في "المستَدْرَك" (١/ ٣١٤، ٣١٧)؛ جميعُهم من طريق حماد بن سلمة، عن سعيد الجُريْري، عن أبي العَلَاء يزيد بن عبدالله الشِّخِّير، عن مطرِّف بن عبدالله الشِّخِّير، عن عثمان بن أبي العاص، قال: قلتُ: يا رسولَ الله، اجْعَلْنِي إمامَ قومي، قال: «أنتَ إمامُهُمْ، واقتَدِ بِأَضْعَفِهم، واتَّخِذْ مؤذِّنًا لا يأخذُ على أذانِهِ أجرًا».

وقال ابن رجب في موضع آخَرَ (٦/ ٢٥٢-٢٥٣): «فإنَّ قولَهُ: «يَقْتَدِي أبو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ»؛ قد قيل: إنَّ المرادَ به: أنَّه كان يراعي في صلاتِهِ التخفيفَ على النبيِّ ﷺ، ويَفْعَلُ ما كانَ أسهَلَ عليه وأخَفَّ وأيسَرَ؛ فكانَ ذلكَ اقتداؤُهُ به، مِنْ غيرِ أنْ يكونَ مؤتمًّا به؛ كما قال النبيُّ ﷺ لعثمانَ بن أبي العاص- لَمَّا استعمَلَهُ على الطائفِ، وأَمَرَهُ بتخفيفِ الصلاةِ بالناس- وقال له: =



= «اقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ»، أي: رَاعِ حالَ الضعفاءِ ممَّن يصلِّي وراءَكَ؛ فصَلِّ صلاةً لا تَشُقُّ عليهم.
والأكثرون: فسَّروا اقتداءَ أبي بكرٍ بالنبيِّ ﷺ: بأنَّه كانَ مؤتمًّا بالنبيِّ ﷺ، وكان النبيُّ ﷺ إمامًا لأبي بكر». اهـ.
ولكنْ لا يَخْفَى أنَّ ما ذكَرَهُ ابنُ رجَبٍ مصيرٌ منه إلى القرينةِ الصارفةِ لظاهرِ حديثِ عائشةَ، والمُوجِبَةِ لهذا التأويلِ، وهو دلالةُ حديثِ شَبَابَةَ- ومَنْ وافقَهُ- عند مَنْ يقولُ بترجيحِهِ!
وأمَّا ما ورَدَ في خَبَرِ عُبَيْدالله عَنْ عائشةَ وابنِ عَبَّاس- ومثلُهُ خبرُ عُرْوة عن عائشةَ- مِنْ أنَّه قيل: «فكان أبو بكرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رسولِ اللهِ»، فقد أجابَ عنه الطَّحَاويُّ بكونِهِ مُحتمِلًا غيرَ صريحٍ؛ فقال في "شرح مشكل الآثار" - بعدَ ذكرِهِ لحديثِ شَبَابَةَ (٤٢٠٨)، وبكرِ بن عيسى (٤٢٠٩)-: «فكان في هذَيْنِ الحديثَيْنِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ في تلكَ الصلاةِ مُصَلِّيًا بصلاةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، مأمومًا فيها، ونَظَرْنا في قولِ ابنِ عَبَّاسٍ وعائشةَ: «وكان أبو بكرٍ يُصَلِّي بصلاةِ رسولِ اللهِ ﷺ»، فوجَدْنَا ذلكَ مُحتمِلًا أنْ يكونا يريدانِ بقولهما ذلكَ: أنَّه كان يُصلِّي بصلاةِ النبيِّ ﷺ التي بِقَدْرِ طاقتِهِ ﷺ عليها؛ لِلْمَرَضِ الذي كان فيه؛ لأنَّ طاقتَهُ للصلاةِ فيه ليستْ كطاقةِ مَنْ سواهُ لها ممَّن لا مَرَضَ به كمَرَضِهِ الذي كان به، وكان مِنْ سُنَّتِهِ ﷺ التي أمَرَ الأئمَّةَ بالناسِ أنْ يَقْدُرُوا الناسَ في صلاتِهِمْ بصلاةِ أَضْعَفِهِمْ».

البابُ الثاني

فِي بيانِ إجماعِ الفُقَهَاءِ على ذلكَ[1] وتَفْرِيعِهِمُ المسائلَ عَنْهُ، وأنَّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وقَوْلَهُ لَا يَخْتَلِفُ فِي ذلكَ[2]

رَوَى أبوحَفْصٍ عُمَرُ بنُ إبراهيمَ العُكْبَرِيُّ[3]، في كتابه المُسَمَّى بـ"المُقْنِعِ، على مذهبِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ"[4]، ونَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّهِ، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو إسحاقَ إبراهيمُ/ بنُ عُمَرَ البَرْمَكِيُّ[5]، قال: حَدَّثَنا زَنْجُويَه (١٠)

---

(١) تَقدَّمَ (ص ٢٧٥) كلامُ أبي محمَّدِ بن حَزْم في "المحلَّى" (٣/ ٦٧)- وغيرِه- في الجمعِ بينَ الأحاديثِ بِتعدُّدِ القِصَّةِ، وأنَّهما صلاتانِ مُتغايِرَتَانِ.

(٢) مرادُهُ في هذا البابِ: إثباتُ أنَّ الفقهاءَ الأربعةَ قد أجمَعُوا على صلاةِ أبي بَكْرٍ ﷺ خَلْفَ النبيِّ ﷺ في مَرَضِ الوَفَاة، وفَرَّعُوا المسائلَ على ذلكَ، ونَفَوْا أَنْ يكونَ النبيُّ ﷺ قد ائتَمَّ بأبي بَكْرٍ في مَرَضِ الوفاةِ. وفي هذه الدَّعْوَى نَظَرٌ؛ وقد سبَقَ العزْو إلى مصادرَ كثيرةٍ لعلماءَ من مختلفِ المذاهبِ لا ينفونَ صلاةَ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بكرٍ ﷺ.

(٣) هو: عُمَرُ بنُ إبراهيمَ بن عبدِالله، أبو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ، يُعْرَفُ بابنِ المُسْلِمِ، ومَعْرِفَتُهُ بالمذهبِ الحنبليِّ المعرفةُ العالية، وله اختيارٌ في المذهبِ، كان قَيِّمًا بأصولِ الفقهِ وفروعِهِ، له التصانيفُ السائرة، منها: "المُقْنِع" المشارُ إليه، و"شَرْحُ الخِرَقِيِّ"، و"الخِلَاف بينَ أحمدَ ومالكٍ". توفِّي سنةَ (٣٨٧هـ). ترجمتُهُ في: "طبقات الحنابلة" (٢/ ١٦٣)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ٢٩١)، و"المُطْلِع على أبواب المُقْنع" (ص٤٤٦)، و"تاريخ الإسلام" (٢٧/ ١٥٠)، و"الوافي بالوَفَيات" (٢٢/ ٢٥٣).

(٤) لم نقفْ على كتابِ العُكْبَرِيِّ هذا.

(٥) هو: إبراهيمُ بنُ عُمَرَ بن أحمدَ بن إبراهيمَ، أبو إسحاقَ، البَرْمَكِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ الحنبليُّ، قال الخطيبُ: «كَتَبْتُ عنه، وكان صدوقًا دَيِّنًا»، وُلِدَ سنةَ (٣٦١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٤٥هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بَغْداد" (٧/ ٦٣)، و"الكامل في التاريخ" (٩/ ٥٩٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٧/ ٦٠٥)، و"شَذَرات الذهب" (٥/ ١٩٧). وانظر لزامًا التعليق التالي.

ابنُ محمَّدٍ[١]، قال: حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ سَعِيدٍ[٢]، قال: سألتُ أحمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عن حديثِ النبيِّ ﷺ، حِينَ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً، فخَرَجَ فصَلَّى

(١) هو: زَنْجُويَه بنُ محمَّدِ بن الحَسَنِ، أبو محمَّدٍ، النيسابوريُّ اللَّبَّادُ، توفِّي سنةَ (٣١٨هـ). قال الخَلِيليُّ: «ثقةٌ»؛ وذكَرَ أنَّ وفاتَهُ سنةَ (٣١٠هـ)، وقال الحاكمُ أبو عبدالله الحافظُ: «عَهِدتُّ الحُفَّاظَ مِنْ مشايخنا كلِّهم يُثْنُونَ على زَنْجُويه». ترجمتُهُ في: "الإرشاد" للخليلي (٣/ ٨٥٨)، و"الأنساب" (٥/ ١٢٤)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٤/ ٥٢٢).
هذا؛ ومن المؤكَّد أنَّ في الإسناد خللًا؛ إذ كيف يروي أبو إسحاقَ البرمكيُّ المولودُ سنة ٣٦١هـ، عن زنجويه بن محمَّد المتوفى سنة (٣١٨هـ)؟! ويبعد أيضًا أن يكون البرمكيُّ (ت ٤٤٥هـ) شيخًا لأبي حفص العكبري؛ فإنَّ شيوخ العكبريِّ الذين ذُكِروا في ترجمته هم: أبو عليِّ بنُ الصَّوَّاف (ت ٣٥٩هـ)، وحبيب بن الحَسَن القَزَّاز (ت ٣٥٩هـ)، وأبو بكر النَّجَّاد (ت ٣٤٨هـ)، وأبو محمَّد بن ماسي (ت ٣٦٩هـ)، وأبو عَمْرو بن السماك (ت ٣٤٤هـ)، ودعلج (ت ٣٥٣هـ)، وأبو بكرٍ غلامُ الخَلَّال (ت ٣٦٣هـ)، وأحمد بن جعفر القَطِيعي (ت ٣٦٨هـ)، وأبو إسحاقَ بنُ شاقلا (ت ٣٦٩هـ)، وابن بَطَّة (ت ٣٨٧هـ)؛ فيظهرُ مِنْ هذا أنَّ طبقةَ شيوخ العكبريِّ تُرَاوِحُ وَفَيَاتهم ما بين (٣٤٤هـ)، إلى (٣٨٧هـ)؛ فالبرمكيُّ هذا يصلُحُ أن يكون تلميذًا للعكبريِّ، وليس شيخًا له، والله أعلم.
فالظاهر: أن قوله: «أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عمر البرمكيُّ» خطأ، والصواب: «أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمد المزكِّي»؛ فإنه مشهورٌ بالروايةِ عن زنجويه بن محمد، عن علي بن سعيد؛ كما في "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (٣/ ٣١٣)، غيرَ أنه تصحَّف فيه «زنجويه بن محمد» إلى «زنجويه، عن محمد».

(٢) هو: عليُّ بنُ سَعِيدِ بن جَرِيرِ بن ذَكْوانَ، أبو الحَسَنِ النَّسَائيُّ، نزيلُ نيسابورَ، محدِّثٌ مشهورٌ، صاحبُ رِحْلة، قال النَّسَائيُّ: «صدوقٌ»، وذكَرَهُ ابنُ حِبَّان في "الثقات"، وقال: «كان مُتْقِنًا مِنْ جُلَسَاءِ أحمدَ بن حنبلٍ»، وقال الحاكمُ أبو عبدِالله: «مُحدِّثُ عصره». توفِّي سنةَ بضعٍ وخمسينَ ومِئَتَيْنِ للهجرة. ترجمتُهُ في: "الثقات" (٨/ ٤٧٤)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٢٢٤)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٠/ ٤٤٧)، و"تقريب التهذيب" (١/ ٤٠١).

إلى جَنْبِ أبي بَكْرٍ؛ مَنْ كانَ الإمامَ مِنْهُم[١]؟ قال: كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم الإمامَ؛ خَرَجَ فجَلَسَ عن يَسَارِ أبي بَكْرٍ؛ فكانَ أبو بكرٍ يَأْتَمُّ بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم، والنَّاسُ يَأْتَمُّونَ بأبي بكرٍ.

فقد نَصَّ أَحْمَدُ أَنَّهُمَا كانا إمامَيْنِ[٢].

وقال القاضي الإمامُ أبو يَعْلَى مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ الفَرَّاءِ[٣] في

---

(١) كذا في الأصلِ: «منهم» بصيغة الجمعِ، والجادَّةُ: «منهما»؛ إذِ المرادُ: النبيُّ صلى الله عليه وسلم وأبو بكرٍ، وسيأتي في تعليقِ المصنِّف: «أَنَّهُمَا كانا إمامَيْنِ»؛ غيرَ أنَّ قولَهُ: «مِنْهُم» هنا مُتَّجِهٌ في العربيَّةِ؛ ويتخرَّج على تخريجاتٍ، منها:
الأوَّل: أنَّ الضمير في «مِنْهُمْ» ضميرُ جمعٍ لفظًا ومعنًى؛ لكنَّه جاءَ هنا في موضع المثَّى؛ لوجهَيْنِ:
١- ما ذهَبَ إليه جماعةٌ مِنَ العلماء؛ أنَّ أَقَلَّ ما تَدُلُّ عليه صيغةُ الجمعِ اثنان، وقولُ الأكثرِينَ والراجحُ مِنْ جهةِ الأصولِ: أقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ، وهؤلاء لا يَمْنعُونَ مِنْ إطلاقِ الجمعِ على اثنَيْنِ بقرينةٍ تمنع اللَّبْسَ، وهذا ما وقَعَ هنا، والله أعلم. انظرْ في أقلِّ الجمع: "التقرير والتحبير" لابن أمير الحاج (١/ ٢٤٦)، و"البرهان" للجويني (١/ ٢٣٩)، و"قواطع الأدلة" لابن السَّمْعاني (١/ ١٧١- ١٧٢)، و"المحصول" للرازي (٢/ ٦٠٦)، و"البحر المحيط" للزركشي (٢/ ٢٩٧)، (٣/ ١٧٢)، و"تاج العَرُوس" (ر س ل).
٢- أنَّ المثنَّى نُزِّلَ منزلةَ الجمعِ؛ فعُبِّرَ عنه بضميرِ الجمعِ: «هُمْ»؛ وذلك لأنَّ التثنيةَ جَمْعٌ بين اثنَيْنِ؛ كما في الحديثِ: «الاثْنَانِ فما فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»، وإنما عُبِّرَ عن المثنَّى هنا بالجَمْعِ؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ ووضوحِ المعنى، والله أعلم.
والتخريجُ الثاني: أنَّ الضميرَ في «مِنْهَم» ضميرُ مثنًّى لفظًا ومعنًى، وأصله: «مِنْهُمَا»، ثُمَّ حُذِفَتْ ألفُ التثنيةِ، واجتُزِئَ بالفتحةِ التي على الميم قبلها دليلًا عليها، فأصبحَتْ: «مِنْهُمَ»؛ والاجتزاءُ بالحركاتِ القصيرةِ عن حروفِ المدِّ لغةُ هَوَازِنَ وعُلْيَا قَيْس، وسيأتي الكلامُ على هذه اللغةِ (ص٦٧١).

(٢) سيأتي الكلامُ على مذاهبِ أهلِ العلمِ في هذه المسألةِ - إن شاء الله- (ص٢٨٦).

(٣) هو: محمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بن محمَّدِ بن خَلَفِ بن أَحْمَدَ، أبو يَعْلَى بنُ الفَرَّاءِ، البغداديُّ شيخُ الحنابلةِ وقاضيهم، صاحبُ "التَّعْلِيقةِ الكُبْرَى"، ومِنْ مؤلَّفاتِهِ: =

كتابِهِ "المُجَرَّدِ"[١] في أوَّلِ بابِ الإمامةِ-: «لَمَّا مَرِضَ رسولُ اللهِ ﷺ، اسْتَخْلَفَ أبا بكرٍ في الصلاةِ بالمسلمينَ، ثُمَّ وَجَدَ خِفًّا[٢]، فخَرَجَ للصلاةِ، ولم يَتْرُكْ إمامةَ أبي بكرٍ بالناسِ، بل كان النبيُّ ﷺ إمامًا لأبي بَكْرٍ، وأبو بَكْرٍ كانَ إمامَ الصحابةِ».

فهذا لفظُهُ في "المُجَرَّدِ"، ومرادُهُ: أنَّ الصلاةَ تَصِحُّ بإمامَيْنِ.

وقال القاضي أبو الحُسَيْنِ مُحمَّدٌ ابْنُ القاضي أبي يَعْلَى[٣] في كتابِهِ الذي صَنَّفَهُ في رُؤُوسِ المسائلِ، وسَمَّاهُ: "المَجْمُوعْ، في الفُرُوعْ"[٤]- في بابِ الإمامةِ- قال: «لا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ عن أحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ لَمَّا خَرَجَ بعدَ استِخْلَافِهِ لأبي بكرٍ في الصلاةِ؛ أنَّهُ

= "العُدَّة"، و"الكِفَاية"، و"المُعْتَمَدُ"، و"إبطالُ التأويلات"، و"مَسَائِلُ الإيمان"، و"الروايتَيْنِ والوَجْهَيْنِ"، و"أحكامُ القُرْآن"، وُلِدَ سنةَ (٣٨٠هـ)، وتوُفِّي سنةَ (٤٥٨هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بَغْداد" (٣/ ٥٥-٥٦)، و"المنتَظَم" (٨/ ٢٤٣)، و"الكامل في التاريخ" (١٠/ ٥٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٨/ ٨٩)، و"الوافي بالوَفَيات" (٣/ ٨).

(١) لم نقفْ على هذا الكتابِ.

(٢) أي: «خِفَّة»؛ كما في باقي الرواياتِ؛ يقال: خَفَّ يَخِفُّ خِفًّا وخِفَّةً وخَفَّةً، أي: صارَ خَفِيفًا؛ فهو خِفٌّ وخَفِيفٌ وخُفَافٌ، ويكونُ في الجِسْمِ والعَقْلِ والعَمَلِ. انظر: "تاج العروس" (خ ف ف).

(٣) هو: محمَّدٌ ابنُ القاضِي أبِي يَعْلَى محمَّدِ بن الحُسَيْنِ بن محمَّدِ بن خَلَفِ بن الفَرَّاءِ، أبو الحُسَيْنِ الحَنْبَلِيُّ، البَغْدَادِيُّ، قال السِّلَفِيُّ: «كان دَيِّنًا ثقةً ثَبْتًا، سَمِعْنا منه»، وقال ابنُ النَّجَّارِ: «كان دَيِّنًا ثقةً، حميدَ السِّيرَةِ»، مِنْ مصنَّفاته: "المجموع، في الفروع"، و"طَبَقات الحنابلة"، وُلِدَ سنةَ (٤٥١هـ)، وتوُفِّي سنة (٥٢٦هـ). ترجمتُهُ في: "المنتَظَم" (١٠/ ٢٩)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٩/ ٦٠١)، و"الوافي بالوَفَيات" (١/ ١٥٩)، و"شذرات الذَّهَب" (٦/ ١٣٠).

(٤) لم نقفْ على كتابِ القاضي أبي الحُسَيْنِ هذا.

كانَ إمامًا لأبي بكرٍ، وأبو بكرٍ إِمَامٌ لجماعةِ المسلمينَ؛ فحَصَلَتْ تلكَ الصلاةُ بإمامَيْنِ»(١).

(١) نَعَمْ؛ دَلَّتِ النصوصُ في كُتُبِ الحنابلةِ: على أنَّ الروايةَ لم تَختلِفْ عن الإمامِ أحمدَ: أنَّ النبيَّ ﷺ لَمَّا خَرَجَ من مرضِهِ بعدَ دُخُولِ أبي بَكْرٍ في الصلاةِ؛ أنَّه كانَ إمامًا لأبي بَكْرٍ، وأبو بَكْرٍ كان إمامًا لِلنَّاسِ؛ فكانتِ الصلاةُ بإمامَيْنِ؛ كما في "فتح الباري" لابن رجب (٦/ ٧٧-٧٨)، و"الإنصاف" للمرداوي (٢/ ٣٨)، وغيرِهِمَا.
لكنَّنا بتتبُّعِ المسألةِ في مَظانِّهَا مِنْ كتبِ الحنابلةِ، وَجَدْنَا أنَّهم يُورِدُونَ ذكرَ القولِ بإمامةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه للنبيِّ ﷺ في مرضِ وفاتِهِ، بلفظَيْنِ: الأوَّل: «ويَحْتَمِلُ»، والثاني: «وقِيلَ»؛ كما في "المغني" لابن قدامة (٢/ ٢٨)، و"كشَّاف القناع" للبُهُوتي (١/ ٤٧٧)، وغيرهما.
وهذانِ اللفظانِ- عندَ الحنابلةِ- يفيدانِ: أنَّ في المسألةِ خِلَافًا عندهمْ؛ إذْ يَذْكُرُونَ حُكْمَ المسألةِ، ثمَّ يقولونَ: «وعَنْهُ كذا»، أو: «وقِيلَ كذا»، أو: «وقال فُلَانٌ كذا»، أو: «ويَحْتَمِلُ كذا»، أو: «ويَتخَرَّجُ»، وقَلَّ أنْ يُوجَدَ ذلكَ الاحتِمَالُ أو التخريجُ إلَّا وهو قولٌ لبعضِ الحنابلةِ، ورُبَّما يكونُ ذلكَ القولُ- أوِ الاحتِمَالُ، أوِ التخريجُ- روايةً عنِ الإمامِ أحمَدَ، ورُبَّما كان ذلكَ هو المذهَبَ، ويكونُ الأوَّلُ- وهو قولُهُ: «وعنه»- هو المُقَدَّمَ عندَ مَنْ ذكرَهُ وعندَ غيرِهِ؛ بَلْ غالبُ الاحتمالاتِ هي للقاضي أبي يَعْلَى في "المُجَرَّدِ" وغيرِهِ، وبعضُها لأبي الخَطَّابِ ولغيرِهِ:
و«**الاحتمالُ**»: يكونُ إمَّا لدليلٍ مرجوحٍ بالنسبةِ إلى ما خالَفَهُ، أو لدليلٍ مُسَاوٍ له.
أمَّا «القولُ»: فيكونُ مقابلَ المنصوصِ: إمَّا روايةً غيرَ منصوصةٍ، أو قولًا لبعضِ الأصحابِ، وله قُوَّةٌ تُعادِلُ المنصوصَ عند مَنْ ذَكَرَهُ، وفي الغالبِ يكونُ المنصوصُ هو المذهَبَ.
وبهذا يَتبيَّنُ أنَّ للحنابلةِ في المسألةِ كلامًا يُوافِقُ القائلِينَ بأنَّ الرسولَ ﷺ كانَ مأمومًا، وأبا بكرٍ إمامًا، وإثباتُنا لهذا إنَّما هو إثباتُ نسبةٍ في المذهبِ لا إثباتُ ترجيحٍ. انظر: "الفروع" لابن مُفْلِح (١/ ١٣)، و"الإنصاف" للمرداوي (١/ ٥)، و"المدخل المفصَّل" لبكر أبو زيد (١/ ٣٠٥).
ومِنَ الحنابلةِ- فضلًا عن عبدِالمغيثِ- مَنْ ذهَبَ إلى أنَّ النبيَّ ﷺ ائتَمَّ في =

قال: «وقال أصحابُ الشافعيِّ: كان أبو بكرٍ مأمومًا»[١].

قال: «ويُدَلُّ على أصحابِ الشافعيِّ بحديثِ ابنِ عَبَّاسٍ[٢]، وفيه: «فكَانَ أبو بَكْرٍ يَأْتَمُّ برسولِ اللهِ، والناسُ يَأْتَمُّون بأبي بَكْرٍ».

هذا لفظُ القاضي أبي الحُسَيْنِ، ويكفي أنَّه بَيَّنَ أنَّ المذهبَ لا يَخْتَلِفُ في أنَّ رسولَ اللهِ كانَ إمامًا لأبي بَكْرٍ، ونعوذُ باللهِ أنْ يُخالِفَ أحمَدُ ما صَحَّ! ولو تَعارَضَتْ عندَهُ الأحاديثُ، لَجَازَ أَنْ يُنْقَلَ عنه روايتانِ؛ فلمَّا كانَ مَذْهَبُهُ لا يَخْتلِفُ في ذلكَ، دَلَّ على أنَّ ما يُرْوَى

= مرضِ وفاتِهِ بأبي بكرٍ ﷺ، ومنهم: أبو عليٍّ البَرْدَانِيُّ، وابنُ قُدَامةَ المقدسيُّ، والضِّيَاءُ المقدسيُّ، وابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ، والمَرْداويُّ، والبُهُوتيُّ. وللبَرَدَانيِّ جزءٌ مفقودٌ في إثباتِ ذلكَ، وللضِّيَاءِ جزءٌ مطبوع.

(١) يعني: مأمومًا بالنبيِّ ﷺ، ولم يكنْ إمامًا لمن خَلْفَهُ مِنَ الناسِ. وانظر مذهبَ الشافعيَّةِ في: "الأم" (١/ ٢٠٤)، و"المستصفى" (ص٢٣٥)، و"أسنى المطالب" (١/ ٢٥٢)، و"الغرر البهيَّة" (١/ ٤٤٠)، و"تحفة المُحْتاج" (٢/ ٤٨٤)، و"مغني المُحْتاج" (١/ ٥٦٨)، و"نهاية المحتاج" (٢/ ٣٤٨)، و"حاشيتي قليوبي وعميرة" (١/ ٣٣٦-٣٣٧)، و"حاشية الجَمَل على المنهج" (٢/ ٥٨)، و"البجيرمي على المنهج" (١/ ٤٠٦)، و"البجيرمي على الخطيب" (٢/ ٢١٥).
وعلى أنَّ أبا بكرٍ كانَ مأمومًا غيرَ إمامٍ: خَرَّجَ الشافعيَّةُ جَوَازَ الصلاةِ بإمامَيْنِ على التعاقُبِ، ومَنْعَهَا بإمامَيْنِ معًا.

(٢) كذا العبارةُ في الأصلِ، والمعنى: ويُرَدُّ عليهمُ استدلالًا بحديثِ ابنِ عَبَّاسٍ؛ وهذا يَتَّجِهُ على تضمينِ الفعلِ: «يُدَلُّ» معنى: «يُرَدُّ»، ضَمَّنَ الدليلَ معنى الرَّدِّ، والتضمينُ بابٌ واسعٌ مِنَ العربيَّة؛ قال ابنُ هشامٍ في "مغني اللبيب" (٦/ ٦٧١- ط. د. عبداللطيف الخَطِيب): «قد يُشْرِبُونَ لفظًا معنَى لفظٍ، فيُعْطُونَهُ حُكْمَهُ، ويُسمَّى ذلكَ تَضْمِينًا، وفائدتُهُ: أنْ تُؤَدِّيَ كلمةٌ مُؤَدَّى كلمتَيْنِ»، وقال ابنُ جِنِّي في "الخصائص" (٢/ ٣١٠): «ووَجَدتُّ في اللغةِ مِنْ هذا الفَنِّ شيئًا كثيرًا لا يكادُ يُحاطُ به... فإذا مَرَّ بِكَ شيءٌ منه، فتَقبَّلْهُ وَائْنَسْ به؛ فإنَّه فَصْلٌ مِنَ العربيَّةِ لطيفٌ».

في ضِدِّ ذلكَ لا أَصْلَ له(١).

---

(١) قول المُصنِّف هنا: «لا أصلَ له» لا يسلَّم له؛ فحديث شَبَابةَ- وهو حُجَّةُ عبدِالمغيثِ- هو مما رواه الإمامُ أحمَدُ في "مسنده"؟! وستأتي مناقشةُ ذلكَ مُفصَّلًا في البابِ الثالثِ عندَ رَدِّ المصنِّفِ على أدلةِ عبدِالمغيثِ، وقال السيوطي في "تدريب الراوي" (١/ ٢٦٤): «وقال شيخ الإسلام في "تعجيل المنفعة، في رجال الأربعة": «ليس في " المسند" حديثٌ لا أصلَ له؛ إلا ثلاثةَ أحاديثَ أو أربعةً، منها حديثُ عبدالرحمن بن عوفٍ أنه يدخُلُ الجنةَ زحفًا». اهـ. ولم نجد هذا النقل في "تعجيل المنفعة"، ومعناه موجودٌ في "القَوْل السديد" (ص ٢٥).
وقال شيخُ الإسلام ابن تيميَّةَ: «وليسَ كلُّ ما روَاهُ أحمَدُ في "المُسْنَدِ" وغيرِهِ يكونُ حُجَّةً عندَهُ، بلْ يَرْوِي ما رواهُ أهلُ العلم، وشَرْطُهُ في "المسندِ" ألَّا يَرْوِيَ عن المعروفينَ بالكَذِبِ عندَهُ، وإنْ كانَ في ذلكَ ما هو ضعيفٌ، وشَرْطُهُ في "المسندِ" مثلُ شرطِ أبي داودَ في "سُنَنِهِ"...». وانظر: "خصائص المسند" للحافظ أبي موسى المَدِيني (ص٢٤)، و"مسودة آل تيميَّة" (ص٢٧٥)، و"منهاج السنة" (٧/ ٩٦-٩٧)، و"إعلام الموقِّعين" (١/ ٣١)، و"الفروسيَّة" لابن القيم (ص٢٦٣-٢٦٤).
وقد عُرِفَ منهج الإمام أحمد - رحمه الله - في أنه يَعْمَلُ بالحديثِ الضعيفِ إذا لم يكنْ في البابِ شيءٌ يدفعه؛ كما سيأتي بيانه (ص٤٨٩-٤٩١).
لكنَّ موقفَ الإمامِ أحمدَ مِنَ الحديثِ الضعيفِ: لا يعني أنَّه قد حَكَمَ على الحديثِ بأنَّه لا أَصلَ له؛ بل غايةُ الأمرِ: أنَّه يُقدِّمُ غيرَهُ عليه؛ لتفاوتٍ بينهما في القُوَّة؛ فإنَّ الحديثَ الذي لا أصلَ له: هو الذي ليس له إسنادٌ؛ كما ذكَرَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة. انظر: "قَوَاعِد التحديث" للقاسميِّ (١/ ١٢٢).
وحُكْمُ ابن الجوزيِّ - رحمه الله - هنا على الأحاديث الدالَّةِ على ائتمامِ النبيِّ ﷺ بأنها لا أصلَ لها: يأتي في سياقِ منهجه النقديِّ للأحاديثِ التي يروي ضدِّيَّتَهَا لأحاديثَ أخرى في نظرِهِ، ولو لم تكنْ كذلك، وعُرِفَ عنه التوسعُ في هذا؛ قال شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّةَ في "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٨٤): «فإنَّ «الموضوعَ» في اصطلاح أَبي الفَرَجِ: هو الذي قامَ دَلِيلٌ على أنَّه باطلٌ، وإنْ كان المُحدِّثُ به لم يَتَعَمَّدِ الكَذِبَ، بل غَلِطَ فيه؛ ولهذا رَوَى في كتابِ "الموضوعات" أحاديثَ كثيرةً مِنْ هذا النوعِ، وقد نَازَعَهُ طائفةٌ مِنَ العلماءِ في كثيرٍ ممَّا ذكَرَهُ، وقالوا: إنَّه ليسَ ممَّا يقومُ دليلٌ على أنَّه باطلٌ، بل بَيَّنُوا =

وقولُ الشافعيِّ: «إنَّ رسولَ اللهِ كانَ الإمامَ للكلِّ»، موافقٌ لِقَوْلِنا(١)، لكنْ نحنُ نقولُ: كانَ أبو بَكْرٍ مأمومًا برسولِ اللهِ، إمامًا

= ثبوتَ بعضِ ذلكَ؛ لكنَّ الغالبَ على ما ذَكَرَهُ في "الموضوعات": أنَّه باطلٌ باتِّفاقِ العلماءِ». اهـ.
وقد قال السُّيُوطِيُّ في "ألفيَّةِ الحديث" عن كتابِ "الموضوعات" للمصنِّف [من الرَّجَز]:

وَفِي كِتَابِ وَلَدِ الجَوْزِيِّ مَا ... لَيْسَ مِنَ المَوْضُوعِ حَتَّى وُهِّمَا
مِنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَالحَسَنْ ... ضَمَّنْتُهُ كِتَابِيَ "القَوْلَ الحَسَنْ"
وَمِنْ غَرِيبِ مَا تَرَاهُ فَاعْلَمِ ... فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمِ

(١) قال الإمامُ الشافعيُّ- بعدَ استدلالِهِ على منعِ الصلاةِ بإمامَيْنِ معًا-: «فإنْ قِيلَ: فقَدِ ائْتَمَّ أبو بكرٍ بالنبيِّ ﷺ، والناسُ بأبي بكرٍ: قيل: الإمامُ رسولُ اللهِ ﷺ، وأبو بكرٍ مأمومٌ، عَلِمَ بصلاةِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان جالسًا ضعيفَ الصَّوْتِ، وكان أبو بكرٍ قائمًا يَرَى ويَسْمَعُ، ولو ائْتَمَّ رجلٌ برجلٍ، وائْتَمَّ الناسُ بالمأموم، لم تُجْزِهِمْ صلاتُهُمْ؛ لأنَّه لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ إمامًا مأمومًا، إنَّما الإمامُ الذي يَرْكَعُ ويَسْجُدُ بركوعِ نفسِهِ وسجودِهِ، لا بركوعِ غيرِهِ وسجودِهِ». انظر: "الأمّ" (١/ ٢٠٤).
فالشافعيُّ على ذلك إنَّما يوافقُ الحنابلةَ في كونِ النبيِّ ﷺ كان هو الإمامَ لأبي بكرٍ في تلكَ الصلاةِ؛ لكنَّه يُخالِفُهُمْ في أمرَيْن:
الأوَّل: أنَّ الشافعيَّ وأصحابَهُ يَمْنَعُونَ أنْ تكونَ تلكَ الصلاةُ بإمامَيْنِ، بل يَرَوْنَ أنها كانتْ بإمامٍ واحد؛ كما سيذكُرُ المصنِّفُ، بل يَرَوْنَ بطلانَ صلاةِ مَنِ ائتَمَّ بمأموم؛ كما تقدَّمَ في كلامِ الشافعيِّ.
والأمرُ الثاني: سكَتَ عنه المصنِّفُ، وهو موضعُ النِّزاع، وهو أنَّ الشافعيَّ- وكذلكَ الأصحابُ- لا يَمْنَعُونَ أنْ يكونَ النبيُّ ﷺ قَدِ ائْتَمَّ بأبي بكرٍ في صلاةٍ أخرى غيرِ تلكَ الصلاةِ، وذلكَ في مَرَضِ وفاتِهِ ﷺ؛ قال البيهقيُّ في "سننه" (٣/ ٨٣): «ورُوِّينا عن أنسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ رضي الله عنه؛ قال الشافعيُّ- رحمه الله-: لو صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ خَلْفَ أبي بكرٍ مَرَّةً، لم يَمْنَعْ ذلكَ أنْ يكونَ صلَّى خلفَهُ أبو بكرٍ أخرى». وقال البيهقيُّ أيضًا: «وقد ذَهَبَ موسى بن عُقْبة في "مَغَازِيهِ": إلى أنَّ أبا بكرٍ صلَّى مِنْ صلاةِ الصبحِ يومَ =

للمسلمينَ(١)، والشافعيُّ يقولُ: بل كانَ مأمومًا غيرَ إمامٍ(٢).

= الإِثْنَيْنِ ركعةً، وهو اليومُ الذي تُوفِّي فيه النبيُّ ﷺ؛ فوَجَدَ النبيُّ ﷺ في نفسِهِ خِفَّةً، فخرَجَ فصلَّى مع أبي بَكْرٍ ركعةً، فلمَّا سَلَّمَ أبو بكرٍ، قام فصلَّى الركعةَ الأُخْرَى؛ فيَحْتَمِلُ أنْ تكونَ هذه الصلاةُ مرادَ مَنْ رَوَى أنَّه صلَّى خلفَ أبي بكرٍ في مرضِهِ، فأمَّا الصلاةُ التى صلاها أبو بكرٍ خلفَهُ في مرضِهِ: فهي صلاةُ الظهرِ يومَ الأحدِ أو يومَ السبتِ؛ كما روِّينا عن عائشةَ وابنِ عبَّاس في بيانِ الظُّهْرِ؛ فلا تكونُ بينهما منافاةٌ، ويَصِحُّ الاحتجاجُ بالخبرِ الأوَّل». اهـ.
وقال البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٤/ ١٤٣-١٤٤): «والذي نَعْرِفُهُ بالاستدلالِ بسائرِ الأخبارِ: أنَّ الصلاةَ التي صَلَّاهَا رسولُ اللهِ ﷺ خلفَ أبي بَكْرٍ هي صلاةُ الصبحِ مِنْ يوم الإثْنَيْنِ، وهي آخِرُ صلاةٍ صَلَّاها حتَّى مَضَى لسبيلِهِ، وهي غيرُ الصلاةِ التي صَلَّاها أبو بكرٍ خَلْفَهُ؛ كما قال الشافعيُّ، رحمه الله». اهـ.
وقال النوويُّ في "المجموع" (٤/ ١٦٣): «وقد رُوِيَ مِنْ رواياتٍ قليلةٍ ذكرها البَيْهَقِيُّ وغيرُهُ: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في مَرَضِ وفاتِهِ خَلْفَ أبي بكْرٍ؛ فجعَلَ أبو بكرٍ يُصَلِّي وهو قائمٌ بصلاةِ رسولِ اللهِ ﷺ، والناسُ يُصَلُّونَ بصلاةِ أبي بكرٍ والنبيِّ ﷺ، قال: ورُوِّيناهُ مِنْ طُرُقٍ كثيرةٍ؛ وأجابَ الشافعيُّ والأصحابُ عنها- إنْ صَحَّتْ- بأنَّها كانتْ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً صَلَّى النبيُّ ﷺ وراءَ أبي بَكْرٍ، ومَرَّةً أبو بَكْرٍ وراءَهُ». انتهى. وانظرْ تمامَ ذلكَ في: "صحيح ابن حِبَّان" (٩/ ٢٣٣) تعليقًا على الحديث رقم (٢١٥٣)، و"البداية والنهاية" (٥/ ٢٣٦)، و"طَرْح التَّثْرِيب" (٢/ ٣٣٦)، و"تُحْفة المحتاج" (٢/ ٣٦١)، و"الفَتَاوى الفقهيَّة الكبرى" للهيتميِّ (١/ ٢٢٨)، و"فُتُوحات الوَهَّاب مع حاشيةِ الجَمَل" (٢/ ٥٨).

(١) هذا مذهبُ الحنابلةِ: أنَّ هذه الصلاةَ كانتْ بإمامَيْنِ معًا؛ كما ذكَرَ المصنِّفُ. وانظر: "الإنصاف" للمَرْداويِّ (٢/ ٣٨)، وهو- أيضًا- قولُ الشَّعْبيِّ؛ وإليه ذهَبَ البُخَارِيُّ فيما رَجَّحَهُ عنه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "فتح الباري" (٢/ ٢٠٤)، ونحوُهُ في "عمدة القاري" (٥/ ٢٤٩). وانظر: "سُبُل السلام" (٢/ ٢٦).
لكنْ ذكَرَ ابنُ رَجَبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٧٧): أنَّ مذهبَ البخاريِّ والنَّسَائيِّ كمذهبِ الشافعيِّ: أنَّ أبا بكرٍ كان مأمومًا غير إمام، وأنَّ هذه الصلاةَ التي حَكَتْها عائشةُ، كان رسولُ اللهِ ﷺ هو الإمامَ فيها للكلِّ، وأنها كانتْ بإمام واحدٍ!

(٢) وهذا- أيضًا- هو المذهبُ عند الشافعيَّةِ: أنَّ أبا بكرٍ لم يكُنْ إمامًا للناسِ، وإنَّما كانَ مُبلِّغًا عن رسولِ اللهِ ﷺ يُسْمِعُ الناسَ التكبيرَ، وأنَّ النبيَّ ﷺ كانَ =

ومذهبُ مالكٍ، وأبي حَنِيفَةَ: مِثْلُ مَذْهَبِنَا، وأنَّ أبا بَكْرٍ كان مأمومًا لرسولِ اللهِ، إمامًا للمسلمين(١).

= في تلكَ الصلاةِ إمامًا للكلِّ. انظر: "المجموع" للنوويِّ (٤/ ٩٧). وسيأتي في التعليق التالي: أنَّ هذا هو ما ذهَبَ إليه الحَنَفيَّةُ، والمالكيَّةُ؛ بخلافِ ما سينقُلُهُ المصنِّفُ عنهم.

(١) لم نقفْ على ما ذكَرَهُ المصنِّفُ مِنْ مذهبِ أبي حنيفةَ أو مالكٍ، بل وَجَدْنَا أنَّ مذهبَ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ، كمذهبِ الشافعيِّ وأصحابِهِ: أنَّ أبا بكرٍ لم يكُنْ في تلكَ الصلاةِ إمامًا، وإنَّما كانَ مُبلِّغًا عن رسولِ اللهِ ﷺ يُسْمِعُ الناسَ التكبيرَ، وأنَّ النبيَّ ﷺ كانَ هو الإمامَ للكلِّ، وأنَّ تلكَ الصلاةَ كانتْ بإمامٍ واحدٍ. انظُرْ في مذهبِ أبي حَنِيفةَ وأصحابِهِ: "شرح معاني الآثار" للطَّحَاويِّ (١/ ٤٠٧)، و"بَدَائِع الصَّنَائع" (١/ ١٤٢)، و"الهِدَايَة (مع نصب الراية)" (٢/ ٥٢)، و"تَبْيِين الحَقَائق" (١/ ١٤٣)، و"العِنَايَهْ، شرح الهِدَايَهْ (مع فَتْح القدير)" (١/ ٣٦٩)، وخُرِّجَ عليه عندَ الأحنافِ- ماعدا مُحمَّدًا- جَوَازُ اقتداءِ القائمِ- الذي يَرْكَعُ ويَسْجُدُ- بالقاعدِ.

ونُقِلَ عن مالكٍ روايتانِ؛ إحداهما: كانَ أبو بكرٍ هو الإمامَ للنبيِّ ﷺ، والثانيةُ: كان النبيُّ ﷺ هو الإمامَ بأبي بكرٍ؛ قال ابنُ عبدِالبَرِّ في "التمهيد" (١١/ ١٨٩): «وذَكَرَ سُحْنُون، عن ابنِ القاسم، عن مالكٍ، عن رَبِيعة بن أبي عبدِالرحمن؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خرَجَ وهو مريضٌ، وأبو بكرٍ يُصلِّي بالناسِ، فجَلَسَ إلى جانبِ أبي بكرٍ، فكان أبو بكرٍ الإمامَ، ورسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي بصلاةِ أبي بكرٍ، وقال: ما ماتَ نَبِيٌّ حتَّى يَؤُمَّهُ رجلٌ مِنْ أُمَّتِهِ، قال ابنُ القاسم: قال مالكٌ: والعَمَلُ عندنا على حديثِ ربيعةَ هذا، وهو أَحَبُّ إليَّ؛ أنَّ النبَيَّ ﷺ صلَّى بصلاةِ أبي بكرٍ، قال سُحْنون: بهذا الحديثِ أَخَذَ ابنُ القاسم، وليسَ في "الموطَّأ"».

ثُمَّ قالَ ابنُ عبدِالبَرِّ: «وأكثرُ الآثارِ المُسنَدةِ في هذا البابِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان المُقدَّمَ، قال: وهو الذي أقرَّه مالكٌ في "الموطَّأ"، وقُرِئَ عليه إلى أنْ ماتَ». اهـ. وانظُرْ في مذهبِ المالكيَّة: "التمهيد" (١١/ ١٨٩)، و"المنتقى" للباجي (١/ ٢٤٠)، و"مواهب الجليل" (٢/ ٩٥).

وانظر في ذكر الخلاف في مسألة الصلاة بإمامين: "نصب الراية" (٢/ ٥١، ٥٢)، و"المنتقى" للباجي (١/ ٢٤٠)، و"الفتاوى الكبرى" (٢/ ٣٠)، و"نَيْل الأوطار" (٣/ ١٧٩)، و"سُبُل السلام" (٢/ ٢٦).

وقد فَرَّعَ(١) القاضي أبو الحُسَيْنِ(٢) على مَذْهَبِ أحمَدَ في هذه المَسْأَلَةِ في كتابِهِ الذي ذكرناهُ(٣)، فقال: «إذا ثبَتَ أنَّ الصلاةَ وقَعَتْ بإمامَيْنِ، فهلْ يَعُمُّ في نظيرِهِ مِنَ الأئِمَّةِ، أَمْ(٤) هو خَاصٌّ في تلكَ الصلاةِ؟ على ثَلَاثِ رواياتٍ/ عَنْ أحمدَ(٥): (١١)

إحداهنَّ: أنه خاصٌّ لرسولِ اللهِ.

والثانيةُ: يجوزُ في حَقِّ الإمامِ الأعظمِ(٦).

والثالثةُ: أنَّه عامٌّ في كلِّ إمامٍ راتبٍ»(٧).

قال: «ووَجْهُ الروايةِ الأُولَى، وأنَّه خاصٌّ: قولُ أبي بكرٍ: ما كانَ لِابْنِ أبي قُحافَةَ أنْ يَؤُمَّ برسولِ اللهِ!(٨)؛ فأَقَرَّهُ رسولُ اللهِ على

---

(١) قال ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ في "فتح الباري" (٦/ ٧٨): «وفُرِّعَ على هذا الاختلافِ مسألةُ الصلاةِ بإمامَيْنِ، ومسألةُ الصلاةِ قاعدًا أو قائمًا خلفَ الإمامِ القاعدِ».

(٢) يعني: محمَّدًا ابنَ القاضي أبي يَعْلَى.

(٣) يعني: «المجموع، في الفُرُوع»؛ وتَقدَّمَ أنَّنا لم نقفْ عليه.

(٤) كذا وقَعَ هنا «أَمْ» بعدَ «هَلْ»، والجادَّةُ: «أَوْ». انظرْ في استعمالات «أَمْ» و«أَوْ»: "مغني اللبيب" (ص٥٣، ٧٣). وتَقدَّمَ نحوُ ذلكَ (ص١٨٠ و٢١١).

(٥) انظر: "المغني" لابن قدامة (٢/ ٢٩)، مسألة: فإنِ ابتَدَأَ الصلاةَ بهمْ قائمًا، ثُمَّ اعتَلَّ. وانظر: "الإنصاف" للمَرْداويِّ (٢/ ٢٩).

(٦) لأنَّ رتبةَ الخلافةِ تَفْضُلُ رتبةَ سائرِ الأئمَّةِ؛ فلا يُلْحَقُ بها غيرُها، وإنَّما كانَ ذلكَ للخليفةِ؛ لأنَّ خليفةَ النبيِّ ﷺ يقومُ مَقَامه. "المغني" (٢/ ٢٩).

(٧) لأنَّ الأصلَ أنَّ ما فعَلَهُ النبيُّ ﷺ كان جائزًا لِأُمَّتِهِ ما لم يَقُمْ دليلٌ على اختصاصِهِ به. انظر: المصدر السابق.

(٨) تَقدَّمَ (ص٢٥١) مِنْ حديثِ سَهْل بن سَعْدٍ- وانظر تخريجَهُ ثم- بلفظِ: «لم يَكُنْ لِابْنِ أبي قُحَافةَ أنْ يَؤُمَّ رسولَ اللهِ!»، ولم نقفْ على قولِهِ: «برسولِ اللهِ» بزيادةِ الباءِ، إلا عندَ أبي نُعَيْم في "حِلْيَة الأولياء" (٣/ ٢٥٠) مِنْ حديثِ سَهْل ابن سَعْدٍ المذكورِ؛ فلعلَّهُ تَحريفٌ وقَعَ مِنَ النُّسَّاخِ هنا وفي "الحِلْيَة"، =

ذلكَ»[١].

وقال المُصَنِّفُ: قُلْتُ: وكَوْنُ هذا مَذْهَبَ أحمدَ مِنْ غيرِ خلافٍ في مَذْهَبِهِ[٢]، وهذا التفريعُ عليه: ما طَنَّ[٣] على مِسْمَعِ[٤] هذا

= واللهُ أعلم؛ هذا مِنْ جهةِ الروايةِ.
أمَّا مِنْ حيثُ العربيَّةُ، فإنه يمكنُ أنْ يَتَوَجَّهَ على أنَّ الباءَ زائدةٌ في المفعولِ به؛ إذْ إنَّ «أَمَّ يَؤُمُّ» فعلٌ يتعدَّى بنفسِهِ؛ ومِنْ زيادتِهَا في المفعولِ به قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقولُهُ: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]. انظر: "مغني اللبيب" (٢/ ١٦٠-١٦١/ ط. عبداللطيف الخطيب).
ولكَ أن تُخرِّجَهُ أيضًا على أنَّهُ ضُمِّنَ الفعلُ «يَؤُمُّ» معنى فعلٍ يَتعدَّى بالباءِ؛ كأنَّه قال: «يُصَلِّي برسولِ اللهِ ﷺ»، أي: يُصلِّي به إمامًا. وانظُرْ في التضمينِ ما تَقدَّمَ (ص٢٨٤).

(١) يُضَافُ إلى هذا: أنَّ انتقالَ الإمامِ مأمومًا مخالفٌ للقياس؛ لأنَّ انتقالَ الإمامِ مأمومًا، وانتقالَ المأمومينَ مِنْ إمَامٍ إلى آخَرَ، لا يَجُوزُ إلا لعذرٍ يُحْوِجُ إليه، وليس في تقديمِ الإمامِ الراتبِ ما يُحْوِجُ إلى هذا، أمَّا النبيُّ ﷺ، فكانتْ له مِنَ الفضيلةِ على غيرِهِ، وعِظَمِ التقدُّمِ عليه: ما ليس لغيرِهِ. انظر: "المغني" (٢/ ٢٩).

(٢) إنْ كان المُصنِّفُ يقصدُ بالمذهبِ: قولَ الإمامِ أحمدَ، فكلامُهُ متجهٌ، وإنْ كانَ مرادُهُ الأصحابَ: فلا يستقيمُ له ذلكَ، وقد بَيَّنَّا أنَّ للحنابلةِ قولًا بجوازِ أنْ يكونَ أبو بكرٍ إمامًا للنبيِّ ﷺ، كما ذَكَرْنا مِنْ فقهاءِ الحنابلةِ مَنْ قالَ بصلاةِ أبي بكرٍ إمامًا لرسولِ اللهِ في مرضِ وفاتِهِ. انظر: (ص٢٨٣).

(٣) قولُهُ: «ما طَنَّ...»، إلخ، خبرٌ للمبتدأ، وهو قوله: «كونُ هذا»، ومعنى: «ما طَنَّ»، أي: ما صَوَّتَ؛ يقال: طَنَّ الذبابُ وغيرُهُ يَطِنُّ- مِنْ بابِ ضَرَبَ- طَنِينًا، أي: صَوَّتَ، ومثلُهُ: طَنْطَنَ، وطَنَّنَ، والطَّنِينُ: صوتُ الذبابِ، والطَّسْتِ، والأُذُنِ، والجَبَلِ، والطَّنْطَنَةُ: كثرةُ الكلامِ والتصويتُ به. "المصباح المنير"، و"تاج العروس" (ط ن ن). ومرادُ المصنِّفِ: أن عبدالمغيث لم يسمع به.

(٤) المِسْمَع، بكسر الميم: الأُذُن؛ يقال: فلانٌ عظيمُ المِسْمَعَيْنِ، أَي: عظيمُ الأُذُنَيْن، وقيل للأذن: مِسْمَعٌ؛ لأنها آلة للسَّمع، أما المَسْمَع، بفتح الميم =

الشيخِ؛ إذْ لو سَمِعَهُ، لم يَكْتُبْ ما كَتَبَ! ولم يَقُلْ: «إنَّكَ قُلْتَ ما لم يَقُلْهُ أحدٌ»! وَكَيْفَ والقاضي أبو الحُسَيْنِ مِنْ أَشياخِهِ، وعليه قَرَأَ؟! [فَوَافَضِيحَتَهُ][(١)] لمخالفتِهِ النقلَ الصحيحَ، ولجهلِهِ بإجماعِ الفقهاءِ[(٢)]؛ خصوصًا الإمامَ أحمَدَ الذي يَدَّعِي أنَّه على مَذْهَبِهِ، ولاحتجاجِهِ بأحاديثَ لا أَصْلَ لها[(٣)]، دَلَّ احتجاجُهُ بها على عَدَمِ عِلْمِهِ بصحيحِ النَّقْلِ؛ لاختيارِهِ الرَّدِيَّ[(٤)] منه؛ فهو كَمَنْ قِيلَ له: اخترْ شَاةً مِنَ القَطِيعِ، فأخَذَ بِأُذُنِ الذِّيبِ[(٥)].

= فهو الموضع الذي يُسمَعُ منه؛ وهو من قولهم: هو مني بمرأى ومسمع، أي بحيث أراه وأسمع كلامه. انظر: تاج العروس (س م ع).

(١) في الأصلِ: «فوافضيحة»؛ وهو سهوٌ مِنَ الناسخ، والصوابُ ما أثبتناه.

(٢) لا إجماعَ للفقهاءِ هنا- كما يَدَّعِي المُصنِّفُ- وقد بيَّنا الخلافَ في هذه المسألةِ (ص٢٨٣).

(٣) بيَّنا مِنْ قبلُ أنَّ المصنِّفَ متشدِّدٌ في نقدِ الرجالِ، وردِّ الأحاديثِ، وأنَّ له اصطلاحًا خاصًّا به في الحديثِ الموضوعِ، والذي لا أصلَ له، ورَدَدْنا هناكَ زعمَهُ أنَّ عبدَالمغيثِ احتجَّ في إثباتِ هذه المسألةِ بأحاديثَ لا أصلَ لها. راجعْ ذلكَ إنْ شئتَ في: (ص٢٨٥). وسيظهَرُ ذلك- أيضًا- في البابِ الثالث، عندَ طَعْنِ المصنِّفِ في أدلَّةِ عبدِالمغيث.

(٤) لم تُهمَزْ في الأصلِ على التسهيل، ولو هَمَزَهُ لكانَ: «الرَّدِيء»، وهما لغتانِ مَعْرُوفتانِ؛ كـ«النَّبِيِّ»، و«النَّبِيءِ». انظر: "السبعة في القراءات" لابن مجاهد (ص١٥٧-١٥٨)، و"النهاية" لابن الأثير (٣/٥)، و"شرح شافية ابن الحاجب" للأستراباذي (٢/ ٦٨٧)، و"تاج العروس" (ن ب أ).

(٥) هذا تمثيلٌ مِنَ المصنِّفِ، لم نَقِفْ عليه عندَ غيرِهِ. وقولُهُ: «الذِّيب» كذا وقَعَ في الأصلِ بالياءِ المنقوطةِ مِنْ تحتُ، ولو هَمَزَهُ لقالَ: «الذِّئْب»؛ وهما لُغَتان مَعْروفتان: الهمزُ لغةُ أهلِ الحجازِ، والتسهيلُ لغةُ غيرِهم، وبهما قُرِئَ قولُهُ تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يُوسُف: ١٣]. انظر: "الأصول في النحو" لابن السَّرَّاج (٢/ ٣٩٩)، و"حجة القراءات" لابن زَنْجَلة (ص٣٥٧)، و"همع الهوامع" للسيوطي (٣/ ٥٠٤).

البابُ الثالثُ

بَيَانُ وَهْيِ[1] الأَحَادِيثِ الَّتِي احْتَجَّ بها هذا الشَّيْخُ

جميعُ الأحاديثِ التي ذَكَرَهَا وَاهِيَةٌ، ويَكْفِي في رَدِّهَا كُلِّها: أنَّه لم يُخَرَّجْ منها شيءٌ في الصَّحِيحِ[2]، ولا رَضِيَ البُخَارِيُّ ولا مُسْلِمٌ أنْ

---

(١) كأنَّ الناسخَ كتَبَهَا في الأصلِ: «وهن»، ثُمَّ صوَّبها إلى ما أثبتْنَاهُ، وهو الموافقُ لما جاءَ في فَصْلِ تقسيمِ الكتاب، والوَهْيُ والوَهَنُ، بمعنى: الضَّعْف. انظر: (ص٢٤٤).

(٢) هذا غيرُ كافٍ في رَدِّ الأحاديثِ المشارِ إليها؛ ويَظْهَرُ ذلكَ ببيانِ أمورٍ:
الأوَّلُ: اشترَطَ أهلُ العِلْمِ في الحديثِ الصحيحِ شروطًا معروفةً، وليسَ منها أنْ يكونَ مُخرَّجًا في أحدِ "الصحيحَيْنِ"، وليسَ في العُلَماءِ مَنْ عَدَّ إعراضَ الشيخَيْنِ عن إخراجِ حديثٍ عِلَّةً قادحةً فيه؛ لا عِنْدَهما، ولا عندَ غيرِهِما؛ فكَمْ مِنْ حديثٍ صحيحٍ- على شرطِهِمَا- قد تَرَكَا روايتَهُ في صحيحَيْهِما، لا لتقصيرِهِمَا في إخراجِهِ، ولكنْ لأنَّهما لم يَقْصِدَا استقصاءَ الصحيحِ فيما صَنَّفاه، كما أنَّ الحديثَ قد يكونُ صحيحًا ولا يُخرِّجَانِهِ؛ لِعَدَمِ مُوَافَقَتِهِ لشرطَيْهِما؛ كما نَبَّهَ على ذلكَ أهلُ العِلْمِ؛ فقد رُوِيَ عن البُخَارِيِّ أنَّه قال: «لم أُخرِّجْ في هذا الكتابِ إلَّا صحيحًا، وما تَرَكْتُ مِنَ الصحيحِ أكثَرُ»، وكذلكَ قولُه: «أحفَظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ، وأحفَظُ مِئَتَيْ ألفِ حديثٍ غيرِ صحيحٍ». انظر: "الكاملِ" لابن عَدِيٍّ (١/ ١٣١)، و"تهذيب الأسماءِ واللُّغَاتِ" للنَّوَوِيِّ (١/ ٩١)، و"مقدِّمة فتح الباري" لابن حَجَرٍ (١/ ٧).
ورَوَى الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤١) عن الإمامِ أحمدَ، قالَ: «صَحَّ مِنَ الحديثِ سَبْعُ مِئَةِ ألفِ حديثٍ وكَسْرٌ».
وصحيحُ البخاريِّ ليسَ فيه إلا (٢٦٠٢) حديثٍ من دونِ المُكرَّرِ، وقد نقَلَ الترمذي في "جامعه" (٣/ ٦٤٨)، وفي "العلل الكبير" عن البُخَارِيِّ، أحكامًا على بعضِ الأحاديثِ بالصِّحَّة، ولم يُخرِّجْها في "صحيحه". انظر: "جامع التِّرْمِذِيِّ" (١٣٦٦)، و"العلل الكبير" (ص٢٦ رقم ٩)، و(ص٨٧ رقم ١٤٢)، و(ص٩٣ رقم ١٥٤).
الأمرُ الثاني: أنَّه قد ثبَتَ عندَ عُلَماءِ الحديثِ صِحَّةُ الأحاديثِ التي استَدَلَّ =

. . . .

= بها المُثْبِتُونَ لإمامةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه للنبيِّ ﷺ، وقد مَضَى ذكرُها مرارًا، ومعلومٌ عندَ عُلَماءِ الأصولِ: أنَّ الجمعَ بينَ الأدلَّةِ- التي ظاهرُها التعارضُ- مُقدَّمٌ على الترجيحِ، وأنَّ الترجيحَ لا يُلْجَأُ إليه إلا عندَ تَعذُّرِ الجَمْعِ؛ والمُصنِّفُ نفسُهُ- كغيرِهِ مِنْ أهلِ العِلْمِ- يَسْلُكُ هذه الطريقةَ في المسائلِ التي تَتعارَضُ عندَهُ فيها الأدلَّةُ ظاهرًا؛ فهَا هو المُصنِّفُ نفسُهُ عَمِلَ هنا بالجَمْعِ على افتراضِ صحةِ تلكَ الأحاديثِ التي احتَجَّ بها عبدُالمُغِيث، وقد ثبَتَ- بحمدِ اللهِ تعالى- صحةُ مَوْضِعِ الحُجَّةِ منها عندَ غيرِهِ، وليسَ قولُهُ بِضَعْفِها أَوْلَى مِنْ قولِ غيرِهِ بِصِحَّتِها، على أنَّ تضعيفَهُ لأكثرِها على خلافِ المعهودِ في عِلْمِ الروايةِ عندَ المُحقِّقينَ، وسوفَ يَتبيَّنُ ذلكَ مِنْ خلالِ تعليقِنَا على الأحاديثِ التي احتَجَّ بها عبدُالمغيثِ، وردَّها المُصنِّفُ.

الأمرُ الثالثُ: أنَّ أحاديثَ "الصحيحَيْن" في ذاتِها تَحتاجُ- في بعضِ المواضعِ- إلى الجمعِ بينها.

وقد يقالُ: إنَّ المُصنِّفَ لم يُرِدْ مِنْ هذا الترجيح: أنَّ إخراجَ الحديثِ في "الصحيحَيْن" أو أحدِهِمَا شرطٌ لِصِحَّتِهِ؛ بل مرادُهُ: ترجيحُ الحديثِ المرويِّ في "الصحيحَيْن" على ما صَحَّ ممَّا أَخْرَجَهُ غيرُهُما إذا كانَ بينهما تَعارُضٌ في الظاهِرِ، وهو مُسَلَّمٌ؛ إذْ إنَّ قُوَّةَ الخَبَرِ أحدُ المُرجِّحاتِ عندَ التعارُضِ، ولا شَكَّ أَنَّ ما أُخرِجَ في "الصحيحَيْن" في أعلى دَرَجاتِ الصِّحَّةِ؛ لقوةِ شرطَيْهما، وشِدَّةِ تَحرِّيهما، ثُمَّ لاتفاقِ الأُمَّةِ على صِحَّةِ متونهما، وقَدْ عزا السُّبْكِيُّ هذه الطريقةَ في الترجيحِ إلى بعضِ المُتأخِّرينَ مِنْ فُقَهاءِ المُحدِّثينَ.

انظر: "التقرير والتحبير" (٣/ ٣٠)، و"تَكْمِلَة المجموع" للسُّبْكِيِّ (١٠/ ٣٥٧)، و"حاشية العَطَّار" (٢/ ٤١٠).

وسيأتي مِنْ كلام المُصنِّفِ قولُهُ: «فالجوابُ: أنْ تَسْأَلَ الراسخينَ في العلم إذا أَشْكَلَ الأمرُ عليكَ، خصوصًا إذا رَأَيْتَ حَدِيثَيْنِ مُختلِفَيْنِ، ومِنْ هذا ما نَحنُ فيه؛ فإنَّه قد أَخرَجَ البخاريُّ ومسلمٌ ما قُلْنَاهُ، وتَرَكَا ضِدَّهُ؛ فعَلِمْتَ أنَّ ذلكَ لعلَّةٍ لا يَعْرِفُها إِلَّا مَنْ حَذَا حَذْوَهُم».

فهذا يَدُلُّ على أنَّ المُصنِّفَ يَذْهَبُ إلى ضعفِ الأحاديثِ التي احتَجَّ بها عبدُالمغيث، وإلى أنَّ الشيخَيْنِ لم يُخرِّجَا شيئًا منها؛ لأنَّهما يَرَيَانِهَا معلولةً ضعيفةً؛ ويُؤيِّدُهُ ما سيَذْكُرُهُ المُصنِّفُ في هذا البابِ الذي عَقَدَهُ لبيانِ وَهَنِ جميعِ الأحاديثِ التي احتَجَّ بها عبدُالمُغِيث. =

يُخَرِّجَ[(١)] منها كَلِمَةً.

وَيَنْبَغِي- قَبْلَ أَنْ يُشْرَعَ[(٢)] فِي بَيَانِ وَهَائِهَا[(٣)]- أَنْ نَذْكُرَ فَصْلًا يُفِيدُ الطَّلَبَةَ فِي هذا القولِ، فنقولُ:

= على أنَّه لو كانَ مرادُ المُصنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ ترجيحَ الأحاديثِ التي رُويت في "الصحيحَيْن" على ما صَحَّ مِنْ أحاديثِ غيرِهما في ذلك- لِمَا زَعَمَ بينهما مِنْ تعارضٍ- فإنَّ ذلكَ مردودٌ بأنَّ الجمعَ بينهما ممكنٌ على القولِ بِتَعدُّدِ القِصَّةِ- كما سبَقَ مرارًا؛ وسيأتي له مَزِيدُ إيضاحٍ- ولا يُصَارُ إلى الترجيحِ إلا بشرط: أنْ يكونَ الدليلانِ متعارضَيْنِ، مَعَ تَعَذُّرِ الجَمْعِ؛ لأنَّ إعمالَ الدليلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إهمالِ أحدِهما. انظر: "التَّقْرِير والتَّحْبِير" (١/ ٣٥٠)، و"حاشية العَطَّار" (٢/ ٤٠٥).

(١) كذا في الأصلِ، والجادَّةُ: «أنْ يُخرِّجَا»، أي: البخاريُّ ومُسْلِمٌ؛ وما وقَعَ في الأصلِ مُتَّجِهٌ في العربيَّةِ؛ على أنَّه أرادَ: «أنْ يُخرِّجَ كُلُّ واحدٍ منهما»، أو «أنْ يُخرِّجَ كلاهما»، أو أَفْرَدَ الضميرَ؛ لأنَّه أَرْجَعَهُ إلى البخاريِّ وحدَهُ؛ لِتقدُّمِهِ، أو إلى مسلم وَحْدَهُ؛ لقُرْبِهِ، ولم يُشِرْ إلى ضميرِ الآخَرِ منهما؛ اكتفاءً بضميرِ أَحَدِهما؛ وله نظائرُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]. أو يكون أراد: «يخرجا» لكنه اجتزأ بالفتحة عن الألف. وانظر (ص٦٧١).

(٢) كذا في الأصلِ: «يشرع» بالياءِ دونَ ضبطٍ، والجادَّةُ: «نَشْرَع» بالنون؛ غيرَ أنَّ ما في الأصلِ متجهٌ كما هو ظاهر.

(٣) في الأصلِ: «وَهَاهَا»، والجادَّةُ: «وَهْيِهَا»، أي: ضَعْفِها؛ إذْ لم يُسْمَع الوَهَاءُ مصدرًا لـ «وَهَى» ولا «وَهِيَ» في كلام العَرَبِ؛ إلَّا أنَّ كلمةَ: «الوَهَاء» قد وقَعَتْ في بعضِ كُتُبِ الأحنافِ الفقهيَّةِ؛ كما في قولِ المَرْغِينانيِّ في "الهداية" (٣/ ٢٢٩): «وفي أصلِهِ وَهَاءٌ، وفي حُصُولِ المقصودِ وعَدَمِهِ خَفَاءٌ»، وقد لَحَّنَ المُطَرِّزِيُّ في "المُغْرِب" (٢/ ٣٧٥) هذه الكلمةَ؛ فقالَ: «الوَهَاءُ- بالمدِّ-: خَطَأٌ، وإنَّما هو الوَهْيُ؛ مصدرُ: وَهَى الحَبْلُ يَهِي وَهْيًا: إذا ضَعُفَ». انتهى. ووافَقَهُ على التخطئةِ أكثرُ عُلَماءِ الحَنَفِيَّةِ، ومنهم مَنْ خالَفَهُ. انظر: "فَتْح القَدِير" لابنِ الهُمَام (٩/ ٧٤/ ط. دار الفِكْر). **وعلى هذا؛ فإن ما في الأصلِ: «وَهَاهَا» بالقَصْرِ**: أصلُهُ: «وَهَائِهَا» ممدودًا؛ وحُذِفَت همزتُهُ في الرسمِ على ما هو مذهبُ بعضِ الكَتَبَةِ المتقدِّمين.

اعْلَمُوا: أَنَّ الحديثَ له آفَاتٌ يَعْرِفُهَا الجَهَابِذَةُ، قد ذَكَرْتُ منها طَرَفًا كَبِيرًا(١) في كتابِ "الموضوعاتِ"(٢)، وإنَّما أُشِيرُ إلى ذلكَ؛ لئلا يُقْدِمَ مُقْدِمٌ على الثقةِ بِكُلِّ ما يُرْوَى؛ وذلكَ أَنَّ الرُّوَاةَ على ضَرْبَيْنِ:

منهم: مَنْ قدْ ظَهَرَ كَذِبُهُ؛ فذاك أَمْرٌ مكشوفٌ لا يَحْتَاجُ إلى بيانٍ.

ومنهم: الثقةُ والصَّالِحُ والزَّاهِدُ؛ ومِنْ قِبَلِهِمْ تَقَعُ المِحَنُ؛ فإذا رَأَى الإنسانُ ثِقَةً عَنْ ثِقَةٍ، لم يَكَدْ يَشُكُّ في صِحَّةِ الحديثِ، ولكنْ قد تَكُونُ هناك آفاتٌ يَعْرِفُهَا البُزْلُ(٣) في هذا الشأنِ؛ فلا يَنْبَغِي أَنْ يُوثَقَ

---

(١) لم يُنقطِ الحرفُ الثاني في الأصلِ؛ فيَحتمِلُ أَنْ يكونَ باءً أو ثاءً؛ وما أثبتناه أشبَهُ بالسِّيَاق.

(٢) "الموضوعات" (١/ ١٥-٤٠). وقد تَكلَّم الحافظُ ابن حَجَرٍ على كتابِ "الموضوعات"، فقال: «غالبُ ما في كتابِ ابنِ الجوزيِّ: موضوعٌ، والذي يُنتقَدُ عليه بالنسبةِ إلى ما لا يُنتقَدُ قليلٌ جِدًّا... وفيه مِنَ الضَّرَرِ: أَنْ يُظَنَّ ما ليسَ بموضوعٍ موضوعًا، عَكْسَ الضررِ بـ"مُستَدْرَكِ الحاكم"؛ فإنه يُظَنُّ ما ليس بصحيحٍ صحيحًا... ويَتعيَّنُ الاعتناءُ بانتقادِ الكتابَيْنِ؛ فإنَّ الكلامَ في تساهلهما أَعْدَمَ الانتفاعَ بهما، إلَّا لعالم بالفنِّ؛ لأنه ما مِنْ حديثٍ إلَّا ويمكنُ أن يكونَ قد وقَعَ فيه تساهلٌ». "تدريب الراوي" للسيوطيّ (١/ ٢٧٩).
فالمصنِّفُ مُتساهِلٌ في الحُكْمِ على بعضِ تلكَ الأحاديثِ؛ فقد أورَدَ فيه الضعيفَ، بل الحَسَنَ، بل الصحيحَ؛ مما هو في "سُنَنِ أبي داود"، و"جامعِ الترمذيِّ"، و"سنن النَّسَائي"، و"سنن ابنِ ماجه"، وغيرِها مِنَ الكتبِ المعتَمَدة، بل فيه حديثٌ في "صحيحِ مسلم"، بل فيه حديثٌ في "صحيح البخاريِّ" مِنْ روايةِ حَمَّاد بن شاكر؛ ولذلكَ كَثُرَ انتقادُ الأئمَّةِ الحفَّاظ له؛ كابنِ الصلاح، وابن تيميَّة، والعراقيِّ، وابن حَجَر، والسُّيُوطيّ، وغيرهم.
انظر: "تدريب الراوي" للسُّيُوطيّ (١/ ٢٧٨- ٢٨٠)، و"ابن الجَوْزِيِّ وكتابه الموضوعات" (ص٢٧٣، ٢٩٣-٢٩٩).

(٣) البُزْلُ: جمعُ بَازِلٍ، وهي الإبلُ القويَّةُ الفتيَّةُ؛ يقالُ: بَزَلَ البَعِيرُ يَبْزُلُ بُزُولًا: إذا فَطَرَ نابُهُ، أي: انشَقَّ، بدخولِهِ في السنةِ التاسعةِ؛ فهو بَازِلٌ، ذَكَرًا كان أو أُنْثَى، والجمعُ: بُزْلٌ، وبُزَّلٌ، وبَوَازِلُ. والمرادُ هنا: العُلَماءُ الفحولُ في =

بِسَنَدٍ حَتَّى يُعْرَضَ على الرَّاغِبِينَ في هذا العِلْمِ[١].

وإنَّ أقوامًا غَلَبَ عليهمُ الزُّهْدُ والتَّقَشُّفُ، فَغَفَلُوا عَنِ الحِفْظِ والتَّمْيِيزِ؛ فوَقَعَ في رواياتِهِمْ تخليطٌ.

ومنهم: مَنْ ضاعتْ كُتُبُهُ أو احْتَرَقَتْ، فحَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ؛ [فَغَلِطَ][٢] وقَلَبَ الأسانيدَ؛ وهو لا يَعْلَمُ.

ومِنَ الثقاتِ: مَنْ تَغَيَّرَ قُبَيْلَ مَوْتِهِ، فأُخِذَ عنه في زَمَنِ التخليطِ.

ومنهم: مَنْ غَلَبَتْ عليه السَّلَامَةُ؛ فكانَ إذا لُقِّنَ تَلَقَّنَ[٣]:

[١٨] أخبَرَنَا يَحْيَى بنُ عَلِيٍّ المُدِيرُ، قال: أخبَرَنَا يوسفُ بنُ مُحمَّدٍ المِهْرَوَانيُّ[٤]، قال: أخبَرَنَا أبو أحمدَ الفَرَضِيُّ[٥]، قال:

= هذا الشأن، وهو عِلْمُ عِلَلِ الحديثِ الذي يقومُ على معرفةِ أوهام الثقاتِ مِنَ الرواةِ. انظر: "جمهرة اللغة" (١/ ٣٣٤)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٢٥)، و"الصِّحَاح"، و"المصباح المنير"، و"لسان العرب" (ب ز ل).

(١) كذا في الأصلِ، والمرادُ: الراسخونَ في هذا العِلْمِ؛ فلعلَّهُ سبقُ قَلَمٍ من المصنِّفِ أو الناسخِ، أو لعلَّ قولَهُ: «الراغبين» مُحرَّفٌ عن «الراسخين»، وإنْ كان الراسخُ في العِلْمِ: راغبًا فيه.

(٢) في الأصلِ: «تغليط»؛ وهو وَهَمٌ.

(٣) في "الموضوعات" (١/ ١٤٢): «وقد يَزِيدُ تغفيلُ المحدِّثِ فيُلَقَّنُ فيَتَلَقَّنُ، ويَرْتفعُ التغفيلُ إلى مقامٍ هو الغايةُ، وهو أَنْ يُلَقَّنَ المستحيلَ فيتلقَّنَهُ».

(٤) هو: يُوسُفُ بنُ مُحمَّدِ بن أحمدَ بن مُحمَّدٍ المِهْرَوَانِيُّ، أبو القاسم الهَمَذَانيُّ، نزيلُ بغداد، شيخٌ ثقةٌ، صدوقٌ صالح، توفِّي سنةَ (٤٦٨هـ). تَرجمتُهُ في: "الأنساب" (٥/ ٤١٥)، و"تاريخ الإسلام" (٣١/ ٢٧٧)، و"العِبَر، في خَبَرِ مَنْ غَبَر" (٣/ ٢٧٠)، و"المنتظَم" (٨/ ٣٠٣- وفيه تحرَّفَ إلى: النَّهرواني)- و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٨/ ٣٤٦)، و"شذرات الذهب" (٥/ ٢٩٤).

(٥) هو: عُبَيْدُاللهِ بنُ مُحمَّدِ بن أَحْمَدَ بن عَلِيِّ بن أبي مُسْلِم، أبو أحمَدَ الفَرَضِيُّ المقرئ، قال الخطيبُ: «كان ثِقَةً صادقًا دَيِّنًا وَرِعًا»، تُوُفِّي سنةَ (٤٠٦هـ)، =

(١٢) حدَّثنا سَهْلُ بنُ إسماعيلَ الطَّرَسُوسِيُّ[١]/ ، قال: حدَّثنا زَكَرِيَّا بنُ يحيى السَّاجِيُّ[٢]، قال: حدَّثنا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمانَ[٣]، قال: حدَّثنا الشافعيُّ، قال: قِيلَ لعبدِالرحمنِ بنِ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ[٤]: حَدَّثَكَ

= وله (٨٢) سنةً. ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٢/ ١١٣-١١٥)، و"الأنساب" (٩/ ٢٧٢)، و"اللُّبَاب" (٢/ ٤٢٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٧/ ٢١٢)، و"شَذَرات الذهب" (٥/ ٤٢).

(١) هو: سَهْلُ بنُ إسماعيلَ بن سَهْلٍ، أبو صالحٍ الجَوْهَرِيُّ الطَّرَسُوسِيُّ، كان ثقةً. قال الذهبيُّ: «توفِّي بعدَ الخمسينَ فيما أحسَبُ»؛ يعني: بعدَ سنةِ (٣٥٠ هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٠/ ١٧٥)، و"تاريخ دِمَشْق" (٧٣/ ٣-٥)، و"تاريخ الإسلام" (٨/ ١٦٥/ ط. بَشَّار عَوَّاد).

(٢) هو: زَكَرِيَّا بنُ يحيى بن عبدِالرحمنِ بن بَحْرٍ، أبو يحيى الساجيُّ، الضَّبِّيُّ البصريُّ، كان مِنْ أئمَّةِ الحديث، وعنه أخَذَ أبو الحسنِ الأشعريُّ مقالةَ السَّلَفِ في الصفاتِ، قال الذهبيُّ: «له مُصنَّفٌ جليلٌ في عِلَلِ الحديثِ يَدُلُّ على تَبحُّرِهِ وحفظِهِ»، توفِّي بالبصرةِ سنةَ (٣٠٧هـ). ترجمتُهُ فِي: "الجَرْح والتعديل" (٣/ ٦٠١)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٤/ ١٩٧).

(٣) هو: الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمانَ بن عبدِالجَبَّارِ، أبو مُحمَّدٍ المُرَادِيُّ، مولاهُمُ المصريُّ، الإمامُ المحدِّثُ المُؤذِّنُ، الفَقِيهُ الكبير، ناقلُ علم الشافعيِّ وصاحبُهُ، قال النَّسَائيُّ: «لا بأسَ به»، وقال أبو سَعِيدِ بنُ يونس، وأبو بكرٍ الخطيبُ: «كان ثقةً»، وُلِدَ سنةَ (١٧٤هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٧٠هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٣/ ٤٦٤)، و"الثقات" (٨/ ٢٤٠)، و"المنتَظَم" (٥/ ٧٧)، و"تهذيب الكَمَال" (٩/ ٨٧-٨٩)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٨٧-٥٩١).

(٤) هو: عبدُالرَّحمنِ بنُ زيدِ بن أَسْلَمَ، أبو زَيْدٍ القُرَشيُّ العَدَوِيُّ، أخو عَبْدِاللهِ وأسامةَ، قال ابنُ حِبَّان: «كان يَقْلِبُ الأخبارَ وهو لا يَعْلَمُ، حتَّى كَثُرَ ذلكَ في روايتِهِ؛ مِنْ رفعِ المراسيلِ، وإسنادِ الموقوف؛ فاستَحَقَّ التركَ»، وقال الحاكمُ وأبو نُعَيْم: «رَوَى عن أبيهِ أحاديثَ موضوعةً»، وقد ضَعَّفَهُ أحمدُ، ويحيى بنُ مَعِينٍ، وعليُّ بنُ المَدِينِيِّ، وأبو زُرْعةَ، وأبو حاتم، والنَّسَائيُّ؛ قال المصنِّفُ في "الموضوعات" (٢/ ٦٢): «اتَّفَقُوا على تضعيفِهِ»، توفِّي سنةَ (١٨٢هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٨٤)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ٢٣٣)، و"المجروحين" (٢/ ٥٧)، و"الكامل" (٤/ ٢٦٩)، و"تهذيب الكَمَال" =

أَبُوكَ[١] عَنْ جَدِّكَ[٢]: أَنَّ رسولَ اللهِ قال: «إِنَّ سَفِينَةَ نُوحٍ طَافَتْ بِالبَيْتِ سَبْعًا، وصَلَّتْ خَلْفَ المَقَامِ رَكْعَتَيْنِ»؟ قال: نَعَمْ[٣].

= (١٧/ ١١٤)، و"تهذيب التهذيب" (٦/ ١٦١).

(١) هو: زَيْدُ بنُ أَسْلَمَ، القُرَشيُّ العَدَويُّ، أبو عبدِاللهِ- ويقالُ: أبو أُسَامَةَ- المَدَنِيُّ الفقيهُ، كان ثقةً كثيرَ الحديثِ، توفِّي سنةَ (١٣٦هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" الجُزْء المتمِّم (ص٣١٤)، و"التاريخ الكبير" (٣/ ٣٨٧)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٥٥٥)، و"تهذيب الكَمَال" (١٠/ ١٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٥/ ٣١٦).

(٢) هو: أَسْلَمُ الفقيهُ الإمامُ، أبو زَيْد- ويقال: أبو خالد- القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ، مولى عُمَرَ بن الخَطَّاب، قال العِجْليُّ وأبو زُرْعَةَ: «مَدِينِيٌّ ثقةٌ مِنْ كبارِ التابعينَ»، توفِّي سنةَ (٨٠هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٣)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٣٠٦)، و"تهذيب الكَمَال" (٢/ ٥٢٩)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٤/ ٩٨)، و"تاريخ الإسلام" (٥/ ٣٦١).

(٣) أخرجه زكريا الساجي في "الضعفاء" (ص١٦٠/ نقولات من كتاب الضعفاء) عن الربيع، به.
ومِنْ طريق الساجي، أخرجه الدارقطنيُّ في "تعليقاته على المجروحين" لابن حِبَّان (ص ١٦٠)، والدَّيْلَمي في "مسند الفردوس"- كما في "الغرائب الملتَقَطة" (٨٦٦/ مخطوط)، وانظر "كَنْز العمال" (٥/ ٥٥ رقم ١٢٠٢٥)- والمصنِّف في "الموضوعات" (١/ ١٤٢-١٤٣). ووقع في الغرائب الملتقطة: «قيل لعبد الرحمن بن زَيْد بن أسلم: حدَّثك جدُّك».
وأخرجه ابن عَدِيّ في "الكامل" (٤/ ٢٧٠) عن **موسى بن العَبَّاس**، عن الربيع، عن الشافعي، قال: سأَلَ رجلٌ عبدَ الرحمنِ بنَ زيدِ بنِ أسلَمَ: حدَّثك **أبوكَ، عن أبيه، عن جَدِّه**: أنَّ سفينةَ نُوح طافَتْ بالبيتِ، وصلَّتْ ركعتَيْن؟ قال: نعم. ولم يقلْ فيه: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال».
ومِنْ طريق ابن عدي، أخرجه البيهقي في "مَنَاقِب الشافعي" (١/ ٥٣٧).
وأخرجه ابنُ أبي حاتم في "آداب الشافعي" (ص١٧٥)، قال: حُدِّثْتُ عن هارونَ بنِ سعيدِ الأيليِّ، قال: سُئِلَ الشافعيُّ عن عبد الرحمن بن زَيْد بن أسلم، فضعَّفه، وقال: إنه أتاه رجلٌ، فقال له: أحدَّثَكَ أبوكَ أنَّ سفينةَ نوحٍ طافَتْ بالبيتِ سبعًا.. الحديثَ.

وقد كانَ في الثِّقَاتِ الصالحينَ المُحدِّثينَ: مَنْ يَدُسُّ بعضُ الكَذَّابينَ في حديثِهِ شَيْئًا، فَيَرْوِيهِ الشيخُ الثقةُ بِسَلامةِ صَدْرِهِ ظَنًّا منه أنَّهُ حديثُهُ[١]:

قال أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ الحافظُ[٢]: «كانَ ابنُ أبي العَوْجَاءِ[٣] رَبِيبَ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ[٤]، وكان يَدُسُّ في كُتُبِهِ أحاديثَ»[٥].

---

(١) وهذا ما يُعْرَفُ بالإدخالِ على الشيوخ. انظر مقدِّمتنا لـ"علل الحديث" لابن أبي حاتم (١/ ١٢٦)، وانظر: "تدريب الراوي" (١/ ٢٨٦).

(٢) في كتابه: "الكامل في ضُعَفاءِ الرِّجالِ" (٢/ ٢٦٠). وهو: عبدُاللهِ بنُ عَدِيِّ بن عبدِاللهِ، أبو أحمدَ، الجُرْجَانِيُّ، وُلِدَ سنةَ (٢٧٧هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٣٦٥هـ).

(٣) هو: عبدُالكَريمِ بنُ أبي العَوْجَاءِ، خالُ مَعْنِ بن زائدةَ، زِنْدِيقٌ، قال ابنُ عَدِيٍّ: «لَمَّا أُخِذَ لِتُضْرَبَ عنقُهُ، قال: لقد وَضَعْتُ فيكمْ أربعةَ آلافِ حديثٍ؛ أُحرِّمُ فيها الحلالَ، وأُحلِّلُ الحرامَ»، قتَلَهُ مُحمَّدُ بنُ سُلَيمانَ العَبَّاسيُّ الأميرُ بالبَصْرةِ، في خلافةِ المَهْدي بعدَ السِّتِّينَ ومِئَةٍ. ترجمتُهُ في: "الكامل في التاريخ" (٥/ ٢٠٧)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٨٦)، و"المغني في الضُّعَفاء" (١/ ٥٦٩)، و"الكَشْف الحثيث" (١/ ١٧٢)، و"لسان الميزان" (٤/ ٥١).
وانظر: "تدريب الراوي" (١/ ٢٨٦)، و"الشذا الفَيَّاح" (١/ ٢٢٥).

(٤) هو: حَمَّادُ بن سَلَمة بن دِينَارٍ، أبو سَلَمة، مولى رَبِيعةَ بن مالك، وهو ربيبُ ثابتٍ البُنَاني، وابنُ أختِ حُمَيْد الطويلِ، قال أحمدُ بنُ حَنْبلٍ: «حمادُ بنُ سَلَمةَ أثبتُ الناسِ في حُمَيْدٍ الطويلِ؛ سَمِعَ منه قديمًا، وأثبَتُ في حديثِ ثابتٍ من غيرِهِ»، وقال يحيى بنُ مَعِين: «ثقةٌ»، توفِّي سنةَ (١٦٧هـ). وانظر الكلامَ في بطلانِ هذه الروايةِ التي ذكَرَها المصنِّفُ هنا في التعليقِ التالي. ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٢٨٢)، و"التاريخ الكبير" (٣/ ٢٢)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ١٤٠)، و"الثقات" (٦/ ٢١٦)، و"المنتَظَم" (٨/ ٢٩٥)، و"طبقات الحفاظ" (١/ ٩٤).

(٥) نقَلَ المصنِّفُ في "الموضوعات" (١/ ١٤٢، ١٧٦) هذا القولَ أيضًا، ونسَبَهُ إلى ابنِ عديٍّ؛ بنفسِ سياقِهِ هنا. لكنَّ الذي في "الكامل" (٢/ ٢٦٠): =

= «ثنا ابنُ حَمَّاد، ثنا أبو عبدِالله مُحمَّدُ بنُ شُجَاع بنِ الثَّلْجِيِّ، أخبَرَني إبراهيمُ ابنُ عبدِالرحمنِ بن مَهْدي، قال: كان حمادُ بنُ سَلَمةَ لا يَعترِفُ بهذه الأحاديثِ [يعني التي في الصفاتِ: مثلُ حديثِ: أنَّ النبيَّ ﷺ رَأَى ربَّه في صورَةِ شابٍّ أَمْرَدَ، وحديثِ: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأَ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: أخرَجَ طَرَفَ خِنْصَرِهِ، وضَرَبَ علَى إِبْهَامِهِ؛ فَسَاخَ الجَبَلُ]، حتَّى خرَجَ مَرَّةً إلى عَبَّادَانَ، فجاءَ وهو يَرْوِيها؛ فلا أَحْسِبُ إلا شيطانًا خَرَجَ إليه مِنَ البَحْرِ، فأَلْقَاها إليه. قال أبو عبدِالله [يعني: ابنَ الثَّلْجِيِّ]: سمعتُ عَبَّادَ بنَ صُهَيْبٍ يقولُ: إنَّ حمَّادَ بنَ سَلَمةَ كان لا يَحْفَظُ؛ فكانوا يقولونَ: إنَّها دُسَّتْ في كتبِهِ، وقد قيلَ: إنَّ ابنَ أبي العَوْجاءِ كانَ ربيبَهُ؛ فكان يَدُسُّ في كتبِهِ هذه الأحاديثَ. قال الشيخُ [يعني: ابنَ عَدِيٍّ]: وأبو عبدِالله بنُ الثَّلْجِيِّ كذَّابٌ، وكانَ يَضَعُ الحديثَ، ويَدُسُّهُ في كتبِ أصحابِ الحديثِ بأحاديثَ كُفْرِيَّاتٍ؛ فهذه الأحاديثُ مِنْ تدسيسِهِ». اهـ.

ويَرِدُّ على كلام المصنِّفِ هنا وفي "الموضوعات" ما يلي:

الأَوَّلُ: أنه جَعَلَ هذا القولَ مِنْ كلام الحافظِ ابنِ عديٍّ، والظاهرُ مِنَ السياقِ: أنَّه من كلام عَبَّادِ بن صُهَيْب، وقد يكونُ مِنْ كلام ابنِ عديٍّ، أو ابنِ الثَّلْجِيِّ؛ والأظهَرُ أنه مِنْ كلامِ عَبَّادٍ؛ وعبادٌ ضعيف، والراوي عنه ابنُ الثَّلْجي، وهو كذَّاب.

والثاني: أنَّ هذا الجزءَ من الكلامِ نُقِلَ بصيغةِ التمريضِ: «وقد قيل»، والمصنِّفُ نقله بما يُفهَمُ منه الجزمُ.

والثالثُ: أنَّ المصنِّفَ- عفا الله عنه- لم يذكُرْ تعليقَ ابنِ عديٍّ عليه، وقولَهُ: «ابنُ الثَّلْجِيِّ كذَّابٌ، وكان يَضَعُ الحديثَ»، سواء كانَ هذا مِنْ كلامِ ابنِ الثَّلْجِيِّ، أو مِنْ كلام عَبَّادِ بن صُهَيْب.

فما نُقِلَ عن حمادِ بن سَلَمة رحمه الله: أنَّه قد دُسَّ في كتبِهِ ما ليسَ مِنْ حديثِهِ، لا يَصِحُّ؛ قال الحافظُ الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٢٦٣): «ابنُ الثَّلْجِيِّ ليسَ بمُصدَّقٍ على حَمَّادِ بن سَلَمةَ وأمثالِهِ، وقد اتُّهِمَ، نسألُ اللهَ السلامةَ!»، وزادَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقالَ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٣): «وعَبَّادٌ أيضًا ليس بشيءٍ، وقد قال أبو داود: لم يكنْ لحمَّادِ بن سَلَمةَ كتابٌ غيرُ كتابِ قَيْسِ بن سَعْد، يعني: كان يَحْفَظُ عِلْمَهُ، وقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: ضاعَ كتابُ حمَّادٍ عن قَيْسِ بن سَعْد، وكانَ يُحدِّثُهم مِنْ حفظه، =

وقال أبو حاتم بنُ حِبَّانَ الحافظُ(١): «امْتُحِنَ أهلُ المدينةِ بِحَبِيبِ ابنِ أبي [حَبِيبٍ](٢) الوَرَّاقِ(٣)؛ كان يُدْخِلُ عليهمُ الحديثَ(٤)، وكان

= وأورَدَ له ابنُ عديٍّ في "الكامل" عدةَ أحاديثَ مما يَنفرِدُ به متنًا أو إسنادًا، قال: وحمَّادٌ مِنْ أجلَّةِ المسلمينَ، وهو مفتي البَصْرة، وقد حَدَّثَ عنه مَنْ هو أكبَرُ منه سنًّا، وله أحاديثُ كثيرةٌ، وأصنافٌ كثيرةٌ، ومشايخُ، وهو كما قال ابنُ المَدِينِيِّ: «مَنْ تَكلَّمَ في حمَّادِ بن سَلَمةَ، فاتَّهِمُوهُ في الدِّينِ»، وقال الساجيُّ: «كان حافظًا ثقةً مأمونًا...». انتهى كلامُ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ. وانظر: "الكامل" لابن عدي (٢/ ٢٥٣-٢٦٧)، و"ذَيْل القول المسدَّد" (ص٤٩).

(١) في كتابه "المجروحين" (١/ ٧٧)؛ في النوعِ الرابعَ عشَرَ مِنَ المقدِّمة، ونَقَلَهُ المصنِّفُ أيضًا في "الموضوعات" (١/ ١٤٢).
وابنُ حِبَّان هو: مُحمَّدُ بنُ حِبَّان بن أحمدَ بن حِبَّان، أبو حاتمٍ التَّميميُّ البُسْتِيُّ، صاحبُ التَّصانيف، تُوفِّي سنةَ (٣٥٤هـ).

(٢) ما بينَ المعقوفَيْنِ سقَطَ مِنَ الأصلِ، واستَدْرَكْنَاهُ مِنَ "المجروحين".

(٣) هو: حَبِيبُ بنُ أَبي حَبِيبٍ مَرْزُوقٍ- وقيل: زُرَيْق، وقيل: إبراهيم- المِصْرِيُّ، الحَنَفِيُّ، مولاهم، المدنيُّ، أصلُهُ مِنْ خُرَاسانَ، يكنى أبا مُحمَّدٍ، كاتبُ مالكِ بن أنس، يَرْوِي عن مالكٍ، ورَبِيعة، وابن أبي ذِئْب، وهِشَام بن سَعْد، وابنِ أخي الزُّهْريِّ، وحدَّث عنه الربيعُ بنُ سُلَيْمانَ الجِيزِيُّ، وعَبدُاللهِ بنُ الوَلِيدِ الحَرَّانيّ، وحامُ بنُ نُوح، قال الإمامُ أحمد: «حبيبٌ ليس بثقةٍ»، وقال النَّسَائيُّ: «متروكٌ»، وقال ابن عَدِيٍّ: «أحاديثُهُ كلُّها موضوعةٌ عن مالكٍ وعن غيره»، وقال يحيى بنُ مَعِينٍ: «أشَرُّ السماع مِنْ مالكٍ عَرْضُ حبيبٍ؛ كانَ يَقْرَأُ على مالك، فإذا انتَهَى إلى آخِرِ القراءةِ، صَفَّحَ أوراقًا، وكتَبَ: بَلَغَ، وعامَّةُ سماعِ المِصْريِّينَ عَرْضُ حَبيب»، قال ابنُ عَدِيٍّ: «أحاديثُهُ كلُّها موضوعةٌ». توفِّي سنةَ (٢١٨هـ). ترجمتُهُ في: "المجروحين" (١/ ٢٦٥)، و"الكامل" (٢/ ٤١١)، و"تاريخ الإسلام" (١٥/ ١٠٣)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ١٩٠)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ١٥٨).

(٤) وقال في "المجروحين" (١/ ٢٦٥): «كان يُوَرِّقُ بالمدينةِ على الشيوخ، ويَرْوِي عن الثقات الموضوعاتِ؛ كان يُدْخِلُ عليهم ما ليس مِنْ أحاديثهم؛ فكلُّ مَنْ سَمِعَهُ بعرضِهِ، فسماعُهُ ليس بشيءٍ؛ فإنَّه كان إذا قرَأَ، أخَذَ الجُزْءَ بيده، ولم يعطهمُ النُّسَخَ، ثم يقرأُ البعضَ، ويَتْرُكُ البعضَ، ويقولُ: قد =

لعبدِاللهِ بنِ رَبِيعَةَ[١] وَلَدٌ يُدْخِلُ عليه الحديثَ[٢]، ولِسُفْيَانَ بنِ وَكِيعِ بنِ الجَرَّاحِ[٣] وَرَّاقٌ- يقالُ له: قُرْطُبَةُ[٤]- يُدْخِلُ عليه الحديثَ».

= قرَأْتُهُ كلَّه، ثم يُعْطِيهم، فيَنْسَخُونَها؛ فسماعُ ابنِ بُكَيْر وقُتَيْبةَ عن مالكٍ كان بِعَرْضِ حَبِيب». وانظر: التعليقَ السابق.

(١) هو: عبدُاللهِ بنُ محمَّدِ بن رَبِيعةَ بن قُدَامَةَ بن مَظْعُون، أبو مُحمَّدٍ، القُدَامِيُّ المِصِّيصِيُّ، أحدُ الضُّعَفاءِ، مِنْ أهلِ المِصِّيصَةِ، حدَّث عن مالكٍ، وإبراهيمَ بن سَعْد، وحدَّثَ عنه أهلُ الثَّغْرِ، قال ابنُ حِبَّان: «كان آفتَهُ ابنُهُ؛ لا يَحِلُّ ذِكْرُهُ في الكتب إلَّا على سَبِيلِ الاعتبارِ»، وقال أبو نُعَيْم: «رَوَى المناكيرَ»، وقد نَسَبَهُ المصنِّفُ هنا إلى جَدِّه؛ قال الخطيبُ في "المتفقِ" (٣/ ١٤٣٤): «ويُنْسَبُ كثيرًا في الروايةِ عنه [يعني: عن مالكٍ] إلى جَدِّه». ترجمتُهُ في: "المجروحين" (٢/ ٣٩)، و"الكامل" (٤/ ٢٥٧)، و"لسان الميزان" (٣/ ٣٣٤).

(٢) انظر: "الكشف الحثيث" (ص١٥٧)، و"توضيح الأفكار" (٢/ ٧٧).

(٣) هو: سُفْيَانُ بنُ وَكِيعِ بن الجَرَّاحِ بن مَلِيحٍ، أبو مُحمَّدٍ الرُّؤَاسِيُّ الكُوفيُّ، قال البخاريُّ: «يَتَكَلَّمُونَ فيه لأشياءَ لَقَّنوه إيَّاها»، وقال أبو زُرْعَةَ: «لا يُشْتَغَلُ به؛ كان يُتَّهَم»، وقال الذهبيُّ: «كان مِنْ أوعيةِ العِلْمِ على لِينٍ لَحِقَهُ»، توفِّي سنةَ (٢٤٧هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٤/ ٢٣١)، و"الكامل في الضعفاء" (٤/ ٤٧٩)، و"تهذيب الكَمَال" (١١/ ٢٠٠)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٢/ ١٥٢).

(٤) كذا في الأصلِ: «قرطبة» بالباء، وكذا في بعض نُسَخِ "الموضوعات" للمصنِّف، كما يتضحُ من تعليق المحقِّق (١/ ١٤٢)، وفي "المجروحين" لابنِ حِبَّان (١/ ٧٧): «قُرْمُطة»، وقال الحافظ ابن حجر في "نزهة الألباب" (٢٢٣٨): «قُرْمُطة، ويقال: قُرْطُمةُ، ورَّاق سُفْيان بنِ وكيع، اسمه محمَّد بن عُبَيْدِاللهِ الوَرَّاق». وقال في "لسان الميزان" (٦/ ٣٩٤): «قُرْطُمةُ: وَرَّاقُ سُفْيَانَ بن وَكِيعٍ؛ كان يُدْخِلُ عليه الأحاديثَ الباطلةَ؛ فيُحدِّثُ بها سفيانُ، فيُنَبِّهُونَهُ فلا يَرْجِعُ؛ فلأجلِ هذا تَرَكُوا حديثَهُ. وقرطمةُ سمَّاه ابن الجوزيِّ في مقدِّمة "الموضوعات"، ثم رأيتُ في مقدِّمة "الضعفاء" لأبي حاتم بن حِبَّان في النوع الرابع عشر، قال: ومنهم سُفْيان بن وكيع كان له وَرَّاق يقال له: قرمطة يدخلُ عليه الحديثَ، ثم عرفْتُ أنَّ قرطمةَ أو قرمطة لقبٌ، واسمه محمد بن عبيد الله». اهـ. وانظر: "المجروحين" (١/ ٧٧).

وقال ابنُ خُزَيْمَةَ(١): «كان لكاتبِ اللَّيْثِ(٢) جارٌ يَضَعُ(٣) الحديثَ على شُيُوخِ كاتبِ الليثِ، ويَكْتُبُهَا بخطٍّ يُشْبِهُ خَطَّ ذاكَ، ويَرْمِيهَا في دارِهِ، فيُحَدِّثُ بها ولا يَدْرِي»(٤).

وقد كانَ في المُحدِّثينَ الثقاتِ: مَنْ يَرْوِي عن ضُعَفاءَ وكَذَّابِينَ ويُدَلِّسُهُمْ؛ منهم: بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ(٥)؛ فإنَّهُ كانَ كَثِيرَ التدليسِ؛ قال

---

(١) هو: مُحمَّدُ بنُ إسحاقَ بن خُزَيْمةَ، أبو بَكْرٍ السُّلَمِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، الشافعيُّ، إمامُ الأَئِمَّةِ، صاحبُ التصانيفِ، وُلِدَ سنةَ (٢٢٣هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣١١هـ).

(٢) كاتبُ اللَّيْثِ هو: عبدُاللهِ بنُ صَالحِ بن مُحمَّدِ بن مُسْلِمٍ، أبو صالحٍ، الجُهَنِيُّ مولاهمُ، المِصْرِيُّ، حدَّث عن معاويةَ بن صالح، واللَّيْث بن سَعْد، ويحيى ابن أَيُّوب، وحدَّث عنه شَيْخُهُ اللَّيْثُ، وابنُ مَعِين، وعبدُاللهِ بنُ وَهْب، والرَّبيع ابن سُلَيمان، وهو صدوقٌ، لكنه كثيرُ الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غَفْلة، وُلِدَ سنةَ (١٣٧هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٢٣هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ١٢١)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ٨٦)، و"تهذيب الكَمَال" (١٥/ ٩٨).

(٣) في الأصلِ كلمةٌ زائدة كشطها الناسخ فيما يظهر بين كلمتَيْ: «جارٌ»، و«يَضَعُ».

(٤) انظر: "تذكرة الحفَّاظ" (١/ ٣٨٨)، و"الضعفاء والمتروكين" للمصنِّف (٢/ ١٢٨)، و"الكَشْف الحثيث" (١/ ٢٩٠)، و"المجروحين" (٢/ ٤٠)، و"تهذيب التهذيب" (٥/ ٢٢٨).
ومما سبَقَ يَتبيَّنُ لكَ: أنَّ العلماءَ قد نَبَّهوا على أخطاءِ أولئكَ الرواة، ولم يُخْدَعْ بِمَرْوِيَّاتِهِمْ أحدٌ من أهلِ العِلْمِ الكِبَار، وصَدَقَ ابنُ المبارَكِ؛ حين قيل له: هذه الأحاديثُ المصنوعة؟ قال: يَعِيشُ لها الجهابذةُ! "الكفاية" (١/ ٣٧).

(٥) هو: بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ بن صائدِ بن كَعْبِ بن حَرِيزٍ الكَلَاعِيُّ الحِمْيَرِيُّ، أبو يُحْمِدَ الحِمْصِيُّ، قال مُحمَّدُ بنُ سَعْد: «كان ثِقَةً في روايتِهِ عن الثقات، ضعيفًا في روايتِهِ عن غيرِ الثقات»، وقال أبو زُرْعةَ: «بَقِيَّةُ عَجَبٌ؛ إذا رَوَى عن الثقات، فهو ثِقَةٌ»، وقال أبو حاتم: «يُكْتَبُ حديثُهُ، ولا يُحتَجُّ به»، وُلِدَ سنةَ (١١٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٩٧هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٧/ ٦٢٣)، و"المنتَظَم" (١٠/ ٢٩)، و"تهذيب الكَمَال" (٤/ ١٩٢)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٥)، و"طبقات الحفَّاظ" (١/ ١٢٦).

أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ: «وكانتْ تلامذةُ بَقِيَّةَ يُسَوُّونَ حديثَهُ، ويُسْقِطُونَ الضُّعَفَاءَ منه»(١).

---

(١) "المجروحين" (١/ ٩٤)، وقال في (١/ ٢٠٠-٢٠٢) منه: «وإنَّما امتُحِنَ بَقِيَّةُ بتلاميذَ له؛ كانوا يُسْقِطُونَ الضعفاءَ مِنْ حديثِهِ، ويُسَوُّونَهُ؛ فالتَزَقَ ذلك كلُّهُ به». وانظر: "الموضوعات" (١/ ١٤٣).
وقال ابن حبان أيضًا (١/ ٢٠٢): «وقد روى بقيَّةُ عن ابنِ جُرَيْجٍ في نسخةٍ كتبناها بهذا الإسناد كلُّها موضوعةٌ، يشبه أن يكونَ بقيَّةُ سمعهُ من إنسانٍ ضعيفٍ عن ابن جريج، فدلَّس عليه؛ فالتزَقَ كلُّ ذلك به».
ولعلَّ مما يوضِّحُ كلامَ ابنِ حبان بشأنِ بقيةَ: ما أكَّده أبو حاتم وأبو زرعة الرازيَّان؛ من أن بلاء كثير من أحاديثِ بقيَّة هو بسببِ الرواةِ عنه من أهلِ حمص؛ لأنهم لا يميِّزون بين ما يصرِّحُ فيه بقيةُ بالسماعِ، وبين ما لم يصرِّحْ به.
ففي المسألة (١٨٧١) من "كتاب العلل" لابن أبي حاتم الرازيِّ ذكَرَ أنَّ أباه روى عن هشامِ بن خالدٍ الأزرقِ؛ قال: حدَّثنا بَقِيَّةُ بنُ الوليدِ، قال: حدَّثنا ابنُ جُرَيْجٍ، عن عَطَاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ مِنْ سَقَمٍ...»، إلخ، ثم قال ابنُ أبي حاتم: «قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ لا أَصْلَ له، وكان بَقِيَّةُ يدلِّسُ؛ فظنُّوا هؤلاءِ أنه يقولُ في كلِّ حديثٍ: حدَّثنا، ولا يَفْتَقِدُونَ الخبرَ منه»؛ يعني: لا يطلبونَهُ، ولا يتحرَّوْنَهُ، ولا يتثبَّتون من تصريحِهِ بالسماعِ، فما وُجِدَ في هذه الأحاديثِ من تصريحِ بالسماع فليس من بقيَّة، وإنما هو تصرُّفٌ من الرواة عنه.
وذكر ابنُ أبي حاتم نحوَ هذا عن أبيه في المسألة (٢٣٩٤)، وانظر المسألة (١٩٥٧)، وفي المسألة (٢٥١٦) ذكَرَ أنَّ أبا زرعةَ سُئِلَ عن حديثٍ رواه أبو تَقِيٍّ؛ قال: حدَّثني بَقِيَّة، قال: حدَّثني عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عُمَرَ؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «لا تَبْدَؤُوا بِالكَلام قَبْلَ السَّلَامِ؛ فَمَنْ بَدَأَ بِالكَلام قَبْلَ السَّلام، فَلَا تُجِيبُوهُ؟». قال أبو زرعة: «هذا حديثٌ ليس له أصلٌ؛ لم يسمعْ بَقِيَّةُ هذا الحديثَ من عبدالعزيز؛ إنما هو عن أهل حِمْص، وأهلُ حِمْص لا يميِّزون هذا»؛ يعني: أنهم يجعلونه سماعًا ما ليس بسماع.
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٤٧٩): «وقد ذكر أبو حاتم نحوَ هذا في أصحاب بقيَّةَ بنِ الوليد؛ أنهم يروون عنه، عن شيوخه، ويصرِّحون بتحديثه عنهم، من غيرِ سماعٍ له منهم». =

وربَّما أَوْهَمَ المُدلِّسُ السَّمَاعَ مِنْ شَخْصٍ، فقالَ: «عن فلانٍ»، ويكونُ بينهما كذَّابٌ أو ضعيفٌ؛ مِثْلُ: حديثٍ رواه عبدُاللهِ بنُ عَطَاءٍ[1]، عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ [قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَ»][2]. فقال رَجُلٌ لعبدِاللهِ: حَدِّثْنَا به،

= وهذا الذي ذكره ابنُ الجوزيِّ هنا هو ما يُعْرَفُ عندَ العُلَماءِ: بتدليسِ التَّسْوِيَةِ، وقد سَمَّاهُ بذلكَ أبو الحَسَنِ بنُ القَطَّانِ وغيرُهُ مِنْ أهلِ هذا الشأن، وصورتُهُ: أنْ يَجِيءَ المُدلِّسُ إلى حديثٍ سَمِعَهُ مِنْ شيخ ثقةٍ، وقد سَمِعَهُ ذلكَ الشيخُ الثقةُ مِنْ شيخ ضعيفٍ؛ وذلك الشيخُ الضعيفُ يَرْوِيهِ عن شيخ ثقةٍ؛ فيَعْمِدُ المُدلِّسُ الذي سَمِعَ الحديثَ مِنَ الثقةِ الأَوَّلِ، فيُسْقِطُ منه شيخَ شيخِهِ الضعيفَ، ويَجْعَلُهُ مِنْ روايةِ شيخِهِ الثقةِ عن الثقةِ الثاني، بلفظٍ مُحتَمِلٍ- كالعَنْعَنةِ، ونَحْوِها- فيصيرُ الإسنادُ كلُّهُ ثقات، ويُصرِّحُ هو بالاتصالِ بينهُ وبينَ شيخِهِ؛ لأنَّهُ قد سَمِعَهُ منه؛ فلا يَظْهَرُ حينئذٍ في الإسنادِ ما يقتضي عدَمَ قبولِهِ إلا لأهلِ النقدِ والمعرفةِ بعِلَلِ الأحاديث. انظر: "النكت على مقدِّمة ابن الصلاح" (٢/ ١٠٥)، و"التقييد والإيضاح" للعراقي (١/ ٩٦)، و"توجيه النظر" (٢/ ٥٦٨).

(١) هو: عبدُاللهِ بنُ عَطَاء، أبو عَطَاء، الطَّائفيُّ المكيُّ، ويقالُ: المَدَنيُّ، ويقالُ: الواسطيُّ، ويقال: الكُوفيُّ، مَوْلَى المُطَّلِبِ بن عبدِاللهِ بن قَيْسِ بن مَخْرَمَةَ، وقيلَ: مَوْلًى لِبني هاشم، قال الترمذيُّ: «ثقةٌ عندَ أهلِ الحديثِ»، وقال النَّسَائيُّ: «ضعيفٌ»، وقال في موضعٍ آخَرَ: «ليس بالقويِّ». ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ١٦٥)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ١٣٢)، و"الثقات" (٥/ ٣٣)، و"تهذيب الكَمَال" (١٥/ ٣١١)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ١٧٥).

(٢) ما بين المعقوفَيْنِ سقَطَ مِنَ الأصلِ، وأثبتْنَاهُ مِنَ "المجروحين" (١/ ٢٨- ٢٩)، و"الموضوعات" (١/ ١٤٣).

وهذا الحديثُ في الأصلِ يرويهِ إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَطَاء، عن عُقْبة بن عامرٍ الجُهَنيِّ؛ قال: كنا مع رسولِ الله ﷺ في سَفْرةٍ ونحنُ نتناوبُ رِعْيةَ الإبلِ، فجئتُ ذاتَ يوم والنبيُّ ﷺ يخطُبُ، وقد سبقني بعضُ قوله، فجلستُ إلى جنبِ عمرَ بنِ الخَطَّاب، فسمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «مَنْ تَوَضَّأَ فأَسْبَغَ الوُضُوء، ثُمَّ قامَ يُصَلِّي، فصَلَّى صلاةً يُعْلَمُ ما يقولُ فيها حتَّى يَفْرُغَ من صلاتِهِ؛ كان كهيئتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»، فقال: قلتُ: بَخ بَخ! فقال عمرُ بنُ الخَطَّابِ: قد قال آنفًا أَجْوَدَ من هذا؛ قال: «مَنْ توضَّأ فأَسْبَغَ الوضوءَ، ثُمَّ قام =

فقال: عُقْبَةُ بنُ عامرٍ... فقيلَ: سَمِعْتَهُ منه؟ فقال: لا؛ حَدَّثَنِي

= فصلَّى صلاةً يَعْلَمُ ما يقولُ فيها حتَّى فرَغَ من صلاتِهِ، ثم قال: أَشْهَدُ أنْ لا إله إلا اللهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ؛ فُتِحَتْ له ثمانيةُ أبوابٍ مِنَ الجنةِ يَدْخلُ مِنْ أيِّها شاءَ».
هكذا أخرجه عبدُ الرزاقِ في "المصنَّف" (١٤٢) عن إسرائيلَ.
وهكذا رواه أيضًا المعافى بنُ زكريا في "الجليس الصالح" (١/ ٣٩١)، وعبدُ الغني المَقْدِسي في "أخبار الصلاة" (٣٠)؛ من طريق عُبَيْدِ اللهِ بنِ موسى، عن إسرائيلَ، به؛ كسابقه.
وأخرجه ابنُ أبي حاتم في "الجَرْح والتعديل" (١/ ١٦٧)، فقال: نا عليُّ بنُ الحسين بن الجُنَيْد، قال: قال عليُّ بن المَدِيني: نا بِشْر بن المفضَّل، قال: قَدِمَ علينا إسرائيلُ، فحدَّثنا عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عَطَاء، عن عُقْبة ابن عامر؛ بحديثَيْنِ، فذهبتُ إلى شُعْبة، فقلتُ: ما تصنعُ شيئًا؛ حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عَطَاء، عن عُقْبة، بكذا... ثم ذَكَرَ قصةَ شُعْبَةَ مع أبي إسحاق، وتتبُّعَهُ إسنادَ هذا الحديث؛ كما سيأتي في رواية بِشْر بن المفضَّل عن شُعْبَةَ لهذا الحديث.
وأخرجه العُقَيْلي في "الضعفاء" (٢/ ١٩٢)، وابن حِبَّان في "المجروحين" (١/ ٢٨-٣٠)، والرَّامَهُرْمُزي في "المحدِّث الفاصل" (٢٠٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٦-٣٧ و١٦٨)، والمُعَافَى بن زكريا في "الجليس الصالح" (٢/ ٤٢٥-٤٢٧)، وأبو نُعَيْم في "حِلْية الأولياء" (٧/ ١٤٨-١٤٩)، والخطيب في "الكفاية" (١٢٤٧)، وفي "الرِّحْلة في طلب الحديث" (٥٩)، وابنُ عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٤٨-٥٠)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دِمَشْق" (١٩/ ٢١٦-٢١٧)؛ من طريق نَصْر بن حماد الورَّاق، قال: كنا قعودًا على باب شُعْبة نتذاكرُ، فقلتُ: ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عَطَاء، عن عُقْبةَ بنِ عامر؛ قال: كنا نَتناوَبُ رِعْيَةَ الإبلِ على عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ، فجئتُ ذاتَ يومٍ والنبيُّ حولَهُ أصحابُهُ، فسمعتُهُ يقول: «مَنْ توضَّأَ فأحسَنَ الوضوءَ، ثم صلَّى ركعتَيْنِ، فاستَغْفَرَ اللهَ، إلَّا غفَرَ له»، فقلتُ: بَخٍ بَخٍ! فجذَبَني رجلٌ مِنْ خلفي، فالتفتُّ فإذا عمرُ بنُ الخطاب، فقال: الذي قبلُ أحسنُ، فقلتُ: وما قال؟ قال: قال: «مَنْ شَهِدَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، قيل له: ادخُلْ مِنْ أيِّ أبوابِ الجنةِ شئتَ»، قال: فخرَجَ شُعْبةُ، فلَطَمني، ثم رجعَ فدخَلَ، فتنحَّيْتُ من ناحية، قال: ثم خرَجَ، فقال: =

= ما له يبكي بعدُ؟ فقال له عبدالله بن إدريس: إنك أسأتَ إليه، فقال شُعْبة: انظُرْ ما تحدِّث! إنَّ أبا إسحاق حدَّثني بهذا الحديثِ عن عبدالله بن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر، قال: فقلتُ لأبي إسحاق: مَنْ عبدُاللهِ بنُ عَطَاء؟ قال: فغَضِبَ- ومسعرُ بنُ كِدَام حاضر- قال: فقلتُ له: لَتُصَحِّحَنَّ لي هذا، أو لَأُخَرِّقنَّ ما كتبتُ عنك، فقال لي مسعرٌ: عبدالله بن عَطَاء بمكة، قال شُعْبة: فرحَلْتُ إلى مكةَ، لم أردِ الحجَّ؛ أردتُّ الحديثَ، فلقيتُ عبدالله بن عَطَاء، فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدَّثني، فقال لي مالك بن أنس: سعدٌ بالمدينة لم يحجَّ العامَ.
قال شُعْبة: فرحَلْتُ إلى المدينةِ، فلقيتُ سعدَ بنَ إبراهيم، فسألته، فقال: الحديثُ مِنْ عندكم؛ زيادُ بنُ مِخْراق حدَّثني، قال شُعْبة: فلما ذكَرَ زيادًا، قلتُ: أيُّ شيء هذا الحديثُ؟! بينما هو كوفي، إذْ صار مدنيًّا، إذْ صار بصريًّا! قال: فرحلتُ إلى البَصْرة، فلقيتُ زياد بن مِخْراق، فسألته؟ فقال: ليس هو مِنْ بابتك، قلت: حدِّثني به، قال: لا تُرِدْهُ، قلتُ: حدِّثني به، قال: حدَّثني شَهْر بن حَوْشَب، عن أبي رَيْحانة، عن عُقْبَة بن عامر، عن النبي ﷺ.
قال شُعْبة: فلمَّا ذكر شَهْر بن حَوْشَب، قلتُ: دمَّر عليَّ هذا الحديثَ، لو صحَّ لي مثلُ هذا عن رسول الله ﷺ؛ كان أحبَّ إليَّ مِنْ أهلي ومالي والناسِ أجمعين.
هذا لفظُ الخطيبِ البغدادي، ولم يذكر العُقَيْليُّ: «عن أبي ريحانة»، وعند ابن عبدالبر: «عن شَهْر بن حَوْشَب»، فحسبُ، ولم يكمل الإسناد.
ومن طريق ابن عدي، أخرجه البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص٢٠٧)، ثم قال: «وقد رَوَى هذه الحكايةَ عبدالرحمن بن مَهْدي، وبِشْر بن المفضل، وغيرهما، عن شُعْبة مختصرًا».
وقال ابن عبدالبر: «وقد رُوِيَ هذا المعنى من وجوهٍ عن شُعْبةَ؛ ولذلك ذكرته عن نصر بن حماد؛ لأنَّ نصر بن حماد الوَرَّاق يروي عن شُعْبة مناكير؛ تركوه».
وقد أخرج المعافى بن زكريا، وأبو نُعَيْم، والخطيب، وابن عساكر، هذا الحديثَ من طريق أبي يحيى محمَّد بن سعيد العطار الضرير، عن نَصْر بن حماد، ثم ذكر أبو نُعَيْم في روايته عن محمد بن سعيد؛ أنه قال: «فذكرتُ هذا الحديثَ لمثنَّى بنِ معاذ، فقال: حدَّثني بشر بن المفضَّل، عن شُعْبة، بهذه القصة، وزاد فيه: محمد بن المنكدر». =

= وذكر الخطيبُ، وابنُ عساكرَ، في روايتهِما عن محمدِ بنِ سعيدٍ، نحوَ هذا، إلا أنهما لم يذكرا قوله: «وزاد فيه: محمد بن المنكدر».
وأما المعافى، فقال في روايته: «وزاد فيها حرفًا هو... قال محمدُ بنُ سعيدٍ: لم أحفظْه».
فهذا يدلُّ على أن نصرَ بنَ حمادٍ قد تُوبِعَ على ذكرِ قصةِ شُعْبة، مع بعض الاختلاف، وهذا الذي يؤكِّده كلامُ البيهقي، وابنُ عبدالبرِّ، وأَعَلَّ الدارقطنيُّ هذه الروايةَ بناءً على هذه القصة، فقال في "العلل" (٢/١١٣): «ورواه شُعْبة، ففحَصَ عن إسناده، وبيَّن علته، وذكَرَ أنه سمعه من ابن [كذا! والصواب: أبي] إسحاق، عن عبدالله بن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر، وأنه لقي عبدالله بن عَطَاء، فسأله عنه؟ فأخبره أنه سمعه من سعد بن إبراهيم، وأنه لقي سعد بن إبراهيم، فسأله؟ فأخبَرَهُ أنه سمعه مِنْ زياد بن مِخْراق، وأنه لقي زياد ابن مِخْراق، فأخبره أنه سمعه من شَهْر بن حَوْشَب، وأن الحديثَ فسَدَ عند شُعْبة بذكرِ ابنِ حوشب فيه».
وقال أبو موسى المدينيُّ في "اللطائف، من دقائق المعارف" (ص٣٦١): «ذكَرَ أبو بكرٍ الخطيبُ في "المراسيل"؛ قال: بين عبدالله بن عَطَاء، وعُقْبة- يعني في هذا الحديث- غيرُ واحد؛ منهم: الأسود، عن محمَّد بن المنكدر، عن زياد بن مِخْراق، عن رجل، عن شَهْر، عن أبي رَيْحانة، عن عُقْبة. وقد رواه غير واحد، عن أبي إسحاق؛ فلم يذكروا العلة».
وقال العلائيُّ في "جامع التحصيل" (ص٧٧): «فهذا أبو إسحاق السَّبِيعيُّ من ثقات التابعين الذين أدركوا جماعةً كثيرةً من الصحابة، نراه كيف أرسَلَ هذا الحديثَ، ورجَعَ مآلُهُ إلى رجلٍ مجهول، وإلى شَهْر بن حَوْشَب، وهو متكلَّم فيه، وقد خفي ذلك على إسرائيل بن يونس، وأبي الأحوص، وغيرهما من أصحاب أبي إسحاق السَّبِيعي؛ فرووه عن عبدالله بن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر».
وقال أبو زرعةَ العراقيُّ في "المدلِّسين" (ص٦٣): «فهذا يدُّل على أن عبدالله ابن عَطَاء كان مدلِّسًا».
وممن تابع نَصْرَ بنَ حَمَّادٍ على روايته عن شُعْبة: بشرُ بنُ المفضل، وأبو داود الطيالسي، وعبدالرحمن بن مَهْدي؛ مع بعضِ الاختلاف: =

= **أما روايةُ بِشْر بن المفضَّل**: فتقدَّمت الإشارةُ لها في بعض طرق رواية نَصْر بن حماد، وذكرنا أنَّ المعافى بنَ زكريا، وأبا نعيم الأصبهاني، والخطيبَ البغدادي، وابنَ عساكر؛ جميعُهم رووا الحديثَ مِن طريق أبي يحيى محمَّد بن سعيد العطَّار الضرير، يرويه عن المثنَّى بن معاذ، عن بِشْر بن المفضَّل، عن شُعْبة؛ غيرَ أن السياق يدلُّ على أن محمد بن سعيد العطَّار لم يضبطِ الإسنادَ؛ فلم يذكُرْ أحدٌ لفظها كاملًا، وإنما جاء في روايةِ أبي نعيم أن العطارَ هذا قال: «فذكرتُ هذا الحديثَ لمثنَّى بن معاذ، فقال: حدَّثني بشر بن المفضَّل، عن شُعْبة، بهذه القصة، وزاد فيه: محمد بن المنكدر». وذكر الخطيب، وابن عساكر، في روايتهما عن محمد بن سعيد، نحوَ هذا؛ إلا أنهما لم يذكرا قوله: «وزاد فيه: محمد بن المنكدر».
وأما المعافى، فقال في روايته: «وزاد فيها حرفًا هو... قال محمد بن سعيد: لم أحفظه».
وقد أخرجها إبراهيمُ الحَرْبيُّ في "العلل"- كما في "شرح سُنَن ابن ماجه" لِمُغَلْطاي (١/ ٣٨٥)- عن المثنَّى بن معاذ، قال: قلتُ لأبي: لِمَ نَهَيْتَ عن حديثِ عُقْبة بن عامر هذا من كتاب شُعْبة؟ فقال: سَلْ أنس بن النضر [كذا! وهو خطأ، وصوابه: سل بِشْر بن المفضَّل] عنه، فسألته؟ فقال: ثنا شُعْبة، قلتُ لأبي إسحاق: ممن سمعتَ حديثَ عُقْبةَ هذا؟ قال: مَنِ الأسودُ الذي يجالسنا- وذِكْرُ أسودَ ليس بشيء- فسألتُ أسودَ؟ فقال: سمعتُهُ من ابن المنكدر، فلقيتُ ابنَ المنكدر في الحجِّ، فسألته؟ فقال: حدَّثني به زياد بن مِخْراق، فرجعتُ إلى البصرة، فسألته؟ فقال: بلغني عن شَهْر.
وأخرجها ابنُ عساكرَ في "تاريخ دِمَشْق" (١٩/ ٢١٦) من طريق أحمدَ بنِ بِشْرِ ابن سُوَيْد، عن مثنى بن معاذ، عن بشر بن المفضَّل؛ قال: قلتُ لشُعْبة: كيفَ سقَطَ عنك حديثُ أبي إسحاق، عن عبدالله بن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر؟ قال: فقال: لذاك قِصَّة، قلتُ: ما قصته؟ قال: سمعتُهُ من أبي إسحاق، فقلتُ: مَنْ حدَّثك؟ قال: عبدالله بن عَطَاء، قلت: مَنْ عبدالله بن عَطَاء؟ قال: ذاك الأسودُ الذي يجالسنا، قال: فلقيتُهُ، فقلتُ: مَنْ حدَّثك بهذا عن عُقْبة بن عامر؟ قال: حدَّثني محمد بن المنكدر، فلقيتُ محمد بن المنكدر، فسألته عنه، فقلت: مَنْ حدَّثك بهذا عن عُقْبة بن عامر؟ فقال: حدَّثني به زياد بن مِخْراق، فقلتُ: مَنْ حدَّثك بهذا الحديثِ عن عُقْبة بن عامر؟ قال: بلغني =

= عن شَهْر بن حَوْشَب.
فتبيَّن بهذا أنَّ الصوابَ في رواية المثنى بن معاذ هو ما اتفَقَ عليه إبراهيمُ الحَرْبي، وأحمد بن بشر؛ مِنْ جعلِ الحديثِ مِنْ رواية عبد الله بن عَطَاء، عن محمد بن المنكدر، عن زياد بن مِخْراق، قال: بَلَغَني عن شَهْر بن حَوْشَب، وهذا يخالفُ روايةَ محمد بن سعيد العطار.
وقد خالف عليُّ بنُ المدينيِّ المثَّى بنَ معاذ؛ فجعلَ الحديثَ من رواية عبد الله ابن عَطَاء، عن زياد بن مِخْراق بلا واسطة، وفي روايته التصريحُ بالسماع.
أخرج هذه الروايةَ ابنُ أبي حاتم في "الجَرْح والتعديل" (١/ ١٦٧)، فقال: نا علي بن الحسين بن الجُنَيْد، قال: قال علي بن المَدِيني: نا بشر بن المفضَّل، قال: قَدِمَ علينا إسرائيلُ، فحدَّثنا عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر، بحديثَيْن، فذهبتُ إلى شُعْبةَ، فقلتُ: ما تصنعُ شيئًا؛ حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عَطَاء، عن عُقْبة، بكذا، فقال: يا مجنون! هذا حدَّثنا به أبو إسحاق، فقلتُ لأبي إسحاق: مَنْ عبدُاللهِ ابنُ عَطَاء؟ قال: شابٌّ من أهل البَصْرةِ قَدِمَ علينا، فقدمتُ البصرة، فسألتُ عنه، فإذا هو جليسُ فلان، وإذا هو غائبٌ في موضع، فقَدِمَ فسألته، فحدَّثني به، فقلتُ: مَنْ حدَّثك؟ قال: حدَّثني زياد بن مِخْراق، فأحالني على صاحبِ حديث، فلقيتُ زيادَ بنَ مِخْراق، فسألته، فحدَّثني به، قال: حدَّثني بعضُ أصحابنا، عن شَهْر بن حَوْشَب.
وسيأتي لطريق بشر بن المفضَّل هذه ذكرٌ في رواية أبي داود الطيالسي التالية.
ولا شكَّ أنَّ علي بن المديني أحفظُ من المثنى بن معاذ؛ غيرَ أنَّ باقيَ الرواياتِ تدلُّ على رجحانِ رواية المثنى؛ فكلُّها تثبتُ وجودَ واسطةٍ بين عبدِ اللهِ بن عَطَاء وزيادِ بنِ مِخْراق؛ كما سيتضحُ من روايتَيْ أبي داود الطيالسيِّ، وعبدِ الرحمنِ بنِ مَهْدي التاليتين.
أما رواية أبي داود الطيالسي: فأخرجها ابنُ عبدالبرِّ في "التمهيد" (١/ ٥٠-٥١) من طريق أبي حَفْص الفَلَّاس، عن أبي داود الطيالسي، قال: كنا عند شُعْبة، فجاء بشر بن المفضَّل، فقال له: أتحفظُ عن أبي إسحاق، عن عبدالله ابن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ: «ما مِنْ مُسْلِم يَتوضَّأ...»، فضَحِكَ شعبةُ، فقال بشر: إنا نراكَ قد سقَطَ عنك حديثٌ جيِّدٌ من حديثِ =

= أبي إسحاق، وتضحكُ! قال: فقال شُعْبةُ: كنتُ عند أبي إسحاق، فحدَّث بهذا الحديثِ، فقال: حدَّثني عبدالله بن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر، قال شُعْبة: وكان أبو إسحاقَ إذا حدَّثني عن رجلٍ لا أعرفه، قلتُ: أنتَ أكبرُ أم هذا؟ فقال: حدَّثني ذاك الفتى، فتحوَّلْتُ فإذاً شابٌّ جالس، فسألته، فقال: صدَقَ، أنا حدثتُهُ، فقلت: أنت مَنْ حدَّثك؟ فقال: حدَّثني نُعَيم بن أبي هند، فأتيتُ نعيم بن أبي هند، فقلت: مَنْ حدَّثك؟ قال: زياد بن مِخْراق، قال شُعْبة: فقَدِمْتُ البصرةَ، فلقيتُ زيادَ بنَ مِخْراق، فسألته؟ فقال: حدَّثني رجلٌ من أهل البصرةِ لا أدري مَنْ هو، عن شَهْر بن حَوْشَب.

هكذا سمَّى أبو حفصٍ الفَلَّاسُ شيخُ عبدالله بن عَطَاء: «نعيم بن أبي هند»!

وخالفه أحمدُ بنُ سُلَيْمان بن أبي الطيِّب المروزي، وأبو جعفر أحمدُ بنُ سعيد ابن صَخْر الدارمي، فجعلاه: «سعد بن إبراهيم»؛ كرواية نصر بن حماد.

أمَّا روايةُ أحمد بن سليمان: فأخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٦٥-١٦٦)، وفي "الأوسط" (٣/ ٤٣٥)، فقال: حدَّثني أحمد بن سليمان، قال: حَدَّثَنَا أبو داود، عن شُعْبةَ، قال: سألتُ أبا إسحاق عَنْ عبدالله بن عَطَاء، الذي روى عن عُقْبة: كنا نتناوبُ رِعْيَة الإبلِ؟ قال: شيخٌ مِنْ أهلِ الطائفِ حدَّثنيه، قال شُعْبة: فلَقِيتُ عبدَاللهِ، فقلتُ: سمعتُهُ عن عُقْبة؟ فقال: لا؛ حدَّثنيه سعد بن إبراهيم، فلقيتُ سعدَ بنَ إبراهيم فسألتُهُ؟ فقال: حَدَّثَنِي زيادُ بنُ مِخْراق، فلقيتُ زيادًا، فقال: حَدَّثَنِي رجلٌ عن شَهْر بن حَوْشَب.

ومن طريق البخاريِّ، أخرجَه ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٤/ ١٦٨).

وأما روايةُ أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ سعيد الدارميِّ: فأخرجها حَرْبٌ الكِرْمانيُّ في "مسائله" (٢٣٧٠) عنه، قال: قال أبو داود: قال شُعْبة: سألتُ أبا إسحاقَ عن عبدالله بن عَطَاء، الذي روى عن عُقْبة بن عامر، قال: كنا نَتناوَبُ رِعْيةَ الإبلِ؟ فقال: هذا شيخٌ من أهلِ الطائفِ حدَّثنيه، قال شُعْبة: فلقيتُ عبدَاللهِ ابنَ عَطَاء، فسألتُهُ عن حديثِ عُقْبة، وقلتُ له: سمعتُهُ من عُقْبة؟ قال: لا؛ حدَّثني سعد بن إبراهيم، قال: فلقيتُ سعدًا، فسألتُهُ عنه؟ فقال: حدَّثني زياد ابنِ مِخْراق، فلقيتُ زيادَ بنَ مِخْراق، فسألتُهُ عن حديث عُقْبة؟ فقال: حدَّثنيه رجلٌ، عن شَهْر بن حَوْشَب. =

= وخالفهم محمَّد بن بَشَّار بُنْدار؛ فجعله مِنْ روايةِ عبدالله بن عَطَاء، عن زياد ابنِ مِخْراق، بلا واسطة، وفيها التصريحُ بالسماع؛ أخرج روايتَهُ الفَسَويُّ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٢٥-٤٢٦)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٧)؛ كلاهما مِنْ طريقِ بُنْدار محمد بن بَشَّار، قال: حدَّثنا أبو داود، قال: ثنا شُعْبة، قال: سمعتُ أبا إسحاقَ يقول: حدَّثني عبدالله بن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ بحديث، فلقيتُ عبدَاللهِ بنَ عَطَاء، فسألته؟ فقال: حدَّثني زيادُ بنُ مِخْراق، فقدمتُ البصرة، فسألتُ زيادًا، فقلتُ: مَنْ حدَّثك بهذا الحديث؟ فقال: حدَّثني رجلٌ من بني لَيْث، عن شَهْر بن حَوْشَب. هذا لفظُ يعقوب بن سفيان، ونحوُهُ سياقُ ابن عدي، وزاد في آخره: «حديث عُقْبة عن عمر في الوضوء».

فتبيَّنَ بهذا: أنَّ روايةَ أبي حفصٍ الفَلَّاسِ ومحمَّدِ بنِ بشار بُنْدار شاذَّتان، وأن الصوابَ روايةُ مَنْ رواه فجعَلَ الواسطة بين عبدالله بن عَطَاء وزياد بن مِخْراق: «سعد بن إبراهيم»، والله أعلم.

وأما روايةُ عبدِ الرحمنِ بنِ مَهْديٍّ: فأخرجها أبو نُعَيْم في "حلية الأولياء" (٧/ ١٤٨) مِنْ طريق أبي قُدَامة عُبَيْدالله بن سعيد السَّرَخْسي، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دِمَشْق" (١٩/ ٢١٥-٢١٦) من طريق عبدالرحمن بن بِشْر، وأبو موسى المَدِينيُّ في "اللطائف، من دقائق المعارف" (٧١٨) من طريق أبي عُبَيْد القاسم بنِ سَلَّام؛ جميعُهم (أبو قدامة، وعبدالرحمن بن بِشْر، وأبو عُبَيْد) عن عبدالرحمن بن مَهْدي، عن شُعْبة، قلتُ لأبي إسحاق: حديث عُقْبة بن عامر: «كنا نَتناوَبُ الرِّعْيةَ»، ممن سمعتَهُ؟ قال: مِنْ عبدالله بن عَطَاء، فأتيتُ عبدَاللهِ بنَ عَطَاء، فقلت: ممَّن سمعتَهُ؟ فقال: مِنْ زياد بن مِخْراق، فأتيتُ زيادَ بنَ مِخْراق، فقلتُ: ممَّن سمعتَهُ؟ فقال: مِنْ شَهْر بن حَوْشَب. هذا لفظ أبي قُدَامة.

وفي روايةِ عبدِالرحمنِ بن بشر: قلتُ لأبي إسحاق ممَّن سمعتَهُ؟ قال: مِنْ عبدالله بن عَطَاء، فأتيتُ عبدالله بن عَطَاء، فقال: سمعتُهُ مِنْ رجلٍ رواه عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عُقْبة بن عامر.

وفي رواية أبي عبيد: قلتُ لأبي إسحاق: مَنْ عبدُاللهِ بنُ عَطَاء؟ قال: شيخٌ من أهل الطائف لقيتُهُ بمكة، فحَجَجْتُ، وقَدِمَ عبدُالله بن عَطَاء، فلقيتُهُ، فسألتُهُ عن الحديث، فحدَّثني به، فقلت: مَنْ حدَّثك بهذا؟ قال: سعد بن إبراهيم، فلقيتُ سعدَ بنَ إبراهيم، فسألتُهُ عن الحديث، فحدَّثني، فقلت: =

= مَنْ حدَّثك بهذا؟ قال: زياد بن مِخْراق، قال: فلقيتُ زيادَ بنَ مِخْراق، فسألتُهُ عن الحديث، فقلتُ: مَنْ حدَّثك بهذا الحديث؟ فقال: حدَّثني رجلٌ، عن شَهْر بن حَوْشَب.

وقد اتفقَتْ روايتا عبد الرحمن بن بِشْر وأبي عُبَيْد على إثباتِ الواسطة بين عبد الله بن عَطَاء وزياد بن مِخْراق، بخلافِ روايةِ أبي قدامة؛ فإنها شاذَّةٌ لمخالفتها لروايتهما، والغلطُ فيها من شيخ أبي نُعَيْم فيما يظهر؛ وهو إبراهيمُ ابنُ عبدالله بن إسحاق القَصَّار؛ فإنَّنا لم نقف على من وثَّقه، وإنما وُصِفَ بالورعِ والزهدِ والعبادةِ وتغسيلِ الموتى؛ كما في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٤)، والله أعلم.

فخلاصةُ ما تقدَّم: أنَّ مدارَ الحديثِ على شُعْبة، ورواه عنه أربعة، وهم: نصر ابن حماد، وبِشْر بن المفضَّل، وأبو داود الطيالسي، وعبد الرحمن بن مهدي.

وقد اتفقَتْ جميعُ الرواياتِ على إثباتِ وسائطَ بين عبد الله بن عَطَاء وعُقْبة بنِ عامر؛ كما أنها اتفقَتْ على أنَّ الحديثَ من رواية زياد بن مِخْراق، عن رجلٍ مبهم، عن شَهْر بن حَوْشَب، عدا رواية نصر بنِ حماد؛ فإنَّ الحديثَ فيها من رواية زياد عن شَهْر بلا واسطة، وجاء فيها أنَّ شهرًا يرويه عن أبي رَيْحانة، عن عُقْبة بن عامر، بينما وقفَتْ باقي الروايات عند ذِكْرِ شَهْر بن حَوْشَب، ولم تذكُرْ عمَّن رواه، ونصرُ بنُ حمادِ بنِ عَجْلانَ البَجَليُّ أبو الحارث الوَرَّاق ضعيف؛ كما في "التقريب".

وقد وقَعَ اختلافٌ في روايتَيْ بشر بن المفضَّل وعبد الرحمن بنِ مَهْدي في إثباتِ واسطةٍ بين عبدِ اللهِ بنِ عَطَاءٍ وزيادِ بنِ مِخْراقٍ، واتضَحَ أنَّ الصوابَ: إثباتُ الواسطة بينهما، وأنَّ الرواية التي فيها تصريحُ عبدِ اللهِ بنِ عَطَاءٍ بالسماعِ من زيادٍ روايةٌ شاذَّة.

ثم حصل اختلافٌ في تسمية الواسطة بين ابن عَطَاء وزياد.

فاتفقَتْ روايةُ نصر بن حماد، وروايةُ أبي داودَ الطيالسيِّ - في الراجح عنه - وروايةُ عبدِ الرحمنِ بنِ مهدي - في الراجح عنه - على تسمية الواسطة: «سعد ابن إبراهيم»، وخالفهم بشر بن المفضَّل - في الراجح عنه - فجعَلَ الواسطةَ: «محمد بن المنكدر»، عدا الرواية التي جاءتْ مقرونةً برواية نصر بن حماد؛ فإنها تُشْعِرُ بموافقةِ بشرٍ لنصر بن حماد، وتقدَّم بيانُ خطأ هذه الرواية، والله أعلم. =

سَعْدُ بنُ إبراهيمَ[(١)]، فقيلَ لِسَعْدٍ، فقال: حَدَّثَني زِيَادُ بنُ مِخْرَاقٍ[(٢)]،

= وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من طرقٍ كثيرةٍ عن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، عن عبدالله ابن عَطَاء، عن عُقْبة بن عامر؛ ليس فيها ذكرٌ لقصة شُعْبة، فأعرَضْنا عن ذكرها؛ لخروجها عن المقصود.

وأخرجَهُ الطَّيَالِسيُّ في "مسنده" (١١٠١) عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن زِيَاد بن مِخْراق، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عُقْبة بن عامر، قال: تَوضَّأْتُ فدَخَلْتُ المَسْجِدَ ورسولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ فسمعتُهُ يقولُ: «مَنْ توضَّأَ، فأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ صلَّى صلاةً مكتوبةً يَحْفَظُهَا ويَعْقِلُهَا حتَّى يَقْضِيَهَا- كان كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وأصلُ الحديث: أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٥٣ رقم ١٧٣٩٣)، ومسلم (٢٣٤)، وأبو داود (١٦٩)، والنَّسائي (١٤٨)؛ من طريق أبي إدريسَ الخَوْلانيِّ عائذِ اللهِ بن عبدِالله، وجُبَيْرِ بن نُفَيْر؛ كلاهما عن عُقْبة بن عامر، قال: كانتْ علينا رعايةُ الإبلِ، فجاءتْ نَوْبَتِي، فرَوَّحْتُها بِعَشِيٍّ، فأَدْرَكْتُ رسولَ اللهِ ﷺ قائمًا يُحدِّثُ الناسَ، فأَدْرَكْتُ مِنْ قوله: «ما مِنْ مُسْلِمٍ يَتوضَّأُ، فيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، ثُمَّ يقومُ فيصلِّي ركعتَيْنِ مُقْبِلٌ عليهما بِقَلْبِهِ ووَجْهِهِ، إلَّا وجَبَتْ له الجَنَّةُ»، قال: فقُلْتُ: ما أجوَدَ هذه! فإذا قائلٌ بين يَدَيَّ يقولُ: التي قَبْلَها أجوَدُ، فنظَرْتُ فإذا عُمَرُ؛ قال: إنِّي قد رأيتُكَ جِئْتَ آنفًا، قال: «ما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتوضَّأُ فيُبْلِغُ- أو فيُسْبِغُ- الوُضُوءَ، ثُمَّ يقولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا اللهُ، وأنَّ مُحمَّدًا عبدُاللهِ ورسولُهُ، إلَّا فُتِحَتْ له أبوابُ الجَنَّةِ الثمانيةُ؛ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شاءَ»؛ وهذا لفظُ مُسْلِم.

(١) هو: سَعْدُ بنُ إبراهيمَ بن عبدِالرحمنِ بنِ عَوْفٍ القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ، أبو إسحاقَ، ويقال: أبو إبراهيمَ، المدنيُّ؛ وَثَّقَهُ أحمدُ بنُ عبداللهِ العِجْليُّ، وأبو حاتم، والنَّسَائيُّ، وغيرُ واحدٍ مِنَ العلماءِ، وُلِدَ في حدودِ سنةِ (٥٥هـ)، وتُوفِّي سَنَةَ (١٢٥هـ)، وقيل: (١٢٦هـ)، وقيل: (١٢٧هـ)، وقيل: (١٢٨هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٤/ ٥١)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٧٩)، و"المنتَظَم" (٧/ ٢٦٣)، و"تهذيب الكَمَال" (١٠/ ٢٤٠).

(٢) هو: زِيَادُ بنُ مِخْراق المُزَنِيُّ، مولاهُم، البَصْرِيُّ، أبو الحارثِ، قال شُعْبة عنه: «لا يَكْذِبُ في الحديثِ»، ووَثَّقَهُ يحيى بنُ مَعِين، والنَّسَائِيُّ. ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٧١)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٥٤٥)، و"تاريخ دِمَشْق" (١٩/ ٢١٥)، و"تهذيب الكَمَال" (٩/ ٥٠٨).

فقيلَ لِزِيَادٍ، فقال: حَدَّثَنِي شَهْرُ بنُ حَوْشَبٍ[(١)]، عن أبي رَيْحَانَةَ[(٢)].

---

(١) هو: شَهْر بن حَوْشَب، أبو سَعِيد، ويقال: أبو عبدِالله، ويقال: أبو عبدِالرحمن، ويقال: أبو الجَعْد، الأَشْعَرِيُّ الشاميُّ، مَوْلَى أسماءَ بنتِ يزيدَ الصحابيَّةِ، تقدَّم في هذه الروايةِ أنَّ شُعْبةَ تَرَكَ هذا الحديثَ لما ذُكِرَ شهرٌ في إسناده، وفي رواية عن شُعْبة، قال: «لَقِيتُ شَهْرًا، فلم أعتدَّ به»، وقال عبدالله ابن عون: «إنَّ شهرًا تركوه»؛ يعني: طَعَنُوا فيه. وتركه يحيى القطان، وقال أبو حاتم: «لا يحتجُّ به»، وقال الساجي: «فيه ضعفٌ، وليس بالحافظ، وكان شُعْبةُ يشهدُ عليه أنه رافَقَ رجلًا مِنْ أهلِ الشَّامِ، فخانه»، وقال الجوزجاني: «أحاديثُهُ لا تشبهُ حديثَ الناس»، وقال موسى بن هارون: «ضعيف»، وقال النَّسائيُّ: «ليس بالقويِّ»، وقال ابن حِبَّان: «كان ممَّن يروي عن الثقاتِ المُعْضِلات، وعن الأثباتِ المقلوبات»، وقال ابن عدي: «ولشَهْر بن حَوْشَب هذا غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، ويروي عنه عبدُالحميدِ بنُ بَهْرام أحاديثَ غيرها، وعامةُ ما يرويه هو وغيرُهُ من الحديث فيه مِنَ الإنكارِ ما فيه، وشهرٌ هذا ليس بالقويِّ في الحديث، وهو ممَّن لا يحتجُّ بحديثه، ولا يُتديَّنُ به».
وقال الحسين بن إدريس الهروي: «أخبرنا محمَّد بن عبد الله بن عَمَّار وسألتُهُ عن شَهْر بن حَوْشَبٍ؟ فقال: روى عنه الناسُ، وما أعلمُ أحدًا قال فيه غير شُعْبة، قلتُ: يكونُ حديثُهُ حجةً؟ قال لا». وقال الدارقطني: «يخرَّجُ حديثه».
وكان عبدالرحمن بن مَهْدي يحدِّث عنه، وكذا علي بن المَدِيني، ووثَّقه ابن مَعِين، والعِجْلي، ويعقوبُ بنُ شَيْبة، ويعقوبُ بن سُفْيان، والإمام أحمد في رواية، وفي رواية قال: «ليس به بأْس»، وقال أبو زرعة: «لا بأسَ به»، ونقل الترمذيُّ عن البخاريِّ قوله: «شَهْرٌ حسنُ الحديث»، وذكر أنه قوَّى أمره. وقال الذهبيُّ: «الاحتِجَاجُ بهِ مُتَرَجِّحٌ»، وقال ابنُ حَجَر: «صدوقٌ كثيرُ الإرسالِ والأوهام». وُلِدَ في خلافةِ عُثْمان، وتُوفِّي سنةَ (٩٨هـ)، وقيل: سنةَ (١٠٠هـ)، وقيل: سنةَ (١١١هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٤٤٩)، و"التاريخ الكبير" (٤/ ٢٥٨)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٣٨٢-٣٨٣)، و"الكامل" لابن عدي (٤/ ٤٠)، و"حِلْية الأولياء" (٦/ ٥٩)، و"تهذيب الكَمَال" (١٢/ ٥٧٨).

(٢) هو: شَمْعُونُ بنُ زَيْدِ بنِ خُنَافَةَ، أبو رَيْحانةَ القُرَظِيُّ، ويقالُ: الأَزْدِيُّ، ويقال: الأنصاريُّ، ويقال: القُرَشِيُّ، مشهورٌ بكنيتِهِ، له صُحْبَةٌ وسماعٌ وروايةٌ، رَوَى عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ. ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٦٤)، و"حِلْية الأولياء" (٢/ ٢٨)، و"الاستيعاب" (٢/ ٧١١)، و"تاريخ دِمَشْق" (٢٣/ ١٩٣)، و"الإصابة" (٣/ ٣٥٨)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٢٠).

وهذا مِنْ بَهْرَجَةِ المُدلِّسينَ[١].

[١٩] أنبأَنَا مُحمَّدُ بنُ عبدِالملكِ بنِ خَيْرُونَ، قال: أنبأَنَا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليٍّ الخَطِيبُ، قال: أخبَرَنَا أبو سَعِيدٍ الصَّيْرَفِيُّ[٢]، قال: حدَّثنا أبو العَبَّاسِ الأَصَمُّ[٣]، قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، قال: حدَّثني أبي، قال: لم يَسْمَعْ سَعِيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ[٤] مِنَ الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ[٥]

(١) في "الموضوعات" (١/ ١٤٤): «ومثلُ هذا إنَّما يَقَعُ في العَنْعَنَة، وهو مِنْ بَهْرَجَةِ المدلِّسين؛ وهو مِنْ أعظم الجناياتِ على الشَّريعة».
ومعنى: «بَهْرَجَةِ المدلِّسين»، أي: تزييفُهُمْ، وباطِلُهُمْ، ورَدِيءُ صُنْعهم، والبَهْرَجُ هو: الباطلُ والرديءُ من كلِّ شيءٍ؛ يقالُ: دِرْهَمٌ بَهْرَجٌ، أي: باطلٌ زَيْفٌ، وكلامٌ بَهْرَجٌ، وعَمَلٌ بَهْرَجٌ، وقد استُعِيرَ لكلِّ رديءٍ باطلٍ. انظر: "أساس البلاغة" (١/ ٨٤)، و"المُغْرِب في ترتيب المعرب" (١/ ٩٢)، و"مختار الصَّحاح"، و"المصباح المنير"، و"تاج العَرُوس" (ب هـ ر ج).

(٢) هو: مُحمَّدُ بنُ مُوسَى بن الفَضْلِ بن شَاذَانَ، أبو سعيدٍ الصَّيْرَفِيُّ النيسابوريُّ، وَثَّقَهُ الذهبيُّ، وعمادُ الدينِ الحَنبليُّ، تُوفِّي سَنَةَ (٤٢١هـ). ترجمتُهُ في: "سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٧/ ٣٥٠)، و"شَذرات الذهب" (٥/ ١٠٧).

(٣) هو: مُحمَّدُ بنُ يعقوبَ بن يُوسُفَ بن مَعْقِلِ بن سِنَان، أبو العَبَّاسِ، الأُمَويُّ، السِّنَانِيُّ، المَعْقِلِيُّ، النيسابوريُّ الأصمُّ، قال ابنُ أبي حاتم: «بَلَغَنا أنَّه ثقةٌ صَدُوقٌ»، وُلِدَ سنةَ (٢٤٧هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٣٤٦هـ). ترجمتُهُ في: "المنتَظَم" (٦/ ٣٨٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٥/ ٤٥٢)، و"شَذَرات الذهب" (٤/ ٢٤٥).

(٤) هو: سَعِيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ- واسمُ أبي عَرُوبةَ: مِهْرَانُ- أبو النَّضْرِ، العَدَوِيُّ، وَثَّقَهُ يحيى بنُ مَعِين، وأبو زُرْعَة، وقال أبو حاتم: «ثقةٌ قَبْلَ أَنْ يَختلِطَ»، تُوفِّي سنةَ (١٥٦هـ)، وقيل: سنةَ (١٥٧هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٤/ ٦٥)، و"تهذيب الكَمَال" (١١/ ٥)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٦/ ٤١٣).

(٥) هو: الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ، أبو محمَّد، ويقال: أبو عبدِالله، ويقال: أبو عُمَرَ، الكُوفيُّ، الكِنْديُّ مولاهم- وليس هو الحَكَمَ بنَ عُتَيْبَةَ بن النَّهَّاس- قال عنه يحيى بنُ أبي كَثِير- وكانوا بمنى-: «ما بين لَابَتَيْهَا أَفْقَهُ مِنْهُ»، وُلِدَ سنةَ (٤٦هـ)، وتُوفِّي سنةَ (١١٣هـ)، وقيل: (١١٤هـ)، وقيل: (١١٥هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٣١)، و"التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣٣)، =

شَيْئًا، ولا مِنْ حَمَّادٍ[(١)]، ولا مِنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ[(٢)]، ولا مِنْ هِشَام بنِ عُرْوَةَ[(٣)]، ولا مِنْ إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ[(٤)]، ولا مِنْ عُبَيْدِاللهِ بنِ عُمَرَ[(٥)]،

= و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ١٢٣-١٢٥)، و"تهذيب الكَمَال" (٧/ ١١٤- ١٢٠)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٢٠٨-٢١٣).

(١) المرادُ بِحَمَّادٍ هنا: حَمَّادُ بنُ أبي سُلَيْمانَ - كما عندَ ابنِ أبي حاتم في "المراسيل" (ص٧٨)- واسمُ أبي سُلَيْمانَ: مُسْلِمٌ- أبو إسماعيلَ الكُوفيُّ، مولى الأَشْعَرِيِّينَ، أصلُهُ مِنْ أَصْبَهانَ، وليسَ هو بالمُكْثِرِ مِنَ الروايةِ، قال شُعْبة: «كانَ حمادٌ صَدُوقَ اللسانِ، لا يَحْفَظُ الحديثَ»، وقال النَّسائيُّ: «ثقةٌ مُرْجِئٌ»، وقال أبو حاتم: «هو مستقيمٌ في الفقه، فإذا جاءَ الأَثَرُ شَوَّش»، توفِّي سنةَ (١١٩هـ)، وقيل: سنةَ (١٢٠هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٣٢)، و"التاريخ الكبير" (٣/ ١٨)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ١٤٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٢٣١).

(٢) هو: عَمْرُو بنُ دِينَارٍ، أبو مُحمَّدٍ الأَثْرَمُ المَكِّيُّ، الجُمَحِيُّ، مَوْلَى مُوسَى بن بَاذَانَ مولى ابنِ جُمَح، ويقالُ: مولى بني مَخْزوم، ويقالُ: كان باذانُ عاملَ كِسْرَى على اليَمَنِ، كان أحدَ الأعلام، ومفتيَ أهلِ مَكَّةَ في زمانِهِ، وُلِدَ سنة (٤٦هـ)، أو نحوَها، وتوفِّي سنةَ (١٢٥هـ)، وقيل: سنةَ (١٢٦هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٢٨- ٣٢٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ٢٣١)، و"المراسيل" لابن أبي حاتم (ص١٤٣- ١٤٤)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٢/ ٥- ١٣)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٣٠٠- ٣٠٧).

(٣) زاد هنا- في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٧٨)، و"جامع التحصيل" (ص١٨٢)، و"تحفة التحصيل" (ص١٢٥)-: «ولا مِنْ عُمَرَ بن أبي سَلَمَةَ شيئًا».

(٤) هو: إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ، واسمُهُ: هُرْمُزُ، ويقال: سَعْد، ويقال: كَثِير، أبو عبدِاللهِ، البَجَلِيُّ، الأَحْمَسِيُّ، مولاهمُ الكُوفيُّ، قال الإمامُ أحمدُ: «أَصَحُّ الناسِ حديثًا»، وقال النَّسَائيُّ: «ثقةٌ»، وقال يَعْقُوبُ بن شَيْبَةَ: «كانَ ثقةً ثَبْتًا»، توفِّي سنةَ (١٤٦هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٤٤)، و"التاريخ الكبير" (١/ ٣٥١)، و"تهذيب الكَمَال" (٣/ ٦٩)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٦/ ١٧٦).

(٥) هو: عُبَيْدُاللهِ بنُ عُمَرَ بن حَفْص بن عاصم بن عُمَرَ بن الخَطَّاب، أبو عُثْمانَ القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ، ثُمَّ العُمَرِيُّ المدنيُّ، قال يحيى بنُ مَعِين: «عُبَيْدُاللهِ بنُ عُمَر مِنَ الثقات»، وُلِدَ بعدَ سنةِ (٧٠هـ)، أو نَحْوِها، وتوفِّي سنةَ (١٤٥هـ)، وقيل: سنةَ (١٤٧هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٩٥)، و"الجَرْح =

ولا مِنْ أبي بِشْرٍ[(١)]، ولا مِنْ زيدِ بنِ أَسْلَمَ[(٢)]؛ وقد حَدَّثَ عَنْ هؤلاءِ كُلِّهِمْ[(٣)].

ومِنْ هذا الجِنْسِ[(٤)]: يَأْتِيَ[(٥)] في الحديثِ: مَعْمَرٌ[(٦)]، عن مُحمَّدِ

= والتعديل" (٥/ ٣٢٦)، و"الثقات" (٧/ ١٤٩)، و"تهذيب الكَمَال" (١٩/ ١٢٤)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٦/ ٣٠٤).

(١) هو: جَعْفَرُ بنُ أبي وَحْشِيَّةَ إِيَاسٍ، أبو بِشْرٍ، اليَشْكُرِيُّ البَصْرِيُّ، وَثَّقَهُ يحيى بنُ مَعِينٍ، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، والعِجْليُّ، والنَّسَائيُّ، وقال ابنُ سَعْد: «ثقةٌ كثيرُ الحديثِ»، توفِّي سنةَ (١٢٣هـ)، وقيل: (١٢٤هـ)، وقيل: (١٢٥هـ)، وقيل: (١٢٦هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ١٨٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٤٧٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٥/ ٥)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٤٦٥).

(٢) زاد بعدَهُ- في جميعِ مصادرِ التخريج-: «ولا مِنْ أبي الزِّنَاد»، وأبو الزِّنَادِ هو: عبدُاللهِ بنُ ذَكْوَانَ القُرَشِيُّ، أبو عبدالرحمنِ المدنيُّ، ثقةٌ فقيهٌ صالحُ الحديثِ، صاحبُ سُنَّة. وُلِدَ في نحوِ سنةِ (٦٥هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٣٠هـ)، وقيل: (١٣١هـ)، وقيل: (١٣٢هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٥/ ٤٩)، و"الثقات" (٧/ ٦)، و"تهذيب الكَمَال" (١٤/ ٤٧٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٤٤٥).

(٣) زاد بعدَهُ- في جميعِ مصادرِ التخريجِ-: «ولم يَسْمَعْ منهمْ شيئًا».
وتجدُ قولَ الإمام أحمدَ هذا في: "العِلَلِ ومعرفةِ الرجال" له (٢/ ٣٣١)، و"المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٧٨)، و"الكامل" لابن عَدِيّ (٣/ ٣٩٥)، و"الكفاية" للخطيب (١/ ٣٥٨). وانظر: "جامع التحصيل" للعَلَائي (ص١٨٢)، و"تحفة التحصيل" للعِرَاقي (ص١٢٥).

(٤) انظر هذا المثالَ في "الموضوعات" (١/ ١٤٤).

(٥) كذا في الأصل. وفي "الموضوعات": «أَنْ يأتي». وما في الأصلِ صحيحٌ على تقديرِ «أَنْ» ويجوز في الفعلِ بعدَها الرفعُ والنصبُ. وهي لغةٌ فاشيةٌ في الحجازِ، وكثيرةٌ في كلامِ الشافعيِّ رحمه الله. ينظر: "الرسالة" للشافعي (الفقرات: ١٦٨، ٧٣١، ١٧٣٢)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٨٥)، و"مغني اللبيب" (٢/ ٦٠٥)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٩٧-١٩٨)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٠-٣١).
ويجوزُ أيضًا أَلَّا تقدرَ «أَنْ»، ويكونَ الفعلُ مرفوعًا ابتداءً، ويكونُ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ؛ أي: «ويأتي من هذا الجنس في الحديث...» إلخ.

(٦) هو: مَعْمَرُ بنُ راشدٍ، أبو عُرْوةَ الأَزْدِيُّ، مولاهمُ البَصْرِيُّ، أحدُ الأعلامِ، =

ابنِ واسعٍ[١]، عن أبي صالحٍ[٢]، عن أبي هُرَيْرَةَ، وكُلُّهُمْ ثقاتٌ؛ ولكنَّ الآفةَ: أَنَّ مَعْمَرًا لم يَسْمَعْ مِنِ ابنِ واسعٍ، وابنُ واسعٍ لم يَسْمَعْ مِنْ أبي صالحٍ[٣].

ثُمَّ قد يَغْلَطُ الثِّقَةُ[٤]؛ فلا يَعْرِفُ ذلكَ إلَّا كِبَارُ الحُفَّاظِ؛ مِثْلُ:

(١٣) حديثِ ابنِ/ سِيرِينَ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عن رسولِ اللهِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ مَثْنَى [مَثْنَى][٥]». قال أبو عبدِاللهِ الحاكمُ: إسنادُهُ ثقاتٌ،

= وعالمُ اليَمَنِ، مِنْ أتباعِ التابعينَ، وصاحبُ الزُّهْرِيِّ، كان فقيهًا مُتْقِنًا حافظًا ورعًا، وُلِدَ في حدودِ سنةِ (٩٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٥٠هـ)، وقيل: (١٥٢هـ)، وقيل: (١٥٣هـ)، وقيل: (١٥٤هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٥/ ٥٤٦)، و"التاريخ الكبير" (٧/ ٣٧٨)، و"المَعَارِف" لابن قُتَيْبة (ص٥٠٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٨/ ٢٥٥)، و"تذكرة الحفاظ" (١/ ١٩٠).

(١) هو: مُحمَّدُ بنُ وَاسِعِ بن جابرِ بن الأَخْنَسِ، أبو بَكْرٍ، ويقالُ: أبو عَبْدِاللهِ، الأَزْدِيُّ، البَصْرِيُّ، إمَامٌ رَبَّانِيٌّ، قال عليُّ بن المَدِينِيِّ: له خمسةَ عَشَرَ حديثًا، وقال العِجْليُّ: ثقةٌ عابدٌ صالح. توفِّي سنةَ (١٢٣هـ)، وقيل: (١٢٧هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (١/ ٢٥٥)، و"الجَرْح والتعديل" (٨/ ١١٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٦/ ٥٧٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٦/ ١١٩).

(٢) هو: ذَكْوَانُ بنُ عبدِاللهِ، أبو صالحٍ السَّمَّانُ، مَوْلَى أُمِّ المؤمنينَ جُوَيْرِيَّةَ الغَطَفَانِيَّةِ، مِنْ كبارِ علماءِ المدينةِ، وثَّقَهُ يحيى بنُ مَعِين وأبو زُرْعة وأبو حاتم، وزاد أبو زُرْعَةَ: «مستقيمُ الحديثِ»، وزاد أبو حاتم: «صالحُ الحديثِ يُحتجُّ بحديثِهِ»، وقال ابنُ سَعْد: «كان ثقةً كثيرَ الحديث»، وُلِدَ في خلافةِ عُمَرَ، وتوفِّي سنةَ (١٠١هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٥/ ٣٠١)، و"التاريخ الكبير" (٣/ ٢٦٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٤٥٠)، و"تهذيب الكَمَال" (٨/ ٥١٣)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٣٦).

(٣) انظر: "معرفة علوم الحديث" للحَاكم (ص١٤٢)، و"بيان المسند والمرسل والمنقطع" للدانيِّ (ص٣٢).

(٤) في "الموضوعات" (١/ ١٤٤): «وقد يَهِمُ الثقةُ...» إلخ.

(٥) ما بينَ المعقوفَيْنِ زيادةٌ مِن "الموضوعات"، وبقيَّةِ مصادرِ التخريج، =

وذِكْرُ «النَّهَارِ» وَهَمٌ[1].

= ولفظُ الحديثِ بتمامِهِ في "الموضوعات": «صَلَاةُ الليلِ والنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، والوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ».

(١) أخرجَه الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (١٠١) عن عبد الرحمن بن حمدان الجلاب، عن أبي حاتمٍ الرازيِّ، عن نصرِ بنِ عليٍّ، عن أبيه، عن ابن عونٍ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن ابن عمرَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «صلاةُ الليلِ والنَّهارِ مثنى مثنى، والوترُ ركعة من آخرِ الليلِ».
قال الحاكم: «هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر «النهار» فيه وهم، والكلام عليه يطول».
وقال البيهقيُّ: «قال الحاكمُ: هذا حديثٌ غريبٌ بهذا الإسناد، ولم نكتبْه [في الأصل: يكتبه] إلا عن هذا الشيخ، ورواتُه كلُّهم ثقاتٌ، **ولا أعرف له علة**».
انظر: "مختصر خلافيات البيهقي" (٢/ ٢٨٩)، و"البدر المنير" (٤/ ٣٦١).
والحديث أخرجه إبراهيمُ الحربيُّ في "غريب الحديث"- كما في "نصب الراية" (٢/ ١٤٤-١٤٥)- فقال: حدثنا نصر بن علي، ثنا أبي، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى». اهـ.
وقال الحافظُ في "الدراية" (١/ ٢٠٠): «وهو عند الحربيِّ في "الغرائب" عن نصرِ بنِ عليٍّ، عن أبيه، عن ابنِ أبي ذئبٍ، عن المقبريِّ، عن أبي هريرةَ، **فلعل له فيه إسنادين**».
والحديثُ معلولٌ بهذا الاختلافِ على نصرِ بنِ عليٍّ الجهضميِّ، وهو يشعرُ بأنه لم يضبطْ هذا الحديثَ، وقد رُوِيَ عن ابنِ عونٍ وابنِ سيرينَ بغيرِ هذا اللفظِ.
فأخرجه الطوسي في "مستخرجه" (٢/ ٤٢٠ رقم ٤٣٨) عن محمد بن المثنى ويحيى بن حكيم المقوِّمي، والرامهرمزيُّ في "المحدث الفاصل" (٥٨٣) من طريق يحيى بنِ حكيمٍ المقوم؛ كلاهما (ابن المثنى، وابن المقوم) عن محمدِ ابن أبي عديٍّ، عن يونسَ بنِ عبيدٍ وابنِ عونٍ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن ابنِ عمرَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «صلاةُ الليلِ مَثْنى مَثْنى، فإذا خَشِيتَ الصُّبْحَ فأَوْتِرْ بِرَكْعَةٍ». هكذا مرفوعًا دون ذكرِ: «النهار».
وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ في "مصنفِه" (٦٦٩٣ و٦٦٩٤ و٣٧٥٥٧ و٣٧٥٦٦) عن ابنِ أبي عديٍّ ويزيدَ بنِ هارونَ، عن ابنِ عونٍ، عن محمدِ بنِ سيرينَ =

= قال: «صلاةُ الليلِ مَثْنى مَثْنى»؛ هكذا من قولِ محمدِ بنِ سيرينَ، فلعل ابنَ أبي شيبةَ حمل روايةَ ابنِ أبي عديٍّ على روايةِ يزيدَ بنِ هارونَ.
وأخرجه أبو جعفر بنُ البختريِّ في "الجزء الحادي عشر من فوائده" (٦٣٤/ مجموع فيه مصنفاته) عن أحمدَ بنِ مُلاعِبٍ، عن عبد الوهابِ بنِ عَطَاءٍ، عن ابنِ عونٍ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، أن ابنَ عَمَرَ قال: «صلاةُ الليلِ مَثْنى مَثْنى، والوترِ ركعةٌ مِن آخرِ الليلِ»؛ هكذا موقوفًا على ابنِ عمرَ.
وعبدُالوهاب بنُ عَطَاءٍ الخفَّافُ متكلمٌ في حفظِه، فهو صدوقٌ ربما أخطأ؛ كما في "التقريب".
وقد سُئل الدارقطنيُّ في "العلل" (٣٠٩٩) عن هذا الحديثِ؟ فقال: «اختُلِفَ على ابنِ سيرينَ في رفعِه؛ فرواه يونسُ بنُ عبيدٍ، وابنُ عونٍ، وسالمٌ الخياطُ، عن ابنِ سيرينَ، عن ابن عمرَ، عن النبيِّ ﷺ. ورواه أيوبُ السختيانيُّ، واختُلِف عنه: فرفعه البسري، عن عبدالوهاب، عن أيوب، عن ابنِ سيرينَ، ووقفه عمرُ بن شبَّة، عن عبدِ الوهاب. وكذلك رواه أشعثُ بن عبد الملك، وسالمُ أبو جميع، عن ابنِ سيرينَ، عن ابن عمر، موقوفًا، ورفعه صحيح».
ومما يدلّ على صحَّة ترجيح الدارقطني للمرفوع:
أن الحديثَ أخرجه عبدُالرزاقِ في "المصنَّف" (٤٦٧٥)، والإمامُ أحمدُ في "المسند" (٢/ ٣٢ رقم ٤٨٧٨) من طريق هشام بن حسانَ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن ابنِ عمرَ، عن النبي ﷺ قال: «صلاةُ الليلِ مَثْنى مَثْنى، والوترُ ركعةٌ من آخرِ الليلِ». وهذا إسنادٌ غايةٌ في الصحةِ.
وأخرجه عبدُالرزاقِ أيضًا (٤٦٧٦) عن معمرٍ، والبزارُ (٥٣٦٧)، وأبو الشيخِ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ٢١٠) من طريق عبدِالوهابِ بنِ عبدالمجيد الثقفيِّ؛ كلاهما (معمر، والثقفي) عن أيوبَ السختيانيِّ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن ابنِ عمرَ، به، مرفوعًا كسابقِه.
ومن طريق عبدِالرزاق أخرجَه الطبرانيُّ في "الكبير" (١٣/ ٢٤٤ رقم ١٣٩٨٣).
وقد أشارَ الدارقطنيُّ- فيما سبق- إلى اختلافٍ وقعَ في روايةِ أيوبَ هذه، وهو أنه اختُلِفَ على عبدالوهابِ الثقفيِّ في رفعِ الحديثِ ووقفه عن أيوبَ، فرفعه البسريُّ، ووقفه عمرُ بنُ شبَّة. =

= والبسريُّ هو: محمدُ بنُ الوليدِ؛ من ذريةِ بسرِ بنِ أرطاةَ، وروايتُه المرفوعةُ أخرجَها الدارقطنيُّ في "الأفراد" (٣١٥١)، وقال: «قال ابنُ صاعدٍ: رفعه لنا محمدُ بنُ الوليدِ القرشيُّ، عن عبدالوهابِ الثقفيِّ، عن أيوبَ، عنه، عن ابنِ عمرَ، ورواه لنا بندارٌ عن الثقفيِّ موقوفًا. قال الدارقطنيُّ: ولا أعلمُ رفعه غيرَ محمدِ بنِ الوليدِ البسريِّ».
وهذا القولُ غريبٌ من الدارقطنيِّ رَحِمَهُ اللهُ، فقد رواه- كما سبق- البزارُ من طريقِ مسلمِ بنِ حاتمٍ، وأبو الشيخ من طريق عبيدالله بن عمر القواريري؛ كلاهما عن عبدالوهابِ الثقفي، به مرفوعًا كرواية البسري. فهؤلاء ثلاثة من الرواة اتفقوا على روايته عن الثقفي مرفوعًا، ويقوّي روايتهم: رواية معمر عن أيوب مرفوعًا؛ كما سبق.
وأما روايةُ عمرَ بن شبةَ التي أشار إليها الدارقطنيُّ، وروايةُ بندارٍ التي أشار إليها ابنُ صاعدٍ؛ كلاهما عن الثقفي موقوفًا؛ فإنها لا تعلّ الرواية المرفوعة، بل لو قيل: إن رواية الرفع هي التي تعلّ رواية الوقف لكان أقرب، غير أن الذي يظهر - والله أعلم- أن الاختلاف من عبدالوهاب الثقفي نفسه، فإنه كان ينشط أحيانًا فيرفع الحديث، ويكسل أحيانًا فيقفه.
وخلاصةُ ما سبق أن الحديث من طريقِ محمدِ بنِ سيرينَ صحيحٌ مرفوعًا، وليس فيه ذكر النهار، والله أعلم.
والمشهورُ بذكرِ لفظ «النهار» عند أهلِ العلمِ هو: حديثُ ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا من روايةِ عليِّ بنِ عبدِالله البارقيِّ عنه، وهو:
ما أخرجه الطيالسيُّ في "مسنده" (٢٠٤٤) عن شُعْبةَ، عن يعلى بنِ عَطَاءٍ، عن عليِّ بنِ عبدِ اللهِ، عن ابنِ عمرَ- يراه شُعْبةُ عن النبيِّ ﷺ- أنه قال: «صلاةُ الليلِ والنهارِ مَثْنى مَثْنى».
ومن طريق الطيالسيِّ أخرجَه الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٣٤)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٧)، والبيهقيُّ في "معرفة السنن" (٤/ ٢٦). وزاد فيه أبو الشيخ: «أبا سعيد» مع «ابن عمر».
وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ في "مصنفه" (٦٦٩٧)، وأحمدُ في "مسنده" (٢/ ٢٦ و٥١ رقم ٤٧٩١ و٥١٢٢)، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٨٥)، وأبو داودَ في "سننه" (١٢٩٥)، والترمذيُّ في "جامعه" (٥٩٧)، والنسائيُّ في "سننه" (١٦٦٦)، وابنُ ماجه في "سننه" (١٣٢٢)، وابنُ الجارودِ في =

= "المنتقى" (٢٧٨)، وابنُ خزيمةَ في "صحيحه" (١٢١٠)، والطوسيُّ في "مستخرجه" (٣/ ١٦٦-١٦٧)، وابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٢٧٤٨)، وابنُ حِبَّانَ في "صحيحه" (٢٤٨٢ و٢٤٨٣ و٢٤٩٤)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٣/ ٥٤ رقم ١٣٦٧٩)، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (٥/ ١٨٠)، والدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ٤١٧)، وابنُ سمعونَ في "أماليه" (٢٦٩)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٧)، وابنُ عبدِ البرِّ في "التمهيد" (١٣/ ١٨٨)، وأبو الحسنِ الخلعيُّ في "الخلعيات" (٣٧) من طريقِ شُعْبَةَ، به. وفي رواية لأحمدَ: وكان شُعْبةُ يفرقُه.
ومن طريقِ ابنِ أبي شيبةَ أخرجه الدارميُّ في "سننه" (١٤٩٩)، وابنُ عبد البر في "التمهيد" (١٣/ ٢٤٦-٢٤٧)، وفي "الاستذكار" (٥/ ٢٢٧). ومن طريق أحمد أخرجه ابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٢٧٤٩).
وقد اختلف الأئمةُ في الحكمِ على هذا الحديثِ:
فقال الترمذيُّ: «اختلف أصحاب شُعْبة في حديث ابن عمر؛ فرفعه بعضهم، وأوقفه بعضهم، وروي عن عبد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ نحو هذا، والصحيح ما روي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مثنى مثنى» وروى الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه: «صلاةُ النهارِ»، وقد رُوِيَ عن عبيدِ اللهِ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ أنه كان يُصلِّي بالليلِ مَثْنى مَثْنى، وبالنهارِ أربعًا».
وقال النسائي: «هذا الحديث عندي خطأ، والله تعالى أعلم»، وقال أيضًا: «هذا إسنادٌ جيدٌ؛ ولكن أصحابَ ابنِ عمرَ خالفوا عليًّا الأزديَّ؛ خالفَهُ: سالمٌ، ونافعٌ، وطاوسٌ».
وقال العُقيليُّ في "الضعفاء" (٤/ ٢٤١): «وقد روى شُعْبة، عن يعلى بن عَطَاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" وأما صلاة النهار أربعًا **فلا يتابع عليه**».
وقال الخطابيُّ في "معالم السنن" (١/ ٢٧٨): «رَوى هذا الحديث عن ابن عمر: نافع، وطاوس، وعبد الله بن دينار، لم يذكر فيه أحد: صلاة النهار؛ إنما هو صلاة الليل مثنى مثنى، **إلَّا أن سبيل الزيادات أن تقبل**».
وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (١٣/ ٣٦): «فأما صلاة الليل، فرفعه صحيحٌ عن ابنِ عمرَ؛ يرويه أيوبُ السختيانيُّ، وعبيدُ اللهِ بنُ عمرَ، ومالكٌ، =

= وابنُ عونٍ، والضحاكُ بنِ عثمانَ، وإبراهيمُ الصائغُ، وابنُ أبي ليلى، وجريرُ ابنُ حازمٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ: في صلاةِ الليلِ دون صلاةِ النهارِ، وإنما تُعرفُ صلاةُ النهارِ عن يعلى بنِ عَطَاءٍ، عن علي الأزديِّ، عن ابنِ عمرَ، **وخالفه نافعٌ، وهو أحفظُ منه**».

وقال البيهقيُّ في "الخلافيات": «هذا حديثٌ صحيحٌ رواته ثقاتٌ؛ فقد احتجَّ مسلمٌ بعليِّ بنِ عبدِ اللهِ البارقيِّ الأزديِّ، والزيادةُ من الثقةِ مقبولةٌ، وقد سُئِلَ البخاريُّ عن حديثِ يعلى بنِ عَطَاءٍ أصحيحٌ هو؟ قال: نعم، قال البخاريُّ: وقال سعيدُ بنُ جبيرٍ: كان ابنُ عمرَ رضي الله عنهما لا يُصلِّي أربعًا لا يفصل بينهن إلا المكتوبة...». انظر: "مختصر خلافيات البيهقي" (٢/ ٢٨٨).

وقال في "معرفة السنن" (٤/ ٢٧): «ولا يجوزُ توهينُ روايةِ علي البارقيِّ بروايةِ مَن روى عن ابنِ عمرَ أنه صلى بالنهارِ أربعًا لا يفصلُ بينهن بسلامٍ؛ لجواز الأمرين عند من يحتج بحديث علي البارقي ويكون قول سعيد بن جبير محمولًا على أنه كذلك رآه، وهي الأفضلُ عنده حتى كان أكثرُ صلاتِه مَثْنى مَثْنى إلا المكتوبةَ، كما رُوي عنه إن كان محفوظًا».

وقال ابنُ عبدِ البرِّ في "التمهيد" (١٣/ ٢٤٢-٢٤٥): «وقد روى هذا الحديثَ عن ابنِ عمرَ جماعةٌ؛ منهم: نافعٌ، وعبدُ اللهِ بنُ دينارٍ، وسالمٌ، وطاوسٌ، وأبو سلمة بنُ عبدِ الرحمنِ، ومحمدُ بنُ سيرينَ، وحبيبُ بنُ أبي ثابتٍ، وحميدُ بنُ عبدِ الرحمنِ، وعبدُ اللهِ بنُ شقيقٍ؛ كلُّهم قال فيه عن ابنِ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ: «صلاةُ الليلِ مَثْنى مَثْنى»، لم يذكروا: «النهار»، ورواه عليُّ بنُ عبدِ اللهِ الأزديُّ البارقيُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، عن النبي ﷺ: «صلاةُ الليلِ والنهارِ مَثْنى مَثْنى»؛ فزاد فيه ذكر النهار، ولم يقله أحد عن ابنِ عمرَ غيره، وأنكروه عليه... وقال أبو بكر الأثرمُ: سمعتُ أبا عبدِ الله- يعني: أحمدَ بنَ حنبلٍ- يُسأَلُ عن صلاةِ الليلِ والنهارِ في النافلةِ، فقال: أما الذي أختارُ فمَثْنى مَثْنى، وإن صلى أربعًا فلا بأسَ، وأرجو أن لا يضيقَ عليه، فذُكِرَ له حديثُ يَعْلى بنِ عَطَاءٍ عن عليِّ الأزديِّ، فقال: **لو كان ذلك الحديثُ يثبتُ!** ومع هذا حديث ابنِ عمرَ أن رسولَ اللهِ ﷺ كان يصلي ركعتين في تطوعِه بالنهارِ؛ ركعتين قبلَ الظهر، وركعتين بعدها، والفجر، والأضحى [كذا في الأصل! والصواب: والضحى]، وإذا دخل المسجد صلى ركعتين، فهذا أحب إلي، وإن صلى أربعًا فقد رُوِيَ عن ابنِ عمرَ أنه كان يصلي أربعًا بالنهارِ. =

= وقال ابنُ عونٍ: قال لي نافعٌ: أما نحن فنصلِّي بالنهارِ أربعًا، قال فذكرته لمحمد، فقال: لو صلى مَثْنى كان أجدرَ أن يحفظ.
وحدثنا خلفُ بنُ قاسمٍ قال حدثنا أبو طالبٍ محمدُ بنُ زكرياءَ المقدسيُّ ببيت المقدسِ قال حدثنا أبو محمد مضر بن محمد قال: سألتُ يحيى بنَ معين عن صلاةِ الليلِ والنهارِ، فقال: صلاةُ النهارِ أربعًا لا يفصلُ بينهن، وصلاةُ الليلِ ركعتين، فقلتُ له: إن أبا عبدِ اللهِ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقول: صلاةُ الليلِ والنهارِ مَثْنى مَثْنى، فقال: بأيِّ حديثٍ؟ فقلتُ: بحديثِ شُعْبةَ، عن يعلى بنِ عَطاءٍ، عن عليٍّ الأزديِّ، عن ابنِ عمرَ أن النبيَّ ﷺ قال: «صلاةُ الليلِ والنهارِ مَثْنى مَثْنى»، فقال: ومَنْ عليٌّ الأزديُّ حتى أقبلَ منه هذا؟! أَدَعُ يحيى بنَ سعيدٍ الأنصاريَّ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ أنه كان يتطوعُ بالنهارِ أربعًا لا يفصلُ بينهن، وآخذُ بحديثِ عليٍّ الأزديِّ؟! لو كان حديثُ عليٍّ الأزديِّ صحيحًا لم يخالفْه ابنُ عمرَ. قال يحيى: وقد كان شُعْبةُ يتّقي هذا الحديث، وربما لم يرفعْه...».
وقال شيخُ الإسلامِ في "مجموع الفتاوى" (٢١/ ٢٨٩): «يرويه الأزديُّ عليُّ ابنُ عبد الله البارقيُّ عن ابنِ عمرَ، وهو خلافُ ما رواه الثقاتُ المعروفون عن ابنِ عمرَ؛ فإنهم رَوَوْا ما في الصحيحين أنه سُئِلَ عن صلاةِ الليلِ فقال: «صلاةُ الليلِ مَثْنى مَثْنى، فإذا خفتَ الفجرَ فأوترْ بواحدةٍ»، ولهذا ضعَّفَ الإمامُ أحمدُ وغيرُه من العلماءِ حديثَ البارقيِّ، ولا يقالُ هذه زيادةُ من الثقةِ فتكون مقبولةً لوجوه...». ثم ذكر هذه الوجوهَ، فانظرْها ثَمَّةَ.
وقال ابنُ عبد الهادي في "المحرر" (٣٢٧): «رواه أحمدُ، وأبو داودَ، والترمذيُّ، وابنُ ماجه، والنسائيُّ، وابنُ حِبَّانَ، وصحَّحه البخاريُّ، وقال أحمدُ- في رواية الميمونيِّ وغيره عنه-: إسنادُه جيدٌ...».
وقال الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٢/ ١٤٤): «والحديث في "الصحيحين" من حديث جماعة عن ابنِ عمرَ، ليس فيه ذكر النهار». وانظر: "مسائل الإمام أحمد؛ رواية أبي داود" (ص٣٩٠ و٤١٧ و٤٢٤-٤٢٥)، و"التمهيد" (١٣/ ١٨٥-١٨٦)، و"فتح الباري" لابن رجب (٩/ ٩٧-١٠١)، و"البدر المنير" (٤/ ٣٥٧-٣٦١)، و"التلخيص الحبير" (٢/ ٢٢)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ٤٧٩). والله أعلم.

ومِثْلُ[(١)]: حديثِ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَيَّانَ التَّمَّارِ[(٢)]، عن أبي الوَلِيدِ[(٣)]، عن مالكٍ، عن ابنِ شِهَابٍ[(٤)]، عَنْ عائشةَ[(٥)]، قالتْ: «مَا عَابَ رسولُ اللهِ طَعَامًا قَطُّ»؛ قال الحاكمُ[(٦)]: «تَدَاوَلَهُ الثقاتُ، وهو باطلٌ مِنْ حديثِ مالكٍ، وإنَّما أُرِيدَ بهذا الإسنادِ: «ما ضَرَبَ رسولُ اللهِ بيدِهِ امرأةً قَطُّ»[(٧)].

---

(١) انظرْ هذا المثالَ في "الموضوعات" (١/ ١٤٤).

(٢) هو: مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدِ بن حَيَّانَ، أبو جَعْفَرٍ التَّمَّارُ البَصْرِيُّ، قال ابنُ حِبَّانَ: ربَّما أَخْطَأَ، وقال الدارقطنيُّ: «لا بأسَ به»، توفِّي سنةَ (٢٨٩هـ). ترجمتُهُ في: "الثقات" (٩/ ١٥٣)، و"فتح الباب في الكنى والألقاب" (١/ ١٩٤)، و"سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص١٤٤)، و"لسان الميزان" (٥/ ٣٥٨).

(٣) هو: هِشَامُ بنُ عبدِالملكِ، أبو الوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ الباهِلِيُّ، قال الإمامُ أحمدُ: «مُتْقِنٌ»، وُلِدَ سنةَ (١٣٣هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٢٦هـ)، وقيل: (٢٢٧هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٨/ ١٩٥)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ٦٥)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٠/ ٣٤١).

(٤) هو: الإمام المشهور مُحمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بن عُبَيْدِاللهِ بن عبدِاللهِ بن شِهَابٍ، أبو بكرٍ، القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ، المَدَنيُّ، وُلِدَ سنةَ (٥٠هـ)، وقيل: (٥١هـ)، وقيل: (٥٦)، وقيل: (٥٨هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٢٣هـ)، وقيل: (١٢٤هـ).

(٥) كذا في الأصل، وكذا في "الموضوعات" للمصنِّف (١/ ١٤٤): «ابن شهاب عن عائشة»! وصوابه: «ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة»؛ كما سيأتي في التخريج.

(٦) في "معرفة علوم الحديث" (ص٢٣٦).

(٧) أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (١٠٢) عن أبي بكر بن إسحاق، عن محمد بن محمد بن حَيَّان التَّمَّار، عن أبي الوليد، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، به.
قال الحاكمُ: «هذا إسنادٌ تداولُه الأئمةُ والثقاتُ، وهو باطلٌ من حديثِ مالكٍ، وإنما أريدُ بهذا الإسنادِ: "ما ضربِ رسولُ الله ﷺ بيده امرأةً قطُّ، وما انتقم رسولُ الله ﷺ لنفسِه إلا أن تُنتهكَ محارمَ اللهِ فينتقمَ للهِ بها"»، قال: ولقد جهدتُ جهدي أن أقفَ على الواهمِ فيه من هو، فلم أقفْ عليه، اللهم إلا أن أكبرَ الظنِّ على ابنِ حيانَ البصريِّ، على أنه صدوقٌ مقبولٌ». =

وقد كانَ أقوامٌ يَتَزَهَّدُونَ[١] منهم: أبو عبدِاللهِ غُلَامُ خَلِيلٍ[٢]؛

= قال الحافظُ في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٨٧٧): قال الحاكمُ: «انقلب على ابنِ حيَّانَ [في الأصل: حبان]، وإنما روى أبو الوليد بهذا الإسناد حديث: "ما ضرب النبي ﷺ بيده"».
ولم نقفْ على حديثِ عائشةَ بهذا اللفظِ عند غيرِ الحاكمِ، وهو محفوظٌ من حديثِ أبي هريرةَ؛ أخرجه البخاريُّ (٣٥٦٣ و٥٤٠٩)، ومسلمٌ (٢٠٦٤).
- وأما حديث عائشة: «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده امرأة قط».
فقد أخرجَه عبدُ الرزاقِ في "مصنفه" (١٧٩٤٢) عن معمرٍ، عن الزهريِّ، عن عروةَ، عن عائشةَ قالت: «ما ضرب رسولُ اللهِ ﷺ خادمًا له، ولا امرأةً، ولا ضرب بيده شيئًا قطُّ؛ إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا خُيِّرَ بين أمرينِ قطُّ إلا كان أحبُّهما إليه أيسرَهما، حتى يكونَ إثمًا، فإذا كان إثمًا كان أبعدَ الناسِ من الإثم، ولا انتقم لنفسِه من شيءٍ يؤتى إليه، حتى ينتهكَ حرمةُ اللهِ، فيكونَ هو ينتقمُ للَّهِ». هكذا مطوَّلًا.
وقد توبع معمرٌ عليه كما تجده في تخريجنا المسألة [٩٦٨] من "كتاب العلل" لابن أبي حاتم.
وأخرجه مالكٌ في "الموطأ" (٢/ ٩٠٢) عن ابن شهابٍ، عن عروةَ بنِ الزبيرِ، عن عائشةَ زوجِ النبيِّ ﷺ أنها قالت: «ما خَيِّرَ رسولُ اللهِ ﷺ في أمرينِ قط إلا أخذ أيسرَهما ما لم يكن إثمًا، فإن كان إثمًا كان أبعدَ الناسِ منه، وما انتقم رسولُ اللهِ ﷺ لنفسِه إلا أن تُنتهكَ حرمةُ اللهِ فينتقمَ للَّه به». هكذا مختصرًا.
ومن طريقِ مالكٍ أخرجَه البخاريُّ في "صحيحه" (٣٥٦٠ و٦١٢٦)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٢٣٢٧).
وأخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (٢٣٢٨) من طريقِ هشامِ بنِ عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ شيئا قط بيده، ولا امرأة، ولا خادما إلا أن يجاهد في سبيل الله وما نيل منه شيء قط فينتقم من صاحبه إلا أن ينتهك شيء من محارم الله فينتقم لله عز وجل».

(١) انظُرْ هذا المثال في: "الموضوعات" (١/ ٢٢-٢٣).

(٢) هو: أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن غالِبِ بن خالدِ بن مِرْدَاسٍ، أبو عبدِاللهِ، البَاهِلِيُّ البِصْرِيُّ، غُلَامُ خَلِيلٍ، قال الذهبيُّ: «كانَ له جَلَالَةٌ وصَوْلَةٌ مَهِيبةٌ، وأمرٌ بالمعروفِ، واتِّبَاعٌ كثيرٌ، وصِحَّةُ مُعْتَقَدٍ، إلَّا أَنَّه يَرْوِي الكَذِبَ الفاحشَ، =

كان[١] يَتَقَوَّتُ البَاقِلَاءَ[٢] صِرْفًا[٣]، وغُلِّقَتْ أسواقُ بغدادَ لَمَّا ماتَ؛ وكان يَضَعُ الحديثَ؛ يَزْعُمُ أنَّه يَحُثُّ الناسَ به على الخَيْرِ!!

= ويَرَى وَضْعَ الحديثِ!»، وقال ابنُ خِرَاش: «سَرَقَ غلامُ خَليلٍ هذه الأحاديثَ من عبدِالله بن شَبِيبٍ»، وقال الإمامُ أبو بكرٍ الصِّبْغِيُّ: «غلامُ خليلٍ مِمَّنْ لا أشكُّ في كَذِبِه»، وقال أبو داود السِّجِسْتَانِيُّ: «ذاكَ دَجَّالُ بَغْدَادَ؛ نَظَرْتُ في أربعِ مِئَةِ حديثٍ لَهُ عُرِضَتْ عَلَيَّ، كلُّها كَذِبٌ؛ مُتُونُها وأسانيدُها»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «سمعتُ أبا عبدِاللهِ النَّهَاوَنْدِيَّ يقولُ: كَلَّمْتُ غلامَ خليلٍ في هذِهِ الأحاديثِ؟ فقال: وضَعْناها لِتُرَقِّقَ القلوبَ!»، وقال الدارقطنيُّ: «متروكٌ»، ومع هذا فقَدْ قال فيه أبو حاتِمٍ الرازيُّ- المُتشدِّدُ في الجَرْحِ-: «رَجُلٌ صالحٌ، لم يكنْ عندِي ممن يَفتعِلُ الحديثَ!» فلعلَّ أبا حاتم رأى أنها أُدخلت عليه ولم يتعمَّد وضعها. تُوفِّي غلامُ خَلِيلٍ سنةَ (٢٧٥ هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٢/ ٧٣)، و"تاريخ بغداد" (٦/ ٢٤٥-٢٤٩)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٣/ ٢٨٢)، و"لسان الميزان" (١/ ٤١٢).

(١) في "الموضوعات" (١/ ٢٢): «كان يَتزهَّدُ، ويَهْجُرُ شَهَواتِ الدُّنْيَا، وكانَ يَتقوَّتُ...» إلخ.

(٢) «البَاقِلَاءُ»، و«البَاقِلَّى»: هي الفُولُ؛ إذا خَفَّفْتَ اللامَ مَددتَّ، وإذا شَدَّدتَّها قَصَرْتَ، واحدتُهُ: بَاقِلَاءَة، وبَاقِلَّاة، وحكى أبو حَنِيفةَ الدِّينَوَرِيُّ: «البَاقِلَى» بالتخفيفِ والقصرِ، وفي كلامِ الأحمرِ: أنَّ الواحدَ والجمعَ سواءٌ. انظر: "لسان العرب"، و"تاج العروس" (ب ق ل).
ووقَعَ في الطبعةِ الجديدةِ من "الموضوعات" (طبعة أضواء السَّلَف): «البَاقِلِيَّ»؛ هكذا ضبَطَهَا المُحقِّقُ؛ وهو خطأٌ، صوابُهُ: «البَاقِلَّى»، أو «البَاقِلَى»؛ كما تَقدَّمَ؛ وقد أشارَ المحقِّقُ نفسُهُ إلى أنَّ في بعضِ نسخِهِ: «البَاقِلَاء»!

(٣) كذا في الأصلِ، و"الموضوعات" (١/ ٢٣)، و"تاريخ بغداد"، و"سِيَرِ أعلام النبلاء"؛ وكذا قرأَهَا مُحقِّقُ الطبعةِ القديمةِ من هذا الكتابِ؛ إلَّا أَنَّهُ صوَّبهَا إلى: «تَصوُّفًا»، وأحالَ إلى الطبعةِ القديمةِ لـ"الموضوعات" (١/ ٤٠)؛ وهي طبعةُ المكتبةِ السَّلَفيَّة، وهي فيها: «تَصوُّفًا».
ومعنى: «يَتَقَوَّتُ البَاقِلَاءَ صِرْفًا»، أي: خالصًا لم يُشَبْ بغيرِهِ؛ فالصِّرْفُ: الخالصُ البَحْتُ من كلِّ شيءٍ؛ يقالُ: طعامٌ صِرْفٌ، وشرابٌ صِرْفٌ، أي: =

وكان[١] أبو داودَ النَّخَعِيُّ[٢] أَطْوَلَ الناسِ قِيَامًا بِلَيْلٍ، وأكثَرَهُمْ صيامًا بِنَهَارٍ؛ **وكان يضَعُ الحديثَ!!**[٣].

وقال ابنُ حِبَّانَ[٤]: كان أبو بِشْرٍ أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ المَرْوَزِيُّ[٥] الفقيهُ أَصْلَبَ أَهْلِ زمانِهِ في السُّنَّةِ، وأَذَبَّهُمْ عَنْهَا، وأَقْمَعَهُمْ لِمَنْ خالفَهَا؛ **وكانَ مَعَ هذا يَضَعُ الحديثَ!!**

= لم يُمْزَجْ. "تاج العروس" (ص ر ف)، أي: أنَّه كانَ يكتفي بأكلِ البَاقِلَاءِ وحدَهُ دُونَ أن يَمْزِجَ معها لونًا آخرَ مِنْ ألوانِ الطعام تَزهُّدًا، واللهُ أعلم.

(١) انظرْ هذا المثالَ مُسْنَدًا في "المجروحين" (١/ ٣٣٣)، وعنه المصنِّفُ في "الموضوعات" (١/ ٢٣).

(٢) هو: سُلَيْمَانُ بنُ عَمْرِو بن عبدِاللهِ بن وَهْب، أبو داود النَّخَعِيُّ الفاميُّ، مِنْ أهلِ بَغْداد، قال ابن حِبَّانَ في "المجروحين" (١/ ٣٣٣): «كانَ رجلًا صالحًا في الظاهرِ، إلا أنَّه كان يَضَعُ الحديثَ وَضْعًا، وكان قَدَرِيًّا؛ لا تحلُّ كتابةُ حديثِهِ إلى على جهةِ الاختبار، ولا ذِكْرُهُ إلا مِنْ طريق الاعتبار». وذكر الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ١٦٣) بعضًا من أقوال الذين جرحوه، ثم قال: «الكلام فيه لا يحصر، فقد كذّبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نُقل كلامهم في الجَرْح أو أَلَّفوا فيه فوق ثلاثين نفسًا». وانظر ترجمتُهُ في "الجَرْح والتعديل" (٤/ ١٣٢)، و"الكامل" (٣/ ٢٤٥)، و"الأنساب" (٥/ ٤٧٥)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٢١٦).

(٣) هذا جوابُ عبدِالجبَّارِ بن مُحمَّدٍ لما سُئِلَ عن أبي داودَ النَّخَعِيِّ؛ كما في "المجروحين"، و"الموضوعات".

(٤) انظرْ هذا المثالَ مُسْنَدًا في "المجروحين" (١/ ١٦١)، وعنه المصنِّفُ في "الموضوعات" (١/ ٢٣).

(٥) هو: أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن عَمْرِو بن مُصْعَبِ بن بِشْرِ بن فَضَالَةَ، أبو بِشْر، المُصْعَبِيُّ المَرْوَزِيُّ الكِنْدِيُّ، مُحدِّثٌ مشهورٌ معروف، كانَ مُقَدَّمَ بَلَدِهِ، قال ابنُ حِبَّانَ: «كانَ مِمَّنْ يَضَعُ المُتُونَ للآثار، ويَقْلِبُ الأسانيدَ للأخبار؛ حتَّى غلَبَ قلبُهُ أخبارَ الثقات، وروايتُهُ عن الأثباتِ بالطامَّاتِ، على مستقيم حديثِهِ؛ فاسْتَحَقَّ التَّرْكَ»، توفِّي سنةَ (٣٢٣هـ). ترجمتُهُ في: "المجروحين" (١/ ١٦١)، و"الأنساب" (٥/ ٣١٣)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ١٤٩).

وقِيلَ[(١)] لِنُوحِ بنِ أبي مَرْيَمَ[(٢)]: مِنْ أَيْنَ لكَ عَنْ عِكْرِمَةَ[(٣)]، عن ابنِ عَبَّاسٍ، في فضائلِ القرآنِ سُورَةً بعدَ سُورَةٍ، وليسَ عندَ أصحابِ عِكْرِمَةَ هذا؟ فقال: إنِّي رأيتُ الناسَ أَعْرَضُوا عن القرآنِ، واشْتَغَلُوا بِفِقْهِ أبي حَنِيفَةَ، ومَغَازِي ابنِ إِسْحَاقَ[(٤)]؛ فوضَعْتُ هذا الحديثَ حِسْبَةً!!

---

(١) انظرْ هذا المثالَ مُسْنَدًا في "المَدْخَل إلى كتابِ الإِكْلِيل" للحاكم (ص٥٤)، ومن طريقهِ المصنِّفُ في "الموضوعات" (١/ ٢٤).

(٢) هو: نُوحُ بنُ أبي مَرْيَمَ، أبو عِصْمَةَ القاضي، القُرَشِيُّ، المَرْوَزِيُّ، يعرفُ بِنُوحٍ الجَامِعِ. قيلَ: ولقد كانَ جامعًا، رُزِقَ مِنْ كلِّ شيءٍ حَظًّا إلَّا الصِّدْقَ؛ فإنَّهُ حُرِمَهُ، قال يحيى بنُ مَعِينٍ: «ليسَ بشيءٍ، ولا يُكْتَبُ حديثُهُ»، وقال أبو حاتم ومُسْلمٌ والدُّولابيُّ والدَّارَقُطْنِيُّ: «متروكُ الحديثِ»، وقال البُخَاريُّ في "التاريخِ الكبير" (٧/ ٣٩٦): «قالَ ابنُ المُبَارَكِ لوكيعٍ: عِنْدَنا شيخٌ- وهو أبو عِصْمةَ نُوحُ بنُ أبي مريمَ- يَضَعُ كما يَضَعُ مُعَلًّى»، يعني: مُعَلَّى بنَ هِلَالٍ الكُوفِيَّ، توفِّي نوحٌ سنةَ (١٧٣هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٣٧١)، و"التاريخ الكبير" (٨/ ١١١)، و"الجَرْح والتعديل" (٨/ ٤٨٤)، و"الكامل في الضعفاء" (٨/ ٢٩٢)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٠/ ٥٦)، و"تقريب التهذيب" (١/ ٥٦٧).

(٣) هو: عِكْرِمَةُ مَوْلَى ابنِ عَبَّاس، أبو عبدِاللهِ، القُرَشِيُّ مولاهُمْ، ثقةٌ، تُوفِّي سنةَ (١٠٥هـ).

(٤) هو: مُحمَّدُ بنُ إسحاقَ بن يَسَارٍ، أبو بَكْرٍ، المَدَنِيُّ، نَزِيلُ العِرَاقِ، إمامُ أهلِ المَغَازِي والسِّيَرِ، قال الشافعيُّ: «مَنْ أرادَ أنْ يَتبحَّرَ في المغازي، فهو عِيَالٌ على مُحمَّدِ بن إسحاقَ»، وقال شُعْبة: «مُحمَّدُ بنُ إسحاقَ أميرُ المُحدِّثينَ لحفظِهِ»، وكانت بينه وبين الإمام مالك - رحمهما الله تعالى - شحناء، وتكلم كلٌّ منهما في الآخر، قال الذهبيُّ: «لسنا نَدَّعِي في أئمَّةِ الجَرْحِ والتعديلِ العِصْمةَ مِنَ الغلطِ النادر، ولا مِنَ الكلام بِنَفَسٍ حادٍّ فيمنْ بينهم وبينَهُ شحناءُ وإِحْنَةٌ، وقد عُلِمَ أنَّ كثيرًا من كلامِ الأقرانِ بعضِهِمْ في بعضٍ مُهْدَرٌ لا عِبْرةَ به، ولا سيَّما إذا وَثَّقَ الرجلَ جماعةٌ يلوحُ على قولهم الإنصافُ، وهذانِ الرجلانِ كُلٌّ منهما قد نالَ مِنْ صاحبِهِ، لكنْ أَثَّرَ كلامُ مالكٍ في مُحمَّدٍ بعضَ اللِّين، ولم يُؤثِّرْ كلامُ مُحمَّدٍ فيه ولا ذَرَّةً، وارتفعَ مالكٌ، وصارَ كالنَّجْم، والآخر فله ارتفاعٌ بِحَسَبه، ولا سيَّما في السِّيَر، وأمَّا في أحاديثِ الأحكام: =

ومنهم: مَنْ كانَ يَضَعُ الحديثَ لِنُصْرَةِ مَذْهَبِهِ[١]- ولا أُبْعِدُ أَنْ يكونَ ما نحنُ فيه مِنْ هذا القَبِيلِ[٢]-:

[٢٠] أخبَرَنَا[٣] أبو بكرٍ مُحمَّدُ بنُ عبدِالباقي، قال: أخبَرَنَا أبو مُحمَّدٍ الجَوْهَرِيُّ[٤]، قال: أخبَرَنَا إبراهيمُ بنُ عُمَرَ[٥] الخِرَقِيُّ[٦]،

= فيَنْحَطُّ حديثُهُ فيها عن رُتْبةِ الصِّحَّةِ إلى رتبةِ الحَسَن، إلَّا فيما شَذَّ فيه؛ فإنَّه يُعَدُّ منكرًا؛ هذا الذي عندي في حالِهِ، والله أعلم». وُلِدَ ابنُ إسحاقَ سنةَ (٨٠هـ)، وتُوفِّي سنةَ (١٥١هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٣٢١- ٣٢٢)، و"التاريخ الكبير" (١/ ٤٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٧/ ١٩١)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٧- ٣٥)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٤/ ٤٠٥-٤٢٨)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٧/ ٣٣-٥٥)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٦٨- ٤٧٥). وانظر دراسةً مُفصَّلةً مُطوَّلةً عن حالِ ابنِ إسحاقَ وروايتِهِ، في تعليقِ الشيخِ الدكتور أحمد مِعْبِد عبدالكريم على "النفح الشذي" لابن سَيِّد الناس (٢/ ٦٩٨- ٧٩٢).

(١) في "الموضوعات" (١/ ٢٠): «القِسْم الثاني: قومٌ كانوا يَقْصِدُونَ وَضْعَ الحديثِ نُصْرةً لمذهبهم، وسَوَّلَ لهم الشيطانُ أنَّ ذلكَ جائزٌ؛ وهذا مذكورٌ عن قوم مِنَ السَّالِمِيَّة».

(٢) هذه مُجازَفةٌ كبيرةٌ مِنَ المصنِّفِ- عفا الله عنه- أن يَرْمِيَ الأحاديثَ الثابتةَ الصحيحةَ بالوَضْع، وقد بَيَّنَّا في المقدِّمةِ تعقيبَ العلماءِ على طريقتِهِ في الحُكْم على الأحاديثِ الصحيحةِ- أو الضعيفةِ فحَسْبُ- بالوَضْع؛ فليراجعْ ثَمَّ (ص...).

(٣) انظرْ هذا المثالَ عندَ المصنِّفِ في "الموضوعات" (١/ ٢٠).

(٤) هو: الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بن مُحمَّدِ بن الحَسَن، أبو مُحمَّدٍ، الشِّيرَازِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ الجَوْهَرِيُّ المُقَنَّعِيُّ، قال الخطيبُ: «كان ثقةً أمينًا مُتْقِنًا»، وُلِد سنةَ (٣٦٣هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٤٥٤هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٨/ ٣٩٧- ٣٩٨)، و"المنتَظَم" (٨/ ١٢٧)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٨/ ٦٨)، و"شذرات الذهب" (٥/ ٢٢٨).

(٥) كذا في الأصلِ؛ وكذا جاءَ اسمُهُ في "توضيح المشتبه" (٣/ ١٨٤)، ووقَعَ في "الموضوعات"، ومصادرِ التخريجِ والترجمةِ الآتيةِ: «أَحْمَد»، بدلَ: «عُمَرَ»، وانظرِ التعليقَ التالي.

(٦) هو: إبراهيمُ بنُ أحمدَ بن جعفرِ بن موسى بن إبراهيمَ بن عبدِالله بن سَلَامٍ، =

قال: حَدَّثَنا جَعْفَرُ بنُ مُحمَّدٍ الفِرْيَابيُّ[(١)]، قال: حدَّثني يُوسُفُ بنُ الفَرَجِ[(٢)]، قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ يَزِيدَ المُقْرِئُ[(٣)]، قال: حدَّثنا

= أبو القاسم الخِرَقِيُّ المقرئُ البغداديُّ، وكنَّاه الخطيبُ والذَّهَبيُّ في "التاريخ"، والمصنِّفُ: أبا إسحاقَ؛ فلعلَّهما كُنْيَتان، وكان ثقةً صالحًا، توفِّي سنةَ (٣٧٤هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٦/ ٥٠٧-٥٠٨)، و"تاريخ الإسلام" (٢٦/ ٥٥٢)، و"غاية النهاية، في طَبَقات القُرَّاء" لابنِ الجَزَريِّ (١/ ١٣)، و"المنتَظَم" (١٤/ ٣٠٦).

وجاءَ في "توضيح المشتبه" (٣/ ١٨٤): «وأبو القاسم إبراهيمُ بنُ عُمَرَ الخِرَقِيُّ، عن الفِرْيابيِّ»، وفي "كتاب الصِّيَام" للفِرْيابيِّ: «أخبَرَنَا أبو القاسم إبراهيمُ بنُ أحمدَ بن جعفرٍ الخِرَقِيُّ قراءةً عليه، حَدَّثنا جعفرُ بنُ مُحمَّدِ بنِ الحَسَنِ بن المُسْتَفَاضِ الفِرْيَابيِّ».

فلعلَّ «أحمد» أو «عمر» هو جدّه، فمرة ينسب إلى أبيه، ومرة إلى جدّه.

(١) هو: جَعْفَرُ بنُ مُحمَّدِ بن الحَسَنِ بن المُسْتَفَاضِ، أبو بَكْرٍ، الفِرْيَابِيُّ، قاضي الدِّينَوَرِ، أحدُ أوعيةِ العِلْم، ومِنْ أهلِ المعرفةِ والفَهْم، قال الخطيبُ: «كانَ ثِقَةً حُجَّةً»، وُلِدَ سنةَ (٢٠٧هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٣٠١هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٢/ ٥١٧-٥١٨)، و"المنتَظَم" (٦/ ١٢٤)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٤/ ٩٦)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٦).

(٢) في "الموضوعات": «حدَّثني يُوسُفُ بنُ الفَرَجِ، وأبو نُعَيْم الحَلَبيُّ، وإسحاقُ ابن البُهْلُولِ الأنباريُّ؛ قالوا: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ يَزِيدَ المُقْرِئُ». وسيأتي تخريجُ الخبرِ مِنْ طريقهم.

وأمَّا يُوسُفُ بنُ الفَرَجِ: فلم نَعْثُرْ له على ترجمةٍ؛ لكنْ ذكَرَهُ ابنُ ناصرِ الدِّينِ في "توضيح المشتبه" (٧/ ٣٣٦)، والذهبيُّ في "سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٤/ ١٠٥) ضِمْنَ مشيخةِ الفِرْيابيِّ، وقد قيل فيه: «يوسف بن الفرح» بالحاء؛ كما سيأتي في التخريج.

(٣) هو: عبدُاللهِ بنُ يَزِيدَ بن عبدِالرحمنِ، أبو عبدالرحمن، الأهوازيُّ الأَصْل، البَصْريُّ، ثُمَّ المكيُّ، شيخُ الحَرَم، قال أبو حاتم: «صَدُوقٌ»، وقال النَّسَائيُّ: «ثقة»، وقال أبو يَعْلَى الخَلِيليُّ: «ثقةٌ؛ حديثُهُ عن الثقات محتجٌّ به، ويَتفرَّدُ بأحاديث»، وُلِدَ سنةَ (١٢٠هـ) تقريبًا، وتُوفِّي في مكَّةَ سنةَ (٢١٢هـ)، وقيل: سنةَ (٢١٣هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٥/ ٢٠١)، و"تهذيب الكَمَال" (١٦/ ٣٢٠)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٠/ ١٦٦).

ابنُ لَهِيعَةَ(١)، قال: سَمِعْتُ شَيْخًا مِنَ الخَوَارِجِ(٢) تابَ ورَجَعَ وهو يقولُ: إنَّ هذه الأحاديثَ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ؛ فإنَّا كُنَّا إذا هَوِينَا أَمْرًا، صَيَّرْنَاهُ حديثًا(٣)!!

---

(١) هو: عبدُاللهِ بنُ لَهِيعَةَ بن عُقْبة، أبو عبدِالرحمن- وقيل: أبو النَّضْر- الحَضْرَمِيُّ، الأُعْدُولِيُّ، القاضي، قال الذهبيُّ: «كان مِنْ بُحُورِ العِلْمِ على لِينٍ في حديثِهِ»، وقال أبو زُرْعَةَ: «لا يُحْتَجُّ به»، وقال الفَلَّاسُ: «مَنْ كَتَبَ عنه قبلَ احتراقِ كُتُبِهِ فهو أصحُّ»، وُلِدَ سنةَ (٩٥هـ)، وقيل: (٩٦هـ)، وتُوُفِّي سنة (١٧٤هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٥١٦)، و"التاريخ الكبير" (٥/ ١٨٢)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ٤٥)، و"تهذيب الكَمَال" (١٥/ ٤٨٧)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٨/ ١١).

(٢) كذا وقَعَ هنا: «مِنَ الخَوَارِجِ»، ولعلَّ الصوابَ: «مِنْ أهلِ البِدَعِ»، أو «مِنْ أهلِ الأهواء»؛ كما في بعضِ مصادرِ التخريجِ، وانظُرْ تخريجَ الخبرِ والتعليقَ عليه.

(٣) أخرجَ المُصنِّفُ هذا الخبَرَ هنا من طريق الفِرْيابيِّ، وقد أخرجَهُ الفريابيُّ في "فوائده/ الملحق بآخر كتاب الصيام له" (٣٤) عن يوسفَ بن الفرح [كذا بالحاء] وأبي نعيم الحلبيِّ وإسحاقَ ابنِ البهلولِ الأنباريِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ المقرئِ، به. ولم يفصلِ الفريابيُّ بين ألفاظهم، والظاهر أن اللفظ الذي ساقه هو لفظ أبي نعيم الحلبي، وستأتي روايته هو وإسحاق بن البهلول كلٌّ على حدة.
ومن طريقِ الفريابيِّ أخرجه الخطيبُ في "الجامع لأخلاق الراوي" (١٦٤)، والمصنفُ في "الموضوعات" (١/ ٢٠)، ووقع عند المصنفِ: «يوسف بن الفرج» كما هنا.
وأخرجَه الحاكمُ في "المدخل إلى كتاب الإكليل" (ص٤٦-٤٧) من طريقِ الحسنِ بنِ سفيانَ، والخطيبُ في "الكفاية" (٣٢٧) من طريق أحمدَ بنِ عليٍّ الأبارِ؛ كلاهما (الحسن بن سفيان، وأحمد بن علي) عن أبي نعيم الحلبيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ المقرئِ، عن عبدِ الله بنِ لهيعةَ، به، ولم يذكرِ الحسنُ بنُ سفيانَ في إسنادِه: عبدَ اللهِ بنَ يزيدَ المقرئَ.
وأخرجه الرامهرمزيُّ في "المحدث الفاصل" (٤٤٣) عن الحسينِ بنِ عبدِ اللهِ الجشميِّ، عن أبي نعيمٍ الحلبيِّ عبيدِ بنِ هشامٍ، عن عبيدِ اللهِ بنِ عمرٍو الرَّقِّي، عن عبد الكريمِ الجزريِّ قال: قال لي رجلٌ مِن الخوارج... فذكر نحوَه. =

= وأخرجه الخطيبُ في "الكفاية" (٣٢٦)، والهرويُّ في "ذم الكلام" (١٣٨٧/ الأنصاري) من طريقِ أحمدِ بنِ إسحاقَ بنِ بهلولٍ، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ المقرئِ، عن ابن لهيعةَ أنه سمع رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته... إلخ.
وأخرجه ابنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ١٥١-١٥٢) من طريقِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ يزيدَ المقرئِ، عن أبيه، عن ابنِ لهيعةَ، قال: أخبرني رجلٌ من أهلِ الأهواءِ، قد رجع عن رأيِه... إلخ.
وأخرجه ابن حبانُ في "المجروحين" (١/ ٨٢) من طريقِ محمدِ بنِ أحمدَ الجنيدِ الدقاقِ، عن عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ المقرئِ، عن رجلٍ من أهلِ البدعِ رجع عن بدعتِه... إلخ، ولم يذكر: «ابنَ لهيعة».
ومن طريقِ ابنِ حبانَ أخرجه المصنفُ في "الموضوعات" (١/ ٢٠).
وأخرجه أبو نعيْم في "حلية الأولياء" (٩/ ٣٩) من طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ مهدي، عن ابنِ لهيعةَ قال: كان رجل من أصحاب الأهواء رزقه الله تعالى التوبة... إلخ.
ومن طريق أبي نعيم أخرجه الحافظُ في "لسان الميزان" (١/ ٢٠٣)؛ لكن لفظه: عن شيخ من الخوارج.
قال الحافظُ: «حدث بها عبدُ الرحمنِ بنُ مهدي الإمامُ، عن ابنِ لهيعةَ، فهي من قديم حديثِه الصحيح...»، ثم قال: «وهذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل؛ إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمرا جعلوه حديثًا، وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السني فحدث به ولم يذكر من حدثه به تحسينًا للظن به، فيحمله عنه غيره، ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله».
وقد روي من وجه آخر عن ابن لهيعة:
أخرجه ابنُ أبي حاتم في "الجَرْح والتعديل" (٢/ ٣٢) من طريق عمرانَ بنِ هارونَ، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ١٤٤) من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ يوسفَ، والخطيبُ في "الكفاية" (٣٤٦) من طريقِ المعافى بنِ عمرانَ؛ جميعُهم (عمران بن هارون، وعبد الله بن يوسف، والمعافى) عن ابنِ لهيعةَ، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ أبي الأسودِ، عن منذرِ بنِ جهمِ الأسلميِّ قال: =

= كان رجلٌ منّا في الأهواء زمانًا، ثم صار بعدُ إلى أمرِ الجماعةِ، فقال لنا: أنشدُكم اللهَ أن تسمعوا من أصحابِ الأهواءِ؛ فإنا واللهِ كنا نروي لكم الباطلَ، ونحتسبُ الخيرَ في ضلالتِكم. اللفظُ لعمرانَ، ولفظ الباقين: «عن المنذر بن الجهم- وكان قد دخل في هذه الأهواء ثم رجع- فسمعته يقول... إلخ.
ومن طريق ابنِ عديٍّ أخرجه السمعانيُّ في "أدب الإملاء والاستملاء" (ص٥٦-٥٧).
وانظر: "المحدث الفاصل" (ص٤١٥-٤١٦)، و"المعرفة والتاريخ" (٢/ ١١٤)، و"فَتْح المغيث" (١/ ٢٥٦)، و(٢/ ١٠٨- ط. دار المِنْهاج)، و"مختصر الكامل" (١/ ٩٤).
وهذا الخَبَرُ- كما تَرَى- مَدَارُهُ على ابنِ لَهِيعَةَ، وقد جرحه المُصنِّفُ في موضع آخر من هذا الكتابِ؛ كما سيأتي في (ص٣٩٩-٤٠٠)، وها هو هنا يَحْتَجُّ بأثرٍ مَدَارُهُ عليه!! وقد قال الحافظُ ابنُ عبدالهادي- في مقدِّمة "تنقيح التحقيق" (١/ ١٨٤)-: «وقد ضعَّفَ الحافظُ أبو الفَرَجِ رَحِمَهُ اللهُ جماعةً في موضعٍ لَمَّا كانَ الحديثُ يُخالِفُ مذهبَهُ، ثُمَّ احتجَّ بهم في موضعٍ آخَرَ لَمَّا كانَ يُوافِقُ مَذْهَبَهُ!!».
ومعنى ما رواه ابن لهيعة هنا صحيح قد جاءَ عَنْ جماعةٍ مِنَ السَّلَفِ- كمُحَمَّدِ ابْنِ سِيرِينَ، والإمام مالكِ بن أَنَسٍ، وغَيْرِهِما- قولُهُمْ: «إنَّ هذا العِلْمَ دِينٌ؛ فانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»؛ أخرجَهُ مسلم في مقدِّمة "صحيحه" (١/ ١٤).
فعلى فرضِ صِحَّةِ روايةِ ابن لَهِيعَةَ، فإنَّ الصوابَ فيها: «رَجُلٌ مِنْ أهلِ البِدَعِ»، أو «مِنْ أهلِ الأهواءِ»، لا «رجلٌ مِنَ الخوارجِ»؛ فقد جاءتْ نصوصٌ عن أهلِ الحديثِ تَدُلُّ على صِدْقِ الخوارجِ، وأنَّهم مُسْتَثْنَوْنَ ممَّن يَكْذِبُ مِنْ أصحابِ الأهواءِ؛ قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في "منهاج السنة" (٥/ ١٥٤): «والخوارجُ لا يَكْذِبُونَ»، وفي "المنتقى من منهاج الاعتدال" للذهبيِّ (ص٢٢-٢٤): «ومَنْ تأمَّلَ كُتُبَ الجَرْحِ والتعديل، رَأَى المعروفَ عندَ مُصنِّفيها بالكَذِبِ في الشِّيعَةِ أكثَرَ منهم في جميعِ الطوائفِ، والخوارجُ- مع مُرُوقِهِمْ مِنَ الدِّينِ- فهم مِنْ أصدقِ الناسِ؛ حتَّى قِيلَ: إنَّ حديثَهُمْ مِنْ أصحِّ الحديثِ، والرافضةُ يُقِرُّونَ بالكذبِ؛ حيث يقولون: دينُنَا التَّقِيَّةُ؛ وهذا هو النفاقُ، ثم يَزْعُمون أنهم هم المؤمنون، ويَصِفُونَ السابقين الأوَّلين بالرِّدَّةِ =

[٢١] أخبَرَنَا(١) أبو المُعَمَّرِ الأَنْصَارِيُّ، قال: أخبَرَنَا أبو مُحمَّدٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ(٢)، قال: أخبَرَنَا أحمدُ بنُ عليٍّ بنِ

= والنفاقِ؛ فهم- كما قيل-: رَمَتْنِي بِدَائِهَا وانْسَلَّتْ». وانظر: "منهاج السنة" (٧/ ٤١٣)، و"الجواب الصحيح" (٦/ ٤٥٤)، و"شرح عللِ الترمذي" (١/ ٥٤-٥٥).

فلعلَّ هذ الخبرَ- الذي ساقه المصنِّفُ- لا يَصِحُّ عن الخوارج، أو يقالُ- للجمعِ بين الرَّأْيَيْنِ-: لعلَّ وَضْعَ الحديثِ في الخوارجِ قليلٌ، وهو في أفرادٍ قليلةٍ منهم، لا في عامَّتهم، وهذا في العصور الأولى، أما الخوارج في العصور المتأخرة فقد وضعوا كتبًا مليئة بالأحاديث المكذوبة مثل "مسند الربيع بن حبيب". انظر: "مسند الربيع بن حبيب الإباضي دراسة نقدية"، تأليف د. سعد بن عبدالله الحميد.

وهذا بخلافِ أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ مِنْ غيرِ الخوارجِ؛ فقد أكثَرُوا مِنْ وضعِ الأحاديثِ نُصْرةً لمذاهبِهِمْ، أو ثَلْبًا لمخالفِهِمْ؛ فقد أخرَجَ ابنُ أبِي حاتمٍ في "الجَرْح والتعديل" (٢/ ٣٢) بإسنادِهِ عن مُحْرِزٍ أبي رجاءٍ- وكانَ يَرَى رَأْيَ القَدَرِ، فتابَ منه- فقال: «لا تَرْوُوا عن أحدٍ مِنْ أهلِ القَدَرِ شيئًا؛ فواللهِ! لقد كنَّا نَضَعُ الأحاديثَ نُدْخِلُ بها الناسَ في القَدَرِ نَحْتَسِبُ بها»، وحكم الجُورَقَانيُّ في "الأباطيل والمناكير" (١/ ١٤٤) على حديثٍ بأنه موضوع باطل لا أصل له، ثم قال: «وهو من موضوعات أبي مُطِيع البَلْخِيّ، وأبو مطيع ذا اسمه الحكم بن عبدالله البَلْخِي، كان مِنْ رؤساءِ المُرْجِئَةِ ممَّن يَضَعُ الحديثَ، ويُبْغِضُ السُّنَن». وانظر: "لسان الميزان" (٣/ ٢٤٦).

وانظر: "المدخل إلى الصحيح" للحاكم (١٩٥)، و"الموضوعات" للمصنِّف (١/ ٢١)، و"اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٣٨٩)، و"الآثار المرفوعة" (ص١٥)، وانظر أيضًا: "المفهم" (١/ ١١٥)، و"النكت على مقدمة ابن الصلاح" للزركشيِّ (٢/ ٢٨٥)، و"فتح المغيث" للعراقيِّ (١/ ١٣٣)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حَجَر (٢/ ٨٥٢)، و"عمدة القاري" للعَيْنيِّ (٢/ ١٤٩)، و"فتح المغيث" للسَّخَاويِّ (١/ ٢٥٦)، (٢/ ١٠٨).

(١) انظرْ هذا المثالَ عند المصنِّفِ في "الموضوعات" (١/ ٢١).

(٢) هو: عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بن عُمَرَ بن أبي الأشعثِ، أبو مُحمَّدٍ السَّمَرْقَنديِّ، قال ابن الجوزيِّ: «أخو شَيْخنا أبي القاسمِ... صَحِبَ أباه، والخطيبَ، =

ثابتٍ[(١)]، قال: أخبَرَنَا أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ البَزَّازُ[(٢)]، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ إسماعيلَ الخَلَّالُ[(٣)]، قال: حدَّثنا أبو عَوْفٍ [البُزُورِيُّ][(٤)]،

= وجمَعَ وألَّف، وكان صحيحَ النقلِ، كثيرَ الضبطِ ذا فَهْمٍ ومعرفةٍ»، وُلِدَ سنةَ (٤٤٤هـ)، وتوفِّي سنةَ (٥١٦هـ).
ترجمتُهُ في: "المنتَظَم" (١٧/ ٢١١)، و"الكامل" لابن الأَثِير (٩/ ٢١٨)، و"تاريخ الإسلام" (١١/ ٢٥٢-٢٥٣/بَشَّار)، و"تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٢٦٣-١٢٦٤)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٨٠).

(١) هو: الخطيبُ البغداديُّ، ويأتي تخريجُ الخبَرِ من طريقِهِ.

(٢) في الأصلِ: «البزار»، وقرَأَهَا محققُ المطبوعِ: «النوار»، وفي الطبعةِ القديمةِ من "الموضوعات" (١/ ٣٩): «البزاز»- على الصواب- وفي الطبعةِ الجديدةِ منه (١/ ٢١): «البزار».
وهو: عليُّ بنُ أحمدَ بن إبراهيمَ بن إسماعيلَ، أبو الحَسَنِ البَزَّازُ البَصْريُّ، يعرفُ بابنِ الشَّيْخِ، يَرْوِي عن يزيدَ بن إسماعيلَ الخَلَّال، ولم نقفْ على ترجمةٍ لابنِ الشيخِ هذا؛ لكنْ ذكَرَهُ الخطيبُ في كتبِهِ، وأنه روى عنه بالبصرة. انظر: "تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٠٧)، (١٦/ ١٩١) ت. بَشَّار عَوَّاد، وفي "مشيخة القزويني" (١/ ٢٨٦) أن الخطيب ذكر أنه روى عنه بقراءته عليه بالبصرة في شعبان سنة اثنتي عشرة وأربع مئة.

(٣) هو: يَزِيدُ بنُ إسماعيلَ بن عُمَرَ بن يزيدَ، أبو بَكْر، الخَلَّالُ، ذكره الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦/ ٥٠٩) وذكر أنه كان ثقةً، ولم نقفْ على تاريخِ ولادتِهِ، ولا تاريخِ وفاتِهِ. وانظر: "تاريخ الإسلام" (٢٥/ ٢٠٩-٢١٠).

(٤) في الأصلِ: «المروزي»، وفي "الموضوعات" الطبعة الجديدة (١/ ٢١): «النَّرْوَزِيّ»؛ وكلاهما تحريفٌ، والتصويبُ مِنَ "الموضوعات" الطبعة القديمة (١/ ٣٩)، والموضع الآتي من "الجامع" للخَطِيب، ومصادرِ الترجمة.
وهو: عبدُالرحمنِ بنُ مَرْزُوقِ بن عَطِيَّةَ، أبو عَوْفٍ البغداديُّ البُزُورِيُّ، (ت ٢٧٥هـ)؛ وثقه الدارقطني والخطيب، وفي رواية عن الدارقطني: «لا بأسَ به». وقال ابن حبَّان في "المجروحين" (٢/ ٦١): «عبدالرحمنِ بن مرزوق بن عوف، أبو عوف: شيخٌ كان بطرسوسَ يضعُ الحديثَ، لا يَحِلُّ ذكرُهُ إلَّا على سبيلِ القَدْحِ فيه»، ثم ذكر ابنُ حبانَ سببَ قدحِه فيه بأنه روى عن عبدِالوهابِ =

قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ أبي أُمَيَّةَ[١]، قال: حدَّثني حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، قال: حدَّثني شيخٌ لهم- يعني: الرافضةَ[٢]- قال: كُنَّا إذا اجْتَمَعْنَا واستَحْسَنَّا شَيْئًا، جَعَلْنَاهُ حديثًا[٣].

وهذا فَنٌّ يَطُولُ، قد مَدَدتُّ فيه النَّفَسَ في كتابِ "الموضوعاتِ"[٤].

فإنْ قالَ قائلٌ: هذه الدَّفَائِنُ[٥]/ مع الثقاتِ؛ فكيفَ الخَلَاصُ؟! (١٤)

= ابنِ عَطَاءِ الخفافِ، عن محمدِ بنِ عمرٍو، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ مرفوعًا: "لن تخلو الأرض من ثلاثين مثل إبراهيم خليل الرحمن..." الحديث. وقد أثنى الذهبيُّ في "السير" (٢/ ٥٣٠)، و"تاريخ الإسلام" (٢٠/ ٣٨٧)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٥٨٨-٥٨٩) على أبي عوفٍ هذا ووصفَه بقولِه: «الإمامُ المحدِّثُ الصادقُ»، وفرَّقَ بينه وبين الذي جرحَه ابنُ حِبَّانَ: بأن الذي تكلم فيه ابنُ حبانَ هو الطرسوسيُّ، لا البزوريُّ، وتعقَّبه الحافظُ ابنُ حجرٍ في "لسان الميزان" (٣/ ٤٣٥) بقوله: «وما أدري لِمَ فَرَّقَ بينهما؟! وما شأنُهُ في ذلكَ؛ فالبُزُورِيُّ هو الطَّرَسُوسِيُّ، قَدِمَهَا وحَدَّثَ بها، وكأنَّ الحديثَ [يعني: الذي انتقده عليه ابن حبان] أُدخِلَ عليه؛ فإنَّهُ باطلٌ، وقد قال الخطيبُ: كان ثِقَةً، ولم يَذْكُرْهُ في "المتفِق والمفترِق"؛ فدَلَّ على أنَّه هو!». انظر: "سؤالات السهمي" للدارقطني (١٣٤)، و"سؤالات الحاكم" له أيضًا (ص١٢٨)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٥٦٣-٥٦٤).

(١) لم نَقِفْ على ترجمته.

(٢) زاد في "الجامع" للخطيب (١/ ١٣٨): «تاب».

(٣) أخرجَ هذا الخبرَ الخطيبُ في "الجامع لأخلاق الراوي" (١/ ١٣٨) عن أبي الحَسَنِ عَلِيِّ بن أحمدَ بن إبراهيمَ البَزَّازِ، به. ومن طريقهِ المصنِّفُ في "الموضوعات" (١/ ٢١) بهذا الإسنادِ الذي هنا.

(٤) (١/ ١٤- ٢٢).
هذا؛ واعْلَمْ أنَّ لِنُقَّادِ الحديثِ المُتقدِّمِينَ طُرُقًا يَعْرِفُونَ بها الصحيحَ والضعيفَ والموضوعَ. انظر: "المدخل إلى كتاب الإكليل" (ص٣١)، و"الكفاية" للخطيب (ص٨٩، ١١٩)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٩٢)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٢٨٩-٢٩١)، و"تدريب الراوي" (١/ ٣١٤).

(٥) كذا في الأصلِ، ولعلَّها مُحرَّفةٌ عن: «الدقائق».

فالجَوَابُ: أَنْ تَسْأَلَ الراسخينَ في العِلْمِ إذا أَشْكَلَ الأمرُ عليكَ، خُصُوصًا إذا رأيتَ حَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ- **ومِنْ هذا ما نَحْنُ فيه**- فإنَّهُ قد أَخْرَجَ البخاريُّ ومسلمٌ ما قلناهُ، وتَرَكَا ضِدَّهُ؛ فعَلِمْتَ أَنَّ ذلكَ لِعِلَّةٍ لا يَعْرِفُها إلَّا مَنْ حَذَا حَذْوَهُم(١):

[٢٢] أخبَرَنَا أبو منصورٍ القَزَّازُ(٢)، قال: أخبَرَنَا أحمدُ بنُ عَلِيٍّ الحافظُ(٣)،

---

(١) كذا في الأصلِ، والجادَّةُ: «حَذْوَهُمَا»؛ إذِ المرادُ البُخَارِيُّ ومسلمٌ؛ غيرَ أَنَّ التعبيرَ عن ضميرِ المثنَّى «هما»، بضميرِ الجمع: «هُم»، له توجيهاتٌ في العربيَّة، تَقَدَّمَ بيانُهَا (ص٢٨١)، عندَ توجيهِ قولِ المصنِّف: «مَنْ كان الإمامَ مِنْهُم؟»، والمرادُ: منهما.

(٢) هو: عبدُالرحمنِ بنُ أبي غالبٍ مُحمَّدٍ، أبو منصورٍ القَزَّازُ.

(٣) هو: الخطيبُ البغداديُّ. وقد أخرَجَ هذه القِصَّةَ في "تاريخ بَغْداد" (٢/ ٣٥٠-٣٥١) عن أبي حازم العَبْدَوِيِّ، عن الحسن بن أحمد الزنجوي، به بلفظٍ فيه زيادةٌ على ما هنا؛ بما يَدُلُّ على أنَّ المصنِّفَ اختصرَ القِصَّة.
ومن طريق الخطيب أخرجها ابنُ عَسَاكرَ في "تاريخ دِمَشْق" (٥٢/ ٦٩-٧٠).
قال ابن ناصر الدين في "تحفة الإخباري" (ص١٩٨): «في رواية الخطيب هذه ثلاثة أمور:
أحدها: وقفُ روايةِ حجاجٍ على أبي هريرةَ؛ فلم يرفعْه، ولم أعلمْ أحدًا ممن رواه من هذه الطريقِ، وقفه على أبي هريرةَ.
والثاني: إرسالُه عن عون بن عبدِ اللهِ- وهو ابنُ عتبةَ بنِ مسعودٍ- عن النبيِّ ﷺ؛ وإنما حكم البخاريُّ بأنه من قولِه، كما تقدَّمَ من روايةِ الحاكم.
والثالث: قولُه: «ثنا وهيب: حدثني موسى بن عقبة، عن عون بن عبد الله»، ورواية الحاكم: «ثنا وهيب، ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله»، هي الصواب، والله أعلم، مع أن وهيباً روى عن سهيل، وموسى بن عقبة، وكما ذكره الحاكم ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" فقال: وقال موسى، عن وهيب، ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله بن عتبة؛ قوله، وحديث وهيب أولى». =

= وأخرَجَهَا الحاكم في "تاريخ نيسابور"- كما في "هدي الساري" (ص٤٨٨)، و"تغليق التعليق" (٥/ ٤٢٩)- وأبو يَعْلَى الخَلِيليُّ في "الإرشاد" (٣/ ٩٥٩- ٩٦١) عن أبي مُحمَّدٍ الحَسَنِ بن أحمَدَ الزَّنْجَوِيِّ المخْلَدِيِّ، عن أبي حامدٍ أحمدَ بن حَمْدُونَ الأَعْمَشِيِّ، به.
ومن طريق الخليليِّ أخرجَها ابنُ رُشَيْدٍ في "السَّنَن الأَبْيَن" (ص١٣٨-١٤٠)، والحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٩-٧٢٠)، و"هدي الساري" (ص٤٨٨)، و"تغليق التعليق" (٥/ ٤٢٨-٤٢٩)، وقال الحافظ: «إسناد هذه الحكاية صحيح».
وأخرجَها عليُّ بنُ المفضلِ في "الأربعين" (ص٢٩٠-٢٩١)، وضياء الدين المقدسيُّ في "الرواة عن مسلم بن الحجاج" (٣/ مخطوط) من طريقِ أبي عثمانَ سعيدِ بنِ أحمدَ بنِ نعيم النيسابوريِّ، عن الحسنِ بنِ أحمدَ المخلدي، بها مختصرةً بلفظِ: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك».
وقد رويت هذه القصة بلفظ آخر:
فأخرجَها الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (٢٧٤)، وفي "تاريخ نيسابور"- كما في "الآداب الشرعية" (٣/ ٥٧٢)- عن أبي نصرٍ أحمدَ بنِ محمدٍ الوراقِ قال: سمعتُ أبا حامدٍ أحمدَ بنَ حمدونَ القصارَ يقولُ: سمعتُ مسلمَ بن الحجاجِ وجاء إلى محمدِ بنِ إسماعيلِ البخاريِّ، فقبَّلَ بينَ عينيه، وقال: دعني حتى أُقَبِّلَ رجليك يا أستاذَ الأستاذِينَ، وسيدَ المحدِّثين، وطبيبَ الحديثِ في عِلَلِهِ: حدَّثك محمدُ بنُ سلامٍ، حدثنا مخلدُ بنُ يزيدَ الحرانيُّ، أخبرنا ابنُ جريجٍ، عن موسى بنِ عقبةَ، عنْ سهيلٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ في كفَّارةِ المجلسِ، فما علَّتُه؟ فقال محمدُ بنُ إسماعيلَ: هذا حديثٌ مليحٌ، ولا أعلمُ في الدنيا غيرَ هذا الحديث في هذا البابِ؛ إلا أنه معلولٌ؛ حدثنا به موسى بنُ إسماعيلَ، حدثنا وهيبٌ، حدثنا سهيلٌ، عن عونِ ابنِ عبدِ اللهِ؛ قوله. قال محمدٌ: وهذا أولى؛ فإنه لا يذكر لموسى بنِ عقبة سماع من سهيل.اهـ.
ومن طريقِ الحاكم أخرجَه البيهقيُّ في "المدخل" - كما في "تحفة الإخباري" (ص١٩٥-١٩٦)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٨)، =

قال: أخبَرَنَا أبو حازمٍ العَبْدَوِيُّ(١)، قال: سمعتُ الحَسَنَ بنَ أحمدَ

= و"هدي الساري" (ص٤٨٨)، و"فتح الباري" (١٣/ ٥٤٤)- والخطيبُ في "تاريخ بغداد" (١٥/ ١٢٤)، والسمعانيُّ في "أدب الإملاء والاستملاء" (ص١٣٦)، وابنُ النجارِ في "ذيل تاريخ بغداد" (١٣٤٧/ دار الكتب العلمية)، وابنُ ناصرِ الدينِ في "توضيح المشتبه" (٩/ ٢٧٥-٢٧٦)، والحافظُ في "تغليق التعليق" (٥/ ٤٢٩-٤٣٠).
ومن طريقِ البيهقيِّ أخرجَه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٦٨-٦٩)، وابنُ ناصرِ الدينِ في الموضعِ السابقِ من "التوضيح"، ومن طريقِ ابنِ عساكرَ أخرجه الحافظُ في الموضع السابق من "التغليق".
ومن طريقِ الخطيبِ أخرجَه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ٩١).
ووقع عند بعضِهم: «ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثًا غير هذا»، وهذا اللفظ هو الذي صوّبه الحافظ ابن حجر كما سيأتي.
وأخرجه ابنُ أبي يَعْلى في "طبقات الحنابلة" (٢/ ٢٤٧-٢٤٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٦٨)، وابنُ نقطةَ في "التقييد" (١/ ١٢-١٣) من طريق أبي عثمان سعيد بن محمد البحيري النيسابوري، عن أبي نصر الوراق، به. وفيه: «ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثًا غير هذا».
وقد نقَلَ القصةَ، وتَكلَّمَ عليها: ابنُ العَرَبيِّ في "أحكام القرآن" (٤/ ١٦٩)، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "هَدْي الساري" (ص ٤٨٨)، و"فَتْح الباري" (١٣/ ٥٤٤-٥٤٥)، و"تَغْلِيق التَّعْلِيق" (٥/ ٤٢٨-٤٣٠)، و"النُّكَت على كتابِ ابنِ الصلاح" (٢/ ٧١٥-٧٢٦).
وسيأتي قَدْحُ الحافظِ العراقيِّ في "التَّقْييد والإيضاح" (ص١١٨) في ثبوتِ هذه القصَّةِ، واتِّهَامُهُ بها أحمدَ بنَ حَمْدُونَ القَصَّارَ راويَهَا عن مسلم، ورَدُّ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ عليه في "النُّكَت على ابنِ الصَّلاح" (٢/ ٧١٥- ٧٤٥)، وإثباتُهُ صحَّتَهَا، وأنَّ العِلَّةَ إنَّما هي في هذه الطريقِ فقطْ.

(١) هو: عُمَرُ بنُ أحمدَ بن إبراهيمَ بن عَبْدُويَهْ، أبو حَازِمٍ العَبْدَوِيُّ النيسابوريُّ، قال الخطيبُ: «كان ثِقَةً صادِقًا، حافظًا عارفًا»، وقال الذهبيُّ: «تَمَيَّزَ في الحديثِ»، وُلِدَ بعدَ (٣٤٠هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٤١٧هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٤٣-١٤٥)، و"المنتَظَم" (٨/ ٢٧)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٥/ ٨٨).
وانظرِ التعليقَ التاليَ في نسبةِ «العَبْدوي»، إلى «عَبْدويه».

[الزَّنْجَوِيَّ][١] يقولُ: سمعتُ أحمدَ بنَ حَمْدُونَ الحافظَ[٢] يقولُ: كُنَّا عندَ البُخَارِيِّ، فقَرَأَ عليه إِنْسَانٌ حديثَ حَجَّاجِ بنِ مُحمَّدٍ[٣]، عن ابنِ

(١) في الأصلِ: «الزنجفري»، والمُثْبَتُ مِنْ "تاريخ بغداد"، و"تاريخ دمشق"، وفي "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٧٢٠)- نَقْلًا عن "تاريخ بغداد"-: «الزنجوني»؛ لكنْ في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٥٠): «الزَّنْجُويِيّ» بياءَيْن؛ وعلَّق عليه محقِّقه قائلًا: «هذه النِّسْبةُ إلى «زَنْجويه»، يَنْسُبها النحاةُ: «زَنْجَوِيّ»، وأمَّا المحدِّثون فيقولونَ: «زَنْجُويِيّ»، ومثلُه: «عَبْدَوِيّ»، و«عَبْدُويِيّ»، وهذه النسبةُ لم يَذْكُرها أبو سعدٍ السمعانيُّ في "الأنساب"، ولا استَدْرَكها عليه ابنُ الأثيرِ في "اللُّبَاب"، لكنْ ذكَرَا الزَّنْجُونِيّ؛ نسبةً إلى «زَنْجُونَة»، اسمٌ، وفيه نظرٌ نبَّه إليه العَلَّامةُ الكبيرُ المعلِّميُ اليمانيُّ في تعليقٍ له نفيسٍ على "الأنساب"؛ فرَاجِعْهُ، ولعلَّهُ هو «الزَّنْجويي»!». اهـ.
وهو: الحَسَنُ بنُ أحمدَ بن مُحمَّدِ بن الحَسَنِ بن عليِّ بن مَخْلَدِ بن شَيْبَانَ، أبو مُحمَّدٍ المَخْلَدِيُّ النيسابوريُّ، شَيْخُ العَدَالة، قال الحاكمُ: «هو صحيحُ السماعِ والكتب، مُتقِنٌ في الروايةِ»، تُوفِّي سنةَ (٣٨٩هـ)، ووقَعَ في "اللباب": سنةَ (٢٣٩ هـ)، وهو خطأٌ. ترجمتُهُ في: "اللباب" (٣/ ١٨٠)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٦/ ٥٣٩)، و"تاريخ الإسلام" (١٢/ ١٨٠)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٤٧٧).

(٢) هو: أحمدُ بنُ حَمْدُونَ بن أحمدَ بن عُمَارَةَ بن رُسْتُمٍ النَّيْسَابُورِيُّ، الحافظُ الثقةُ، أبو حَامِدٍ، وأبو تُرَاب، الأَعْمَشِيُّ؛ نسبةً إلى الأَعْمَشِ؛ وذلك لأنَّه كان يعتني بحديثِ الأعمشِ جمعًا وحِفْظًا، قال الحاكمُ: «أحاديثُهُ كلُّها مستقيمةٌ، وهو مظلومٌ»، وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «هو مِنْ كِبَارِ الحُفَّاظ»، تُوفِّي سنةَ (٣٢١هـ). ترجمتُهُ في: "الأنساب" (١/ ٣١٤)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٤/ ٥٥٣)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٩٥)، و"لسان الميزان" (١/ ١٦٤-١٦٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٠٥- ٨٠٧).

(٣) هو: حَجَّاجُ بنُ مُحمَّدٍ، الأَعْوَرُ، أبو مُحمَّدٍ المِصِّيصِيُّ، قال الإمامُ أحمدُ: «ما كان أضبطَهُ، وأَصَحَّ حديثَهُ، وأَشَدَّ تعاهُدَهُ للحروفِ!!» ورفَعَ أمرَهُ جِدًّا، تُوفِّي سنةَ (٢٠٥هـ)، وقيل: (٢٠٦هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٣٣٣)، و"التاريخ الكبير" (٢/ ٣٨٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ١٦٦)، و"تاريخ بغداد" (٩/ ١٤٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٩/ ٤٤٧).

جُرَيْجٍ[١]، عن موسى بنِ عُقْبَةَ[٢]، قال: حدَّثني سُهَيْلُ بنُ أبي صالحٍ[٣]، عن أبيه[٤]، عن أبي هُرَيْرَةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ[٥]، فقال مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ: فِي الدُّنْيَا أَحْسَنُ مِنْ هذا الحديثِ؟!

---

(١) هو: عبدُالملكِ بنُ عبدِالعزيزِ بن جُرَيْجٍ، القُرَشِيُّ، أبو الوَلِيدِ، وأبو خالدٍ، توفِّيَ سنةَ (١٤٩هـ)، وقيل: (١٥٠هـ).

(٢) هو: مُوسَى بنُ عُقْبة بن أبي عَيَّاشٍ، أبو مُحمَّدٍ القُرَشِيُّ، مولاهُمُ الأَسَدِيُّ، قال ابنُ سَعْد: «كان ثقةً ثَبَتًا كثيرَ الحديثِ»، تُوفِّي سنةَ (١٤١هـ).

(٣) هو: سُهَيْلُ بنُ أبي صالحٍ ذَكْوانَ السَّمَّانِ، أبو يَزِيدَ المَدَنِيُّ، مولى جُوَيرِيَّةَ بنتِ الأَحْمَسِ الغَطَفَانِيَّةِ، تُوفِّي سنةَ (١٤٠هـ).

(٤) هو: أبو صالحٍ ذَكْوَانُ السَّمَّانُ.

(٥) كذا في الأصلِ: «عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ»، ولم يذكر متن الحديث!
والمصنِّف روى هذه القصة من طريق الخطيب البغدادي.
وقد أخرج الخطيبُ البغدادي هذه القصة في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٤٠)، ووقع عنده: «عن أبي هريرة، قال: «كَفَّارَةُ المَجْلِسِ إِذَا قَامَ العَبْدُ أَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ».
اهـ. هكذا رواه الخطيبُ بوقفِ الحديثِ على أبي هريرةَ، وبذكرِ متنِه الذي إما أن يكون سقطَ من الناسخ عندنا هنا أو غيره، أو يكون المصنِّفُ أسقَطَهُ عمدًا طلبًا للاختصار؛ أو حذرًا من أن يَظُنَّ المُطَّلِعُ على متنِ الحديثِ: أنَّه ضعيفٌ، والعِلَّةُ إنَّما تَكْمُنُ في هذا الطريقِ، وليسَ الموضعُ عِنْدَهُ موضعَ تفصيلٍ.
وكلُّ مَنْ روى هذه القصةَ من طريق الخطيب- كما تقدم في تخريجها (ص٣٤٠-٣٤٢)- إنما رواها بمثل روايةِ الخطيبِ، ولم يَقعْ عند أحدٍ منهم ما وقع عند المصنِّف هنا؛ خصوصًا بجعل الحديثِ مرفوعًا إليه ﷺ. وهذا إنما هو في رواية الخطيب، وأما عند غيره ممن روى القصة فإن الحديث جاء مرفوعًا كما تقدم في تخريجها، وتقدم ذكر كلام ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله، وهو مهمّ، فانظره غير مأمور. =

= والحديثُ من هذا الطريقِ أخرجَه أحمدُ في "مسنده" (٢/ ٤٩٤ رقم ١٠٤١٥)، والحسينُ بنُ الحسنِ المروزيُّ في "زيادات البر والصلة" - كما في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٢٥)- عن حجاج قال: قال ابن جريج: أخبرني موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «من جلس في مجلس كثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك ربنا وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك ثم أتوب إليك، إلا غفر الله له ما كان في مجلسه ذلك».

وأخرجه الترمذيُّ في "جامعه" (٣٤٣٣) عن أبي عبيدةَ أحمدَ بنِ أبي السفرِ عبد الله الهمدانيِّ الكوفيِّ، والبزارُ في "مسنده" (٩٠٩٦) عن إبراهيم بن زياد الصائغ وأحمد بن منصور الرمادي، والنسائيُّ في "الكبرى" (١٠١٥٧) عن عبد الوهاب بن عبد الحكم، والطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٨٩) عن أبي بشر الرقِّيِّ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ، والعُقَيْلِيُّ في "الضعفاء" (٢/ ١٥٦) عن محمدِ بنِ إسماعيلَ الصائغِ، وأبو عمرو السمرقنديُّ في "الفوائد المنتقاة" (٨٣)، والثعلبيُّ في "تفسيره" (٩/ ١٣٣) من طريقِ أبي أميةَ الطرسوسيِّ، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٧٧) عن أحمدَ بنِ زيادٍ الحذاءِ الرقيِّ، والطبرانيُّ أيضًا في "الدعاء" (١٩١٤)، وابنُ جميعٍ في "معجم الشيوخ" (ص٢٣٩- ٢٤٠)، وابنُ القطَّانِ المؤدبُ في "الجزء الأول من فوائده" (٣١) من طريق هلال بن العلاء، وأبو محمد المخلدي في "الفوائد المنتخبة" (٩٤٢/ مخطوط) من طريق يوسف بن سعيد، والضبي في "أماليه" - كما في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٢٤)- من طريق الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ٥٣٦-٥٣٧) من طريق محمدِ بنِ الفرج الأزرق، والحاكمُ أيضًا في "معرفة علوم الحديث" (٢٧٣)، والخطيبُ في "الجامع لأخلاق الراوي" (١٤٤٠) من طريق محمدِ بنِ إسحاق الصغاني، وتمام في "الفوائد" (١٥٨١) من طريق عثمان بن عبد الله بن أبي جميل، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٦١٩)، والبغويُّ في "تفسيره" (٧/ ٣٩٥)، وفي "شرح السنة" (١٣٤٠)، وأبو القاسم الأصبهانيُّ في "الترغيب والترهيب" (٢١٠) من طريق أحمد بن عبيد الله النرسي، والبيهقيُّ في "الدعوات الكبير" (٢٩٦) من طريق إبراهيم بن الحارث البغدادي، وأبو القاسم الأصبهانيُّ في "الترغيب والترهيب" (٢١٠) من طريق أحمد بن يونس =

= الضبي، والذهبي في "معجم الشيوخ" (١/ ١٨٢) من طريق محمد بن عبيد الله المنادي؛ جميعُهم (ابن أبي السفر، وإبراهيم بن زياد، وأحمد بن منصور، وعبد الوهاب بن عبد الحكم، وأبو بشر، ومحمد بن إسماعيل، وأبو أمية، وأحمد بن زياد، وهلال بن العلاء، ويوسف بن سعيد، والزعفراني، ومحمد بن الفرج، والصغاني، وعثمان بن عبد الله، وأحمد بن عبيد الله، وإبراهيم بن الحارث، وأحمد بن يونس، ومحمد بن عبيد الله) عن حجاج، به.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه».
وقال البزارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمُ يُروَى عن أبي هريرةَ رضي الله عنه إلا بهذا الإسناد».
وقال الحاكمُ: «هذا الإسنادُ صحيحٌ على شرطِ مسلم؛ إلا أن البخاريَّ قد علَّلَه بحديثِ وهيبٍ، عن موسى بنِ عقبةَ، عن سهيلٍ، عن أبيه، عن كعبِ الأحبارِ! من قوله، فالله أعلم». كذا نقل الحاكمُ في المستدرك عن البخاريِّ، وتقدَّمَ أنه نقل عنه في علوم الحديث غير هذا!.
وقال أيضا: «هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحشة...» ثم ذكر قصة البخاري ومسلم في هذا الحديث من طريق أبي نصر الوراق.
ومن طريق ابنِ جميع أخرجَه الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٣٣٥)، ثم قال: «وله عِلَّةٌ؛ فقد رواه وهيبٌ، عن موسى بنِ عقبةَ، فقال: عن عونِ بنِ عبد الله، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً». وقال أيضًا: «هذا حديث صحيح غريب».
وخالفهم جميعًا يحيى بن المبارك الكوفي؛ فرواه عن حجاج بن محمد، عن سفيان، عن ابن جريج، به:
أخرجه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٦٥٨٤)، ثم قال: «لم يُدْخِلْ في إسناد هذا الحديثِ بين حجاجٍ وابنِ جريجٍ سفيانَ أحدٌ ممن رواه عن حجاج، إلا يحيى ابن المبارك».
وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (٨/ ٢٠٢): «وحدثَ بهذا الحديث أبو علي بن بسطامٍ، عن عبدالرحمنِ بن موسى السوسي [كذا! ولعله: عبد الرحمن بن محمدٍ الطرسوسي]، عن حجاجٍ، عن ابن جريجٍ، عن موسى بن عقبةَ، عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ، =

ابنُ جُرَيْجٍ، عن موسى بنِ عُقْبَةَ، [عن][(١)] سُهَيْلٍ؛ تَعْرِفُ في الدنيا-

= ووهم في ذكرِ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ وهمًا قبيحًا؛ وإنما رواه حجاجٌ، عن ابنِ جريجٍ، عن موسى بن عقبةَ، عن سهيلٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ».
وأخرجه أسدُ بنُ موسى- كما في "توضيح المشتبه" (٩/ ٢٧٨)- عن سعيدِ ابنِ سالمٍ، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٥)، و"الأوسط" (٢/ ٣٣/ اللحيدان) من طريق مخلد بن يزيد، وسمويه في "فوائده"- كما في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٢٥)- من طريق أبي صفوان عبد الله بن سعيد بن عبد الملك، وابنُ حِبَّانَ في "صحيحه" (٥٩٤) من طريق أبي قرة موسى بنِ طارقٍ الزبيديِّ، وأبو الحسن الخلعيُّ في "الخلعيات" (٥٥٢) من طريق محمد بن عمر الواقدي؛ جميعُهم (سعيد بن سالم، ومخلد بن يزيد، وأبو صفوان، وأبو قرة، والواقدي) عن ابن جريج، به.
قال البخاريُّ: «وقال موسى [يعني: ابن إسماعيل]: عن وهيب، نا سهيل، عن عون بن عبد الله بن عتبة؛ قوله، ولم يذكر موسى بن عقبة سماعًا من سهيل، وحديث وهيب أولى».
وسُئِلَ أبو حاتمٍ وأبو زُرعةَ عن حديثِ ابنِ جريجٍ هذا؟ فقالا: «هذا خطأ؛ رواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله؛ موقوف، وهذا أصح». انظر: "العلل" لابن أبي حاتم (٢٠٧٨).
وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (٨/ ٢٠٤): «وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: حدث به ابنُ جريجٍ، عن موسى بن عقبةَ، وفيه وهمٌ، والصحيحُ قولُ وهيبٍ، وقال: وأخشى أن يكون ابنُ جريجٍ دلَّسَه عن موسى بنِ عقبةَ؛ أخذه من بعض الضعفاء عنه، والقولُ كما قالَ أحمدُ».
وقال ابنُ كثيرٍ في "تفسيره" (١٣/ ٢٤٣): «علَّلَه الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ ومسلمٌ وأبو حاتم وأبو زُرعةَ والدارقطنيُّ وغيرُهم، ونسبوا الوهمَ فيه إلى ابنِ جريجٍ». وانظر: "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٢٤).
وقد رُوِيَ من طُرُقٍ أُخرى عن سهيلِ بنِ أبي صالح، ولا يخلو طريقٌ منها من مقالٍ، انظرْها في: "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٢٢-٧٢٣)، و"فتح الباري" (١٣/ ٥٤٥).

(١) في الأصل: «وعن» بزيادةِ واوٍ؛ وهو خطأٌ ظاهرٌ، والتصويبُ مِنْ مصادرِ التخريجِ.

بهذا الإسنادِ- حديثًا؟! قال البُخَارِيُّ: لا؛ إِلَّا أنَّه مَعْلُولٌ[1]!! فقال

(١) التعبيرُ بـ «المعلول» عن الحديثِ الذي به عِلَّةٌ: ممَّا اختَلَفَ فيه بعض أهلُ اللغةِ والحديثِ؛ فمنهُمْ مَنْ أَقَرَّهُ، ومنهم مَنْ أَنْكَرَهُ، والصواب جوازه كما أوضحنا ذلك في مقدِّمتنا لـ"كتاب العلل" لابن أبي حاتم (١/ ٣٩-٤٥).
وعلى هذا النحوِ جاءَ لفظُ البخاريِّ هنا، ومثلُهُ عندَ الخطيبِ في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٥٠-٣٥١) و(١٥/ ١٢٤)، والخَليليِّ في "الإرشاد"، وعندَ مَنْ رَوَى القِصَّةَ مِنْ طريقهما. لكنْ جاءَ عندَ الخطيبِ في الموضعِ الثاني، وابنِ أبي يَعْلَى: «قال مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ [يعني: البخاريّ]: هذا حديثٌ مَلِيحٌ، ولا أعلَمُ- بهذا الإسنادِ- في الدنيا حديثًا غيرَ هذا، إلَّا أنَّه معلولٌ»، ومثلُهُ عندَ الحاكم في "علوم الحديث"، وعندَ مَنْ رَوَى القِصَّةَ من طريقهِ، غيرَ أنَّ روايتَهُ: «ولا أعلَمُ في الدنيا- في هذا البابِ- غيرَ هذا الحديثِ، إلَّا أنَّه معلولٌ».
وروايةُ الحاكم هذه: «لا أعلَمُ في الدنيا- في هذا الباب- غيرَ هذا الحديثِ» خَطَأٌ، والروايَةُ الصحيحةُ الثابتةُ عن البخاريِّ هي قولُهُ: «لا أعلَمُ- بهذا الإسنادِ- في الدنيا»؛ كما يأتي بيانُهُ.
والذي يَظْهَرُ: أنَّ الحافظَ العِراقيَّ لم تَقَعْ له إلا روايةُ الحاكم هذه؛ ولذلك قدَحَ في ثبوتِ هذه القِصَّةِ عن البخاريِّ، واتَّهَمَ بها أحمدَ بنَ حَمْدُونَ القَصَّارَ راوِيَهَا عن مسلم، فقال في كتابِهِ "التقييد والإيضاح" (ص١١٨): «هكذا أعلَّ الحاكمُ في "علومِهِ" هذا الحديثَ بهذه الحكايةِ، والغالبُ على الظَّنِّ عدمُ صِحَّتها، وأنا أَتَّهِمُ بها أحمدَ بنَ حَمْدُونَ القَصَّارَ راوِيَهَا عن مُسْلِمٍ؛ فقد تُكُلِّمَ فيه؛ وهذا الحديثُ قد صَحَّحَهُ الترمذيُّ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، ويبعُدُ أنَّ البخاريَّ يقولُ: إنَّه لا يَعْلَمُ في الدنيا- في هذا البابِ- غيرَ هذا الحديثِ، مع أنَّه قد ورَدَ مِنْ حديثِ جماعةٍ مِنَ الصحابةِ غيرِ أبي هُرَيْرَةَ، وهم: أبو بَرْزَةَ الأَسْلميُّ، ورافعُ بنُ خَدِيج، وجُبَيْر بن مُطْعِم، والزُّبَيْر بن العَوَّام، وعبدالله بن مَسْعود، وعبدالله بن عَمْرو، وأَنَس بن مالك، والسائب بن يَزِيد، وعائشة».
ويجابُ عما ذَكَرَهُ العِرَاقِيُّ مِنْ وجوه:
الأوَّل: أنْ تُحرَّرَ عبارةُ البُخَارِيِّ؛ فإنَّ الحاكمَ رَحِمَهُ اللهُ وَهِمَ في روايتِهِ لتلكَ العبارةِ في "عُلُوم الحديث"، وقد بيَّنَ ذلكَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٧١٨-٧١٩)، فقال: «وعندي: أَنَّ الوَهَمَ فيها مِنَ الحاكمِ في حالِ كتابتِهِ في "علومِ الحديث"؛ لأنَّه رواها خارجًا عنه على الصوابِ؛ رواها عنه البيهقيُّ في "المدخَلِ"، ومن طريقهِ: الحافظُ =

مسلمٌ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ! وارْتَعَدَ!! وقال: أَخْبِرْنِي به! قال: اسْتُرْ

= أبو القاسم بنُ عَسَاكرَ في "تاريخه"، عن أبي المَعَالِي الفارسيِّ، عنه، قال: أنا أبو عبدالله الحافظُ- يعني الحاكمَ- قال: سمعتُ أبا نَصْرِ الوَرَّاق، فذكَرَ الحكايةَ إلى قوله: «في كَفَّارة المجلِسِ»، وزاد فقال: «قال البخاريُّ: وحدَّثنا أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ، ويحيى بنُ مَعِينٍ، قال: ثنا حَجَّاجُ بنُ مُحمَّد، عن ابن جُرَيْج، حدَّثني موسى بن عُقْبة...»، وساق الحديثَ، ثم قال: «قال مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ: هذا حديثٌ مَلِيحٌ، ولا أعلمُ بهذا الإسنادِ- في الدنيا- غيرَ هذا، إلَّا أنَّه معلول...»، وذكَرَ باقيَ القصَّة.
فقولُهُ: «لا أعلَمُ بهذا الإسنادِ»، لا اعتراضَ فيه، بخلافِ تلك الروايةِ التي فيها: «لا أعلَمُ في البابِ»؛ فإنَّهُ يَتَّجِهُ عليه ما اعتَرَضَ به الشيخُ [يعني: الحافظَ العراقيَّ] مِنْ أنَّ في البابِ عِدَّةَ أحاديثَ غيرَ هذا الحديثِ». اهـ.
وقد أطال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ النَّفَسَ في إثباتِ صِحَّةِ هذه القِصَّةِ عن البخاريِّ، وأنَّ العِلَّةَ إنَّما هي في هذه الطريقِ فَقَطْ. انظر: "النكت" (٢/ ٧١٥-٧٤٥).
وقال أيضًا في "فتح الباري" (١٣/ ٥٤٤-٥٤٦): «وقولُهُ: "لا أعلَمُ- بهذا الإسنادِ- في الدنيا" هو المنقولُ عن البخاريِّ، لا قولُهُ: "لا أعلَمُ في الدنيا في هذا الباب"؛ فإنَّ في البابِ عدةَ أحاديثَ لا تَخفَى على البخاريِّ..."»، إلى أنْ قال: «وكأنَّ الحاكمَ وَهِمَ في هذه اللفظةِ، وهِيَ قوله: "في هذا البابِ"؛ وإنَّما هي: "بهذا الإسناد"؛ وهو كما قال؛ لأنَّ هذا الإسنادَ- وهو ابنُ جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبة، عن سُهَيْل- لا يوجدُ إلا في هذا المَتْنِ؛ ولهذا قال البخاريُّ: "لا أعلَمُ لموسى سماعًا مِنْ سُهَيْل"، يعني: أنَّه إذا لم يكنْ معروفًا بالأخذِ عنه، وجاءتْ عنه روايةٌ خالَفَ رَاوِيهَا- وهو ابنُ جُرَيْج- مَنْ هو أكثَرُ ملازمةً لموسى بن عُقْبة منه، رُجِّحَتْ روايةُ الملازِمِ؛ فهذا يُوجِبُهُ تعليلُ البخاريِّ»، إلى أنْ قال في (١٣/ ٥٤٦): «وقد استَوْعَبْتُ طُرُقَهَا، وبَيَّنْتُ اختلافَ أسانيدِهَا، وألفاظَ مُتُونِهَا، فيما علَّقته على "علومِ الحديثِ" لابنِ الصلاح، في الكلام على الحديثِ المعلول».
والوجهُ الثاني: أنَّ قول الحافظِ العراقيِّ- رحمه الله-: «وأنا أَتَّهِمُ بها أحمدَ ابنَ حَمْدُونَ القَصَّارَ راوِيَهَا عن مُسْلِم؛ فقد تُكُلِّمَ فيه»: لا يَثْبُتُ عندَ البحثِ؛ فإنَّ أحمدَ بنَ حَمْدُونَ هذا ثِقَةٌ مِنْ كبارِ الحُفَّاظ، كما تَقدَّمَ في ترجمته، ونَقَلَ الذهبيُّ في "تذكرة الحفاظ"، وفي "ميزان الاعتدال" عن الحاكمِ قولَهُ: =

مَا سَتَرَ اللهُ! فأَلَحَّ علَيْهِ، وقَبَّلَ رَأْسَهُ!! فقال[١]: حَدَّثَنَا موسى بنُ إسماعيلَ[٢]، قال: حدَّثنا وُهَيْبٌ[٣]، قال: حدَّثني موسى بنُ عُقْبةَ،

= «أحاديثُهُ كلُّها مستقيمةٌ، وهو مظلومٌ»؛ وبهذا أجابَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ فقال في "النكت" (٢/ ٧٤٣): «وأمَّا قولُ شَيْخِنا: أنا أَتَّهِمُ بها أحمدَ بنَ حمدونَ القَصَّارَ، ففي إطلاقِ التُّهَمَةِ عليه نَظَرٌ؛ فإنَّه مِنْ كبارِ الحُفَّاظ». وانظر مصادرَ ترجمتِهِ.

وأمَّا كونُهُ قد تُكُلِّمَ فيه: فإنَّ التكلُّمَ فيه كان مِنْ جهةِ أنَّه كان مَزَّاحًا، لا مِنْ جهةِ ضَعْفِهِ في الروايةِ؛ فقد قال الحاكمُ: «فأمَّا أنا: فقد تَأَمَّلْتُ أجزاءً كثيرةً بِخَطِّهِ كَتَبَهَا لمشايخِنَا، فلم أجدْ فيها حديثًا يكونُ الحملُ فيه عليه، وأحاديثُهُ كلُّها مستقيمةٌ، سمعتُ أبا أحمدَ الحافظَ يقولُ: حَضَرْتُ مجلسَ أبي بكرِ بن خُزَيمةَ؛ إذ دخَلَ أبو تُرَابٍ الأعمشيُّ- وهي إحدى كنيتَيْ أحمدَ بن حَمْدونَ- فقال له أبو بكرٍ: يا أبا حامدٍ، كم رَوَى الأعمشُ، عن أبي صالح، عن أبي سَعِيد؟ فأخَذَ أبو ترابٍ يذكُرُ الترجمةَ حتى فرَغَ منها، وأبو بكرٍ يَتعجَّبُ مِنْ مذاكرتِهِ»، ثُمَّ ساق له الحاكمُ عِدَّةَ حكاياتٍ مما كان يَمْزَحُ فيه، ثم قال: «وإنَّما ذَكَرْتُ هذه الحكاياتِ؛ لِتَعْلَمَ أنَّ الذي أُنْكِرَ عليه إنما هو المُجُونُ، فأمَّا الانحرافُ عن رسم أهلِ الصِّدْقِ، فلا!». انظر: "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٠٦)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٧٤٤).

(١) ورد في رواية أبي محمد الزنجوي عند غير ابن الجوزي: «قال: اسْتُرْ ما سَتَرَ اللهُ! فإنَّ هذا حديثٌ جليلٌ؛ رواه الخَلْقُ عن حَجَّاج بن مُحمَّد، عن ابنِ جُرَيْج، فأَلَحَّ عليه، وقبَّل رأسَهُ!! وكادَ أنْ يبكيَ مسلمٌ!! فقال له أبو عبدِاللهِ: اكتُبْ إنْ كان لا بُدَّ».

(٢) هو: مُوسَى بنُ إسماعيلَ، أبو سَلَمَةَ المِنْقَرِيُّ، مَوْلَاهُمُ البَصْرِيُّ التَّبُوذَكِيُّ، كان مِنْ بحورِ العِلْم، وُلِدَ في صدرِ خلافةِ أبي جعفرٍ، وتُوفِّي سنةَ (٢٢٣هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقَات الكبرى" (٧/ ٣٠٦)، و"التاريخ الكبير" (٧/ ٢٨٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٨/ ١٣٦)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٩/ ٢١)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٠/ ٣٦٠).

(٣) هو: وُهَيْبُ بنُ خالدِ بن عَجْلَانَ، أبو بَكْرٍ، البَصْرِيُّ، الكَرَابِيسِيُّ، البَاهِلِيُّ مولاهم، وهو حافِظٌ كبيرٌ مجوِّدٌ، وُلِدَ سنةَ (١٠٧هـ) تقريبًا، وتُوفِّي سنةَ (١٦٥هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٩/ ٣٤)، و"تهذيب الكَمَال" (٣١/ ١٦٤)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٨/ ٢٢٣).

عن عَوْنِ بنِ عبدِاللهِ[١]، قال: قال رسولُ الله...[٢]، فقال مسلمٌ:

---

(١) هو: عَوْنُ بنُ عبدِاللهِ بن عُتْبَةَ بن مسعودٍ، الهُذَلِيُّ، أبو عبدِاللهِ الكوفيُّ الزاهدُ، وَثَّقَهُ أحمدُ، ويحيى بن مَعِين، والعِجْلِيُّ، والنَّسَائِيُّ، وقال ابنُ سَعْد: «ثقةٌ يُرْسِل»، توفِّي قبلَ سنةِ (١٢٠هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣١٣)، و"التاريخ الكبير" (٧/ ١٣)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ٣٨٤)، و"الثقات" (٥/ ٢٦٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٢/ ٤٥٣)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٥/ ١٠٣)، و"تَقْرِيب التَّهْذيب" (١/ ٤٣٤).

(٢) كذا في الأصلِ؛ مِنْ روايةِ موسى بن عُقْبة، مرسلًا، ومثلُهُ عندَ الخطيبِ في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٥١)، وعندَ الخَلِيليِّ في "الإرشاد"، وعندَ مَنْ رَوَى القِصَّةَ مِنْ طريقهما.

ووقَعَ في رواية أبي نصر الوراق: «حَدَّثَنا وُهَيْبٌ، قال: حدَّثنا سُهَيْل، عن عَوْن بن عبدِاللهِ؛ قَوْلَهُ، قال محمَّدُ بنُ إسماعيلَ: هذا أَوْلَى؛ فإنَّه لا نَذْكُرُ لموسى بن عُقْبة سماعًا مِنْ سُهَيْل». اهـ. أي: أنَّ الصوابَ أنه مِنْ قولِ عَوْنِ بن عبدالله، موقوفًا عليه.

قال ابنُ رُشَيْد في "السَّنَن الأَبْيَن" (ص١٤٤): «ولعلَّ البخاريَّ رواه من طريق وُهَيْبٍ تارَةً عن سُهَيْل عن عَوْنٍ موقوفًا، وأُخْرَى عن مُوسَى بن عُقْبة عن عَوْنٍ مُرْسَلًا، وروايةُ وُهَيْبٍ عن مُوسَى بن عُقْبة معروفةٌ في الجُمْلة».

لكنَّا لم نقفْ على روايةِ مُوسَى بن عُقْبة عن عَوْنٍ مُرْسَلًا! وقد نقَلَ الحافظُ في "الفتح" (١٣/ ٥٤٤) عن الخليليِّ في "الإرشاد" أنَّ البخاريَّ أَعَلَّ الحديثَ بروايةِ مُوسَى بن إسماعيلَ، عن وُهَيْب، عن موسى بنُ عُقْبة، عن عَوْنِ بن عبدِاللهِ؛ قولَهُ، أي: موقوفًا. والذي وقفْنَا عليه في "الإرشاد" (٣/ ٩٦١): «عن عَوْنِ بن عبدِاللهِ؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ»؛ مرسلًا.

والذي يظهر: أنَّ الصوابَ في الروايةِ عن البخاريِّ - والله أعلم -: أنَّه أعلَّه بالروايةِ الموقوفةِ على عَوْنِ بن عبدالله، مِنْ روايةِ وُهَيْب، عن سُهَيْل، عنه؛ كما في مصادرِ التخريج المشارِ إليها؛ وقد أعلَّه بهذه الروايةِ أيضًا: الإمامُ أحمدُ، وأبو حاتم، وأبو زُرْعة، والدارقطنيُّ، كما يأتي. وانظر: "فتح الباري" (١٣/ ٥٤٤).

وقد أخرَجَ هذه الروايةَ: البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٤٢)، وفي "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٤)، وأخرجَهَا العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ١٥٥) =

= عن مُحمَّدِ بن إبراهيمَ بن جناد؛ كلاهما (البخاريُّ، ومُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بن جناد) عن موسى بن إسماعيل، عن وُهَيْب، عن سُهَيْل، عن عَوْن بن عبدالله، قال: مَنْ جَلَسَ مجلسًا كَثُرَ فيه لَغَطُهُ، ثُمَّ قال قبلَ أنْ يَقُومَ: سبحانَكَ ربَّنا وبِحَمْدِكَ، لا إلَهَ إلا أنتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إليك؛ غُفِرَ له ما كانَ في مَجْلِسِهِ ذلكَ.

قال الحافظُ ابن حجر في "فتح الباري" (١٣/ ٥٤٤-٥٤٥): «هذا الإسنادُ- وهو ابنُ جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبة، عن سُهَيْل- لا يوجدُ إلا في هذا المَتْنِ؛ ولهذا قال البخاريُّ: لا أعلَمُ لموسى سماعًا مِنْ سُهَيْل، يعني: أنَّه إذا لم يكنْ معروفًا بالأخذِ عنه، وجاءتْ عنه روايةٌ خالَفَ رَاوِيهَا- وهو ابنُ جُرَيْجٍ- مَنْ هو أكثَرُ ملازمةً لموسى بن عُقْبة منه، رُجِّحَتْ روايةُ الملازِمِ؛ فهذا يُوجِّبُهُ تعليلُ البخاريِّ».

وقال القاضي ابنُ العَرَبِيِّ في "أحكام القرآن" (٤/ ١٦٩): «أرادَ البخاريُّ: أنَّ حديثَ عَوْنِ بن عبدِالله مِنْ قولِهِ؛ حَمَلَهُ سُهَيْلٌ على هذا الحديثِ حينَ تَغيَّرَ حفظُهُ بِأَخَرَةٍ؛ فهذه مَعَانٍ لا يُحْسِنُهَا إلَّا العلماءُ بالحديثِ، فأمَّا أهلُ الفقهِ: فهم عنها بمَعْزِلٍ».

وقد سبَقَ البخاريَّ إلى تعليلِ روايةِ ابنِ جُرَيج بروايةِ وُهَيْب: الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ؛ وأعلَّهُ بتدليسِ ابنِ جُرَيْج، ووافَقَهُ الدَّارقطنيُّ؛ فقد نقَلَ الدارقطنيُّ في "العلَل" (٨/ ٢٠٣) عن الإمام أحمد قولَهُ: «وقال أحمدُ بنُ حَنْبلٍ: حدَّث به ابنُ جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبَة، وفيه وَهَمٌ، والصحيحُ قولُ وُهَيْب، وقال: وأخشى أنْ يكونَ ابنُ جُرَيْج دَلَّسَهُ عن موسى بن عُقْبة؛ أَخَذَهُ مِنْ بعضِ الضعفاءِ عنه»، ثُمَّ قال الدارقطنيُّ: «والقولُ كما قال أحمدُ». اهـ.

قال الحافظ في "الفتح" (١٣/ ٥٤٥): «وعلى ذلك جَرَى أبو حاتمٍ وأبو زُرْعةَ الرَّازِيَّانِ».

وهو يشير إلى قول ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (٢٠٧٨): «وسألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عن حديثٍ رواه ابنُ جُرَيج...»، وذكَرَ الحديثَ، ثمَّ قالَ: «فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه وُهَيب، عن سُهَيْل، عن عَوْنِ بن عبدالله، موقوفٌ؛ وهذا أصحُّ. قلتُ لأبي: الوَهَمُ ممَّن هو؟ قال: يَحْتَمِلُ أن يكونَ الوَهَمُ مِنِ ابنِ جُرَيج، ويَحتمِلُ أن يكونَ من سُهَيْل، وأخشى أن يكونَ ابنُ جُرَيْج دَلَّس هذا الحديثَ عن موسى بن عُقْبة، ولم يَسْمَعْهُ مِنْ موسى؛ أخذَهُ مِنْ بعضِ الضعفاء. =

أَشْهَدُ أنَّه ليس في الدنيا مِثْلُكَ!![١].

[٢٣] وأنبَأَنَا أبو مَنْصُورِ بنُ خَيْرُونَ[٢]، قال: أنبأَنَا أبو بَكْرٍ الخَطِيبُ[٣]، قال: حَدَّثَنَا أبو نُعَيْمٍ الحافظُ[٤]، قال: حدَّثنا أبو الحَسَنِ

= وسمعتُ أبي مَرَّةً أخرى يقولُ: لا أعلَمُ رَوَى هذا الحديثَ عن سُهَيْلٍ أَحَدٌ إلا ما يرويه ابنُ جُرَيج، عن موسى بن عُقْبة، ولم يَذْكُرِ ابنُ جُرَيج فيه الخبرَ [أي: لم يُصرِّحْ بالسَّمَاع]؛ فأخشى أنْ يكونَ أَخَذَهُ عنِ إبراهيمَ بن أبي يحيى؛ إذْ لم يَرْوِهِ أصحابُ سُهَيل، لا أعلمُ رُوِيَ هذا الحديثُ عن النبيِّ ﷺ في شيءٍ مِنْ طرقِ أبي هُرَيْرَة». اهـ.
لكنْ تَقدَّمَ في التخريج: أنَّ ابنَ جُرَيْجٍ صرَّح بالسماعِ في روايةِ حَجَّاج، وروايةِ مَخْلَدِ بن يَزِيد، عنه، وذكَرَ الحافظُ ابنُ حَجَر في "النُّكَت" (٢/ ٧٢٥) رواياتِ مَنْ صَرَّحَ بسماعِ ابنِ جُرَيْج له مِنْ موسى بن عُقْبة، ثم قال: «فزالَ ما خَشِينَاهُ مِنْ تدليسِ ابنِ جُرَيْجٍ بهذه الرواياتِ المتضافرةِ عنه؛ بتصريحِهِ بالسماعِ مِنْ موسى».
غيرَ أنَّهَ يُشْكِلُ على هذا: أنَّ الإمامَ أحمدَ وأبا حاتم والدارقُطْنِيَّ، ذَهَبُوا جميعًا إلى إعلالِ الحديثِ بتدليسِ ابنِ جُرَيْجٍ- كما تقدَّم- فهؤلاءِ ثلاثةٌ مِنَ الأئمَّة يبعُدُ جدًّا: أنْ تخفى عليهم هذه الطُّرُقُ التي فيها تصريحُ ابن جُرَيْج بالسماع، ولعلَّهم لم يَعْتَدُّوا بها، واللهُ أعلم.
وقال الحافظ في "فتح الباري" (١٣/ ٥٤٥)- بعد أنْ بَيَّنَ وجهَ تعليلِ البخاريِّ المُتقدِّمَ (ص٣٥١)-: «وأمَّا مَنْ صحَّحَهُ: فإنَّه لا يَرَى هذا الاختلافَ عِلَّةً قادحةً، بل يُجَوِّزُ أنَّه عندَ موسى بن عُقْبة على الوجْهَيْنِ». يعني: أخذَهُ عن سُهَيْل، وعَوْن بن عبدالله.
(١) في رواية الزنجوي عند غير ابن الجوزي: «فقالَ له مسلمٌ: لا يُبْغِضُكَ إلَّا حاسدٌ، وأَشْهَدُ...»، ولم تُذْكَرْ هذه العبارةُ في رواية الورَّاق.
(٢) هو: مُحمَّدُ بنُ عبدِالملكِ بن الحَسَنِ بن خَيْرُونَ، تقدم.
(٣) وقد أخرجَهُ الخطيبُ- بهذا الإسنادِ- في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٢/ ٨٠٢-٨٠٣).
(٤) هو: أحمدُ بنُ عبدِاللهِ بن أحمدَ بن إسحاقَ بن مُوسَى بن مِهْرانَ، أبو نُعَيْم الأصبهانيُّ، الحافظُ الكبيرُ ذو التصانيفِ المفيدةِ الكثيرةِ الشَّهِيرَةِ، وُلِدَ سنةَ (٣٣٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٣٠هـ). ترجمتُهُ في: "طبقات الشافعية الكبرى" =

عَلِيُّ بنُ أحمدَ بنِ عَلِيٍّ الوَرَّاقُ[(١)]، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ خُلَيْدٍ[(٢)]، قال: حدَّثنا يُوسُفُ بنُ يُونُسَ الأَفْطَسُ[(٣)]، قال: حدَّثنا سُلَيْمانُ بنُ بِلَالٍ[(٤)]، عن عبدِاللهِ بنِ دِينَارٍ[(٥)]، عن ابنِ عُمَرَ، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إذا كانَ يَوْمُ القِيَامَةِ، دَعَا اللهُ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، فَيُوقَفُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيَسْأَلُهُ عَنْ جَاهِهِ كَمَا يَسْأَلُهُ عَنْ مَالِهِ»[(٦)].

= (١٨/٤)، و"البداية والنهاية" (١٢/ ٤٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٩٢).

(١) هو: عَلِيُّ بنُ أحمدَ بن عَلِيٍّ الوَرَّاقُ، أبو الحَسَنِ، المِصِّيصِيُّ، أرَّخ ابن أبي الفوارس وفاته سنة (٣٦٤هـ) وقال: «وكانَ فيه تَسَاهُلٌ». ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٢٤-٢٢٦)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٦/ ٢١٩)، و"لسان الميزان" (٤/ ٧١٩).

(٢) هو: أحمدُ بنُ خُلَيْدِ بن يَزِيدَ بن عبدِاللهِ الحَلَبِيُّ، أبو عبدِالله الكِنْدِيُّ، قال الدارقطنيُّ: «ثقةٌ»، توفِّي سنةَ (٢٨٩هـ). ترجمتُهُ في: "الثقات" (٨/ ٥٣)، و"بغية الطلب" (٢/ ٧٣٠)، و"تاريخ الإسلام" (٢١/ ٥٦).

(٣) هو: يُوسُفُ بنُ يُونُسَ الأَفْطَسُ، أبو يَعْقُوبَ، الطَّرَسُوسِيُّ، قال ابنُ عَدِيٍّ: «كُلُّ ما رَوَى عمَّن روى من الثقات مُنْكَرٌ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «لا يجوزُ الاحتجاجُ بما انفَرَدَ بِهِ»، ووثَّقَهُ الدارقطنيُّ، وقال الذهبيُّ: «ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ»، ولم نقفْ على تاريخ ولادتِهِ ولا وفاتِهِ. ترجمتُهُ في: "المجروحين" (٣/ ١٣٧)، و"الكامل في الضعفاء" (٨/ ٥١٤)، و"تاريخ بغداد" (١٦/ ٤٣٨)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٧٦)، و"لسان الميزان" (٦/ ٣٣٠- ٣٣١).

(٤) هو: سُلَيْمانُ بنُ بلالٍ، أبو مُحمَّدٍ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، وقيل: كنيتُهُ أبو أيُّوب، وثَّقَهُ أحمدُ، وابنُ مَعِين، والنَّسَائِيُّ، وُلِدَ في حدودِ سنةِ (١٠٠هـ)، وتُوفِّي سنةَ (١٧٢هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٥/ ٤٢٠)، و"التاريخ الكبير" (٤/ ٤)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ١٠٣)، و"تهذيب الكَمَال" (١١/ ٣٧٢).

(٥) هو: عبدُاللهِ بنُ دِينَارٍ، أبو عبدِالرحمنِ العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ، قال يحيى بنُ مَعِين: «ثقةٌ»، تُوفِّي سنةَ (١٢٧هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٥/ ٢٤٦)، و"تهذيب الكَمَال" (١٤/ ٤٧١)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٢٥٣).

(٦) هذا الحديث أخرجَهُ المصنِّف من طريق الخطيب البغدادي، وتقدم أن الخطيب أخرجَهُ بهذا الإسنادِ في "الفصل للوصل". =

قال الخطيبُ: «هذا الحديثُ لا يَثْبُتُ عنِ النبيِّ ﷺ بِوَجْهٍ مِنَ الوجوه، ورجالُ إسنادِهِ كلُّهم ثقاتٌ...»[1].

= وأخرجَهُ الدِّينَوَرِيُّ في "المجالسة" (١١)، والطَّبَرانيُّ في "الصغير" (١٨)، و"الأوسط" (٤٤٨)؛ كلاهما عن أحمدَ بن خُلَيْد، عن يوسفَ الأَفْطَس، به.
وأخرجَهُ ابنُ حِبَّان في "المجروحين" (٣/ ١٣٧) عن مُحمَّد بن مُحمَّد البلديِّ، وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٧/ ١٧١) عن عِصْمة بن بجماك، وأحمدَ ابن شَبِيب، وأبو الحسن الخلعي في "الخلعيات" (٧٣/ الشاملة) من طريق أبي جعفر أحمد بن إسحاق الحَلَبِيِّ، وتَمَّامٌ في "فوائده" (١٠٤) عن أبي بكرٍ مُحمَّدِ بن أحمدَ بن يوسفَ بن بريد وأبي جعفرٍ أحمدَ بن إسحاقَ القاضي الحَلَبِيِّ، والخطيبُ في "تاريخ بغداد" (٨/ ٦٦٨) من طريق أبي الحَسَنِ عليِّ ابن أحمدَ بن عليٍّ الوَرَّاقِ، وأبي عليٍّ الحَسَنِ بن عليٍّ التَّنُوخيِّ؛ جميعهم (محمَّدُ بنُ محمَّدٍ البلديُّ، وعِصْمةُ بنُ بجماك، وأحمدُ بنُ شَبِيب، وأبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بن يوسف بن بريد، وأبو جعفرٍ أحمدُ بنُ إسحاقَ القاضي الحَلَبِيُّ، وأبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمد بن عليٍّ الوَرَّاق، وأبو عليٍّ الحَسَنُ بنُ عليٍّ التَّنُوخيُّ) عن أحمدَ بن خُلَيْد، عن يوسفَ بن يونسَ الأَفْطَس، به.
وأخرجه ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٧/ ١٧١) من طريق عِمْرانَ بن بَكَّار، ومُحمَّدِ بن يزيدَ الكِنْديِّ؛ كلاهما عن يوسفَ بن يونسَ، به.
وعن الطبراني رواه ابن مردويه في "جزء فيه ما انتقى ابن مردويه على الطبراني" (٩٥).
ومن طريقِ ابنِ حِبَّانَ أخرجَه المصنفُ في "الموضوعات" (٢/ ٥٠٩)، ومن طريقِ الخطيبِ أخرجه في "العلل المتناهية" (٢/ ٩١٨). ومن طريقِ الطبرانيِّ أخرجه أبو القاسم الأصبهانيُّ في "الترغيب والترهيب" (١١٨١). ومن طريقِ تمام أخرَجه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٥١/ ١٧١-١٧٢). ومن طريقِ الدِّينَوْريِّ والطبرانيِّ وابن عديٍّ والخطيبِ أخرجَه ابنُ العديمِ في "بغية الطلب" (٢/ ٧٣١-٧٣٢ و٣/ ١٢٤٧ و٦/ ٢٧٤٧).

(١) سيأتي نقلُ كلام الخطيبِ بتمامِه في التعليقِ على كلامِ الدارقطنيِّ الآتي؛ لأنه مما أخذه المصنِّفُ أيضًا عن الخطيبِ.

قال الدَّارَقُطْنِيُّ[١]: حدَّثني [الحَسَنُ][٢] بْنُ أحمدَ بنِ صالحٍ [الحَلَبِيُّ][٣] الحافظُ[٤]: أنَّ هذا الحديثَ كانَ في كتابِ أحمدَ بنِ خُلَيْدٍ، عن يُوسُفَ بنِ يُونُسَ، عن سُلَيْمانَ بنِ بِلَالٍ[٥]، وقد دَرَسَ [مَتْنُهُ][٦]، ودَرَسَ إسنادُ الحديثِ الذي بَعْدَهُ، وبَعْدُ[٧] هذا الكلامُ، فكَتَبَهُ بَعْضُ [الوَرَّاقِينَ][٨]، وأَلْزَقَ حديثَ سُلَيْمانَ بنِ بلالٍ إلى هذا المَتْنِ[٩].

---

(١) كلامُ الدارقطنيِّ هذا ذكره في "التعليقات على المجروحين" (ص٢٩١-٢٩٢)، ومن طريقه أخرَجه الخطيبُ في الموضع الذي روى منه المصنِّفُ هذا النص كما سبق، وانظر التعليق آخر النص.
(٢) في الأصلِ: «أبو الحسن»، والتصويبُ مِنْ مصادرِ التخريج.
(٣) في الأصلِ: «الكلبي»؛ والتصويبُ مِنْ مصادرِ التخريج.
(٤) هو: الحَسَنُ بنُ أحمدَ بن صالحٍ، أبو مُحمَّدٍ، الهَمْدَانِيُّ، السَّبِيعِيُّ، الحَلَبِيُّ، وثَّقه ابنُ أبي الفوارسِ، وقال الذهبيُّ: «وكان زَعِرًا عَسِرًا في الرواية، إلَّا أنَّهُ من أئمَّةِ النَّقْلِ على تشيُّعٍ فيه»، وُلِدَ سنةَ (٢٨١هـ) تقريبًا، وتُوفِّي سنةَ (٣٧١هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٨/ ٢١٣-٢١٥)، و"تاريخ دمشق" (١٣/ ١٠)، و"بغية الطلب" (٥/ ٢٢٥٧)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٦/ ٢٩٦)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٣٧٧-٣٧٨).
(٥) اختصر المصنِّف من هذا الموضع باقي الإسناد، وسيأتي ذكر كلام الخطيب بتمامه.
(٦) في الأصلِ: «منه»، والتصويبُ مِنْ مصادرِ التخريج.
ومعنى: «دَرَسَ مَتْنُهُ»، أي: بَلِيَ وعَفَا، وخَفِيَتْ آثارُهُ؛ يقالُ: دَرَسَ الشَّيْءُ والمنزلُ يَدْرُسُ دُرُوسًا، ودَرَسَتْهُ الريحُ دَرْسًا: مَحَتْهُ وعَفَّتْهُ، ودَرَسَهُ القَوْمُ: عَفَّوْا أَثَرَهُ؛ فالفعلُ لازِمٌ ومُتَعَدٍّ. انظر: "المصباح المنير"، و"مختار الصحاح"، و"تاج العروس" (د ر س).
(٧) أي: وبَعْدَهُ.
(٨) في الأصلِ: «الوارقين» بتقديمِ الألفِ على الراء؛ وهو سبقُ قَلَمٍ، والتصويبُ مِنْ مصادرِ التخريج.
(٩) تصرّف المصنفُ في كلام الخطيبِ، ونصّه بتمامه: «وهذا الحديثُ لا يثبتُ عن النبيِّ ﷺ بوجهٍ من الوجوهِ، ورجالُ إسنادِه كلُّهم ثقاتٌ، وحدثني عبيدُ اللهِ =

فَصْلٌ

في تفصيلِ القَوْلِ ضَعْفِ الأحاديث التي احتَجَّ بها عبدُ المُغِيث

وإذا تَقَرَّرَتْ هذه القاعدةُ، فَلْنَعُدْ إلى ذِكْرِ أحاديثِ هذا الشَّيْخِ التي احْتَجَّ بها، ولْنُبَيِّنْ وَهَاهَا(١):

(١٥) **فنقولُ**: قد رَوَيْنَا حَدِيثَنَا المُتَّفَقَ عليه المُبَيَّنَ/ عن عائشةَ، وذَكَرْنَا بَعْضَ طُرُقِهِ الصِّحَاحِ، وتَرَكْنَا بعضَ الطُّرُقِ لئلا نُطِيلَ، وقد رَوَى هذا

= ابنُ أحمدَ بنِ عثمانَ الصيرفيُّ أن أبا الحسن الدارقطنيَّ ذكَرَ هذا الحديثَ، فقال: يوسفُ بنُ يونسَ الأفطسُ ثقةٌ، وهو أخو أبي مسلم المستملي، وأحمدُ ابنُ خليدٍ ثقةٌ أيضًا. قال أبو الحسن: وحدثني الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ صالحٍ الحافظُ الحلبيُّ أن هذا الحديثَ كان في كتابِ أحمدَ بنِ خليدٍ، عن يوسفَ ابنِ يونسَ، عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، عن ابنِ عمرَ، وقد درس متنه، ودرس إسناد الحديث الذي بعده، وبعدُ هذا الكلام، فكتبه بعض الوراقين عنه، وألزقَ إسنادَ حديثِ سليمانَ بنِ بلالٍ إلى هذا المتنِ». وانظر: "بغية الطلب" (٢/ ٧٣٢).

وقال الخطيبُ أيضًا في "تاريخ بغداد" (٨/ ٦٦٨): «هذا الحديثُ غريبٌ جدًّا لا أعلمُه يروى إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ به أحمدُ بنُ خليدٍ».

وقال ابنُ حبانَ في يوسفَ بنِ يونسَ: «شيخٌ يروي عن سليمانَ بنِ بلالٍ ما ليس من حديثه، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفرد.. وهذا لا أصلَ له من كلام النبيِّ ﷺ».

وقال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ إلا سليمانُ بنُ بلالٍ، تفرَّد به يوسفُ بنُ يونسَ».

وقال ابن عدي: «وهذا عن سليمان بهذا الإسناد منكر لا يرويه عنه غير الأفطس هذا».

وذكر الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٧٦) في ترجمة يوسفَ بنِ يونسَ الأفطسِ هذا الحديثَ وحديثًا آخرَ، ثم ذكر قولَ الدارقطنيِّ فيه، ثم قال: «بل من يروي مثل هذين الخبرين ليس بثقة ولا مأمون».

(١) أي: وَهَاءَهَا. وقد لحَّن ذلك بعضُهم، والجادة: «وَهْيَهَا»، وانظر: (ص٢٤٤)، ولعله توهَّم أنه مصدر مقيسٌ؛ كالقلاء من قلىٰ يقلىٰ.

الشيخُ ضِدَّهُ[١] عن عائشةَ مِنْ سَبْعَةِ طُرُقٍ، فنُجِيبُ عن ذلكَ بثلاثةِ أجوبةٍ:

أحدُهَا: أنَّ حَدِيثَنَا أُخْرِجَ في الصِّحَاحِ كُلِّهَا[٢]، وهذه الطُّرُقُ ليس فِيهَا شَيْءٌ في الصِّحَاحِ؛ وهذا يَكْفِي في تقديمِ حديثِنَا[٣].

والثاني: أنه يَسْتَحِيلُ أن تقولَ عائشةُ: «صَلَّى» و«ما صَلَّى»، والقِصَّةُ واحدةٌ[٤]؛ فلا بُدَّ مِنْ تصحيحِ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ.

فإنْ أمكنَكَ أنْ تَرُدَّ حَدِيثَنَا المُتَّفَقَ عليه، وتُصَحِّحَ أحاديثَكَ عن عائشةَ، فَلَجَتْ حُجَّتُكَ[٥]، وطاحَ البخاريُّ ومسلمٌ!! ورأينا في زمانِنَا مَنْ قد غَمَرَ عَلَيْهِم[٦].

---

(١) الجمعُ بِتعدُّدِ الواقعةِ ينفي هذه الضِّدِّيَّةَ التي تَصوَّرَها المُصنِّفُ، وأدار بحثَهُ عليها. انظر: (ص٢٧٥).

(٢) في الأصلِ: «أخرج كلها في الصِّحَاح»، ووضَعَ الناسخُ على «كلّها» حرفَ «خ»، وعلى «في الصِّحَاح» حرفَ «م»؛ وهما علامَتَانِ للمقدَّم والمؤخَّر.

(٣) أحاديثُ "الصحيحَيْن" لا تُسْقِطُ ما يعارضُهَا - إذا صَحَّ- ما دامَ الجَمْعُ ممكنًا. وانظر ما يأتي في التعليقات التالية.

(٤) قد مَرَّ بِكَ (ص٢٧٥) أنَّ القِصَّةَ ليستْ واحدةً، وأنَّ النبيَّ ﷺ أَمَّ أبا بكرٍ في صلاةٍ غيرِ التي أمَّه فيها أبو بكرٍ.

(٥) أيْ: ثَبَتَتْ وظَهَرَتْ وبانت؛ يقالُ: فَلَجَ القَوْمَ يَفْلُجُهُمْ فَلْجًا: غَلَبَهُمْ، وفَلَجَ بحاجَتِهِ وبِحُجَّتِهِ: أَحْسَنَ الإدلاءَ بها؛ فَغَلَبَ خَصْمَهُ. انظر: "الأفعال" لابن القَطَّاع (٢/٤٦٦)، و"أساس البلاغة"، و"تاج العروس"، و"المعجم الوسيط" (ف ل ج).

(٦) كذا في الأصلِ: «عليهم»، والجَادَّةُ: «عليهما»؛ لأنَّ المرادَ: البخاري ومسلمٌ؛ وقد تَقَدَّمَ نحوُ ذلكَ (ص٢٨١)، وانظرْ تخريجَهُ هناك.
والمعنى: أي: زادَ وغَطَّى عليهم؛ مِنْ قولهم: غَمَرَهُ الماءُ يَغْمُرُهُ غَمْرًا، واغْتَمَرَهُ: غَطَّاهُ وسَتَرَهُ؛ ومنه سُمِّيَ الماءُ الكثيرُ: غَمْرًا؛ لأنَّه يَغْمُرُ مَنْ دَخَلَهُ ويُغَطِّيه. انظر: "تاج العروس" (غ م ر). =

وإنْ قلتَ: أَجْمَعُ بينَ الأحاديثِ، فأَرِنَا كيفَ يُمْكِنُ المستحيلُ[(١)]!! ونحنُ يُمْكِنَّا[(٢)] الجَمْعُ على ما يأتي في البابِ الآخِرِ[(٣)]، إنْ شَاءَ اللهُ تعالى.

والثالثُ: بيانُ وَهْيِ طُرُقِهِ[(٤)] السَّبْعَةِ:

أمَّا طريقُهُ الأوَّلُ عن عائشةَ: فَمِنْ حديثِ شَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ:

[٢٤] أَخْبَرَنَا به ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حَدَّثَنَا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي[(٥)]، قال: حدَّثنا شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ، قال: أخبرَنَا شُعْبَةُ، عن [نُعَيْمِ][(٦)]

= وقد وقع من المُصنِّفِ نفسِهِ تضعيفٌ لأحاديثَ في "الصحيحَيْن"؛ بل ورَمْيِهَا بالوضع! منها حديث "صحيح مسلم" (٢٨٥٧)، تجده في "الموضوعات" (١٥٤٤).

(١) قد بَيَّنَّا أنَّ الجمعَ بِتَعدُّدِ القِصَّةِ ممكنٌ، وليسَ مستحيلًا كما زعَمَ المُصنِّفُ.

(٢) كذا في الأصلِ: «يمكنَّا» بنونٍ واحدةٍ عليها شَدَّةٌ، والأصلُ: «يُمْكِنُنَا» بنونَيْنِ؛ وما وقَعَ في الأصلِ هو مِنْ بابِ إدغام المتماثلَيْنِ الكبيرِ؛ ونحوُهُ قراءةُ القُرَّاءِ العَشرةِ لقولِهِ تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: ١١]؛ فقد قرؤوا: «تَأْمَنَّا»؛ بإدغام النونِ في النونِ: بعضُهُمْ بلا إشارةٍ، وبعضُهُمْ مع إشارةِ الإشمام، وبعضُهُمْ مع إشارةِ الرَّوْم؛ لِيَدُلَّ على حالِ الحرفِ قبلَ إدغامِهِ، وهو الرفعُ؛ لأنَّ أصلَهُ: «تَأْمَنُنَا»، بضَمِّ النونِ الأولى.
انظر: "الجامع، لأحكام القرآن" للقرطبي (٩/ ١٣٨)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٥/ ٢٨٥)، و"الإتقان، في علوم القرآن" للسيوطي (١/ ٢٥٣)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٤/ ١٨٩-١٩٢).

(٣) انظر: البابَ الرابع، وتعليقاتِنَا عليه.

(٤) أي: ضعفها. وانظر: (ص٢٤٤ و٣٥٧).

(٥) هو الإمامُ أحمدُ، وقد أخرج الحديث في "مسنده" (٦/ ١٥٩ رقم ٢٥٢٥٧) عن شبابة، به.

(٦) في الأصلِ: «نعمة»، والتصويبُ مِنَ "المسند"، ومصادرِ التخريجِ والترجمة، =

ابنِ أبي هِنْدٍ[(١)]، عن أبي وائلٍ[(٢)]، عن مَسْرُوقٍ[(٣)]، عن عائشةَ، قالتْ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ خَلْفَ أبي بَكْرٍ قاعدًا، في مَرَضِهِ الذي ماتَ فيه[(٤)].

= وسيأتي على الصوابِ في كلام المصنِّف.

(١) هو: نُعَيْمُ بنُ أبي هِنِدٍ- واسمُ أبي هِنْدٍ: النُّعْمانُ- بنُ أَشْيَمَ، الأشجعيُّ الكُوفيُّ، وأبوه له صُحْبةٌ، وهو ابنُ عَمِّ أبي مالكٍ الأشجعيِّ، وهو ثقة رمي بالنصب؛ وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: «صالحُ الحديثِ، صدوقٌ»، وقال سفيان الثوري: «كان يتناول عليًّا رضي الله عنه»، تُوفِّي سنةَ (١١٠هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٠٦)، و"التاريخ الكبير" (٨/ ٩٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٨/ ٤٦٠)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٩/ ٤٩٧)، و"ميزان الاعتدال" (٥/ ٣٩٦).

(٢) هو: شَقِيقُ بنُ سَلَمَةَ، أبو وائلٍ، الأَسَدِيُّ الكُوفيُّ، أحدُ سادةِ التابعينَ، قال ابنُ عبدِالبَرِّ: «أَجْمَعُوا على أَنَّه ثقةٌ»، وُلِدَ سنةَ إحدى من الهِجْرَةِ، وتُوفِّي سنةَ (٩٩هـ)، وقيلَ غيرُ ذلك. ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٩٦-١٠١)، و"التاريخ الكبير" (٤/ ٢٤٥-٢٤٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٣٧١)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٣١٧)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٤/ ١٦١-١٦٦).

(٣) هو: مَسْرُوقُ بنُ الأَجْدَعِ بن مالكِ بن أُمَيَّةَ بن عبدِالله، أبو عائِشَةَ، الهَمْدَانيُّ، أدرَكَ عصرَ الرسولِ ﷺ، لكنَّه لم يَلْقَهُ، فهو مِنْ كبارِ التابعين، ومِنْ أَجَلِّ أصحابِ ابنِ مسعود، وهو ثِقةٌ في الحديث، فقيهٌ عابدٌ وَرِعٌ، انتَهَتْ إليهِ رِيَاسَةُ العِلْمِ في الكوفة، وكان يُفَضَّلُ في الفُتْيَا على شُرَيْح. تُوفِّي سنةَ (٦٢هـ)، وقيلَ: (٦٣هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٧٦-٨٤)، و"تاريخ بغداد" (١٥/ ٣١١-٣١٦)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٧/ ٤٥١-٤٥٧)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٤/ ٦٣-٦٩).

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد- كما تقدم- من طريق شبابة، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٧٢٤٥)، وإسحاق بن راهُويَهْ في "مسنده" (١٤١٧)، عن شبابة بن سوار، به.
ومن طريقِ ابنِ أبي شيبةَ أخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٠٨ و٥٦٤٨)، و"شرح معاني الآثار" (١/ ٤٠٦)، وابنُ حبانَ في "صحيحه" (٢١١٩).
وأخرجه الترمذيُّ في "جامعه" (٣٦٢)، ويعقوبُ بنُ سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٣)، والبلاذريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٥) =

والجوابُ: أنَّ الإمامَ أحمدَ أَنْكَرَ هذا الحديثَ على شَبَابَةَ، وقال: «قد رواهُ ثقةٌ[١]، فخالَفَ فيه شَبَابَةَ»[٢]، وقد أَنْكَرَ عليهِ أحاديثَ أُخَرَ[٣]:

= و(١٠/ ٦٠)، والطوسي في "مستخرجه" (٢/ ٢٧٤-٢٧٥)، وابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٢٠٣٠)، والآجريُّ في "الشريعة" (١٣٠٦ و١٣٠٧)، وابنُ المقرئِ في "معجمه" (٨٧٤)، وابنُ بطةَ في "الإبانة" (٢٢٣/ فضائل الصحابة)، وأبو سعدٍ المالينيُّ في "الأربعين في شيوخ الصوفية" (ص١٤٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٥٩-٣٦٠)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٨٢ و٨٣)، و"دلائل النبوة" (٧/ ١٩١)، والخطيبُ في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٦١) و(١٠/ ٤٠١)؛ جميعُهم من طريق شبابة، به. ولفظُ البيهقيِّ في الموضع الثاني من "سننه": أن أبا بكرٍ ﷺ صلى بالناسِ في وجعِ رسولِ اللهِ ﷺ، وكان رسولُ اللهِ ﷺ في الصفِّ.

قال الترمذيُّ: «حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ».

وأخرجه أحمدُ في "مسنده" (٦/ ١٥٩ رقم ٢٥٢٥٨) عن شبابةَ، عن شعبةَ، عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، عن عروةَ بنِ الزبيرِ، عن عائشةَ قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ في مرضِه الذي مات فيه: «مُروا أبا بكرٍ يصلِّي بالناسِ»، قالت عائشةُ: إن أبا بكرٍ رجلٌ أسيفٌ، فمتى يقومُ مقامَكَ تدركُه الرقةُ، قال النبيُّ ﷺ: «إنكن صواحبُ يوسفَ، مُروا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناسِ»، فصلى أبو بكرٍ، وصلى النبيُّ ﷺ خلفه قاعدًا.

لكن أخرجه البخاريُّ في "صحيحه" (٣٣٨٤) عن بدلِ بنِ المحبرِ، عن شعبةَ، عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، قال: سمعتُ عروةَ بنَ الزبيرِ، عن عائشةَ ﵂، أن النبيَّ ﷺ قال لها: «مُري أبا بكرٍ يصلِّي بالناسِ»، قالت: إنه رجلٌ أسيفٌ، متى يقم مقامَك رَقّ. فعاد فعادت. قال شعبة فقال في الثالثة أو الرابعة: «إنكن صواحب يوسف، مروا أبا بكر». اهـ، ولم يذكر قوله: «فصلى أبو بكر، وصلى النبي ﷺ خلفه قاعدًا».

(١) يعني: بَكْرَ بنَ عِيسَى كما سيأتي، ويأتي تخريجُ روايتِهِ.

(٢) سيأتي- في التعليق بعد التالي- توثيقُ كلامِ الإمامِ أحمدَ في النقلِ الآتي عن الخَطِيبِ، وكذا جوابُ الحافظِ ابنِ رَجَبٍ عنه (ص٣٦٤).

(٣) تَقدَّمَ في ترجمةِ شَبَابَةَ (ص٢٣٢)؛ أَنَّهُ قد رَوَى له الشَّيْخَانِ، ووَثَّقَهُ الجمهورُ، وإنَّما تَرَكَهُ أحمدُ لأجلِ الإرجاءِ؛ وقد ثبَتَ رجوعُهُ عنه، وذكَرَ المُصنِّفُ نفسُهُ =

[٢٥] أخبَرَنَا أبو منصورٍ عبدُالرحمنِ بنُ مُحمَّدٍ القَزَّازُ، قال: أخبَرَنَا أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتٍ[(١)]، قال: أخبَرَنَا إبراهيمُ بنُ عُمَرَ البَرْمَكِيُّ، قال:

= ذلكَ في "المنتَظَم" (١٠/ ١٥٥) مُقِرًّا له؛ قال: «وكان شَبَابةُ كثيرَ الحديثِ، وكان أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ يَحْمِلُ عليه، وكان مُرْجِئًا؛ لكنَّهُ رَجَعَ عن ذلكَ». اهـ.

(١) أي: الخطيبُ البغداديُّ، وهذه الروايةُ أخرَجَهَا في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٠١) بهذا الإسنادِ، وقد تَصرَّفَ المصنِّفُ- هنا- في سياقِهَا باختصارِ كلام الإمام أحمدَ؛ حتَّى أَخَلَّ- أحيانًا- بمرادِهِ، كما قَدَّمَ وأَخَّرَ في الأسانيدِ والمتونِ، فأَخَلَّ بسياقِ روايةِ الخطيبِ؛ ولَعَلَّ هذا مِنْ أوهامِهِ الكثيرةِ- في هذا الكتابِ- التي أشارَ إليها الحافظُ ابنُ رَجَب الحنبليُّ في "فتح الباري" (٤/ ٨٧).

وإليك نصّ رواية الخطيب بتمامها:

أخبرنا إبراهيمُ بنُ عمرَ البرمكيُّ، قال: أخبرنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ خلفٍ الدقاقُ، قال: حدثنا عمرُ بنُ محمدٍ الجوهريُّ، قال: حدثنا أبو بكرٍ الأثرمُ، قال: سمعتُ أبا عبدِ اللهِ وذكر شبابة، فقال: روى عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن الحسن، عن أنسٍ، أن النبيَّ ﷺ «جلد في الخمرِ»، فقال: وهذا ليس بشيءٍ، رواه غيرُ واحدٍ عن شعبة، عن قتادةَ، عن أنسٍ.

قلتُ لأبي عبد الله: وروى عن شعبةَ، عن بكيرِ بنِ عطاءٍ، عن عبد الرحمنِ بنِ يعمرَ في الدُّبَاءِ، فقال: وهذا إنما رُوِيَ عن شعبةَ بهذا الإسنادِ حديثِ الحجِّ.

قيل لأبي عبد الله: وروى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبيه: بايعنا النبي ﷺ فأنكره، وقال: إنما هذا حديثُ طارقٍ، ما سمعتُ هذا من حديثِ قتادةَ، ولا شعبةَ.

أخبرنا بشرى بنُ عبدِ الله، قال: أخبرنا أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ، قال: حدثنا محمدُ بنُ جعفرٍ الراشدي، قال: حدثنا أبو بكرٍ الأثرمُ، قال: قلتُ لأبي عبد الله: حديثُ شبابةَ الذي يرويه عن شعبةَ، عن بكيرِ بنِ عطاءٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ يعمرَ، قال: ما أدري أخبرك، ما سمعتُه من أحدٍ، يعني: أن النبيَّ ﷺ «نهى عن الدُّباءِ والمُزَفَّتِ»، ثم قال لي أبو عبد الله: وحديثُه الآخرُ الذي يرويه عن شعبةَ عن نعيمِ بنِ أبي هندٍ، رواه إنسانٌ يقال له: بكرُ بنُ عيسى من أصحاب أبي عوانة، وأثنى عليه، كان يعالجُ البزَّ، فخالفه في كلامِه.

قلتُ له: وأسنده ذاك أيضًا؟ فقال: نعم، قال عن أبي وائل، عن مسروق، =

أخبَرَنَا مُحمَّدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ خَلَفٍ[(١)]، قال: حَدَّثَنا عُمَرُ بنُ مُحمَّدٍ الجَوْهَرِيُّ[(٢)]، قال: حدَّثنا أبو بكرٍ الأَثْرَمُ[(٣)]، قال: ذكَرَ أبو عبدِاللهِ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ [حَدِيثًا][(٤)] لِشَبَابَةَ، فقال: «ما سَمِعْتُهُ مِنْ أحدٍ»[(٥)]،

= عن عائشة؛ يعني: حديث النبي ﷺ أنه صلى خلف أبي بكر في مرضه، قلت لأبي عبد الله: وروى شبابة، عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن عمران، أن النبيَّ ﷺ أوتر بسبح اسم ربك الأعلى.
فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء، إنما رواه حجاج عن قتادة عن زرارة عن عمران، عن النبيِّ ﷺ حدثناه عباد بن العوام عن حجاج.
وأما حديث شعبة فحدثناه كذا وكذا عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن ابن أبزى، قال: والحديث يصير إلى ابن أبزى. اهـ.
وقد روى العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٨٦ ط. السرساوي) هذا النص من طريق الأثرم مع بعض الاختلاف والزيادة والنقص.

(١) هو: مُحمَّدُ بنُ عبدِاللهِ بن خَلَفِ بن بخيتٍ، أبو بكرٍ، العُكْبَرِيُّ، البَغْدَادِيُّ الدَّقَّاقُ، وَثَّقَهُ الخطيبُ، تُوفِّي سنةَ (٣٧٢هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٣/ ٤٩١-٤٩٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٦/ ٣٣٤)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٣٩١).

(٢) هو: عُمَرُ بنُ مُحمَّدِ بن عيسى بن سَعِيدٍ، أبو حَفْصٍ، الجَوْهَرِيُّ، المعروفُ بِالسَّذَابِيِّ، قال الخَطِيبُ: «في بعضِ حديثِهِ نُكْرَةٌ»، وذكر الخطيب في ترجمته حديثًا حكم عليه الذهبي في "الميزان" بالوضع، ولم نَقِفْ على تاريخِ ولادتِهِ، ولا تاريخِ وفاتِهِ. ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٣/ ٧٤-٧٥)، و"ميزان الاعتدال" (٥/ ٢٦٦)، و"لسان الميزان" (٤/ ٣٢٥).

(٣) هو: أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن هانئٍ، أبو بكرٍ، الطَّائِيُّ، الأَثْرَمُ، الحافِظُ، الإمامُ، نَقَلَ عنِ الإمامِ أحمدَ مسائلَ كثيرةً، وصَنَّفَها ورَتَّبَها أبوابًا، وُلِدَ في دولةِ الرَّشِيد، وتوفِّي بَعْدَ سنةِ (٢٦٠هـ)، وقيل: سنةَ (٢٦١هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٢/ ٧٢)، و"تاريخ بغداد" (٦/ ٢٩٥-٢٩٩)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ١٦٢-١٧٦)، و"المنتَظَم" (٦/ ٨٣)، و"تهذيب الكَمَال" (١/ ٤٧٦-٤٨٠)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٢/ ٦٢٣-٦٢٨).

(٤) في الأصلِ: «حدثنا» بثاءٍ مثَلَّثةٍ بعدَها نُون؛ وهو تصحيف.

(٥) يعني: مِنْ أصحابِ شُعْبة؛ إذْ هو يُشِيرُ إلى حديثِ شَبَابَةَ، عن شُعْبة، عن بُكَيْرِ ابن عَطَاء، عن عبدِالرحمنِ بن يَعْمَرَ في النَّهي عن الدُّبَّاء والمُزَفَّتِ»؛ كما تقدم.

ثُمَّ قال(١): «وحديثُهُ الذي يَرْوِيهِ عن شُعْبَةَ، عن نُعَيْمِ بنِ أبي هِنْدٍ...»- يعني: هذا الحديثَ الذي ذَكَرْنَاهُ- قالَ: «وَقَدْ(٢) رواه إنسانٌ يقالُ له: بَكْرُ بنُ عِيسَى(٣)- وأَثْنَى عليه- فخالَفَهُ في كلامِهِ»(٤).

قال أحمدُ(٥): «ورَوَى شَبَابَةُ، عن [شُعْبَةَ](٦)، عن قَتَادَةَ(٧)،

---

(١) أي: الإمامُ أحمدُ.

(٢) كذا في الأصل: «وقد» بزيادةِ الواوِ، وفي "تاريخ بغداد": «رواه» بدونِ: «وَقَدْ»، والصوابُ حذفُ الواو؛ لوقوعِهَا في خبرِ قوله: «وحديثُهُ الآخَرُ».

(٣) هو: بَكْرُ بنُ عِيسَى، أبو بِشْرٍ، الرَّاسِبِيُّ، حدَّث عن جامع بن مَطَرٍ الحَبَطِيِّ، وشُعْبة بن الحَجَّاجِ، وأبي عَوَانَةَ، وحدَّث عنه إبراهيمُ بنُ مُحمَّدِ بن عَرْعَرَةَ، والإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ، وخَلَفُ بنُ سالم، ومُحمَّدُ بنُ بَشَّارٍ بُنْدَار، وأبو موسى مُحمَّدُ بن المثنَّى، قال عنه النَّسَائِيُّ: «ثقةٌ»، توفِّي سنةَ (٢٠٤هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ٩٢)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٣٩١)، و"تهذيب الكَمَال" (٤/ ٢٢٤).

(٤) أجابَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ عن هذه المخالفةِ التي أشار إليها الإمامُ أحمدُ بينَ حديثِ شَبَابَةَ، وحديثِ بَكْرِ بن عيسى؛ فقال في "فتح الباري" (٦/ ٧٤): «وقد رَجَّحَ الإمامُ أحمدُ روايةَ بكرِ بن عِيسَى على روايةِ شَبَابَةَ، وذَكَرَ أنَّها مخالفةٌ لها، وقد يقالُ: ليستْ مُخالِفةً لها؛ فإنَّ المرادَ بِـ «الصَّفِّ» صَفُّ المأمومِينَ؛ فهما- إذنْ- بِمَعْنًى واحدٍ».
وقد قال ابنُ القيِّم في "الفروسية" (ص٢٤٧/ت. مشهور): «وإذا اختَلَفَ أحمدُ وغيرُهُ مِنْ أئمَّةِ الحديثِ في حديثٍ، فالدليلُ يَحْكُمُ بينهم، وليس قولُهُ حُجَّةً عليهم؛ كما إذا خالَفَهُ غيرُهُ في مسألةٍ من الفقه، لم يكنْ قولُهُ حجةً على مَنْ خالَفَهُ، بل الحُجَّةُ الفاصلةُ هي الدليلُ، ولو أنَّا احتَجَجْنَا عليكمْ بمِثْلِ هذا، لَقُلْتُمْ- ولَسُمِعَ قولُكُمْ-: تصحيحُ أحمدَ مُعَارِضٌ لتضعيفِ هؤلاءِ الأئمَّةِ؛ فلا يكونُ حجةً». اهـ.

(٥) هذا من تمام رواية الخطيب البغدادي السابقة.

(٦) تَصحَّفتْ في الأصلِ إلى: «سعيد»، والتصويبُ من "تاريخ بغداد"، ومصادرِ تخريج الحديثِ.

(٧) هو: قَتَادةُ بنُ دِعَامةَ بن قَتَادةَ، السَّدُوسِيُّ، أبو الخَطَّاب البَصْرِيُّ، قال الإمامُ =

عن الحَسَنِ[(١)]، عن أَنَسٍ: أَنَّ النبيَّ ﷺ جَلَدَ في الخَمْرِ[(٢)]؛ وهذا ليس

= أحمدُ: «عالمٌ بتفسيرِ القرآن، وباختلافِ العلماء»، ووصَفَهُ بالحفظِ والفِقْهِ، وقال: «قلَّما تجدُ مَنْ يَتقدَّمُهُ»، وقال ابنُ مهديٍّ: «قتادةُ أحفظُ من خمسين مثلِ حميدٍ الطويل». وُلِدَ قتادةُ سنةَ (٦١هـ) تقريبًا، وتوفِّي سنةَ (١١٧هـ)، وقيل: (١١٨هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٧/ ١٨٥)، و"الجَرْح والتعديل" (٧/ ١٣٣)، و"حلية الأولياء" (٢/ ٣٣٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٣/ ٤٩٨)، و"تذكرة الحفاظ" (١/ ١٢٢)، و"تهذيب التهذيب" (٨/ ٣١٦).

(١) هو: البَصْري.

(٢) أخرجه البزار في "مسنده" (٦٦٥١)، والنسائي في "الكبرى" (٥٢٥٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٣٠)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٤٥)، والمخلدي في "الفوائد المنتخبة من أصول مسموعاته" (٦٦٧/ مخطوط)؛ من طريق شبابة بن سوار، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس؛ أن النبيَّ ﷺ أتي بشارب، فأمر به أن يجلد، فجلد بالجريد والنعال. واللفظ للبزار.
ولفظ النسائي: أن رسولَ اللهِ ﷺ أتي برجل قد شرب الخمر، فضربه بجريدتين نحوًا من أربعين.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا [قوله: "إلا" سقط من "مسند البزار"] عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، وأحسب أن شبابة هو الذي أخطأ فيه».
وقد ذكر الحافظُ ابنُ رجبٍ في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨٤٥) سلسلة رواية «قتادة، عن الحسنِ، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ»، ثم ذكر عن البرديجي قوله: «لا يثبتُ منها حديثٌ أصلاً من روايةِ الثقاتِ».
وقال ابنُ عديٍّ: «ولم يزدْ في الإسنادِ: "الحسنَ" غير [في الأصل: "عن" بدل "غير"] شبابة؛ رواه أصحاب شعبةَ، عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن أنسٍ».
وذكر له ابن عديٍّ حديثين آخرين، ثم قال: «وهذه الأحاديثُ الثلاثةُ الَّتي ذكرتها عن شبابةَ، عن شعبَة هي التي أُنْكِرتْ عليه؛ فأما حديثُ شرب الخمرِ فزاد في إسنادِهِ: الحسنَ... وشبابةُ عندي إنما ذمه الناسُ للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فإنه لا بأسَ به؛ كما قال عليُّ بنُ المدينيِّ، والذي أنكر عليه الخطأ، ولعله [في الأصل: "ولعل"] حدّث به حفظًا». =

= وقد سُئل الدارقطنيُّ عن هذا الحديثِ؟ فقال: «يرويه شعبةُ، واختُلف عنه: فرواه شبابةُ، وسلامُ بنُ سليمانَ، عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن الحسنِ، عن أنس، وخالفهما أصحابُ شعبةَ؛ فرَوَوْه عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن أنسٍ، لم يذكروا فيه: الحسن، وقال خالدُ بنُ الحارثِ: عن شعبةَ، عن قتادةَ: سمعتُ أنسًا، فأفسدَ قولَ مَن قال: عن الحسن، وخالدٌ أحدُ الأثباتِ، وكذلك رواه هشامٌ الدستوائيُّ، وهمامٌ، وسعيدٌ، وغيرُهم، عن قتادةَ، عن أنسٍ، وهو الصواب». انظر: "العلل" للدارقطني (١٢/ ٦٤)، و"إتحاف المهرة" (١/ ٥٨٩).

وأخرَجه عبدُ اللهِ بنُ المباركِ في "مسنده" (١٤٢) عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ أن النبيَّ ﷺ أُتِي برجلٍ قد شربَ الخمرَ فجلدَه بجريدتينِ نحوًا من أربعين. قال: وفعله أبو بكرٍ، فلما كان عمرُ استشار الناسَ، فقال عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ: أخفُّ الحدودِ ثمانين، فأمر به عمرُ.

وأخرجه أحمدُ في "مسنده" (٣/ ١٧٦ و٢٧٢ رقم ١٢٨٠٥ و١٣٨٨٠) عن محمدِ بنِ جعفرٍ، وحجاجِ بنِ محمدٍ، والدارميُّ في "سننه" (٢٣٥٧)، وأبو عوانةَ في "مستخرجه" (٦٣٣١) من طريقِ أبي النضرِ هاشمِ بنِ القاسمِ، والبخاريُّ في "صحيحه" (٦٧٧٣)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٨/ ٣١٩) من طريقِ آدمَ بنِ أبي إياسٍ، ومسلمٌ في "صحيحه" (١٧٠٦) من طريق محمدِ ابنِ جعفرٍ وخالدِ بنِ الحارثِ، وابنُ شبةَ في "تاريخ المدينة" (٢/ ٧٣٢-٧٣٣)، والترمذيُّ في "جامعه" (١٤٤٣)، والبزارُ في "مسنده" (٧١٥٥)، والنسائيُّ في "الكبرى" (٥٢٥٦)، والرويانيُّ في "مسنده" (١٣٥١) من طريقِ محمدِ بنِ جعفرٍ، والنسائيُّ في "الكبرى" (٥٢٥٥) من طريقِ خالدِ بنِ الحارثِ، والنسائيُّ في "الكبرى" (٥٢٥٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٠٥٣ و٣٢١٩) من طريقِ يزيد بنِ هارونَ، وأبو عوانةَ في "مستخرجه" (٦٣٣٠) من طريقِ حجاجِ بنِ محمدٍ، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٢٤٥٦)، و"شرح معاني الآثار" (٣/ ١٥٧) من طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ زيادٍ؛ جميعُهم (محمد بن جعفر، وحجاج بن محمد، وأبو النضر، وآدم بن أبي إياس، وخالد بن الحارث، ويزيد بن هارون، وعبد الرحمن بن زياد) عن شعبة، به، ولم يذكروا: «الحسنَ». وفي رواية خالد بن الحارث: «حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال: سمعت أنسًا». =

بشيءٍ»[١].

قال الأَثْرَمُ[٢]: «وقيلَ لأبي عبدِاللهِ: ورَوَى شَبَابَةُ، [عن شُعْبَةَ][٣]، عن قَتَادَةَ، عن سَعِيدِ بنِ المسيِّبِ، عن أبيه[٤]: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ...»[٥]،

= وأخرجه ابنُ الجارودِ في "المنتقى" (٨٢٩) من طريق عليِّ بنِ جعفرٍ، عن شعبةَ، به كسابقِه، ولم نعرفْ عليَّ بنَ جعفرٍ هذا، ووقع في "إتحاف المهرة" (١/ ٥٨٩) و(٢/ ٢٢٦): «علي بن حفص»، والظاهرُ أنه هو الصوابُ؛ فإنه هو الذي يروي عن شعبةَ.

وعن أبي يعلى أخرجه ابنُ حبانَ في "صحيحه" (٤٤٥٠).

قال الحافظُ في "فتح الباري" (١٢/ ٦٣): «قوله: «عن قتادةَ عن أنسٍ»، في روايةٍ لمسلمٍ والنسائيِّ: «سمعت أنسا»؛ أخرجاها من طريقِ خالدِ بنِ الحارثِ، عن شعبةَ، وهو يدلُّ على أن روايةَ شبابةَ عن شعبة بزيادةِ الحسنِ بين قتادة وأنسٍ، التي أخرجها النسائيُّ، من المزيد في متصل الأسانيد».اهـ.

وكلام الأئمةِ في توهيمِ شبابةَ بزيادتِه "الحسن" في هذا الإسنادِ أولى بالقَبولِ من قولِ مَن يقولُ: إنه من المزيد في متصل الأسانيد.

(١) في "ضعفاء العقيلي»، و"تاريخ بغداد" زيادةُ: «رواه غيرُ واحدٍ، عن شُعْبة، عن قتادةَ، عن أَنَسٍ». اهـ. يعني: دونَ ذِكْرِ الحَسَنِ، وقد تَقدَّمَ تخريجُ رواياتِهِمْ.

(٢) هذا أيضًا من تمام رواية الخطيب البغدادي السابقة.

(٣) زيادةٌ لازمةٌ مِنْ "ضعفاء العقيلي"، ومصادرِ التخريج، وجاء النصّ في "تاريخ بغداد" المنقولِ عنه هكذا: «قيل لأبي عبدالله: وروي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب...» إلخ..

(٤) هو: المُسيَّب بن حَزَنٍ القُرَشيُّ المَخْزُوميُّ.

(٥) أخرجه- بهذا اللفظِ- ابنُ مَعِينٍ في "تاريخه" بروايةِ العَبَّاسِ الدُّورِيِّ (٣/ ٤٨) فقال: حدثنا شَبَابَةُ؛ قال: حدثنا شُعْبة، عن قَتَادةَ، عن سَعِيدِ بن المسيِّب، عن أبيه، قال: «بَايَعْنَا رسولَ اللهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ أَلْفٌ وَأَرْبَعُ مِئَةٍ».

قال الدُّورِيُّ: «لا أَعْلَمُ بالعِرَاقِ أَرْوَى عن شَبَابةَ مِنِّي، ولم أَسْمَعْ منه هذا الحديثَ».

ومن طريقِ الدوريِّ عن يحيى أخرجه أبو عوانةَ (٧١٩٩ و٧٢٠٦)، وابنُ جُمَيْعٍ في "معجم الشيوخ" (ص١٠١-١٠٢)، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" =

= (٤/ ٩٨)، والخطيبُ في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٠١)، وابنُ عَسَاكرَ في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ١٨٩)، وعندَ أبي عَوَانةَ: «أنَّهم كانوا مَعَ النبيِّ ﷺ ذاكَ العامَ، وأنَّهم أُنْسُوهُ»، يعني: موضعَ الشَّجَرةِ، وعندَ ابنِ جُمَيْع: «كنَّا يومَ الحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وأربعَ مِئَةٍ»، وعندَ البيهقيِّ والخطيبِ: «كنَّا معَ النبيِّ ﷺ تحتَ الشَّجَرةِ أَلْفًا وأربعَ مِئَةٍ». وقد قرن أبو عوانة مع الدوري أبا قلابة عبدالملك بن محمد الرقاشي.
ومن طريق ابنِ جُمَيْع، أخرجه الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٠١)، وأبو الحُسَيْن بنُ الطُّيُورِيِّ في "الطيوريات" (١٣١٤)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ١٨٩)، وقال ابنُ الطيوريِّ: «قال الصوريُّ: هذا حديثٌ غريبٌ مِنْ حديثِ شُعْبة بن الحَجَّاج، عن قتادةَ بن دِعَامةَ أبي الخَطَّابِ السَّدُوسِيِّ، ما رأيناهُ إلَّا مِنْ هذا الوجهِ».
وأخرَجه البخاريُّ (٤١٦٢) عن محمَّد بن رافع، ومسلم (١٨٥٩) عن حَجَّاج ابن الشاعر، ومحمَّد بن رافع، وأبو عوانةَ (٧١٩٨) عن عبدالله بن رَوْح المَدَائنيِّ، وابنُ قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٢٧) من طريق أحمدَ بن سَهْل بن علي، والطَّبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٣٤٨ رقم ٨١٧) من طريق أبي بكرِ بن أبي شَيْبة، وابنُ عَسَاكرَ في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ١٨٩) من طريق محمود بن غَيْلان؛ جميعُهم (محمَّد بن رافع، وحَجَّاج بن الشاعر، وعبدالله بن رَوْح، وأحمد بن سَهْل، وابن أبي شَيْبة، وابن غَيْلان) عن شَبَابة، به؛ وفيه قولُ المسيِّب: «لقد رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أتيتُهَا بعدُ، فلم أَعْرِفْهَا»، وقال أحمدُ بن سَهْل في روايتِهِ: «كنَّا مع رسولِ اللهِ ﷺ عندَ الشجرةِ أَلْفٌ وأربَعُ مِئَةٍ».
وإخراج البخاريِّ ومسلم لهذا الحديث الذي أعلَّه الإمامُ أحمدُ دليلٌ على أن هذا مما يسعُ فيه الخلافُ، فأكثرُ ما يقعُ فيه الخلافُ بين الأئمةِ موضوعُ التفردِ؛ حيث نجدُ أئمةً يقبلون تفردَ أحدِ الرواةِ بحديثٍ أَعَلَّه أئمةٌ آخرون، وهذا يعودُ إلى ما عُرِف عن بعضهم من التشدد في قبول التفرد، وممن عُرِفَ بالتشددِ في قَبوله: يحيى القطانُ، والإمامُ أحمدُ، وأبو حاتم الرازيُّ، والبرديجيُّ وهو أشدُّهم. وبكلِّ حالٍ فهذا الحديثُ صحيحٌ- كما ترى- بإخراجِ الشيخينِ له في صحيحَيْهِما، وليست روايةُ طارقٍ مما يُعَلّ بها الحديثُ عندَ البخاريِّ ومسلمٍ، بل هي دالةٌ على صحةِ مخرجِه، والله أعلم.

فأَنْكَرَهُ، وقال: «إِنَّما هذا حديثُ طَارِقٍ»[(١)].

قلتُ لأبي عبدِاللهِ[(٢)]: «ورَوَى شَبَابَةُ، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ، عن [زُرَارَةَ][(٣)]،

---

(١) في "ضعفاء العقيلي"، و"تاريخ بغداد": «إِنَّما هذا حديثُ طارقٍ؛ ما سَمِعْتُ هذا مِنْ حديثِ قتادةَ، ولا شُعْبة».
وطارقٌ هو: طَارِقُ بنُ عبدِالرحمنِ، البَجَليُّ الأَحْمَسِيُّ الكوفيُّ، وَثَّقَهُ يحيى بنُ مَعِينٍ، وأحمدُ بنُ عبدِاللهِ العِجْليُّ، وقال أبو حاتم: «لا بَأْسَ به؛ يُكْتَبُ حديثُهُ»، ولم نقفْ على تاريخ ولادتِهِ ولا وفاتِهِ. ترجمَتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٥٣)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٤٨٥)، و"الثقات" (٤/ ٣٩٥)، و"تهذيب الكَمَال" (١٣/ ٣٤٥).
وحديثُهُ المشارُ إِلَيْهِ، أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٤٣٣ رقم ٢٣٦٧٥)، والبخاري (٤١٦٤)، ومسلم (١٨٥٩)؛ من طريق أبي عَوَانةَ الوَضَّاحِ بن عبدِالله، وأحمد (٥/ ٤٣٣ رقم ٢٣٦٧٦)، والبخاري (٤١٦٥)؛ من طريقِ سفيان الثوري، والبخاري (٤١٦٣) من طريقِ إسرائيلَ؛ جميعُهم (أبو عَوَانةَ، والثَّوْريُّ، وإسرائيلُ) عن طارقِ بن عبدِالرحمن، عن سَعِيدِ بن المُسيِّبِ، قال: «كانَ أبي مِمَّنْ بايَعَ النبيَّ ﷺ تحتَ الشَّجَرَةِ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، فقال: انْطَلَقْنَا في قَابِلٍ حَاجِّينَ، فعَمِيَ علينا مكانُهَا؛ فإِنْ كانتْ بُيِّنَتْ لكم، فأَنْتُم أعلَمُ»؛ هذا لفظُ الإمام أحمد.

(٢) هذا النص من تمام رواية الخطيب البغدادي السابقة، غير أنه ليس بالإسناد الذي ذكره ابن الجوزي، بل من طريق شيخ الخطيب: بُشْرَى بن عبدالله؛ كما تقدم.

(٣) في الأصلِ يُشْبِهُ أن يكونَ: «فزارة»؛ والتصويبُ من "تاريخ بغداد"، ومصادرِ التخريج.
وهو: زُرَارَةُ بنُ أَوْفَى، أبو حَاجِبٍ، العَامِرِيُّ، البَصْرِيُّ، أحدُ الأعلام، وثَّقه النسائي وغيرُهُ، قال الذَّهَبِيُّ: «صَحَّ أنَّه قرَأَ في صلاةِ الفَجْرِ، فلمَّا قرَأَ: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝٨﴾ [المُدَّثِّر: ٨]، خَرَّ مَيِّتًا»، وكان ذلكَ في سنةِ (٩٣هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٣٨)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٦٠٣)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٤/ ٥١٥).
وقد جاء التصريح في إسناد هذه الرواية بأنه زرارة بن أوفى في جميع مصادر التخريج- عدا "مسند البزار"، ففيه: «زرارة» غير منسوب- وما جاء في =

عن عِمْرَانَ[١]: [أنَّ][٢] رَسُولَ اللهِ ﷺ أَوْتَرَ بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾[٣]؟

= باقي المصادر هو الصواب فيما يظهر؛ لأنه الذي يروي عنه قتادة، وإن لم نجد له رواية عن عبدالرحمن بن أبزى المذكور في الاختلاف في هذه الرواية.
ولا يعني تصويب تعيين زرارة تصويب الرواية مطلقًا؛ وإنما المقصود نفي جعل زرارة هذا رجلًا آخر مجهولًا كما قد يفهم من قول الذهبي رحمه الله في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٧٠ رقم ٢٨٥٦): «زرارة: عنه قتادة، لا يعرف»، والصواب ما قاله في "الكاشف" (١٦٣٣): «زرارة: عن ابن أبزى في الوتر، وعنه قتادة، لم يصح»، وهو بهذا يختصر ما ذهب إليه المزي رحمه الله في "تهذيب الكمال" (٩/ ٣٤٤- ٣٤٥) حيث قال: «زرارة غير منسوب، عن عبد الرحمن بن أبزي في القراءة في الوتر، وعنه قتادة، قاله غندر وأبو داود عن شعبة، عن قتادة. وقال غير واحد: عن عزرة، عن سعيد بن عبدالرحمن ابن أبزى، عن أبيه، وهو المحفوظ، ومنهم من قال: عن عبدالرحمن بن أبزى، عن أبيّ بن كعب. وعزرة: هو ابن عبد الرحمن بن زرارة، فلعله قال: عن ابن زرارة، والله أعلم». اهـ.
والمزي رحمه الله بهذا يشير إلى الاختلاف على قتادة في هذا الحديث، فشعبة يرويه عنه، عن زرارة، عن عبدالرحمن بن أبزى، وخالفه معمر، وهمام بن يحيى، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم، حيث رووه عن قتادة، عن عزرة بن عبدالرحمن، عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى، عن أبيه، به، ومنهم من يجعله من رواية عبدالرحمن بن أبزى، عن أبي بن كعب. انظر رواياتهم في "مصنف عبدالرزاق" (٤٦٩٥)، و"مسند أحمد" (٣/ ٤٠٦ رقم ١٥٣٥٥)، و"مسند عبد بن حميد" (٣١٢)، و"سنن النسائي" (١٧٠١)، وشعبة رحمه الله معروف عنه الوهم في أسماء الرجال أحيانًا، فلعل قتادة كان قال له: «عن ابن زرارة» كما قال المزي، فظنه قال: «عن زرارة»، ومخالفة باقي أصحاب قتادة له تدل على وهمه رحمه الله.
فنخلص من هذا بأن ما جاء في رواية شعبة وهم، وأن زرارة المذكور في الإسناد يراد منه زرارة بن أوفى كما دلَّت عليه رواية شبابة، والله أعلم.

(١) هو: عِمْرَانُ بنُ حُصَيْن.
(٢) ما بينَ المعقوفَيْنِ سقَطَ من الأصلِ؛ ولعلَّ الناسخَ ظَنَّهُ: «عَنْ عُمَرَ أنَّ»، والتصويبُ من "تاريخ بغداد"، ومصادر التخريج.
(٣) سورةُ الأَعْلَى. =

= وروایة شبابة لهذا الحديث رواية شاذّة؛ لأنه وهم ودخل له حديث في حديث؛ وذلك أن شعبة يروي عن قتادة، عن زرارة حديثين:
الأول: عن شعبةَ، عن قَتَادةَ، عن زُرَارةَ، عن عِمْرانَ بن حُصَيْن، بلفظ: «صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ الظُّهْرَ، فقَرَأَ رجلٌ بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾، فلمَّا صلَّى، قالَ: «مَنْ قرَأَ بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾؟»، قال رجلٌ: أنا، قال: «قد عَلِمْتُ أنَّ بعضَهُمْ خالَجَنِيهَا».
والثاني: شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن عبد الرحمن بن أبزى، عن النبيِّ ﷺ أنه كان يوتر بـ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾.
فدخل لشبابة هذا الحديث في ذاك، فجعل حديث الوتر بإسناد حديث القراءة في صلاة الظهر، وإليك بيان ذلك:
أما رواية شبابة التي أخطأ فيها:
فأخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٦٩٤٥ و٣٧٦٢٤) عن شبابة، عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين؛ أن النبيَّ ﷺ كان يوتر بـ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢١٥ رقم ٥٣٧).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٦٠٤)، والنسائي في "سننه" (١٧٤٣) عن بشر بن خالد، والسراج في "حديثه" (٢١٩٥) عن زياد بن أيوب والحسن بن علي الخلال، والبغوي في "الجعديات" (٩٥٤) عن أحمد بن إبراهيم الدورقي؛ جميعهم (بشر بن خالد، وزياد بن أيوب، والحسن بن علي، وأحمد بن إبراهيم) عن شبابة، به. وفي رواية البزار: كان يوتر بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، و﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه عن شعبة إلا شبابة وحده، وهو حسن الإسناد».
وقال النسائي: «لا أعلم أحدًا تابع شبابة على هذا الحديث؛ خالفه يحيى بن سعيد...»، ثم أخرج رواية يحيى بن سعيد، عن شعبة- كما سيأتي- بجعل القراءة في صلاة الظهر.
وقد روي عن شبابة موافقًا لرواية من رواه في الظهر، ولكن هذه الرواية غلط على شبابة؛ وإن كانت موافقة لرواية أصحاب شعبة. =

= فالحديث أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٤٠٥) من طريق محمد بن حسان الأزرق، عن شبابة، عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران ابن حصين أن النبيَّ ﷺ صلى الظهر، فجاء رجل فقرأ خلفه: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾، فقال: «أيكم القارئ؟» فقال الرجل: أنا، فقال: «لقد ظننت أن بعضكم خالجنيها». قال شعبة: قلت لقتادة: أكره ذلك؟ قال: لو كره ذلك لنهى عنه.
ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٦٥)، ومنه تم استدراك السقط في الرواية.
وأما رواية شعبة لحديث القراءة في صلاة الظهر:
فأخرجَها أبو داود الطيالسيُّ في "مسنده" (٨٩١)، وأخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٢٦ رقم ١٩٨١٥)، والبَزَّارُ في "مسنده" (٣٦٠١)، والنسائي في "سننه" (٩١٧، ١٧٤٤) من طريق يحيى بن سَعِيدٍ القَطَّانِ، وأحمدُ في "مسنده" (٤/ ٤٤١ رقم ١٩٩٦١)، ومسلم في "صحيحه" (٣٩٨)، والروياني في "مسنده" (١٠٦)، وابنُ حِبَّانَ في "صحيحه" (١٨٤٧) من طريق غُنْدَرٍ مُحمَّدِ بن جَعْفَرٍ، والبخاري في "جزء القراءة خلف الإمام" (٥٦ و٦١) من طريق عمرو بن مرزوق وسليمان بن حرب، وأبو داود في "سننِهِ" (٨٢٨) عن مُحمَّدِ بن كَثِيرٍ العَبْدِيِّ، وأبو داود في "سننِهِ" (٨٢٨)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٨/ ٢١١ رقم ٥٢٠) من طريق أبي الوَلِيدِ الطَّيَالسيِّ، والبغوي في "الجعديات" (٩٥٣) من طريق بهز بن أسد؛ جميعهم (أبو داود الطيالسيُّ، ويحيى بنُ سَعِيدٍ، وغُنْدَرٌ، وعَمْرُو بنُ مَرْزُوق، وسليمان بن حرب، ومُحمَّدُ ابنُ كَثِيرٍ العَبْدِيُّ، وأبو الوَلِيدِ الطَّيَالسيُّ، وبهز بن أسد) عن شعبةَ، عن قَتَادةَ، عن زُرَارةَ، عن عِمْرانَ بن حُصَيْن، بلفظِ: «صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ الظُّهْرَ، فقَرَأَ رجلٌ بـ ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾، فلمَّا صلَّى، قالَ: «مَنْ قرأَ بـ ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾؟»، قال رجلٌ: أنا، قال: «قد عَلِمْتُ أنَّ بعضَهُمْ خالَجَنِيهَا».
ومن طريق أبي داود الطيالسي أخرجه أبو داود في "سننِهِ" (٨٢٨)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٨/ ٢١١ رقم ٥٢٠).
وأما رواية شعبة لحديث القراءة في الوتر:
فأخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٠٦ و٤٠٧ رقم ١٥٣٥٣ و١٥٣٥٦ و١٥٣٦٦) عن محمد بن جعفر، وحجاج بن محمد، وأبي داود الطيالسي، =

فقالَ: «هذا باطلٌ؛ ليسَ مِنْ هذا شيءٌ»(١).

= ويحيى بن سعيد، والنسائي في "سننه" (١٧٤١ و١٧٤٢) من طريق أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر؛ جميعهم (محمد بن جعفر، وحجاج، والطيالسي، ويحيى) عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن عبد الرحمن بن أبزى، عن النبيِّ ﷺ أنه كان يوتر بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾. وفي رواية الطيالسي: كان يوتر بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإذا سلم قال: سبحان الملك القدوس؛ يقولها ثلاثًا.

(١) إلى هنا انتهى ما نقله ابن الجوزي، وجاء بعده في "تاريخ بغداد": «إنَّما رواهُ حَجَّاجٌ، عن قَتَادَةَ، عن زُرَارَةَ، عن عِمْرانَ، عن النبيِّ ﷺ؛ حدَّثناه عَبَّادُ ابنُ العَوَّام، عن حَجَّاج، وأمَّا حديثُ شُعْبَة: فحَدَّثَنَاهُ كذا وكذا، عن شُعْبَة، عن قتادةَ، عن زُرَارةَ، عن ابنِ أَبْزَى، قال: والحديثُ يصيرُ إلى ابنِ أَبْزَى». اهـ.
ورواية حجاج بن أرطاة هذه رواها الإمام أحمد - كما في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٠١)- عن عباد بن العوام، عن حجاج بن أرطاة، عن قتادة، عن زرارة، عن عمران، أن النبيَّ ﷺ أوتر بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾.
وأخرجها الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٢٢٨/ بغية الباحث) عن خالد ابن القاسم، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩٠) من طريق يحيى الحماني، والآجري في "الفوائد المنتخبة" (١٠٢) من طريق بشار بن موسى، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢١٥ رقم ٥٣٨)، وأبو طاهر المخلص في "المخلصيات" (٤٣) من طريق محمد بن أبي سمينة؛ جميعهم (خالد بن القاسم، والحماني، وبشار، وابن أبي سمينة) عن عباد بن العوام، به.
ولفظه: أن النبيَّ ﷺ كان يوتر بثلاث؛ يقرأ في الأولى بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، وفي الثانية بـ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وفي الثالثة بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. هذا لفظ الحارث، ونحوه لفظ الباقين.
وأخرجه الطبراني في الموضع السابق من طريق أبي خالد الأحمر، عن حجاج، به.
وحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس؛ كما في "التقريب"، ولا يؤمن عليه أن يكون أخذ هذا عن شعبة فدلّسه؛ لأنه يستغرب عليه أن يقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه شعبة.
قال الأثرم في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (ص٨٨-٩٠): «وروى حجاج بن أرطاة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين: أن النبيَّ ﷺ =

(١٦) قال هذا/ الشيخُ المُحْتَجُّ: إنَّما قال أحمدُ: «شَبَابَةُ صاحبُ

= أوتر بثلاث. . . وأما حديث عمران بن حصين، فإن حجاجاً أخطأ فيه؛ وإنما الحديث عن قتادة، عن زرارة، عن ابن أبزى؛ مرسلٌ، قال: وسمعت أبا عبد الله يذكر أنه خطأ».
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٢٨)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٦ و٤٠٥)، وابن الحمامي في "جزء من حديثه" (١٧/ مجموع فيه مصنفاته؛ تخريج ابن أبي الفوارس) من طريق سلمة بن الفضل، عن الحجاج ابن أرطاة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بالناس، ورجل يقرأ خلفه، فلما فرغ قال: «من ذا الذي يخالجني سورتي»، فنهى عن القراءة خلف الإمام.
ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦٢)، وفي "القراءة خلف الإمام" (ص١٦٤). ومن طريق الدارقطني أخرجه البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٦٤)، وابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٢٦٠).
وسلمة بن الفضل الأبرش صدوق، لكنه كثير الخطأ؛ كما في "التقريب"، فقد يكون هو الذي أخطأ في قوله: «فنهى عن القراءة خلف الإمام»، وليس حجاج بن أرطاة.
قال ابن عدي: «قال لنا ابن صاعد: قوله "فنهى عن القراءة خلف الإمام" تفرد بروايته حجاج، وقد رواه عن قتادة: شعبة، وابن أبي عروبة، ومعمر، وإسماعيل بن مسلم، وحجاج بن حجاج، وأيوب بن مسكين، وهمام، وأبان، وأيوب، وسعيد بن بشير؛ فلم يقل أحد منهم ما تفرد به حجاج. قال شعبة: سألت قتادة: كأنه كرهه؟ قال: لو كره لنهى عنه».
وقال الدارقطني: «ولم يقل هكذا غير حجاج، وخالفه أصحاب قتادة؛ منهم: شعبة، وسعيد، وغيرهما، فلم يذكروا أنه نهاهم عن القراءة، وحجاج لا يحتج به». وقال في الموضع الثاني: «قوله: "فنهاهم عن القراءة خلف الإمام" وَهَمٌ من حجاج، والصواب ما رواه شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما عن قتادة».
وقال أبو الفتح بن أبي الفوارس: «غريب من حديث قتادة، وهو غريب عن الحجاج بن أرطاة».
وقال البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص١٦٦) - تعليقا على جواب قتادة لشعبة- قال: «وفي هذا دلالة على أن قوله: "فنهى عن القراءة خلف الإمام" =

حديثِ: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ»؛ على وجهِ التعريفِ له.

ولَعَلَّ هذا الشَّيْخَ ما سَمِعَ ما ذَكَرْنَاهُ عن أحمدَ في الرَّدِّ على شَبَابَةَ؛ وكيفَ لا يكونُ قَصْدُهُ الرَّدَّ عليه، وقد قال: «إنَّ بَكْرَ بنَ عِيسَى خالَفَهُ، وكان ثقةً»[1]؟!

والحديثُ الذي رواه بَكْرٌ:

[٢٦] أخبَرَنَا به ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبَرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال:

= توهم من الحجاج بن أرطاة أنه [في الأصل: "لأنه" بدل: "أنه"] سمعه من قتادة، وللحجاج من أمثال ذلك ما لا يمكن ذكره هاهنا لكثرته، ولذلك سقط عند أهل العلم بالحديث عن حد الاحتجاج به... وهذا الحديث مما تفرد بروايته عنه سلمة بن الفضل الأبرش، وسلمة بن الفضل قد تكلموا فيه».
وقال في "معرفة السنن" (٣/ ٧٨): «وفي سؤال شعبة، وجواب قتادة في هذه الرواية الصحيحة، تكذيب من قَلَبَ هذا الحديث، وأتى فيه بما لم يأت به الثقات من أصحاب قتادة».
وقال الذهبي في "التنقيح": «تفرد به سلمة الأبرش، عن حجاج، ولا يثبت».
وانظر: "المهذب في اختصار السنن الكبير" (٢/ ٦٠٧-٦٠٨).
وثمّة اختلاف آخر على حجاج بن أرطاة:
فقد أخرجه الطوسي في "مستخرجه" (٢/ ٤٢١-٤٢٢) من طريق حفص بن غياث، عن حجاج، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة أن رسولَ اللهِ ﷺ أوتر بثلاث؛ بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾،
ومن طريق الطوسي أخرجه أبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" (ص١١٢).
وقد سئل عنه الدارقطني، فقال: «يرويه قتادة، واختلف عنه؛ فرواه الحجاج، عن قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة. ورواه شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن ابن أبزى، عن النبيِّ ﷺ. وقول شعبة أشبه بالصواب». انظر: "العلل" (٩/ ٩٤).

(١) تَقَدَّمَ قريبًا توثيقُ كلام الإمامِ أحمدَ في هذا، وجوابُ الحافظِ ابنِ رَجَب عنه. انظر (ص٣٦٢ و٣٦٤).

أخبَرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قال: حَدَّثني أبي[(١)]، قال: حدَّثنا بكرُ بنُ عِيسَى، قال: سَمِعْتُ شُعْبَةَ[(٢)]، عن نُعَيْمِ بنِ أبي هِنْدٍ، عن أبي وائلٍ[(٣)]، عن مَسْرُوقٍ، عن عائشةَ: أَنَّ أبا بَكْرٍ صَلَّى بِالنَّاسِ، ورسولُ اللهِ في الصَّفِّ[(٤)].

---

(١) هو الإمامُ أحمدُ. وقد أخرج هذا الحديث في "مسنده" (٦/ ١٥٩ رقم ٢٥٢٥٦)، وفي "فضائل الصحابة" (٢٤٠).

(٢) في "مسند الإمام أحمد": «شعبة يحدِّث».

(٣) هو: شَقِيقُ بنُ سَلَمَةَ.

(٤) هذا الحديثُ أخرَجه الإمام أحمدُ في "مسنده" (٦/ ١٥٩ رقم ٢٥٢٥٦)، وفي "فضائل الصحابة" (٢٤٠) عن بكرِ بنِ عيسى، به.
وأخرَجه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في "زوائد الفضائل" (٢٤٠) عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ [المخرميِّ]، والنسائيُّ في "سننه" (٧٨٦) عن محمدِ بنِ المثنى، وابنُ خزيمةَ في "صحيحه" (١٦٢٠) عن محمدِ بنِ بشارٍ؛ جميعُهم (المخرمي، ومحمد ابن المثنى، ومحمد بن بشار) عن بكرِ بنِ عيسى، به. وفي روايةِ محمدِ بنِ بشارٍ: «ورسول الله ﷺ **في الصف خلفه**». فالظاهرُ أنه رواه بمعنى ما فهم، ولم يذكرْ قولَه: «خلفه» أحدٌ غيرُه.
ومن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ أخرَجه ابنُ بطةَ في "الإبانة" (٢٢٢/ فضائل الصحابة). ومن طريق النسائيِّ أخرَجه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٠٩)، وابنُ حزمٍ في "المحلى" (٣/ ٦٧ و٤/ ٢٠٩).
قال ابنُ رجبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٧٤): «وقد رجَّحَ الإمامُ أحمدُ روايةَ بكرِ بنِ عيسى على روايةِ شبابةَ، وذكر أنها مخالفةٌ لها، وقد يقال: ليست مخالفةً لها؛ فإن المرادَ بالصفِّ صفُّ المأمومين، فهما إذن بمعنًى واحدٍ».
وأخرَجه ابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٢٠٢٩)، وخيثمةُ بنُ سليمانَ في "فضائل أبي بكر" (ص١٣٨-١٣٩/ من حديث خيثمة)، وأبو محمدٍ الفاكهيُّ في "فوائده" (٢١٤) من طريقِ بدلِ بنِ المحبرِ، عن شعبةَ، به.
ومن طريقِ الفاكهيِّ أخرَجه البيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٨٣).
وأخرَجه الفسويُّ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٤٧-٤٤٨) عن عبيدِ اللهِ بنِ معاذٍ، عن المعتمرِ بنِ سليمانَ، عن أبيه، عن نعيم بنِ أبي هندٍ، عن أبي وائلٍ، عن عائشةَ أنها قالت: أُغْمِيَ على رسولِ اللهِ ﷺ، فلما أفاقَ قال: =

وهذه الرِّوَايةُ: التي[١] قَدَّمَهَا أحمدُ على روايةِ شَبَابَةَ، وليستْ تَدُلُّ على أنَّ أبا بكرٍ أَمَّ رسولَ اللهِ[٢]؛ لأنَّه إذا كانَ إلى جانبِ أبي بكرٍ، كانا في صَفٍّ.

ولو قيل: [أُرِيدَ][٣] به صَفُّ الصحابةِ:

كانَ معناه: أنَّ رسولَ اللهِ وَقَفَ في الصَّفِّ لِيُصَلِّيَ، فلمَّا رآه

= «هل نُودِيَ بالصلاةِ؟» قالت: فقلْنا: لا- أو: فقلتُ: لا- قال: «مُرِي بلالاً فَلْيُنادِ بالصلاةِ، وَلْيصلِّ بالناسِ أبو بكرٍ...» فذكرت الحديث بطولِه، وفيه: قالت: وجيء بالنبيِّ ﷺ فوُضع بحذاءِ أبي بكرٍ، أو قالت: في الصفِّ. **هكذا دون ذكر: «مسروق»**.

ومن طريقِ الفسويِّ أخرَجه البيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٣/ ٨٢-٨٣)، وأبو موسى المدينيُّ في "التكملة"؛ كما في "توضيح المشتبه" (١/ ٦٧٢).

وأخرَجه ابنُ حبانَ في "صحيحه" (٢١٢٤) عن الحسنِ بنِ سفيانَ، عن عبيد الله بنِ معاذِ بن معاذٍ، عن المعتمرِ بنِ سليمانَ، عن أبيه، عن نعيمِ بنِ أبي هندٍ، عن أبي وائلٍ، **أحسبه عن مسروقٍ**، عن عائشةَ، به.

وأخرجَه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "توضيح المشتبه" (١/ ٦٧١-٦٧٢)، و"جامع الآثار" (٦/ ٤١٤-٤١٥)- عن عبد الأعلى بنِ حمادٍ، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٥٩-٢٦٠) من طريق أبي الفضلِ عباس بنِ الوليدِ النرسيِّ؛ كلاهما (عبد الأعلى، وعباس بن الوليد) عن معتمرٍ، به. **دون ذكر: «مسروق»**.

ومن طريق أبي يعلى أخرَجَه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٥٨-٢٥٩).

(١) أيْ: «هي التي»، وهي خبرٌ لـ«هذه الروايةُ»؛ اللَّهُمَّ إلا أنْ يكونَ قولُهُ بعدُ: «وليستْ تَدُلُّ على» هو الخبرَ، والواوُ مُقْحَمَةٌ؛ وعلى ذلكَ فتكونُ «التي» في موضعِ النَّعْتِ لقولِهِ: «هذه الروايةُ»، والله أعلم.

(٢) الصحيحُ: أنها تَدُلُّ على أنَّ أبا بكرٍ أَمَّ رسولَ الله دلالةً ظاهرة؛ كما يأتي في التعليقِ بعدَ التالي.

(٣) في الأصلِ يُشْبِهُ أنْ تكون: «لتريد»، ولعلَّ ما أثبتناه أَقْرَبُ إلى المرادِ ورَسْمِ الأصلِ.

أبو بكرٍ، تَأَخَّرَ؛ فليسَ في هذا حُجَّةٌ[١].

[٢٧] أخبرَنَا أبو منصورٍ القَزَّازُ[٢]، قال: أخبرَنَا أبو بكرٍ الخَطِيبُ[٣]، قال: أخبرَني البَرْقَانِيُّ[٤]، قال: حَدَّثَنِي مُحمَّدُ بنُ أحمدَ الأَدَمِيُّ[٥]، قال: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عليٍّ الإِيَادِيُّ[٦]، قال: حدَّثنا زَكَرِيَّا

---

(١) ليس في حديثِ بَكْرِ بن عِيسَى ما يَدُلُّ على ما ذَهَبَ إليه المُصنِّفُ، ولا فيه ما يُعارِضُ حديثَ شَبَابَةَ الذي احتَجَّ به عبدُالمغيثِ، بل قد يكونان بمعنًى واحدٍ؛ لأنَّ الظاهرَ مِنْ قولِ عائشةَ- في حديثِ بَكْرٍ-: «ورسولُ اللهِ في الصَّفِّ»-: أنَّها تَعْنِي: أنَّه ﷺ كان خَلْفَهُ في صَفِّ الصحابةِ مأمومًا؛ كما سبَقَ في كلامِ الحافظِ ابنِ رَجَبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٧٤)، ونحوُهُ عندَ الشافعيِّ في "الأُمِّ" (٧/ ٢٠٩)، وابنِ حَزْمٍ في "المُحَلَّى" (٣/ ٦٧).
ويَشْهَدُ له أيضًا: أنَّ في روايةِ بَكْرٍ عندَ "ابن خُزَيْمةَ": «في الصفِّ خَلْفَهُ»- ولا يُتْرَكُ هذا الظاهرُ إلَّا لدليلٍ؛ وإلا لصارَ قولُهَا: «ورسولُ اللهِ في الصَّفِّ» لغوًا لا فائدةَ منه.

(٢) هو: عبدُالرحمنِ بنُ أبي غالبٍ مُحمَّدٍ، أبو منصورٍ القَزَّازُ.

(٣) هو: الخطيبُ البغداديُّ، وقد أخرج هذا الخبر في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٠٥)، وقد تصرف المصنِّف في السياق كما سيأتي في التعليق على الخبر.

(٤) هو: أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن أحمدَ بن غالبٍ، أبو بكرٍ البَرْقَانِيُّ، الشافعيُّ.

(٥) هو: مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بن مُحمَّدِ بن جعفرِ بن مُحمَّدِ بن عبدِالملكِ، أبو الحَسَنِ الأَدَمِيُّ، قال أبو طاهرٍ الدَّقَّاقُ: «لم يَكُنِ الأَدَمِيُّ هذا صَدُوقًا في الحديثِ»، وقال البَرْقَانِيُّ: «ما عَلِمْتُ عنه إلَّا خيرًا، وكان شيخًا قديمًا، غيرَ أنَّه كان يُطْلِقُ لسانَهُ في الناسِ، ويَتكلَّمُ في ابنِ المُظَفَّرِ والدَّارَقُطْنِيِّ». ذكَرَهُ ابنُ الجوزيِّ في وَفَيَاتِ سنةِ (٣٨٧هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٠٨-٢٠٩)، و"الأنساب" (١/ ١٠٠)، و"المنتظم" (١٥/ ٧)، و"ميزان الاعتدال" (٦/ ٤٥)، و"لسان الميزان" (٥/ ٣٩).

(٦) هو: مُحمَّدُ بنُ عليِّ بن أبي داودَ، أبو بكرٍ الإِيَادِيُّ، البَصْرِيُّ، كان ثقةً، كثيرَ الحديثِ، عارفًا بالفقهِ على مذهبِ الشافعيِّ، وكان الدارقطنيُّ يُثْنِي عليه، ويَذْكُرُهُ بالفضلِ، لم نقفْ على تاريخِ ولادتِهِ، ولا وفاتِهِ. ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٤/ ١٤٢-١٤٣)، و"الإكمال" (٣/ ٣٣٦)، و"الأنساب" =

الساجيُّ، قال: «شَبَابةُ بنُ سَوَّارٍ كانَ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ يَحْمِلُ عليه»[١].

[٢٨] أخبَرَنَا القَزَّازُ[٢]، قال: أخبَرَنَا الخَطِيبُ[٣]، قال: أخبَرَنِي عليُّ بنُ طَلْحَةَ المُقْرِئُ[٤]، قال: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ [الغازيُّ][٥]، قال: أخبَرَنَا مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ دَاوُدَ[٦] [الكَرَجِيُّ][٧]، قال: حدَّثنا

= (٢/ ٥٠٠)، و"توضيح المشتبه" (٤/ ٦).

(١) الخبَرُ أخرجه الخطيبُ في "تاريخ بغداد" كما تقدم، وقد تَصرَّفَ المُصنِّفُ في النصِّ؛ فإنَّ عبارةَ الساجيِّ بتمامِهَا: «شبابةُ بنُ سَوَّارٍ صَدُوقٌ يدعو إلى الإرجاءِ، كان أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ يَحْمِلُ عليه». وانظر: "تهذيب الكَمَال" (١٢/ ٣٤٦)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٢٦٤).

(٢) تقدم في الرواية السابقة أنه: أبو منصورٍ عبدُالرحمنِ بنُ مُحمَّدٍ.

(٣) هو: الخطيبُ البغداديُّ، وقد أخرج هذا الخبر في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٠٥)، وقد تصرف المصنِّف في النص كما سيأتي التنبيه عليه.

(٤) هو: عليُّ بنُ طَلْحةَ بن مُحمَّدِ بن عُمَرَ، أبو الحَسَنِ المُقْرِئُ، المعروفُ بِابنِ البَصْرِيِّ، قال الخطيبُ: «لم يكنْ به بأسٌ»، وُلِدَ سنةَ (٣٥١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٣٤هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٠٢-٤٠٣)، و"تاريخ الإسلام" (٢٩/ ٤٠٨)، و"معرفة القراء الكبار" (١/ ٤٠٠)، و"غاية النهاية" (٢/ ٤١٥-٤١٦).

(٥) في الأصل: «الرازي»، ولم نجد من ذكر أنَّه كان رازيًّا، والتصويب من "تاريخ بغداد".
وهو: مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بن مُحمَّدِ بن يَزِيدَ البَزَّازُ الغَازِي، أبو الفَتْحِ الطَّرَسُوسِيُّ، المعروفُ بابنِ البَصْرِيِّ، قيل له: الغَازِي؛ لأنَّه كان مِنَ المجاهدِينَ في سَبِيلِ اللهِ، وكان ثقةً، توفِّي ببيتِ المَقْدِسِ سنةَ (٤٠٩هـ)، أو (٤١٠هـ). ترجمتُهُ في: "الأنساب" (٤/ ٦٠)، و"تاريخ بغداد" (١/ ٤١٥)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٢٣٣)، و"تاريخ الإسلام" (٢٨/ ٢٠٩)، و"البداية والنهاية" (١٢/ ٨).

(٦) في الأصلِ: «محمَّد بن»، ثُمَّ بياض، ثُمَّ: «بن محمَّد داود». وكأنَّ الناسخَ كتَبَ اسمًا زائدًا، ثُمَّ محاهُ أو كَشَطَهُ، ونَسِيَ كلمةَ: «بن»!

(٧) في الأصلِ: «الكرخى»؛ والتصويبُ مِنْ "تاريخ بغداد"، ومصادِرِ الترجمة، =

عبدُالرحمنِ بنُ يُوسُفَ بنِ خِرَاشٍ[١]، قال: «شَبَابةُ بنُ سَوَّارٍ كان أحمدُ ابنُ حنبلٍ لا يَرْضَاهُ»[٢].

قال هذا الشيخُ المحتَجُّ: إنَّما أَنْكَرَ عليه أحمدُ الإرجاءَ.

قلنا: قد ذَكَرْنَا كيفَ أَنْكَرَ أحاديثَهُ، والإرجاءُ مِحْنَةٌ أُخْرَى[٣].

= وهو: مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدِ بن داودَ، أبو بَكْرٍ الكَرَجِيُّ، لم نقفْ على تاريخ ولادتِهِ، ولا وفاتِهِ. ترجمتُهُ في: "الأنساب" (٥/ ٤٦)، و"اللباب" (٣/ ٩٠)، و"توضيح المشتبه" (٧/ ٣٠٥).

(١) هو: عبدُالرحمنِ بنُ يوسفَ بن سَعِيدِ بن خِرَاشٍ، أبو مُحمَّدٍ، المَرْوَزِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، قال أبو نُعَيْم عبدُالملكِ بنُ مُحمَّدٍ: «ما رأيتُ أحدًا أحفظَ مِن ابن خِرَاشٍ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «قد ذُكِرَ بشيءٍ مِنَ التَّشَيُّعِ، وأرجو أنَّه لا يَتعمَّدُ الكَذِبَ»، وقال أبو زُرْعَةَ: «خَرَّجَ محمد بن يوسف الجرجاني مَثَالِبَ الشيخَيْنِ، وكانَ رافضيًّا»، توفِّي ببغدادَ سنةَ (٢٨٣هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١١/ ٥٧١)، و"تاريخ دمشق" (٣٦/ ١٠٧)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٣/ ٥٠٨).

(٢) الخبَرُ أخرجه الخطيبُ البغداديُّ في "تاريخ بغداد" كما سبق، لكنَّ المُصنِّفَ حذَفَ تَتِمَّةَ كلام ابنِ خِرَاش، وهو قولُهُ: «وهو صدوقٌ في الحديثِ»! وحَذْفُ المُصنِّفِ لما قَد يكونُ حُجَّةً عليه لا يَلِيقُ!! وهذا الحذفُ في هذا الخبَرِ والذي قبلَهُ: داخلٌ فيما قالَهُ الحافظُ ابنُ عبدالهادي في مقدِّمة "تنقيح التحقيق" (١/ ١٨٤)-: «وقد ضَعَّفَ الحافظُ أبو الفَرَجِ- رحمه الله- جماعةً في موضعٍ لَمَّا كان الحديثُ يُخالِفُ مَذْهَبَهُ، ثُمَّ احتَجَّ بهم في موضعٍ آخَرَ لَمَّا كان يُوَافِقُ مَذْهَبَهُ!!».

(٣) تقدم (ص٣٦٢ وما بعدها) أن الإمام أحمدَ أنكرَ عليه أحاديثَ أخرى تقدمَ ذكرُها؛ بالإضافة للإرجاء الذي يظهرُ أنه هو أهمُّ ما جعل الإمام أحمد يتكلم فيه، وأما الأحاديث التي أخطأ فيها فإنها لا تعدو عن أنه يهم كما يهم غيره من الثقات المكثرين، وقد رجع شبابةُ عن الإرجاءِ، وتقدم أنَّ المصنِّفَ أقرَّ برجوعِهِ عنه. انظر: (ص٣٦١-٣٦٢)، وانظر: "المنتَظَم" (١٠/ ١٥٥)، و"تهذيب الكَمَال" (١٢/ ٣٤٦)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٢٦٤).

قال هذا الشيخُ: «قد رَوَى هذا الحديثَ عن شَبَابَةَ جماعةٌ...»، وأَخَذَ يَعُدُّهُمْ(١).

قلنا: هذا لا يَنْفَعُ؛ لأنَّ المُسْتَنَدَ شَبَابَةُ، ومع طَعْنِ أحمدَ تَنْتَفِي العَدَالَةُ(٢)، وليس كُلُّ مَنْ أُخْرِجَ عنه يُمْنَعُ القَدْحُ فيه؛ فقد أَخْرَجَ البخاريُّ عَمَّنْ لم يَرْضَهُ مسلمٌ، وأخرَجَ مسلمٌ عَمَّنْ لم يَرْضَهُ البخاريُّ(٣).

وهذا جوابُ مَنْ يقولُ: إنَّ التِّرْمِذِيَّ أخرَجَ حديثَ شَبَابَةَ، وقال: «هو حديثٌ صحيحٌ»(٤)؛ فإنَّ التِّرْمِذِيَّ قد أخرَجَ أحاديثَ وصحَّحها، وكُلُّهَا لا تَثْبُتُ؛ لِمَا فيها مِنَ المجروحين(٥)!!

---

(١) تَقدَّمَ تخريجُ رواياتِ مَنْ رَوَى الحديثَ عن شَبَابَةَ (ص٣٦٠).

(٢) هذا من الإسرافِ ومجاوزةِ الحدّ من ابن الجوزي رحمه الله في الجرح، ولو أن كلَّ من وُصِف ببدعة انتفت عدالته لأسقطنا عدالة عدد من الثقات الذين أجمعت الأمة على الاحتجاج بهم ممن وصف ببدعة!. انظر "التنكيل" للشيخ المعلمي رحمه الله (١/ ٢٢٨-٢٣٥)، وانظر ترجمة شبابة (ص٢٣٢)، وانظر التعليق التالي.

(٣) قد ثبَتَ عن البخاريِّ ومسلم وغيرِهما: أنَّهما أخرَجَا لمن رُمِيَ ببدعةٍ مِنَ الثقات؛ منهم: مَنْ رُمِيَ بالإرجاء؛ مثلُ: شَبَابة بن سَوَّار، وإبراهيم بن طَهْمان، وأبي معاويةَ الضَّرير، وغيرِهم. ومنهم: مَنْ رُمِيَ بالنَّصْب؛ مثلُ: إسحاق بن سُوَيْدٍ العَدَويِّ، وبَهْز بن أَسَد، وقَيْس بن أبي حازم، وغيرِهم. ومنهم: مَنْ رُمِيَ بالتشيُّع؛ مثلُ: إسماعيل بن أَبَان، وجَرِير بن عبدالحميد، وعبدالرَّزَّاق ابن هَمَّام، والفَضْل بن دُكَيْن، وغيرِهم. وانظر: "مقدمة فتح الباري" (١/ ٤٥٩)، و"فتح المغيث" (١/ ٣٢٧)، و"تدريب الراوي" (١/ ٣٢٨).

(٤) انظر: "جامع الترمذي" (٣٦٢).

(٥) هذا مما يُؤخَذُ على المُصنِّفِ عفا الله عنه! فلو قال: «وبَعْضُهَا لا يَثْبُتُ»، أو وَصَفَ الترمذيَّ بشيءٍ مِنَ التساهُلِ كما وَصَفَهُ غيرُهُ، لكان لكلامِهِ وجهٌ، غير أنه يمكن أن يعتذرَ عنه بأنه ما أرادَ تعميمَ الحكم للأحاديثِ التي صَحَّحَها الترمذيُّ، وإنما أراد ما صحَّحَه الترمذيُّ وفي سَنده مجروحٌ، وقد قال =

ثُمَّ لَعَلَّ ذلكَ رَأْيُهُ(١).

ورُبَّمَا أشارَ بِالصِّحَّةِ إلى تَعْدِيلِ الرواةِ، والعَدْلُ قد يَغْلَطُ؛ فيُقَدَّمُ قولُ الحافظِ(٢).

ويُدَلُّ على أنَّ حديثَ شَبَابَةَ غَلَطٌ بثلاثةِ أوجهٍ:

= الذهبيُّ في "سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٣/ ٢٧٦) في ترجمةِ الترمذيِّ: «قلتُ: جامعُهُ قاضٍ له بإمامتِهِ وحفظِهِ وفقهِهِ؛ ولكنْ يَترخَّصُ في قَبُولِ الأحاديثِ، ولا يُشدِّدُ، ونَفَسُهُ في التضعيفِ رِخْو». انتهى.
وأما قول الذهبيِّ في "ميزان الاعتدال" (٥/ ٤٩٣): «وأمَّا التِّرْمِذِيُّ: فرَوَى مِنْ حديثِهِ [يعني: من حديثِ كَثِيرِ بن عبدِاللهِ بن عَمْرو بن عَوْفٍ المُزَنِيِّ]: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»، وصَحَّحَهُ؛ فلهذا لا يَعتمِدُ العلماءُ على تصحيحِ الترمذيِّ». اهـ.
فهذا قد تعقبه الحافظ العراقيُّ في "شرح الترمذي" (ق٧٣/ أ/ نقلا عن المصدر الآتي) فقال: «وما نقله عن العلماءِ من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذيِّ ليس بجيدٍ، وما زال الناسُ يعتمدون تصحيحَه».
وانظر للدفاع عن الإمامِ الترمذيِّ في هذه المسألة: "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" (ص٢٦٤-٢٩٧).

(١) يريدُ أنْ يقولَ: لَعَلَّ تصحيحَ تلكَ الأحاديثِ هو رَأْيٌ رآه الترمذيُّ، أي: فلا يَلْزَمُنَا المصيرُ إليه!!

(٢) ذكَرَ الأصوليُّون وأهلُ الحديثِ: أنَّ مِنْ طُرُقِ الترجيح بالإسنادِ: أنْ يُقدَّمَ حديثُ الراوي الأَوْثَقِ أو الأحفَظِ على مَنْ دونَهُ، لكنْ لا تُقدَّمُ إلَّا عندَ التعارُضِ والمخالفةِ بينهما، مَعَ عَدَمِ إمكانِ الجمع.
انظر: "البحر المحيط" (٨/ ١٧٨)، و"التقرير والتحبير" (٣/ ٢٧)، و"حاشية العطار" (٢/ ٤٠٩). وانظر مِنْ كتبِ أهلِ الحديث: "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للزَّرْكَشيِّ (١/ ١٧١).
وانظر: "التقييد والإيضاح" للعراقيِّ (١/ ٢٨٦)؛ فقد عَدَّ ما يربو على مئة وَجْهٍ مِنْ وجوه الترجيح بين الروايات، وذكَرَ أنه اقتصَرَ عليها، وضرَبَ عن بقيَّتها صفحًا؛ تركًا للإطالة!

(١٧)

أحدُهَا: أنَّه لَمْ/ يُخَرِّجْهُ البخاريُّ ولا مُسْلِمٌ(١).

والثاني: أنَّه قد رَدَّهُ أحمدُ، وقال: «قد رواه بَكْرُ بنُ عِيسَى، فخالَفَهُ»، وأَثنَى عليه؛ على ما سَبَقَ(٢).

والثالثُ: أنَّ الفُقَهاءَ بَنَوْا(٣) على أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ الإمامَ(٤)؛ فالِاعتبارُ بما يُوجِبُهُ النَّظَرُ والِاجتهادُ في التضعيفِ والتوثيقِ، والجَرْحُ مُقَدَّمٌ(٥).

---

(١) مرادُ المُصنِّفِ: أي: مع إخراجِهِمَا الحديثَ مِنْ غيرِ هذا الوَجْهِ؛ مما يَجْعَلُ حديثَ شَبَابَةَ مرجوحًا مقارنةً بحديثِ بَكْرِ بن عِيسَى، وإنْ كان هذا وحدَهُ كافيًا- عندَ المُصنِّفِ- في الحكمِ على الحديثِ بالضَّعْفِ والوَهَن. وقد تَقَدَّمَ الجوابُ على هذا التعليل.

(٢) تَقدَّمَ الجوابُ على هذا التعليل قريبًا، وذكَرْنَا أنَّه لا خلافَ بينَ روايةِ بكرِ بن عِيسَى وروايةِ شَبَابَةَ (ص٣٧٨).

(٣) يعني: بَنَوْا فُرُوعَهُمُ الفقهيَّةَ؛ فالكلامُ مبنيٌّ على حذفِ المفعول؛ للعِلْم به. انظر: شروحَ الألفيَّةِ، باب الابتداء. لكنْ ينبغي أنْ تكونَ اختياراتُ الفقَهاءِ وأنظارُهُمْ واجتهاداتُهُمْ تابعةً لتصحيحِ الحديث وتضعيفِهِ.

(٤) تقدم (ص٢٧٥-٢٧٨ و٢٨٣ و٢٨٦-٢٨٨) ذِكْرُ أقوالِ علماءِ المذاهبِ الأربعةِ في المسألةِ، وأنَّ مَذْهَبَهُمْ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إمامًا بأبي بَكْرٍ رضي الله عنه في مَرَضِ الوفاةِ، وأنَّهم فرَّعوا على ذلكَ؛ لكنَّ الكثيرَ منهم لم يُنْكِرْ إمامةَ أبي بكرٍ للنبيِّ ﷺ في صلاةٍ أخرى، وذلكَ في مَرَضِ وفاتِهِ ﷺ أيضًا، وحدَّدها بعضُهُمْ بصلاةِ الفَجْرِ في اليومِ الذي ماتَ فيه ﷺ، وأَبْهَمَها البعضُ الآخَرُ.
وعلى ذلكَ: كان يَنْبَغِي على المصنِّف أَنْ يُقيِّدَ فيقولَ: «بعض الفُقَهَاءِ»؛ وهذا يُشْبِهُ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ ص ٢٣٧ عندَ قولِهِ عن عبدِالمغيثِ: «ومخالفتُهُ لمذاهبِ الفقهاءِ أجمعين»!!

(٥) الجَرْح مُقَدَّمٌ على التعديلِ إنْ كانَ الجَرْح ثابتًا، ومُفَسَّرًا ومُبَيَّنَ السبب، والتعديلُ مُجْمَلًا، وقد مَرَّ بك: أنَّ مَنْ عدَّلَ شَبَابَةَ قد فصَّل، ومَنْ جَرَحَهُ- كأحمدَ- لأنَّه عندَهُ مرجئٌ- وإن كان قد أخطأ في أحاديث-، وقد ثبَتَ عندَ المصنِّفِ وغيرِهِ: أنَّ شَبَابَةَ قد رجَعَ عن الإرجاء. انظر: (ص٣٦١-٣٦٢). =

قال هذا الشيخُ: «فقد أخرجَهُ أحمدُ في "مُسْنَده"؛ وذلكَ دليلٌ على أنَّه يَرْضَاهُ ويَرْضَى رُوَاتَهُ»[١].

قلنا: أَخْطَأْتَ الحُفْرَةَ[٢]؛ فقد رَوَى جماعةٌ عن خَلْقٍ كثيرٍ، وَقَدَحَ[٣]

= وقد ذكَرَ ابنُ السبكيِّ- في "طبقات الشافعية" (٢/ ٩)- أنه ينبغي الحَذَرُ كلَّ الحذرِ من أنْ تُفْهَمَ قاعدتُهُم: «الجَرْح مُقدَّمٌ على التعديلِ» على إطلاقِها؛ بل الصوابُ: أنَّ مَنْ ثبتَتْ إمامتُهُ وعدالتُهُ، وكَثُرَ مادحُوهُ ومُزَكُّوهُ، ونَدَرَ جارحُوه، وكانتْ هناكَ قرينةٌ دالَّةٌ على سَبَبِ جرحِهِ- مِنْ تَعصُّبٍ مذهبيٍّ أو غيرِهِ- لم يُلْتَفَتْ إلى جرحِهِ، بل يُعْمَلُ فيه بالعَدَالة؛ وإلَّا فلو فَتَحْنَا هذا البابَ، أو أخذْنَا تقديمَ الجَرْح على إطلاقِهِ، لما سَلِمَ لنا أحدٌ من الأئمَّةِ؛ إذْ ما مِنْ إمامٍ إلَّا وقد طَعَنَ فيه طاعنون، وهَلَكَ فيه هالكون». اهـ.

وانظر: "شرح النوويِّ على مسلم" (١/ ٢٥)، و"طبقات الشافعية" (٢/ ١٢)، و"إرشاد الفُحُول" (١/ ٣٣٣-٣٣٥). وانظرْ في مسألة تعارض الجَرْح مع التعديل: "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (٣/ ٣٥٩)، و"فتح المغيث" (١/ ٣٠٨)، و"الرفع والتكميل" (ص١١٤-١٢٨)، و"توضيح الأفكار" (٢/ ١٦١)، و"قواعد التحديث" (ص١٨٨-١٩٠).

(١) وهذا- أيضًا- هو قولُ الحافظِ أبي مُوسَى المَدِينِيِّ- كما يأتي- ولا شكَّ أنَّ هذا القولَ لا يَصِحُّ، وسيأتي جوابُ المُصنِّفِ وتطويلُهُ القولَ في رَدِّ هذه الدعوى، ونقلِ الأمثلةِ على ذلك. انظرْهُ (ص٤٨٩- وما بعدها)، مع تعليقاتِنَا عليه.

(٢) هذا مَثَلٌ اختصَرَهُ المصنِّفُ، وأصلُهُ: قولُهُم: «أَخْطَأَتِ اسْتُهُ الحُفْرَةَ»؛ يُضْرَبُ لِمَنْ لم يُصِبْ مَوْضِعَ حاجتِهِ، أو: لِلرَّجُلِ يَتَوَخَّى الصَّوَابَ فيَجِيءُ بالخَطَأِ، وقريبٌ منه قولهم: «أرادَ الصَّوَابْ، فأَخطَأَ الجَوَابْ». انظر: "مجمع الأمثال" للميداني (١/ ٢٤٥)، و"المستقصى في أمثال العرب" للزمخشري (١/ ١٠٢)، و"جمهرة الأمثال" لأبي هلال العسكري (١/ ١٩٧).

(٣) كذا في الأصلِ- دونَ الضبطِ- والجادةُ «وقَدَحُوا- أي الجماعةُ- فيهم»، وما في الأصل له توجيهات: أحدُها: أن يكون «وَقَدَحَ» بعود الضمير على «جماعة» بالتذكير حملًا لها على معنى «الجمع»؛ وانظر (ص٤٦٠-٤٦١). أو تُضبطُ بفتح القافِ والدالِ مع ضَمِّ الحاءِ «قَدَحُ»؛ على أنَّ الأصلَ: «قَدَحُوا»، ثُمَّ حُذِفَتْ واوُ الجماعةِ واجتُزِئَ عنها بضمةِ الحاء؛ ويَدُلُّ على تَعيُّنِ هذا الضبطِ سِيَاقُ الكلامِ بعدَهُ، وحذفُ واوِ الجماعةِ والاكتفاءُ بالضمةِ لغةٌ لبعضِ العربِ. =

فيهم؛ منهم الإمامُ أحمدُ؛ فإنَّه قد رَوَى [عَنْ][1] خَلْقٍ كثيرٍ، وقَدَحَ فيهم، ولم يَعْمَلْ بأحاديثِهِمْ، وسيأتي كَشْفُ هذا في البابِ السادسِ، إنْ شَاءَ اللهُ تعالى[2].

وقد بَنَى أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ[3] على حديثِ شَبَابَةَ، فقال: «يَرْوِيهِ نُعَيْمُ بْنُ أبي هِنْدٍ، عن أبي وائلٍ»[4]، قال: «وقد خالَفَهُ عاصمُ بنُ أبي النَّجُودِ[5] في مَتْنِهِ، وكلاهما رواهُ عن أبي وائلٍ»[6]، قال: «فجعَلَ

= وانظر التعليقَ على نَحْوِ ذلكَ (ص٦٧١-٦٧٢).

(١) زيادة يقتضيها السياق. (٢) (ص٤٨٩- وما بعدها).

(٣) في "صحيحِهِ" (٥/ ٤٨٧- ٤٨٨)؛ تعليقًا على الحديثِ رقم (٢١١٩). والمرادُ: أنَّ أبا حاتم بن حبَّان اعتَدَّ بحديثِ شَبَابةَ، وصَحَّحَهُ، وبَنَى عليه القولَ بصلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بكرٍ.

(٤) تَقَدَّمَ تخريجُ روايةِ نُعَيْم بن أبي هِنْدٍ، في الطريقِ الأَوَّلِ عن عائشةَ (ص٣٥٩-٣٦٠).

(٥) هو: عاصمُ بنُ أبي النَّجُودِ، أبو بَكْرٍ، الأَسَدِيُّ مولاهُم الكوفيُّ، واسمُ أبيه: بَهْدَلَة، وقيل: بَهْدَلَة أمُّه. وهو صدوق حسن الحديث. قال ابنُ سعدٍ: «ثقةٌ، إلا أنَّه كانَ كثيرَ الخطأِ في حديثِهِ»، وقال الذهبيُّ: «كان عاصمٌ ثَبَتًا في القراءة، صدوقًا في الحديث»، وقد وَثَّقَهُ أبو زُرْعَةَ وجماعةٌ، وقال أبو حاتم: «مَحَلُّهُ الصِّدْق»، وقال الدارقطنيُّ: «في حفظِهِ شيءٌ»؛ يعني: للحديثِ، لا للحروفِ، وقال عنه الإمامُ أحمدُ: «رجلٌ صالحٌ، خيِّرٌ ثقةٌ»، ولد في إمرةِ معاويةَ بن أبي سفيان، وتوفِّي سنةَ (١٢٧هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٢٠-٣٢١)، و"طبقات خليفة" (ص١٥٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ٣٤٠-٣٤١)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٢٥٦-٢٦١).

(٦) حديثُ عاصم هذا: أخرجَه ابن أبي شيبة (٧٢٤٤)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٣)، وابن حبان (٢١١٨)، وعلَّقه عبدالغني بن سعيد الأزدي في "المؤتلف والمختلف" (١/ ١٣٧)؛ من طريق عاصم، عن شقيقٍ أبي وائلٍ، عن مسروقٍ، عن عائشةَ؛ قالتْ: أُغْمِيَ على رسولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ أفاقَ، فقالَ: «أَصَلَّى الناسُ؟»، قلنا: لا، قالَ: «مُرُوا أبا بَكْرٍ، فلْيُصَلِّ بالناسِ»، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ؛ إذا قامَ =

نُعَيْمٌ أبا بكرٍ إمامًا، وجعلَهُ عاصمٌ مأمومًا؛ وهما ثقتانِ»[١].

قالَ[٢]: «فنقولُ: كانتْ صَلَاتَيْنِ[٣]؛ كانَ رسولُ اللهِ في إِحْدَاهُمَا مأمومًا، وفي الأخرى إمامًا»[٤].

قال: «والدليلُ على ذلكَ: أنَّ في خبرِ عُبَيْدِاللهِ بنِ عبدِاللهِ، عن عائشةَ[٥]: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ بين العَبَّاسِ وعَلِيٍّ، وفي خبرِ

= مَقَامَكَ، لم يَسْتَطِعْ أنْ يُصلِّيَ بالناسِ... قال: «مُرُوا أبا بكرٍ أَنْ يُصلِّيَ بالناسِ»؛ قال ذلكَ ثلاثَ مرَّاتٍ؛ كلُّ ذلكَ أَرُدُّ عليهِ، قالتْ: فصَلَّى أبو بكرٍ بالناسِ، ثُمَّ إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وجدَ خِفَّةً مِنْ نفسِهِ، فخَرَجَ بينَ بَرِيرَةَ وَنُوبَةَ؛ إنِّي لَأَنْظُرُ إلى نَعْلَيْهِ تَخُطَّانِ في الحَصَا، وأَنْظُرُ إلى بُطُونِ قَدَمَيْهِ، فقالَ لهما: «أَجْلِسَانِي إلى جَنْبِ أبي بكرٍ»، فلَمَّا رآهُ أبو بَكْرٍ، ذهَبَ يَتَأَخَّرُ، فأَوْمَأَ إليه: أنِ اثْبُتْ مكانكَ، فأَجْلَسَاهُ إلى جَنْبِ أبي بَكْرٍ، قالتْ: فكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي وهو جَالِسٌ، وأبو بَكْرٍ قائمٌ؛ يُصلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ والنَّاسَ يُصلُّونَ بصلاةِ أبي بكرٍ. هذا لفظُ ابن حِبَّان، ورواية يعقوب بن سفيان مختصرة.

(١) عند ابنِ حِبَّان: «وهما ثقتانِ حافظانِ مُتْقِنانِ»، ورَجَّحَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ في كتابِهِ "فتح الباري" (٦/ ٧٥) روايةَ نُعَيْم على روايةِ عاصم، فقال- بعدَ أنْ ذكَرَ الروايتَيْنِ من طريقِ ابنِ حِبَّانَ-: «وَلكنْ عاصمٌ- هو ابنُ أبي النَّجُودِ- ليس بذاك الحافظِ»!!

(٢) أي: ابنُ حِبَّانَ.

(٣) أي: كانتْ عِدَّةُ تلكَ الصلاةِ صلاتَيْنِ.

(٤) الذي في "صحيحِ ابنِ حِبَّان": «ونحنُ نقولُ- بمشيئة الله وتوفيقه-: إنَّ هذه الأخبارَ كلَّها صِحَاحٌ، وليسَ شيءٌ منها يُعَارِضُ الآخَرَ، ولكنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في عِلَّتِهِ صلاتَيْنِ في المسجدِ جماعةً، لا صلاةً واحدةً؛ في إحداهما كان مأمومًا، وفي الأخرى كان إمامًا».

(٥) تَقَدَّمَ تخريجُ خبرِ عُبَيْدِاللهِ بن عبدِاللهِ بن عُتْبَةَ- من طريق زائدةَ، عن مُوسَى بن أبي عائشةَ، عنه- في البابِ الأوَّل (ص٢٦٢). وذكَرْنا هذا الخبرَ- هناك- من طريق ابن حبان.

مسروقٍ[١]: خرَجَ بين بَرِيرَةَ[٢] ونُوبَةَ[٣]؛ فهذا يَدُلُّ على أنها كانتْ صلاتَيْنِ»[٤].

قال المصنِّفُ: قلتُ: وهذا غلَطٌ [مِنْ][٥] أبي حاتمٍ مِنْ ستةِ أوجُهٍ:

أحدُهَا: أنَّ حديثَ نُعَيْمٍ إنَّما يَرْوِيهِ شَبَابَةُ، وقد بيَّنا أنَّه غَلِطَ فيه؛ فلا يُحْكَمُ بالغَلَطِ على نُعَيْمٍ، وحديثُ عاصم موافقٌ لحديثِ عُبَيْدِاللهِ بنِ عبدِاللهِ عن عائشةَ المُتَّفَقِ عليه؛ فيَجِبُ الحُكْمُ به؛ لأنَّ الأحاديثَ على موافقتِهِ، بخلافِ حديثِ شَبَابَةَ؛ **يَدُلُّ عليه:** أنَّها قِصَّةٌ واحدةٌ[٦] مُسْنَدَةٌ

---

(١) يعني: الذي تقدم قريبًا (ص٣٧٦).
وتَقَدَّمَ تخريجُ حديثِ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ- من طريق سَلَمةَ بن نُبَيْط، عن نُعَيْم بن أبي هِنْد، عن نُبَيْط بن شُرَيْط، عن سالم بن عُبَيْد، به- في صَدْرِ البابِ الأَوَّل (ص٢٤٧-٢٤٨).

(٢) هي: بَرِيرَةُ مَوْلَاةُ أُمِّ المؤمنينَ عائشةَ، رَوَى عنها عبدُالملكِ بنُ مَرْوَانَ، وغيرُه، ولها حديثٌ عندَ النَّسَائيِّ. ترجمتُهَا في: "الطبقات الكبرى" (٨/ ٢٥٦)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٥/ ١٣٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٢/ ٢٩٧).

(٣) نُوبَةُ: بضمِّ النونِ- كما في "تبصير المنتبه" (١/ ١١٢)- قيل: هو الأسودُ مَوْلَى رسولِ الله ﷺ، وقيل: هي أَمَةٌ، وقد مال الحافظُ ابن حَجَرٍ في "الإصابة" (٦/ ٤٧٨- ٤٧٩) إلى أنَّه رجلٌ، وجزَمَ بذلكَ في "الفَتْح" (١/ ١٨١)؛ فقال: «ذكرَهُ بعضُهُمْ في النساءِ الصحابيَّات؛ فوَهِمَ؛ وإنَّما هو عبدٌ أسودُ؛ كما وقَعَ عندَ سَيْفٍ في كتابِ "الرِّدَّة"؛ ويؤيِّدُهُ حديثُ سالمِ بن عُبَيْدٍ في "صحيح ابن خُزَيْمة" بلفظِ: «خَرَجَ بينَ بَرِيرَةَ ورَجُلٍ آخَرَ». اهـ.

(٤) وقد جمَعَ ابن حزم والبيهقيُّ وغيرُهُما- أيضًا- بين أحاديثِ هذا البابِ بتعدُّدِ القصَّةِ، وأنهما كانتا صلاتَيْنِ. انظر (ص٢٧٥).

(٥) زيادةٌ ليستْ في الأصلِ، ولعلَّها سقطَتْ مِنَ الناسخ.

(٦) هذا هو سبب الإشكال عند المصنِّف رحمه الله؛ في جعلها صلاة واحدة، ولو كانت كذلك لكان عذره أظهر- مع أن هناك من خالفه ممن يرى أنها صلاة واحدة- والذي دلَّت عليه الأحاديث أنها صلاتان. انظر: (ص٢٧٥-٢٧٨).

إلى عائشةَ؛ فينبغي أنْ يُتَّبَعَ ما أُخْرِجَ في الصِّحَاحِ مُفَسَّرًا، وهو حديثُ عُبَيْدِاللهِ عنها، ولا يُلْتَفَتَ إلى مُنْفَرِدٍ لا يُوَافِقُهُ بَاقِي الأحاديثِ، بل يُنْسَبُ إلى الغَلَطِ؛ كما ذَكَرْنَا عن أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ[1].

والثاني: أنَّ خُرُوجَهُ بينَ عَلِيٍّ والعَبَّاسِ مذكورٌ في "الصحيحَيْنِ"، وخُرُوجَهُ بينَ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ لم يُذْكَرْ في الصِّحَاحِ[2]؛ فينبغي تقديمُ ما صَحَّ[3].

والثالثُ: أنَّه لو صَحَّ، كانَ المرادُ أنَّهما أَخْرَجَتَاهُ[4] إلى بابِ الدَّارِ، وتَوَلَّاهُ عليٌّ والعَبَّاسُ إلى الصَّفِّ[5]؛ إِذْ ليستِ العادةُ أنْ تَمْشِيَ

---

(١) انظر ما سبق (ص٣٦١).

(٢) تَقَدَّمَ أنَّ هذا ليس بحُجَّةٍ في رَدِّهِ؛ لأنَّ صاحبَي "الصحيحَيْنِ" لم يَسْتَوْعِبَا كُلَّ الأحاديثِ الثابتةِ؛ ففي مثلِ هذا يُرْجَعُ إلى القواعدِ المعروفةِ في رَدِّ الخبرِ وقَبُولِهِ؛ كما سبَقَ بيانُهُ (ص٢٩٣). وقد تَقَدَّمَ تخريجُ حديثِ بَرِيرَةَ ونُوبةَ (ص٢٤٧-٢٤٩).

(٣) للجواب عن هذا انظر: (ص٢٩٣-٢٩٥).

(٤) المرادُ: بَرِيرَةُ ونُوبَةُ؛ وهما جاريتانِ؛ فيما يَرَى المصنِّفُ؛ لكنَّ الراجحَ أنَّ نُوبَةَ رجلٌ؛ كما تَقدَّمَ بيانُهُ (ص٣٨٧)؛ ويَشْهَدُ له أيضًا: أنَّ في روايةِ مسروقٍ، عن عائشةَ قالتْ: «فجاءَ بِنُوبَةَ وبَرِيرَةَ، فاحتَمَلَاهُ»، ولم تقلْ: فاحْتَمَلَتَاهُ. انظر: (ص٣٧٧).

(٥) العَجَبُ مِنَ المُصنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ كيفَ يَجْمَعُ هذا الجَمْعَ، ويَتَأَوَّلُ هذا التأويلَ؛ مع أنَّ ذلكَ لا يَتأتَّى مع ما جاءَ في روايةِ ابن حِبَّانَ التي حَكَاهَا المُصنِّفُ آنفًا؛ إذْ فيها: «فخَرَجَ بين بَرِيرَةَ ونُوبَةَ، إنِّي لَأَنْظُرُ إلى نَعْلَيْهِ تَخُطَّانِ في الحصا، وأنْظُرُ إلى بُطُونِ قَدَمَيْهِ، فقال لهما: «أَجْلِسَانِي إلى جَنْبِ أبي بَكْر...»»، الحديثَ؟! وهي صريحةٌ في أنَّ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ أَوْصَلَاهُ إلى مكانِ الصلاةِ حتى أجلساهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى جَنْبِ أبي بكرٍ، لا أنَّهما أخرجَاهُ إلى بابِ الدارِ فقطْ؛ كما زَعَمَ المصنِّفُ.
وأيضًا: قال الحافظُ في "الفتح" (٨/ ١٤١): «وجَمَعُوا بينَ هذه الرواياتِ على تقديرِ ثُبُوتها: بأنَّ خروجَهُ تعدَّدَ فيَتعدَّدُ مَنِ اتكأَ عليه، وهو أَوْلَى مِنْ قولِ مَنْ قالَ: تَناوَبُوا في صلاةٍ واحدةٍ». اهـ. وتَقدَّمَ (ص٢٧٥) أنَّ هذا الجمعَ =

الجَوَارِي بينَ الصفوفِ؛ خصوصًا وقد كانَ القومُ في الصلاةِ[1].

والرابعُ: أنَّ في حديثِ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ: «فكانَ رسولُ اللهِ يُصَلِّي جالسًا، وأبو بكرٍ قائمًا يُصَلِّي بصلاةِ رسولِ اللهِ، والناسُ يُصَلُّونَ بصلاةِ أبي بكرٍ»[2]، فالعَجَبُ لأبي حاتمٍ[3] كَيْفَ يقولُ: «كانَ رسولُ اللهِ/ (١٨) مأمومًا»؛ وهو يَرْوِي في حديثِ بَرِيرَةَ[4]: «وأبو بكرٍ يُصَلِّي بصلاةِ رسولِ اللهِ»؟! وكيفَ يُصَلِّي أبو بكرٍ بصلاةِ رسولِ اللهِ ويكونُ هو الإمامَ لرسولِ اللهِ؟! **هذا تَغْفِيلٌ مِنْ أبي حاتمٍ**[5].

= قد صارَ إليه عددٌ مِنْ أهلِ العلمِ.

(١) كان النِّسَاءُ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ يَدْخُلْنَ المسجدَ للصلاةِ، وتنظيفِ المَسْجِدِ، والنَّوْمِ، والاستفتاءِ، ونحوِ ذلكَ إذا كانت محتجبة. انظر: "صحيح البخاريِّ" (٤٣٩ و٤٥٨ و٩٠٠)، و"صحيح مسلم" (٤٤٢، ٩٥٦). ثُمَّ إنَّ الراجحَ أنَّ نُوبَةَ رجلٌ، وليسَ امرأةً؛ وقد سَبَقَتِ الإشارةُ إلى ذلكَ (ص٣٨٧). وأما بريرة فهي أمة، ويغتفر في حق الأمة ما لا يغتفر في حق الحرَّة. انظر: "حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة" لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٨).

(٢) قد تَقَدَّمَ تخريجُهُ مفصَّلًا (ص٢٤٧-٢٤٩ و٣٨٥-٣٨٦).

(٣) يعني: ابن حبان.

(٤) يعني: حديثَ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ.

(٥) كان بإمكانِ المُصنِّفِ- عفا اللهُ عنه- أنْ يُعبِّرَ عما يشاء، ويَنْقُدَ ما يريدُ نقدَهُ دونَ استخدامٍ لهذه العباراتِ التي فيها حَطٌّ لقدرِ الأئمَّةِ كأبي حاتم بن حِبَّانَ. واعتراضُ المُصنِّفِ على ما ذَهَبَ إليه ابنُ حِبَّانَ- معتلًّا بما ذَكَرَ- موضعُ نَظَرٍ؛ وقد أجابَ عن هذا الإيرادِ الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١٠/ ٣٩٧-٤٠٨)، وكذا ابنُ رَجَبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٧٣-٨٠، ٢٥٢-٢٥٤)، وقد تَقَدَّمَ بيانُ ذلكَ مُفصَّلًا (ص٢٧٧-٢٧٨).
هذا؛ والمُصنِّفُ هو الذي وَهِمَ في فَهْمِ كلامِ أبي حاتم بن حبان؛ فقد رَوَى ابنُ حِبَّانَ حديث عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن عائشة في "صحيحه" (٢١١٦)، ثم ذكَرَ روايتَهُ الأخرى (٢١٢٤) عن بَرِيرَةَ ونُوبَةَ؛ وفيها أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان مأمومًا- لا كما قال المصنِّفُ- قال ابن حبان (٥/ ٤٩٥-٤٩٦): «هذا خبرٌ =

والخامسُ: أنَّ حديثَ عُبَيْدِاللهِ بنِ عبدِاللهِ عَنْ عائشةَ مُفسِّرٌ لهذا المُجْمَلِ[(١)]، و[هُوَ][(٢)] قولُهَا: «فجَلَسَ رَسُولُ الله عَنْ يَسَارِ أبي بكرٍ»؛ فلم يَبْقَ إشكالٌ[(٣)].

= يُوهِمُ مَنْ لم يُحكِمْ صناعةَ الأخبارِ، ولا يَفْقَهُ في صحيحِ الآثارِ: أنه يضادُّ سائرَ الأخبارِ التي تَقدَّمَ ذكرنَا لها، وليسَ بينَ أخبارِ المصطفى ﷺ تَضَادٌّ ولا تهاتُرٌ... وقد دَلَّلْنَا- بحَمْدِ اللهِ ومنِّه- على أنَّ هذه الأخبارَ التي رُوِيَتْ كانتْ في صلاتَيْنِ لا في صلاةٍ واحدةٍ، على حسَبِ ما وصفْنَاهُ، فأمَّا الصلاةُ الأولى: فكان خروجُ النبيِّ إليها بين رجلَيْنِ، وكان فيها إمامًا، وصلَّى بهم قاعدًا، وأمرَهُمْ بالقعودِ في تلكَ الصلاةِ، وهذه الصلاةُ كان خروجُ النبيِّ إليها بين بَرِيرَةَ ونُوبَةَ، وكان فيها مأمومًا، وصلَّى قاعدًا في الصفِّ خَلْفَ أبي بكرٍ».

وانظرْ ما يأتي (ص٤٢٤) في تعليقِهِ على حديثِ حُمَيْد، عن ثابتٍ، عن أَنَس: «آخِرُ صلاةٍ صَلَّاهَا رسولُ اللهِ ﷺ مَعَ القوم، في ثوبٍ واحدٍ، مُتوشِّحًا به- يريدُ: قاعدًا- خَلْفَ أبي بكر». وانظر: "سُنَنَ البيهقيِّ" (٣/ ٨٣).

(١) يريدُ بالإجمالِ الذي في حديثِ مَسْروقٍ: قولَ عائشةَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-: «وجِيءَ بنبيِّ اللهِ ﷺ، فوُضِعَ بحذاءِ أبي بكرٍ في الصَّفِّ»، أي: ليس فيه أنَّ النبيَّ ﷺ كان عن يَمِينِ أبي بكر، أو عن يَسَارِهِ؛ حتَّى يُعْرَفَ: هل كان إمامًا أو مأمومًا؟ وسيأتي الجوابُ عن ذلك.

(٢) زيادةٌ يقتضيها السياقُ؛ لأنَّ هذا هو قولُ عائشةَ الذي في حديثِ عُبَيْدِاللهِ بن عبدِاللهِ عنها.

(٣) هذا وَهَمٌ مِنَ المُصنِّفِ عفا الله عنه؛ فليس في خبرِ عُبَيْدِاللهِ بن عبدِاللهِ عن عائشةَ: قولُها: «فجَلَسَ رَسُولُ الله عَنْ يَسَارِ أبي بكرٍ»- كما زعَمَ المصنِّفُ- لكنْ فيه؛ كما في "صحيح ابن حِبَّان" (٢١١٦، ٦٦٠٢)، وغيرِه: «فقالَ لهما: أَجْلِسَانِي إلى جَنْبِ أبي بَكْرٍ، فأَجْلَسَاهُ إلى جَنْبِ أبي بَكْرٍ»، وفي خبرِ مَسْروقٍ: «وجِيءَ بنبيِّ اللهِ ﷺ، فوُضِعَ بِحِذَاءِ أبي بكرٍ في الصَّفِّ»؛ وعلى ذلكَ: فكلاهما مُجْمَلٌ لا مُفَسَّرٌ؛ مِنْ هذه الجِهَة؛ وليس في أيٍّ منهما تعيينُ مكانِ جلوسِ النبيِّ ﷺ إلى جَنْبِ أبي بكرٍ.

وإنما وردت عبارةُ: «فجَلَسَ رسولُ اللهِ عن يَسَارِ أبي بكرٍ» من طريق أبي معاويةَ، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وليسَ فيها حُجَّةٌ للمُصنِّفِ، وقد أَجَبْنَا عنها (ص٢٥٩ و٢٧٤-٢٧٥). =

والسادسُ: أَنَّهُ لم يَخْتَلِفِ الفُقَهَاءُ: أَنَّ رسولَ اللهِ كانَ الإمامَ؛ إلى هذا ذَهَبَ أبو حَنِيفَةَ، ومالكٌ، والشافعيُّ، وأحمدُ؛ على ما قد سَبَقَ بيانُهُ، وما [فِيهِمْ](١) مَنْ قالَ: كانَ هذا في صلاةٍ، وهذا في صلاةٍ؛ فإذا اتَّفَقَ الفقهاءُ- مع صِحَّةِ النَّقْل(٢)- لم يُلْتَفَتْ إلى غالطٍ(٣).

وبَلَغَ هذا إلى بعضِ فُقَهَاءِ زَمَانِنَا(٤)، فقالَ: يُمْكِنُ أنْ يُعْمَلَ

= وليس في خبرِ مسروقٍ إجمالٌ أصلًا لِيُبَيَّنَ في خبرِ عبيدِاللهِ بن عبدِاللهِ؛ **فالأوَّلُ**: فيه أنَّ النبيَّ خَرَجَ بينَ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ، وكان بِحِذَاءِ أبي بكرٍ في الصَّفِّ، **والثاني**: فيه أنَّه خرَجَ بين العبَّاسِ وعليٍّ، وكانَ عن يَسَارِ أبي بكرٍ، مؤتمًّا بصلاتِهِ. والمُجْمَلُ: هو ما لم تَتَّضِحْ دَلَالَتُهُ؛ فأينَ هذا في الخَبَرَيْنِ؟! وبحملِ الواقعةِ على التعدُّدِ- كما هو الظاهرُ- يَرتفِعُ الإشكالُ الذي يَتصوَّرُهُ المُصنِّفُ جملةً، ثُمَّ ليستْ هي صلاةً واحدةً في الدهرِ، فتتعارضَ الرواياتُ؛ وإنَّما في كلِّ يومٍ خمسُ صلواتٍ. انظر: "المُحَلَّى" (٣/ ٦٧)، و"فتح الباري" (٢/ ١٥٥).

ومع ذلكَ: فليس قولُ عائشةَ: «فجَلَسَ رسولُ الله عَنْ يَسَارِ أبي بكرٍ» صريحًا في أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إمامًا. وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عن ذلكَ (ص٢٧٧-٢٧٨).

(١) في الأصلِ: «فهم»؛ وهو تحريفٌ ينافيه السِّيَاق والسِّبَاق.

(٢) لم تنقط منها في الأصل سوى القاف، وتشبه: «التقبل».

(٣) كذا قال المُصنِّفِ- عفا اللهُ عنه- وليس ثَمَّةَ إجماع ولا اتفاق؛ فقد نقَلَ الخلافَ في هذه المسألةِ مِنْ أهلِ المذاهِبِ الأربعةِ وغيرِهِمْ مَنْ لا يُحْصَى كثرةً، ومنهم بعضُ الأئمَّةِ الأربعةِ أنفسِهِمْ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ مالكًا- في روايةِ ابنِ القاسمِ- والشافعيَّ وأصحابَهُ قالوا: بأنَّ النبيَّ ﷺ قد ائتَمَّ بأبي بكرٍ في غيرِ تلكَ الصلاةِ، في مَرَضِ وفاتِهِ. انظرْ ذلكَ مُفصَّلًا (ص٢٨٦-٢٨٨). إذا تَقرَّرَ ذلكَ: فأين دَعْوَى الإجماعِ في قَوْلِ المصنِّفِ: «إنَّه لم يَخْتَلِفِ الفقهاءُ»، وقولِهِ: «فإذا اتفقَ الفقهاءُ مع صِحَّةِ النقل»؟!

(٤) لو قال المُصنِّفُ: «وبَلَغَ هذا بعضَ فُقَهاءِ زَمَانِنَا»، مِنْ دونِ حرفِ الجرِّ «إلى»- لكان أَوْلَى؛ لأنَّ الأكثرَ في الفعلِ «بَلَغَ»- في مثلِ هذا السياقِ- أنْ يَتعدَّى بنفسه. ولم نقفْ على تعيينِ هذا الفقيهِ، وإنْ كان هذا يَدُلُّ على أنَّ عبدَالمغيثِ لم ينفردْ- في زمانِهِ وزمانِ المصنِّفِ- بالقولِ بصلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ؛ =

بحديثِ شَبَابَةَ وبالحديثِ الأَوَّلِ الذي احْتَجَّتَ[1] بِهِ، فقال: كان هذا في حالٍ، وذاكَ في حالٍ.

فقلتُ: حديثُ شَبَابَةَ قد اخْتَلَفَ؛ فرواهُ [عَنْ][2] نُعَيْمِ بنِ أبي

= غيرَ أنَّ عبدَالمغيثِ يُرجِّحُ أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى خلفَ أبي بكرٍ في مَرَضِ وفاتِهِ، دونَ أنْ يُثْبِتَ العكسَ، وهذا الفقيهُ يَرَى الجمعَ الذي ذهَبَ إليه ابنُ حِبَّانَ، وقد تَقدَّمَ ذِكْرُ مَنْ قالَ بهذا الجَمْعِ مِنَ الأئمَّةِ الأربعةِ والمُحقِّقينَ مِنْ أهلِ العلم (ص٢٧٥).
وأمَّا المصنِّفُ فرَجَّحَ أنَّ أبا بكرٍ صَلَّى خلفَ النبيِّ ﷺ في مَرَضِ وفاتِهِ، دونَ أنْ يُثْبِتَ العكسَ. وانظرْ مذهبَ عبدِالمغيثِ (ص٢٧٦).

(١) كذا في الأصلِ: «احتجت»، والجادَّةُ: «احتَجَجْتَ» بجيمَيْنِ؛ لكنْ ما وقَعَ هنا- إن لم يكنْ خطأً مِنَ الناسخِ- فله وَجْهَانِ في العربيَّةِ:
الأوَّل: «احْتَجَّتَ» بتشديدِ الجيمِ مفتوحةً، وفتحِ التاء؛ وهذا جارٍ على لغةِ أُناسٍ مِنْ بَكْرِ بن وائلٍ، لا يَفُكُّونَ الإدغامَ مع ضمائرِ الرفعِ المُتحرِّكةِ (تاءِ الفاعلِ، ونا الفاعلينَ، ونُونِ النِّسْوة)، فيقولونَ في رَدَدتُّ: رَدَّتُ، وفي رَدَدْنَا: رَدَّنا، وفي رَدَدْنَ: رَدَّنَ، وفي ارْدُدْنَ: رُدَّنَ، وهكذا؛ يُقدِّرُونَ الإدغامَ قبلَ دخولِ ضميرِ الرفعِ؛ وهذه اللغةُ حكاها الخَلِيلُ.
والثاني: «احْتَجْتَ» بسكونِ الجيم، وفتحِ التاءِ، والأصلُ: «احْتَجَجْتَ»؛ حُذِفَتْ إحدى الجيمَيْنِ تخفيفًا؛ وهذا جارٍ على لغةٍ فصيحةٍ مشهورةٍ جاءَ بها القرآنُ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، وقولِهِ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وأصلُهُ: ظَلِلْتَ عليه، وظَلِلْتُم تتفكَّهُونَ، ويقولون: «أَحَسْتُمْ» في: أَحْسَسْتُمْ، و«مَسْتُمْ» في: مَسِسْتُمْ، ونظائرُهُ كثيرة. وانظر: "غريب الحديث" للحربي (١/ ٧١)، و"القاموس المحيط" (ر م م)، و"مرقاة المفاتيح" (٣/ ٤٠٩)، وقد فصلنا القول في هذين الوجهين في تعليقنا على المسألتين (٩٤٨، ١٢٥٩) من "كتاب العلل" لابن أبي حاتم؛ فانظره إن شئت.

(٢) زيادةٌ يقتضيها السياقُ؛ إذِ المرادُ: رواه شَبَابَةُ، فجعله عن نُعَيْم... إلخ. ويدلُّ عليه أيضًا السياقُ بعده. وشبابة يروي هذا الحديث عن شعبة، عن نعيم، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها.

هِنْدٍ، عن أبي وائلٍ؛ على صِفَةٍ، وقد جَرَحَ أحمدُ شَبَابَةَ، ورواه بَكْرُ ابنُ عِيسَى- وقد وَثَّقَهُ أحمدُ- عن نُعَيْمٍ، عن أبي وائلٍ؛ على صفةٍ أخرى لا تَقْتَضِي صلاةَ رسولِ اللهِ خَلْفَ أبي بكرٍ؛ فقَدَّمْتَ روايةً يَخْتَلِفُ الناسُ أنَّها كانتْ صلاةً واحدةً[1]!!

وقد رامَ مَنْ نَصَرَهُما[2]: أنَّها كانتْ صلاةَ الفَجْرِ[3]، وسيأتي بطلانُ قولِهِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى[4].

الطريقُ الثاني- مِنَ الطُّرُقِ التي احتجَّ بها هذا الشيخُ مِنْ حديثِ عائشةَ[5]-: رَوَى[6] مِنْ حديثِ شُعْبَةَ، عن الأَعْمَشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، عن عائشةَ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ[7].

---

(١) كذا ورَدَتِ العبارةُ في الأصلِ!! وكأنَّ في الكلامِ سقطًا. وعلى كلٍّ: فجميعُ هذا تكرارٌ مِنَ المصنِّفِ، سبَقَ الجوابُ عنه. انظرْ: (ص٣٦١-٣٦٤).

(٢) الظاهر أنه يعني عبدالمغيث والفقيه الذي ذكره ابن الجوزي (ص٣٠٩)، ولم يفصح باسمه. وقد يكون المراد ابن حبَّان ومن وافقه، والله أعلم.

(٣) يعني: مِنْ يومِ وفاةِ النبيِّ ﷺ، وممَّن ذهَبَ إلى هذا: البيهقيُّ وابنُ حِبَّانَ وغيرُهما من المحقِّقين. انظر ما سيأتي (ص٤٦٢).

(٤) انظر (ص٤٦٦) من البابِ الثالثِ، وتعليقاتِنَا عليه.

(٥) انظرِ الطريقَ الأوَّلَ (ص٣٥٩).

(٦) أي: رواه عبدُالمغيثِ؛ على حذفِ ضميرِ المفعولِ به؛ للعِلْمِ به؛ ويَدُلُّ عليه- أيضًا-: قولُه بعدُ: «وأعادَهُ».

(٧) أخرجَهُ الفَسَوِيُّ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٢)، وحَنْبَلُ بنُ إسحاقَ في "جزئه" (٢٢)، والباغَنْدِيُّ في "أماليه" (ص٢١٠ رقم ٧٨ ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية)، وابنُ المُنْذِرِ في "الأوسط" (٢٠٠٧)، والدينوري في "المجالسة " (٢١٢٨)، وخيثمة بن سليمان في "الجزء السادس من فضائل أبي بكر الصديق" (ص١٣٨/ من حديث خيثمة)؛ من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شُعْبة، عن الأَعْمَش، به. =

وأعادَهُ بطريقٍ آخَرَ عَنْ شُعْبَةَ[(١)].

= قال ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٨/ ٥٤): «وهذا إسنادٌ جيدٌ، ولم يخرّجوه».
وقال ابنُ عبدِالبرِّ في "التمهيد" (٢٢/ ٣١٧): «فإن قيل: إن شعبة روى عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود عن عائشة: أن النبيَّ ﷺ صلى خلف أبي بكر، قيل له: ليس هذا بخلاف؛ لأنه يمكن أن يكون رسول الله ﷺ صلى خلف أبي بكر في غير تلك الصلاة في مرضه ذلك».
وتقدم تخريج هذا الحديث بجميع طرقه عن الأعمش (ص٢٥٨-٢٦١).
ورواه أبو داودَ الطيالسيُّ عن شعبةَ، واختُلِفَ على أبي داودَ في لفظِه؛ كما في التعليق التالي.

(١) يعني روايةَ أبي داودَ الطيالسيِّ لهذا الحديث عن شعبةَ، واختُلِفَ في لفظِه على أبي داودَ: فأخرجه البزارُ- كما في "فتح الباري" لابن حجر (٢/ ١٥٥)، و"تغليق التعليق" (٢/ ٢٨٢)- وابنُ المظفرِ في "حديث شعبة" (٣١)؛ من طريق أبي موسى محمدِ بنِ المثنى، عن أبي داودَ، عن شعبةَ، به، ولفظُه: كان رسولُ الله ﷺ المقدَّمَ بين يديْ أبي بكر.
وأخرجه ابنُ الجارودِ في "المنتقى" عقبَ حديثِ (٣٢٨) عن إسحاقَ بنِ منصورٍ، وابنُ المُنْذِرِ في "الأوسط" (٢٠٢٨)؛ من طريق أبي سلمة التبوذكي؛ كلاهما (إسحاق، وأبو سلمة) عن أبي داود، به بلفظ: أن أبا بكر كان المقدّمَ.
وأخرجه ابنُ خزيمةَ (١٦١٨)، والبيهقيُّ في "سننه" (٣/ ٨٢)، وابنُ عبدالبرِّ في "التمهيد" (٢٢/ ٣٢٠)؛ من طريق محمد بن بشار، عن أبي داودَ الطَّيَالسيِّ، عن شُعْبة، عن الأَعْمَشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، عن عائشةَ ؓ قالتْ: «مِنَ الناسِ مَنْ يقولُ: كانَ أبو بَكْرٍ ؓ المُقدَّمَ بَيْنَ يَدَيْ رسولِ اللهِ ﷺ في الصَّفِّ، ومنهم مَنْ يقولُ: كانَ النبيُّ ﷺ المقدَّمَ بَيْنَ يَدَيْ أبي بَكْرٍ».
قال البيهقيُّ: «هكذا رواه الطيالسيُّ، عن شعبةَ، عن الأعمشِ، وروايةُ الجماعةِ عن الأعمشِ كما تقدمَ على الإثباتِ والصحةِ».
وقال الحافظُ في "فتح الباري" (٢/ ١٥٥): «وظاهر رواية محمد بن بشار أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة، ولكن تضافرتِ الرواياتُ عنها بالجزمِ بما يدلُّ على أن النبيَّ ﷺ كان هو الإمامَ في تلك الصلاةِ».

وجوابُهُ: أنَّا قدْ ذكَرْنا حَدِيثَنا عن أبي مُعَاوِيَةَ، عن الأعمشِ، وهو الذي أُخْرِجَ في "الصحيحَيْنِ"[1]، ولم يَخْتَلِفِ العلماءُ: أنَّ أبا مُعَاوِيَةَ كانَ أَضْبَطَ لحديثِ الأعمشِ مِنْ غيرِهِ؛ ولذاكَ لم يُخَرَّجْ ما ذكَرَهُ في الصِّحَاحِ[2]:

[٢٩] أخبرَنَا أبو منصورٍ القَزَّازُ، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتٍ[3]، قال: أخبرَنَا البَرْقَانيُّ[4]، قال: أخبرَنَا أبو الفَضْلِ مُحمَّدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ خَمِيرُويَه الهَرَوِيُّ[5]، قال: أخبرَنَا الحُسَيْنُ بنُ إدريسَ[6]، قال: سَمِعْتُ ابْنَ عَمَّارٍ[7] يقولُ:

---

(١) سبَقَ الجوابُ عَنْ ذلكَ (ص٢٥٨-٢٦١).
(٢) يعني: لم يُخَرَّجْ ما ذكَرَهُ عبدُالمغيثِ- في هذا الحديثِ- مِنْ روايةِ شُعْبة، عن الأعمشِ؛ في صحيحَي البخاريِّ ومسلم؛ أحدِهما أو كِلَيْهما.
(٣) هو: الخطيبُ البغداديُّ، وقد أخرج هذا الخبر في "تاريخ بغداد" (٣/ ١٣٧).
(٤) هو: أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن أحمدَ بن غالبٍ، أبو بكرٍ البَرْقَانِيُّ، الشافعيُّ، تقدمت ترجمته (ص٢١٠).
(٥) هو: مُحمَّدُ بنُ عبدِاللهِ بن مُحمَّدِ بن خَمِيرُويَهْ بن سَيَّارٍ، أبو الفَضْلِ، الهَرَوِيُّ، وثَّقه أبو بَكرٍ السَّمْعانيُّ، توفِّي سنةَ (٣٧٢هـ). ترجمتُهُ في: "اللّباب" (١/ ٤٦٢)، و"تكملة الإكمال" (٢/ ٢٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٦/ ٣١١)، و"شذارت الذهب" (٤/ ٣٩١).
(٦) هو: الحُسَيْنُ بنُ إدريسَ بن المُبَارَكِ بن الهَيْثَم، أبو عليٍّ، الأنصاريُّ، المعروفُ بابنِ خُرَّم الهَرَوِيُّ، وثَّقَهُ الدارقُطْنِيُّ، وقال أبو الوليدِ الباجيُّ: «لا بأسَ به»، توفِّي سنةَ (٣٠١هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٣/ ٤٧)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٤/ ١١٣)، و"لسان الميزان" (٢/ ٥٠٢)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٧).
(٧) هو: مُحمَّدُ بنُ عبدِاللهِ بن عَمَّار، أبو جعفرٍ المَوْصِليُّ، له كتابٌ جليلٌ في معرفةِ الرِّجَالِ والعلل، قال النسائيُّ: «ثقةٌ، صاحبُ حديثٍ»، وُلِدَ بعدَ سنةِ (١٦٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٤٢هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٣/ ٤١٨)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٥/ ٥٠٩)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١١/ ٤٦٩)، =

قال أبو مُعَاوِيَةَ[(١)]: كانَ أهلُ خُرَاسَانَ يَجِيئُونَ إلى الأعمشِ لِيَسْمَعُوا منه؛ فلا يَقْدِرُونُ، وكانوا يَجيئُونُ ويَسْمَعُونَ مِنْ شُعْبَةَ عن الأعمشِ، وكانَ شُعْبَةُ لا يُحدِّثُهُمْ حتَّى يُقْعِدَني معه، فيقولُ: يا أبا مُعَاوِيَةَ! أليسَ هو كذا وكذا؟ فإنْ قلتُ: نَعَمْ[(٢)]، حَدَّثَهُمْ. قال ابنُ عمَّارٍ: إنَّما يرادُ مِنْ هذا أنَّ أبا معاوية كانَ أَثْبَتَ في الأعمشِ مِنْ شُعْبَةَ[(٣)].

[٣٠] أخبرَنَا أبو منصورٍ القَزَّازُ، قال: أخبرَنَا أبو بكرٍ الخَطِيبُ[(٤)]، قال: حدَّثني عليُّ بنُ الحَسَنِ القُرَشِيُّ[(٥)]، قال: حدَّثني أبو الحَسَنِ عليُّ ابنُ/ إبراهيمَ الحَوْفِيُّ[(٦)]، قال: أخبرَنَا الحَسَنُ بنُ رَشِيقٍ[(٧)]، قال: (١٩)

= و"شذرات الذهب" (٣/ ١٩٣).

(١) هو: مُحمَّدُ بنُ خازم الضَّرِيرُ.

(٢) كذا، أوقع «نعم» في جواب الاستفهام المنفي؛ مريدًا به الإثبات، والجادة: «بلى». وما في الأصل صحيح لغة. انظر "خزانة الأدب للبغدادي (١١/ ٢٠١)، و"مغني اللبيب" (٤/ ٣٠٢/ الخطيب).

(٣) تقدم أن الخطيب قد أخرجَ هذا الخبرَ في "تاريخ بغداد". وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٥/ ٤٢)، و"شرح علل الترمذي" (٢/ ٧١٧، ٧٢٠). وانظر: ترجمة أبي معاوية الضرير محمد بن خازم (ص٢٥٥).

(٤) هو: البغداديُّ، وقد أخرجَ هذا الخبرَ في "تاريخ بغداد" (٣/ ١٣٧-١٣٨).

(٥) هو: عليُّ بنُ الحَسَنِ بن عُمَرَ، أبو الحَسَنِ القُرَشِيُّ الزُّهْريُّ، المعروفُ بالثَّمَانِينِيِّ، وكان رجلًا صالحًا، توفِّي سنة (٤٥٩هـ). ترجمتُهُ في: "الأنساب" (١/ ٥١٥)، و"تاريخ دمشق" (٤١/ ٣٣١)، و"تاريخ الإسلام" (٣٠/ ٤٧٢).

(٦) هو: عليُّ بنُ إبراهيمَ بن سَعِيد بن يُوسُفَ، أبو الحَسَن الحَوْفِيُّ النَّحْويُّ، قال الذهبيُّ: «العَلَّامةُ، نحويُّ مِصْرَ... تَخرَّجَ به المِصْرِيُّونَ»، توفِّي سنةَ (٤٣٠هـ). ترجمتُهُ في: "الأنساب" (٢/ ٢٩٠)، و"الوافي بالوفيات" (٢٠/ ٦)، و"معجم الأدباء" (٣/ ٥٣٩)، و"وفيات الأعيان" (٣/ ٣٠٠)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٧/ ٥٢١)، و"البداية والنهاية" (١٢/ ٤٧).

(٧) هو: الحَسَنُ بنُ رَشِيقٍ المعدّل، أبو مُحمَّدٍ العَسْكريُّ، مِنْ عَسْكَر مِصْرَ، كان مُحدِّثًا مشهورًا بمصرَ، قال الذهبيُّ: «كان ذا فَهْمٍ ومعرفةٍ»، وُلِدَ سنةَ =

حدَّثنا عَبْدُاللهِ بنُ مُحمَّدِ بنِ [رُزَيْقٍ][(١)]، قال: سُئِلَ أحمدُ بنُ الحَسَنِ السُّكَّرِيُّ الحافظُ[(٢)]- وأنا جالسٌ-: مَنْ أَحَبُّ إليكَ في أصحابِ الأعمشِ؟ قال: أبو مُعَاوِيَةَ أَعْرَفُ به[(٣)].

قال الخَطِيبُ[(٤)]: وحَدَّثَنَا العَتِيقِيُّ[(٥)]، قال: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ العَبَّاسِ[(٦)]، قال: حدَّثنا أبو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بنُ إسحاقَ الجَلَّابُ[(٧)]، قال: سَمِعْتُ إبراهيمَ الحَرْبيَّ يقولُ: قالَ لي الوَكِيعِيُّ[(٨)]: ما أَدْرَكْنَا أحدًا كانَ أَعْلَمَ بأحاديثِ الأعمشِ مِنْ أبي معاويةَ[(٩)].

= (٢٨٣هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٧٠هـ). ترجمتُهُ في: "سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٦/ ٢٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٥٩)، و"لسان الميزان" (٢/ ٣٨٥)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٣٧٨).

(١) في الأصلِ: «زريق» بتقديم الزاي المُعْجَمةِ، والمثبَتُ من "تاريخ بغداد" (٣/ ١٣٨)، و"توضيح المشتبه" (٤/ ١٧٦)؛ وفيه: «وهو: أبو بَكْرٍ عبدُاللهِ بنُ مُحمَّدِ بن رُزَيْقِ بن جَامِعِ بن سُلَيْمانَ بْنِ يَسَارٍ المِصْريُّ، حَدَّثَ عنه مُحمَّدُ بنُ المُظفَّرِ الحافظُ وغيرُه».

(٢) لم نقفْ له على ترجمةٍ، وقد ذَكَرَهُ الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٢٠/ ٤٢)، وقال: «لا أَعْرِفُهُ!».

(٣) تقدم (ص٣٩٦) أن الخطيب أخرجه في "تاريخ بغداد"، ولفظه هناك: «قال: أبو مُعَاوِيَةَ أَعْرَفُ به، وبَعْدَهُ الثَّوْرِيُّ، وبعدَهُ شُعْبة، والباقونَ بَعْدُ».

(٤) في "تاريخ بغداد" (٣/ ١٣٩).

(٥) هو: أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن أحمدَ بن منصورٍ البَغْداديُّ، أبو الحَسَنِ العَتِيقِيُّ، قال الذهبيُّ: «وهو الذي يقولُ فيه الخطيبُ: أخبَرَنَا أحمدُ بنُ أبي جعفرٍ القَطِيعِيُّ»، وقد تَقَدَّمتْ ترجمتُهُ (ص٢٠٤-٢٠٥).

(٦) هو: أبو عُمَرَ الخَزَّازُ البغداديُّ، ابنُ حَيُّويَهْ، تقدمت ترجمته (ص٢٠٥).

(٧) تقدمت ترجمته (ص٢٠٥).

(٨) هو: أحمدُ بنُ جعفرٍ، أبو عبدِالرحمنِ، الكوفيُّ، الوَكِيعيُّ، الضَّرِيرُ، قال الدارقطنيُّ: «ثقةٌ»، توفِّي سنةَ (٢١٥هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٥/ ٩٥)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٠/ ٥٧٤).

(٩) لا يعني كون أبي معاويةَ أثبَتَ في الأعمشِ مِنْ شُعْبة- عندَ المحدِّثين- =

الطريقُ الثالثُ عن عائشةَ: ذَكَرَهُ هذا الشيخُ مِنْ حديثِ عَمْرِو بنِ خالدٍ[1]، عن ابنِ لَهِيعَةَ، وفيه: «فقامَ رسولُ اللهِ- لَمَّا قَضَى أبو بَكْرٍ الصلاةَ- فركَعَ الرَّكْعَةَ»[2].

= أنَّ حديثَ شُعْبة عن الأعمشِ معلولٌ، أو أنَّه يَجِبُ عَرْضُ أحاديثِ شُعْبة عَنِ الأعمشِ على أحاديثِ أبي معاويةَ عنه، بل قد أعلَّ الحافظ ابنُ رَجَبٍ رواية أبي معاوية هذه؛ فقال في "فتح الباري" (٥/ ٤٢): «وأمَّا ذِكْرُ جلوسِهِ عَنْ يَسَارِ أبي بَكْر، فتَفرَّدَ بذلكَ أبو مُعَاويةَ عَنِ الأعمشِ، وأبو مُعَاوية- وإنْ كان حافظًا لحديثِ الأعمشِ خُصُوصًا- إلا أنَّ تركَ أصحابِ الأعمشِ لهذه اللفظةِ عنه تُوقِعُ الرِّيبَةَ فيها؛ حتَّى قال الحافظُ أبو بكرِ بنُ مُفوِّزٍ المَعَافِرِيُّ: إنَّها غيرُ محفوظةٍ- يعني: شاذَّةً- وحكاهُ عَنْ غيرِهِ مِنَ العلماءِ».

(١) هو: عَمْرُو بنُ خالدِ بن فَرُّوخ بن سعيدٍ، أبو الحَسَنِ، الخُزَاعِيُّ، الخَزْرَجِيُّ، الحَرَّانِيُّ، نزيلُ مِصْرَ، قال العِجْلِيُّ: «مصريٌّ ثِقَةٌ ثَبَتٌ»، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ»، تُوفِّي سنةَ (٢٢٩هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٢٧)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ٢٣٠)، و"تهذيب الكَمَال" (٢١/ ٦٠١)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٠/ ٤٢٧).

(٢) أخرجَهُ البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٢/ ٣٦١)، وفي "دلائل النبوة" (٧/ ٢٠١)؛ من طريق مُحمَّدِ بن عَمْرِو بن خالدٍ، عن أبيه، عن ابنِ لَهِيعةَ، عن أبي الأسودِ، عن عُرْوَةَ، به، مُرْسَلًا؛ دونَ ذكرِ عائشةَ، ولفظُهُ- كما في "معرفة السنن والآثار"-: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَقْلَعَ عنه الوَعَكُ ليلةَ الاِثْنَيْنِ؛ فغَدَا إلى صلاةِ الصُّبْحِ، وهو قائمٌ في الأخرى، فتَخلَّصَ رسولُ اللهِ ﷺ، حتَّى قام إلى جَنْبِ أبي بكرٍ، فاستأْخَرَ أبو بكرٍ، فأخَذَ رسولُ اللهِ بِثَوْبِهِ، فقَدَّمَهُ في مُصَلَّاهُ، فصَفَّا جميعًا، ورسولُ اللهِ جالسٌ، وأبو بكرٍ قائمٌ يَقْرَأُ القرآنَ، فلمَّا قَضَى أبو بكرٍ قِرَاءَتَهُ، قامَ رسولُ اللهِ فركَعَ معَهُ الركعةَ الآخِرَةَ، ثُمَّ جلَسَ أبو بكرٍ حينَ قَضَى سجودَهُ يَتشهَّدُ، والناسُ جلوسٌ، فلمَّا سلَّم، أتَمَّ رسولُ اللهِ الركعةَ الآخِرَةَ، ثُمَّ انصَرَفَ إلى جذعٍ مِنْ جذوعِ المسجدِ، فذكَرَ القِصَّةَ في دعائِهِ أسامةَ بنَ زَيْدٍ، وعَهْدِهِ إليه فيما بَعَثَهُ فيه مِنْ وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ». هذا لفظ البيهقي في "المعرفة"، وأما في "الدلائل" فإنه ذكر الإسناد، وعطف المتن على روايةِ مُوسَى بن عُقْبة. وانظر كلام الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (٨/ ٥٥-٥٧)، فإنه مهم.

قلنا: أَمَّا عَمْرُو بن خالدٍ: فقالَ فيه أبو حاتم بنُ حِبَّانَ[١]: «كان يَرْوِي عن الثقاتِ الموضوعاتِ؛ لا يَحِلُّ الرِّوَايَةُ[٢] عنه»[٣].

وأَمَّا ابنُ لَهِيعَةَ: فكانَ يحيى بنُ سَعِيدٍ[٤] لا يَرَاهُ شَيْئًا[٥]، وقال

---

(١) في "المجروحين" (٢/ ٧٩).

(٢) كذا في الأصلِ، وفي المرجعِ السابقِ: «لا تَحِلُّ الروايةُ»؛ وكلاهُمَا صحيحٌ مِنْ جهةِ العربيَّةِ؛ لأنَّ تأنيثَ الفاعلِ غيرُ حقيقيِّ التأنيثِ؛ فيجوزُ معه تأنيثُ الفعلِ وتذكيرُهُ، وإنْ كان التأنيثُ أَوْلَى وأرجحَ؛ فإنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى الاسم الظاهرِ المُفْرَدِ غيرِ حقيقيِّ التأنيثِ؛ كـ«اللَّبِنَةِ»-: جازَ تذكيرُ الفعلِ معه وتأنيثُهُ، والتأنيثُ أَوْلَى؛ فيقالُ: كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ؛ وهذا أيضًا هو حُكْمُ الفعلِ عندَ إسنادِهِ إلى أيِّ جمعٍ غيرِ جمعِ السلامةِ لمذكَّر؛ فتقولُ: صَحَّتِ الأحاديثُ، وصَحَّ الأحاديثُ، وقامتِ الرِّجَالُ، وقام الرجالُ، وهكذا، وسواءٌ في ذلك كلِّه اتصَلَ الفعلُ بالاسم المسنَدِ إليه أو انفصَلَ عنه بغيرِ «إلَّا». وانظر: "شرح شذور الذهب" (ص٢٠٠- ٢٠٣)، و"شرح التصريح" (١/ ٤٠٩- ٤١٠)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٤٣٦- ٤٣٨).

(٣) عبارة ابن حبان: «... لا تَحِلُّ الروايةُ عنه، إلَّا على سَبِيلِ الاعتبار»؛ فاقتصارُ المُصنِّفِ على ما ذكَرَهُ مِنْ كلام ابنِ حِبَّانَ أحالَ المعنى؛ للفرقِ بينَ العبارتَيْن، ومع ذلكَ فقد وَهِمَ المُصنِّفُ في تعيينِ الراوي هنا؛ فابنُ حِبَّانَ قد ذَكَرَ هذا الكلامَ في عَمْرِو بن خالدٍ الأعشى، وليس هو المقصودَ في هذا الحديثِ، بل المقصودُ: عَمْرُو بنُ خالدٍ الحَرَّانيُّ الثِّقَةُ؛ ويَدُلُّ على ذلكَ أمرانِ:
أحدُهما: ما جاء في "تهذيب الكَمَال" (١٥/ ٤٩٠)- في ترجمةِ ابنِ لَهِيعةَ- أنَّ مِنَ الرواةِ عنه عَمْرَو بنَ خالدٍ الحَرَّانيَّ؛ كما ذكَرَ في ترجمةِ عَمْرِو بن خالدٍ الحرانيِّ: أنه رَوَى عن ابنِ لهيعةَ. وذكَرَ في الرواةِ عن عَمْرٍو هذا: ابنَهُ مُحمَّدَ ابن عَمْرو، ثم قال: «قال أبو حاتمٍ: صدوقٌ، وقال العِجْليُّ: مصريٌّ ثقةٌ». "تهذيب الكَمَال" (٢١/ ٦٠٢).
وثانيهما: أنَّنا لم نجد أحدًا ذكر عَمْرَو بنَ خالدٍ الأعشى في تلاميذِ ابنِ لهيعةَ، ولا ذكر ابنَ لهيعةَ في شيوخِ عَمْرِو بن خالدٍ الأعشى.

(٤) هو: يحيى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ الإمامُ المشهور.

(٥) كما في "الجَرْح والتعديل" (٥/ ١٤٦).

يحيى بنُ مَعِينٍ(*)، والنَّسَائِيُّ(١): «هو ضعيفٌ»، وقال أبو زُرْعَةَ(*): «ليسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ به»، وقال إبراهيمُ بنُ يعقوبَ السَّعْديُّ(٢)- وكان مِنْ كبارِ الحُفَّاظِ، كان أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ يُكَاتِبُهُ-: «لا ينبغي أنْ يُحْتَجَّ بروايةِ ابنِ لَهِيعَةَ، ولا يُعْتَدُّ بها»(٣).

ويَدُلُّ على دَفْعِ هذا الحديثِ: أنَّ فيه: «فقامَ رسولُ اللهِ»؛ وإنَّما صلَّى قاعدًا(٤).

الطريقُ الرابعُ عن عائشةَ: ذَكَرَهُ هذا الشيخُ مِنْ روايةِ بَدَلِ بنِ المُحَبَّرِ(٥)، عن شُعْبَةَ، عن مُوسَى بنِ أبي عائشةَ، عن عُبَيْدِاللهِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عُتْبَةَ، عن عائشةَ: أنَّ أبا بكرٍ صَلَّى بالناسِ، ورسولُ اللهِ في

(*) كما في "الجَرْح والتعديل" (٥/ ١٤٧-١٤٨).

(١) كما في "الضعفاء والمتروكين" (ص٦٥ رقم ٣٤٦).

(٢) هو: إبراهيمُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ السَّعديُّ أبو إسحاقَ الجُوزَجَانِيُّ؛ قال الخلَّالُ عنه: «جليلٌ جدًّا، كان أحمدُ بنُ حنبلٍ يُكاتبُهُ ويُكرمُهُ إكرامًا شديدًا»، ووثَّقه النَّسائيُّ. تُوفيِّ (٢٥٦هـ)، وقيل: (٢٥٩هـ). ترجمتُهُ في: "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٨)، و"تهذيب الكمال" (٢/ ٢٤٤).

(٣) ونقل المصنِّف كلامَ السعديِّ في "الضعفاء والمتروكين" (٢٠٩٦). وكلامُ الجُوزَجَانيِّ في "الشجرة في أحوال الرجال" (ص٢٦٦ رقم ٢٧٩)، لكنْ فيه: «ابنُ لَهِيعَةَ لا يُوقَفُ على حديثِهِ، ولا ينبغي أن يُحْتَجَّ به ويُغْتَرَّ بروايتِهِ».

(٤) في روايةِ "الصحيحَيْن": «أنَّه ﷺ صَلَّى قاعدًا»، وأمَّا الروايةُ المذكورةُ- لو صحَّت- فالذي فيها: أنَّ النبيَّ ﷺ ذهَبَ عنه الوَجَعُ؛ فخرَجَ إلى الصلاةِ، فصَلَّى ركعتَهُ الأُولَى مأمومًا خَلْفَ أبي بكرٍ، وقام في الركعةِ الثانيةِ؛ لِذَهَابِ الوَجَعِ عنه، وهذا يدلّ على أنها صلاة أخرى غير التي صلى فيها قاعدًا.
فالمُصَنِّفَ رحمه الله إنَّما أُتِيَ مِنْ حملِهِ جميعَ الأحاديثِ على حديثٍ واحدٍ، وواقعةٍ واحدة! وفي هذا ما فيه!

(٥) هو: بَدَلُ بنُ المُحَبَّر بن المنبِّهِ التَّمِيمِيُّ، ثُمَّ اليَرْبوعيُّ، أبو المُنِيرِ البَصْرِيُّ، قال أبو زُرْعة: «ثقةٌ»، وقال أبو حاتمٍ: «صَدُوقٌ»، توفِّي في حدودِ سنةِ =

الصَّفِّ خَلْفَهُ(١).

قلنا: الذي أُخْرِجَ في "الصحيحَيْنِ"- مِنْ حديثِ مُوسَى بنِ أبي عائشةَ، عن عُبَيْدِاللهِ، عن عائشةَ- قد ذَكَرْنَاهُ في حُجَّتنا(٢)، وليسَ فيه: «ورسولُ اللهِ في الصَّفِّ خَلْفَهُ»، وإنَّما فيه: «فكانَ أبو بكرٍ يُصَلِّي بصلاةِ رسولِ اللهِ»(٣)، وإخراجُهُ في "الصحيحَيْنِ" بخلافِ هذه الطريقِ(٤): دليلٌ على غَلَطِ بَدَلِ بنِ المُحَبَّرِ على شُعْبَةَ، و«بَدَلٌ»: ليس

= (٢١٥هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ١٥٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٤٣٩)، و"الثقات" (٨/ ١٥٣)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٣٧١).

(١) أخرجه- بهذا اللفظِ- ابن خزيمة (١٦٢١)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٦٧)؛ كلاهما من طريق مُحمَّدِ بن بَشَّارٍ بُنْدَارٍ، عن بَدَلِ بن المُحبَّرِ، عن شعبة، به.
ومن طريق ابن خزيمةَ أخرجه ابنُ حِبانَ (٢١١٧).
وسيأتي ذكرُ تعقيبِ ابنِ حبانَ على الحديث- فيما ذكره المصنِّف- والتعليق عليه.
وأخرجَه ابنُ المُنْذِرِ في "الأوسط" (٢٠٣٩)، والفاكهي في فوائده (٢١٤)- ومن طريقه البيهقيُّ في "سننِهِ" (٣/ ٨٣)- عن عبداللهِ بن أحمدَ بن أبي مَسَرَّة، عن بَدَلِ بن المُحَبَّر، عن شُعْبة، عن نُعَيْم بن أبي هِنْد، عن أبي وائلٍ، عن مَسْرُوقٍ، عن عائشةَ ﵂: «أنَّ أبا بَكْرٍ ﵁ صَلَّى بالنَّاسِ في وَجَعِ رسولِ اللهِ ﷺ، وكان رسولُ اللهِ ﷺ في الصَّفِّ»، بدونِ ذكرِ: «خَلْفَهُ»؛ فكأنَّ عبارةَ «في الصَّفِّ» مساويةٌ في معناها لعبارةِ: «في الصَّفِّ خلفَهُ»، أي: صَفِّ المأمومينَ، واللهُ أعلم.

(٢) في الفصلِ الثاني مِنَ البابِ الأوَّل (ص٢٦١-٢٦٢).

(٣) تَقدَّمَ (ص٢٧٥-٢٧٨) النَّظَرُ في هذه الألفاظِ مِنْ قِبَلِ الجَامِعِينَ بينَ الأحاديثِ، ومِنْ قِبَلِ المرجِّحينَ خلافَ ترجيحِ المصنِّف.

(٤) استَعْمَلَ المُصنِّفُ كلمةَ: «الطريق» هنا مُؤنَّثَةً، وأكثَرُ استعمالِهِ لها في هذا الكتابِ: بالتذكيرِ، و«الطريقُ» مما يُذكَّرُ ويُؤنَّث؛ يُذكَّرُ في لغةِ نَجْدٍ؛ وبه جاءَ القرآنُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾ [طه: ٧٧]، ويُؤنَّثُ في لغةِ الحِجَازِ، والجمعُ: طُرُقٌ، بضمَّتين، وجمعُ الطُّرُقِ: طُرُقَاتٌ، =

مِنْ شرطِ الصحيحِ[(١)].

وما اهتَدَى إلى ما قلناهُ أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ؛ فإنَّهُ قال: «قد اختَلَفَ شُعْبةُ وزائدةُ[(٢)] في هذا الحديثِ؛ فجَعَلَ شُعْبةُ رسولَ اللهِ مأمومًا، وجعلَهُ زائدةُ إمامًا»[(٣)]، وما ذكَرْنا مِنْ غَلَطِ «بَدَلٍ» أَوْلَى مِنْ أنْ نُحِيلَ الغَلَطَ على شُعْبَةَ[(٤)].

= وقد جُمِعَ الطريقُ على لغةِ التذكيرِ: أَطْرِقَةٌ. انظر: "المصباح المنير" (ط ر ق)، (س ب ل).

(١) هذا من أوهامِ ابنِ الجوزيِّ إن كان يقصدُ بالصحيحِ أحدَ الصحيحينِ أو كليهما، وقد قال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ في "فتح الباريِ" (٦/ ٧٥)- بعدَ ذكرِ حديثِ بَدَلٍ هذا-: «وبَدَلٌ: وثَّقَهُ غيرُ واحدٍ، وخرَّج له البخاري، وإنْ تكلَّمَ فيه الدَّارَقُطْنيُّ».
وقد خرج البخاري في صحيحه عدة أحاديث من رواية بدل بن المحبَّر عن شعبة. انظر على سبيل المثال: (٧٩٢ و٢٠٨٢ و٣١١٣ و ٣٣٨٤).

(٢) هو: زائدةُ بنُ قُدَامَةَ الثَّقَفِيُّ، أبو الصَّلْتِ الكوفيُّ، قال أبو زُرْعَةَ: «صدوقٌ من أهل العِلْم»، وقال أبو حاتم: «كان ثقةً صاحبَ سُنَّة»، وقال أحمدُ بن حنبل: «المتثبِّتون في الحديثِ أربعة: سفيان، وشُعْبة، وزُهَيْر، وزائدة»، توفِّي بأرضِ الرُّومِ سنةَ (١٦٠هـ)، أو (١٦١هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٣٢)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٦١٣)، و"الثقات" (٦/ ٣٣٩)، و"تهذيب الكَمَال" (٩/ ٢٧٣).

(٣) "صحيح ابن حبان" (٥/ ٤٨٣-٤٨٤)؛ تعليقًا على الحديثِ رقم (٢١١٧).

(٤) قوله: «وما ذكرنا من غلط بدل أولى من أن نحيل الغلط على شعبة» هذا من كلام ابن الجوزي وليس من كلام ابن حبَّان؛ لأن ابن حبَّان صَحَّحَ الروايتَيْنِ، ثُمَّ جمَعَ بينهما بِتَعَدُّدِ الصلاة؛ فقال في "صحيحه" (٥/ ٤٨٣-٤٨٤): «خالَفَ شُعْبة بنَ الحَجَّاجِ زائدةُ بنُ قُدَامةَ في مَتْنِ هذا الخبَرِ عن موسى بن أبي عائشةَ؛ فجعَلَ شُعْبَة النبيَّ ﷺ مأمومًا؛ حيثُ صلَّى قاعدًا والقومُ قِيَامٌ، وجعَلَ زائدةُ النبيَّ ﷺ إمامًا؛ حيثُ صلَّى قاعدًا والقومُ قيامٌ؛ وهما مُتْقِنانِ حافظانِ... وليسَ عندنا بينَ هذه الأخبارِ تَضَادٌّ ولا تهاتُر، ولا ناسخٌ ولا منسوخ؛ بل منها مُختصَرٌ ومُتَقَصًّى، ومُجمَلٌ ومُفسَّر، إذا ضُمَّ بعضُها =

ويَدُلُّ على ما قلناهُ، وأنَّه قد رواهُ الثقةُ عن شُعْبَةَ، عن موسى، على خِلَافِ هذا:

[٣١] أخبرَنَا به(١) ابنُ الحُصَيْنِ، قالَ: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال:

= إلى بعضٍ، بطَلَ التضادُّ بينهما، واستُعْمِلَ كلُّ خبرٍ في موضعِهِ».
ثُمَّ ذكَرَ في (٥/ ٤٨٧-٤٨٨) ما نقلناهُ عنه هنا (ص٣٨٦) مِنَ الجَمْعِ- بينَ حديثَيْ نُعَيْمِ بن أبي هِنْد، وعاصمِ بن أبي النَّجُود- بتعدُّدِ القصَّةِ والصلاة.

(١) قوله: «ويَدُلُّ على ما قلناهُ، وأنَّه قد رواهُ... أخبرَنَا به ابنُ الحُصَيْنِ»، كذا في الأصلِ، والجَادَّةُ: «ويَدُلُّ على ما قلناهُ: أنَّه قد رواهُ... إلخ»، وما في الأصلِ- إنْ لم تكنِ الواوُ فيه مَزِيدةً سَهْوًا مِنَ المصنِّفِ أو الناسخِ- فإنه يُوجَّهُ على زيادةِ الواوِ العاطفةِ لغيرِ معنًى، وقد جوَّز ذلك الكوفيُّونَ والأخفشُ وجماعة، وتَبِعَهم ابنُ مالك؛ ومما احتَجُّوا به قولُهُ تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤﴾ [الصَّافات: ١٠٣-١٠٤]؛ قيل: واوُ «وَتَلَّهُ» زائدةٌ، وهو الجوابُ، وقيل: الزائدةُ: واوُ «وَنَادَيْنَاهُ»، ومَنَعَ البصريُّون زيادتَهَا؛ لأنَّ حروفَ المعاني وُضِعَتْ للمعاني؛ فذِكْرُها دونَ معناها يقتضي مخالفةَ الوضعِ، ويُورِثُ اللَّبْسَ، وأوَّلوا ما احتَجَّ به المجوِّزون على أنَّ الواوَ عاطفةٌ على مُقَدَّرٍ يتمُّ به الكلامُ؛ قال ابن هِشَامٍ: «والزيادةُ ظاهرةٌ في قولِهِ [من الكامل]:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي المَجَالِسِ كُلِّهَا ... فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي»

وانظر: "شرح التسهيل" (٣/ ٣٥٥-٣٥٧)، و"الجنى الداني" (ص١٦٤-١٦٦)، و"مغني اللبيب" (٣٥٠-٣٥١).

وعلى أنَّ الواوَ هنا غيرُ زائدةٍ تُوجَّهُ العبارةُ في الأصلِ على وَجْهَيْن:

الأَوَّلُ: أنْ تُخرَّجَ على حذفِ الموصوفِ للعِلم به، مع بقاءِ الصِّفَةِ، وقد أجازَ النَّحْويُّونَ حذفَ الموصوفِ أو الصفةِ مَعَ بقَاءِ الآخَرِ إذا عُلِمَ المحذوفُ، والتقديرُ هنا: حديثٌ أخبرَنَا به... إلخ؛ ونظيرُ ذلكَ: قولُهُ تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النِّساء: ٤٦]، أي: قومٌ يُحَرِّفُونُ؛ حَذَفَ الموصوفَ وأقامَ الصفةَ مُقَامَهُ؛ وإلى هذا ذَهَبَ سيبَوَيْهِ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ.

انظر: "كتاب سِيبَوَيْهِ" (٢/ ٣٤٥)، و"أوضح المسالك" (٣/ ٣١٨-٣٢٢)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٣/ ٢٧٣)، و"خزانة الأدب" (٥/ ٦١- شرح =

أخبَرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ[١]، قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي[٢]، قال: حدَّثنا سُلَيْمَانُ بنُ داودَ الطَّيَالِسِيُّ[٣]، قال: حدَّثنا شُعْبَةُ، عن مُوسَى بنِ أبي عائشةَ، قال: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ/ يُحَدِّثُ عن عائشةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ أبا بكرٍ أنْ يُصَلِّيَ بالناسِ في مَرَضِهِ[٤]، وكانَ[٥] رسولُ اللهِ بَيْنَ يَدَيْ أبي بَكْرٍ؛ يُصَلِّي بالناسِ قاعدًا، وأبو بكرٍ يُصَلِّي بالناسِ قائمًا[٦]، والنَّاسُ خَلْفَهُ[٧]. (٢٠)

= الشاهد رقم: ٣٤٤).

والثاني: أنْ تُخرَّجَ على حَذْفِ الاسم الموصولِ مع بقاءِ صِلَتِهِ، والتقديرُ: ما أخبَرَنَا به... إلخ؛ وهو جائزٌ عندَ الكوفيِّينَ والأخفشِ، وتَبِعَهُمُ ابنُ مالكٍ؛ ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي: والذي أُنْزِلَ. انظر: المصادرَ السابقةَ، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" (٢/ ٧٢١-٧٢٢)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢٣٥)، و"مغني اللبيب" (ص٥٨٨)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٤٣-٣٤٤).

(١) هو القَطِيعيُّ الحنبليّ.

(٢) هو الإمامُ أحمدُ، وقد أخرجَ هذا الحديثَ في "مسنده" كما سيأتي.

(٣) هو: أبو داود الطَّيَالِسِيُّ، الحافِظُ، وُلِدَ في حدودِ سنةِ (١٣١هـ)، وتُوفِّي بالبصرةِ سنةَ (٢٠٣هـ)، وقيل: (٢٠٤هـ).

(٤) في "مسند أحمد": «في مرضه الذي مات فيه».

(٥) في "المسند": «فكان».

(٦) قوله: «قائمًا» ليس في "المسند"، ولا مصادرِ التخريج.

(٧) أخرجه الإمامُ أحمدُ (٦/ ٢٤٩ رقم ٢٦١١٣)، ومن طريقِه أخرجَهُ أبو عوانةَ (١٦٣٣).

وأخرجَهُ النسائيُّ (٧٩٧) عن محمودِ بن غَيْلانَ، عن أبي داودَ الطَّيَالسيِّ، به.

ومن طريق النَّسَائيِّ، أخرجَهُ الطَّحَاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٢١١).

وأخرجه ابن الجارود في "المنتقى" (٣٢٨) من طريق إسحاق بن منصور، عن أبي داود، به بلفظ: أن رسولَ اللهِ ﷺ أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس، قالت: فكان رسول الله ﷺ بين يدي أبي بكر رضي الله عنه قاعدًا، وأبو بكر يصلي خلفه.

[٣٢] قال أحمدُ[١]: وحدَّثنا عبدُ الصَّمَدِ[٢]، ومُعَاوِيَةُ بنُ عَمْرٍو[٣]، قالا: حدَّثنا زائدةُ، عن مُوسَى بنِ أبي عائشةَ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ عُتْبَةَ، قال: دَخَلْتُ على عائشةَ، فقلتُ: أَلَا تُحَدِّثِينِي[٤] عن مَرَضِ

---

(١) في "مسنده" (٦/ ٢٥١ رقم ٢٦١٣٨).

(٢) هو: عبدُالصَّمَدِ بنُ عبدِالوارثِ بن سَعِيدِ بن ذَكْوانَ التَّمِيميُّ العَنْبَرِيُّ مولاهم التَّنُّورِيُّ، أبو سَهْلٍ البَصْرِيُّ، وثقه ابن سعد وابن نمير، وقال ابن المديني: «ثَبْتٌ في شعبة»، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ صالحُ الحديثِ»، توفِّي سنةَ (٢٠٧هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ١٠٥)، و"تهذيب الكَمَال" (١٨/ ٩٩)، و"تذكرة الحفاظ" (١/ ٣٤٤).

(٣) هو: معاويةُ بنُ عَمْرِو بن المُهلَّبِ بن عَمْرِو بن شَبِيبٍ الأزديُّ المَعْنِيُّ، أبو عَمْرٍو البَغْداديُّ، قال ابنُ سَعْد: «رَوَى عن زائدةَ كُتُبَهُ ومصنَّفه»، وقال أبو حاتم: «ثقةٌ»، توفِّي سنةَ (٢١٣هـ)، وقيل: (٢١٤هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٣٤)، و"الثقات" (٩/ ١٦٧)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٨/ ٢٠٧).

(٤) كذا في الأصلِ ومصادرِ التخريجِ: «تحدِّثيني» بنونٍ واحدة، والجادَّةُ: «تُحدِّثِينَنِي» بنونَيْنِ، لكنْ إذا اجتَمَعَتْ نونُ الرفعِ ونونُ الوقايةِ في الفعلِ المضارع، فلِلْعَرَبِ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:
١- إثباتُ النونَيْنِ مع الفَكِّ- وهو الأصلُ- نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصَّفّ: ٥].
٢- إثباتُهُمَا مع الإدغام؛ فتصيرُ النونانِ نونًا واحدةً مُشدَّدةً؛ كقولِهِ تعالى: «أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ» [الزُّمَر: ٦٤].
٣- حذفُ إحدى النونَيْنِ تخفيفًا؛ فتصيرُ النونانِ نونًا واحدةً مخفَّفةً؛ على لغةِ غَطَفَانَ؛ وَوَرَدَ على هذه اللغةِ قراءةُ نافعٍ: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ بكسرِ النونِ [الحِجْر: ٥٤].
فما وقَعَ هنا يُخرَّجُ على الوجهَيْنِ الأخيرَيْنِ؛ فلكَ أنْ تقولَ: «تُحدِّثِينِّي»، أو «تُحدِّثِينِي». انظرْ في ذلك: "الكتاب" لسيبويه (٣/ ٥١٩- ٥٢٠)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٢٣٢- ٢٣٤، ٢٧٧- ٢٧٨، ٣٥٥، ٣٨٠- ٣٨٥)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٥١- ٥٣)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٥/ ٤٤٧)، و"عقود الزبرجد" للسيوطي (٣/ ١١٥- ١١٦). وانظر في ذلك أيضًا تعليقنا على المسألة (٤٣٥) من "كتاب العلل" لابن أبي حاتم.

رسولِ اللهِ؟ فحَدَّثَتِ الحديثَ، وقالتْ: جَلَسَ إلى جَنْبِ أبي بكرٍ، فجَعَلَ أبو بكرٍ يُصَلِّي- وهو قائمٌ- بِصَلَاةِ رسولِ اللهِ، والناسُ يُصَلُّونَ بصلاةِ أبي بَكْرٍ[١].

ثم لا حُجَّةَ في حديثِهِ أصلًا؛ لأنَّ رسولَ اللهِ وَقَفَ خَلْفَ أبي بكرٍ لِيَأْتَمَّ به؛ فتَأَخَّرَ[٢].

الطريقُ الخامسُ: رواه هذا الشيخُ مِنْ حديثِ سَيْفِ بن عُمَرَ صاحبِ "الفُتُوحِ"[٣]، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عبدِاللهِ[٤]، عن أبيه، عن

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٦٢-٢٦٥). وفي جميع مصادرِ التخريج المتقدمة زيادةُ: «والنبيُّ ﷺ قاعدٌ».

(٢) أي: فتَأَخَّرَ أبو بكرٍ. وقد سبَقَ أنْ بيَّنا أنهما صلاتانِ؛ فلا تُحْمَلُ إحداهما على الأخرى. انظر: (ص٢٧٥).

(٣) هو: سَيْفُ بنُ عُمَرَ، الضَّبِّيُّ التَّمِيمِيُّ البُرْجُمِيُّ، ويقالُ: السَّعْدِيُّ الكوفيُّ، أَخْبَارِيٌّ، صاحبُ كتابِ: "الرِّدَّة"، و"الفُتُوح"، قال يحيى بنُ مَعِينٍ: «ضعيفُ الحديثِ»، وقال أبو حاتم: «متروكُ الحديث»، وقال النَّسَائِيُّ والدارقطنيُّ: «ضعيفٌ»، توفِّي زمَنَ هارونَ الرَّشِيدِ.
ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٤/ ٢٧٨)، و"المجروحين" (١/ ٣٤٥-٣٤٦)، و"تهذيب الكَمَال" (١٢/ ٣٢٤)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٤٥)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٢٥٩).

(٤) هكذا ورَدَ اسمُهُ هنا وفي بعضِ أسانيدِ "كتابِ الرِّدَّةِ والفتوح"، وورَدَ في بعضها: «سعيد بن عبدالله الجُمَحِيّ»، ولم نجد له ترجمة، وفي طبقته: «سعيد ابن عبدالله الجُهَنِيّ»، وقد قال أبو حاتم في الجُهَنِيّ هذا: «مجهول».
انظر: "الجَرْح والتعديل" (٤/ ٣٧)، ولكن يبعد أن يكون هو؛ لأن الجمحي ورد في مصادر عدة؛ مثل "تاريخ الطبري"، و"تاريخ ابن عساكر" وغيرهما، فيبعد أن يكون تصحّف في هذه كلها، ولم يشترك الجمحي والجهني في أحد من الشيوخ ولا التلاميذ، والله أعلم.

عائشَةَ؛ قالَ[١]: قلتُ: هل صَلَّى رسولُ اللهِ خَلْفَ أبي بكرٍ؟ قالتْ: نَعَمْ، قاعدًا[٢].

والعَجَبُ ممَّن يُعَارِضُ الصِّحَاحَ بِمِثْلِ هذا، ولكنْ ما يَعْلَمُ[٣]:

أمَّا سَعِيدُ بنُ عبدِاللهِ: فمجهولٌ، **وأمَّا سَيْفٌ:** فقالَ يحيى بنُ مَعِينٍ: «فُلَيْسٌ خَيْرٌ منه»[٤]، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «هو متروكُ الحديثِ»[٥]، وقال ابنُ حِبَّانَ: «يَرْوِي الموضوعاتِ عن الأَثْبَاتِ»، قال: «وقالوا: إنَّهُ كانَ يَضَعُ الحديثَ»[٦].

الطريقُ السادسُ: رواه هذا الشيخُ مِنْ حديثِ ابنِ عُمَرَ الواقديِّ[٧]،

---

(١) أي: قال الراوي عن عائشَةَ، وهو عبدُالله والدُ سَعِيدٍ المذكور هنا.

(٢) لم نَقِفْ على روايةِ سَيْفِ بن عُمَرَ لهذا الحديثِ في الجزء المطبوع من كتاب "الردة والفتوح" ولكن عزاها له ابنُ ناصر الدين في "جامع الآثار" (٦/ ٤١٦).

(٣) قد سبَقَ أنَّ عبدَالمغيثِ احْتَجَّ بِأَدِلَّةٍ صحيحةٍ، ولكنَّه ضَمَّ إليها هذه الأحاديثَ وطُرُقًا أخرى؛ لِيَسْتَأْنِسَ بها، وإلَّا فأصلُ قولِهِ بأنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ مُؤْتَمًّا به ثابتٌ بما سبَقَ مِنَ الأحاديثِ الصحيحةِ. انظر: (ص٢٤٨-٢٤٩ و٣٥٩-٣٦٤ و٣٩٣-٣٩٤).

(٤) انظر: "الكامل" لابن عَدِيٍّ (٣/ ١٢٧١)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٢٥٩). وكذا وقَعَ هنا: «فُلَيْس» تصغيرَ «فَلْس»، ومثلُهُ في مصدرَيِ التخريجِ، لكنْ جاءَ بصيغةِ التكبيرِ في ترجمةِ «سَيْف» مِنْ "تهذيب الكَمَال"، و"ميزان الاعتدال".

(٥) انظر: "الجَرْح والتعديل" لابنه (٤/ ٢٧٨)، وزاد: «يشبه حديثُهُ حديث الواقديِّ».

(٦) انظر: "المجروحين" (١/ ٣٤٥-٣٤٦)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٢٥٩).

(٧) هو: مُحمَّدُ بنُ عُمَرَ بن واقدٍ الواقديُّ الأَسْلَمِيُّ، أبو عبدِاللهِ المَدَنِيُّ، قاضي بَغْدَادَ، مولى عبدالله بن بُرَيْدَةَ الأَسْلَمِيِّ، قال زكريَّا الساجيُّ: «مُحمَّدُ بنُ عُمَرَ مُتَّهَمٌ»، وقال البخاريُّ: «متروكٌ»، وُلِدَ سنةَ (١٣٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٠٧هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (١/ ١٧٨)، و"المجروحين" (٢/ ٢٩٠)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٦/ ١٨٠).

عن عبدِالرحمنِ بنِ عبدِالعزيزِ[(١)]، عن عبدِاللهِ بنِ أبي بَكْرٍ[(٢)]، عن أبيه[(٣)]، [عن عَمْرَةَ][(٤)]، عن عائشةَ قالتْ: جاءَ رسولُ اللهِ [فاستأْخَرَ][(٥)] أبو بكرٍ، فأَخَذَ بِيَدِهِ، فقَدَّمَهُ في مُصَلَّاهُ، فَصَفَّا جميعًا، ورسولُ اللهِ جالسٌ،

---

(١) هو: عبدُالرحمنِ بنُ عبدِالعزيزِ بن عبدِاللهِ بن عُثْمانَ بن حُنَيْفٍ الأنصاريُّ الأَوْسِيُّ، أبو مُحمَّدٍ المَدَنيُّ، ويقالُ له: الأُمَامِيُّ؛ نسبةً إلى أبي أُمَامَةَ بن سَهْلِ بن حُنَيْف، قال ابنُ معينٍ: «شيخٌ مجهولٌ»، ووثَّقَه يعقوبُ بنُ شيبةَ، وذكره ابنُ حِبانَ في "الثقات"، وقال أبو حاتم: «شيخٌ مديني مُضطرِبُ الحديثِ»، توفِّي سنةَ (١٦٢هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٢٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ٢٦٠)، و"تهذيب الكَمَال" (١٧/ ٢٥٣- ٢٥٥)، و"تهذيب التهذيب" (٦/ ١٩٩).

(٢) هو: عبدُاللهِ بنُ أبي بَكْرِ بن مُحمَّدِ بن عَمْرِو بن حَزْمٍ الأنصاريُّ، أبو مُحمَّدٍ، ويقالُ: أبو بَكْرٍ المَدَنيُّ، قال يحيى بنُ مَعِينٍ وأبو حاتم: «ثقةٌ»، وقال النَّسَائيُّ: «ثقةٌ ثَبْتٌ»، وقال ابنُ سَعْدٍ: «كان ثقةً كثيرَ الحديثِ عالمًا»، توفِّي سنةَ (١٣٠هـ)، وقيل: (١٣٥هـ)، وهو ابنُ سبعين سَنَةً، وليس له عَقِبٌ. ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ٥٤)، و"الثقات" (٥/ ١٦)، و"تهذيب الكَمَال" (١٤/ ٣٤٩-٣٥١). وسيأتي بيانُ وَهَمِ المُصنِّفِ في تعيينِهِ براوٍ ضعيفٍ.

(٣) هو: أبو بَكْرِ بنُ مُحمَّدِ بن عَمْرِو بن حَزْمٍ الأنصاريُّ الخَزْرَجِيُّ ثم النَّجَّاريُّ المدنيُّ، يقالُ: اسمُهُ أبو بكرٍ، وكنيتُهُ أبو مُحمَّدٍ، ويقالُ: اسمُهُ وكنيتُهُ واحدٌ، قال يحيى بنُ مَعِينٍ: «ثقةٌ»، توفِّي سنةَ (١٢٠هـ)، وقيل غيرُ ذلكَ. ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٩/ ٣٣٧)، و"الثقات" (٥/ ٥٦١)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٣/ ١٣٧).

(٤) ما بينَ المعقوفَيْنِ سَقَطَ مِنَ الأصلِ؛ وأثبتناهُ من الموضع الآتي من «الطبقات الكبرى» لابنِ سَعْدٍ. وهي: عَمْرَةُ بنتُ عبدِالرحمنِ بن سَعْدِ بن زُرَارَةَ الأنصاريَّةُ المدنيَّةُ، قال يحيى بنُ مَعِين: «ثقةٌ حُجَّةٌ»، توفِّيتْ سنةَ (٩٨هـ)، وقيل: (١٠٦هـ). ترجمتُهَا في: "الطبقات الكبرى" (٨/ ٤٨٠)، و"الثقات" (٥/ ٢٨٨)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٥/ ٢٤١).

(٥) في الأصل: «فاستأجر» بنقطةٍ تحتَ الجيم؛ وهو تصحيف؛ والمُثْبَتُ من الموضع الآتي من «الطبقات الكبرى».

وأبو بكرٍ قائمٌ، فلمَّا سَلَّمَ، صَلَّى رسولُ اللهِ الرَّكْعَةَ الأخيرةَ، ثُمَّ انْصَرَفَ[١].

وجوابُ هذا مِنْ وجهَيْنِ:

أحدُهما: أنَّهُ لا يَصِحُّ؛ قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ: «الواقديُّ كَذَّابٌ؛ يَقْلِبُ الأحاديثَ؛ يُلْقِي حديثَ ابنِ أخي الزُّهْرِيِّ على مَعْمَرٍ، ونَحْوَ ذا»[٢]، وقال يحيى بنُ مَعِينٍ: «ليسَ بِثِقَةٍ، ليسَ بشيءٍ، لا يُكْتَبُ حديثُهُ»[٣]، وقال البُخَارِيُّ: «هو متروكُ الحديثِ»[٤]، وقال أبو حاتمٍ

---

(١) اختصر المصنِّفُ أو عبدُالمغيثِ لفظَ الحديثِ، وقد أخرجَه ابنُ سَعْدٍ في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢١٩-٢٢٠) عن شيخِهِ الواقديِّ، عن عبدِالرحمنِ بن عبدِالعزيزِ، عن عبدِاللهِ بن أبي بكرٍ، عن أبيه، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ، قالتْ: لما كانتْ ليلةُ الاِثْنَيْنِ، باتَ رسولُ اللهِ ﷺ دَنِفًا، فلم يَبْقَ رجلٌ ولا امرأةٌ إلا أَصْبَحَ في المسجدِ؛ لِوَجَعِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ فجاءَ المُؤذِّنُ يُؤْذِنُهُ بالصبحِ، فقال: «قُلْ لأبي بكرٍ يُصلِّي بالناسِ»، فكَبَّرَ أبو بكرٍ في صلاتِهِ، فكشَفَ رسولُ اللهِ ﷺ السِّتْرَ، فرأَى الناسَ يُصلُّونَ، فقال: «إنَّ اللهَ جعَلَ قُرَّةَ عَيْنِي في الصلاةِ»، وأصبَحَ يومَ الاِثْنَيْنِ مُفِيقًا، فخرَجَ يَتوكَّأُ على الفضلِ بن عَبَّاسٍ وعلى ثَوْبانَ غُلَامِهِ، حتى دخَلَ المسجِدَ، وقد سجَدَ الناسُ مع أبي بكرٍ سَجْدَةً مِنَ الصبحِ، وهم قيامٌ في الأخرى، فلمَّا رآهُ الناسُ، فَرِحُوا به، فجاءَ حتَّى قامَ عندَ أبي بكرٍ، فاستأْخَرَ أبو بكرٍ، فأخَذَ النبيُّ ﷺ بيدِهِ، فقدَّمَهُ في مُصَلَّاهُ، فصَفَّا جميعًا؛ رسولُ اللهِ ﷺ جالسٌ، وأبو بكرٍ قائمٌ على ركنِهِ الأيسَرِ؛ يَقْرَأُ القرآنَ، فلمَّا قضى أبو بكرٍ السورةَ، سجَدَ سجدتَيْنِ، ثُمَّ جلَسَ يَتشهَّدُ، فلما سَلَّمَ، صَلَّى النبيُّ ﷺ الركعةَ الآخِرَةَ، ثُمَّ انصرَفَ».
ولفظُهُ موافقٌ لما تَقدَّمَ مِنْ حديثِ عَمْرِو بن خالدٍ، عن ابنِ لَهِيعَةَ، في الطريقِ الثالثِ عن عائشةَح (ص٣٩٨).

(٢) انظر: "الجَرْح والتعديل" (٨/ ٢١)، و"الكامل" لابن عدي (٦/ ٢٤١).

(٣) انظرِ الموضعَيْنِ السابقَيْنِ من "الجَرْح والتعديل"، و"الكامل".

(٤) كما في "الضعفاء الصغير" له (٣٥٠/ تحقيق أبي العينين) وكما في الموضع السابق من "الكامل".

الرازيُّ وأبو عبدِالرحمنِ النَّسَائيُّ: «كانَ يَضَعُ الحديثَ»[١]، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «أحاديثُهُ غيرُ محفوظةٍ»[٢]، والسَّلَامُ[٣].

وأمَّا «عبدُالرحمنِ بنُ عبدِالعزيزِ»: فقالَ أبو حاتمٍ الرازيُّ: «هو مُضْطَرِبُ الحديثِ»[٤].

وأمَّا «عبدُاللهِ بنُ أبي بكرٍ»: فقالَ أبو زُرْعَةَ: «ليسَ بشيءٍ»[٥]، وقال مُوسَى بنُ هارونَ[٦]:

---

(١) اتَّهَمَ النسائيُّ مُحمَّدَ بنَ عُمَرَ الواقديَّ بوضعِ الحديثِ؛ فقال في آخِرِ "الضعفاء والمتروكين" (ص١٢٣): «والكذَّابونَ المعروفونَ بوَضْعِ الحديثِ على رسولِ اللهِ ﷺ أربعةٌ: ابنُ أبي يحيى بالمدينةِ، والواقديُّ ببغدادَ، ومُقَاتِلُ بنُ سُلَيمانَ بخُرَاسانَ، ومُحمَّدُ بنُ سعيدٍ بالشام، يُعْرَفُ بالمصلوبِ».
أمَّا أبو حاتمٍ فقد قال في الواقديِّ- كما في "الجَرْح والتعديل" (٨/ ٢١)-: «متروكُ الحديث»، وحكم على حديثٍ في "العلل" (٢١١٧) بقوله: «هذا حديثٌ موضوع؛ بابَةُ حديثِ الواقدي»؛ ولم نَقِفْ على اتهامِ أبي حاتم للواقديِّ بالوضعِ باللفظ الذي حكاه المصنِّف في شيءٍ مِنَ الكتبِ، اللَّهُمَّ إلاَّ ما ذكرَهُ ابنُ حَجَرٍ في "التهذيب" (٩/ ٣٢٥) عن المصنِّفِ حيثُ قال: «وحَكَى ابنُ الجوزيِّ عن أبي حاتم أنه قال: «كان يَضَعُ».
(٢) "الكامل" (٦/ ٢٤٢)، وفيه قال ابنُ عديٍّ: «وهذه الأحاديثُ التي أَمْلَيْتُها للواقديِّ- والتي لم أذكُرْهَا- كلُّها غيرُ محفوظةٍ؛ ومَنْ يروي عنه الواقديُّ مِنَ الثقات، فتلكَ الأحاديثُ غيرُ محفوظةٍ عنهم، إلَّا مِنْ روايةِ الواقديِّ، والبلاءُ منه، ومتونُ أخبارِ الواقديِّ غيرُ محفوظةٍ، وهو بَيِّنُ الضعف».
(٣) كذا في الأصلِ، والظاهرُ أنَّها مِنْ كلامِ المصنِّف.
(٤) تقدم عزوه لـ"الجَرْح والتعديل".
(٥) "الجَرْح والتعديل" (٥/ ١٨- ١٩في ترجمة عبدِالله بن أبي بَكْرٍ المُقدَّميِّ)، وفيه قولُ أبي زُرْعةَ: «عبدُاللهِ بنُ أبي بكرٍ المُقدَّميُّ ليس بشيءٍ؛ أَدْرَكْتُهُ ولم أَكْتُبْ عنه»، وقولُ أبي حاتم: «فيه نَظَرٌ». وانظرِ التعليقَ بعدَ التالي.
(٦) هو: مُوسَى بنُ هارونَ بن عبدِاللهِ بن مَرْوَانَ بن عِمْرانَ الحمَّال، أبو عِمْرانَ البَزَّازُ، مُحدِّثُ العراق، ابنُ المُحدِّثِ أبي موسى الحَمَّالِ البغداديّ، =

«تَرَكَ الناسُ حديثَهُ»(١).

والثاني: لا حُجَّةَ في هذا الحديثِ؛ لأنَّهُ رَدَّهُ(٢) إلى مكانِهِ، وقامَ مَعَهُ في الصَّفِّ، ولكنْ عن يَسَارِهِ، ثُمَّ قَضَى رسولُ اللهِ ما فاتَهُ؛ لأنَّهُ إنَّما صَلَّى بالناسِ بَعْضَ الصلاةِ(٣).

= قال الصِّبْغِيُّ: «ما رأينا في حُفَّاظِ الحديثِ أَهْيَبَ ولا أَوْرَعَ من موسى بن هارونَ»، وقال عبدُالغَنِيِّ بنُ سَعِيد: «أَحْسَنُ الناسِ كلامًا على حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ: عليُّ بنُ المَدِينِيِّ في زمانِهِ، وموسى بنُ هارونَ في وقتِهِ، والدَّارَقُطْنِيُّ في وقته»، وُلِدَ سنةَ (٢١٤هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٢٩٤هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٥/٤٨-٥٠)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٢/١١٦)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/٦٦٩).

(١) انظر: "الكامل" لابنِ عديٍّ (٤/٢٥٩). وقولُ أبي زُرْعةَ ومُوسَى بن هارونَ إنَّما هو في عبدِاللهِ بن أبي بكرٍ المُقدَّمِيِّ البصريِّ، أمَّا عبدُاللهِ بنُ أبي بكرٍ الموجودُ في إسنادِ هذا الحديثِ فهو: عبدُاللهِ بنُ أبي بَكْرِ بن مُحمَّدِ بنِ عَمْرِو ابن حَزْمٍ الأنصاريُّ، وهو الذي يروي عنه عبدُالرحمنِ بنُ عبدِالعزيزِ الأَمَامِيُّ- كما في "تهذيب الكَمَال" (١٧/ ٢٥٤)- وهو ثِقَةٌ؛ وقد ظنَّ المُصنِّفُ أنَّه «المُقَدَّمِيُّ» الضعيفُ! وعبدُاللهِ الأنصاريُّ مُتقدِّمٌ في الطبقةِ عن المُقدَّمِيِّ؛ فلسنا ندري كيف خَفِيَ هذا على المصنِّفِ؟! فهذا مِنْ أوهامِهِ التي أشار إليها ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ بقولِهِ- عن هذا الكتاب-: «وهو يَشْتَمِلُ على أوهامٍ كثيرة!!». "فتح الباري" (٤/ ٨٧).

(٢) يعني: أن النبيَّ ﷺ ردَّ أبا بكر إلى مكانه.

(٣) في هذا القولِ نَظَرٌ إذا قيلَ بثبوتِ الحديثِ؛ لأنَّ تمامَ الحديثِ يَدُلُّ على ما قال به عبدُالمغيث؛ فقد اختصرَ المصنِّفُ- هنا- الحديثَ؛ فأورَدَ منه موضعَ الشاهد، على ما فَهِمَهُ مِنْ روايةِ الواقديِّ، وهو فَهْمٌ مجانبٌ للصواب؛ وقد تَقدَّمَ الحديثُ بتمامِهِ، وفيه: قولُ الراوي: «وأبو بكرٍ قائمٌ على ركنِهِ الأيسرِ»، وهو نَصٌّ في أنَّ أبا بكرٍ كان عن يَسَارِ النبيِّ ﷺ، لا العكسِ، وفي هذا رَدٌّ على قولِ المصنِّفِ: «وقامَ [يعني النبيَّ ﷺ] معَهُ في الصَّفِّ، ولكنْ عن يَسَارِهِ»، ويَعْضُدُهُ- أيضًا- قولُ الراوي بعدُ: «يَقْرَأُ القرآنَ»، يعني: أبا بكرٍ. وهذا مِنْ أوهامِ المُصنِّفِ الكثيرةِ في هذا الكتابِ، التي أشارَ إليها =

(٢١) **الطريقُ السابعُ/: رواه هذا الشيخُ مِنْ حديثِ أبي عبدِالعزيزِ [الرَّبَذِيِّ][(١)]، يَرْفَعُهُ إلى عائشةَ: أنَّ رسولَ اللهِ كشَفَ سِتْرًا، فرأى النَّاسَ مِنْ وَرَاءِ أبي بكرٍ يُصَلُّونَ؛ فحَمِدَ اللهَ، وقال: «الحَمْدُ لِله؛ مَا مِنْ نَبِيٍّ يَتَوَفَّاهُ اللهُ- عَزَّ وَجَلَّ- حَتَّى يَؤُمَّهُ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِهِ»[(٢)].**

= ابنُ رَجَبٍ في "فتح الباري" (٤/ ٨٧).
وانظر ما كتبناه- عما جاءَ في الأحاديثِ مِنْ تعيينِ موضع جلوسِ النبيِّ ﷺ عن يَسَارِ أبي بكرٍ أو عن يمينِهِ، وعدم تعيينِه- (ص٢٥٩-٢٦١).

(١) في الأصلِ: «الترمذي»؛ والتصويبُ مِنْ مصادرِ الترجمةِ والتخريج.
وهو: مُوسَى بنُ عُبَيْدَةَ بن نَشِيطِ بن عَمْرِو بن الحارثِ الرَّبَذِيُّ، أبو عبدِالعزيزِ المَدَنِيُّ، قال الجُوزَجانيُّ: «سَمِعْتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقولُ: لا تحلُّ عندي الروايةُ عن موسى بن عُبَيْدة»، قال: «فقلتُ: يا أبا عبدِالله، لا تَحِلُّ! قال: عندي»، وقال يحيى بن مَعِين: «ليس بشيءٍ، ولا يُحْتَجُّ بحديثه»، وضعَّفه أبو زُرْعةَ وأبو حاتم، وقال ابنُ حِبَّانَ: «غَفَلَ عن الإتقانِ في الحفظِ حتَّى يأتيَ بالشيءِ الذي لا أصلَ له مُتوهِّمًا، ويروي عن الثقات ما ليسَ مِنْ حديثِ الأَثْبَات، مِنْ غيرِ تعمُّدٍ له؛ فبَطَلَ الاحتجاجُ به مِنْ جهةِ النقلِ، وإنْ كان فاضلًا في نفسه»، توفِّي سنةَ (١٥٢هـ)، وقيل: (١٥٣هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٩١)، و"الجَرْح والتعديل" (٨/ ١٥١)، و"المجروحين" (٢/ ٢٣٤)، و"الكامل" لابن عدي (٦/ ٣٣٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٩/ ١٠٤)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٢١٣).

(٢) أخرجَه ابنُ ماجه في "سننه" (١٥٩٩) من طريقِ أبي همام محمدِ بنِ الزبرقانِ، والبلاذريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٧٨) من طريقِ الواقديِّ، وابنُ الحمامي في "الجزء الأربعون من الفوائد" (١٧٨/ مجموع فيه مصنفاته، تخريج ابن أبي الفوارس)، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" (٧/ ٢٠١-٢٠٢) من طريق سليمانُ بنِ بلالٍ؛ جميعُهم (أبو همام، والواقدي، وسليمان بن بلال) عن أبي عبد العزيز موسى بن عبيدةَ الرَّبَذيِّ، عن مصعبِ بنِ محمدِ بنِ شرحبيلَ، عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن عائشةَ ؓ قالت: كشف رسولُ اللهِ ﷺ سترًا- أو فتح بابًا، لا أدري أيهما قال مصعبٌ- فنظر إلى الناسِ وراء أبي بكرٍ يصلون، فحَمِدَ اللهَ عز وجل، وسُرَّ بالذي رأى منهم، =

ولـم يَـذْكُـرْ أَنَّـهُ خَـرَجَ، ولا صَـلَّـى خـلـفَـهُ؛ وهـذا لا يَـصِـحُّ؛ لأنَّ

= فقال: «الحمدُ للهِ، ما مِن نبيٍّ يتوفاه اللهُ عز وجل حتى يؤمَّهُ رجلٌ من أُمَّته، أيها الناسُ، أيما عبدٍ من أمتي أُصِيبَ بمصيبةٍ من بعدي، فليتعزَّ بمصيبتِه بي عن مصيبته التي يُصابُ بها من بعدي، فإن أحدًا مِن أُمَّتي لن يُصابَ بمصيبةٍ بعدي، أشدَّ من مصيبتِه بي».
اللفظُ لسليمانَ بنِ بلالٍ، ولفظُ الباقين مختصرٌ. ولم يذكر الواقدي في روايته: «عائشة». ووقع في روايتِه: «عن أبي سلمة عن عبد الرحمن»، وهو تحريف.
ومن طريقِ ابنِ ماجه أخرجه الدمياطيُّ في "التسلي والاغتباط" (٨٦).
قال ابنُ أبي الفوارسِ: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ أبي سلمةَ، عن عائشةَ، وهو غريبٌ من حديثِ مصعبِ بنِ محمدِ بنِ شرحبيلَ، لا أعلمُ حدَّث به إلا أبو عبد العزيزِ الربذيُّ».
وقال البيهقيُّ: «معنى ما في أول هذا الحديث موجود فيما روينا عن أنس بن مالك، وابن عباس، وأما آخر الحديث، فلم أجد له شاهدًا صحيحًا، والله أعلم».
وقال النوويُّ في "خلاصة الأحكام" (٢/ ٨٩٨): «رواه ابنُ ماجه بإسنادٍ ضعيفٍ».
وقال البوصيريُّ في "مصباح الزجاجة" (٢/ ٤٩-٥٠): «هذا إسناد فيه موسى ابنُ عبيدةَ الربذيُّ، وهو ضعيفٌ، رواه أبو يعلى الموصليُّ في "مسنده" من طريق موسى بن عبيدة، به».
وقد توبع موسى بنُ عبيدةَ:
فأخرجه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في "زوائد فضائل الصحابة" (٢١٦)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٤٤٤٨)، و"الصغير" (٦١٢) من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ، عن مصعبِ بنِ محمدٍ، به.
قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ إلا مصعبُ بنُ محمدِ بنِ شرحبيلَ، تفرَّدَ به عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ». وقال أيضًا: «لا يروى عن عائشةَ إلا بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ به عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ».
وقال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٣/ ١٢ و٩/ ٣٧): «رواه الطبرانيُّ في "الأوسط"، وفيه عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ- والدُ علي بنِ المدينيِّ- وهو ضعيفٌ».
وقال ابنُ عبدالبَرِّ في "التمهيد" (٦/ ١٤٤): «وذكَرَ سُحْنون، عن ابنِ قاسمٍ، عن مالك، عن رَبِيعَةَ بن أبي عبدالرحمنِ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خرَجَ وهو =

أَبَا عبدِالعزيزِ [الرَّبَذِيَّ][(١)] اسمُهُ: مُوسَى بنُ عُبَيْدَةَ بنِ نَشِيطٍ؛ قالَ أحمدُ ابنُ حَنْبَلٍ: «لا تَحِلُّ- عندي- الروايةُ عنه»، وقال يحيى: «ليسَ بشيءٍ، ولا يُحْتَجُّ بحديثِهِ»[(٢)]، وقال عليُّ بن الجُنَيْدِ الحافظُ[(٣)]: «هو متروكٌ»[(٤)].

ثم إنَّما قالَ هذا الكلامَ؛ إشارةً إلى صلاتِهِ خَلْفَ ابنِ عَوْفٍ[(٥)].

= مريضٌ، وأبو بكرٍ يُصَلِّي بالناسِ، فجَلَسَ إلى جَنْبِ أبي بكرٍ، فكانَ أبو بكرٍ الإمامَ، وكان رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي بصلاةِ أبي بكرٍ، وقال: «ما ماتَ نَبِيٌّ حتَّى يَؤُمَّهُ رجلٌ مِنْ أُمَّتِهِ»، قال ابنُ القاسمِ: قال مالكٌ: والعَمَلُ عندنا على حديثِ رَبِيعةَ هذا؛ وهو أَحَبُّ إليَّ». اهـ. وانظر: "التمهيد" (٢٢/ ٣٢٢)، و"الاستذكار" (٢/ ١٧٣-١٧٦)، و"الأم" للشافعي (٧/ ٢٠٩)، و"المغني" لابن قدامة (٢/ ٢٨).

(١) في الأصلِ: «الترمذي»، وسبَقَ تصويبُهُ.

(٢) تَقَدَّمَ ذكرُ وتوثيقُ قولِ الإمامِ أحمدَ ويَحْيَى بن مَعِينٍ، في أثناءِ ترجمةِ مُوسَى ابن عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ هذا.

(٣) هو: عليُّ بنُ الحُسَيْنِ بن الجُنَيْدِ، أبو الحَسَنِ النَّخَعيُّ الرازيُّ، يُعْرَف بالمالكيِّ، وثَّقه ابنُ أبي حاتِم، وسَمَّاهُ حافِظَ حديثِ الزُّهْرِيِّ ومالكٍ. توفِّي سنةَ (٢٩١هـ)، وقيل: (٢٨٨هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٦/ ١٧٩)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٤/ ١٧)، و"شذرات الذهب" (٣/ ٣٨٥).

(٤) نقَلَ المصنِّفُ عن ابن الجُنَيْدِ أيضًا نحوَهُ في "الضعفاء والمتروكين" (٣/ ١٤٧ رقم ٣٤٦١)، وفي "سؤالاتِ ابنِ الجُنَيْدِ"- وهو: إبراهيمُ بنُ عبدِاللهِ بن الجُنَيْدِ- (رقم ٢٧٥): أنَّ يحيى بنَ مَعِينٍ سُئِلَ عنه؟ فقال: «صالح»، وفيه أيضًا (رقم ٤٤٩) أن ابن معين قال: «موسى بن عبيدة ضعيف الحديث»، ونُقِلَ هنا عنه أنَّه قال: «ليس بشيءٍ»؛ فلعلَّ هذا مِن اختلافِ الرواياتِ عن ابنِ مَعِينٍ؛ والظاهرُ: أنَّ أجودَ ما قِيلَ فيه تفصيلُ ابنِ حِبَّانَ، واللهُ أعلم. انظر ترجمة موسى بن عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ السابقة.

(٥) ليس على ما قالَهُ المُصنِّفُ- جازمًا به- دليلٌ صحيحٌ يُصَارُ إليه؛ ففي الحديثِ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال ذلكَ في قِصَّةِ صلاةِ أبي بكر، وأمَّا حادثةُ صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ عبدِالرحمنِ بن عَوْفٍ: فهي ثابتةٌ، وانظرْ تخريجَهَا (ص٢٢٨-٢٢٩ فيما سبَقَ)، و(ص٤٣٦-٤٤٢ فيما يأتي)؛ غيرَ أنَّا لم نَقِفْ على مَنْ ذكَرَ هذا اللفظَ =

ثم لو أرادَ به أبا بَكْرٍ، كانَ معناهُ: حَتَّى يَتقدَّمَ على أُمَّتِهِ بعضُهُمْ والرسولُ حَيٌّ(١).

= فيها! اللَّهُمَّ إلَّا ما جاءَ في "الطبقات الكبرى" (٣/ ١٢٨-١٢٩)؛ فبعدَ أنْ خرَّج ابنُ سَعْدٍ الحديثَ- من طريق إسماعيلَ بن عُلَيَّةَ، عن أيُّوبَ بن أبي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عن مُحمَّدِ بن سِيرِينَ، عن عَمْرِو بن وَهْبِ الثَّقفيِّ، قال: «كُنَّا مع المُغِيرَةِ بن شُعْبة، فسُئِلَ: هل أَمَّ النبيَّ ﷺ أحدٌ مِنْ هذه الأُمَّةِ غيرُ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه؟ فقال: نَعَمْ؛ فذَكَرَ حديثَ صلاةِ عبدِالرحمنِ بن عَوْفٍ- قال ابنُ سَعْدٍ: فذكَرْتُ هذا الحديثَ لِمُحمَّدِ بن عُمَرَ؛ يعني: الواقديَّ؟ قال: كان هذا في غَزْوَةِ تَبُوكَ، وكان المُغِيرَةُ يَحْمِلُ وَضُوءَ رسولِ اللهِ ﷺ، وقال النبيُّ ﷺ- حينَ صَلَّى خَلْفَ عبدِالرحمنِ بن عَوْفٍ-: «ما قُبِضَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يُصَلِّيَ خَلْفَ رَجُلٍ صَالِحٍ مِنْ أُمَّتِهِ»، فهذا الكلام لا يسوى مداد تسويده؛ لأنه من قول الواقدي بلا إسناد، ولو كان مسندًا لكان تالفًا؛ لشدة ضعف الواقدي كما يتضح من ترجمته (ص٤٠٧)، والله أعلم.

هذا؛ وقد ثَبَتَتْ إمامةُ أبي بَكْرٍ كما ثَبَتَتْ إمامةُ ابنِ عَوْف؛ فلِمَ يُقدِّمُ المصنِّفُ هذا على هذا، والجمعُ مُمْكِنٌ وهو أَوْلى؟!! قال ابنُ حَجَر في "الفتح" (٢/ ٤٩٢): «وَتُعُقِّبَ بِصَلَاتِهِ ﷺ خَلْفَ عبدِالرحمنِ بن عَوْف، وهو ثابتٌ بلا خِلَافٍ، وَصَحَّ- أيضًا- أنَّه صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ كما قَدَّمْنَاهُ». انتهى. وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٥/ ٧١).

وقال الزُّرْقانيُّ في "شرحه لموطَّأ مالك" (١/ ١١٧): «فقد ثبَتَ بهذا كلِّه: أنَّه صَلَّى خلفَ أبي بكرٍ، وابنِ عَوْف». انتهى.

(١) هذا خروجٌ عن مُقْتَضَى الظاهرِ مِنْ غيرِ مُلْجِئٍ إليه؛ إذْ كيفَ يكونُ المعنى على ذلك، مع أنَّ لفظَ الحديثِ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ يَتَوَفَّاهُ اللهُ- عَزَّ وَجلَّ- حَتَّى يَؤُمَّهُ [أي: حتى يَؤُمَّ النبيَّ، ولم يقلْ: أُمَّةَ النبيِّ] رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِهِ»؛ فأينَ ذكرُ إمامةِ الأُمَّةِ أو الإشارةُ إليها في الحديث؟! ويَنتقِضُ ما ادعاه المُصنِّفُ أيضًا: بأنَّه قد تَقدَّمَ على أمتِهِ بعضُهُمْ، وأَمَّهُمْ في الصلاةِ والرسولُ حَيٌّ؛ وذلكَ في البعوثِ والسَّرَايَا التي كان يَبْعَثُ بها إلى البُلْدان!

ولو عَوَّلَ المصنِّفُ- في رَدِّ مِثْلِ ذلكَ- على ضعفِ الحديثِ فقطْ، لكان خيرًا له مِنْ هذه التأويلاتِ المُتكلَّفةِ التي تَتَضَمَّنُ تحريفًا للنصوصِ؛ على فرضِ ثبوتِهَا!

أَوْ: أَنَّهُ قصَدَ أنْ يَؤُمَّهُ أبو بكرٍ، فلَمْ يَفْعَلْ أبو بَكْرٍ[١]، ولَمَّا كشَفَ السِّتْرَ، لم يَخْرُجْ، وفي ذلكَ اليومِ تُوُفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ.

وقد ذكَرَ هذا الشيخُ حَدِيثَنَا عن عائشةَ [بِمَتْنِهِ][٢] وإسنادِهِ، إلَّا أَنَّهُ حذَفَ آخِرَهُ، وهو موضعُ الحُجَّةِ، وليسَ فيما ذكَرَ مِنْهُ حُجَّةٌ، إنَّما أرادَ تكثيرَ العَدَدِ[٣]!!

واحتجَّ هذا الشيخُ بحديثِ أَنَسٍ، وألفاظُ الرواةِ فيه تَخْتَلِفُ؛ وهذا- عندَ العلماءِ- دليلٌ على وَهْيِ الحديثِ[٤]:

---

(١) وفي هذا- أيضًا- خروجٌ عن الظاهرِ بغيرِ ملجئٍ إليه؛ تأثُّرًا منه بروايةِ "الصحيحَيْن"، وظَنًّا أنَّها صلاةٌ واحدةٌ!! وهو غيرُ مسلَّم؛ كما سبَقَ مرارًا.

(٢) في الأصل: «بعينه»؛ وهو تحريف فيما يظهر.

(٣) لم نقفْ على كتابِ عبدِالمغيث؛ لِنَعْرِفَ مدى ثبوتِ هذه الدعوى مِنَ المصنِّفِ عليه؛ على أنَّ هذا الذي اتَّهَمَ به المصنِّفُ عبدَالمغيثِ هو عَيْنُ صَنِيعِهِ هو في بعضِ الأدلَّةِ التي يَنْقُلُهَا عَنْهُ، في حذفِهِ منها موضعَ الحُجَّةِ عليه، وقد علَّقنا على ذلكَ في حواشي هذا الكتابِ، ومن أمثلة ذلك: حديث قَتَادة، عن أَنَس، الآتي، فانظر: تعليقَنَا عليه.

(٤) سيأتي (ص٤١٧-٤١٨) حديثُ أنسٍ بمتنِهِ وإسنادِهِ، مع تخريجِهِ، وليسَ فيه اختلافٌ يَرْفَعُ الاحتجاجَ به؛ كما يَزْعُمُ المُصنِّفُ؛ فإنَّ مُجرَّدَ اختلافِ الرواةِ في لفظِ الحديثِ لا يَدُلُّ على اضطرابِهِ الموجِبِ لضعفِهِ؛ فشرطُ تحقُّقِ الاضطرابِ هو: وجود الاختلاف، مع تساوي الطُّرُقِ وعَدَمِ إمكانِ الجمع أو الترجيح؛ أمَّا إذا أمكن الجمع، أو ترجَّحَتْ بعضُ الرواياتِ، فإن الاضطراب يزول.

وما نحنُ فيه ليس مِنْ هذا البابِ؛ إذْ هما قِصَّتان منفصلتان، ولا اضطرابَ بينهما؛ كما تَقَدَّمَ مرارًا. انظر (ص٢٧٥).

وانظرْ في شروطِ تضعيفِ الحديثِ المُضطَرِبِ: "مقدمة ابن الصلاح" (ص٩٣)، و"طرح التثريب" (٢/ ١٣٠)، و"اليواقيت والدرر" (٢/ ٩٥)، و"توضيح الأفكار" (٢/ ٣٤).

فرواهُ قَتَادَةُ- وكانَ أحفَظَ الجماعةِ[١]- عن أنسٍ؛ أنَّ رسولَ اللهِ وَجَدَ مِنْ نفسِهِ خِفَّةً، فخرَجَ فقامَ مع القَوْمِ- في الصلاةِ- في ثَوْبٍ مُتَوَشِّحًا به[٢].

وهذا لا يَدُلُّ على الإمامةِ[٣]؛ لأنَّ الإمامَ مع القومِ في الصلاةِ[٤].

---

(١) تَقدَّمَ بيانُ ذلكَ في ترجمةِ قَتَادَةَ (ص٣٦٤-٣٦٥).

(٢) أي: مُتلحِّفًا بثوبِهِ ﷺ، وهو: أنْ يَعْقِدَ طَرَفَي الثوبِ على صَدْرِهِ. انظر: "حاشية السندي على سنن النسائي" (الحديث ٧٧٧)، وانظر: "فتح الباري" (٩/ ١٣٣).

والحديثُ أخرجَهُ الطبرانيُّ في "الأوسط" (٥٧٣٤) من طريق عثمانَ بن طالوتَ بن عَبَّاد، وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٦/ ١٣٣) من طريق عليِّ بن نَصْر؛ كلاهما عن مُحمَّدِ بن بِلَال، عن عِمْرانَ القَطَّانِ، عن قَتَادَةَ، عن أنسٍ، قال: «لما حُضِرَ رسولُ اللهِ ﷺ، أَمَرَ أبا بكرٍ يُصلِّي بالناسِ، ووَجَدَ رسولُ اللهِ ﷺ خِفَّةً، فقامَ مَعَ الناسِ- خَلْفَ أبي بكرٍ- في ثوبٍ متوشِّحًا»؛ هذا لفظُ الطبرانيِّ.

وعندَ ابن عَدِيٍّ: «لما مَرِضَ النبيُّ ﷺ، أَمَرَ أبا بكرٍ أنْ يُصَلِّيَ بالناسِ، وصَلَّى النبيُّ ﷺ- خَلْفَ أبي بَكْرٍ- في ثَوْبٍ».

وقد ذكر الطبرانيُّ حديثًا آخرَ بهذا الإسناد، ثم قال: «لم يروِ هذينِ الحديثينِ عن قتادةَ إلا عمرانُ القطانُ، تفرَّدَ بهما محمدُ بنُ بلالٍ».

وقال ابنُ عديٍّ: «ومحمدُ بنُ بلالٍ هذا له غيرُ ما ذكرتُ من الحديثِ، وهو يغربُ عن عمرانَ القطانِ، له عن غيرِ عمرانَ أحاديثُ غرائبُ، وليس حديثُه بالكثيرِ، وأرجو أنه لا بأسَ به». والحديثُ أخرجَه الدارقطنيُّ في "الغرائب والأفراد"- كما في أطرافه (١٠٣٤)- ثم قال: «تفرَّدَ به عمرانُ عنه».

(٣) يريدُ: إمامةَ أبي بكرٍ للنبيِّ ﷺ.

(٤) الروايةُ كما تَقدَّمَ في مَصْدَرَي التخريج: «فقامَ مَعَ النَّاسِ خَلْفَ أبي بَكْرٍ»، «وصَلَّى النبيُّ ﷺ خَلْفَ أبي بَكْرٍ»؛ فلا ندري: لِمَ حَذَفَ المُصنِّفُ موضعَ الحُجَّةِ عليه، وهو قولُ أنسٍ: «خلفَ أبي بكر»؟! وهذه الروايةُ مُتَّفِقَةٌ مع روايةِ حُمَيْدٍ عن أنس، وروايةِ حُمَيْدٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ الآتيَتَيْنِ؛ في أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى خلفَ أبي بكرٍ مُؤْتَمًّا به في تلكَ الصلاةِ. =

فإنْ قالَ: الإشارةُ إلى الصحابةِ، وأنَّه قامَ معهم[(١)]:

قلنا: كذا كانَ، إلَّا أنَّ أبا بكرٍ تأخَّرَ، فأَمَّهُمْ رسولُ اللهِ[(٢)].

وقد رواه مِنْ حديثِ حُمَيْدٍ[(٣)]، عن أَنَسٍ[(٤)]، وقتادةُ أحفظُ لحديثِ

= على أنَّ قولَ أنسٍ- في روايةِ المُصنِّفِ-: «فقامَ مع القَوْمِ»: ظاهرٌ- أو كالظاهرِ!- في كونِ النبيِّ ﷺ كان مؤتمًّا بأبي بكرٍ رضي الله عنه.

(١) كما هو الظاهرُ مِنْ لفظِ حديثِ قتادةَ؛ ويَدُلُّ عليه قولُ أنسٍ: «خَلْفَ أبي بَكْرٍ»، الذي حذَفَهُ المصنِّفُ فلم يَذْكُرْهُ.

(٢) الحقُّ ما ذكَرَهُ عبدُالمغيث؛ وهو الظاهرُ مِنْ لفظِ الحديثِ الذي ذكَرَهُ المُصنِّفُ عنه؛ غيرَ أنَّ المصنِّفَ- عفا الله عنه- حمَلَهُ على روايةِ "الصحيحَيْن"، وأنَّ ذلكَ كلَّه كانَ صلاةً واحدةً؛ فصَرفَهُ عن ظاهرِهِ، وأنتَ تَرَى أنَّ قولَ المصنِّفِ هنا: «إلَّا أنَّ أبا بكرٍ تَأَخَّرَ، فأَمَّهم رسولُ اللهِ»: هو موضعُ النزاعِ؛ فالمُصنِّفُ قد احتجَّ بموضعِ النزاعِ على موضعِ النزاعِ؛ وهذا مِنْ عيوبِ البحثِ والمناظرة، ويُسمَّى: المصادَرَةَ على المطلوبِ؛ وهو جَعْلُ النتيجةِ مُقدِّمةً مِنْ مُقدِّمَتَي البرهان، بلفظٍ مرادفٍ مُشْعِرٍ بالمغايَرَةِ بين المُقدِّمةِ والمطلوبِ، وفيه جَعْلُ الشيءِ مُقدِّمةً في إثباتِ نفسِهِ؛ وهو دَوْرٌ سَبْقِيٌّ باطلٌ.
انظر: "رفع الحاجب، عن مختصر ابن الحاجب" لابن السبكي (١/ ٣٤٥)، و"التقرير والتحبير" (١/ ١٢٥)، و"ضوابط المعرفة" لعبدالرحمن حبنكة (ص٤٥١).

(٣) هو: حُمَيْدُ بنُ أبي حُمَيْدٍ الطويلُ، أبو عُبَيْدَةَ الخُزَاعيُّ البَصْريُّ، ثقة مدلس كما في "التقريب" (١٥٤٤)؛ قال العِجْليُّ: «بصريٌّ تابعيٌّ ثقةٌ»، وقال أبو حاتم: «ثقةٌ لا بأسَ به»، وقال: «أَكْبَرُ أصحابِ الحَسَنِ: قتادةُ، وحُمَيْدٌ»، وُلِدَ سنةَ (٦٨هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٤٣هـ)، وقيلَ غيرُ ذلكَ. ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٤٨)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٢١٩)، و"تهذيب الكَمَال" (٧/ ٣٥٥).

(٤) أخرجه إسماعيلُ بنُ جعفرٍ في "حديثه" (٧٥) عن حميدٍ، عن أنسٍ قال: «آخرُ صلاةٍ صلَّاها رسولُ اللهِ ﷺ مع القومِ، صلَّى في ثوبٍ واحدٍ متوشِّحًا به، خلفَ أبي بكرٍ».
ومن طريقِ إسماعيلَ أخرَجه أحمدُ في "مسنده" (٣/ ١٥٩ رقم ١٢٦١٧)، =

= والحكيمُ الترمذيُّ في "نوادر الأصول" (١٢٠٦ و١٢١٦)، والنسائيُّ في "سننه" (٧٨٥)، والآجُرِّيُّ في "الشريعة" (١٣٠٤).
ومن طريق النسائيِّ أخرجَه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٢١٤)، وابنُ حزم في "المحلى" (٣/ ٦٧ و٤/ ٢٠٩)، وقد وقع في الموضعِ الثاني من "المحلى": «إسماعيل- هو ابنُ عُلَيَّةَ-»، وهو خطأ، والله أعلم.
وأخرجَه عبدُ الرزاقِ في "مصنفه" (١٣٦٧) عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِ العمريِّ، وابنُ سعدٍ في "الطبقات" (١/ ٣٩٧)، وابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٢٠٣١)، والآجريُّ في "الشريعة" (١٣٠٥) من طريقِ أنسِ بنِ عياضٍ، وابنُ سعدٍ في "الطبقات" (١/ ٣٩٧) من طريقِ مندلِ بنِ عليٍّ، وأحمدُ في "مسنده" (٣/ ٢١٦ رقم ١٣٢٦٠)، والدولابيُّ في "الكنى والأسماء" (١٢٤٣) من طريقِ سفيانَ الثوريِّ، وأحمدُ في "مسنده" (٣/ ٢٤٣ رقم ١٣٥٥٦)، وابنُ بطةَ في "الإبانة" (٢٢٧/ فضائل الصحابة) من طريقِ عليِّ بنِ عاصمٍ، والبلاذريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٦) عن روح بنِ عبدِ المؤمنِ، وأبو يَعْلى في "مسنده" (٣٧٣٤ و٣٨٨٤) من طريقِ إسماعيلَ بنِ عُلَيَّةَ، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٤٥٠٩) من طريقِ أبي العوامِ عمرانَ القطانِ، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٧٦) من طريقِ شعبَةَ، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" (٧/ ١٩٢) من طريقِ هشيمٍ، ومحمدِ بنِ جعفرِ بنِ أبي كثيرٍ؛ جميعُهم (العمري، وأنس بن عياضٍ، ومندل، والثوري، وعلي بن عاصم، وروح، وابن علية، وعمران القطان، وشعبة، وهشيم، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير) عن حميد، به. ولم يذكر مندل، والثوري في روايتهما: «خلف أبي بكر».
وصرح حميد بالسماع في رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير.
قال ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٨/ ٥٤) - بعد أن نقلَ روايةَ محمدِ بنِ جعفرٍ عند البيهقيِّ-: «وهذا إسنادٌ جيدٌ على شرطِ الصحيح، ولم يخرِّجوه، وهذا التقييدُ جيدٌ بأنها آخرُ صلاةٍ صلَّاها مع الناسِ، صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه».
ورواه عبدُ الوهابِ بنُ عطاءِ الخفافُ عن حميدٍ، واختُلِفَ عليه:
فأخرجَه أحمدُ في "مسنده" (٣/ ٢٣٣ رقم ١٣٤٤٤) عن عبدِ الوهابِ، عن حميدٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ قال صلَّى النبيُّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ في ثوبٍ واحدٍ وهو قاعدٌ. =

= ومن طريقِ أحمدَ أخرجَه الضياءُ في "المختارة" (٦/ ١٨ رقم ١٩٦٧).
وأخرجه أبو نعيمٍ في "أخبار أصبهان" (١/ ١٧٧-١٧٨) من طريقِ إبراهيمَ بنِ كوفيٍّ الحبالِ، عن عبدِ الوهابِ الخفافِ، عن حميدٍ الطويلِ، عن أنسٍ. قال: قلتُ: أَسَمِعْتَه من أنسٍ؟ قال: لا، ولكنْ حدثناه أيوبُ، عن أنسٍ. . .فذكره.
والصحيحُ روايةُ الإمامِ أحمدَ؛ لأن روايةَ أبي نعيم من طريقِ إبراهيم بنِ كوفيٍّ الحبالِ ولم نجدْ مَنْ ترجَمَ له. وانظر "العلل" للدارقطنيِّ (٢٤٠٣).
ورواه معتمرُ بنُ سليمانَ عن حميدٍ، واختُلِفَ على أحدِ الرواةِ عنه، وهو مُسَدَّدٌ:
فأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣٧٥١) عن صالح بنِ حاتم بنِ وردانَ، وابنُ أبي حاتم في "العلل" (٥٤٥) من طريقِ ابنِ أبي شَيبةَ، وعليُّ بنُ عمرَ الحربيُّ في "الفوائد المنتقاة" (٧٤) من طريقِ أحمدَ بنِ عبدةَ، وابنُ بطةَ في "الإبانة" (٢٢٠/ فضائل الصحابة) من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الصمدِ بنِ أبي خداشٍ، وابنُ عبدِ البر في "التمهيد" (٦/ ٣٨١-٣٨٢) من طريقِ عبدِ الأعلى بنِ حمادٍ، والضياءُ المقدسيُّ في "المختارة" (٦/ ١٩ رقم ١٩٧٠) من طريقِ محمدِ بنِ المتوكلِ؛ جميعُهم (صالح، وأحمد بن عبدة، وابن أبي خداش، وعبد الأعلى، ومحمد بن المتوكل) عن معتمرِ بنِ سليمانَ، عن حميدٍ، عن أنسٍ، به.
وهكذا أخرجَه ابنُ أبي حاتم في "العلل" (٥٤٥) عن أبي زرعةَ، عن مسددٍ، عن معتمرٍ، عن حميدٍ، عن أنسٍ، به، مثل روايةِ معتمرٍ السابقةِ.
وأخرجه ابنُ أبي حاتم في الموضعِ نفسِه عن يحيى بنِ محمدِ بنِ يحيى النيسابوريِّ، عن مسددٍ، عن معتمرٍ، عن أبيه، عن أنسٍ، به، هكذا مخالفًا به كلَّ من تقدمَ، لكن يحيى بن محمد أمر بالضربِ على هذا الحديثِ لما قال له أبو زرعة: «هذا خطأ، ليس هذا هكذا. . .»، ثم ذكر روايته السابقة. وقال أبو حاتم: «ولو كان عن التيميِّ، لكان منكرًا».
ورواه جماعةٌ عن حميدٍ، عن ثابت البُنانيِّ، عن أنسٍ؛ فزادوا في الإسنادِ: «ثابتًا»، وسيأتي تخريجُ روايتِهم قريبًا، وانظر اختلافاتٍ أخرى في هذا الحديث في "العلل" لابن أبي حاتم (٢٢٦ و٣٣٣ و٤٥٥)، و"العلل" للدارقطنيِّ (٢٤٠٣).

أَنَسٍ مِنْ حُمَيْدٍ[١].

وقد رَوَى هذا الحديثَ أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ مِنْ حديثِ أبي بكرِ بنِ أبي أُوَيْسٍ[٢]، عن سُلَيْمانَ بنِ بِلَالٍ، عن حُمَيْدٍ، عن ثابتٍ[٣]، عن أَنَسٍ، قال: آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاها رسولُ اللهِ مع القومِ، في ثوبٍ واحدٍ، مُتوشِّحًا به، قاعدًا خَلْفَ أبي بكرٍ[٤].

---

(١) تَقَدَّمَ في ترجمةِ قتادةَ (ص٣٦٤-٣٦٥) قولُ الإمامِ أحمدَ عنه: «قلَّما تجدُ مَنْ يَتقدَّمُهُ!»، وقولُ عبدِالرحمنِ بن مَهْدِيٍّ: «قتادةُ أحفظُ مِنْ خمسينَ مِثْلِ حُمَيْدٍ الطويلِ!»، لكنْ قد ذكرْنَا أنَّ حديثَ قَتَادةَ عن أَنَسٍ لا يُخالِفُ حديثَ حُمَيْدٍ عنه؛ بل في كلٍّ منهما أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى خَلْفَ أبي بكر في مَرَضِهِ الذي توفِّي فيه!

(٢) هو: عبدُالحَمِيدِ بنُ عبدِاللهِ بن عبدِاللهِ بن أُوَيْسِ بن مالكِ بن أبي عامرٍ الأصبحيُّ، أبو بكرِ بنُ أبي أُوَيْسٍ المَدَنيُّ الأعشى، رَوَى له البخاري ومسلم في "صحيحَيْهِما"، وأبو داود، والتِّرْمِذِيُّ، والنسائي في "سُنَنِهِمْ"، ووثَّقه يحيى بن مَعِين، وقال مَرَّةً: «ليس به بأسٌ»، وقال الآجُرِّيُّ: «سألْتُ أبا داودَ عنه؟ فقَدَّمَهُ على إسماعيلَ- يعني: أخاهُ إسماعيلَ بنَ أبي أُوَيْسٍ- تقديمًا شديدًا»، وقال الدارقطني: «حجة»، وقال النسائي: «ضعيف»، وسيأتي ذكر قول الأزدي فيه: «يضع الحديث»، والجواب عنه. توفِّي سنةَ (٢٠٢هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ٥٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ١٥)، و"الثقات" (٨/ ٣٩٨)، و"تهذيب الكَمَال" (١٦/ ٤٤٤)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٥٣٨)، و"لسان الميزان" (٧/ ٤٥٤)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٤٧٧).

(٣) هو: ثابتُ بنُ أسلَمَ البُنَانِيُّ، أبو مُحمَّدٍ البَصْريُّ، قال العِجْليُّ: «ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ»، وقال النَّسَائيُّ: «ثقةٌ»، وقال أبو حاتم: «أثبَتُ أصحابِ أنسٍ: الزُّهْرِيُّ، ثُمَّ ثابتٌ، ثم قَتَادَةُ»، وُلِدَ في خلافةِ معاوية، وتوفِّي سنةَ (١٢٣هـ)، وقيل: سنةَ (١٢٧هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ١٥٩)، و"تهذيب الكَمَال" (٤/ ٣٤٢)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٢٢٠).

(٤) أخرجه ابنُ حِبَّانَ في "صحيحه" (٢١٢٥) فقال: أخبرنا عمرُ بنُ محمدٍ الهَمْدانيُّ، قال: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ سويدٍ الرمليُّ، قال: حدثنا =

= أيوبُ بنُ سليمانَ، قال: حدثني أبو بكر بنُ أبي أويسٍ، عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن حميدٍ الطويلِ، عن ثابتٍ البنانيِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: آخرُ صلاةٍ صلاها رسولُ اللهِ ﷺ مع القومِ في ثوبٍ واحدٍ متوشِّحًا به؛ يريدُ قاعدًا خلفَ أبي بكرٍ.
وأخرجَه السراجُ في "مسنده" (٤٥٤) من طريقِ أبي إسماعيلَ محمدِ بنِ إسماعيلَ الترمذيِّ، عن أيوبَ بنِ سليمانَ، به بلفظ: أن النبيَّ ﷺ صلَّى خلفَ أبي بكرٍ في ثوبٍ واحدٍ.
ومن طريق أبي إسماعيلَ الترمذيِّ أيضًا أخرجَه البيهقيُّ في "الاعتقاد" (ص٤٧٢-٤٧٣)، والضياءُ في "المختارة" (٥/ ٨٥ رقم ١٧٠٦)، وفي "ذكر صلاة المصطفى" (٧) بلفظ: آخرُ صلاةٍ صلَّاها رسولُ اللهِ ﷺ مع القومِ؛ صلَّى في ثوبٍ واحدٍ متوشِّحًا به، خلفَ أبي بكرٍ الصديقِ.
ومن طريقِ السراجِ أخرجه الضياءُ في "المختارة" (١٧٠٧)، وفي "ذكر صلاة المصطفى" (٨).
قال ابنُ ناصرِ الدينِ في "جامع الآثار" (٦/ ٤١٢-٤١٣): «وهذا الحديث قد طعن في إسنادِه أبو الفرج بنُ الجوزيِّ في كتابِه "الرد على عبد المغيث" فما أنصف، قال: "وقد روى هذا الحديثَ أبو حاتم بنُ حِبَّانَ من حديث أبي بكر ابنِ أبي أويسٍ، عن سليمانَ بنِ بلالٍ. . ." وساق الحديث، ثم قال: "والعجب له وهو صاحبُ الجرحِ والتعديلِ، كيف يحتجُّ بأبي بكرِ بنِ أبي أويس، وليس بشيءٍ عند العلماءِ؛ قال أبو الفتح الأزديُّ الحافظُ: أبو بكرِ بنُ أبي أويسٍ يضعُ الحديثَ!!". انتهى.
وهذا الكلامُ فيه ما فيه، وقوله: "وليس بشيءٍ عند العلماءِ"، إن أرادَ بالعلماءِ أهلَ الحديثِ، فليس بصحيحٍ؛ فإنهم مُجمعون على توثيقِه، إلا ما شذّ عنهم أبو الفتح الأزديُّ بما نقل عنه ابنُ الجوزيِّ فيه، وهذه زلّة قبيحةٌ من الأزديِّ فيما ذكره أبو عبد الله الذهبيُّ الحافظُ؛ لأن يحيى بنَ معينٍ ومن بعده وثَّقوه، وقال الدارقطنيُّ: "حجة"، وقدّمه أبو داودَ كثيرًا على أخيه إسماعيلَ، وأبو بكرٍ أخرج له الشيخانِ في "الصحيح" وأبو داودَ والنسائيُّ وابنُ ماجه.
والعجبُ من ابنِ الجوزيِّ لما حكى الحافظُ أبو بكرٍ الخطيبُ طَعْنَ الأزديِّ في مُهَنَّا بنِ يحيى صاحبِ الإمامِ أحمد، حيث قال فيه: "منكرُ الحديثِ"، =

= وقول الدارقطنيِّ فيه: "ثقةٌ نبيلٌ"، أكثر الشناعة على الخطيب بذلك، وقال: "كيف يقابلُ مدحَ الدارقطنيِّ بقول الأزديِّ الكذاب؟!".
فكيف قابلَ ابنُ الجوزيِّ في طعنِه على سندِ هذا الحديثِ مدحَ الدارقطنيِّ لأبي بكرِ بنِ أبي أويسٍ حيث قال فيه: "حجة"، بقول الأزديِّ، وهناك ترجم الأزدي بالكذبِ، وهنا بالحفظ؟! فنسألُ اللهَ تعالى أن يعفو عنا وعنه بمنِّه وكرمِه».
وأخرجه الترمذيُّ في "جامعه" (٣٦٣)، والبزارُ في "مسنده" (٦٨٣٨) من طريقِ محمدِ بنِ طلحةَ، والبزارُ أيضًا (٦٨٣٧)، والسراجُ في "مسنده" (٤٧١)، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٢١٣ و٥٦٤٩)، وفي "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٠٦)، وابن بطة في "الإبانة" (٢٢١/ فضائل الصحابة)، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" (٧/ ١٩٢)، وفي "معرفة السنن" (٤/ ١٤٤)، والضياءُ في "المختارة" (٥/ ٨٦ رقم ١٧٠٨)، وفي "ذكر صلاة المصطفى" (٩) من طريق يحيى بنِ أيوبَ؛ كلاهما (محمد بن طلحة، ويحيى ابن أيوب) عن حميدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ قال: صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ في مرضه خلف أبي بكر قاعدًا في ثوب متوشِّحًا به. اهـ، واللفظ للترمذي.
ومن طريق السراجِ أخرجه الضياءُ في "المختارة" (٥/ ٨٧ رقم ١٧٠٩).
قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وهكذا رواه يحيى بنُ أيوبَ، عن حميدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، وقد رواه غيرُ واحدٍ عن حميدٍ، عن أنسٍ، ولم يذكروا فيه: "عن ثابت"، ومن ذكر فيه: "عن ثابت" فهو أصح».
وقال ابنُ رجبٍ في "فتح الباري" (٦/ ٨٠): «وصحَّحه العقيليُّ وغيرُ واحدٍ، وقد رواه جماعةٌ عن حميدٍ، عن أنسٍ؛ من غيرِ واسطةٍ، واختَلَفَ الحفاظُ في الترجيحِ؛ فرجحتْ طائفةٌ قولَ مَن أدخل بينهما: "ثابتًا"، منهم: الترمذيُّ وأبو حاتم الرازيُّ، ومنهم من رجَّحَ إسقاطَه، منهم: أبو زرعةَ الرازيُّ، واللهُ أعلم». وانظر: "العلل" لابن أبي حاتم (٢٢٦ و٣٣٣).
وقال ابنُ ناصرِ الدينِ في "جامع الآثار" (٦/ ٤١٩): «زاد فيه يحيى بن أيوب وغيره: "ثابتًا البناني"، وهو الصحيح».
وقال الحافظُ في "النكت الظراف" (١/ ١٣٣): «فيحتمل أن يكونَ حميدٌ سَمِعَه من أنس، وكان استثبتَ فيه "ثابتًا"، وكذلك كان في الأكثرِ يحدثُ به عن ثابتٍ، عن أنسٍ». =

والعَجَبُ له[١]- وهو صاحبُ الجَرْحِ والتعديلِ- كيفَ يَحْتَجُّ بأبي بكرِ بنِ [أبي][٢] أُوَيْسٍ، وليسَ بشيءٍ عندَ العلماءِ؟! قال أبو الفَتْحِ الأزديُّ الحافظُ[٣]: «أبو بكرِ بنُ أبي[٤] أُوَيْسٍ يَضَعُ الحديثَ»[٥].

= وأخرجه أحمدُ في "مسنده" (٣/ ٢٤٣ رقم ١٣٥٥٧) عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن حميدٍ الطويلِ، عن ثابتٍ البنانيِّ قال: بلغَنَا أن النبيَّ ﷺ صلَّى خلفَ أبي بكر في وجعِه الذي مات فيه قاعدًا متوشِّحًا بثوبٍ- قال: أظنُّه قال: بردًا- ثم دعا أسامةَ، فأسند ظهرَه إلى نحرِه، ثم قال: «يا أسامةُ ارفعْني إليك». قال يزيدُ: وكان في الكتابِ الذي معي: «عن أنسٍ»، فلم يقُلْ: «عن أنسٍ»، وأنكره وأثبت: «ثابتًا».
وسيأتي نقدُ ابنِ الجوزيِّ لهذه الروايةِ (ص٤٣٦) والتعليقُ عليه بما يزيلُ الإشكالَ إن شاء الله.

(١) أي: لابنِ حِبَّان.

(٢) ما بين المعقوفَيْنِ سَقَطَ مِنَ الأصلِ؛ وقد سبَقَ في كلامِ المصنِّفِ على الصوابِ.

(٣) هو: مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بن أحمدَ بن عبدِالله بن بُرَيْدَةَ المَوْصِلِيُّ، أبو الفَتْحِ الأزديُّ، قال الخطيبُ: «وفي حديثِهِ غرائبُ ومناكيرُ، وكان حافظًا، صنَّفَ كتبًا في علومِ الحديثِ... سألتُ أبا بكرٍ البَرْقانيَّ عن أبي الفتح الأزديِّ؟ فأشارَ إلى أنَّه كانَ ضعيفًا»، توفِّي سنةَ (٣٦٩هـ)، وقيل: (٣٧٤هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٣/ ٣٦-٣٧)، و"الأنساب" (١/ ١٢٠)، و"المنتَظَم" (١٤/ ٣٠٨-٣٠٩)، و"تاريخ الإسلام" (٢٦/ ٥٦٤)، و"لسان الميزان" (٧/ ٩١)، و"طبقات الحفاظ" (١/ ٣٨٦).

(٤) قوله: «أبي» نَسِيَهُ الناسخُ؛ فكتبَهُ أعلى السَّطْرِ بين «بن» و«أُوَيْس»، ولم يضعْ بجانبِهِ علامةَ التصحيحِ «ص» على عادتِهِ، فلعله نسيها.

(٥) بل العَجَبُ مِنَ المُصنِّفِ الذي تَجاوَزَ كلامَ أئمَّةِ الجَرْحِ والتعديل في توثيقِهِمْ لابنِ أبي أُوَيْس، إلى تضعيفِ الأزديِّ! وقد ذكَرَ الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٥٣٨)، وأنَّ الأَزْدِيَّ قال عنه: «كان يَضَعُ الحديث»، ثم انتَقَدَهُ الذهبيُّ بقوله: «وهذه منه زَلَّةٌ قبيحة!!»، وذكَرَهُ- أيضًا- في "المغني في الضعفاء" (١/ ٥٢٥)، فقال: «عبدُالحَمِيدِ بنُ أبي أُوَيْس، أبو بكرٍ المَدَنيُّ، ثقةٌ؛ أخطَأَ الأزديُّ حيثُ قال: «كان يَضَعُ الحديثَ»، والأزديُّ كثيرُ التخبيطِ؛ =

وقد رَوَى هذا الشيخُ[١] هذا الحديثَ مِنْ طريقِ عَلِيِّ بنِ عاصمٍ[٢]، عنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عن أَنَسٍ، قال: صَلَّى رسولُ الله، خَلْفَ أبي بكرٍ، في ثوبٍ، مُتَوَشِّحًا به[٣].

= قد ذكَرَ الدارقطنيُّ أبا بكرٍ عبدَالحَمِيد، فقال: «حُجَّةٌ». وانظرْ ما تَقدَّمَ في ترجمةِ ابنِ أبي أُوَيْسٍ، و"الكشف الحثيث" (ص١٦٢).
وصدَقَ الحافظُ ابنُ عبدِالهادي حيثُ قالَ في مقدِّمة "تنقيح التحقيق" (١/ ١٨٤) عن طريقةِ المُصنِّفِ في جَرْحِ الرجالِ؛ قال: «وقد ضَعَّفَ الحافظُ أبو الفَرَجِ- رحمه اللهُ- جماعةً في موضعٍ لَمَّا كانَ الحديثُ يُخالِفُ مَذْهَبَهُ، ثُمَّ احتَجَّ بهم في موضعٍ آخَرَ لَمَّا كانَ يُوافِقُ مَذْهَبَهُ!!».

(١) يعني: عبدَالمغيث.

(٢) هو: عليُّ بنُ عاصم بن صُهَيْب الواسطيُّ، أبو الحَسَنِ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، قال الإمامُ أحمدُ: «كانَ يَغْلَطُ ويُخْطِئُ، وكان فيه لَجَاجٌ، ولم يكنْ مُتَّهَمًا بالكذب»، وقال مَرَّةً- وقد ذُكِرَ له خطؤُهُ-: «كان حمَّادُ بنُ سَلَمةَ يُخْطِئُ»، وأَوْمَأَ أحمدُ بِيَدِهِ خطأً كثيرًا، ولم يَرَ بالرِّوَايةِ عنه بأسًا، وقال مَرَّةً: «عليُّ بن عاصم مِثْلَ الناسِ يَغْلَطُ؛ أَتُرَاهُ أَضْعَفَ مِن ابنِ لَهِيعةَ؟!»، وقال مَرَّةً: «ما لَهُ؟! يُكْتَبُ حديثُهُ؛ أخطأَ؛ يُتْرَكُ خطؤُهُ، ويُكْتَبُ صوابُهُ؛ قد أخطأَ غيرُهُ»، وقال مَرَّةً: «ما صَحَّ مِنْ حديثِ عليِّ بن عاصم فلا بأْسَ به»، وقال صالحُ بنُ مُحمَّدٍ: «ليس هو عندي ممن يَكْذِبُ، ولكِنْ يَهِمُ، وهو سَيِّئُ الحفظِ، كثيرُ الوَهَمِ؛ يَغْلَطُ في أحاديثَ يَرْفَعُهَا ويَقْلِبُهَا، وسائرُ حديثِهِ صحيحٌ مستقيمٌ»، وقال أبو حاتم: «لَيِّنُ الحديثِ يُكْتَبُ حديثُهُ، ولا يُحْتَجُّ به»، وقال يحيى بنُ مَعِين: «عليُّ بنُ عاصم ليس بثقةٍ»، وُلِدَ سنةَ (١٠٥هـ)، وقيل: (١٠٨هـ)، وقيل: (١٠٩هـ)، وتوفِّيَ سنةَ (٢٠١هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٦/ ١٩٨)، و"الكامل" (٥/ ١٩١)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٠٧)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٠/ ٥٠٤)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٩/ ٢٤٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٤٣ رقم ١٣٥٥٦) عن عليِّ بن عاصم، به.
ولا يَنْفَعُ المصنِّفَ تضعيفُهُ للحديثِ- في كلامِهِ الآتي- بضَعفِ عليِّ بن عاصم؛ فقد تَقدَّمَ تخريجُ الحديثِ من طريق ثلاثة عشر آخرينَ مِنْ تلاميذِ حُمَيْدٍ تَابَعُوا عَلِيَّ بنَ عاصمٍ على ما رَوَى. انظر: (ص٤١٨-٤٢٠).

و«**عليُّ بنُ عاصمٍ**»: قد سَمِعَ منه أَحْمَدُ، وكانَ سَيِّئَ الرأيِ فيه(١)، وقال يزيدُ بنُ هارونَ: «ما زِلْنَا نَعْرِفُ عليَّ بنَ عاصمٍ بالكَذِبِ»(٢)، وقال يحيى: «ليسَ بشيءٍ»(٣)، وقال النَّسَائيُّ: «متروكُ الحديثِ»(٤).

وقد رواهُ(٥) مِنْ طريقِ إسماعيلَ القاضي(٦)؛ قال البَرْقانيُّ: «تَفرَّدَ

---

(١) كذا قال المصنِّفُ هنا! وراجعْ ترجمةَ عليِّ بن عاصمٍ السابقة، وكان من الواجب على المصنِّف أن ينصف في سياقه لأقوالَ الأئمة في علي بن عاصم، ولا يقتصر على أقوال المجرِّحين فقط، فضلًا عن اختياره للأقوال التي فيها جرح شديد.

(٢) انظر: "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤١٩).

(٣) انظر: "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤١٢)، وفيه: أنَّ «يحيى بنَ مَعِينٍ سُئِلَ عن عليِّ ابن عاصمٍ؟ فقال: ليسَ بشيءٍ، ولا يُحْتَجُّ به، قيل: ما أنكَرْتَ منه؟ قال: الخطأَ والغَلَط، قيل: ثُمَّ شيءٌ غيرُ هذا؟ قال: ليس ممَّن يُكْتَبُ حديثُهُ».

(٤) انظر: "الضعفاء والمتروكين" له (رقم ٤٥٣).

(٥) يعني: رَوَى عبدُالمغيثِ حديثَ حُمَيْدٍ عن أَنَس؛ كما يأتي في التخريج.

(٦) ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ مرادَهُ: أبو إسحاقَ إسماعيلُ بنُ إسحاقَ القاضي؛ ونقلُهُ الآتيَ عن البَرْقانيِّ- وإنْ لم يَنْقُلْهُ المُصنِّفُ بلفظِهِ- يَشْهَدُ لذلكَ؛ فقد رَوَى الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢٧٢) حديثًا من طريق إسماعيلَ بن إسحاقَ القاضي، عن سُلَيْمانَ بن حَرْب، عن شُعْبة، عن حَبِيبِ بن أبي ثابتٍ، عن سَعِيدِ بن جُبَيْر، عن ابنِ عَبَّاس، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ، فلم يُجِبْ، فلا صَلَاةَ له»، ثُمَّ قال الخطيبُ-: «قال لنا أبو بَكْرٍ البَرْقانيُّ: تَفرَّدَ به إسماعيلُ بنُ إسحاقَ، عن سُلَيْمان بن حَرْب»؛ فهذا نَصُّ عبارةِ البَرْقانيِّ.
ثم ساق الخطيبُ الحديثَ من طريقِ أبي عمرَ الحَوْضي عن شعبةَ، وفيه مخالفةٌ لإسماعيلَ القاضي في موضعينِ: الأولِ: أنه من رواية شعبةَ، عن عديِّ بنِ ثابتٍ وليست عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ. والموضع الثاني: أن أبا عمرَ الحوضي وقف الحديثَ على ابنِ عباسٍ ولم يرفعْه.
فتبيّن بهذا أن المخالفةَ وقعتْ في حديثٍ معيّنٍ، وهذا يقعُ لكثيرٍ من الحفاظِ، ولا يُجرحُ به إلا إذا كثر من الراوي، لكنَّ ابنَ الجوزيِّ أخذ هذا الحكمَ من البرقانيِّ على هذا الحديثِ، فذكره بهذه الصيغةِ التي لم يتلفظْ بها البرقانيُّ- =

إسماعيلُ بما قد خُولِفَ فيه»[(١)].

= وحاشاه- فإنها تفيدُ الجرحَ. والعجبُ من ابنِ الجوزيِّ أنه لم يذكرْ إسماعيلَ ابنَ إسحاقَ القاضي هذا في كتابه "الضعفاء والمتروكون"، وهو دليلٌ على أنه لا يملكُ دليلًا على جرحِه، ولو ذكره لكانت جارحةً في ابنِ الجوزيِّ نفسِه.

وإسماعيلُ القاضي هذا: هو إسماعيلُ بنُ إسحاقَ بن إسماعيلَ بن حَمَّادِ بن زَيْدِ بن دِرْهَم بن لامك، أبو إسحاقَ الجَهْضَمِيُّ الأزديُّ، وهو ثقةٌ إمامٌ باتفاق، وقد أَثْنَى عليه المُصنِّفُ في "المنتَظَم"، ولم يَجْرَحْهُ بشيء! وقال الخطيبُ: «كانَ إسماعيلُ فاضلًا عالمًا مُتَفَنِّنًا فقيهًا على مذهبِ مالك»، وُلِدَ سنةَ (٢٠٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٨٢هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٢/ ١٥٨)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٢٧٢)، و"المنتَظَم" (٥/ ١٥١- ١٥٣)، و"معجم الأدباء" (٢/ ١٩٤)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٣٩- ٣٤١)، و"تاريخ الإسلام" (٢١/ ١٢٢)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٧٢).

لكنَّ الحديثَ - الذي مَعَنَا هنا- لم يُرْوَ من طريق إسماعيلَ بن إسحاقَ القاضي، عن حميد؛ وإنَّما رُوِيَ- كما تقدم في تخريجِ الحديثِ- من طريق إسماعيلَ بن جَعْفَرِ بن أبي كَثِيرٍ القارئِ، الأنصاريِّ، المَدَنِيِّ، الزُّرَقِيِّ مولاهم، أبي إسحاقَ- وقيل: أبو إبراهيمَ- قارئُ أهلِ المدينة، وهو ثقة ثبت؛ وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وأحمدُ، وأبو زُرْعَةَ، والنَّسائيُّ. توفِّي سنةَ (١٨٠هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (١/ ٣٤٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ١٦٢)، و"الثقات" (٦/ ٤٤)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ١٨٢-١٨٥)، و"المنتَظَم" (٩/ ٤٨)، و"تهذيب الكَمَال" (٣/ ٥٦)، و"معرفة القراء الكبار" (١/ ١٤٤)، و"تقريب التهذيب" (٤٣١).

وتقدم (ص٢٦٠ و٣٩٣) أن الدينوريَّ أخرجَ الحديثَ من طريقِ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي، عن مسلم بنِ إبراهيمَ، عن شعبةَ، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، عن عائشةَ، ويبعدُ جدًّا أن يكونَ ابنُ الجوزيِّ يعني هذه الطريقَ؛ لأنه يتكلمُ على رواية حميدٍ عن أنسٍ، وعلى فرضِ أنه يَعْنِي هذه الطريقَ؛ فإن إسماعيلَ تُوبعَ من عددٍ مِن الرواةِ كما تقدم، فلا حجة له في إعلالِ هذه الروايةِ.

(١) في ضَوْءِ التعليقِ السابقِ: فإنَّ نقلَ المصنِّفِ عن البَرْقانيِّ قولَهُ هنا: «تَفرَّدَ إسماعيلُ بما قد خُولِفَ فيه» يُعَدُّ مِنْ أوهامِهِ- رحمه الله- في هذا الكتابِ- إن لم يكن من تكلّفه- ويظهَرُ ذلكَ مِنْ وجهَيْن:

أحدُهُمَا: أنَّ الحديثَ مرويٌّ من طريق أبي إبراهيمَ إسماعيلَ بن جَعْفَرٍ =

(٢٢) وقد رَوَى هذا الشيخُ مِثْلَ هذا عنْ جابرِ/ بنِ عبدِاللهِ، مِنْ ثلاثةِ طُرُقٍ، كُلُّها عن عُبَيْدِ بنِ هِشَامٍ الحَلَبِيِّ[١]، عن ابنِ المُبَارَكِ[٢].

= القارئ؛ في حينِ أَنَّا لم نقفْ عليه- بعدَ طولِ البَحْثِ- مِنْ حديثِ أبي إسحاقَ إسماعيلَ بن إسحاقَ القاضي، عن حميد، ولم يَذْكُرْ أحدٌ أَنَّ إسماعيلَ بنَ جَعْفَرٍ القارئَ كان قاضيًا، وقد أدركَ إسماعيلُ هذا حُمَيْدًا، ورَوَى عنه؛ بخلافِ إسماعيلَ القاضي؛ فقد وُلِدَ القاضي سنةَ (٢٠٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٨٢هـ)، في حينَ توفِّي القارئُ سنةَ (١٨٠هـ)؛ كما سبَقَ في تَرْجَمَتِهِمَا.
والثاني: أنَّه سواءٌ قيل: إنَّ راويَ الحديثِ هو إسماعيلُ القاضي، أو إسماعيلُ القارئُ؛ فإنَّ إسماعيلَ تُوبِعَ عليه؛ فقد رواه ثلاثة عشر آخَرُونَ مِنْ تلاميذِ حُمَيْدٍ، كلهم تَابَعُوا إسماعيلَ في هذه الروايةِ- وتَقدَّمَ تخريجُ رواياتهم (ص٤١٩-٤٢٠)- فلم يَتفرَّدْ إسماعيلُ إِذَنْ، ولم يُخَالَفْ.
وأيضًا: فإنَّما يُعَدُّ التفرُّدُ جارحًا إذا كَثُرَ من الراوي، أو انضافَ إليه مخالفةٌ، وإسماعيلُ القاضي وإسماعيلُ القارئ كلاهما ثقةٌ، ولم نجدْ مَنْ جَرَحَ أحدَهُمَا بشيء؛ كما تَقدَّمَ في ترجمتِهِمَا (ص٤٢٧).

(١) هو: عُبَيْدُ بنُ هِشَام، أبو نُعَيْم الحَلَبيُّ القَلَانسيُّ، جُرْجَانيُّ الأصلِ، قال أبو حاتم: «كوفيٌّ صَدُوقٌ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «سألتُ عَبْدَانَ عن أبي نُعَيْم الحَلَبيِّ؟ فقالَ: هو عِنْدَهم ثقةٌ»، وقال النَّسَائيُّ: «ليسَ بالقَويِّ»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «حَدَّثَ عن عبدِاللهِ بن المبارَكِ عن مالكِ بن أَنَس بأحاديثَ لا يُتَابَعُ عليها»، وإنَّما انتُقِدَتْ عليه أحاديثُ بسببِ تغيُّرِهِ في آخِرِ أمرِه؛ قال الآجُرِّيُّ: «سألتُ أبا داودَ عن أبي نُعَيْم الحَلَبِيِّ؟ فقال: ثقةٌ، إلَّا أنَّه تَغَيَّرَ في آخر أمرِهِ؛ لُقِّنَ أحاديثَ ليسَ لها أصلٌ... لُقِّنَ عن ابنِ المُبَارَكِ، عن مَعْمَر، عن الزُّهْرِيِّ، عن أَنَسٍ حديثًا منكرًا»، ولم نَظْفَرْ بتاريخ ولادتِهِ أو وفاتِهِ. ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٦/ ٥)، و"تاريخ جرجان" (ص ٢٧٩)، و"تهذيب الكَمَال" (١٩/ ٢٤٢)، و"ميزان الاعتدال" (٥/ ٣٢)، و"تهذيب التهذيب" (٧/ ٧٠).

(٢) هو: عبدُاللهِ بنُ المُبارَكِ بن واضح الحَنْظَلِيُّ التميميُّ مولاهم، أبو عبدالرحمن المَرْوَزِيُّ، أحدُ الأئمَّةِ الأعلام، وحُفَّاظِ الإسلام. وُلِدَ سنةَ (١١٨هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٨١هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ٢١٢)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ١٧٩)، و"تهذيب الكَمَال" (١٦/ ٥).
وحديثُ جابرِ بن عبدِاللهِ: أخرجَه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٣٦٦٨)، =

= و"الصغير" (٤٩٧) عن شراحيلَ بنِ العلاءِ، وأبو أحمدَ الحاكمُ في "فوائده" (٢٣)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٣٧ و٢٩٠-٢٩١ و٥١/ ١٧٣) من طريقِ أبي عثمانَ سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ الحلبيِّ، والضياءُ المقدسيُّ في "ذكر صلاة المصطفى" (١٢) من طريقِ أبي العباسِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ سابورَ؛ ثلاثتُهم (شراحيل، وسعيد، وابن سابور) عن أبي عبيدٍ هشامِ بنِ عبيدِ الحلبيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ المباركِ، عن مالكِ بنِ أنسٍ، عن محمدِ بنِ المنكدرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ أن رسولَ اللهِ ﷺ صلَّى خلف أبي بكرٍ في ثوبٍ واحدٍ. ولم يقلْ شراحيلُ: «في ثوبٍ واحدٍ».
وعلّقه ابنُ أبي حاتمٍ في "العلل" (٤١٨) عن عبيدِ بن هشامٍ الحلبيِّ، ثم نقل عن أبيه قوله: «هذا حديثٌ باطلٌ؛ غلط فيه عبيدُ بنُ هشام».
وقال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن مالكٍ إلا ابنُ المباركِ، تفرَّدَ به عبيدُ ابنُ هشام».
وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (١٣/ ٣٣٤): «يرويه أبو نعيمٍ الحلبيُّ عن ابنِ المباركِ، عن مالكٍ، عن محمدِ بنِ المنكدرِ، عن جابرٍ، ولم يتابعْ عليه، والصحيحُ: عن مالكٍ: أنه بلغه عن جابرٍ أن النبيَّ ﷺ قال: (مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ، فَلْيُصَلِّ في ثَوْبٍ وَاحِدٍ)».
وهذه الروايةُ التي ذكرها الدارقطنيُّ أخرجَها الإمامُ مالكٌ في "الموطأ" (٣٧٦) أنه بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ، فَلْيُصَلِّ في ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ قَصِيرًا فَلْيَتَّزِرْ بِهِ».
وقال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (٩/ ٤٦): «رواه الطبرانيُّ في الصغيرِ والأوسطِ، وفيه عبيدُ بنُ هشام، وثَّقه أبو حاتمٍ وغيرُه، وفيه خلافٌ».
وقد رُوِيَ من غيرِ طريقِ عبيدِ بنِ هشام، ولا يصحُّ أيضًا:
فأخرجَه أبو الحسنِ بن السقا في "السابع من حديثه" (٣٨) عن محمدِ بنِ عامرِ بنِ مرداسٍ، عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ، عن مالكٍ، به.
وهذه طريقٌ تالفةٌ؛ فمحمدُ بنُ عامرٍ هذا هو: محمدُ بنُ عبدِ بنِ عامرِ بنِ مرداسِ بنِ هارونَ السمرقنديُّ، قال الدارقطنيُّ: «يكذبُ ويضعُ»، وقال الخليليُّ: «روى عن شيوخٍ ثقاتٍ مناكيرَ لا يُتابعُ عليها... وروى الموضوعاتِ عن الثقاتِ، سكتوا عنه، وروى عنه جماعةٌ من العلماءِ الكبارِ لا أدري كيف ذلك؟!... وروى عنه مَنْ لم يكنْ هذا الشأنُ من صناعتِه... وأطبق الحفاظ =

و«عُبَيْدٌ»: مجهولٌ لا يُعْرَف[(١)]؛ والمجهولُ- عندَ المُحدِّثينَ- لا يُحْتَجُّ به.

ورَوَى هذا الشيخُ هذا الحديثَ؛ مِنْ حديثِ أبي سَعِيدٍ، مِنْ طريقِ الواقديِّ[(٢)]، ومِنْ طريقِ سَيْفِ بن عُمَرَ[(٣)]:

= على أن حديثَه متروكٌ». انظر ترجمته في: "الضعفاء والمتروكون" للدارقطنيِّ (٤٨٥)، و"سؤالات السهمي" (٣٢)، و"الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (٣/ ٩٨٣-٩٨٤)، و"تاريخ بغداد" (٣/ ٦٧١-٦٧٧).

(١) هذا وَهَمٌ مِنَ المُصنِّفِ- رحمه اللهُ- إذْ إنَّ عُبَيْدًا هذا معروفٌ، وليس بالمجهولِ؛ انظرْ ما تَقَدَّمَ في ترجمتِهِ، ولم نجدْ مَنْ وَصَفَ عُبَيْدَ بنَ هشامٍ هذا بالجهالةِ غيرَ المصنِّفِ، عفا اللهُ عنه.

(٢) أخرجه ابنُ سَعْدٍ في "الطبقات الكبرى" (٢/ ١٩٧) عن مُحمَّدِ بن عُمَرَ الواقديِّ، عن موسى بن يَعْقُوب، عن أبي الحُوَيْرِث، عن سَعِيدِ بن يَسَارٍ أبي الحُبَاب؛ وعن مُحمَّدِ بن عُمَرَ الواقديِّ، عن سُلَيْمانَ بن بِلَالٍ، وعبدالرحمنِ ابن عُثْمَانَ بن وَثَّاب، عن رَبيعةَ بن أبي عبدِالرحمن، عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، عن عُبَيْدِ بن عُمَيْر؛ وعن مُحمَّدِ بن عُمَرَ الواقديِّ، عن مُوسَى بن ضَمْرةَ بن سَعِيد، عن أبيه، عن الحَجَّاجِ بن غَزِيَّة؛ ثلاثَتُهم (سَعِيد بن يَسَار، وعُبَيْد بن عُمَيْر، والحَجَّاج بن غَزِيَّة) عَن أبي سَعِيدٍ الخُدْريِّ ﷺ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّى في مَرَضِهِ بِصَلَاةِ أبي بَكْرٍ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ، ثُمَّ قَضَى الرَّكْعةَ الباقيةَ.
وأخرجَه البلاذريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٥) عن محمدِ بنِ سعدٍ، عن الواقديِّ، عن يونسَ بنِ يعقوبَ!، عن أبي الحارثِ بنِ عبدِ اللهِ!، عن سعيدِ بنِ يسارٍ قال: ثقل رسولُ اللهِ ﷺ يومَ الخميسِ، فصلى بهم أبو بكر يومئذ الظهرَ، حتى كان اليومُ الذي تُوُفِّي فيه، فإنه كثر الناسُ، فصلى بهم صلاةَ الصبح، فأقبل رسولُ اللهِ ﷺ فجلس إلى جنبِ أبي بكرٍ، فصلى بصلاةِ أبي بكرٍ، فلما سلَّم أبو بكر، قضى رسولُ اللهِ ﷺ الركعةَ. هكذا مرسلًا، وفيه مخالفةُ البلاذريِّ لراوي كتاب "الطبقات" عن ابنِ سعدٍ؛ وهو الحارثُ بنُ محمدِ بنِ أبي أسامةَ، والحارثُ أوثقُ من البلاذريِّ، وسواءٌ كان الصوابُ في روايةِ الحارثِ أو البلاذريِّ، فإن روايةَ الواقديِّ تالفةٌ، والله أعلم.

(٣) لم نَقِفْ على روايةِ سَيْفِ بنِ عُمَرَ لهذا الحديثِ؛ مِنْ حديثِ أبي سعيدٍ ﷺ.

وقد سبَقَ أنَّهما كَذَّابان[(١)].

ورواه مِنْ حديثِ ابنِ عُمَرَ: أنَّ رسولَ اللهِ وجَدَ خِفَّةً، فخرَجَ ويَدُهُ على عَلِيٍّ- عليه السَّلَامُ[(٢)]- واليدُ الأُخْرَى على

---

(١) انظر: ترجمةَ الواقديِّ (ص٤٠٧)، وترجمةَ سَيْفِ بنِ عُمَرَ (ص٤٠٦).

(٢) كذا في الأصلِ: «عليهِ السَّلَامُ»، وقد جاء في هذا الكتابِ استعمالُ التسليم على الغائبِ مِنْ غيرِ الأنبياءِ والرُّسُلِ؛ هنا، وفي موضعين آخرين (ص٦٥٩)، و(ص٦٦٧).
والصلاةُ والسَّلَامُ على غيرِ الأنبياءِ والرُّسُل، إنْ كان على سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ؛ كما جاءَ في صيغةِ التشهُّد: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وعَلَى آلِ محمَّد»، فهذا جائزٌ بالإجماع.
واختَلَفُوا فيما إذا أُفْرِدَ غيرُ الأنبياءِ بالصلاةِ أو السَّلَام عليهم:
أمَّا إفرادُهُمْ بالصلاةِ: فقال الحنابلةُ: يجوزُ ذلكَ؛ واحتجُّوا بقولِ اللهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وقولِهِ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وقولِهِ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وبخبرِ عبدِاللهِ بنِ أبي أَوْفَى؛ قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا أتاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ، قال: «اللَّهُمَّ، صَلِّ عليهم»، فأتاهُ أبي بِصَدَقَتِهِ، فقال: «اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»؛ واختارَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة، وذكَرَهُ القاضي أبو يَعْلَى وابنُ عَقِيل؛ قالوا: وإذا جازَتْ، جازتْ أحيانًا على كلِّ أحدٍ مِنَ المؤمنينَ، فأمَّا أنْ يُتَّخَذَ شعارًا لذكرِ بعضِ الناسِ، أو يُقْصَدَ الصلاةُ على بعضِ الصحابةِ دونَ بعضٍ، فهذا لا يجوزُ؛ وهو معنى قولِ ابنِ عَبَّاس الآتي.
وقال الجمهورُ مِنَ الحنفيَّةِ والمالكيَّةِ والشافعيَّةِ: يُكْرَهُ إفرادُ غيرِ الأنبياءِ بالصلاةِ؛ لأنَّ هذا شعارٌ للأنبياءِ إذا ذُكِرُوا؛ فلا يُلْحَقُ بهم غيرُهم؛ فلا يقالُ: قال أبو بكرٍ ﷺ، أو: قال عليٌّ ﷺ، وإنْ كان المعنى صحيحًا؛ كما لا يقالُ: مُحمَّدٌ عزَّ وجلَّ، وإنْ كانَ عزيزًا جليلًا؛ لأنَّ هذا مِنْ شعارِ ذكرِ اللهِ عزَّ وجلَّ.
وأمَّا إفرادُ غيرِ الأنبياءِ بالسَّلَامِ: فقد نقَلَ النوويُّ، وابنُ عابدينَ، وغيرُهما؛ **عن الشيخ أبي مُحمَّدٍ الجُوَيْنِيِّ- مِنَ الشافعيَّة-:** أنَّه في معنى الصلاةِ؛ فلا يُسْتعمَلُ في الغائب، ولا يُفْرَدُ به غيرُ الأنبياء، وسواءٌ في ذلكَ الأحياءُ =

الفَضْلِ[(١)]، فصَلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ؛ ورواه مِنْ حديثِ عبدِاللهِ بنِ حَرْبٍ[(٢)]، عن يعقوبَ بنِ إبراهيمَ النِّيلِيِّ[(٣)].

= والأموات، وأمَّا الحاضرُ: فيُخاطَبُ به؛ فيقال: سَلَامٌ عليكم، وسَلَامٌ عليك، وهذا مُجمَعٌ عليه، وقد رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ﵄؛ أَنَّهُ قالَ: لا تَصِحُّ الصلاةُ على أحدٍ إلّا على النبيِّ ﷺ، ولكنْ يُدْعَى للمسلمِينَ والمسلماتِ بالمغفرة؛ رواه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٠١).
وقال الحنابلة: السلامُ على غيرِهِ باسمِهِ جائزٌ مِنْ غير تَرَدُّد.
وقيل: بأنّه يَحْرُمُ.
وقيل: خلافُ الأَوْلَى.
وقيل: يُسْتَحَبُّ لمن دفَعَ زكاةَ مالِهِ خاصَّةً؛ عملًا بظاهرِ النَّصِّ.
والراجحُ مما مَضَى: أنَّ الصلاةَ والسَّلَامَ على غيرِ الأنبياءِ استقلالًا مكروهٌ؛ لأنَّ ذلكَ مِنْ خصائصِ الأنبياءِ والرسل، ومِنْ شعارِ تعظيمِهِمْ، والأنبياءُ لا يقاسُ عليهم غيرُهُمْ؛ فقد انفَرَدُوا بما لا يشارِكُهُمْ فيه أحدٌ؛ مِنْ تزكيةِ النَّفْسِ، وطُهْرِ القلبِ، ونحوِ هذا، وقد يَحْرُمُ إذا صارَ ذلكَ مِنْ شعارِ أهلِ البِدَعِ؛ كتخصيصِ بعضِ الصحابةِ بذلكَ دونَ بعض، كما هو معلومٌ مِنْ فعلِ الرافضة.
وانظر: "تبيين الحقائق" (٦/ ٢٢٨)، و"حاشية ابن عابدين" (٦/ ٧٥٣)، و"مواهب الجليل" (١/ ٢٣)، و"شرح مختصر خليل" للخرشي (١/ ٢٨)، و"الفواكه الدواني" (١/ ٣٦)، و"المجموع" (٦/ ١٤٦)، و"تحفة المحتاج" (١/ ٢٧)، و"الفتاوى الكبرى" (١/ ٥٥)، و"مطالب أولي النهى" (١/ ٤٦١).

(١) هو: الفَضْلُ بنُ العَبَّاس رضيَ اللهُ عنهما.

(٢) هو: عبدُاللهِ بنُ حَرْب اللَّيْثيُّ، حَدَّثَ عنه أبوحاتم، وقال: «هو ثِقَةٌ حافظٌ لا بأسَ به»، ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٥/ ٤١)، و"تاريخ الإسلام" (١٧/ ٢١٤).

(٣) أخرجه العُقَيْليُّ في "الضعفاء الكبير" (٤/ ٤٤٥) عن أحمدَ بن مُحمَّدٍ المَرْوَزِيِّ، عن فَضْلِ بن سَهْلٍ الأعرجِ، عن عبدِاللهِ بن حَرْبٍ اللَّيْثيِّ، عن يَعْقُوبَ بن إبراهيمَ النِّيلِيِّ، عن مُحمَّدِ بن عَجْلانَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ في مَرَضِهِ: «مُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ بالنَّاسِ...».
وكان العُقَيْليُّ قد قال قبل ذلك (٤/ ٤٤٤): «يعقوبُ بنُ إبراهيمَ النِّيلِيُّ: عن مُحمَّدِ بن عَجْلانَ [يعني: في حديثِ ابنِ عُمَرَ هذا]: لا يُتَابَعُ عليه مِنْ هذا =

وكلاهما مجهولٌ لا يُعْرَف[1]؛ وإنَّما تَوَكَّأَ على العَبَّاسِ، لا على الفَضْلِ[2].

= الوجهِ؛ وهو معروفٌ بغيرِ هذا الإسناد»، وقد عَقَّبَ الذهبيُّ في "الميزان" (٧/ ٢٧٣) على قولِ العُقَيْلِيِّ هذا- وأقرَّهُ الحافظُ في "اللسان" (٦/ ٣٠٢)- فقال: «رواه عنه عبدُاللهِ بنُ حَرْبِ الليثيُّ؛ فذكَرَ حديثًا صحيحَ المتن»؛ يعني: حديثَ ابنِ عُمَرَ الذي ذكَرَهُ المُصنِّفُ في حُجَّةِ عبدِالمغيثِ.
وصنيعُ العقيليِّ رَحِمَهُ اللهُ هو الصحيحُ؛ فإنه أشار إلى أن المتنَ معروفٌ، وإنما يستنكرُ من روايتِه من حديثِ ابنِ عمرَ من هذا الطريقِ! فأين أصحابُ نافعٍ عن هذا الحديثِ؟ وأين أصحابُ ابنِ عجلانَ عنه أيضًا؟ فلو رواه عن ابنِ عجلان عددٌ من الرواةِ لكان مستغربًا على ابنِ عجلانَ تفرُّدُه به، فكيف بالتفردِ به أيضًا عن ابنِ عجلانَ؟! هذا مع أن لابنِ عمرَ روايةً لهذا الحديثِ عند البخاريِّ في "صحيحه" (٦٨٢) من طريق ابنِ شهابٍ الزهريِّ، عن حمزةَ بنِ عبدِاللهِ بنِ عمرَ، عن أبيه، وتقدَّم ذكرُها (ص٢٧٠).

(١) لا يُسلَّمُ للمُصنِّفِ القولُ بجهالةِ عبدِاللهِ بنُ حَرْبٍ اللَّيْثيُّ؛ فهو ثقةٌ حافظٌ لا بأسَ به؛ كما تَقدَّمَ في ترجمتِهِ (ص٤٣٢).

(٢) دلَّتِ الأحاديثُ على أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ تَعدَّدَ خروجُهُ للصلاةِ في مَرَضِ موتِهِ، وبتعدُّدِ خروجِهِ تَعدَّدَ مَنِ اتكأَ عليهما أو تَهَادَى بينهما، لكنَّ الثابتَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صلَّى مع الناسِ مرتَيْنِ في مرضِ موتِهِ الذي اشتَدَّ عليه- مَرَّةً إمامًا، ومرةً مأمومًا- ولا يَمْنَعُ ذلكَ أنْ يكونَ اتكأَ للخروجِ لغيرِ الصلاةِ؛ والراجحُ: أنَّه خرَجَ مُتوكِّئًا على العَبَّاسِ وعليٍّ، في صلاةِ الظهرِ مِنْ يومِ السبتِ أو الأحدِ السابقَيْنِ ليومِ الاثْنَيْنِ الذي توفِّي فيه، وخرَجَ مُتوكِّئًا على بَريرةَ ونُوبَةَ، في صلاةِ الفجرِ مِنَ اليومِ الذي تُوفِّي فيه ﷺ؛ كما تقدم بيانه (ص٢٤٧).
أمَّا اتكاؤُهُ ﷺ على الفَضْلِ بن العَبَّاسِ وعليٍّ: فالصحيحُ ما جاء في "صحيح مسلم" (٤١٨): أنَّ ذلكَ كان عندَما اشتَكَى ﷺ وهو في بيتِ مَيْمونةَ، فاستَأْذَنَ أزواجَهُ أنْ يُمَرَّضَ في بيتِ عائشةَ، وأَذِنَّ له، فخَرَجَ ويَدٌ له على الفضلِ، ويَدُهُ الأخرى على عليٍّ، وهو يَخُطُّ برجلَيْهِ في الأرض؛ قال ابنُ حَجَرٍ في "الفتح" (٢/ ١٥٤): «وأمَّا ما في "مسلم": أنَّه خرَجَ بينَ الفَضْلِ ابن العَبَّاسِ وعليٍّ، فذاكَ في حالِ مجيئِهِ إلى بيتِ عائشةَ». انتهى.

واحتَجَّ بحديثٍ مُرْسَلٍ رواه الحَسَنُ(١): أنَّ رسولَ الله خرَجَ وأبو بكرٍ يُصَلِّي بالناسِ، فَصَلَّى خَلْفَهُ قاعدًا(٢).

وهذا مُرْسَلٌ؛ والمراسيلُ لا يَرَى الِاحتجاجَ بها أكثرُ العلماءِ(٣)؛ **خُصُوصًا مَرَاسِيلَ الحَسَنِ**؛ قال ابنُ سِيرِينَ: «كانَ الحَسَنُ لا يُبَالِي ممَّن سَمِعَ»(٤).

---

(١) هو: الحَسَنُ بنُ أبي الحَسَنِ البَصْريُّ.

(٢) أخرجه البلاذريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٦)، والآجُرِّيُّ في "الشريعة" (١٣٠٨)، وأبو الطاهر الذهليُّ في "جزئه" (٦٤)، والدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ٤٠٢)، وابنُ بطةَ في "الإبانة" (٢٢٥/ فضائل الصحابة)، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" (٧/ ١٩٢) من طريقِ يونسَ بنِ عبيدٍ، عن الحسنِ قال: مرض رسولُ اللهِ ﷺ عشرةَ أيام، فكان أبو بكر يصلِّي بالناسِ تسعةَ أيامٍ، فلما كان يومُ العاشرِ، وجد النبيُّ ﷺ خفةً، فخرج النبيُّ ﷺ يُهَادَى بين الفَضلِ بنِ عباسٍ وأسامةَ بنِ زيدٍ، فصلى خلف أبي بكر قاعدًا. واللفظ للدارقطنيِّ.
قال السهيليُّ في "الروض الأنف" (٧/ ٥٧٣/ ت: الوكيل) - بعد أن ذكر رواية الدارقطنيِّ -: «ففي هذا الحديثِ أنه مرض عشرةَ أيام، وهو غريبٌ! وفيه أن أحدَ الرجلينِ كان أسامةَ، والمعروف عن ابنِ عباسٍ أنه كان عليَّ بنَ أبي طالبٍ، وفيه صلاتُه عليه السلامُ خلف أبي بكرٍ».

(٣) هذا القولُ فيه تعميمٌ، ولا يَستقِيمُ إلَّا أَنْ يكونَ المرادُ: أكثَرَ العُلَماءِ مِنَ المحدِّثين؛ فإنَّ الحديثَ المُرْسَلَ مختلف في قبوله والاحتجاج به من عدمه؛ بالنظر إلى من أرسله أولًا، ثم بالنظر إلى متن الحديث المرسل، هل في الباب غيره مما يعضده أو يعارضه؛ في تفصيل طويل تجده في "الكفاية" للخطيب (ص٣٨٥)، و"جامع التحصيل" (ص٣٦)، و"البحر المحيط" للزركشي (٦/ ٣٤٨)، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب (١/ ٢٧٣-٣٢٠)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٥٤١ و٥٥١)، و"تدريب الراوي" (١/ ١٩٦).

(٤) أخرَجَ قولَ ابنِ سِيرِينَ هذا: الإمام أحمد في "العلل- رواية ابنه عبد الله" (٩٨٩) فقال: حدثنا أبو أسامةَ، عن وهيبِ بنِ خالدٍ، عن خالدٍ الحذاءِ؛ قال: سمعتُ محمدَ بنَ سيرينَ يقول: «كان أربعةٌ يصدقون من حدَّثهم: =

= أبو العالية، والحسن، وحميد بن هلال، ورجل آخر سمَّاه». وهذا سند صحيح.
وأخرجه الدارقطنيُّ "سننه" (١/ ١٧١ رقم٤٦) من طريقِ داودَ بنِ إبراهيمَ، عن وهيبٍ، به، بلفظ: كان أربعة يصدقون من حدَّثهم ولا يبالون ممن يسمعون الحديث. . .، فذكره، إلا أنه قال: ولم يذكر الرابع.
وأخرجه الفَسَوِيُّ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٢١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٧١ رقم ٤٥)- ومن طريق الفسوي أخرجه الخطيبُ في "الكفاية" (ص٣٩٢)- من طريق جَرِيرِ بن عبدالحَمِيد، عن رَجُل، عن عاصم الأَحْوَل، عن ابنِ سِيرِينَ، قال: «لا تُحدِّثْنِي عن الحَسَن، ولا عن أبي العالِيَةِ بشيءٍ؛ فإنَّهما لا يباليانِ عمَّن أَخَذَا الحديثَ!!».
وهذا سنَدٌ ضعيفٌ؛ لإبهام شيخ جَرِير.
وأخرَجَ الفَسَوِيُّ أيضًا (٢/ ٢٦)- ومن طريقهِ الخطيبُ في "الكفاية" (ص٣٧٢)- عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين قال: كان ها هنا ثلاثةٌ يُصَدِّقُونَ كل مَنْ حَدَّثهم. قال سليمان: كأنه كره ذلك لهم. وهذا سند صحيح أيضًا.
وأخرَجَ الفَسَوِيُّ أيضًا (٢/ ٢١)- ومن طريقهِ الخطيبُ في "الكفاية" (ص٣٧٣)- عن عُثْمانَ بن أبي شَيْبة، عن ابنِ إدريسَ، عن شُعْبة، عن عبدِالله ابن صُبَيْح، عن مُحمَّدِ بن سِيرِينَ، قال: «ثلاثةٌ كانوا يُصَدِّقُونَ مَنْ حَدَّثَهم: أنسٌ، وأبو العاليةِ، والحَسَنُ البَصْرِيُّ».
وعلَّق عليه الخطيبُ بقولِهِ: «أراد ابنُ سِيرِينَ أنَّهم كانوا يأخذونَ الحديثَ عن كُلِّ أحد، ولا يَبْحَثُونَ عن حالِهِ؛ لحسنِ ظنِّهم به. وهذا الكلامُ قاله ابنُ سِيرِينَ على سبيلِ التَّعجُّبِ منهم في فِعْلهم، وكراهتِهِ لهم ذلكَ».
وأما أنس المذكور في كلام محمد بن سيرين فالذي يتبادر إلى الذهن أنه أنس ابن مالك ﷺ، وقد يكون هو الرابع الذي أبهم في رواية خالد الحذاء عن ابن سيرين السابقة، لكن نقل الحافظ ابن رجب في "شرح العلل" (١/ ٢٨٨) أن الخطيب البغدادي قال: «أراد أنس بن سيرين»، ثم تعقبه ابن رجب بقوله: «وفيه نظر».
وقد أطال ابنُ رجبٍ وفصَّلَ وأحسنَ القولَ في مراسيلِ الحسنِ البصريِّ، فانظره إن شئت في "شرح العلل" (١/ ٢٨٥-٢٩٠).

واحتَجَّ بحديثٍ رواهُ عَنْ ثابتٍ، قالَ: بَلَغَنا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى خَلْفَ أبي بَكْرٍ(١).

وقد قُلْنَا في المَرَاسِيلِ(٢).

ثُمَّ لا يُدْرَى مِنْ أَيِّ طريقٍ بَلَغَهُ؟(٣).

واحتَجَّ بحديثِ المُغِيرَةِ: أنَّهُ سُئِلَ هَلْ أَمَّ النبيَّ ﷺ رَجُلٌ مِنْ هذه الأُمَّةِ غَيْرُ أبي بكرٍ؟ قال: نَعَمْ؛ فذَكَرَ حديثَ عبدِالرحمنِ بنِ عَوْفٍ(٤).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٤٣ رقم ١٣٥٥٧) عن يزيدَ بن هارونَ، عن حُمَيْدٍ الطويلِ، عن ثابتٍ البُنَانِيِّ، قال: «بَلَغَنا أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ، في وَجَعِهِ الذي ماتَ فِيهِ، قَاعِدًا مُتَوَشِّحًا بِثَوْبٍ- قال: أَظُنُّهُ قال: بُرْدًا- ثم دَعَا أُسَامَةَ، فأَسْنَدَ ظَهْرَهُ إلى نَحْرِهِ، ثُمَّ قال: يا أُسَامَةُ، ارْفَعْنِي إليكَ».
قال يزيدُ: وكانَ في الكتابِ الذي معي: «عَنْ أَنَسٍ»، فلَمْ يَقُلْ: «عن أَنَسٍ»، فأَنْكَرَهُ، وأَثْبَتَ ثَابِتًا.
وتقدَّم ذكرُ هذه الطريق في تخريجِ الحديثِ من جميعِ طرقِه عن حميدٍ (ص٤٢٤)، فأكثر الرواة- وعدّتهم أربعة عشر راويًا- رووه عن حميدٍ عن أنسٍ بلا واسطةٍ، وخالفهم سليمانُ بنُ بلالٍ، ومحمدُ بنُ طلحةَ، ويحيى بنُ أيوبَ، فرووه عن حميدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، بزيادة ثابتٍ وهذا يزيدُ بنُ هارونَ يرويه عن حميدٍ، عن ثابتٍ أيضًا، إلا أنَّه خالف الباقين فلم يذكرْ «عن أنس» مع أنه مذكورٌ في الكتابِ الذي معه، فلعلّه شكَّ فيه، فاحترز، فلم يذكرْه، وهذا لا يؤثرُ في صحةِ الروايةِ التي شاركه فيها عددٌ من الرواة فأثبتوا أنسًا، فالعجبُ من ابنِ الجوزيِّ نفسِه كيف يعدّ هذه طريقًا مستقلّة ويتكلفُ في نقدِها مع أنها يجب أن تضاف لباقي الطرقِ، ويشارَ إلى شكِّ يزيدَ بنِ هارونَ!!

(٢) يعني قولَهُ: «والمراسيلُ لا يَرَى الِاحتجاجَ بها أكثرُ العلماءِ». انظر (ص٤٣٤)، وتعليقَنَا على كلام المصنِّفِ هناك.

(٣) يعني: حتى يُنْظَرَ في هذا الطريقِ.

(٤) حديثُ سؤالِ المُغِيرَةِ بن شُعْبة عَمَّنْ أَمَّ النبيَّ ﷺ غيرُ أبي بكرٍ: أخرجَهُ ابنُ سَعْدٍ في "الطبقات" (٣/ ١١٩)، وأحمد (٤/ ٢٤٤ و٢٤٩ رقم ١٨١٣٤ و١٨١٨٢)، وأحمد بن منيع- كما في "إتحاف الخيرة" (٢/ ٨٩-٩٠)- =

= والبخاري في "القراءة خلف الإمام" (١٣٢)، والبلاذري في "أنساب الأشراف" (١٠/ ٣٢-٣٣)، وابن خزيمة (١٠٦٤)، وابن المنذر في "الأوسط" (١٩٤٣)، والخطيبُ في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧١)؛ من طريق إسماعيلَ بن عُلَيَّةَ، عن أيُّوبَ بن أبي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عن مُحمَّدِ بن سِيرِينَ، عن عَمْرِو بن وَهْبٍ الثَّقَفِيِّ، قال: «كُنَّا معَ المُغِيرَةِ بن شُعْبة، فسُئِلَ: هل أَمَّ النبيَّ ﷺ أحدٌ مِنْ هذه الأُمَّةِ غيرُ أبي بكرٍ؟ فقال: نَعَمْ؛ كنَّا معَ النبيِّ ﷺ في سَفَرٍ، فلمَّا كانَ مِنَ السَّحَرِ، ضَرَبَ عُنُقَ راحلتي، فظَنَنْتُ أَنَّ له حاجةً، فعَدَلْتُ معَهُ، فانْطَلَقْنَا حتَّى بَرَزْنَا عَنِ النَّاسِ، فنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فتَغيَّبَ عنِّي حتَّى ما أَرَاهُ، فمَكَثَ طويلًا، ثُمَّ جاءَ، فقال: «حَاجَتَكَ، يا مُغِيرَةُ؟»، قلتُ: ما لي حاجةٌ! فقال: «هل مَعَكَ مَاءٌ؟»، فقلتُ: نَعَمْ، فقُمْتُ إلى قِرْبَةٍ- أَوْ إلى سَطِيحَةٍ- مُعلَّقَةٍ في آخِرَةِ الرَّحْلِ، فأَتَيْتُهُ بماءٍ، فصَبَبْتُ عليه، فغَسَلَ يَدَيْهِ، فأَحْسَنَ غَسْلَهُمَا- قال: وأَشُكُّ أَقَالَ: دَلَكَهُمَا بتُرَابٍ أم لا؟- ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثم ذَهَبَ يَحْسِرُ عن يَدَيْهِ، وعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الكُمَّيْنِ، فضَاقَتْ، فأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِهَا إِخْرَاجًا، فغَسَلَ وَجْهَهُ ويَدَيْهِ، قال: فيَجِيءُ في الحديثِ غَسْلُ الوَجْهِ مَرَّتَيْنِ؟ قال: لا أَدْرِي: أهكذا كان أَمْ لا؟! ثُمَّ مَسَحَ بناصِيَتِهِ، ومَسَحَ على العِمَامَةِ، ومَسَحَ على الخُفَّيْنِ، ورَكِبْنَا، فأَدْرَكْنَا النَّاسَ وقد أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فتَقَدَّمَهُمْ عبدُالرحمنِ بنُ عَوْفٍ وقد صَلَّى بهم رَكْعَةً، وهم في الثانيةِ، فذَهَبْتُ أُوذِنُهُ، فنَهَانِي، فَصَلَّيْنَا الركعةَ التي أَدْرَكْنَا، وقَضَيْنَا الركعةَ التي سُبِقْنَا»؛ هذا لفظُ أحمدَ.

وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنف" (١٨٨٩)، والنسائيُّ في "الكبرى" (١٦٨)، والبخاريُّ في "تاريخه" (٦/ ٣٧٧)، والدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ١٩٢ رقم١) من طريق إسماعيلَ بنِ عليةَ، به بالجزءِ المتعلقِ بالمسحِ على الخفينِ، ولم يذكروا موضعَ الشاهدِ.

وأخرجَه الإمامُ الشافعيُّ في "الأم" (٢/ ٥٧)- وهو في "مسنده" (٧٩)- عن يحيى بنِ حسانَ، عن حمادِ بنِ زيدٍ وإسماعيلَ بنِ عليةَ؛ كلاهما عن أيوبَ، به كسابقِه ليس فيه موضعُ الشاهدِ.

وأخرجَه الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٠ رقم ١٣٢) من طريقِ ربيع المؤذنِ، عن يحيى بنِ حسانَ، عن حمادِ بنِ زيدٍ وَحْدَهُ، به كسابقِه. =

= وأخرجَه الطبرانيُّ في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٩ رقم ١٠٣٩) من طريق عارم أبي النعمان، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (١/ ٥٨) من طريقِ أبي الربيعِ الزهرانيِّ؛ كلاهما (أبو النعمان، وأبو الربيع) عن حمادِ بنِ زيدٍ، عن أيوبَ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن رجلٍ يكنى أبا عبد الله، عن عمرِو بنِ وهبٍ الثقفيِّ، به بتمامه. هذا سياقُ الطبرانيِّ، وعند البيهقيِّ: «عن رجل»، ولم يسقْ لفظه كاملاً.
وأخرجه الطبرانيُّ في "الكبير" ٢٠/ ٤٢٨ رقم ١٠٣٥)، و"الصغير" (٣٦٩) من طريقِ غسانَ بنِ الربيعِ، عن حمادِ بنِ سلمةَ، عن هشامٍ، وأيوبَ، وحبيبِ ابنِ الشهيدِ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن المغيرةِ بنِ شعبةَ، قال: «صببتُ على رسولِ الله ﷺ فغسل يديه، ومضمض واستنشق وغسل وجهَه وذراعيه، ومسح بناصيته وعلى العمامةِ والخفينِ».
وقرن الطبرانيُّ مع روايةِ غسانَ هذه روايةَ أبي سلمةَ موسى بنِ إسماعيلَ التبوذكيِّ، عن حمادِ بنِ سلمةَ، إلا أنه لم يذكرْ في روايته أيوبَ.
وهكذا رواه الخطيبُ في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٣) من طريقِ موسى بنِ إسماعيلَ؛ بذكر هشام بنِ حسانَ وحبيبِ بنِ الشهيدِ فقط.
فتلخّص من هذا: أنهَ رواه عن أيوبَ السّختيانيِّ ثلاثةٌ، وهم: إسماعيلُ بنُ عليّةَ، وحمادُ بنُ زيدٍ، وحمادُ بنُ سلمةَ.
أما ابنُ عليةَ فرواه عن أيوبَ السّختيانيِّ، عن ابنِ سيرينَ، عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن المغيرةِ رضي الله عنه، وهذا إسنادٌ صحيحٌ.
وتوافقه رواية حماد بن سلمة- من رواية غسان بن الربيع عنه- عن أيوب.
وأما روايةُ موسى بن إسماعيلَ عن حمادٍ فليس فيها ذكر لأيوبَ.
وأما حمادُ بنُ زيدٍ فاختُلِف عليه: فيحيى بنُ حسانَ رواه عنه موافقًا لروايتي ابنِ عليةَ وحمادِ بنِ سلمةَ، وأما محمدُ بنُ الفضلِ عارمٌ وأبو الربيعِ الزهرانيُّ فروياه عنه، فزادا في الإسنادِ رجلاً بين ابنِ سيرينَ وعمرِو بنِ وهبٍ، فمن حيثُ الصنعةُ الحديثيةُ تُرَجَّحُ روايتا عارم وأبي الربيعِ، فيكون الصوابُ: أن حمادَ بنَ زيدٍ يرويه بزيادةِ الرجلِ الذي يُكنى: أبا عبد الله؛ بين ابنِ سيرينَ وعمرِو بن وهبٍ، وقد يكونُ حمادُ بنُ زيدٍ رواه مرّة هكذا، ومرة هكذا، وهو معروفٌ بشدّة احترازِه وتوقّيه، فلعلّه شكّ فيه، أو بلغتْه روايةُ جريرِ بنِ حازمٍ الآتية- والله أعلم- فالصوابُ أن أيوبَ يرويه عن ابنِ سيرينَ، عن عمرِو بنِ =

= وهبٍ، وقد صرّح في بعضِ الرواياتِ بالسماعِ من عمرٍو- كما سيأتي في روايتي هشامِ بنِ حسانَ، ويونسَ بنِ عبيدٍ، عنِ ابنِ سيرينَ- فزال ما نخشاه من وجودِ العَنعنةِ، مع أن ابنَ سيرينَ لم يوصفْ بالتدليسِ.
ويدلّ على هذا الترجيح: أن أكثرَ الرواةِ رووه عن ابنِ سيرينَ بلا ذكرٍ للواسطةِ.
فأخرَجه أبو داودَ الطيالسيُّ في "مسنده" (٧٣٤) عن سعيدِ بنِ عبدِ الرحمنِ، والإمامُ أحمدُ في "المسند" (٤/ ٢٤٧ رقم ١٨١٦٤)، عن يزيدِ بنِ هارونَ، عن هشامِ بنِ حسانَ، والبخاريُّ في "تاريخه" (٦/ ٣٧٧)، وابنُ حبانَ في "صحيحه" (١٣٤٢)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٨ رقم١٠٣٦) من طريقِ ابنِ المباركِ، عن عوفٍ الأعرابيِّ وهشامِ بنِ حسانَ، والطبرانيُّ في "الكبير" أيضًا (٢٠/ ٤٢٨ رقم ١٠٣٥)، و"الصغير" (٣٦٩)، والخطيبُ في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٣) من طريقِ حمادِ بنِ سلمةَ، عن هشامِ بنِ حسانَ وحبيبِ بنِ الشهيدِ، والنسائي في "سننه" (١٠٩)، وابنُ خزيمةَ في "صحيحه" (١٦٤٥)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٦ رقم ١٠٣١) من طريقِ هشيم، عن يونسَ بنِ عبيدٍ، وابنُ خزيمة أيضًا (١٦٤٥)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٦-٤٢٧ رقم ١٠٣٢)، و"الأوسط" (٤٩٠١) من طريقِ سفيانَ الثوريِّ عن يونسَ بنِ عبيدٍ، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٦ رقم ١٠٣٠)، و"مسند الشاميين" (٢٦٨٤) من طريقِ سعيدِ بنِ بشيرٍ، عن قتادةَ، والطبرانيُّ في "الكبير" أيضًا (٢٠/ ٤٢٨ رقم ١٠٣٨)، و"الأوسط" (٥٤٠٤) من طريقِ أبي حُرّةَ واصلِ بنِ عبدِ الرحمنِ، والطبرانيُّ في "الكبير" أيضًا (٢٠/ ٤٢٧ و٤٢٩ رقم ١٠٣٣ و١٠٣٤ و١٠٤١) من طريقِ أشعثَ بنِ سوّارٍ وعاصمِ الأحولِ ويزيدَ بنِ إبراهيمَ، والطبرانيُّ في "الأوسط" أيضًا (٧٥٨٦) من طريقِ أشعثَ بنِ عبدِ الملكِ الحمرانيِّ؛ جميعُهم (سعيد بن عبد الرحمن، وهشام، وعوف، وحبيب، ويونس، وقتادة، وأبو حرّة، وأشعث بن سوّار، وعاصم، ويزيد، وأشعث الحمراني) عن محمدِ بنِ سيرينَ، به، وقد وقع التصريحُ بسماعِ ابنِ سيرينَ له من عمرِو بنِ وهبٍ، وبسماعِ ابنِ وهبٍ له من المغيرةِ في روايةِ يزيدِ بنِ هارونَ عن هشامِ بنِ حسانَ، وروايةِ هشيم بن بشير عن يونس بن عبيد، وبعضهم اختصر متنَ الحديثِ جدًّا، وبعضُهم رواه تامًّا سوى موضعِ الشاهدِ وهو ذكرُ أبي بكرٍ رضي الله عنه، فإنه لم يذكرْه سوى هشامِ بنِ =

= حسانَ في روايةِ يزيدَ بنِ هارونَ عنه، وقد أبهم يزيدُ بنُ إبراهيمَ في روايتِه اسمَ عمرِو بنِ وهبٍ، فقال: "عن بعضِ أصحابِه"؛ يعني أصحابَ محمدِ بنِ سيرينَ، وأما عاصمٌ الأحولُ فشكّ في اسمِه فقال: "عن وهب أو ابنِ وهبٍ".

وقد شكّ ابنُ خزيمةَ في صحةِ الخبرِ بعد أن رواه من طريقِ يونسَ بنِ عبيدٍ مصرّحًا فيه بالسماعِ كما تقدم، فقال: «إن صح هذا الخبر يعني قوله: حدثني عمرو بن وهب؛ فإن حماد بن زيد رواه عن أيوب، عن ابن سيرين قال: حدثني رجل يكنى أبا عبد الله، عن عمرو بن وهب».

وأخرجَه عفانُ بنُ مسلمٍ في "حديثه" (٧١)، والإمامُ أحمدُ في "مسنده" (٤/ ٢٤٨ رقم ١٨١٦٥) عنْ أسودَ بنِ عامرٍ؛ كلاهما (عفان وأسود) عن جريرِ بنِ حازمٍ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن رجلٍ، عن عمرِو بنِ وهبٍ قال: كنا عند المغيرةِ. . . ، فذكره هكذا بإثباتِ واسطةٍ بين ابنِ سيرينَ وعمرِو بنِ وهبٍ!

ومن طريقِ عفانَ والإمامِ أحمدَ أخرجه الخطيبُ في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٤-٨٧٥).

هكذا رواه عفانُ وأسودُ عن جريرٍ بزيادة الرجلِ المبهم بين ابنِ سيرينَ وعمرِو ابنِ وهبٍ.

ويبدو أن سليمانَ بنَ حربٍ هكذا رواه أيضًا عن جريرٍ عند الطبرانيِّ في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٩ رقم ١٠٤٠)، لكن صنيع المحققِ أوهم أن روايتَه جاءت عن ابنِ سيرينَ، عن المغيرةِ؛ بإسقاطِ عمرِو بنِ وهبٍ، والصحيحُ أن الطبرانيَّ عطفها على روايةِ حمادِ بنِ زيدٍ التي فيها زيادةُ الراوي المبهم.

وخالفَ عفانُ وأسودُ وسليمانُ باقيَ الرواةِ عن جريرٍ.

فالحديثُ أخرجَه عبدُ بنُ حميدٍ في "مسنده" (٣٩٥)، والدارميُّ في "سننه" (٦٨٧)، والبخاريُّ في "تاريخه" (٦/ ٣٧٧) عن أبي نعيم الفضلِ بنِ دكينٍ، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٧٧١٦) من طريقِ عليِّ بنِ عبدِ الحميدِ المعني، والخطيبُ في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٣-٨٧٤) من طريقِ أبي غسانَ مالكِ ابنِ إسماعيلَ؛ جميعُهم (أبو نعيم، وعلي، وأبو غسان) رووه عن جريرٍ، عن ابنِ سيرينَ، عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن المغيرةِ، به هكذا بلا واسطةٍ، ولم يذكرْ أحدٌ منهم موضعَ الشاهدِ، ولفظ أبي نعيمٍ مختصرٌ جدًّا. =

= فالذي يظهرُ أن الاختلافَ من جريرٍ نفسه، فمرّةً يذكرُ الواسطةَ، ومرةً لا يذكرُها، وقد يكون إذا رواه تامًّا ذكرَ الواسطةَ، فإن رواه مختصرًا أسقطَها، والله أعلم.
وأخرجَه الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣١ رقم ١٣٣) من طريقِ يزيدَ بنِ هارونَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عونٍ، عن ابنِ سيرينَ، عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن المغيرةِ ﷺ؛ كرواية الجماعة، ولم يذكر صلاة أبي بكر.
وخالف يزيد بن هارون سُليم بن أخضر؛ فرواه عن عبدِ اللهِ بنِ عونٍ؛ قال: نا به محمدُ بنُ سيرينَ عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن رجلٍ، عن المغيرةِ بنِ شعبةَ أن النبيَّ ﷺ خرج... فذكر الحديثَ بطولِه. هكذا رواه الخطيبُ في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٥-٨٧٦)، ونقل عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتم في "العلل" (١٠) عن أبي زرعةَ الرازيِّ أنه قال: « رواه بعضُ أصحابِ ابنِ عونٍ، عن ابنِ عونٍ، عن محمدٍ، عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن رجلٍ، عن آخر، عن المغيرةِ، عن النبيِّ ﷺ ». هكذا ذكره أبو زرعةً بجعلِ واسطتينِ بين عمرِو بن وهبٍ والمغيرةِ، ورجح هذا الوجهَ أيضًا؛ قال عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ: «قلتُ لأبي زرعةَ: أيّهما الصحيحُ؟ قال: عمرٌو، عن رجلٍ، عن آخرَ، عن المغيرةِ ».
وخالفَهُمَا (يعني: يزيدَ بنَ هارونَ وسُليمَ بنَ أخضرَ) بشرُ بنُ المفضلِ؛ فأخرج الحديث النسائيُّ في "سننه" (٨٢) من طريقِه، عن ابنِ عونٍ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن رجلٍ، عن المغيرةِ، به، ولم يذكرْ عمرَو بنَ وهبٍ، أو يكون هو الراويَ الذي أَبْهمَه!
والراجحُ- والله أعلمُ- روايةُ يزيدَ بنَ هارونَ؛ لموافقتِها باقي الرواياتِ، ولمخالفةِ سليم بنِ أخضرَ وبشرِ بنِ المفضلِ باقي الرواة- مع كثرتِهم كما تقدم- بجعلِ واسطةً بينَ عمرِو بنِ وهبٍ والمغيرةِ، أو واسطتينِ إن كان هو المقصودَ بكلامِ أبي زرعةَ، أو بإسقاطِ عمرِو بنِ وهبٍ أو إبهامِه، وتقدم أن عمرَو بنَ وهبٍ صرّح في بعضِ الروايات بسماعِه من المغيرةِ.
وهذا هو الذي رجّحه الدارقطنيُّ في "العلل" (١٢٣٧)؛ فإنه سُئِلَ عن هذا الحديثِ؟ فقال: «يرويه محمدُ بنُ سيرينَ، واختُلِفَ عنه: فرواه أيوبُ السختيانيُّ، وقتادةُ، وحبيبُ بنُ الشهيدِ، وهشامُ بنُ حسانَ، وعوفٌ الأعرابيُّ، وأشعثُ بنُ عبدِ الملكِ، وأبو حرةَ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، =

قال هذا الشيخُ: في هذا الحديثِ إجماعُ الصَّحَابَةِ(١)؛ لأَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ أَمَّ رسولَ اللهِ غيرُ أبي بَكْرٍ؟

= عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن المغيرةِ.
واختُلِفَ عن يونسَ بنِ عبيدٍ، فرواه هشيمٌ، عن يونسَ، عن ابنِ سيرينَ، عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن المغيرةِ.
وتابعه الفريابيُّ، عن الثوريِّ، عن يونس.
وخالفهما قبيصة، عن الثوريِّ، فقال: عن يونسَ، عن ابنِ سيرينَ، عن المغيرةِ، وأسقط عمرَو بنَ وهبٍ.
ورواه حمادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن ابنِ سيرينَ، عن رجلٍ كنَّاه أبا عبدِ اللهِ، عن عمرِو بنِ وهبٍ، عن المغيرةِ.
وتابعه جريرُ بنُ حازم في ذكرِه رجلاً بين ابنِ سيرينَ، وبين عمرِو بنِ وهبٍ، إلا أنه لم يُكَنِّه، وقال يزيدُ التستريُّ: عن ابنِ سيرينَ، عن بعضِ أصحابِه، عن المغيرةِ.
وقال حسامُ بنُ المصكِّ، وأبو سهلٍ محمدُ بنُ عمرٍو الأنصاريُّ، وعبدُ الأعلى ابنُ أبي المساورِ، عن ابنِ سيرينَ، عن المغيرةِ، ولم يذكرْ بينهما عمرَو بنَ وهبٍ، فالقولُ قولُ أيوبَ، وقتادةُ ومن تابَعَهُما »، والله أعلم.
وهذا الحديثُ نَصٌّ في محلِّ النِّزَاعِ، ولكنَّ المصنِّفَ- عفا الله عنه- تَعنَّتَ هنا أيضًا في ردِّه؛ كما صنَعَ بسائرِ الأدلَّة!

(١) الذي يَظْهَرُ من هذا: أنَّه إجماعٌ سكوتيٌّ؛ لأنَّ هذا قولٌ لأحدِ الصحابةِ لا يُعْلَمُ له مخالفٌ منهم.
والإجماعُ السُّكُوتيُّ: هو أن يقولَ بعضُ أهلِ الاجتهادِ بقَوْلٍ، أو يَقْضِيَ أحدُ المُجتَهِدِينَ بقضاءٍ، ويَنْتَشِرَ ذلكَ في المُجتَهِدِينَ مِنْ أهلِ ذلكَ العَصْرِ؛ فيَسْكُتون، ولا يَظْهَرُ منهم تصريحٌ بالقَبُولِ ولا الإنكار.
وقد اشتَرَطَ الفقهاءُ والأصوليُّونَ في الإجماعِ السكوتيِّ المُختَلَفِ في حكمِهِ شروطًا:
الأوَّلُ: أنْ يكونَ السكوتُ مُجرَّدًا عن أَمَارةِ الرِّضَا والسَّخَط؛ فإذا كان السكوتُ مُقترِنًا بالرضا فإنَّه إجماعٌ قطعًا، أو بالسَّخَطِ فليسَ بإجماعٍ قطعًا.
والثاني: أنْ تكونَ المسألةُ قد بلَغَتْ كلَّ المجتهدينَ في أهلِ ذلكَ العَصْر.
والثالث: أنْ يكونَ قد مَضَى على الحكمِ في المسألةِ زَمَنُ مُهْلَةِ النَّظَرِ والتأمُّلِ =

وهذا تغفيلٌ[١]؛ لأنَّ سائلًا سَألَ فأُجِيبَ؛ فأَيْنَ الإجماعُ[٢]؟! وحديثُ المُغِيرَةِ الذي في "الصحيحِ"[٣] فيه تَقَدُّمُ عبدِالرحمنِ بنِ عَوْفٍ، وليس فيه أَنَّهُ سُئِلَ: هل أَمَّ رسولَ اللهِ غيرُ أبي بَكْرٍ[٤]، وقد ذَكَرْنا[٥]: أنَّ رسولَ اللهِ جاءَ لِيَأْتَمَّ بأبي بكرٍ، وإنَّما أبو بكرٍ امْتَنَعَ،

= عادةً، ولا تَقِيَّةَ هناكَ لخوفٍ أو مَهَابةٍ أو غيرِهِمَا.

والرابع: أنْ تكونَ المسألةُ مَحَلَّ الاجتهادِ والنَّظَرِ، ولا تكونَ قطعيَّةً؛ وإلَّا فلا تكونُ مِنْ مَحَلِّ الإجماعِ السكوتيِّ.

واختَلَفُوا في كونِهِ إجماعًا، وفي حُجِّيَّتِهِ بما تراه مع ما سبق في: "كَشْف الأسرار" (٣/ ٢٣٠)، و"التَّقْرِير والتَّحْبِير" لابن أمير الحاج (٣/ ١٠١)، و"نَثْر الوُرُود" (٢/ ٤٣٨)، و"مَرَاقِي السُّعُود، إلى مَرَاقِي السُّعُود" (ص ٣٠٥)، و"المستصفى" للغَزَاليِّ (١/ ١٥١)، و"البَحْر المحيط" للزَّرْكَشِيِّ (٦/ ٤٥٦)، و"حاشية العَطَّار، على شرح المَحَلِّي، على جمع الجوامع" (٢/ ٢٢١-٢٢٢).

(١) سبق أن اتَّهَمَ المُصنِّفُ (ص٣٨٩) أبا حاتمِ بنَ حِبَّانَ بالتغفيلِ أيضًا، فليته أعرض عن هذه الخشونة في القول.

(٢) يَرِدُ على المُصنِّفِ: أنَّ صلاةَ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بكرٍ رضي الله عنه كانتْ مشهورةً معروفةً عندَ الصحابةِ والتابعينَ، وكأنَّه لم يكنْ بينهمْ خلافٌ في ذلكَ، وإنَّما أرادوا أنْ يَتثبَّتُوا مِنْ صلاتِهِ ﷺ خلفَ غيرِ أبي بكرٍ رضي الله عنه؛ يَدُلُّكَ على ذلكَ: قولُ عَمْرِو بن وَهْبٍ- في الحديثِ-: «كنَّا عندَ المُغِيرَةِ بن شُعْبة، فسُئِلَ: هل أَمَّ النبيَّ ﷺ أحدٌ مِنْ هذِهِ الأُمَّةِ غيرُ أبي بكرٍ؟ قال: نَعَمْ؛ كنَّا مع النبيِّ ﷺ في سَفَرٍ...».

(٣) أي: "صحيح مسلم" (٢٧٤)، وتَقَدَّمَ تخريجُ الحديثِ (ص٢٢٨-٢٢٩).

(٤) بيَّنا (ص٢٩٣) أنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ لا تُعَلُّ بعدمِ وُرُودِها في "الصحيحَيْن" أو أحدِهما؛ إذا استكْمَلَتْ شروطَ الصِّحَّة؛ وحدَيثُ المغيرةِ - الذي احتَجَّ به عبدُالمغيثِ- مِنْ هذا البابِ؛ فهو حديثٌ صحيحٌ ثَابِتٌ- كما تَقَدَّمَ في تخريجِهِ (ص٤٣٦-٤٤٢)- ولا تَعارُضَ بينَهُ وبينَ ما في روايةِ مُسْلِم، وتَقَدَّمَ أنَّ مِنَ المُقرَّرِ عندَ الأصوليِّينَ: أنَّ إعمالَ الدليلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إهمالِ أحدِهما بلا مُوجِبٍ، والجمعُ- ما أَمْكَنَ- مُقَدَّمٌ على الترجيح. انظرْ ما تَقدَّمَ (ص٢٩٤-٢٩٥).

(٥) انظر (ص٢٥٥-٢٧٣).

فكأنَّهُ قد أَمَّهُ[١]!!

واحتَجَّ بحديثٍ يَرْوِيهِ ابنُ إسحاقَ مِنْ حديثِ ابنِ زَمْعَةَ[٢]؛ أَنَّهُ[٣] أَمَرَ عُمَرَ فصَلَّى بالناسِ، فقالَ رسولُ اللهِ: «يَأْبَى اللهُ والمُسْلِمُونَ»، فجاءَ أبو بكرٍ، فصَلَّى بالناسِ[٤].

وهذا لا حُجَّةَ فيه أصلًا؛ لأنَّ ذلكَ كانَ في بِدَايَةِ المَرَضِ.

---

(١) انظر: الجوابَ عن هذا التأويلِ للمُصنِّفِ (ص٤٧١).
(٢) هو: عبدُاللهِ بنُ زَمْعَةَ بن الأسودِ بن المُطَّلِبِ بن أَسَد.
(٣) أي: ابنُ زَمْعة؛ كما في التعليقِ التالي.
(٤) أخرجَه ابنُ إسحاقَ في "السيرة"- كما في "السيرة النبوية" لابن هشام (٢/ ٦٥٢)- قال: قال ابنُ شهابٍ: حدثني عبدُ الملكِ بنُ أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ الحارثِ بنِ هشام، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زمعةَ بنِ الأسودِ بنِ المطلبِ ابنِ أسدٍ، قال: لما اسْتُعِزّ برسول الله ﷺ، وأنا عنده في نفرٍ من المسلمينَ، قال: دعاه بلالٌ إلى الصلاةِ، فقال: «مُرُوا مَن يُصلِّي بالناسِ»، قال: فخرجتُ فإذا عمرُ في الناسِ، وكان أبو بكر غائبًا، فقلتُ: قُمْ يا عمرُ فصَلِّ بالناسِ، قال: فقام، فلما كبر، سمع رسولُ الله ﷺ صوتَه، وكان عمرُ رجلًا مجهرًا، قال: فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «فأين أبو بكرٍ؟ يأبى الله ذلك والمسلمون، يأبى الله ذلك والمسلمون»، قال: فبُعث إلى أبي بكرٍ، فجاء بعد أن صلى عمرُ تلك الصلاةِ، فصلى بالناسِ، قال: قال عبدُ اللهِ بنُ زمعةَ: قال لي عمرُ: وَيْحَكَ، ماذا صنعتَ بي يا ابنَ زمعةَ؟ واللهِ ما ظننتُ حين أمرتني إلا أن رسولَ اللهِ ﷺ أمرك بذلك، ولولا ذلك ما صليتُ بالناسِ، قال: قلتُ: والله ما أمرني رسولُ اللهِ ﷺ بذلك، ولكني حين لم أرَ أبا بكرٍ، رأيتُك أحقَّ مَنْ حضر بالصلاةِ بالناسِ. اهـ.
ومعنى استُعِزّ: أي: « غُلبَ في كل شيء من مرض أو غيره، واستُعِزَّ بالعليل؛ أي: اشتدّ وجعه وغلب على عقله ». اهـ من حاشية "مسند الإمام أحمد" (٣١/ ٢٠٦) نقلاً عن السندي.
ومن طريقِ ابنِ هشام أخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٥٣)، وفيه ذكر شيخ ابن هشام والراوي للسيرةِ عن ابنِ إسحاقَ؛ وهو زيادُ بنُ عبدِ اللهِ البكّائيُّ.
=

= ومن طريقِ ابنِ إسحاقَ أخرجَه الإمامُ أحمدُ في "مسنده" (٤/ ٣٢٢ رقم ١٨٩٠٦)، وأبو داود في "سننه" (٤٦٦٠)، والفسويُّ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٤٣-٢٤٤ و٤٥٣-٤٥٤)، والحكيم الترمذيُّ في "نوادر الأصول" (١٢١٨)، وابنُ أبي عاصم في "السنة" (١١٦١)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٤/ ٤٠٠-٤٠٢ رقم ١٥٠٣٠)، وفي "الأوسط" (١٠٦٥)، والآجريُّ في "الشريعة" (١٢٩٣)، وأبو الفضلِ الزهريُّ في "حديثه" (٨٦)، وأبو نعيم في "الإمامة والرد على الرافضة" (٤٣)، وابنُ عبدِ البرِّ في "التمهيد" (٢٢/ ١٢٨)، والضياءُ في "المختارة" (٩/ ٣٥٧-٣٥٨ رقم ٣٢٤).
قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن الزهريِّ إلا محمدٌ، ولا يروى عن عبدِ اللهِ بنِ زمعةَ إلا بهذا الإسنادِ».
وذكر العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٤/ ٤٥٦) أن أبا داود رواه بإسنادٍ جيدٍ.
ورواه أحمدُ بنُ عبدِ الجبارِ عن يونسَ بنِ بكيرٍ عن ابنِ إسحاقَ، واختُلِفَ عليه:
فأخرجَه الحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ٦٤٠-٦٤١) عن أبي العباسِ محمدِ بنِ يعقوبَ الأصم، عن أحمدَ بنِ عبدِ الجبارِ، عن يونسَ بنِ بكيرٍ، عن ابنِ إسحاقَ، عن الزهريِّ، عن عبدِ الملكِ بنِ أبي بكرِ بنِ عبد الرحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشام، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زمعةَ، به. مثلَ الروايةِ السابقةِ.
وأخرجَه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٥٤) عن محمدِ بنِ أحمدَ بنِ حمادٍ الدولابيِّ، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ٢٦٢-٢٦٣) من طريقِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ زيادٍ ابنِ الأعرابيِّ، ومحمدِ بنِ يعقوبَ بنِ يوسفَ الأصمِّ، ورضوانَ بنِ أحمدٍ؛ جميعُهم (الدولابي، وابن الأعرابي، والأصم، ورضوان) عن أحمدَ بنِ عبدِ الجبارِ العطارديِّ، عن يونسَ بنِ بكيرٍ، عن محمدِ بنِ إسحاقَ، عن يعقوبَ بنِ عتبةَ بنِ المغيرةِ بنِ الأخنسِ، عن ابنِ شهابٍ، عن أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشام، عن عبدِ اللهِ بنِ زمعةَ بنِ الأسودِ، به هكذا بزيادةِ يعقوبَ بنِ عتبةَ بين ابنِ إسحاقَ والزهريِّ، وإسقاطِ عبدِ الملكِ بنِ أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ من الإسنادِ، وجعلِ الحديثِ من روايةِ الزهريِّ عن أبيه أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ مباشرةً. =

= وتبيّن بهذا أن هناك اختلافًا أيضًا على أبي العباسِ محمدِ بنِ يعقوبَ الأصمِّ بين أبي عبدِ اللهِ الحاكم والراوي عن الأصمِّ عند ابنِ عساكرَ؛ وهو: أبو عبد الله بنُ مَنْدَه الذي روى الحديثَ عن ابنِ الأعرابيِّ والأصمِّ، وقرنهما، فرواية الحاكم عن الأصمِّ توافقُ روايةَ زيادِ بنِ عبدِ اللهِ البكّائيِّ وغيرِه من الرواة الذين رووا الحديثَ بلا واسطةٍ بين ابنِ إسحاقَ والزهريِّ، وأما روايةَ ابنِ مَنْدَه عن الأصمِّ فتوافقُ روايةَ الدولابيِّ ورضوانَ في روايتهما الحديثَ عن أحمدَ بن عبدِ الجبارِ، فلعلّها هي الصوابُ، ولولا متابعةُ الدولابيِّ ورضوان، لأمكن أن يقالَ: إن ابنَ مَنْدَه حمل روايةَ الأصمِّ على روايةِ ابنِ الأعرابيِّ حينما قرنَها بها، والله أعلم.
وأخرجَه ابنُ الأعرابيِّ في "معجمه" (٢٣٠٨)، وابنُ قانعٍ في "معجم الصحابة" (٢/ ١٣٤)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٤/ ٤٠٢ رقم ١٥٠٣١) من طريقِ رشدينَ بنِ سعدٍ، عن عقيلِ بنِ خالدٍ، عن ابنِ شهابٍ الزهريِّ، عن عبدِ الملكِ، به.
ورِشْدينُ بنُ سعدِ بنِ مُفْلِح المَهْرِيُّ أبو الحجاج المصريُّ ضعيفٌ، وقد رجّح عليه أبو حاتم ابنَ لهيعةَ؛ كما في "التقريب" (١٩٤٢).
وأخرجَه ابنُ سعدٍ في "الطبقات" (٢/ ١٩٥) عن الواقديِّ، وابنُ أبي عاصمٍ في "السنة" (١١٦٢)، وفي "الآحاد والمثاني" (٦٠٦)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٤/ ٤٠٣ رقم ١٥٠٣٢) من طريقِ يعقوبَ بنِ حميدِ بنِ كاسبٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ موسى التيميِّ؛ كلاهما (الواقدي، والتيمي) عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ أخي الزهريِّ، عن عمِّه، عن عبدِ الملكِ، به.
والواقديُّ متروكُ الحديثِ كما تقدَّمَ (ص٤٠٧).
ويعقوبُ بنُ حميدِ بنِ كاسبٍ المدنيُّ، نزيلُ مكةَ، وقد ينسبُ إلى جدِّه: اختلفت فيه أقوالُ الأئمةِ، فقال البخاريُّ: «لم يزل خيراً، هو في الأصل صدوق»، ووثّقه مسلمةُ، وقال الحاكمُ: «لم يتكلمْ فيه أحدٌ بحجةٍ»، وقال القاسمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مهديٍّ: «قلتُ لأبي مصعبٍ الزهريِّ حين أردتُّ فراقَه: بمن توصيني بمكةَ، وعمن أكتبُ بها؟ قال: عليكَ بشيخِنا أبي يوسفَ يعقوبَ ابنِ حميدِ بنِ كاسبٍ»، وقال ابنُ عديٍّ: «لا بأسَ به وبرواياته، وهو كثيرُ الحديثِ، كثيرُ الغرائبِ، وكتبتُ مسندَه عن القاسمِ بنِ مهديٍّ؛ لأنه لزمه بوصيةِ أبي مصعبٍ إياه أن يكتب عنه بمكةَ، فكتبَ عنه المسندَ، وفيه =

= من الغرائبِ، والنسخِ، والأحاديثِ العزيزةِ، وشيوخٍ من أهلِ المدينةِ يروي عنهم ابنُ كاسبٍ، ولا يروي غيرُه عنهم، ومسندُ ابنِ كاسبٍ صنّفه على الأبوابِ، وإذا نظرتَ إلى مسندِه علمتَ أنه جمّاعٌ للحديثِ، صاحبُ حديثٍ».
واختَلَفَ فيه قولُ ابنِ معينٍ، فوثّقه في روايةٍ، وفي روايةٍ قال: «ليس بشيءٍ»، وفي أخرى: «ليس بثقةٍ». وقال ابنُ أبي خيثمةَ: «قلتُ لمصعبٍ الزبيريِّ: إن ابنَ معينٍ يقول في ابنِ كاسبٍ: إن حديثَه لا يجوزُ؛ لأنه محدودٌ، فقال: بئس ما قال! إنما حسده الطالبيون في التحاملِ، وابنُ كاسبٍ ثقةٌ مأمونٌ، صاحبُ حديثٍ».
وقال ابنُ أبي حاتم: «قلتُ لأبي زرعة: ثقةٌ؟ فحرك رأسَه، قلتُ: كان صدوقاً في الحديث؟ قال: لهذا شروطٌ»، وقال أيضاً: «قلبي لا يسكنْ على ابنِ كاسبٍ»، وقال أبو حاتم: «ضعيفُ الحديثِ»، وقال النسائيُّ: «ليس بشيءٍ»، وفي موضعٍ آخرَ: «ليس بثقةٍ»، وقال صالح جزرة: «تكلم فيه بعضُ الناسِ»، وقال عباسٌ العنبريُّ: «يوصّل الحديثِ»، وقال زكريا بنُ يحيى الحلوانيُّ: «رأيتُ أبا داودَ السجستانيَّ صاحبَ أحمدَ بنِ حنبلٍ قد ظاهرَ بحديثِ ابنِ كاسبٍ، وجعله وقاياتٍ على ظهورِ ركبتِه، فسألته عنه، فقال: رأينا في مسندِه أحاديثَ أنكرناها، فطالبناه بالأصولِ، فدافعها، ثم أخرجها بعدُ، فوجدنا الأحاديثَ في الأصولِ مغيّرةً بخطٍّ طريٍّ، كانت مراسيلَ فأسندها، وزاد فيها». اهـ من "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٠٦رقم٨٦١)، و"تاريخ ابن معين" (٢/ ٦٨١رقم ٧٧٢)، و"التهذيب" (١١/ ٣٨٣ - ٣٨٥ رقم٧٤٥).
فالذي يظهر- والله أعلم- أن ابنَ كاسبٍ لم يظهرْ منه شيءٌ في بدايةِ أمرِه، وكان صاحبُ روايةٍ، فأثنى عليه من عرفه، ثم ظهرتِ المناكيرُ في رواياته، فانكشف أمرُه، وحكايةُ أبي داودَ تعدّ مِن الجرح المفسّر الذي يقدّم على توثيقِ مَن وثّقه، وهي تؤيّدُ جرحَ الأئمةِ الآخرين له؛ كابنِ معينٍ، وأبي زرعةَ، وأبي حاتمٍ، والنسائيِّ، وصالح جزرةَ، وعباسٍ العنبريِّ، فهو ضعيفٌ جدًّا، والله أعلمُ.
وأخرجه البلاذريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٤) عن ابنِ سعدٍ، عن الواقديِّ، عن معمرٍ وابنِ أخي الزهريِّ، عن الزهريِّ، عن عبدِ الملكِ، به.
وهذه أيضًا من طريقِ الواقديِّ، وهو متروكٌ.

والصحيحُ من روايةِ معمرٍ: ما رواه عبدُ الرزاق في "مصنفه" (٥/ ٤٣٢):
قال معمرٌ: قال الزهريُّ: وقال النبيُّ ﷺ لعبدِ اللهِ بنِ زمعةَ: «مُرِ الناسَ فليصلوا»، فخرج عبدُ اللهِ بنُ زمعةَ فلقي عمرَ بنَ الخطابِ، فقال: صلِّ بالناسِ، فصلَّى عمرُ بالناسِ، فجهر بصوتِه- وكان جهيرَ الصوتِ- فسمع رسولُ الله ﷺ، فقال: «أليس هذا صوتَ عمرَ؟» قالوا: بلى يا رسولَ اللهِ، فقال: «يأبى اللهُ ذلك والمؤمنون، ليصلِّ بالناسِ أبو بكرٍ»، فقال عمرُ لعبدِ اللهِ ابنِ زمعةَ: بئسَ ما صنعتَ! كنتُ أرى أن رسولَ اللهِ ﷺ أمركَ أن تأمرَني، قال: لا واللهِ ما أمرني أن آمُرَ أحدًا.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٦٦١)، ويعقوبُ بنُ سفيانَ في "المعرفة" (١/ ٤٥٤)، وابنُ أبي عاصم في "السنة" (١١٦٠)، والآجريُّ في "الشريعة" (١٢٩٤)، وابنُ عساكر في "تاريخه" (٣٠/ ٢٦٣) من طريقِ موسى بنِ يعقوبِ الزَّمْعيِّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ إسحاقَ، عن ابنِ شهابٍ، عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عتبةَ بنِ مسعودٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ زمعةَ، به.
وموسى بنُ يعقوبَ صدوقٌ، إلا أنه سيِّءُ الحفظ؛ كما في "التقريب" (٧٠٢٦)، وقد خالفَ جميعَ الرواةِ؛ بجعلِ شيخِ الزهريِّ عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ عتبةَ، فروايتُه هذه منكرةٌ.
وأخرجه الآجريُّ في "الشريعة" (١٢٩١ و١٢٩٢) عن جعفرٍ الفريابيِّ، عن محمدِ بنِ الصباحِ الجرجرائيِّ، عن سفيان بن عيينة، عن الزهريِّ، عن عروة، عن عائشة، به.
ومحمدُ بنُ الصباحِ الجرجرائيُّ صدوقٌ وقد روى حديثًا منكرًا غيرَ هذا؛ كما في "التقريب" (٥٩٦٥)، و"التهذيب" (٩/ ٢٢٨-٢٢٩)، وقد سلك الجادَّةَ في هذه الروايةِ فأخطأَ وخالفَ باقيَ الرواةِ؛ بجعلِ الحديثِ من روايةِ الزهريِّ، عن عروةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها.
وخلاصةُ ما تقدَّمَ: أن الصوابَ في الحديثِ روايةُ معمرٍ له عن الزهريِّ مرسلاً- كما في روايةِ عبدِ الرزاقِ المتقدمةِ- فهو ضعيفٌ؛ لإرسالِه، وأما الروايةُ الموصولةُ فهي من مفاريدِ محمدِ بنِ إسحاقَ؛ تفرَّد بها عن الزهريِّ، عن عبدِ الملكِ بنِ أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ، عن أبيه، عن عبدِ الله بنِ زمعةَ، به، وتُوبعَ ابنُ إسحاقَ من قبل عقيلِ بنِ خالدٍ، ومحمدِ بنِ =

على أنَّ رَاوِيَهُ ابنَ إسحاقَ: قد كَذَّبَهُ جماعةٌ مِنَ العلماءِ، منهم: هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ[(١)]، وقال مالكُ بنُ أَنَسٍ: [«كانَ دَجَّالًا مِنَ الدَّجَّالِينَ»][(٢)].

= عبدِ الله ابنِ أخي الزهريِّ، ومعمر، ولكنها متابعاتٌ لا يُفرحُ بها ولا يثبتُ منها شيءٌ، وخولف ابنُ إسحاقَ بما رُوِيَ عن عبد الرحمنِ بنِ إسحاقَ المدنيِّ وسفيانَ بنِ عيينةَ؛ كلاهما عن الزهريِّ، به موصولاً مع اختلافٍ بينهما في إسنادِهِ، ولا يثبتُ عنهما هذا الاختلافُ؛ لضعف الإسنادِ إليهما، والله أعلم.
هذا؛ ولم نَقِفْ على كتابِ عبدِالمغيثِ؛ حتى نَعْرِفَ وجهَ استدلالِهِ بهذا الحديث على ما ذهَبَ إليه؛ ولم نَجِدْ في روايةِ ابنِ إسحاقَ هذه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ، في شيءٍ مِنْ مصادرِ التخريجِ التي وَقَفْنَا عليها.

(١) كما في "الكامل" لابن عَدِيٍّ (٦/ ١٠٣).

(٢) في الأصلِ: «دخالًا من الدخالين» بالخاءِ المعجَمةِ في الكلمتَيْنِ؛ وهو تصحيف.
وانظرْ قولَ الإمام مالكٍ في "الجَرْح والتعديل" (٧/ ١٩٣)، و"الكامل" (٦/ ١٠٣)؛ لكنْ وقَعَ فيهما: «دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ»؛ و«دَجَّالٌ» يُجْمَعُ قياسًا جمعَ تصحيحٍ على: «دَجَّالِينَ»، ويجمعُ على غيرِ قياسٍ على التكسيرِ؛ فيقالُ: «دَجَاجِلَة»؛ وهذا الجمع الأخير قاله الإمام مالك رحمه الله. وانظر: "لسان العرب" (١١/ ٢٣٧)، و"تاج العروس" (٢٨/ ٤٧٢). وانظر: "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٥٦)، و"معجم الأدباء" (٥/ ٢٢١).
ورَحِمَ اللهُ المُصنِّفَ! فليسَ ثَمَّةَ ما يُحْوِجُهُ إلى هذا التكلُّفِ في رَدِّ الأحاديثِ والطعنِ في رواةٍ بأشياءَ لسنا نَشُكُّ أنَّه يَعْلَمُ أنها مدفوعةٌ عنهم، ومنهم مُحمَّدُ ابنُ إسحاقَ الذي اعتمَدَ عليه المُصنِّفُ كثيرًا في كتابَيْهِ: "المنتَظَم"، و"تَلْقيح فُهُوم أهل الأثر"! فإذا كان يَعتقِدُ أنه كذَّاب، فلماذا اعتمَدَ رواياتِهِ في الكتابَيْنِ المذكورَيْنِ، بل وغيرِهِمَا مِنْ كتبه؟!
وهذا الذي ذكَرَهُ عن هِشَام بن عُرْوةَ والإمام مالكٍ قد وَضَحَ سببُهُ:
أمَّا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ: فإنَّ ابنَ إسحاقَ رَوَى عن زوجتِهِ فاطمةَ بِنْتِ المُنْذِرِ بعضَ الأحاديثِ، فاتَّهَمَهُ هِشَامٌ بحُجَّةِ أنه ما دَخَلَ على امرأتِهِ وما رآها؛ فاعْتَبَرَ العلماءُ كلامَ هِشَام غيرَ مُؤثِّر في مُحمَّدِ بن إسحاقَ، والْتَمَسُوا العُذْرَ لهما كلَيْهِمَا؛ أمَّا هشامٌ: فهذا مَبْلَغُهُ من العِلْم، وأمَّا ابنُ إسحاقَ: فصادقٌ فيما =

= ادّعَاهُ، فيُمْكِنُ أنْ تكونَ حدَّثَتْهُ مِنْ وراءِ حِجَاب؛ وهذا توجيهُ الإمامِ أحمدَ؛ كما نقله ابن عبدالبر في الموضع السابق من "جامع بيان العلم وفضله" وغيره.
وأمَّا الإمامُ مالكٌ: فبَيْنَهُ وبينَ ابنِ إسحاقَ شَحْناءُ بحكم أنَّهما قرينان، وكلامُ الأقرانِ يُطْوَى ولا يُرْوَى، ثم إنهما اصطلحا وزال ما بينَهما. وانظرْ في تفصيلِ ذلكَ والجوابِ عنه: "سِيَر أعلام النبلاء" (٧/ ٣٣- ٥٥)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٦٨- ٤٧٥)، وقد أحسَنَ وأجادَ الدكتورُ أحمدُ معبدٍ في الدراسةِ التي كتبها في قرابةِ مئةِ صفحةٍ عن حالِ محمدِ بنِ إسحاقَ، وناقشَ كلَّ ما قيل فيه؛ وذلك في تعليقِهِ على "النفح الشذي" لابن سيد الناس (٢/ ٦٩٨-٧٩٢)، وفي خاتمةِ هذه الدراسةِ ذكر خلاصتَها فقال:
«١- إن الطعونَ الموجهةَ لابنِ إسحاق بما يقتضي ردَّ حديثِه- أو شدة ضعفِه- مردودٌ عليها، أما الطعنُ المفسرُ بالتدليسِ، أو بما يقتضي خفَّة الضبطِ، فكلاهما مُسلَّمٌ به، وبناءً على ذلك يكونُ ما دلسه أو تبين وهمُه فيه بشذوذٍ أو نكارةٍ، فهو ضعيفٌ، وما ليس كذلك فهو حسنٌ لذاتِه، ما لم توجدْ فيه علةٌ أخرى قادحةٌ.
٢- إن الأقوالَ المختلفةَ في ابن إسحاقَ، سواءٌ كانت من عالمٍ واحدٍ، أو من أكثرَ من عالمٍ، يمكنُ الجمعُ بين غيرِ المردود منها على جعلِ حديثِه في مرتبةِ الحسنِ لذاتِه، ما لم يُدلسْه، أو يشذ به، سواءٌ في ذلك ما تعلَّقَ بالأحكامِ، أو ما تعلقَ بالمغازي والسيرةِ ونحوهما، ولكنه يُقدَّمُ في المغازي والسيرةِ عند الترجيح؛ لإمامتِه فيهما.
٣- إن أكثرَ من واحدٍ من العلماء المتقدمين قالوا بتحسينِ حديثِ ابنِ إسحاقَ فقط، ولم يُعرَفْ لهم فيه قولٌ آخرُ يُخالفُ ذلك، كما أن أكثرَ مَنْ جاءَ عنهم وصفَ ابنَ إسحاقَ بألفاظِ التوثيقِ العليا، قد جاء عنهم أيضًا وصفُه بما يُنزلُه إلى مرتبةِ الحديثِ الحسنِ.
٤- إن من يصححون حديثَ ابنِ إسحاقَ، بعضُهم لا يفرقُ بين الصحيحِ والحسنِ؛ كابنِ خزيمةَ وابنِ حبانَ، وبعضُهم يراعي ما يَعضُده من المتابعِ أو الشاهدِ كالترمذيِّ.
٥- إن قولَ ابنِ سَيِّدِ الناسِ وغيرِه- ممن يفرقُ بين الصحيحِ والحسنِ- بتصحيحِ حديثِ ابنِ إسحاقَ لذاتِه، يعتبرُ خلافَ الراجحِ. والله أعلَم». اهـ.
وراجعْ ترجمةَ ابنِ إسحاقَ (ص٣٣١-٣٣٢).

واحتَجَّ بحديثٍ رواه عن ابنِ إسْحَاقَ، عن عُمَرَ بن ذَرٍّ[١]، عن أبي بَكْرِ بنِ حَفْصٍ[٢]، قال: لَمَّا ثَقُلَ رسولُ اللهِ، ووَجَدَ خِفَّةً، فذَهَبَ أبو بكرٍ يَتَأَخَّرُ، فدَفَعَهُ رسولُ اللهِ، وقال: «صَلِّ»، وقَعَدَ عن يَمِينِ أبي بكرٍ[٣].

---

(١) هو: عُمَرُ بنُ ذَرِّ بن عبدِاللهِ بن زُرَارَةَ، أبو ذَرٍّ، الهَمْدَانيُّ، المُرْهِبي، الكوفيُّ، ثقة رمي بالإرجاء؛ وثَّقَهُ يحيى بنُ مَعِينٍ، والنَّسَائيُّ، والدارقطنيُّ، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ مرجئٌ لا يُحْتَجُّ بحديثه»، تُوفِّي سنةَ (١٥٦هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٦/ ١٠٧)، و"تهذيب الكَمَال" (٢١/ ٣٣٤)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٦/ ٣٨٥)، و"شذرات الذهب" (٢/ ٢٥٥).

(٢) المشهور بهذه الكنية هو: عبدُاللهِ بنُ حفصِ بن عُمَرَ بن سَعْدِ بن أبي وَقَّاصٍ القُرَشيُّ الزُّهْريُّ، وهو أبو بكرِ بنُ حَفْصٍ المَدَنيُّ، مشهورٌ بكنيتِهِ، ثقة، روى له الجماعة؛ وثقه العجلي، والنَّسَائيُّ، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن عبدالبر: «وكان من أهل العلم والثقة، أجمعوا على ذلك». ترجمته في: "التاريخ الكبير" (٥/ ٧٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ٣٦)، و"الثقات" (٥/ ١٢)، و"تهذيب الكَمَال" (١٤/ ٤٢٣).

وعمر بن ذر يروي عن أبي بكر بن حفص هذا كما في "الصلاة" لأبي نعيم الفضل بن دكين (١٩٩).

وقد روى ابنُ سعدٍ في "الطبقات" (٢/ ٢٥٥) عن أبي نعيم، عن عمرِ بنِ ذرٍّ حديثًا، وفيه: «قلتُ لابنِ ذرٍّ: ممن سمعتَه؟ قال: سمعتُ أبا بكرِ بنِ عمرَ بنِ حفصٍ إن شاء الله»، وهذا مشكلٌ؛ لأن المعروفَ بهذا الاسم هو: أبو بكرِ ابنُ عمرَ بنِ حفصِ بنِ عاصم بنِ عمرَ بنِ الخطابِ، العُمَريُّ؛ كما في "الطبقات" لابن سعد (٧/ ٥٣١)، وقد قال عنه الدارقطنيُّ: «قليلُ الحديثِ بمرَّةٍ، ثقةٌ»؛ كما في "سؤالات البرقاني" (٥٨٨)!

(٣) لم نقفْ على حديثِ أبي بكرِ بنِ حفصٍ هذا عند ابن إسحاقَ، ولا غيرِه.

وقد أخرج ابنُ إسحاقَ في "السيرة" - كما في "السيرة النبوية" لابنِ هشام (٢/ ٦٥٣-٦٥٤)- عن أبي بكرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي مليكةَ قال: لما كان يومُ الاثنينِ خرج رسولُ اللهِ ﷺ عاصبًا رأسَه إلى الصبحِ، وأبو بكرٍ يصلِّي بالناسِ، فلما خرج رسولُ اللهِ ﷺ تفرَّجَ الناسُ، فعرَفَ أبو بكرٍ أن الناسَ لم يصنعوا ذلك إلا لرسولِ اللهِ ﷺ، فنكصَ عن مصلَّاه، فدفع رسولُ الله ﷺ في ظهرِه، وقال: «صلِّ بالناسِ»، وجلس رسولُ اللهِ ﷺ إلى جنبِه، فصلى قاعدًا =

وهذا حديثٌ مقطوعٌ[١]؛ **لأنَّ «ابنَ حَفْصٍ» ليس بصحابيٍّ**[٢]، **وأمَّا «عُمَرُ بنُ ذَرٍّ»: فقال عليُّ بن الجُنَيْدِ الحافظُ: «كانَ عُمَرُ مُرْجِئًا، ضعيفًا»**[٣]، **وأمَّا «ابنُ إسحاقَ»: فقد ذَكَرْنَا الطعنَ فيه**[٤].

(٢٣) **واحتَجَّ بحديثٍ رواهُ سَيْفُ بنُ عُمَرَ/، عن هِلَالِ بنِ عامرٍ**[٥]،

= عن يمين أبي بكر... الحديث.
ومن طريقِ ابنِ إسحاقَ أخرجه ابنُ جريرٍ الطبريُّ في "تاريخه" (٣/ ١٩٨-١٩٩)، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" (٧/ ٢٠١).
وأخرجه البلاذريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٨-٥٥٩) من طريق الليث ابن سعدٍ، عن ابنِ أبي مليكةَ، به.
وهذا في معنى حديثِ أبي بكرِ بن حفصٍ، وهو مرسلٌ، وقد وصله بعضُهم من طريقِ ابنِ أبي مليكةَ، عن عائشةَ، وقيل: عن ابنِ أبي مليكةَ، عن عبيدِ بنِ عميرٍ، عن عائشةَ، وقيل: عن ابنِ أبي مليكةَ، عن عبيدِ بنِ عميرٍ؛ مرسلًا.
انظر: "العلل" لابنِ أبي حاتم (٢٦٥٠)، و"العلل" للدارقطني (١٤/ ٣٥٦)، و"جامع الآثار" (٦/ ٤٢٣-٤٢٥).

(١) تقدم (ص٢٢٦) قولُ المصنِّفِ: «والآنَ فالغالبُ على المحدِّثين السَّماعُ فحسب، لا يعرفون صحابيًّا من تابعيٍّ، ولا حديثًا مقطوعًا من موصولٍ»، فهو يطلق المقطوع على المنقطع الذي لم يتصل إسناده، ولو أنه عبَّر هنا بقوله: «وهذا حديث مرسل»؛ لكان أوضح في النقد على عادة المحدِّثين.

(٢) انظر: "تاريخ الإسلام" للذهبي (٣/ ٣٤٤)، و"الإصابة" لابن حجر (١٢/ ٨١-٨٢ رقم٩٦٧٤/ طبعة التركي).

(٣) وذكَرَ المُصنِّفُ هذا النَّصَّ- أيضًا- في "الضعفاء والمتروكين" (٢/ ٢٠٧)، ولم نجدْهُ عندَ غيرِهِ ممن تَقدَّم. وتقدم أن عمر بن ذر هذا ثقة رمي بالإرجاء، وقد وثقه جمع من الأئمة، فلا يعتدّ بهذا الجرح الذي ذكره المصنِّف لو ثبت عن ابن الجنيد.

(٤) انظر التعليقَ على ذلكَ (ص٤٤٩-٤٥٠).

(٥) هو: هِلَالُ بنُ عامرِ بن عَمْرٍو المُزَنِيُّ الكوفيُّ، قال يحيى بنُ مَعِين: «ثقةٌ»، وذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ في "الثقات" (٧/ ٥٧١). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير (٨/ ٢٠٦)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٠/ ٣٤٠).

عن رافعٍ[(١)]، عن أبيه، قال: كانَ النبيُّ ﷺ رُبَّمَا خَرَجَ بعدما يَدْخُلُ أبو بكرٍ في الصلاةِ، فيُصَلِّي خَلْفَهُ[(٢)].

وقد ذَكَرْنَا- فيما تَقدَّمَ[(٣)]- أنَّ سَيْفًا كانَ كَذَّابًا يضعُ الحديثَ.

وقد اتَّفَقَ الناسُ أنَّه ما جَرَى ذلكَ إلَّا مَرَّةً[(٤)].

وقد ذَكَرَ[(٥)] لِسَيْفٍ عن ابنِ إسحاقَ حَدِيثً[(٦)] آخَرَ[(٧)]، وقد سبَقَ

---

(١) هو: الصحابيُّ رافعُ بنُ عَمْرٍو المُزَنِيُّ.

(٢) أخرجه سيفُ بنُ عمرَ؛ كما في "إمتاع الأسماع" للمقريزي (١٤/ ٤٥٨-٤٥٩) عن هلالِ بنِ عامرٍ، عن رافعِ بنِ عمرٍو، عن أبيه قال: حجَّ النبيُّ ﷺ سنة عشرٍ، ثم رجع فأقام بقيةَ ذي الحجةِ والمحرمِ، ثم اشتكى في صفرٍ، فلما ثقل عن الخروج، أمر أبا بكر أن يقوم مقامه، وكان يصلي بالناس، وكان النبيُّ ﷺ ربما خرج بعدما يدخل أبو بكر- رضي الله تبارك وتعالى عنه- في الصلاة خلفه، ولم يصلِّ النبيُّ ﷺ خلف أحدٍ من أمتِه غيره؛ إلا ركعةً صلاها في سفر خلف عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ رضي الله تبارك وتعالى عنه. اهـ. وقد تصحّف فيه «رافع بن عمرو» إلى «رافع بن عمر»، وتصحف قوله: «ولم يصلِّ» إلى: «ولم يقل».

(٣) انظر (ص٤٠٧).

(٤) في دعوى الاتفاقِ على ذلكَ نَظَرٌ؛ كما سبَقَ بيانه (ص٣٩١).

(٥) يعني: عبدَالمغيث.

(٦) كذا في الأصلِ: «حَدِيثٌ» من دونِ ألفِ تنوينِ النصبِ، والجادَّةُ: «حَدِيثًا»؛ ويُوجَّهُ ما وقَعَ هنا- إن لم يكن تصحيفًا- على أنَّ هذه الألفَ حُذِفَتْ جريًا على لغةِ رَبِيعة؛ فإنَّهم لا يُبْدِلُونَ مِنَ التنوينِ في حالِ النصبِ ألفًا- كما يَفْعَلُ جمهورُ العَرَب- بل يَحْذِفُونَ التنوينَ، ويَقِفُونَ بسكونِ الحرفِ الذي قبله؛ كالمرفوعِ والمجرورِ، ولابدَّ مِنْ قراءتِهِ مُنوَّنًا في حالِ الوصلِ؛ غيرَ أنَّ الألفَ لا تُكْتَبُ؛ لأنَّ الخطَّ مدارُهُ على الوقف.
وشواهدُ لغةِ رَبِيعةَ أكثَرُ مِنْ أن تحصى، شعرًا ونثرًا، وقد وقَع مِنْ ذلكَ في الأحاديثِ والآثار، وكلام المحدِّثين. انظر تفصيلًا في ذلك في تعليقنا على "كتاب العلل" لابن أبي حاتم في المسألة (٣٤).

(٧) أخرجه سيفُ بنُ عمرَ؛ كما في "إمتاع الأسماع" للمقريزيِّ (١٤/ ٤٥٨) =

الطعنُ فيهما[(١)].

واحتَجَّ بحديثٍ آخَرَ رواهُ الواقديُّ- وقد بَيَّنَّا[(٢)] أنَّه كذَّابٌ- وقالَ فيه: قال الواقديُّ: سألتُ أبا بَكْرٍ عبدَاللهِ بنَ أبي سَبْرَةَ[(٣)] : كَمْ صَلَّى أبو بكرٍ بالناسِ؟ قال: سَبْعَ عَشْرَةَ صَلَاةً[(٤)].

= عن محمدِ بنِ إسحاقَ، عن الزهريِّ، عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ، [عن] ابنِ عباسٍ- رضي الله تبارك وتعالى عنه- قال: لم يصلِّ النبيُّ ﷺ خلف أحدٍ من أمتِه صلاةً تامةً إلا خلفَ أبي بكرٍ- رضي الله تبارك وتعالى عنه- وصلَّى ﷺ خلف عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ- رضي الله تبارك وتعالى عنه- ركعة. اهـ. وما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(١) انظر طَعْنَ المصنِّفِ في سَيْف بن عُمَر (ص٤٠٧)، وانظر طعنَهُ في ابنِ إسحاقَ (ص٤٤٩)، والتعليق عليه.

(٢) انظر (ص٤٠٩-٤١٠).

(٣) كذا في الأصلِ، والذي في الموضع الآتي من "طبقاتِ ابن سَعْد" : «سألتُ أبا بكرِ بنَ عبدِالله بن أبي سَبْرة»؛ وكلاهما صحيح؛ فهو: عبدُاللهِ بنُ عبدِاللهِ ابن مُحمَّدِ بن أبي سَبْرةَ بن أبي رُهْم، أبو بكرٍ القُرَشيُّ العامريُّ السَّبْريُّ المدنيُّ، قال عليُّ بنُ المَدِينِيِّ: «كان ضعيفًا في الحديثِ»، توفِّي سنةَ (١٦٢هـ). ترجمتُهُ في: "المجروحين" (٣/ ١٤٧)، و"تاريخ بغداد" (١٦/ ٥٣٦)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٣/ ١٠٢).

(٤) أخرجه الواقدي؛ كما في "إمتاع الأسماع" للمقريزي (١٤/ ٤٥٦) عن ابن أبي سبرة، عن أيوب بن عبد الرحمن [بن] أبي صعصعة، عن عباد بن تميم قال: صلى أبو بكر- رضي الله تبارك وتعالى عنه- بالناس إلى أن توفي رسول الله ﷺ سبع عشرة صلاة. اهـ. وما بين المعقوفين تصحّف في الأصل إلى "عن".
ومن طريق محمد بن عمر الواقدي أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ١٩٨) فقال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: سألت أبا بكر بن عبد الله بن أبي سبرة: كم صلى أبو بكر بالناس؟ قال: صلى بهم سبع عشرة صلاة، قلت: من حدثك ذلك؟ قال: حدثني أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة، عن عباد ابن تميم، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: صلى بهم أبو بكر ذلك. =

قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ: «كانَ أبو بكرِ بنُ أبي سَبْرَةَ يَضَعُ الحديثَ»[(١)]، وقال يحيى: «ليسَ حديثُهُ بشيءٍ»[(٢)]، وقال النَّسائيُّ:

= وبهذا السياقِ أخرجه ابنُ جريرِ الطبريُّ في "تاريخه" (٣/ ١٩٧) تعليقًا فقال: حُدِّثت عن الواقديِّ، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" (٧/ ١٩٧) من طريقِ الحسينِ بن الفرجِ، قال: حدثنا الواقديُّ، به، إلا أنه وقع عند ابنِ جريرٍ: أيوب بن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي صعصعةَ، عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ.
وعند البيهقيِّ: أيوب بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ.
وعن ابن سعد أخرجه البلاذريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٥٥٦)؛ مختصرًا.
والواقديُّ متروكُ الحديثِ كما تقدم (ص٤٠٧)، فلا يشتغلُ بتحريرِ الخلافِ عليه في إسنادِ هذا الحديثِ.
وهذا الذي ذكره في عَدَدِ صلواتِ أبي بكرٍ بالناسِ هو الراجحُ؛ وقد قال به كثيرٌ مِنْ أهلِ العلمِ؛ كابنِ سَعْد، والماوَرْدِيِّ، وابنِ ناصرِ الدِّينِ الدِّمَشْقيِّ، وعليِّ بن بُرْهَانِ الدِّينِ الحلبيِّ، وفيه أقوالٌ أخرى؛ قيل: صَلَّى خمسَ عَشْرةَ صلاةً، وقيل: عِشْرينَ صلاةً، وقيل: سِتِّينَ صلاةً أَوْ نحوَها، أي: صَلَّى بهم اثْنَيْ عَشَرَ يومًا، وهي مُدَّةُ مَرَضِ النبيِّ ﷺ على أرجحِ القولَيْن؛ وقد نقلَ هذا القولَ كثيرٌ مِنْ أهلِ الفقهِ والحديثِ- سوى من تقدَّم- ومنهم: المَاوَرْدِيُّ في "الحاوي" (١٤/ ٩٣)، والمُصنِّفُ في "تلقيح فُهُوم أهلِ الأَثَر" (١/ ٥٩)، و"صفة الصَّفْوة" (١/ ٢٢٠)- وانظر: "كشفِ المُشْكِلِ" (٤/ ٣١٤)- وشيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في "مِنْهاج السُّنَّة" (٥/ ٤٨٦)- ولم ينسبْهُ لمعَيَّنٍ، وعبَّرَ عنه بـ «أقلِّ ما قيلَ»- وابنُ كَثِيرٍ في "البداية والنهاية" (٨/ ٥٧)- نقله عن أبي بكر ابن أبي سبرة- وعليُّ بنُ مُحمَّدٍ الخُزَاعيُّ في "تخريج الدَّلَالاتِ السَّمْعيَّة" (ص١١٠)- نقله عن ابن حبيب الهاشمي - وابنُ ناصرِ الدينِ الدِّمَشْقِيُّ في "سَلْوةِ الكَئِيبْ، بوفاةِ الحَبِيبْ" (ص١١٠)، وعليُّ بنُ بُرْهانِ الدينِ الحَلَبيُّ في "السِّيرَة الحَلَبِيَّة" (٣/ ٤٩٢)، وقد فَصَّلَ البَيْهقِيُّ في "دَلَائِل النُّبوَّة" (٧/ ١٩٦-١٩٧) الأَدِلَّةَ على ترجيحِ هذا القولِ.

(١) انظر: "العلل" للإمام أحمدَ (١/ ٥١٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٧/ ٢٩٨)، و"تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٧٠).

(٢) يحيى هذا هو: ابن معين، وانظر كلامه هذا في: "الجَرْح والتعديل" (٧/ ٢٩٨)، و"التاريخ" بروايةِ الدُّورِيِّ (٢/ ٦٩٥)، و"تاريخ بغداد" (١٦/ ٥٣٩).

«متروكُ الحديثِ»(١).

وما أَحْسَنَ ما انْتَقَى هذا الشَّيْخُ الأحاديثَ!! ولكنْ [حاطبُ](٢) لَيْلٍ لا يُمَيِّزُ(٣)؛ على أَنَّ معظمَ كِتَابِهِ وأحاديثِهِ نَقَلَهُ مِنْ "كتابِ أبي عَلِيٍّ البَرَدَانِيِّ"(٤)؛ فما تَعِبَ هو في طَلَبِ الأحاديثِ.

---

(١) انظر: "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص٢٦٢ رقم ٦٩٧).
وإلى هنا انتَهَى نقلُ المصنِّفِ لأدلَّةِ عبدِالمغيثِ، وردُّهُ عليه، وقد عَلَّقْنا على ذلكَ كلِّه، بما يُوجِبُهُ الإنصافُ والنَّظَرُ السليم- فيما نرى- والتوفيقُ مِنَ اللهِ وَحْدَه. وسيَشْرَعُ المُصنِّفُ في عَرْضِ كلامِ أبي عليٍّ البَرَدانيِّ، وأبي بَكْرٍ القَصْرِيِّ، في ذلكَ، والرَّدِّ عليهما.

(٢) في الأصل: «خاطب» بالمعجمة.

(٣) يَبْدُو أنَّ عادةَ اللهِ جَرَتْ في عبادِهِ: أنَّه كما تَدِينُ تُدَانُ؛ فها هو الحافظُ ابنُ حَجَر رَحِمَهُ اللهُ يَرْمِي المُصنِّفَ بما رَمَى به عبدَ المغيثِ- هنا- حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ؛ يقولُ ابن حَجَرٍ في «لسان الميزان» (٢/ ٨٣): «ودَلَّتْ هذه القِصَّةُ على أنَّ ابنَ الجَوْزيِّ حاطبُ لَيْلٍ؛ لا يَنْقُدُ ما يُحدِّثُ به»؛ رَحِمَ اللهُ الجميعَ، وغَفَرَ لهم!

(٤) ذكَرَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ كتابَ البَرَدانيِّ هذا؛ فقال في ترجمتِهِ من "الذَّيْل على طبقات الحنابلة" (١/ ٢٢٢): «وله جزءٌ في صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ»، وذكَرَهُ أيضًا في "فتح الباري" (٦/ ٧٨)، ولم نقفْ على هذا الكتابِ، ولا على اسمِهِ.
والبَرَدَانِيُّ: هو: أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن أحمدَ بن مُحمَّدِ بن حَسَنٍ البغداديُّ، الحَنْبَلِيُّ، أبو عَلِيٍّ البَرَدَانِيُّ؛ نسبةً إلى «البَرَدَانِ» مِنْ سَوَادِ العِرَاقِ، وهو الإمامُ الحافظُ الثقةُ مُفِيدُ بغدادَ، تَفَقَّهَ على القاضي أبي يَعْلَى، قال السَّمْعانيُّ: «كان أَحَدَ المُتميِّزينَ في صَنْعةِ الحديثِ، وأَحَدَ حُفَّاظِهِ، خَرَّجَ لنفسِهِ وللشيوخِ وكتَبَ الكثيرَ، وكان ثِقَةً صالحًا»، وقال السِّلَفِيُّ: «كانَ أبو عليٍّ أحفَظَ وأعرَفَ مِنْ شُجَاعِ الذُّهْلِيِّ، وكانَ ثقةً ثَبْتًا، له مُصنَّفاتٌ»، وقال المُصنِّفُ: «كان ثقةً ثَبْتًا صالحًا، له معرفةٌ تامَّةٌ بالحديث»، وقال الذَّهَبِيُّ: «وكان بصيرًا بالحديث، مُحقِّقًا حُجَّةً»، وُلِدَ سنةَ (٤٢٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٩٨هـ). ترجمتُهُ في: "طبقات الحنابلة" (٢/ ٢٥٣)، و"الأنساب" (١/ ٣١٣)، و"المنتظم" (٩/ ١٤٤)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٩/ ٢١٩-٢٢٢)، و"تاريخ الإسلام" (٣٤/ ٢٧١)، =

وقد نَظَرْتُ في "كتابِ البَرَدَانِيِّ"، وقد قالَ في أَوَّلِهِ: «مَذْهَبُ الجماعةِ: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى قاعدًا، وصَلَّى أبو بكرٍ بصلاتِهِ قائمًا، وائْتَمَّ الناسُ بأبي بكرٍ»؛ **هذا لفظُهُ،** غيرَ أنَّهُ حَمَلَتْهُ عصبيةٌ عَامِّيَّةٌ، فقالَ: «إنَّما اقْتَدَى رسولُ اللهِ بأبي بكرٍ يَوْمَ مَوْتِهِ في صلاةِ الصُّبْحِ، ولم يُصَلِّ بَعْدَها»[1].

= و"العِبَر، في خَبَرِ مَنْ غَبَر" (٣/ ٣٥٢)، و"الوافي بالوفيات" (٧/ ٢١٠)، و"الذَّيْل على طبقات الحنابلة" (١/ ٢٢٠-٢٢٣)، و"طبقات الحفاظ" (١/ ٤٥٠)، و"شذرات الذهب" (٥/ ٤١٩).

(١) مرادُ الحافظِ البَرَدانيِّ: هو إثباتُ صلاةٍ أخرى كانَ فيها أبو بكرٍ إمامًا للنبيِّ ﷺ؛ وهو بذلك يَجْمَعُ بينَ أحاديثِ الباب: بأنَّ صلاةَ النبيِّ ﷺ كانتْ في مَرَّتَيْنِ مُختلِفَتَيْن؛ مَرَّةً صلَّى أبو بكرٍ وراءَ النبيِّ ﷺ، ومَرَّةً صلَّى النبيُّ ﷺ وراءَهُ؛ وهذا قولُ الجَامِعِينَ بينَ هذه الأحاديثِ. وقد تَقَدَّمَ ذكرُ مَنْ قال بهذا القولِ (ص٢٧٥).

فالحافظُ البَرَدانيُّ لا لَوْمَ عليه ولا عِتَابَ، ولكنَّ المُصنِّفَ- عفا اللهُ عنه- قد نال مِنْ كلِّ مَنْ خَالَفَ مذهبَهُ في هذه المسألةِ الفَرْعِيَّةِ الخِلَافِيَّة؛ فقد اتَّهَمَ عبدَالمغيثِ بالجهل، والتغفيل، بل اتهَمَ الإمامَ ابنَ حِبَّانَ بالتغفيلِ أيضًا، واتَّهَمَ هنا الحافظَ البَرَدانيَّ بالعصبيَّةِ العاميَّة، وقلةِ الفَهْمِ والدراية، إلى غيرِ ذلك!!

فكأنَّ المُصنِّفَ بذلكَ يُرِيدُ أن يَحْمِلَ الجميعَ على قولِهِ؛ وقد صحَّ عن أهلِ العلم النهيُ عن ذلكَ، وما مسألةُ الإمام مالكٍ مع أبي جعفرٍ المنصورِ- حينَ أرادَ أنْ يَحْمِلَ الناسَ على "الموطَّأ"، فنهاهُ مالكٌ عن ذلكَ- إلا مِنْ هذا القبيل، وقال الإمامُ أحمدُ: ما ينبغي للفقيهِ أن يَحْمِلَ الناسَ على مذهبه، ولا يُشدِّدَ عليهم، قال: لا تُقلِّدْ دِينَكَ الرجالَ؛ فإنَّهم لَنْ يَسْلَمُوا مِنْ أنْ يَغْلَطُوا. الفتاوى الكبرى" (٦/ ٣٣٨).

وقال النوويُّ: «وذكَرَ أقضى القضاةِ أبو الحَسَنِ الماوَرْدِيُّ البصريُّ الشافعيُّ في كتاب "الأحكام السلطانيَّة" خلافًا بينَ العلماءِ بأنَّ مَنْ قَلَّدَهُ السلطانُ الحِسْبَةَ: هل له أن يَحْمِلَ الناسَ على مذهبِهِ فيما اختَلَفَ فيه الفقهاءُ إذا كان المُحْتَسِبُ مِنْ أهلِ الاجتهاد، أَمْ لا يُغيِّرُ ما كان على مَذْهَبِ غيرِهِ؟ والأصحُّ: =

وقَلَّدَهُ هذا الشيخُ، فذَكَرَ ذلكَ، وهذه دَعْوَى باطلةٌ مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُهَا: أنَّه لم يَنْقُلْهَا في روايةٍ لها أصلٌ[(١)].

والثاني: أنَّ حَدِيثَنَا عن عائشةَ المُتَّفَقَ عليه يَرُدُّ هذا[(٢)]؛ لأنَّ عُبَيْدَاللهِ بنَ عبدِاللهِ قال لعائشةَ: حَدِّثِينِي عن مَرَضِ رسولِ اللهِ، فذكَرَتْهُ له، فلو كانَ قد جَرَى فيه غيرُ ذلكَ لَأَخْبَرَتْهُ؛ وهذا يَرُدُّ قولَ مَنْ قالَ: «كانَ ذلكَ وَقْتَ آخَرَ»[(٣)].

والثالثُ: أنَّ جُمْلَةَ مَرَضِ رسولِ اللهِ كان اثْنَيْ عَشَرَ يومًا[(٤)]، وكانَ يَخْرُجُ فيُصَلِّي بهم، وإنَّما تَأَخَّرَ ثلاثةَ أيَّامٍ، فصَلَّى بِهِمْ أبو بَكْرٍ في هذهِ

= أنَّه لا يُغَيِّرُ». اهـ. "شرح مسلم" (٢/ ٢٤)، وانظر: "الأحكام السلطانية" للماورديِّ (ص٣١٦/ ت. أحمد البغدادي).

(١) لم نقفْ على كتابِ البَرَدانيِّ؛ لِنَعْرِفَ ذلكَ، وقد سبَقَ أنْ بَيَّنَّا صحةَ الأحاديثِ التي احتَجَّ بها البَرَدَانيُّ وعبدُالمغيثِ، على صلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ، وأنَّهُ لا تَعَارُضَ بينها وبينَ ما في "الصحيحَيْن"؛ لأنهما واقعتانِ مختلفتانِ؛ وهذا قولُ مَنْ جمَعَ بينَ تلكَ الأحاديثِ؛ كالبَرَدانيِّ وغيرِهِ. انظر: (ص٢٧٥).

(٢) تَقدَّمَ حديثُ عائشةَ (ص٢٦١-٢٦٢).

(٣) بل كان ذلكَ في وقتٍ آخَرَ؛ فهما قصَّتانِ مختلفتان. انظر: (ص٢٧٥).
وقولُه: «وقت آخر» كذا في الأصلِ دُونَ ألفِ النصبِ في كلمةِ: «وقت»، والجادَّةُ: «وقتًا آخَرَ»، أو: «في وقتٍ آخَرَ»؛ غيرَ أنَّ ما وقَعَ في الأصلِ له وجهٌ صحيحٌ في العربيَّة، وهو أنه نُصِبَتْ كلمةُ: «وَقْت» على الظرفيَّةِ، أو على نزعِ الخافضِ؛ ثُمَّ حُذِفَتْ منها ألفُ تنوينِ النصبِ على لغةِ رَبِيعةَ. وقد سبَقَ بيانُها (ص٤٥٣).
هذا؛ وقد التزَقَتِ الكلمتانِ في الأصلِ هكذا: «وقتآخر»؛ فلعلَّ الناسخَ اكتفَى بتلكَ الألفِ، أو انتقَلَ نظرُهُ، واللهُ أعلم.

(٤) هذا أرجحُ القولَيْنِ في مُدَّةِ مرضِ النبيِّ ﷺ؛ وإليه ذهب أكثرُ أهلِ العلم، والقولُ الثاني: أربعةَ عشَرَ يومًا، وقد ذكَرَ المصنِّفُ الخلافَ في ذلكَ في "كشف المشكل" (٤/ ٣١٤)، ولم يُرجِّحْ شيئًا. وانظرِ: "المحلى" =

الأَيَّامِ خَمْسَ عَشْرَةَ صلاةً[١]:

- ففي اليَوْمِ الأَوَّلِ[٢]: لم يَخْرُجْ رسولُ اللهِ.

- وفي الثاني[٣]: خرَجَ لصلاةِ الظُّهْرِ بينَ عليٍّ والعَبَّاسِ، فأَجْلَسَاهُ عن يَسَارِ أبي بكرٍ؛ على ما ذكَرْنَا عن عائشةَ[٤].

وقد روى أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ[٥]: أنَّ رسولَ اللهِ خرَجَ بينَ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ، فأَجْلَسَاهُ[٦] إلى جَنْبِ أبي بكرٍ؛ فكانَ رسولُ اللهِ يُصَلِّي وهو جالسٌ، وأبو بكرٍ قائمٌ يُصَلِّي بصلاةِ رسولِ اللهِ، والناسُ يُصَلُّونَ بصلاةِ أبي بكرٍ.

= (٣/ ٦٨)، و"تَنْوير الحوالك" (١/ ٤٧)، و"شرح الزرقاني على موطأ مالك" (١/ ١٧٢)، و"طرح التثريب" (٢/ ٢٩٩).

(١) وكان المصنِّف قد قال في "صِفَة الصَّفْوة" (١/ ٢١٨-٢٢٠): «وكانتْ مُدَّةُ عِلَّته اثنَيْ عشَرَ يومًا، وقيلَ: أربعةَ عشَرَ... قال ابنُ حبيبٍ الهاشميُّ: صَلَّى أبو بكرٍ بالناسِ في مرَضِ رسولِ اللهِ ﷺ سبعَ عَشْرةَ صلاةً، ويقالُ: ثلاثةَ أيَّام». وقال ابنُ كَثِيرٍ في "البداية والنهاية" (٥/ ٢٣٤): «ولأنَّه ﷺ انقطَعَ عنهم يومَ الجُمُعةِ، والسبتِ، والأَحَدِ؛ وهذه ثلاثةُ أيَّامٍ كواملُ». اهـ. ومثلُهُ في "مرقاة المفاتيح" (٣/ ١٩٦). وانظر: "تاريخ الطَّبَرِيّ" (٢/ ٢٣١). وقد تَقَدَّمَت (ص٤٥٥) الإشارة إلى اختلافِ العلماءِ في عَدَدِ الصلواتِ التي صَلَّاها أبو بكرٍ بالناسِ في مُدَّةِ مَرَضِ وفاةِ النبيِّ ﷺ، وأنَّ الراجحَ أنَّها: سَبْعَ عَشْرَةَ صلاةً.

(٢) وهو: يومُ السَّبْتِ؛ على قولِ المصنِّف.

(٣) وهو: يومُ الأَحَدِ؛ على قولِ المصنِّف.

(٤) انظر (ص٢٥٥-٢٦٢).

(٥) في "صحيحه" (٢١١٨)، وقد سَبَقَ تخريجُهُ بتمامِهِ (ص٣٨٥-٣٨٦).

(٦) في هذا إشارةٌ إلى أنَّ «نُوبَةَ» كانَ رجلًا؛ وإلَّا لقالَتْ عائشةُ: «فأَجْلَسَتَاهُ»؛ لأنَّ بَرِيرةَ امرأةٌ بلا خلافٍ، ويَشْهَدُ له أيضًا: أنَّ في لفظٍ لابنِ حِبَّانَ في روايةِ مسروقٍ، عن عائشةَ (٢١٢٤): قالتْ: «فجاءَ بِنُوبَةَ وبَرِيرَةَ، فاحتَمَلَاهُ»، ولم تقلْ: «فاحْتَمَلَتَاهُ». وانظرِ الخلافَ في كونِهِ رجلًا أو امرأةً (ص٣٨٧).

قال أبو حاتم: «وهذا يَدُلُّ على أنَّها كانتْ صلاتَيْنِ لا صلاةً واحدةً؛ لأنَّ في خبرِ عُبَيْدِاللهِ بنِ عَبْداللهِ، عن عائشةَ: أنَّه خَرَجَ بين العَبَّاسِ وعليٍّ، وفي خبرِ مسروقٍ، عن عائشةَ: أنه خرَجَ بين بَرِيرَةَ ونُوبَةَ؛ فقدْ كانَ في إحدى الصلاتَيْنِ إمامًا، وفي الأخرى مأمومًا».

(٢٤) **قال/ المصنِّفُ: قلتُ: وهذا فَهْمٌ فاسدٌ؛ لوجوهٍ**[(١)]:

أحدُها: أنَّ حديثَ عُبَيْدِاللهِ عن عائشةَ مُخرَّجٌ في "الصحيحَيْنِ"، وحديثُ بَرِيرَةَ لم يُخَرَّجْ[(٢)].

والثاني: أَنَّهُ لو صَحَّ، فإنَّ الجاريتَيْنِ[(٣)] تَوَلَّاهُ[(٤)] إلى البابِ،

---

(١) تَقدَّمَ (ص٣٨٧-٣٩١) رَدُّ المُصنِّفِ على كلام ابنِ حِبَّانَ هذا مِنْ ستةِ أوجه؛ وقد ذكَرَ المُصنِّفُ هنا ثلاثةَ أَوْجُهٍ، مُكرَّرةً مع الوجوهِ السابقة؛ فالأَوَّلُ هنا يُقابِلُ الثانيَ هناكَ، والثاني هنا يُقابِلُ الثالثَ هناكَ، والثالثُ هنا يُقابِلُ الخامسَ هناك. وتقدم التعليق على كلامه في الموضع المشار إليه.

(٢) انظرْ تعليقَنَا على هذا الوَجْهِ (ص٢٩٣).

(٣) الذي في بعضِ الرواياتِ المُتقدِّمةِ: «فجاءتْ بَريرَةُ ورَجُلٌ». وقد سبَقَ الكلامُ على أنَّ الراجحَ: أنَّ نُوبةَ رَجُلٌ؛ فلم تكونا جاريتَيْنِ. انظر (ص٣٨٧).

(٤) كذا في الأصلِ: «تَوَلَّاهُ»، وسبَقَ (ص٣٨٨) قولُ المصنِّفِ: «أخرَجَتَاهُ إلى بابِ الدار»؛ فكانتِ الجادَّةُ هنا: «تَوَلَّتَاهُ»، ولو حُمِلَ الفعلُ على التذكيرِ، لكانَ ينبغي أنْ يقال: «تَوَلَّيَاهُ»؛ لكنْ ما وقَعَ في الأصلِ- إنْ لم يكنْ تحريفًا أو سَهْوًا- فهو صحيحٌ في العربيَّةِ، ويَتَّجِهُ على وجهَيْنِ:
الأَوَّلُ: أَنَّهُ أَفْرَدَ الفعلَ للمُشَاكَلَةِ مع قولِهِ بعدُ: «وتَوَلَّاهُ العَبَّاسُ وعليٌّ»؛ فإنَّ المُتكلِّمَ قد يلجأُ إلى بعضِ تَصرُّفٍ في الكلمةِ على خلافِ قاعدتِهَا في اللسان العربيِّ؛ مراعاةً للمُشَاكَلَةِ مع كلمةٍ أخرى. انظر: "البلاغة العربيَّة" لعبدالرحمن حَبَنَّكَة (٢/ ٥١١).
والوجهُ الثاني: أنه مِنْ بابِ الحملِ على مَعْنَى المُفْرَدِ؛ والتقديرُ: تَوَلَّاهُ كُلُّ واحدةٍ منهما؛ والحملُ على المعنى- كما يقولُ ابنُ جِنِّي في "الخَصَائص" (٢/ ٤١١- ٤٣٥)-: «غَوْرٌ مِنَ العربيةِ بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ؛ قد ورَدَ =

وتَوَلَّاهُ العبَّاسُ وعليٌّ إلى مكانِ الصلاةِ(١)؛ إذْ ليستِ العادةُ خُرُوجَ النِّسَاءِ إلى مكانِ الصلاةِ(٢).

والثالثُ: أنَّ حديثَ عُبَيْدِاللهِ مُفسَّرٌ، وهو قولُهُ: «فأَجْلَسَاهُ عَنْ يَسَارِ أبي بكرٍ»، وهذا مَوْقِفُ المأمومِ(٣)، وقالَ بعضُهُمْ(٤): «خرَجَ بينَ بَرِيرَةَ ونُوبَةَ»؛ وهذا لا يُعْرَفُ، ولا يَضُرُّ(٥)؛ لأنَّهُ خرَجَ بينَ جَارِيَتَيْنِ إلى البابِ، وتَوَلَّاهُ عليٌّ والعَبَّاسُ إلى موضعِ الصلاةِ(٦).

= به القرآن، وفصيحُ الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيثِ المُذكَّر، وتذكيرِ المؤنَّث، وتَصوُّرِ معنى الواحدِ في الجَمَاعة، والجماعةِ في الواحد، وفي حَمْلِ الثاني على لفظٍ قد يكونُ عليه الأوَّلُ، أصلًا كان ذلكَ اللفظُ أو فرعًا، وغيرِ ذلكَ...»، إلى أنْ قال: «وتذكيرُ المؤنَّثِ واسعٌ جِدًّا؛ لأنَّه رَدُّ فرعٍ إلى أصل». والشواهِدُ على تذكيرِ المؤنَّث أكثَرُ مِنْ أن تُحْصَى في كلامِ اللهِ، وفي كلامِ رسولِهِ ﷺ، وفي كلامِ العَرَبِ شعرًا ونثرًا. انظر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٥٦٥-٥٦٦)، و"المقتضب" للمبرد (٢/ ١٤٦- ١٤٧)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص١٤٣، ١٤٨، ٣٩٠)، و"الخصائص" (٢/ ٤١١- ٤١٥ فصل في الحمل على المعنى)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٧٦٣- ٧٧٧)، و"الأشباه والنظائر في النحو" للسيوطي (٣/ ١٦٧- ١٦٨)، وانظر تفصيل الكلام على الحمل على المعنى مطلقًا في "الأشباه والنظائر" (١/ ٤٠٦-٤١٩). وانظر تعليقنا على "كتاب العلل"، المسألة (٢٧٠).

(١) تَقدَّمَ الجوابُ عن هذا التأويل (ص٣٨٨).

(٢) تَقدَّمتْ هذه الدعوى من المصنِّفِ (ص٣٨٨-٣٨٩)، عندَ قولِهِ: «إذْ ليستِ العادَةُ أنْ تَمْشِيَ الجَوَارِي بين الصفوفِ؛ خصوصًا وقد كان القومُ في الصلاة»؛ وأَجَبْنَا عليها هناك.

(٣) كذا في الأصل. ويصحُّ على أن يقصدَ موقفَ أبي بكرٍ ﵁، ولو قصدَ موقفَ النبيِّ ﷺ لقال: «موقفُ الإمام». والله أعلم.

(٤) يعني: بعضَ مَنْ رَوَى الحديثَ السابق، وهو حديثُ مسروقٍ عن عائشةَ.

(٥) بل هو معروفٌ ومؤثِّر؛ فيُستَدَلُّ به على تَعدُّدِ القِصَّةِ، وأنَّهما صلاتان.

(٦) لم نقفْ على هذا التفصيلِ عندَ غيرِ المصنِّفِ، وقد سبَقَ أنْ بَيَّنَّا أنَّ هذا لا تَشْهَدُ له روايةٌ صحيحةٌ- ولا ضعيفةٌ- بل الرواياتُ الصحيحةُ على خلافِهِ. =

- **فأمَّا في اليوم الثالثِ**[١]: فإنَّهُ كشَفَ السِّتْرَ وَقْتَ الفَجْرِ، وأَبْصَرَهُمْ، ولم يَخْرُجْ[٢].

والدليلُ عليه:

[٣٣] ما أخبرَنَا به عبدُالأَوَّلِ[٣]، قال: أخبرَنَا الدَّاوُدِيُّ[٤]، قال:

= انظر (ص٣٨٨).

(١) هو: يومُ الاِثْنَيْنِ؛ على قولِ المصنِّف.

(٢) بل خرَجَ ﷺ بين بَرِيرَةَ ونُوبَةَ وصَلَّى، وزَعْمُ المصنِّفِ هذا مبنيٌّ على تضعيفِهِ -عفا الله عنه- للرواياتِ الصحيحةِ المُثْبِتَةِ لخروجِ النبيِّ ﷺ عندَما وجَدَ في نفسِهِ خفةً، وصلاتِهِ خلفَ أبي بكرٍ الركعةَ الثانيةَ مِنْ صلاةِ الصبحِ؛ وهي آخرُ صلاةٍ صلَّاها رسولُ اللهِ ﷺ، مع القوم، وهذه هي الصلاةُ التي صَلَّاها النبيُّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ فيما ذهَبَ إليه: ابن حبان (٥/ ٤٨١)، والماورديُّ في "الحاوي" (١٤/ ٩٣)، والبيهقيُّ في "السُّنَن الصغرى" (١/ ٣٢٢)، و"معرفة السنن والآثار" (٢/ ٣٦٠)، وابنُ رَجَب في "فتح الباري" (٥/ ٦٥)، والعِرَاقيُّ في "طرح التثريب" (٢/ ٣٣٦)، والزَّيْلَعِيُّ في "نصب الراية" (٢/ ٤٤)- نقلًا عن البيهقي- وابنُ ناصرِ الدِّينِ الدِّمَشْقيُّ الشافعيُّ في "سلوة الكئيب، بوفاة الحبيب" (٧/ ١١٠)، وابنُ حَجَر في "فتح الباري" (٣/ ٢٣)، والعَيْنيُّ في "عمدة القاري" (٥/ ٢١٦)، والكمالُ بنُ الهُمام في "فتح القدير" (١/ ٣٦٩)، والسُّيُوطيّ في "تنوير الحوالك" (١/ ٥٩)، وفي "شرح سنن ابن ماجه" (١/ ٨٧)، والهيتميُّ في "تحفة المحتاج" (٢/ ٣٦١)، وعليُّ بنُ بُرْهان الدين الحلبيّ في "السِّيرَة الحلبيَّة" (٣/ ٤٦٤). وانظر ما سيأتي قريبًا (ص٤٦٦-٤٦٧).

(٣) هو: عبد الأول بن عيسى بن شعيب، أبو الوقت السِّجْزي، تقدم التعريف به (ص٤١) في مبحث شيوخ المصنِّف من المقدمة.

(٤) هو: عبدُالرحمنِ بنُ مُحمَّدِ بن داودَ بن أحمدَ، أبو الحَسَنِ الدَّاوُدِيُّ، قال ابنُ النَّجَّارِ: «كانَ مِنَ الأئمَّةِ الكبارِ في المَذْهَبِ، ثقةً، عابدًا، محقِّقًا»، وُلِدَ سنةَ (٣٧٤هـ)، وتُوفِّي سنةَ (٤٦٧هـ). ترجمتُهُ في: "المنتَظَم" (٨/ ٢٩٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٨/ ٢٢٣)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٥/ ١١٧)، و"شذرات الذَهب" (٥/ ٢٨٧).

أخبَرَنَا ابنُ أَعْيَنَ[١]، قال: حدَّثنا الفِرَبْرِيُّ[٢]، قال: حدَّثنا البُخَارِيُّ، قال: حدَّثنا أبو اليَمَانِ[٣]، قال: أخبَرَنَا شُعَيْبٌ[٤]، عن الزُّهْرِيِّ، قال: أخبَرَنِي أنسُ بنُ مالكٍ؛ أنَّ أبا بكرٍ كانَ يُصَلِّي بهمْ في وَجَعِ النبيِّ ﷺ

---

(١) هو: عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بن حَمُّويَه بن يوسفَ بن أَعْيَنَ، أبو محمَّد، الإمامُ المحدِّثُ الصَّدُوقُ المُسْنِدُ السَّرَخْسِيُّ، نزيلُ فُوشَنْج وهَرَاة، قال أبو ذر الهرويُّ: «قرأتُ عليه، وهو ثقةٌ، صاحبُ أصولٍ حسانٍ»، وُلِدَ سنةَ (٢٩٣هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٨١هـ). ترجمتُهُ في: "ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" (ص١١٤)، و"الأنساب" (٢/ ٢٦٨)، و"تكملة الإكمال" (٢/ ٣٥٨)، و"تاريخ الإسلام" (٢٧/ ٣٣)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٦/ ٤٩٢)، و"توضيح المشتبه" (٣/ ٣٢٥).

(٢) هو: مُحمَّدُ بنُ يوسفَ بن مَطَرِ بن صالح بن بِشْرٍ، أبو عبدِاللهِ، الفِرَبْرِيُّ، راوي "صحيحِ البُخَارِيِّ" عنه، قال السَّمْعَاني في "أماليه": «كان ثقةً ورعًا»، وُلِدَ سَنةَ (٢٣١هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣٢٠هـ). ترجمتُهُ في: "مُعْجَم البُلْدان" (٤/ ٢٤٦)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٥/ ١٠)، و"شذرات الذهب" (٤/ ١٠١).

(٣) هو: الحَكَمُ بنُ نافِعٍ، أبو اليَمَانِ، البَهْرَانيُّ، قال أبو حاتم: «ثقةٌ نبيلٌ صدوقٌ»، وقال العِجْليّ: «لا بأسَ بِهِ»، وُلِدَ سنةَ (١٣٨هـ)، وتوفِّيَ سنةَ (٢٢١هـ)، وقيل: (٢٢٢هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٤٧٢)، و"التاريخ الكبير" (٢/ ٣٤٤)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ١٢٩)، و"تهذيب الكَمَال" (٧/ ١٤٦)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٠/ ٣١٩).

(٤) هو: شُعَيْبُ بنُ أبي حَمْزَةَ دِينارٍ، أبو البِشْرِ الأُمَوِيُّ، قال أبو زُرْعَةَ الدِّمِشْقيُّ: «حدَّثني أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ، قال: رأيتُ كُتُبَ شُعَيْبٍ، فرأيتُ كتبًا مضبوطةً مُقَيَّدةً»، وقال عبدُاللهِ بنُ أحمدَ: «سألتُ أبي: كيف سماعُ شُعَيْب مِنَ الزُّهْريِّ؟ قال: حديثُهُ يُشْبِهُ حديثَ الإملاءِ، ثم قال أبي: الشأنُ فيمَنْ سَمِعَ من شُعَيْب؛ كان رجلًا ضَنِينًا في الحديث». قال عليُّ بن عَيَّاش: «كان ضَنِينًا بالحديثِ؛ كان يَعِدُنَا المجلسَ، فنقيمُ نقتضيه إيَّاه؛ فإذا فعلَ، فإنَّما كتابُهُ بيدِهِ ما يأخُذُهُ أحدٌ»، توفِّيَ سنةَ (١٦٢هـ) أو (١٦٣هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٤٦٨)، و"تهذيب الكَمَال" (١٢/ ٥١٦)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٧/ ١٨٧)، و"شذرات الذهب" (٢/ ٢٨٧).

الَّذِي تُوُفِّيَ فيه، حتَّى إذا كانَ يَوْمُ الِاثْنَيْنِ- وهُمْ صُفُوفٌ في الصلاةِ- كشَفَ النبيُّ ﷺ سِتْرَ الحُجْرةِ؛ يَنْظُرُ إلينا وهو قائمٌ، كأنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةُ مُصْحَفٍ[(١)]، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فهَمَمْنَا أنْ نَفْتَتِنَ مِنَ الفَرَحِ بِرُؤْيَةِ النبيِّ ﷺ، فنَكَصَ أبو بكرٍ على عَقِبَيْهِ؛ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وظَنَّ أنَّ النبيَّ ﷺ خارجٌ إلى الصلاةِ، فأشارَ إلينا النبيُّ ﷺ: أنْ أَتِمُّوا صلاتَكُمْ،، وأَرْخَى السِّتْرَ، فتُوُفِّيَ مِنْ يَوْمِهِ[(٢)].

هذا حديثٌ مُتَّفَقٌ على صِحَّتِهِ؛ أخرجَهُ البخاريُّ، ومُسْلِمٌ[(٣)]؛

---

(١) عبارةٌ عن الجمالِ البارع، وحُسْنِ البَشَرة، وصَفَاءِ الوَجْه واستنارتِهِ. "شرح النووي على صحيح مسلم" (٤/ ١٤٢)، وانظر: "حاشية السِّنْديِّ على سنن ابن ماجه" (حديث ١٦١٣). وكلمةُ «المُصْحَفِ»: مُثلَّثةُ المِيم.

(٢) في "صحيح مسلم" (٤١٩) مِنْ حديثِ عبدالعَزيزِ بن صُهَيْبٍ عن أنس: «قال: فأَوْمَأَ نبيُّ اللهِ ﷺ بيدِهِ إلى أبي بكرٍ: أنْ يَتَقَدَّمَ، وأَرْخَى نبيُّ اللهِ ﷺ الحجابَ؛ فلم نَقْدِرْ عليه حتَّى ماتَ».

(٣) أخرجَهُ المصنِّفُ في "المنتَظَم" (٤/ ٤٠) مُختصِرًا إسنادَهُ؛ فقال: أخبرَنا عبدُالأَوَّلِ بإسنادِهِ عن البخاريِّ... ثم ساقَ بقيَّةَ الإسنادِ.
وأخرجَهُ البخاري في "صحيحه" (٦٨٠)، وفي "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٧) بهذا الإسناد.
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣ / ١٩٦ رقم ١٣٠٢٩) عن أبي اليَمَان، به.
وأخرجَهُ أبو عوانة (١٦٥١) عن مُحمَّدِ بن عبدِالرحمنِ الحِمْصِيِّ أبي الجَمَاهِر، وأبي يوسفَ الفارسيِّ، وأبي أُميَّةَ الطرسوسي، والطبرانيُّ في "مسند الشاميين" (٢٩٨٠) عن أبي زُرْعة الدمشقي، وأبو عوانة (١٦٥١)، والبيهقيُّ في "سننه" (٣ / ٧٥)، وفي "الدلائل" (٧/ ١٩٤)؛ من طريق محمَّد ابن إسحاقَ الصَّغَانيِّ، والبيهقيُّ أيضًا في "سننه" (٨ / ١٥٢) من طريقِ عليِّ ابن محمَّد بن عِيسَى الجكانيِّ، وفي "الدلائل" (٧/ ١٩٤)، و"الاعتقاد" (ص ٣٣٨)؛ من طريق يعقوبَ بن سفيان؛ جميعُهم (أبو الجَمَاهِر، وأبو يوسفَ الفارسيُّ، وأبو أميَّةَ، وأبو زُرْعةَ، ومحمَّدُ بنُ إسحاقَ، وعليُّ بنُ محمَّد، ويعقوبَ بن سفيان)، عن أبي اليَمَان، به. =

= وأخرجه عبدُالرَّزَّاق في "مصنفه" (٩٧٥٤)، وابنُ سَعْد في "الطبقات" (٢ / ٢١٧)، وابنُ حبانَ (٦٦٢٠) مِنْ طريق مَعْمَر، والحميديُّ في "مسنده" (١١٨٨)، وابنُ سَعْد في " الطبقات" (٢/ ٢١٦)، وأحمدُ (٣ / ١١٠ رقم ١٢٠٧٢)، ومسلمٌ (٤١٩)، وابنُ ماجه (١٦٢٤)، والترمذيُّ في "الشمائل" (٣٦٧)، وأبو زرعة الدمشقيُّ في "تاريخه" (١/ ١٥٢)، والبزارُ (٦٢٦٥)، والنسائيُّ (١٨٣١)، وأبو يعلى (٣٥٤٨ و٣٥٩٦)، وابنُ خزيمةَ (١٦٥٠)، وأبو عوانةَ (١٦٤٨)، والآجُرِّيُّ في "الشريعة" (٤/ ١٨٣٥ رقم ١٢٩٦) من طِريق سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وابنُ سَعْدٍ في "الطبقات" (٢/ ٢١٧)، والبخاريُّ (١٢٠٥)، وابنُ حبانَ (٦٦٢٠) من طريقِ يونسَ بن يَزِيد، وابنُ سَعْد في "الطبقات" (٢ / ٢١٦)، وأحمدُ (٣/ ١٩٧ رقم ١٣٠٣٠)، ومسلمٌ (٤١٩)، وأبو عوانةَ (١٦٥٠)، وأبو نُعَيْم في "المسند المستخرج" (٩٣٦) من طريقِ صالحِ بنِ كَيْسَان، وابنُ أبي شيبةَ (٧٢٣٩/ عَوَّامة)، وأحمدُ (٣/ ٢٠٢ رقم ١٣٠٩٣)، وخَيْثَمةُ بنُ سُلَيْمانَ في "حديثه" (ص١٣٩)، والآجُرِّيُّ في "الشريعة" (٤/ ١٨٣٤ رقم ١٢٩٥) مِنْ طريقِ سفيانَ بنِ حُسَيْن، وأحمدُ (٣/ ١٦٣ رقم ١٢٦٦٦)، وأبو عوانةَ (١٦٤٧) مِنْ طريقِ ابنِ جُرَيْج، والبخاريُّ في "صحيحه" (٧٥٤ و٤٤٤٨)، وفي "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٧)، والبزارُ (٦٢٦٦)، وابنُ خزيمةَ (١٦٥٠)، وابنُ عبدالبَرِّ في "التمهيد" (٢٤/ ٣٩٤) مِنْ طريق عُقَيْل بن خالد، والبزار (٦٢٦٨) من طريق إسماعيل بن أمية، والطَّبَرِيُّ في "تاريخه" (٢/ ٢٣١) من طريقِ ابنِ إسحاقَ، والدَّارَقُطْنيُّ في "الأفراد" (٢/ ٢٠١/ أطراف الغرائب)، وابنُ عبدالبَرِّ في "التمهيد" (٢٤/ ٣٩٥) مِنْ طريق عبدِاللهِ بن أبي بكرِ بن مُحمَّدِ بن عَمْرِو بن حَزْم؛ جميعُهم (مَعْمَر، ويونس بن يَزِيد، وصالح بن كَيْسان، وابنُ عُيَيْنة، وسفيان بن حُسَيْن، وابن جُرَيْج، وعُقَيْل، وإسماعيل بن أمية، وابنُ إسحاق، وعبدُ اللهِ بنُ أبي بكرِ بن حَزْم) عن الزُّهْرِيِّ، عن أنس، به، وفي لفظ ابن عيينة عند الحميدي وأكثر المخرِّجين زيادة: «وألقى السِّجْفَ، وتوفي من آخر ذلك اليوم ﷺ». وجاءت هذه الزيادة في رواية عُقَيْل بن خالد عند البخاري بلفظ: «فأرخى السِّتْرَ وتوفي من آخر ذلك اليوم».

وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ٢١١ رقم ١٣٢٠٤)، والبخاري (٦٨١)، ومسلم (٤١٩)، وأبو نُعَيْم في "المسند المستخرج" (٩٣٩) من طريق عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أَنَس، به.

وهو يَرُدُّ ما زَعَمَهُ هذا المُتعصِّبُ[(١)] مِنْ غيرِ دَلِيلٍ؛ لأَنَّهُ زَعَمَ أنَّ الإِئْتِمَامَ كانَ في فَجْرِ يوم الإِثْنَيْنِ، وقد ذَكَرْنا في "الصحيحَيْنِ" : أَنَّما كشَفَ السِّتْرَ، فرَآهُمْ يُصَلُّونَ صَلَاةَ الفجرِ، ولم يَخْرُجْ؛ فلم يَبْقَ لِمُدَّعٍ قَوْلٌ[(٢)]،

(١) يعني: أبا عليٍّ البَرَدانيَّ؛ لأنه هو الذي نقَلَ عنه المصنِّفُ أنه زَعَمَ أنَّ الائتمامَ كان في فَجْرِ يوم الإِثْنَيْنِ. انظر (ص٤٥٧).

(٢) وفي رِوَايةٍ عند البخاري (٦٤٩) يقول أنس: «**وأرْخى النبي ﷺ الْحجاب فلم يُقْدَرْ عليه حتى مات**».
قال ابنُ رجبٍ في "فتح الباري" (٦/ ١١٧-١١٨):
«وظاهرُ هذا الحديثِ، يدلُّ على أنه لم يخرجْ إلى المسجدِ، ولم يصلِّ مع الجماعةِ تلك الصلاةَ، لا إمامًا ولا مأمومًا.
وقد قال كثيرٌ من السلفِ: إنه خرج وصلى خلف أبي بكرٍ في الصفِّ تلك الصلاة.
وقد سبق حديث أنسٍ: أن آخرَ صلاةٍ صلاها رسولُ الله ﷺ في ثوبٍ متوشِّحًا خلف أبي بكرٍ.
وقد جمع البيهقيُّ وغيرُه بين تلك وبين حديث أنس هذا: بأنه أرخى الستر ودخلَ، ثم وجد خفّة فخرج فصلى خلف أبي بكرٍ الركعةَ الثانيةَ، وقضى الركعةَ التي فاتته.
وقد صحَّ هذا المعنى عن عبيد بن عمير - أيضًا.
وروي صريحًا أيضًا من حديثِ عائشةَ وأم سلمةَ وأبي سعيدٍ. خرّجه ابنُ سعدٍ في "طبقاته" عن الواقدي». اهـ.
وقال ابنُ كثيرٍ في البداية والنهاية (٥/ ٢٣٥): «ثم لا يجوزُ أن تكونَ هذِهِ صلاةَ الصبحِ مِن يوم الاثنينِ يومِ الوفاة؛ لأن تلك لم يصلِّها مع الجماعةِ، بل في بيتِه؛ لَما به من الضعفِ صلواتُ الله وسلامُه عليه»، واستدلَّ لذلك بحديثِ أنسٍ هذا.
وتُعُقِّب بما قاله البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٢/ ٣٦٠)، حيث قال: «وأمرُه إياهم بإتمامِها، ثم إرخائِه السترَ؛ فإن ذلك إنما كان في الركعةِ الأولى، ثم إنه وجد في نفسِه خفةً فخرج فأدرك معه الركعةَ الثانيةَ، وهو المرادُ بما قال في رواية ثابتٍ؛ والذي يدلُّ على ذلك: ما ذكر موسى بنُ عقبةَ، عن ابنِ شهابٍ، وذكره أبو الأسودِ، عن عروةَ؛ أن النبيَّ ﷺ أقلع =

وتُوُفِّيَ ﷺ قبلَ دخولِ الظُّهْرِ يومئذٍ[(١)].

= عنه الوعكُ ليلةَ الاثنينِ، فغدا إلى صلاةِ الصبحِ وهو قائمٌ في الأخرى، فتخلص رسولُ اللهِ ﷺ حتى قام إلى جنبِ أبي بكرٍ، فاستأخر أبو بكرٍ، فأخذ رسولُ اللهِ ﷺ بثوبِه، فقدّمه في مصلّاه، فصفّا جميعًا، ورسولُ اللهِ ﷺ جالسٌ وأبو بكر قائمٌ يقرأُ القرآنَ، فلما قضى أبو بكر قراءته، قام رسولُ اللهِ ﷺ، فركع معه الركعةَ الآخرةَ، ثم جلس أبو بكر حين قضى سجودَه يتشهدُ والناسُ جلوسٌ، فلما سلَّم، أتم رسولُ اللهِ ﷺ الركعةَ الآخرةَ، ثم انصرفَ إلى [جِذْعٍ من جذوعٍ] المسجدِ، فذكر القصة في دعائِه أسامةَ بنَ زيدٍ، وعهدِه إليه فيما بعثه فيه، ثم وفاة رسولِ اللهِ ﷺ يومئذ». اهـ، وتصحّف فيه قولُه: «جذع من جذوع» إلى «جزع من جزوع».

وانظر: "السيرة النبوية" لابن هشام (٦/ ٧١)، و"صحيح ابن حبان" (٥/ ٤٨٧، ٤٩٥-٤٩٦)، و"الحاوي الكبير" للماوردي (١٤/ ٩٨)، و"الاعتقاد" (ص٣٣٨-٣٣٩)، و"دلائل النبوة" (٧/ ١٩٧- ١٩٨) للبيهقي، و"نصب الراية" للزيلعي (٢/ ٤٤-٤٦).

(١) ذهَبَ جمهورُ أهلِ السِّيَرِ إلى أنَّهُ ﷺ ماتَ حينَ اشتَدَّ الضُّحَى من يوم الاثْنَيْنِ، وهذا- فيما يظهر- أصل قول المصنِّفِ هنا، ولم نجده مسندًا من وجه صحيح، ويعارضه ما جاء في حديثِ أنسٍ: فتوفِّي مِنْ يومِهِ، وفي لفظٍ: فتوفِّي مِنْ آخرِ ذلكَ اليومِ- كما تقدم في التخريج- وقد جمع بينهما الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ١٤٣-١٤٤) فقال: «قوله: «وتُوُفِّي من آخرِ ذلك اليوم»: يخدش في جزم ابنِ إسحاقَ بأنه مات حين اشتدَّ الضحى، ويجمع بينهما: بأن إطلاقَ الآخِرِ بمعنى ابتداءِ الدخولِ في أولِ النصفِ الثاني من النهارِ وذلك عند الزوالِ واشتدادِ الضحى؛ يقعُ قبلَ الزوالِ، ويستمرُّ حتى يتحققَ زوالُ الشمسِ، وقد جزم موسى بنُ عقبة، عن ابنِ شهابٍ: بأنه ﷺ مات حين زاغت الشمسُ، وكذا لأبي الأسودِ عن عروةَ، فهذا يؤيدُ الجمعَ الذي أشرتُ إليه».

وعلى فرضِ ضعفِ هذا الجمع عند مَن لم يَرَهُ: فإنه يقدّمُ قولُ أنسٍ: «فتوفي من آخرِ ذلك اليوم»- لثبوتِه في صحيح البخاري وغيرِه- على قولِ ابنِ إسحاقَ وغيرِه من أهلِ السَيرِ، والله أعلم. وانظر التوسعَ في أقوالِ العلماءِ في هذه المسألةِ في "جمع الوسائل في شرح الشمائل" للمُلَّا علي القاري (ص٢٥٦-٢٥٧).

وبالتقليدِ لِمِثْلِ البَرَدَانِيِّ اغْتَرَّ هذا الشيخُ، ولم يَكُنِ البَرَدَانيُّ مُتْقِنًا في علومِ الحديثِ، ولا فقيهًا؛ إذْ لو عَرَفَ عِلَلَ الأحاديثِ التي ذَكَرَهَا- وتَلَقَّفَهَا منه هذا الشيخُ- ما عارَضَ بها الصِّحَاحَ، أَوْ لَوْ[١] تبعَ شيخَهُ القاضيَ أبا يَعْلَى، كَانَ[٢] أَلْيَقَ به؛ غيرَ أنَّ العَصَبِيَّةَ العَامِّيَّةَ يَرُدُّ[٣] مِنْ ذلكَ[٤].

---

(١) ويمكنُ أنْ يقرأَ في الأصلِ: «إِذْ لو».

(٢) كذا في الأصلِ، وكانتِ الجادَّةُ أن يقالَ: «لكان»؛ لوقوعِ الفعلِ ماضيًا مُثْبَتًا في جوابِ «لَوْ»؛ غيرَ أنَّ حذفَ هذه اللامِ جائزٌ في العربيَّةِ على قِلَّةٍ؛ لأنَّ دخولَهَا لتأكيدِ ارتباطِ إحدى الجملتَيْنِ بالأخرى؛ ومنه قولُهُ تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]. انظر: "المفصل" للزمخشري (ص٤٥١)، و"مغني اللبيب" (ص٣٥٨، ٨٤٥).

(٣) كذا في الأصلِ: «يَرُدُّ» بالياءِ في أوَّله، والجادَّةُ: «تَرُدُّ»؛ لأنَّ الفعلَ مسندٌ إلى ضميرٍ مؤنَّثٍ، لكنَّ ما في الأصلِ صوابٌ في العربيَّة أيضًا؛ وهو جارٍ على ما ذَهَبَ إليه ابنُ كَيْسَان، ووافَقَهُ الجوهريُّ. وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عن ذلكَ. انظر: (ص٢٦٥).

(٤) هذه مبالغةٌ في التنقيصِ مِنْ قَدْرِ هذا العالمِ الحافظِ الحُجَّة، وإلَّا فمَنْ راجَعَ ترجمتَهُ، تبيَّنت له إمامةُ الرجلِ؛ وعرَفَ منزلتَهُ مِنَ الفقهِ والحديث، والعَجَبُ من المصنِّف كيف غمَزَ الحافظَ البَرَدَانِيَّ- في هذا الموضعِ وغيرِهِ مِنْ هذا الكتاب- وقد قال هو في ترجمتِهِ من "المنتَظَم" (١٧/ ٩٢): «كان ثقةً ثَبْتًا صالحًا»، وقال عنه أيضًا: «له معرفةٌ تامَّةٌ بالحديث»؛ فيما نقَلَهُ عنه ابنُ رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (١/ ٢٢٢)، وابنُ مُفْلِح في "المقصد الأرشد" (١/ ١٦٩)، ونقَلَ ابنُ رجب أيضًا عن خَمِيسٍ الحَوْزِيِّ أنَّه قال: «كان أبو عَلِيٍّ بنُ البَرَدَانيِّ أحَدَ الحفَّاظِ الأئمَّةِ، الذين يَعْلَمُونَ ما يقولون»؛ فلا قُوَّةَ إلا باللهِ!

وهذا الصنيعُ مِنَ المصنِّفِ رحمه الله يُذكِّرُنا بما قالَهُ عنه الحافظُ ابنُ عبدالهادي- في مقدِّمةِ "تنقيح التحقيق" (١/ ١٨٤)-: «وقد ضَعَّفَ الحافظُ أبو الفَرَجِ- رحمه الله- جماعةً في موضعٍ لَمَّا كان الحديثُ يخالفُ مذهبَهُ، ثُمَّ احتَجَّ بهم في موضعٍ آخَرَ لَمَّا كان يوافقُ مذهبَهُ!!».

وحَكَى هذا الشيخُ: «أنَّ أبا بَكْرٍ القَصْرِيَّ[١] لمَّا سَمِعَ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ، قالَ: آمَنْتُ بهذا»، وكَتَبَ هذا عنه.

وهذه حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ!!! فإنَّ القَصْرِيَّ كانَ قد قَرَأَ القرآنَ فحَسْبُ! ولم يكنْ مِنَ المُحدِّثينَ، ولا مِنَ الفُقَهاءِ، ولو حَكَى ذلكَ عن إمامٍ ذي/ مذهبٍ، لكانَ محجوجًا بما ذَكَرْنَا! **(٢٥)**



(١) هو: مُحمَّدُ بنُ منصورِ بن إبراهيمَ القَصْرِيُّ، أبو بكرٍ المقرئُ المفسِّرُ، قرَأَ القرآنَ بالرواياتِ، وسَمِعَ الحديثَ، وقرَأَ عليه القرآنَ جماعةٌ، كان حافظًا للتفسيرِ عالمًا بالقراءات، توفِّي سنةَ (٥٤٧هـ). ترجمتُهُ في: "الوافي بالوفيات" (٥/ ٤٦)، و"تاريخ الإسلام" (٣٧/ ٢٨١).

البابُ الرابعُ

فِي بيانِ الجَمْعِ بَيْـنَ الأَحَادِيثِ عَلَى تَقْدِيرِ الصِّحَّةِ

قد بَيَّنَّا أنَّ الأحاديثَ التي احْتَجَّ بها لا أصلَ لها[(١)]، ثُمَّ أَحْبَبْنَا أنْ [نَسْلُكَ][(٢)] طريقَ الفُقَهاءِ في الجَمْعِ بينَ الأحاديثِ- على تقديرِ أنَّها صحيحةٌ- فنقولُ:

معنى قولِ مَنْ قالَ: «صلَّى خَلْفَ أبي بَكْر»؛ أي: عَزَمَ على ذلكَ، فكأنَّه فَعَلَ[(٣)].

وبيانُهُ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أشارَ إلى أبي بكرٍ بالثبوتِ لِيُصَلِّيَ خلفَهُ، فلم يَثْبُتْ، فكأنَّه وَعَدَهُ- حين أَمَرَهُ بالثبوتِ- بالصلاةِ خَلْفَهُ، ووَعْدُ رسولِ الله حَقٌّ، فلو ثَبَتَ لَصَلَّى خلفَهُ، فكان ذلكَ كأنَّهُ وقَعَ بلا شَكٍّ[(٤)]، وصار هذا كقولِهِ تعالى: ﴿ يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ ﴾[(٥)]؛ لأنَّه

---

(١) بل بعضها صحيحةٌ وثابتةٌ، وعليها العَمَلُ عندَ مُحقِّقِي أهلِ العلم قبلَ المُصنِّفِ وبعدَهُ. انظر تعليقاتِنا على ما ذكَرَهُ المُصنِّفُ مِنْ أَدِلَّةِ عبدِالمغَيثِ في البابِ السابق.

(٢) في الأصلِ: «نسالك».

(٣) هذا مِنْ عجيبِ ما سُمِعَ مِنَ التأويلاتِ! فإنَّهُ لا يُعْقَلُ في خِطَابِ العَرَب، بل ولا في خطابِ سائِرِ الأمم: أنَّه إذا قيل: فعَلَ فلانٌ كذا، وذُكِرَتْ صفةُ الحادثةِ: أنَّه يُعْنَى بذلكَ: العَزْمُ على الفعلِ. ولو سُلِّمَ للمصنِّفِ تفسيرُهُ هذا، لَلَزِمَهُ أن يَحمِلَ جميعَ النصوصِ النبويَّةِ الفعليَّةِ على أنَّه- عليه الصلاة والسلامُ-: «عَزَمَ على ذلكَ، وكأنَّه فَعَلَ»؛ كما قال هنا! وحينئذٍ: فإمَّا أن يَلْتَزِمَ ذلك، أَوْ لا؛ فيَتَنَاقَضَ، وأيُّهما كان، دَلَّ على عدم صحَّة قوله؛ وهو المقصودُ.

(٤) هذا صحيحٌ بالنِّسْبةِ إلى روايةِ الصحيحَيْنِ، وفي روايةِ غَيْرِهِما: أنه صَلَّى بالفعلِ كما تَقدَّمَ في أَدِلَّةِ عبدِالمغيثِ في البابِ السابق.

(٥) سورة الصافَّات، الآيتان: ١٠٤-١٠٥.

عَزَمَ على الذَّبْحِ، واستَسْلَمَ الذَّبِيحُ، وإنَّما المنعُ كان مِنْ قِبَلِ اللهِ تعالى، فكان الفِعْلُ كأنَّه قد وقَعَ بلا شَكٍّ.

ومِثْلُ هذا: مَنْ ينوي طاعةً ولم يَعْمَلْهَا، كُتِبَتْ له كَمَنْ عَمِلَ[١].

ولا تَسْتَبْعِدْ حَمْلَنَا هذا[٢]؛ فما زالَ الفُقَهَاءُ يَحْمِلون الأحاديثَ على صُوَرٍ، مثالُهُ: أنَّ الفقهاءَ اتَّفَقُوا على جوازِ التمتُّعِ- في الحَجِّ- والقِرَانِ، والإفْرَادِ، واختَلَفُوا أيُّها أَفْضَلُ[٣]:

فقال أحمد: التمتُّعُ[٤].

---

(١) أمَّا استدلالُ المصنِّفِ بِقِصَّةِ الذبيحِ: فلا مَدْخَلَ لها هنا؛ لأنَّه ليسَ فيها أنَّه ذَبَحَهُ، وإنَّما فيها أنه هَمَّ بالذَّبْحِ فَقَطْ؛ بخلافِ حديثِ أنسٍ وعائشةَ؛ ففيه النصُّ على أنَّه ﷺ صلَّى خلفَ أبي بكرٍ مؤتمًّا به؛ فأينَ هذا مِنْ ذاك؟!!
وأمَّا استدلالُهُ بمَنْ ينوي طاعةً ولم يَعْمَلْهَا، وأنَّه تُكْتَبُ له كَمَنْ عَمِلَ: فغايتُهُ: أنْ يقالَ: إنَّه يُؤْجَرُ على ذلك، لكنْ لا يقالُ عنه: إنَّه عَمِلَ، أو إنَّه عاملٌ!! ثُمَّ إنَّ الثوابَ على العَزْمِ ثوابٌ على النيَّةِ فقطْ؛ فتُكْتَبُ له حسنةٌ، وأمَّا الثوابُ على الفِعْلِ: فهو ثوابٌ عليه وعلى النِّيَّةِ؛ فتكتَبُ له عَشْرُ حسناتٍ، إلى سبعِ مِئَةِ ضعفٍ؛ فثبَتَ الفَرْقُ!!
إذا تَقَرَّرَ هذا: فإنَّ ما ذكره المصنِّفُ لَأَنْ يكونَ دليلًا عليه أَوْلَى مِنْ أن يكونَ على عبدِالمغيث؛ إذْ إنَّ ثَمَّةَ فَرْقًا بَيِّنًا بين العَزْمِ الذي لا يَعْقُبُهُ الفعلُ، وبينَ الفعلِ الذي يكونُ بعد العَزْمِ والإرادةِ الجازمةِ والقدرةِ التامَّة.

(٢) كأنَّ المُصنِّفَ يَعْلَمُ أنَّ هذا الحملَ بعيدٌ جدًّا؛ فأيقَنَ أنَّهُ سيُرَدُّ، فبادَرَ بالجوابِ بضربِ أمثلةٍ هي أبعَدُ ما تكونُ عن مسألتنا. وانظر: "التفسير الكبير" للرازيِّ (٢٤/ ٥١)، و"الكَشَّاف" للزمخشري (٢/ ٥١٥)، و"لسان العرب" (١/ ٤٠٨)، و"تاج العروس" (٢/ ٤٧٧).

(٣) انظر: "معالم السنن" للخطابي (٢/ ٣٠١).

(٤) وهو- أَيْضًا- قولُ ابنِ عُمَرَ، وابنِ عَبَّاس، وعائشةَ. انظر: "المغني" (٣/ ١٢٢)، و"الفتاوى الكبرى" (٥/ ٣٨٢)، و"الفروع" لابن مفلح (٣/ ٢٩٨)، و"الإنصاف" للمرداوي (٣/ ٤٣٤)، و"دقائق أولي النهى" (١/ ٥٢٩)، و"كشاف القناع" (٢/ ٤١٠)، و"مطالب أولي النهى" (٢/ ٣٠٦).

وقال أبو حَنِيفة: القِرَانُ[١].

وقال الشافعيُّ[٢]**: الإفرادُ**[٣].

وفي "الصحيحَيْنِ"[٤]**: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَمَتَّعَ، وفي**

---

(١) هذا هو المذكورُ في ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ حكاه عنه في "المُحِيطِ البُرْهاني" لبُرْهانِ الدِّينِ أبي المعالي محمودِ بن الصَّدْرِ السَّعِيد. انظر: "أحكام القرآن" للجصاص (١/ ٣٩١)، و"المبسوط" (٤/ ٢٥)، و"بدائع الصنائع" (٢/ ١٧٤)، و"تبيين الحقائق" (٢/ ٤١)، و"البحر الرائق" (٢/ ٣٨٣)، و"مجمع الأنهر" (١/ ٢٨٧)، و"الفتاوى الهندية" (١/ ٢٣٩).

(٢) الإفرادُ أفضلُ عندَ الشافعيَّة، إلَّا أنَّ أفضليَّتَهُ عندَ الشافعيَّةِ مُقيَّدةٌ بالاعتمارِ في نفسِ العام بعدَ أداءِ الحجِّ؛ ولذلكَ يقولُ الشافعيَّةُ: إنْ لم يَعتمِرْ في نفسِ العامِ، كانَ الإفرادُ مكروهًا؛ واستَدَلُّوا بما صَحَّ عن جابر، وعائشة، وابن عَبَّاسَ- رضي الله تعالى عنهم- أنَّ النبيَّ ﷺ: «أَفْرَدَ الحَجَّ»، ثُمَّ بالإجماعِ على أنَّه لا كراهةَ فيه.
انظر: "الأُمّ" (٨/ ١٦٠)، و"المجموع" (٧/ ١٥٨)، و"طرح التثريب" (٣/ ٢٦)، و"مغني المحتاج" للشربيني (٢/ ٢٨٧)، و"نهاية المحتاج" للرملي (٣/ ٣٢٤)، و"الجمل على المنهج" (٢/ ٤٩١).
وهو- أيضًا- مذهبُ المالكيَّة؛ إلَّا أنَّ تقييدَ الأفضليَّةِ بالاعتمارِ في نفسِ العامِ بعدَ أداءِ الحجِّ: قولٌ عندهم. انظر: "المنتقى" للباجي (٢/ ٢١٢)، و"مواهب الجليل" (٣/ ٤٩)، و"الصاوي على الشرح الصغير" (٢/ ٣٤).

(٣) قوله: «الإفراد» مُصوَّبٌ في الأصلِ عن كلمةٍ تصحفتْ، وضاقَ المكانُ عن كتابةِ الدالِ، ولعل الناسخَ رأى الواوَ التي بعدها في قوله: «وفي»، فظن أنه كتب الدالَ، فإما أن تكونَ الدالُ سقطتْ، أو الواوُ من الكلمةِ التي بعدها، ورسم الواوِ والدالِ عنده متقاربٌ.

(٤) أخرجَهُ البخاريُّ (١٥٦٣، ١٥٦٩)، ومسلمٌ (١٢٢٣)؛ من طريق شعبةَ، عن عمرِو بن مرَّةَ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ، قال: اجتمعَ عليٌّ وعثمانُ رضي الله عنهما بعُسفَانَ، فكان عثمانُ ينهى عن المتعةِ أو العمرةِ، فقال عليٌّ: ما تريدُ إلى أمرٍ فعله رسولُ الله ﷺ تنهى عنه؟ فقال عثمانُ: دعنا منك، فقال: إني لا أستطيعُ أن أدعك، فلما أن رأى عليٌّ ذلك، أهلَّ بهما جميعًا. اهـ، واللفظُ لمسلمٍ. =

= وأخرج البخاريُّ (١٦٩١)، ومسلمٌ (١٢٢٧) من حديثِ ابنِ شهابٍ الزهريِّ، عن سالم بن عبد الله، أن عبدَ اللهِ بنَ عمرَ ﷺ قال: تمتَّعَ رسولُ اللهِ ﷺ في حجةِ الوداعِ بالعمرةِ إلى الحجِّ، وأهدى، فَسَاقَ معه الهديَ مِن ذي الحليفةِ... الحديث.

ثم أخرجاه عقبه من طريقِ ابن شهابٍ، عن عروةَ بنِ الزبيرِ، أن عائشةَ زوجَ النبيِّ ﷺ أخبرته عن رسولِ اللهِ ﷺ في تمتُّعه بالحجِّ إلى العمرةِ: وتمتعَ الناسُ معه. قال ابنُ شهاب: بمثلِ الذي أخبرني سالمُ بنُ عبدِ اللهِ، عن عبدِ اللهِ ﷺ، عن رسولِ اللهِ ﷺ.

وأخرج مسلمٌ (١٢٢٦) من حديث مطرفِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الشِّخِّيرِ، عن عمرانَ ابنِ حصينٍ ﷺ قال: تمتَّعَ نبيُّ اللهِ ﷺ وتمتعْنا معه.

ولكن باقي طرقِ هذه الأحاديثِ، ومجموع الروايات يدلُّ على أن التمتعَ المذكور في هذه الأحاديث هو تمتُّعُ القِرانِ، وقد أوضحَ ذلك ابنُ القيم ﷺ، وحكى ذلك عن شيخِه؛ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ، فقال في "زاد المعاد" (٢/ ١٠٧-١٠٨):

«ومرادُه بالتمتع هنا بالعمرة إلى الحجِّ: أحد نوعيه، وهو تمتعُ القِرانِ فإنه لغة القرآنِ، والصحابةُ الذين شهدوا التنزيل والتأويل شهدوا بذلك، ولهذا قال ابنُ عمرَ: "تمتعَ رسولُ اللهِ ﷺ بالعمرةِ إلى الحجِّ، فبدأ فأهلَّ بالعمرةِ، ثم أهلَّ بالحجِّ"، وكذلك قالت عائشةُ، وأيضًا: فإن الذي صنَعه رسولُ اللهِ ﷺ هو متعةُ القرانِ بلا شكٍّ، كما قطع به أحمدُ، ويدلُّ على ذلك أن عمرانَ بنَ حصينٍ قال: "تمتَّعَ رسولُ اللهِ ﷺ وتمتعْنا معه". متفقٌ عليه.

وهو الذي قال لمطرفٍ: أُحدِّثُك حديثًا عسى الله أن ينفعك به، إن رسولَ اللهِ ﷺ جمع بين حجٍّ وعمرةٍ، ثم لم يَنْهَ عنه حتى مات. وهو في "صحيح مسلم". فأخبر عن قرانِه بقوله: "تمتَّعَ"، وبقوله: "جمع بين حجٍّ وعمرةٍ".

ويدلُّ عليه أيضًا: ما ثبت في "الصحيحين" عن سعيدِ بنِ المسيبِ قال: اجتمعَ عليٌّ وعثمانُ ﷺ بعُسفانَ، فقال: كان عثمانُ ينهى عن المتعةِ أو العمرةِ، فقال عليٌّ: ما تريدُ إلى أمرٍ فعله رسولُ الله ﷺ تنهى عنه؟ قال عثمانُ: دعنا منك، فقال: إني لا أستطيعُ أن أدعك، فلما أن رأى عليٌّ ذلك، أهلَّ بهما جميعًا. هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري: اختلف علي وعثمان بعسفان في المتعةِ، فقال عليٌّ: ما تريدُ إلا أن تَنْهى عن أمرٍ فعله =

= رسولُ اللهِ ﷺ، فلما رأى ذلك علي، أهلَّ بهما جميعًا.
وأخرج البخاريُّ وَحْدَهُ من «حديث مروانَ بنِ الحكم قال: شهدتُّ عثمانَ وعليًّا، وعثمانُ ينهى عن المتعةِ، وأن يجمعَ بينهما، فلما رأى عليٌّ ذلك أهلَّ بهما: لبيك بعمرةٍ وحجةٍ، وقال: ما كنتُ لأدعَ سنةَ رسولِ اللهِ ﷺ لقولِ أحدٍ.
فهذا يبينُ أن مَنْ جمع بينهما، كان متمتعًا عندهم، وأن هذا هو الذي فعله رسولُ الله ﷺ وقد وافقه عثمانُ على أن رسولَ اللهِ ﷺ فعل ذلك، فإنه لما قال له: ما تُريدُ إلى أمرٍ فعله رسولُ الله ﷺ تنهى عنه، لم يقُلْ له: لم يفعلْه رسولُ اللهِ ﷺ، ولولا أنه وافقَه على ذلك لأنكرَه، ثم قصد علي إلى موافقةِ النبي ﷺ والاقتداء به في ذلك، وبيان أن فعله لم ينسخْ، وأهلَّ بهما جميعا تقريرًا للاقتداءِ به ومتابعته في القران، وإظهارًا لسنةٍ نهى عنها عثمان متأوِّلًا».
وقال أيضًا (٢/ ١١٢-١١٣):
«ورأيتُ لشيخِ الإسلامِ فصلاً حسنًا في اتفاقِ أحاديثهم نسوقُه بلفظه، قال: والصوابُ أن الأحاديثَ في هذا البابِ متفقةٌ ليست بمختلفةٍ إلا اختلافًا يسيرًا يقعُ مثلُه في غير ذلك، فإن الصحابةَ ثبتَ عنهم أنه تمتعٌ، والتمتعُ عندهم يتناولُ القرانَ، والذين رُوِيَ عنهم أنه أفردَ روي عنهم أنه تمتعٌ، أما الأولُ: ففي "الصحيحين" عن سعيدِ بنِ المسيبِ قال: اجتمعَ عليٌّ وعثمانُ رضي الله عنهما بعُسفانَ، فقال: كان عثمانُ ينهى عن المتعةِ أو العمرةِ، فقال عليٌّ: ما تريدُ إلى أمرٍ فعله رسولُ الله ﷺ تنهى عنه؟ قال عثمانُ: دعنا منك، فقال: إني لا أستطيعُ أن أدعك، فلما أن رأى عليٌّ ذلك، أهلَّ بهما جميعًا. فهذا يُبيِّنُ أن مَنْ جمعَ بينهما كان متمتعًا عندهم وأن هذا هو الذي فعله النبيُّ ﷺ، ووافقَه عثمانُ على أن النبيَّ ﷺ فعل ذلك، لكن كان النزاعُ بينهما: هل ذلك الأفضلُ في حقنا أم لا؟ وهل شرع فسخ الحج إلى العمرة في حقنا كما تنازع فيه الفقهاء؟ فقد اتفق علي وعثمان على أنه تمتعٌ والمرادُ بالتمتع عندهم القرانُ.
وفي "الصحيحين" عن مطرفٍ قال: قال عمرانُ بنُ حصينٍ: إن رسولَ اللهِ ﷺ جمع بين حج وعمرة، ثم إنه لم يَنْهَ عنه حتى مات ولم ينزلْ فيه قرآنٌ يحرمُه. وفي روايةٍ عنه تمتعَ رسولُ الله ﷺ وتمتعْنا معه.
فهذا عمران وهو من أجلِّ السابقين الأولين أخبر أنه تمتعَ وأنه جمعَ بين الحجِّ والعمرةِ، والقارنُ عند الصحابةِ متمتعٌ، ولهذا أَوْجبوا عليه الهديَ، =

"الصحيحَيْنِ"(١): أنَّه قرَنَ، وفي "صحيحِ مسلمٍ"(٢): أنَّه أَفْرَدَ،

= ودخل في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وذكر حديثَ عمرَ عن النبيِّ ﷺ: أتاني آتٍ من ربي فقال: صلّ في هذا الوادي المبارك وقلْ: عمرةً في حجة.
قال: فهؤلاء الخلفاءُ الراشدون؛ عمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وعمرانُ بنُ حصينٍ، رُوِيَ عنهم بأصحِّ الأسانيدِ أن رسولَ اللهِ ﷺ قَرَنَ بين العمرةِ والحجِّ، وكانوا يسمون ذلك تمتعًا، وهذا أنس يذكرُ أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يلبِّي بالحجِّ والعمرةِ جميعًا».

(١) أخرجَهُ البخاري (١٦٤٠)، ومسلم (١٢٣٠)؛ كلاهما من طريق نافع، أن عبد الله بن عبد الله، وسالم بن عبد الله، كَلَّمَا عبدَ اللهِ حين نزل الحَجَّاجُ لقتالِ ابنِ الزبيرِ، قالا: لا يضرُّك أن لا تحجَّ العامَ، فإنا نخشى أن يكون بين الناسِ قتالٌ يحالُ بينك وبين البيتِ، قال: فإن حِيل بيني وبينه فعلتُ كما فعل رسولُ الله ﷺ وأنا معه، حين حالتْ كفارُ قريشٍ بينه وبين البيتِ، أشهدُكم أني قد أوجبت عمرةً، فانطلق حتى أتى ذا الحُليفةِ فلبَّى بالعمرةِ، ثم قال: إن خلي سبيلي قضيتُ عمرتي، وإن حيل بيني وبينه فعلتُ كما فعل رسولُ الله ﷺ وأنا معه، ثم تلا: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ثم سار حتى إذا كان بظهر البيداءِ قال: ما أمرهما إلا واحد، إن حيل بيني وبين العمرةِ حيل بيني وبين الحجِّ، أشهدُكم أني قد أوجبتُ حجةً مع عمرةٍ، فانطلق حتى ابتاع بقُديد هديًا، ثم طاف لهما طوافًا واحدًا بالبيت وبين الصفا والمروةِ، ثم لم يحلَّ منهما حتى حلّ منهما بحجة يوم النحر. اهـ، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجَهُ البخاري (٤٣٥٣ و٤٣٥٤)، ومسلم (١٢٣٢) من طريق حميدٍ الطويلِ، حدثنا بكر، أنه ذكر لابن عمرَ أن أنسًا حدثهم: أن النبيَّ ﷺ أهلَّ بعمرةٍ وحجةٍ، فقال: أهلَّ النبي ﷺ بالحج وأهلَلْنَا به معه، فلما قدِمْنا مكةَ قال: «من لم يكن معه هدي فلْيجْعَلْها عمرةً»، وكان مع النبيِّ ﷺ هديٌ، فقدم علينا عليُّ بنُ أبي طالبٍ من اليمن حاجًا، فقال النبيُّ ﷺ: «بِمَ أهللتَ فإن معنا أهلك؟» قال: أهللْتُ بما أهلَّ به النبيُّ ﷺ، قال: «فأمسك، فإن معنا هديًا».
اهـ، واللفظُ للبخاريِّ، وبكرٌ هو: ابنُ عبدِ اللهِ المزني.
ولفظُ مسلم من طريقِ حميدٍ، عن بكرٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ «يلبِّي بالحجِّ والعمرةِ جميعًا». قال بكرٌ: فحدثتُ بذلك ابنَ عمرَ، =

= فقال: «لبّى بالحج وحده»، فلقيتُ أنسًا فحدثتُه بقولِ ابنِ عمرَ، فقال أنسٌ: ما تعدوننا إلا صبيانًا، سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «لبيكَ عمرةً وحجًّا».
وفي رواية لمسلم (١٢٣١) قال: حدثنا يحيى بن أيوب، وعبد الله بن عون الهلالي، قالا: حدثنا عباد بن عباد المهلبي، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابنِ عمرَ- في رواية يحيى- قال: «أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفردًا، وفي رواية ابن عون: أن رسولَ اللهِ ﷺ أهلّ بالحج مفردًا».
وقد نقل ابنُ القيمِ في "زاد المعاد" (٢/ ١١٣) عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ أنه قال:
«وما ذكره بكر بن عبد الله المزني عن ابنِ عمرَ أنه "لبّى بالحج وَحْدَه" فجوابه: أن الثقات الذين هم أثبت في ابن عمر من بكر؛ مثل سالم ابنه، ونافع، رووا عنه أنه قال: "تمتعَ رسولُ الله ﷺ بالعمرة إلى الحجِّ"، وهؤلاء أَثبتُ في ابنِ عمرَ من بكرٍ. فتغليطُ بكرٍ عن ابنِ عمرَ أولى من تغليطِ سالم ونافعٍ عنه، وأولى من تغليطه هو على النبي ﷺ، ويشبه أن ابن عمر قال له: "أفرِدِ الحج"، فظن أنه قال: لبّى بالحج، فإن إفراد الحج كانوا يطلقونه ويريدون به إفراد أعمال الحج، وذلك ردٌّ منهم على من قال: إنه قرن قرانًا طافَ فيه طوافيْنِ، وسعى فيه سعييْنِ، وعلى من يقولُ: إنه حلَّ من إحرامه، فرواية من روى من الصحابة أنه "أفرد الحج" ترد على هؤلاء، يبين هذا ما رواه مسلم في "صحيحه" عن نافع، عن ابنِ عمرَ، قال: "أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفردًا"، وفي رواية "أهل بالحج مفردًا".
فهذه الروايةُ إذا قيل: إن مقصودَها أن النبيَّ ﷺ أهلَّ بحجٍّ مفردًا، قيل: فقد ثبت بإسناد أصحَّ من ذلك عن ابنِ عمرَ أن النبيَّ ﷺ تمتعَ بالعمرةِ إلى الحجِّ، وأنه بدأ فأهلّ بالعمرةِ ثم أهلَّ بالحجِّ، وهذا من روايةِ الزهريِّ، عن سالم، عن ابنِ عمرَ. وما عارض هذا عن ابنِ عمرَ، إما أن يكونَ غلطًا عليه، وإما أن يكونَ مقصودُه موافقًا له، وإما أن يكونَ ابنُ عمرَ لما علمَ أن النبيَّ ﷺ لم يحلّ ظن أنه أفردَ؛ كما وهم في قوله: إنه اعتمر في رجب، وكان ذلك نسيانًا منه، والنبي ﷺ لما لم يحلَّ من إحرامِه- وكان هذا حالَ المفردِ- ظن أنه أفرد، ثم ساق حديث الزهري عن سالم، عن أبيه: تمتع رسول الله ﷺ... الحديث. =

= وقول الزهري: وحدثني عروةُ، عن عائشةَ بمثلِ حديثِ سالمٍ عن أبيه قال: فهذا من أصحِّ حديثٍ على وجه الأرضِ، وهو من حديث الزُّهريِّ أعلمِ أهلِ زمانِه بالسنةِ، عن سالم، عن أبيه، وهو من أصحِّ حديثِ ابنِ عمرَ وعائشةَ.
وقد ثبتَ عن عائشةَ رضي الله عنها في "الصحيحين": أن النبيَّ ﷺ "اعتمرَ أربعَ عُمَرٍ، الرابعةَ مع حجتِه"، ولم يعتمرْ بعد الحجِّ باتفاق العلماءِ، فيتعيَّنُ أن يكونَ متمتعًا تمتعَ قرانٍ أو التمتعَ الخاصَّ.
وقد صحّ عن ابنِ عمرَ أنه قرنَ بين الحجِّ والعمرةِ وقال: هكذا فعَلَ رسولُ اللهِ ﷺ. رواه البخاريُّ في "الصحيح".
قال: وأما الذين نُقِلَ عنهم إفرادُ الحجِّ فهم ثلاثةٌ: عائشةُ، وابنُ عمرَ، وجابرٌ، والثلاثةُ نُقلَ عنهم التمتعُ، وحديثُ عائشةَ وابنِ عمرَ أنه تمتعَ بالعمرةِ إلى الحجِّ أصحُّ من حديثِهما، وما صح في ذلك عنهما، فمعناه إفرادُ أعمالِ الحجِّ، أو أن يكونَ وقعَ منه غلطٌ كنظائرِه، فإن أحاديثَ التمتعِ متواترةٌ رواها أكابرُ الصحابةِ كعمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ، وعمرانَ بنِ حصينٍ، ورواها أيضا: عائشةُ، وابنُ عمرَ، وجابرٌ، بل رواها عن النبيِّ ﷺ بضعةَ عشر من الصحابةِ.
قلتُ: وقد اتفق أنسٌ، وعائشةُ، وابنُ عمرَ، وابنُ عباسٍ، على أن النبيَّ ﷺ اعتمر أربعَ عُمَرٍ، وإنما وَهِمَ ابنُ عمرَ في كونِ إحداهن في رجب، وكلُّهم قالوا: وعمرة مع حجتِه، وهم سوى ابنِ عباسٍ قالوا: إنه أفرد الحجَّ، وهم سوى أنس قالوا: تمتَّع، فقالوا هذا، وهذا، وهذا، ولا تناقُضَ بين أقوالِهم، فإنه تمتَّعَ تمتُّعَ قرانٍ، وأفردَ أعمالَ الحجِّ، وقرنَ بين النسكين، وكان قارنًا باعتبار جمعِه بين النسكينِ، ومفردًا باعتبارِ اقتصارِه على أحدِ الطوافيْنِ والسعييْنِ، ومتمتعًا ترفُّهه بترك أحد السفرين.
ومن تأمَّلَ ألفاظَ الصحابةِ، وجمع الأحاديث بعضها إلى بعضٍ، واعتبر بعضَها ببعضٍ، وفهم لغةَ الصحابةِ، أسفر له صبحُ الصوابِ، وانقشعت عنه ظلمةُ الاختلافِ والاضطرابِ، واللهُ الهادي لسبيلِ الرشادِ والموفقُ لطريقِ السداد». اهـ كلامُ شيخ الإسلام، ثمّ استطردَ معه ابنُ القيم فقال:
«فمن قال: إنه أفردَ الحجَّ وأراد به أنه أتى بالحجِّ مفردًا، ثم فرغ منه وأتى بالعمرةِ بعده من التنعيم أو غيرِه كما يظنُّ كثيرٌ من الناسِ، فهذا غلطٌ لم يقُلْه أحدٌ من الصحابةِ، ولا التابعين، ولا الأئمة الأربعة، ولا أحد من أئمة =

ولا خلافَ أنها حَجَّةٌ واحدةٌ، ويَسْتحيلُ الجمعُ بين ذلك(١).

= الحديث. وإن أراد به أنه حجَّ حجًّا مفردًا لم يعتمر معه كما قاله طائفةٌ من السلف والخلف، فوهم أيضًا، والأحاديثُ الصحيحةُ الصريحةُ تردُّه كما تبيّن، وإن أراد به أنه اقتصر على أعمالِ الحجِّ وَحْدَه ولم يفردْ للعمرة أعمالاً فقد أصاب، وعلى قولِه تدلُّ جميعُ الأحاديثِ. ومن قال: إنه قرن، فإن أراد به أنه طاف للحجِّ طوافًا على حِدَة، وللعمرةِ طوافًا على حِدةٍ، وسعى للحجِّ سعيًا، وللعمرةِ سعيًا، فالأحاديثُ الثابتةُ تردّ قولَه. وإن أراد أنه قرن بين النسكينِ وطاف لهما طوافًا واحدًا، وسعى لهما سعيًا واحدًا، فالأحاديثُ الصحيحةُ تشهدُ لقولِه، وقولُه هو الصوابُ.

ومن قال إنه تمتعَ، فإن أراد أنه تمتعَ تمتعًا حلَّ منه، ثم أحرمَ بالحجِّ إحرامًا مستأنفًا، فالأحاديثُ تردُّ قولَه وهو غلطٌ، وإن أراد أنه تمتعَ تمتعًا لم يحلَّ منه، بل بقي على إحرامِه لأجلِ سوقِ الهدي، فالأحاديثُ الكثيرةُ تردُّ قولَه أيضًا، وهو أقلُّ غلطًا، وإن أراد تمتعَ القرانِ فهو الصوابُ الذي تدلُّ عليه جميعُ الأحاديثِ الثابتةِ ويأتلفُ به شملُها، ويزولُ عنها الإشكالُ والاختلافُ». اهـ.

(١) وممَّن صَرَّحَ بعَدَم إمكانِ الجمع بينَ هذه الرواياتِ: ابنُ قُدَامَةَ في "المغني" (٣/ ١٢٣)؛ رَدًّا عَلى مَنْ يَرَوْنَ الإفرادَ أفضَلَ مِنَ القِرَانِ، وما تقدم نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كافٍ في إزالة هذا الإشكال بإذن الله.

هذا؛ ولم يُوفَّقِ المصنِّفُ- رحمه الله- في هذا المثالِ؛ لأنَّ صلاتَهُ ﷺ غيرُ حَجَّتِهِ؛ فكما سبَقَ أنْ بيَّنا أنَّ مدةَ مرضِهِ ﷺ كانتِ اثنَيْ عَشَرَ يومًا، فيها ستُّون صلاةً أو نحوُهَا، فإذا رُوِيَ حديثان، في أحدهما: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَّ الناسَ، وفي حديثٍ آخَرَ: أنَّ أبا بكرٍ أَمَّ رسولَ اللهِ ﷺ؛ فيُعملُ بالحديثَيْن؛ لأنَّ القصتَيْن مختلفَتَان، والصلاتين مختلفتان، وليستْ قصةً واحدةً، وصلاةً واحدة؛ كما هو الحالُ في حَجَّتِهِ ﷺ.

وإنَّما دخَلَتِ الشبهةُ على المصنِّفِ لَمَّا قايَسَ اختلافَ الرواياتِ في صفةِ إهلالِ النبيِّ ﷺ على اختلافِ الروايات في صلاتِهِ حالَ مَرَضِه.

وقد زعَمَ: أنَّ الجمعَ بينَ الأحاديثِ الواردةِ في الحجِّ مستحيلٌ، وهو ليس كذلكَ، بل هو مُتيسِّرٌ، بلا تَعسُّفٍ أو تَكلُّفٍ، ولا صرفٍ للأحاديثِ عن ظواهرِها- كما في التعليقاتِ السابقة والتالية- والمصنِّفُ نفسُهُ جمَعَ بين هذه الأحاديثِ في كتابه "التحقيق" (٢/ ١٢٨)، فقال: «والجوابُ: أنه إذا صَحَّتِ الأحاديثُ، فلا وجهَ لردِّها، وإنما ينبغي التمحُّلُ لها؛ ووجهُ الجمعِ بين =

فقال أصحابُنَا للخُصُومِ: أحاديثُنَا أَصَحُّ وأكثَرُ[(١)].

قالوا: ويَحتمِلُ روايةُ القِرَانِ[(٢)]: أنْ يكونَ الراوي سَمِعَ رسولَ الله يُعَلِّمُ رجلًا كيفَ القِرَانُ؛ فظَنَّ الرَّاوِي أنَّ رسولَ الله يقولُ ذلك عن نفسِهِ[(٣)].

ويَحْتمِلُ حَدِيثُ الإفرادِ: أنَّه أَفْرَدَ أعمالَ الحَجِّ عن أعمالِ العُمْرةِ، وكذا يَفْعَلُ المتمتِّعُ[(٤)].

= الأحاديثِ: أنَّه كان قد اعتمَرَ وتَحلَّلَ مِنَ العمرةِ، ثمَّ أحرَمَ بالحجِّ وساق الهديَ، ثم أمَرَ الصحابةَ بالفسخ لِيَفْعَلُوا مثلَ فِعْله؛ لأنَّهم لم يكونوا أَحْرَمُوا بعمرةٍ، ومَنَعَهُ مِنْ فسخِ الحجِّ إلى عمرةٍ ثانيةٍ عمرتُهُ الأُولى وسَوْقُهُ الهديَ؛ فعلى هذا: الجمعُ بين الأحاديثِ، ولا يُرَدُّ منها شيءٌ...».
فكيف ساغَ للمصنِّفِ هنا أن يقولَ: «ولا خلافَ أنها حَجَّةٌ واحدةٌ، ويَسْتحيلُ الجمعُ بين ذلك»؟!!

(١) انظر: مصادرَ هذا عندَ توثيقِ مذهبِ الإمام أحمدَ، رحمَهُ الله، وقد تقدَّمَ قريبًا.
(٢) كذا في الأصلِ، والجادَّةُ أن يقالَ: «وتَحْتَمِلُ روايةُ القِرَانِ»؛ على تأنيثِ الفعلِ؛ غيرَ أنَّ ما وقَعَ في الأصلِ صحيحٌ مِنْ جهةِ العربيَّة ويوجه على أنَّ الفاعلَ- وهو «رواية»- ليس حقيقيَّ التأنيثِ؛ فيجوزُ معه تأنيثُ الفعلِ وتذكيرُهُ، وإنْ كان التأنيثُ أولى وأرجحَ. انظر بيانَ ذلكَ (ص٣٩٩).
(٣) لم نقفْ على مَنْ ذكَرَ هذا التوجيهَ لروايةِ القِرَانِ، غيرَ المصنِّفِ هنا.
(٤) يمكن أن تقرأَ في الأصلِ: «المستمتع»، ورَسَمَهَا الناسخُ: بجعلِ مسافةٍ- كالسِّينِ- بينَ الميم الأولى والتاءِ، ولكنَّ طريقةَ الناسخِ غالبًا كتابةُ السينِ فيها مسنونةً بأسنانٍ ثلاثةٍ بخطِّ النَّسْخ.
وقد جَمَعَ العلماءُ- سوى شيخِ الإسلام ابن تيمية وابن القيم- بينَ الرواياتِ المُخْتَلِفَةِ في حَجَّةِ النبيِّ ﷺ؛ ومنهمُ: ابنُ حَزْمٍ، والخَطَّابيُّ، والنَّوَوِيُّ. انظرْهُ مفصَّلًا في: "المحلى" (٧/ ٩٩-١٧٧)، و"حجة الوداع" لابن حزم، باب «الاختلاف في كيفية إهلال رسول الله ﷺ»، و"المجموع" للنووي (٧/ ١٥٤)، و"نيل الأوطار" للشوكاني (٤/ ٣٠٩-٣١٠). وانظر: "المغني" لابن قدامة (٣/ ١٢٤- ١٢٥) في بيان حجج الحنابلة في تفضيل التمتع على بقية الأنساك.

وأمَّا من رَوَى: «خَرَجَ رسولُ اللهِ، فقام في الصَّفِّ»، **فقد بَيَّنَّا معناه**(١).

ولَوْلَا أَنَّ أحاديثَ هذا الشيخِ كُلُّهَا واهيةٌ(٢): لكنَّا نقولُ: خَفِيَ عن بعضِ الصحابةِ ما عَلِمَهُ الأكثرون(٣)؛ فإنَّه قد قال ابنُ عُمَرَ: اعْتَمَرَ رسولُ الله في رَجَبٍ، فقالتْ عائشةُ: ليس كذلك، فقَبِلَ قولَهَا(٤)،

---

(١) انظرْ كلامَ المُصنِّفِ في ذلكَ وتعليقنا عليه (ص٣٧٧-٣٧٨ و٤٠٠-٤٠٢).

(٢) ليستْ كلُّها واهيةً!! بل أصلُ المسألةِ ثابتٌ بأحاديثَ صحيحةٍ؛ وقد ذكَرَهَا عبدُالمغيث؛ غيرَ أنَّه قد ضَمَّ إليها أحاديثَ واهيةً وضعيفةً؛ استئناسًا بها لا احتجاجًا، والصحيحُ لا يُعَلُّ بالضعيفِ؛ كما هو مُقرَّرٌ معروف!!

(٣) يريدُ المصنِّفُ: أنَّه لو صَحَّتِ الأحاديثُ التي احتجَّ بها عبدُالمغيث، لكانَ غايةُ ما في الأمرِ: أنْ يكونَ بعضُ الصحابةِ قد خالَفُوا الأكثَرِينَ في ذلكَ.
وهذه دعوى من المُصنِّفِ لا دليلَ عليها؛ إذْ لم يَرِدْ في شيءٍ مِنَ الأحاديثِ أنَّ أحدًا مِنَ الصحابةِ أنكَرَ صلاةَ النبيِّ خلفَ أبي بكرٍ، بل إنَّ حديثَ المغيرةِ بن شُعْبة السابقَ يَرُدُّ هذا الزعمَ ويُبْطِلُهُ؛ انظره بتمامِهِ مع تعليقِنَا عليه (ص٤٣٦-٤٤٢).

(٤) أخرجَه الإمامُ أحمدُ (٢/ ١٢٨ و١٥٥ رقم ٦١٢٦ و٦٤٣٠)، والبخاري (١٧٧٥ و١٧٧٦ و٤٢٥٣ و٤٢٥٤)، ومسلم (١٢٥٥)، والنسائي في "الكبرى" (٤٢٠٣)؛ من طريق مَنْصورِ بن المُعتَمِرِ، عن مجاهدٍ، قال: دَخَلْتُ أنا وعُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ المسجدَ، فإذا عبدُاللهِ بنُ عُمَرَ جالسٌ إلى حُجْرَةِ عائشةَ، والناسُ يُصَلُّونَ الضُّحَى في المَسْجِدِ، فسَأَلْنَاهُ عن صلاتِهِمْ؟ فقال: بِدْعةٌ، فقال له عُرْوَةُ: يا أبا عبدِالرحمنِ، كَمِ اعْتَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ؟ فقال: أَرْبَعَ عُمَرٍ إحداهُنَّ في رَجَبٍ؛ فكَرِهْنَا أَنْ نُكَذِّبَهُ ونَرُدَّ عليه، قال: وسَمِعْنَا استِنَانَ عائشةَ في الحُجْرَةِ، فقال عُرْوَةُ: أَلَا تَسْمَعِينَ- يا أُمَّ المُؤْمِنِينَ- إلى ما يقولُ أبو عبدِالرحمنِ؟! فقالتْ: وما يقولُ؟ قال: يقولُ: اعتَمَرَ النبيُّ ﷺ أربعَ عُمَرٍ إحداهُنَّ في رَجَبٍ! فقالتْ: يَرْحَمُ اللهُ أبا عبدِالرحمنِ! ما اعتَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ إلَّا وهو مَعَهُ، وما اعتَمَرَ في رَجَبٍ قَطُّ. هذا لفظُ مسلم.
وأخرجه إسحاق بن راهُويَهْ في "مسنده" (٨٩٣)، والإمام أحمد (٢/ ٧٢ رقم ٥٤١٦) و(٦/ ٥٥ و١٥٧رقم ٢٤٢٧٩ و٢٥٢٣٨)، ومسلم (١٢٥٥)، والنسائي في "الكبرى" (٤٢٢٢)؛ من طريق عَطَاء، عن عُرْوة بن الزُّبَيْر: كنتُ أنا وابنُ عُمَرَ مُستندَيْنِ إلى حُجْرَةِ عائشةَ... به، نحوَهُ، وفيه: قالَ: وابنُ عُمَرَ يَسْمَعُ، =

ورَدَّتْ على أبي هُرَيْرَةَ وغيرِهِ[1]، فرَجَعُوا إلى قولِها[2]، غيرَ أنَّهُ مَعَ

= فما قال: لا، ولا نَعَمْ؛ سَكَت.
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٢/ ٧٠ رقم ٥٣٨٣)، وعبد بن حميد (٨٠٩)، وأبو داود (١٩٩٢)، والنسائي في "الكبرى" (٤٢١٨)؛ من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن مجاهد، قال: سُئِلَ ابنُ عُمَر: كَم اعتَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ؟ فقال: مَرَّتَيْنِ، فقالتْ عائشةُ: لقد عَلِمَ ابنُ عُمَرَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قد اعتَمَرَ ثلاثًا سِوَى التي قَرَنَهَا بِحَجَّةِ الوَدَاع.

(١) ومِنْ ردِّها على أبي هُرَيْرَةَ: ما ذكَرَهُ المُصنِّفُ في "كشف المشكل" (٤/ ٣٤٧)؛ من رَدِّهَا عليه روايتَهُ: «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا، فلا صَوْمَ عليه»؛ وهو حديث أخرجَهُ مالكٌ في "الموطَّأ" (٦٣٩)، وأحمد (٦/ ١٨٤ رقم ٢٥٥٠٩)، (٦/ ٣١٣ رقم ٢٦٦٦٦)، والبخاري (١٩٢٥، ١٩٢٦)، ومسلم (١١٠٩).
ولفظ مسلم من طريقِ عبدِ الرزاقِ بنِ همام، أخبرنا ابنُ جريجٍ، أخبرني عبدُ الملكِ بنُ أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عَن أبي بكرٍ، قال: سمعتُ أبا هريرةَ ﵁ يَقُصُّ، يقول في قصصِه: «من أدركه الفجرُ جنبًا فلا يَصُمْ»، فذكرتُ ذلك لعبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ- يعني: لأبيه- فأنكر ذلك، فانطلقَ عبدُ الرحمنِ وانطلقتُ معه، حتى دخلْنا على عائشةَ وأمِّ سلمةَ ﵄، فسألهما عبدُ الرحمنِ عن ذلك، قال: فكلتاهما قالت: «كان النبيُّ ﷺ يصبحُ جنبًا من غير حلم، ثم يصومُ». قال: فانطلقْنا حتى دخلْنا على مروانَ، فذكر ذلك له عبدُ الرحمن، فقال مروانُ: عزمتُ عليك إلا ما ذهبتَ إلى أبي هريرة، فرددتُ عليه ما يقولُ. قال: فجئنا أبا هريرةَ- وأبو بكرٍ حاضرٌ ذلك كله- قال: فذكر له عبدُ الرحمن، فقال أبو هريرةَ: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم، قال: هما أعلمُ، ثم ردَّ أبو هريرةَ ما كان يقولُ في ذلك إلى الفضلِ بنِ العباسِ، فقال أبو هريرةَ: سمعتُ ذلك من الفضلِ، ولم أسمعْه من النبيِّ ﷺ، قال: فرجع أبو هريرةَ عما كان يقولُ في ذلك. قلتُ لعبدِ الملكِ: أقالتا: في رمضانَ؟ قال: كذلك كان يصبحُ جنبًا من غيرِ حلم ثم يصومُ.
وانظر ردودًا أخرى لها على أبي هريرةَ وغيرِهِ في: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" للزَّرْكَشِيِّ، و"عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة" للسيوطيّ.

(٢) قال المصنِّفُ في "كشف المشكل" (١/ ٥٦): «وقد كانتْ عائشةُ تَحْفَظُ أشياءَ تَرُدُّ بها على جماعةٍ مِنَ الصحابةِ، فيَرْجِعونَ إلى قولها». =

وَهْيِ الأحاديثِ[1] لا يُحْتَاجُ إلى ذلكَ.



= ونقولُ: هذه القضيَّةُ يُسمِّيها أهلُ العلمِ بمصطلحِ الحديثِ الغَلَطَ في الرِّوَايةِ، والناسُ في تحريرِ هذا البابِ طَرَفان ووسط:

- طَرَفٌ مِنْ أهلِ الكلامِ ونحوِهِمْ ممَّن هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهلِهِ لا يُميِّزُ بين الصحيحِ والضعيفِ؛ فيَشُكُّ في صحةِ أحاديثَ أو في القطعِ بها، مع كونِهَا معلومةً مقطوعًا بها عندَ أهلِ العلمِ به.

- وطرفٌ ممَّن يَدَّعِي اتباعَ الحديثِ والعَمَلَ به كلَّما وجَدَ لفظًا في حديثٍ قد رواه ثِقَةٌ، أو رَأَى حديثًا بإسنادٍ ظاهِرُهُ الصحةُ، يريدُ أنْ يَجْعَلَ ذلكَ مِنْ جنسِ ما جَزَمَ أهلُ العلمِ بصحَّتِهِ، حتى إذا عارَضَ الصحيحَ المعروفَ، أخَذَ يَتكلَّفُ له التأويلاتِ البارِدةَ، أو يجعلُهُ دليلًا في مسائلِ العِلْمِ، مع أنَّ أهلَ العلمِ بالحديثِ يَعْرِفونَ أنَّ مثلَ هذا غَلَطٌ.

- وطرف وسط معظِّم لسنّة رسول الله ﷺ على طريقة أهل العلم بالحديث، ويجوِّز الخطأ على الراوي وإن كان صحابيًّا، ولأهل العلم بالحديث طرائق يعرفون بها خطأ الراوي الثقة كما تجده مفصَّلًا في مقدمة تحقيقنا لكتاب العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٥-٣٠)، فراجعه إن شئت.

وانظر: "توجيه النظر، إلى أصول أهل الأثر" (١/ ٢٣٨-٢٣٩)، و"قواعد التحديث" (ص٣٢٧). وراجع للأمثلة على هذه القضية: "كشف المشكل" (٤/ ٣٤٧)، و"الإجابه، لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابه" (ص١٠٤).

(١) انظرِ التعليقَ على كلمةِ: «وَهْيِ»، واشتقاقِهَا، في: (ص٢٤٤ و٣٥٧). وقد سبَقَ أنْ بَيَّنَّا صحةَ كثيرٍ مِنْ هذه الأحاديثِ في أكثر من موضعٍ.

البابُ الخامسُ

فِي بيانِ نَفْيِ النَّقْصِ عن أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ لِعَدَمِ صلاةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ خَلْفَهُ، وأنَّ ما جَرَى مِنْ تأخُّرِهِ كان أفضَلَ

قد ذَكَرْنَا في الأحاديثِ الصِّحَاحِ: أنَّ رسولَ اللهِ أشارَ إِلَى[1] أبي بَكْرٍ لِيَثْبُتَ فلم يَفْعَلْ، ولو ثبتَ لَصَلَّى خَلْفَهُ قَطْعًا/ بغيرِ شَكٍّ، (٢٦) وإنَّما تَأَخَّرَ أبو بكرٍ تأدُّبًا وتَوَاضُعًا، وقد قال: «ما كَانَ لابنِ أبي قُحَافَةَ أَنْ يَؤُمَّ رسولَ اللهِ»[2]، وإذا كان الشيءُ كأنَّهُ قد كان، كان حُكْمُهُ حُكْمَ ما كان[3]، وحَصَلَتْ- ههنا- زيادةُ فضلِهِ؛ بِتَوَاضُعِهِ، واحتقارِهِ نَفْسَهُ أنْ يَصْلُحَ لذلك؛ فتَأَخُّرُهُ- على سبيلِ التواضعِ- أَحْسَنُ مِنْ ثبوتِهِ؛ لِأَنَّهُ لو ثَبَتَ لَرَأَى نفسَهُ أهلًا لذلكَ[4]، فلمَّا تَأَخَّرَ لم يَرَ نفسَهُ أهلًا،

---

(١) في الأصلِ: «أشارا إلى».

(٢) تَقدَّمَ تخريجُهُ (ص٢٥٣-٢٥٤) مِنْ حديثِ سَهْلِ بن سَعْد.

(٣) لكن يستغرب على المصنِّف كلَّ هذا الإنكارِ على عبدِالمغيث! فإذا كان الأمر كما ذُكر هنا فإن بإمكانه أن يقول هذا من بداية خلافه مع عبد المغيث، ولا يتكلف الردّ هذا التكلّف الذي مرّ بنا.
وقد سبَقَ الرَّدُّ على قولِ المصنِّفِ هنا عند قوله: «ولا تَسْتَبْعِدْ حَمْلَنَا هذا»، في أوَّلِ البابِ الرابع (ص٤٧١).

(٤) ليس هذا لازمًا؛ وإلَّا لَلَزِمَ ذلكَ عبدَالرحمنِ بنَ عَوْفٍ رضي الله عنه، وحاشاه!!- لثبوتِ صلاتِهِ بالنبيِّ ﷺ بلا خِلَافٍ، ثُمَّ إنَّ العِبْرَةَ بالدليلِ؛ فإذا صَحَّ- كما هو الحالُ هنا- فلا مَجَالَ لما يَدَّعِيهِ المصنِّفُ؛ لأنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه ثبَتَ امتثالًا لأمرِ النبيِّ ﷺ وطاعةً له؛ ولذلكَ ثبَتَ في المرةِ الثانيةِ التي يُنْكِرُهَا المصنِّفُ؛ لأنه قد مضَتْ ركعةٌ، فحَسُنَ أن يَسْتَمِرَّ في الإمامةِ؛ كما ذكَرَ الشوكانيُّ في "نَيْل الأوطار" (٢/ ١٤٣).

ولو كانتْ صلاةُ رسولِ اللهِ خَلْفَ الشخصِ تُقَدِّمُهُ على غيرِهِ، لكان عبدُالرحمنِ بنُ عَوْفٍ أفضَلَ من أبي بكرٍ؛ لأنَّهُ لا يُخْتَلَفُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى خلفَهُ[١].

كَلَّا؛ بَلْ فَضِيلَةُ أبي بكرٍ ثابتةٌ قبلَ ذلكَ الأَمْرِ وبَعْدَهُ؛ فهو المُقدَّمُ على جميعِ الصحابةِ بسابقتِهِ وفَضَائِلِهِ[٢].

وهو المُفْتِي بِحَضْرَةِ رسولِ اللهِ، دُونَ غيرِهِ مِنَ الصَّحَابةِ[٣].

وهو المنصوصُ عليه في الصلاةِ بالناسِ[٤]؛ وكَفَى بذلكَ دليلًا على استحقاقِهِ الخِلَافةَ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ[٥].

---

(١) تَقدَّمَ تخريجُ صلاةِ النبيِّ خَلْفَ عبدِالرحمنِ بن عَوْف، مِنْ حديثِهِ، ومِنْ حديثِ المُغِيرَةِ بن شُعْبة (ص٢٢٨-٢٢٩).

(٢) قوله: «وفضائله» حَرَّفَهُ محقِّقُ المطبوعِ إلى: «وفضله»؛ وما نَجَمَ ذلكَ التحريفُ إلا عن تَشيُّعِهِ ورفضِهِ وبغضِهِ للصِّدِّيقِ الأكبرِ أبي بكرٍ رضي الله عنه وأرضاهُ؛ ويدلّ على أنه تحريف مقصود: تعليقه على قوله: «وفضله»، بقوله- معترضًا على المصنِّف-: «ستأتي الإشارةُ إلى ما في هذا الكلام». وانظرِ التعليقاتِ التاليةَ.

(٣) انظرْ مثالًا لذلكَ في: "صحيح البخاري" (٧٠٤٦)، و"صحيح مسلم" (٢٢٦٩)، وانظر: "فتح الباري" لابن حَجَر (١٢/ ٤٣٦- ٤٣٧).

(٤) كما مَرَّ في أحاديثِ "الصحيحَيْن" وغيرِهِمَا في البابِ الأوَّل. انظر: (ص٢٥٥-٢٧١).

(٥) انظرْ تفصيلَ ذلك في: «منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية» لشيخ الإسلامِ ابن تيميَّة (١/ ٧٥، وما بعدها)، وهو رَدٌّ مُفْحِمٌ على كتابِ ابنِ المُطَهَّرِ الحِلِّيِّ الرافضيِّ، والذي أسماه: «منهاج الكرامة في الإمامة»، وكان الأليقَ به أنْ يكونَ: «منهاج الندامة»؛ كما قال شيخُ الإسلام.
وانظر أيضًا: "السنة" لابن أبي عاصم (٢/ ٥٤٦)، و"السنة" للخلال (٢/ ٣٠١)، و"الإبانة" للأشعري (ص ٢٥٩)، و"الشريعة" للآجري (٤/ ١٧٠٢)، و"اعتقاد أئمة الحديث" للإسماعيلي (ص٧١)، و"اعتقاد أهل السنة" (٧/ ١٢٨٣)، و"الإمامة، والرد على الرافضة" كلاهما للأصبهاني =

فما نقَصَ مِنْ رتبتِهِ عَدَمُ ذلكَ[١].



= (ص٢٧١، وما بعدها)، و"شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي (ص٥٣٣).

(١) فضائلُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه كثيرةٌ لا تكادُ تحصى كثرةً؛ فهو أفضلُ الأمَّةِ بعد رسولِ اللهِ ﷺ، وأوَّلُ مَنْ آمَنَ به مِنَ الرجال، وقيل: أوَّل مَنْ آمَنَ به مطلقًا، ووزيرُهُ الأوَّل، وصِدِّيقُ هذه الأمَّة، وباذلُ مالِهِ للهِ ورسولِهِ، وابنتُهُ تحتَ رسولِ اللهِ ﷺ، وكان قد حرَّم الخَمْرَ على نفسِهِ في الجاهليَّةِ هو وعثمانُ ابنُ عَفَّان؛ مما يَدُلُّ على صدقِهِ وطِيبِ مَعْدِنه، وكان النبيُّ ﷺ يُكْرِمُهُ ويُجِلُّهُ ويُثْنِي عليه في وَجْهه، واستخْلَفَهُ في الصلاة، وأعتَقَ أبو بكرٍ سبعةً ممن كانوا يُعَذَّبونَ في اللهِ، وهو أوَّل خليفةٍ في الإسلام، وأوَّل أميرٍ أُرْسِلَ على الحجِ، وهو مِنْ كِبَارِ الصحابةِ الذينَ حَفِظُوا القرآنَ كلَّه، وأَوَّلُ مَنْ جمَعَ القرآنَ، وأوَّلُ مَنْ سمَّى مُصْحَفَ القرآنِ: مُصْحَفًا، وكان يُفْتِي الناسَ في زَمَانِ رسولِ الله ﷺ.

إلى غيرِ ذلكَ من فضائلِهِ رضيَ اللهُ عنه، وقد أُلِّفَ في فضائلِهِ خَاصَّةً كثيرٌ مِنَ الكُتُبِ، منها: "تُحْفَةُ الصَّدِيقْ، في فضائلِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقْ"؛ لأبي القاسم عليِّ بن بَلْبانَ المقدسيِّ، و"الرَّوْضُ الأَنيقْ، في فَضْلِ الصِّدِّيقْ"؛ للسيوطيِّ، و"أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه شخصيتُهُ وعَصْره"؛ للدكتور علي محمَّد الصَّلَّابيّ.

وانظر: "السنة" لابن أبي عاصم (٢/ ٥٧٥)، و"الشريعة "للآجري (٤/ ١٧٩١)، و"اعتقاد أهل السنة" للالكائي (٧/ ١٢٧١)، و"منهاج السنة النبوية" لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ٤٥٦)، (٨/ ٤١٧- ٤١٩، وغيرها من المواطن التي كثر ذكر فضائل أبي بكر فيها)، و"الصواعق المحرقه، في الرد على أهل الرفض والضلال والزندقه"؛ لابن حجر الهيتمي (١/ ١٦٧).

البابُ السادسُ

في بيانِ فَسَادِ احْتِجَاجِ هذا الشَّيْخِ مِنْ جِهَةِ المعانِـي، وإِبْطَالِ ما زَعَمَهُ بِرَأْيِهِ الفَاسِدِ

قال هذا الشيخُ في حديثِ شَبَابَةَ: «قد رواه جماعةٌ كثيرةٌ عن شَبَابَةَ»، ثُمَّ أخَذَ يَعُدُّهم، قال: «ولم يُودِعْهُ أحدٌ منهم في كتابِهِ إِلَّا وهو مُعْتَقِدٌ لِصِحَّتِهِ»[1]، قال: «وما أَوْدَعَهُ الإمامُ أحمدُ في "مُسْنَدِهِ"[2] إلا وهو مُعتقِدٌ له؛ إِذْ لو كان غيرَ صحيحٍ، لَأَلْقَاهُ فِيمَا[3] أَلْقَى؛ لأنَّه انْتَقَى "مُسْنَدَهُ" مِنْ سَبْعِ مِئَةِ ألفِ حديثٍ وكَسْرٍ[4]، فإذا جَعَلَ فيه ما لا يَجُوزُ اعتقادُهُ ولا العَمَلُ به، فما يَكُونُ حينئذٍ قد انْتَقَى!!»[5].

---

(١) انظر: "تعجيل المنفعة" (١/ ٢٤٠-٢٤١)، وانظر ترجمةَ عبدِالمغيثِ في المقدِّمة.

(٢) انظر "المسند" (٦/ ١٥٩ رقم ٢٥٢٥٧ و٢٥٢٥٨).

(٣) في الأصل التصقت الميم بالفاء فلم تظهر بينهما سنّة الياء، فأشبهت: «فما»، لكن نقطتا الياء موجودتان.

(٤) انظر: "خصائص المسند" (١/ ٢١-٢٢/ مقدمة أحمد شاكر لـ"المسند")، وسيأتي بيانُ المرادِ بهذا العدَدِ (ص٥٠٥-٥٠٧).

(٥) سيأتي المصنِّفُ بأجوبةٍ حَسَنَةٍ في مَعْرِضِ ردِّه على هذه الدعوى في هذا الباب، وسيذكرُ عللَ أحاديثَ في "المسند".
وإلى نحوِ قولِ عبدالمغيثِ ذهَبَ الحافظ أبو عليٍّ الهَمْدانيُّ، وسَنَنْقُلُ كلامَ المصنِّفِ عنه في آخِرِ هذا الفَصْل، وإلى ذلكَ أيضًا ذهَبَ الحافظُ أبو مُوسَى المَدِينِيُّ في كتابه "خَصَائص المُسْنَد" (١/ ٢٧- ضِمْنَ المجلَّدِ الأوَّلِ مِنْ تحقيقِ الشيخ شاكر لـ "المسند")؛ قال: «ومِنَ الدليلِ على أنَّ ما أودَعَهُ الإمامُ أحمدُ قد احتاطَ فيه سَنَدًا ومَتْنًا، ولم يَرْوِ فيه إلَّا ما صَحَّ عندَهُ: ما أنبَأَنا به أبو عليٍّ...»، ثُمَّ ساقَ بسنَدِهِ إلى الإمامِ أحمدَ [وهو في "المسند" (٢/ ٣٠١ =

وقال المصنِّفُ: قُلْتُ: لو لَمْ يَكُنْ في كتابِ هذا الشيخِ إلَّا هذا

= رقم ٨٠٠٥)]، قال: «حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ جَعْفَر، عن شُعْبة، عن أبي التَّيَّاح، قال: سمعتُ أبا زُرْعةَ يُحدِّثُ عن أبي هُرَيْرةَ، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه قال: «يُهْلِكُ أُمَّتِي هذا الحَيُّ مِنْ قُرَيْش»، قالوا: فما تأمُرُنَا به يا رسولَ اللهِ؟ قال: «لو أنَّ الناسَ اعتَزَلُوهُمْ!»، قال عبدالله: قال لي أبي في مَرَضِهِ الذي ماتَ فيه: اضْرِبْ على هذا؛ فإنَّه خلافُ الأحاديثِ عن النبيِّ ﷺ، يعني: قولَهُ: «اسْمَعُوا وأَطِيعُوا»، قال أبو موسى: وهذا- مع ثِقَةِ رجالِ إسنادِهِ- حين شَذَّ لفظُهُ عن الأحاديثِ المشاهيرِ، أمَرَ بالضَّرْبِ عليه؛ فدَلَّ على ما قلناه، وفي نظائرَ له».

واعترَضَهُ الحافظُ ابنُ القيِّم، في كتابه "الفروسية" (ص٢٦٧-٢٧٠)، بقولِهِ: «هذا لا يَدُلُّ على أنَّ كلَّ حديثٍ في "المسند" يكونُ صحيحًا عنده، وضَرْبُهُ على هذا الحديثِ- مَعَ أنه صحيحٌ أخرجه أصحابُ "الصحيح"- لكونِهِ عنده خلافَ الأحاديثِ والثابتِ المعلوم مِنْ سُنَّتِهِ ﷺ؛ في الأمرِ بالسمعِ والطاعة، ولزوم الجماعة، وتَرْكِ الشذوذِ والانفراد؛ كقولِهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وأَطِيعُوا وإنِ استَعْمَلَ عليكم عَبْدٌ حَبَشِيٌّ»، وقولِهِ: «مَنْ فارَقَ الجماعةَ، فمات، فمِيتَتُهُ جاهليَّةٌ»، وقولِهِ: «الشيطانُ مَعَ الواحدِ، وهو مِنَ الاثْنَيْنِ أبعَدُ»... والمقصودُ: أنَّ ضَرْبَ الإمامِ أحمدَ على هذا الحديثِ لا يَدُلُّ على صحةِ كلِّ ما رواه في "مسنده" عنده».

وقال في (ص٢٦٣-٢٦٦): «وهذا بابٌ واسعٌ جِدًّا؛ لو تَتَبَّعْنَاهُ، لجاء كتابًا كبيرًا؛ والمقصودُ: أنَّه ليس كُلُّ ما رواه [يعني: الإمامَ أحمد في "المسند"]، وسَكَتَ عنه، يكونُ صحيحًا عنده، وحتَّى لو كان صحيحًا عنده، وخالفَهُ غيرُهُ في تصحيحِهِ، لم يكنْ قولُهُ حُجَّةً على نظيرِهِ؛ وبهذا يُعْرَفُ وَهَمُ الحافظِ أبي مُوسَى المَدِينِيِّ في قولِهِ: «إنَّ ما خرَّجه الإمامُ أحمدُ في "مسنده"، فهو صحيحٌ عنده»؛ فإنَّ أحمدَ لم يَقُلْ ذلك قَطُّ، ولا قال ما يَدُلُّ عليه، بل قال ما يَدُلُّ على خلافِ ذلك؛ كما قال أبو العِزِّ بنُ كادش: إنَّ عبدَاللهِ بنَ أحمدَ قال لأبيهِ: ما تقولُ في حديثِ رِبْعِيٍّ عن حُذَيْفةَ؟ قال: الذي يَرْوِيهِ عَبْدُالعزيزِ بنُ أبي رَوَّاد؟ قلتُ: يَصِحُّ؟ قال: لا؛ الأحاديثُ بخلافِهِ؛ وقد رواه الحُفَّاظُ عن رِبْعِيٍّ عن رَجُلٍ لم يُسمِّهِ، قال: فقلتُ له: لقد ذَكَرْتَهُ في "المسند"؟ فقال: قَصَدتُّ في "المسند" الحديثَ المشهورَ، وتَركْتُ الناسَ تحتَ سِتْرِ اللهِ، ولو أَردتُّ أقصدُ ما صَحَّ عندي، لم أَرْوِ مِنْ هذا "المسند" إلَّا الشيءَ بعدَ =

= الشيءِ؛ ولكنَّك- يا بنيَّ- تَعْرِفُ طريقتي في "المسند" لستُ أخالفُ ما فيه ضعف؛ إذا لم يكنْ في البابِ شيءٌ يدفعُهُ»؛ فهذا تصريحٌ منه- رحمه الله- بأنَّه أخرَجَ فيه الصحيحَ وغيرَهُ.
وقد استَشْكَلَ أبو موسى المَدِينِيُّ هذه الحكايةَ، وظنَّها كلامًا متناقضًا، فقال: «ما أَظُنُّ هذا يَصِحُّ؛ لأنَّه كلامٌ متناقضٌ؛ لأنه يقولُ: «لستُ أُخالِفُ ما فيه ضعفٌ؛ إذا لم يكنْ في البابِ شيءٌ يدفعُهُ»، وهو يقولُ في هذا الحديث: «الأحاديثُ بخلافِهِ»، قال: «وإنْ صحَّ، فلعلَّه كان أوَّلًا، ثُمَّ أَخْرَجَ منه ما ضَعُفَ؛ لأنِّي طلبتُهُ في "المسنَدِ" فلم أَجِدْهُ».
قلتُ (ابن القيِّم): ليس في هذا تناقضٌ مِنْ أحمدَ- رحمه الله- بل هذا هو أصلُهُ الذي بَنَى عليه مذهبَهُ، وهو لا يُقدِّمُ على الحديثِ الصحيحِ شيئًا ألبتَّةَ؛ لا عَمَلًا، ولا قياسًا، ولا قولَ صاحبٍ. وإذا لم يكنْ في المسألة حديثٌ صحيحٌ، وكان فيها حديثٌ ضعيفٌ، وليس في البابِ شيءٌ يَرُدُّه-: عَمِلَ به، فإنْ عارَضَهُ ما هو أَقْوَى منه، تركَهُ للمعارِضِ القويِّ، وإذا كان في المسألةِ حديثٌ ضعيفٌ، وقياسٌ، قَدَّمَ الحديثَ الضعيفَ على القياس، وليس الضعيفُ في اصطلاحِهِ هو الضعيفَ في اصطلاح المتأخِّرين؛ بل هو والمتقدِّمون يُقسِّمونَ الحديثَ إلى صحيحٍ وضعيفٍ، والحَسَنُ- عندهم- داخلٌ في الضعيفِ بِحَسَبِ مَرَاتِبِهِ، وأوَّلُ مَنْ عُرِفَ عنه أنَّه قسَّمه إلى ثلاثةِ أقسام: أبو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ، ثُمَّ الناسُ تَبَعٌ له بعدُ؛ فأحمَدُ يُقدِّمُ الضعيفَ- الذي هو حَسَنٌ عنده- على القياسِ، ولا يلتفتُ إلى الضعيفِ الواهي الذي لا يَقُومُ به حجةٌ، بل يُنْكِرُ على مَنِ احتَجَّ به، وذهَبَ إليه، فإنْ لم يكنْ عنده في المسألةِ حديثٌ، أخَذَ فيها بأقوالِ الصحابة ولم يُخالِفْهُمْ، وإنِ اختلَفُوا، رجَّح مِنْ أقوالهم ولم يَخْرُجْ عنها، وإذا اختلَفَتِ الصحابةُ في مسألةٍ، ففي الغالبِ يختلفُ جوابُهُ فيها، ويخرُجُ عنه فيها روايتان أو أكثرُ؛ فقَلَّ مسألةٌ عن الصحابةِ فيها روايتانِ إلَّا وعنه فيها روايتان أو أكثرُ؛ فهو أتبَعُ خلقِ اللهِ للسُّنَنِ مَرْفوعِهَا ومَوْقوفِهَا». اهـ. والأصوب أن يقال: «فهو من أتبع خلق الله للسنن».
هذا؛ وقد قَرَّرَ شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّةَ هذا المعنى؛ فقال في "مِنْهاج السُّنَّة" (٧/ ٩٦-٩٧): «ليس كُلُّ ما رواه أحمدُ في "المُسْنَد" و غيرِهِ يكونُ حُجَّةً عندَهُ، بل يَرْوِي ما رواه أهلُ العِلْم، وشرطُهُ في "المُسْنَد": ألَّا يَرْوِيَ عن المعروفينَ بالكَذِب عنده، وإنْ كان في ذلكَ ما هو ضعيفٌ، وشرطُهُ =

الكلامُ، كَفَى[1] دليلًا على جَهْلِهِ بالحديثِ وبُعْدِهِ عن معرفتِهِ، وما يَخْفَى على صِبْيَانِ أهلِ الحديثِ ما قد خَفِيَ على هذا الشيخِ؛ فقد كان الثَّوْرِيُّ يَرْوِي عن جماعةٍ، ويقولُ: «هم كَذَبَةٌ»[2]، وقال يزيدُ بنُ

= في "المسند" مثلُ شرطِ أبي داودَ في "سُنَنه"».
وانظر: "المسودة" (ص٢٤٨)، و"إعلام الموقعين" (١/ ٢٥)، و"المدخل" لابن بدران (ص١١٦)، و"المدخل المفصل" لبكر أبو زيد (١/ ١٥٥).
هذا؛ وقد ذكَرَ شيخُ الإسلام ابنُ تَيميَّةَ السببَ الذي لأجلِهِ كان أحمدُ وأبو داود وإسحاقُ وغيرُهم مِنَ المُحدِّثينَ يَرْوِي الأحاديثَ التي لا تَصِحُّ؛ فقال في "منهاج السنة" (٧/ ٥٣): «وقد يَرْوِي الإمامُ أحمدُ وإسحاقُ وغيرُهما أحاديثَ تكونُ ضعيفةً عندهم؛ لاتهام رواتِهَا بسوءِ الحِفْظِ ونحوِ ذلكَ؛ لِيَعْتَبِرَ بها، ويَسْتَشْهِدَ بها؛ فإنَّهُ قد يكونُ لذلكَ الحديثِ ما يَشْهَدُ له أنَّهُ محفوظٌ، وقد يكونُ له ما يَشْهَدُ بأنَّه خطأٌ، وقد يكونُ صاحبُهَا كَذَّابًا في الباطنِ؛ ليس مشهورًا بالكذبِ، بل يَرْوِي كثيرًا مِنَ الصدق؛ فيُرْوَى حديثُهُ، وليسَ كلُّ ما رواه الفاسقُ يكونُ كَذِبًا؛ بل يجبُ التَّبيُّنُ مِنْ خبرِهِ؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ﴾ [الحجرات: ٦]؛ فيُرْوَى لِتُنْظَرَ سائرُ الشواهدِ: هل تَدُلُّ على الصدقِ أو الكذبِ؟». اهـ. وانظر: "جوابَ الاعتراضاتِ المِصْرِيَّةِ" لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة (ص ٤٩-٥٣).

(١) كذا في الأصلِ، وكانتِ الجادَّةُ أن يقالَ: «لَكَفَى»؛ لوقوعِ الفعلِ ماضيًا مُثْبَتًا في جوابِ «لو»؛ لكنْ يجوزُ- في العربيَّةِ- حذفُ هذه اللامِ على قِلَّة. وتَقدَّمَ إيضاحُ ذلكَ (ص٤٦٨).

(٢) مثالُهُ ما رواه ابنُ أبي حاتم في "الجَرْح والتعديل" في المقدِّمة (١/ ٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٥٦) من طريق عَمْرِو بن الوليدِ الأغضَفِ، قال: «كنتُ جالسًا مع سفيان، فقال: حدَّثني البُرِّيُّ، عن منصورٍ، عن أبي وائل، عن عبدالله؛ في المَسْحِ على الخُفَّيْنِ، فقال: كَذَبَ!». وقال يَعْلَى بن عُبَيْد: «قال لنا سفيانُ الثوريُّ: اتَّقُوا الكَلْبِيَّ، فقيل له: إنَّك تَرْوِي عنه! قال: أنا أَعْرِفُ صِدْقَهُ مِنْ كذبه». أخرجه الترمذي في "العلل الصغير" (٦/ ٢٣٧/ آخر الجامع)، ومن طريقه أخرجه ابن حِبَّان في "المجروحين" (٢/ ٢٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١١٥). وانظر: "الكفاية، في علم الرواية" للخطيب (ص٨٩).

هارونَ: «حدَّثنا أبو رَوْحٍ، وكان كَذَّابًا»[١]، ورَوَى شُعْبَةُ عن شَرْقِيِّ بنِ قُطَامِيٍّ[٢]، وقال: «هو كذَّابٌ»[٣]، وكان شُعْبَةُ يقولُ: «لو لم أُحَدِّثْكُمْ إلَّا عن ثقةٍ، لم أُحدِّثْكُمْ عن ثلاثين»[٤]، وقال شُعْبَةُ: «سفيانُ ثقةٌ،

---

(١) وردت هذه العبارة بنصِّها في مقدمة "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر (١/ ٢١٠). وأبو رَوْحٍ هذا هو: خالدُ بنُ مَحْدُوجٍ، الوَاسِطيُّ، كان يزيدُ بنُ هارونَ يَرْمِيهِ بالكَذِب، ويقولُ: «حلفتُ ألَّا أَرْوِيَ عن خالدِ بن مَحْدُوج»، وكان يرميه بالكذب، وقال أبو حاتم: «ليس بشيءٍ، ضعيفُ الحديثِ، منكرُ الحديثِ جِدًّا»، وقال ابنُ حِبَّان: «يَقْلِبُ الأخبار؛ حتَّى صار ممن لا يُحتَجُّ به في الآثار»، ومع ذلك ذكره أيضًا في "الثقات"، وقال النَّسَائيُّ: «متروكُ الحديث». ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٣/ ١٧٢-١٧٣)، و"الضعفاء الكبير" (٢/ ١٥)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٣٥٤)، و"المجروحين" (١/ ٢٨١)، و"الثقات" (٤/ ٢٠٦)؛ كلاهما لابن حبان، و"ميزان الاعتدال" (٧/ ٣٦٧)، و"لسان الميزان" (٩/ ٧٠).

(٢) هو: الوَلِيدُ بنُ الحُصَيْنِ بن جَمَالِ بن حَبِيبِ بن جابرِ بن مالكٍ، الكوفيُّ، و«شرقي» لقب له، و«قطامي» لقب لأبيه، كان عالمًا بالأنسابِ، وافرَ الأدبِ، قال إبراهيمُ الحربيُّ: «قد تُكُلِّمَ فيه، وكان صاحِبَ سَمَرٍ»، وقال زكريَّا بنُ يحيى السَّاجِيُّ: «ضعيفٌ يُحدِّثُ عنه شُعْبة، لَهُ حديثٌ واحدٌ ليسَ بالقائِم». ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٥٤)، و"المعارف" لابنِ قُتَيْبة (ص٥٣٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٣٧٦)، و"الكامل" لابنِ عَدِيٍّ (٥/ ٥٥)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٨٢) و(١٥/ ٦١٢)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٤٤)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٥٨).

(٣) قال يزيد بن هارون: حدَّثت شعبة يومًا بحديث عن شرقي بن قطامي، عن عمر بن الخطاب، أنه كان يبيت من وراء العقبة، فقال شعبة: حماري وإزاري في المساكين صدقة إن لم يكن شرقي كذب على عمر! قال: قلت: فلم تحدِّث عنه؟
أخرجه العُقَيْليّ في "الضعفاء" (٣/ ٦٤)، وأبو نُعَيْم في "الحلية" (٧/ ١٥٠)، والخطيب في "الكفاية" (ص٩٠)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٨٣).

(٤) أخرج هذا النصَّ ابنُ شاهينَ في "تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين" (١٤)، والخطيبُ في "الكِفَاية" (ص٢٤٠) من طريق عاصمِ بن عَلِيٍّ، قال: «سمعتُ =

ويَرْوِي عن الكذَّابين»[١].

فإنْ قال قائل: أيُّ فائدةٍ في الروايةِ عن الكَذَّابِ؟

قلنا: لِيُعْرَفَ بما رَوَى أنَّه كذَّابٌ؛ فلا يُقْبَلَ حديثُهُ:

[٣٤] أنبأنا محمَّدُ بنُ عبدِالمَلِكِ[٢]، قال: أنبأنا أبو بَكْرٍ الخطيبُ، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ الرُّويَانِيُّ[٣]، قال: أخبَرَنا يوسفُ بنُ

= شُعْبة...»، فذكره بلفظِهِ.
وأخرجه ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (١/ ٧٠)، وأبو نُعَيْم في "حلية الأولياء" (٧/ ١٤٤)؛ من طريق حَمْزةَ بن زِيَادٍ الطُّوسِيِّ، قال: سمعت شعبة يقول - وكان ألثغ، وكان قد يبس جلده على عظمه من العبادة- ويقول: «لو حدَّثتكم عن ثقة ما حدَّثتكم عن ثلاثة». هذا لفظ أبي نعيم.
وأخرجَه ابنُ عديٍّ أيضًا من طريقِ جريرِ بنِ عبدِالحميدِ قال: «لما ورد شُعْبَة البصرة قالوا: حدِّثنا عن ثقاتِ أصحابِك، قال: إن حدثتُكم عن ثقاتِ أصحابي فإنما أحدثُكم عن نفرٍ يسيرٍ من هذه الشيعةِ: الحكمُ بنُ عتيبةَ، وسلمةُ بنُ كهيلٍ، وحبيبُ بنُ أبي ثابتٍ، ومنصورٌ».

(١) أخرجه الخطيبُ في "الكفاية" (٢٤٤) من طريق مكّيِّ بنِ إبراهيمَ قال: قال شعبةُ...، فذكره.

(٢) هو: مُحمَّدُ بنُ عبدِالملك بن الحَسَنِ بن خَيْرُونَ، أبو مَنْصُورٍ البَغْدَادِيُّ المقرئُ الدَّبَّاس تقدمت ترجمته (ص٣٩).

(٣) هو: أحمدُ بنُ محمَّدِ بن أحمدَ بنِ محمدِ بنِ منصورٍ، أبو الحسنِ المجهِّزُ؛ المعروفُ بالعَتيقي، قال ابنُ ماكولا: «وكان الخطيبُ ربما دلّسه، وروى عنه وهو في الحياةِ؛ يقول: أخبرنى أحمدُ بنُ جعفرٍ القطيعيُّ؛ لسكناه في قطيعةِ أمِّ عيسى». ومن الواضح أنه يدلّسه أيضًا فيقول: «الروياني»؛ كما صنع هنا وفي مواضعَ عدّةٍ من كتبِه؛ لأنه رويانيُّ الأصلِ كما قال الخطيبُ نفسُه.
وكانت ولادةُ العتيقيِّ هذا ببغدادَ في صبيحةِ يومِ الخميسِ التاسعَ عَشرَ من المحرَّم سنة سبعٍ وستينَ وثلاثِ مئةٍ، فيما نقله عنه الخطيبُ.
وسأله الخطيبُ فقال: «قلتُ له: فالعتيقيُّ نسبةٌ إلى أَيْشٍ؟ فقال: بعضُ أجدادي كان يسمَّى عتيقًا فنُسِبْنا إليه». =

أحمدَ الصَّيْدَلانيُّ[١]، قال: حَدَّثنا محمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ موسى العُقَيْليُّ[٢]، قال: حَدَّثنا يحيى بنُ عُثْمانَ[٣]، قال: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بنُ

= وأما نسبته «المُجَهِّز»: فهي لمن يحمل مال التجار من بلد إلى بلد، ويسلِّمه إلى شريكه، ويردّ مثله إليه؛ كما قال السمعاني.
قال الخطيب عن العتيقي هذا: «كتبت عنه وكان صدوقًا»، وذكر أن أبا القاسم الأزهري ذكر أبا الحسن العتيقي فأثنى عليه خيرًا ووثَّقه. وقال ابن ماكولا: «قال لي: إنه روياني الأصل، وانتقل أهله إلى طرسوس، ثم خرجوا عنها بعدُ، سمع الكثير، وخرَّج الصحيحين، وكان ثقة متقنًا يَفهم ما عنده».
توفي العتيقي سحر يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من صفر سنة إحدى وأربعين وأربع مئة. ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٦/ ٣٦-٣٧)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ١١٧)، و"الأنساب المتفقة" لابن القيسراني (ص١٠٦-١٠٧)، و"الأنساب" للسمعاني (٩/ ٢٣٣)، و(١٠/ ٤٦٥-٤٦٦)، و(١٢/ ١٠٠-١٠١)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٢٠٠-٢٠٤)، و"المنتظم" لابن الجوزي (١٥/ ٣٢١)، و"إكمال الإكمال" لابن نقطة (٤/ ٣٣٣-٣٣٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٦٠٢).

(١) هو: يوسفُ بنُ أحمدَ بن يُوسُفَ بن الدَّخِيلِ، أبو يَعْقُوبَ الصَّيْدَلانيُّ المِصْرِيُّ، راوي كتابِ "الضُّعَفاءِ" لأبي جعفرٍ العُقَيْليِّ عنه. توفِّي سنةَ (٣٨٨هـ). ترجمتُهُ في: "الوافي بالوفيات" (٢٩/ ٤٠)، وتاريخ الإسلام (٢٧/ ١٧٨).

(٢) هو: مُحمَّدُ بنُ عَمْرِو بن مُوسَى بن حَمَّادٍ، أبو جَعْفَرٍ الحِجَازِيُّ، العُقَيلِيُّ، كان ثقةً جليلَ القَدْرِ، عالِمًا بالحديثِ، مُقَدَّمًا في الحِفْظِ، مِنْ تصانيفِهِ: "الضُّعَفاءُ الكبير"، و"العلل"، و"الجَرْح والتعديل"، توفِّي سنةَ (٣٢٢هـ). ترجمتُهُ في: "سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٥/ ٢٣٦-٢٣٩)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٣-٨٣٤)، و"الوافي بالوفيات" (٤/ ٢٩١).

(٣) هو: يحيى بنُ عُثْمَانَ بن صالحِ بن صَفْوانَ، أبو زَكَرِيَّا، السَّهْمِيُّ، المِصْرِيُّ، قال ابنُ أبي حاتِم: «كتبتُ عَنْهُ، وكَتَبَ عنه أبي، وتَكَلَّمُوا فيه»، قال الذَّهَبِيُّ: «هذا جَرْحٌ غيرُ مُفَسَّرٍ؛ فلا يُطْرَحُ بِهِ مِثْلُ هذا العالِم»، توفِّي سنةَ (٢٨٢هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٩/ ١٧٥)، و"المنتَظَم" (٥/ ١٦١)، و"تهذيب الكَمال" (٣١/ ٤٦٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٣/ ٣٥٤).

(٢٧) حَمَّادٍ[١]، قال: حَدَّثني/ حاتمُ القَاصُّ[٢]- وكان ثِقَةً- قال: سمعتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يقول: إنِّي لَأَسْمَعُ الحديثَ من الرجلِ أَتَّخِذُهُ دِينًا، وأَسْمَعُ مِنَ الرجلِ لا أَعْبَأُ بحديثِهِ وأُحِبُّ معرفتَهُ[٣].

---

(١) هو: نُعَيْمُ بنُ حَمَّادِ بن مُعَاوِيَةَ بن الحارِثِ بن هَمَّام بن سَلَمَةَ بن مَالِكٍ، أبو عبدِاللهِ الخُزَاعِيُّ، المَرْوَزِيُّ، الفَرَضِيُّ، الأَعْوَرُ، صَاحبُ التصانيفِ، حدَّث عنه البخاري مقرونًا، قال الإمامُ أحمَدُ: «كان مِنَ الثقات»، وقال أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقيُّ: «يَصِلُ أحاديثَ يُوقِفُهَا الناسُ»، توفِّي سنةَ (٢٢٨هـ) على الصحيح. ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٥١٩)، و"التاريخ الكبير" (٨/ ١٠٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٨/ ٤٦٣)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٠/ ٥٩٥)، و"شذرات الذهب" (٣/ ١٣٣).

(٢) كذا في الأصلِ، ومثلُهُ في "الكفاية". وفي "الجعديات" للبغويِّ (١٨٠٢)، و"ضعفاء العقيلي"، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم، و"جامع بيان العِلْم": «الفاخر»، وهو الصوابُ؛ فقد جاء ما يدلُّ عليه صراحةً في "الجعديات" حيث قال البغويُّ: «حدثني محمدُ بنُ هارونَ، نا نعيمُ بنُ حمَّادٍ، نا حاتمُ الفاخرُ- وكان من أفضلِ مَن رأيتُ، وإنما سُمِّي الفاخرَ من جودةِ خطِّه- قال: سألتُ سفيانَ»، وعليه اعتمد مُغْلطَاي في "إكمال تهذيب الكمال" (٥/ ٤٠٧) فقال في ترجمتِه سفيان الثوري: «وروى عنه: حاتم الفاخر، ولُقِّب بذلك لجودةِ خطِّه». اهـ. وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "نزهة الألباب" (٢١١٤): «الفاخر اسمه حاتم، روى عن الثَّوري».
وقرَأَهُ مُحقِّقُ المطبوع: «الغاص» بالغين، وصوَّبه إلى: «الشاشي»؛ ولا ندري على أيِّ شيءٍ اعتمَدَ؟!

(٣) الخبرُ مختصرٌ عند المصنِّف هنا، وقد أخرجَه من طريقِ الخطيبِ البغداديِّ، والخطيبُ أخرجَه في "الكفاية" (١٢٥٠) من طريقِ العقيليِّ الذي أخرجَه في "الضعفاء" (١/ ١٥)، ولفظُه عندهما: «إني لأروي الحديثَ على ثلاثةِ أوجهٍ: أسمعُ الحديثَ من الرجلِ أتخذه دينًا، وأسمعُ من الرجلِ أوقف حديثَه، وأسمعُ من الرجلِ لا أعبأُ بحديثِه وأحبُّ معرفَتَهُ»
وأخرجه الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (٣٣٧) من طريقِ أبي جعفرٍ محمدِ بنِ محمدِ بن عبدِ اللهِ البغداديِّ، عن يحيى بنِ عثمانَ بنِ صالحٍ السهميِّ، عن نعيمِ بنِ حمادٍ، به.
=

[٣٥] أنبَأَنَا مُحمَّدٌ[(١)]، قال: أنبَأَنَا الخَطِيبُ، قال: حَدَّثنا أبو نُعَيْمٍ[(٢)]، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الطَّبَرَانِيُّ[(٣)]، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ مُحمَّدِ بنِ [عِرْقٍ][(٤)]، قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ مُصَفًّى[(٥)]، قال: حدَّثنا

= وأخرجَهُ البغويُّ في "الجعديات" (١٨٠٢) عن محمدِ بنِ هارونَ، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ٨٢) من طريقِ محمدِ بنِ عمرِو بنِ نافعٍ، وابنِ عبدِ البرِّ في "جامع بيان العلم" (٤٣٤) من طريقِ محمدِ بنِ إسماعيلَ الترمذيِّ؛ جميعُهم (محمد بن هارون، ومحمد بن عمرو، ومحمد بن إسماعيل) عن نعيم بن حماد، عن حاتم الفاخر- وكان ثقة- قال: سمعت سفيان الثوري. . .، فذكره بنحوه، غيرَ أن البغويَّ قال: «نا حاتمُ الفاخرُ، وكان من أفضلِ مَن رأيتُ، وإنما سُمِّي الفاخرَ من جودةِ خطِّه»، ولم يذكرْ: «وكان ثقةً».
وأخرجه الخطيبُ في "الجامع لأخلاق الراوي" (١٦٤٠) من طريقِ عليِّ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن نعيمِ بنِ حمادٍ، عن وكيعٍ، قال: قال الثوريُّ: «إني لأكتبُ الحديثَ على ثلاثةِ وجوهٍ: فمنه ما أتديَّنُ به، ومنه ما أعتبرُ به، ومنه ما أكتبُه لأعرفَه».

(١) هو: مُحمَّدُ بنُ عبدِالملك بن الحَسَنِ بن خَيْرُونَ البغداديُّ المقرئ الدَّبَّاس شَيْخُ المصنِّفِ في الإسنادِ السابقِ.
(٢) هو: أحمدُ بنُ عبدِاللهِ الأصبهانيُّ الحافظ.
(٣) هو: أبو القاسم سُلَيْمانُ بنُ أحمدَ الطَّبَرَانِيُّ صاحبُ المعاجم الثلاثة وغيرها من المصنفات.
(٤) تصحَّف في الأصلِ إلى: «عوف»، والتصويب من "الكفاية"، ومصادرِ ترجمتِهِ، وقد نُسِبَ هنا إلى جَدِّهِ الأعلى.
وهو: إبراهيمُ بنُ مُحمَّدِ بن الحارثِ بن مُحمَّدِ بن عبدِالرحمنِ بن عِرْقٍ الحِمْصِيُّ اليَحْصُبِيُّ، أكثَرَ الطَّبَرَانِيُّ في الروايةِ عنه في "معاجمِهِ"، قال الذَّهَبِيُّ- وتابَعَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ-: «غيرُ مُعتمَدٍ»، وقال الهيثميُّ: «لم أَعْرِفْهُ».
انظر: "الإكمال" لابن ماكولا (٦/ ٤٠٥)، و"تاريخ دمشق" (٤٦/ ٢٧٨)، و"مجمع الزوائد" (٢/ ٢٥٠ و٢٩١)، (٥/ ٢٨)، (٨/ ١٩٠)، (١٠/ ٣٣٥)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ١٨٨)، و"لسان الميزان" (١/ ٣٥٥ رقم ٢٨٧).
(٥) هو: مُحمَّدُ بنُ مُصَفًّى بن بُهْلُول، أبو عبدِاللهِ، القُرَشيُّ، الحِمْصِيُّ، توفِّي سنةَ (٢٤٦هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (١/ ٢٤٦)، و"الجَرْح والتعديل" =

بَقِيَّةُ[١]، قال: قال لي الأوزاعيُّ: تَعَلَّمْ[٢] من العِلْمِ ما لا يُؤْخَذُ به، [كما][٣] تتَعَلَّمُ ما [يُؤْخَذُ][٤] به[٥].

وأَبْلَغُ مِنْ هذا كلِّه: قولُ حُذَيْفَةَ[٦]: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ الله

= (٨/ ١٠٤)، و"تاريخ دمشق" (٥٥/ ٤١٠)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٦/ ٤٦٥)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٢/ ٩٤).

(١) هو: بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيد، وفي المطبوع: «شُعْبة»؛ وهو تحريفٌ، والمثبتُ مِنَ الأصلِ، و"الكفاية"، وفي "المحدث الفاصل": «بقيَّة بن الوَلِيد».

(٢) كذا في الأصلِ ومصادرِ التخريج: «تَعَلَّمْ»، وقد صحَّفه محقِّق المطبوع إلى: «نعلم» بالنون.

(٣) سقَطَ مِنَ الأصلِ، وأثبتْنَاهُ مِنْ "الكفاية" ومصادرِ التخريج. وعَلَّقَ على ذلك مُحقِّقُ المطبوعِ بقوله: «كذا، والظاهر: ونعلم ما يؤخذ به»!

(٤) في الأصلِ: «تؤخذ»؛ وهو تصحيفٌ، وتصويبُهُ مِنْ "الكفاية" ومصادرِ التخريج.

(٥) أخرجه الخَطِيبُ البغداديُّ في "الكفاية" (١٢٤٩) عن أبي نعيم، به.
وأخرجَهُ ابنُ مَعِينٍ في "تاريخه" (رواية الدُّورِيّ) (٤/ ٢٧١) عن عليِّ بن مَعْبَد، وأبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقيُّ في "تاريخه" (١/ ٢٦٣ رقم٣٧٠) و(٢/ ٧٢٢ رقم٢٣٠٩)؛ عن عبدِالله بن أحمدَ بن ذَكْوَانَ؛ كلاهما (عليُّ بنُ مَعْبَدٍ، و عبدُالله بنُ أحمدَ بن ذَكْوَانَ) عن بَقِيَّةَ بن الوَلِيد، عن الأوزاعيِّ، به. ومن طريقِ أبي زرعةَ، أخرجَهُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ في "المحدث الفاصل" (ص٤١٩ رقم ٤٥٤)، والخَطِيبُ في "الفقيه والمتفقه" (٦٦١)، وابنُ القَيْسَرانيِّ في "المؤتلف والمختلف" (ص٢٤)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ١٨٦). وذكره ابنُ عبدالبرِّ في "جامع بيان العلم" (١/ ٣٣٠ رقم ٤٣٥) معلَّقًا.
وقال ابنُ مفلح في "الآداب الشرعية" (٢/ ٧١): «وقال مُهَنَّا: قلتُ لأحمدَ في مسألةٍ، فقال لي: قد تَرَكَ هذا الناسُ اليومَ، ومَنْ يَعْمَلُ بهذا اليومَ؟ فقلتُ له: وإنْ ترَكَ الناسُ هذا، فلا يُتْرَكُ معرفةُ علم لا يَعْرِفُهُ الناسُ حتَّى لا يموتَ! قال: نَعَمْ؛ حدَّثني بقيَّةُ بن الوَلِيدِ، قال: قال لي الأوزاعي: تعلَّم من الأحاديث ما لا يؤخذ به كما تعلَّم ما يؤخذ به. فقال أحمد يقول تعرَّفها».

(٦) هو: حُذَيْفَةُ بنُ اليَمَانِ، رضيَ اللهُ عنهما.

عن الخَيْرِ، وأنا أسألُهُ عن الشَّرِّ؛ مَخَافَةَ أنْ أَقَعَ فيه[١].

وقال الشاعرُ:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرْ ... رِ لَكِنْ لِتَوَقِّيهِ[٢]

وَمَنْ لَا يَعْرِفِ الشَّرَّ ... مِنَ النَّاسِ يَقَعْ فِيهِ[٣]

وقد يكونُ الرَّاوِي ضعيفًا- والضَّعْفُ يَخْتلِفُ- فتَكُونُ الفائدةُ في الرِّوَايَةِ عن القريبِ الضَّعْفِ أنْ يُقَدَّمَ قولُهُ على القِيَاسِ[٤]، فإنْ قَوِيَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٦ و٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧)؛ من طريق أبي إدريسَ الخَوْلانيِّ، وأبو داود (٤٢٤٤-٤٢٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (٧٩٧٨)؛ من طريق سُبيع بن خالد، ويقال: خالدِ بن خالدٍ اليَشْكُرِيِّ، والنسائي في "الكبرى" (٧٩٧٩) من طريق عبدِالرحمنِ بن قُرْط؛ ثلاثتهم (أبو إدريس، وسبيع، وعبدالرحمن) عن حُذَيْفَةَ بن اليَمَان، به.

(٢) في الأصلِ: «للتوقيه»، ثم ضرب الناسخ على اللام الأولى.

(٣) هذان بَيْتَانِ مِنَ الهَزَجِ، وهما لأبي فِرَاسٍ الحَمْدَانيِّ ابنِ عَمِّ سَيْفِ الدَّوْلةِ الحَمْدَانيِّ، في "ديوانه" (ص٣٨٧)، و"يتيمة الدهر" للثَّعَالبيِّ (١/ ٨٤)، و"الحماسة المغربية" لأبي العَبَّاسِ الجَرَاويِّ (١/ ١٢٥٣)، وبلا نِسْبةٍ في "التبصير في الدين" للإسفراييني (ص١٥)، و"إحياء علوم الدين" (١/ ٧٧)، و"فضائح الباطنية" للغَزَاليِّ (ص٤)، و"الكشاف" للزَّمَخْشَرِيِّ (١/ ١٩٨)، و"كشف المشكل" للمصنِّف (١/ ٣٨٤)، و"مفتاح دار السعادة" لابن القيِّم (ص٢٩٦)، و"الوافي بالوفيات" للصَّفَدي (٢٠/ ١٤٩)، و"الدرر الكامنة" لابن حَجَر (٤/ ٣١)، و"تفسير أبي السعود" (١/ ١٤٠)، و"أبجد العلوم" (١/ ٨٥).

والروايةُ في "الوافي بالوفيات" و"الدرر الكامنة": «مِنَ الخَيْرِ»، بدلَ: «مِنَ الناسِ».

(٤) كما هو مذهبُ الإمامِ أحمدَ؛ فإنَّ الحديثَ الضعيفَ مُقَدَّمٌ عندَ أحمدَ على القِيَاسِ- إذا لم يُوجَدْ في البابِ غيرُهُ، ولم يكنْ ثَمَّ ما يُعارِضُهُ أوْ يدفعُهُ- وليسَ مرادُهُ بـ«الضعيفِ»: الباطلَ، ولا المنكَرَ، ولا ما في روايتِهِ مُتَّهَمٌ؛ =

ضعفُهُ، فكُلُّ ما رواه يُنَاقِضُ الأصولَ يُتْرَكُ؛ أَمَا تَرَى التِّرْمِذيَّ يَرْوِي أحاديثَ في كتابِهِ، ثم يقولُ: «ولا يَصِحُّ في هٰذا البابِ عن رسولِ اللهِ شيءٌ»[1]، ويَرْوِي أحاديثَ ويُعَلِّلُهَا، ويقولُ: «العمَلُ على غيرِ هذه»[2]؟!!

= بحيثُ لا يَسُوغُ الذَّهَابُ إليه فالعَمَلُ به، فإذا لم يَجِدْ في البابِ أَثَرًا يَدْفَعُ الحديثَ الضعيف، ولا قولَ صاحب، ولا إجماعًا على خلافِهِ، كان العَمَلُ به عنده أَوْلَى مِنَ القياس، وليس أحدٌ مِنَ الأئمَّةِ إلَّا وهو مُوَافِقُهُ على هذا الأصلِ مِنْ حيثُ الجملةُ؛ فإنَّه ما منهم أحدٌ إلا وقد قَدَّمَ الحديثَ الضعيفَ على القياسِ. انظر "إعلام الموقعين" لابن القيِّم (١/ ٣١).

وقد قال القاضي- كما في "المسودة" (ص٢٤٧)-: «معنى قولِ أحمدَ: هو ضعيفٌ؛ على طريقةِ أصحابِ الحديثِ؛ لأنَّهم يُضَعِّفُونَ بما لا يُوجِبُ التضعيفَ عند الفُقَهاءِ؛ كالإرسالِ، والتَّدْلِيسِ، والتفرُّدِ بزيادةٍ فى حديثٍ لم يَرْوِهَا الجماعةُ؛ وهذا موجودٌ في كتبهم: تَفرَّدَ به فلانٌ وَحْدَهُ. فقولُهُ: هو ضعيفٌ: على هذا الوجهِ، وقولُهُ: والعَمَلُ عليه، معناهُ: على طريقةِ الفُقَهاءِ».

ويُؤيِّدُ هذا التفسيرَ للضعيفِ المُقدَّم على القياسِ عندَ أحمدَ: ما رُوِيَ عنه أنَّه كان يقولُ: «إذا رَوَيْنَا عن رسولِ اللهِ فى الحلالِ والحرام والسُّنَنِ والأحكام شَدَّدْنَا فى الأسانيد، وإذا رَوَيْنَا عن النبيِّ في فضائلِ الأعمالِ وما لا يَرْفَعُ حكمًا فلا نُصعِّبُ».

وانظر: "السنة" لعبدالله بن أحمد (١/ ١٨٠-١٨١)، و"الموضوعات" للمصنِّف (١/ ١٤)، و"منهاج السنة النبوية" (٤/ ٣٤١-٣٤٢)، و"المسودة" (١/ ٢٤٦-٢٤٨)، و"إعلام الموقعين" (١/ ٢٥)، و"الفروسية" (ص٢٦٦)، و"الاعتصام" للشاطبي (٢/ ١٦-١٧)، و"النكت على مقدمة ابن الصلاح" للزركشي (٢/ ٣١٦)، و"توجيه النظر" (١/ ١٧٩)، (٢/ ٦٥٨)، و"المدخل" لابن بدران (ص١١٦)، و"المدخل المفصل" لبكر أبو زيد (١/ ١٥٥).

(١) كما في "جامع الترمذي" بعدَ الحديثِ (٥٧) و(٥٠١) و(٥٠٩) و(٦٣٧).

(٢) قال الترمذيُّ في أوَّلِ "العلل الصغير" المطبوع في آخر "جامعه" (٦/ ٢٣٠) في وصف كتابه "الجامع": «جميعُ ما في هذا الكتابِ مِنَ الحديثِ: هو معمولٌ به؛ وبه أخَذَ بعضُ أهلِ العِلْمِ، ما خلا حديثَيْنِ: حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جمَعَ بين الظُّهْرِ والعَصْرِ بالمدينةِ، والمغرِبَ والعشاءَ، مِنْ =

وما أَظُنُّ هذا الشَّيْخَ رَأَى كتابَ "العِلَلِ" لِلْخَلَّالِ[١]؛ كيف قد نَقَلَ فيه عن أحمدَ رَدَّ أحاديثَ كثيرةٍ في "المسندِ"[٢].

ولا أظنُّهُ رَأَى "العِلَلَ" للدَّارَقُطْنِيِّ؛ لأنَّه عِلَلُ المُسْنَدِ أيضًا[٣]، ولا قَرَأَ كتابَ "السُّنَنِ" للدَّارَقُطْنِيِّ، وهو يَرْوِي أحاديثَ ويُبْطِلُهَا[٤].

= غيرِ خوفٍ، ولا سَفر، ولا مَطَر»، وحديثِ النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «إذا شَرِبَ الخمرَ فاجلِدُوهُ؛ فإنْ عادَ في الرابعةِ فاقتُلُوهُ»؛ وقد بَيَّنَّا علةَ الحديثَيْنِ جميعًا في الكتابِ».

(١) هو: أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن هارونَ بن يَزِيدَ، أبو بكرٍ البَغْداديُّ الحنبليُّ، المشهورُ بـ«الخَلَّال»، حدَّث عنه تلميذُهُ أبو بكرٍ عبدُالعزيزِ بنُ جَعْفَرٍ الفقيهُ المُلقَّبُ بغُلَامِ الخَلَّال، وهو مُؤلِّفُ عِلْمِ الإمامِ أحمدَ بن حَنْبَل، وجامعُهُ ومُرتِّبُهُ، صَنَّفَ كتابَ "السُّنَّة"، وكتابَ "العللَ"، وكتابَ "الجامع" وهو كبيرٌ جِدًّا. وُلِدَ سنةَ (٢٣٤هـ)، وتوفِّي سنةَ (٣١١هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٦/ ٣٠٠-٣٠٢)، و"طبقات الحنابلة" (٢/ ١٢)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٧٨٥).
وكتابُهُ "العلل": لم يَصِلْنَا كاملًا؛ بل وصَلَ إلينا قطعة من "المنتَخَبُ منه" لابنِ قُدَامةَ المقدسيِّ، وهو مطبوعٌ.

(٢) قال المصنِّفُ في "صيد الخاطر" (ص ٣١٢/ ط. دار القلم): «ومَنْ نظَرَ في "كتابِ العلل" الذي صنَّفه أبو بكرٍ الخَلَّالُ، رأى أحاديثَ كثيرةً كلُّها في "المُسْنَد"، وقد طعَنَ فيها أحمدُ».
وفي "العلل" للإمام أحمدَ عددٌ غيرُ قليلٍ مِنَ الأحاديثِ التي طعَنَ هو في صِحَّتها، وهي موجودةٌ في "المسند". انظر: مقدِّمة تحقيق "المسند" (١/ ٦٦-٦٨. ط. الرِّسَالة).

(٣) يعني: عِلَلَ الأحاديثِ المسنَدةِ عمومًا، وليس خاصًّا بـ"مسندِ الإمام أحمد"؛ كما قد يُفْهَمُ مِنْ ظاهرِ عبارةِ المُصنِّف، ولكن يوجد فيه تعليل لأحاديث بعضها مخرَّجة في "مسندِ الإمام أحمد".

(٤) انظرْ على سبيلِ المثال: "سُنَن الدارقطنيِّ" (١/ ٢٦ و٢٨ و٣٧ و٣٨ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٥).

وقد ذكر الدَّارَقُطْنِيُّ في "الغَيْلَانيَّاتِ" حديثَ التُّفَّاحةِ: «وَإِنِّي أَكَلْتُهَا لَيْلَةَ المِعْرَاجِ، فَوَاقَعْتُ خَدِيجَةَ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ»(١)، ولم يَتَكَلَّمْ

---

(١) لعل المقصودَ بـ"الغَيْلَانيَّات" هنا هو: "المزكِّيات" لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بن محمَّد المزكِّي، وقد رواها عنه ابنُ غَيْلان، بانتقاءِ وتخريجِ الدارقطنيِّ؛ ومِنْ هنا يَصِحُّ أنْ يطلقَ عليها: اسمُ "الغَيْلانيَّات"؛ كما فعَلَ المصنِّفُ هنا.
والحديثُ أخرجه أبو إسحاقَ المزكِّي في "المزكِّيات" (٧/ انتقاء وتخريج الدارقطني)، وأبو نُعَيْم في "أخبار أصبهان" (١/ ٧٧-٧٨) من طريق أحمدَ ابن الأَحْجَم المَرْوَزِيِّ، عن أبي مُعَاذٍ النَّحْوِيِّ، عن هِشَام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشةَ ﵂ قالت: «قلتُ: يا رسولَ اللهِ، ما لَكَ إذا قَبَّلْتَ فاطمةَ، جَعَلْتَ لِسَانَكَ في فِيهَا؛ كأنَّكَ تريدُ أنْ تَلْعَقَهَا عَسَلًا؟! فقال رسولُ اللهِ ﷺ: يا عائشةُ، إنَّها لَمَّا كانتْ ليلةُ أُسْرِيَ بي إلى السَّمَاءِ، أَدْخَلَنِي جِبْرِيلُ الجَنَّةَ، فناوَلَنِي تُفَّاحةً، فأَكَلْتُهَا، فصارَتْ نُطْفةً في صُلْبِي، فلمَّا نَزَلْتُ مِنَ السماءِ، واقَعْتُ خَدِيجةَ؛ ففاطمةُ مِنْ تلكَ النُّطْفَةِ؛ فهي حَوْرَاءُ إِنْسِيَّةٌ؛ كلَّما اشتَقْتُ إلى الجَنَّةِ، قَبَّلْتُهَا».
ومن طريق المزكي أخرجه المصنف في "الموضوعات" (٢/ ٢١١).
قال أبو نعيم: «غريبٌ من حديثِ هشام، لم نكتُبْهُ إلا من هذا الوجهِ».
وقال أبو الفضلِ محمدُ بنُ ناصرٍ السلاميُّ- كما في هامش "المزكيات"-: «هذا حديثٌ كذبٌ موضوعٌ، لا يعرفُ إلا من روايةِ ابنِ الأحجم، وهو كذابٌ وضَّاعٌ للحديثِ، والدليلُ على وضعِه وبطلانِه أن الإسراءَ كان بعد وفاةِ خديجةَ، وكانت فاطمةُ يومئذ كبيرةً بنتَ ثلاثَ عَشْرَة سنةً، وإنما يكتبُ أصحابُ الحديثِ مثل هذا ليعرفَ حالُ واضعِه، ويحذرُ منه، ولا يقبلُ خبرُه فيما يرويه وإن كان صحيحًا، وإنما خرجه الدارقطنيُّ ولم يتكلمْ عليه؛ لأن هذا عندهم معروفٌ، فلا يحتجُّ بروايتِه، ويكتبُ للمعرفةِ وإن كان كذبًا».
وقال ابنُ الجوزيِّ: «هذا حديثٌ موضوعٌ لا يشكُّ المبتدئُ في العلم في وضعِه فكيف بالمتبحِّر؟! ولقد كان الذي وضعه أجهلَ الجهالِ بالنقلِ والتاريخ؛ وإن فاطمةَ ولدَتْ قبلَ النبوةِ بخمس سنينَ، وقد تلقّفه منه جماعةٌ أجهلُ منه فتعددتْ طُرُقُهُ، وذكرُه الإسراءَ كان أشدَّ لفضيحتِه؛ فإن الإسراءَ كان قبلَ الهجرةِ بسنةٍ بعد موتِ خديجةَ... وقد كان لفاطمةُ من العمرِ ليلةَ المعراجِ سبعَ عَشْرَة سنةً، فسُبحانَ مَن فضحَ هذا الجاهلَ الواضعَ، على يدِ نفسِه! =

عليه[١].

ولا يَخْتلِفُ الناسُ أنَّه مُحَالٌ؛ لأنَّ المِعْرَاجَ كان قبلَ الهِجْرةِ بِسَنَةٍ[٢]،

= ولقد عجبتُ من الدارقطنيِّ كيف خرّج هذا الحديثَ لابنِ غيلانَ، ثم خرجه لأبي بكر الشافعيِّ، أتُراه أعجبتْه صحتُه، ثم لم يتكلمْ عليه ولم يبينْ أنه موضوعٌ؟! وغايةُ ما يعتذرُ به أن يقولَ: "هذا لا يخفى"، وإنما لا يخفى على العلماءِ، فمن أين يعلمُ الجهالُ الذين يسمعون هذا؟ وكيف يصنعُ بقولِ النبيِّ ﷺ: «مَنْ روى عني حديثًا يرى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكاذبين»، وإنما يذكرُ العلماءُ مثلَ هذا في كتبِ الجرحِ والتعديلِ؛ ليبيّنوا حالَ وضعِه، فأما في المنتقى والتخريج فذكره قبيحٌ إلا أن يتكلَمَ عليه... وأما حديثُ عائشةَ فالطريقُ الأولُ لا يعرفُ إلا من روايةِ أحمدَ بنِ الأحجم، وقد كذبه علماءُ النقل... فانظر إلى اختلافِ ألفاظِ هذا الحديثِ، وتخليطِ الرواةِ فيه، وذكرِهم أنه كان يدخلُ لسانَه في فيها، محالٌ لا وَجْهَ له؛ لأنه إنما رأته عائشةُ- على ما زعموا- يفعلُ هذا بعد دخولِه بعائشةَ، وقد كان لفاطمةَ يومئذ من العمرِ نحوٌ من عشرين سنةً، ومثل هذا لا يفعلُه إلا الزوجُ، ولا يجوزُ للأبِ، فكافأ اللهُ مَنْ دَسَّ هذه القبائحَ في المنقولاتِ».

وقد ذكر المصنفُ ثلاثَ طرقٍ أخرى لحديثِ عائشةَ هذا، ثم ذكره من حديثِ عمرَ، وابنِ عباسٍ، وبيَّن أنها موضوعةٌ كلُّها، فلا نرى الإطالةَ بتخريجِ هذه الطرق. انظر: "الموضوعات" (٢/ ٢٠٨ - ٢١٥).

(١) قال المُصنِّفُ في "الموضوعات" (٢/ ٢١٤): «ولقد عَجِبْتُ من الدارقطنيِّ كيف خَرَّجَ هذا الحديثَ لابنِ غَيْلانَ، ثم خرَّجَهُ لأبي بكرٍ الشافعيِّ! أَتُرَاهُ أعجَبَتْهُ صِحَّتُهُ، ثم لم يتكلَّمْ عليه، ولم يُبيِّنْ أنه موضوع؟! وغايةُ ما يُعْتَذَرُ به: أنْ يقولَ: «هذا لا يَخْفَى»، وإنَّما لا يَخْفَى على العلماءِ؛ فمِنْ أين يَعْلَمُ الجهالُ الذين يَسْمَعونَ هذا؟! وكيف يَصْنَعُ بقولِ النبيِّ ﷺ: «مَنْ رَوَى عنِّي حديثًا يَرَى أنَّه كَذِبٌ فهو أَحَدُ الكاذبين»؟! وإنَّما يَذْكُرُ العلماءُ مثلَ هذا في كتبِ الجَرْحِ والتعديلِ؛ لِيُبَيِّنوا حالَ واضعِهِ، فأمَّا في المنتَقَى والتخريجِ: فذِكْرُهُ قبيحٌ، إلَّا أنْ يُتَكَلَّمَ عليه». اهـ.

(٢) هذا أرجحُ الأقوالِ في الوقتِ الذي تَمَّ فيه المِعْراجُ؛ إذْ فيه عِدَّةُ أقوالٍ، وهي:
الأَوَّلُ: أَنَّهُ كان في السَّنَةِ التي أكرَمَ اللهُ فيها رسولَهُ ﷺ بالنُّبُوَّة؛ واختارَ هذا القولَ ابنُ جَرِيرٍ الطبريُّ. =

وكانتْ خَدِيجَةُ قد مَاتَتْ، فلو كانتْ وحَمَلَتْ بفاطمةَ[١]، كان يكونُ لفاطمةَ عند موتِ رسولِ الله عَشْرُ سِنِينَ، فأينَ الحسَنُ والحُسَيْنُ؟! وإنَّما وُلِدَتْ فاطمةُ قبل النُّبُوَّةِ بِخَمْسِ سِنِينَ[٢]، وكان لها ليلةَ المِعْرَاجِ

= **الثاني**: أنَّهُ كان بعدَ البِعْثةِ بِخَمْسِ سِنِينَ؛ ورجَّحَ هذا القولَ النوويُّ، والقُرْطُبيُّ.
الثالث: أنَّهُ كان ليلةَ السابعِ والعِشرينَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، في السنةِ العاشرةِ مِنَ النبوَّة.
الرابعُ: أنَّهُ كان قبلَ الهِجْرةِ باثنَيْ عَشَرَ شهرًا، أي: بسنةٍ؛ وهو قولُ الزُّهْرِيِّ، وعُرْوةَ بن الزُّبَيْر؛ نقلَهُ عنه المُصنِّفُ، والذَّهَبِيُّ، وابنُ كَثِير.
الخامسُ: أنَّهُ كان قبلَ الهِجْرةِ بثمانيةَ عَشَرَ شهرًا، وقيل: بستةَ عَشَرَ شهرًا، ليلة السبت لسبع عشرة خلت من شهرِ رَمَضانَ.
السادسُ: أنَّه كان قبلَ الهِجْرةِ بسنةٍ وشَهْرَيْن، أي: في المحرَّمِ مِنْ سنةِ (١٣) مِنَ البِعْثة.
والأقوالُ الثلاثةُ الأُولَى: ضعيفةٌ مردودة؛ لأنَّ خديجةَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- قد توفِّيتْ في السنةِ العاشرةِ مِنَ النبوَّة- كما في ترجمتِهَا- قبلَ أن تُفْرَضَ الصلاةُ، ومِنَ المعروفِ: أنَّ الصلاةَ إنَّما فُرِضَتْ ليلةَ المعراج.
وأمَّا الأقوالُ الثلاثةُ الباقيةُ: فكأنَّ أمثلَهَا وأرجَحَهَا: هو القولُ الرابع، وهو الذي ذكَرَهُ المُصنِّفُ هنا واعتمَدَهُ، وإنْ كان سياقُ سورةِ الإسراءِ يَدُلُّ على أنَّ الإسراءَ والمعراجَ كان مُتأخِّرًا جِدًّا، واللهُ أعلم.
انظر: "المنتَظَم" (٣/ ٢٥)، و"المختصر في سيرة الرسول" لعز الدين بن جماعة (ص٤١)، و"تاريخ الإسلام" (٢/ ٢٤١، ٢٧٢)، و"البداية والنهاية" (٢/ ٩٣)، و"السيرة الحلبية" (٢/ ٧١)، و"فتح الباري" لابن رجب (٢/ ٣٠٨)، و"فتح الباري" لابن حجر (٧/ ٢٠٣ و٢١٧).

(١) أي: لو صَحَّ أن خديجةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كانتْ موجودةً قبلَ الهِجْرَةِ بِسَنَةٍ، وحَمَلَتْ في ليلةِ المِعْرَاجِ مِنْ هذه السنةِ بفاطمةَ...

(٢) وقِيلَ: قبلَهَا بأربعِ سِنِينَ، وقيلَ: سنةَ إحدى وأربعينَ مِنْ مَوْلِده؛ وهذا مُغَايِرٌ لما ذكَرَهُ ابنُ إسحاقَ، وغيرُهُ: أنَّ أولادَ النبيِّ ﷺ وُلِدُوا قبلَ النبوَّةِ إلَّا إبراهيمَ، وقد توفِّيتْ فاطمةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ بستةِ أشهُرٍ على أشهَرِ الأقوالِ؛ وهذا قولُ الجماهيرِ مِنْ أهلِ السِّيَرِ والتواريخِ، وقيلَ: بثمانيةِ أشهُرٍ، وقيلَ: بعدَ مَوْتِهِ بِمِئَةِ يَوْمٍ، وقيلَ: بثلاثةِ أشهُر، وقِيلَ: بِشَهْرَيْنِ، والأَوَّلُ =

سَبْعَ عَشْرَةَ سنةً[١].

وإنَّما رَوَى أحمدُ الأحاديثَ كما سَمِعَهَا.

فإنْ قال قائلٌ: فماذا الذي انْتَقَى؟

قلنا: انْتَقَى الطُّرُقَ، ومع انتقائِهِ لم [يَجِدْ][٢] بُدًّا مِنْ ذِكْرِ ما لا يَصِحُّ عندَهُ[٣]:

يَدُلُّ على هذا: أنَّ أشياخَنَا حدَّثونا أنَّ جميعَ ما في "المُسْنَدِ" أربعونَ ألفَ حديثٍ، منها عَشَرَةُ آلافٍ مُكرَّرةٌ[٤]، وأحمدُ يقولُ: «انتقَيْتُهُ من سَبْعِ مِئَةِ ألفٍ»[٥]؛ فكيف جازَ لأحمدَ أنْ يُسقِطَ سِتَّ

= أصحُّ؛ كما قَدَّمنا. انظر: "تاريخ الطبري" (٢/ ٢٥٣)، و"تاريخ أصبهان" (١/ ٢٢٤)، و"البدء والتاريخ" (٥/ ٢٠)، و"صفة الصفوة" (٢/ ١٤)، و"المنتَظَم" (٢/ ٣٢٨)، و"ذخائر العقبى" (ص٢٦)، و"البداية والنهاية" (٧/ ٢٢٦)، و"شذرات الذهب" (١/ ١٣٤)، و"سمط النجوم العوالي" (١/ ٥١٢).

(١) هكذا ذكر المُصنِّفُ أيضًا في "الموضوعات" كما سبق نقله.

(٢) في الأصلِ: «تجد»، بالتاء؛ وهو خطأٌ، وصوَّبَهُ محقِّقُ المطبوع، ولم يُشِرْ إلى ما في الأصلِ!!

(٣) نَعَمْ؛ أورَدَ فيه الحديثَ الضعيفَ القابلَ للانجبارِ، الصالحَ للتَّرَقِّي إلى الحَسَنِ لغيرِهِ، ولم يُورِدْ فيه الحديثَ الموضوعَ؛ كما هو زَعْمُ المُصنِّفِ هنا وفيما سيأتي في أوَّلِ الفصلِ التالي. وسيَذْكُرُ المُصنِّفُ عن الإمام أحمدَ قولَهُ: «ولو أَرَدتُ أنْ أَقْصِدَ ما صَحَّ عندي، لم أَرْوِ مِنْ هذا "المسنَدِ" إلَّا الشيءَ بعدَ الشيء، ولكنَّكَ يابُنَيَّ [يُخاطِبُ ابنَهُ عبدَاللهِ] تَعْرِفُ طريقتي في الحديثِ؛ لستُ أخالفُ ما ضَعُفَ إذا لم يكنْ في البابِ ما يَدْفَعُهُ». وانظر: "خصائص المسند" (١/ ٣١).

(٤) انظر: "خصائص المسند" (١/ ٢٦).

(٥) أسند المصنِّفُ هذا القولَ في "مناقب الإمام أحمد" (ص ٢٦١-٢٦٢) فقال: «كان الإمامُ أحمدُ رضي الله عنه لا يرى وضعَ الكتاب، وينهىٰ أن يُكتبَ عنه كلامُه ومسائلُه، ولو رأى ذلك لكانت له تصانيفُ كثيرةٌ، ولنُقلتْ عنه كتبٌ، فكانت =

مئةِ[١] ألفِ حديثٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ؟! ومِنْ أينَ لَنَا سِتُّ مِئَةِ ألفٍ؟! فلو [جُمِعَ][٢] الصحيحُ والمُحَالُ[٣]، ما بلَغَ مِئَةَ ألفٍ!! وإنَّما أرادَ

= تصانيفه المنقولات؛ فصنَّفَ "المسنَد" وهو ثلاثون ألفَ حديثٍ، وكان يقولُ لابنِه عبدِ اللهِ: احتفظْ بهذا المسندِ فإنه سَيكونُ للناسِ إمامًا، و"التفسير" وهو مئةُ ألفٍ وعشرون ألفًا، و"الناسخ والمنسوخ"، و"التاريخ"، و"حديث شعبة"، و"المقدَّم والمؤخَّر في القُرآن"، و"جَوابات القرآن"، و"المناسِك الكبير"، و"الصغير"، وأشياءَ أُخر. وكان ينهىٰ الناس عن كتابةِ كلامه، فنظر اللهُ تعالى إلى حُسنِ قصدِه فنُقلتْ ألفاظُه وحُفظت، فقلّ أن تقعَ مسألة إلا وله فيها نصٌّ من الفروعِ والأصولِ، وربما عُدمت في تلك المسألةِ نصوصُ الفقهاءِ الذين صنَّفوا وجمعوا.

أخبرنا محمدُ بنُ أبي منصورٍ، قال: أنبأنا الحسنُ بنُ أحمدَ الفقيه، قال: أخبرنا هلالُ بنُ محمدٍ، قال: أخبرنا ابنُ السَّماك، قال: حدثنا حنبلُ بنُ إسحاقَ، قال: جَمعنا أحمدُ بنُ حنبلٍ- أنا وصالحٌ وعبدُ اللهِ- وقرأ علينا "المسند"، وما سَمِعَه منه غيرُنا، وقال لنا: هذا كتابٌ قد جَمعتُه وانتقيتُه من أكثر من سبعِ مئةِ ألفٍ وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه من حديثِ رسولِ اللهِ فارجعوا إليه، فإن وجدتُّموه فيه وإلا فليس بحجةٍ». وذكره أيضًا في "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص ٢٦٢) تعليقًا فقال: «وحُدِّثنا عن حنبلِ بنِ إسحاقَ...»، فذكره.

وانظر "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (١/ ١٤٣)، و"خصائص المسند" لأبي موسى المديني (١/ ٢٥)، و"المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد" لابن الجزري (ص١١).

ويَدْخُلُ في هذا العَدَدِ: اختلافُ طرقِ الحديثِ باختلافِ رواتِهِ، وكذلكَ الأحاديثُ الموقوفةُ؛ فإنَّ الحديثَ الواحدَ قد يَرْوِيهِ عددٌ مِنَ الصحابةِ، ثُمَّ يَرْوِيهِ عن كلِّ واحدٍ منهم عددٌ مِنَ التابعينَ، ثُمَّ يَرْوِيهِ عن كلِّ واحدٍ منهم عددٌ مِنْ أتباعِ التابعين، وهكذا؛ فيَكْثُرُ بهذا الاعتبارِ عدَدُ الأحاديثِ.

(١) كذا في الأصلِ- لكنَّها موصولةٌ- وفي المطبوع: «سبع مئة».

(٢) في الأصلِ: «جميع».

(٣) لعلَّهُ يَقصِدُ بـ «المحال»: الموضوعَ، المقطوعَ ببطلانِهِ، والمعنى: لو جُمِعَ كلُّ ما يُطْلَقُ عليه اسمُ حَدِيثٍ...

بذلكَ: الطُّرُقَ، لا المُتُونَ، وقد يُرْوَى الحديثُ مِنْ ثلاثينَ طريقًا وأربعينَ، وقد أَخْرَجْتُ قولَهُ عليه السلام: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا...»[1] مِنْ

---

(١) أخرجَه الإمامُ أحمدُ (٢/ ٤١٠ و٤٦٩ و٥١٩ رقم ٩٣١٦ و١٠٠٥٥ و١٠٧٢٨)، والبخاريُّ (١١٠ و٦١٩٧)، ومسلمٌ (٣/ المقدمة) من طريقِ أبي حَصينٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مقعَده مِن النَّارِ». هذا لفظُ مسلم وأحمدَ في بعضِ طرقِه، ومثلُه لفظُ البخاريِّ وبعضُ طرقِ أحمدَ، إلا أن عندهُما زيادةً في أوّلِه.
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٤/ ٢٤٥ و٢٥٢ رقم ١٨١٤٠ و١٨٢٠٢)، والبخاريُّ (١٢٩١)، ومسلمٌ (/ ٤ المقدمة) أيضًا من طريقِ علي بنِ ربيعةَ، عن المغيرةِ ابنِ شعبةَ رضي الله عنه، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «إن كذبًا عليَّ ليس ككذبٍ على أحدٍ، من كذبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه مِن النَّارِ».
وأخرجَه البخاريُّ (١٠٦)، ومسلمٌ (١/ المقدمة) أيضًا من طريقِ منصورٍ، عن رِبعيِّ بنِ حراشٍ، أنه سمعَ عليًّا رضي الله عنه يخطبُ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تكذبوا عليَّ، فإنه من يكذبْ عليَّ يلج النارِ».
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ٩٨ رقم ١١٩٤٢)، والبخاريُّ (١٠٨)، ومسلمٌ (٢/ المقدمة) أيضًا من طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ صهيبٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، أنه قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيرًا أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ تعمَّدَ عليَّ كذبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه مِن النارِ».
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (١/ ١٦٥ و١٦٦ رقم ١٤١٣ و١٤٢٨)، والبخاريُّ (١٠٧) من طريقِ عامرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الزبيرِ بنِ العوامِ، عن أبيه، قال: قلتُ للزبيرِ: إني لا أسمعُك تحدثُ عن رسولِ اللهِ ﷺ كما يحدثُ فلانٌ وفلانٌ؟! قال: أما إني لم أفارقْه، ولكن سمعتُه يقولُ: «مَنْ كذبَ عليَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النارِ».
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٤/ ٤٧ رقم ١٦٥٠٦)، والبخاريُّ أيضًا (١٠٩) من طريقِ يزيدِ بنِ أبي عبيدٍ، عن سلمةَ بنِ الأكوعِ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «مَن يقلْ علي ما لم أقل فَلْيَتَبَوَّأْ مقعده من النارِ».
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٢/ ١٥٩ و٢٠٢ و٢١٤ رقم ٦٤٨٦ و٦٨٨٨ و٧٠٠٦)، والبخاريُّ أيضًا (٣٤٦١) من طريقِ حسانِ بنِ عطيةَ، عن أبي كبشةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، أن النبيَّ ﷺ، قال: «بلِّغوا عني ولو آيةً، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرجَ، ومن كذبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه مِن النارِ». =

أَحَدٍ وسِتِّينَ طريقًا[(١)].

= وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ١٢ و٣٩ و٥٦ رقم ١١٠٩٢ و١١٣٤٤ و١١٥٣٦)، ومسلمٌ (٣٠٠٤) من طريقِ زيدِ بنِ أسلمَ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتبَ عني غيرَ القرآنِ فَلْيَمْحُهُ، وحدِّثوا عني، ولا حَرَجَ، ومَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه مِن النارِ».
وانظر "الأزهار المتناثرة" للسيوطي (ص٤ - ٥)، و"قطف الأزهار المتناثرة" (ص٢٣ - ٢٧) كلاهما للسيوطيِّ، و"نظم المتناثر" للكتاني (ص٢٨ - ٣٣).

(١) كذا قال المصنِّف هنا، وكذا قال في النسخةِ الأولى من كتابه "الموضوعات" (١/ ٥٦/ تحقيق عبدالرحمن عثمان)، ثم ساق هذه الطرقَ. وفي النسخة الثانية التي خرجت بتحقيق د. نور الدين بوياجيلار (١/ ٥٣) جاء فيها ما نصُّه: «وهذا الحديث- أعني قوله: «من كذب علي متعمِّدًا»- قد رواه من الصحابةِ ثمانيةٌ وتسعون نفسًا عن رسولِ اللهِ ﷺ، وأنا أذكرُه عنهم إن شاء الله تعالى».
وكان ابنُ الصلاحِ قد ذكر في "مقدمته" (ص٣٧٣/ تحقيق د. ماهر الفحل) أن بعضَ الحفاظِ ذكرَ أنه روى حديث «من كذب علي متعمدًا» عن رسولِ اللهِ ﷺ اثنان وستون نفسًا من الصحابةِ، ولم يسمِّ هذا الحافظَ، لكن الحافظَ العراقيَّ في "التقييد والإيضاح" (ص٢٦٩-٢٧٠)، وفي "شرح التبصرة" (٢/ ٨٢) بيَّن أن ما حكاه ابنُ الصلاحِ عن بعض الحفاظِ وأبهمَهُ؛ هو في كلامِ ابنِ الجوزيِّ، وهذا يدلُّ على أن ابنَ الصلاحِ لم يطّلعْ على النسخةِ الثانيةِ، وهذا ما أوضَحَه الحافظُ العراقيِّ حين نَقَلَ عن ابنِ الجوزيِّ قولَه: «ولا أعرفُ حديثًا رواه عن رسولِ اللهِ ﷺ أحدٌ وستون صحابيًّا إلا هذا الحديثَ»، ثم قال العراقيُّ: «هكذا نقلتُه من نسخةِ "الموضوعات" بخطِّ الحافظِ زكي الدينِ عبدِالعظيم المنذريِّ، وهذه النسخةُ هي النسخةُ الأولى من الكتابِ، ثم زاد ابنُ الجوزَيِّ في الكتاب المذكورِ أشياءَ، وهي النسخةُ الأخيرةُ، فقال فيها: رواه من الصحابةِ ثمانيةٌ وتسعون نفسًا؛ هكذا نقلتُه من خطِّ عليٍّ ولدِ المصنِّفِ من "الموضوعات"».
وقال الكتّانيُّ في "نَظْم المُتَنَاثِر" (ص٢٩-٣٠): «وجمَعَ طُرُقَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ في مقدِّمةِ كتابِ "الموضوعات" في النسخةِ الأولى؛ فأوصَلَ رواتَهُ إلى أحدٍ وستِّينَ صحابيًّا، وفي النسخةِ الثانيةِ- وهي أطولُ مِنَ الأولى- فجاوَزَ =

وكذلكَ قال أبو داودَ[1]: «انْتَقَيْتُ كتابِي مِنْ سِتِّ مِئَةِ/ ألفٍ»[2]؛ (٢٨)
يشيرُ إلى الطُّرُقِ.

= التسعينَ؛ وبذلك جزَمَ ابنُ دِحْيةَ فيما نقلَهُ عنه في "فتح الباري"، وتَبِعَهُ السَّخَاويُّ، وفي نقلِ المُنَاوِيِّ عنه: أنَّه جاء مِنْ نحوِ أربعِ مِئَةِ طريقٍ، ولا بُدَّ مِنْ تأويلِه، وقال أبو موسى المَدِينِيُّ: يرويه نحوُ مئةٍ مِنَ الصحابةِ، وجمَعَهَا بعدَهُ الحافظان أبو الحَجَّاجِ المِزِّيُّ، وأبو عليٍّ البَكْريُّ، وهما متعاصران؛ فوقَعَ لكلٍّ ما ليس عند الآخرِ، وتَحصَّلَ مِنْ مجموعِ ذلك كلِّه روايةُ مئةٍ مِنَ الصحابةِ على ما فصَّلناه مِنْ صحيحٍ وحَسَنٍ، وضعيفٍ وساقطٍ». اهـ، وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١/ ٢٠٣)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٣/ ٣٩).
والذي في "الموضوعات" في النسخةِ الأولى: «وهذا الحديثُ قد رواه عن رسولِ اللهِ ﷺ إحدى وستُّون نَفْسًا». وفي النسخة الثانية: «قد رواه مِنَ الصحابةِ ثمانيةٌ وتسعون نَفْسًا عن رسولِ اللهِ ﷺ»، وهذا العددُ هو عَدَدُ الصحابةِ الذين أَخْرَجَ الحديثَ مِنْ جهتِهِمْ في "الموضوعات" بعد كلامِهِ هذا.

(١) هو: السِّجِسْتانيُّ صاحب "السنن".

(٢) كذا قال المصنِّفُ هنا، فالظاهرُ أنه ذكر هذا من حفظِه فوهم في العددِ، وأصلُ هذا ما رواه هو في "المنتَظَم" (١٢/ ٢٦٩) من طريقِ الخطيبِ- والخطيبُ رواه في "تاريخه" (١٠/ ٧٨)- عن أبي بكرٍ محمدِ بنِ علي بنِ إبراهيمَ القارئ الدينوريِّ، عن أبي الحسينِ محمدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ الحسنِ الفرضيِّ، عن أبي بكرِ بن دَاسَةَ، قال: سمعتُ أبا داودَ يقولُ: كتبتُ عن رسولِ اللهِ ﷺ خمسَ مِئَةِ ألفِ حديث، انتَخَبْتُ منها ما ضَمَّنْتُ هذا الكتابَ- يعني: كتابَ السُّنَن- جمَعْتُ فيه أربعةَ آلافٍ وثمانِ مئةِ حديثٍ، ذكَرْتُ الصحيحَ وما يشبهُهُ ويقاربُهُ. اهـ. فهذا هو الصوابُ، فكأنَّ ما وقَعَ هنا سَبْقُ قلمٍ، أو وَهَمٌ مِنَ المصنِّفِ!
وقدْ ذكر التجيبيُّ في برنامجه (١/ ٩٨) عددًا آخر فقال: «ورُوِيَ عن أبي عيسى الرَّمْليِّ المذكورِ ورّاقِ أبي داودَ أنه قال: قلتُ لأبي داودَ: ما خرّجتَ هذه السننَ إلا من حديثٍ كثيرٍ، قال: فقال لي: أَوَقد فطنتَ لذلك؟ ما خرج إلا من ثلاثِ مئةِ ألفِ حديثٍ ونيّفٍ وستين ألفَ حديثٍ». ولم يذكر التجيبيُّ سندَه إلى أبي عيسى الرمليِّ، وإنما علَّقه عنه بصيغةِ التمريضِ، والمشهورُ الصحيحُ هو ما رواه الخطيبُ بسندِه عن أبي بكرِ بنِ داسة.

وَيَدُلُّ على أنَّ في "المُسْنَدِ" ما ليسَ بصحيحٍ شَيْئانِ:

أحدُهُمَا(١): قولُ الإمامِ أحمدَ؛ فإنِّي نَقَلْتُ من خَطِّ القاضِي أبي يَعْلَى مُحمَّدِ بنِ الحُسَيْنِ بنِ الفَرَّاءِ في "[تَعْلِيقَتِهِ](٢) الكُبْرَى" في مسألةِ النَّبِيذِ؛ قال القاضي: «إنَّما رَوَى أحمدُ في "مسندِه" ما اشتَهَرَ، ولم يَقْصِدِ الصحيحَ ولا السقيمَ»(٣)، قال: «ويَدُلُّ على ذَلِكَ: أنَّ عبدَاللهِ قَالَ: قلتُ لأبي: ما تقولُ في حديثِ رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ(٤)، عن حُذَيْفَةَ(٥)؟ قال: الذي يَرْوِيهِ عبدُالعزيزِ بنُ أبي رَوَّادٍ(٦)؟

---

(١) والثاني: سيَذْكُرُهُ المصنِّفُ في الفصلِ التالي (ص٥٢٠)، في بيانِ عللِ أحاديثَ في «المسنَدِ»، ليسَتْ بصحيحةٍ، ولا يقولُ بِهَا الإمامُ أحمدُ، ولا يَبْنِي مذهبَهُ عليها، وسيأتي التعليقُ على هذه الأحاديثِ.

(٢) في الأصلِ: «تعليقه».

(٣) نقَلَ المُصنِّفُ هذا النصَّ عن القاضي أبي يَعْلَى- أيضًا- في "صيد الخاطر" (ص٢٤٦).

(٤) في الأصلِ: «خراس» بالسِّينِ المُهْمَلَةِ في آخرِهِ، وصوابُهُ: «حِرَاشٌ»؛ بكسرِ الحاءِ المهملة، وتخفيفِ الراء، وبالشينِ المعجَمة.
وهو: رِبْعِيُّ بنُ حِرَاشِ بن جَحْشِ بن عَمْرٍو، أبو مَرْيَمَ، الغَطَفَانِيُّ، وثَّقَهُ ابن سعد، والعِجْلِيُّ، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «وكان من عباد أهل الكوفة»، وقال اللالكائي: «مجمع على ثقته»، توفِّي سنةَ (١٠١هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٢٧)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٥٠٩)، و"الثقات" لابن حبان (٤/ ٢٤٠-٢٤١)، و"تهذيب الكَمَال" (٩/ ٥٤-٥٥)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٤/ ٣٥٩)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٥٨٨-٥٨٩).

(٥) هو: حُذَيْفة بْنُ اليَمَان، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٦) هو: عبدُالعزيزِ بنُ أبي رَوَّادٍ- واسمُ أبي رَوَّادٍ: مَيْمُونٌ، وقيلَ: أَيْمَنُ، وقيل: يُمْنٌ- ابنِ بَدْرٍ المَكِّيُّ، مولى المُهَلَّبِ بن أبي صُفْرَةَ، أبو عبدِالرحمنِ الأَزْدِيُّ المَكِيُّ، صدوقٌ عابدٌ رُمِيَ بالإرجاءِ؛ وثقَه يحيى القطانُ، ويحيى بنُ معينٍ، والعجليُّ، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ، ثقةٌ في الحديث، متعبِّدٌ»، وقال الساجيُّ: «صدوقٌ يرى الإرجاءَ»، وقال النسائيُّ: «ليس به بأسٌ»، وقال =

قلتُ: نَعَمْ[1]، قال: الأحاديثُ بخلافِهِ، قلتُ: فقد ذكرتَهُ في

= الإمامُ أحمدُ: «رَجُلٌ صالحُ الحديثِ، وكان مُرْجِئًا، وليس هو في التَّثبُّتِ مِثْلَ غيرِهِ»، وقال أبو حاتِمِ بنُ حبانَ: «كان يرى الإرجاءَ، وكان ممن غلبَ عليه التقشفُ حتى كان لا يَدري ما يحدِّثُ به، فروى عن نافعٍ أشياءَ لا يشكُّ مَنِ الحديثُ صناعتُه إذا سَمِعَها أنها موضوعةٌ، كان يحدِّثُ بها توهُّمًا لا تعمدًا، ومن حدَّث على الحسبانِ وروى على التوهم حتى كثر ذلك منه؛ سقط الاحتجاجُ به وإن كان فاضلًا في نفسِه». توفِّي سَنةَ (١٥٩هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٢)، و"المجروحين" (٢/ ١٣٦)، و"تهذيب الكَمَال" (١٨/ ١٣٦)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٧/ ١٨٤)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٨٥).

(١) جاء هذا النصُّ والتعليقُ عليه من شيخ الإسلامِ ابنِ تيميةَ في "المسودة في أصول الفقه" (ص ٢٧٥) هكذا:
«قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: قلتُ لأبي: ما تقولُ في حديثِ رِبعيِّ بنِ حراشٍ؟ قال: الذي يرويه عبدُ العزيزِ بنُ أبي روَّادٍ؟ قلتُ: نعم، قال: لا؛ الأحاديثُ بخلافِه، وقد رواه الحفاظُ عن ربعيٍّ، عن رجلٍ لم يسمّوه. قال: قلتُ: فقد ذكرتَه في "المسند"! قال: قصدتُّ في "المسند" المشهورَ، وتركتُ الناسَ تحت سترِ اللهِ، ولو أردتُّ أن أفصلَ ما صحَّ عندي، لم أَرْوِ من هذا المسندِ إلا الشيءَ بعد الشيءِ، ولكنك يا بُنَيَّ تعرفُ طريقتي في الحديثِ: لستُ أخالفُ ما ضُعِّفَ من الحديثِ إذا لم يكنْ في البابِ شيءٌ يدفعُه. ذكره القاضي في مسألةِ الوضوءِ بالنبيذِ.
قال شيخُنا [يعني ابنَ تيميةَ]: قلتُ: مرادُه بالحديثِ الذي رواه ربعيٌّ، عن رجلٍ، من أصحابِ النبيِّ ﷺ: قال قَدِمَ أعرابيانِ. . . ، فهذا، أو حديث: «لا تقدّموا الشهر. . .»، أو غيرهما.
قال شيخُنا قلتُ: وعلى هذه الطريقة التي ذكرها أحمدُ بنى عليه أبو داودَ كتابَ "السنن" لمَنْ تأمَّلَه، ولعلَّه أخذ ذلك عن أحمدَ؛ فقد بيّنَ أن مثلَ عبدِ العزيزِ بنِ أبي روَّادٍ، ومثل الذي فيه رجل لم يُسَمّ؛ يعمل به إذا لم يخالفه ما هو أثبت منه». اهـ، وانظر "المستدرك على مجموع الفتاوى" (٢/ ٩١).
والذي يدلّ على ما قاله شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: ما جاء في "مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود" (ص ٣٩١ رقم ١٨٧٣): «سمعتُ أحمدُ ذُكِرَ له حديثُ جريرٍ، عن منصورٍ، عن ربعيٍّ، عن حذيفةَ، عن النبيِّ ﷺ: «لا تقدموا الشهر =

= حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة». قال: هذا سفيانُ وغيره عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ؛ يعني: يرويه سفيانُ وغيرُه عن منصورٍ، عن ربعيٍّ، عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ، ليس من ذا شيء، يعني: ليس قوله: "عن حذيفة"؛ يعني: ليس- يريد- حذيفة بمحفوظٍ بهذا الحديث».

لكن لم نقفْ على هذا الحديثِ من طريقِ عبدِالعزيزِ بن أبي رَوَّاد، عن رِبْعِيِّ ابن حِرَاشٍ، عن حُذَيْفة مرفوعًا، وإنما أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٧٣٠٦) عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابنِ عمرَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إن الله جعل الأَهِلَّة مواقيت للناس، فصوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غُمّ عليكم فعدّوا له ثلاثين يومًا».

وأخرجه ابنُ خزيمةَ في "صحيحه" (١٩٠٦)، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ٤٢٣)؛ كلاهما من طريقِ أبي عاصم الضحاكِ بنِ مخلدٍ، عن ابن أبي روّادٍ، به.

وأما روايةُ ربعيٍّ لهذا الحديث فأخرجها أبو داودَ (٢٣٢٦) عن مُحمَّدِ بنِ الصَّبَّاحِ البَزَّازِ، وابنُ أبي خيثمةَ في "تاريخه" (٤٣١٢/ السفر الثالث) عن أبيه أبي خيثمةَ زهيرِ بنِ حربٍ، والبَزَّارُ في "مسنده" (٢٨٥٥)، وابنُ خزيمةَ (١٩١١)، وأبو يَعْلَى الخَلِيلِيُّ في "الإرشاد" (٢/ ٥٣٧)، والمُصنِّفُ في "التحقيق في أحاديثِ الخلاف" (٢/ ٧٥)؛ من طريقِ يوسفَ بنِ موسى، والنسائيُّ (٢١٢٦) عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٦٨) من طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ وعليِّ بنِ الحسنَ بنِ شقيقٍ، وابنُ حبانَ (٣٤٥٨) من طريقِ عُثمانَ بنِ أبي شَيْبَةَ؛ جميعُهم (مُحمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ البَزَّاز، وأبو خيثمة، ويوسفُ بنُ موسى، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ، وسعيد بن منصور، وعلي بن الحسن، وعثمانُ بنُ أبي شَيْبَة) عن جَريرِ بن عبدِالحَمِيد، عن مَنْصُورِ بن المُعتَمِر، عن رِبْعِيِّ بن حِرَاش، عن حُذَيْفةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تَقَدَّمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوُا الهِلَالَ أو تُكمِلُوا العِدَّةَ، ثُمَّ صُومُوا؛ حتَّى تَرَوُا الهِلَالَ أو تُكمِلُوا العِدَّةَ».

وخالف هؤلاء كلُّهم محمدُ بنُ حميدٍ الرازيُّ، فرواه عن جريرِ بنِ عبدِ الحميدِ، عن منصورٍ، عن ربعيٍّ، مرسلاً. أخرجه ابنُ جريرٍ الطبريُّ في "تهذيب الآثار" (١١٣٩/ مسند ابن عباس). =

= ومع مخالفةِ محمدِ بنِ حميدٍ لهؤلاء الرواةِ عن جريرٍ، فهو شديدُ الضعفِ، فلا يُعبأ بروايته.
قال أبو داودَ: «ورواه سفيانُ وغيرُهُ عن مَنْصُور، عن رِبْعِيٍّ، عن رَجُلٍ مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ؛ لم يُسَمِّ حذيفةَ».
وقال النسائيُّ- كما في "تُحْفة الأشراف" (٣/ ٢٨)-: «لا أَعْلَمُ أحدًا مِنْ أصحابِ مَنْصورٍ قالَ في هذا الحديثِ: "عن حُذَيْفة" غيرَ جَرِير»، وكذلك قال البَزَّارُ في "مسنده" (٧/ ٢٧٣).
ونقل الخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٥٣٧) عن يحيى بن معين أنه قال: «أخطأ جرير بقوله: "عن حذيفة"، وإنما الصحيح ما رواه زهير وسفيان، عن منصورٍ، عن ربعيٍّ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ».
وقال البيهقيُّ: «وصَلَهُ جَرِيرٌ، عن منصورٍ، بِذِكْرِ حُذَيْفةَ فيه؛ وهو ثقةٌ حُجَّة، ورواه الثوريُّ وجماعةٌ عن مَنْصُور، عن رِبْعِيٍّ، عن بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ».
وأخرجه عبدُالرَّزَّاقِ في "مصنفه" (٧٣٣٧)، وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٤/ ٣١٤ رقم ١٨٨٢٥)، والبَزَّارُ في "مسنده" (٢٨٥٦)، والنسائيُّ (٢١٢٧)؛ من طريق عبدِالرحمنِ بنِ مَهْدِيٍّ، والدارقطنيُّ في "سننه" (٢/ ١٦١ و١٦٢) من طريق إسحاقَ الأَزْرَقِ وابنِ عُلَيَّة؛ جميعُهم (عبدُالرَّزَّاق، وابن مَهْدِيٍّ، وإسحاقُ الأَزْرَق، وابنُ عُلَيَّة) عن سفيان الثوري، عن مَنْصُورِ بن المُعتَمِر، عن رِبْعِيِّ ابن حِرَاش، عن بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: « لا تقدموا الشهر حتى تكملوا العدة أو تروا الهلال ثم تصوموا ولا تفطروا حتى تكملوا العدة أو تروا الهلال».
وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٠٥) عن أبي الأحوص سلام بن سليم، وابن أبي خيثمة (٤٣١١)، والطَّحَاويُّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٣٨) من طريق زُهَيْرِ بن مُعَاوية، والدارقطنيُّ في "سننه" (٢/ ١٦١) من طريق عَبِيدةَ بن حُمَيْدٍ؛ جميعُهم (أبو الأحوص، وزُهَيْرُ بنُ مُعَاوية، وعَبِيدةُ بنُ حُمَيْدٍ) عن مَنْصُورِ بن المعتَمِر، به؛ غيرَ أَنَّهم قالوا: عن رَجُلٍ مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ.
وأخرجه ابنُ وهبٍ في "الجامع" (٢٩١)، وعبدُالرَّزَّاقِ في "مصنفه" (٧٣٣٥)، وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٤/ ٣١٤ رقم ١٨٨٢٤)، والبيهقيُّ (٤/ ٢٤٨)؛ من طريقِ عبدِالرحمنِ بن مَهْدِيٍّ، والإمامُ أحمدُ أيضًا (٥/ ٣٦٢ =

= رقم ٢٣٠٦٩)، وابنُ الجارودِ (٣٩٦) من طريقِ وكيع، والطحاويُّ في "أحكام القرآن" (١٠١٢) من طريقِ ابنِ المباركِ، والمحامليُّ في "الأمالي" (٣٠٠/ رواية الفارسي) من طريقِ إسحاقَ الأَزْرَق، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢٣٨/١٧ رقم ٦٦٢) من طريقِ أبي حذيفةَ موسى بنِ مسعودٍ النهديِّ، وأبو الشيخِ في "ذكر الأقران" (٣٤٨) من طريقِ محمدِ بنِ إسحاقٍ؛ جميعُهم (ابن وهب، وعبدُالرَّزَّاق، وابن مَهْدِيٍّ، ووكيع، وابن المبارك، وإسحاقُ الأَزْرَق، وأبو حذيفة، وابن إسحاق) عن سفيانَ الثوريِّ، عن مَنْصُورِ بن المُعتَمِر، عن رِبْعِيِّ بن حِرَاشٍ، عن بعضِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ قال: «أصبح الناسُ صيامًا لتمام ثلاثين يومًا، فجاء أعرابيانِ فشهدا أنهما أهلّاه بالأمسِ عشيّةً، فأمر رسولُ اللهِ ﷺ الناسَ أن يُفطروا».

وقد فصل عبدُ الرزاق والإمامُ أحمد هذا اللفظَ عن اللفظِ السابقِ بما يُشعِرُ بأنهما حديثان منفصلان؛ برغم اتحادِ إسناديهما ومعناهما، وقد ساقا حديثَ قصةِ الأعرابيين أولًا، ثم أردفاه باللفظِ الآخرِ، إلا أن عبد الرزاقِ فصل بينهما بقولِه: قلنا لمعمرٍ: أرأيتَ إن شهد رجلانِ أنهما رأياه بالأمس، وشهدا مِن آخِرِ النهارِ، وكانا قدما من سفرٍ، هل يُفطرُ الناسُ ذلك العشيَّ؟ قال: «نعم، ويخرجون من الغدِ»، ثم ذكر الحديث باللفظِ الآخرِ فقال: عن الثوريِّ، عن منصورٍ، عن ربعيٍّ، عن بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ مثله، وزاد، وقال رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تتقدموا هلالَ هذا الشهرِ حتى تَرَوُا الهلالَ، أو تُكملوا العِدَّةَ قبلَه ثم صُوموا، فلا تُفطروا حتى تَرُوا الهلالَ أو تُكملوا العِدَّةَ بعدَه».

فقوله: «مثله» يدلّ على تغايرِ اللفظينِ بالزيادةِ، مع اتحادِ المعنى، وهذا يشعرُ بدقّةِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية حينما قال- فيما سبق نقله عنه-: «مراده بالحديث الذي رواه ربعي، عن رجلٍ، من أصحاب النبي ﷺ: قال قدم أعرابيان... ، فهذا، أو حديث: «لا تقدّموا الشهر...»، أو غيرهما». والله أعلم

وأخرجه أبو داود (٢٣٣٩)، وابنُ أبي خيثمةَ (٤٣١٢)، والطحاويُّ في "أحكام القرآن" (١٠١٠ و١٠١١)، والبيهقيُّ (٢٤٨/٤)؛ من طريقِ أبي عوانةَ، وأبو بكر الشافعيُّ في "الغيلانيات" (٨٣١) من طريقِ أبي معاويةَ شيبانَ بنِ عبدِ الرحمنِ النحويِّ، والمحامليُّ في "الأمالي" (٢٩٩/ رواية الفارسي)، والدارقطنيُّ في "سننه" (٢/ ١٦٨) من طريقِ عَبِيدةَ بن حُمَيْدٍ؛ جميعُهم (أبو عوانة، وشيبان، وعَبِيدةُ بنُ حُمَيْدٍ) عن مَنْصُورِ بن المعتَمِر، به =

= باللفظ الذي قبله؛ غيرَ أنَّهم قالوا: عن رَجُلٍ مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ.
وأخرجه النسائي (٢١٢٨)، والدارقطنيُّ في "سننه" (٢/ ١٦٠-١٦١)؛ من طريق حَجَّاج بن أَرْطاة، والطبري في "تهذيب الآثار" (١١٤١/ مسند ابن عباس) من طريق شعبة؛ كلاهما (حجاج، وشعبة) عن مَنْصُور، عن رِبْعِيِّ بن حِرَاش، عن النبيِّ ﷺ، به، مرسلًا، بلفظ: «إذا رأيتُمُ الهِلَالَ فصُومُوا، وإذا رأيتُمُوهُ فأَفْطِرُوا؛ فإنْ غُمَّ عليكم فأَتِمُّوا شعبانَ ثلاثينَ، إلَّا أنْ تَرَوُا الهِلَالَ قبلَ ذلك، ثُمَّ صُومُوا رَمَضَانَ ثلاثينَ، إلَّا أنْ تَرَوُا الهِلَالَ قبلَ ذلك». واللفظ لحجاج. ولفظ شعبة اللفظ المتقدم عن أبي عوانة - مختصرا -.
قال النسائي- كما في "تحفة الأشراف" (٣/ ٢٨)-: «وحَجَّاجٌ ضعيفٌ لا تقومُ به حُجَّة».
وأخرجه الطبرانيُّ في "الكبير" ٢٣٨/١٧ رقم ٦٦٣)، والحاكمُ في "المستدرك" (١/ ٢٩٧)؛ من طريق إسحاقَ بنِ إسماعيلَ الطالقانيِّ، والدارقطنيُّ (٢/ ١٧١) من طريقِ إبراهيمَ بنِ بشارٍ؛ كلاهما (الطالقاني، وإبراهيم) عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن منصورٍ، عن ربعيٍّ، عن أبي مسعودٍ، به.
وسُئِلَ الدارقطنيُّ في "العلل" (١٠٥٤) عن حديثِ ربعيٍّ، عن أبي مسعودٍ: واختلف الناسُ في آخر يوم من رمضانَ، فشهد أعرابيانِ أنهما رأيا الهلالَ بالأمسِ، فأمر النبيُّ ﷺ الناسَ أن يُفطروا؟
فقال: «يرويه منصورٌ، عن ربعيٍّ، واختُلِفَ عنه:
فقال أصحابُ منصورٍ- أبو عوانةَ، والثوريُّ، وشيبانُ، وعبيدةُ بنُ حميدٍ، وغيرُهم- عن منصورٍ، عن ربعيٍّ، عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ.
وخالفهم شعبةُ، فقال: عن منصورٍ، عن ربعيٍّ: أن أعرابيينِ شهدا؛ مرسلاً.
وخالفهم ابنُ عيينةَ من روايةِ إسحاقَ بنِ إسماعيلَ عنه، فقال: عن منصورٍ، عن ربعيٍّ، عن أبي مسعودٍ، تفرَّدَ بذلك إسحاقُ بنُ إسماعيلَ، وغيرُه يرويه عن ابنِ عيينةَ مرسلاً. اهـ.
هذا؛ وقد قال المُصنِّفُ في "التحقيق" (٢/ ٧٥): «إنَّ أحمدَ ضَعَّفَ حديثَ حُذَيْفَةَ، وقال: ليس ذِكْرُ حذيفةَ فيه بمحفوظٍ، ثم هو محمولٌ على حالةِ الصَّحْوِ؛ لأنَّه لم يَذْكُرْ فيه الغَيْمَ، وقد حمَلَهُ أصحابُنَا على ما إذا غُمَّ هِلَالُ رمضانَ وهلالُ شَوَّال».
وتَعقَّبَهُ الحافظُ ابنُ عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٢٠٦) فقال: "وقول =

= المؤلِّف: "إن أحمد ضعّف حديثَ حذيفةَ" وَهَمٌ منه؛ فإنَّ أحمدَ إنَّما أرادَ: أنَّ الصحيحَ قولُ مَنْ قال: "عن رَجُلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ"، وأنَّ تسميةَ حُذَيْفةَ وَهَمٌ مِنْ جرير؛ فظنَّ المؤلِّف أنَّ هذا تضعيفٌ مِنْ أحمدَ للحديث، وأنَّه مرسلٌ، وليس هو بمرسلٍ، بل متصلٌ؛ إمَّا عن حُذَيْفة، وإمَّا عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ، وجهالةُ الصحابي غيرُ قادحةٍ في صحةِ الحديث كما ظنّه بعضهم».
وهذا الذي ذكره الحافظُ ابنُ عبد الهادي- من أن جهالةَ الصحابيِّ غيرُ قادحةٍ- صحيحٌ بشرطِ تصريحِ التابعيِّ بالسماعِ منه، أما إذا لم يصرِّحُ بالسماعِ منه فإنا لا ندري هل هو من الصحابةِ الذين أدركهم وسمع منهم أو لا؟
يدلّ عليه: قولُ الحافظِ العراقيِّ في "التقييد والإيضاح" (ص٧٤): «وما ذكره المصنف [يعني: ابن الصلاح] عن بعضِ كتبِ الأصولِ قد فعله أبو داودَ في "كتاب المراسيل"؛ فيروي في بعضِها ما أُبهم فيه الرجلُ، ويجعلُه مرسلًا، بل زاد البيهقيُّ على هذا في "سننه"، فجعل ما رواه التابعيُّ عن رجلٍ من الصحابةِ لم يُسَمَّ مرسلًا، وهذا ليس منه بجيدٍ، اللهم إلا إن كان يسميه مرسلًا ويجعله حجةً كمراسيلِ الصحابةِ، فهو قريبٌ.
وقد روى البخاريُّ عن الحميديِّ قال: "إذا صحَّ الإسنادُ عن الثقاتِ إلى رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ فهو حجةٌ، وإن لم يُسَمَّ ذلك الرجلُ"، وقال الأثرمُ: "قلتُ لأبي عبدِ اللهِ- يعنى أحمدَ بنَ حنبلٍ-: إذا قال رجلٌ من التابعين: حدثني رجلٌ من أصحابِ النبيِّ ﷺ ولم يُسَمِّه، فالحديثُ صحيحٌ؟ قال: نعم". وقد ذكر المصنِّفُ في آخرِ هذا النوعِ التاسعِ أن الجهالةَ بالصحابيِّ غيرُ قادحةٍ؛ لأنهم كلُّهم عدولٌ.
وحكاه الحافظُ أبو محمدٍ عبدِ الكريمِ الحلبيُّ في كتاب "القِدْح المعلَّى" عن أكثرِ العلماءِ، نعم فرّق أبو بكرٍ الصيرفيُّ من الشافعيةِ في كتاب "الدلائل" بين أن يرويَه التابعيُّ عن الصحابيِّ مُعَنْعَنًا، أو مع التصريحِ بالسماعِ، فقال: "وإذا قال في الحديثِ بعضُ التابعينَ: عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ لا يُقبلُ؛ لأني لا أعلمُ سمع التابعيُّ من ذلك الرجلِ؛ إذ قد يحدِّثُ التابعيُّ عن رجلٍ وعن رجلينِ عن الصحابيِّ، ولا أدري هل أمكن لقاء ذلك الرجل أم لا؟ فلو علمتُ إمكانَه منه لجعلتُه كمدرك العصرِ. قال وإذا قال سمعتُ رجلًا من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ قُبل؛ لأن الكلَّ عدولٌ". انتهى كلامُ الصيرفيِّ، =

"المسندِ"[١]؟ فقال[٢]: قَصَدتُّ في "المسندِ" المشهورَ، ولو أَرَدتُّ أنْ أَقْصِدَ ما صَحَّ عندي، لم أَرْوِ مِنْ هذا "المُسْنَدِ" إلَّا الشيءَ بعدَ الشيءِ اليسيرِ، **ولكنَّكَ- يا بُنيَّ- تَعْرِفُ طريقتي في الحديثِ، لستُ أُخالِفُ ما ضَعُفَ مِنَ الحديثِ إذا لم يكنْ في البابِ شَيْءٌ يَدْفَعُهُ**»[٣].

قال القاضِي أبو يَعْلَى: «فقد أَخْبَرَ الإمامُ عن نفسِهِ، كيفَ طَرِيقَهُ في "المسندِ"؛ فمَنْ جعَلَهُ أَصْلًا لِلصِّحَّةِ، فقد خالفَهُ وتَرَكَ مَقْصِدَهُ».

هذا كُلُّهُ كلامُ القاضي أبي يَعْلَى؛ فوافضيحةَ مَنِ ادَّعَى أنَّ أحمدَ لم يَرْوِ إلَّا ما صَحَّ عندَهُ[٤]!!

= وهو حسن متّجه، وكلام من أطلق قبوله محمول على هذا التفصيل، والله أعلم».

(١) سياقُ الكلام يقتضي: أنَّ الإمامَ أحمدَ قد أخرَجَ حديثَ حُذَيفةَ مرفوعًا في "المسند"؛ لكنْ لم نقفْ عليه فيه؛ لا في مُسْنَدِ حُذَيفة، ولا في غيرِهِ، لكن وقَفْنَا على الحديثِ الآخَرِ المخالفِ له؛ والذي صوَّبَهُ الإمامُ أحمد، وهو عن رَجُلٍ مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ؛ كما تَقَدَّمَ في تخريجِ الحديثَيْن؛ فلعلَّ الإمامَ أحمدَ ضرَبَ عليه بعدُ.

(٢) ساقَ هذه المسألةَ أبو موسى المَدِينيُّ في "خصائص المسند" (١/ ٢٧) سياقًا أكملَ. وانظر أيضًا: "مسائل أحمد" لأبي داودَ (ص٢٩٤).

(٣) تَقدَّمَ الكلامُ على أنَّ مِنْ أصولِ مذهبِ الإمامِ أحمدَ رضي الله عنه: الأخذَ بالمرسَلِ والحديثِ الضعيفِ خفيفِ الضعفِ إذا لم يكنْ في البابِ شيءٌ يَدْفَعُهُ؛ فإذا لم يجدْ في البابِ أثرًا يَدْفَعُهُ، ولا قولَ صاحبٍ، ولا إجماعًا على خلافِهِ، كان العَمَلُ به عندَهُ أولى من القِيَاس. انظرْ ما تَقَدَّمَ (ص٤٩١-٤٩٢).

(٤) قال المُصنِّفُ في "صيد الخاطر" (ص ٣١٢-٣١٣): «كان قد سألني بعضُ أصحابِ الحديثِ: هل في "مسند أحمد" ما ليس بصحيح؟ فقلتُ: نعمْ؛ فعَظُمَ ذلكَ على جماعةٍ يُنْسَبُونَ إلى المذهب؛ فحَمَلْتُ أمرَهُمْ على أنَّهم عَوَامٌّ، وأهمَلْتُ فِكْرَ ذلكَ، وإذا بهم قد كَتَبُوا فتاوى، فكَتَبَ فيها جماعةٌ مِنْ أهلِ خُرَاسانَ، منهم أبو العَلَاءِ الهَمْدانيُّ؛ يُعظِّمونَ هذا القولَ، ويَرُدُّونَهُ =



= ويُقبِّحونَ قولَ مَنْ قاله؛ فبَقِيتُ دَهِشًا مُتعجِّبًا، وقلتُ في نفسي: واعجبًا! صار المنتسبونَ إلى العلم عامَّةً أيضًا!! وما ذاكَ إلا أنَّهم سمعوا الحديثَ، ولم يَبْحَثُوا عن صحيحِهِ وسقيمه، وظنُّوا أنَّ مَنْ قالَ ما قلتُهُ قد تَعرَّضَ للطعنِ فيما أخرجه أحمدُ، وليسَ كذلكَ؛ فإنَّ الإمامَ أحمدَ رَوَى المشهورَ، والجَيِّدَ، والرديءَ، ثُمَّ هو قد رَدَّ كثيرًا مما رَوَى، ولم يقلْ به، ولم يَجْعَلْهُ مذهبًا له؛ أليسَ هو القائلَ في حديثِ الوضوءِ بِالنَّبِيذِ: مجهولٌ؟! ومَنْ نظَرَ في "كتاب العلل" الذي صنَّفه أبو بكرٍ الخَلَّالُ، رأى أحاديثَ كثيرةً كلُّها في "المسند"، وقد طعَنَ فيها أحمدُ. ونَقَلْتُ مِنْ خَطِّ القاضي أبي يعلى مُحمَّدِ بن الحُسَيْنِ الفَرَّاءِ في "مسألةِ النَّبِيذ"، قال: "إنَّما رَوَى أحمد ما اشتَهَر، ولم يَقْصِدِ الصحيحَ ولا السقيم"؛ ويَدُلُّ على ذلكَ...»، وذكَرَ قصةَ سؤالِ عبدِالله لأبيه عَنْ حديثِ رِبْعِيِّ بن حِرَاشٍ عن حُذَيفَةَ، وتعليقَ القاضي عليه، ثُمَّ قال: «قلتُ: قد غَمَّنِي في هذا الزمانِ أنَّ العلماءَ لتقصيرِهِمْ في العلم، صاروا كالعامَّةِ، وإذا مَرَّ بهم حديثٌ موضوعٌ، قالوا: قد رُوِيَ!! والبُكَاءُ ينبغي أنْ يكونَ على خَسَاسةِ الهِمَم، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العَلِيِّ العظيم!!».

في بيانِ عِلَلِ أحاديثَ وَرَدَتْ في "المُسْنَدِ"، ولا يقولُ بِهَا أَحْمَدُ، ولا يَبْنِي مذهبَهُ عَلَيْهَا

فَصْلٌ(١)

وأمَّا بَيَانُ عِلَلِ الأحاديثِ، فكَمْ مِنْ أَحَادِيثَ في "المُسْنَدِ" ليسَ

---

(١) سيَذْكُرُ المُصنِّفُ في هذا الفصلِ أحاديثَ في "المُسْنَد" بسنَدِهِ إلى الإمام أحمدَ؛ يَرَى المُصنِّفُ في بَعْضِها: أنَّها ضعيفةٌ ضعفًا شديدًا، وفي بعضِهَا الآخَرِ: أنها موضوعةٌ؛ وسيأتي الجوابُ عما زعَمَ فيه الوضعَ؛ مِنْ كلامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ وغيرِه.
وقد ذكَرَ أهلُ العلم: أنَّ أحاديثَ "المسند" تنقسمُ إلى ستةِ أقسام؛ **الأوَّل**: ما هو صحيحٌ لذاتِهِ، **والثاني**: ما هو صحيحٌ لغيرِهِ، **والثالث**: ما هو حَسَنٌ لذاتِهِ، **والرابع**: ما هو حَسَنٌ لغيره، **والخامس**: ما هو ضعيفٌ ضعفًا يسيرًا يقبلُ الانجبار. وهذه الأقسامُ الخمسةُ يُقِرُّ بوجودِهَا في "المسند" الإمامُ أحمدُ وغيرُهُ مِنْ أتباعِهِ وغيرِ أتباعِه، ممَّن له درايةٌ بهذا الفَنِّ.
وأما القسمُ السادسُ: فهو الأحاديثُ الضعيفةُ ضعفًا شديدًا؛ تكادُ تَقتربُ مِنَ الموضوع؛ وقد أشار إليها الذهبيُّ في "السِّيَر" (١١/ ٣٢٩)، فقال: «وفيه [يعني: "المسند"] أحاديثُ معدودةٌ، شِبْهُ موضوعةٍ، ولكنَّها قَطْرةٌ في بَحْرٍ».
وهذا القسمُ وقَعَ فيه الخلافُ؛ فقد أورَدَ المُصنِّفُ في كتابِهِ "الموضوعات" (٣٨ حديثًا) مِنْ أحاديثِ "المسند"، وحكَمَ عليها بالوضعِ؛ فجاء الحافظُ العِرَاقيُّ وأورَدَ في جزءٍ له تسعةَ أحاديثَ منها، ووافَقَ المُصنِّفَ على وَضْعِهَا، ثُمَّ جاءَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ وأورَدَ في "القولِ المسدَّدْ على مُسْنَدِ الإمام أحمدْ" هذه الأحاديثَ التسعةَ، وأضافَ إليها خمسةَ عشرَ حديثًا أخرى مما ذكره ابن الجوزي وأهمله العراقي، فصارت عدّتها أربعة وعشرين حديثًا، وأجابَ عنها حديثًا حديثًا، وبيَّنَ أنَّ غالبَهَا أحاديثُ جِيَادٌ، وقد فاتَهُ أربعةَ عَشَرَ حديثًا أخرى ذكَرَهَا ابنُ الجَوْزِيِّ في "الموضوعات"، ونقلَهَا السيوطيُّ في جزءٍ له، وسمَّاه: "الذَّيْلَ الممهَّد"، مع الذَّبِّ عنها؛ كما ذكره هو في "تدريب الراوي" (١/ ٢٦٤/تحقيق السرساوي). وانظر: "القول المسدد" (ص٣-٥)، ومُقدِّمة "تحقيق المسند" (ص٦٥-٦٦ ط. الرِّسَالة).
وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "تعجيل المنفعة" (١/ ٦): «و"مسند أحمد" ادَّعَى قومٌ فيه الصحةَ؛ وكذا في شيوخِهِ، وصَنَّفَ الحافظُ أبو موسى المَدِينيُّ في ذلكَ تصنيفًا، والحَقُّ: أن أحاديثَهُ غالبُهَا جِيَادٌ، والضعافُ منها إنَّما يُورِدُهَا للمُتابَعاتِ، وفيه القليلُ مِنَ الضعافِ الغرائبِ الأفرادِ، أَخْرَجَهَا، ثُمَّ صار =

بصحيحٍ، ولا يقولُ بِهِ أحمدُ، ولا يَبْنِي مذهبَهُ عَلَيْهِ[١]!! فما أَبْعَدَ هذا الشيخَ عن معرفةِ مذهبِ أحمَدَ!!

وها أنا أذكُرُ أحاديثَ مِنَ "المسندِ" يُسْتَدَلُّ بها على ما قُلْتُهُ:

فمنها: حديثٌ في "المُسْنَدِ":

[٣٦] أخبَرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ[٢]، قال: أخبَرَنَا أبو عليٍّ بنُ المُذْهِبِ[٣]،

= يَضْرِبُ عليها شيئًا فشيئًا، وبَقِيَ منها بعدَهُ بَقِيَّةٌ، وقد ادَّعَى قومٌ أنَّ فيه أحاديثَ موضوعاتٍ...»، إلى أنْ قالَ: «ثُمَّ تَعقَّبْتُ كلامَ ابنِ الجَوْزِيِّ فيها حديثًا حديثًا، فظهَرَ مِنْ ذلكَ أنَّ غالبَهَا جيادٌ، وأنَّه لا يَتأتَّى القطعُ بالوضعِ في شيءٍ منها؛ بل ولا الحكمُ بكونِ واحدٍ منها موضوعًا، إلَّا الفَرْدَ النادرَ، مع الاحتمالِ القويِّ في دَفْعِ ذلكَ، وسمَّيْتُهُ: "القول المسدد، في الذب عن مسند أحمد"».

وقال الحافظُ السَّخَاويُّ في "فتح المغيث" (١/ ٨٩): «بل بالَغَ بعضُهُم، فأطْلَقَ عليه [أي: على "المسند"] الصِّحَّةَ، والحَقُّ: أنَّ فيه أحاديثَ كثيرةً ضعيفةً، وبعضُهَا أشدُّ في الضعفِ مِنْ بعضٍ، حتى إنَّ ابنَ الجوزيِّ أدخَلَ كثيرًا منها في "موضوعاتِهِ"؛ لكنْ قد تَعقَّبَهُ في بعضِها الشارحُ [يعني: الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص٥٧-٥٨)]، وفي سائرِهَا أو جُلِّهَا شيخُنَا [يعني: الحافظ ابن حَجَرٍ في "القول المسدّد"]، **وحَقَّقَ- كما سمعتُهُ منه- نَفْيَ الوضعِ عنْ جميعِ أحاديثِهِ؛ وأنَّه أحسَنُ انتقاءً وتحريرًا مِنَ الكتبِ التي لم تَلْتَزِمِ الصِّحَّةَ في جَمْعِهَا**». وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابنِ حَجَرٍ (١/ ٤٥١-٤٧٣).

(١) كذا في الأصلِ، بتذكيرِ الضميرِ في: «ليسَ»، و«بصحيحٍ»، و«بِهِ»، و«عَلَيْهِ»، والضميرُ في ذلكَ كلِّه عائدٌ إلى «الأحاديث»؛ فكانَتِ الجادَّةُ أن يقالَ: «لَيْسَتْ»، و«بصحيحةٍ»، و«بِهَا»، و«عَلَيْهَا»؛ على صيغةِ التأنيث؛ بَيْدَ أنَّ ما في الأصلِ صحيحٌ في العربية؛ ووجهُهُ: أنْ يكونَ مِنْ بابِ الحَمْلِ على المعنى بإفرادِ الجَمْعِ؛ حمَلَ «الأحاديثَ» على معنى «الحَدِيث»؛ وهو مُفْرَدٌ مُذكَّر. وقد تَقدَّمَ الحَملُ على المعنى بإفرادِ الجَمْعِ (ص١٧٩).

(٢) هو: أبو القاسمِ هِبَةُ اللهِ بنُ مُحمَّدِ بن عبدالواحدِ، الشَّيْبانيُّ، راوي "مُسْنَدِ الإمام أحمد".

(٣) هو: أبو عليٍّ الحَسَنُ بنُ عليِّ بن محمَّد، البَغْدَادِيُّ التَّمِيمِيُّ الواعِظُ، راوي =

قال: أخبَرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفرٍ[١]، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أنسُ بنُ عِيَاضٍ[٢]، قال: حدَّثني يوسفُ بنُ أبي ذَرَّةَ[٣]، عن جعفرِ بنِ عَمْرِو بنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ[٤]، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«ما مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الإِسْلَامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، إِلَّا صَرَفَ اللهُ عَنْهُ أَنْوَاعًا[٥] مِنَ البَلَاءِ: الجُنُونَ،**

= "مُسْنَدِ الإمام أحمد".

(١) هو: أبو بَكْرٍ أحمدُ بنُ جعْفرِ بن حَمْدَانَ بن مالكٍ، البَغْدَادِيُّ القَطِيعِيُّ، راوي "المُسْنَدِ" عن عبدالله بن الإمام أحمد، عن أبيه.

(٢) هو: أنسُ بنُ عِيَاضٍ، أبو ضَمْرَة، اللَّيثِيُّ، المَدَنيُّ، ثقة؛ وَثَّقَه يحيى بن معين، ومحمد بن سعد، وقال أبو زُرْعَةَ والنَّسَائيُّ: «لا بأسَ به»، وقال يُونُسُ ابنُ عبدالأعلى: «ما رأيتُ أحدًا أحسَنَ خُلُقًا مِنْ أبي ضَمْرةَ- رحمه الله- ولا أَسْمَحَ بِعِلْمِهِ منه»، وُلِدَ سنةَ (١٠٤هـ). وتوفِّي سنةَ (٢٠٠هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣)، و"الجَرْح التعديل" (٢/ ٢٨٩)، و"تهذيب الكَمَال" (٣/ ٣٤٩)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٩/ ٨٦)، و"شذرات الذهب" (٢/ ٤٧٥).

(٣) هو: يُوسُفُ بنُ أبي ذَرَّةَ، الأنصاريُّ، ويقالُ: الأَسْلَمِيُّ، قال يحيى بنُ مَعِينٍ: «لا شَيْءَ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «منكر الحديث جدًّا، ممن يروي المناكير التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ، على قلة روايته، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ بِحال». ترجمتُهُ في: "المجروحين" (٣/ ١٣١)، و"المؤتلف والمختلف" (٢/ ٩٧٨)، و"الإكمال" (٣/ ٣٢١)، و"ميزان الاعتدال" (٦/ ١٣٨)، و"لسان الميزان" (٨/ ٥٥٣).

(٤) هو: جَعْفَرُ بنُ عَمْرِو بن أُمَيَّةَ بن خُوَيْلِدٍ، الضَّمْرِيُّ، المَدَنِيُّ، أخو عبدالملكِ ابن مَرْوانَ مِنَ الرَّضَاعَةِ، ثقة؛ وَثَّقَهُ ابنُ سعدٍ، والعجلي، وأخرج له البخاري ومسلم، وتوفِّي سنةَ (٩٥هـ) أو (٩٦هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٥/ ٢٤٧)، و"التاريخ الكبير" (٢/ ١٩٣)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٤٨٤)، و"تهذيب الكَمَال" (٥/ ٦٧)، و"تاريخ الإسلام" (٦/ ٣١٠)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٣٠٩).

(٥) في "المسند"، و"إطراف المسند المعتلي" لابن حَجَرٍ (١/ ٣٤٤): «ثلاثة أنواع».

وَالجُذَامَ، وَالبَرَصَ، فَإِذَا بَلَغَ خَمْسِينَ سَنَةً لَيَّنَ اللهُ عَلَيْهِ الحِسَابَ، فَإِذَا بَلَغَ سِتِّينَ رَزَقَهُ اللهُ الإِنَابَةَ إِلَيْهِ بِمَا يُحِبُّ، فَإِذَا بَلَغَ سَبْعِينَ سَنَةً أَحَبَّهُ اللهُ، وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ قَبِلَ اللهُ حَسَنَاتِهِ، وَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ تِسْعِينَ غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ: أَسِيرَ اللهِ فِي أَرْضِهِ، وَشَفَعَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ»(١).

---

(١) أخرجه المُصنِّفُ في "الموضوعات" (١/ ٢٨٢) بهذا الإسنادِ والمتنِ، وحَكَمَ على مَتْنِهِ بالوَضْعِ.
والحديث في "مسند أحمد" (٣/ ٢١٧- ٢١٨ رقم ١٣٢٧٩).
ومن طريق الإمام أحمد أخرجَهُ أبو نُعَيْم في "الطب النبوي" (٣٠٣).
وأخرجَهُ الحارثُ بنُ أبي أُسَامةَ في "مسنده" (١٠٨٥ و١٠٨٦/ بغية الباحث) عن مُحمَّدِ بن سَعْد، وعبدالرحيم بن واقد، والبَزَّارُ في "مسنده" (٦١٨٢) عن أحمدَ بن أَبَان القُرَشيِّ، وأبو يَعْلَى في "مسنده" (٤٢٤٦) عن محمَّد بن عبدالله بن نُمَيْر، وأبو يَعْلَى في "مسنده" (٤٢٤٧)، وابن مَرْدُويه في "تفسيره" - كما في "مَعْرِفة الخِصَال المكفِّرة" (ص٩٠)- والدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٩٧٨) مِنْ طريق أبي خَيْثمةَ زُهَيْر بن حَرْب، وأبو بكرِ الدِّينَوَرِيُّ في "المجالسة" (١٣٣٤) من طريق عبدالعزيزِ بن المُبارَك، وابنُ حِبَّانَ في "المجروحين" (٣/ ١٣١- ١٣٢) من طريق الحُسَيْن بن عيسى البِسْطامي، والدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٩٧٨) من طريق إسحاق بن بُهْلُول، والشجريُّ في "الأمالي الخميسية" (٢/ ٢٤٢-٢٤٣)، وأبو الحَسَن الخلعيُّ في "الخلعيات" (٩٦) من طريق يونس بن عبدالأعلى، وابْنُ النَّجَّارِ في "ذيل تاريخ بغداد"- كما في "كنز العمال" (١٥/ ٧٦٢- ٧٦٣)- من طريق الزُّبَيْرِ بن بَكَّار؛ جميعُهم (مُحمَّدُ بنُ سَعْد، وعبدُ الرحيم بنُ واقد، وأحمدُ بنُ أَبَانٍ القرشيُّ، وابنِ نُمَيْر، وأبو خَيْثَمة، وعبدُ العزيزِ بن المُبارَك، والبِسْطامي، وإسحاقُ بنُ بُهْلُول، ويونس بن عبدالأعلى، والزُّبَيْر بن بَكَّار) عن أنس بن عِيَاض، به. ووقع عند الحارث في الموضع الأول: «يوسف ابن أبي بردة»، وفي الموضع الثاني: «يوسفُ بنُ أبي ذرة، أو ابن أبي بُرْدة».
وأخرجه الحكيم الترمذي في "نوادر الأصول" (٧٩٣) من طريق يزيد بن هلال، عن الفضيل بن عياض، بدل «أنس بن عياض».
ومن طريق الخلعيِّ أخرجه الذهبيُّ في "سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٥/ ٤٠٥)، =

= وقال: «وهو خبرٌ مُنْكَر، ويوسفُ هذا ضعيفٌ».
وأخرجه ابن مردويه في "تفسيره" - كما في "الخصال المكفِّرة" (ص٩١)- من طريقِ الحارثِ بنِ أبي الزبيرِ النوفليِّ، عن يوسفَ بنِ أبي ذرة، به.
وقال عبدالغني بن سعيد الأزدي في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٣٥١ رقم٩٣٨): « يوسف بن أبي ذرة: روى حديثَه أنسُ بن عياضٍ؛ هو حديث أنس بن مالك فيمن بلغ ثمانين؛ حديث منكر».
وقد رواه إبراهيمُ بنُ المنذرِ، واختُلِفَ عليه:
فأخرجه البيهقيُّ في "الزهد الكبير" (٦٤٢) مِنْ طريق أحمدَ بنِ يَزِيدَ بنِ هارونَ المكيِّ، عن إبراهيمَ بنِ المنذرِ، عن أبي ضَمْرةَ أنسِ بنِ عِيَاضٍ، به؛ مثلَ روايةِ الجماعةِ عن أبي ضَمْرة، ثم قال البيهقيُّ: «وقد رُوِيَ هذا مِن أوجهٍ أُخَرَ عن أنسٍ ﷺ، ورُوِيَ عن عُثْمانَ، وكلُّ ذلكَ ضعيفٌ، والله أعلم».
وأخرجه ابن مَرْدُويَه في "تفسيره" - كما في "معرفة الخِصَال المكفِّرة" (ص٨٦)- مِنْ طريق محمَّد بن سَهْل بن أيُّوب، والخلعيُّ في "الخلعيَّات" (٩٧) من طريق محمَّد بن علي بن زَيْد الصائغ؛ كلاهما (محمَّد بن سَهْل، ومحمَّد بن علي) عن إبراهيم بن المنذر، عن عُبَيْد الله بن عبدالله بن محمَّد، عن محمَّد بن عبدالله بن عَمْرو بن عُثْمان، عن أنسِ بنِ مالكٍ، به.
وقد اختُلِفَ فيه على محمَّد بن عبدالله بن عَمْرو بن عُثْمان اختلافًا كثيرًا:
فأخرجه أبو يَعْلَى في "مسنده" (٤٢٤٩) من طريق يحيى بن سُلَيْم، عن رجلَيْنِ مِنْ أهلِ حَرَّانَ مِنْ أهل العِلْم، عن زُفَر بن محمَّد، عن محمَّد بن عبدالله بن عَمْرو بن عثمان، به.
وأخرجه أبو يَعْلَى في "مسنده" (٤٢٥٠) من طريق يحيى بن سُلَيْم، عن عبدالله بن عُثْمان، عن سَعْد بن أبي الحَكَم المدنيِّ، عن محمَّد بن عبدالله بن عَمْرو بن عُثْمان، به؛ بمثلِ حديث الحَرَّانيِّين، ووقَعَ إسنادُهُ في "معرفة الخِصَال المكفِّرة" (ص٨٨) هكذا: «عبدالرحمن بن عُثْمان، عن سَعِيد بن الحَكَم المَدِينيّ».
هكذا رواه هؤلاءِ عن محمَّد عن أنسٍ بإسقاطِ جعفر، وخالَفَهُمْ محمَّدُ بن موسى؛ فرواهُ عن محمَّد بن عبدالله بن عَمْرو بن عثمان، بإثباتِ جعفرٍ:
أخرجه البَزَّارُ في "مسنده" (٦١٨٣) عن محمَّد بن مَعْمَر، وأبو يَعْلَى في "مسنده" (٤٢٤٨) عن أبي عُبَيْدة بن فُضَيْل بن عِيَاض، وأبو طاهر الحَسَن بن =

= فِيلٍ في "جزئه" (٤) عن عَمْرو بن هِشَام البالسيِّ؛ جميعُهم (محمَّد بن مَعمَر، وأبو عُبَيْدة، وعَمْرو بن هِشَام) عن عَبدالملك بن إبراهيم الجُدِّيِّ، عن عبدالرحمن بن أبي المَوَال، عن محمَّد بن موسى الفطريِّ، عن محمَّد بن عبدالله بن عَمْرو بن عثمان، عن جعفر بن عَمْرو الضَّمْري، عن أنسِ بنِ مالكٍ، به.
قال البَزَّار: «ولا نعلمُ أسنَدَ جعفرُ بنُ عمرِو بن أميَّةَ عن أنس إلَّا هذا الحديثَ».
وأخرجه ابن مَرْدُويَه في "تفسيره" - كما في "معرفة الخِصَال المكفِّرة" (ص٨٩)- من طريق عبدالعزيز بن عبدالله الأُوَيْسي، عن عبدالرحمن بن أبي المَوَالِ، به.
ورواه محمَّدُ بنُ عامرٍ عن محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ؛ فوقَفَهُ على أنسِ بنِ مالكٍ:
أخرجَه الإمامُ أحمدُ (٢/ ٨٩ رقم ٥٦٢٦) عن أبي النَّضْرِ هاشم بنِ القاسمِ، والحَكِيمُ الترمذيُّ في "نوادر الأصول" (٧٩٧) عن صالحِ بنِ عَبدِاللهِ؛ كلاهما (أبو النَّضْر، وصالح) عن الفَرَجِ بنِ فَضَالةَ، عن مُحمَّدِ بنِ عامرٍ، عن مُحمَّدِ ابنِ عبدِاللهِ، عن عَمْرِو بنِ جَعْفَرٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، موقوفًا، ووقَعَ عندَ الحَكِيم الترمذيِّ: «جعفر بن عَمْرو»؛ على الصواب.
هكذا وَقَعَ في هذا الإسناد: «محمَّد بن عبدالله»، ووقَعَ في "الموضوعات" (١/ ٢٨٣)، و"القول المسدَّد" (ص٣٩/ ط. عبدالله الدرويش): «محمَّد بن عُبَيْد الله»، وهذا وقع في بعض النسخ الخطية لـ"مسند الإمام أحمد" كما ذكر محققوه، ووقَعَ في "تفسير ابن كَثِير" (١٠/ ١٦): «محمَّد بن عبدالله العامري»، وفي بعض نسخه: «العاملي»، ووقَعَ في "معرفة الخِصَال المكفِّرة" (ص٨٨): «محمَّد بن عبدالله بن عَمْرو»
ومن طريق الإمام أحمدَ أخرجه المُصنِّفُ في "الموضوعات" (١/ ٢٨٣)، وقال: «وأمَّا حديثُ أنسٍ الموقوفُ: ففيه الفرَجُ- وهو: ابن فَضَالة- قال يحيى، والنَّسَائيُّ: هو ضعيف، وقال البخاريُّ: منكرُ الحديث، وقال ابنُ حِبّانَ: يَقْلِبُ الأسانيدَ، ويَلْزِقُ المتونَ الواهيةَ بالأسانيدِ الصحيحةِ؛ لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به، وأمَّا محمَّدُ بنُ عامرٍ: فقال ابنُ حِبَّانَ: يَقْلِبُ الأخبارَ، ويَرْوِي عن الثقات ما ليس مِنْ أحاديثهم، وأمَّا محمَّد بن عُبَيْد الله فهو: العَرْزَمي، قال أحمدُ: ترَكَ الناسُ حديثَهُ». =

= وقال الحافظُ في "النكت على كتابِ ابنِ الصلاحِ" (١/ ٤٦٠-٤٦١): «وما وَقَعَ في روايةِ أحمدَ الموقوفةِ: عن عَمْرِو بنِ جَعْفَرٍ، وَهَمٌ من فَرَجِ بن فَضَالة؛ انقَلَبَ اسمُهُ، وإنَّما هو جعفرُ بنُ عمرو».

وقال في "معرفة الخِصَال المكفِّرة" (ص٨٩): «ورواه غيرُهُ عن محمَّد بن عبدالله بن عمرو، فقال: "عن جعفر بن عمرو"؛ وهو الصوابُ، وكأنَّ الوَهَمَ فيه مِنَ الفَرَجِ بن فَضَالة؛ فإنَّه قلَبَ "جعفر بن عمرو"، فجعلَهُ: "عمرو بن جعفر"، وخَلَّطَ فيه الفرَجُ بن فَضَالةَ مرةً أخرى؛ فقال: حدَّثني محمَّد بن عبدالله [كذا! وصوابه: عبيدالله] العَرْزَمي، عن محمَّد بن عبدالله بن عَمْرو بن عُثْمان، عن عبدالله بن عُمَر بن الخَطَّاب، عن النبيِّ ﷺ قال ... مثلَ حديثِ أنس».

وقال العراقيُّ- فيما نقَلَهُ الحافظ في "القول المسدَّد" (ص٤٠)-: «وقد خلَّطَ فيه الفرَجُ بن فَضَالةَ؛ فحَدَّثَ به هكذا، وقلَبَ إسنادَهُ مَرَّةً أخرى؛ فجعَلَهُ مِنْ حديث ابن عُمَرَ مرفوعًا أيضًا، رواه أحمدُ أيضًا... ولم يذكرِ ابنُ الجوزيِّ في "الموضوعات" حديثَ ابن عُمَرَ هذا، وكان ينبغي أنْ يذْكُرَهُ؛ فإنَّ هذا موضوعٌ قطعًا؛ ومما يُستَدَلُّ به على وضعِ الحديثِ: مخالفةُ الواقعِ، وقد أخبَرَني مَنْ أثقُ به: أنَّه رأى رجلًا حصَلَ له جُذَامٌ بعدَ الستينَ فضلًا عَن الأربعينَ، ومحمَّدُ بنُ عبدِالله بنِ عمرِو بنِ عُثْمانَ: إنْ كان هو الملقَّبَ بالدِّيباجِ، فهو لم يُدْرِكِ ابنَ عمر، وقال البخاريُّ: لا يكادُ يُتابَعُ على حديثه، وإنْ كانَ غيرَهُ، فهو مجهولٌ».

وقد تعقَّبه الحافظُ في "القول المسدَّد" (ص٦٢-٦٣)؛ فقال: «قوله: "وقد خَلَّطَ فيه الفرَجُ بن فَضَالة": قلتُ: لا يلزمُ مِنْ تخليطِ الفرَجِ في إسنادِهِ: أنْ يكونَ المتنُ موضوعًا؛ فإنَّ له طرقًا عن أنسٍ، وغيرِهِ، **يَتعذَّرُ الحكمُ مع مجموعها على المتنِ بأنه موضوعٌ**؛ فقد رَوَيْنا مِنْ طريق أبي طُوَالَةَ عبدِاللهِ بن عبدِالرحمنِ بن مَعْمَرٍ الأنصاريِّ، وزَيْد بن أسلمَ المَدَنيِّ، وعبدِالواحدِ بن راشد، وعُبَيْدِ اللهِ بن أنس، والصَّبَّاح بن عاصم؛ كلُّهم عن أنس، ورَوَيْناه أيضًا من حديثِ عُثْمانَ بنِ عَفَّانَ، وعبدِاللهِ بن أبي بكرٍ الصديقِ، وأبي هُرَيْرة، وغيرِهم، عن النبيِّ ﷺ، وقد استَوْعَبْتُ طرقَهُ في الجزءِ الذي سَمَّيْتُهُ: "معرفةَ الخِصَالِ المكفِّرَةْ، للذنوبِ المقدَّمةِ والمؤخَّرَةْ"».

وحديثُ عبدِاللهِ بن عُمَرَ الذي أشار إليه العراقيُّ والحافظُ ابن حجر: أخرجَه الإمامُ أحمدُ (٢/ ٨٩ رقم ٥٦٢٧) عن هاشم بن القاسم، عن الفَرَج بن =

قال أبو حاتم بنُ حِبَّانَ الحافظُ[(١)]: «يوسفُ بنُ أبي ذَرَّةَ يَرْوِي المَنَاكِيرَ التي لا أَصْلَ لها مِنْ كَلَامِ رسولِ الله، رَوَى عن جَعْفَرٍ هذا الحديثَ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به بِحَالٍ»، وقال يحيى بنُ مَعِينٍ[(٢)]: «يوسفُ ليسَ بشيءٍ».

= فَضَالة، عن محمَّد بن عبدالله العامري، عن محمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عَمْرِو بنِ عُثْمانَ، عن عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب، به.
هكذا وقَعَ فيه: «العامري»، وهكذا وقَعَ في "تفسير ابن كثير" (١٠/ ١٦)، وقد عزاه لأحمدَ، ووقَعَ في "القول المسدَّد" (ص٤٠): «محمَّد بن عُبَيْد الله العَرْزَمي».
ثم قال ابن كثير: «وهذا حديث غريب جدًّا، وفيه نكارة شديدة، ومع هذا قد رواه الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده" موقوفًا ومرفوعًا».
وقال الحافظُ- أيضًا- في "النُّكَت" (١/ ٤٦٢): «**وفي الجُمْلَةِ: فالحُكْمُ على هذا الحديثِ بالوَضْعِ مردودٌ؛ وقد جَمَعْتُ طُرُقَهُ بأسانيدِهَا وعِلَلِهَا في الجزءِ الذي جمعتُهُ فيما وَرَدَ في غُفْرانِ ما تَقدَّمَ وما تَأَخَّرَ مِنَ الذنوب، غَفَرَ اللهُ ذنوبَنَا كلَّها بِمَنِّه وكَرَمِهِ!!**».
وانظرْ طرقَ حديثِ أنسٍ وشواهدَهُ في: "مجمع الزوائد" (١٠/ ٢٠٤-٢٠٦)، و"معرفة الخصال المكفرة" (ص٧٦-١٠٢)، و"القول المسدد" (ص٦٢-٦٥)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤٥٩-٤٦٢)، و"اللآلئ المصنوعة" (١/ ١٣٨-١٤٧)، و"السلسلة الضعيفة" (٥٩٨٣ و٥٩٨٤).

(١) في "المجروحين" (٣/ ١٣١-١٣٢)، والمُصنِّفُ ذكَرَهُ هنا بمعناه، ولفظُه بتمامِهِ هو: «يوسفُ بنْ أبي ذَرَّةَ: شيخٌ يروي عن جعفرِ بنِ عمرِو الضمريِّ، روى عنه أبو ضمرةَ أنسُ بنُ عياضٍ، منكرُ الحديثِ جدًّا، ممن يروي المناكيرَ التي لا أصولَ لها من حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ على قلّةِ روايتِه، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحال، وهو الذي يروي عن جعفرِ بنِ أميةَ الضمريِّ، عن أنسِ ابنِ مالكٍ؛ أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: ما من معمَّر...». اهـ.

(٢) كما في "الجَرْح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/ ٢٢٢)، والموضع السابق من "المجروحين" وفيهما: «قال: لا شيءَ».

حديثٌ آخَرُ في "المسنَدِ":

(٢٩) [٣٧] أخبَرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال/: أخبَرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبَرَنَا أحمدُ بنُ جعفرٍ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمَدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا عبدُ الصَّمَدِ بنُ حَسَّانَ[١]، قال: أخبَرَنَا عُمَارَةُ[٢]، عن ثابتٍ[٣]، عن أَنَسٍ، قال: بينما عائشةُ في بيتها سَمِعَتْ صَوْتًا في المدينةِ، فقالتْ: ما هذا؟ فقالوا: عِيرٌ لعبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ، قَدِمَتْ من الشامِ تَحْمِلُ كُلَّ شيءٍ. قال: وكانتْ سَبْعَ مِئَةِ بَعِيرٍ، فارْتَجَّتِ

---

(١) هو: عبدُ الصَّمَدِ بنُ حسَّان، أبو يحيى، المَرْوَزِيُّ، ويقال: المرُّوذي، قاضِي هَرَاةَ، قال ابن سعد في "الطبقات" (٩/ ٣٧٩/ ط. الخاني): «وكان ثقة، وتوفي في خلافة المأمون»، وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٥١ رقم٢٧٢): «روى عنه أبي رحمه الله، وسألته عنه؟ فقال: صالح الحديث صدوق»، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/ ٤١٥)، وذكره الخليلي في "الإرشاد" (٣/ ٩٤٦) فقال: «كان أكثر مقامه بِبَلْخٍ، مشهور، سمع الثوري وإسرائيل، صدوق سمع منه البخاري وأبو حاتم... قال البخاري: مات سنة ثلاث عشرة ومئتين، ويتفرَّدُ بأحاديثَ». وقال الذَّهَبِيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٥١٧): «كان مِنَ العلماءِ، ولا شيءَ له في الكتبِ الستةِ»، وقال في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٢٠): «وهو صَدُوقٌ إن شاء الله، يقال: تركه أحمد ابن حنبل، ولم يصح هذا، وقال البخاري: كتبت عنه، وهو مقارب»، توفِّي سنةَ (٢١٠هـ) أو (٢١١هـ) أو (٢١٢)، وانظر: "التاريخ الكبير" (٦/ ١٠٥)، و"لسان الميزان" (٥/ ١٨٥).

(٢) هو: عُمارةُ بنُ زَاذَانَ، أبو سَلَمَةَ الصَّيْدَلَانيُّ، البَصْرِيُّ، قال يحيى بنُ مَعِينٍ: صالحٌ، وقال البخاريُّ: «رُبَّما يَضطرِبُ في حديثِهِ»، وقال أبو زُرْعةَ: «لا بأسَ به»، وقال أبو حاتِم: «يُكْتَبُ حديثُهُ، ولا يُحْتَجُّ به، ليسَ بالمَتِينِ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهو عِنْدِي لا بأسَ بِهِ، ممن يُكْتَبُ حديثُهُ». ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٢٨٣)، و"التاريخ الكبير" (٦/ ٥٠٥)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ٣٦٥)، و"تهذيب الكَمَال" (٢١/ ٢٤٣).

(٣) هو: ثابِتُ بنُ أسلَمَ البُنَانِيُّ، تقدمت ترجمته (ص٤٢١).

المدينةُ مِنَ الصَّوْتِ، فقالتْ عائشةُ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ يقولُ: «**قَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يَدْخُلُ الجَنَّةَ حَبْوًا**»، فبلَغَ ذلكَ عبدَالرحمنِ، فقالَ: إنِ استطعْتُ لَأَدْخُلَنَّهَا قائمًا؛ فجعلَهَا بِأَقْتَابِهَا[١] وأَحْمَالِهَا فِي سبيلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ[٢].

---

(١) الأقتابُ: جمعُ «قِتْبٌ، وقَتَبٌ»؛ وقد يُؤنَّثُ الواحدُ بالهاءِ؛ فيقالُ: قِتْبَةٌ، وتصغيرُها: قُتَيْبَةَ، وبها سُمِّيَ الرَّجُلُ؛ وهو الإِكَافُ، والقَتَبُ لِلْبَعِيرِ: كَالسَّرْجِ لِلْخَيْلِ، والبَرْذَعةِ للحِمَار، والمعنى: أنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ عَوْفٍ تَصدَّقَ بالإبلِ وما عليها، ولم يَطْمَعْ حتى فيما عليها مِنَ الرِّحَالِ. انظر: "تهذيب اللغة" (٩/ ٦٩)، و"النهاية" لابن الأَثِير (٤/ ١١)، و"لسان العرب" (١/ ٦٦٠)، و"المصباح المنير" (٢/ ٤٨٩)، و"تاج العروس" (٣/ ٥١٥).

(٢) الحديث أخرجَهُ المصنِّفُ في "الموضوعات" (٢/ ٢٤٦ رقم ٨٠٣) بهذا الإسناد والمتن.
وقال في "تلبيس إبليس" (٣/ ١٠٧٩): «أخبرَنا ابنُ الحُصَيْنِ مرفوعًا إلى عُمَارةَ، عن ثابت، عن أنسٍ ﷺ، قال... »، فذكَرَهُ.
وأخرجه ابنُ عَسَاكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٦٨) عن ابن الحُصَيْن، بهذا الإسنادِ والمتن.
والحديث أخرجَه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٦/ ١١٥ رقم ٢٤٨٤٢).
وأخرجَهُ عَبْد بن حُمَيْد في "مسنده" (١٣٨٣) عن يحيى بن إسحاق، والبزَّارُ في "مسنده" (٦٨٩٩) من طريق عبداللهِ بن رَجَاء، والطبرانيُّ في "الكبير" (١/ ١٢٩ رقم ٢٦٤) و(٦/ ٢٧ رقم ٥٤٠٧) من طريق أَسَد بن موسى؛ جميعُهم (يحيى بنُ إسحاق، وابنُ رَجَاء، وأَسَدٌ) عن عُمَارةَ بن زَاذان، به.
وروايةُ عبد بن حُمَيْدٍ وإحدى روايتي الطَّبَرَانيِّ أَتَمُّ سياقًا مِنْ روايةِ أحمدَ.
وذكر أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١/ ١٢٣) أن أبا زُرْعةَ الرازيّ رواه عن إبراهيم بن أبي سُوَيْد، عن عمارة، به.
ومن طريق عبد بن حُمَيْدٍ أخرجَهُ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٥٣-٢٥٤).
ومِنْ طريق الطبرانيِّ أخرجه أبو نُعَيْمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ١٢٣)، و"حلية الأولياء" (١/ ٩٨).
وانظر الكلام على الحديث في نهاية كلام ابن الجوزي على هذا الطريق.

قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ: «هذا الحديثُ كَذِبٌ منكرٌ»[١]، قال[٢]: «وعُمَارةُ يَرْوِي أحاديثَ مناكيرَ»، وقال أبو حاتمٍ الرَّازِيُّ[٣]: «عُمَارةُ ابنُ زَاذَانَ لا يُحْتَجُّ به»[٤].

---

(١) وهكذا ذكر المصنِّف أيضًا في الموضع السابق من "كتاب الموضوعات"، ونقَلَ هذا النصَّ أيضًا الحافظُ ابن عَسَاكِرَ في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٥٤).

(٢) أي: الإمامُ أحمدُ، وهكذا ذكر المصنِّف أيضًا في الموضع السابق من "كتاب الموضوعات". وانظر: "الجَرْح والتعديل" (٦/ ٣٦٦)، وفيه: «وعُمَارةُ يَرْوِي عن أنسٍ أحاديثَ مناكير».

(٣) كما في الموضعِ السابقِ من "الجَرْح والتعديل"، وهكذا نقله المصنِّف أيضًا في الموضع السابق من "كتاب الموضوعات".

(٤) وقال البَزَّار (١٣/ ٣٠٦): «وهذا الحديثُ لا أعلمُ رواهُ إلَّا عُمَارة عن ثابتٍ».
وقال ابن كَثِير في "جامع المسانيد" (٥/ ٥٤٠): «وفي صحةِ هذا الحديثِ نَظَرٌ؛ فإنَّ عُمَارةَ بنَ زاذانَ ليس بذاكَ الحافظِ»، وقال في "البداية والنهاية" (١٠/ ٢٥٥): «تَفَرَّدَ به عُمَارةُ بنُ زاذانَ الصَّيْدَلانيُّ؛ وهو ضعيف».
وأخرجَهُ البَزَّارُ في "مسنده" (٧٠٠٣)، وابن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة" (١٦٧)؛ كلاهما من طريق حِبَّانَ بن أغلَبَ بن تَمِيم، عن أبيه، عن ثابتٍ، عن أَنَس بن مالك؛ قال: قال رسولُ اللهِ - ﷺ -: «إنَّ أوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أغنياءِ أُمَّتِي: عبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ، والذي نفسُ محمَّد بيدِهِ! إنْ يَدْخُلَهَا إلَّا حَبْوًا».
وعن ابن شاهين أخرجه أبو نعيم في "فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم" (١٢٠).
قال البزار- بعد أن روى هذا الحديث وحديثًا آخر-: «وحديثَيْ أغلبَ بنِ تميم لا نعلمُ رواهما عنه إلا ابنه، ولا نعلمُهما يُرْويان عن النبيِّ ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وأغلبُ ليس بالحافظ».
وقال بعد حديثٍ آخر عنده برقم (١٠٠٨١): «والأغلبُ لم يكن بالقوي، وقد حدَّثَ عنه غيرُ واحدٍ من المتقدمين».
وقال الحافظُ ابن حجر في "القول المسدَّد" (ص٦٥-٦٦): «حديثُ أنسٍ عن عائشةَ في قِصَّةِ عبدالرحمنِ بن عَوْفٍ لم يَنفرِدْ به عُمَارةُ الراوي المذكورُ؛ فقد رواه البَزَّارُ من طريق أغلبَ بن تَمِيم، عن ثابتٍ البنانيِّ، بلفظ: «أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أغنياءِ أُمَّتي عبدُ الرحمَنِ بنُ عَوْف، والذي نفسُ مُحمَّدٍ بيده؛ =

= لَنْ يَدْخُلَهَا إِلَّا حَبْوًا». قلتُ: وأغلبُ شبيهٌ بِعُمَارَةَ بن زاذانَ في الضَّعْفِ؛ لكنْ لم أَرَ مَنِ اتهَمَهُ بالكذب». اهـ.
وأغلبُ بنُ تميم بنِ النعمانِ المسعوديُّ- ويقال: الكندي- أبو حفص البصري: ضعيفٌ جدًّا؛ قال يحيى بن معين: «قد سمعتُ منه، وليس بشيء»، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديث»، وقال أبو داود: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، يروي عن الثقات ما ليس من حديثِهم حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به؛ لكثرةِ خطئِه»، وقال مسلمةُ بنُ القاسم: «منكرُ الحديثِ ضعيفٌ»، وذكره العقيليُّ والساجيُّ وابنُ الجارودِ وابنُ عديٍّ في "الضعفاءِ"، وقال الذهبيُّ: «واهٍ». انظر: "التاريخ الكبير" (٢/ ٧٠)، و"سؤالات الآجري لأبي داود" (٩٩٩)، و"المجروحين" لابن حبان (١/ ١٧٥)، و"المقتنى في سرد الكنى" ١٦٧٥)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٤٣٩-٤٤٠)، و"لسان الميزان" (٢/ ٢١٥).
وابنُه حِبَّانُ بنُ أغلبَ بنِ تميم: ضعيفٌ؛ ضعّفه أبو حاتمِ الرازيُّ، وضرب عمرُو بنُ عليٍّ الفلّاسُ الصيرفيُّ على حديثِه؛ كما في "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٧١ و٢٩٧)، وانظر "لسان الميزان" (٢/ ٥٤٠).
وأخرجه ابنُ سَعْدٍ في "الطبقات الكبرى" (٣/ ١٢٢-١٢٣) عن عبدالله بن جَعْفَر الرَّقِّيِّ، عن أبي المَلِيح، عن حَبِيب بن أبي مرزوقٍ؛ قال: «قَدِمَتْ عِيرٌ لعبدالرحمنِ بن عَوْفٍ؛ قال: فكانَ لأهلِ المدينةِ يَوْمَئِذٍ رَجَّةٌ، فقالتْ عائشةُ: ما هذا؟ قيلَ لها: هذه عِيرُ عبدالرحمنِ بن عَوْفٍ قَدِمَتْ، فقالتْ عائشةُ: أَمَا إنِّي سَمِعْتُ رسولَ اللهِ - ﷺ - يقولُ: «كأنِّي بعبدالرحمنِ بن عَوْفٍ على الصِّرَاطِ، يَمِيلُ به مَرَّةً، ويَستقِيمُ أُخْرَى، حتَّى يُفْلِتَ ولم يَكَدْ»، قال: فبلَغَ ذلكَ عبدَ الرحمنِ بنَ عَوْف، فقال: هي وما عليها صَدَقَةٌ، قال: وما كان عليها أفضَلُ منها، قال: وهي يومئذٍ خمسُ مِئَةِ راحلةٍ».
وعن ابنِ سعدٍ أخرجه البَلَاذُرِيُّ في "أنساب الأشراف" (١٠/ ٣٤-٣٥)، وزادَ مع ابنِ سعدٍ رجلًا آخرَ.
وسنده منقطع؛ لأن حَبِيبَ بنَ أبي مرزوقٍ لم يُدرِكْ عائشةَ؛ فقد مات سنةَ (١٣٣هـ)، أو (١٣٨هـ)، وماتتْ عائشةُ سنةَ (٥٧هـ) على الصحيح، وهو معدود في كبار أتباع التابعين، وليس له رواية عن أحد من الصحابة. انظر "تهذيب الكمال" (٥/ ٣٩٥-٣٩٦). =

= وقال شيخُ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (١١/ ١٢٨ - ١٢٩): «ما رُوِيَ أنَّ ابنَ عَوْفٍ يَدْخُلُ الجنةَ حَبْوًا، كلامٌ موضوعٌ لا أصلَ له؛ فإنه قد ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان، والعشرة مفضلون على غيرهم، والخلفاء الأربعة أفضل الأمة». ونقَلَ ذلك عنه تلميذُهُ ابنُ القيِّم في "المَنَار المُنِيف" (ص١٣٥).

وقال في "منهاج السنة" (٧/ ٤٣٠ - ٤٣١): «وكذلك أحاديث يرويها كثير من النُّسّاك ويظنها صدقًا، مثل قولهم: إن عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوًا... وأمثال ذلك مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه كذب».

وقال المنذريُّ في "الترغيب والترهيب" (٤/ ٦٦): «وقد وَرَدَ مِنْ غيرِ وجهٍ مِنْ حديثِ جماعةٍ من الصحابة، عن النبيِّ - ﷺ -: أنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ عَوْفٍ - رضي الله عنه - يَدْخُلُ الجنةَ حَبْوًا؛ لكثرةِ مالِهِ، ولا يَسْلَمُ أجودُهَا مِنْ مقالٍ، ولا يَبْلُغُ منها شيءٌ بانفرادِهِ درجةَ الحَسَن، ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله ﷺ: "نعم المال الصالح للرجل الصالح"، فأَنَّى تنقص درجاته في الآخرة، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة؟ فإنه لم يرد هذا في حق غيره؛ إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الإطلاق، والله أعلم».

وقال الحافظُ ابن حجر في "القول المسدد" (ص٦٦-٦٧): «والذي أَرَاهُ: عدمُ التوسُّع في الكلام عليه؛ فإنه يكفينا شهادةُ الإمام أحمَدَ بأنَّه كَذِبٌ، وأَوْلَى مَحَامِلِهِ أنْ نقولَ: هو من الأحاديثِ التي أَمَرَ الإمَامُ أحمدُ أن يُضْرَبَ عليها: فإمَّا أنْ يكونَ الضَّرْبُ تُرِكَ سهوًا، وإمَّا أن يكونَ بعضُ مَنْ كتبه عن عبدالله كَتَبَ الحديثَ وأَخَلَّ بالضَّرْب، والله أعلم».

وقال أيضًا: «ثُمَّ رأيتُ بعدَ ذلكَ للحديثِ شاهدًا قَوِيَّ الإسنادِ...»، فذكَرَهُ، وذكَرَ معه شواهدَ أخرى لا تخلو من ضعفٍ، وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤٧٢ - ٤٧٣).

وقد تحدّث ابنُ القيم في "عدة الصابرين" (ص٩٠ فما بعد) عن الصبرِ والشكرِ، وأيهما أفضَلُ، فأطال جدًّا، وذكر هذا الحديثَ من طريقِ عبدِ الصمدِ بنِ حسّانَ، عن عمارةَ بنِ زاذانَ، ونقل كلامَ الإمامِ أحمدَ وأبي حاتم اللذين ذكرهما المصنِّفُ، ثم نقل عن ابنِ الجوزيِّ روايةَ الجراح بنِ منهالٍ الآتية ونقده لها، ثم نقل عن "شعب الإيمان" للبيهقيِّ (٣٠٦٤) حديثَ سليمانَ بنِ عبدِ الرحمنِ الدمشقيِّ، عن خالدِ بنِ يزيدَ بنِ أبي مالكٍ، عن أبيه، =

= عن عطاءِ بنِ أبى رباحٍ، عن إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ، عن أبيه، عن رسولِ اللهِ ﷺ أنه قالَ: «يا ابنَ عوفٍ، إنك من الأغنياءِ، ولن تدخلَ الجنةَ إلا زحفًا، فأقرضِ اللهَ يطلقُ قدميكَ». قال: وما الذي أقرضُ يا رسولَ اللهِ؟ قال: «تتبرأُ مما أمسيتَ فيه»، قال: أَمِنْ كُلِّه أجمعَ يا رسولَ اللهِ؟ قال: «نعم»، فخرج وهو يهتمُّ بذلك، فأتاه جبريلُ فقال: مُر ابنَ عوفٍ، فليضفِ الضيفَ، وليطعمِ المساكينَ، وليبدأْ بمن يعولُ، وليعطِ السائلَ، فاذا فعل ذلك كان تزكية ما هو فيه.

ثم قال ابنُ القيم (ص١٢٩- ١٣٠): «قيل هذا حديثٌ باطلٌ لا يصحُّ عن رسولِ اللهِ ﷺ، فإن أحدَ رواتِه: خالد بن يزيد بن أبي مالك، قال الامام أحمد: ليس بشيء، وقال ابن معين: واهٍ، وقال النسائي: غير ثقة، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال يحيى بن معين: لم يرض أن يكذب على أبيه؛ حتى كذب على الصحابة.

فإن قيل: فما تصنعون بالحديث الذي قال الامامُ أحمدُ: حدثنا الهذيلُ بنُ ميمونٍ، عن مُطَّرِحِ بنِ يزيدٍ، عن عبيدِ اللهِ بنِ زَحْرٍ، عن عليِّ بنِ يزيدٍ، عن القاسمِ، عن أبي أمامةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «دخلتُ الجنةَ، فسمعتُ خَشْفةً بين يديَّ، قلتُ: ما هذا؟ قال: بلالٌ، فمضيتُ، فإذا أكثرُ أهلِ الجنةِ فقراءُ المهاجرين وذراريُّ المسلمين، ولم أرَ فيها أحدًا أقلَّ من الأغنياءِ والنساءِ، قيل لي: أما الأغنياءُ فهم في البابِ يحاسبونَ ويمحَّصون، وأما النساء فُألهاهن الأحمرانِ: الذهبُ والحريرُ، ثم خرجْنا من أحدِ أبوابِ الجنةِ الثمانيةِ، فلما كنتُ عندَ البابِ أُتيتُ بكِفَّةٍ، فوُضِعتُ فيها، ووُضِعتْ أمتي في كِفَّةٍ، فرَجحتُ بها، ثم أُتي بأبي بكرٍ فوضع في كفّة، وجيء بجميع أمتي فوُضعوا في كفةٍ، فرجح أبو بكرٍ، ثم أُتي بعمرَ فوُضعَ في كِفةٍ، ووضع أمتي في كفةٍ، فرجح عمرُ، وعُرِضتْ عليَّ أمتي رجلًا رجلًا فجعلوا يمرّون، واستبطأتُ عبدَ الرحمنِ بنِ عوفٍ، ثم جاء بعد الإياسِ، فقلتُ: عبد الرحمن؟ فقال: بأبي وأمي يا رسولَ اللهِ، والذي بعثك بالحقِّ، ما خلصتُ إليك حتى ظننتُ أني لا أصلُ إليك إلا بعد المشيباتِ! قلتُ: وما ذاك؟ قال: من كثرةِ مالي، أُحاسَبُ فأُمَحَّصُ»؟

قيل: هذا حديثٌ لا يحتجُّ بإسنادِه، وقد أدخله أبو الفرج هو والذي قبله في كتابِ الموضوعاتِ وقال: أما عبيدُ اللهِ بنُ زحرٍ: فقال يحيى: ليس بشيءٍ، =

= وعلي بن يزيد متروك، وقال ابن حِبانَ: عبيد الله يَروى الموضوعاتِ عن الأثباتِ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامَّاتِ، وإذا اجتمع في إسناد خبرٍ عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم بن عبد الرحمن لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم».

ثم نقل ابنُ القيِّم كلامَ ابنِ الجوزيِّ من "الموضوعات" في نقدِ متنِ الحديثِ- وسيأتي نَقلُه (ص٥٣٨-٥٣٩)- ثم تعقبه (ص١٣١) قائلًا: «قلتُ: وقدَ بالغ في ردِّ هذا الحديثِ وتجاوزَ الحدّ في إدخالِه في الأحاديثِ الموضوعةِ المختلقةِ على رسولِ اللهِ ﷺ، وكأنه استعظم احتباسَ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ- وهو أحدُ السابقين الأولين المشهودِ لهم- عن السبقِ إليها، ودخولِ الجنةِ حبوًا، ورأى ذلك مناقضًا لسبقِه ومنزلتِه التي أعدّها اللهُ له في الجنةِ، وهذا وهم منه رحمه اللهُ.

وَهَبْ أنه وجدَ السبيلَ إلى الطعنِ في هذينِ الخبرينِ، أفيجدُ سبيلًا إلى القدحِ في حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه: أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «يدخلُ فقراءُ المسلمينَ الجنةَ قبل أغنيائهم بنصفِ يومٍ، وهو خمسُ مئةِ عامٍ». قال الترمذيُّ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وفي حديثِ ابنِ عمرَ الذي رواه مسلمٌ في "صحيحه" عن النبيِّ ﷺ: «إن فقراءَ المهاجرينَ يسبقون الأغنياءَ يومَ القيامةِ بأربعينَ خريفًا».

وفى "مسند الامام أحمد" عنه، عن النبيِّ ﷺ: «هل تدرون أولَ مَنْ يدخلُ الجنةَ؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: «فقراءُ المهاجرينَ الذين يُتّقَى بهم المكاره، يموتُ أحدُهم وحاجتُه في صدرِه لا يستطيعُ لها قضاءً».

وفى "جامع الترمذي" من حديثِ جابرٍ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «يدخلُ فقراء أمتي الجنة قبل الأغنياء بأربعين خريفًا»؟

فهذا الحديثُ وأمثالُه صحيحٌ صريحٌ في سبقِ فقراءِ الصحابةِ إلى الجنةِ لأغنيائهم، وهم في السبق متفاوتون، فمنهم من يسبقُ خمسَ مئة عام، ومنهم من يسبقُ بأربعين عامًا، ولا يقدح ذلك في منزلة المتأخِّرين في الدخولِ، فإنهم قد يكونون أرفعَ منزلةً ممن سبقهم إلى الدخول، وإن تأخروا بعدهم للحساب، فإن الإمامَ العادلَ يوقفُ للحساب، ويسبقُه مَن لم يَلِ شيئًا من أمور المسلمين إلى الجنةِ، فإذا دخل الإمامُ العادلُ بعدَه كانت منزلتُه أعلى من منزلةِ الفقيرِ، بل يكونُ أقربَ الناس من اللهِ منزلةً؛ كما في "صحيح مسلم" عن عبدِ الله بن عِمرَ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قال: «المُقسِطون عند اللهِ يوم القيامةِ =

= على مَنابرَ من نورٍ عن يمينِ الرحمنِ- وكلتا يديه يمين- الذين يعدلون في حكمِهم وأهليهم وما وُلُّوا».
وفي الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري ﵁، عن النبيِّ ﷺ: «إن أحبَّ الناسِ إلى اللهِ يوم القيامةِ وأقربهم منه مجلسًا: إمامٌ عادلٌ، وأبغضَ الناسِ إلى اللهِ يومَ القيامةِ وأشدُّهم عذابًا إمامٌ جائرٌ».
فالإمام العادل والغني قد يتأخر دخول كل منهما للحساب، ويكون بعد الدخول أرفع منزلة من الفقير السابق، ولا يلزم من احتباس عبد الرحمن بن عوف لكثرة ماله حتى يحاسبه عليه ثم يلحق برسول الله وأصحابه غضاضة عليه ولا نقص من مرتبته، ولا يضادُّ ذلك سبقه وكونه مشهودًا له بالجنة.
وأما حديثُ دخولِه الجنةَ زحفًا فالأمرُ كما قال فيه الإمامُ أحمدُ ﵀: إنه كذبٌ منكرٌ، وكما قال النسائيُّ: إنه موضوعٌ، ومقاماتُ عبدِ الرحمنِ وجهادُه ونفقاتُه العظيمةُ وصدقاتُه تقتضي دخولَه مع المارِّينَ كالبرقِ، أو كالطرفِ، أو كأجاويدِ الخيلِ، ولا يدعُه يدخلُها زحفًا». اهـ.
ويبقى- بعد ذلك- العَجَبُ من المُصنِّفِ؛ كيف رَمَى هذا الحديثَ بالوضعِ، ثُمَّ أوردَهُ في كتابِهِ "صِفَة الصَّفْوة" (١/ ٣٥٢)، وذكَرَ مَخْرَجَهُ، ولم يَذْكُرْ أنَّه موضوعٌ؛ بل لم يَتعقَّبْهُ بشيءٍ؛ وقد قال عن كتابِهِ هذا في (١/ ٣٨): «وإنَّما أنقُلُ عن القوم مَحَاسِنَ ما نُقِلَ مما يليقُ بهذا الكتابِ، ولا أنقُلُ كُلَّ ما نُقِلَ؛ إذ لكلِّ شيءٍ صناعةٌ، وصناعةُ العقلِ حسنُ الاختيارِ، وكما أني لا أذكُرُ ما لا يَصلُحُ لا أذكُرُ ما لا يصلُحُ [كذا، والصواب: مَنْ لا يصلُحُ] أنْ يُقتَدَى به ممن هو في صورةِ العلماءِ والزُّهَّادِ، وقد تَجوَّزْتُ بذكرِ جماعةٍ من المُتصوِّفةِ وَرَدَتْ عنهم كلماتٌ منكرةٌ، وكلماتٌ حِسَانٌ؛ فانتخَبْتُ من محاسنِ أقوالهم؛ لأنَّ الحكمةَ ضالَّةُ المؤمن. ومع تَنَقِّينا وتَوَقِّينا وحَذْفِ مَنْ لا يَصْلُحُ وما لا يصلُحُ، فقد زادَ عَدَدُ مَنْ في كتابِنَا على ألفِ شخصٍ...!!».
فهذا الحديثُ الذي حكَمَ عليه المُصنِّفُ هنا وفي "الموضوعات" بالوضعِ: داخلٌ في شرطِهِ في كتابه: "صفة الصَّفْوة"، الذي أشارَ إليه بقوله: «لا أذكُرُ ما لا يَصْلُحُ!!».
فالمُصنِّفُ قد وَقَعَ فيما رَمَى به أبا نُعَيْم وكتابَهُ "حلية الأولياء"؛ حين قال عنه في "صِفَة الصَّفْوة" (١/ ٢٤): «إنَّه ذكَرَ في كتابِهِ أحاديثَ كثيرةً باطلةً وموضوعةً؛ فقصَدَ بذكرِهَا تكثيرَ حديثه، وتنفيقَ رواياته، ولم يُبيِّنْ أنها =

وقد رَوَى الجَرَّاحُ بنُ مِنْهَالٍ[١] بإسنادٍ له[٢]، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**يَا ابْنَ عَوْفٍ، إِنَّكَ مِنَ الأَغْنِيَاءِ، وَإِنَّكَ لَا تَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا زَحْفًا؛ فَأَقْرِضِ اللهَ يُطْلِقْ قَدَمَيْكَ**».

= موضوعةٌ!! ومعلومٌ أنَّ جمهورَ المائلينَ إلى التَّبرُّرِ يخفى عليهم الصحيحُ من غيره؛ فسِتْرُ ذلك عنهم غِشٌّ مِنَ الطبيبِ لا يَصِحُّ!!.

(١) هو: الجَرَّاحُ بنُ مِنْهَالٍ- أو المِنْهَالِ- أبو العَطُوفِ الجَزَرِيّ، قال الدارقطنيُّ: «روى عنه ابنُ إسحاقَ فقَلَبَ اسمَهُ، فقال: مِنْهالُ بنُ الجَرَّاح»، وقال الإمامُ أحمدُ: «كان صاحِبَ غَفْلَةٍ»، وقال يحيى بنُ مَعِين: «ليس حديثُهُ بشيءٍ»، وقال البخاري ومسلمٌ: «مُنْكَرُ الحديثِ»، وقال أبو حاتم: «متروكُ الحديثِ، ذاهبُ الحديثِ، لا يكتب حديثه»، وقال النَّسَائيُّ والدَّارقطني: «متروكُ الحديثِ»، وقال ابنُ حبانَ: «وكان أبو العطوف رجلَ سوءٍ، يشرب الخمر، ويكذب في الحديث». توفِّي سنةَ (١٦٨هـ). ترجمتُهُ في: "الضعفاء" للبخاري (١/ ٢٦)، و"الضعفاء" للنسائي (١/ ٢٨)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٥٢٣)، و"المجروحين" (١/ ٢١٨)، و"الكامل في الضعفاء" (٢/ ٤٠٨)، و"الضعفاء والمتروكين" للمصنف (١/ ١٦٧)، و"تعجيل المنفعة" (١/ ٣٨١)، و"لسان الميزان" (٢/ ٤٢٦).

(٢) الحديثُ عَلَّقَهُ المُصنِّفُ هنا، وفي "الموضوعات" (٢/ ٢٤٧)؛ ولم نقف على مَنْ وصَلَهُ مِنْ هذا الوجه، وقد رُوِيَ بهذا اللفظ مِنْ وجهٍ آخَرَ، فلعله الذي أراده المصنِّف.

فقد أخرجَهُ ابنُ سَعْد في "الطبقات" (٣/ ١٢٢)، وابنُ زَنْجُويَه في "الأموال" (١٣٦٦) عن أبي أيُّوب سُلَيْمان بن عبدالرحمن الدِّمَشْقي، عن خالد بن يَزِيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن عَطَاء بن أبي رَبَاح، عن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عَوْف، عن أبيه، عن رسولِ الله ﷺ؛ أنَّه قال: «يا ابنَ عَوْفٍ! إنَّكَ مِنَ الأغنياءِ، ولن تَدْخُلَ الجَنَّةَ إلَّا زحفًا، فأَقْرِضِ اللهَ يُطْلِقْ لَكَ قَدَمَيْكَ...»؛ الحديثَ.

وأخرجه البَزَّارُ في "مسنده" (١٠٠٥)؛ من طريق عبدالله بن أحمدَ بن شَبُّويَهْ، والآجري في "الشريعة" (١٧٨٩) من طريق هارون بن عبدالله، والطَّبَرانيُّ في "مسند الشاميِّين" (١٦١٦) عن الحَسَنِ بن جَرِير الصُّورِيِّ، وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٣/ ١٢)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٦٣)؛ من طريق أبي قُصَيٍّ إسماعيلَ بن مُحمَّد، والحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ٣١١) =

= من طريق عثمانَ الدارميِّ، وأبو نُعَيْم في "الحِلْية" (١/ ٩٩)، والبيهقيُّ في "الشُّعَب" (٣٠٦٤)؛ من طريق جعفر بن مُحمَّد الفِرْيَابيِّ القاضي، وإسماعيلَ ابن الفَضْل البَلْخي، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٦٣) و(٥١/ ٢١٦) من طريق أبي زُرْعَة، ومُحمَّد بن إبراهيم بن عبدالحَمِيدِ الحُلْوَاني؛ جميعُهم (ابنُ شَبُّويَه، وهارون، والحَسَنُ بنُ جَرِير، وأبو قُصَيّ، والدارميّ، والفِرْيابيّ، والبَلْخيّ، وأبو زُرْعَة، والحُلْوَانيّ) عن أبي أيُّوب سُلَيْمان بن عبدالرحمن، به.
ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٣٤)، ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في الموضع السابق.
قال البَزَّار: «ولا نَعْلَمُ رَوَى عَطَاء بنُ أبي رَبَاح، عن إبراهيمَ بن عبدالرحمن، عن أبيه، إلَّا هذا الحديثَ».
وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا عن يَزِيدَ بنِ أبي مالكٍ، عن عَطَاء: يرويهِ عنه ابنُهُ خالدٌ، ولا أعلمُ يرويهِ عن ابنِهِ خالدٍ غيرُ سُلَيْمانَ بن عبدالرحمن، ولم أكتبْهُ بعلوٍّ إلَّا عن أبي قُصَيٍّ».
وقال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرِّجاه، وتعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «خالدٌ ضعَّفه جماعةٌ، وقال النَّسائيُّ: ليس بثقةٍ». وانظر "مختصر تلخيص المستدرك" لابن الملقن (٦٩٢)، و"السلسلة الضعيفة" (١٧٧٢ و٦٥٩٣).
وتعقبه العراقي أيضًا في "تخريج أحاديث الإحياء" (ص٩١٦) بقوله: «بل ضعيف؛ فيه خالد بن يزيد ين أبي مالك ضعَّفه الجمهورُ».
وتقدَّم أن ابن القيم قال في "عدة الصابرين" (ص١٢٩- ١٣٠): «قيل هذا حديثٌ باطلٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ؛ فإن أحدَ رواتِه خالدُ بنُ يزيدَ بنِ أبي مالكٍ، قال الامامُ أحمدُ: ليس بشيء، وقال ابنُ معينٍ: واهٍ، وقال النسائيُّ: غيرُ ثقةٍ، وقال الدارقطنيُّ: ضعيف، وقال يحيى بن معين: لم يرضَ أن يكذبَ على أبيه؛ حتى كذبَ على الصحابة».
ومِنْ طريق ابن عديٍّ، أخرجه البيهقيُّ في "شُعَب الإيمان" (٣٠٦٤).
وعن الطبرانيِّ، أخرجَهُ أبو نُعَيْم في "حلية الأولياء" (٨/ ٣٣٤)، وقال: «هذه الأحاديثُ هي عندي رَاوِيها يَزِيدُ بنُ أبي مالك، واسمُ أبي مالكٍ: هانئٌ، ومَنْ رآه عبدَ اللهِ بنَ مَوْهَب، فهو واهمٌ عندي». =

قال أبو عبدِ الرحمنِ النَّسَائيُّ(١): «هذا الحديثُ موضوعٌ، والجَرَّاحُ متروكٌ»، وقال يحيى بنُ مَعِينٍ(٢): «ليسَ حديثُ الجَرَّاحِ بشيءٍ»، وقال ابنُ المَدِينيِّ(٣): «لا يُكْتَبُ حديثُهُ»، وقال ابنُ حِبَّانَ(٤): «كان يَكْذِبُ»، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ(٥): «رَوَى عنه ابنُ إسحاقَ، فقَلَبَ اسمَهُ، فقالَ: [مِنْهَالُ](٦) بنُ الجَرَّاحِ، وهو متروكٌ».

وقال المُصنِّفُ: قلتُ: وبِمِثْلِ هذا الحديثِ الباطلِ يَتَعَلَّقُ جَهَلَةُ المُتزهِّدِينَ، ويقولونَ: إذا دَخَلَ ابنُ عَوْفٍ زَحْفًا لِأَجْلِ مَالِهِ، كَفَى ذلك ذَمًّا للمالِ! وحُوشِيَ(٧) عبدُ الرحمنِ، المشهودُ له بالجَنَّةِ، المعدودُ في

= وأخرجه السَّرَّاج في "تاريخه" - كما في "القول المسدَّد" (ص٢٦)، و"اللآلئ المصنوعة" (١/ ٤١٢-٤١٣)- من طريق عبدالواحد بن مُحمَّد بن عبدالرحمن بن عَوْف، عن أبيه؛ به، نحوَهُ.
ومن طريق السَّرَّاج، أخرجه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٦٧).
قال الحافظ في "القول المسدَّد" (ص٦٩): «رجالُهُ ثقاتٌ»، وتعقَّبه المعلِّميُّ في تعليقِهِ على "الفوائد المجموعة" (ص٣٤٧) بقولِهِ: «بعضُ رواتِهَا قُدَماءُ لم يُوثَّقوا، إلَّا أنَّ ابنَ حِبَّانَ ذَكَرَهُمْ في "الثقات"، وقاعدتُهُ معروفة، والخَبَرُ مع ذلك مُرْسَلٌ».

(١) لم نَقِفْ على حُكْمِ النَّسَائيِّ على هذا الحديث، وقولُهُ: «والجَرَّاحُ متروكٌ»، ذكَرَهُ في "الضعفاء" (ص٧٣ رقم ١٠٥).
(٢) في "تاريخه" بروايةِ الدُّورِيِّ (٢/ ٧٨)، و"المجروحين" لابنِ حِبَّانَ (١/ ٢١٨).
(٣) كما في "الكامل" لابنِ عَدِيٍّ (٢/ ١٦٠).
(٤) في "المجروحين" (١/ ٢١٨).
(٥) في "الضعفاء والمتروكين" (ص١٧٤ رقم ١٥٠).
(٦) في الأصلِ: «منها»، وسَقَطَتِ اللامُ مِنَ الناسخِ؛ لكنَّه كتَبَ الأَلِفَ في كلمةِ "ابن" بعدها، فلعلَّها لامٌ ناقصة.
(٧) كذا في الأصلِ: «وحُوشِيَ»؛ وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ مِنْ: «حاشاهُ يُحَاشِيهِ»، أي: نزَّهه، وبرَّأه. انظر: "الإنصاف في مسائل الخلاف" =

العَشَرَةِ[(١)]، الداخلُ في الشُّورَى[(٢)]: أَنْ يَمْنَعَهُ مالُهُ المُبَاحُ مِنَ السَّبْقِ، وقد خَلَّفَ الزُّبَيْرُ وطَلْحَةُ مالًا عظيمًا[(٣)].

= (١/ ٢٧٨)، و"مختار الصحاح"، و"تاج العروس" (ح ش ي). وفي "عُدَّة الصابرين" لابن القيِّم (ص١٣٠)، نقلًا عن المُصنِّفِ: «وحَاشَا».

(١) يشيرُ المُصنِّفُ إلى حديثِ العَشَرَةِ المُبشِّرِينَ بالجَنَّةِ مِنْ صحابةِ النبيِّ ﷺ؛ وهو حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ رواه أبو داود (٤٦٤٩)، والترمذي (٣٧٤٨)، والنسائي في "الكبرى" (٨١٩٥)، وابن ماجه (١٣٣)، وغيرُهم، مِنْ حديثِ سَعِيد بن زَيْد؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «عَشَرَةٌ فِي الجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَالزُّبَيْرُ، وَطَلْحَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَسَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ»، قَالَ: فَعَدَّ هَؤُلَاءِ التِّسْعَةَ، وَسَكَتَ عَنِ العَاشِرِ؛ فَقَالَ القَوْمُ: نَنْشُدُكَ اللهَ يَا أَبَا الأَعْوَرِ، مَنِ العَاشِرُ؟ قَالَ: نَشَدتُّمُونِي بِاللهِ؟! «أَبُو الأَعْوَرِ فِي الجَنَّةِ». قَالَ الترمذيُّ: «أَبُو الأَعْوَرِ هُوَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ».

(٢) يشيرُ المُصنِّفُ إلى النَّفَرِ من الصحابةِ ﵃، الذين جعَلَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ فيهم مشورةَ الخلافةِ مِنْ بعدِهِ، وكان منهم: عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ ﵁.
والخبَرُ أخرجَه الإمامُ أحمدُ (١/ ١٥، ٢٧، ٤٨ رقم ٨٩، ١٨٦، ٣٤١)، ومسلم (٥٦٧)؛ من طريق مَعْدان بن أبي طَلْحة، وأحمد (١/ ٢٠ رقم ١٢٩) من طريق أبي رافع، والبخاري (١٣٩٢، ٣٧٠٠) من طريق عَمْرو بن مَيْمُون؛ جميعُهم عن عُمَرَ بن الخَطَّاب، قال قبلَ موتِهِ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بهذا الأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُوفِّي رسولُ اللهِ ﷺ وهو عَنْهُمْ رَاضٍ؛ فَمَنِ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي، فَهُوَ الخَلِيفَةُ؛ فَاسْمَعُوا له، وَأَطِيعُوا؛ فَسَمَّى عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدَ الرحمنِ بنَ عَوْفٍ، وَسَعْدَ بنَ أبي وَقَّاصٍ...»؛ مختصرٌ من لفظِ البخاريِّ.

(٣) وبنحوِ هذا عَلَّقَ المُصنِّفُ على هذا الحديثِ في "الموضوعات" (٢/ ٢٤٧-٢٤٨)، ثُمَّ قال: «والحديثُ لايَصِحُّ، وحُوشِيَ عبدُ الرحمنِ المشهودُ له بالجَنَّةِ: أنْ يَمْنَعَهُ مالُهُ مِنَ السَّبْقِ؛ لأنَّ جمعَ المالِ مباحٌ، وإنَّما المذمومُ كسبُهُ مِنْ غيرِ وجهِهِ، أو مَنْعُ الحقِّ الواجبِ فيه؛ وعبدُ الرحمنِ مُنزَّهٌ عن الحالَيْن. وقد خَلَّفَ طَلْحةُ ثلاثَ مئةِ جملٍ من الذَّهَب، وخلَّف الزُّبَيْرُ وغيرُهُ، ولو عَلِمُوا أنَّ ذلكَ مذمومٌ لأخرجوا الكُلَّ. وكم قَاصٍّ يَتسوَّفُ بمِثْلِ هذا الحديثِ يَحُثُّ على الفقر، ويَذُمُّ الغِنَى! فلِلَّهِ دَرُّ العلماءِ الذين يَعْرِفُونَ الصحيح، ويَفْهَمون =

حديثٌ آخَرُ في "المسندِ":

[٣٨] أخبرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، قال. حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أبو اليَمَانِ(١)، قال: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ(٢)، عن عُمَرَ بنِ مُحمَّدٍ(٣)، عن أبي عِقَالٍ(٤)، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ، قال:

= الأصول!!». وانظرْ جوابَ ابنِ القيِّم عن ذلكَ في: "عُدَّة الصابرين" لابن القيم (ص١٢٩- ١٣٢)، وتقدم نقله (ص٥٣٣-٥٣٤).

(١) هو: الحَكَمُ بنُ نافعٍ البَهْرَانيُّ.

(٢) هو: إسماعيلُ بنُ عَيَّاشِ بنِ سُلَيْم، أبو عُتْبَةَ، الحِمْصِيُّ، العَنْسِيُّ، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّط في غيرهم؛ قال ابنُ مَعِينٍ: «هو ثقةٌ فيما يَرْوِي عن الشاميِّين، وأمَّا روايتُهُ عن أهلِ الحجازِ فإنَّ كتابَهُ ضاعَ، فَخَلَّطَ في حفظِهِ عنهم»، وذكر المرُّوذي أنه سأل الإمامَ أحمدَ عن إسماعيل بن عيَّاش، فحسَّن روايته عن الشاميِّين، وقال: «هو أَحْسَنُ حالًا فيهم مما رَوَى عنِ المدنيِّين وغَيْرِهم»، وقال عليُّ بنُ المديني: «كان يوثَّق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه ضعف »، وُلِدَ إسماعيل سنةَ (١٠٨هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٨١هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (١/ ٣٦٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ١٩١)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٨/ ٣١٢)، و"تهذيب التهذيب" (١٦٢-١٦٤).

(٣) كذا في الأصلِ، و"المسند"، و"الموضوعات"، ووقَعَ في بعضِ نُسَخِ "المسند": «عَمْرو بن مُحمَّد»؛ وهو تحريف. وانظر: حاشية "إطراف المسند المعتلي" لابن حَجَرٍ (١/ ٥٤٠).
وهو: عُمَرُ بنُ مُحمَّدِ بن زَيْدِ بن عبدالله بن عُمَرَ بن الخَطَّاب، القُرَشِيُّ العَدَويُّ المدنيُّ، نزيلُ عَسْقَلانَ، ثقةٌ؛ وثَّقَه الإمامُ أحمدُ، وابنُ معينٍ، وابنُ سعد، وأبو داود، والعجلي، وأبو حاتم، وابن البرقي، والبزار، وذكره ابن حِبَّانَ في "الثقات" (٧/ ١٦٥). توفِّي قبلَ سنةَ (١٥٠هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ١٩٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ١٣١)، و"تهذيب الكَمَال" (٢١/ ٤٩٩).

(٤) هو: هِلَالُ بنُ زَيْدِ بن يَسَار، أبو عِقَالٍ البَصْريُّ، نزيلُ عَسْقَلانَ، متروك؛ =

قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**عَسْقَلَانُ**[١] **أَحَدُ العَرُوسَيْنِ**[٢]**، يُبْعَثُ مِنْهَا يَوْمَ القِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، وَيُبْعَثُ مِنْهَا خَمْسُونَ أَلْفًا شُهَدَاءَ وُفُودًا إِلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِهَا [صُفُوفُ]**[٣] **الشُّهَدَاءِ، رُؤُوسُهُمْ مُقَطَّعَةٌ**

= قال البخاريُّ والساجي: «في حديثِهِ مَنَاكِيرُ»، وقال النسائي وأبو حاتم: «مُنْكَرُ الحديثِ»، وقال أبو داود: «أحدٌ يكتب عن أبي عقال؟!»، وقال ابنُ حبان: «يروي عن أنسِ بنِ مالكٍ أشياء موضوعة، ما حدَّث بها أنس قط. . .، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ، ولا ذكرُه إلا على جهةِ الاعتبارِ». ومع قوَّة كلام ابن حِبَّانَ هذا، إلا أنه تَناقضَ؛ فذكرَ أبا عقالٍ هذا في "الثقات".
ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٠٥)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ١٧٥)، و"المجروحين" (٣/ ٨٦-٨٧)، و"الثقات " (٥/ ٥٠٦)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٠/ ٣٣٤)، و"ميزان الاعتدال" (٥/ ٤٣٨).

(١) «عَسْقَلَانُ» موضعانِ: عَسْقَلَانُ بَلْخ، وعَسْقَلَانُ الشام، وهي المرادةُ هنا، وهي: بلدةٌ فِلَسْطِينِيَّةٌ على ساحلِ البحرِ بين غَزَّةَ وبيتِ جبرين. قال السَّمْعانيُّ: «ودِمَشْقُ وعَسْقَلَانُ الشام يقالُ لهما: العَرُوسَانِ مِنْ حُسْنهما»، وهو اسمٌ أعجميٌّ، وقد ذكَرَ بعضُهم أنَّ العَسْقَلَانَ: أعلى الرأسِ، فإنْ كانتْ عربيةً، فمعناه: أنَّها في أعلى الشامِ. انظر: "معجم ما استعجم" (٣/ ٩٤٣)، و"الأنساب" (٤/ ١٩٠-١٩٣)، و"معجم البلدان" (٤/ ١٢٢)، و"لسان العرب" (١١/ ٤٤٨).

(٢) كذا في الأصلِ، و"المُسْنَد"، ومصادرِ التخريجِ، عدا "ميزان الاعتدال"، و"كنز العمال"، و"الكشف الحثيث"، ففيها: «إِحْدَى العَرُوسَيْنِ»، وهو الجادَّةُ هنا؛ لقولِهِ بعدُ: «يُبْعَثُ مِنْهَا... وَيُبْعَثُ مِنْهَا... وَبِهَا صُفُوفُ الشُّهَدَاءِ...» إلخ، بضميرِ المؤنَّث، وكذلكَ: ما يأتي عندَ ابنِ عديٍّ، وفيه: «قال الوليدُ: وزادني عبدُ اللهِ بنُ واقدٍ العُمَريُّ في حديثِهِ عن أبي عِقَالٍ عن أنسٍ، قال: فالعَرُوسُ الأُخْرَى هي الإِسْكَنْدَرِيَّةُ».
وهذا جارٍ على أنَّ «العَرُوسَيْنِ»: تثنيةُ عَرُوسٍ، وهو وَصْفٌ يَشترِكُ فيه الذَّكَرُ والأنثى؛ ومِنْ هنا ذُكِّرَ تَارَةً، وأُنِّثَ تَارَةً أخرى، واللهُ أعلم. انظر: "فَيْض القدير" (٤/ ٢٧٦).

(٣) في الأصلِ: «رؤوس»، وهو تصحيف بسبب انتقال الذهن إلى قوله بعدها: «رؤوسهم مقطعة»، وقد جاء عند المصنِّف في "الموضوعات" على =

فِي أَيْدِيهِمْ، تَثِجُّ[١] أَوْدَاجُهُمْ دَمًا، يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾﴾[٢]، فَيَقُولُ: صَدَقَ [عَبِيدِي][٣]/ ، [اغْسِلُوهُمْ][٤] بِنَهَرِ [الْبَيْضَةِ][٥]، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا نِقَاءً[٦] بِيضًا؛ فَيَسْرَحُونَ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاؤُوا»[٧]. (٣٠)

= الصواب، إلا في إحدى النسخ- كما أشار المحقق- ففيها: «رؤوس» كما هنا، والمثبت موافق لما في "المُسْنَد"، ومصادرِ التخريج.

(١) أي: تَسِيلُ، والثَّجُّ: هو شِدَّةُ الانصبابِ والسَّيَلان؛ وثَجَّ الماءُ؛ مِنْ بابِ ضَرَبَ: هَمَلَ وانصَبَّ وسالَ؛ فهو ثَجَّاج، ويَتعدَّى بالحَرَكةِ؛ مِنْ بابِ نَصَرَ؛ فيقالُ: ثَجَجْتُهُ أَثُجُّهُ ثَجًّا: إذا صَبَبْتَهُ، وأَسَلْتَهُ. انظرْ: "مقاييس اللغة" (١/ ٣٦٧)، و"تهذيب اللغة" (١/ ٤٧٣)، و"لسان العرب"، و"المصباح المنير" (ث ج ج).

(٢) سورة آل عِمرَان، الآية: ١٩٤. وفي الأصل: « ربنا آتنا».

(٣) في الأصلِ يشبهُ أنْ تكون: «عبدي»؛ والمثبتُ موافقٌ لما في "الموضوعات" و"المسند"، ومصادرِ التخريج.

(٤) تصحفت في الأصل إلى: «اغلسوهم» بتقديم اللام على السين.

(٥) في الأصلِ يشبهُ أنْ تكون: «الفيضة»، أو «القبضة». وفي "القول المسدد" فقطْ: «الفَيْضة»؛ وهو تصحيفٌ؛ والمُثْبَتُ موافقٌ لما في "الموضوعات"، وإحدى نُسَخ "المسند"، وفي بَقِيَّةِ نسخِهِ: «البيض»، وفي بقيَّةِ مصادرِ التخريج: «البَيضة».

(٦) كذا قرأناها في الأصلِ، وتَحتَمِلُ أيضًا: «نُقِيًّا»، إلا أنه بدا لنا أن الناسخ ضرب على نقطتي الياء؛ ليصوبها كما أثبتناها، وبالوجهَيْنِ وردَتِ الكلمةُ في مصادرِ التخريج. وفي الطبعة المَيْمَنِيَّة من "المُسْنَد": «نُقِيًّا»، وفي طبعة مؤسَّسةِ الرِّسَالة: «نِقَاءً».

(٧) الحديثُ أخرجَهُ المصنفُ في "الموضوعات" (٢/ ٣١٢ - ٣١٣) بهذا الإسنادِ والمتن، وهو في "مسند أحمد" (٣/ ٢٢٥ رقم ١٣٣٥٦) عن أبي اليمان، به.
وأخرجَه ابنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ٢٩٨ و٥/ ٢١) من طريقِ عبدِ الوهابِ ابنِ الضحاكِ، عن إسماعيلَ بنِ عياشٍ، به. =

= ومن طريقِ ابنِ عديٍّ أخرجَهُ المصنفُ في "الموضوعات" (٢/ ٣١٤).
قال ابنُ عديٍّ: «وهذا الحديث لا يرويه عن عمرَ بنِ محمدٍ، عن أبي عقالٍ؛ غيرُ ابن عياشٍ... وهذه الأحاديث- من أحاديث الحجاز... ومن حديث العراقيين- إذا رواه ابن عياش عنهم، فلا يخلو من غلطٍ يغلطُ فيه... وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقةٌ، فهو مستقيم، وفي الجملة: إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثُه، ويحتجُّ به في حديث الشاميين خاصةً».
وقال في الموضع الثاني: «ولأبي عقالٍ من الحديثِ غير ما ذكرت شيء يسير، ولعمر بن محمد أيضًا غير ما ذكرت من الحديث، وهو في جملة من يكتب حديثه».
وقول ابن عدي: «لا يرويه عن عمر بن محمد، عن أبي عقال؛ غير ابن عياش» عجيب؛ لأنه قد توبع، وبعضُ هذه المتابعات عند ابن عديٍّ نفسِه!.
فالحديث أخرجه ابنُ أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٨٤٣ رقم ٤٦٦٦) من طريق عبد الله بن وهب، وعليُّ بن عمر الحربي في "الفوائد المنتقاة" (١٠٥) من طريق عبد الله بن المبارك؛ كلاهما (ابن وهب، وابن المبارك) عن عمر ابن محمد، به.
ومن طريق الحربيِّ أخرجه المصنفُ في "الموضوعات" (٢/ ٣١٣ - ٣١٤).
وأخرجَه ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٧/ ١١٨) عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الغزيِّ، عن محمدِ بنِ أبي السريِّ، عن الوليدِ بنِ مسلمٍ، عن عمرَ بنِ محمدِ بنِ زيدِ ابنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ بنِ الخطابِ، وعبدِ اللهِ بنِ واقدِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، وأبي صدقةَ صخرِ بنِ صدقةَ اليماميِّ، عن أبي عقالٍ، به، ثم قال ابنُ عديٍّ: «قَالَ الْوَلِيد: وزادني عَبد الله بْن واقد العُمَريّ فِي حديثه عَن أَبِي عقال، عَن أَنَس: قَالَ: فالعروس الأخرى هي الإسكندرية».
قال ابنُ عديٍّ: «وأبو عقالٍ هذا عامةُ أحاديثِه ما ذكرت، وهذه الأحاديثُ بهذه الأسانيدِ غيرُ محفوظةٍ».
وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسولِ الله ﷺ... وأما حديثُ أنسٍ فجميعُ طرقِه تدورُ على أبي عِقالٍ، واسمُه هلالُ بن زيد بن يسارٍ؛ قال ابنُ حِبَّانَ: يروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً ما حدَّثَ بها أنسٌ قطُّ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ».
وقال الذهبيُّ في "تلخيص الموضوعات" (٣٥٦): «وهذا مما في "المسند" من الباطل». =

= وقال ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ٢٩٩): «وهذا الحديث يُعَدُّ من غرائب المسندِ، ومنهم من يجعلُه موضوعًا، والله أعلم».
وقال الحافظ ابنِ حجر في "القول المسدد" (ص٦٩ - ٧٠): «حديثُ أنسٍ في فضلِ عسقلانَ هو في فضائلِ الأعمالِ والتحريضِ على الرباطِ في سبيلِ اللهِ، وليس فيه ما يحيلُه الشرعُ ولا العقلُ، فالحكمُ عليه بالبطلانِ بمجردِ كونِه من روايةِ أبي عقالٍ لا يتجهُ، وطريقةُ الإمام أحمدَ معروفةٌ في التسامحِ في روايةِ أحاديثِ الفضائلِ دون أحاديثِ الأحكامِ». وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤٧٢).
وتعقَّبه الشوكانيُّ في "الفوائد المجموعة" (ص٣٧٢ - ٣٧٣)؛ فقال: «هذا كلامُه، ولا يخفاك أن هذه مراوغةٌ من الحافظِ ابنِ حجرٍ، وخروج من الإنصافِ؛ فإن كونَ الحديثِ في فضائلِ الأعمالِ، وكونَ طريقةِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ معروفةٌ في التسامحِ في أحاديثِ الفضائلِ، لا يُوجبُ كونَ الحديثِ صحيحًا ولا حسنًا، ولا يقدحُ في كلامِ مَنْ قال: في إسنادِه وضَّاعٌ، ولا يستلزمُ صدق ما كان كذبًا، وصحة ما كانَ باطلًا، فإن كان ابن حجر يسلم أن أبا عقال يروي الموضوعات، فالحقُّ ما قاله ابنُ الجوزيِّ، وإن كان ينكرُ ذلك، فكان الأوْلى به التصريحَ بالإنكارِ والقدحِ في دعوى ابنِ الجوزيِّ».
وقال المعلِّميُّ تعليقًا على هذا: «ابن حجر لا ينكرُ ما قيل في أبي عقالٍ؛ ولكنه يقولُ: إن ذلك لا يستلزمُ أن يكون كلُّ ما رواه موضوعًا، وإذا كان الكذوبُ قد يصدقُ، فما بالُك بمَنْ لم يصرِّحْ بأنه كان يتعمَّدُ الكذبَ؟! فيرى ابنُ حجرٍ أن الحكمَ بالوضعِ يحتاجُ إلى أمرٍ آخرَ ينضمُّ إلى حالِ الراوي؛ كأن يكون مما يحيلُه الشرعُ أو العقلُ، وهذا لا يكفي في ردِّه ما ذكره الشوكاني، وقد يقال: انضمَّ إلى حالِ أبي عقالٍ أن المتنَ منكرٌ، ليس معناه من جنسِ المعاني التي عُنِيَ النبي ﷺ ببيانِها، أضف إلى ذلك قيام التهمةِ هنا؛ فإن أبا عقال كان يسكنُ عسقلانَ، وكانت ثغرًا عظيمًا، لا يبعدُ من المغفلِ أن يختلقَ ما يرغِّب الناسَ في الرباط فيه، أو يضعُهُ جاهلٌ ويدخلُه على مغفلٍ، والحكمُ بالوضعِ قد يكفي فيه غلبةُ الظنِّ، كما لا يخفى».
وقال الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣١٤): «رواه ابنُ عديٍّ عن إسحاقَ ابنِ إبراهيمَ الغزي، عنه [يعني: عن محمدِ بنِ أبي السريِّ]، وهو باطلٌ... والغزي صدوقٌ». =

وقال المُصنِّفُ: قلتُ: عُمَرُ بنُ مُحمَّدٍ هو: ابنُ زيدِ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وأبو عِقَالٍ اسمُهُ: هِلَالُ بنُ زَيْدِ بنِ يَسَارٍ؛ قال أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ الحافظُ[1]: «أبو عِقَالٍ: يَرْوِي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً، ما حَدَّثَ بها أَنَسٌ قَطُّ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ»[2].

حديثٌ آخَرُ في "المسنَدِ":

[٣٩] أخبرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاقِ[3]، قال: أخبرَنَا يحيى بنُ العَلَاءِ[4]،

= قال سبطُ ابنِ العجمي في "الكشف الحثيث" (ص٢٧٢): «يشير بذلك إلى أن البلاءَ من أبي عِقالٍ، وقد قال الذهبيُّ في كُنى الميزانِ: إنه متهمٌ بالوضع. انتهى». وللحديث شواهدُ لا تخلو من مقال، وقد قال ابنُ القيم في "المنارَ المنيف" (ص١١١/ عالم الفوائد): «وكلُّ حديثٍ في مدحِ بغدادَ ودِجْلتِها، والبصرةِ، والكوفةِ، ومروٍ، وقزوينَ، وعسقلانَ، والإسكندريةِ، ونصيبينَ، وأنطاكيةَ، فهو كذبٌ». وانظر: "الموضوعات" (٢/ ٣١١ - ٣١٥)، و"القول المسدد" (ص٧٠ - ٧١)، و"اللآلئ المصنوعة" (١/ ٤٦٠ - ٤٦٤)، و"تنزيه الشريعة" (٢/ ٤٩)، و"جنة المرتاب" (١/ ١٥٣ - ١٦١).

(١) في "المجروحين" (٣/ ٨٧).

(٢) زاد في "المجروحين": «ولا يُذْكَرُ حديثُهُ إلَّا على جهةِ الاعتبار».

(٣) هو: عبدُ الرَّزَّاقِ بنُ هَمَّام بنِ نافع، الحِمْيَرِيُّ مولاهم، اليَمَانيُّ، أبو بكرٍ الصَّنْعانيُّ، قال الذهبيُّ: «وثَّقَهُ غيرُ واحد، وحديثُهُ مخرَّجٌ في الصِّحاح، وله ما يَنفردُ به، ونَقَمُوا عليه التشيُّعَ، وما كان يغلو فيه»، وُلِدَ سنةَ (١٢٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢١١هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٦/ ٣٨)، و"الثقات" (٨/ ٤١٢)، و"تهذيب الكَمَال" (١٨/ ٥٢)، و"تذكرة الحفاظ" (١/ ٣٦٤).

(٤) هو: يحيى بنُ العَلَاءِ، أبو سَلَمَةَ- ويقالُ: أبو عَمْرٍو- البَجَليُّ، الرازيُّ، متروكُ الحديثِ كما قال الفلَّاسُ والدولابيُّ والنَّسَائِيُّ والدارقطنيُّ، وقال ابن عدي: «أحاديثه موضوعات»، توفِّي قُرْبَ سنةَ (١٦٠هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٩٧)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ١٧٩)، و"الكامل في الضعفاء" =

عن عَمِّهِ شُعَيْبِ بنِ خالدٍ[(١)]، قال: حَدَّثني سِمَاكُ بنُ حَرْبٍ[(٢)]، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمِيرَةَ[(٣)]، عن عَبَّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ، قال: كُنَّا جُلُوسًا

= (٩/ ٢٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٣١/ ٤٨٤)، و"ميزان الاعتدال" (٦/ ٧١).

(١) هو: شُعَيْبُ بنُ خالدٍ البَجَلِيُّ، قيل: هو عَمُّ يَحْيَى بن العَلَاءِ، وقيل: خالُهُ، والروايةُ هنا تُؤَيِّدُ أنَّه عَمُّهُ، وهو لا بأسَ به كما قال ابنُ معينٍ والنَّسَائيُّ، ووثَّقه العجليُّ، وذكره ابنُ حِبانَ في "الثقات". ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٢٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٣٤٣)، و"تهذيب الكَمَال" (١٢/ ٥٢٠).

(٢) هو: سِمَاكُ بنُ حَرْبِ بن أَوْسِ بن خالدِ بن نِزَارِ بن معاويةَ بن حارثةَ، أبو المُغِيرَةِ الذُّهْلِيُّ البَكْرِيُّ؛ صدوق، وروايتُه عن عكرمةَ خاصةً مضطربةٌ، وقد تغيَّرَ بأَخرةٍ، فكان ربما تلقَّنَ، فقد وثَّقه ابنُ مَعِينٍ، وكان شُعْبة يُضعِّفُهُ، وقال الإمامُ أحمدُ: «سماكٌ أصحُّ حديثًا من عبدِالملكِ بنِ عميرٍ؛ وذلك أن عبدَالملك يختلفُ عليه الحفاظُ»، وفي روايةٍ عنه قال: «مُضْطرِبُ الحديثِ»، وقال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عنه؟ فقال: صدوق ثقة، قلتُ له: قال أحمدُ بن حنبلٍ: سماك أصحُّ حديثًا من عبدِالملكِ بنِ عميرٍ، فقال: هو كما قال»، وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ: «روايتُه عن عكرمةَ خاصةً مضطربةٌ، وهو في غيرِ عكرمةَ صالحٌ، وليس من المتثبتينَ، ومن سمع من سماك قديمًا مثل شعبةَ وسفيانَ، فحديثُهم عنه صحيحٌ مستقيمٌ»، وقال العجليُّ: «سماكُ بنُ حربٍ بكريٌّ جائزُ الحديثِ، إلا أنه كان في حديثِ عكرمةَ ربما وصلَ الشيءَ عَن ابنِ عباسٍ، وربما قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ، وإنما كان عكرمةُ يحدثُ عن ابنِ عباسٍ، وكان الثوريُّ يضعِّفُه بعضَ الضعفِ، وكان جائزَ الحديثِ لم يتركْ حديثَه أحدٌ، ولم يرغبْ عنه أحدٌ، وكان عالمًا بالشعرِ وأيامِ الناسِ، وكان فصيحًا». وقد احتجَّ به مسلمٌ، وعَلَّقَ له البخاريُّ استشهادًا به، توفِّي سنةَ (١٢٣هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٢٣)، و"التاريخ الكبير" (٤/ ١٧٣)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٢٧٩)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٥/ ٢٤٥)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ١١٤-١١٥).

(٣) هو: عبدُ اللهِ بنُ عَمِيرةَ بن حِصْنٍ، أبو المُهَاجَر، الكُوفِيُّ، يروي عنِ الأحنف ابن قيس، وقال مسلم بن الحجاج في "الوحدان": «تفرَّدَ سماكٌ بالروايةِ عنه»، وقال البخاري: «لا يُعلمُ له سماعٌ من الأحنفِ»، وقال إبراهيمُ الحربي: «لا أعرفه»، وذكره ابنُ حِبانَ في "الثقات"، وروى له أبو داود =

مع رسولِ اللهِ بِالبَطْحَاءِ[(١)]: فَمَرَّتْ سَحَابَةٌ، فقالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟**»، قُلْنَا: السَّحَابُ، قال: «**وَالمُزْنُ؟**»[(٢)]، [**قُلْنَا: وَالمُزْنُ**][(٣)]، **قال:** [«**وَالعَنَانُ؟**»][(٤)]، **قَالَ: فَسَكَتْنَا! فقال: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ؟**»، قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ! قَالَ: «**بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِ مِئَةِ**

= والترمذيُّ وابنُ ماجه حديثَ الأوعالِ، وذكرَ ابنُ مَنْدَه أنه أدرك الجاهلية، وكان قائد الأعشى، وتعقَّبَه أبو نعيم بأنه لا تصحُّ له صُحبةٌ ولا رؤيةٌ، وهذا هو الصحيحُ؛ فإنه لا دليلَ على ما ذكره ابنُ مَنْدَه؛ وعلى هذا فهو مقبولٌ كما في "التقريب" (٣٥١٤). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ١٥٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ١٢٤)، و"الثقات" (٥/ ٤٢)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٦/ ٢٧٩)، و"الكامل" (٤/ ٢٣٢)، و"الضعفاء" للعقيلي (٢/ ٢٨٤)، و"تهذيب الكَمَال" (١٥/ ٣٨٦).

(١) البَطْحَاءُ والأَبْطَحُ، أصلُهُ: المَسِيلُ الواسعُ، فيه دِقَاقُ الحَصَى، والجمعُ: أَبَاطِحُ، وقال بعضُهم: البَطْحاءُ: كلُّ موضعٍ مُتَّسِعٍ، والمرادُ هنا: موضعٌ بعينِهِ بِمَكَّةَ قريبٌ مِنْ ذي قار، يقالُ له: بَطْحَاءُ مَكَّةَ وَأَبْطَحُهَا، ويضافُ- أيضًا- إلى مِنًى؛ كما أُضِيفَ إلى مَكَّةَ؛ لأنَّ المسافةَ بينه وبينهما واحدةٌ، وربَّما كان إلى مِنًى أَقْرَبَ، وهو المحصَّبُ، وهو خَيْفُ بني كِنَانةَ. انظر: "معجم ما استعجم" (١/ ٩٧، ٢٥٧)، و"معجم البلدان" (١/ ٧٤، ٤٤٤)، و"لسان العرب"، و"تاج العروس" (ب ط ح).

(٢) المُزْنُ- بالضمِّ-: السَّحَابُ عامَّةً، وقِيلَ: أَبْيَضُهُ، وقِيلَ: السَّحَابُ ذُو الماءِ، وقيلَ: هو السحابُ المُضِيءُ. وواحِدَتُه: مُزْنَةٌ. انظر: "المحكم والمحيط الأعظم" (٩/ ٦٧)، و"تاج العروس" (م ز ن).

(٣) ما بينَ المعقوفَيْن سقَطَ مِنَ الأصلِ؛ لانتقالِ النَّظَر؛ واستَدْرَكْناه مِنَ "العلل المتناهية" و"المنتظم" و"المسند"، ومصادِرِ التخريج.

(٤) في الأصلِ: «والعيان»؛ والتصويبُ مِنَ "العلل المتناهية" و"المنتظم" و"المسند"، ومصادِرِ التخريج.

والعَنَانُ- بالفتح-: كالسَّحَابِ، وزنًا ومعنًى، والواحدةُ: عَنَانَةٌ، وقيل: ما عَنَّ لَكَ منها، أي: اعتَرَضَ وبَدَا لك؛ إذا رَفَعْتَ رأسَكَ. انظر: "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٣١٣).

سَنَةٍ، وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِئَةٍ(*)، وكِثَفُ(١) كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسُ مِئَةٍ(*)، وَفَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، [ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ(٢)، بَيْنَ رُكَبِهِنَّ وَأَظْلَافِهِنَّ(٣) كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ العَرْشُ، بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ](٤)، وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ شَيْءٌ»(٥).

(*) في "المسند": «خمسُ مئةِ سَنَةٍ»، وكذا في "المنتظم" وبعض نسخ "العلل المتناهية".

(١) كِثَف- بكسرِ الكافِ، وفتحِ الثاء المثلَّثة-: كَغِلَظٍ، وزنًا ومعنًى، وجاء في بعضِ الرواياتِ: غِلَظ. انظر: "النهاية" (٤/ ١٥٣)، و"مختار الصحاح"، و"لسان العرب"، و"تاج العروس" (ك ث ف).

(٢) الأَوْعَالُ، والوُعُولُ، والوُعْلُ: جمعُ وَعِلٍ- بكسرِ العَيْنِ، وسكونُهَا لغةٌ- وهو: تَيْسُ شاةِ الجَبَلِ؛ أي: ذَكَرُ الأَرْوَى، والأُنْثَى: وَعِلَة، وجمعُهَا: وِعَالٌ. والمرادُ في الحديثِ: ملائكةٌ على صورةِ الأَوْعَالِ. انظر: "النهاية" (٥/ ٢٠٦)، و"المصباح المنير"، و"تاج العروس"، و"المعجم الوسيط" (و ع ل).

(٣) الأظلافُ: جمعُ ظِلْفٍ، وهو ظُفُرُ كلِّ ما اجترَّ، فهو ظِلْفٌ لِلْبَقَرَةِ والشاةِ والظَّبْيِ وما أشبَهَها، بمنزلةِ الحافرِ للدَّابَّةِ، والخُفِّ للبعير. انظر: "لسان العرب" (ظ ل ف).

(٤) ما بين المعقوفَيْنِ سقَطَ مِنَ الأصلِ ومن بعض نسخ "العلل المتناهية"؛ واستدركناه مِنَ "المسند"، ومصادِرِ التخريِ، وهو مثبت في "المنتظم" وبعض نسخ "العلل المتناهية". والظاهرُ: أنَّ سَبَبَ السقطِ: انتقالُ النَّظَرِ؛ لأنَّهُ يَحْدُثُ غالبًا في الجُمَلِ المتشابهةِ النهاياتِ؛ كما هو الحالُ هنا.

(٥) الحديث أخرجه المُصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٢٣) بهذا الإسنادِ والمتن؛ وضَعَّفه- كما سيأتي- في حِينَ أخرجَهُ في "المنتَظَم" (١/ ١٨٤)؛ مُحْتَجًّا به!

وأخرجه الذهبيُّ في "العلوّ" (١٠٤) من طريق عليِّ بن الحَسَنِ الحافظ، وحَنْبَل بن عبدالله بن الفَرَج الرُّصَافيّ؛ كلاهما عن ابنِ الحُصَيْنِ، به.

وهو في "مسند الإمام أحمد" (١/ ٢٠٦ رقم١٧٧٠) بهذا الإسناد والمتن.

تنبيه: جاء الحديثُ في "جامع المسانيد" لابن كثير (٤/ ٦٢٨ - ٦٢٩/ طبعة ابن دهيش)، و"البداية والنهاية" (١/ ١١ - ط. دار إحياء التراث)، و(١/ ١٠ - ط. دار الفكر)، و"إطراف المسند" (٢/ ٦٧٣) بزيادةِ: «الأحنف بن قيس» بين «عبد الله بن عميرة» و «العباس»، وهذا الذي يظهرُ من صنيعِ الحافظِ ابنِ حجرٍ أيضًا في "إتحاف المهرة" (٦/ ٤٨٠)، وهو خطأٌ؛ فقد قال الحافظُ الضياءُ المقدسيُّ في "المختارة" (٨/ ٣٧٦ - ٣٧٧): «رواه الإمامُ أحمدُ عن عبدِ الرزاقِ، عن يحيى بنِ العلاءِ، عن عمَّه شعيبِ بنِ خالدٍ، عن سماكٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عميرةٍ، عن العباسِ، ولم يذكرِ: الأحنف».
وقد جاء الحديثُ في "جامع المسانيد" (٧/ ٢٠٢-٢٠٣ - ط. قلعجي) على الصواب؛ دون زيادةِ «الأحنف بن قيس»، ولم يُشِرِ المحققُ إلى وجودِ الزيادةِ فيما اعتمده من النسخِ، فلعل ذلك بسبب اختلافِ النسخِ التي اعتمدها عن النسخِ التي اعتمدها الشيخُ ابنُ دهيشٍ، والله أعلم.
ولم يثبتْ محققو "البداية والنهاية" (١/ ١٥- ١٦ - ط. دار هجر) هذه الزيادةَ، غيرَ أنهم ذكروا أنها موجودةٌ في النسخِ، وإنما حذفوها اعتمادًا على ما جاء في "المسند".
ومما يؤكدُ أن روايةَ عبدِ الرزاقِ ليس فيها ذكرٌ للأحنفِ:
أن الحديثَ أخرجَه محمدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبة في "العرش" (١٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٧١٣)، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٠٠)، والحاكمُ في "المستدرك" (٢/ ٢٨٧ و ٣٧٨ و٤١٢)، والبغويُّ في "تفسيره" (٨/ ٢١٠) جميعُهم من طريقِ عبدِ الرزاقِ، به.
قال ابنُ أبي شيبةَ: «ولم يذكرْ عبدُ الرزاقِ في حديثِه: الأحنفَ».
والحديثُ أخرَجه الدارقطنيُّ في "الغرائب والأفراد"- كما في أطرافه (٤١٣٢/ أطراف)- ثم قال: «غريبٌ من حديثِ شعيبِ بنِ خالدٍ عن سماكٍ، تفرَّد به يحيى بنُ العلاءِ عنه، وتفرَّدَ به عبدُ الرزاقِ عن يحيى، ولم يذكرْ فيه: الأحنفَ، ورواه عمرُو بنُ أبي قيسٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عميرةَ، عن الأحنفِ، عن العباسِ، وهو المشهورُ».
قال المصنف في الموضع السابق من "العلل": «هذا حديثٌ لا يصحُّ؛ قال بعضُ الحفاظِ: تفرَّدَ به يحيى بنُ العلاءِ، قال أحمدُ: هو كذابٌ يضعُ الحديثَ، وقال يحيى: ليس بثقةٍ، وقال الفلَّاسُ: متروكُ الحديثِ، وقال =

= ابنُ عديٍّ: أحاديثُه موضوعاتٌ، وقال ابنُ حِبَّانَ: لا يجوزُ الاحتجاجُ به. وقد رواه عبادُ بنُ يعقوبَ فزادَ في إسنادِه: الأحنف بن قيس، عن العباس. قال ابنُ حِبَّانَ: عبادٌ يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ، فاستحقَّ التركَ».
وقال الذهبيُّ في "العلو" (ص٦٠): «تفرَّدَ به سماكٌ عن عبدِ اللهِ، وعبدِ اللهِ فيه جهالةٌ، ويحيى بن العلاء متروكُ الحديثِ». وانظر: "المنفردات والوحدان" لمسلم (٤٢٣ و٤٣٩)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٦٩)، و"المغني في الضعفاء" (٢/٤٠٩)، و"ذيل الميزان" (٤٨٤).
وقال ابنُ عديٍّ: «وليحيى بنِ العلاء غير ما ذكرت، والذي ذكرت مع ما لم أذكر مما لا يُتابعُ عليه، وكلُّها غيرُ محفوظةٌ، ويحيى بن العلاء بيِّن الضعف على روايته وحديثه».
وقال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يخرِّجاه»، وتعقَّبَه الذهبيُّ بقوله: «يحيى واهٍ». وانظر: "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" لابن الملقن (٢٩٧).
وقال البوصيري في "إتحاف الخيرة" (٦/ ١٦٥): «هذا إسنادٌ ضعيفٌ ومنقطعٌ؛ عبدُ اللهِ بنُ عميرةَ لم يدركِ العباسَ، ويحيى بنُ العلاءِ ضعيفٌ».
وانظر: "السلسلة الضعيفة" (١٢٤٧).
وقد اختلف في هذا الحديث على سماك:
فرواه شعيبُ بنُ خالدٍ- كما سبق- عن سماكٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عميرةَ، عن العباس بن عبد المطلب، به.
وأخرجه إبراهيمُ بنُ طهمانَ في "مشيخته" (١٨) عن سماكٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عميرةَ، عن الأحنفِ بنِ قيسٍ، عن العباسِ بنِ عبدِ المطلبِ، به هكذا بزيادة: «الأحنف بن قيس».
ومن طريقِ ابنِ طهمانَ أَخرجه أبو داودَ في "سننه" (٤٧٢٥)، والآجُرِّيُّ في "الشريعة" (٦٦٥)، وابنُ مَنْدَه في "التوحيد" (١/ ١١٦)، والبيهقيُّ في "الأسماء والصفات" (٨٨٢)، والجورقانيُّ في "الأباطيل" (٧٢)، والضياءُ في "المختارة" (٨/ ٣٧٥ - ٣٧٦ رقم ٤٦٣ و٤٦٤)، والذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٢٤١)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٧٩٤ - ٧٩٥).
قال الجورقاني: «هذا حديث صحيح، رواه عن سماك جماعةٌ، منهم: عنبسةُ ابنُ سعيدٍ، والوليدُ بنُ أبي ثورٍ، وعمرُو بنُ أبي قيسٍ، وغيرُهم».
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٧٢٣)، وابنُ ماجه في "سننه" (١٩٣)، =

= وعثمانُ بن سعيدٍ الدارميُّ في "الرد على الجهمية" (٧٢)، وفي "النقض على بشر المِرِّيسي" (١/ ٤٧٣ - ٤٧٤)، وابنُ أبي الدنيا في "المطر والرعد والبرق" (٢)، وعبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في "زوائد المسند" (١/ ٢٠٧ رقم ١٧٧١)، والبزارُ في "مسنده" (١٣١٠)، ومحمدُ بنُ عثمانَ بن أبي شيبة في "العرش" (٩)، وابنُ خزيمةَ في "التوحيد" (١/ ٢٣٦ - ٢٣٧)، والعقيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ٢٨٤)، وأبو بكر الشافعيُّ في "الغيلانيات" (٢٩٥ و٢٩٨)، والآجُرِّيُّ في "الشريعة" (٦٦٣ و٦٦٤)، والدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٥٩٧)، وابنُ شاهينَ في "الفوائد" (٢/مجموع فيه مصنفاته)، واللالَكَائيُّ في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٦٥١)، وابنُ عبدِ البرِّ في "التمهيد" (٧/ ١٤٠) من طريقِ الوليدِ بنِ أبي ثورٍ، وأبو داود في "سننه" (٤٧٢٤)، والترمذيُّ في "جامعه" (٣٣٢٠)، والفاكهي في "أخبار مكة" (٣/ ٧٦ - ٧٧)، وابنُ أبي عاصم في "السنة" (٥٧٧)، والبزارُ في "مسنده" (١٣٠٩)، والرويانيُّ في "مسنده" (١٣٢٩)، وابنُ خزيمةَ في "التوحيد" (١/ ٢٣٤ - ٢٣٥)، والطبرانيُّ في "السنة" (٣)، وأبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٥٦٦ - ٥٦٧ و٣/ ١٠٥٠ - ١٠٥١)، وابنُ مَنْدَه في "التوحيد" (١/ ١١٤ - ١١٥ و١٦٣ - ١٦٤)، واللالكائيُّ في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٦٤٩ و٦٥٠)، وأبو القاسم الأصبهانيُّ في "الحجة في بيان المحجة" (٢/ ٨٤ - ٨٥) من طريقِ عمرِو بنِ أبي قيسٍ، والرويانيُّ في "مسنده" (١٣٣٠)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢) من طريقِ عمرِو بنِ ثابتٍ؛ جميعُهم (الوليد بنُ أبي ثور، وعمرو بن أبي قيس، وعمرو بن ثابت) عن سماكٍ، به. وسقط من روايةِ عمرِو بنِ ثابتٍ عند الرويانيِّ ذِكرُ: «عبدِ اللهِ بنِ عميرةَ».

وعن عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ أخرجَه الطبرانيُّ في "السنة" (٣)، ومن طريقِ أبي بكرٍ الشافعيِّ أخرجَه المصنفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٢٤-٢٥).

قالَ الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمُه يُروَى بهذا الكلامِ وهذا اللفظِ إلا من هذا الوجهِ عن العباسِ، عن النبيِّ ﷺ، وعبدُ اللهِ بنُ عميرةَ لا نعلمُ روى عنه إلا سماكُ بنُ حربٍ، وقد روى عنه سماكٌ غيرَ حديثٍ». =

= وقال المصنفُ في الموضع السابقِ من "العلل": «قال ابنُ نميرٍ ويحيى بنُ معينٍ: الوليدُ ليس بشيءٍ، وقال ابنُ نميرٍ في رواية: هو كذابٌ، وقال أحمدُ والنسائيُّ: ضعيفٌ».
قال ابنُ القيمِ في "تهذيب سنن أبي داود" (٤/ ٢١٥٨ - ٢١٦٠): «قد رُدَّ هذا الحديثُ بشيئينِ؛ أحدِهما: بأن فيه الوليدَ بنَ أبي ثورٍ، ولا يحتجُّ به... قال المثبتون: أما ردُّ الحديثِ الأولِ بالوليدِ بنِ أبي ثورٍ ففاسدٌ؛ فإن الوليدَ لم ينفرد به؛ بل تابعه عليه إبراهيم بن طهمان؛ كلاهما عن سماكٍ، ومن طريقه رواه أبو داود، ورواه أيضا عمرو بن أبي قيس عن سماكٍ، ومن حديثِه رواه الترمذيُّ... فأيُّ ذنبٍ للوليدِ في هذا، وأيُّ تعلقٍ عليه؟! وإنما ذنبُه روايتُه ما يخالفُ قولَ الجهميةِ، وهي علتُه المؤثرةُ عند القوم». وانظر: "اجتماع الجيوش الإسلامية" (٢/ ١٦٢ - ١٦٣)، و"مختصر الصواعق المرسلة" (٣/ ١٠٦٤).
ورواه أبو خالدٍ الدالانيُّ، عن سماكٍ؛ فأَرْسَلَهُ:
أخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٥٦٩) من طريقِ يزيدِ أبي خالدٍ الدالانيِّ، عن سماكِ بنِ حربٍ، عن عبدِ اللهِ القيسيِّ بنِ عميرةَ، عن الأحنفِ ابنِ قيسٍ، عن النبيِّ ﷺ، نحوه. هكذا دون ذكر: «العباسِ بنِ عبدِ المطلبِ».
ورواه شريكٌ، عن سماكٍ؛ فأوقفه على العباسِ، ولم يرفعْه:
أخرجَه عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميِّ في "النقض على بشر المريسي" (١/ ٤٧٩ - ٤٨٠)، ومحمدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ في "العرش" (٢٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٧١٢)، وابنُ خزيمةَ في "التوحيد" (١/ ٢٥١)، وأبو بكرٍ الشافعيِّ في "الغيلانيات" (٢٩٧)، والحاكمُ في "المستدرك" (٢/ ٣٧٨ و٥٠٠)، والثعلبيُّ في "تفسيره" (١٠/ ٢٨ - ٢٩)، والخطيبُ في "تالي تلخيص المتشابه" (٢٩٥) من طريقِ شريكٍ، عن سماكِ بنِ حربٍ، عن عبدِ اللهِ ابنِ عميرةَ، عن الأحنفِ بنِ قيسٍ، عن العباسِ بنِ عبدِ المطلبِ رضي الله عنه في قولِه تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾، قال: «ثمانيةُ أملاكٍ على صورةِ الأوعالِ». هكذا موقوفًا.
وسقَطَ من الموضعِ الأولِ عند الحاكمِ: «الأحنف بن قيس». وسقط من إسناد الثعلبي: «عبد الله بن عميرة».
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه! وقد أسند =

= هذا الحديثَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ: شعيبُ بنُ خالدٍ الرازيُّ، والوليدُ بنُ أبي ثورٍ، وعمرُو بنُ ثابتِ بنِ أبي المقدامِ، عن سماكِ بنِ حربٍ، ولم يحتجَّ الشيخانِ بواحدٍ منهم، وقد ذكرتُ حديثَ شعيبِ بنِ خالدٍ؛ إذ هو أقربهُم إلى الاحتجاجِ به».
قال الذهبي في "التلخيص": «بل حديثُ الوليدِ أجودُ».
وخلاصةُ ما تقدَّم: أن الحديثَ لا ينبغي أن يُعَلَّ بمَنْ هو دونَ سماكِ بنِ حربٍ؛ لمجيئِه عنه من طرقٍ متعددةٍ، وإن كان بعضُها معلولًا، لكن لو لم يُرْوَ الحديثُ إلا من طريقِ ابنِ طهمانَ، والوليدِ بنِ أبي ثورٍ، وعمرِو بنِ أبي قيسٍ؛ لكان كافيًا في ثبوتِه عن سماكٍ؛ لأن كلَّ روايةٍ تعضدُ الأخرى، فكيف به مع رواية أبي خالد الدالاني وشريك بن عبد الله، وإن كان فيهما بعضُ الخلافِ المرجوح؟!
لكن يبقى النظرُ في تفردِ سماكِ بنِ حربٍ بالحديثِ، ومعرفةُ حالِ عبدِ اللهِ بن عميرةَ، وهل سمع مِن الأحنفِ أو لا؟
وقد قال البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٥٩) في ترجمةِ عبدِ اللهِ بنِ عميرةَ: «ولا نعلمُ له سماعًا من الأحنفِ»، وردّ هذا شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ في "مجموع الفتاوى" (٣/ ١٩١ - ١٩٢) فقال: «وطلب بعضُهم إعادةَ قراءةِ الأحاديثِ المذكورةِ في العقيدةِ ليطعنَ في بعضِها، فعرفتُ مقصودَه، فقلتُ: كأنك قد استعددتَّ للطعنِ في حديثِ الأوعالِ؛ حديثِ العباسِ بنِ عبدِ المطلبِ- وكانوا قد تعنّتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكيُّ الدينِ عبدُ العظيم من قولِ البخاريِّ في "تاريخه": عبدُ اللهِ بنُ عميرةَ لا يُعرفُ له سماعٌ مِنَ الأحنفِ- فقلتُ: هذا الحديثُ مع أنه رواه أهلُ السننِ؛ كأبي داودَ وابنِ ماجه والترمذيِّ وغيرِهم، فهو مرويٌّ من طريقينِ مشهورين، فالقدحُ في أحدِهما لا يقدحُ في الآخرِ، فقال: أليس مدارُه على ابنِ عميرةَ، وقد قال البخاريُّ: لا يعرفُ له سماعٌ مِن الأحنفِ؟ فقلتُ: قد رواه إمامُ الأئمةِ ابنُ خزيمةَ في كتاب "التوحيد" الذي اشترط فيه أنه لا يحتجُّ فيه إلا بما نقله العدلُ عن العدلِ موصولًا إلى النبيِّ ﷺ، قلتُ: والإثباتُ مُقدَّمٌ على النفيِ، والبخاريُّ إنما نفى معرفةَ سماعه من الأحنفِ، لم ينفِ معرفةَ الناسِ بهذا! فإذا عرف غيرُه- كإمامِ الأئمةِ ابنِ خزيمةَ- ما ثبت به الإسنادُ، كانت معرفتُه وإثباتُه مقدَّمًا على نفيِ غيرِه وعدمِ معرفتِه» اهـ. =

تَفرَّدَ بهذا الحديثِ يحيى بنُ العَلَاءِ(١)؛ قال أحمدُ بنُ حنبلٍ(٢): «هو كذَّابٌ يَضَعُ الحديثَ»، وقال يحيى بنُ مَعِينٍ(٣): «ليس بثقةٍ»، وقال أبو حَفْصٍ الفَلَّاسُ(٤): «هو متروكُ الحديثِ»، وقال أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ(٥): «أحاديثُهُ موضوعةٌ»، وقال أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ(٦): «لا يجوزُ الِاحتجاجُ به».

وقد رواه عَبَّادُ بنُ يَعْقُوبَ(٧)، فزاد في الإسنادِ: الأَحْنَفَ بنَ

= وُيستفاد مما تقدّم أن الحديثَ قبله كثيرٌ من الحفاظِ ولم يعلّوه، ومنهم: الترمذيُّ، وابنُ خزيمةَ، والحاكمُ، والجورقانيُّ، والضياءُ المقدسيُّ، وشيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ، وتلميذُه ابنُ القيم.
وأعلّه البخاريُّ، والبزارُ، وابنُ الجوزيِّ، والذهبيُّ، وهو ظاهرُ صنيعِ ابنِ عديٍّ والدارقطنيِّ.
والذي يترجّحُ- والله أعلم- أنه ضعيفٌ؛ لأن عبدَ اللهِ بنَ عميرةَ لم يوثّق من إمام معتبرٍ، فهو مقبولٌ- كما تقدّم نقلُه عن الحافظِ ابنِ حجرٍ- ولم يثبتْ سماُعه من الأحنفِ بنِ قيسٍ، والله أعلم.

(١) وقال المصنِّفُ في "العللِ المتناهية": «هذا حديثٌ لا يَصِحُّ؛ قال بعضُ الحفَّاظ: تَفرَّدَ به يحيى بن العلاء...». ثمَّ ذكَرَ بقيَّةَ كلامِهِ هنا.

(٢) ذكَرَ المصنِّفُ هذا النصَّ أيضًا في "العلل"، و"الضعفاء والمتروكين" (٣/ ٢٠٠)، ولم نَجِدْهُ عند غيرِهِ ممَّن تقدَّمه.

(٣) كما في "تاريخ ابن مَعِين" برواية عبَّاس الدُّورِيّ (٢/ ٦٥١)، و"الضُّعَفاء" للعُقَيْلِيّ (٤/ ٤٣٧)، و"الكامل" (٧/ ١٩٨).

(٤) انظر: "الجَرْح والتعديل" (٩/ ١٨٠).

(٥) نقلَهُ عن ابن عَدِيٍّ أيضًا المِزِّيُّ في "تهذيب الكَمَال" (٣١/ ٤٨٨)؛ ولم نقفْ عليه في "الكامل" بطبعتَيْهِ؛ فلعلَّه قد سقَطَ من الطبعتَيْن، والله أعلم.

(٦) في "المجروحين" (٣/ ١١٦)، ونصُّ عبارته: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبة التي إذا سمعها مَنْ الحديثُ صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به».

(٧) هو: عَبَّادُ بنُ يعقوبَ، الأَسَدِيُّ الرواجنيُّ، أبو سَعِيدٍ الكوفيُّ الشِّيعِيُّ، قال أبو حاتم: «شيخٌ ثقةٌ»، وقال الحاكم: «كان أبو بكرِ بنُ خُزَيْمةَ يقولُ: حدَّثنا =

قَيْسٍ[(١)]، عن العَبَّاسِ[(٢)]، قال ابنُ حِبَّانَ[(٣)]: «عبَّادٌ يَرْوِي المَنَاكِيرَ عن

= الثقةُ في روايتِه، المتهمُ في دينِهِ عَبَّادُ بنُ يعقوبَ»، توفِّي سنةَ (٢٥٠هـ). ترجمتُهُ في: "المجروحين" (٢/ ١٧٢)، و"الكامل" (٤/ ٣٤٨)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٩٢٩)، و"تهذيب الكَمَال" (١٤/ ١٧٥).

(١) هو: الأحنفُ بنُ قَيْسِ بن مُعَاويةَ بن حُصَيْن، أبو بَحْرِ التَّمِيمِيُّ، والأحنفُ لَقَبٌ، واسمُهُ الضَّحَّاكُ، وقيل: صَخْرٌ، أدرَكَ زمانَ النبيِّ ﷺ ولم يَرَهُ، قال العِجْلي: «بصريٌّ تابعيٌّ ثقةٌ»، توفِّي سنةَ (٦٧هـ)، وقيل: سنةَ (٧٢هـ). ترجمتُهُ في: "الثقات" (٤/ ٥٥)، و"تهذيب الكَمَال" (٢/ ٢٨٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٤/ ٨٦).

(٢) روايةُ عبَّادِ بنِ يعقوبَ هذه أخرجها: البزارُ في "مسنده" (١٣١٠)، ومحمدُ ابنُ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ في "العرش" (٩)، وابنُ خزيمةَ في "التوحيد" (١/ ٢٣٦-٢٣٧)، والآجريُّ في "الشريعة" (٦٦٤)، والدارقطنيُّ في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٥٩٧)، وابنُ شاهينَ في "الفوائد" (٢/ مجموع فيه مصنفاته)؛ جميعُهم من طريقِ عبادِ بنِ يعقوبَ، عن الوليدِ بنِ أبي ثورٍ، عن سماكِ بنِ حربٍ، عن عبدِاللهِ بنِ عَمِيرةَ، عن الأحنفِ بنِ قيسٍ، عن العَبَّاسِ ابنِ عبدِالمطلبِ، به.
ولم ينفردْ عبادُ بنُ يعقوبَ بالحديث عن الوليدِ، بل تابعه فروةُ بنُ أبي المغراءِ، وأبو صهيبٍ النضرُ بنُ سعيدٍ؛ عند أبي شيبةَ في "العرش" (٩)، ومحمدُ بنُ سليمانَ المصِّيصيُّ لوينٌ عند الآجريِّ في "الشريعة" (٦٦٣)، وأبي بكرٍ الشافعيِّ في "الغيلانات" (٢٩٥)، والوليدُ بنُ صالح عند أبي بكرٍ الشافعيِّ أيضًا (٢٩٨)، ومحمدُ بنُ الصباحِ عند أبي داودَ (٤٧٢٣)، وابنِ ماجه (١٩٣)، والعقيليِّ في "الضعفاء" (٢/ ٢٤٨)، وغيرُهم.
ولم ينفردْ به الوليدُ بنُ أبي ثورٍ، بل تابعه إبراهيمُ بنُ طهمانَ، وعمرُو بنُ أبي قيسٍ، وغيرُهما، وروايتُهم هي الصوابُ؛ كما تقدَّمَ تفصيلُ ذلك في تخريجِ الحديثِ، ولكنَّ مشكلةَ المصنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ أنه ينقدُ الحديثَ ببعضِ الرواةِ الذين جاؤوا في بعضِ الطرقِ، وليسوا هم من يتحملُ روايةَ الحديثِ؛ كما سبق في أمثلةٍ عديدةٍ، بينما تجدُه يهملُ موطنَ العِلَّةِ أحيانًا كما في هذا الحديثِ الذي لم يتعرضْ فيه للعللِ التي أعلَّه بها بعضُ الأئمةِ الذين تقدَّمَ ذكرُهم؛ كالبخاريِّ وغيرِه، والله أعلم.

(٣) في "المجروحين" (٢/ ١٧٢).

المشاهيرِ؛ فاستحَقَّ التَّرْكَ».

حديثٌ آخَرُ في "المسندِ":

[٤٠] أخبَرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبَرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبَرَنَا أحمدُ ابنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا حَجَّاجٌ[١]، قال: حدَّثنا [فِطْرٌ][٢]، عن عبدِ اللهِ بنِ شَرِيكٍ[٣]،

---

(١) هو: حَجَّاج بن مُحمَّد المِصِّيصِيّ، تقدمت ترجمته (ص٣٤٣).

(٢) سقطت عصا الطاء من الأصل، فأصبحت تُقرأ: «ففر» من غير نقط؛ وهو تحريف، والتصويبُ من "الموضوعات" للمصنِّف، و"مسند الإمام أحمد"، ومصادرِ التخريج.
وهو: فِطْرُ بنُ خَلِيفةَ، القُرَشِيُّ المَخْزُوميُّ مولاهم، أبو بكرٍ الكُوفيُّ الحَنَّاط، ثقة، إلا أنه شيعي جَلْدٌ، فقد وثَّقه أحمد، وقال مَرَّةً: «كان فِطْرٌ عندَ يحيى بن سَعِيد ثقةً، لكنَّه خَشَبِيٌّ مُفْرِطٌ»، ووثقه ابن معين، وابن سعد، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال مرَّة: «ثقة حافظ كيِّس»، وقال أبو بكرِ بنُ عَيَّاش: «ما تَرَكْتُ الروايةَ عن فِطْرٍ إلا لسُوءِ مذهبِهِ»، وقال العِجْلي: «ثِقَةٌ حَسَنُ الحديثِ، فيه تشيُّعٌ يسيرٌ»، توفِّي سنةَ (١٥٣هـ)، وقيل: (١٥٥هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٦٤)، و"التاريخ الكبير" (٧/ ١٣٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٧/ ٩٠)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٣/ ٣١٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٧/ ٣٠)، و"ديوان الضعفاء" (٣٣٩٥)، و"الكاشف" (٤٤٩٤).

(٣) هو: عبدُ اللهِ بنُ شَرِيك، العامريُّ الكُوفِيُّ، صدوق يتشيع، أفرط الجوزجاني فكذَّبه؛ كما في "التقريب" (٣٣٨٤)، فقد وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة من كبراء أهل الكوفة، يميل إلى التشيع»، وكان ابن مهدي قد ترك الحديث عنه، وقال أبو حاتم والنسائي: «ليس بقويٍّ»، وقال النسائي مرَّة: «ليس به بأس»، وقال العقيلي: «كان ممن يَغْلُو».
انظر ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٦/ ٨٧)، و"التاريخ الكبير" (٥/ ١١٥)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ٨٠)، و"الكامل" (٤/ ١٧٤)، و"تهذيب الكَمَال" (١٥/ ٨٧)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٥٣).

عن عبدِ اللهِ بنِ الرُّقَيْمِ الكِنَانيِّ(١)، قال: خَرَجْنَا إلى المَدِينَةِ زَمَنَ الجَمَلِ(٢)، فَلَقِينَا سَعْدَ بنَ مالكٍ بها، فقال: أَمَرَ رَسولُ اللهِ [بِسَدِّ](٣) الأَبْوَابِ الشَّارِعَةِ فِي المَسْجِدِ، وَتَرْكِ بَابِ عَلِيٍّ(٤).

---

(١) هو: عبدُ اللهِ بنُ الرُّقَيْم- بضمِّ الراءِ- ويقال: ابنُ أبي الرُّقَيْم، ويقالُ: ابنُ الأَرْقَم، الكِنَانيُّ الكُوفيُّ، مجهول كما في "التقريب" (٣٣١٧)؛ رَوَى له النسائي في "خصائص علي"، وقال: «لا أعرفُهُ». انظر ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ٩٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ٥٤)، و"تهذيب الكَمَال" (١٤/ ٥٠٥)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ١٣٦).

(٢) المرادُ: واقعةُ الجَمَلِ المشهورةُ، وكانتْ بينَ عليٍّ مِنْ جهة، وطلحةَ والزُّبَيْرِ ومن معهما مِنْ جهةٍ أخرى؛ رضي الله عنهم جميعًا
انظر: "الكامل في التاريخ" (٣/ ٢٠٥)، و"تاريخ الإسلام" (٣/ ٤٨٣)، و"البداية والنهاية" (٧/ ٢٤٦)، و"شذرات الذهب" (١/ ٢٠٥).

(٣) في الأصلِ: «يسد»؛ والتصويبُ مِنَ "الموضوعات" و"المسند".

(٤) الحديث أخرجه المصنف في "الموضوعات" (٢/ ١٣١ رقم ٦٨٤) بهذا الإسناد والمتن.
وهو في "مسند الإمام أحمد" (١/ ١٧٥ رقم ١٥١١).
ومن طريقِ أحمدَ أيضًا أخرجه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ١٦٥).
وأخرجَه ابنُ أبي عاصم في "السنة" (١٣٨٤) من طريقِ الحسنِ بنِ علي الحلواني، عن يزيد بن هارون، عن فطر، عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله ابنِ الأرقم قال: أتينا المدينةَ أنا وأناسٌ من أهلِ الكوفةِ، فلقينا سعدَ بنَ أبي وقاصٍ، فقال: كونوا عراقيين، كونوا عراقيين، قال: وكنتُ من أقربِ القومِ إليه، فسأل عن عليٍّ رضي الله عنه؛ قال: كيف رأيتُموه؟ هل سمعتُموه يذكرني؟ قلنا: لا، أما باسمك فلا؛ ولكنا سمعناه يقولُ: اتقوا فتنة الأخنسِ، فقال: أسمّاني؟ قلنا: لا، فقال: إن الخُنسَ كثيرٌ؛ ولكن لا أزال أحبُّه بعد ثلاثٍ سمعتهن من رسولِ اللهِ ﷺ: إن رسولَ اللهِ ﷺ بعث أبا بكرٍ بالبراءةِ، ثم بعث عليًّا فأخذها منه، فرجع أبا بكر كابتًا، فقال: يا رسولَ اللهِ؟! فقال: «لا يؤدي عني إلا رجلٌ مني»، قال: وسدَّتْ أبوابُ الناسِ التي كانت تلي المسجدَ غيرَ باب عليٍّ، فقال العباسُ: يا رسولَ اللهِ! سددتُّ أبوابنا =

= وتركتَ بابَ عليٍّ وهو أحدثُنا؟! فقال: «إني لم أسكنكم ولا سددتَّ أبوابَكم؛ ولكني أُمِرْتُ بذلك»، وقال في غزوة تبوك: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارونَ من موسى؛ غير أنك لستَ بنبيٍّ؟». اهـ. ونكارةُ هذا اللفظِ بيّنةٌ في سؤالِ سعدٍ للقومِ عن عليٍّ ﵁، وقوله: «هل سمّاني؟»، أو في كونِ أبي بكرٍ ﵁ رجع كابتًا، ولم يرد هذا اللفظ في شيء من الروايات.
وأخرجه في "الآحاد والمثاني" (٢٠٨) من الطريق نفسه مختصرًا، لم يذكر قوله: «ولكن لا أزال أحبه...» إلخ.
ثم أخرجه في "السنة" أيضًا عقب الطريق السابق برقم (١٣٨٥) من طريق زيد بن الحباب، عن فطر، ولم يسُقْ لفظَه، وإنما عطَفَه على اللفظ السابقِ.
وقد أخرج ابنُ عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ١٦٥) هذا الحديثَ من طريق خيثمةَ بنِ سليمانَ، عن يحيى بن أبي طالب، عن يزيد بن هارون، عن فطر بن خليفة، عن عبد الله بن شريك عن زيد بن أرقم قال: قدمتُ المدينةَ، فجلسْنا إلى سعد، فقال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ لعليٍّ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى». وسدّ رسول الله ﷺ الأبواب إلا باب علي. ثم قال ابن عساكر: «هكذا قال: عن زيد بن أرقم! وهذا الحديث عند الناس عن عبد الله ابن شريك، عن عبد الله بن أرقم الكناني عن سعد».
وأخرجه النسائيُّ في "خصائص علي" (٤١) من طريقِ أسباطِ بنِ محمدٍ، وابنِ المغازليِّ في "مناقب علي" (٣٠٦) من طريقِ عبيدِ اللهِ بنِ موسى؛ كلاهما (أسباط بن محمد، وعبيد الله بن موسى) عن فطرٍ، به مختصرًا نحو لفظ ابن الجوزي هنا، ليس فيه شيء مما ذكره ابن أبي عاصم.
وقد اختُلِفَ في الحديثِ على عبد الله بن شريك؛ فقال فطرٌ عنه هكذا، وقال إسرائيلُ عنه، عن الحارث بن مالك، عن سعد، وقال جابر بن الحر عنه، عن الحارث بن ثعلبة، عن سعد.
أما روايةُ إسرائيلَ: فأخرجها النسائيُّ في "خصائص علي" (٤٠)، والشاشيُّ في "مسنده" (٦٣)؛ كلاهما من طريقِ عليِّ بنِ قادم- واللفظ للنسائيِّ- قال: أخبرنا إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك قال: أتيتُ مكةَ، فلقيتُ سعدَ بن أبي وقاص فقلتُ: هل سمعتَ لعلي منقبةً؟ قال: كنا مع رسول الله ﷺ في المسجد، فنودي فينا ليلًا: «ليخرج من في المسجد، =

= إلا آلَ رسولِ اللهِ ﷺ، وآلَ عليٍّ». قال: فخرجْنا، فلما أصبح أتاه عمّه فقال: يا رسول الله أخرجت أصحابك وأعمامك وأسكنت هذا الغلام! فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «ما أنا أمرت بإخراجكم ولا بإسكان هذا الغلام، إن الله هو أمر به». قال أبو عبد الرحمن: قال فطر: عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم، عن سعد: أن العباس أتى النبي ﷺ فقال: سددتَّ أبوابنَا إلا بابَ عليٍّ! فقال: «ما أنا فتحتُها ولا سددتُّها». قال أبو عبد الرحمن: «عبد الله بن شريك ليس بذلك، والحارث بن مالك لا أعرفه، ولا عبد الله بن الرقيم».
وعلي بن قادم مختلف فيه، ضعَّفَه ابنُ معينٍ وغيره، وقال أبو حاتم: «محلّه الصدق»، وقال الساجي: «صدوق، وفيه ضعف». انظر "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٨٨).
وأما روايةُ جابرِ بنِ الحرِّ فأخرجها ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ١١٩ - ١٢٠) من طريقِ أبي العباسِ بنِ عقدةَ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ سعيدٍ، قال: نا يحيى بنُ زكريا بن شيبانَ، نا إسحاقُ بنُ يزيدَ، نا جابرُ بنُ الحرِّ النخعيُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ شريكٍ، عن الحارثِ بنِ ثعلبةَ قال: سمعتُ سعدَ بنَ أبي وقاصٍ يقول: لقد كانت لعليٍّ خصالٌ لأن تكونَ لي واحدةٌ منهن أحبُّ إليَّ من الدنيا وما فيها: غزا رسولُ اللهِ ﷺ تبوك، فقال له عليٌّ: تخلّفني؟ فقال: «يا ابنَ أبي طالبٍ، أما ترضى أن تكون مني بمنزلةِ هارونَ من موسى؟» فلأن تكونَ هذه لي أحبُّ إليَّ من الدنيا وما فيها، وأخرج الناسَ من المسجدِ وترك عليًّا فيه، فقال له: «عليٌّ يحلُّ له ما يحلُّ»، وقال له يوم غديرِ خمٍّ: «من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه» وأرسل أبا بكر ببراءة فأرسل عليًّا على أثره، فأخذ منه براءة فقرأها على أهل مكة، فلأن تكون لي واحدةٌ منهن أحبُّ إليَّ من الدنيا وما فيها. اهـ.
وفي سندِه جابرُ بنُ الحرِّ النخعيُّ، لم أجدْ مَنْ تكلَّمَ فيه بجرحٍ أو تعديلٍ، سوى الأزديِّ، فإنه قال عنه: «يتكلمون فيه».
وأما أبو العباس بنُ عقدةَ، فالكلامُ فيه طويلٌ، والذي يترجحُ من حالِه- إن شاء الله- أنه متروك الحديث. انظر "لسان الميزان" (١/ ٦٠٥ رقم٧٥٢)، و"التنكيل" للمعلمي (١/ ٣٧٢-٣٧٣).
وقد ذكر المزِّيُّ في "تهذيب الكمال" (٥/ ٢٧٧- ٢٧٨) هذا الاختلافَ على عبدِ اللهِ بنِ شريكٍ، ثم قال: «والمحفوظُ حديثُ فطرٍ». =

= وقال المصنفُ في "الموضوعات" (٢/ ١٣٥-١٣٦) - بعد أن ذكره من حديثِ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ، وابنِ عمرَ، وابنِ عباسٍ، وزيدِ بنِ أرقمَ، وجابرٍ- قال: «هذه الأحاديثُ كلُّها باطلةٌ لا يصحُّ منها شيءٌ... وهذه الأحاديثُ كلُّها من وضعِ الرافضةِ قابلوا بها الحديثَ المتفقَ على صحتِه في سدِّ الأبوابِ غيرِ بابِ أبي بكرٍ».
والذي يترجّحُ- إن شاء الله- أن الحديثَ ضعيفٌ غيرُ صحيحٍ، وأما الحكمُ عليه بالوضعِ فلم يقرّ ابنُ الجوزيِّ على حكمِه هذا عددٌ من أهلِ العلمِ، بل ذهب بعضُهم إلى تقويتِه.
قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «أخرجه أحمدُ والنسائيُّ، وإسنادُه قويٌّ»، وقال أيضًا: «وأما حديثُ سعدِ بنِ مالكٍ في ذلك فهو من روايةِ أحمدَ... وإسنادُه حسنٌ»؛ هذا مع أن في إسنادِ الحديثِ عبدِ اللهِ بنِ الرقيمِ، وقد قال عنه ابنُ حجرٍ: «مجهولٌ». انظر: "فتح الباري" (٧/ ١٤)، و"النكت على كتابِ ابنِ الصلاحِ" (١/ ٤٦٥)، و"تقريب التهذيب" (٣٣١٧).
وقال ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (١١/ ٥٧): «وهذا لا ينافي ما ثبت في "صحيح البخاري" من أمره -عليه الصلاة والسلام- في مرضِه الذي مات فيه بسدِّ الأبوابِ الشارعةِ إلى المسجدِ إلا بابَ أبي بكرٍ الصديقِ؛ لأن نفيَ هذا في حقِّ عليٍّ كان في حالِ حياتِه لاحتياجِ فاطمة إلى المرورِ من بيتها إلى بيتِ أبيها، فجعل هذا رفقًا بها، وأما بعد وفاته فزالت هذه العلةَ، فاحتيج إلى فتحِ بابِ الصديقِ لأجلِ خروجه إلى المسجدِ ليصليَ بالناسِ؛ إذ كان الخليفةَ عليهم بعد موتِه عليه الصلاةُ والسلامُ، وفيه إشارةٌ إلى خلافتِه».
وقال ابنُ رجبٍ في "فتح الباري" (٣/ ٣٨٤ - ٣٨٥): «وقد دلَّ أمرُ النبيِّ ﷺ بسدِّ الأبوابِ الشارعةِ في المسجدِ على منعِ إحداثِ الاستطراقِ إلى المساجدِ من البيوتِ؛ فإن ذلك نفعٌ يختصُّ به صاحبُ الاستطراقِ، فلا يجوزُ في المساجدِ... واستُثنِيَ من ذلك الإمامُ ومن يتبعُه؛ فإن استطراقَه إلى المسجدِ فيه نفعٌ يعودُ بمصلحةِ المصلين عمومًا، فكان النبيُّ ﷺ في حياتِه يستطرقُ إلى المسجدِ هو وآل بيتِه تبعًا له، ولهذا رُوِيَ أنه أمر بسدِّ الأبوابِ غيرَ بابِ عليٍّ، كما خرجه الإمامُ أحمدُ والترمذيُّ وغيرُهما من وجوه، فلما انقضتْ مدتُه ﷺ من الدنيا، سد الأبواب كلها إلى المسجد غير باب =

= أبي بكر؛ لأنه الإمامُ بعده، واستطراقُه إلى المسجدِ من بيتِه فيه نفعٌ عامٌ يعودُ على المصلين كلِّهم، والله سبحانه وتعالى أعلم».
وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "القول المسدد" (ص٥٣): «قول ابن الجوزيِّ: إنه باطلٌ، وإنه موضوعٌ، دعوى لم يستدلَّ عليها إلا بمخالفة الحديثِ الذي في الصحيحينِ، وهذا إقدامٌ على ردِّ الأحاديثِ الصحيحةِ بمجردِ التوهم، ولا ينبغي الإقدامُ على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكانِ الجمعِ، ولا يلزمُ من تعذرِ الجمعِ في الحالِ ألَّا يمكن بعد ذلك؛ إذ فوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ، وطريق الورعِ في مثل هذا ألَّا يحكمَ على الحديثِ بالبطلانِ؛ بل يتوقف فيه إلى أن يظهرَ لغيرِه ما لم يظهرْ له، وهذا الحديثُ من هذا البابِ، هو حديثٌ مشهورٌ له طرقٌ متعددةٌ، كلُّ طريقٍ منها على انفرادِها لا تقصرُ عن رتبةِ الحسنِ، ومجموعُها مما يقطعُ بصحتِه على طريقةِ كثيرٍ من أهلِ الحديثِ، وأما كونُه معارضًا لما في الصحيحينِ فغيرُ مُسَلَّم، ليس بينهما معارضةٌ... »
ثم ذكَرَ بقيةَ طرقِه، وبيَّنَ كيفيةَ الجمعِ بينه وبين الحديثِ الذي في الصحيحينِ، فقال (ص٥٦): «وأما كونُ المتنِ معارضًا للمتنِ الثابتِ في الصحيحينِ من حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ، فليس كذلك، ولا معارضةَ بينهما، بل حديث سدِّ الأبوابِ غيرُ حديثِ سدِّ الخوخِ؛ لأن بيتَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ كان داخلَ المسجدِ مجاورًا لبيوتِ النبيِّ ﷺ... فهذا ما يتعلقُ بسدِّ الأبوابِ.
وأما سدُّ الخوخِ فالمرادُ به طاقاتٌ كانت في المسجدِ يستقربون الدخولَ منها، فأمر النبيُّ ﷺ في مرضِ موتِه بسدِّها إلا خوخةَ أبي بكرٍ، وفي ذلك إشارةٌ إلى استخلافِ أبي بكرٍ؛ لأنه يحتاجُ إلى المسجدِ كثيرًا دون غيرِه.
وظهر بهذا الجمعِ أن لا تعارضَ فكيف يُدّعى الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجردِ هذا التوهم؟! ولو فُتح هذا البابُ لِرَدِّ الأحاديثِ لادُّعِيَ في كثيرٍ من الأحاديثِ الصحيحةِ البطلانُ، ولكن يأبى اللهُ ذلك والمؤمنون.
ثم وجدت في كتاب "معاني الأخبار" لأبي بكرٍ الكلاباذيِّ؛ قال: لا تعارضَ بين قصةِ عليٍّ وقصةِ أبي بكرٍ؛ لأن بابَ أبي بكرٍ كان من جملةِ أبوابٍ تطلعُ إلى المسجدِ خوخات، وأبواب البيوت خارجة من المسجد، فأمر النبيُّ ﷺ بسدِّ كلِّ الخوخِ، فلم يبقَ مطلعٌ منها إلى المسجدِ، وتُرِكَتْ خوخةُ أبي بكرٍ فقط. وأما بابُ عليٍّ فلأنه داخلُ المسجدِ يخرجُ منه ويدخلُ فيه؛ كما قال =

قال إبراهيمُ بنُ يعقوبَ السَّعْدِيُّ الحافظُ(١)- وكان أحمدُ بنُ حنبلٍ يُكَاتِبُهُ(٢)-: «كانَ عبدُ اللهِ بنُ شَرِيكٍ- راوي هذا الحديثِ- كَذَّابًا»، وقال أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ(٣): «كان غاليًا في التَّشيُّعِ، يَرْوِي عن الأَثْبَاتِ ما لا يُشْبِهُ حَدِيثَ الثِّقَاتِ».

قال المصنِّفُ: قلتُ: والذي في "الصحيحَيْنِ" مِنْ حديثِ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ/ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: **«لا يَبْقَى في المَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ، إِلَّا بَابَ أبي بَكْرٍ»**(٤). (٣١)

حديثٌ آخَرُ في "المُسْنَدِ":

[٤١] أخبرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال:

= ابنُ عمرَ- للذي سأله حين أشار إلى بيتِ عليٍّ-: هذا بيتُ عليٍّ إلى جنبِه بيتُ النبيِّ ﷺ، وكان بيتُ النبيِّ ﷺ في المسجدِ. انتهى، وبنحوه جمع بينهما الطحاوي في "مشكل الآثار"، وهو في أوائل الثلث الثالث منه، والله أعلم. فهذا ما يتعلقُ بسدِّ الأبوابِ». وانظر: "فتح الباري" (٧/ ١٤ - ١٥)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤٦٢ - ٤٧٠)، و"اللآلئ المصنوعة" (١/ ٣٤٦ - ٣٥٢)، و"الفوائد المجموعة" (ص٣١٦ - ٣١٩)، و"الثمر المستطاب" (١/ ٤٨٧ - ٤٩٣).

(١) هو الجُوزَجَانيُّ الإمام، وعبارتُهُ في "الشَّجَرة في أحوالِ الرِّجَال" (ص٥٢ رقم ٢٧): «مختاريٌّ كذَّاب».

(٢) تَقدَّمَ ذلكَ في كلامِ المُصنِّفِ، ووثَّقناه مِنْ كلامِ الخَلَّالِ، في ترجمةِ الجُوزَجَانيِّ (ص٤٠٠).

(٣) في "المجروحين" (٢/ ٢٦).

(٤) أخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ١٨ رقم ١١١٣٤ و١١١٣٥ و١١١٣٦)، والبخاريُّ (٤٦٦ و٣٦٥٤ و٣٩٠٤)، ومسلمٌ (٢٣٨٢)، والترمذيُّ (٣٦٦٠)، والنسائيُّ في "الكبرى" (٨٠٤٩)؛ مِنْ حَدِيثِ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه.

أخبَرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أبو اليَمَانِ[(١)]، قال: حدَّثنا أبو بكرِ بنُ عبدِ اللهِ[(٢)]، عن راشدِ بنِ سَعْدٍ[(٣)]، عن [حُمْرَةَ][(٤)] بنِ عبدِ كُلَالٍ[(٥)]، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، قال: سمعتُ رسولَ اللهِ يقولُ في حِمْصٍ: **«لَيَبْعَثَنَّ اللهُ مِنْهَا يَوْمَ القِيَامَةِ سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، مَبْعَثُهُمْ فِيمَا بَيْنَ**

---

(١) هو: الحَكَمُ بنُ نافع، تقدمت ترجمته (ص٤٦٣).

(٢) هو: أبو بكرِ بنُ عَبْدِ اللهِ بن أبي مَرْيَم، الغَسَّانِيُّ الحِمْصِيُّ، قيل: اسمُهُ بُكَيْر، وقيل: عبدُ السَّلَام، ضعيف، وكان قد سُرِقَ بيته، فاختلط - كما في "التقريب" (٧٩٧٤)- فقد ضَعَّفَهُ الإمامُ أحمدُ وغيرُهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظه، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث؛ طرقه لصوص، فأخذوا متاعه، فاختلط»، وقال أيضًا: «سألتُ يحيى بنَ مَعِينٍ عن أبي بَكْرِ بن أبي مَرْيَم؛ فضعَّفه»، وقال أبو زُرْعة: «ضعيفٌ منكرُ الحديثِ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «أحاديثُهُ صالحةٌ، ولا يُحتجُّ بها»، توفِّي سنةَ (١٥٦هـ). ترجمتُهُ في: "المجروحين" (٣/ ١٤٦)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٣/ ١٠٨)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٧/ ٦٤).

(٣) هو: راشدُ بنُ سَعْدٍ الحِمْصِيُّ المَقْرَئِيُّ، ويقال: الْمَقْرَائِيّ، ثقة كثير الإرسال- كما في "التقريب" (١٨٥٤)- وثَّقَهُ غيرُ واحد؛ منهم ابن سعد، وابنُ مَعِين، وأبو حاتم، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وقال الإمامُ أحمدُ: «لا بأس به»، وقال الدارقطنيُّ: «لا بأسَ به، يُعْتَبَرُ به إذا لم يحدِّثْ عنه متروكٌ»، توفِّي سنةَ (١١٣هـ) وقيل: (١٠٨هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٤٥٦)، و"التاريخ الكبير" (٣/ ٢٩٢)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٤٨٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٩/ ٨)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٤/ ٤٩٠)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٥٨٣).

(٤) وقَعَ في الأصلِ، و"العلل المتناهية"، وبعض نسخ "المسند": «حمزة»؛ وهو خَطَأ، والتصويبُ من "المسند" المطبوع، ومصادرِ التخريج والترجمةِ الآتية.

(٥) هو: حُمْرَةُ بْنُ لِيْشَرَحَ بْنِ عَبْدِ كُلَالِ بن عَرِيبٍ، الرُّعَيْنِيُّ، أخو معدي كرب بن عبد كُلال، ذكره ابن حبان في "الثقات" (٤/ ١٦٩)، واستدرك عليه الحافظ ابن حجر، فقال في "تَعْجِيل المنفعة" (١/ ١٠٣): «لكنه ذكرَهُ فيمَنْ اسمه "حَمْزَةَ"- بفتح أوّله، وبالزاي- فصحّف، وضبطه المحققون بضم أوله، =

الزَّيْتُونِ[١]، وَحَائِطِهَا[٢]؛ فِي البَرْثِ الأَحْمَرِ»[٣]. البَرْثُ: الأَرْضُ اللَّيِّنَةُ[٤].

= وبالراء المهملة»، وقال الذهبيُّ "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٧٦): «ليس بِعُمْدَة، ويُجَهَّلُ»، وقد شهد فتح مصر، وذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة التي تلي الصحابة، وقال: «صحب عمر». ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٣/ ١٢٨)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٣١٥)، و"تاريخ دمشق" (١٥/ ١٨٠)، و"توضيح المشتبه" (٣/ ٣٠٩-٣١٠)، و"لسان الميزان" (٢/ ٣٥٩). وانظر: "المؤتلف والمختلف" للدارقطنيِّ (٢/ ٥٩٤)، و"تاج العروس" (ح م ر)؛ وفيه: «ابن يشرح».

(١) «الزيتون»: جَبَلٌ بالشام. انظر: "معجم البلدان" (٣/ ١٦٣).

(٢) «حائِطِهَا»، أي: بُسْتَانِهَا. انظر: "لسان العرب"، و"تاج العروس" (ح و ط).

(٣) البَرْثُ- كما في "النهاية" لابنِ الأَثِير (١/ ١١٢)-: «الأَرْضُ اللَّيِّنَةُ، وجمعُهَا: بِرَاثٌ، يريدُ بها: أَرْضًا قريبةً مِنْ حِمْص، قُتِلَ بها جماعةٌ مِنَ الشهداءِ والصالحين». اهـ. وجَمَعَهُ في "لسان العرب" (ب ر ث) على: أَبْرَاث، وبُرُوث، أيضًا. وانظر: "الفائق" للزمخشريِّ (١/ ٩٢)، و"غريب الحديث" للمصنِّفِ (١/ ٦٣).

(٤) الحديث أخرجه المصنف في "العلل المتناهية" (١/ ٣٠٧ - ٣٠٨) بهذا الإسناد والمتن.
وهو في "مسند الإمام أحمد" (١/ ١٩ رقم ١٢٠).
وأخرجَه الطبرانيُّ في "مسند الشاميين" (١٤٥٣)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (١٥/ ١٨١ - ١٨٢) من طريقِ أبي زرعةَ الدمشقيِّ، عن أبي اليمانِ الحكم بنِ نافعٍ، عن أبي بكرِ بنِ أبي مريمَ، به.
وأخرجَه البزارُ في "مسنده" (٣١٧)، والشاشيُّ في "مسنده"- كما في "لسان الميزان" (٣/ ٢٨٧)- من طريقِ بشرِ بنِ بكرٍ، والطبرانيُّ في "مسند الشاميين" (١٤٥٣)، وأبو بكرٍ الإسماعيليُّ- كما في "مسند الفاروقِ" لابنِ كثيرٍ (٢/ ٧٠٢)- من طريقِ بقيةَ بنِ الوليدِ، والخطيبُ في "تلخيص المتشابه" (١/ ٣٣٧ - ٣٣٨) من طريقِ عمرو بنِ بشرِ بنِ السرحِ؛ ثلاثتُهم (بشر بن بكر، وبقية، وعمرو بن بشر) عن أبي بكرِ بنِ أبي مريمَ، به، ولم يسمّ البزارُ شيخَ راشدِ بنِ سعدٍ، وإنما قال: «عن ابنِ عبدِ كلالٍ». =

= ومن طريق الشاشيِّ والطبرانيِّ أخرجَهُ ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (١٥/ ١٨٠-١٨١)، ووقع عنده في طريقِ الطبرانيِّ: «حمزة بن عبد كلال»، ونبّه ابن عساكر على الوهم فيه فقال: «كذا في الأصل: "حمزة"، وهو وهم، والصواب: حُمْرة».
قال البزارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمُه يُروى عن النبيِّ ﷺ إلا من هذا الوجهِ بهذا الإسنادِ، وابنُ عبدِ كلالٍ فليس بمعروفٍ بالنقلِ».
وقال ابنُ كثيرٍ: «ابنُ أبي مريمَ الغسانيُّ الحمصيُّ أحدُ الضعفاءِ المتروكين لسوءِ حفظِه، وإن كان رجلًا صالحًا، فقد ضعَّفه أحمدُ بنُ حنبلٍ، ويحيى بنُ معينٍ، وعيسى بنُ يونسٍ، وابنُ حبانَ، وغيرُ واحدٍ من الأئمةِ... ومما يدل على نكارةِ هذا الحديثِ وغرابتِه وأنه موضوعٌ كما زعمه بعضُ الحفاظِ الكبارِ: أن أميرَ المؤمنينَ عمر ﷺ لما عاد إلى الشام عامَ فتحِه بيتَ المقدسِ، لم ينقْل عنه أنه جاء أرضَ حمصَ ولا دخلَهَا، فلو كان هذا صحيحًا، لجاء إليها، كما قاله من نقل عنه، والله أعلم». وانظر: "إتحاف الخيرة" (٨/ ٢٥٢)، و"تعجيل المنفعة" (١/ ٤٦٧ - ٤٦٨).
وقد خولف فيه ابنُ أبي مريمَ؛ فأخرجه أحمدُ بنُ كاملٍ القاضيُّ في "فوائده" (١٢/مخطوط)، والحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ٨٨ - ٨٩) من طريقِ محمدِ ابنِ إسماعيلَ السلميِّ، والطبرانيُّ في "مسند الشاميين" (١٨٦٠) عن عمرِو ابنِ إسحاقَ؛ كلاهما (محمد بن إسماعيل، وعمرو بن إسحاق) عن إسحاقَ ابنِ إبراهيمَ بنِ العلاءِ الزبيديِّ، عن عمرِو بنِ الحارثِ الزبيديِّ، عن عبدِ اللهِ ابنِ سالمِ الأشعريِّ، عن محمدِ بنِ الوليدِ الزبيديِّ، عن راشدِ بنِ سعدٍ، عن أبي راشدٍ، عن معدي كرب بن عبد كلال، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سافرْنا مع عمرَ بن الخطاب ﷺ آخرَ سفرِه إلى الشام، فلما شارفَها أُخِبرَ أن الطاعون فيها، فقيل له: يا أميرَ المؤمنينَ، لا ينبغي لك أن تهجمَ عليه، كما أنه لو وقع وأنت بها ما كان لك أن تخرجَ منها، فرجع متوجِّها إلى المدينة، قال: فبينا نحن نسيرُ بالليلِ إذ قال لي: أعرضْ عن الطريقِ، فعرضَ، وعرضتُ، فنزل عن راحلته، ثم وضع رأسه على ذراع جمله، فنام ولم أستطعْ أنام، ثم ذهب يقولُ لي: ما لي ولهم، ردوني عن الشام، ثم ركب فلم أسأله عن شيء حتى إذا ظننت أنا مخالطو الناس، قلتُ لهَ: لم قلتَ ما قلتَ حين انتبهت من نومِك؟ قال: إني سمعتُ رسول اللهِ ﷺ يقولُ: =

= «ليبعثن من بين حائط حمص والزيتون في التراب الأحمر سبعون ألفا ليس عليهم حساب»، لئن أرجعني الله من سفري هذا، لأحتملن عيالي وأهلي ومالي حتى أنزل حمص، فرجع من سفره ذلك وقتل رضوان الله عليه. اهـ.
وعند أحمدَ بنِ كاملٍ: «عمرو بن معدي كرب بن عبد كلال».
ومن طريقِ أحمدَ بنِ كاملٍ أخرجه الخطيبُ في "المتفق والمفترق" (١١٨٤).
قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبيُّ بقولِه: «بل منكر، وإسحاقُ هو ابن زبريقٍ، كذبه محمد بن عوف الطائي، وقال أبو داود: ليس بشيءٍ، وقال النسائيُّ: ليس بثقةٍ». وانظر التعليق على: "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" (٥١٦).
وقال ابنُ كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٧٠٣): «وقد تسامح الحافظُ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ البيعِ الحاكمُ النيسابوريُّ وأخرجه في كتابِه المستخرجِ على الصحيحينِ... ثم قال الحاكمُ: هذا صحيحٌ، قال شيخنا الحافظُ أبو عبدِ اللهِ الذهبيُّ: بل موضوعٌ؛ فإن إسحاقَ بنَ إبراهيمَ كذبه محمدُ ابنُ عوفٍ وغيرُه».
وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ- بعد أن ذكر روايةَ أبي بكرٍ بنِ أبي مريمَ- قال: «وخالفه الزبيديُّ؛ فرواه عن راشدِ بنِ سعدٍ، عن أبي راشدٍ، عن معد يكرب ابنِ عبدِ كلالٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصي، عن عمرَ بنِ الخطابِ، وهو أشبه، وأبو راشدٍ لا يُعْرَفُ». انظر: "لسان الميزان" (٣/ ٢٨٧).
ورواه عمرو بن إسحاق على وجه آخر:
أخرجَه الطبرانيُّ في "مسند الشاميين" (١٦٥٨) عن عمرِو بنِ إسحاقَ، عن محمدِ بنِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ، عن أبيه، عن ضمضم بنِ زرعةَ، عن شريحِ بنِ عبيدٍ، عن أبي راشدٍ الحبرانيِّ، عن ابنِ عمرَ، عن عمرَ بنِ الخطابِ، به نحو السياق السابق. وهكذا وقع في الإسنادِ: «عن ابنِ عمرَ»، والصواب: «عن ابنِ عمرِو».
وهذه الروايةُ واهيةٌ؛ فعمرُو بنُ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ العلاءِ الزبيديُّ لم نجدْ له ترجمةً في المصادرِ المتقدمةِ. وانظر: "السلسلة الضعيفة" (٤٣٦٧)، و"إرشاد القاصي والداني" ترجمة (٧١٨).
وفي سندِه أيضًا محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ عياشٍ الحمصيُّ، وقد قال عنه أبو داودَ: «لم يكنْ بذاك». انظر "سؤالات الآجري لأبي داود" (١٦٩١).

والحديثُ ليسَ بصحيحٍ[(١)]؛ قال [غُنْدَرٌ][(٢)]: «أبو بكرِ بنُ عبدِ اللهِ كَذَّابٌ»، وقال عليٌّ[(٣)] ويحيى[(٤)]: «ليسَ بشيءٍ»، وقال النَّسَائيُّ[(٥)]

---

(١) قال المصنِّفُ في "العلل المتناهية": «وهذا حديثٌ لايصحُّ، وأبو بكرِ بنُ عبدالله اسمُهُ: سُلْمَى، قال غُنْدَر: هو كذاب، وقال يحيى وعلي: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث».
وقولُ المصنِّف: «اسمُهُ: سُلْمَى» وَهَمٌ منه رحمه الله؛ فإنَّ الذي اسمُهُ سُلْمَى: هو أبو بكر الهذليُّ البصري، واسمه سُلْمَى بنُ عبدالله؛ والصوابُ: أنَّ المذكورَ في الإسنادِ هنا: هو أبو بكرِ بنُ عبداللهِ بن أبي مَرْيَم؛ كما جاءَ مُصرَّحًا باسمِهِ في هذا الحديثِ عند البَزَّارِ في "مسنده"، والشاشيِّ في "مسنده"، والطبرانيِّ في "مسند الشاميِّين"، وابنِ عَسَاكرَ في "تاريخ دمشق"، وقد ذكر الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٩٧-٤٩٨) هذا الحديث في ترجمة أبي بكر بن أبي مريم، فقال: «وله حديث آخر منكر جدًّا...»، ثم ذكره.
وكذا صَرَّحَ به الحافظُ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١/ ٤٦٨)، و"إتحاف المهرة" (١٢/ ١٤٠).
وما سيَنْقُلُهُ المصنِّفُ من جَرْحٍ هنا هو في حَقِّ أبي بكرٍ سُلْمَى بن عبداللهِ الهُذَليِّ، وليس في أبي بكرِ بن أبي مَرْيَم. وقد تَقدَّمَ بيانُ حَالِ أبي بكرِ بن أبي مَرْيَمَ في ترجمتِهِ (ص٥٦٢).
(٢) ما بين المعقوفين تصحّف في الأصلِ إلى: «عندنا»؛ والتصويبُ مِنَ "العلل المتناهية"، و"تاريخ يحيى بن مَعِين" (٢/ ٦٩٧)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٣١٣)، و"المجروحين" لابن حِبَّان (١/ ٣٥٩)، و"الكامل" (٣/ ٣٢١).
وغُنْدَرٌ هو: مُحمَّدُ بنُ جَعْفَر، الهُذَلِيُّ مولاهم، أبو عبدالله البَصْرِيُّ، وغُنْدَرٌ لقبه، وكان ربيبَ شُعْبة، قال ابنُ مَعِينٍ: «كان أصحَّ الناسِ كتابًا، وأراد بعضُ الناسِ أن يُخطِّئَ غُنْدَرًا فلم يَقْدِر»، وُلِدَ سنةَ بِضْعَ عَشْرةَ ومئةٍ، وتوفِّي سنةَ (١٩٣هـ)، وقيل: (١٩٤هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٧/ ٢٢١)، و"الثقات" (٩/ ٥٠)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٥/ ٥)، و"تذكرة الحفاظ" (١/ ٣٠١)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٩/ ٩٨).
(٣) هو: ابنُ المَدِينِيِّ، وعبارتُهُ في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣١١).
(٤) هو: ابنُ مَعِينٍ، وعبارتُهُ في "الجَرْح والتعديل" (٤/ ٣١٣)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣١٠)، و"المجروحين" (١/ ٣٥٩).
(٥) في "الضعفاء والمتروكين" له (ص١١٦ رقم ٢٤٥).

والدَّارَقُطْنِيُّ[١]: «هو متروكُ الحديثِ»[٢].

حديثٌ آخَرُ في "المسنَدِ":

[٤٢] أخبرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثني الحَسَنُ بنُ يحيى[٣]، قال: حدَّثنا أَوْسُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ[٤]،

---

(١) ذكره في "الضعفاء والمتروكين" له (ص٢٢٣ رقم ٢٤٥)، وقال في "السنن" (٢/ ١٠٧): «متروك».

(٢) وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ في "اختصار علوم الحديث" (١/ ١١٧): «وأما قولُ الحافظِ أبي موسى محمدِ بنِ أبي بكرٍ المدينيِّ عن "مسند الإمام أحمد": إنه صحيحٌ: فقولٌ ضعيفٌ؛ فإن فيه أحاديثَ ضعيفةً، بل وموضوعةً؛ كأحاديثِ فضائلِ مروَ، وشهداءِ عسقلانَ، والبِرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك؛ كما نبَّه عليه طائفة من الحفاظ».

(٣) وهو: الحَسَنُ بنُ يحيى المَرْوَزِيُّ، قال الحُسَيْنِيُّ: «فيه نَظَرٌ».
ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٠٩)، و"الثقات" (٨/ ١٦٧)، و"غنية الملتمس" (ص١٦٠)، و"الإكمال لرجال أحمد" (١/ ٩٦)، و"تعجيل المنفعة" (١/ ٤٤٩).

(٤) هو: أَوْسُ بنُ عبداللهِ بن بُرَيْدةِ بن الحُصَيْب، أبو الجَوْزَاءِ الأَسْلَمِيُّ المَرْوَزِيُّ، قال البخاريُّ: «فيه نظرٌ»، وقال النَّسَائيّ: «ليس بثقةٍ»، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «متروكٌ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «في بعض أحاديثِهِ مناكيرُ»، وذكره ابنُ حِبانَ في "الثقات" (٨/ ١٣٥) وقال: «كان ممن يخطئ، فأما المناكير في روايته فإنها من قبل أخيه سهل، لا منه».
توفِّي بعدَ خروجِ المأمونِ مِنْ مَرْو.
ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ١٧)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٣٠٥)، و"الكامل" (١/ ٤١٠)، و"تاريخ الإسلام" (١٤/ ٧٠)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٢٧٨)، و"لسان الميزان" (١/ ٤٧٠)، و"تعجيل المنفعة" (١/ ٣٢٥).

قال: أخبرَنِي سَهْلُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بُرَيْدةَ[١]، عن أبيه[٢]، عن جَدِّهِ بُرَيْدَةَ، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ يقولُ: «**سَيَكُونُ[٣] بَعْدِي بُعُوثٌ كَثِيرَةٌ، فَكُونُوا فِي بَعْثِ خُرَاسَانَ، ثُمَّ انْزِلُوا مَدِينَةَ مَرْوَ؛ فَإِنَّهُ بَنَاهَا ذُو القَرْنَيْنِ[٤]، وَدَعَا لَهَا بِالبَرَكَةِ، وَلَا يَضُرُّ أَهْلَهَا سُوءٌ**»[٥].

---

(١) هو: سَهْلُ بنُ عبداللهِ بن بُرَيْدةَ بن الحُصَيْب، الأَسْلَمِيُّ المَرْوَزِيُّ، قال ابنُ حِبَّانَ: «منكرُ الحديثِ، يَرْوِي عن أبيه ما لا أصلَ له؛ لا يجوزُ أن يُشتَغَلَ بحديثِهِ»، وقال الحاكمُ: «رَوَى عن أبيه أحاديثَ موضوعةً في فَضْلِ مَرْو»، ولم نَعْثُرْ على تاريخِ وفاتِهِ. ترجمتُهُ في: "المجروحين" (١/ ٣٤٨)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٢٩)، و"لسان الميزان" (٣/ ١٢٠)، و"تعجيل المنفعة" (١/ ٦٢٤).

(٢) هو: عبدُ اللهِ بنُ بُرَيْدةَ بن الحُصَيْب، أبو سَهْل، الأَسْلَمِيُّ المَرْوَزِيُّ، أخو سليمانَ بن بُرَيْدَةَ، ثقة- كما في "التقريب" (٣٢٢٧)- وثَّقه يحيى بنُ مَعِين وأبو حاتِمٍ والعِجْلِيُّ، وُلِدَ سنةَ (١٥هـ) وتوفِّي سنةَ (١١٥هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٥/ ٥١)، و"الجَرْح والتعديل" (٥/ ١٣)، و"تهذيب الكَمال" (١٤/ ٣٢٨)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٥/ ٥٠).

(٣) كذا في الأصلِ، و"المنتظم"، و"مناقب أحمد". وفي "المسند": «ستكونُ»؛ وكلاهما صحيحٌ؛ وانظرِ التعليقَ على نحوِهِ (ص٣٩٩).

(٤) لُقِّبَ ذو القَرْنَيْنِ بذلكَ: لأنَّه مَلَكَ الشَّرْقَ والغَرْبَ، وقيل: رأى في النوم أنه أخَذَ بِقَرْنَيِ الشمس، وقيل: لأنَّه كان في رأسِهِ شِبْهُ قَرْنَيْنِ، وقيل: كانَ له ذُؤَابَتَانِ، وقيلَ غيرُ ذلك. وقد ذَكَرَ اللهُ تعالى ذا القَرْنَيْنِ في القرآنِ الكريم، وأَثْنَى عليه بالعَدْل، وأنَّه بلَغَ المشارِقَ والمَغَارِبَ، ومَلَكَ الأقاليمَ، وقيلَ: كان نبيًّا، وقيل: كان رسولًا، وأَغْرَبَ مَنْ قال: كان مَلَكًا مِنَ الملائكة، وقد اختلَفَ أهلُ التواريخ والسِّيَرِ في اسمِهِ، فقيل: اسمُهُ الإِسْكَنْدَر، وهو الأشهَرُ، وقيل: عبدُ اللهِ بنُ الضَّحَّاك بن مَعَدٍّ، وقيل: مُصْعَبُ بنُ عبداللهِ، وقيل غيرُ ذلك. ترجمتُهُ في: "تاريخ الطبري" (١/ ٢٢٠)، و"البدء والتاريخ" (٣/ ٧٩)، و"المنتَظَم" (١/ ٢٨٦)، و"الكامل في التاريخ" (١/ ١٢١)، و"البداية والنهاية" (٢/ ١٠٣). وانظر: "دستور العلماء" (٢/ ٩٠)، و"لسان العرب"، و"تاج العروس" (ق ر ن).

(٥) أخرجَهُ المصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣٠٨-٣٠٩)، وفي "المنتَظَم =

= (١/ ٣٠٠)، وفي "مناقب أحمد" (ص١٥) بهذا الإسنادِ والمتنِ.
والحديث في "مسند الإمام أحمد" (٥/ ٣٥٧ رقم ٢٣٠١٨).
وأخرجَهُ الخطيبُ البغداديُّ في "تالي تلخيص المُتشابِه" (٢/ ٥٦٢) من طريق الحسن بن علي التميمي، عن أحمد بن جعفر، عن عبدالله بن الإمام أحمد، عن أبيه، به.
وأخرجه الخلَّال في "العلل" (١٧/ المنتخب) من طريق حنبل، عن الإمام أحمد، به.
وأخرجَهُ العُقَيْليُّ في "الضعفاء" (١/ ١٢٤)، وابنُ حِبَّان في "المجروحين" (١/ ٣٤٨)، وابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١/ ٤١٠-٤١١)، والبيهقيُّ في "الدلائل" (٦/ ٣٣٢-٣٣٣)، وأبو موسى المَدِينيِّ في "اللطائف، مِنْ دقائقِ المعارف" (٧٤١)؛ من طريق الحُسَيْن بن حُرَيْث، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٨٢١٥)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٢/ ٤١٢-٤١٣)؛ من طريق إسحاقَ بن رَاهُويَهْ، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (١/ ٤١٠-٤١١)، والبيهقيُّ في "الدلائل" (٦/ ٣٣٢-٣٣٣)؛ من طريق سَهْلِ بن أَوْسِ بن عبدالله بن بُرَيْدة، وأبو نُعَيْم في "الدلائل" (٤٧٧)، والبيهقيُّ في "الدلائل" (٦/ ٣٣٢-٣٣٣)، وأبو موسى المديني في "اللطائف" (٧٤١)؛ من طريق محمَّد بن مُقاتِل؛ جميعُهم (الحُسَيْنُ بن حُرَيْث، وابن رَاهُويه، وسَهْل بن أَوْس، ومحمَّد بن مقاتل) عن أوسِ بن عبدالله، عن أخيه سَهْل، به. وسَقَطَ من رواية إسحاق بن راهويه عند الطبرانيِّ في "الأوسط": سَهْلُ بنُ عبدالله بن بُرَيْدة، ومِنْ رواية محمد بن مقاتل في "الدلائل" لأبي نُعَيْم: عبدُ اللهِ بنُ بُرَيْدة، ومن رواية الحسين بن حريث عن البيهقي في "الدلائل": «بريدة».
قال الإمام أحمد: «هذا حديثٌ مُنْكَر».
وقال العُقَيْلي: «لا يُعْرَفُ إلَّا مِنْ حديثِ أَوْسٍ هذا».
وقال الطَّبَرانيُّ: «لا يُرْوَى هذا الحديثُ عن بُرَيْدةَ إلَّا بهذا الإسنادِ، تَفرَّدَ به أوسُ بنُ عبدالله».
وأخرجه الدارقطنيُّ في "الغرائب والأفراد" - كما في "أطرافه" (١٤٩٤)- وقال: «غريبٌ مِنْ حديثِ عبدالله عن أبيه، لم يروه عنه غيرُ ابنِهِ سَهْل، تَفرَّدَ به عنه أخوهُ أوسُ بن عبدالله بن بُرَيْدة».
وقال البيهقيُّ: «هذا حديثٌ تَفرَّدَ به أوسُ بن عبدالله؛ لم يروه غيرُه». =

هذا حديثٌ باطلٌ؛ قال الدَّارَقُطْنِيُّ(١): «أَوْسُ بنُ عبدِ اللهِ متروكٌ»، وقال أبو حاتم بنُ حِبَّانَ(٢): «سَهْلُ بنُ عبدِ اللهِ مُنْكَرُ الحديثِ؛ يَرْوِي عن أبيه ما لا أَصْلَ له، لا يُشْتَغَلُ بحديثِهِ»(٣).

= وقال أبو موسى المَدِينيُّ: «أكثَرُ ما يرويهِ أوسٌ بهذا الإسنادِ؛ فهذا الحديثُ لا يُعْرَفُ إلَّا به، وقد رُوِيَ عن غيرِ أخيه، مِنْ أصحابِ أبيه».
وأخرجَهُ ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٤٣)، والمُصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣٠٩) من طريق نُوح بن أبي مريم، والطبرانيُّ في "الكبير" (٢/ ١٩ رقم ١١٥١)، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (٢/ ٤٣٥)- ومن طريقهِ المصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣١٠)- من طريق حُسَام بن مِصَكّ؛ كلاهما عن عبدالله بن بُرَيْدة، به. ولفظه عند ابنِ عديٍّ من طريق حسام: «مَكَّةُ أُمُّ القُرَى، وَمَرْوُ أُمُّ خُرَاسَانَ».
قال المصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣١٠): «قال أحمدُ: حُسَامُ بن مِصَكٍّ مطروحُ الحديثِ، وقال يحيى: ليس حديثُهُ بشيءٍ، وقال الفَلَّاسُ: متروكُ الحديثِ».
وقال الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١٠/ ٦٤): «في إسناد أحمَدَ و"الأوسطِ": أَوْسُ بنُ عبدالله، وفي إسنادِ "الكبير": حُسَامُ بنُ مِصَكٍّ؛ وهما مجمعٌ على ضَعْفهما».

(١) في "الضعفاء والمتروكين" (ص١٥٧ رقم ١٢١).

(٢) في "المجروحين" (١/ ٣٤٨). وفيه: «... لا يجوزُ أنْ يُشْتَغَلَ بحديثِهِ».

(٣) وقال ابنُ كثير في "البداية والنهاية" (٩/ ١٥١): «وهذا الحديثُ يُعَدُّ من غرائبِ المسندِ، ومنهم من يجعلُه موضوعًا، فالله أعلم». وقال في جامع المسانيد والسنن (١/ ٤٩٤): «تفرَّدَ به الإمامُ أحمدُ، ومن الحفاظِ من يتَّهم بوضعه أوس بن عبد الله هذا، وقد قال فيه البخاريُّ: فيه نظرٌ، وقال النسائيُّ: ليس بثقةٍ، وقال الدارقطنيُّ: متروكٌ. قلتُ: ولم ينفردْ به لا هو ولا أخوه أيضًا...» ثم ساقه من طريقِ حسام بنِ مِصَكّ، عن عبدِ اللهِ بنِ بُريدةَ، ثم قال: «وحسامُ بنُ مِصَكّ بنِ ظالم بنِ شَيطانَ ضعيفٌ أيضًا».
ومع ذلكَ: فقد حسَّنه الحافظُ ابنُ حجر في "القول المسدد" (ص٧١)، فقال: «حديثُ بُرَيْدةَ في فضلِ مَرْو، هو حديثٌ حَسَنٌ؛ فإنَّ أَوْسًا وسَهْلًا- وإنْ كانا قد تُكُلِّمَ فيهما- فلم ينفردا به»، ثُمَّ ذكَرَ متابعةَ حسام بن مِصَكٍّ =

حديثٌ آخَرُ في "المسنَدِ":

[٤٣] أخبرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبرَنَا القَطِيعيُّ[١]، قال: حَدَّثَنَا عبدُ اللهِ بنُ أحمَدَ، قال: حَدَّثني أبي، قال: حَدَّثنا حَسَنٌ[٢]، قال: حدَّثنا ابنُ لَهِيعَةَ، عن عُقَيْلٍ[٣]، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عن أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ، عن [أبيه زَيْدِ بنِ حارثَةَ، عن][٤] النبيِّ ﷺ:

= السالفة، وقال: «وإنْ كان فيه أيضًا مقالٌ!! فقد قال ابنُ عديٍّ: إنَّه- مع ضعفِهِ- حَسَنُ الحديثِ، ولم ينفردْ به- كما تَرَى- فالحديثُ حَسَنٌ بهذا الاعتبار!!».
وهذا يُخالِفُ ما ذكَرَهُ جمهرةُ الحُفَّاظِ في حُسَام بن مِصَكٍّ؛ كما أنَّ عبارةَ ابنِ عديٍّ التي استنَدَ إليها الحافظُ- لا تُسَاعِدُ في ما ذَهَبَ إليه مِنْ تحسينِ الحديث؛ إذْ تمامُ عبارةِ ابنِ عديٍّ في "الكامل" (٢/ ٤٣٥-٤٣٦): «وعامَّةُ أحاديثِهِ إفراداتٌ، وهو- معَ ضعفِهِ- حَسَنُ الحديثِ؛ وهو إلى الضعفِ أقربُ منه إلى الصِّدْق»، وقال الحافظُ نفسُهُ عن حُسَام بن مِصَكٍّ: «ضعيفٌ يكادُ أنْ يُتْرَك». انظر: "التقريب" (١١٩٣).
وقال الألباني في "الضعيفة" (٣٧١٩)، وفي "ضعيف الجامع" (٣٣٠٤): «ضعيفٌ جِدًّا».

(١) هو: أبو بكرٍ أحمدُ بنُ جَعْفَرِ بن حَمْدان القَطِيعيُّ.

(٢) هو: حَسَنُ بنُ موسى الأَشْيَبُ، أبو عليٍّ البغداديُّ، قاضي الموصل وغيرها، ثقة- كما في التقريب (١٢٨٨)- وثقه ابن معين وابن المديني وغيرهما، توفِّي سنةَ (٢٠٩هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٠٦)، و"الجرح والتعديل" (٣/ ٣٧-٣٨)، و"تهذيب الكَمَال" (٦/ ٣٢٨)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٤١٥).

(٣) هو: عُقَيْلُ بنُ خالدِ بن عَقِيلٍ، أبو خالدٍ، الأَيْلِيُّ، مولى آلِ عثمانَ بن عَفَّانَ، وثَّقه أحمدُ والنَّسَائيُّ، وقالَ أبو زُرْعة: «ثِقَةٌ صدوق»، توفِّي سنةَ (١٤١هـ)، وقيل: (١٤٢هـ)، وقيل: (١٤٤هـ). ترجمتُهُ في: "الكامل في التاريخ" (٥/ ٥٢٨)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٠/ ٢٤٢)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٦/ ٣٠١).

(٤) ما بين المعقوفَيْنِ سقَطَ مِنَ الأصلِ؛ فاستدركناه مِنَ "العلل المتناهية" و"المسند"، وانظر: "إطراف المسند المعتلي" لابن حَجَرٍ (٢/ ٤٠١ =

أَنَّ جِبْرَئِيلَ(١) أَتَاهُ فِي أَوَّلِ ما أُوحِيَ إليه، فَعَلَّمَهُ الوُضُوءَ والصَّلَاةَ، فلَمَّا فرَغَ من الوُضُوءِ، أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَنَضَحَ بها فَرْجَهُ(٢).

= رقم ٢٤٨٣). ولعلَّه كان في الأصلِ المنقولِ عنه: «عن أبيه زَيْدٍ، عن»؛ فانتَقَلَ نظرُ الناسخ، والله أعلم.

(١) كذا في الأصلِ، وفي اسم «جبريلَ» عليه السلام: أربعَ عَشْرَةَ لغةً؛ قُرِئَ بها، وأكثرُهَا في الشاذِّ، وأشهرُهَا وأفصحُهَا: جِبْرِيلُ- على وزنِ قِنْدِيل- وهي لغةُ أهلِ الحجاز، ومنها: جِبْرِيلُ، وجَبْرِيلُ، وجِبْرَئِيلُ، وجَبْرَئِيلُ، وجِبْرَائِيلُ، وجَبْرَائِيلُ، وجِبْرِينُ، وجَبْرِينُ. وهو اسمٌ أعجميٌّ ممنوعُ الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمة؛ وهو سُرْيانيٌّ، وقيل: عِبْرانيٌّ، ومعناه: عبدُ اللهِ، أو عبدُ الرَّحْمن، أو عبدُ العَزِيز. انظرْ: "تفسير الثعلبي" (١/ ٢٣٩- ٢٤٠)، و"البحر المحيط" (١/ ٤٨٥-٤٨٦)، و"عمدة القاري" (١/ ٧٢)، (١٨/ ٩٠)، و"تنوير الحوالك" (١/ ١٣)، و"عون المعبود" (١١/ ٢٠)، و"لسان العرب"، و"تاج العروس" (ج ب ر).

(٢) الحديث أخرجَهُ المصنِّف في "العلل المتناهية" (١/ ٣٥٤) بهذا الإسناد والمتن. وهو في "مسند الإمام أحمد" (٤/ ١٦١ رقم ١٧٤٨٠).
وأخرجَهُ ابنُ أبي شَيْبة في "المصنف" (١٧٩٣)، وفي "مسنده" (١٧٨٢)، وعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ في "مسنده" (٢٨٣/منتخب)، والحارثُ بنُ أبي أُسَامة في "مسنده" (٧٢/ بُغْية الباحث)؛ ثلاثتُهم عن حَسَنِ بن موسى الأَشْيَب، به؛ بدونِ ذِكْرِ الصلاة. وسقَطَ مِن إسناد الحارث: «زيد بن حارثة»، وكذا عزاه له البوصيري في "إتحاف الخيرة" (١/ ٣٤٠)، مع أن هناك من رواه من طريق الحارث- كما سيأتي- بإثبات «زيد».
ولفظُ الحديثِ عند ابنِ أبي شَيْبةَ في "المصنف": «أن النبيَّ ﷺ توضَّأَ، ثم أخذ كفًّا من ماءٍ فنضحَ به فرجَه».
وعن ابن أبي شيبةَ أخرجه أبو زُرْعةَ في "المختصر"- كما في "علل ابن أبي حاتم" (١٠٤)- وابنُ أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٩).
ومن طريقِ الحارثَ بنَ أبي أسامةَ أخرجه ابنُ عبدُ البرِّ في "التمهيد" (٨/ ٥٦)، و"الاستذكار" (١/ ١٨٤)، والسهيليُّ في "الروض الأنف" (٣/ ١٣-١٤)، وأبو موسى المدينيُّ في "اللطائف" (١٦٨)، ووقع عندهم: «عن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن أبيه زيدِ بنِ حارثَةَ»، إلا المدينيَّ فعنده: «أراه عن أبيه زيدِ بنِ حارثَةَ». =

= وأخرجَهُ ابن ماجه (٤٦٢) من طريق حَسَّانَ بن عبدالله، والفَسَوِيُّ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٠٠)، وأبو الحَسَنِ بن القطان في "زياداتِهِ على سُنَن ابنِ ماجه" (٤٦٢)، والطَّبَرانيُّ في "الكبير" (٥/ ٨٥ رقم ٤٦٥٧)؛ من طريق عبدالله بن يُوسُفَ التِّنِّيسِيّ، وابنُ أبي عاصم في "الأوائل" (٣٨)، و"الآحاد والمَثَاني" (١/ ٢٠١ رقم ٢٥٨)، والبغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٤٣٥-٤٣٦)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٥/ ٨٥ رقم ٤٦٥٧)، وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٤/ ١٥٠)، وأبو نُعَيْم في "معرفة الصحابة" (٣/ ١١٤٠)، والخطيبُ البغداديُّ في "تاريخه" (١٢/ ٨٩)؛ من طريق كاملِ بن طَلْحةَ الجَحْدَرِيّ، والبَزَّارُ في "مسنده" (١٣٣٢)، وابنُ المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٤٣)؛ من طريق الحَجَّاجِ بن محمَّد، وابنُ المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٤٣) من طريق أَسَدِ بن موسى، والطبرانيُّ في "الأوائل" (١٨)، والحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ٢١٧)؛ من طريق عُثْمانَ بن صالح؛ جميعُهم (حَسَّان بن عبدالله، وعبدُ اللهِ بنُ يوسف، وكاملٌ الجَحْدَريّ، والحَجَّاج، وأَسَد، وعُثْمان ابن صالح) عن ابنِ لَهِيعة، به.
ومن طريقِ الفسويِّ أخرجَهُ البيهقيُّ في "السنن الكبرى" (١/ ١٦١)، ومن طريقِ البغويِّ أخرجَهُ الدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ١١١).
قال ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل": «وهذا الحديثُ بهذا الإسنادِ لا أَعْلَمُ يَرْوِيهِ غيرُ ابنِ لَهِيعة، عن عُقَيْل، عن الزُّهْريّ».
وأخرجَهُ الطبرانيُّ في "الأوسط" (٣٩٠١) عن عليِّ بن سَعِيدٍ الرازيِّ، عن محمَّد بن عاصم الرازيّ، عن سَعِيدِ بن شُرَحْبِيل، عن اللَّيْث بن سَعْد، عن عُقَيْل، به.
قال الطبرانيُّ: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن الليثِ إلا سعيدُ بنُ شُرَحْبِيلَ، والمشهورُ مِنْ حديثِ ابن لهيعة».
وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ "فتح الباري" (١/ ٢٣٣): «وأخرجَه الطبرانيُّ في الأوسطِ من طريقِ الليثِ عن عقيلٍ موصولًا، ولو ثبت لكان على شرطِ الصحيح، لكن المعروفَ روايةُ ابنِ لهيعةٍ».
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ في "مسنده"، وابنُه عبدُ اللهِ في "زياداته" (٥/ ٢٠٣ رقم ٢١٧٧١)، وإبراهيمُ الحربيُّ في "غريب الحديث" (٢/ ٨٩٥)، والدارقطنيُّ في "سننه" (١/ ١١١)؛ من طريقِ رِشْدِينَ بنِ سَعْدٍ، عن عُقَيْلٍ، =

قال أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ[١]: «هذا حديثٌ باطلٌ»[٢]؛ وابنُ لَهِيعَةَ ليس بشيءٍ؛ وكان يحيى بنُ سَعِيدٍ[٣] لا يراه شيئًا[٤]، وقال أبو زُرْعَةَ[٥]: «ليس ممَّن يُحْتَجُّ به»، وقال السَّعْدِيُّ[٦]: «لا يُحْتَجُّ بروايتِهِ، ولا يُعْتَدُّ بها»[٧].

= عن ابنِ شِهَابٍ الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن أسامةَ بن زيد، عن النبيِّ ﷺ، به، بدونِ ذكرِ: زَيْدِ بن حارثة.
وأخرجَهُ الدارقطنيُّ في الموضع السابق من طريق رِشْدِين بن سَعْد، عن قُرَّة، عن ابنِ شِهَابٍ، به، بدونِ ذكرِ: زَيْدِ بن حارثة.
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٥٤)، ثم قال: «ابن لهيعة ورِشْدِين ضعيفان».

(١) في "المجروحين" (١/ ٢٣٥)، في ترجمةِ الحَسَن بن عليٍّ الهاشمي؛ لكنَّ قولَ ابنِ حِبَّانَ في هذا الموضعِ كان على حديثِ أبي هُرَيْرَةَ، وليسَ على حديثِ زيدِ بن حارثة! وذلك أنه ذكره من رواية الحسن بن علي الهاشمي، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وذكر حديثًا آخر، وقال: «جميعًا باطلان».

(٢) جاء قول ابن حبَّان هذا- كما نقَلَهُ عنه المصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣٥٥)- هكذا: «هذانِ حديثانِ باطلانِ؛ أمَّا الأوَّل: فإنَّ ابنَ لَهِيعَةَ ليسَ بشيءٍ، وأمَّا الثاني:...»، ثمَّ ذكَرَ قولَهُ على حديثِ أبي هُرَيْرة.

(٣) هو: القَطَّان.

(٤) ونقلَهُ أيضًا في "الجَرْح والتعديل" (٥/ ١٤٦) عن الحُمَيْدي.

(٥) كما في المصدر السابق (٥/ ١٤٨).

(٦) هو الجُوزَجَانيُّ، وعبارتُهُ في كتابِهِ "الشَّجَرة" (ص٢٦٦ رقم ٢٧٩): «ولا ينبغي أنْ يحتجَّ به، ويُغْتَرّ بروايته». وانظر تعليقَ محقِّقه عليه.

(٧) ونقل ابن أبي حاتم الرازي "العلل" (١٠٤) عن أبيه أنه قال عن طريق ابن لهيعة: «كَذِبٌ باطلٌ».
وقال ابنُ عبدِ الحقِّ الإشبيليُّ في "الأحكام الوسطى" (١/ ١٨٥): «هذا يرويه عبدُ اللهِ بنُ لَهِيعة؛ وهو ضعيفٌ عندهم، وقد رُوِيَ- أيضًا- مِنْ طريق رِشْدِينَ ابن سَعْد بسندِهِ إلى زيدِ بن حارثة؛ وهو ضعيفٌ عندهم كذلكَ»، وتعقبه ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٨١-٨٢) فقال: «هكذا ذكر رواية رِشْدِين أنَّها عن زيدِ بن حارثة كروايةِ ابنِ لَهِيعة؛ وذلك شيءٌ لا يُعرَفُ، =

وقال المصنِّفُ: قلتُ: وقد رَوَى أحمَدُ في "مسنَدِهِ" عن ابنِ

= وما روايةُ رِشْدِين إلَّا عن أسامةَ بن زيدِ بن حارثة؛ أنَّ جبريلَ نَزَلَ على النبيِّ أَرَاهُ الوضوءَ، فلمَّا فَرَغَ من وضوئِهِ، أَخَذَ حفنةً مِنْ ماءٍ، فرَشَّ بها في الفَرْجِ. يرويها عُقَيْلٌ وقُرَّةُ، عن ابن شِهَاب، عن عُرْوة، عن أُسَامة بن زيد كذلك مرسلةً؛ هكذا ذكَرَهَا الدارقطنيُّ وغيرُه، ولا ذِكْرَ فيها لزيدِ بن حارثة؛ فاعْلَمْ ذلك».

وقال السهيليُّ في الموضعِ السابقِ: «رُوِيَ مسندًا إلى زيد بن حارثةَ يرفعُه، غيرَ أن هذا الحديثَ المسنَدَ يدورُ على عبدِ اللهِ بنِ لهيعةَ وقد ضُعِّفَ، ولم يخرِّجْ عنه مسلمٌ ولا البخاريُّ».

وقال ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٧٧): «ورشدينُ وابنُ لهيعةَ يستضعفان».

وقال ابنُ عبدِالهادي في "شرح علل ابن أبي حاتم" (ص٣٤٩): «رشدينُ بنُ سعدٍ ضعيفٌ، لا يحتجُّ به».

وقال مغلطاي في "شرحِ سنن ابن ماجه" (١/ ٣٧١): «هذا حديثٌ إسنادُه ضعيفٌ لضعفِ ابنِ لهيعةَ».

وقال الصالحيُّ في "سبل الهدى والرشاد" (٢/ ٣٩٧): «ورواه الطبرانيُّ في الأوسطِ عن عقيلٍ، عن الزهريِّ، به، فينظرُ فيمن دون عقيلٍ، فإن كانوا ثقاتٍ فالحديثُ سندُه جيدٌ...» ثم ذكر بعضَ طرقِ الحديثِ وشواهده وقال: «وهذه الطرقُ يقوي بعضُها بعضًا ويدلُّ على أن للقصةِ أصلًا».

وقال أيضًا (٨/ ٦٦): « ورواه الطبرانيُّ في الأوسطِ من طريقِ الليثِ عن عقيلٍ موصولًا، وسندُه جيدٌ».

وقال ابنُ مفلحٍ في "الفروع" (٢/ ٩٤)- بعد ذكرِه لروايةِ ابنِ لهيعةَ ورشدين: «وهذا يدلّ علَى أن للخبر أصلًا، ونسبة هذا إلى أحمد يُخرَّج على أن ما رواه ولم يردّه، هل يكون مذهبًا؟ وسبق فيه في الخطبة وجهان».

وقال الألبانيُّ في "الصحيحة" (٨٤١): «إسنادٌ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ؛ رجالُ الشيخَيْنِ غيرَ ابنِ لَهِيعة؛ فهو ضعيفٌ لسوءِ حفظه، لكنْ تابعَهُ رِشْدِينُ عندَ أحمدَ وابنِهِ (٥/ ٢٠٣) والدارقطنيِّ، وهو: ابنُ سَعْد، وهو في الضعفِ مثلُ ابن لَهِيعة؛ فأحدُهما يُقوِّي الآخر؛ لا سيَّما وله شاهدٌ مِنْ حديثِ أبي هريرةَ مرفوعًا». اهـ. =

لَهِيعَةَ نحوَ ألفِ حديثٍ[١].

حديثٌ آخَرُ في "المسنَدِ":

[٤٤] أخبَرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبَرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبَرَنَا أحمدُ ابنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا/ يحيى بنُ زَكَرِيَّا[٢]، عن إسرائيلَ[٣]، عن أبي فَزَارَةَ[٤]، عن (٣٢)

= ومحصّلُ كلِّ ما تقدم: أنه لا يعابُ على الإمام أحمدَ إخراجُه هذا الحديثَ؛ لأنه لا يشترطُ الصحةَ فيما يوردُه في كتابِه، وأما ثبوتُ الحديثِ ففيه ما فيه؛ لأن رشدينَ خالفَ ابنَ لهيعةَ في جعلِ الحديثِ من مسندِ أسامةَ، ولأن الحديثَ عن ابنِ شهابٍ الزهريِّ، وهو إمامٌ واسعُ الحديثِ، ولو قد روى كان هذا الحديث - على أهميته - لوجدناه عند خاصةِ تلاميذِه بأسانيدَ تصحُّ عنه كما هو شأنُ أحاديثِه الصحيحةِ الثابتةِ، والله أعلم.

(١) لم نَقِفْ على نَصٍّ في عَدَدِ أحاديثِ ابنِ لَهِيعةَ التي وقعَتْ في "المسند"، وقد بَحَثْنَا في كُتُبِ المصطَلَح والرجالِ، والكُتُبِ التي اعتَنَتْ بدراسةِ "مسند الإمام أحمد"، فلم نَظْفَرْ بشيءٍ؛ لكنَّنا بالبحثِ في طبعة المكنز لـ: "المسند"- عن طريق الحاسب الآلي- وَقَفْنَا على (٤٥٨) موضعًا ذُكِرَ فيها ابنُ لَهِيعةَ، فإذا أُخذ بعين الاعتبار النقص الذي في "المسند" الذي بين أيدينا فإن العدد سيزداد إذا كان لدى ابن الجوزي نسخة كاملة.

(٢) هو: يحيى بنُ زكريَّا بن أبي زائِدةَ، أبو سَعيدٍ، الهَمْدَانِيُّ، الوادعيُّ، وثَّقه النَّسائيُّ، وأحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، وقال أبو حاتم: «مُسْتَقِيمُ الحديث، صَدُوقٌ ثقةٌ»، وُلِدَ سنةَ (١٢٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٨٣هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٧٣)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ١٤٤)، و"تهذيب الكَمَال" (٣١/ ٣٠٥)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (٨/ ٣٣٧).

(٣) هو: إسرائيلُ بنُ يُونُسَ بن أبي إسحاقَ السَّبِيعِيِّ، تقدمت ترجمته (ص٢٧٢).

(٤) هو: راشدُ بنُ كَيْسانَ، أبو فَزَارةَ العَبْسيُّ الكُوفيُّ، ثقة كما في "التقريب" (١٨٥٦)؛ قال ابن مَعِين: ثِقَةٌ، وقال أبو حاتم: صالحٌ، وقال الدارقطنيُّ: «ثقةٌ كَيِّسٌ، ولم أَرَ له في كتبِ أهلِ النَّقْلِ ذِكْرًا بِسُوءٍ في دِينٍ أو حِرْفَة»، وقال ابنُ حِبَّان: «مستقيمُ الحديثِ؛ إذا كان فوقَهُ ودونَهُ ثقةٌ، مشهورٌ، فأمَّا مِثْلُ =

أبي زَيْدٍ- مَوْلَى عَمْرِو بنِ حُرَيْث[١]- عن ابنِ مَسْعُودٍ، [قال][٢]: كُنْتُ مَعَ النبيِّ ﷺ لَيْلَةَ الجِنِّ[٣]، فَقَالَ: «**أَمَعَكَ مَاءٌ؟**»، قلتُ: لَا، فَقَالَ: «**مَا هَذَا فِي الإِدَاوَةِ؟**»، قُلْتُ: نَبِيذٌ، قال: «**أَرِنِيهَا؛ [تَمْرَةٌ]**[٤] **طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ**»، فتَوضَّأَ منها، ثُمَّ صَلَّى بنا[٥].

= أبي زَيْدٍ الذي لا يَعْرِفُهُ أهلُ العلم، فلا». ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٩٦)، و"الجَرْح والتعديل" (٣/ ٤٨٥)، و"الثقات" (٦/ ٣٠٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٩/ ١٣)، و"ميزان الاعتدال" (٢/ ٢٢٥).

(١) هو: أبو زَيْدٍ القُرَشِيُّ المَخْزُومِيُّ الكوفيُّ، مولى عَمْرِو بن حُرَيْث، وقيل: أبو زَايِد، رَوَى عن عبدالله بن مَسْعُود في الوُضُوءِ بالنَّبِيذِ وقِصَّةِ ليلةِ الجِنّ، رَوَى عنه أبو فَزَارةَ راشدُ بن كَيْسَان، مجهول كما في "التقريب" (٨١٠٨)؛ وكما قال البخاريُّ والترمذيُّ، وقال أبو زُرْعةَ: «مجهولٌ لا يُعْرَفُ، ولا أَعْرِفُ اسمَهُ»، وقال أبو أحمدَ الحاكم: «رجلٌ مجهولٌ لا يُوقَفُ على صِحَّةِ كُنْيتِهِ ولا اسمِهِ، ولا يُعْرَفُ له راويًا [كذا!] غيرَ أبي فَزَارة، ولا رواية مِنْ وَجْهٍ ثابتٍ إلَّا هذا الحديثَ الواحد»، وقال أبو بكرِ بنُ أبي داود: «كان أبو زَيْدٍ هذا نَبَّاذًا بالكوفةِ». ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" قسم الكنى (٩/ ٣٢)، و"جامع "الترمذي" بعد الحديث (٨٨)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ٣٧٣)، و"الكامل" لابن عدي (٧/ ٢٩١)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٣/ ٣٣٢)، و"ميزان الاعتدال" (٦/ ٢٠٠)، و"لسان الميزان" (٧/ ٤٦٤).

(٢) في الأصلِ: «قالتْ» بتاءِ التأنيث؛ ولا نَعْلَمُ له هنا وجهًا من العربيَّة؛ ولعلَّه وَهَمٌ، أو سَبْقُ قَلَمٍ مِنَ الناسخ، والله أعلم.

(٣) في "المسند"، و"التحقيق" وكثيرٍ مِنْ مصادر التخريج: «لَيْلَةَ لَقِيَ الجِنَّ»، وروايةُ المصنِّفِ في "العلل المتناهية" كروايتِهِ هنا: «ليلةَ الجِنِّ».

(٤) في الأصلِ: «ثمرة» بالثاءِ المثلَّثة؛ والتصويبُ من "العلل المتناهية" و"التحقيق" و"المسند" ومصادرِ التخريج.

(٥) الوُضُوءُ بنبيذِ التَّمْرِ لا يجوزُ؛ لتغيُّرِ طَعْمِ الماءِ، وصيرورتِهِ مغلوبًا بِطَعْمِ التَّمْر؛ فكان في معنى الماءِ المقيَّد؛ وبهذا القِيَاسِ أَخَذَ أبو يوسفَ، وقال: لَا يجوزُ التوضُّؤُ به؛ إلَّا أنَّ أبا حَنِيفةَ تَرَكَ هذا القِيَاسَ للنصِّ؛ وهو حديثُ عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه هذا؛ فجَوَّزَ التوضُّؤَ به. =

= وقد نَقَلَ صاحبُ "بدائع الصنائع"، وكذا النوويُّ عن العَبْدَرِيِّ: أنَّ المنقولَ عن أبي حَنِيفةَ في "الوضوء" بنبيذِ التَّمْرِ أَرْبَعُ رواياتٍ:
إحداهنَّ: يجوزُ الوُضُوءُ بنبيذِ التمرِ المطبوخِ؛ إذا كان في سَفَرٍ، وَعَدِمَ المَاءَ.
والثانيةُ: يجوزُ الجمعُ بينه وبين التيمُّمِ؛ وَبِهِ قال صاحبُهُ محمَّدُ بنُ الحَسَنِ.
والثالثةُ: يُستحبُّ الجمعُ بينهما.
والرابعةُ: أنَّه رَجَعَ عَنْ جَوَازِ الوُضُوءِ بِالنبيذِ، وقال: يَتَيَمَّمُ؛ وهو الذي اسْتَقَرَّ عليه مَذْهَبُهُ؛ وبهذا قال مالكٌ، والشافعيُّ، وأحمد.
انظر: "بدائع الصنائع" (١/ ١٥)، و"العناية، شرح الهداية" (٢/ ١١٨)، و"المدونة" (١/ ١١٤)، و"أنوار البروق، في أنواع الفروق" (٢/ ٨٩)، و"المجموع" (١/ ١٣٩- ١٤٠)، و"تحفة المحتاج" (١/ ٦٥)، و"المغني" (١/ ٢٣).
والحديث أخرجَهُ المصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣٥٥)، وفي "التحقيق" (١/ ٤٠ رقم٣٢)؛ بهذا الإسناد والمتن.
وهو في "مسند أحمد" (١/ ٤٠٢ و٤٥٠ رقم ٣٨١٠ و٤٣٠١).
وأخرجه أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّام في "الطهور" (٢٦٤) عن يحيى بن زكريَّا ابن أبي زائدة، به.
ومن طريقِ أبي عُبَيْدٍ أخرجَهُ ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٩١)، وقاضي المارستان في "مشيخته" (٣١١).
وأخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ في "مسنده" (٣٠٠)، والشاشيُّ في "مسنده" (٨٢٨)؛ من طريق أبي نعيم الفضلِ بن دُكَيْنٍ، عن إسرائيلَ، به.
ومن طريقِ ابنِ أبي شَيْبَةَ، أخرجه ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٩١).
وأخرجه عبدُ الرَّزَّاق في "مصنَّفه" (٦٩٣) عن إسرائيلَ، عن أبي فَزَارة، به.
ومن طريق عبدالرَّزَّاقِ أخرجَه الطبرانيُّ في "الكبير" (١٠/ ٧٨ رقم ٩٩٦٣).
وأخرجه الحكيمُ الترمذيُّ في "المنهيات" (ص٤١-٤٢) من طريقِ سعيدِ بنِ سالم القداح، عن إسرائيلَ، به.
وأخرَجه عبدُ الرَّزَّاق في الموضع السابقِ من طريقِ سفيانَ الثوريِّ، عن أبي فزارةَ، به.
ومن طريق عبدِالرَّزَّاقِ أخرجَه الإمامُ أحمدُ (١/ ٤٤٩ رقم ٤٢٩٦)، وابنُ ماجه (٣٨٤)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (١/ ٩). =

= وأخرجَه النسائيُّ في "الإِغْراب" (٢٠٥) مِنْ طريق بِشْر بن السَّرِيّ، وابنُ المُنْذِر في "الأوسط" (١٧٢/ط. دار الفَلَاح) مِنْ طريق عبدالله بن الوَلِيد العَدَني، والشاشيُّ في "مسنده" (٨٢٧ و٨٢٨) مِن طريقِ أبي حُذَيْفَةَ، وابنُ الأعرابيِّ في "معجمه" (٧٢٧) من طريق محمَّد بن شُرَحْبِيل بن جعشم، وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٩١) مِنْ طريق مؤمَّلٍ؛ جميعُهم (بِشْر، وعبدُ الله، وأبو حُذَيْفة، وابن شُرَحْبِيل، ومؤمَّل) عن سفيانَ الثوريِّ، عن أبي فَزَارة، به.
وأخرجَهُ ابنُ أبي شيبةَ (٢٦٤)، وابنُ ماجه (٣٨٤)، وأبو يَعْلَى في "مسنده" (٥٣٠١)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٠/ ٨٠ رقم ٩٩٦٧) مِنْ طريقِ الجَرَّاح ابن مَلِيحٍ، وأحمدُ (١/ ٤٥٨ رقم ٤٣٨١)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٠/ ٧٩ رقم ٩٩٦٦) مِنْ طريق أبي عُمَيْس عُتْبَةَ بنِ عبدِاللهِ بنِ عُتْبة، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٠/ ٧٧ رقم ٩٩٦٢)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (١/ ٩) من طريق قَيْس بن الرَّبِيع، وابنُ عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٩٢) من طريق لَيْث بن أبي سُلَيْم؛ جميعُهم (الجَرَّاح، وأبو عُمَيْس، وقَيْس، ولَيْث) عن أبي فَزَارة، به.
ورواه شريك عن أبي فزارة، ووقع في روايته اختلاف:
فأخرجه أبو داودَ في "سننه" (٨٤)، والترمذيُّ في "جامعه" (٨٨) عن هناد ابن السريِّ، وأبو داودَ- في الموضع السابق- والطبرانيُّ في "الكبير" (١٠/ ٧٨ رقم ٩٩٦٤)، وابنُ شاهينَ في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (٩٤)؛ من طريقِ أبي الربيعِ الزهرانيِّ سليمانَ بنِ داودَ العتكيِّ، وأبو زرعة الدمشقيُّ في "الفوائد المعللَة" (١١٧)، والشاشيُّ في "مسنده" (٨٢٢) من طريقِ محمدِ ابنِ سعيدِ بنِ الأصبهانيِّ، وأبو زرعةَ أيضًا- في الموضع السابق- من طريقِ أبي نعيمِ الفضلِ بنِ دكينٍ، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٤٦)، وابنُ حبانَ في "المجروحين" (٣/ ١٥٨)، وابنُ شاهينَ- في الموضع السابق- من طريقِ منصورِ بنِ أبي مزاحمٍ، والطوسيُّ في "مستخرجه" (١/ ٢٨٠ - ٢٨١) من طريقِ الأسودِ بنِ عامرٍ؛ جميعُهم (هناد، وأبو الربيع الزهراني، وأبو نعيم، وابن الأصبهاني، ومنصور بن أبي مزاحم، وأسود بن عامر) عن شريكٍ، عن أبي فزارةَ، عن أبي زيدٍ، به. وقال أبو الربيع في روايتِه: «عن زيدٍ أو أبي زيدٍ». وانظر: "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٣٢١ - ٣٢٢).
قال الترمذيُّ: «وإنما رُوِيَ هذا الحديثُ عن أبي زيدٍ، عن عبدِ اللهِ، عن النبيِّ ﷺ، وأبو زيدٍ رجلٌ مجهولٌ عند أهلِ الحديثِ، لا يعرفُ له روايةٌ غير هذا =

= الحديثِ».
وقال ابنُ حِبَّانَ: «أبو زيدٍ يروي عن ابنِ مسعودٍ ما لم يتابعْ عليه، ليس يُدْرَى من هو، لا يعرف أبوه ولا بلدُه، والإنسان إذا كان بهذا النعتِ ثم لم يروِ إلا خبرًا واحدًا خالف فيه الكتابَ والسنةَ والإجماعَ والقياسَ والنظرَ والرأيَ، يستحقُّ مجانبته فيها، ولا يحتجُّ به».
ورواه أبو عبد الله الشقري عن شريك، ووقع في روايته اختلاف:
فأخرجَه الطبرانيُّ في "الكبير" (١٠/ ٧٨ رقم ٩٩٦٥) عن أحمد بن عمرو البزار، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤ - ١٥) و(٧/ ٢٩٢) عن علي بن سعيد بن بشير؛ كلاهما عن عمرانَ بنِ موسى، عن عبدِ الوارثِ بنِ سعيدٍ، عن أبي عبدِ اللهِ الشقريِّ، عن شريكٍ، عن أبي فزارةٍ، عن أبي زيدٍ، به. هذا سياق الطبرانيِّ. وأما ابنُ عديٍّ فسقط من إسنادِه في الموضع الأولِ: «أبو فزارةَ»، وسقط من الموضعِ الثاني: «أبو زيدٍ»، وقال في الموضعِ الأولِ: «عن أبي زيادة» بدل: «عن أبي زيدٍ». وبعض هذا الاختلافِ هو من نسخ "الكامل"؛ كما يظهرُ من الفرق بين الموضعين عند ابنِ عديٍّ رغم أن إسنادَ الحديثِ واحدٌ، وأصلُ الإشكالِ موجودٌ في الروايةِ، وقد أشار إليه ابنُ عديٍّ بقولِه: «وهذا الإسنادُ يُشَوِّشُه أبو عبدِ اللهِ الشقريُّ عن شريكٍ، فلا أدري من قبله أو من شريك؟ وذاك أن جماعةً كالثوريِّ، وإسرائيلَ، وعمرِو بنِ أبي قيسٍ، وغيرِهم، رووْه عن أبي فزارةَ، عن أبي زيدٍ مولى عمرِو بن حريثٍ، عن ابن مسعودٍ، فهذه هي الروايةُ الصحيحةُ، وأبو فزارةَ راشدُ بنُ كيسانَ، وأبو زيدٍ مولى عمرِو بن حريثٍ مجهولُ، والحديثُ ضعيفٌ لأجلِ أبي زيدٍ هذا».
وقال أيضا: «وهذا الحديثُ مدارُه على أبي فزارةَ، عن أَبي زيدٍ مولى عمرِو ابنِ حريثٍ، عن ابن مسعودٍ، وأبو فزارةَ مشهورٌ، واسمُه: راشدُ بنُ كيسانَ، وأبو زيدٍ مولى عمرِو بنِ حريثٍ مجهول، ولا يصحُّ هذا الحديثُ عن النبيِّ ﷺ، وهو خلافُ القرآنِ». والذي يظهرُ- والله أعلم- أن الخللَ السابقَ إما من شيخِ ابنِ عديٍّ، أو من شيخِ الطبرانيِّ؛ لأنهما يرويان الحديثَ عن شيخٍ واحدٍ، وهو عمرانُ بنُ موسى، أو يكون عمرانُ يضطربُ فيه، والله أعلم.
وقد رواه ابنُ عديٍّ- على الصوابِ- من وجهٍ آخرَ عن عبدِ الوارثِ، فقال (٤/ ١٥)، و(٧/ ٢٩٢): حدثناه ابنُ منيرٍ، حدثنا البرتيُّ، ثنا أبو معمرٍ، ثنا عبدِ الوارثِ، ثنا أبو عبدِ اللهِ الشقريُّ، حدثني شريكٌ، عن أبي زائدةَ، =

قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ(١): «أبو فَزَارةَ- في حديثِ ابنِ مسعودٍ- رَجُلٌ

= عن ابنِ مسعودٍ...، به، وقوله في الراوي عن ابنِ مسعودٍ: أبو زائدةَ، هو أحدُ اختلافِ التنوعِ الذي جاء في اسمِه، فلا يضرُّ.

وثمّة اختلافُ آخرُ على عبدِ الوارثِ؛ فقال ابنُ عديٍّ (٤/ ١٥): حدثناه الحسينُ بنُ عبدِ اللهِ القطانُ، ثنا عمرُ بنُ يزيدِ السياريُّ، ثنا عبدُ الوارثِ، ثنا ليثُ بنُ أبي سليمانَ، عن أبي فزارةَ، عن أبي زيدٍ، عن ابن مسعودٍ...، فذكره، ثم قال ابنُ عديٍّ: «هكذا قال عن ليثٍ عن أبي فزارةَ، وقد ذكرته عن عبدِ الوارثِ، عن أبي عبدِ اللهِ الشقريِّ، عن شريكٍ، وهذا الإسنادُ يُشَوِّشُه أبو عبدِ اللهِ الشقريُّ...» إلخ كلامه الذي تقدَّمَ نقلُه. هذا مع أن للحديثِ أصلًا عن ليثِ بنِ أبي سليم- كما سبق- في التخريجِ، لكن من غيرِ هذا الطريقِ، فقد أخرجَه ابنُ عديٍّ (٧/ ٢٩٢) من طريقِ أبي كريبٍ محمدِ بنِ العلاءِ، عن عبدِ اللهِ بنِ إدريسَ، عن ليثٍ، عن أبي فزارةَ، عن أبي زيدٍ، عن ابنِ مسعودٍ، به، وأما هذا الطريقُ فهو من الاختلافِ على عبدِ الوارثِ، مع قولِه فيه: ليث ابن أبي سليمانَ، وإنما هو ابنُ أبي سليم، والله أعلم.

(١) ذكرَهُ الخَلَّالُ في "العلل"- كما في "تهذيب التهذيب" (١/ ٥٨٤)- وذكرَهُ المُصنِّفُ أيضًا في "العلل المتناهية" (١/ ٣٥٧)، وفي "التَّحقِيق" (١/ ٥٥)، ثُمَّ قال في "التحقيق": «فإنْ قيل: أبو فَزَارةَ اسمُهُ راشدُ بنُ كَيْسان، أخرجَ عنه مسلمٌ، وكذلكَ قال الدارقطنيُّ: أبو فَزَارةَ في حديثِ النبيذِ اسمُهُ: راشدُ ابنُ كَيْسان. فجوابُهُ مِنْ وجهين: أحدُهُمَا: أنهما اثنان؛ فالمجهولُ هو الذي في هذا الحديثِ؛ ودليلُ هذا قولُ أحمدَ: أبو فَزَارةَ في حديثِ ابنِ مسعودٍ مجهولٌ؛ فاعلَمْ أنه غيرُ المعروفِ. والثاني: أنَّ معرفةَ اسمِهِ لا تُخْرِجُهُ عن الجَهَالة». اهـ.

وتَعقَّبَهُ ابنُ عبدالهادي في "التنقيح" (١/ ٢٣٢- ٢٣٣) قائلًا: «أبو فَزَارةَ- في الحديثِ الأوَّلِ-: هو راشدُ بنُ كَيْسان بلا خلاف. وقد احتَجَّ به مسلم...»، ثمَّ ذكَرَ توثيقَ مَنْ وثَّقه، إلى أنْ قال: «وما ذكَرَهُ الإمامُ أحمد مِنْ أنَّ أبا فَزَارةَ مجهولٌ: ليسَ بثابتٍ عنه؛ والظاهرُ: أنَّ الراويَ غلط، وأنَّ قولَ أحمدَ إنَّما هو في أبي زَيْد».

وتَوقَّفَ الحافظُ المنذريُّ في "مختصر السُّنَن" (١/ ٨٣) في تعيينِ أبي فَزارةَ راويه، وقال: «وذكَرَ البخاري أبا فَزَارةَ العَبْسيَّ راشدَ بنَ كَيْسان، وأبا فَزارةَ العَبْسيَّ غيرَ مُسمًّى، فجَعَلَهما اثنَيْن». =

مجهولٌ»، وقال أبو زُرْعَةَ[1]: «هذا الحديثُ ليس بصحيحٍ»[2].

= قال: «ولو ثبَتَ أنَّ راويَ هذا الحديثِ هو راشدُ بنُ كَيْسانَ كان فيما تَقدَّمَ كفايةٌ في ضعفِ الحديث». اهـ.
ولاشكَّ في أنَّه راشدُ بنُ كَيْسان العَبْسيُّ، وممَّن نصَّ عليه أيضًا: ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٩٢)؛ فإنَّه قال: «وأبو فَزارةَ مَشْهور، واسمُهُ: راشدُ بنُ كَيْسان».

(١) قولُ أبي زُرْعةَ بتمامِهِ في "العلل" لابن أبي حاتم (١٤): «حديثُ أَبي فَزَارةَ ليس بصحيح، وأبو زَيْد مجهولٌ؛ يعني: في الوضوءِ بالنبيذِ».
وفي المسألة (٩٩) سألَ ابنُ أبي حاتمٍ أباهُ وأبا زُرْعةَ عن هذا الحديثِ؟ فقالا: «هذا حديثٌ ليسَ بقويٍّ؛ لأنَّه لمْ يَرْوِهِ غيرُ أبي فَزارةَ، عَنْ أبي زَيْدٍ- وحمَّادِ بن سَلَمةَ، عن عليِّ بْنِ زَيْدٍ، عن أبي رَافِعٍ- عن ابنِ مَسْعُودٍ. وعليُّ بْنُ زَيْدٍ ليسَ بقويٍّ، وأبو زَيْدٍ شيخٌ مجهولٌ لا يُعْرَفُ، وعَلْقَمةُ يقولُ: لَمْ يكنْ عبدُ الله مع النبيِّ ﷺ ليلةَ الجِنِّ، فوَدِدتُّ أنَّه كانَ مَعَهُ».
قال ابنُ أبي حاتم: «قلتُ لَهما: فإنَّ معاويةَ بنَ سَلَّام يُحدِّث عن أخيهِ، عن جَدِّه، عن ابنِ غَيْلان، عن ابنِ مَسْعُود...؟ قالا: وهذا أيضًا ليسَ بشيءٍ؛ ابنُ غَيْلانَ مجهولٌ، ولا يصحُّ في هذا البابِ شيءٌ». وانظر: "الجَرْح والتعديل" (٣/ ٤٨٥)، والجَوْرَقانيُّ في "الأباطيل والمناكير" (١/ ٣٣١)، والمُصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣٥٧)، وفي "التحقيق" (١/ ٥٥)، وابنُ عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٤٣)، وابنُ دَقِيق العِيد في "الإمام" (١/ ١٧٥)، والزَّيْلعيُّ في "نصب الراية" (١/ ١٣٨).

(٢) وقال أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّام في "الطهور" (ص٣١٧): «وأمَّا الذي رُوِيَ عن ابن مسعودٍ في ليلةِ الجِنِّ: فإنَّا لا نُثْبِتُه؛ مِنْ أجلِ أنَّ الإسنادَ فيه ليسَ بمعروفٍ، وقد وجدنا مَعَ هذا أهلَ الخِبْرَةِ والمعرفةِ بابنِ مسعودٍ ينكرونَ أنْ يكونَ حضَرَ في تلكَ الليلةِ معَ النبيِّ ﷺ، منهم: ابنُهُ أبو عُبَيْدةَ بنُ عبدالله، وصاحبُهُ عَلْقمةُ بنُ قيس...».
وقال البخاريُّ- كما في "الكامل" (٧/ ٢٩١)-: «أبو زَيْدٍ- الذي رَوَى حديثَ ابنِ مسعودٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ثمرةٌ طيِّبةٌ وماءٌ طَهُورٌ»- رجلٌ مجهولٌ، لَا يُعْرَفُ بصحبةِ عبدالله». وانظر أيضًا: "العلل" لابن المَدِينيِّ (ص٧٢٢/ ط. السرساوي)، و"المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٢٥٩-٢٦٠)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٥٢٥). =

= وقال الترمذيُّ: «رُوِيَ هذا الحديثُ عن أبي زَيْد، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، وأبو زَيْدٍ رجلٌ مجهولٌ عندَ أهلِ الحديثِ؛ لا تُعْرَفُ له روايةٌ غيرُ هذا الحديثِ».
وقال أبو زُرْعةَ: «أبو زَيْدٍ هذا مجهولٌ لا يُعْرَف، ولا أعرفُ اسمَهُ»، وقال أيضًا: «حديثُ أبي فَزَارةَ ليسَ بصحيحٍ، وأبو زيدٍ مجهولٌ». انظر: "الجَرْح والتعديل" (٩/ ٣٧٣)، و"العلل" لابن أبي حاتم (١٤).
وقال ابن المُنْذِر في "الأوسط" (١/ ٣٦١): «وقد احتج بعض من يجيز الوضوء بالنبيذ بحديثٍ رواه ابن مسعود في إسنادِهِ مقالٌ...»، ثم ذكر الحديث، ثم قال: «ودفَعَ هذا الحديثَ غيرُ واحدٍ مِنْ أصحابنا، وقالوا: حديثُ ابنِ مسعودٍ لا يثْبُتُ؛ لأنَّ الذي رواهُ أبو زَيْدٍ، وهو مجهولٌ لا يُعْرَفُ بصحبةِ عبدالله، ولا بالسماع منه، ولا يجوزُ تركُ ظاهرِ الكتابِ وأخبارِ النبيِّ ﷺ لروايةِ رجلٍ مجهولٍ، مَعَ أنَّ عَلْقَمةَ قد أنكَرَ أنْ يكونَ عبدُ اللهِ كانَ مَعَ النبيِّ ﷺ لَيْلَةَ الجِنِّ».
وقال ابنُ حِبَّانَ في "المجروحين" (٣/ ١٥٨): «أبو زَيْدٍ يَرْوِي عن ابنِ مسعودٍ ما لم يُتابَعْ عليه، ليس يُدْرَى مَنْ هو، لا يُعْرَفُ أبوه، ولا بَلَدُهُ، والإنسانُ إذا كان بهذا النعتِ، ثُمَّ لم يَرْوِ إلَّا خبرًا واحدًا خالَفَ فيه الكتابَ والسُّنَّةَ والإجماعَ والقياسَ والنظرَ والرأيَ، يَستحِقُّ مجانبتَهُ فيها، ولا يُحتَجُّ به».
وقال البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١/ ٢٣٧): «رُوِيَ مِنْ أوجهٍ كلُّها ضعيفٌ، وأشهرُها: روايةُ أبي زيدٍ مولى عَمْرو بن حُرَيْث، عن ابنِ مسعود، وقد ضعَّفها أهلُ العلم بالحديثِ».
وقال ابنُ عبدالبَرِّ: «أبو زيدٍ مَوْلَى عَمْرو بن حُرَيْثٍ الذي رَوَى عن ابنِ مسعودٍ حديثَ الوضوءِ بالنبيذِ، رَوَى عنه أبو فَزَارةَ، لا يوقفُ له على اسم، اتفقُوا على أنَّه مجهولٌ لا يُعْرَف، ولا يُعْرَفُ اسمُه». وقال أيضًا: «وأمَّا أبو زيدٍ مولى عَمْرو بن حُرَيْث: فمجهولٌ عندهم لا يُعْرَفُ بغيرِ روايةِ أبي فَزَارةَ عنه، وحديثُهُ عن ابنِ مسعودٍ في الوضوءِ بالنبيذِ: حديثٌ عندَهم لا أصلَ له، ولا رواهُ مَنْ يُوثَقُ به، ولا يَثْبُت». انظر: "الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى" (٢/ ٥٣١-٥٣٢، ٧٥٨).
وانظُرِ الكلامَ على طُرُقِ هذا الحديثِ وتضعيفِهَا في: "العلل" لابن أبي حاتم (٩٩)، و"سنن الدارقطني" (١/ ٧٦-٧٨)، و"السنن الكبرى" للبيهقي =

حديثٌ آخَرُ في «المسنَدِ»:

[٤٥] أخبرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا يَحْيَى[١]، عن ابنِ أبي ذِئْبٍ[٢]، قال: حدَّثني صالحٌ مولى التَّوْءَمَةِ[٣]، قال: سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال:

= (١/ ٩)، و"الخلافيات" له (١/ ١٥٧-١٨٢)، و"الأباطيل والمناكير" (١/ ٤٩٨-٥٠٢)، و"العلل المتناهية" (١/ ٣٥٥-٣٥٨)، و"التحقيق في مسائل الخلاف" (١/ ٣٩-٤٣)، و"الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ١٧١-١٨٥)، و"نصب الراية" (١/ ١٣٧-١٤٧).

غيرَ أنَّ العَيْنِيَّ لم يَرْتَضِ تضعيفَ الحديثِ، وحاوَلَ رَدَّ ذلكَ؛ فقال في "عمدة القاري" (١/ ٢٥٦): «وقال بعضُهُمْ: وهذا الحديثُ أطبَقَ علماءُ السلفِ على تَضْعِيفه؛ قلتُ: إنما ضعَّفوهُ لأنَّ في رواتِهِ أبا زيد؛ وهو رجلٌ مجهولٌ لا يُعْرَفُ له روايةٌ غيرُ هذا الحديثِ؛ قاله الترمذيُّ، وقال ابنُ العَرَبيِّ في "شرح الترمذي" : «أبو زَيْدٍ مولى عَمْرو بن حُرَيْث رَوَى عنه راشدُ بنُ كَيْسَان، وأبو رَوْق؛ وهذا يُخْرِجُهُ عن حَدِّ الجهالة!! وأمَّا اسمُهُ: فلم يُعْرَفْ؛ فيجوزُ أنْ يكونَ الترمذيُّ أراد أنَّه مجهولُ الاسم»!!

(١) هو: أبو سَعِيدٍ يحيى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ.

(٢) هو: مُحمَّدُ بنُ عبدِالرحمنِ بن المُغِيرةِ بن الحارِثِ بن أبي ذِئْبٍ، أبو الحارث، القُرَشِيُّ العامِرِيُّ، المدَنِيُّ، وكان مِنْ فقهاءِ أهلِ المَدِينة، وعُبَّادهم، وكان مِنْ أَقْوَلِ أهلِ زمانِهِ بالحقِّ. قال أبو داود: «سمعتُ أحمدَ بنَ حَنْبَل يقولُ: كان ابنُ أبي ذِئْب يُشَبَّهُ بِسَعِيدِ بن المسيِّب، قيل لأحمدَ: خلَّف مثلَهُ ببلادِهِ؟ قال: لا ولا بغيرِهَا». قال: «وسمعتُ أحمدَ يقولُ: ابنُ أبي ذِئْب كان ثقةً صدوقًا أفضلَ مِنْ مالكِ بن أَنَس، إلَّا أنَّ مالكًا أشَدُّ تنقيةً للرجالِ منه؛ ابنُ أبي ذِئْب كان لا يبالي عمَّن يُحدِّث». وُلِدَ سنةَ (٨٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٥٩هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٢)، و"الثقات" (٧/ ٣٩٠)، و"تاريخ بغداد" (٣/ ٥١٥)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٥/ ٦٣٠)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٧/ ١٣٩- ١٤٩).

(٣) هو: صالحُ بنُ أبي صالحٍ مولى التَّوْءَمةِ- واسمُ أبي صالحٍ: نَبْهَان- أبو مُحمَّدٍ =

= المَدَنِيُّ. صَدُوقٌ، اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ، قال بشرُ بنُ عمرَ: «سألتُ مالكًا عن صالح مولى التَّوْءَمةِ؟ فقال: ليس بثقةٍ». وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ: قلتُ لأبي: «إن عباسًا العنبريَّ حدثنا عن بشرِ بنِ عمرَ قال: سألتُ مالكًا عن صالحِ مولى التَّوْءَمةِ؟ فقال: ليس بثقةٍ! فقال أبي: كان مالكٌ قد أدركه وقد اختلَط و هو كبيرٌ، من سمع منه قديمًا فذاك، وقد روى عنه أكابرِ أهلِ المدينةِ، وهو صالحُ الحديثِ، ما أعلمُ به بأسًا». وقال ذؤيبُ بنُ غمامةَ السهميّ: «سألت سفيان بن عيينة: هل سمعت من صالح مولى التَّوْءَمةِ؟ فقال: نعم هكذا وهكذا وهكذا، وأشار بيديه، وسمعتُ منه ولعابه يسيلُ من الكبرِ، وما علمتُ أحدًا من أصحابِنا يحدثُ عنه، لا مالكٌ ولا غيرُه». وقال الحميديُّ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ: «لقيتُ صالحًا مولى التَّوْءَمةِ سنةَ خمسٍ- أو ستٍّ- وعشرين ومئةٍ أو نحوها وقد تغيَّر، ولقيه الثوريُّ بعدي». وقال إبراهيمُ ابنُ محمدِ بنِ عرعرةَ عن سفيانَ بنِ عيينةَ: «لقيتُه و هو مختلطٌ». وقال عمرُو ابنُ عليٍّ: «سألتُ يحيى بنَ سعيدٍ عنه؟ فقال: لم يكنْ بثقة». وقال أبو داودَ في "سؤالاته للإمام أحمد" (١٥٩): «قلتُ لِأَحْمَدَ: صَالحُ مولى التَّوْءَمَةِ؟ قَالَ: لقِيه مَالكٌ زَعَمُوا بعدمَا كبر. قلتُ لِأَحْمَد: هُوَ مقارب الحَدِيث؟ قَالَ: أما أَنا فأحتمله وأروي عَنه، وَأما أَن يقوم مَوضِع حجّة [في الأصل: مجد] فَلَا». وقال عبدُ اللهِ بنُ الإمام أحمدَ: «وسألتُ يحيى بنَ معينٍ عنه؟ فقال: ليس بقويٍّ في الحديثِ». وقال عباسٌ الدوريُّ وعثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ، عن يحيى بنِ معينٍ: «ثقة». زاد عباسٌ: «وقد كان خرف قبل أن يموتَ، فمن سمع منه قبل أن يختلطَ فهو ثبتٌ». وقال ابنُ أبي مريمَ: «سمعتُ يحيى بنَ معينٍ يقولُ: صالحُ مولى التَّوْءَمةِ، ثقةٌ حجةٌ، قلتُ له: إن مالكًا تركَ السماعَ منه! فقال: إن مالكًا إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، وسفيانُ الثوريُّ إنما أدركه بعد أن خرف، فسمع منه سفيانُ أحاديثَ منكرات، وذلك بعدما خرف، ولكنَّ ابنَ أبي ذئبٍ سمع منه قبل أن يخرفَ». وذكر الترمذيُّ في "العلل" بعد الحديثِ (٥٣٧) أنه سأل البخاريَّ فقال: كيف صالحٌ مولى التَّوْءَمةِ؟ قال: «قد اختلطَ في آخرِ أمرِه، من سمع منه قديمًا سماعه مقارب، وابنُ أبي ذئبٍ ما أرى أنه سمع منه قديمًا؛ يروي عنه مناكيرَ». وفي موضعٍ آخرَ من "علله" (٢١) روى حديث ابنِ عباسٍ مرفوعًا: «إذا قمت إلى الصلاةِ فأسبغ الوضوء...» إلخ، ثم قال: «سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن =

«مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا، فَلْيَغْتَسِلْ»(١).

= هذا الحديث؟ فقال: هو حديثٌ حسنٌ، وموسى بنُ عقبةَ سمع من صالح مولى التَّوْءَمةِ قديمًا، وكان أحمدُ يقول: من سمع من صالح قديمًا فسماعه حسنٌ، ومن سمع منه أخيرًا فكأنه يضعفُ سماعَه، قال محمدٌ: وابنُ أبي ذئبٍ سماعه منه أخيرًا، ويروي عنه مناكيرَ».
وقال العجليُّ: «تابعيٌّ ثقةٌ». وقال إبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجوزجانيُّ: «تغيّر أخيرًا، فحديثُ ابنِ أبي ذئبٍ عنه مقبولٌ؛ لسنِّه وسماعِه القديمِ عنه، وأما الثوريُّ فجالسه بعد التغيرِ». وقال أبو زرعةَ والنسائيُّ: «ضعيفٌ». وقال أبو حاتم: «ليس بقويٍّ». وقال أبو أحمدَ بن عديٍّ: «لا بأسَ به إذا سمعوا منه قديمًا؛ مثل ابنِ أبي ذئبٍ، وابن جريج، وزيادِ بنِ سعدٍ، وغيرِهم، ومن سمع منه بأَخرةٍ وهو مختلطٌ؛ مثل مالكٍ والثوريِّ وغيرِهما. وحديثُه الذي حدّث به قبل الاختلاطِ، لا أعرفُ له حديثًا منكرًا إذا روى عنه ثقةٌ، وإنما البلاءُ ممن دون ابنِ أبي ذئبٍ، فيكون ضعيفًا، فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله، وصالحٌ لا بأسَ به وبرواياتِه وحديثِه». وقال ابنُ سعدٍ وأبو بكرِ بنُ أبي عاصم: «مات سنة خمسٍ وعشرين ومئة».
قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «والظاهرُ أنه مات بعدها، فقد تقدم عن ابنِ عيينةَ أنه قال: لقيتُه سنةَ خمسٍ أو ستٍّ». ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبِير" (٤/ ٢٩١)، و"المَعَارِف" لابنِ قُتَيْبة (ص٤٦٠)، و"الجَرْح والتَّعْديل" (٤/ ٤١٦)، و"الكامل" (٥/ ٨٣- ٨٩)، و"تَهْذِيب الكَمَال" (١٣/ ٩٩)، و"مِيزَان الاعتدال" (٣/ ١٦)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٢٠١-٢٠٢).

(١) الحديث أخرجَهُ المصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣٧٤)، و"الناسخ والمنسوخ" (٨٥) بهذا الإسنادِ والمتن.
وهو في "مسند أحمد" (٢/ ٤٣٣ و٤٧٢ رقم ٩٦٠١ و ١٠١٠٨).
وأخرجه البَزَّار في "مسنده" (٨١٧١) عن العَبَّاس بن الوَلِيد، عن يحيى بن سَعِيد، به.
وأخرجَهُ الطَّيَالسيُّ في "مسنده" (٢٤٣٣) عن ابن أبي ذِئْب، به، وزاد: «ومن حمل جنازة فليتوضأ».
ومن طريق الطيالسيِّ، أخرجه البيهقيُّ في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٣)، وقال: «هذا هو المشهورُ مِنْ حديثِ ابن أبي ذِئْب، وصالحٌ مولى التَّوْءَمةِ ليس بالقويِّ». وقال في "معرفة السنن والآثار" (٢/ ١٣٦): «ورواه صالحٌ مولى =

= التَّوْءَمةِ عن أبي هريرةَ مرفوعًا، وصالحٌ مولى التَّوْءَمةِ اختَلَطَ في آخرِ عمرِهِ، وسقَطَ عن حدِّ الاحتجاجِ بروايتِهِ؛ وإنَّما يصحُّ هذا الحديثُ عن أبي هريرةَ موقوفًا».
وتعقَّبه ابن التُّرْكُمانيِّ؛ فقال: «رواه عن صالح ابنُ أبي ذئبٍ، وقد قال ابن مَعِينٍ: صالحٌ ثقةٌ حجةٌ، ومالكٌ والثوريُّ أدركاهُ بعدَما تَغيَّرَ، وابنُ أبي ذئبٍ سَمِعَ منه قبلَ ذلكَ، وقال السَّعْديُّ: حديثُ ابنِ أبي ذئبٍ عنه مقبولٌ؛ لتثبُّتِهِ وسماعِهِ القديمِ منه، وقال ابنُ عديٍّ: لا أعرفُ لصالحٍ حديثًا منكرًا قبلَ الاختلاطِ».
وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ (١١٢٦٥، ١٢١٢٥/ط. عَوَّامة) عن شَبَابة، وأحمدُ (٢/ ٤٥٤ رقم ٩٨٦٢) عن حَجَّاجِ بنِ محمَّدٍ، وأبو القاسم البَغَوِيُّ في "الجَعْديَّات" (٢٧٥٤) من طريق حُسَيْن بن محمَّد، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٣) من طريق الوَلِيد بن مُسْلِم، والخطيبُ في "مُوضِح أوهام الجَمْع والتفريق" (٢/ ١٧٢) من طريق يحيى بن أيُّوب، والبَغَوِيُّ في "شرح السُّنَّة" (٣٣٩) من طريق أَسَد بن مُوسَى؛ جميعُهم (شَبَابة، وحَجَّاج بن محمَّد، وحُسَيْن بن محمَّد، والوَلِيد بن مسلم، ويحيى بن أيُّوب، وأَسَد بن موسى) عن ابن أبي ذِئْب، به بزيادةِ: «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، إلا الخطيب فإنه لم يذكرها.
ومن طريق أحمدَ، أخرجه المصنِّفُ في "العلل المتناهية" (١/ ٣٧٤)، و"الناسخ والمنسوخ" (٨٦).
قال البغويُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ، ويُرْوَى هذا عن أبي هُرَيْرةَ موقوفًا».
ورواه ابنُ أبي فُدَيْكٍ، عن ابن أبي ذِئْب، واختُلِفَ عليه:
فأخرجه ابنُ شاهينَ في "ناسخ الحديثِ ومنسوخِهِ" (٣٢)، وابنُ أخي ميمي الدَّقَّاق في "فوائده" (٢٤٤) مِنْ طريق يحيى بن المُغِيرة، عن ابن أبي فُدَيْك، عن ابن أبي ذِئْب، به؛ مثلَ روايةِ الجَمَاعة.
وأخرجه أبو داود (٣١٦١) عن أحمد بن صالح، عن ابن أبي فُدَيْك، عن ابن أبي ذِئْب، عن القاسم بن عَبَّاس، عن عَمْرو بن عُمَيْر، عن أبي هُرَيْرةَ، به.
ومن طريق أبي داودَ، أخرجه ابنُ حَزْم في "المحلَّى" (٢/ ٢٣)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (١/ ٣٠٣)، وقالَ: «عَمْرو بن عُمَيْر إنَّما يُعْرَفُ بهذا الحديثِ؛ وليس بالمشهورِ»، وقال ابنُ القَطَّانِ في "بيان الوَهَم والإيهام" =

= (٣/ ٢٨٤): «وعَمْرُو بنُ عُمَيْر هذا مجهولُ الحالِ؛ لا يُعْرَفُ بغيرِ هذا».
ورواه ابنُ أبي فُدَيْك، عن ابن أبي ذِئْب، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرةَ، به. انظر: "العلل" للدارقطنيِّ (١٠/ ٣٧٨-٣٧٩)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (١/ ٣٢٠).
وقد استَغْرَبَ الدارقطنيُّ هذَيْنِ الإسنادَيْنِ الأخيرَيْنِ، فقال: «وأغرب ابن أبي فُديك فيه بإسنادين آخرين...»، ثم ذكرهما.
وقد تُوبِعَ ابنُ أبي فُدَيْكٍ على الطريقِ الثاني:
فأخرجَه عبدُالرزاقِ في "المصنف" (٦١١١) عن غيره، عن سُهَيْلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرةَ، مرفوعًا: «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ». ويبدو أن قولَه في الإسناد: «عن غيره» من كلام إسحاق الدَّبَري الراوي عن عبدالرزاق، وهو يعني أن عبدَالرزاقِ يروي هذا الحديثَ عن غيرِ «معمر» شيخ عبدِالرزاقِ في الإسنادِ السابقِ. وقد أخرج الحديثَ الإمامُ أحمدُ "المسند" (٢/ ٢٧٢ رقم٧٦٨٩) عن عبدِ الرزاقِ، عن ابنِ جريجٍ، عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «مِن غَسْلِها الغُسلُ، ومِن حَمْلِها الوضوءُ».
وهكذا أخرجَهُ الشحاميُّ في أحاديثِ عبدِالرحمنِ بنِ بشرٍ العبديِّ (٢٠) من طريقِ عبدِالرحمنِ بنِ بشرٍ، عن عبدِالرزاقِ، به نحو رواية الإمامِ أحمدَ.
وأخرجه ابنُ شاهينَ في "ناسخِ الحديثِ ومنسوخِهِ" (٣٠٠)، وأبو نُعَيْم في "أخبار أصبهان" (٤/ ٢٧٩)؛ كلاهما من طريقِ هشام بنِ سليمانَ المخزوميِّ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن ابنِ أبي ذِئْبٍ، عن سُهَيْلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرةَ، به مرفوعًا.
وأخرجه ابنُ ماجه (١٤٦٣)، والترمذيُّ (٩٩٣)، والبيهقيُّ (١/ ٣٠٠-٣٠١) من طريقِ عبدِالعزيزِ بنِ المختارِ، وابنُ حبانَ (١١٦١) من طريقِ حمادِ بنِ سلمةَ، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٩٨٩) من طريقِ زهيرِ بنِ محمدٍ؛ ثلاثتُهم عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، به مرفوعًا.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣١٦٢) عن حامد بن يحيى، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن إسحاقَ مولى زائدةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ بمعناه هكذا بزيادةِ إسحاقَ في الإسنادِ. =

= وإسحاقُ مولى زائدةَ هذا ثقةٌ كما في "التقريب" (٣٩٧).
وتابع سفيانُ بنُ عيينةَ إسماعيلَ بنَ عليةَ بزيادة إسحاقَ في الإسنادِ، إلا أنه خالفه فجعله موقوفًا على أبي هريرةَ. أخرج روايته البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (١/٣٩٦-٣٩٧)، ثم قال: «وتابعه ابنُ عيينةَ عن سهيلٍ؛ وقال حمادُ ابنُ سلمةَ: عن سهيلٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ». وهذا دليلٌ على أن ابنَ عيينةَ يرويه موقوفًا فيما ذكر البخاريُّ، فلعل حامدَ بنَ يحيى عند أبي داودَ هو الذي أخطأ فرواه عن ابنِ عيينةَ مرفوعًا. والله أعلم.
وقد رواه حِبَّانُ بنُ عليٍّ، عن ابنِ أبي ذِئْبٍ، عن المَقْبُرِيِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ، به. قال الدارقطنيُّ في الموضعِ السابقِ- بعدَ أنْ ذكَرَ هذا الاختلافَ على ابنِ أبي ذِئْب-: «وحديثُ المَقْبُرِيِّ أصحُّ».
وقد اختُلِفَ في رفعِ هذا الحديثِ ووقفِهِ، وأشار غيرُ واحدٍ من الأئمَّةِ- منهم: أحمدُ، والبخاريُّ، وأبو حاتم- إلى أنَّ المحفوظَ وقفُ الحديثِ على أبي هُرَيْرَةَ.
وللحديثِ طرقٌ أخرى يطولُ المقامُ بتخريجِهَا، وقد ذكَرَ غيرُ واحدٍ مِنَ الأئمةِ- منهم: أحمدُ، وعليُّ بنُ المَدِينيِّ، والذُّهْليُّ- أنَّه لا يصحُّ في هذا البابِ شيءٌ، وقال البيهقيُّ في "سننه" (١/٣٠٣): «الرواياتُ المرفوعةُ- في هذا البابِ- عن أبي هُرَيْرَةَ: غيرُ قويَّةٍ؛ لجهالةِ بعضِ رُوَاتِهَا، وضَعْفِ بعضِهِمْ؛ والصحيحُ عن أبي هريرةَ مِنْ قولِهِ موقوفًا غيرَ مرفوعٍ»، وتعقَّبَهُ الذهبيُّ في "المهذَّب في اختصارِ السُّنَنِ الكبير" (١/٣٠١)؛ فقالَ: «بل هي غيرُ بعيدةٍ مِنَ القوَّةِ؛ إذا ضُمَّ بعضُها إلى بعض، وهي أقوى مِنْ أحاديثِ القُلَّتَيْنِ، وأقوى مِنْ أحاديثِ: الأرضُ مسجدٌ إلَّا المَقْبُرَةَ والحَمَّامَ، إلى غيرِ ذلكَ مما احتَجَّ بأشباهِهِ فُقَهاءُ الحديثِ».
وقال ابنُ القيِّم في "تهذيب السنن" (٣/١٥٠١): «وهذه الطُّرُقُ تدلُّ على أنَّ الحديثَ محفوظٌ».
وقال الحافظُ في "التلخيص الحبير" (١/١٣٧): «وفي الجُمْلةِ: هو بكثرةِ طُرُقِهِ أَسْوَأُ أحوالِهِ أنْ يكونَ حَسَنًا؛ فإنكارُ النوويِّ على التِّرْمِذِيِّ تحسينَهُ مُعْتَرَضٌ». انظر: "مسائل أحمد؛ رواية أبي داود" (١٩٦٤)، و"مسائل أحمد؛ رواية عبدالله" (٧٥، ٧٨)، و"مسائل أحمد؛ رواية صالح" (٣٩٣)، و"علل الترمذي الكبير" (٢٤٥)، و"الأوسط" لابن المُنْذِرِ (١/٢٨٨، =

= ٥/ ٣٧٥)، و"العلل" لابن أبي حاتم (١٠٣٥)، و"السنن الكبرى" للبيهقيِّ (١/ ٣٠٢، ٣٠٣).

وانظُرْ طُرُقَ هذا الحديثِ- المرفوعةَ والموقوفةَ- والكلامَ عليها في "العلل" للدارقطنيِّ (٩/ ٢٩٣ رقم١٧٧٠)، و(١٠/ ١٦١ و٣٧٨ رقم ١٩٥٤ و٢٠٦٤)، و(١١/ ٢٢٤ رقم ٢٢٤٥)، و"الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٣٧٢-٣٩١)، و(٣/ ٥٨-٦٥)، و"تهذيب السنن" لابنِ القيم (٣/ ١٥٠١)، و"تنقيح التحقيق" لابنِ عبدِالهادي (١/ ٣١٨-٣٢١)، و"البدر المنير" لابنِ الملقنِ (٢/ ٥٢٤-٥٣٦)، و"التلخيص الحبير" لابنِ حجرٍ (١/ ١٣٦-١٣٨)، و(٢/ ٦٨)، و"فتح الباري" (٣/ ١٢٧)، والتعليق على "الخلافيات" للبيهقيِّ (٣/ ٢٧٣-٢٩١).

أمَّا مِنَ الناحيةِ الفقهيَّة: فقد قال البَغَوِيُّ في "شرح السنة" (٢/ ١٦٩): «واختَلَفَ أهلُ العِلْمِ في الغُسْلِ مِنْ غَسْلِ المَيِّتِ؛ فذهَبَ بعضُهم: إلى وجوبِهِ، وذهَبَ أكثرُهُم: إلى أنَّه غيرُ واجبٍ. قال ابنُ عُمَرَ، وابنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ على غاسلِ المَيِّتِ غُسْلٌ، ورُوِيَ عن عبدِالله بن أبي بكر، عن أسماءَ بنتِ عُمَيْسٍ امرأةِ أبي بكرٍ رضي الله عنهما: أنَّها غَسَّلَتْ أبا بكرٍ حينَ توفِّي، فسألَتْ مَنْ حضَرَهَا مِنَ المهاجرين، فقالتْ: إني صائمةٌ، وهذا يومٌ شديدُ البَرْدِ؛ فهل عليَّ مِنْ غُسْلٍ؟ فقالوا: لا». انتهى.

وقد ذهَبَ الحَنَفِيَّةُ، والشافعيَّةُ في الصحيح عندهم، والحنابلةُ: إلى أنَّه يُسْتَحَبُّ لغاسلِ المَيِّتِ أنْ يَغْتَسِلَ، ولا يَجِبُ. وهذا أحد قولي الإمام مالك.

وفي قولٍ لمالكٍ- وهو قَوْلُ جمهورِ فُقَهَاءِ المالكيَّةِ، ما عدا ابنَ القاسمِ-: أنَّه لا غُسْلَ على غاسلِ الميِّت؛ لأنَّ تغسيلَ المَيِّت ليس بِحَدَث.

ورُوِيَ عن أحمدَ: وجوبُ الغُسْلِ على مَنْ غَسَّلَ الكافرَ خاصَّةً.

وقال ابنُ المنذرِ: «أجمَعَ أهلُ العِلْمِ على أنَّ رجلًا لو مَسَّ جِيفةً، أو دَمًا، أو خِنْزِيرًا مَيِّتًا: أنَّ الوضوءَ غيرُ واجب عليه؛ فالمسلمُ المَيِّتُ أحرى ألَّا يكونَ على مَنْ مَسَّهُ طهارةٌ».

والراجحُ: هو القولُ بالاستحبابِ؛ ويُؤيِّدُهُ ما رواه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٧٢) من طريق وُهَيب بن خالد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابنِ عمرَ، قال: «كنا نغسل الميت، فمنا من يغتسل، ومنا من لا يغتسل». وروى الخطيبُ في "تاريخه" (٣/ ٤٢٧) في ترجمةِ مُحمَّد بن عبدالله المُخرِّميِّ، =

قال مالكُ بنُ أَنَسٍ: «مَوْلَى التَّوْءَمَةِ ليس بثقةٍ»(١)، وكان شُعْبَةُ يَنْهَى أنْ يُؤْخَذَ عنه(٢).

حديثٌ آخَرُ في «المسنَدِ»:

[٤٦] أخبَرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبَرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبَرَنَا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ، قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال:

= من طريق عبدالله بن أحمدَ بن حَنْبَلٍ، قال: «قال لي أبي: كَتَبْتَ حديثَ عُبَيْدالله، عن نافع، عن ابن عُمَر: "كنَّا نُغسِّلُ الميِّتَ؛ فمنَّا مَنْ يَغْتَسِلُ، ومِنَّا مَنْ لا يَغْتَسِلُ؟" قال: قلتُ: لا! قال: في ذلكَ الجانبِ؛ المخرِّم شابٌّ يقالُ له: مُحمَّد بن عبدالله يُحدِّثُ به عن أبي هِشَام المخزوميِّ، عن وُهَيْب؛ فاكتبْهُ عنه». قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٣٨): «وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وهو أحسَنُ ما جُمِعَ به بين مُخْتَلِفِ هذه الأحاديثِ، والله أعلم». وكان الحافظ قد ذكَرَ حديث «من غسل ميتًا»، وقال: «وذكَرَ الماوَرْدِيُّ أنَّ بعضَ أصحابِ الحديثِ خَرَّجَ لهذا الحديثِ مِئَةً وعشرينَ طريقًا. قلتُ: وليس ذلكَ ببعيدٍ، وقد أجابَ أحمدُ عنه بأنَّه منسوخٌ، وكذا جزَمَ بذلكَ أبو داود»، ثُمَّ ذكَرَ الحافظُ ما يَدُلُّ لذلكَ، فذكَرَ حديثَ عِكْرمةَ، عن ابنِ عَبَّاس، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «ليس عَلَيْكُمْ في غَسْلِ مَيِّتِكُم غُسْلٌ إذا غَسَّلْتُمُوهُ؛ إنَّ مَيِّتَكُمْ يموتُ طاهرًا وليس بِنَجِسٍ؛ فحَسْبُكُمْ أنْ تَغْسِلُوا أيديَكُمْ»؛ وحسَّن إسنادَهُ، ثم قال: «فيُجْمَعُ بينَهُ وبينَ الأمرِ في حديثِ أبي هُرَيْرَةَ: بأنَّ الأمرَ على النَّدْبِ، أو المرادُ بالغَسْلِ غَسْلُ الأيدي؛ كما صُرِّحَ به في هذا».
وانظر: "فتح القدير" (٢/ ١١٢)، و"رد المحتار" (١/ ١٧٠)، و"التاج والإكليل" (٣/ ٢٩)، و"شرح مختصر خليل" للخرشي (٢/ ١٢٥)، و"المجموع" (٥/ ١٤٤)، و"حاشيتي قليوبي وعميرة" (١/ ٣٢٨)، و"المغني" (١/ ١٣٤)، و"كشاف القناع" (١/ ١٥١). وانظر: "الأوسط" لابن المنذر (٥/ ٣٥١).

(١) انظر: "الضعفاء" للعُقَيْليّ (٢/ ٢٠٥)، و"الكامل" لابنِ عَدِيّ (٤/ ٥٥)، و"المجروحين" لابنِ حِبَّان (١/ ٣٦٦).
(٢) انظر: "الضعفاء" للعُقَيْليّ (٢/ ٢٠٤)، و"الكامل" لابنِ عَدِيٍّ (٤/ ٥٥).

حدَّثنا [أبو سَهْلٍ][(١)]، قال: حدَّثنا الحَسَنُ بنُ أبي جعفرٍ[(٢)]، عن

---

(١) في الأصلِ: «أبو سلمة»، ومثلُهُ في "العلل المتناهية"؛ وهو تحريفٌ؛ والتصويبُ من "التحقيق" (٢/ ١٩١)، و"المسند" (٣/ ٣١٧)، و"إطراف المُسْنِد" (٢/ ١٤٥)؛ حيث جاء فيها مصرَّحًا باسمه: «عباد بن العوام»، ولم تذكر كنيته، وإنما ذكرت في بعض مصادرِ التخريج.
وهو: عَبَّادُ بنُ العَوَّام بن عُمَر بنِ عبدِالله بن المُنْذِر بن مُصْعَب بن جَنْدَلٍ الكلابيُّ، أبو سَهْلٍ الواسطيُّ، ثقةٌ كما في "التقريب" (٣١٣٨)؛ فقد وثقه ابنُ مَعِين والعِجْليُّ وأبو داود والنَّسَائيّ، وأبو حاتم وزاد: «وهو أَحَبُّ إليَّ مِنْ عَبَّاد بن عَبَّاد المُهَلَّبي»، وقال ابنُ خِرَاش: «صدوقٌ»، توفِّي سنةَ (١٨٣هـ)، وقيل: (١٨٥هـ)، وقيل: (١٨٦هـ)، وقيل: (١٨٧هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ٤١)، و"الجرح والتعديل" (٦/ ٨٣ رقم٤٢٥)، و"الثقات" (٧/ ١٦٢)، و"تهذيب الكَمَال" (١٤/ ١٤٠).

(٢) هو: الحَسَنُ بنُ أبي جَعْفَرٍ- واسمُ أبي جَعْفَر: عَجْلَانُ، وقيل: عَمْرو- أبو سَعِيدٍ، الجَفْرِيُّ، الأَزْدِيُّ، ضعيفُ الحديثِ مع عبادتِه وفضلِه؛ قال: عمرُو ابنُ عليٍّ: «صدوقٌ، منكرُ الحديثِ، كان يحيى بنُ سعيدٍ لا يحدثُ عنه، وكان عبدُ الرحمنِ يحدثُ عنه»؛ يعني عبدَ الرحمنِ بنَ مهديٍّ. وضعَّفه الإمامُ أحمدُ، وابنُ المدينيِّ، والعجليُّ، وأبو داودَ، والنسائيُّ، وقال البخاريُّ والساجيُّ: «منكرُ الحديثِ». وقال أبو زرعةَ والدارقطنيُّ: «ليس بالقويِّ في الحديث»، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: «وكان شيخًا، وفي بعضِ حديثِه إنكار». وقال ابنُ حِبَّانَ: «من خيَارِ عبادِ اللهِ من المُتَقَشِّفةِ الخُشَّنِ. . .، ضعَّفه يحيى بنُ معينٍ، و تركه الشيخُ الفاضلُ أحمدُ بنُ حنبلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. . .، وكان الحسنُ ابنُ أبي جعفرٍ من المتعبِّدين المجابين الدعوةَ في الأوقاتِ، ولكنه ممن غفلَ عن صناعةِ الحديثِ وحفظه واشتغل بالعبادةِ عنها، فإذا حدَّث وهم فيما يروي، ويقلبُ الأسانيدَ وهو لا يعلمُ، حتى صار ممن لا يُحتجُّ به وإن كان فاضلًا». وقال أبو أحمدَ بنُ عديٍّ: «والحسنُ بنُ أبي جعفر له أحاديثُ صالحةٌ، وهو يروي الغرائب، وخاصة عن محمدِ بنِ جحادةِ. . .، و له عن غيرِ ابنِ جحادةَ. . .- غير ما ذكرت- أحاديثُ مستقيمةٌ صالحةٌ، وهو عندي ممن لا يتعمدُ الكذبَ، و هو صدوقٌ كما قاله عمرُو بنُ عليٍّ، ولعل هذه الأحاديثَ التي أُنكرت عليه توهَّمها توهُّمًا، أو شُبِّه عليه فغلط». توفِّي سنةَ (١٦٧هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٨٨)، و"الجَرْح والتعديل" =

أبي الزُّبَيْرِ(١)، عن جابرِ بنِ عبدِاللهِ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ،

= (٣/ ٢٩)، و"المجروحين" لابن حبان (١/ ٢٣٦-٢٣٧)، و"الكامل" لابن عدي (٣/ ٤٨٢ - ط. السرساوي)، و"تهذيب الكَمَال" (٦/ ٧٣)، و"تقريب التهذيب" (١٢٢٢).

(١) هو: مُحمَّدُ بنُ مُسْلِم بنِ تَدْرُسَ القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ، مولاهم، أبو الزُّبَيْرِ المكيُّ، صدوق، إلا أنه يدلِّس- كما في "التقريب" (٦٢٩١)- فقد قال عبدُ اللهِ بنُ الإمامِ أحمدَ: قال أبي: «كان أيوبُ السختيانيُّ يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبيرَ أبو الزبير. قلتُ لأبي: كأنه يضعفُه؟ قال: نعم». وقال نعيمُ ابنُ حمادٍ: «سمعتُ ابنَ عيينةَ يقولُ: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير؛ أي كأنه يضعِّفه». وقال يونسُ بنُ عبدِ الأعلى: «سمعتُ الشافعيَّ يقول: أبو الزبير يحتاجُ إلى دعامةٍ». ووثَّقه ابنُ سعدٍ، وابنُ مَعِينٍ، والنَّسَائيُّ، وقال محمدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ: «سألتُ ابنَ المدينيِّ عنه؟ فقال: ثقةٌ ثبتٌ». وقال حربُ ابنُ إسماعيلَ: «سُئلَ أحمدُ بنُ حنبلٍ عن أبي الزبيرِ؟ فقال: قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحبُّ إليَّ من أبي سفيانَ؛ لأن أبا الزبيرِ أعلمُ بالحديثِ منه، وأبو الزبيرِ ليس به بأسٌ». وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ: «ثقةٌ صدوقٌ، وإلى الضعفِ ما هو». وقال عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن أبي الزبيرِ، فقال: يُكتَبُ حديثُه، ولا يُحتَجُّ به، وهو أحَبُّ إليَّ من أبي سفيانَ». وقال أيضًا: «سألتُ أبا زرعةَ عن أبي الزبيرِ؟ فقال: روى عنه الناس. قلتُ: يُحتجُّ بحديثِه؟ قال: إنما يُحتَجُّ بحديثِ الثقاتِ». وقال الساجيُّ: «صدوقٌ حجةٌ في الأحكام، قد روى عنه أهلُ النقلِ وقبلوه واحتجُّوا به». وذكره ابنُ حِبانَ في كتاب "الثقات"، وقال: «لم ينصفْ من قدح فيه، لأن من استرجحَ في الوزنِ لنفسِه لم يستحقَّ الترك لأجلِه». وقال أبو أحمدَ بنُ عديٍّ: «وروى مالكٌ عن أبي الزبيرِ أحاديثَ، وكفى بأبي الزبيرِ صدقًا أن حدّث عنه مالكٌ؛ فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقةٍ، ولا أعلمُ أحدًا من الثقاتِ تخلفَ عن أبي الزبيرِ إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسِه ثقةٌ، إلا أن يَرويَ عنه بعضُ الضعفاءِ فيكونَ ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله. وأبو الزبيرِ يروي أحاديثَ صالحةً، ولم يتخلفْ عنه أحدٌ، وهو صدوقٌ وثقةٌ لا بأسَ به». توفِّي سنةَ (١٢٨هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (١/ ٢٢١)، و"تهذيب الكَمَال" (٢٦/ ٤٠٢)، و"ميزان الاعتدال" (٥/ ١٦٢)، و"جامع التحصيل" (ص٢٦٩)، و"طَبَقات المدلِّسين" (ص٤٥).

إِلَّا الكَلْبَ المُعَلَّمَ[(١)].

(١) المرادُ مِنَ الكَلْبِ المُعَلَّم- كما في "عون المعبود" (٨/ ٣٥)-: «أنْ يوجدَ فيه ثلاثُ شرائطَ: إذا أُشْلِيَ اسْتَشْلَى، وإذا زُجِرَ انزجَرَ، وإذا أَخَذَ الصيدَ أَمْسَكَ ولم يأكُلْ؛ فإذا فعَلَ ذلك مرارًا- وأقلُّهُ ثلاثٌ- كان مُعلَّمًا؛ يَحِلُّ بعدَ ذلك قتيلُهُ». وانظر: "المدونة" (٣/ ٥١).
والحديثُ أخرجَهُ المُصنِّفُ في "العلل المتناهية" (٢/ ٥٩٥)، وفي "التحقيق" (٧/ ١٦٦) بهذا الإسنادِ والمتن.
وهو في "مسند الإمام أحمد" (٣/ ٣١٧ رقم ١٤٤١١).
وأخرجَهُ أبو يَعْلَى في "مسنده" (١٩١٩) عن أبي خَيْثَمَةَ زهيرِ بنِ حربٍ، والدارقطنيُّ في "سننه" (٣/ ٧٣) من طريق يعقوبَ بن إبراهيمَ الدَّوْرَقِيِّ، والجورقاني في "الأباطيل" (٢/ ١٥٢) من طريق زحمويه زكريا بن يحيى الواسطي؛ ثلاثتهم (أبو خَيْثَمَةَ، ويعقوبُ، وزحمويه) عن أبي سَهْلٍ عَبَّادِ بن العَوَّام، به بلفظ: «نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن ثَمَنِ الكَلْبِ والهِرِّ، إلَّا الكَلْبَ المعلَّم».
ومن طريقِ أبي يعلى أخرجه ابنُ حبانَ في "المجروحين" (١/ ٢٣٧)، ومن طريق الدارقطنيِّ أخرجه المصنفُ في "التحقيق" (٧/ ١٦٥-١٦٦).
قال الدارقطنيُّ: «الحَسَنُ بنُ أبي جَعْفَر ضعيفٌ».
وقال الجورقانيُّ: «هذا حديثٌ منكرٌ، وابنُ أبي جعفرٍ هذا هو: الحسنُ بنُ أبي جعفرٍ الجفريُّ- من أهلِ البصرةِ، واسم أبيه عجلانُ- ضعَّفه يحيى بنُ معينٍ، وتركه أحمدُ بنُ حنبلٍ».
وأخرجه بكرُ بنُ بكارٍ في "جزئه" (٢) عن الجَرَّاح بن المِنْهَال، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر، به؛ مرفوعًا، بلفظ: «نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن ثَمَنِ الكَلْبِ- إلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ- ومَهْرِ البَغِيِّ».
ومن طريق بكر بن بكار أخرجه ابنُ مَرْدُويَه في "جُزْء فيه أحاديثُ أبي حَيَّان" (٣).
وفي سندِه الجرَّاحُ بنُ منهالٍ أبو العَطوفِ الجزريُّ، وتقدمَ (ص٥٣٥) أنه متروك الحديث.
وأخرجَهُ النسائيُّ (٤٢٩٥ و ٤٦٦٨) من طريق حَجَّاج بنِ محمَّدٍ، والدارقطنيُّ في "سننه" (٣/ ٧٣) من طريقِ عُبَيْدِاللهِ بنِ موسى والهَيْثَم بن جَمِيلٍ؛ ثلاثتُهم (حَجَّاج، وعُبَيْدالله، والهَيْثَم) عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ، به مرفوعًا بلفظ: «أنَّ رسولَ اللهِ - ﷺ - نَهَى عن ثَمَنِ السِّنَّوْرِ والكَلْبِ، =

= إِلَّا كَلْبَ صَيْد». ولفظُ عبيدِ اللهِ بنِ موسى: «لا أعلمه إلا عن النبيِّ ﷺ».
ومن طريق النسائيِّ أخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٦٦٣)، ومن طريق الدارقطنيِّ أخرجه المصنِّفُ في "العلل المتناهية" (٢/ ٥٩٦)، وفي "التحقيق" (٢/ ١٩٠).
هكذا رواه حجاجٌ، وعبيدُ اللهِ بنِ موسى، والهيثمُ، عن حمادِ بنِ سلمةَ؛ مرفوعًا، وخالفهم وكيعٌ، وأبو نعيم، فروياه موقوفًا.
فالحديث أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنف" (٢١٣٠٥) من طريقِ وكيعٍ، وابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٦١٩٨ و٧٨١٣ و٩٦٩٣)، والطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٨) من طريق أبي نُعَيْم الفَضْلِ بنِ دُكَيْنٍ؛ كلاهما (وكيع، وأبو نعيم) عن حمادِ بنِ سلمةَ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ: «أنه نهى عن ثمن الكلبَ والسِّنَّورَ، إلا كلبَ صيدٍ». هذا لفظُ أبي نعيم، وأما لفظُ وكيعٍ فقد قرن فيه حمادٌ روايةَ أبي هريرةَ بروايةِ جابرٍ، وستأتي الإشارةُ إليهما.
ورواه عبدُ الواحدِ بنِ غياثٍ بلفظٍ محتملٍ للوقفِ، فقال: حدثنا حمادٌ، حدثنا أبو الزبيرِ، عن جابرٍ قال: «نهى عن ثمنِ الكلبِ والسِّنَّورِ، إلا كلبَ صيدٍ». أخرجه البيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٦).
فقوله: «قال: نهى»: إن كان القائلُ هو أبا الزبيرِ، فهو موقوفٌ على جابرٍ، وإن كان القائلُ جابرًا صار اللفظُ مشكلًا في معرفةِ من الناهي، وينبغي- بناءً على هذا- أن يضبطَ هكذا «نُهِيَ»، فيحتمل أن له حكمَ الرفعِ؛ على اعتبارِ أن الناهيَ هو رسولُ الله ﷺ، والله أعلم.
ورواه الدارقطنيُّ في "سننه" (٣/ ٧٣) فقال: «ثنا محمدُ بنُ القاسمِ بنِ زكريا، نا أبو كريبٍ محمدُ بنُ العلاءِ، نا سويدِ بنِ عمرٍو، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ، قال: نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن ثَمَنِ السِّنَّوْرِ والكَلْبِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ. ولم يذكرْ حمادٌ: عن النبيِّ ﷺ. هذا أصحُّ من الذي قبلِه». اهـ.
ولما روى البيهقيُّ طريقَ عبدِ الواحدِ بنِ غياثٍ السابقةِ قال: «فهكذا رواه عبدُ الواحدِ. وكذلك رواه سويدُ بنُ عمرٍو، عن حمادٍ، ثم قال: ولم يذكرْ حمادٌ عن النبيِّ ﷺ».اهـ. فهذا يدلُّ على أن روايةَ سويدِ بنِ عمرٍو موقوفةٌ أيضًا، لكن من الذي قال: «نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ»، ولماذا يزاد في الرواية؟ فهذا مما يستغرب في هذه الرواية! =

= والذي يظهرُ- والله أعلم- أن أصلَ الحديثِ ليس فيه استثناءُ كلبِ الصيدِ؛ فقد أخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ٣٣٩ رقم ١٤٦٥٢)، والطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٢)؛ من طريقِ ابنِ لَهِيعة، ومسلمٌ (١٥٦٩)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٥٢٧٤)، وابنُ حبانَ (٤٩٤٠)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ١٠)، وفي "المَعْرِفة" (٤/ ٣٩٨)؛ من طريقِ مَعْقِلِ بنِ عُبَيْدِالله الجَزرِيِّ؛ كلاهما (ابنُ لَهِيعَةَ، ومَعْقِلٌ) عن أبي الزُّبَيْر، عن جابرٍ، به، بلفظ: «أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عن ثَمَنِ الكَلْبِ والسِّنَّوْرِ». وقد صرَّحَ أبو الزُّبَيْر بالسماعِ مِنْ جابرٍ في روايةِ مَعْقِل.

ورواه حمادُ بنُ سلمةَ عن أبي الزبيرِ- كما سبق- فزاد في متنِه استثناءَ كلبِ الصيدِ، والظاهرُ أن هذه الزيادةَ بسببِ قرن حمادِ بنِ سلمةَ روايةَ جابرٍ بروايةِ أبي هريرةَ، وحمله لفظَ حديثِ جابرٍ على لفظِ حديثِ أبي هريرةَ؛ فالحديثُ أخرجه ابنَ أبي شيبةَ- كما سبق- فقال في روايته: «حدثنا وكيعٌ، عن حمادِ ابنِ سلمةَ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ، وعن أبي المهزمِ، عن أبي هريرةَ: أنهما كرها ثمنَ الكلبِ، إلا كلبَ صيدٍ».اهـ. هكذا روى حمادُ بنُ سلمةَ هذا الحديثَ مقرونًا، وهذا منشأُ العلةِ في هذا الحديثِ فيما يظهرُ؛ وذلك بأن يكون حمادٌ يروي حديثَ جابرٍ بذكرِ النهي عن ثمن الكلبِ والسِّنَّوْرِ فقط، ويروي حَديث أبي هريرةَ- من طريقِ أبي المُهَزِّم- وفيه زيادةُ استثناءِ كلبِ الصيدِ، فجمع حمادُ بين الروايتينِ- كما سبق- وساق الحديثين بسياقِ حديثِ أبي هريرةَ؛ فحمل حديثَ جابرٍ على حديثِ أبي هريرةَ، وأبو المُهَزِّم متروكٌ- كما في "التقريب" (٨٣٩٧)، واسمه: يزيدُ بنُ سفيانَ، وقيل عبدُ الرحمنِ بنِ سفيانَ- وقد عيبَ على حمادِ بنِ سلمةَ جمعُه الشيوخ بهذه الصفةِ.

فقد ذكر ابنُ رجبٍ في "شرح العلل" (٢/ ٨١٤-٨١٥) بعضَ من ضُعِّف حديثُهُ بسبب جمع الشيوخ، وذكَرَ منهم محمَّدَ بنَ إسحاقَ بنِ يَسَار، وحمادَ ابنَ سَلَمة، فقال: «وكذلك ذكَرَ بعضُهُمْ في ابن إسحاق؛ قال أحمد- في رواية المرُّوذي-: ابنُ إسحاق حَسَنُ الحديث، لكنْ إذا جمَعَ بين رجلَيْن! قلتُ: كيف؟ قال: يحدِّث عن الزُّهْري وآخَرَ، يَحْمِلُ حديثَ هذا على هذا. وكذلك قيل في حَمَّاد بن سلمة؛ قال أحمد- في رواية الأثرم- في حديثِ حَمَّاد بن سَلَمة، عن أيوبَ وقتادةَ، عن أبي أسماء، عن أبي ثَعْلَبة الخُشَنِيِّ، =

= عن النَّبِيِّ ﷺ في آنِيَةِ المُشْرِكين؛ قال أحمد: هذا مِنْ قِبَلِ حماد، كان لا يقومُ على مِثْلِ هذا؛ يجمعُ الرجالَ، ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهُمْ يختلفون».
وقد ورد الحديث من طرق أخرى عن جابر- لا يسلم شيء منها من مقال- وليس فيها استثناء كلب الصيد.
فقد أخرجَهُ ابنُ أبي شيبةَ (٢١٣٠٤ و٣٧٣٨٥)، وأبو يَعْلَى في "مسنده" (٢٢٧٥)؛ من طريقِ وَكِيعٍ، وأبو داودَ (٣٤٧٩)، والترمذيُّ (١٢٧٩)، وابنُ الجارودِ في "المنتقى" (٥٨٠)، وأبو عوانةَ في "مستخرجه" (٥٢٧١ و٥٢٧٢)، وابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٧٨١٤)، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٢٦٥٧، ٤٦٥٢)، وفي "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٢)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٣٢٠١)، والدارقطنيُّ في "سننه" (٣/ ٧٢)، والحاكمُ في "المستدرك" (٢/ ٣٤)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ١١)؛ من طريق عيسى بن يُونُس، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٤٦٥١)، وفي "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٢)، والعُقَيْليّ في "الضعفاء" (٢/ ٢٢٠)، والحاكمُ في "المستدرك" (٢/ ٣٤)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ١١)؛ من طريق حَفْصِ بن غِيَاث؛ جميعُهم (وَكِيع، وعيسى، وحَفْص) عن الأعمش، عن أبي سفيان طَلْحة بن نافع، عن جابر، به بلفظ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نَهَى عن ثَمَنِ الكَلْبِ والسِّنَّوْرِ».
قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ في إسنادِهِ اضطرابٌ، ولا يَصِحُّ في ثَمَنِ السِّنَّوْرِ، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ عن الأعمش، عن بعضِ أصحابِه، عن جابرٍ، واضطَرَبُوا على الأعمشِ في روايةِ هذا الحديثِ، وقد كَرِهَ قومٌ مِنْ أهلِ العلم ثَمَنَ الهِرِّ، ورخَّص فيه بعضُهم؛ وهو قولُ أحمدَ وإسحاقَ، ورَوَى ابنُ فُضَيْل، عن الأعمشِ، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ مِنْ غيرِ هذا الوجهِ».
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ٣٣٩ رقم ١٤٦٥٢) من طريقِ ابنِ لهيعةَ، عن خير ابنِ نعيم، عن عَطَاءِ بنِ أبي رَبَاحٍ، وفي (٣/ ٣٥٣ رقم ١٤٨٠٢) من طريق أبي أويسٍ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أويسٍ، عن شُرَحْبِيلِ بنِ سَعْدٍ؛ كلاهُمَا (عَطَاء، وشُرَحْبِيل) عن جابر، به، بلفظ: «أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عن ثَمَنِ الكَلْبِ، ونَهَى عن ثَمَنِ السِّنَّوْرِ».
وابنُ لهيعةَ مشهورٌ بالضعفِ، وشرحبيلُ بنُ سعدٍ صدوقٌ، إلا أنه اختلط، =

قال يحيى بنُ مَعِينٍ[١]: «الحَسَنُ[٢] ليسَ بشيءٍ»، وضَعَّفَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ[٣]، وقال النَّسَائيُّ[٤]: «متروكٌ»، قال ابنُ حِبَّانَ[٥]: «وهذا الخَبَرُ- بهذا اللفظِ- باطلٌ».

حديثٌ آخَرُ في «المسنَدِ»:

[٤٧] أخبَرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، قال: أخبَرَنَا ابنُ المُذْهِبِ، قال: أخبَرَنَا ابنُ مَالِكٍ[٦]، قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا يزيدُ بنُ عبدِ رَبِّهِ[٧]، قال: حدَّثنا

= وأبو أويسٍ متكلَّمٌ فيه من جهةِ حفظِه.
وبالجملةِ فالحديثُ ضعيفٌ بزيادةِ استثناءِ كلبِ الصيدِ، وصحيحٌ بدونِها، وقد أبان البيهقيُّ في "سننه" (٦/٦) عن ذلك فقال: «وليس بالقويِّ، والأحاديثُ الصِّحَاحُ عن النبيِّ ﷺ في النهي عن ثَمَنِ الكَلْبِ خاليةٌ عن هذا الاستثناءِ؛ وإنما الاستثناءُ في الأحاديثِ الصحاحِ في النَّهْيِ عن الاقتناءِ، ولعلَّه شُبِّهَ على مَنْ ذُكِرَ- في حديثِ النَّهْيِ عن ثمنِهِ- مِنْ هؤلاءِ الرواةِ الذين هم دون الصَّحَابةِ والتابعين، والله أعلم».

(١) في "التاريخ" برواية الدُّورِيِّ (٢/١٠٨).
(٢) يعني: الحسَنَ بن أبي جعفر.
(٣) كما في "التاريخ الكبير" للبخاريِّ (٢/٢٨٨)، و"الضعفاء" للعُقَيْليِّ (١/٢٢١).
(٤) في "الضعفاء والمتروكين" (ص٨٨ رقم ١٥٧).
(٥) في "المجروحين" (١/٢٣٧) بنحوِ ما هنا.
(٦) هو: أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرِ بنِ حَمْدَانَ بنِ مَالِكٍ، أبو بَكْرٍ القَطِيعِيُّ، راوي "مسند الإمام أحمدَ"، نُسِبَ هنا إلى جَدِّهِ الأَعْلَى، وقد تَقَدَّمتْ ترجمتُهُ (ص٢٥٠). وفي "العلل المتناهية"، و"التحقيق": «أنبأنا أحمدُ بنُ جَعْفَرٍ»، بدلَ: «أخبرَنا ابنُ مالكٍ».
(٧) هو: يزيدُ بنُ عبد رَبِّهِ، أبو الفَضْلِ، الزُّبَيْدِيُّ، الجُرْجُسِيُّ، الحِمْصِيُّ، المُؤَذِّنُ، ثقةٌ- كما في "التقريب" (٧٧٤٥)- أَثْنَى عليه الإمامُ أحمدُ وقالَ: «لا إله إلا الله! ما كان أَثْبَتَهُ! ما كان فيهم مثله»؛ يعني أهلَ حمصَ. ووثَّقَه ابنُ معينٍ، والعجليُّ، وأبو بكرِ بنُ أبي داودَ، وذكره ابنُ حِبانَ في =

بَقِيَّةُ[١]، عن ثَوْرٍ[٢]، عن صالحِ بنِ يَحْيَى بنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ[٣]، عن أبِيهِ[٤]، عن جَدِّهِ، عن خالدِ بنِ الوَلِيدِ، قال:

= "الثقات"، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ، أيقظُ من حيوةَ بنِ شريحٍ».
وُلِدَ سنةَ (١٦٨هـ)، وتوفِّيَ سنةَ (٢٢٤هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٤٩)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ٢٧٩)، و"الثقات" لابنِ حبانَ (٩/ ٢٧٤)، و"الأنساب" (٢/ ٤٣)، و"تهذيب الكَمَال" (٣٢/ ١٨٢)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٠/ ٦٦٧)، و"تهذيب التهذيب" (٤/ ٤٢٠-٤٢١).

(١) هو: بقيَّة بن الوَلِيد، تقدَّمتْ ترجمتُه (ص٣٠٤).

(٢) هو: ثَوْرُ بنُ يَزِيدَ بنِ زِيَادٍ الكَلَاعِيُّ- ويقال: الرَّحَبِيُّ- أبو خالدٍ الحِمْصِيُّ، ثقةٌ ثبتٌ إلا أنه يرى القدَرَ- كما في "التقريب" (٨٦١)- فقد وثَّقَه ورماه بالقدرِ ابنُ سَعدٍ، ودحيمٌ، وأحمدُ بنُ صالحٍ المصريُّ، والعجليُّ، وأبو داودَ، وقال يحيى القطانُ: «ما رأيتُ شاميًّا أوثَقَ من ثَوْرِ بنِ يَزِيدَ»، وقال الإمامُ أحمدُ: «ثَوْرُ بنُ يَزِيدَ الكلاعيُّ كان يرى القدَرَ؛ وكان أهلُ حمصَ نَفَوْهُ وأخرجوه منها؛ لأنه كان يرى القدَرَ، وليس به بأسٌ»، ووثَّقَه ابنُ معينٍ، ومحمدُ بنُ عوفٍ، والنسائيُّ، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ حافظٌ».
وُلِدَ في حدودِ سنةِ (٨٥هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٥٠هـ)، وقيل: (١٥٥هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٢/ ١٨١)، و"الجَرْح والتعديل" (٢/ ٤٦٨)، و"الثقات" (٦/ ١٢٩)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٢٧٦-٢٧٨).

(٣) هو: صالحُ بنُ يحيى بنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ، الكِنْدِيُّ الشَّامِيُّ، لَيِّنٌ- كما في "التقريب" (٢٨٩٤)- قال البخاريُّ: «فيه نَظَرٌ»، وذكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في "الثقات" وقال: «يُخْطِئُ»، وذكره العُقَيْليُّ في "الضعفاء"، وقال موسى بنُ هارونَ: «لا يُعرف صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بجَدِّه». وقال ابنُ حَزْمٍ: «هو وأبوه مجهولانِ، وفي حديثِهِ في تحريم لحوم الخَيْلِ دليلُ الضعفِ؛ لأنَّ خالدَ ابنَ الوَلِيدِ لم يُسْلِمْ- بلا خلافٍ- إلَّا بعد خَيْبَر، وقال هذا في هذا الحديثِ: وذلكَ يومَ خَيْبَر». ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٤/ ٧٣)، و"الجَرْح والتعديل" (٤/ ٤١٩)، و"الثقات" (٦/ ٤٥٩)، و"سنن الدارقطني" (٤/ ٢٨٧)، و"تهذيب الكَمَال" (١٣/ ١٠٥)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ١٨)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٢٠٢).

(٤) هو: يحيى بْنُ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ، الكِنْدِيُّ الحِمْصِيُّ، مستورٌ- كما =

نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الخَيْلِ، والبِغَالِ، وَالحَمِيرِ(١).

= في "التقريب" (٧٦٥٣)- ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في "الثقات"، وقال الذهبيُّ: «لا يُعْرَفُ إلَّا بروايةِ ولدِهِ صالحٍ عَنْهُ»، وهذا الحكمُ أخذه الذهبيُّ من كلام موسى ابن هارونَ الذي تقدَّمَ نقلُهُ في ترجمةِ صالحِ بنِ يحيى بنِ المقدام. ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٠٧)، و"الثقات" لابن حِبَّان (٥/ ٥٢٤)، و"تهذيب الكَمَال" (٣١/ ٥٧٠)، و"ميزان الاعتدال" (٦/ ٨٤).

(١) الحديثُ أخرجه المصنفُ في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٥٩)، وفي "التحقيق في مسائل الخلاف" (١٠/ ٢٧٩/ تحقيق قلعجي) بهذا الإسنادِ، إلا أنه سقط من مطبوع "العلل": «عن جده».
وهو في "مسند الإمام أحمد" (٤/ ٨٩ رقم ١٦٨١٧) عن يزيدِ بنِ عبدِ ربِّهِ، به.
وأخرجه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠٦) و(٤/ ٢٩٣)، وأبو داودَ في "سننه" (٣٧٩٠)، وابنُ ماجه في "سننه" (٣١٩٨)، والفسويُّ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣١٢) و(٢/ ٣٥٧)، وابنُ أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٠٤)، والنسائيُّ في "سننه" (٤٣٣١ و٤٣٣٢)، وفي "الكبرى" (٤٨٢٤ و٤٨٢٥ و٦٦٠٦)، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٦٦)، وفي "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٠)، والعقيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ٢٠٦)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٤/ ١١٠ رقم ٣٨٢٦)، وفي "مسند الشاميين" (٤٨٣)، وأبو أحمدَ الحاكمُ في "الأسامي والكنى" (ق١٩٧ب)، والدارقطنيُّ في "سننه" (٤/ ٢٨٧)، وابنُ عبدِ البرِّ في "التمهيد" (١٠/ ١٢٨)؛ جميعُهم من طريقِ بقيةَ بنِ الوليدِ، به. وسقط من مخطوطِ "الآحاد والمثاني" قوله: «عن أبيه»؛ كما أفاد بذلك المحققُ.
ومن طريقِ أبي داودَ أخرجه ابنُ عبدِ البرِّ في "الاستذكار" (١٥/ ٣٣١). ومن طريقِ الفسويِّ أخرجه البيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٢٨).
وأخرجه الواقديُّ في "المغازي" (٢/ ٦٦١): عن ثورِ بنِ يزيدَ، عن صالحِ ابنِ يحيى بنِ المقدام، عن أبيه عن جدِّه قال: سمعتُ خالدَ بنَ الوليدِ يقولُ: حضرتُ رسولَ اللهِ ﷺ بخيبرَ، يقولُ: «حرام أكل الحمر الأهلية والخيل والبغال»، قالوا: «وكل ذي نابٍ من السباعِ، ومخلبٍ من الطيرِ». كذا جاء فيه: «قالوا»، وكذا في روايةِ محمدِ بنِ شجاعٍ الآتيةِ عند ابنِ عساكرَ.
قال الواقديُّ: «الثبتُ عندنا أن خالدًا لم يشهدْ خيبرَ، وأسلمَ قبل الفتحِ هو وعمرُو بنُ العاصِ، وعثمانُ بنُ طلحةَ بنِ أبي طلحةَ، أولَ يومٍ من صفرَ =

= سنة ثمانٍ».
وأخرجه الدارقطنيُّ في "سننه" (٤/ ٢٨٧) من طريقِ أحمدَ بنِ سنانٍ القطانِ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٩٣٢) من طريقِ الحارثِ بنِ أبي أسامةَ، وقاضي المارستانِ في "مشيخته" (٦١٢) من طريقِ أحمدِ بنِ الخليلِ، والجورقانيُّ في "الأباطيل" (٦٠٣)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٢١٨ - ٢١٩) من طريقِ محمدِ بنِ شجاعٍ الثلجيِّ؛ جميعُهم (أحمد بن سنان، والحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن الخليل، ومحمد بن شجاع) عن الواقديِّ، به بلفظ: أن رسولَ اللهِ ﷺ نهى يومَ خيبر عن أكلِ لحوم الخيلِ والبغالِ والحميرِ، وعن أكلِ كلِّ ذي نابٍ من السبعِ أو مخلبٍ من الطيرِ. هذا لفظُ أحمدَ بنِ سنانَ، والحارثِ بنِ أبي أسامةَ، ومثله لفظُ أحمدَ بنِ الخليلِ؛ لكنه مختصرٌ، وأما لفظُ محمدِ بنِ شجاعٍ عند ابنِ عساكرَ فمثل لفظِ الواقديِّ في "المغازي"، ولفظُه عند الجورقانيِّ مختصرٌ.
ومن طريقِ الدارقطنيِّ أخرجه البيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٩/٣٢٨).
قال الجورقانيُّ: «هذا حديثٌ منكرٌ، ومحمدُ بنُ شجاعٍ الثلجيِّ، ومحمدُ بنُ عمرُ الواقديِّ مجروحانِ». وانظر: "العلل المتناهية" (٢/ ٦٦٠).
وأخرجه الدارقطنيُّ في "سننه" (٤/ ٢٨٧) من طريقِ محمدِ بنِ حميرٍ، عن ثورِ ابنِ يزيدَ، عن صالحِ بنِ يحيى بنِ المقدامِ، عن جدِّه المقدامِ، عن خالدِ بنِ الوليدِ قال: حرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ يومَ خيبرَ أموالَ المعاهدينَ وحُمُرَ الإنسِ وخيلَها وبغالَها. اهـ. هكذا رواه محمدُ بنُ حمير، ولم يذكرْ في الإسنادِ: «عن أبيه».
وأخرجه الدارقطني أيضًا (٤/ ٢٨٨) من طريقِ عمرَ بنِ هارونَ البلخيِّ، عن ثورِ بنِ يزيدَ، عن يحيى بنِ المقدامِ، عن أبيه، عن خالدِ بنِ الوليدِ قال: نهى رسولُ اللهِ ﷺ عن أكلِ الحمارِ الإنسيِّ، وعن خيلِها وبغالِها. اهـ. هكذا رواه عمرُ بنُ هارونَ، ولم يذكرْ في إسنادِه: «صالح بن يحيى».
قال الدارقطنيُّ: «وهذا إسنادٌ مضطربٌ، وقال الواقديُّ: لا يصحُّ هذا؛ لأن خالدًا أسلمَ بعدَ فتحِ خيبرَ».
وقال البيهقيُّ: «ورواه محمدُ بنُ حمير، عن ثورٍ، عن صالحٍ، أنه سمع جدَّه المقدامَ، ورواه عمرُ بنُ هارونَ البلخيُّ، عن ثورٍ، عن يحيى بنِ المقدامِ، عن أبيه، عن خالدٍ، فهذا إسنادٌ مضطربٌ، ومع اضطرابِه مخالف لحديثِ الثقاتِ». وانظر تعقيبَ ابنِ التركمانيِّ عليه. =

= وقال الذهبيُّ في "المهذب في اختصار السنن الكبير" (٨/ ٣٩٢٠): «والواقديُّ والبلخيُّ واهيانِ».
وأخرجه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠٦)، وابنُ شاهينَ في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (٦٦٩) من طريقِ سليمانَ التيميِّ، عن ثورِ بنِ يزيدَ، عن أبي غزوانَ، عن يحيى بنِ جابرٍ، عن خالدِ بنِ الوليدِ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أنهاكم عن أكلِ خيلِها وحميرِها وبغالِها».
ووقع عند البخاريِّ: «سليمان عن التميمي»، وهو خطأٌ. ووقع عند ابنِ شاهينَ: «ابن أبي غزوان»، و «يحيى بن جرير».
وأخرجه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠٥ - ٥٠٦) تعليقًا عن عمرِو بنِ عثمانَ، والطبرانيُّ في "الكبير" (٤/ ١١١ رقم ٣٨٢٨) من طريقِ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ عرقٍ، عن عمرِو بنِ عثمانَ، عن الحارثِ بنِ عبيدةَ، عن سعيدِ بنِ غزوانَ، عن صالحِ بنِ يحيى بنِ المقدامِ، عن جده، عن خالدِ بنِ الوليدِ، به.
وانظر: "السلسلة الضعيفة" (١١٤٩ و٣٩٠٢).
ورواه محمدُ بنُ حربٍ، عن سليمانَ بنِ سليمٍ، عن صالحِ بنِ يحيى، واختلف على محمدِ بنِ حربٍ:
فأخرجَه الإمامُ أحمدُ في "مسنده" (٤/ ٨٩ رقم ١٦٨١٨) عن علي بنِ بحرٍ، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠٦) تعليقًا عن محمدِ بنِ وهبِ بنِ عطيةَ، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٩٧) من طريقِ محمدِ بنِ أبي السريِّ؛ جميعُهم (علي بن بحر، ومحمد بن وهب، ومحمد بن أبي السري) عن محمدِ بنِ حربٍ، أبي سلمة الحمصيِّ، عن سليمانَ بنِ سليمٍ، عن صالحِ ابنِ يحيى بنِ المقدامِ، عن أبيه، عن جدِّه، عن خالدِ بنِ الوليدِ، قال: غزوتُ مع رسولِ اللهِ ﷺ غزوة خيبرَ، فأسرع الناسُ في حظائرِ يهودَ، فقال: «يا خالدُ نادِ في الناسِ: أن الصلاة جامعة، لا يدخل الجنة إلا مسلم»، ففعلت، فقام في الناسَ، فقال: «يا أيها الناسُ ما بالُكم أسرعتُم في حظائر يهودَ؟! ألا لا تحلُّ أموالُ المعاهدين إلا بحقِّها، وحرامٌ عليكم حُمُرُ الأهليةِ، والإنسيةِ، وخيلُها، وبغالُها، وكلُّ ذي نابٍ من السبعِ، وكلُّ ذي مخلبٍ من الطيرِ».
اللفظُ لعلي بنِ بحرٍ، ووقع في روايتِه: «عن ابنِ المقدامِ» بدل: «عن أبيه».
وسقط من روايةِ محمدِ بنِ وهبٍ: «سليمان بن سليم». =

= وأخرجَه الإمامُ أحمدُ في "مسنده" (٤/ ٨٩ رقم ١٦٨١٦) عن أحمدَ بنِ عبدِالملكِ، وابنُ زَنْجُويَهْ في "الأموال" (٦١٨) عن إبراهيمَ بنِ موسى، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥٠٦) عن إبراهيمَ بنِ موسى الفراءِ والربيعِ بنِ روحٍ، وأبو داود في "سننه" (٣٨٠٦)، وابنُ أبي عاصمٍ في "الآحادِ والمثاني" (٧٠٣)، والطبرانيُّ في "الكبير" (٤/ ١١٠ - ١١١ رقم ٣٨٢٧) من طريقِ عمرِو بنِ عثمانَ؛ جميعُهم (أحمد بن عبد الملك، وإبراهيم ابن موسى، والربيع بن روح، وعمرو بن عثمان) عن محمدِ بنِ حربٍ، عن أبي سلمةَ سليمانَ بنِ سليمٍ، عن صالحِ بنِ يحيى بنِ المقدامِ، عن جدِّه المقدامِ بنِ معدي كربَ، عن خالدِ بنِ الوليدِ، به. ولم يذكروا في الإسنادِ: «عن أبيه»؛ إلا أنه وقع في روايةِ عمرِو بنِ عثمانَ عند الطبرانيِّ بزيادةِ: «عن أبيه».

ومن طريقِ الإمامِ أحمدَ أخرجه المصنفُ في "التحقيق" (١٠/ ٢٧٨ - ٢٧٩). ومن طريقِ الطبرانيِّ أخرجه الحازميُّ في "الاعتبار" (ص١٦٢ - ١٦٣)، وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ، وله أصلٌ من حديثِ الشاميين».

قال البخاريُّ: «صالحُ بنُ يحيى بنِ المقدامِ بن معدي كربَ الكنديُّ الشاميُّ، عن أبيه روى عنه ثورٍ وسليمانَ بنِ سليم، فيه نظرٌ».

ويعارض هذا الحديثُ ما صحّ وثبت في الصحيحينِ من حديثِ أسماءَ بنتِ أبي بكر، وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ؛ رضي الله عنهم أجمعين.

أما حديثُ أسماءَ ﵄: فأخرجه البخاريُّ (٥٥١٠ و٥٥١١ و٥٥١٢ و٥٥١٩)، ومسلم (١٩٤٢)، من طريقِ فاطمةَ بنتِ المنذرِ، أن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ قالت: نحرنا على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ فرسًا فأكلناه.

وأما حديثُ جابرٍ ﵁: فأخرجه البخاريُّ (٤٢١٩ و٥٥٢٠ و٥٥٢٤)، ومسلمٌ (١٩٤١)، من طريقِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ، عن جابرٍ ﵄ قال: نهى رسولُ اللهِ ﷺ يومَ خيبرَ عن لحومِ الحمرِ الأهليةِ، ورخّص في الخيلِ.

ورواه مسلمٌ في الموضع نفسِه من طريقِ أبي الزبيرِ، أنه سمع جابرَ بنَ عبدِاللهِ يقول: أكلْنا- زمنَ خيبرَ- الخيلَ، وحُمُرَ الوحشِ، ونهانا النبيُّ ﷺ عن الحمارِ الأهليِّ.

ولهذا تعددتْ أقوالُ الأئمةِ في إعلالِ حديثِ خالدِ بنِ الوليدِ الذي أورده المصنفُ: =

= فقال أبو داودَ: «هذا منسوخٌ؛ قد أكلَ لحومَ الخيلِ جماعةٌ من أصحابِ النبيِّ ﷺ . . .».
وقال النسائيُّ: «الذي قبل هذا الحديثِ أصحُّ منه [يعني: حديثَ جابرٍ]، ويشبه أن يكونَ هذا- إن كان صحيحًا- أن يكون منسوخًا؛ لأن قوله: أذن في أكلِ لحومِ الخيلِ، دليلٌ على ذلك».
وقال العقَيليُّ بعد أن ذكر حديثَ جابرٍ وأسماءَ بنتِ أبي بكرٍ في إباحةِ لحومِ الخيلِ، قال: «إسنادُهما أصلحُ من هذا الإسنادِ».
وقال الخطابيُّ في "معالم السنن" (٤/ ٢٤٥): «في حديثِ جابرٍ بيانُ إباحةِ لحومِ الخيلِ، وإسنادُه جيدٌ، وأما حديثُ خالدِ بنِ الوليدِ ففي إسنادِه نظرٌ، وصالَحُ بنُ يحيى بنِ المقدامِ، عن أبيه، عن جدِّه، لا يعرفُ سماعُ بعضِهم من بعضٍ».
وقالَ ابنُ حزمٍ في "المحلى" (٧/ ٤٠٨): «أما حديثُ صالحِ بنِ يحيى بن المقدامِ بن معدِ يكربَ، فهالكٌ؛ لأنهم مجهولون كلُّهم، ثم فيه دليلُ الوضعِ؛ لأن فيهَ: عن خالدِ بنِ الوليدِ قال: غزوتُ مع النبيِّ ﷺ خيبرَ، وهذا باطلٌ؛ لأنه لم يسلمْ خالدٌ إلا بعد خيبرَ بلا خلافٍ»!. وانظر تعقيبَ العلائيِّ عليه في "التنبيهات المجملة على المواضعِ المشكلة" (ص٨٤ - ٨٧).
وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «وهذا حديثٌ لا تقومُ به حجةٌ؛ لضعفِ إسنادِه، وحديثُ الإباحةِ صحيحُ الإسنادِ». يعني: حديثُ إباحةِ لحومِ الخيلِ.
وقال البغويُّ: «ورُويَ عن المقدامِ بنِ معدي كربَ، عن خالدِ بنِ الوليدِ، أن رسولَ اللهِ ﷺ نهى عن أكلِ لحومِ الخيلِ، والبغالِ، والحميرِ، وإسنادُه ضعيفٌ». انظر: "تفسير البغوي" (٥/ ١١)، و"شرح السنة" (١١/ ٢٥٥).
وقال الحازميُّ في "الاعتبار" (ص١٦٠ - ١٦١): «هذا حديثٌ شاميُّ المخرجِ، وقد روي من غيرِ وجهٍ، وذهب بعضُهم إلى ظاهرِ هذا الحديثِ، وخالَفهم أكثرُ أهلِ العلم، ولم يَرَوْا بأكلِ لحمِ الخيلِ بأسًا».
وقال ابنُ قدامةَ في "المغني" (١٣/ ٣٢٥): «وحديثُ خالدٍ ليس له إسنادٌ جيدٌ؛ قاله أحمدُ، قال: وفيه رجلانِ لا يُعرفانِ، يرويه ثورٌ عن رجلٍ ليس بمعروفٍ، وقال: لا ندعُ أحاديثنا لمثلِ هذا الحديثِ المنكرِ».
وقال النوويُّ في "شرح مسلم" (١٣/ ٩٦): «رواه أبو داودَ والنسائيُّ وابنُ ماجه من روايةِ بقيةَ بنِ الوليدِ عن صالحِ بنِ يحيى، واتفق العلماءُ من أئمةِ =

= الحديثِ وغيرِهم على أنه حديثٌ ضعيفٌ... واحتجَّ الجمهورُ بأحاديثِ الإباحةِ التي ذكرها مسلمٌ وغيرُه، وهي صحيحةٌ صريحةٌ، وبأحاديثَ أخرَ صحيحةٍ جاءت بالإباحةِ، ولم يثبتْ في النهي حديثٌ». وانظر: "المجموع" (٩/ ٦).

وقال عبدُ الحقِّ في "الأحكام الوسطى" (٤/ ١١٦ - ١١٧): «هذا يرويه صالحُ بنُ المقدامِ، عن جدِّه المقدامِ بنِ معد يكربَ، عن خالدٍ، ولا تقومُ به حجةٌ؛ لضعفِ إسنادِه، ذكر ذلك أبو عمرَ ابنُ عبدِ البرِّ».

وقال ابنُ القطانَ في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٥٧٤): «كذا قال! ولم يبينْ علَّتَه، وهي أن صالحًا المذكورَ لم تثبتْ عدالتُه، وقال البخاريُّ: فيه نظرٌ».

وقال ابنُ كثيرٍ في "تفسيره" (٨/ ٢٩٤-٢٩٥): «وأخرجه أبو داودَ والنسائيُّ وابنُ ماجه من حديثِ صالحِ بنِ يحيى بنِ المقدامِ، وفيه كلامٌ... فلو صحَّ هذا الحديثُ لكان نصًّا في تحريمِ لحومِ الخيلِ؛ ولكن لا يقاومُ ما ثبت في الصحيحينِ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قال: نَهى رسولُ اللهِ ﷺ عن لحومِ الحُمُرِ الأهليةِ وأذن في لحومِ الخيلِ... فهذه أدلُّ وأقوى وأثبتُ، وإلى ذلك صار جمهورُ العلماءِ؛ مالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ وأصحابُهم، وأكثرُ السلفِ والخلفِ، والله أعلم».

وقال ابنُ الملقنِ في "البدر المنير" (٩/ ٣٦١ - ٣٦٢): «وأما ما رواه أبو داودَ والنسائيُّ وابنُ ماجه والدارقطنيُّ والبيهقيُّ... فضعيفٌ بمرَّةٍ، وقال الإمام أحمدُ: هذا حديثٌ منكرٌ». وانظر: "الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" (١٠/ ٨٤ - ٩٠).

وقال الحافظُ في "فتح الباري" (٩/ ٦٥١ - ٦٥٢): «ومن حجج من منعَ أكلَ الخيلِ: حديثُ خالدِ بنِ الوليدِ المخرَّج في السننِ أن النبيَّ ﷺ نهى يومَ خيبرَ عن لحومِ الخيلِ، وتعقب بأنه شاذٌّ منكرٌ؛ لأن في سياقِه أنه شهد خيبرَ، وهو خطأٌ؛ فإنَه لم يسلمْ إلا بعدها على الصحيحِ، والذي جزم به الأكثرُ أن إسلامَه كان سنةَ الفتحِ... وأُعِلَّ أيضًا بأن في السَندِ راويًا مجهولًا... والحقُّ أن حديثَ خالدٍ ولو سُلِّم أنه ثابتٌ، لا ينهضُ معارضًا لحديثِ جابرٍ الدالِّ على الجوازِ، وقد وافقَه حديثُ أسماءَ، وقد ضَعَّف حديثَ خالدٍ: أحمدُ، والبخاريُّ، وموسى بنُ هارونَ، والدارقطنيُّ، والخطابيُّ، وابنُ عبدِالبرِّ، وعبدُ الحقِّ، وآخرون». =

= وقال في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٥١): «وحديثُ خالدٍ لا يصحُّ؛ فقد قال أحمدُ: إنه حديثٌ منكرٌ، وقال أبو داود: إنه منسوخٌ».
هذا من الجهة الحديثيةِ.
وأمَّا مِنَ الجِهَةِ الفقهيَّةِ: فإنَّ للعلماءِ- في حكمِ أكلِ لحومِ الخَيْلِ والبِغَالِ والحَمِيرِ- تفصيلًا نذكُرُهُ:
فأمَّا الخيلُ: فقد ذهَبَ الحنفيَّةُ- وعليه الفتوى عندهم، وهو قولٌ للمالكيَّة-: إلى حِلِّ أَكْلِهَا، مع الكَرَاهةِ التنزيهيَّةِ؛ لاختلافِ الأحاديثِ المرويَّةِ في البابِ، ولاختلافِ السَّلَف.
وذهَبَ الشافعيَّةُ، والحنابلةُ- وهو قولٌ للمالكيَّةِ-: إلى إباحةِ أكلِ لحومِ الخَيْلِ.
والمذهَبُ عند المالكيَّةِ: أنَّ أكلَ لحوم الخيلِ مُحرَّمٌ.
انظر: "المبسوط" للسرخسي (١١/ ٢٣٣)، و"بدائع الصنائع" (٨/ ٣٥)، و"العناية، شرح الهداية" للبابرتيِّ (٩/ ٥٠١)، و"فتح القدير" (٩/ ٥٠١)، و"شرح مختصر خليل" للخرشي (٣/ ٣٠)، و"حاشية الدسوقي" (١/ ٤٩)، و"المجموع" للنوويِّ (٩/ ٥)، و"مغني المحتاج" (/ ١٤٧)، و"حاشية الجمل" (٥/ ٢٧٠)، و"دقائق أولي النهى" (٣/ ٤١٠)، و"مطالب أولي النهى" (٦/ ٣١٤).
وأمَّا البِغَالُ: فقد ذَهبَ الشافعيَّةُ، والحنابلةُ: إلى حُرْمةِ أكلِ لحومِهَا؛ لأنَّ البَغْلَ مُتولِّدٌ من أصلَيْنِ اجتمَعَ فيهما الحِلُّ والحُرْمة؛ فيُغلَّبُ جانبُ الحرمةِ احتياطًا.
وعند الحنفيَّةِ: البغلُ يتبعُ أمَّه في الحلِّ والحُرْمة.
والمالكيَّةُ يقولونَ بقاعدةِ التَّبَعِيَّةِ للأمِّ في الحكم، مع بعضِ الاختلافِ عن الحنفيَّة، فهم يقيِّدون ذلك بألَّا يأتيَ المتولدُ بين نوعين على صورة المحرَّم، فإنه عندئذٍ يحرمُ وإن كانتِ الأمُّ مباحةً؛ كما لو ولدت الفرسُ حمارًا، وكذلك لا يجوِّزون أكلَ مباحٍ ولدتْه محرَّمةٌ، كما لو ولدتْ أتانٌ فرسًا، لكنَّ هذه الفرسَ إذا نسلتْ من خيل، فإنه يؤكلُ نسلُه؛ على القولِ بإباحةِ لحمِ الخيلِ، أو في متولِّد آخرَ؛ كشاةٍ من أتانٍ، ونحو ذلك.
انظر: "بدائع الصنائع" (٥/ ٣٨)، و"درر الحكام" (١/ ٢٨٠)، و"الفتاوى الهندية" (٥/ ٢٩٠)، و"رد المحتار" (/ ٢٢٦)، و"حاشية الصاوي على =

قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ[1]: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ»، وقال موسى بنُ

= الشرح الصغير" (٢/ ١٨٦)، و"فتح العلي المالك" (١/ ١٩٠)، و"الأم" (٧/ ٢٣٤)، و"المجموع" (٩/ ١٢)، و"تحفة المحتاج" (٩/ ٣٨٠)، و"حاشيتي قليوبي وعميرة" (٤/ ٢٦٠)، والإنصاف" للمرداوي (١٠/ ٣٥٩)، و"كشاف القناع" (٦/ ١٩٢)، و"دقائق أولي النهى" (٣/ ٣٠٧)، و"الموسوعة الفقهية الكويتية" (٥/ ١٤٤-١٤٥)، و(٣٥/ ٢١١).
وأمَّا الحُمُرُ الأهليَّةُ: فقد ذَهَبَ الحنفيَّةُ والشافعيَّةُ والحنابلةُ- وهو القولُ الراجحُ للمالكيةِ-: إلى حرمةِ أكلِ لَحْم الحمارِ الأهليِّ.
والقولُ الثاني للمالكيةِ: أنَّ لحمَ الحمارِ الأهليِّ يؤكَلُ مع الكراهةِ التنزيهيَّةِ.
انظر: "المبسوط" للسرخسيِّ (١١/ ٢٣٢)، و"بدائع الصنائع" (٥/ ٣٨)، و"مواهب الجليل" (٣/ ٢٣٥)، و"شرح مختصر خليل" للخرشيِّ (٣/ ٣٠)، و"حاشية الدسوقي" (٢/ ١١٦)، و"الأم" (٢/ ٢٧٥)، و"المجموع" (٩/ ٧)، و"مغني المحتاج" (٦/ ١٤٩)، و"حاشيتي قليوبي وعميرة" (٤/ ٢٥٩)، و"الإنصاف" (١٠/ ٣٥٥)، و"كشاف القناع" (١/ ١٩٢)، و"مطالب أولي النهى" (١/ ٢٣٢).

(١) وقال المصنفُ في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٥٩) : «قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: "هذا حديثٌ منكرٌ"، وبقيَّةُ من المدلسينَ يحدِّثُ عن الضعفاءِ، ويحذفُ ذكرَهم في أوقاتٍ، وقال موسى بنُ هارونَ: "لا يعرفُ صالحٌ ولا أبوه إلا بجدِّه"».
وقال مثلُ هذا أيضًا في "التحقيق" (٢/ ٣٦٥)، وزاد: «قال الدارقطنيُّ: "وهذا حديثٌ ضعيفٌ". قلتُ: ومن بعضِ ألفاظِ هذا الحديثِ أن رسولَ اللهِ ﷺ حرَّمها يومَ خيبرَ، قال الواقديُّ: إنما أسلمَ خالدٌ بعدَ خيبرَ، ثم نحملُه على الإشفاقِ عليها من جهةِ الجهادِ».
ولم نقفْ على هذا النَّصِّ عندَ مَنْ تَقدَّمَ المصنِّفَ، وقد أورَدَهُ أيضًا في "التحقيق" (٢/ ٣٦٥)، وذكَرَهُ أيضًا الحافظُ المنذريُّ في "مختصر السنن" (٥/ ٣١٦). وذكَرَ ابنُ قُدَامة في "المغني" (١١/ ٧٠) وابنُ مُفْلِحٍ في "المُبْدِع" (٩/ ٢٠٠) عن الإمامِ أحمدَ أنَّه قال أيضًا في الحديثِ: «ليس له إسنادٌ جيِّدٌ»، قال: «وفيه رَجُلانِ لَا يُعْرَفانِ»، زاد ابنُ قُدَامةَ عنه: «يرويه ثَوْرٌ عن رجلٍ ليس بمعروف»، وقال: «لا نَدَعُ أحاديثَنا لمثلِ هذا الحديثِ المنكرِ».
وقد أخرَجَ الحديثَ أيضًا الحافظُ أبو عبداللهِ الجُورَقَانيُّ في "الأباطيل" (٢/ ٢٦٢-٢٦٣ رقم ٦٠٣) وقال: «هذا حديثٌ منكرٌ»، ثم قال: «قال مُحَمَّدُ بنُ =

هارونَ[١]: «لا يُعْرَفُ صالحٌ ولا أَبُوهُ»[٢].

حديثٌ آخَرُ في «المسنَدِ»:

[٤٨] أخبَرَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، [قال: أخبَرَنَا ابنُ المُذْهِبِ][٣]، قال: أخبَرَنَا ابنُ مَالِكٍ[٤]، قال: حدَّثنا عبدُاللهِ بنُ أحمدَ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أبو المُغِيرَةِ[٥]، قال: حدَّثنا [ابنُ عَيَّاشٍ][٦]، قال:

= إسماعيلَ البخاريُّ: خالدُ بنُ الوليدِ رضي الله عنه لم يشهَدْ خَيْبَرَ»، وقال أحمدُ بنُ حَنْبَل رحمه الله: «الثابتُ عندي: أنَّ خالدَ بنَ الوَلِيدِ لم يَشْهَدْ خَيْبَرَ، وأسلَمَ قبل الفَتْحِ هو وعمرُو بنُ العاصِ، وعثمانُ بنُ طَلْحَةَ بنِ أبي طلحةَ، أَوَّلَ يومٍ مِنْ صَفَرَ سنةَ ثَمَانٍ». وانظر: "التحقيق" للمصنِّف.

(١) هو: موسى بنُ هارونَ بنِ عبداللهِ، أبو عمرانَ البَزَّازُ، المعروفُ والدُه بالحمَّالِ. قال الصِّبْغِيُّ: ما رأينا في حُفَّاظِ الحديثِ أَهْيَبَ ولا أَوْرَعَ من موسى بنِ هارونَ. توفِّي سنةَ (٢٩٤هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٥/ ٤٨)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٢/ ١١٦).

(٢) انظر: "سُنَن الدارقَطنيّ" (٤/ ٢٨٧)، و"السنن الكبرى" للبيهقيِّ (٩/ ٣٢٨)، وانظر التعليق السابق.

(٣) ما بين المعقوفَيْنِ سقَطَ مِنَ الأصلِ؛ فاستدركْنَاهُ مِنَ "الموضوعات"، و"المنتظم".

(٤) هو: أبو بَكْرٍ أحمدُ بنُ جَعْفَرِ بن حَمْدَانَ بنِ مالكٍ القَطِيعِيُّ، وصرَّح باسمِهِ في "الموضوعات".

(٥) هو: عبدُالقُدُّوسِ بنُ الحجَّاجِ، أبو المُغِيرةِ، الخَوْلَانيُّ، الحِمْصِيُّ، رَوَى عنه البخاريُّ، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ»، وقال العِجْليُّ والدارقطنيُّ: «ثقة»، وقال النَّسَائيُّ: «ليسَ به بأسٌ»، وُلِدَ في حدودِ سنةِ (١٣٠هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢١٢هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٦/ ١٢٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٦/ ٥٦)، و"تهذيب الكَمَال" (١٨/ ٢٣٧)، و"سِيَرِ أعلام النبلاء" (١٠/ ٢٢٣).

(٦) ما بين المعقوفين تصحَّف في الأصلِ إلى: «ابنُ عَبَّاس» بالموحَّدة والمهملة، والتصويبُ من "الموضوعات"، و"المنتظم". وهو: إسماعيلُ بنُ عَيَّاش. تَقدَّمتْ ترجمتُهُ (ص٥٣٩).

حدَّثني الأوزاعيُّ[١] وغيرُهُ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سَعِيدِ بنِ المسيّبِ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، قال: وُلِدَ لأخي أُمِّ سَلَمَةَ- زَوْجِ النبيِّ ﷺ- غُلَامٌ، فَسَمَّوْهُ الوَلِيدَ، فقال النبيُّ ﷺ: **«سَمَّيْتُمُوهُ بِاسْمِ فَرَاعِنَتِكُمْ! لَيَكُونَنَّ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الوَلِيدُ، هُوَ شَرٌّ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ»**[٢].

---

(١) هو: عبدُالرحمنِ بنُ عَمْرو.

(٢) الحديث أخرجه المصنف في "الموضوعات" (١/ ٢٤٤ و٢/ ٣٠١)، وفي "المنتظم" (٧/ ٢٤١) بهذا الإسناد.
وهو في "مسند الإمام أحمد" (١/ ١٨ رقم ١٠٩) عن أبي المغيرة، به.
ومن طريقِ الإمام أحمد أخرجَهُ ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٦٣/ ٣٢٢).
وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٢٥-١٢٦)، والمستغفري في "دلائل النبوة" (٤٦) من طريقِ أبي اليمان الحكم بن نافع، والجورقاني في "الأباطيل" (٦٥٥)، والحافظ ابن حجر في "القول المسدد" (ص٤٨) من طريقِ أبي أيوب سليمان بن عبد الرحمن؛ كلاهما (أبو اليمان، وأبو أيوب) عن إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، به.
وفي رواية المستغفري زيادة قوله: قال النبي ﷺ: «غيروا اسمه، وسموه: عبد الرحمن». وفي رواية الجورقاني: «غيروا اسمه، فسموه عبد الله».
قال ابنُ حِبَّانَ: «كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء، خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه . . .»، ثم قال: «وهذا خبر باطل، ما قال رسولُ اللهِ ﷺ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من حديث الأوزاعي بهذا الإسناد».
وقال الجورقاني: «هذا حديث باطل، ما قال رسولُ اللهِ ﷺ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من [حديث] الأوزاعي بهذا الإسناد، وإسماعيل بن عياش ضعيف الحديث». =

= وقال الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٣٢٥): «قال أبو حاتمِ بنُ حبانَ: «وهذا باطلٌ»، هكذا قال! وليس كما زعم؛ بل إسنادُه نظيفٌ».
وقال الحافظُ في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤٥٥-٤٥٦): «ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ، وإسماعيلُ بنُ عياشٍ، صدوقٌ؛ إنما تكلموا في حديثِه عن غيرِ الشاميينَ، ولم يعلَّه ابنُ الجوزيِّ إلا بقولِ ابنِ حبانَ: هذا خبرٌ باطلٌ، ما قال رسولُ اللهِ ﷺ هذا، ولا عمرَ رضي الله عنه، ولا سعيدٌ، ولا الزهريُّ حدَّثَ به، ولا هو من حديثِ الأوزاعيِّ، قال: وكان إسماعيلُ من الحفاظِ المتقنينَ في حداثتِه، فلما كبر تغيَّرَ حفظُه، فما حفظه في صباه، حدث به على جهتِه، وما [حفظه] على الكبرِ من حديثِ الغرباءِ، خلط فيه. قلتُ: وليس هذا الحديثُ مما حفظه إسماعيلُ من حديث الغرباءِ؛ بل هو من حديثِه عن الشاميينَ، وقد قال جمعٌ من الأئمةِ: إن حديثَ إسماعيلَ عن الشاميينَ قويٌّ، وصحح الترمذيُّ، وغيرُه من ذلك عدةَ أحاديثَ، على أنه لم ينفردْ بهذا . . .».
وانظر تعليقَ الشيخ أحمد شاكر على هذا الحديثِ في "مسند الإمام أحمد" (١/ ٢١٢ - ٢١٣).
وانظر دفاعَ الحافظِ ابنُ حجرٍ عن هذا الحديثِ في: "القول المسدد" (ص٤٦ - ٥٢)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤٥٥-٤٥٩)، و"فتح الباري" (١٠/ ٥٨٠-٥٨١).
وقد اختلف فيه على إسماعيلَ بنِ عياشٍ:
فرواه عنه: أبو المغيرةِ، وأبو اليمانِ، وسليمانُ بنُ عبدِ الرحمنِ؛ على الوجهِ المتقدم.
وخالفَهم إسماعيلُ بنُ أبي إسماعيلَ، فرواه عن إسماعيلَ بنِ عياشٍ، عن عبدِالرحمنِ بنِ عمرٍو الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، عن ابنِ المسيبِ قال: وُلِدَ لأخي أمِّ سلمةَ غلامٌ، فسَمَّوه: الوليد، فدخلوا به على النبيِّ ﷺ، فقال: «أسميتُموه؟»، قالوا: نعم، سموه: الوليد، قال: «مه مه! اسمه: عبدُالرحمنِ، سمَّيتُموه باسم فراعنتِكم، ليكونن في أمتي رجلٌ يقال له: الوليد، لهو أشدُّ على أمتي من فرعونَ لقومِه». قال عبدُ الرحمنِ بنُ عمرٍو: فقلتُ له: أي الوليدِ هو؟ قال: إن استُخلفَ الوليدُ بنُ يزيدَ فهو هو، وإلَّا فالوليدُ بنُ عبدِ الملكِ. اهـ. أخرجه الحارثُ بنُ أبي أسامةَ في "مسنده" (٨٠٤/ بغية) هكذا مرسلًا؛ دون ذكرِ عمرَ. =

= ومن طريقِ الحارثِ أخرجه أبو نعيم في "دلائل النبوة"؛ كما في "فتح الباري" (١٠/ ٥٨٠)، و"القول المسدَّد" (ص٤٨).
قال البوصيريُّ في "مختصر إتحاف السادة المهرة" (٤/ ١٠٠): «رواه الحارثُ [بنُ أبي أسامةَ] مرسلًا بسندٍ ضعيفٍ؛ لجهالةِ بعضِ رواتِه».
وأخرجه الأزديُّ في "تاريخ الموصل" (ص٥٦) من طريقِ منصورِ بنِ أبي مزاحم، عن إسماعيلَ، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ [تصحّف في الأصل إلى: الزبيري]، قال: ولُدِ لأخي أمِّ سلمةَ... الحديثَ. ولم يذكرْ في إسنادِه: «سعيدَ بنَ المسيبِ»، ولا «عمرَ بنَ الخطابِ».
وقد رواه الوليدُ بنُ مسلم، والهقلُ بنُ زيادٍ، ومحمدُ بنُ كثيرٍ، وبشرُ بنُ بكرٍ، عن الأوزاعيِّ؛ فلم يذكروا: «عمر» في إسنادِه، وأرسلوه- وهو الذي صوبه الدارقطنيُّ في "العلل" (٢/ ١٥٩)- ولم يذكرْ محمدُ بنُ كثيرٍ في روايتِه: «سعيدَ بنَ المسيبِ»:
أما حديثُ الوليدِ بنِ مسلم:
- فأخرجه نعيمُ بنُ حمادٍ في "الفتن" (٣٢٨) عن الوليدِ بنِ مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، عن ابنِ المسيبِ قال: وُلِدَ لأخي أمِّ سلمة غلامٌ... الحديثَ. وكتاب "الفتن" هو من روايةِ أبي زيدٍ عبدِ الرحمنِ بنِ حاتمٍ المراديِّ، عن نعيم.
وأخرجه الحاكمُ في "المستدرك" (٤/ ٤٩٤) من طريقِ الفضلِ بنِ محمدِ بنِ المسيبِ، عن نعيمِ بنِ حمادٍ، عن الوليدِ بنِ مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، عن ابنِ المسيبِ، عن أبي هريرةَ قال: وُلِدَ لأخي أمِّ سلمةَ غلامٌ... الحديثَ. هكذا بزيادةِ «عن أبي هريرةَ».
قال الحافظُ في "فتح الباري" (١٠/ ٥٨١): «وعندي أن ذكرَ أبي هريرةَ فيه من أوهامِ نعيمُ بنُ حمادٍ، والله أعلم».
وقال في "القول المسدد" (ص٥٢): «وأما روايةُ نعيم بنِ حمادٍ له، عن الوليدِ، بذكر أبي هريرةَ فيه، فشاذةٌ». وانظر التعليقَ علَى هذا الحديثِ في "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" لابن الملقن (١١٢٣).
وأخرجه الفسويُّ في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٤٥٠) عن محمدِ بنِ خالدِ بنِ العباسِ السكسكيِّ، عن الوليدِ بنِ مسلمٍ، عن أبي عمرٍو الأوزاعيِّ، عن ابن شهابٍ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ قال: وُلِدَ لأخي أمِّ سلمةَ غلامٌ... الحديثَ، =

= وزاد في آخرِه: قال أبو عمرٍو الأوزاعيُّ: «فكان الناسُ يرون أنه الوليدُ بنُ عبدِ الملكِ، ثم رأينا أنه الوليدُ بنُ يزيدَ؛ لفتنةِ الناسِ به حتى خرجوا عليه فقتلوه، وانفتحت على الأمةِ الفتنةُ والهرجُ».
ومن طريقِ الفسويِّ أخرجه البيهقيُّ في "دلائل النبوة" **(٦/ ٥٠٥ - ٥٠٦)**، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" **(٦٣/ ٣٢٢ - ٣٢٣)**.
وأما حديثا الهقلُ بنُ زيادٍ ومحمدِ بنِ كثيرٍ:
فأخرجهما محمدُ بنُ يحيى الذهليُّ في "الزهريات" - كما في "القول المسدد" (ص٥٠)- عن الحكمِ بنِ موسى، عن الهقلِ بنِ زيادٍ، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ قال: وُلِدَ لأخي أمِّ سلمةَ غلامٌ، فسَمَّوْه الوليدَ. . .، الحديثَ.
قال: وحدثنا محمدُ بنُ كثيرٍ، عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ قال: وُلِدَ لآل أمِّ سلمةَ ولدٌ، فسَمَّوْه الوليدَ، فقال النبيُّ ﷺ: «تسمون الوليدَ بأسماءِ فراعنتِكم، فسموه عبدَ الله».
ومن طريقِ الذهليِّ أخرجَهُ ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" **(٦٣/ ٣٢٣)**.
وأما حديثُ بشرِ بنِ بكرٍ:
فأخرجه المستغفريُّ في "دلائل النبوة" **(٤٧)**، والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" **(٦/ ٥٠٥)** من طريقِ بشرِ بنِ بكرٍ قال: حدثني الأوزاعيُّ قال: حدثني الزهريُّ قال: حدثني سعيدُ بنُ المسيبِ قال: وُلِدَ لأخي أمِّ سلمةَ غلامٌ، فسَمَّوْه الوليدَ . . . الحديثَ.
ومن طريقِ البيهقيِّ أخرجَهُ ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" **(٦٣/ ٣٢٣)**.
قال البيهقيُّ: «هذا مرسلٌ حسنٌ».
وقال الحافظُ في "النكت على كتاب ابنِ الصلاح" **(١/ ٤٥٧)**: «وهو كما قال؛ بل هو على شرط الصحيح لولا إرسالُه».
وقال الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" **(١/ ٧٢٣/** ط. بشار): «هذا ثابتٌ عن ابنِ المسيبِ، ومراسيلُه حجةٌ على الصحيحِ». وقال في موضعٍ آخرَ **(٣/ ٥٤٩)**: «وهذا من أقوى المراسيلِ».
وقال الحافظُ في "القول المسدد" (ص٥١ - ٥٢): «وفي تصريحِ بشرِ بنِ بكرٍ عن الأوزاعيِّ بأن الزهريَّ حدثه به، ما يدفعُ تعليلَ من يعللُه بتدليسِ الوليدِ بنِ مسلمٍ تدليسَ التسويةِ». وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" **(١/ ٤٥٨)**. =

= فتبيَّنَ بهذا أن الصوابَ في روايةِ الأوزاعيِّ: الإرسالُ؛ لمخالفةِ الوليدِ بنِ مسلمٍ، والهقلِ بنِ زيادٍ، ومحمدِ بنِ كثيرٍ، وبشرِ بنِ بكرٍ لإسماعيلَ بنِ عياشٍ؛ حيث رووه عن الأوزاعيِّ فأرسلوه، ووصله إسماعيلُ، هذا مع أنه اختُلِفَ على إسماعيلَ في وصلِه وإرسالِه، لكن الذين وصلوه عنه أكثر عددًا، فتبيَّن وهمُه في هذه الروايةِ.
ومع ذلك فقد رواه معمرٌ عن الزهريِّ مرسلًا أيضًا:
أخرجه عبدُ الرزاقِ في "الأمالي في آثار الصحابة" (١٧٢)، وفي "الجامع" (١٩٨٦١) عن معمرٍ، عن الزهريِّ قال: وُلِدَ لرجلٍ غلامٌ، فسماه الوليدَ، فقال النبيُّ ﷺ: «لا تسمِّه الوليدَ؛ فإنه سيكونُ في أمتي رجلٌ يُدعى الوليدَ، يعملُ فيهم كما عمل فرعونَ في قومِه».
ومن طريقِ عبدِ الرزاقِ أخرجه الأزديُّ في "تاريخ الموصل" (ص٥٦).
لكن قال الحافظ ابنُ حجرٍ: «وأما روايةُ معمرٍ فرويناها في الجزءِ الثاني من أمالي عبدِ الرزاقِ قال: أخبرنا معمرٌ، عن الزهريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ فذكره، ولم يذكرْ: عمرَ». هكذا بزيادةِ: «سعيدِ بنِ المسيبِ». انظر: "القول المسدد" (ص٥٠-٥١)، و"فتح الباري" (١٠/ ٥٨٠).
فالظاهرُ أن نسخةَ الحافظِ ابنِ حجرَ من "الأمالي" فيها خطأٌ بزيادةِ سعيدِ بنِ المسيبِ في الإسنادِ، أو يكون التصقَ بذهنِ الحافظِ ذكرِ سعيدِ بنِ المسيبِ؛ لكونه جادّةً، ولكونه رُوِيَ في أكثرِ الطرقِ بذكرِه، والله أعلم.
وذكر الحافظُ في الموضعِ السابقِ من "القول المسدد" أن محمدًا الزبيديَّ تابعَ الأوزاعيَّ، فقال: «وتابعَ الأوزاعيَّ على روايةٍ له عن الزهريِّ: محمدُ بنُ الوليدِ الزبيديُّ، ويحتملُ أنه الذي أبهمه إسماعيلُ بنُ عياشٍ؛ لأنه شاميٌّ أيضًا»، ثم قال: «وأما روايةُ الزبيديِّ فظفرتُ بها في بعضِ الأجزاءِ، ولم يحضرْني الآن اسم مخرجِها».
وخلاصةُ ما تقدَّمَ: أن الحديثَ رُوِيَ عن الزهريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ، عن عمرَ، وعن الزهريِّ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ، وكلا الطريقينِ معلولٌ، والصوابُ في الحديثِ: روايةُ مَنْ رواه عن الزهريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ، مرسلًا، أو عن الزهريِّ، مرسلًا ليس فيه ذكرٌ لسعيدِ بنِ المسيبِ، وهذا الوجهُ أقوى وأرجحُ؛ لأن راويَهُ عن الزهريِّ هو معمرُ بنُ راشدٍ، وروايتَهُ أقوى من روايةِ الأوزاعيِّ؛ لاختصاصِه بالزهريِّ، ومرسلاتُ الزهريِّ شديدةُ الضعفِ، =

= وعلى فرضِ تصحيحِ روايةِ الأوزاعيِّ أيضًا عن الزهريِّ، فالحديثُ ضعيفٌ لإرسالِه، وأما متنُه فمنكرٌ، ومما يدلُّ على نكارتِه:
ما أخرجه البخاريُّ (٨٠٤)، ومسلمٌ (٦٧٥)؛ من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه: أن النبيَّ ﷺ كان إذا رفعَ رأسَه من الركعةِ الآخرةِ، يقول: «اللهم أنجِ عياشَ بنَ أبي ربيعةَ، اللهم أنجِ سلمةَ بنَ هشامٍ، اللهم أنجِ الوليدَ بنَ الوليدِ، اللهم أنجِ المستضعفينَ من المؤمنينَ، اللهم اشْدُدْ وطأتَك على مُضَر، اللهم اجعلْها سِنين كسِنِي يوسفَ».
وقد استدلّ البخاريُّ رحمه الله بهذا الحديثِ على جوازِ التسميةِ بالوليدِ، فبوّبَ عليه؛ قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "فتح الباري" (١٠/ ٥٨١):
«ولما لم يكنْ هذا الحديثُ المذكورُ على شرطِ البخاريِّ أومأ إليه كعادتِه، وأورد فيه الحديثَ الدالَّ على الجوازِ، فإنه لو كان مكروهًا لغيّره النبي ﷺ كعادته، فإن في بعضِ طرقِ الحديثِ المذكورِ الدلالةَ على أن الوليدَ بنَ الوليدِ المذكورَ قد قدم بعد ذلك المدينةَ مهاجرًا؛ كما مضى في المغازي، ولم ينقلْ أنه ﷺ غيَّر اسمَه. وأما ما تقدَّم أنه أمر بتغييرِ اسم الوليدِ، فذلك اسمُ ولد المذكور فغيره فسمَّاه عبدَ اللهِ». اهـ. وتقدَّم أن الحديثَ الذي فيه تغييرُ اسمِ الوليدِ لم يثبتْ، فليس هناك ما يحوجُ الحافظَ ابنَ حجرٍ لذكرِه هكذا.
وقال ابنُ بطالٍ في "شرح صحيح البخاري" (٩/ ٣٥٠) - عند شرحه لحديثِ الدعاءِ للوليدِ بنِ الوليدِ ومن معه من المستضعفين-: «هذا الحديثُ يَرُدُّ ما روى معمرٌ، عن الزهريِّ قال: أرادَ رجلٌ أن يسميَ ابنًا له الوليدَ، فنهاه النبيُّ... وحديثُ أبي هريرةَ أثبتُ في الحجةِ من بلاغِ الزهريِّ، فهو أولى منه».
وسبقه إلى ذلك الجورقانيُّ؛ فإنه أخرج الحديثَ في "الأباطيل"- كما سبق- ثم قال: «هذا حديثٌ باطلٌ، ما قال رسولُ اللهِ ﷺ هذا، ولا عمرُ رواه، ولا سعيدٌ حدَّثَ به، ولا الزهريُّ رواه بهذا الإسنادِ، وإسماعيلُ بنُ عياشٍ ضعيفُ الحديثِ».
ثم عارضه بحديث أبي هريرةَ هذا في دعائه ﷺ للوليدِ بنِ الوليدِ وباقي المستضعفين، وذكر اتفاق البخاريِّ ومسلم على إخراجِه، ثم قال: «وممن اسمُه الوليدُ من الصحابةِ: الوليدُ بنُ الوليدِ بنِ المغيرةِ المخزوميُّ، وقد ذكرته في الحديثِ، روى عنه: عبدُ اللهِ بنُ عمرِو بنِ العاصِ، وأبو هريرةَ. =

= والوليدُ بنُ عقبة بن أبي معيطٍ، وهو ابنُ أبانِ بنِ أبي عمرِو بنِ أميةَ بن عبدِ شمسٍ، أخو عثمانَ لأمِّه أروى، أسلمَ يومَ الفتحِ ويكنى: أبا وهبٍ، ولي الكوفةَ وكان من رجالاتِ قريشٍ، وشعرائِهم، وأبوه عقبةَ قتله الرسولُ ﷺ يوم بدرٍ صبرًا، قاله ابنُ أبي خيثمةَ، عن مصعبٍ الزبيريِّ.
والوليدُ بنُ قيسٍ العامريُّ دعا له رسولُ اللهِ ﷺ.
قال يزيدُ بنُ هارونَ: حدثنا عبدُ الملكِ بنُ الحسنِ، عن وهيبِ بنِ عقبةَ، عن الوليدِ بنِ قيسٍ، قال: كان بي مرضٌ فدعا لي رسولُ اللهِ ﷺ، فبرأتُ منه، فلم يغيِّر رسولُ اللهِ ﷺ أسماءَهم».
وقال ابنُ القيم في "المنار المنيف" (ص١١٢): «وكلُّ حديثٍ فيه ذمُّ يزيدَ، فكذبٌ، وكذلكَ أحاديثُ ذمِّ الوليدِ، وذمِّ مروانَ بنِ الحكمِ».
وهذا الحديثُ هو الحديثُ الأولُ من الأحاديثِ التي أوردَها الحافظُ العراقيُّ في الجزءِ الذي صنّفه في ذكرِ الأحاديثِ التسعةِ التي رأى أنها موضوعةٌ في "مسند الإمام أحمد"؛ كما في مقدِّمة "القول المسدد".
وقال الشيخُ بكرُ بنُ عبدِ اللهِ أبو زيدٍ في "معجم المناهي اللفظية" (ص٤١٧): «ومرسلُ الزهريِّ شرُّ المراسيلِ، ورُوِيَ مسندًا؛ لكنه ضعيفٌ».
وقال في موضع آخرَ (ص٦٩٣) - تحت اسم الوليدِ- قال: «ومن كلامِ الحافظِ ابنِ حجرٍ يتبينُ ضعفُ أحاديثِ النهيِ عنَ التسميةِ به».
وقد مال الحافظُ ابنُ حجرٍ إلى تقوية الحديثِ، فقال في "فتح الباري" (١٠/ ٥٨٠):
«واعتمد ابنُ الجوزيِّ على كلام ابنِ حبانَ فأورد الحديثَ في "الموضوعات" فلم يصبْ؛ فإن إسماعيلَ لم ينفردْ به، وعلى تقديرِ انفرادِه فإنما انفرد بزيادةِ عمرَ في الإسنادِ، وإلا فأصلُه كما ذكرت عند الوليدِ وغيرِه من أصحابِ الأوزاعيِّ عنه، وعند معمرٍ وغيره من أصحابِ الزهريِّ، فإن كان سعيدُ بنُ المسيبِ تلقّاه عن أمِّ سلمةَ فهو على شرطِ الصحيحِ، ويؤيدُ ذلكَ أن له شاهدًا عن أمِّ سلمةَ؛ أخرجه إبراهيمُ الحربيُّ في "غريب الحديث" من رواية محمدِ ابنِ إسحاقَ، عن محمدِ بنِ عمرِو [بنِ] عطاءٍ، عن زينبَ بنتِ أمِّ سلمةَ، عن أمِّها قالت: دخلَ عليَّ النبيُّ ﷺ وعندي غلامٌ من آلِ المغيرةِ اسمُه: الوليدُ، فقال: «من هذا؟» قلتُ: الوليدُ، قال: «قد اتخذتم الوليدَ حنانًا، غيِّرُوا اسمَه، فإنه سيكونُ في هذه الأمةِ فرعونُ يقال له: الوليدُ». =

(٣٣) **قال أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ الحافظُ**(١): «هذا خبرٌ باطلٌ/ ؛ ما قالَ

= وذكر حديث أمِّ سلمةَ ﵂ أيضًا في "الإصابة" (٤/ ٢٦٢) بمثلِ سياقِه له في "الفتح"، ثم قال: «وهذا إسنادٌ جيدٌ». اهـ. ولم يذكرِ الحافظ ﵀ سندَ إبراهيمَ الحربيِّ إلى محمدِ بنِ إسحاقَ، والغالبُ أنه من الطريقِ التي رواها ابنُ عساكرَ في "تاريخه" (٦٣/ ٣٢٤) وهي طريقُ محمدِ بنِ حميدٍ الرازيِّ- وهو شديدُ الضعف كما تقدم (ص١٩١)، وبعضُهم اتَّهَمَه- وهو يرويه عن سلمةَ بنِ الفضلِ الأبرشِ- وهو صدوقٌ، إلا أنه كثيرُ الخطأِ؛ كما في "التقريب" (٢٥٠٥)، وسلمةُ يرويه عن محمدِ بنِ إسحاقَ. ولو سلم إسنادُ إبراهيمَ الحربيِّ من وجودِ العلّةِ فيه قبل محمدِ بنِ إسحاقَ، فإنه لا يسلمُ مِن عنعنتِه، فهو معروفٌ بالتدليسِ، والله أعلم.

ومن الشواهدِ التي ذكرها الحافظُ ابنُ حجرٍ أيضًا في "الفتح" (١٠/ ٥٨١) قولُه: «وأخرج الطبرانيُّ- في ترجمةِ الوليدِ بنِ الوليدِ بنِ المغيرةِ- من طريقِ إسماعيلَ بنِ أيوبَ المخزوميِّ- في قصةِ موتِ الوليدِ بنِ الوليدِ؛ بعد أن جاء إلى المدينةِ مهاجرًا، وأن النبيَّ ﷺ دخلَ على أمِّ سلمةَ بعد موتِه وهي تقولُ:

ابْكِ الْوَلِيدَ بنَ الْوَلِيدِ ... أَبَا الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةْ

فقال: «إن كدتُّم لتتخذون الوليدَ حنانًا»، فسمَّاه عبدَ اللهِ. ووصله ابنُ مَنْدَهْ من وجهٍ واهٍ إلى أيوبَ بنِ سلمةَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الوليدِ بنِ الوليدِ بنِ المغيرةَ، عن أبيه، عن جدِّه: أنه أتى النبيَّ ﷺ . . .، فذكره. ومن شواهدِ الحديثِ: ما أخرجَه الطبرانيُّ أيضًا من حديثِ معاذِ بنِ جبلٍ: قال خرج علينا رسولُ الله ﷺ فذكر حديثًا فيه قال: «الوليدُ اسمُ فرعون هادمِ شرائعِ الإسلام، يبوء بدمِه رجلٌ من أهلِ بيته». ولكنَّ سندَه ضعيفٌ جدًا». اهـ. والحديثُ الأولُ الذي لم يحكمْ عليه الحافظُ- وهو حديثُ أمِّ سلمةَ في قصةِ موتِ الوليدِ بنِ الوليدِ-: حديثٌ واهٍ؛ أخرجَه الطبرانيُّ في "معجمه الكبير" (٢٢/ ١٥٢ رقم ٤١٠) من طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ عمرانَ، عن إسماعيلَ بنِ أيوبَ، به.

وعبدُ العزيزِ بنِ عمرانَ هذا هو: الزهريُّ الأعرجُ، المدنيُّ، يعرف بابنِ أبي ثابتٍ، وهو متروكٌ؛ احترقتْ كتبُه، فحدّث من حفظِه، فاشتدَّ غلطُه، وكان عارفًا بالأنسابِ؛ كما في "التقريب" (٤١١٤).

(١) في "المجروحين" (١/ ١٢٥)، ونقلَهُ المُصنِّفُ في "الموضوعات" أيضًا، وقد تَصرَّفَ هنا في عبارتِهِ، فقدَّم وأخَّر وحَذَفَ؛ وإنْ كان هذا التصرُّفُ غيرَ مخلٍّ بالمعنى. انظرْ نصَّهُ بتمامِهِ في "المجروحين".

رسولُ اللهِ هذا، ولا رواه عُمَرُ، ولا حدَّث به سَعِيدٌ، ولا الزُّهْرِيُّ[(١)]، وإسماعيلُ بنُ [عَيَّاشٍ][(٢)] لمَّا كَبِرَ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ؛ فكَثُرَ الخَطَاءُ[(٣)] في حديثِهِ ولا يَعْلَمُ؛ قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «كان إسماعيلُ يَرْوِي عن كُلِّ ضَرْبٍ»[(٤)].

فَلْنَقْتَصِرْ على هذه النُّبْذَةِ، وقد كَتَبْتُ مِنَ «المُسْنَدِ» أحاديثَ كثيرةً في كتابِيَ المُسمَّى بـ «**العِلَلِ المتناهِيَهْ، في الأحاديثِ الوَاهِيَهْ**»[(٥)].

---

(١) في "المجروحين"، و"الموضوعات" زيادة: «ولا هو مِنْ حديثِ الأوزاعيِّ بهذا الإسنادِ».

(٢) في الأصلِ: «عباس»، وانظر التعليق على إسناد هذا الحديث (ص٦٠٨).

(٣) كذا في الأصلِ، وفي "المجروحين"، و"الموضوعات": «الخَطَأ»؛ والناسخُ يكتب الهمزةَ المتطرفةَ التي حقُّها الكتابة على الألفِ، يكتبها على السطرِ بعد الألف؛ كـ«يقرأ» يكتبها: «يقراء»؛ كما سبق في المقدمة. و«الخَطَاءُ» و«الخَطَأُ» كلاهما صحيحٌ في العربيَّة؛ وهما بمعنًى واحدٍ، وهو ضِدُّ الصواب. انظر: "المحتسب" (٢/ ١٩)، و"المحرر الوجيز" لابن عطية (٣/ ٤٥٢)، و"البحر المحيط" (٦/ ٢٩)، و"لسان العرب"، و"تاج العروس" (خ ط أ)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٥/ ٥٣-٥٤).

(٤) قال المصنِّف في "الموضوعات": «قلتُ: ولعلَّ هذا الحديثَ قد أُدْخِلَ عليه في كِبَرِهِ- يعني: إسماعيلَ بنَ عَيَّاشٍ- أو قد رواه وهو مُختلِطٌ، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: كان إسماعيلُ يَرْوِي عن كلِّ ضَرْبٍ... وقد رأيتُ في بعضِ الرواياتِ عن الأوزاعيِّ أنَّه قال: سألتُ الزُّهْريَّ عن هذا الحديثِ؟ فقال: «إِنِ استُخْلِفَ الوليدُ بنُ يَزِيدَ؛ وإلَّا فهو الوليدُ بنُ عبدالمَلِكِ»، وهذه الروايةُ بعيدةٌ عن الصِّحَّةِ، ولو صَحَّتْ، دَلَّتْ على ثبوتِ الحديثِ، والوليدُ بنُ يزيدَ أَوْلَى بها مِنَ الوليدِ بن عبدِالملكِ؛ لأنَّه كان مشهورًا بالإلحادِ، صِنْدِيدًا مُبارِزًا بالعنادِ، وقد كان اسمَ فِرْعَوْنَ: الوليدُ».

وقد قال الحافظُ في "فتح الباري" (١٠/ ٥٨٠): «قال الوليدُ بنُ مُسْلِم في روايتِه: قال الأوزاعيُّ: فكانوا يَرَوْنَهُ الوَلِيدَ بنَ عبدِالملك، ثُمَّ رأَيْنَا أنَّه الوَلِيدُ ابنُ يَزِيدَ؛ لفتنةِ الناسِ به حين خَرَجُوا عليه، فقَتَلُوهُ، وانفَتَحَتِ الفِتَنُ على الأُمَّةِ بسَبَبِ ذلك، وكَثُرَ فيهم القتلُ».

(٥) حيثُ ذكَرَ المصنِّفُ فيه أحاديثَ مِنَ "المسند" يَرَى أنَّها ضعيفةٌ؛ في حينَ =

فلْيَعْلَمْ هذا الشيخُ: أَنَّ دَعْوَاهُ أَنَّه لم يُكْتَبْ في «المُسْنَدِ» إلَّا ما هو صحيحٌ، دَعْوَى مَنْ لا يَعْرِفُ قَلِيلًا ولا كَثِيرًا، وإنَّما غايتُهُ: أنَّه قَرَأَ أحاديثَ ولم يَتَشَاغَلْ بِعِلَلِهَا، ولا بِفِقْهِهَا، ولا بمعرفةِ نَاسِخِهَا مِنْ مَنْسُوخِهَا، وإنَّما وَقَفَ مع صُوَرِهَا؛ فلَيْتَهُ إذْ رأى ضِدَّيْنِ، فَهِمَ الجَمْعَ بينهما، أو عَرَفَ كيف يُقَدِّمُ أَحَدَهُمَا![1].

وما مَثَلُهُ في حالِهِ إلَّا كَمَثَلِ ما رُوِيَ[2]: أنَّ امرأةً طلَّقها زَوْجُهَا، ثُمَّ جاءَ في اللَّيْلِ فَوَطِئَهَا، فقالتْ لابنِها: يا بُنَيَّ، هذا الرجلُ كافرٌ؛ لِأَنِّي سَمِعْتُ طَلَاقِي منه في أَوَّلِ النهارِ، ثم قد باتَ معي بِاللَّيْلِ!! فقال ابنُهَا: أنا أَقْتُلُهُ. وما [عَلِمَا][3]: أَنَّ الطلاقَ الرِّجْعِيَّ غايةُ [ما قِيلَ][4]

= ذكَرَ في كتابِهِ "الموضوعات" أحاديثَ منه ذهَبَ إلى كونِها موضوعةً؛ كما تَقدَّمَ. وانظر: "الموضوعات" (١/ ١١-١٤)، و"ابن الجَوْزِيِّ وكتابه الموضوعات" (ص٢٧٣ و٢٩٣-٢٩٩)، و"تدريب الراوي" للسُّيُوطيِّ (١/ ٢٧٨-٢٨٠).

(١) لكنَّا نَرَى أنَّ المصنِّف- عفا الله عنه- أولى بما ذَكَرَ مِنَ عبدالمغيث؛ لوجوه:
أحدها: أنَّ المصنِّف أخَذَ طَرَفًا من الأدلَّةِ الدالَّةِ على صلاةِ أبي بكرٍ خلفَ النبيِّ ﷺ، وتَرَكَ الطرفَ الآخَرَ مِنَ الأدلةِ المقتضيةِ لصلاتِهِ ﷺ خلفَ أبي بكر.
ثانيها: تَعنُّتُ المصنِّفِ في رَدِّ الأحاديثِ الثابتةِ، وتضعيفِهَا؛ لمخالفتها قولَهُ؛ وإعلالِهَا بما ليسَ بعلَّةٍ قادحةٍ.
ثالثها: تَكلُّفُهُ في الجمعِ بين الأدلَّةِ بما حاصلُهُ طَرْحُ الأدلةِ الثابتة، وتحريفُ معانيها؛ كما سبَقَ بيانُهُ في أبوابِ الكتابِ وفصولِهِ.

(٢) لم نَقِفْ على هذه الحكايةِ؛ فلعلَّها مِنَ القصصِ التي تناقَلَهَا العلماءُ مشافهةً دونَ تدوينٍ في الكُتُبِ، أو لعلَّها دُوِّنَتْ فيما لم يَصِلْ إلينا، واللهُ أعلم.

(٣) في الأصلِ: «علمنا»؛ وهو تحريفٌ؛ والصوابُ ما أثبتناه؛ إذِ المرادُ: المرأةُ وابنُهَا.

(٤) في الأصلِ: «فاقبل».

فيه: أَنْ يُشْهِدَ المُطلِّقُ على الرَّجْعَةِ[١]، وذَاكَ[٢] حينَ خَرَجَ أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ، والمرأةُ لا تَعْلَمُ[٣].

[وَرُوِّينَا][٤]: أنَّ رَجُلًا رَأَى رَجُلًا بِبَغْدَادَ يأكُلُ في رَمَضَانَ، فهَمَّ بِقَتْلِهِ، وما عَلِمَ أنه مسافرٌ مُخْتَارٌ[٥]؛ فوَيْلٌ للعُلَماءِ مِنَ الجَهَلَةِ!!



---

(١) ذهَبَ الحنفيَّةُ، والمالكيَّة- وهو الجديدُ مِنْ مذهبِ الشافعيِّ، وإحدى الروايتَيْنِ عن أحمدَ-: إلى أنَّ الإشهادَ على الرَّجْعةِ مستحبٌّ، والإشهادُ- عندهم- يكونُ على صيغةِ الرَّجْعةِ أو الإقرارِ بها؛ وهذا القولُ مرويٌّ عن ابنِ مَسْعودٍ، وعَمَّارِ بنِ ياسرٍ رضي الله عنهما فمَنْ راجَعَ امرأتَهُ، ولم يُشْهِدْ، صَحَّتْ رَجْعتُهُ؛ لأنَّ الإشهادَ مستحبٌّ.
وذهَبَ الشافعيُّ في القديمِ مِنَ المذهب، وأحمدُ في الروايةِ الثانيةِ: إلى أنَّ الإشهادَ على الرَّجْعةِ واجبٌ.
وقد رجَّح النوويُّ الجديدَ من المذهبِ؛ فقال: إنَّ الإشهادَ على الرَّجْعةِ ليس شرطًا ولا واجبًا في الأظهرِ.
والراجحُ: أنَّ الإشهادَ على الرَّجْعةِ مستحبٌّ، وليس بشرطٍ ولا واجبٍ.
انظر: "المبسوط" (٢/ ١٩)، و"بدائع الصنائع" (٣/ ١٨١)، و"تبيين الحقائق" (٢/ ٢٥٢)، و"المدونة" (٢/ ٢٣٣)، و"مواهب الجليل" (٤/ ١٠٤)، و"شرح مختصر خليل" للخرشي (٤/ ٨٧)، و"الأم" (٥/ ٢٦١)، و"أسنى المطالب" (٣/ ٣٤١)، و"حاشيتي قليوبي وعميرة" (٤/ ٤)، و"المغني" (٧/ ٤٠٣)، و"الفروع" (٥/ ٤٦٦)، و"الإنصاف" (٩/ ١٥١).

(٢) المرادُ: وذاك الرَّجُلُ المطلِّقُ.

(٣) يعني: ولذلكَ جاز لهذا الرَّجُلِ المطلِّقِ: أنْ يُجامِعَ زوجتَهُ، بعدَ أنْ أشهَدَ على رِجْعَتِها.

(٤) في الأصلِ: «ورينا».

(٥) أي: مُخيَّرٌ في الصيامِ والإفطارِ.

فَصْـلٌ

هامُ المصنِّفِ عبدَالمُغِيثِ جابِه بما جَمَعَ نْ أحاديثَ، وردُّه عليه

ورأيتُ هذا الشيخَ قد أُعْجِبَ بما جَمَعَ مِنْ هذه الأحاديثِ، التي قد أَخَذَ بعضَهَا مِنْ «مَغَازِي ابنِ إسحاقَ»، وبعضَهَا مِنَ «الفُتُوحِ لِسَيْفٍ[١]»، وقد بيَّنَّا كَذِبَهُما[٢]، ونَقَلَ حديثَ شَبَابَةَ من المواضعِ المعروفةِ، ونقَلَ أحاديثَ من الشَّوَاذِّ والمَقَاطِيعِ[٣]، ثم قال- لإعجابِهِ بنفسِهِ-: «قد نَقَلْتُ هذه الأحاديثَ مِنْ طُرُقٍ، وأين أنا ممَّن تَقَدَّمَنِي مِنَ الحُفَّاظِ؟! فنَفْسِي تَصْغُرُ عندي»، وأنشَدَ:

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَاجَ لِيَ الْبُكَا[٤] بُكَاهَا فَقُلْتُ: الفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ[٥]

فيقالُ له: أُعِيذُكَ باللهِ! فما قَصَّرْتَ! وهل تَعَدَّيْتَ الكُتُبَ المعروفةَ؟! نَقَلْتَ كتابَ البَرَدَانيِّ وأحاديثَهُ، فإنْ جِئْتَ بِشَاذٍّ فليس بشيءٍ، وقد كَثَّرْتَ العَدَدَ بِالفَارِغِ[٦]، ثُمَّ عُدتَّ فأَعَدتَّ رِجَالَ

---

(١) هو: سَيْفُ بنُ عُمَر، تقدَّمت ترجمتُهُ (ص٤٠٦).
(٢) سبَقَ أنْ بيَّنا أنَّ ابنَ إسحاقَ صدوقٌ. انظر تفصيلَ ذلكَ والردَّ على دعوى تكذيبِه في ترجمتِهِ (ص٣٣١-٣٣٢)، وانظر (ص٤٤٩-٤٥٠).
(٣) تقدَّم تخريجُ الأحاديثِ التي احتجَّ بها عبدُالمغيثِ في البابِ الثالثِ.
(٤) في الأصلِ: «البكاء»، وهو يكسرُ وَزْنَ البيتِ، ويخالفُ روايتَهُ.
(٥) هذا بيتٌ من الطويل، وقبله قوله:

فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً بِسُعْدَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَدُّمِ

وهو لابنِ مقبلٍ في "ديوانه" (ص٢٧٧)، و"المزهر" للسيوطيِّ (١/ ٦٥)، ولنصيب في "الحيوان" للجاحظِ (٣/ ٢٠٦)، و"الوافي بالوفيات" للصفديِّ (١٩/ ٣٥١-٣٥٢)، ولعدي بن الرقاع في "ديوانه" (ص١٠٢)، وبلا نسبة في "الفهرست" لابنِ النديم (ص٩٢)، و"تاريخ بغداد" (٣/ ٢٦٤)، و"مقامات الحريري" (المقدمة)، و"معجم الأدباء" (٥/ ٣٤٣)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٥١٣).
(٦) قوله: «بالفارغ» استدْرَكَهُ الناسخ في لَحَقٍ بالحاشيةِ، ووضَعَ بعده علامةَ =

الأحاديثِ التي كَتَبْتَهَا؛ لِتُكَثِّرَ أوراقَ الجُزْءِ، فَلَا تَغْتَرِرْ[(١)] بتكثيرِ عَدَدِهَا ولا صِحَّةَ لها؛ فإنَّ أبا بَكْرٍ الخَطِيبَ جَمَعَ كتابَ «الجَهْرِ[(٢)] بِالبَسْمَلَةِ»[(٣)]، ورَوَى فيه عن أربعةَ عشَرَ مِنَ الصحابةِ؛ أنَّ رسولَ اللهِ

= التصحيح: «ص»، وقد كُتِبَ بغيرِ نقطٍ، ويمكنُ أن يقرأَ أيضًا: «بالفارع»، أو «بالبارع»؛ والناسخُ يترُكُ النقطَ أحيانًا كثيرةً.

والظاهرُ: أنَّ وجهَ الكلمة: «بالفارغ»؛ لِتُناسِبَ مَقَامَ الكلامِ؛ فإنَّه يَذُمُّ كثرةَ جمعِهِ للشواذِّ مِنَ الحديثِ؛ لأنه فارغٌ مِنَ الفائدةِ؛ إذْ لا عِبْرةَ بالكَثْرةِ، بل العِبْرةُ بما يفيدُ المطلوبَ ولو كان قليلًا.

(١) كذا في الأصلِ براءَيْنِ، ويقالُ أيضًا: «فَلَا تَغْتَرَّ» براءٍ واحدةٍ؛ وهما لغتانِ فصيحتانِ في العربيَّة؛ ولهما نظائرُ في القرآنِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧]، وقولِهِ: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المَائدة: ٥٤].

(٢) وتشبه أيضًا في الأصلِ: «الحمد»؛ والصوابُ ما أثبتناه. انظرِ التعليقَ التاليَ.

(٣) وقد عَزَاهُ له الذَّهَبِيُّ في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ١١٣٩-١١٤٠)- نقلًا عن السَّمْعانيِّ- و في "السِّيَر" (١٨/ ٢٩١)؛ وذكَرَ أنَّه جُزْآنِ، وقد طبع مختصرُهُ للذهبيِّ ضمن مجموعِ ستِّ رسائلَ له، وكذا عَزَاهُ له النوويُّ في "المجموع" (٣/ ٢٩٢)، وياقوتُ الحَمَوِيُّ في "مُعْجَم الأُدَباء" (١/ ٥٠٠)، والسيوطيُّ في "طبقات الحفاظ" (١/ ٤٣٤)، وانظر: مقدِّمة محمَّد عَجاج الخطيب لـ"الجامع لأخلاق الراوي" (١/ ٥٨- ٥٩).

وقد أفرَدَ هذه المسألةَ بالتصنيفِ جَمَاعةٌ؛ قال النوويُّ في "المجموع" (٣/ ٢٩٨): «وقال الشيخُ أبو محمَّدٍ المقدسيُّ: والجَهْرُ بالبسملةِ هو الذي قرَّره الأئمَّةُ الحفَّاظُ، واختارُوهُ، وصنَّفوا فيه؛ مِثْلُ: محمَّدِ بنِ نَصْرٍ المروزيِّ، وأبي بكرِ بنِ خُزَيْمةَ، وأبي حاتمِ بنِ حِبَّانَ، وأبي الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وأبي عبدِاللهِ الحاكِمِ، وأبي بَكْرٍ البيهقيِّ، والخطيبِ، وأبي عُمَرَ بن عبدِالبَرِّ، وغيرِهِمْ، رحمهم الله». وانظر: "الفتاوى الكبرى" (٤/ ٤١٧)، و"نصب الراية" (١/ ٣٣٥).

هذا؛ وقد ذهَبَ الحنفيَّةُ والحنابلةُ: إلى أنَّه تُسَنُّ قراءةُ البسملةِ سِرًّا في الصلاةِ السريَّةِ والجهريَّةِ. =

جَهَرَ، وطَرَّقَ الأحاديثَ[١]، وبالَغَ[٢]، فلم يَأْخُذْ بِشَيْءٍ منها: أبو حَنِيفةَ، ولا مالكٌ، ولا أحمدُ.

وقال لنا أصحابُ الشافعيِّ: معنا أربعةَ عَشَرَ[٣] صَحَابِيَّ[٤]،

= وذهَبَ الشافعيَّةُ: إلى أنَّ السُّنَّةَ الجَهْرُ بالتسميةِ في الصلاةِ الجهريَّةِ في الفاتحةِ وفي السورةِ بعدَها؛ لأنَّها تُقْرَأُ على أنَّها آيةٌ مِنَ القُرآنِ؛ بدليلِ أنَّها تُقْرَأُ بعدَ التَّعَوُّذِ؛ فكان سُنَّتُهَا الجهرَ كسائرِ الفاتحةِ.

ويَرَى المالكيَّةُ- على المشهورِ-: كراهةَ استفتاحِ القراءةِ في الصلاةِ بـ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، مُطْلقًا: في أُمِّ القرآنِ وفي السورةِ التي بعدها، سِرًّا وجَهْرًا.

انظر: "المبسوط" للسرخسيِّ (١/ ١٥)، و"بدائع الصنائع" (١/ ٢٠٣)، و"المنتقى، شرح الموطا" للباجيِّ (١/ ٥١)، و"التاج والإكليل" (٢/ ٢٥١)، و"الأم" (٧/ ١٥٠)، و"المجموع" (٣/ ٢٩٨)، و"المغني" لابن قدامة (١/ ٢٨٥)، و"مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤١٦-٤١٧)، و"الفتاوى الكبرى" (٢/ ١١٤، ١٦٦)، و"الإنصاف" للمرداويِّ (٢/ ٤٨)، و"نيل الأوطار" (٢/ ٢٠١-٢٠٢).

(١) أي: ذكَرَ لها الطُّرُقَ. انظر: "تاج العروس" (ط ر ق).

(٢) وانتقده أيضًا في كتابه "التحقيق" (١/ ٣٥٧) بعبارةٍ لا تليقُ في حقِّ الخَطِيبِ البغداديِّ.

(٣) عدَّهم النوويُّ في "المجموع" (٣/ ٢٨٨)- فيما رواه الخطيبُ البغداديُّ في كتابِه- سَبْعَةَ عَشَرَ صحابيًّا، وهم: أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعُثْمَانُ، وعَلِيٌّ، وعَمَّارُ ابنُ ياسرٍ، وأُبَيُّ بن كَعْبٍ، وابنُ عُمَرَ، وابنُ عَبَّاسٍ، وأبو قَتَادَةَ، وأبو سَعِيدٍ، وقَيْسُ بنُ مالكٍ، وأبو هُرَيْرَةَ، وعبدُاللهِ بنُ أبي أَوْفى، وشَدَّادُ بنُ أَوْسٍ، وعبدُاللهِ بنُ جَعْفَرٍ، والحُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ، ومعاويةُ، وجماعةُ المهاجرينَ والأنصارِ الذينَ حَضَرُوا معاويةَ ﵁ لَمَّا صَلَّى بالمدينةِ، وتَرَكَ الجَهْرَ؛ فأنكروا عليه، فرجَعَ إلى الجهرِ بها، رضي الله عنهم أجمعين.

(٤) كذا في الأصلِ: «صحابي»، والجادَّةُ: «صحابيًّا»؛ لأنَّه تمييزٌ لـ«أربعةَ عَشَرَ»؛ ويُوجَّه حذفُ ألفِ تنوينِ النصبِ هنا، على لغةِ رَبِيعة. انظر بيانها والتعليقَ عليها (ص٤٥٣).

ومعكُمْ حديثُ أنسٍ[١]، وابنِ المُغَفَّلِ[٢]، وكيفَ نُقدِّمُ وَاحِدًا وَاثْنَيْنِ على أَرْبَعَةَ عَشَرَ؟!

---

(١) أخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ١٧٦ و٢٧٣ رقم ١٢٨١٠ و١٣٨٩٢)، ومسلمٌ (٣٩٩)؛ كلاهما من طريقِ محمدِ بنِ جعفرٍ غندرٌ، عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن أنسٍ رضي الله عنه؛ قال: صَلَّيْتُ مع رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ، فلم أَسْمَعْ أحدًا منهم يقرأُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.
وقد قرن الإمامُ أحمدُ روايةَ حجاج بنِ محمدٍ مع روايةِ غندرٍ، وفيها زيادةُ قولِه: قال حجاجٌ: قال شعبةُ: قالَ قتادةُ: سألتُ أنسَ بنَ مالكٍ: بأيِّ شيءٍ كان رسولُ اللهِ ﷺ يستفتحُ القراءةَ؟ فقال: إنك لَتَسْأَلُنِي عن شيءٍ ما سأَلَنِي عنه أحدٌ.
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ أيضًا (٣/ ١٧٨ و٢٧٥ رقم ١٢٨٤٥ و١٣٩١٥) من طريقِ وكيعٍ، عن شعبةَ، به مثله، غير أنه قال: فكانوا لا يجهرون بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.
وأخرجه البخاريُّ في "صحيحه" (٧٤٣) من طريقِ حفصِ بن عمرَ، عن شعبةَ، به بلفظ: «أنَّ النبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما كانوا يَفْتَتِحُونَ الصلاةَ بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».
وأخرجَه النسائيُّ (٩٠٧) من طريقِ عقبةَ بنِ خالدٍ، عن شعبةَ، به بنحو لفظ وكيعٍ.
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ٢٢٣ رقم ١٣٣٣٧)، والبخاريُّ في "جزء القراءة خلف الإمام" (٨٦)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٣٩٩)؛ ثلاثتُهم من طريقِ الأوزاعيِّ قال: كتب إليّ قتادةُ: حدثني أنسٌ، قال: «صلَّيتُ خلفَ النبيِّ وأبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ، فكانوا يَسْتَفْتِحُونَ بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ لا يَذْكُرُونَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في أوَّلِ القراءةِ ولا آخِرِهَا».
وللحديثِ طرقٌ أخرى لا نرى الإطالةَ بذكرِها.

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنَّف" (٤١٥١)، والإمامُ أحمدُ في "المسند" (٤/ ٨٥ رقم١٦٧٨٧)، والترمذيُّ (٢٤٤)، وابن ماجه (٨١٥)؛ مِنْ طريقِ إسماعيلَ بنِ عليةَ، عن سعيدٍ الجُرَيْرِيِّ، عن أبي نعامةَ قيسِ بنِ عبايةَ، عن ابنِ عبدِاللهِ بنِ مُغَفَّلٍ؛ قال: «سَمِعَنِي أبي وأنا أقولُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، فقال: يا بُنَيَّ، إيَّاكَ والحَدَثَ- ولم نَرَ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ رجلًا كان =

= أبغَضَ إليه حَدَثًا في الإسلام منه- فإنِّي صليتُ مع رسولِ الله، ومَعَ أبي بكرٍ، ومَعَ عُمَرَ، ومع عُثْمانَ؛ فلَم أَسْمَعْ أحدًا منهم يقولُهَا؛ فلا تَقُلْهَا؛ إذا أنتَ قَرَأْتَ، فقلِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾».
وفي سندِه ابنِ عبدِالله بنِ مُغفَّلٍ، واسمُه يزيدُ- كما ورد التصريحُ به في روايةِ الإمامِ أحمدَ- وهو مجهولُ الحالِ، وذكره البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٤١-٤٤٢)، وابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٢٤)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وحديثُه هذا يشهدُ له حديثُ أنسٍ السابقُ.
قال الترمذيُّ: «حديثُ عبدِالله بنِ مغفَّلٍ حديثٌ حَسَنٌ، والعَمَلُ عليه عندَ أكثرِ أهلِ العِلْمِ مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ؛ منهم: أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعُثْمانُ، وعَلِيٌّ، وغيرُهُمْ، ومَنْ بعدَهُمْ مِنَ التابعينَ؛ وبه يقولُ سفيانُ الثَّوْرِيُّ، وابنُ المباركِ، وأحمدُ، وإسحاقُ؛ لا يَرَوْنَ أن يُجْهَرَ بـ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؛ قالوا: ويقولُهَا في نفسِهِ».
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ (٥/ ٥٥ رقم ٢٠٥٥٩)، والبخاريُّ في "جزء القراءة خلف الإمام" (٩٢) من طريقِ وهيب بن خالد، والبخاريُّ أيضًا (٨٣) من طريقِ يزيدَ بنِ هارونَ؛ كلاهما (وهيب، ويزيد) عن سعيدٍ الجريريِّ، به.
وأخرجَه الإمامُ أحمدُ أيضًا (٥/ ٥٤ رقم ٢٠٥٤٥)، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٤١)، والنسائيُّ (٩٠٨)؛ جميعُهم من طريقِ عثمانَ بنِ غياثٍ، عن أبي نعامةَ قيسِ بنِ عبايةَ الحنفيِّ، عن ابن عبدِالله بنِ مُغفَّلٍ قال: كان عبدُالله بنُ مغفلٍ إذا سمع أحدَنا يقرأُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، يقول: صليتُ خلفَ رسولِ الله ﷺ، وخلفَ أبي بكرٍ، وخلفَ عمرَ ﵄، فما سمعتُ أحدًا منهم قرأ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. اهـ، واللفظُ للنسائيِّ.
وأخرجه الدولابيُّ في "الكنى والأسماء" (١٦٦٤)، وابنُ الحماميِّ في "حديثه" (٤٧/ مجموع فيه مصنفاته، تخريج ابن أبي الفوارس) من طريقِ أبي محمدٍ راشدٍ الحمانيِّ، عن أبي نعامةَ قيسِ بنِ عبايةَ، به.
كذا رواه هؤلاء الثلاثةُ (الجريريُّ، وعثمانُ بنُ غياثٍ، وراشدٌ الحمّانيِّ) عن قيسِ بنِ عبايةَ.
وخالَفَهُم خالدٌ الحذاءُ؛ فرواه عن أبي نعامةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: كان رسولُ الله ﷺ، وأبو بكرٍ وعمرُ لا يقرؤون؛ يعني: لا يجهرون. =

= أخرجَه الإمامُ أحمدُ (٣/ ٢١٦ رقم١٣٢٥٩) واللفظُ له، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٤٢)، والبزارُ (٦٧٩٠)، وأبو يعلى (٤٢٠٥)، وابن حِبانَ في "صحيحه" (١٨٠٢)، والدينوريُّ في "المجالسة" (٣٥٦٩)، والبيهقيُّ (٢/ ٥٢) .
قال البخاريُّ: «والأولُ أصحُّ».
وقال الدارقطنيُّ في "العلل" (١٢/ ٢٤٧): «وروى هذا الحديثَ الجريريُّ، وعثمانُ بنُ غياثٍ، وراشدٌ الحمانيُّ، عن أبي نعامةَ- واسمه: قيسُ بنُ عبايةَ- عن ابنِ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ، عن أبيه، وهو أشبهُ بالصوابِ؛ لأنهم ثلاثةٌ، وقد خالفوا خالدًا في الإسنادِ».
وقال ابنُ رجبٍ "فتح الباري" (٦/ ٤١٦): «اختلف الحفاظُ: فمنهم من قال: الأشبهُ بالصوابِ روايةُ مَن رواه عن أبي نعامةَ، عن ابنِ مغفلٍ، عن أبيه، ومنهم: الدارقطنيُّ، وكلامُ أحمدَ يدلُّ عليه أيضًا؛ قالوا: لأنه رواه ثلاثةٌ عن أبي نعامةَ بهذا الإسنادِ، وهم: الجريريُّ وعثمانُ بنُ غياثٍ وراشدٌ الحمانيُّ، فقولُهم أَوْلى من قولِ خالدٍ الحذاءِ وحدَه.
ومنهم من قال: يجوزُ أن يكونَ القولانِ عن أبي نعامةَ صحيحينِ».
وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٧٥٢): «ولا يمتنعُ أن يكونَ لأبي نعامةَ فيه شيخانِ».
وقد تُوبعَ أبو نعامةَ قيسُ بنُ عبايةَ.
فأخرجه أبو يوسفَ في "الآثار" (١٠٧) عن أبي حنيفةَ، والطبرانيُّ في "الكبير"- كما في "جامع المسانيد" لابن كثير (٥/ ٤٢٨)- وأبو بكرٍ عبدُالعزيزِ بنُ جعفرٍ في "الشافي"- كما في "فتح الباري" لابنِ رجبٍ (٦/ ٤١٥)- وابنُ بشرانَ في "الأمالي" (١٢٣٧)، وابنُ خسرو في "مسند أبي حنيفة" (٥٤٤) من طريقِ حمزةَ الزياتِ؛ كلاهما (أبو حنيفة، وحمزة الزيات) عن أبي سفيانَ السعديِّ، عن يزيدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ، عن أبيه ﵁، أنه صلَّى خلف إمام جهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، فقال له: أَغْنِ عني كلماتِك؛ فإنِّي قد صليتُ خلفَ النبيِّ ﷺ، وأبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ ﵃، فلم أسمعْها مِن أحدٍ منهم.
قال الزيلعيُّ في "نصب الراية" (١/ ٣٣٣): «وأبو سفيانَ السعديُّ، وهو إن تُكلِّمَ فيه، ولكنه يعتبرُ به ما تابعه عليه غيرُه من الثقاتِ، وهو الذي سمى =

= ابنَ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ: يزيدَ».
وقال ابنُ رجبٍ: «ويزيدُ هذا لم نعلمْ فيه جرحًا، وقد حسَّنَ حديثَه الترمذيُّ، وما قاله طائفةٌ من المتأخرين: إنه مجهولٌ؛ كابنِ خزيمةَ وابنِ عبد البرِّ، فقد علَّلَه ابنُ عبدِ البرِّ بأنه لم يروِ عنه إلا واحدٌ؛ فيكون مجهولًا، يجابُ عنه: بأنه قد روى عنه اثنانِ، فخرج بذلك عن الجهالةِ عند كثيرٍ من أهلِ الحديثِ».
وقد اختلف الأئمةُ في هذا الحديثِ؛ فمنهم من صحَّحَه، أو حسَّنَه، أو ذكره محتجًّا به، ومنهم من ضعَّفَه:
أما الفريقُ الأولُ:
فقد تقدَّم أن الترمذيَّ قال: «حديثُ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ حديثٌ حسنٌ».
وقال الطحاويُّ: «وقد جاءتِ الآثارُ متواترةً عن رسولِ اللهِ ﷺ، وعن أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ؛ أنهم كانوا لا يجهرون بها في الصلاةِ ...»، ثم ذكر هذا الحديثَ.
وقال ابنُ طاهر المقدسيُّ في "مسألة التسمية" (ص٢٠): «لم أجدْ في الجهرِ في الصلاة حديثًا صحيحًا يعتمدُ عليه أهلُ النقلِ، ولا أُخرِجَ منها في الكتابين الصحيحين- اللَّذَيْن أجمع المسلمون على صحةِ ما أخرج فيهما- حرفٌ واحدٌ يدلُّ على أن النبيَّ ﷺ جهرَ بها في الصلاةِ، ووجدتُ الأحاديثَ الصحاحَ في تركِ الجهرِ بها مخرجةً في الكتابين وغيرهما من السننِ المصنفةِ في الشريعةِ ...»، ثم ذكر حديثَ ابنِ مغفلٍ، وتحسينَ الترمذيِّ له، ووافقَه عليه.
وذكر ابنُ العربيِّ في "عارضة الأحوذي" (٢/ ٤٣ - ٤٤) تحسينَ الترمذيِّ، ووافقَهُ، ثم قال: «والغريبُ عندي ما صنع فيها الخطيبُ والدارقطنيُّ؛ فإنهم كثروا طرقَها، وساقوا أحاديثَها، وصححوا الجهرَ بها، وما يساوي ما جاؤوا به سماعه».
وقال المصنفُ في "التحقيق" (٢/ ٢٣٦): «وأما حديثُ ابنِ مغفلٍ فرجالُه ثقاتٌ، وقيسُ بنُ عبايةَ قد ذكره البخاريُّ في "تاريخه"، وقال أبو بكرٍ الخطيبُ: لا أعلمُ أحدًا رماه ببدعةٍ في دينِه، ولا كذبٍ في روايتِه، وأما ابنُ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ، فاسمُه: يزيدُ، وقد ذكره البخاريُّ في "تاريخه"».
وقال شيخُ الإسلامِ في "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤١٥): «ويؤيِّدُ هذا حديثُ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ الذي في السنن ... فهذا مطابقٌ لحديثِ أنسٍ وحديثِ عائشةَ اللذين في الصحيحِ». =

= وقال الذهبيُّ في "مختصر كتاب الجهر بالبسملة" (ص٥٧ - ٥٨)- بعد أن ذكر بعضَ رواياتِ حديثِ أنسٍ-: «ما أدري عذرَ الخطيبِ في ردِّه لمثلِ هذا، فإنا لو تنازلنا وسلّمنا له أن حديثَ قتادةَ على زعمِه معلولٌ، يَرِد عليه هذا الحديثُ؛ فإنه لا علَّة له، وكذلك الذي رواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" من حديثِ قيسِ بنِ عبايةَ، عن ابنِ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ».
وقال الزيلعيُّ في "نصب الراية" (١/ ٣٣٣): «وبالجملة فهذا حديثٌ صريحٌ في عدم الجهرِ بالتسميةِ، وهو وإن لم يكن من أقسامِ الصحيحِ، فلا ينزلْ عن درجةِ الحسنِ، وقد حسَّنَه الترمذيُّ، والحديثُ الحسَنُ يحتجُّ به، لا سيَّما إذا تعددَتْ شواهدُه وكثرتْ متابعاتُه، والذين تكلَّموا فيه وتركوا الاحتجاجَ به لجهالةِ ابنِ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ، قد احتجوا في هذه المسألةِ بما هو أضعفُ منه؛ بل احتجَّ الخطيبُ بما يعلمُ هو أنه موضوعٌ، ولم يُحسنِ البيهقيُّ في تضعيفِ هذا الحديثِ».
وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٧٦٨ - ٧٦٩): «ويشهدُ لحديثِ أنسٍ ﷺ المذكورِ: حديثُ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ رضي الله تعالى عنه الذي حسَّنَه الترمذيُّ... وهو حديثٌ حسنٌ؛ لأن رواتَه ثقاتٌ، ولم يصبْ مَنْ ضَعَّفَه بأن ابنَ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ مجهولٌ لم يسمَّ؛ فقد ذكره البخاريُّ في "تاريخه"؛ فسماه: يزيدَ، ولم يذكرْ فيه هو ولا ابنُ أبي حاتمٍ جرحًا، فهو مستورٌ اعتضد حديثه».
وذكر الشيخُ أحمدُ شاكر- في تعليقه على روايةِ الترمذيِّ- روايةَ أحمدَ التي وقع فيها تسميةُ ابنِ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ: يزيدَ بنَ عبدِ اللهِ؛ فقال: «وهذا إسنادٌ صحيحٌ، فيه التصريحُ باسم يزيدَ بنِ عبدِ اللهِ».
وأما الفريقُ الثاني:
فقال البيهقيُّ في "معرفة السنن" (٢/ ٣٨٤): «تفرَّدَ به أبو نعامةَ، واختلف عليه في لفظِه ... وابنُ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ وأبو نعامة لم يحتجَّ بهما صاحِبَا الصحيح». وانظر: "مختصر خلافيات البيهقي" (٢/ ٦١ - ٦٢).
وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «قيسُ بنُ عبايةَ هذا هو: أبو نعامةَ الحنفيُّ، وهو ثقةٌ؛ لكن ابنَ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ غيرُ معروفٍ بحملِ العلم، مجهولٌ لم يروِ عنه أحدٌ غيرُ أبي نعامةَ هذا». وقال أيضا: «وأما ابنُ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ، فلم يروِ عنه أحدٌ إلا أبو نعامة قيس بن عباية- فيما علمتُ- ومن لم يروِ عنه إلا رجلٌ =

قلنا: العَمَلُ على ما صَحَّ، لا على ما كَثُرَ، وقد بَيَّنْتُ في كتابِيَ المسمَّى بـ «**التَّحْقِيقْ في أحاديثِ التَّعْلِيقْ**»[(١)] أنَّ جميعَ طُرُقِ تلك الأحاديثِ واهيةٌ[(٢)]/. (٣٤)

وقد سُئِلَ الدَّارَقُطْنِيُّ: أَصَحَّ عن رسولِ اللهِ أنَّه جَهَرَ؟ قال: «لا»[(٣)]؛

= واحدٌ، فهو مجهولٌ عندهم، والمجهولُ لا تقومُ به حجةٌ».
وقال في "الاستذكار" (٤/ ٢٠٤): «حديثٌ ضعيفٌ؛ لأنه لم يُعرفِ ابنُ عبدِاللهِ بنِ مغفلٍ».
وقال النوويُّ في "الخلاصة" (١/ ٣٦٩): «رواه النسائيُّ والترمذيُّ، وقال: حديثٌ حسنٌ؛ ولكن أنكره عليه الحفاظُ، وقالوا: هو حديثٌ ضعيفٌ؛ لأن مدارَه على ابنِ عبدِ اللهِ بنِ مغفلٍ، وهو مجهولٌ، وممن صرَّحَ بهذا: ابنُ خزيمةَ، وابنُ عبدِ البرِّ، والخطيبُ البغداديُّ، وآخرون، ونسب الترمذي فيه إلى التساهلِ». والله أعلم.

(١) انظرْ منه (١/ ٣٤٨-٣٥٧).

(٢) وقال شيخُ الإسلامِ في "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤١٥): «وقد اتَّفَقَ أهلُ المعرفةِ بالحديثِ: على أنَّه ليس في الجَهْرِ بها حديثٌ صريح، ولم يَرْوِ أهلُ السُّنَنِ؛ كأبي داودَ، والترمذيِّ، والنسائيِّ، شيئًا مِنْ ذلك، وإنما يُوجَدُ الجهرُ بها صريحًا في أحاديثَ موضوعةٍ، يرويها الثعلبيُّ، والماوَرْديُّ، وأمثالُهما في التفسيرِ، أو في بعضِ كتبِ الفُقَهاءِ الذينَ لا يُميِّزون بين الموضوعِ وغيرِهِ، بل يَحتجُّونَ بمثلِ حديثِ الحُمَيْراءِ». اهـ. وانظر: "نَيْل الأوطار" (٢/ ٢٠١-٢٠٢).

(٣) وذلكَ بعدَ أنْ جَمَعَ أحاديثَ الجهرِ بالبسملةِ في جُزْءٍ صحَّحه، وهو كتابُهُ المسمَّى: "الجَهْر بالبَسْملة"؛ انظر: "تفسير القرطبيّ" (١/ ٩٥)، وقد ذكَرَ المصنِّفُ ذلك- أيضًا- في "التحقيق" (١/ ٣٥٧) بأبسطَ مِمَّا هنا، فقال: «وقد حَكَى لنا مشايخُنَا: أنَّ الدارقطنيَّ لما وردَ مصرَ، سأله بعضُ أهلها تصنيفَ شيءٍ في الجَهْرِ، فصنَّفَ فيه جُزْءًا، فأتاه بعضُ المالكيَّةِ، فأقسَمَ عليه أن يُخْبِرَهُ بالصحيح من ذلك! فقال: كلُّ ما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ في الجهرِ، فليس بصحيحٍ، وأمَّا عن الصحابةِ: فمنه صحيحٌ، ومنه ضعيف».
وذكَرَ هذا الجزءَ الدارقطنيُّ في "السنن" (١/ ٣١١)، فقال: «ورَوَى الجهرَ بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ عن النبيِّ ﷺ جماعةٌ مِنْ أصحابه، =

هذا قولُهُ، مع كونِهِ قد رَوَى أحاديثَ الجَهْرِ في «سُنَنِهِ»[١].

وقد رَوَى أصحابُ أبي حَنِيفةَ- في إيجابِ الزَّكَاةِ في الحُلِيِّ- عَشَرَةَ أحاديثَ، ولنا نحنُ حديثٌ واحدٌ[٢]؛ فليس الاعتبارُ بِالكَثْرةِ[٣].

= ومِنْ أزواجِهِ، غيرُ مَنْ سمَّينا، كَتَبْنا أحاديثَهُمْ بذلكَ في كتابِ «الجَهْرِ بها» مُفْرَدًا، واقتصَرْنَا ههنا على ما قدَّمنا ذكرَهُ؛ طلبًا للاختصارِ والتخفيفِ، وكذلكَ ذَكَرْنا في ذلكَ الموضعِ أحاديثَ مَنْ جَهَرَ بها مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ، والتابعينَ لهم، والخالِفِينَ بعدهم، رحمهم الله».
وانظر: "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام ابن تيميَّة (٢٢/ ٤١٦).

(١) "سنن الدارقطنيّ" (١/ ٣٠٢- ٣١٣)، وأيضًا في كتابِهِ "الجَهْرِ بالبسملة"؛ كما تَقدَّم.

(٢) سيأتي ذكرُ هذه الأحاديثِ في آخرِ التعليق التالي.

(٣) نَقَلَ السَّخَاويُّ في "فتح المغيث" (١/ ٥١ و٧٣) عن شيخِهِ ابنِ حَجَرٍ قولَهُ: «الإجماعُ على القولِ بصحَّةِ الخَبَرِ أَقْوَى في إفادةِ العِلْمِ مِنْ مُجرَّدِ كثرةِ الطُّرُقِ»؛ ومَثَّلَ على ذلكَ بحديثِ: «مَنْ حَفِظَ على أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا»، ونَقَلَ قولَ النوويِّ: «اتَّفَقَ الحفَّاظُ على ضَعْفِهِ مع كثرةِ طرقِهِ»؛ قال السخاويُّ: ولكنْ بكثرةِ طُرُقِهِ القاصرةِ عن دَرَجةِ الاعتبارِ بحيثُ لا يُجْبَرُ بعضُهَا ببعضٍ- يرتقي عن مَرْتَبَةِ المردودِ المُنْكَرِ الذي لا يجوزُ العَمَلُ به بحالٍ، إلى رتبةِ الضعيفِ الذي يجوزُ العملُ به في الفضائلِ. وربَّما تكونُ تلك الطرقُ الواهيةُ بمنزلةِ الطريقِ التي فيها ضَعْفٌ يسيرٌ؛ بحيثُ لو فُرِضَ مجيءُ ذلكَ الحديثِ بإسنادٍ فيه ضعفٌ يسيرٌ، كان مرتقيًا بها إلى مرتبةِ الحَسَنِ لغيرِهِ».
وقد قَيَّدَ الحافظُ ابنُ حجر هذا الإطلاقَ في "القولِ المسدَّد" (ص٣٨)؛ فقال: «كَثْرةُ الطُّرُقِ- إذا اختلَفَتِ المَخَارِجُ- تزيدُ المتنَ قُوَّةً، والله أعلم».
وزاد في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤١٥)، قال: «إذا نُظِرَ إلى مجموعِ هذه الطُّرُقِ، عُلِمَ أنَّ للحديثِ أصلًا، وأنَّهُ ليس مما يُطَّرَحُ، وقد حَسَّنُوا أحاديثَ كثيرةً باعتبارِ طُرُقٍ لها دونَ هذه، والله أعلم». اهـ.
وتخريجُ الحديثِ وجُمْعُ طرقِهِ: فَرْعُ الحكم عليه؛ فالناحيةُ الإسناديَّةُ تُحْكَمُ بضوابطَ، منها: اتصالُ السَّنَدِ، والنَّظَرُ في عِلَلِ الحديثِ ورجالِهِ.
ويَتفرَّعُ على تخريجِ الحديثِ وجَمْعِ طرقِهِ: الحكْمُ عليه بالصِّحَّةِ والضَّعْفِ.
نعم؛ إنَّ المُتابَعاتِ والشواهدَ تُقوِّي الحديثَ الضعيفَ إذا لم يكنْ ضعفُه =

= شديدًا، فليس كلُّ ضعفٍ ينجبرُ، بل إن كثرتِ الطرقُ الواهيةُ للحديثِ- الذي لم يُرْوَ إلا بتلك الطرقِ- لا تزيدُه إلا وهنًا، فما ذهب إليه بعضُ المتأخرين كالسخاويِّ والسيوطيِّ من ارتقاءِ الحديثِ بتلك الطرقِ غيرُ صحيحٍ؛ فقد قال الحافظُ محمدُ بنُ عبدِالهادي في "الصارم المنكي" (ص ١٧١-طبعة المطبعة الخيرية): «وكم من حديثٍ له طرقٌ أضعافُ الطرقِ التي ذكرها المُعْترِضُ، وهو موضوعٌ عند أهلِ هذا البابِ، فلا يعتبرُ بكثرةِ الطرقِ وتعدُّدِها، وإنما الاعتمادُ على ثبوتِها وصحتِها».

وقال الزيلعيُّ في "نصب الراية" (١/ ٣٦٠): «وكم من حديثٍ كثرتْ رواتُه، وتعددتْ طرقُه، وهو حديثٌ ضعيفٌ. . . ، بل قد لا يزيدُ الحديثِ كثرةُ الطرقِ إلا ضعفًا». وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/ ٤١٥)، و"القول المسدَّد" (ص٣٨)، و"فَتْح المغيث" (١/ ٥١-٧٣)، و"الغايَهْ، فى شَرْح الهِدَايَهْ" (١/ ١٥٠)، و"تدريب الراوي" (١/ ١٦٤)، و"اليواقيت والدُّرَر" (١/ ٤٠٤)، و"توجيه النظر" (١/ ٣٦٣).

وأمَّا مسألةُ الزَّكَاةِ في الحُلِيِّ: فقد اتَّفَقَ الفقهاءُ على وجوبِ الزكاةِ في الحُلِيِّ المستَعْمَلِ استعمالًا مُحرَّمًا؛ كأنْ يَتَّخِذَ الرجلُ حُلِيَّ الذهبِ للاستعمالِ؛ لأنَّه عدَلَ به عن أصلِهِ بفعلٍ غيرِ مباحٍ؛ فسَقَطَ حكمُ فعلِهِ، وهو صياغتُهُ صياغةً مُحرَّمةً، وبَقِيَ على حكمِ الأصلِ مِنْ وجوبِ الزكاةِ فيه.

كما اتَّفَقُوا على وجوبِهَا في الحُلِيِّ المكنوزِ المُقتَنَى الذي لم يَقْصِدْ به مُقتنيهِ استعمالًا مُحرَّمًا، ولا مكروهًا، ولا مباحًا؛ لأنَّه مُرْصَدٌ للنَّمَاءِ؛ فصارَ كغيرِ المصوغِ، ولا يَخرُجُ عن التنميةِ إلَّا بالصياغةِ المباحةِ ونيَّةِ اللُّبْس.

واختلَفُوا في الحليِّ المستَعْمَلِ استعمالًا مباحًا؛ كحُلِيِّ الذهبِ للمرأةِ، وخاتَمِ الفضةِ للرَّجُل:

فذهَبَ الجمهورُ- مِنَ المالكيَّةِ، والحنابلةِ، وهو قولُ الشافعيِّ في القديم، وأَحَدُ القولَيْنِ في الجديد، وهو المُفْتَى به في المذهَبِ، وهو قولُ إسحاقَ، وأبي ثَوْرٍ، وابنِ عُيَيْنة-: إلى عَدَمِ وجوبِ الزكاةِ في الحليِّ المباحِ المستَعْمَل. وذهَبَ الحنفيَّةُ، والشافعيُّ في القولِ الآخَرِ في الجديدِ، والثَّوْرِيُّ، وابنُ المبارَكِ، والأوزاعيُّ: إلى وجوبِ الزكاةِ في الحُلِيِّ المباح المستَعْمَلِ.

انظر: "المبسوط" (٢/ ١٩٢)، و"بدائع الصنائع" (٢/ ١٧)، و"تبيين الحقائق" (١/ ٢٧٧)، و"المدونة" (١/ ٣٠٥)، و"المنتقى، شرح الموطا" =

= (٢/ ١٠٧)، و"مواهب الجليل" (٢/ ١٩٩)، و"الأم" (٢/ ٤٤)، و"المجموع" (٥/ ٥١٦)، و"تحفة المحتاج" (٣/ ٢٧١)، و"المغني" (/ ٣٢٢)، و"الفروع" (٢/ ٤٦٢)، و"الإنصاف" (٣/ ١٣٨).

وقد استَدَلَّ الجُمْهُورُ بحديثٍ واحدٍ- كما قال المصنِّفُ- وهو الحديثُ الذي رُوِيَ من طريقِ أبي حَمْزَةَ مَيْمُونٍ الأعورِ القصابِ، عن الشَّعْبِيِّ، عن جابرٍ مرفوعًا: «لَيْسَ فِي الحُلِيِّ زَكَاةٌ». أخرجَهُ الدارقطنيُّ في "سننه" (٢/ ١٠٧)، وقال: «أبو حمزةَ ضعيفُ الحديثِ». وقال البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٣/ ٢٩٨): «لا أصلَ له؛ إنَّما يُرْوَى عن جابرٍ مِنْ قولِهِ غيرَ مرفوعٍ». وكذا ضعَّفه ابنُ الملقِّنِ في "البدر المنير" (٥/ ٥٨٢)، والحافظُ ابنُ حجرٍ في "الدِّرَاية" (٢/ ٢٦٠) بتضعيفِ الدارقطنيِّ لأبي حَمْزَةَ.

وأخرَجَهُ المصنِّفُ في "التحقيق" (٢/ ٤٢) من طريقِ عافيةَ بنِ أيُّوبَ، عن لَيْثِ بنِ سَعْدٍ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «لَيْسَ مِنَ الحُلِيِّ زَكَاةٌ»، وقال: «قالوا [أي: الخصومُ]: عافيةُ ضعيفٌ، قُلْنَا: ما عَرَفْنَا أحدًا طَعَنَ فيه. قالوا: فقد رُوِيَ هذا الحديثُ موقوفًا على جابرٍ، قلنا: الراوي قد يُسْنِدُ الشيءَ تارةً، ويفتي به أُخْرَى». اهـ.

وقد رَدَّ ابن عبدِالهادي رَفْعَ الحديثِ في "التنقيح" (٢/ ٢١٠) بقوله: «الصوابُ وَقْفُ هذا الحديثِ على جابرٍ».

وانظر: "الاستذكار" (٣/ ١٥١- ١٥٣)، و"المجموع" (٦/ ٣٢-٣٥)، و"نصب الراية" (٢/ ٣٧٤)، و"كَشْف الخفا" (٢/ ١٧٤).

واستَدَلَّ الحنفيَّةُ بِعَشَرَةِ أحاديثَ، وهي على ضَرْبَيْنِ: أدلَّةٍ عامَّةٍ، وأدلَّةٍ خاصَّةٍ:

أمَّا العَامَّةُ: فثلاثةُ أحاديثَ، منها:

١- حديثُ أبي سَعِيدٍ الخدريِّ مرفوعًا: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»؛ أخرجَهُ البخاريُّ (١٤٠٥ و١٤٤٧)، ومسلمٌ (٩٧٩).

٢- حديثُ جابر مرفوعًا: «ليس فيما دونَ خمسِ أواقٍ من الوَرِقِ صدقةٌ، وليس فيما دونَ خمسِ ذَوْدٍ من الإبلِ صدقةٌ، وليس فيما دونَ خمسةِ أوسقٍ من التمرِ صدقةٌ». أخرجه مسلمٌ (٩٨٠).

٣- حديثُ عليٍّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إني قد عفوتُ عنكم عن صدقةِ الخيلِ والرقيقِ، ولكن هاتوا رُبُعَ العُشْرِ، من كلِّ أربعينَ درهمًا =

= درهمًا». أخرجه أبو داودَ (١٥٧٢)، وابنُ ماجه (١٧٩٠)؛ من طريقِ أبي إسحاقَ السبيعيِّ، عن الحارثِ بن عبدِالله الأعورِ، عن عليٍّ رضي الله عنه، به.
والحارثُ الأعورُ ضعيفٌ. وقد أخرجه الترمذيُّ (٦٢٠)، والنسائيُّ (٢٤٧٧)؛ كلاهما من طريقِ أبي إسحاقَ السبيعيِّ، عن عاصم بنِ ضمرةَ، عن عليٍّ، به.
قال الترمذيُّ: «روى هذا الحديثَ الأعمشُ، وأبو عوانةَ، وغيرُهما، عن أبي إسحاقَ، عن عاصم بنِ ضمرةَ، عن عليٍّ. وروى سفيانُ الثوريُّ، وابنُ عيينةَ، وغيرُ واحدٍ، عن أبي إسحاقَ، عن الحارثِ، عن عليٍّ. وسألتُ محمدًا [يعني: البخاريَّ] عن هذا الحديثِ؟ فقال: كلاهما عندي صحيحٌ عن أبي إسحاقَ، يحتملُ أن يكونَ روى عنهما جميعًا».
وأمَّا الأدلَّةُ الخاصَّةُ: فسبعةُ أحاديثَ، أهمُّها: ما رواه أبو داودَ (١٥٦٣)، وغيرُهُ؛ مِنْ حديثِ حسينٍ المعلِّم، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ: أَنَّ امْرَأَةً أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ ومَعَهَا ابْنَةٌ لها، وفي يَدِهَا مَسَكَّتَانِ غَلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فقال: «أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟»، قالتْ: لا، قال: «أَيَسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللهُ بهما يَوْمَ القِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نارٍ؟!»، قال: فخَلَعَتْهُمَا فأَلْقَتْهُمَا إلى النَّبِيِّ ﷺ، وقالتْ: هُمَا للَّهِ عزَّ وجلَّ ولِرَسُولِهِ». ورواه الترمذيُّ (٦٣٧) مِنْ روايةِ ابنِ لَهِيعةَ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ... فذَكَرَهُ بنحوِهِ، ثم قال: «وهذا حديثٌ رواه المثنَّى بنُ الصَّبَّاحِ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ: نحوَ هذا، والمثنَّى بنُ الصَّبَّاحِ وابنُ لَهِيعةَ يُضَعَّفَانِ في الحديث». قال: «ولا يَصِحُّ في هذا البابِ عن النبيِّ ﷺ شيءٌ». انتَهى كلامُ الترمذيّ.
وهذا التضعيفُ من الترمذيِّ بناءً على انفرادِ ابنِ لهيعةَ والمثنَّى بنِ الصَّبَّاح به، ولكنهما لم ينفردا به، بل رواه أبو داودَ وغيرُهُ مِنْ روايةِ حُسَيْنٍ المُعلِّم- كما ذَكَرْنا- عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، وحُسَيْنٌ ثقةٌ بلا خلاف؛ رَوَى له البخاريُّ ومسلمٌ.
ولمعرفةِ بقيَّةِ الأحاديثِ التي استدَلَّ بها الحنفيَّةُ وغيرُهُم. انظر: "نصب الراية" (٢/ ٢٦٦-٢٦٨- باب أحاديثِ زكاة الحُلِيِّ)، و"التحقيق في أحاديث الخلاف" (٢/ ٤٢)، و"صحيح الترغيبِ والترهيبِ" للألبانيِّ، باب زكاة الحليِّ (١/ ٤٧١-٤٧٧).

مناقشة قول عبدِالمغيثِ: «قَدْ قَدَّمَتِ الصحابةُ عبدَالرحمنِ بنَ عَوْفٍ، فما الظَّنُّ بأبي بكرٍ؟!».

فَصْلٌ

ومِنْ رأيِهِ الفاسدِ: أنَّه قالَ: «قَدْ قَدَّمَتِ الصحابةُ عبدَالرحمنِ بنَ عَوْفٍ، فما الظنُّ بأبي بكرٍ؟!».

وهذا كلامُ مَنْ لا يَدْرِي ما يقولُ! فكأنَّا قلنا: إنَّ أبا بَكْرٍ ما يَستحِقُّ هذا!!

وقال: «ما وقَفَ رسولُ اللهِ عن يمينِ عبدِالرحمنِ بنِ عَوْفٍ».

قلنا: لأنَّه أدرَكَ ركعةً؛ فوقَفَ مع الجماعةِ[1]، ومتى صَحَّحْتَ أنه

(١) تقدم (ص٢٨٦-٢٨٧) النقلُ عن البيهقيِّ أنه قال في "السُّننِ الكُبْرَى" (٣/ ٨٣): «وقد ذهبَ موسى بنُ عُقْبَةَ في "مغازيه" إلى أنَّ أبا بكرٍ صلَّى مِنْ صلَاةِ الصُّبْحِ يومَ الاثنيْنِ ركعةً، وهو اليومُ الذي تُوُفِّيَ فيه النبيُّ ﷺ، فوجدَ النبيُّ ﷺ في نفسِهِ خِفَّةً، فخرجَ فصلَّى معَ أبي بكْرٍ ركعةً، فلمَّا سلَّمَ أبو بكرٍ قامَ، فصلَّى الركعةَ الأُخْرَى، فيُحتملُ أنْ تكونَ هذِهِ الصلاةُ مرادَ مَنْ روَى أنَّه صلَّى خلفَ أبي بكرٍ في مرضِهِ، فأمَّا الصلاةُ الَّتِي صلَّاها أبو بكرٍ خلفهُ في مرضِهِ: فهي صلاةُ الظُّهرِ يومَ الأحدِ أَوْ يومَ السَّبْتِ- كَما رُوِّيْنَا عن عائشةَ وابنِ عبَّاسٍ في بَيانِ الظُّهرِ- فلا تكونُ بينهما منافاةٌ، ويصِحُّ الاحتجاجُ بالخبرِ الأوَّلِ».
وقال في "دلائل النبوة" (٧/ ١٩٦-١٩٧): «وقد ذهب موسى بنُ عقبةَ في "مغازيه"، إلى: "أن النبيَّ خرج في صلاةِ الصبحِ من يوم الاثنين حتى وقف إلى جنب أبي بكرٍ، فصلى خلفه ركعةً، فلما سلم أبو بكرٍ، أتمَّ رسولُ اللهِ الركعةَ الآخرةَ، وكذلك هو في مغازي أبي الأسودِ، عن عروةَ".
وذلك يوافقُ ما رويناه عن حميدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ؛ في صلاةِ النبيِّ خلفَ أبي بكرٍ، ورواية نعيمِ بنِ أبي هندٍ، وغيره، في حديثِ عائشةَ، ولا ينافي ما روينا عن الزهريِّ وغيرِه، عن أنسٍ، ويكون الأمرُ فيه محمولًا على أنه رآهم وهم صفوفٌ خلفَ أبي بكرٍ في الركعةِ الأولى من صلاةِ الصبحِ، فقال ما حكى هو وابنُ عباسٍ، ثم خرج فأدرك معه الركعةَ الآخرةَ، أو خرج فصلى، ثم قال ما حكيا، فنقلا بعضَ الخبرِ، ونقل غيرُهما ما تركاه؛ كما نقلَ أحدُهما فيما روياه ما ترك صاحبُه، وبالله التوفيق». انتهى. فيكونُ هذا شبيهًا =

وقَفَ عن يمينِ أبي بكرٍ، صَحَّ لكَ ما تقولُ! وَلَنْ يَصِحَّ حتَّى يَبْطُلَ حديثُ عائشةَ المُتَّفَقُ عليه: أنه جلَسَ عَنْ يَسَارِ أبي بَكْرٍ(١).



= بصلاتِهِ خلفَ ابنِ عَوْفٍ مِنْ هذه الجهةِ، وهو ما دفَعَ أبا بكرٍ إلى عدمِ التأخُّرِ والاستمرارِ في الصلاةِ بالنبيِّ ﷺ؛ وهذا ما أجاب به الشوكانيُّ؛ فقال في "نَيْل الأوطار" (٣/ ١٨١)- في شرحِه لحديثِ سهلِ بنِ سعدٍ المتقدم (ص٢٥٣-٢٥٤)-: «وبهذا يُجابُ عن سببِ استمرارِهِ في الصلاةِ- يعني: أباً بكر- في مَرَضِ موتِهِ ﷺ، وامتناعِهِ عن الاستمرارِ في هذا المقام؛ لأنَّه هناك قد مَضَى معظمُ الصلاةِ؛ فحَسُنَ الاستمرارُ، وهنا لم يَمْضِ إلَّا اليسيرُ فلم يَحْسُنْ». اهـ.

(١) سبَقَ أنْ بيَّنا أنَّ الأحاديثَ ليستْ مُتعارِضةً، وأنَّ الجمعَ ممكنٌ بغيرِ تَعسُّفٍ؛ وذلكَ بالقولِ بتَعدُّدِ الصلاة، وأنَّهما كانتا في واقعتَيْنِ مختلفتَيْنِ؛ فلا تُحْمَلُ إحداهما على الأخرى؛ وهو الظاهرُ.
وقد تَقدَّمَ الجوابُ عن احتجاجِ المُصنِّفِ بحديثِ عائشةَ المُتَّفَقِ عليه؛ في أنَّ النبيَّ ﷺ جلَسَ عَنْ يَسَارِ أبي بَكْرٍ. انظُرْ آخِرَ البابِ الأوَّلِ (ص٢٧٤-٢٧٨).

مناقشةُ قولِ عبدِالمغيثِ: «لا يُؤْمَنُ أنْ يُجْعَلَ جَحْدُ هذا سُلَّمًا لأهلِ البِدَعِ».

فَصْلٌ

ومِنْ كلامِهِ [الفاسِدِ](١): أنَّه قال: «لا يُؤْمَنُ أنْ يُجعَلَ جَحْدُ هذا سُلَّمًا لأهلِ البِدَعِ»:

وهذا فَوْقَ الجَهْلِ(٢)!! لأنَّ كلامَنَا في الصحيحِ والفاسدِ؛ أَفَيَحْسُنُ أن نَمِيلَ إلى الغَلَطِ لنغيظَ المُبْتَدِعةَ(٣)؟! فَلْيَقُلْ: «إنَّ اللهَ تعالى ما كَلَّمَ مُوسَى»؛ لِيَغِيظَ اليَهُودَ(٤)؛ هذا فوقَ العَامِّيَّةِ بدرجاتٍ!!!



(١) في الأصلِ: «الفسد»، وهو تصحيف؛ وقد كتبها الناسخُ في الفصلِ السابقِ والتالي «الفاسد» على الصواب.

(٢) بل قد حدَثَ ما توقَّعه عبدُالمُغِيث رحمه اللهُ؛ فقد استغَلَّ أهلُ الرفضِ والبِدَعِ- في زماننا- كتابَ المصنِّف هذا، وطاروا به كُلَّ مَطَار، فنسخته الوحيدةُ التي لا نُعلمُ غيرَها هي من محفوظات إحدى مكتباتِهم في طهرانَ وطبع بتحقيقِ وتعليقِ أحدِ علمائِهم؛ كما تجدُ تفصيلَه في المقدمةِ.

(٣) نعم!! هذه هي طريقةُ سَلَفِ هذه الأُمَّةِ وأئمَّتها؛ أنَّهم يقابلون حُجَجَ أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ بالحقِّ والبرهانِ الصحيح؛ فليسوا يُقابِلونَ باطلًا بباطل، ولا بدعةً ببدعة، كما هو حالُ أهلِ الأهواءِ مع مَنْ يخالفهم؛ نسأل الله السلامةَ!!
لكنَّ عبدَالمغيثِ ما ردّ باطلًا بباطلٍ- كما في إلزام المصنِّف - ولكنَّه رَدَّ على تَنقُّصِ أمثالِ الروافضِ بإثباتِ فضيلةٍ لأبي بكرٍ بصحةِ صلاةِ النبيِّ ﷺ خَلْفَهُ؛ بالأدلَّةِ الصحيحةِ الصريحةِ، لا بالباطلِ مِنَ القول.
وكذلك، قد خَشِيَ مِنْ نَفْيِ المُصنِّفِ لمثلِ هذا أنْ يُتَّخَذَ وسيلةً للطعنِ في الصِّدِّيقِ الأكبرِ رضي الله عنه، والتَنقُّصِ منه؛ كيف وقد كان؛ فلِمَ العَجَبُ إِذَنْ؟!
هذا؛ فضلًا عما اشتَمَلَ عليه كلامُ المصنِّف- في هذا الكتاب- مِنَ الوقيعةِ والطعنِ في أهلِ الحديثِ والأثر، وفي هذا ما فيه؛ واللهُ المستعان!!

(٤) انظر: "الفصل" لابنِ حَزْم (٣/ ٤)، و"الجَوَاب الصحيح" لابن تيميَّة (٣/ ٢٧٥)، و"التَّحرير والتَّنوير" لابن عاشورٍ، عندَ تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٦٠].

فَصْلٌ

مناقشةُ قولِ عبدِالمغيثِ: «وما يَضُرُّكَ لو قُلْتَ: «إِنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى مأمومًا خَلْفَ أبي بكرٍ»؛ أَكُنْتَ تأْثَمُ بهذا القولِ؟!».

ومِنْ كلامِهِ الفاسدِ: أنَّه قال: «وما يَضُرُّكَ لو قُلْتَ هذا؟! أَكُنْتَ تَأْثَمُ بهذا القَوْلِ؟!»:

وهذا كلامُ عَامِّيٍّ؛ لأنَّا سُئِلْنَا عن الصحيحِ؛ فلم يُمْكِنْ أن نُجَازِفَ.

وعَلَى قِيَاسِ قولِهِ: ينبغي أَنْ يقالَ للشافعيِّ: أَيُّ شَيْءٍ يَضُرُّكَ لو أَوْجَبْتَ مَسْحَ جميعِ الرأسِ[1]، ويُقَالَ لأحمدَ: أيُّ شيءٍ يَضُرُّكَ لو

---

(١) مذهبُ الشافعيِّ رحمه الله: أنَّ مَسْحَ بعضِ الرَّأْسِ في الوُضُوءِ يُجْزِئُ؛ قال الشافعيُّ- في آيةِ الوضوءِ-: «وكان معقولًا في الآيةِ: أنَّ مَنْ مسَحَ مِنْ رأسِهِ شيئًا، فقد مَسَحَ برأسِهِ، ولم تَحْتمِلِ الآيةُ إلَّا هذا؛ وهو أظهَرُ معانيها، أو مَسَحَ الرأسَ كلَّه، ودلَّتِ السُّنَّةُ على أنْ ليس على المرءِ مَسْحُ الرأسِ كلِّه، وإذا دلَّت السنةُ على ذلك، فمعنى الآية: أنَّ مَنْ مَسَحَ شيئًا مِنْ رأسِهِ أجزأه». "الأُمّ" (١/ ٤١).
وذهَبَ الشافعيةُ: إلى أنَّه يُجْزِئُ في فرضِ الوُضُوءِ مُسَمَّى مَسْح لبعضِ بَشَرَةِ الرأسِ أو بعضِ الشَّعْرِ ولو واحدةً أو بعضَهَا في حَدِّ الرأسِ؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، وورَدَ: «أنَّه ﷺ توَضَّأَ؛ فَمَسَحَ بناصِيَتِهِ وعَلَى العِمَامَةِ»؛ أخرجَهُ الشافعيُّ في "الأُمّ" (١/ ٢٦)، ومسلم (٢٧٤)؛ مِنْ حديثِ المُغِيرة بن شُعْبة؛ فقد اكْتَفَى ﷺ بمسحِ البَعْضِ؛ لأنَّه المفهومُ من المسح عندَ إِطْلَاقِهِ.
وعندهم: أنَّ الرأسَ ما اشتَمَلَ عليه منابتُ الشعر المعتادِ، والنَّزَعَتَانِ منه؛ لأنَّه في مَنْبِتِ الناصيةِ، والصُّدْغُ مِنَ الرأس؛ لأنَّه مِنْ منابتِ شَعْره. وانظر مذهبَهُمْ في: "المجموع" (١/ ٤٢٨-٤٣١)، و"أَسْنَى المطالب" (١/ ٣٣)، و"الغُرَر البهيَّة" (١/ ٩٢)، و"نِهَاية المُحْتَاج" (١/ ١٩١)، و"الجَمَل على المَنْهَج" (١/ ١١٣)، و"البجيرميّ على الخَطِيب" (١/ ١٥١).
وقد اختَلَفَ الفُقَهاءُ في القَدْرِ المجزِئِ من المَسْح:
فذَهَبَ الحنفيَّةُ- في أشهرِ الرِّوَاياتِ عندهُم-: إِلَى أنَّ القَدْرَ المجزئَ هو مَسْحُ رُبُعِ الرأسِ؛ كما رواه محمَّد بن الحَسَنِ عن أبي حَنِيفةَ، وهو قولُ زُفَرَ أيضًا. =

أَوْجَبْتَ القِرَاءَةَ على المأمومِ[1]؟! ويقالَ لأبي حَنِيفةَ: أَيُّ شيءٍ يَضُرُّكَ

= ووجهُ التقديرِ بالربعِ: أنَّه قد ظَهَرَ اعتبارُ الرُّبُعِ في كثيرٍ من الأحكامِ؛ كما في حَلْقِ ربعِ الرأسِ: أنَّه يُحِلُّ به المُحْرِمُ، ولا يُحِلُّ بدونه.
وذَهَبَ المالكيَّةُ في المشهورِ، والحنابلةُ في المذهَبِ-: إلى أنَّ الواجبَ مَسْحُ جميعِ الرَّأْسِ، وقال به بعضُ الشافعيَّةِ استحبابًا؛ خروجًا مِنَ الخلافِ.
انظرَ: "المبسوط" (١/ ٦٣)، و"بدائع الصنائع" (١/ ٤)، و"مواهب الجليل" (١/ ٢٠٢)، و"شرح مختصر خليل" للخرشيِّ (١/ ١٢٤- ١٢٥)، و"مغني المحتاج" (١/ ١٨٩)، و"قليوبي وعميرة" (١/ ٦١)، و"المغني" (١/ ٨٦)، و"الفتاوى الكبرى" (١/ ٢٧٦)، و"الإنصاف" (١/ ١٥٩- ١٦٠).

(١) يعني: قراءةَ الفاتحةِ في الصلواتِ الجَهْرِيَّة؛ فمَذْهَبُ الإمامِ أحمدَ: أنَّه لا تَجِبُ القراءةُ على المأمومِ؛ قال المَرْدَاويُّ في "الإنصاف": «هذا المَذْهَبُ؛ وعليه جماهيرُ الأصحابِ؛ نصَّ عليه، وقطَعَ بِهِ كثيرٌ منهم.
وعنه: تجبُ القراءةُ عليه؛ ذَكَرَها التِّرْمِذِيُّ، وَالبَيْهَقيُّ، وابنُ الزَّاغُونِيِّ، واختارَهَا الآجُرِّيُّ؛ ونقَلَ عنه الأثرمُ: لا بُدَّ للمأمومِ مِنْ قراءةِ الفاتحةِ؛ ذكرَهُ ابنُ أبي مُوسَى في "شَرْحِ الخِرَقِيِّ"، وقال: إنَّ كثيرًا مِنْ أصحابِنَا لا يَعرِفُ وجوبَها؛ حكاهُ في "النَّوَادِرِ"، قال في "الفروعِ": هذه الرِّوَايةُ أَظْهَرُ». اهـ.
وذكَرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: أنَّ الإمامَ أحمَدَ ذكَرَ الإجماعَ على أنَّهُ لا تجبُ القراءةُ على المأمومِ حالَ الجَهْرِ.
وعند الحنابلة أيضًا: أنَّ قراءةَ الفاتحةِ واجبةٌ على المأمومِ في الصلاة، إلَّا أنَّ الإمامَ يَتحمَّلُهَا عنه، ولا فرقَ عندهم بين السِّرِّيَّة والجَهْرية؛ وهذا معنى قولِهم: «ولا تجبُ القراءةُ على المأمومِ»، أي: لا يجبُ على المأمومِ قراءتُها، وإنْ كانتْ واجبةً عليه في الأصلِ؛ لأنَّ الإمام يَتحمَّلها عنه.
انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٢٦٩، ٢٩٩)، و"الفتاوى الكبرى" (٢/ ١٣٤، ٢٨٨)، و"الفروع" (١/ ٤٢٧)، و"الإنصاف" (٢/ ١١٢، ٢٢٨- ٢٢٩)، و"كشاف القناع" (١/ ٤٦٢).
وذَهَبَ جمهورُ الحنفيَّةِ والمالكيَّةِ- وهو المعتمدُ عندهما-: إلى عدمِ وجوبِ قراءةِ الفاتحةِ على المؤتَمِّ مطلقًا، لا في سِرِّيَّةٍ ولا جَهْريةٍ.
أما الشافعيَّةُ: فقراءةُ الفاتحةِ واجبةٌ على المأمومِ عندهم، في السِّرِّيَّةِ والجَهْريةِ. =

لو أَوْجَبْتَ قراءةَ الفاتحةِ في الصلاةِ[(١)]؟! ويقالَ لمالكٍ: أيُّ شيءٍ

= هذا؛ وفي المسألةِ تفاصيلُ كثيرةٌ مِنْ جهةِ استحبابٍ أو كراهةٍ أو تحريمِ القراءةِ على المأمومِ لمن قال بعدمِ الوجوبِ، وكذا كيفيَّةُ قراءةِ المأمومِ في الجهريَّةِ لمن قال بالوجوبِ.
انظر: "المبسوط" (١/ ١٩٩)، و"تبيين الحقائق" (١/ ١٣٢)، و"حاشية ابن عابدين" (١/ ٥٤٣)، و"مواهب الجليل" (١/ ٥١٨)، و"حاشية الدسوقي" (١/ ٢٣٧)، و"منح الجليل" (١/ ٢٤٦)، و"التاج والإكليل" (٢/ ٢١٢)، و"المجموع" (٣/ ٣٢١)، و"الغرر البهيه، شرح البهجة الورديه" (١/ ٣٠٨).

(١) ذهَبَ الحنفيَّةُ: إلى أنَّ رُكْنَ القراءةِ في الصَّلَاةِ يَتحقَّقُ بقراءةِ آيةٍ مِنَ القرآنِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْءَانِ﴾ [المُزّمل: ٢٠]، أمَّا قراءةُ الفاتحة: فمذهبُ أبي حَنِيفةَ: أنَّه لا تَتعيَّنُ قراءةُ الفاتحةِ، بل تُستَحَبُّ، وفي روايةٍ عنه: تجبُ، ولو قرَأَ غيرَهَا مِنَ القرآن أجزَأَهُ، والعملُ في المذهبِ: على أنها مِنْ واجباتِ الصَّلاةِ وليستْ برُكْنٍ؛ لأنها ثبَتَتْ بدليلٍ ظنِّيٍّ (سنةٍ آحاديَّة)؛ فمَنْ تركَهَا عمدًا عندهم، فقد أساء، ويلزمُهُ الإثمُ، ومَنْ تركَهَا سهوًا، وَجَبَ عليه سجودُ السهوِ، ولا إثمَ عليه.
وعلى ذلكَ: فإنْ كان المُصنِّفُ يَقصِدُ بالوجوبِ هنا الرُّكْنيَّةَ، فكلامُهُ صحيحٌ وَفْقَ المذهبِ الحنفيِّ؛ حيث يُفرِّقون بين الركنِ والواجبِ في الصلاةِ خصوصًا، على الاصطلاحِ المعروفِ عندهم؛ أمَّا إذا كان يقصدُ بالوجوبِ هنا ما اصطَلَحَ عليه أهلُ المذاهبِ الثلاثةِ مِنْ عدمِ التفريقِ بين الفَرْضِ والواجبِ، ففي كلامِهِ نظرٌ، والذي يظهر: أنه يَقصِدُ المعنى الأوَّل!
انظر: "شرح مشكل الآثار" (٣/ ١٣١)، و"شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٨)، و"أحكام القرآن" للجصاص (١/ ٢٥)، و"المبسوط" (١/ ١٩)، و"بدائع الصنائع" (١/ ١٦٠)، و"تبيين الحقائق" (١/ ١٠٥)، و"العناية، على الهداية (مع فتح القدير)" (١/ ٢٩٣)، و"الجوهرة النيرة" (١/ ٥٨)، و"درر الحكام" لمنلا خسرو (١/ ٦٩)، و"البحر الرائق" (١/ ٣١٢)، و"مجمع الأنهر، شرح ملتقى الأبحر" (١/ ٨٨)، و"الفتاوى الهندية" (١/ ١٢٦)، و"رد المحتار" (١/ ٥١١).
وذهَبَ المالكيَّةُ، والشافعيَّةُ، والحنابلةُ: إلى أنَّ قراءةَ الفاتحةِ رُكْنٌ مِنْ أركانِ الصلاةِ؛ فتجبُ قراءتُهَا في كلِّ ركعةٍ مِنْ كلِّ صلاةٍ، فرضًا أو نفلًا، جهريَّةً كانتْ أو سَرِّيَّةً، في المعتمَدِ المشهورِ مِنَ المذاهبِ الثلاثة؛ وذلك على =

يَضُرُّكَ لو قلتَ بِخِيَارِ المَجْلِسِ[(١)]؟!

وهذا كلامُ مُغفَّلٍ[(٢)] لا يَدْرِي أنَّ اتِّبَاعَ الدليلِ هو اللازمُ[(٣)]؛ أَتُرَاهُ

= فصيلٍ في حالِ المأموم على ما بيَّناه في المسألةِ السابقة.
انظر: "المنتقى" (١/ ١٥٥)، و"مواهب الجليل" (٢/ ٥)، و"حاشية الدسوقي" (١/ ١٨٢)، و"المجموع" (٣/ ٣١٧)، و"تحفة المحتاج" (٢/ ٣٤)، و"المغني" (١/ ٢٨٣)، و"الفروع" (١/ ٤١٥)، و"الإنصاف" (٢/ ١١٢)، و"كشاف القناع" (١/ ٣٣٦).

(١) مذهبُ مالكٍ: عَدَمُ القولِ بِخِيَارِ المَجْلِس؛ قال مالك: «البَيْعُ كلامٌ، فإذا أوجَبَا [يعني: المتبايعَيْنِ] البَيْعَ بالكلام، وَجَبَ البيعُ، ولم يكنْ لأحدِهِمَا أنْ يَمتنِعَ ممَّا قد لَزِمَهُ». وقال في حديثِ خِيَارِ المجلسِ: «ليس لهذا عندنا حَدٌّ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به فيه». "المدوَّنة" (٣/ ٣٢٢-٣٢٣).
هذا؛ وقد اختَلَفَ الفُقَهاءُ في خيارِ المَجْلِسِ: فذهَبَ مُعظَمُهُمْ: إلى القولِ به، وذهَبَ آخَرُونَ: إلى إنكارِهِ واعتبارِ العَقْدِ لازمًا مِنْ فَوْرِ انعقادِهِ بالإيجابِ والقَبُول:
فذهَبَ الحنفيَّةُ، والمالكيَّةُ، وبعضُ فقهاءِ السَّلَف: إلى نَفْيِ خيارِ المجلسِ؛ كما نفاه مِنَ الفقهاءِ الذين لم تُدَوَّنْ مذاهبُهم: الثَّوْرِيُّ، واللَّيْثُ، والعَنْبَرِيُّ.
وجمهورُ الفقهاءِ مِنَ السَّلَفِ والخَلَف- ومنهم الشافعيَّةُ والحنابلةُ-: ذهَبُوا إلى إثباتِهِ؛ فلا يلزمُ العَقْدُ عندَ هؤلاءِ إلَّا بالتَّفَرُّقِ عن المجلسِ، أو التَّخَايُرِ واختيارِ إمضاءِ العقد.
انظر: "بدائع الصنائع" (٥/ ٢٢٨)، و"تبيين الحقائق" (٤/ ٣)، و"فتح القدير" (٦/ ٢٥٧)، و"درر الحكام" (١/ ١٣٥)، و"المنتقى" (٥/ ٥٥)، و"أحكام القرآن" لابن العربي (١/ ٥٢٢-٥٢٣)، و"التاج والإكليل" (٦/ ٣٠١-٣٠٤)، و"مواهب الجليل" (٤/ ٤١٠)، و"شرح مختصر خليل" للخرشي (٥/ ١٠٩)، و"الفواكه الدواني" (٢/ ٨٤)، و"المجموع" (٩/ ١٧٨)، و"تحفة المحتاج" (٤/ ٣٣٢)، و"حاشيتي قليوبي وعميرة" (٢/ ٢٣٥)، و"المغني" (٤/ ٥، ٦)، و"كشاف القناع" (٣/ ١٩٩)، و"دقائق أولي النهى" (٢/ ٣٥).
وقد عقَدَ القَرَافِيُّ للفرقِ بين خيارِ المجلسِ وخيارِ الشرطِ الفرقَ (١٩٦) مِنْ كتابِهِ "الفروق" (٣/ ٢٦٩).

(٢) ليتَ المُصنِّفَ- عفا الله عنه- صان قلمَهُ، وعَفَّ لسانَهُ عَنْ هذه الألفاظ!!

(٣) يقصدُ المُصنِّفُ هنا بـ«اتِّبَاعِ الدَّلِيل»: أنَّ كلَّ إمامٍ مِنْ هؤلاءِ الأئمَّةِ إنما ذهَبَ =

ما عَلِمَ أنَّ جمهورَ العُلَماءِ أَخَذُوا في مِيرَاثِ الجَدِّ بقولِ زَيْدٍ(١)، وتَرَكُوا قولَ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ؟!:

فإنَّ أبا بكرٍ كان يَجْعَلُهُ كالأبِ في إسقاطِ الإخوةِ والأخواتِ(٢).

= إلى ما ذهَبَ إليه- في المسائلِ التي ذَكَرَها المُصنِّفُ هنا، وكذلكَ غيرُهَا من مسائلِ الخلافِ- اتباعًا للدليلِ المُؤيِّدِ لما ذهَبَ إليه، وأنَّه لا يقالُ له: اترُكْ ما أنتَ عليه، ولا يَضرُّكَ ذلك شيئًا؛ لأنَّه لا يجوزُ له- مع اجتهادِهِ- تركُ ما أدَّاه إليه اجتهادُهُ ومقتضى الدليلِ؛ كما لا يجوزُ له التقليدُ مع تمكُّنِهِ من الاجتهادِ، إلَّا إذا استَشْعَرَ الفواتَ لو اشتَغَلَ بالاجتهادِ في الأحكام، أو تكافَأَتْ عنده الأدلَّةُ، أو لم يَظْهَرْ له الدليلُ؛ فإنَّه حيثُ عجَزَ، سقَطَ عنه وجوبُ ما عجَزَ عنه، وانتقَلَ إلى بدلِهِ، وهو التقليدُ لقولِ أحَدِ المجتَهِدِينَ؛ كما لو عجَزَ عن الطَّهَارةِ بالماء، فله حينئذٍ أنْ يَتيمَّمَ بالترابِ.
أمَّا مَعَ سَعَةِ الوقتِ، وإمكانِ الاجتهادِ: فقد قال الإمامُ الشافعيُّ وغيرُه: ليس له أنْ يُقلِّدَ، بل يجبُ عليه أن يَجتهِدَ؛ وهذا هو الراجحُ.
ووَجْهُ ذلكَ: أنَّ اجتهادَهُ في حَقِّ نفسِهِ يضاهي النصَّ؛ فلا يَعْدِلُ عن الاجتهادِ إلى التقليدِ عندَ إمكانِه، كما لا يَعْدِلُ عن النصِّ إلى القياسِ عندَ وجودِه.
فإذا اجتَهَدَ مَنْ هو أهلٌ للاجتهادِ، فأدَّاه اجتهادُهُ إلى معرفةِ الحكم، فليس له أنْ يَتْرُكَهُ ويَصِيرَ إلى العملِ أو الإفتاءِ بقولِ غيرِهِ تقليدًا لمن خالفَهُ في ذلك.
انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ١٥، ٢٠٤)، و"إعلام الموقعين" (٢/ ١٢٩)، و"البحر المحيط" للزركشي (٨/ ٣١٦)، ورسالة "الاجتهاد والتقليد" للشوكاني، ومقدمة "صفة صلاة النبي ﷺ" للشيخ الألباني، وراجع باب الاجتهاد والتقليد من كتب أصول الفقه.

(١) هو: زيدُ بنُ ثابتٍ رضي الله عنه.

(٢) قولُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه في ميراثِ الجَدِّ: صحيح.
أخرجه عبدُالرَّزَّاقِ في "مصنَّفه" (١٧٢١١/ ط. دار التأصيل) فقال: أخبرنا ابن جُرَيْج، قال: سمعت ابن أبي مُلَيكةَ يحدِّثُ: أنَّ ابنَ الزُّبَيْرِ كتَبَ إلى أهلِ العِرَاقِ: إنَّ الذي قال له رسولُ اللهِ ﷺ: «لو كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا حتَّى أَلْقَى اللهَ- سِوَى اللهِ- لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»، كَانَ يَجْعَلُ الجَدَّ أَبًا. قال: وكان ابنُ الزبيرِ يجعلُه أبًا. =

= وأخرجَهُ ابنُ أبي شيبةَ (٣١٧٣٠)، وأحمدُ (٤/ ٤ و ٥ رقم ١٦١١٢ و ١٦١٢٠)، والبَزَّارُ في "مسنده" (٢١٩٠)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٤٦)؛ من طريقِ ابن جُرَيْج، به.
وأخرجَهُ سَعِيدُ بنُ مَنْصورٍ في "سننه" (٤٧)، والدارميُّ في "سننه" (٢٩٥٣)، والبخاريُّ (٣٦٥٨)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٤٦)؛ من طريقِ أيُّوبَ السَّخْتِيانيِّ، عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ، به.
وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ (٣١٧٣١) من طريقِ سفيانَ الثوريِّ، وأحمدُ (٤/ ٤ رقم ١٦١٠٧)، وأبو يَعْلَى في "مسنده" (٦٨٠٥)؛ من طريقِ حَجَّاجِ بنِ أرطاةَ، وأبو نُعَيْم في "الحِلْية" (٤/ ٣٠٧) من طريقِ الحَسَنِ بنِ فُرَاتٍ؛ ثلاثتُهم (سفيان، وحجاج، والحسن) عن فُرَات بن عبدِالله القَزَّازِ، عن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، قال: كنتُ جالسًا عند عبدِاللهِ بنِ عُتْبةَ بنِ مسعودٍ- وكان ابنُ الزُّبَيْرِ جعَلَهُ على القَضَاءِ- إذْ جاءَهُ كتابُ ابنِ الزُّبَيْرِ: سَلَامٌ عليك، أَمَّا بعدُ: فإنَّك كَتَبْتَ تسأَلُنِي عن الجَدِّ؟ وإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «لو كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هذه الأُمَّةِ خَلِيلًا- دُونَ رَبِّي عَزَّ وجَلَّ- لاتَّخَذْتُ ابنَ أَبِي قُحَافَةَ، ولكنَّه أَخِي في الدِّين، وصاحبي في الغارِ»؛ جعَلَ الجَدَّ أَبًا، وأَحَقُّ ما أخذْناه قولُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه.
وأخرجه البَزَّارُ في "مسنده" (٢٢٠٠)، والطبرانيُّ في "الكبير" (١٤٩٠٣) من طريقِ محمدِ بنِ إسحاقَ، عن وَهْبِ بنِ كَيْسَانَ مولى آلِ الزبيرِ، قال: كتَبَ عبدُاللهِ بنُ عُتْبَةَ إلى عبدِاللهِ بنِ الزُّبَيْرِ- وكان استَعْمَلَهُ على قضاءِ العِرَاقِ- يسأَلُهُ عن الجَدِّ؟ فكتَبَ إليه ابنُ الزُّبَيْرِ، بنحوِهِ.
وأخرجَهُ سعيدُ بنُ مَنْصورٍ في "سننه" (٤٠)، وأخرجه البيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٤٦) من طريقِ إسحاقَ بنِ عيسى، ويحيى بنِ يحيى؛ جميعُهم (سعيدُ بن مَنْصورٍ، وإسحاقُ بنُ عيسى، ويحيى بنُ يحيى) عن هُشَيْم بنِ بَشِيرٍ، عن خالدٍ الحَذَّاءِ، عن أبي المُتوكِّلِ الناجي، عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أن أبا بكرٍ رضي الله عنه كان يُنْزِلُ الجدَّ بمنزلةِ الأبِ.
وأخرجَهُ سعيدُ بنُ مَنْصورٍ في "سننه" (٤١)، وابنُ أبي شيبةَ (٣١٨٥٣)، والدارميُّ في "سننه" (٢٩٤٥)؛ من طريقِ أبي نَضْرةَ، عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أن أبا بكرٍ كان يرى الجدَّ أَبًا. =

= وأخرجه سعيدُ بنُ مَنْصُورٍ في "سننه" (٤٢)، والدارميُّ في "سننه" (٢٩٥٢)؛ من طريقِ خالدِ الحَذَّاءِ، وأحمدُ (١/ ٣٥٩ رقم ٣٣٨٥)، والدارميُّ في "سننه" (٢٩٥٣)، والبخاريُّ (٦٧٣٨)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٤٦)؛ من طريقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيانيِّ؛ كلاهما (خالد، وأيوب) عن عِكْرِمةَ، قال: قال ابنُ عَبَّاسٍ في الجدِّ: أما الذي قال له رسولُ اللهِ ﷺ: «لو كنتُ متخذًا من هذه الأمةِ خليلًا لاتَّخذتُه»؛ فإنه قضاه أبًا؛ يعني أبا بكرٍ.

وأخرجه سَعِيدُ بنُ منصورٍ في "سننه" (٤٣)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٤٦)؛ من طريقِ أبي إسحاق الشَّيْبانيِّ سُلَيْمانَ بنِ أبي سُلَيْمانَ، والدارميُّ في "سننه" (٢٩٤٩ و ٢٩٥١) من طريقِ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، والدارقطنيُّ في "سننه" (٤/ ٩٢)؛ من طريقِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ؛ جميعُهم (أبو إسحاق الشيباني، وعمرو بن مرة، وأبو إسحاق السبيعي) عن أبي بُرْدةَ بن أبي موسى الأَشْعَريِّ، عن مَرْوانَ بنِ الحَكَمِ، عن عُثْمانَ بنِ عَفَّانَ؛ أن أبا بكرٍ كان يجعلَ الجدَّ أبًا.

وأخرجه سَعِيدُ بنُ مَنْصورٍ في "سننه" (٤٤) عن أبي مُعَاويةَ الضَّرِيرِ، عن أبي إسحاقَ الشَّيْبانيِّ، عن سَعِيدِ بنِ أبي بُرْدةَ، عن أبيه، أن عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ كتب إلى أبي موسى الأشعريِّ: أن اجعل الجدَّ أبًا؛ فإن أبا بكرٍ جعل الجدَّ أبًا.

وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ (٣١٨٥٤) عن عليِّ بنِ مُسْهِرٍ، والدارميُّ في "سننه" (٢٩٤٧) من طريقِ سفيانَ الثوريِّ، وفي (٢٩٤٨) من طريقِ أبي شِهَابٍ الحَنَّاطِ؛ ثلاثتُهم (علي، والثوري، وأبو شهاب) عن أبي إسحاقَ الشَّيْبانيِّ، عن أبي بُرْدة، عن كردوس بن عَبَّاس الثَّعْلبيِّ، عن أبي موسى الأَشْعَريِّ، أن أبا بكر جعل الجدّ أبًا.

تنبيه: وقَعَ في "سنن الدارمي" في الموضعِ الأوَّل: «كردوس، عن أبي بردة»، والصوابُ: «أبي بردة، عن كردوس».

وأخرجه سَعِيدُ بنُ منصورٍ في "سننه" (٤٥) من طريقِ مَنْصورِ بنِ زاذانَ، ويونسَ بن عُبَيْد، والدارميُّ في "سننه" (٢٩٥٤)؛ من طريقِ الأشعَثِ بن سَوَّارٍ؛ جميعُهم عن الحَسَنِ، قال: إن الجدَّ قد مضت سنتُه، وإن أبا بكر جعل الجدَّ أبًا، ولكن الناس تخيّروا.

وأخرجه عبدُالرزَّاق في "مصنَّفه" (١٩٠٥٠) عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْريِّ وقتادةَ: أنَّ أبا بكرٍ جعَلَ الجَدَّ أَبًا.

وكان زيدٌ يَجْعَلُهُ كأخٍ يُقاسِمُ به في كلِّ حالٍ إلى الثُّلُثِ، فإنْ نَقَصَهُ المُقَاسَمَةُ[١] مِنَ الثُّلُثِ، فَرَضَهُ له[٢]، وجعَلَ الباقِيَ للإخوةِ والأخواتِ[٣].

---

(١) الجادَّةُ: أنْ يقالَ: إنْ نَقَصَتْهُ المقاسَمَةُ، لكنَّ الفعلَ هنا جاء على صيغةِ التذكير؛ لأنَّ فاعلَهُ غيرُ حقيقيِّ التأنيثِ؛ وقد تقدم التعليقُ على نحوه (ص٣٩٩).

(٢) أي: فَرَضَ الثُّلُثَ لِلْجَدِّ.

(٣) قولُ زَيْدِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه في مِيرَاثِ الجَدِّ ورد عنه من طرق كثيرةٍ أكثرُها مراسيلُ، وما كان منها متّصلًا ففيه لينٌ، وإليك تفصيلها:

١) **رواية خارجة بن زيد، عن أبيه زيد:**

أخرجها ابنُ وهبٍ في "مسنده" (١٦٨) عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي الزنادِ، عن أبيه، عن خارجةَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ، عن أبيه، به.

ومن طريقِ ابنِ وهبٍ أخرجه الحاكمُ في "المستدرك" (٤/ ٣٧٧)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٤٧)، وفي المطبوعِ من "مسندِ ابنِ وهبٍ" سقط بسببِ عدمِ وضوحِ بعضِ المواضعِ- كما قال المحققُ- وسياقُ البيهقيِّ أتمُّ، وهذا لفظُه:

أخبرنا أبو الحسينِ بنُ الفضلِ القطانُ ببغدادَ، أخبرنا عبدُ اللهِ بنِ جعفرِ بنِ درستُويهْ، حدثنا يعقوبُ بنُ سفيانَ، حدثني أبو طاهرٍ أحمدُ بنُ عمرِو بنِ السرحِ، أخبرنا ابنُ وهبٍ، أخبرني عبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزنادِ، قال: أخذ أبو الزنادِ هذه الرسالةَ من خارجةَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ ومن كبراء آلِ زيدِ بنِ ثابتٍ: بسم الله الرحمن الرحيم، لعبدِ الله معاويةَ أميرِ المؤمنينِ من زيدِ بنِ ثابتٍ ...، فذكر الرسالةَ بطولِها وفيها: ولقد كنتُ كلَّمتُ أميرَ المؤمنينَ عمرَ بنَ الخطابِ رضي الله عنه في شأنِ الجدِّ والإخوةِ من الأبِ كلامًا شديدًا- وأنا يومئذ أحسبُ أَن الإخوةَ أقربُ حقًّا في أخيهم من الجدِّ، ويرى هو يومئذ أن الجدَّ هو أقربُ من الإخوةِ- فطال تحاورُنا فيه حتى ضربت له بعض بنيه مثلًا بميراث بعضهم دون بعض، فأقبل عليَّ كالمغتاظِ، فقال: والله الذي لا إلهَ إلا هو لو أني قضيتُه اليومَ لبعضِهم دون بعضٍ لقضيتُه للجدِّ، ولرأيتُ أنه أولى به، ولكن لعلهم أن يكونوا ذوي حق، ولعلي لا أخيب سهمَ أحدٍ منهم، وسوف أقضي بينهم إن شاء الله تعالى نحو الذي أرى يومئذ فحسبته، وأستغفر الله أن ذلك من آخرِ كلام حاورتُ فيه أميرَ المؤمنينَ عمرَ في شأنِ الجدِّ والإخوةِ، ثم حسبتُ أنه كان يقسمُ بعدهم، ثم أمير المؤمنين عثمانَ بن عفانَ رضي الله عنه بين الجدِّ والإخوةِ نحو الذى كتبتُ به إليك في هذه الصحيفةِ، وحسبت أني قد وعيت =

= ذلك فيما حضرت من قضائهما.
وفي (٦/ ٢٤٨) من الطريقِ نفسِه قال:
فذكر الرسالةَ بطولِها، وفيها: إني رأيتُ من نحو قسم أمير المؤمنين- يعني عمر رضي الله عنه- بين الجدِّ والإخوةِ من الأبِ إذا كان أخًا واحدًا ذكرًا مع الجدِّ قسم ما ورثا بينهما شطرين، فإن كان مع الجدِّ أختٌ واحدةٌ قسم لها الثلثَ، فإن كانتا أختين مع الجدِّ قسم لهما الشطرَ، وللجدِّ الشطر، فإن كان مع الجدِّ أخوانِ فإنه يقسم للجدِّ الثلث، فإن كانوا أكثرَ من ذلك فإني لم أره- حسبت- ينقص الجدَّ من الثلثِ شيئًا، ثم ما خلص للإخوةِ من ميراثِ أخيهم بعد الجدِّ فإن بني الأبِ والأمِّ هم أَوْلى بعضُهم من بعضٍ بما فرضَ اللهُ لهم دون بني العلةِ، فلذلك حسبتُ نحوًا من الذي كان عمرُ أمير المؤمنين يقسم بين الجدِّ والإخوةِ من الأبِ، ولم يكن يورثُ الإخوةَ من الأمِّ الذين ليسوا من الأبِ مع الجدِّ شيئًا. قال: ثم حسبتُ أميرَ المؤمنينَ عثمانَ بنَ عفانَ رضي الله عنه كان يقسمُ بين الجدِّ والإخوةِ نحو الذى كتبتُ به إليك في هذه الصحيفةِ.
وأخرجه البخاريُّ في "الأدب المفرد" (١١٣١) فقال: حدثنا ابنُ أبي مريمَ، قال: أخبرنا ابنُ أبي الزنادِ، قال: حدثني أبي، أنه أخذ هذه الرسالةَ من خارجةَ بنِ زيدٍ، ومن كبراءِ آلِ زيدٍ: بسم الله الرحمن الرحيم، لعبدِ اللهِ معاويةَ أميرِ المؤمنين، من زيدِ بنِ ثابتٍ: سلامٌ عليك أميرَ المؤمنينَ ورحمةُ اللهِ، فإني أحمدُ إليك الله الذي لا إلهَ إلا هو، أما بعد: فإنك تسألُني عن ميراثِ الجدِّ والإخوةِ...، فذكر الرسالةَ، ونسألُ اللهَ الهدى والحفظَ والتثبتَ في أمرنا كلِّه، ونعوذُ بالله أن نضلَّ، أو نجهلَ، أو نتكلفَ ما ليس لنا بعلم، والسلامُ عليك أميرَ المؤمنينَ ورحمةُ الله وبركاتُه ومغفرتُه، وكتب وهيبٌ: يوم الخميسِ لِثِنتيْ عَشْرةَ بقيتْ من رمضان، سنة اثنتين وأربعين.
وأخرجَه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٥/ ١٣٤ رقم ٤٨٦٠) من طريقِ أبي يزيد القراطيسيِّ ويحيى بنِ أيوب العلافِ؛ كلاهما عن سعيدِ بنِ أبي مريمٍ، به نحو سياقِ البخاريِّ.
وأخرجه سَعِيد بن مَنْصور في "سننه" (٥) فقال: حدثنا عبدالرحمن بن أبي الزِّنَاد، عن أبيه، عن خارجةَ بنِ زَيْدِ بنِ ثابتٍ، عن أبيه زَيْدِ بنِ ثابتٍ: أنَّ مَعَانِيَ هذه الفرائضِ وأصولَهَا عن زَيْد بنِ ثابتٍ رضي الله عنه، وأمَّا التفسيرُ: فتفسيرُ أبي الزِّنَادِ على معاني زَيْدِ بنِ ثابتٍ، قال: وميراثُ الجَدِّ أبي الأبِ مع =

= الإخوةِ مِنَ الأبِ والأمِّ: أَنَّهم يخلفون ويُبْدَأُ بِأَحَدٍ إنْ شَرَكَهم مِنْ أهلِ الفرائضِ، فيُعْطَى فريضتَهُ، فما بَقِيَ للجَدِّ والإخوةِ مِنْ شيءٍ، فإنَّه يُنْظَرُ في ذلك، ويُحْسَبُ أنَّه أفضلُ لحظِّ الجَدِّ: الثلثُ مما يَحصُلُ له وللإخوةِ، أم يكونُ أخًا ويُقاسِمُ الإخوةَ فيما حصَلَ لهم وله؛ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأنثيَيْنِ، أو السُّدُسُ مِنْ رأسِ المالِ كلِّه فارغًا، فأيُّ ذلكَ ما كان أفضلَ لحظِّ الجَدِّ، أُعْطِيَهُ، وكان ما بَقِيَ بعدَ ذلكَ بينَ الإخوةِ للأمِّ والأبِ؛ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأنثيَيْنِ. وأخرجه ابنُ المنذرِ في "الأوسط" (٦٨٣١)، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٥٠)، كلاهما من طريقِ محمدِ بنِ بكارِ بنِ الريانِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي الزنادِ، به كسابقِه.

ومدارُ الحديثِ على عبدِ الرحمنِ بنِ أبي الزنادِ، وهو صدوقٌ، إلا أنه تغيَّرَ حفظُه لما قدم بغدادَ، وكان فقيهًا، ولي قضاءَ المدينةِ، فحُمِد؛ كما تجدُ بيانه في التعليقِ على الحديث رقم (٦٧) من "سنن سعيد بن منصور"، وقد أثنى العلماءُ على روايةِ أهلِ المدينةِ عنه، فقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «ما حدث به عبدُالرحمنِ بنُ أبي الزناد بالمدينة فهو صحيحٌ، وما حدثَ به ببغدادَ أفسده البغداديون».

وهذا الحديثُ من روايةِ غيرِ البغداديين عن ابنِ أبي الزنادِ، والله أعلم.

٢) **طريق سليمان بن زيد بن ثابت، عن أبيه:**

أخرجه ابنُ وهبٍ في "مسنده" (١٧٦) عن ابنِ لهيعةَ ويحيى بنِ أيوبَ، والبخاريُّ في "الأدب المفرد" (١٣٠٢) من طريقِ يحيى بن أيوبَ، كلاهما (ابن لهيعة، ويحيى) عن عُقَيْلِ بنِ خالدٍ، عن سَعِيدِ بنِ سُلَيْمانَ بنِ زَيْدِ بنِ ثابتٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ زَيْد بن ثابت: أنَّ عُمَر بن الخَطَّاب استَأْذَنَ عليه يومًا، فأَذِنَ له ورَأْسُهُ في يَدِ جاريةٍ له تُرَجِّلُهُ، فنَزَعَ رأسَهُ، فقال له عُمَرُ: دَعْهَا تُرَجِّلُكَ، فقال: يا أميرَ المؤمنين، لو أَرْسَلْتَ إليَّ جِئْتُكَ، فقال عُمَرُ: إنَّما الحاجةُ لي؛ إنِّي جِئْتُكَ لِنَنْظُرَ في أمرِ الجَدِّ، فقال زيدٌ: لا، واللهِ! ما تقولُ فيه؟ فقال عُمَر: ليس هو بِوَحْيٍ حتَّى نَزِيدَ فيه ونَنْقُصَ؛ إنما هو شيءٌ تراه؛ فإنْ رأيتَهُ وافقتني تَبِعْتُهُ؛ وإلَّا لم يكنْ عليكَ فيه شيءٌ، فأبى زيدٌ، فخرجَ مُغْضَبًا، وقال: قد جِئْتُكَ وأنا أظنُّكَ ستَفْرُغُ مِنْ حاجتي، ثُمَّ أتاه مَرَّةً أخرى في الساعةِ التي أتاه المَرَّةَ الأولى، فلم يَزَلْ به حتى قال: فسأَكْتُبُ لكَ فيه، فكَتَبَهُ في قطعةِ قَتَبٍ، وضرَبَ له مَثَلًا: إنَّما مَثَلُهُ مَثَلُ شَجَرةٍ تَنْبُتُ على ساقٍ =

= واحدٍ، فخرَجَ فيها غُصْنٌ، ثم خَرَجَ في غُصْنٍ غُصْنٌ آخرُ، فالساقُ يَسْقِي الغُصْنَ؛ فإنْ قَطَعْتَ الغصنَ الأوَّلَ، رجعَ الماءُ إلى الغُصْنِ، وإنْ قطَعْتَ الثانيَ، رجعَ الماءُ إلى الأوَّلِ، فأَتَى به، فخَطَبَ الناسَ عُمَرُ، ثُمَّ قرَأَ قطعةَ القَتَبِ عليهم، ثُمَّ قال: إنَّ زيدَ بنَ ثابت قد قال في الجَدِّ قولًا، وقد أمضَيْتُهُ، قال: وكان عُمَرُ أوَّلَ جَدٍّ كان، فأرادَ أنْ يأخُذَ المالَ كلَّه مالَ ابنِ ابنِهِ دُونَ إخوتِهِ، فقسَمَهُ بعدَ ذلكَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب رضي الله عنه.
ومن طريقِ ابنِ وهبٍ أخرجه الدارقطنيُّ في "سننه" (٤/ ٩٣)، وهذا لفظُه، وأما لفظُ البخاريِّ فمختصرٌ.
وهذا إسنادٌ لابأسَ به في المتابعاتِ، وليس له علّةٌ سوى أن سليمانَ بنِ زيدِ ابنِ ثابتٍ لم يوثقْه سوى ابنِ حبانَ؛ حيث ذكره في "ثقاته" (٤/ ٣١٥).

٣) **طريق قبيصة بن ذؤيب، عن زيد:**
قال ابنُ أبي شيبةَ في "المصنف" (٣١٨٦٠): حدثنا ابنُ مهديٍّ، عن مالكِ ابن أنسٍ، عن الزهريِّ، عن قبيصةَ بنِ ذؤيبٍ؛ أن عمرَ كان يفرضُ للجدِّ الذي يفرضُ له الناسُ اليومَ. قلتُ له: يعني قولَ زيدِ بنِ ثابتٍ؟ قال: نعم.
والظاهرُ أن القائلَ: «قلتُ له» هو عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ؛ لأن الإمامَ مالكًا أخرجَ هذا الأثرَ في "موطئه" (١٤٥٦) دون زيادة «قلتُ له...» إلخ.
والأثرُ رجالُه ثقاتٌ، لكنَّ روايةَ قبيصةَ عن عمرَ مرسلةٌ. انظر "تحفة التحصيل" (ص٢٦٢)، والله أعلم.

٤) **طريق الحسن البصري، عن زيد:**
أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ (٣١٧٥٢) عن عبدِالأعلى الساميِّ، والدارميُّ في "سننه" (٢٩٧٠) من طريقِ وُهَيْبِ بنِ خالدٍ؛ كلاهما (عبد الأعلى، ووهيب) عن يونسَ بنِ عُبَيْدٍ، عن الحَسَنِ: أنَّ زيدًا كان يُقاسِمُ الجَدَّ مع الواحدِ والاِثْنَيْنِ، فإذا كانوا ثلاثةً، كان له ثُلُثُ جميعِ المالِ، فإنْ كان معه فرائضُ، نَظَرَ له: فإنْ كان الثلثُ خيرًا له، أعطاه، وإنْ كانَتِ المقاسمةُ خيرًا له، قاسَمَ ولا يُنْقَصُ مِنْ سُدُسِ جميعِ المالِ. هذا لفظُ ابنِ أبي شيبةَ، ولفظُ الدارميِّ: أن زيدًا كان يُشَرِّكُ الجدّ مع الإخوةِ إلى الثلثِ.
والحسنُ البصريُّ لم يسمعْ من كثيرٍ من الصحابةِ الذين روى عنهم، ولم نجدْ مَنْ نصَّ على سماعِه من زيدِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه. =

= ٥) طريق عامر الشعبي، عن زيد:
أخرجه عبدُ اللهِ بنِ وهبٍ في "مسنده" (١٧٨) عن يحيى بنِ أيوبٍ، ويزيدَ بنِ عياضٍ، كلاهما عن عيسى بنِ أبي عيسى الحناطِ، عن الشعبيِّ، به نحو سياقِ سفيانَ الثوريِّ الآتي.
وأخرجه عبدالرَّزَّاق في "مصنَّفه" (١٩٠٥٨) عن سفيانَ الثوريِّ، عن عيسى.
وأخرجه البيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٤٧-٢٤٨) من طريقِ عبدِاللهِ بنِ المُبارَكِ، وعبدِاللهِ بنِ الوَلِيدِ العَدَنيِّ؛ كلاهما عن سفيانَ الثَّوْرِيِّ، عن عيسى المَدَنِيِّ، عن الشَّعْبيِّ، قال: كان مِنْ رَأْيِ أبي بكرٍ وعُمَرَ ﵄ أَنْ يَجْعَلَا الجَدَّ أَوْلَى من الأخِ، وكان عُمَرُ يكرهُ الكلامَ فيه، فلما صار عُمَرُ جَدًّا، قال: هذا أمرٌ قد وقَعَ لا بُدَّ للناسِ مِنْ معرفتِهِ، فأرسَلَ إلى زيدِ بنِ ثابتٍ، فسألَهُ؟ فقال: كان مِنْ رأيِ أبي بكرٍ ﵁ أنْ نَجْعَلَ الجَدَّ أَوْلى مِنَ الأخِ، فقال: يا أميرَ المؤمنينَ، لا تُجْعَلُ شجرةٌ نَبَتَتْ فانشَعَبَ منها غُصْنٌ، فَانشَعَبَ في الغُصْنِ غُصْنٌ، فما يُجعَلُ الغُصْنُ الأوَّلُ أَوْلَى مِنَ الغُصْنِ الثاني، وقد خرَجَ الغُصْنُ مِنَ الغصنِ!! قال: فأرسَلَ إلى عَلِيٍّ ﵁، فسألَهُ؟ فقال له كما قال زيدٌ، إلَّا أنَّه جعَلَ سَيْلًا سال، فانشعَبَتْ منه شُعْبةٌ، ثُمَّ انشعَبَتْ منه شُعْبتانِ، فقال: أرأيتَ لو أنَّ هذه الشُّعْبَةَ الوُسْطَى رجع أَلَيْسَ إلى الشُّعْبَتَيْنِ جميعًا؟! فقام عُمَرُ ﵁، فخطَبَ الناسَ، فقال: هل منكم مِنْ أَحَدٍ سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يذكُرُ الجَدَّ في فريضةٍ؟ فقام رجلٌ، فقال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ ذُكِرَتْ له فريضةٌ فيها ذِكْرُ الجَدِّ، فأعطاه الثُّلُثَ، فقال: مَنْ كان معَهُ مِنَ الوَرَثةِ؟ قال: لا أدري، قال: لا دَرَيْتَ! ثُمَّ خطَبَ الناسَ، فقال: هل أَحَدٌ منكم سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ ذكَرَ الجَدَّ في فريضةٍ؟ فقام رجلٌ، فقال: سَمِعْتُ النبيَّ ﷺ ذُكِرَتْ له فريضةٌ فيها ذِكْرُ الجَدِّ، فأعطاه رسولُ اللهِ ﷺ السُّدُسَ، قال: مَنْ كان معه مِنَ الورثةِ؟ قال: لا أدري، قال: لا دَرَيْتَ!! قال الشَّعْبيُّ: وكان زيدُ بنُ ثابتٍ يجعَلُهُ أَخًا حتَّى يَبْلُغَ ثلاثةً هو ثالثُهُمْ، فإذا زادوا على ذلكَ، أعطاه الثُّلُثَ.
وأخرجه الدارميُّ (٢٩٥٨) من طريقِ عبيدِ اللهِ بنِ موسى، عن عيسى الحناطِ، عن الشعبيِّ، قال: كان عمرُ يقاسمُ بالجدِّ مع الأخِ والأخوين، فإذا زادوا أعطاه الثلثَ، وكان يعطيه مع الولدِ السدسَ.
وأخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ في "سننه" (٣٩) فقال: حدثنا أبو معشرٍ، عن عيسى بنِ أبي عيسى الحناطِ، قال سأل عمرُ بنُ الخطابِ الناسَ، فقال: =

= أيكم سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ قال في الجدِّ شيئا؟ فقال رجلٌ: أنا، فقال: ما أعطاه؟ قال: أعطاه سدسَ مالِه، قال: ماذا معه من الورثةِ؟ قال: لا أدري، قال: لا دريتَ، وقال آخر: لي علمٌ يا أميرَ المؤمنين ماذا أعطى الجدَّ؛ أعطاه ثلثَ مالِه، قال: ماذا معه من الورثةِ؟ قال: لا أدري قال: لا دريتَ، قال آخرُ: لي علمٌ ماذا أعطاه؛ أعطاه نصفَ مالِه، قال: ماذا معه من الورثةِ؟ قال: لا أدري، قال: لا دريتَ، قال آخرُ: لي علمٌ ما أعطاه؛ قال: أعطاه المال كلَّه، قال: ماذا معه من الورثةِ؟ قال: لا أدري، قال: لا دريتَ، فلما وضع زيدُ بنُ ثابتٍ الفرائضَ أعطاه سدسَ مالِه مع الولدِ الذكرِ، وأعطاه ثلثَ مالِه مع الإخوةِ، وأعطاه نصفَ مالِه مع الأخِ، وأعطاه المالَ كلَّه إذا لم يكنْ له وارثٌ.
وأخرجه الحارثُ بنُ أبي أُسَامةَ في "مسنده" (٤٧٥) عن إسحاقَ بنِ الطَّبَّاعِ، عن أبي مَعْشَرٍ، عن عيسى بنِ أبي عيسى: أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ قال لعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: أَعْطَى رسولُ اللهِ ﷺ الجَدَّ سُدُسَ المالِ مَعَ الوَلَدِ الذَّكَرِ، ومع الأخِ الواحِدِ النِّصْفَ، ومَعَ الاِثْنَيْنِ فصاعدًا الثُّلُثَ، وإذا لم يكنْ وارثٌ غيرُهُ فأعطاهُ المالَ كلَّه. اهـ. هكذا رواه إسحاقُ بنُ الطباعِ، عن أبي معشرٍ؛ مرفوعًا، خلافًا لروايةِ سعيدِ بنِ منصورٍ الموقوفةِ، وهذا من تخليطِ أبي معشرٍ نجيحِ بنِ عبدِ الرحمنِ السنديِّ؛ فإنه ضعيفٌ كما في "التقريب" (٧١٠٠).
ومدارُ الحديثِ على عيسى بنِ أبي عيسى الحناطِ، الغفاريِّ، أبي موسى المدنيِّ، وهو متروكٌ كما في "التقريب" (٥٣١٧).
وأخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ في "سننه" (٧١)، فقال: حدثنا هشيمٌ، عن عبيدةَ، عن الشعبيِّ، قال: أتي الحجاجُ بنِ يوسفَ في هذه الفريضةِ، فأرسل إليَّ، فقال: ما تقولُ فيها؟ فقلتُ: وما هي؟ قال: أمٌّ وجدٌّ وأختٌ. قلتُ: ما قال فيها الأميرُ؟ فأخبرني بقولِه، فقلتُ: لهذا قضاء أبي ترابٍ- يعني عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه- وقال فيها سبعةٌ من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ: قال فيها عمرُ بنُ الخطابِ، وابنُ مسعودٍ: للأختِ النصفُ، وللأمِّ السدسُ، وللجدِّ الثلثُ. وقال فيها علي: للأمِّ الثلثُ، وللأختِ النصفُ، وللجدِّ السدسُ. وقال عثمانُ ابنُ عفانَ: للأمِّ الثلثُ، وللأختِ الثلثُ، وللجدِّ الثلثُ. فقال الحجاجُ: ليس هذا بشيءٍ. وقال فيها زيدُ بنُ ثابتٍ: هي من تسعةِ أسهُمٍ؛ للأمِّ ثلاثةُ أسهمٍ، وللجدِّ أربعةٌ، وللأختِ سهمانِ. وقال فيها ابنُ عباسٍ وابنُ الزبيرِ: =

= للأمِّ الثلثُ، وللجدِّ ما بقي، وليس للأختِ شيءٌ.
وشيخُ هشيمٍ هو: عبيدةُ بنُ معتِّبٍ الضَّبِّيُّ، أبو عبدِ الرحيمِ الكوفيُّ الضريرُ، وهو ضعيفٌ واختلط بآخرةٍ كما في "التقريب" (٤٤١٦).
وأخرجه الدارميُّ في "سننه" (٢٩٥٦ و٢٩٥٧) من طريقِ عليِّ بنِ مسهرٍ والحسنِ بنِ صالحٍ؛ كلاهما عن عاصمٍ، عن الشعبيِّ؛ قال: «أولُ جدٍّ ورث في الإسلام عمرُ». زاد في الموضع الثاني: «فأخذ ماله فأتاه عليٌّ وزيدٌ فقالا: ليس لك ذاك، إنما أنت كأحدِ الأخوين».
وأخرجه البيهقيُّ في "سننه" (٦/٢٤٦- ٢٤٧)؛ من طريقِ ابنِ المُبارَكِ، عن عاصمٍ، عن الشَّعْبيِّ، قال: إن أولَ جدٍّ ورثَ في الإسلام: عمرُ بنُ الخطابِ ﵁؛ ماتَ ابنُ فلانِ بنِ عمرَ، فأراد عمرُ أن يأخذَ المالَ دون إخوتِه، فقال له عليٌّ وزيدٌ ﵄: ليس لك ذلك، فقال عمرُ: لولا أن رأيَكما اجتمع لم أرَ أن يكونَ ابني ولا أكون أباه.
وقال البيهقيُّ: «هذا مُرْسَلٌ؛ الشَّعْبيُّ لم يُدْرِكْ أيَّامَ عُمَرَ، غيرَ أنَّه مرسلٌ جيِّدٌ».
وسيأتي في مسألة الأكدريةِ- آخر التخريج- رواية للشعبيِّ، لكن في سندِها راوٍ مبهم.

٦) **رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، عن زيد:**
أخرجه مالكٌ في "الموطَّأ" (١٠٧٣)، وأخرجه عبدالرَّزَّاقِ في "مصنَّفه" (١٩٠٦٢) عن ابنِ جُرَيْجٍ، وسَعِيدُ بنُ منصورٍ في "سننه" (٦٣) عن هُشَيْم بنِ بَشِيرٍ؛ جميعُهم (مالكٌ، وابن جُرَيْجٍ، وهُشَيْم) عن يحيى بنِ سَعِيدٍ الأنصاريِّ: أنَّه بلَغَهُ أنَّ معاويةَ بنَ أبي سفيانَ كتَبَ إلى زَيْدِ بنِ ثابتٍ: يسأَلُهُ عن الجَدِّ؟ فكتَبَ إليه زيدُ بنُ ثابتٍ: إنَّك كتَبْتَ إليَّ تسأَلُني عن الجَدِّ- واللهُ أعلَمُ- وذلكَ مما لم يَكُنْ يَقْضِي فيه إلَّا الأمراءُ- يعني: الخُلَفاء- وقد حَضَرْتُ الخَلِيفَتَيْنِ قبلَكَ يُعْطِيَانِهِ النِّصْفَ مع الأخِ الواحدِ، والثلثَ مع الاِثْنَيْنِ؛ فإنْ كَثُرَتِ الإخوةُ، لم يَنْقُصُوهُ مِنَ الثلثِ.
وسندُه ضعيفٌ؛ لجهالةِ مَنْ بلَّغَ يحيى بنَ سعيدٍ هذا الخبرَ عن زيدٍ ومعاويةَ ﵄، وظاهرُ الروايةِ يوحي بأن هذه هي روايةُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي الزنادِ، عن أبيه، عن خارجةَ؛ لأن هذا لفظُه، والله أعلم.

٧) **رواية سليمان بن يسار، عن زيد:**
أخرجه مالكٌ في "الموطَّأ" (١٠٧٥): أنَّه بلَغَهُ عن سُلَيْمان بن يَسَارٍ: =

= أنَّه قال: فرَضَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب، وعثمانُ بنُ عَفَّان، وزيدُ بنُ ثابتٍ للجَدِّ مع الإخوةِ: الثلثَ.
وهذا منقطعٌ بين الإمامِ مالك وسليمانَ بنِ يسارٍ، ومع ذلك فإن روايةَ سليمانَ ابنِ يسارٍ عن عمرَ مرسَلَةٌ كما في "تحفة التحصيل" (ص١٣٨).
٨) **رواية سعيد بن المسيب، عن زيد:**
أخرجها ابنُ وهبٍ في "مسنده" (١٧٩)، فقال: أخبرني ابنُ لهيعةَ ويحيى بنُ أيوبَ، عن حميدِ بنِ نجيحِ المعافريِّ، أنه سأل سعيدَ بنَ المسيبِ عن الجدِّ؟ فقال: إن عمرَ بنَ الخطابِ سأل رسولَ اللهِ ﷺ عن الجدِّ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «يا عمرُ لقد حسبتَ أن تلقى الله قبل أن تعلمَ ما الجدِّ؟» قال: فقال عمرُ: أجل يا رسولَ اللهِ، قال: لقد حسبتُ أن ألقى اللهَ قبل أن أعلمَ ما الجدِّ.
فتُوفي رسولُ اللهِ ﷺ فلم يعلمْ عمرُ ما الجدُّ.
فقال سعيدٌ: قال زيدُ بنُ ثابتٍ: اجعله أخًَ من الإخوةِ.
وسعيدُ بنُ المسيبِ لم يسمع من عمرَ، ولا من زيدِ بنِ ثابتٍ؛ كما في "المراسيل" لابن أبي حاتم (٧١-٧٣).
ومع ذلك ففي سندِه حميدُ بنُ نجيحٍ المعافريُّ، لم نَرَ له ذكرًا في غيرِ هذه الروايةِ، ولم نجد من ترجَمَ له، فأقلُّ أحوالِ هذه الروايةِ أنها ضعيفةٌ.
٩) **رواية قتادة، عن زيد:**
أخرجها عبدُالرَّزَّاقِ في "مصنَّفه" (١٩٠٥٩) عن مَعْمَرٍ، عن قَتَادةَ، قال: دعا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ عليَّ بنَ أبي طالبٍ، وزيدَ بنَ ثابت، وعبدَاللهِ بن عَبَّاسٍ، فسألهم عن الجَدِّ؟ فقال عليٌّ: له الثُّلُثُ على كُلِّ حال، وقال زيدٌ: له الثُّلُثُ مع الإخوةِ، وله السُّدُسُ مِنْ جميعِ الفريضةِ، ويُقَاسِمُ ما كانتِ المقاسمةُ خيرًا له، وقال ابنُ عَبَّاس: هو أبٌ؛ فليسَ للإخوةِ معه ميراثٌ، وقد قال الله تعالى: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحَجّ: ٧٨]، وبيننا وبينه آباءٌ، قال: فأَخَذَ عُمَرُ بقولِ زَيْد.
وهذا منقطعٌ، فقتادةُ لم يسمعْ من عمرَ ولا زيدٍ، ولا من باقي الصحابةِ المذكورين في هذه الروايةِ.
ولقتادةَ روايةٌ عن زيدٍ أيضًا في مسألةِ الأكدريةِ، وستأتي آخِرَ التخريجِ. =

= ١٠) رواية الزهري، عن زيد:
أخرجها عبدالرَّزَّاق في "مصنَّفه" (١٩٠٦٠ و١٩٠٦١) عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، قال: كان عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يُشْرِكُ بين الجَدِّ والأخِ، إذا لم يكنْ غيرُهما، ويَجعَلُ له الثُّلُثَ مع الأَخَوَيْنِ، وما كانتِ المقاسمةُ خيرًا له قاسَمَ، ولا يُنقَصُ مِنَ السُّدُسِ في جميعِ المالِ، قال: ثُمَّ أثارها زيدٌ بعده، وفَشَتْ عنه.
وهذا منقطعٌ كسابقِه، فالزهريُّ لم يسمعْ من عمرَ ولا زيدٍ.
١١) رواية إبراهيم بن يزيد النخعي، عن زيد:
أخرجَهُا عبدُالرَّزَّاق في "مصنَّفه" (١٩٠٦٣)، وأخرجَهَا ابنُ أبي شيبةَ (٣١٩١٢) عن معاويةَ بنِ هِشَامٍ، والبيهقيُّ في "سننه" (٦/ ٢٥٠) من طريقِ عبدِاللهِ بنِ المباركِ؛ جميعُهم (عبدالرَّزَّاق، ومعاويةُ بنُ هِشَامٍ، وعبدالله بن المُبارَك) عن الثوريِّ، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ، قال: كان زَيْدُ بنُ ثابتٍ يُشْرِكُ الجَدَّ مع الإخوةِ والأخواتِ، إلى الثُّلُثِ؛ فإذا بلَغَ الثلثَ، أعطاه الثلثَ، وكان للإخوةِ والأخواتِ ما بَقِيَ، ويُقاسِمُ بالأخِ للأبِ، ثُمَّ يَرُدُّ على أخيه، ولا يُورِّثُ أخًا لأمٍّ مع جَدٍّ شيئًا، ويُقاسِمُ بالإخوةِ مِنَ الأبِ الأخواتِ مِنَ الأبِ والأمِّ، ولا يُورِّثُهم شيئًا، وإذا كان أخٌ للأبِ والأمِّ أعطاه النِّصْفَ، وإذا كان أخواتٌ وجَدٌّ أعطاه مَعَ الأخواتِ الثُّلُثَ، ولهنَّ الثلثانِ؛ فإنْ كانتا أختَيْنِ أعطاهما النِّصفَ، وله النِّصْف.
ويدخلُ في صورِ هذه المسألةِ: المسألةُ المعروفةُ بالأكدريةِ؛ وهي: إذا كان الورثةُ زوجًا، وأُمًّا، وأُختًا، وجدًّا.
فقد أخرَجَ ابنُ أبي شَيبة (٣١٨٩٠ و٣١٨٩٢) من طريقِ أبي معاويةَ، عن الأعمشِ، عن إبراهيم، قال: كان عبدُ اللهِ يجعلُ الأكدريةَ من ثمانيةٍ: للزوجِ ثلاثةٌ، وثلاثةٌ للأختِ، وسهمٌ للأمِّ، وسهمٌ للجدِّ.
قال: وكان عليٌّ يجعلُها من تسعةٍ: ثلاثةٌ للزوجِ، وثلاثةٌ للأختِ، وسهمانِ للأمِّ، وسهمٌ للجدِّ.
وكان زيدٌ يجعلها من تسعةٍ: ثلاثةٌ للزوجِ، وثلاثةٌ للأختِ، وسهمانِ للأمِّ، وسهمٌ للجدِّ، ثم يضربها في ثلاثة فتصير سبعة وعشرين، فيعطي الزوجَ تسعة، والأمَّ ستةً، ويبقى اثنا عشَرَ، فيعطي الجدَّ ثمانيةً، ويعطي الأختَ أربعةً. =

= وأخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ في "سننه" (٦٨) عن أبي معاويةَ، وابنُ أبي شيبةَ (٣١٨٧٣)، والدراميُّ في "سننه" (٢٩٧١)؛ من طريقِ حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ، كلاهما (أبو معاوية، وحفص) عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، به؛ مُختَصَرًا.
وتابَعَ الأعمَشَ عن إبراهيمَ: المُغِيرةُ، عندَ سَعِيدِ بنِ منصورٍ (٦٥ و ٦٦)، وفُضَيْلُ بنُ عَمْرو عند ابنِ أبي شَيْبة (٣١٨٧٨ مختصرًا).
وأخرجه عبدُ الرزاقِ في "المصنف" (١٩٠٦٩) عن رجلٍ، عن الشعبيِّ، قال: اختلف عليٌّ وابنُ مسعودٍ وزيدُ بنُ ثابتٍ وعثمانُ وابنُ عباسٍ في جدٍّ وأمٍّ وأختٍ لأبٍ وأمٍّ، فقال عليٌّ: للأختِ النصفُ، وللأمِّ الثلثُ، وللجدِّ السدسُ.
وقال ابنُ مسعودٍ: للأختِ النصفُ، وللأمِّ السدسُ، وللجدِّ الثلثُ.
وقال عثمانُ: للأمِّ الثلثُ، وللأختِ الثلثُ، وللجدِّ الثلثُ.
وقال زيدٌ: هي على تسعةِ أسهُمٍ، للأمِّ الثلثُ، وما بقي فثلثانِ للجدِّ، والثلثُ للأختِ.
وقال ابنُ عباسٍ: للأمِّ الثلثُ، وما بقي فللجدِّ، وليس للأختِ شيءٌ.
ثم أخرجه عبدُ الرزاقِ بعده مباشرةً (١٩٠٧٠) عن الثوريِّ، عن عبدِ الواحدِ، عن إسماعيلَ بنِ رجاءٍ، عن إبراهيمَ، مثله. ولم يسقْ لفظه، وإنما عطفَه على المتنِ السابقِ.
وقد ساق لفظَه ابنُ أبي شيبةَ فقال- في "المصنف" (٣١٨٩٤)-: حدثنا وكيعٌ، قال: حدثنا سفيانُ، عن عبدِ الواحدِ، عن إسماعيل بنِ رجاءٍ، عن إبراهيمَ.
وعن سفيانَ، عمّن سمع الشعبيَّ قال في أمٍّ، وأختٍ لأبٍ وأمٍّ، وجدٍّ: إن زيدَ ابنَ ثابتٍ قال: من تسعةِ أسهم: للأمِّ ثلاثةٌ، وللجدِّ أربعةٌ، وللأختِ سهمانِ.
وإن عليًّا قال: للأختِ النصفُ ثلاثةٌ، وللأمِّ الثلثُ سهمانِ، وما بقي فللجدِّ وهو سهمٌ.
وقال ابنُ مسعودٍ: للأختِ النصفُ ثلاثةٌ، وللأمِّ السدسُ سهمٌ، وما بقي فللجدِّ، وهو سهمانِ.
وقال عثمانُ: أثلاثًا: ثلثٌ للأمِّ، وثلثٌ للأختِ، وثلثٌ للجدِّ.
وقال ابن/ عباسٍ: للأمِّ الثلثُ، وما بقي فللجدِّ. =

وذهَبَ إلى قولِ زَيْدٍ: أهلُ المَدِينَةِ، وأهلُ الشام، والزُّهْرِيُّ[(١)]، والثَّوْرِيُّ[(٢)]، والأوزاعيُّ[(٣)]، ومالكٌ[(٤)]، والشافعيُّ[(٥)]، وأحمدُ بنُ حَنْبَلٍ[(٦)]، وأبو يوسفَ[(٧)]،

= وأخرجه الدارميُّ في "سننه" (٢٩٧٣) من طريقِ همامٍ عن قتادةَ: أن زيدَ بنَ ثابتٍ قال في أختٍ وأمٍّ وزوجٍ وجدٍّ، قال: جعلها مِنْ سبعٍ وعشرين: للأمِّ ستةٌ، وللزوجِ تسعةٌ، وللجدِّ ثمانيةٌ، وللأختِ أربعةٌ.
فبمجموعِ هذه الطرقِ يَتقوَّى هذا الأَثَرُ؛ ويكون صحيحًا ثابتًا عن زيدِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه، والحمدُ للهِ.

(١) انظر: "التهذيب في عِلْمِ الفرائضِ والوَصَايَا" للكَلْوَذانيِّ (ص٧٢-٧٣).
(٢) انظر: "المنتقى" للباجي (٦/ ٢٣٣)، و"المبسوط" لِلسَّرَخْسِيِّ (٢٩/ ١٨٠).
(٣) انظر: "شرح السُّنَّة" لِلْبَغَوي (٨/ ٣٤٣)، و"المنتقى" للباجي (٦/ ٢٣٣)، و"المغني" (٦/ ١٩٥).
(٤) انظر: "المنتقى" للباجي (٦/ ٢٣٢)، و"حاشية العَدَوِيِّ" (٢/ ٣٨٩).
(٥) قال الشافعيُّ: «إذا وَرِثَ الجَدُّ مع الإخوةِ قاسَمَهُمْ ما كانتِ المقاسمةُ خيرًا له مِنَ الثُّلُثِ، فإذا كان الثُّلُثُ خيرًا له منها، أُعْطِيَهُ؛ وهذا قولُ زيدِ بن ثابتٍ، وعنه قَبِلْنَا أكثَرَ الفرائضِ». "الأم" (٤/ ٨٥)، وانظر: "أسنى المطالب" (٣/ ١١)، و"حاشيتي قليوبي وعميرة" (٣/ ١٤٧)، و"حاشية الجمل على المنهج" (٤/ ٢١)، و"البجيرمي على المنهج" (٣/ ٢٥٦).
(٦) وهو الصحيحُ مِنْ مذهبِ الحنابلةِ؛ وعليه جماهيرُ الأصحابِ، وقَطَعَ به كثيرٌ منهم، وعليه التفريع. انظر: "المغني" (٦/ ١٩٧)، و"الإنصاف" (٧/ ٣٠٥)، و"شرح منتهى الإرادات" (٢/ ٥٠٢)، و"كشاف القناع" (٤/ ٤٠٨).
(٧) انظر: "أحكام القرآن" للجصاص (١/ ١١٦)، و"تبيين الحقائق" (٦/ ٢٣١)، و"البحر الرائق" (٨/ ٥٥٩)، و"رد المحتار" (٦/ ٧٨١).
وأبو يُوسُفَ هو: يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بن حَبِيبِ بنِ سَعْدٍ، القاضي، كان شيخًا مُتْقِنًا، لم يكنْ يَسْلُكُ مسلكَ صاحبَيْهِ إلَّا في الفروعِ، وكان يُبايِنُهُمَا في الإيمانِ والقرآنِ. توفِّي سنةَ (١٨٢هـ). ترجمتُهُ في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٣٣٠)، و"الجَرْح والتعديل" (٩/ ٢٠١)، و"الثقات" (٧/ ٦٤٥)، و"تاريخ بغداد" (١٦/ ٣٥٩).

ومُحمَّدٌ(١)، وأبو عُبَيْدٍ(٢)، وتَرَكُوا قولَ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ(٣).

---

(١) انظر: "أَحْكَام القرآن" للجَصَّاص (١/ ١١٦).
ومُحمَّدٌ هو: مُحمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ فَرْقَدٍ، أبو عبدِاللهِ، الشَّيْبانيُّ، الكُوفيُّ، صاحبُ أبي حَنِيفةَ، وُلِدَ سنةَ (١٣٢هـ)، وتوفِّي سنةَ (١٨٩هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٧/ ٢٢٧)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٥٦١)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٩/ ١٣٤).

(٢) هو: القاسِمُ بنُ سَلَّام بن عبدِاللهِ، قال الدارَقُطْنِيُّ: «ثقةٌ إمامٌ جَبَلٌ»، وقال الإمامُ أحمدُ: «أبو عُبَيْد أُسْتاذٌ»، وُلِدَ سنةَ (١٥٧هـ)، وتوفِّي سنةَ (٢٢٤هـ). ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٧/ ١٧٢)، و"الجَرْح والتعديل" (٧/ ١١١)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٠/ ٤٩٠).

(٣) وقد قال إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ: سمعتُ الشَّعْبِيَّ يقول: خذ من شأن الجدِّ بما اجتَمَعَ عليه الناسُ. "مصنَّف عبدالرَّزَّاق" (١٩٠٤٢)، و"مصنَّف ابن أبي شَيْبة" (٣١٩١٩)، وزاد ابنُ أبي شيبةَ: «يعني قول زيد». وأخرج هذا القول الدارميُّ في "سننه" (٢٩٧٢)، وفيه أن قائل: «يعني قول زيد» هو الدارمي نفسه.
وهذا يدلّ على انتشارِ قولِ زيدٍ وجريان العملِ عليه، والظاهرُ أنه بسبب أخذ عمر رضي الله عنه به كما يفهم من مجموع طرق الحديثِ السابقةِ، ثم تابعه مَنْ بعدَه مِن الخلفاءِ، هذا مع أن الصحيحَ الثابتَ عن عمرَ رضي الله عنه هو: ما أخرجه البخاريُّ (٥٥٨٨)، ومسلمٌ (٣٠٣٢)؛ من طريقِ عامرٍ الشعبيِّ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: خطب عمرُ على منبرِ رسولِ اللهِ ﷺ فقال: إنه قد نزل تحريمُ الخمرِ، وهي من خمسةِ أشياءَ: العنبِ، والتمرِ، والحنطةِ، والشعيرِ، والعسلِ، والخمرِ: ما خامر العقل، وثلاث وددتُّ أن رسولَ اللهِ ﷺ لم يفارقْنا حتى يعهدَ إلينا عهدًا: الجدّ، والكلالة، وأبواب من أبواب الربا.
وقد يكون عمرُ رضي الله عنه أخذ بقولِ زيدٍ أخيرًا عقب تردده الكثير في هذه القضيةِ حتى إن عبيدةَ السلمانيَّ رحمه الله قال: إني لأحفظُ عن عمرَ في الجدِّ مئة قضيَّةٍ؛ كلُّها ينقضُ بعضُها بعضًا. انظُر تفصيلَ ذلك في "فتح الباري" (١٢/ ١٩-٢٢)، وانظر: "المغني" لابن قدامة (٦/ ١٩٥)، و"أحكام القرآن" للجصاص (١/ ١٠٠)، و"المبسوط" للسرخسي (١٥/ ٦١)، و"المحلى" (٩/ ٢٨٣ و٢٩٣-٢٩٢).

ولو أنَّ هذا الشيخَ رأى هؤلاءِ- وخصوصًا أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ[(١)]- قد خالَفُوا أبا بَكْرٍ، لقال: ما كان يَضُرُّكُمْ لو وَافَقْتُموه؟! وكيفَ آثَرْتُمْ قولَ زَيْدٍ على قولِ أبي بَكْرٍ؟! فإنْ قالوا: اتَّبَعْنَا الدليلَ، فربَّما [هَجَرَهُمْ][(٢)]!!

وقد قِيلَ لأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ: إنَّ ابنَ المُبَارَكِ لم يُخَالِفْ في كذا وكذا؟ فقال: «إنَّ ابنَ/ المُبَارَكِ لم يَنْزِلْ مِنَ السماءِ!!»[(٣)]، وقال[(٤)]: «مِنْ ضِيقِ عِلْمِ الرَّجُلِ: أنْ يُقَلِّدَ غيرَهُ». (٣٥)

وأَبْلَغُ مِنْ هذا: أنَّ الحارثَ بنَ حَوْطٍ[(٥)] قال لِعَلِيِّ بنِ أبي طالبٍ:

---

(١) إنما خصَّ الإمام أحمد لأن عبدَالمغيثِ حنبليُّ المذهب.

(٢) في الأصلِ: «حجرهم»؛ وهو تحريف.

(٣) أخرجه أبو بكر الخلَّالُ- كما في "طبقات الحنابلة" (٢/ ٣٩١-٣٩٢)- عن محمدِ بنِ أحمدَ الطرسوسيِّ؛ قال: سمعتُ محمدَ بنَ يزيدٍ المستمليَّ يقول: «سأل رجلٌ أحمدَ بنَ حنبلٍ فقال: أكتب كتب الرأي؟ قال: لا تفعلْ، عليك بالآثارِ والحديثِ. فقال: له السائلُ: إن عبدَ اللهِ بنَ المباركِ قد كتبها! فقال له أحمدُ: ابنُ المباركِ لم ينزلْ من السماءِ؛ إنما أمرنا أن نأخذَ العلمَ من فوق».
والراوي لهذا القولَ عن الإمام أحمدَ هو: محمدُ بنُ يزيدَ أبو بكرٍ المستمليُّ، الطرسوسيُّ، قال عنه ابنُ عديٍّ في "الكامل" (٩/ ٤٥٠): «يسرقُ الحديثَ، ويزيدُ فيه، ويضعُ». وانظر "لسان الميزان" (٧/ ٥٨٦).
وانظر لتخريج هذا القولِ: "تلبيس إبليس" للمصنِّف (٢/ ٧٩٧)، و"دفع شبه التشبيه" (ص١٢)، و"إعلام الموقعين" (٢/ ٥٣)، و"الطرق الحكمية" (٢/ ٧١٣)، و"الفروع" لابن مفلح (١١/ ١١٦).

(٤) كما في "طبقات الحنابلة" (٢/ ١٠٢)، و"تلبيس إبليس" (٢/ ٤٨٤)، و"صيد الخاطر" (ص٢٢٠)، و"صفة الفتوى" لابن حمدان (ص٥٢)، و"الفروع" (١١/ ١١٦)، و"التجبير، شرح التحرير" (٨/ ٤١١٢)، و"أقاويل الثقات" (ص٢٢٢).

(٥) كذا في الأصلِ: «ابن حَوْط» بالطاء- ولم نجد ذكرًا للحارثِ بنِ حوطٍ في شيءٍ من كتبِ الرجالِ، وانظر "العواصم والقواصم" لابن الوزير (٣/ ٢٦٠)، ولعلَّه محرَّفٌ عن: «ابن حُوتٍ»- ونحوُهُ في مصادرِ التخريجِ الآتيةِ عدا: =

= "صَيْد الخاطر" ففيه: «رجل»، بدلَ: «الحارث بن حوط»، وفي "إيقاظ الهِمَم"، و"قواعد التَّحْدِيث": «الحارث بن عبدالله الأَعْوَر بن الحُوتِيّ» نقلًا عن "تلبيس إبليس"، غيرَ أنَّ في "قواعد التَّحْدِيث": «الحَوْطِيّ»، بدلَ: «الحُوتِيِّ». والصوابُ: «الحُوتِيُّ» بضمِّ المهملةِ وبالمثنَّاة. انظر: "توضيح المشتبه" (٢/٥٤٣)، و"تقريب التهذيب" (١٠٢٩).

فإن صحَّ ما ظنناه صوابًا، فإن الحَارِثَ هذا: هو ابنُ عبدِالله بنُ كَعْبِ بنِ أَسَدٍ، أبو زُهَيْرٍ، الأَعْوَرُ، الهَمْدَانِيُّ، الكُوفِيُّ، الحُوتِيُّ- وحُوتٌ: بطنٌ مِنْ هَمْدان- حدَّث عن عليٍّ، وابنِ مسعودٍ، روى عنه الشعبي وأبو إسحاقَ السبيعيُّ وعطاءُ بنُ أبي رباحٍ وغيرُهم، وهو ضعيفٌ، ورُمِيَ بالرفضِ، وكذَّبَهُ بعضُهم، فقال الشعبيُّ: «حدثني الحارثُ الأعورُ وكان كذابًا»، وقال ابنُ شاهينَ: «قال أحمدُ بنُ صالحِ المصريُّ: الحارثُ الأعورُ ثقة، ما أحفظه، وما أحسن ما روى عن عليٍّ! وأثنى عليه. قيل له: فقد قال الشعبيُّ: كان يكذبُ، قال: لم يكن يكذبُ في الحديثِ، إنما كان كذبه في رأيه»، وقال إبراهيمُ النخعيُّ: «إن الحارثَ اتُّهم»، وقال أبو إسحاقَ السبيعيُّ، «زعم الحارثُ الأعورُ، وكان كذابًا»، وقال جريرُ بنُ عبدِ الحميدِ: «كان الحارثُ زيفًا»، وكان يحيى القطانُ وعبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ لا يحدثانِ عنه، وقال محمدُ بنُ بشارٍ بُنْدارٌ: «أخذ يحيى وعبد الرحمن القلمَ من يدي، فضربا على نحو من أربعين حديثًا من حديثِ الحارثِ عن عليٍّ»، وقال الجوزجانيُّ: «سألتُ عليَّ بنَ المدينيِّ عن عاصم- يعني ابنَ ضمرةَ- والحارثِ؟ فقال: مثلُك يسألُ عن ذا؟! الحارثُ كذَّابٌ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان الحارثُ غاليًا في التشيعِ، واهيًا في الحديثِ»، وقال ابنُ عديٍّ: «عامةُ ما يرويه غيرُ محفوظٍ»، وضعَّفَه الدارقطنيُّ، وقال أبو زرعةَ: «لا يحتجُّ بحديثِه»، وقال أبو حاتم: «ليس بقويٍّ، ولا ممن يحتجُّ بحديثِه»، وقال النسائيُّ: «ليس بالقويِّ»، وفي موضعٍ آخرَ قال: «ليس به بأسٌ»، وحكى عثمانُ الدارميُّ عن ابنِ معينٍ أنه وثَّقَهُ، ثم قال الدارميُّ: «ليس يتابعُ ابنُ معينٍ على هذا»، وذكره الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" وقال: «من كبارِ علماءِ التابعين، على ضعفٍ فيه»، وقال أيضًا: «وحديثُ الحارثِ في السننِ الأربعةِ، والنسائي مع تعنُّته في الرجال، فقد احتجَّ به وقوَّى أمرَه، والجمهورُ على توهينِ أمرِه مع روايتِهم لحديثِه في الأبوابِ، فهذا الشعبيُّ يكذبُه، ثم يروي عنه، والظاهرُ أنه كان يكذبُ في =

أَتَظُنُّ أَنَّا نَظُنُّكَ على الحَقِّ، وأنَّ طَلْحَةَ[١] والزُّبَيْرَ[٢] على الباطلِ[٣]؟! فقال: يا حَارِ[٤]! إنَّه مَلْبُوسٌ عليكَ؛ اعْرِفِ الحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ[٥].

= لهجتِه وحكاياتِه، وأما في الحديثِ النبويِّ فلا، وكان من أوعيةِ العلم»، وذكر ابنُ حجرٍ في "التهذيب" كلامَ الذهبيِّ هذا، ثم تعقبه بقول: «لم يحتجَّ به النسائيُّ، وإنما أخرج له في "السنن" حديثًا واحدًا مقرونًا بابنِ ميسرةَ، وآخر في "اليوم والليلة" متابعةً، هذا جميعُ ما له عنده»، وكانت وفاتُه سنةَ خمسٍ وستين للهجرةِ. اهـ. من "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٧٣)، و"الجرح والتعديل" (٣/ ٧٨- ٧٩ رقم ٣٦٣)، و"المجروحين" لابنِ حبانَ (١/ ٢٢٢)، و"الكامل" لابنِ عديٍّ (٢/ ١٨٥)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ٤٣٥- ٤٣٧ رقم ١٦٢٧)، و"توضيح المشتبه" (٢/ ٥٤٣)، و"التهذيب" (١/ ٣٣١- ٣٣٢)، و"التقريب" (١٠٢٩).

وقد ذكر المُصنِّف الحارث هذا في كتابه: "الضعفاء والمتروكين" (١/ ١٨١- ١٨٢)، ونقلَ تضعيفَ الأئمَّةِ له، واتهامَهُ بالكَذِب.

(١) هو: طَلْحةُ بنُ عُبَيْدِاللهِ رضي الله عنه. (٢) هو: الزُّبَيْرُ بنُ العَوَّام رضي الله عنه.

(٣) أي: في خروجِهما على عَلِيٍّ رضي الله عنه، ومُطالبتِهِمَا بِدَمِ عثمانَ رضي الله عنه؛ وذلكَ في واقعةِ الجَمَلِ. انظر ما تَقَدَّمَ (ص٥٥٦).

(٤) كذا، والأصلُ: «يا حارثُ»، لكنَّه رُخِّمَ بحذفِ آخرِهِ، والترخيمُ يقعُ في بابِ النداءِ كثيرًا، وقد ورَدَتْ شواهدُ فيها ترخيمُ: «حَارِثُ»، إلى: «حَارِ»، في النداء؛ كما وقَعَ هنا؛ ومنها: قولُ الشاعرِ [مِنَ البسيطِ]:

يَا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ ... لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وانظر في الترخيم: "كتاب سيبويه" (٢/ ٢٥١)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٤/ ١٢١)، و"همع الهوامع" (٢/ ٨٨).

(٥) أخرجَهُ البَلَاذُرِيُّ في "أنساب الأشراف" (٣/ ٦٤)، عن الحسنِ بنِ عليٍّ الحِرْمَازِيِّ، عن مُحمَّدِ بن عُبَيْدِاللهِ العُتْبِيِّ البَصْرِيِّ، قال: قام الحارثُ بنُ حَوْطٍ اللَّيْثِيُّ إلى عَلِيٍّ؛ فذكَرَ نحوَهُ.

والخبرُ ذكَرَهُ: الجاحظُ في "البيان والتبيُّن" (٣/ ٢١١)، واليَعْقُوبيُّ في "تاريخه" (٢/ ١١٠)، والمُصنِّفُ في "تَلْبِيس إبليس" (٢/ ٤٨٣)، و"صَيْد الخاطر" (ص٦٨)، والقُرْطُبيُّ في "تفسيره" (١/ ٣٤٠)، والفُلَّانيُّ في "إيقاظ الهِمَم" (ص١١٣)، والقاسميُّ في "قواعد التَّحْدِيث" (ص٣٥٧).

دفاع المُصنِّفِ عـن نـفـسـه فيما رماه به عبدُالمُغِيثِ من تنقّصِه لأبي بكرٍ ﵁، وعناده، وغير ذلك.

فَصْلٌ

وقد ظَنَّ هذا الشَّيْخُ: أَنَّ في جَحْدِ ذلكَ نَقْصًا لأبي بكرٍ، وقد سبَقَ[١]؛ لمَّا بيَّنا أنَّ هذا ليس بِنَقْصٍ[٢].

وشَهِدَ- في تصنيفِهِ- عَلَيَّ: بأنِّي دَفَعْتُ قولَهُ عِنادًا، ومعلومٌ أنه يُعَانِدُ مَنْ بَانَتْ له الحُجَّةُ ثُمَّ [أَعْرَضَ][٣] عنها، وأنا مَعَ[٤] ما اتُّفِقَ عليه، وهو يَرْوِي ما قد زَيَّفْنَاهُ؛ فمَنِ المُعانِدُ[٥]؟!

وزعَمَ في تصنيفِهِ: أنِّي انْفَرَدتُّ بهذه المَقَالَةِ- دُونَ مَنْ تَقدَّمَ وتَأَخَّرَ- فكيف أَنْفَرِدُ، ومعي: عائشةُ، وابنُ عَبَّاسٍ، وأبو حَنِيفةَ، ومالكٌ، والشافعيُّ، والبُخَارِيُّ، ومسلمٌ[٦]، وأحمدُ بنُ حنبلٍ لا يَخْتلِفُ

---

(١) انظر (ص٢٣٤ و٢٤٢-٢٤٣ و٦٣٣).

(٢) أي: وقد سبق ذكرُ كلامِه لما بيَّنّا أن الراجحَ أن أبا بكرٍ ﵁ كان مأمومًا، وأن هذا ليس بنقصٍ فيه. ويحتملُ أن تكونَ: «لما» متصحِّفة عن «أَنَّا»، والله أعلم.

(٣) في الأصلِ: «اعترض»؛ وهو تحريف.

(٤) كذا قرأناها: «مع»، وهي غيرُ واضحةٍ في الأصلِ.

(٥) سبَقَ أنْ بيَّنا- مرارًا- أنَّ أحاديثَ "الصحيحَيْن" لا تُعارِضُ ما استَدَلَّ به عبدُالمغيثِ ومَنْ قال بهذا القولِ.

(٦) هذا مِنْ عجيبِ ما سُمِعَ مِنَ المُصنِّفِ- رحمه الله- إذْ كيفَ يَجْعَلُ روايةَ الصحابيِّ (كعائشة، وابن عَبَّاس) قولًا له؟! وكذلكَ: كيفَ يَجْعَلُ مَنْ خرَّجَ أحاديثَهُ مِنَ المحدِّثين (كالبخاريِّ، ومسلم) مذهبًا له؟! وإذا ساغ للمُصنِّفِ أنْ يَدَّعِيَ ذلك، فلعبدِالمغيثِ أنْ يُعارِضَهُ؛ فيَزْعُمَ أنَّ معه على قولِهِ: عائشةَ، وأنسًا، وجابرًا، وغيرَهُمْ من الصحابةِ، وكذلكَ: يكونُ معه: أحمدُ، والنَّسائيُّ، والتِّرْمِذِيُّ، وغيرُهُمْ؛ إذْ إنَّ كلَّ هؤلاءِ رَوَوُا الأحاديثَ التي تشهَدُ لقولِهِ!!
هذا؛ ولم يُرْوَ عن أحدٍ من الصحابةِ- لا عائشةَ، ولا ابنِ عَبَّاسٍ، ولا غيرِهما-: إنكارُهُ صلاةَ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ؛ فكيف جاز للمُصنِّفِ أن يُلْزِمَهُمْ قولَهُ؟!
=

مذهبُهُ في أنَّ أبا بكرٍ لم يُصَلِّ برسولِ اللهِ- على ما سبَقَ بيانُه[١]- ومعي مِنْ أصحابِنا: القاضِي أبو يَعْلَى، وابنُهُ أبو الحُسَيْنِ[٢]، ويكفيني هذه الجماعةُ؛ فأنتَ الفَرْدُ[٣]!!

وزعَمَ هذا الشيخُ: أنِّي أَتَّبعُ الهَوَى في ذلكَ، ومَنْ خالفَ الأحاديثَ الصِّحَاحَ وإجماعَ الفُقَهَاءِ[٤]، فهو أَحَقُّ أن يُنْسَبَ إلى اتِّبَاعِ الهَوَى!!

وزعَمَ: أنِّي قد جَحَدتُّ- بما قلتُهُ- فضيلةَ أبي بَكْرٍ، وإنما يُجْحَدُ ما ثبَتَ، فأمَّا ما لا يَصِحُّ، فلا يقالُ: جَحَدَهُ، **وقد ذكَرْتُ أحاديثَ كثيرةً في كتابِ «الموضوعاتِ»**، منها: ما قد وُضِعَ في فَضْلِ أبي بكرٍ[٥]، ومنها: في حَقِّ عليٍّ[٦]- عليهما السَّلَامُ[٧]- وبَيَّنْتُ حالَ مَنْ وَضَعَهَا،

= كما أنه لم يَأْتِنَا عن أبي حَنِيفةَ، ولا مالكٍ، ولا الشافعيِّ: أنه أنكَرَ صلاةَ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ. وهذا هو موضعُ النزاعِ والخلاف.
بل قد ورَدَ عن المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ: أنَّه أقرَّ بصلاةِ النبيِّ ﷺ خلفَ أبي بكرٍ، وكذلكَ مالكٌ، والشافعيُّ، إلا أنه علَّقه على صِحَّةِ الخبرِ. وانظر (ص٢٨٦).

(١) انظر: (ص٢٧٩-٢٨٣).

(٢) تَقدَّمَ ذكرُ مَنْ قال مِنَ الحنابلةِ: بأنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى خلفِ أبي بكر. انظر (ص٢٨٣-٢٨٤).

(٣) لم يَنفردِ عبدُالمغيثِ بهذا القَوْلِ؛ بل ذهَبَ إلى ذلك عددٌ مِنْ مُحقِّقي أهلِ العلمِ؛ ممن تَقدَّمَ عبدَالمغيثِ، أو عاصَرَهُ، أو لحقَهُ- وقد تَقدَّمَ ذكرُهُمْ (ص٢٨٣-٢٨٤)- بلْ إنَّ المُصنِّفَ حكاه عن الحافظِ أبي حاتمِ بن حِبَّانَ، والحافظِ أبي عليٍّ البَرَدانيِّ، وعن بعضِ فُقَهاءِ زمانِهِ، وإنْ كان لم يسمِّه!!
وبناءً عليه فإن عبدَالمغيثِ لم ينفردْ بهذا القولِ.

(٤) قد بيَّنا أنَّه ليس في المسألةِ إجماعٌ، فابنُ الجوزيِّ وعبدُ المغيثِ كلاهما مجتهدٌ، ولكلٍّ منهما سلفٌ.

(٥) انظر: "الموضوعات" (٢/ ٤٠-٦٤).

(٦) انظر: "الموضوعات" (٢/ ٩٢-١٩٦).

(٧) الأَوْلَى أنْ يقالَ: «رَضِيَ اللهُ عنهما»؛ أَمَّا إفرادُ غيرِ الأنبياءِ والرُّسُلِ بالتسليمِ، =

ولا يقالُ: إنَّ جَحْدَهَا تنقيصٌ لفضيلتِهما!!

[٤٩] مِثْلُ ما أخبرَنِي به أبو منصورٍ [القزَّازُ](١)، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتٍ(٢)، قال: أخبرَنَا الحسَنُ بنُ الحُسَيْنِ النِّعَاليُّ(٣)، قال: أخبرَنَا أحمدُ بنُ نَصْرٍ الذَّارعُ(٤)، قال: حدَّثنا صَدَقَةُ ابنُ موسى(٥)، وعبدُاللهِ بنُ حَمَّاد(٦)؛ قالا: حدَّثنا أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ، قال: حدَّثنا

= فقد ذكَرْنَا حُكْمَهُ فيما مَضَى. انظر: (ص٤٣١-٤٣٢).

(١) فِي الأصلِ يشبه أن تكون: «القراد»، وهو: عبدُالرحمنِ بنُ أبي غالبٍ مُحمَّدٍ، أبو منصورٍ القَزَّازُ- نسبةً إلى بَيْعِ القَزِّ وعملِهِ- تَقدَّمتْ ترجمتُهُ (ص٣٧-٣٨).

(٢) هو الخطيبُ البَغْدادي.

(٣) هو: الحَسَنُ بنُ الحُسَيْنِ بن عَبَّاسِ بنِ الفَضْلِ بن المُغِيرَة، أبو عَلِيٍّ، النِّعَالِيُّ، المعروفُ بابنِ دُومَا، قال الخطيبُ: «كان كثيرَ السَّمَاعِ، إلَّا أنه أَفْسَدَ أَمْرَهُ بأنْ أَلْحَقَ لِنَفْسِهِ السَّمَاعَ في أشياءَ لم تكنْ في سَمَاعِهِ»، وُلِدَ سنةَ (٣٤٦هـ)، وتوفِّي سنةَ (٤٣١هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٥٥-٢٥٦)، و"الأنساب" (٥/ ٥٠٨)، و"تكملة الإكمال" (٢/ ٥٥٦)، (٣/ ٥١١)، و"لسان الميزان" (٣/ ٣٦).

(٤) هو: أحمدُ بنُ نَصْرِ بنِ عبدِاللهِ بنِ الفَتْحِ، أبو بَكْرٍ الذَّارِعُ، البغدادِيُّ، قال الخطيبُ: «وفي حديثِهِ نكرةٌ تَدُلُّ على أنَّه ليس بثقةٍ»، وقال الدارقطنيُّ: «دَجَّالٌ»، وقال الذهبيُّ: «وَضَّاعٌ مُفْتَرٍ»، توفِّي سنةَ (٣٦٥هـ). ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (٦/ ٤١٦)، و"الأنساب" (٣/ ٥)، و"ميزان الاعتدال" (١/ ١٦١)، و"المُغْنِي في الضُّعَفاء" (١/ ١٠٦)، و"تاريخ الإسلام" (٢٦/ ٣٣٥)، و"لسان الميزان" (١/ ٦٨٤).

(٥) هو: صَدَقَةُ بنُ موسى بنِ تَمِيم بنِ رَبِيعةَ بنِ ضَمْرَةَ، أبو العَبَّاسِ، وهو جَدُّ أحمدَ بنِ نَصْرِ الذارعِ لأُمِّه، مَا حدَّثَ عنه سوى أحمدَ بنِ نَصْرِ بن عبدِاللهِ الذَّارِعِ، وأكثرَ عَنْهُ، قال الخطيبُ: «رَوَى عنه الذَّارِعُ أحاديثَ مُنْكَرَةً، والحَمْلُ فيها على الذَّارِعِ، وصَدَقَةُ شَيْخٌ مجهولٌ». ترجمتُهُ في: "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٥٤)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ١٧٨)، و"ميزان الاعتدال" (٣/ ٢٧)، و"لسان الميزان" (٤/ ٣١٤)، و"المنهج الأحمد" للعُلَيْمي (٢/ ١١١).

(٦) هو: عبدُاللهِ بنُ حَمَّادٍ القَطِيعِيُّ، قال الخطيبُ- عن هذا الحديثِ-: «لا أعلَمُ =

عبدُالرَّزَّاقِ، [عَنْ][1] مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالمٍ[2]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى ادَّخَرَ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ في أَعْلَى عِلِّيِّينَ قُبَّةً مِنْ يَاقُوتَةٍ بَيْضَاءَ، مُعَلَّقَةً بِالقُدْرَةِ، يَتَخَرَّقُهَا[3] رِيَاحُ الرَّحْمَةِ، لِلْقُبَّةِ أَرْبَعَةُ [آلَافِ][4] بَابٍ؛ يَنْظُرُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِلَا حِجَابٍ**»[5].

= رواه سِوَى الذارعِ عن هذَيْنِ الرجُلَيْنِ، وهما مجهولان، والحملُ فيه عندي على الذارعِ، وأنَّه مما صنعتْهُ يداه، واللهُ أعلم». انظر: "تاريخ بغداد" (١١/ ١٠٨- ١٠٩)، و"تاريخ دمشق" (٣٠/ ١٥٨)، و"اللآلئ المصنوعة" (١/ ٢٦٨).

(١) تصحفت في الأصلِ إلى: «بن».

(٢) هو: سالمُ بنُ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، أبو عُمَرَ، ويقال: أبو عبدِاللهِ، ويقال: أبو عُبَيْدِاللهِ، المدنيُّ الفقيه، قال العِجْليّ: «سالمُ ابنُ عبدِالله مدنيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ»، توفِّي سنةَ (١٠٦هـ)، وقيلَ غيرُ ذلك. ترجمتُهُ في: "التاريخ الكبير" (٤/ ١١٥)، و"الثقات" (٤/ ٣٠٥)، و"تهذيب الكَمال" (١٠/ ١٤٥).

(٣) كذا في الأصلِ، و"تاريخ بغداد" (١١/ ١٠٩)، و"تاريخ دمشق" (٣٠/ ١٥٩)، والجادَّةُ: «تَتَخَرَّقُهَا» على تأنيثِ الفعل، وفي بقيَّةِ مصادرِ التخريج: «تَخْتَرِقُهَا»، لكنْ يتجهُ ما وقَعَ هنا على ما تَقرَّرَ عندَ النُّحَاةِ: أنَّه يجوزُ تذكيرُ الفعلِ وتأنيثُهُ، مع رجحانِ التأنيثِ؛ إذا كان الفاعلُ جمعَ تكسيرٍ؛ كـ «الرِّيَاح» هنا. وقد تَقدَّمَ بيانُ ذلكَ. انظر: (ص٣٩٩).

(٤) في الأصلِ: «ألف»؛ والتصويبُ مِنْ مصادرِ التخريج.

(٥) أخرجَهُ المُصنِّفُ في "الموضوعات" (٢/ ٥٤) بهذا الإسناد.
وأخرجَهُ الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٠٩) بهذا الإسناد.
وأخرجه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ١٥٨-١٥٩) عن أبي منصورٍ القزَّازِ، وأبي النَّجْمِ الشِّيحِيِّ؛ كلاهما عن الخطيبِ، به. ووقَعَ في "تاريخ دمشق": «أبو منصور بن زُرَيْق»، وهو القَزَّازُ؛ نُسِبَ إلى جَدِّه الأعلى؛ كما تَقدَّمَ في ترجمتِهِ.
قال الخطيبُ إِثْرَ روايتِهِ: «هذا الحديثُ باطلٌ مِنْ روايةِ الزُّهْريِّ، عن سالمِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ، عن أبيه، ومِنْ حديثِ مَعْمَرٍ عن الزُّهْريِّ، ومِنْ حديثِ عبدالرَّزَّاقِ عن مَعْمَرٍ، ومِنْ حديثِ أحمدَ بن حنبلٍ عن عبدِالرَّزَّاقِ؛ لا أعلمُ رواه سوى الذَّارِعِ عن هذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، وهما مجهولانِ، والحملُ فيه- عندي- =

= على الذارع، وأنَّه مما صنعَتْهُ يداه، والله أعلم».
وأخرجه أبو العباسِ الزَّوْزَنِيّ في كتاب "شجرة العقل"- كما في "اللآلئ المصنوعة" (١/ ٢٩٢-٢٩٣) من طريقِ أبي بكرِ الأشنانيِّ، عن عبدِالرزاقِ، به. وسيأتي أن الأشنانيَّ هذا كذابٌ دجالٌ كما قال الدارقطنيُّ، وقد يكون الأشنانيُّ يرويه عن الإمام أحمدَ، وسقط من إسنادِ "اللآلئ"
وقال المُصنِّفُ في "الموضوعات" (٢/ ٥٤): «هذا الذارعُ كأنَّه بَلَغَهُ عن الأُشْنَانِيِّ، فسَرَقَهُ ورَكَّبَ له إسنادًا».
والمُصنِّفُ يشيرُ بكلامِه هذا إلى ما أخرجَهُ الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (٣/ ٤٥٩) من طريقِ محمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ ثابتٍ الأُشْنَانِيِّ، عن يحيى بنِ مَعِينٍ، عن عبدِاللهِ بنِ إدريسِ بنِ يَزِيد، عن شُعْبة بن الحَجَّاج، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبدِالرحمنِ بنِ أبي ليلى، عن البَرَاءِ بنِ عازبٍ، عن النبيِّ ﷺ، به.
ومن طريقِ الخطيب أخرجَهُ ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٣٠/ ١٥٩)، والمصنِّفُ في "الموضوعات" (٢/ ٥٣).
قال الخطيبُ: «مَنْ رَكَّبَ هذا الحديثَ على مثلِ هذا الإسنادِ، فما أَبْقَى مِن اطِّرَاحِ الحِشْمَةِ والجُرْأَةِ على الكذبِ شيئًا؛ ونعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلان، ونسألُهُ العِصْمَةَ عن تزيينِ الشيطانِ؛ إنَّه وليُّ ذلك، والقادرُ عليه. قال محمدُ بنُ أبي الفوارسِ: قرأتُ على أبي الحسنِ الدارقطنيِّ قال: مُحمَّدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ إبراهيمَ بنِ ثابتٍ الأُشْنَانيُّ: كذَّابٌ دَجَّالٌ».
وقال المصنِّفُ: «هذا حديثٌ موضوعٌ مما عملته يدُ الأشنانيِّ، وكان كذابًا يضعُ الحديثَ».
وذكَرَ الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٣/ ٦٠٦): أنَّ هذا الحديثَ مِنْ طامَّاته!
وقال السيوطيُّ في "اللآلئ المصنوعة" (١/ ٢٩٣): «ووجَدتُّ له طريقًا»- يعني: حديثَ سالم، عن أبيه- فذكَرَ ما أخرجَهُ الزَّوْزَنِيُّ، عن عبدِالواحدِ بنِ محمَّدٍ الأزديِّ، عن أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ إبراهيمَ البغداديِّ، عن أبي عَمْرٍو حَمْزةَ بنِ القاسمِ، وعمرِو بنِ عَمْرُويَه البَزَّارِ، عن أبي جعفرٍ محمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ أبي شَيْبَةَ، عن أبي خَيْثَمةَ، عن رَوْحِ بنِ عُبَادة، عن شُعْبة، عن الأَعْمَشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيْرةَ، عن النبيِّ ﷺ، به؛ نحوَهُ.
قال ابنُ عراقٍ في "تنزيه الشريعة" (١/ ٣٤٣): «فيه محمدُ بنُ عثمانَ بن أبي شيبةَ، وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ: كذابٌ، وقال ابنُ خراشٍ: يضعُ =

وهذا حديثٌ باطلٌ؛ ما رواه سِوَى الذَّارِعِ، وذَكَرَهُ عن رَجُلَيْنِ مجهولَيْنِ، وأَلْصَقَهُ بأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وما رَوَى أحمدُ هذا قَطُّ[١]؛ قال الدَّارَقُطْنِيُّ[٢]: «الذَّارِعُ كَذَّابٌ دَجَّالٌ».

وليس لقائلٍ أن يقولَ: كيفَ يُرَدُّ هذا؛ فَتُجْحَدَ فضيلةُ أبي بكرٍ؟

فأقولُ: لأبي بكرٍ فضائلُ صحيحةٌ؛ فَمَا يَحْتَاجُ إلى المُحَالِ.

= الحديثَ، وقال مطيّنٌ: عصا موسى تلقفُ ما يأفكون. وعنه حمزةُ بنُ القاسم وعمرِو بن عمرُويَهْ البزارُ، وعنهما عليُّ بنُ إبراهيمَ البغداديُّ، وعنه عبدُالواحدِ ابنُ محمدٍ الأزديُّ، لم أقفْ لهم على حالٍ، والله أعلم». اهـ.
والذي يظهرُ- والله تعالى أعلمُ- أن محمدَ بنَ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ بريءٌ من عهدةِ هذا الحديثِ، والذي يتحملُ تبعتَه هو مَن دونه، والأقربُ أنه إما علي ابن إبراهيم البغدادي، أو عبد الواحد بن محمد الأزدي، ولم يتبينْ حالهما كما قال ابنُ عراقٍ.
وأما محمدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، فقد وثَّقه بعضُ الأئمةِ، وتكلَّمَ فيه آخرون كما يشيرُ إليه كلامُ ابنِ عراقٍ السابق، وكما تجد تفصيله في "لسان الميزان" (٧/ ٣٤٠)، وفي "إرشاد القاصي والداني" (٩٥٥)، ومن أشهر من تكلَّمَ فيه محمدُ بنُ عبدِاللهِ الحضرميُّ المعروف بـ«مطيّن»، وهما قرينانِ، وكلٌّ منهما يقدحُ في الآخرِ، ومن المعلومِ أن كلامَ الأقرانِ لا يعتدُّ به. وأكثرُ الجرحِ المنقول في ترجمةِ محمدِ بنِ عثمانَ هو من طريقِ أبي العباسِ بنِ عقدةَ، وهو غيرُ عمدةَ. فإذا اطّرح كلام مطيّنٍ، والجرح الذي جاء من طريقِ ابنِ عقدةَ، فإن ما سواه مما يمكنُ الجوابُ عنه، أو يحملُ على حالٍ من الأحوالِ التي تحصلُ لبعضِ مَن يتساهلُ في الروايةِ تأوّلًا. انظر التوسعَ في الجوابِ عن ذلك عند الشيخ عبدالرحمن المعلميِّ في "التنكيل" (٢/ ٦٩٤-٦٩٦).

(١) هذا معنى ما قالَهُ الخطيبُ عَقِبَ تخريجِهِ للحديثِ في "تاريخه"، وقد نقلناه عنه في تخريج الحديثِ.

(٢) وذكَرَ قولَه- أيضًا- المُصنِّفُ في "الموضوعات" (٢/ ٥٤)، و"الضعفاء والمتروكين" (١/ ٩١)، والذهبيُّ في "الميزان" (١/ ١٦١)، وفيه: «دجَّال» فقط.

[٥٠] وقد أخبَرَنَا إبراهيمُ بنُ دِينَارٍ[١]، قال: أخبَرَنَا أبو عليٍّ بنُ نَبْهانَ[٢]، قال: أخبَرَنَا الحَسَنُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ دُومَا[٣]، قال/ : أخبَرَنَا أحمدُ بنُ نَصْرٍ الذَّارِعُ، قال: أخبَرَنَا صَدَقَةُ بنُ موسى، قال: حدَّثنا سَلَمةُ بنُ شَبِيبٍ[٤]، قال: حدَّثنا عبدُالرَّزَّاقِ[٥]، قال: حدَّثنا مَعْمَرٌ[٦]، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: قَتَلَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عَمْرَو بنَ عَبْدِ وُدٍّ[٧]، ودخَلَ على النبيِّ ﷺ، فلمَّا رآه النبيُّ ﷺ، كَبَّرَ، فكَبَّرَ المُسلِمون، فقال النبيُّ ﷺ: **«اللَّهُمَّ، أَعْطِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَضِيلَةً لَمْ تُعْطِهَا أَحَدًا قَبْلَهُ، وَلَا تُعْطِيهَا[٨] أَحَدًا بَعْدَهُ»**،

(٣٦

(١) تقدمت ترجمته في شيوخ المصنِّف في المقدمة (ص٤١).
(٢) هو: مُحمَّدُ بنُ سَعِيدِ بن إبراهيمَ بن سَعِيدِ بن نَبْهَانَ، أبو عَلِيٍّ، البَغْدَادِيُّ، الكَرْخِيُّ، الكَاتِبُ، مُسْنِدُ العراقِ، قال السَّمْعَانيُّ: «هو شيخٌ عالمٌ فاضل»، وقال ابنُ نَاصِر: «فيه تَشَيُّعٌ، وكان سَمَاعُهُ صَحِيحًا»، وُلِدَ سنةَ (٤١٥هـ)، وتوفِّي سنةَ (٥١١هـ). ترجمتُهُ في: "المنتَظَم" (١٧/ ١٥٨)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٩/ ٢٥٥)، و"الوافي بالوفيات" (٣/ ١٠٤)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٥١).
(٣) هو: النِّعَالِي الذي تقدمت ترجمته في الحديث السابق.
(٤) هو: سَلَمةُ بنُ شَبِيبٍ، أبو عبدِالرحمنِ الحَجَرِيُّ المِسْمَعيُّ النَّسَائيُّ، نَزِيلُ مَكَّةَ، قال أبو حاتِمٍ: «صدوقٌ»، وقال النَّسَائيُّ: «ليس به بأسٌ»، توفِّي سنةَ (٢٤٧هـ). ترجمتُهُ في: "الجَرْح والتعديل" (٤/ ١٦٤)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (١٢/ ٢٥٦).
(٥) هو: ابنُ هَمَّامٍ الصَّنْعانيُّ.
(٦) هو: ابنُ راشِدٍ.
(٧) انظرْ في مقتلِ عَمْرِو بن عَبْدِ وُدٍّ في غَزْوةِ الخَنْدَقِ على يَدِ عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: "تاريخ الطَّبَريّ" (٢/ ٩٤)، و"الكامل في التاريخ" (٢/ ٧٢)، و"تاريخ الإسلام" (٢/ ٢٩٠)، و"البداية والنهاية" (٤/ ١٠٥).
(٨) كذا في الأصلِ: «ولا تُعطِيهَا»، ومثلُهُ في "الموضوعات". وفي مصادرِ التخريج: «ولا تُعطِهَا» بحذفِ الياء، على أنَّ الفعلَ مجزومٌ بعدَ «لا» الدعائيَّةِ، وفيما وقَعَ هنا وجهان: =

فَهَبَطَ جِبْرَئِيلُ[(١)] - عليه السَّلَامُ - ومَعَهُ أُتْرُجَّةٌ[(٢)] مِنَ الجَنَّةِ، فقال: «إنَّ اللهَ - عزَّ وجلَّ - يَقْرَأُ عليكَ السَّلَامَ، ويقولُ لَكَ: حَيِّي[(٣)] بِهَذِهِ

= **الأَوَّل**: أنْ يَجرِيَ الكلامُ على الخبرِ؛ فتكونَ «لا» نافيةً لا دعائيَّةً؛ فيستقيمُ حينئذٍ رفعُ الفعلِ بعدها؛ والمعنى: أَعْطِهِ فَضِيلَةً أنتَ لَمْ تُعْطِهَا أَحَدًا قبلَهُ، وَأنتَ لا تُعْطِيهَا أَحدًا بعدَهُ.

والثاني: أنْ يكونَ الكلامُ دعاءً؛ ويكونَ وجهُ الفعلِ: «ولا تُعْطِهَا» بحذفِ الياء جزمًا بعدَ «لا» الدعائيَّة؛ كما في مصادرِ التخريج؛ لكنْ ورودُ الياءِ في «تُعْطِيهَا» يُخرَّجُ: إمَّا على لغةِ الإشباع، وإمَّا على لغةِ مَنْ يُجْرِي الفعلَ المعتلَّ الآخِرِ مُجْرَى الفعلِ الصحيحِ عندَ جزمِ مضارعِهِ. وتَقدَّمَ الكلامُ على لغةِ الإشباعِ (ص٢٣٦)، وسيأتي بيانُ لغةِ مَنْ يُجْرِي المعتلَّ مُجْرَى الصحيحِ في التعليقِ على كلمة «حيي» الآتية. وانظُرْ تعليقَنَا على "كتابِ العللِ" لابنِ أبي حاتم، المسألة (٢٢٨).

(١) قولُهُ: «جِبْرَئِيلُ» تَقدَّمَ ضبطُهُ، واللغاتُ التي فيه. انظر: (ص٥٧٢).

(٢) الأُتْرُجَّةُ - ويقالُ فيها: تُرُجَّة، وأُتْرُنْجَة، وتُرُنْجَة -: شجَرُ فاكهةٍ له ثَمرٌ، طَيِّبُ الرِّيح، طَيِّب الطَّعْم، وهِي أحسَنُ الثمارِ الشَّجَرِيَّةِ وأنفسُهَا عندَ العَرَبِ؛ لحسنِ مَنْظَرِها، وتُجمَعُ كلُّها على صيغةِ اسمِ الجنسِ الجَمْعيِّ بحذفِ التاءِ، وعلى جمعِ المؤنَّثِ السالم؛ فيقال: أُتْرُجٌّ وأُتْرُجَّات، وكذا البواقي. انظر: "عمدة القاري" للعيني (٢٥/ ٢٠٠)، و"مرقاة المفاتيح" (٥/ ١٠)، و"فيض القدير" (٥/ ٥١٣)، و"تاج العروس" (ت ر ج).

(٣) كذا في الأصلِ بياءَيْنِ، ومثلُهُ في "الموضوعات" الطبعة القديمة (١/ ٣٩٠)، والجادَّة: «حَيِّ»؛ كما في بقيَّة مصادرِ التخريج؛ لأنَّه خطابٌ لمذكَّر، لكنَّ ما وقَعَ هنا عربيٌّ صحيحٌ، ويُخرَّجُ على وجهَيْن:

الأَوَّلُ: أنَّه جارٍ على لغةِ بعضِ العَرَبِ؛ يُجْرُونَ الفعلَ المعتلَّ الآخِرِ (الناقص) مُجْرَى الفعلِ الصحيحِ؛ فيَجْزِمونَ مضارعَهُ ويَبْنُون أمره بِحَذْفِ الحركة المقدَّرةِ على حرفِ العلَّة، كما يَجْزِمُ ويبني جميعُ العرَبِ الفعلَ الصحيحَ الآخِرِ، بحذفِ الحركةِ الظاهرة؛ فيقولونَ في المضارعِ: لم يَسْعَى، ولم يَرْمِي، ولم يَدْنُو، ويقولونَ في الأمرِ: اسْعَى، وحَيِّي، وادْنُو؛ وحرفُ العلَّةِ على هذا: هو لامُ الكلمة. انظرْ تفصيلَ ذلك في: "أمالي ابن الشجري" (١/ ١٢٨-١٢٩)، و"الإنصاف" لابنِ الأنباريِّ (١/ ٢٣-٣٠)، =

عَلِيَّ بنَ أبي طالبٍ»، فدَفَعَهَا إليه، فانْفَلَقَتْ في يَدِهِ فِلْقَتَيْنِ، فإذا فيها حَرِيرَةٌ بَيْضَاءُ، مكتوبٌ فيها سَطْرَينِ[1] بِصَفْرَاءَ: «تحيَّةٌ مِنَ الطالبِ الغالبْ، إلى عليِّ بنِ أبي طالبْ»[2].

= و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٦٣٠)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ١٠٨).
والثاني: أنَّه من باب الإشباع؛ فإنَّ الفعلَ هنا بُنِي على حذفِ حَرْفِ العِلَّةِ؛ فصار «حَيِّ»، ثم أُشبِعَتِ الكسرةُ فتولَّدت ياءُ الإشباع، فصارتْ: «حَيِّي»، والإشباعُ لغةٌ تَقدَّمَت (ص٢٣٦).

(١) كذا في الأصلِ ومصادرِ التخريج، والجادَّةُ: «سطران»؛ لأنَّه نائبٌ عن الفاعلِ لاسم المفعول: «مكتوب»، غيرَ أنَّ المثبتَ صحيحٌ في العربية، وفيه وجهان:
الأوَّل: أنَّ الأصل: «سَطْران»؛ إلَّا أنَّ الألفَ أُمِيلَتْ نحوَ الياء، فكُتِبَتْ ياءً.
وانظر في الكلام على الإمالة: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٨٠)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٣٨٥-٣٨٧).
والثاني: أنَّ «فيها» هو نائبُ الفاعل، و«سَطْرَيْنِ»: باقٍ على مفعوليَّته؛ فبَقِيَ منصوبًا؛ وهذا جائزٌ على مذهبِ الكوفيِّينَ، وابنِ مالكٍ، وأبي عُبَيْد.
انظر في ذلك: "شواهد التوضيح" (ص٢٢٦-٢٢٧)، و"همع الهوامع" (١/ ٥٨٥).

(٢) أخرجه المُصنِّفُ في "الموضوعات" (٢/ ١٧١-١٧٢) بهذا الإسناد، وقال: «هذا حديثٌ لا نَشُكُّ في وضعِهِ، وأنَّ واضعَهُ الذارعُ؛ قال الدَّارَقُطْنِيُّ: هو كذَّابٌ دجَّالٌ».
وأخرجَهُ الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (١/ ١٦٢) فقال: «أُنبئت عن ابن كليبٍ، أنبأنا ابنُ نَبْهَانَ، أنبأنا الحَسَنُ بنُ دِينَارٍ، أنبأنا أبو بكرٍ الذَّارعُ...»، فذكره، ثم قال: «هذا مِنْ إفكِ الذارعِ». وكذا وقع في مطبوع "الميزان": «الحَسَن بن دِينَار»، وصوابه: «الحَسَن بن دُوما»، كما في "لسان الميزان" (١/ ٦٨٤).
وأخرجه إبراهيمُ بنُ محمدٍ البيهقيُّ في "المحاسن والمساوئ" (ص٣٩) فقال: حدثنا إبراهيمُ بنُ أحمدَ الغضايريُّ بإسنادٍ يرفعُهُ إلى أبي مالكٍ الأشجعيِّ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «هبَطَ عليَّ جِبْرِيلُ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فقال: يا مُحمَّدُ، إنَّ ربَّكَ- تَبَارَكَ وتَعَالى- يُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وقال: ادْفَعْ هذه الأُتْرُجَّةَ إلى ابنِ عَمِّكَ ووَصِيِّكَ عليِّ بن أبي طالب، فدَفَعْتُهَا إليه، فَوَضَعتها في كَفِّهِ، =

وهذا مِمَّا وَضَعَهُ الذَّارِعُ أيضًا، ولا يقالُ: إن[1] بِجَحْدِهِ: إنَّك تُنْكِرُ فضيلةَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ- عليه السَّلَامُ[2]- لأنَّ الفضائلَ إنَّما تَثْبُتُ بالنَّقلِ الصَّحيحِ، ولو قيل لنا: إنَّ أبا بكرٍ- أو عليَّ بنَ أبي طالبٍ- قد مَضَى إلى مَكَّةَ في ليلةٍ، أنكَرْنَا ذلكَ، لا لأنَّهما لا يَسْتَحِقَّانِ، لكنْ لكونِهِ ما صَحَّ؛ وإلَّا فنَحْنُ نَرْوِي عن «مَعْرُوفٍ»[3] مِثْلَ هذا[4].

= فانْفَلَقَتْ بنِصْفَيْنِ، فخَرَجَ منها رَقٌّ أَبْيَضُ مكتوبٌ فيه: مِنَ الطَّالِبِ الغَالِبْ، إلى عَلِيِّ بن أبي طالبْ».

وهذا إسنادٌ تالفٌ، فالبيهقيُّ مصنفُ كتاب "المحاسن والمساوئ" غيرُ معروفٍ، وشيخُه إبراهيمُ بنُ أحمدَ الغضايريُّ لم نجدْ له ذِكرًا إلا في هذا الكتابِ، ولم يذكرِ البيهقيُّ سندَ الحديثِ حتى ننظرَ فيه، والله أعلم.

(١) كذا في الأصل!

(٢) الأَوْلَى أنْ يقالَ: «رَضِيَ اللهُ عنه»؛ أمَّا إفرادُ غيرِ الأنبياءِ والرُّسُلِ بالتسليمِ، فقد ذكَرْنَا حُكْمَهُ فيما مَضَى. انظر: (ص٤٣١-٤٣٢).

(٣) هو: مَعْرُوفُ بنُ فَيْرُوزَ ويقالُ: ابنُ الفيرزان، أبو محفوظٍ الكَرْخِيُّ، البغداديُّ، مِنْ عُبَّادِ أهلِ العِرَاقِ وقُرَّائِهِمْ، ممَّن له الحكاياتُ الكثيرةُ في كراماتِهِ واستجابةِ دعائِهِ، وهو مِنْ رُفَقاءِ بِشْرِ بن الحارثِ، ليس له حديثٌ يُرْجَعُ إليه. توفِّي ببغدادَ سنةَ (٢٠٠هـ)، وقيل: سنةَ (٢٠٤هـ)، والأَوَّلُ أصح.
ترجمتُهُ في: "الثقات" لابن حبان (٩/ ٢٠٦)، و"طبقات الصوفية" (١/ ٨٠)، و"تاريخ بغداد" (١٥/ ٢٦٣)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٣٨١)، و"الأنساب" (٥/ ٥١)، و"وفيات الأعيان" (٥/ ٢٣١)، و"سِيَرِ أعلامِ النبلاء" (٩/ ٣٣٩)، و"مرآة الجنان" (١/ ٤٦٠).

(٤) يشير المُصنِّفُ- هنا- إلى ما رواه الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (١٥/ ٢٦٧) من طريقِ أحمدَ بنِ جعفرِ بنِ حمدانَ القطيعيِّ، عن العباسِ بنِ يوسفِ الشكليِّ، عن سعيدِ بنِ عثمانَ، عن مُحمَّدِ بنِ منصورٍ، قال: مَضَيْتُ يومًا إلى معروفٍ الكَرْخيِّ، ثم عدتُّ إليه من غدٍ، فرأيتُ في وجهه أثرَ شجَّةٍ، فهِبْتُ أن أسألَه عنها، وكان عنده رجلٌ أجرأُ عليه مني، فقال له: يا أبا مُحَمَّدٍ، كنا عندك البارحةَ ومعنا مُحَمَّدُ بنُ منصورٍ، فلم نَرَ في وجهك هذا الأثرَ، فقال له معروفٌ: خذْ فيما تنتفعُ به، فقال له: أسأَلُك بحقِّ اللهِ! قال: فانتفض =

= معروفٌ، ثم قال له وَيْحَكَ! ما حاجتُك إلى هذا؟ مَضَيْتُ البارحةَ إلى بَيْتِ اللهِ الحَرَامِ، ثمَّ صِرْتُ إلى زَمْزَمَ، فشَرِبْتُ منها، فزَلَّتْ رِجْلِي، فنَطحَ وَجْهِي البابَ، فهذا الذي تَرَى مِنْ ذلكَ.
ومن طريقِ الخطيبِ أخرجها ابنُ الجوزيِّ في "المنتَظَم" (١٠/ ٨٨)، و"مناقب معروف" (ص١٤٩-١٥٠).
ومتنُ هذه الحكايةِ منكرٌ، وفي سندِها سعيدُ بنُ عثمانَ بنِ عياشٍ، أبو عثمانَ الحناطُ، الفندقيُّ، البغداديُّ، الصوفيُّ، ترجم له الخطيبُ البغداديُّ في "تاريخ بغداد" (١٠/ ١٤٣-١٤٤)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٢٢٨-٢٣٠)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.
وأخرجها القشيريُّ في "الرسالة" (ص٥٨٥-٥٨٦)، وابنُ الجوزيِّ في "مناقب معروف" (ص١٤٩) من طريقِ أبي العباسِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ مسروقٍ الطوسيِّ، عن محمدِ بنِ منصورٍ. . .، فذكرها. وفي سَندِها أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ مسروقٍ الطوسيُّ، قال عنه الدارقطنيُّ: «ليس بالقويِّ، يأتي بالمعضلاتِ». "سؤالات حمزة السهمي" (١٦٥).
وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ أنَّه لا يُنكِرُ ثبوتَ هذه الحكايةِ عن معروفٍ الكَرْخيِّ رَحِمَهُ اللهُ على اعتبارِ أنها من الكراماتِ التي تحصلُ للأولياءِ الصالحينَ.
والذي عليه جماهيرُ أهلِ السُّنَّةِ جوازُ ظهورِ أمرٍ خارقٍ للعادةِ على يَدِ مؤمنٍ ظاهرِ الصلاحِ إكرامًا مِنَ الله تعالى له، ويسمَّى وَلِيًّا.
والوليُّ- في هذا المقام-: هو العارفُ باللهِ تعالى وبصفاتِهِ حسَبَ الإمكان، والمُواظِبُ على الطاعاتِ، المجتَنِبُ للمعاصي؛ بمعنى: أنَّه لا يَرتكِبُ معصيةً بدونِ تَوْبةٍ، وليس المرادُ: أنه لا يقعُ منه معصيةٌ بالكليَّةِ؛ لأنَّه لا عِصْمةَ إلَّا للأنبياءِ، وذلكَ خلافًا لمن أنكرَ الكراماتِ من المعتزلةِ والجهميَّةِ وبعضِ الأشاعرةِ؛ كأبي إسحاقَ الإسفراييني، وأبي عبدالله الحَلِيمِيِّ، وغيرِهما.
واستَدَلَّ أهلُ السنةِ على جوازِ كَرَاماتِ الأولياءِ: بأنه لا يلزمُ على فرضِ وقوعِهَا محالٌ، وكلُّ ما كان كذلكَ فهو جائزٌ؛ واستدلُّوا على وقوعها بما جاء في القرآنِ الكريم في سورةِ آل عِمْرَان: (٣٧-٣٨) في قِصَّةِ مَرْيَمَ وزكريا، وكذلكَ بقصةِ أهلِ الكَهْفِ؛ وبما وقَعَ للصحابةِ مِنْ كراماتٍ في حياتِهِمْ، وبَعْدَ موتهم.
ولا تزالُ الكَرَاماتُ تقَعُ لِصُلَحاءِ المؤمنينَ؛ لأنَّ الله- جَلَّتْ قدرتُهُ- وعَدَ أنْ يَنْصُرَهم ويُعِينَهُمْ ويُؤيِّدَهم. =



= وكراماتُ الأولياءِ هي البُشْرَى التي عجَّلَها اللهُ لهم في الدنيا؛ فإنَّ المرادَ بالبُشْرَى: كلُّ أَمْرٍ يَدُلُّ على وَلَايَتِهِمْ، وحُسْنِ عاقبتِهم، كما أنَّ الكرامةَ مِنْ جنسِ المُعْجِزةِ؛ تدلُّ أعظَمَ دَلَالةٍ على كمالِ قُدْرةِ اللهِ سبحانَهُ، ونفوذِ مشيئتِهِ، وأنَّه فَعَّالٌ لما يريدُ، وأنَّ له فوقَ هذه السُّنَنِ والأسبابِ المعتادةِ سُنَنًا أخرى لا يَقَعُ عليها علمُ البَشَرِ، ولا تدركُهَا أعمالُهم.

وانظُرْ في تفصيلِ ذلكَ: "كَرَامات الأولياء" لهبة الله بن الحَسَن الطَّبَريِّ اللَّالَكَائيِّ، و"النُّبُوَّات"، و"الفُرْقان بين أَوْلِياءِ الرحمن، وأولياءِ الشَّيْطان"، و"الفُرْقان بين الحَقِّ والباطل" لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة، و"الإنصاف في حقيقةِ الأولياء وما لهم" للصَّنْعاني.

وأما هذه الحكايةُ التي ذكرها المصنِّفُ عن معروف الكرخيِّ رَحِمَهُ اللهُ: فإنها واحدةٌ من غثاءٍ كثيرٍ يرويه المتصوفةُ، وقد يتساهلُ في روايتِه بعضُ أهلِ العلم المعتبرين؛ لأنه لم يظهرْ لهم منه ما ظهر لغيرِهم. ومن نظر في واقعِ الحركةِ الصوفيةِ وجد إغراقَها في ذكرِ أمثالِ هذه الحكاياتِ التي يظهرُ عليها أثرُ الوضعِ والاختلاقِ من جهاتٍ عدةٍ، فانظرْ لهذه الحكايةِ وسياقِها المتكلفِ الذي يَصلُ بك إلى أن معروفًا الكرخيَّ حصل له هذا الإسراءُ كما حصل للنبيِّ ﷺ، ولم يحصلْ هذا لصحابتِه ﷺ، وهم خيرُ القرونِ، ومنهم العشرةُ المبشرون بالجنةِ، ومنهم الخلفاءُ الراشدون: أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ رضي الله عنهم أجمعين.

جوابُ المُصنِّفِ عما اتهمه به عبدُالمغيثِ من قصدِهِ دفعَ فضيلةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه.

فَصْلٌ

وقد نَسَبَنِي هذا الشيخُ إلى أنِّي قَصدتُّ دَفْعَ فضيلةِ أبي بكرٍ.

وهذا قَبِيحٌ؛ لا يَصْدُرُ إلا مِنْ عَامِّيٍّ لا يَعْرِفُ مقاديرَ العلماءِ.

ولا يجوزُ أن يقالَ هذا عنِّي؛ لوجهَيْنِ:

أحدُهما: أنِّي مِنْ أولادِ أبي بَكْرٍ[1]، وأهلي يَعْلَمُونَ ذلك، وعندي خَطُّ شيخِنَا أبي الفضلِ بْنِ ناصرٍ[2] يَنْسُبُني إلى أبي بكرٍ؛ فكَيْفَ أَبْخَسُ أبي حَقَّهُ؟!

والثاني: أنَّه قد عَلِمَ الخلائقُ مَذْهَبِي ونُصْرَتِيَ السُّنَّةَ، وما عَرَفَ الناسُ حَنْبَلِيًّا سُنِّيًّا لا يُحِبُّ أبا بكرٍ، وأَصْلِي مِنْ نَهْرِ القَلَّائِينَ[3]، وربَّاني أبو الفَضْلِ بنُ ناصرٍ، وأبو الحَسَنِ الزَّاغُونيُّ، وسمعتُ مِنَ المشايخِ الحنابلةِ، وبينهم رُبِيتُ، واعْتِقَادِي اعْتِقَادُهُمْ[4]، وأَنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ أفضلُ مِنْ جَمِيعِ الصحابةِ، ولي- بحمدِ اللهِ- مِئَةٌ وأربعونَ مُصَنَّفًا

---

(١) انظرْ نسَبَ المُصنِّفِ في ترجمتِهِ في مُقدِّمةِ التحقيق (ص١٩-٢٠).

(٢) هو: مُحمَّد بنُ ناصرٍ، تَقَدَّمتْ ترجمته (ص٣٩-٤١).

(٣) وضَعَ الناسخُ شَدَّةً على اللام.
وتقدم في المقدمة (ص٢٣) أن نَهْرَ القَلَّائِينَ: هو: مَحلَّةٌ كبيرةٌ في غربيِّ بَغْدادَ، مُتَّصِلةٌ بالكَرْخِ مِنَ الشَّرْقِ، نُسِبَ إليها جماعَةٌ مِنَ المحدِّثين، ونَهْرُهَا يلتقي في دِجْلَةَ تحتَ الفرضة.
والمُصنِّفُ يشيرُ بذلكَ إلى أنَّه نشَأَ ورُبِّيَ في بيئةٍ سُنِّيَّةٍ حنبليَّة؛ فإنَّ أهلَ نَهْرِ القَلَّائِينَ مَشْهُورُونَ بكونِهِمْ سُنِّيَّةً حنابلةً، بخلاف جيرانِهِمْ أهلِ الكَرْخِ: فكلُّهم شِيعَةٌ إماميَّةٌ لا يوجَدُ فيهم سُنِّيٌّ أَلْبَتَّةَ؛ كما في "معجم البلدان" (٤/ ٤٤٨).

(٤) انظر: الكلامَ على اعتقادِ المصنِّفِ في مقدِّمةِ التحقيق (ص٥٥-٦٢).

في كُلِّ فَنٍّ مِنَ العلومِ[١]، وما أَحْسِبُ هذا الشيخَ يُحْسِنُ يَقْرَأَهَا[٢].

وأقولُ- بِحَمْدِ اللهِ-: لو وَصَلَ هذا المُصَنَّفُ[٣] إلى مَشَايِخِ[٤]

---

(١) وقد أَلَّف المُصنِّفُ بعدَ ذلكَ عددًا كبيرًا من المصنَّفات؛ وانظرْ ما سطَّرناه عن مؤلَّفاتِهِ في ترجمتِهِ مِنْ مقدِّمة التحقيق.

(٢) هذا القولُ مِنَ المصنِّف- عفا الله عنه- غُلُوٌّ وإجحافٌ!! وانظُرْ ترجمةَ عبدِالمغيث الحَرْبيِّ في مقدِّمة التحقيق.
وقولُه: «يقرأها»؛ كذا رُسِمَ في الأصلِ بالألفِ بعدَ الراءِ؛ وله توجيهانِ:
الأوّل: على أنَّ الفعلَ منصوبٌ بـ «أَنْ» مضمرةٍ قبله؛ والتقديرُ: يُحْسِنُ أَنْ يَقْرَأَها؛ وهذا جارٍ على قواعدِ رسمِ الهمزةِ المتوسِّطةِ والمتطرِّفةِ كلتَيْهما؛ وإضمارُ «أَنْ» في مثلِ هذا لغةُ الشافعيِّ. انظر: تعليقَ الشيخ أحمد شاكر على "الرِّسَالة" (ص ١٦٨ و٧٣١ و١٧٣٢).
والثاني: أنَّ الفعل مرفوعٌ: «يَقْرَأُها»؛ لأنَّه لم يَسبقْهُ ناصبٌ ولا جازمٌ؛ وهذا لغةُ جمهورِ العَرَبِ إذا حُذِفَتْ «أنْ»، ارتَفَعَ الفعلُ وجوبًا، وقد رُسِمَتِ الهمزةُ المضمومةُ على الألفِ على اعتبارِ أنَّها همزةٌ مُتطرِّفةٌ مفتوحٌ ما قبلها، والضميرُ: «ها» على نيَّةِ الانفصال؛ وهذا رسمٌ قديمٌ معمولٌ به عندَ البعضِ حتَّى الآنَ؛ والراجحُ في مثلِهِ أن يرسمَ على واوٍ: «يَقْرَؤُها»؛ لأنَّ «ها» ضميرٌ متصلٌ، جعَلَ الهمزةَ متوسِّطةً؛ فكُتِبَتْ على قواعدِ الهَمَزاتِ المتوسِّطة.
وانظرْ في حكم رَفْعِ المضارع ونصبه بعد حذف «أن»: "سر صناعة الإعراب" لابن جني (١/ ٢٨٥)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٢٦٣-٢٦٤)، و"مغني اللبيب" (٢/ ٦٠٥)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٠-٣١)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٥٨٠- الشاهد رقم ٦٧٣).

(٣) يعني: كتابَهُ هذا: «آفَة أصحابِ الحديث»!!

(٤) كذا في الأصلِ: «مشايخ»، والجادَّةُ: «مشايخي»؛ بإثباتِ ياءِ المتكلِّم؛ غيرَ أنَّ حذفَ هذه الياءِ جائزٌ في العربيَّة؛ وهذا مِنْ بابِ الاجتزاءِ بالحَرَكاتِ عن حروفِ المَدِّ؛ وهي لغةُ هوازنَ وعليا قيسٍ؛ فحُذِفَتْ هنا الياءُ، وبقيتِ الكسرةُ قَبْلَها دليلًا عليها؛ فيقالُ: «غُلَامِ»، و«مَشَايِخِ»؛ في غُلَامِي، ومَشَايِخِي؛ ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿... فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ... ﴿١٨﴾﴾ [الزُّمَر: ١٧-١٨]، والأصلُ: عِبَادِي. =

الَّذِينَ استَفَدتُّ مِنْهُمْ، لاستفادُوهُ[١]، ولقد جَمَعْتُهُ في خمسةِ أَيَّام، أكثرُهَا في أشغالِ غيرِهِ!! ولقد صَنَّفْتُ كتابِيَ المسمَّى بـ«التَّلْقِيحِ»[٢]، وقرأتُهُ على شيخِنَا أبي الفَضْلِ بنِ ناصرٍ- وأنا حينئذٍ صَبِيٌّ- فكتَبَ لي بخطِّه على كتابي: «قَرَأَ عَلَيَّ فُلَانٌ هذا الكتابَ؛ فَوَجَدتُّهُ قَدْ أجادَ تصنيفَهُ، وأحسَنَ تأليفَهُ، وجَمَعَهُ ولم يُسْبَقْ إلى هذا الجَمْعِ، ونَظَمَهُ عِقْدًا زَانَ به التصانيفَ...»، في كلامٍ كبيرٍ[٣]، خَتَمَهُ بالدُّعَاءِ لي[٤]/. (٣٧)

وحَدَّثَنِي الشيخُ أبو مُحمَّدٍ عبدُالعَزِيزِ بنُ الأَخْضَرِ المُحدِّثُ، عن شيخِنا أبي الفَضْلِ بنِ ناصرٍ؛ أنَّه كان يقولُ عنِّي: «إذا قرَأَ عَلَيَّ فُلَانٌ، استَفَدتُّ بقراءتِهِ، وأَذْكَرَنِي ما قد نَسِيتُهُ»، ولقد كنتُ أَرُدُّ أشياءَ على شيخِنا أبي الفَضْلِ، فَيَقْبَلُهَا مِنِّي.

ولا أُطِيلُ في هذا؛ فَيَكُونَ تزكيةً لنفسي، وعلى العالِمِ أنْ يقولَ

= هذا؛ ولعلَّ الذي سَوَّغَ حذفَ الياءِ هنا: وجودُ همزةِ الوصلِ بعدَهَا في كلمةِ: «الَّذِينَ»؛ كما في آيةِ الزُّمَر؛ واللهُ أعلم.
وانظرْ تفصيلَ ذلك وشواهدَهُ في: "الخصائص" لابن جني (٣/ ١٣٣-١٣٤؛ باب في إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٨٤، ٨٧)، و"شرح الأشموني" (٢/ ١٩٤-١٩٦ طبعة دار الكتب العلمية)، و"همع الهوامع" للسيوطي (٢/ ٥٣١-٥٣٢، مسألة المضاف لياء المتكلم).

(١) أي: لاستفادُوهُ مِنِّي؛ وحُذِفَ المتعلَّقُ للعلم به.

(٢) هو كتابُهُ: "تَلْقيحُ فُهُوم أهلِ الأَثَرْ، في عيونِ التَّاريخ والسِّيَرْ".

(٣) كُتِبَتْ في الأصلِ بدونِ نقطٍ؛ فتحتَمِلُ أنْ تكونَ: «كبير»، و«كثير»، ولعلَّ ما أثبَتْنَاهُ أولى وأليق.

(٤) توفِّي أبو الفَضْلِ بنُ ناصرٍ سنةَ (٥٥٠هـ)؛ كما تَقَدَّمَ في ترجمتِهِ (ص٤٠)؛ وعلى ذلكَ: فيكونُ كتابُ المُصنِّفِ: "تَلْقيحُ فُهُوم أهلِ الأَثَرْ" قبلَ سنةِ (٥٥٠هـ)، أي: قبلَ وفاةِ المُصنِّف بـ (٤٧) سنةً.

الحَقَّ له وعليه.

وهذه حالةٌ جَرَتْ لأبي بَكْرٍ، فأَخْبَرْنَا بالصَّحيحِ، ولا وَجْهَ لِلَوْمِنَا، ولولا ما قَصَدتُّهُ مِنْ إِبَانَةِ الحقِّ لِلْمُبْتَدِئِينَ، لكان الإضرابُ عن إجابةِ الجُهَّالِ أَوْلَى!!

تَمَّ الكِتَابُ
والحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِينْ
وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ خَلْقِهْ، ومُظْهِرِ حَقِّهْ(١)
وعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الكِرَامِ أَجْمَعِينْ



(١) عبارةُ: «ومُظْهِرِ حقِّه» المرادُ بها: نبيُّ اللهِ ورسولُهُ مُحمَّدٌ ﷺ؛ لأنَّه لم يُخْفِ شيئًا مما بعَثَهُ اللهُ تعالى به إلى الناسِ؛ بَلْ لقد بَلَّغَ الرِّسالَهْ، وأَدَّى الأَمَانَهْ، ونصَحَ الأُمَّهْ، وكشَفَ اللهُ به الغُمَّهْ؛ فصلواتُ اللهِ وتسليماتُهُ عليه وعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ أجمعين.
ولم نقفْ على هذه العِبَارةِ: «ومُظْهِرِ حقِّه»، إلَّا فيما ورَدَ في آخِرِ "عُيُون الأخبار" لابنِ قُتَيْبَةَ (٤/ ١٤٥)، وفيه: «والحمدُ للهِ رَبِّ العالمين، وصلاتُهُ وسلامُهُ على خَيْرِ خَلْقِه، ومُظْهِرِ حَقِّه، مُحمَّدٍ وآلِهِ أجمعين».
وكذا ما جاء في كلام الناسخ مِنْ خاتمةِ "مُسْنَدِ أبي يعلى" (١٣/ ٥٥٠/ ط. حُسَيْن سَلِيم أَسَد)، و(٦/ ٥٠٨/ ط. إرشاد الحَقِّ الأَثَري)، وفيه: «والحمدُ للهِ حَقَّ حمدِه، وصلواتُهُ وسلامُهُ على خَيْرِ خَلْقِه، ومُظْهِرِ حَقِّه، مُحمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ».
وقد وردَتْ هذه العبارةُ أيضًا في "المُفْرَدات في غريبِ القرآن" للراغبِ الأصفهانيِّ (ص٥٣/ ت. صَفْوان داوودي)؛ وذلكَ في إحدى نسخِ الكتابِ؛ كما أشارَ إليه محققُه.

القسمُ الثالثُ

الفهارسُ الفنّيّةُ

وهي:

١- فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ.

٢- فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

٣- فِهْرِسُ الآثَارِ (مُرَتَّبَةً عَلَى المَسَانِيدِ).

٤- فِهْرِسُ الحِكَمِ والأَمْثَالِ.

٥- فِهْرِسُ الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ.

٦- فِهْرِسُ الأَعْلَامِ المُتَرْجَمِينَ، وغَيْرِ المُتَرْجَمِينَ.

٧- فِهْرِسُ آرَاءِ المُصَنِّفِ واخْتِيَارَاتِهِ.

٨- فِهْرِسُ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ (الرُّوَاة الذين تُكُلِّمَ فيهم بِجَرْحٍ أو تَعْدِيلٍ).

٩- فِهْرِسُ غَرِيبِ اللُّغَةِ.

١٠- فِهْرِسُ مَسَائِلِ العَرَبِيَّةِ.

١١- فِهْرِسُ مَصَادِرِ المُصَنِّفِ وَمَوَارِدِهِ (الْكُتُبُ الَّتِي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ).

١٢- ثَبَتَ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ وَمَرَاجِعِهِ.

١٣- فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ.

١- فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ



٢- فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

(ب)

(ج)

(س)

(ص)

(ع)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ي)



٣- فِهْرِسُ الْآثَارِ والأقوالِ (مُرَتَّبَةً عَلَى المَسَانِيدِ)

أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ أبو عبدِاللهِ الشَّيْبانيُّ

الأَوْزاعيُّ

أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ

حُذَيْفَةُ بنُ اليَمَانِ

زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ

سُفْيَانُ بنُ سَعِيدِ بنِ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ

سُلَيْمانُ بنُ الأَشْعَثِ أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ

عَائِشَةُ

عبدُاللهِ بنُ عبّاسٍ

كَعْبُ بنُ مَالِكٍ

المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ



٤- فِهْرِسُ الحِكَمِ والأَمْثَالِ



٥- فِهْرِسُ الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ



٦- فِهْرِسُ الأَعْلَامِ المُتَرْجَمِينَ، وغَيْرِ المُتَرْجَمِينَ(١)

حرف الألف

---

(١) لم نعتبرْ «أل» و«ابن» و«أبو» و«أبي» و«أم»؛ فـ«أبو حفص» و«ابنُ الحُصَين» في حرفِ الحاءِ، و«ابن أبي قُحافة» في القافِ. ولم نفرقْ بين الرجالِ والنساءِ والكُنى والأنسابِ والألقابِ، واستعملنا الإحالات بالعلامة (=)، واجتهدنا أن تكونَ أرقام الصفحات عندَ أكثرِ الصِّيَغِ ذكرًا في هذا الكتابِ.

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء



٧- فِهْرِسُ آرَاءِ المُصَنِّفِ واخْتِيَارَاتِهِ



٨- فِهْرِسُ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ
(الرُّوَاة الذين تُكُلِّمَ فيهم بِجَرْحٍ أو تَعْدِيلٍ)

٢٦. سهلُ بنُ عبدالله بن بريدة المروزيُّ:

٢٧. سيفُ بنُ عمرَ التميميُّ البرجميُّ:

٢٨. شبابةُ بنُ سوارٍ الفزاريُّ مولاهم أبو عمرٍو المدائنيّ:

٢٩. صالحُ بنُ نبهانَ مولى التوأمةِ الجمحيُّ أبو محمد المدنيُّ:

٩- فِهْرِسُ غَرِيبِ اللُّغَةِ

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ص)

(ق)

(ك)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

١٠- فِهْرِسُ مَسَائِلِ العَرَبِيَّةِ

أولاً: مسائلُ النَّحْوِ

بابُ المُعْرَبِ والمَبْنِيِّ

النَّكِرَة والمَعْرِفة

بابُ الضَّمِير

بابُ الِاسْمِ الموصولِ

بابُ المعرَّفِ بـ «أَلْ»

بابُ الفاعلِ

بابُ النائبِ عن الفاعِلِ

بابُ المفعولِ به

بابُ الحَال

بابُ حروفِ الجَرِّ

بابُ الإِضَافة

بابُ إعمالِ المَصَادِر

بابُ أبنيةِ المصادِر

التوابع

باب النَّعْت

باب العطف

بابُ التَّرْخِيم

بابُ أسماءِ الأفعالِ والأَصْوَاتِ

بابُ إعرابِ المضارع

رفعُ المضارع

نَوَاصِبُ المضارِع

جوازمُ المضارِع

بابُ الشَّرْط

ثانيًا: مسائل الصَّرْف

بابُ أوزانِ الأَفْعَالِ

بابُ أوزانِ الأسماءِ

بابُ المُذَكَّرِ والمؤنَّثِ

بابُ المقصورِ والمَمْدُود

بابُ الجُمُوعِ

بابُ الإعلالِ والإبدالِ

بابُ الإِدْغَامِ

بابُ الوَقْفِ

بابُ الإِمَالة

بابُ التَّصْرِيف

ثالثًا: الإملاءُ أو الْخَطّ

بابُ الهَمْزة

بابُ الأَلِفِ اللَّيِّنة

رابعًا: مَسَائِلِ اللُّغَةِ

بابُ شَجَاعةِ العَرَبِيَّة

بابُ التَّضْمِينِ في العربيَّة

بابُ الاجتزاءِ بالحركاتِ عَنْ حروفِ الْمَدِّ

بابُ الإِشْبَاع

خامسًا: مَسَائِلُ البَلَاغَة

البَدِيع



١١- فِهْرِسُ مَصَادِرِ المُصَنِّفِ وَمَوَارِدِهِ (الْكُتُبُ الَّتِي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ)[1]

(١) انظر مصادر المؤلِّفِ عامةً (ص ١٥٤-١٥٦).



١٢- فِهْرِسُ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ وَمَرَاجِعِهِ

١. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير؛ لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمذاني (٥٤٣هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، الجامعة السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢. الإبانة عن أصول الديانة؛ لأبي الحسن علي بن إسماعيل، ابن أبي موسى الأشعري (٣٢٤هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
٣. أبجد العلوم؛ لأبي الطيب محمد صديق خان القنوجي (١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٤. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع؛ لأبي شامة (٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د ت، د ط.
٥. ابن الجوزي.. الإمام المربي، والواعظ البليغ، والعالم المتفنن؛ لعبدالعزيز السيد هاشم الغزولي، دار القلم، دمشق، ضمن سلسلة أعلام المسلمين (٧٥)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٦. ابن الجوزي وكتابه: المصباح المضيء في خلافة المستضيء؛ لناجية عبدالله إبراهيم، دار زهران، عمَّان، ٢٠٠٢م.
٧. أبو الفرج بن الجوزي، آراؤه الكلامية والأخلاقية؛ لآمنة محمد نصير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٨. الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، في القرن الثالث الهجري؛ للدكتور عبدالمجيد محمود عبدالمجيد، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٩. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٠. الإتقان في علوم القرآن؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، ١٤١٦هـ.
١١. الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة؛ لمحمد عبدالحي بن محمد عبدالحليم (١٣٠٤هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، مكتبة الشرق الجديد، بغداد، د ت، د ط.
١٢. الأثمار الجنية في أسماء الحنفية؛ لعلي بن سلطان محمد القاري

(١٠١٤هـ)، الهند، د ط، ٢٠٠٢م.
١٣. الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة؛ لبدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
١٤. الآحاد والمثاني؛ لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني (٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
١٥. أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)؛ لمحمد بن عبدالباقي الأنصاري الكعبي، المعروف بقاضي المارسْتان (٥٣٥هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٦. الأحاديث المختارة (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما)؛ لضياء الدين المقدسي (٦٤٣هـ)، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
١٧. الأحكام السلطانية والولايات الدينية؛ لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ)، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
١٨. أحكام القرآن؛ لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
١٩. أحكام القرآن؛ لابي بكر ابن العربي (٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٢٠. إحياء علوم الدين؛ للإمام الغزالي (٥٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، د ت، د ط.
٢١. أخبار أبي حنيفة وأصحابه؛ لأبي عبدالله حسين بن علي الصيمري (٤٣٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٢. أخبار الحمقى والمغفلين؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، المكتب التجاري، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٢٣. أخبار الصلاة؛ لعبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور، أبي محمد المقدسي (٦٠٠هـ)، تحقيق: محمد عبدالرحمن النابلسي، دار السنابل، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٢٤. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه؛ لابن العباس الفاكهي (٢٧٥هـ)، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢٥. اختلاف الحديث؛ لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٦. آداب الشافعي ومناقبه؛ لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٧. الآداب الشرعية؛ لابن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٢٨. أدب الإملاء الاستملاء؛ لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٢٩. الأربعون في شيوخ الصوفية؛ لأبي سعد أحمد بن محمد الهروي (٤١٢هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٣٠. ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان أثير الدين محمد ابن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٣١. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول؛ لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: سامي بن العربي، دار الفضيلة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٣٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٣٣. الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري، مطبعة دار التأليف، د ط، د.ت.
٣٤. أساس البلاغة؛ لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٥. الأسامي والكنى مخطوط. راجع
٣٦. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٧. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالله حول السوالمة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٣٨. أسد الغابة؛ لعز الدين بن الأثير (٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٣٩. أسرار البلاغة؛ لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، د ت، د ط.
٤٠. الأسماء والصفات؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٤١. أسنى المطالب في شرح روض الطالب؛ لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د ت، د ط.
٤٢. الأشباه والنظائر في النحو؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
٤٣. الاشتقاق؛ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٤٤. الإصابة في تمييز الصحابة؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٤٥. أصل صفة صلاة النبي ؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٤٦. إصلاح غلط المحدثين؛ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح

الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٧. أصول السرخسي؛ لأبي بكر أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٩٠هـ)، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٤٨. الأصول في النحو؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٤٩. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن؛ لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٥٠. أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني؛ لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ)، تحقيق: جابر ابن عبدالله السريع، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧هـ.
٥١. إطراف المسْند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٥٢. الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار؛ لأبي بكر الحازمي (٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.
٥٣. الاعتصام؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور سلمان، مكتبة التوحيد، البحرين، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٥٤. اعتقاد أئمة الحديث؛ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (٣٧١هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٥٥. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١م.
٥٦. إعراب الحديث النبوي؛ لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٥٧. إعراب القرآن؛ لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٥٨. إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه (الناسخ والمنسوخ)؛

لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد بن عبدالله العماري الزهراني، ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٥٩. إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد بن عبدالله العماري الزهراني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٦٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
٦١. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام؛ لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملقن(٨٠٤هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ.
٦٢. الأعلام؛ لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي(١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
٦٣. الإغراب (الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب بعضهم على بعض)؛ لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: أبي عبدالرحمن محمد الثاني بن عمر، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٦٤. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات؛ لمرعي بن يوسف الكرمي (١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٦٥. إكمال المعلم بفوائد مسلم؛ للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٦٦. إكمال تهذيب الكمال؛ لعلاء الدين مغلطاي (٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٦٧. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال؛ لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني (٧٦٥هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٦٨. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب؛ لأبي نصر سعد الملك علي بن هبة الله، المعروف بابن ماكولا (٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٦٩ .ألفية السيوطي في علم الحديث؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، صححه: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، د ت، د ط.
٧٠. الأم؛ لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٧١. أمالي الباغندي ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية؛ للباغندي الصغير (٢٨٣هـ)، اعتنى به: محمد زياد بن عمر تكلة، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٧٢. الأمالي في آثار الصحابة؛ لأبي بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، د ت، د ط.
٧٣. الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات؛ لمحمود أحمد القيسية، جامعة البنجاب؛ لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٧٤. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين؛ نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
٧٥. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام؛ لابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، تحقيق: سعد بن عبدالله الحميد، دار المحقق للنشر والتوزيع، د ت، د ط.
٧٦. الإمامة والرد على الرافضة؛ لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٧٧. إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع؛ لتقي الدين المقريزي (٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٧٨. أمثال الحديث المروية عن النبي ؛ لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي (٣٦٠هـ)، تحقيق: أحمد عبدالفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٧٩. الآمدي وآراؤه الكلامية؛ لحسن الشافعي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٨٠. الأموال؛ لأبي أحمد حميد بن مخلد المعروف بابن زنجويه (٢٥١هـ)، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٨١. الأنساب المتفقة؛ لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن

القيسراني (٥٠٧هـ)، تحقيق: دي يونج، طبعة ليدن بريل، ١٢٨٢هـ- ١٨٦٥م.

٨٢. الأنساب؛ لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ)، تعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. وطبعة أخرى بتحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.

٨٣. إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (السيرة الحلبية)؛ لعلي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي (١٠٤٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٨٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ لأبي البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة التجارية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.

٨٥. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل؛ لعلاء الدين المرداوي (٨٨٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

٨٦. الأوائل؛ لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٨٧. الأوائل؛ لأبي بكر بن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، د ت، د ط.

٨٨. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف؛ لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (٣١٨هـ)، تحقيق: أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٨٩. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك؛ لابن هشام الأنصاري (٧٩١هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.

٩٠. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل؛ لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني (٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٩١. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون؛ لإسماعيل باشا بن محمد البابانى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت، د ط.

٩٢. إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار؛ لصالح بن محمد العمري المعروف بالفلاني (١٢١٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٩٣. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث؛ لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٩٤. البحر الرائق شرح كنز الدقائق؛ لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري (٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق؛ لمحمد بن حسين بن علي الطوري (بعد: ١١٣٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د ت، د ط.
٩٥. البحر الزخار (مسند البزار)؛ لأبي بكر البزار (٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، ومكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٩٦. البحر المحيط في أصول الفقه؛ لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان١٤٢١هـ.
٩٧. البدء والتاريخ؛ للمطهر بن طاهر المقدسي (٣٥٥هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، د ت، د ط.
٩٨. البداية والنهاية؛ لعماد الدين أبي الفداء ابن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٩٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع؛ لأبي بكر علاء الدين بن مسعود بن أحمد الكاشاني (٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١٠٠. بدائع الفوائد؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
١٠١. البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير؛ لابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: أبي محمد عبدالله بن سليمان ومحيي الدين بن جمال الدين ومجدي بن السيد وإبراهيم فهمي ومصطفى أبي الغيط، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٠٢. البرهان في أصول الفقه؛ لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني (٤٧٨هـ)، تحقيق: عبدالعظيم محمود الديب، شركة الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

١٠٣. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة؛ لعبدالمتعال الصعيدي (١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
١٠٤. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث؛ لأبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين أحمد صالح، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
١٠٥. بغية الطلب في تاريخ حلب؛ لابن العديم (٦٦٠هـ)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
١٠٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
١٠٧. البلاغة العربية؛ لعبدالرحمن حبنكة (١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، سوريا، والدار الشامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
١٠٨. بلغة السالك لأقرب المسالك (حاشية الصاوي على الشرح الصغير)؛ لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (١٢٤١هـ)، دار المعارف، د ت، د ط.
١٠٩. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام؛ لابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١١٠. البيان والتبيين؛ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٨٨م.
١١١. تاج العروس من جواهر القاموس؛ للسيد محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار الهداية، الكويت، د ت، د ط.
١١٢. التاج والإكليل لمختصر خليل؛ لأبي عبدالله محمد بن يوسف المواق المالكي (٨٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٤م.
١١٣. تاريخ ابن معين برواية الدوري؛ لأبي زكريا يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
١١٤. تاريخ أبي زرعة الدمشقي؛ لأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (٢٨١هـ)، رواية أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، د ت، د ط.
١١٥. تاريخ إربل؛ للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي،

المعروف بابن المستوفي (٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠م.
١١٦. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين؛ لأبي حفص عمر ابن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
١١٧. تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان)؛ لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
١١٨. تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م. وطبعة أخرى بتحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
١١٩. التاريخ الأوسط؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١٢٠. تاريخ الطبري؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
١٢١. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم؛ للقاضي أبي المحاسن التنوخي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
١٢٢. التاريخ الكبير (تاريخ ابن أبي خيثمة)؛ لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
١٢٣. التاريخ الكبير؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ١٩٨٦م.
١٢٤. تاريخ المدينة؛ لأبي زيد عمر بن شبة النميري، (٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ.
١٢٥. تاريخ الموصل؛ لأبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم الأزدي(٣٣٤هـ)، تحقيق: علي حبيبة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٢٦. تاريخ بغداد (تأريخ مدينة السلام، وأخبار محدثيها، وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وارديها)؛ للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. وبذيله: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد؛ لابن الدمياطي (٧٤٩هـ).
وطبعة أخرى: تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٢٧. تاريخ جرجان؛ لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني (٤٢٧هـ)، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١٢٨. تاريخ علماء بغداد (منتخب المختار)؛ لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي (٧٧٤هـ)، تحقيق: عباس العزاوي، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٢٩. تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها، وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها؛ لابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٣٠. تاريخ واسط؛ لأبي الحسن أسلم بن سهل بحْشل (٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٣١. تالي تلخيص المتشابه؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٣٢. تأويل مختلف الحديث؛ لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، لبنان، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
١٣٣. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٦٧م.
١٣٤. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين؛ لأبي المظفر طاهر بن محمد الأسفراييني (٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٣٥. التبيان في إعراب القرآن؛ لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: علي

محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د ت، د ط.
١٣٦. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي؛ لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (٧٤٣هـ)، والحاشية لشهاب الدين أحمد بن محمد الشلبي (١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.
١٣٧. تحرير ألفاظ التنبيه؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٣٨. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)؛ للطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.
١٣٩. تحفة الإخباري بترجمة البخاري؛ لأبي بكر شمس الدين محمد ابن عبدالله بن محمد بن أحمد بن مجاهد، الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
١٤٠. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف؛ لأبي الحجاج المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، والدار القيمة، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٤١. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل؛ لأبي زرعة العراقي (٨٢٦هـ)، ضبطه: عبدالله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
١٤٢. تحفة الحبيب على شرح الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب)؛ لسليمان ابن محمد بن عمر البجيرمي (١٢٢١هـ)، دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
١٤٣. تحفة المحتاج بشرح المنهاج؛ لابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ)، روجعتْ وصححتْ على لجنة من العلماء، مطبعة محمد مصطفى، مصر، ١٣٥٧هـ- ١٩٨٣م.
١٤٤. التحقيق في مسائل الخلاف؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٤٥. تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية؛ لأبي الحسن ابن ذي الوزارتين علي بن محمد الخزاعي (٧٨٩هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
١٤٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي؛ لجلال الدين السيوطي

(٩١١هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د ت، د ط.

١٤٧. التدوين في أخبار قزوين؛ لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد القزويني (٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

١٤٨. تذكرة الحفاظ؛ لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.

١٤٩. تذكرة الحفاظ؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.

١٥٠. تراجم رجال القرنين السادس والسابع (الذيل على الروضتين)؛ لأبي شامة المقدسي (٦٦٥هـ)، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.

١٥١. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف؛ لأبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٥٢. التسلي والاغتباط بثواب من تقدم من الأفراط؛ لعبدالمؤمن بن خلف الدمياطي (٧٠٥هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، د ت، د ط.

١٥٣. تصحيفات المحدثين؛ لأبي أحمد العسكري (٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٥٤. التطريف في التصحيف؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الفائز، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٥٥. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٥٦. التعديل والتجريح؛ لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق: أبي لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٥٧. التعليق على صحيح البخاري؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٥٨. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
١٥٩. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)؛ لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
١٦٠. تفسير البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
١٦١. تفسير البغوي (معالم التنزيل)؛ لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبدالله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
١٦٢. تفسير القرآن العظيم؛ لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى السيد محمد، ومحمد السيد رشاد، ومحمد فضل العجماوي، وعلي أحمد عبدالباقي، وحسن عباس، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٦٣. تفسير القرآن؛ لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
١٦٤. تقريب التهذيب؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، د ت، د ط.
١٦٥. تقرير القواعد وتحرير الفوائد؛ لابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، د ت، د ط.
١٦٦. التقرير والتحبير؛ لابن أمير الحاج (٨٧٩هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٦٧. التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث؛ لحسن بن محمد المشاط المالكي (١٣٩٩هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٦٨. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح؛ لأبي الفضل زين الدين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩م.

١٦٩. تكملة الإكمال؛ لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي (٦٢٩هـ)، تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي ومحمد صالح عبدالعزيز، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
١٧٠. التكمله لوفيات النقلة؛ لأبي محمد زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
١٧١. تلبيس إبليس؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٧٢. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٧٣. التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
١٧٤. تلخيص المتشابه في الرسم؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
١٧٥. تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٧٦. تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٧٧. تمام المنة في التعليق على فقه السنة؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٧٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر (٤٦٣هـ)، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، دار ابن تيمية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٧٩. تنبيه النائم الغمر على مواسم العمر؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
١٨٠. التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة؛ لصلاح الدين أبي سعيد خليل

ابن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان ٧٩ و ٨٠، السنة ٢٠، (رجب- ذو الحجة) ١٤٠٨هـ.

١٨١. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة؛ لأبي الحسن علي ابن محمد بن عراق الكناني (٩٦٣هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٨٢. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق؛ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي (٧٤٤هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، المكتبة الحديثة، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٨٣. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل؛ لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٨٤. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩هـ.

١٨٥. تهذيب الآثار، وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لأبي جعفر الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، د ت.

١٨٦. تهذيب الأسماء واللغات؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٨٧. تهذيب التهذيب؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

١٨٨. تهذيب الرياسه، وترتيب السياسه؛ لأبي عبدالله محمد بن علي بن الحسن القلْعي (٦٣٠هـ)، تحقيق: إبراهيم يوسف مصطفى عجو، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، د ت.

١٨٩. تهذيب السنن؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٩٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال؛ لجمال الدين المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٩١. تهذيب اللغة؛ لأبي منصور الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ومحمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية، مصر، د ط، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م. وطبعة أخرى: بتحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
١٩٢. التهذيب في علم الفرائض والوصايا؛ لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني (٥١٠هـ)، تحقيق: محمد أحمد الخولي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
١٩٣. توجيه النظر إلى أصول الأثر؛ لطاهر الجزائري الدمشقي (١٣٣٨هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
١٩٤. التوحيد؛ لابن منده (٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
١٩٥. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار؛ للأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)، علق عليه: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
١٩٦. توضيح المشتبه، في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم؛ لابن ناصر الدين القيسي الدمشقي (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
١٩٧. التوقيف على مهمات التعاريف؛ لزين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي (١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
١٩٨. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة؛ لزين الدين قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، د ت، د ط.
١٩٩. الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، غراس للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٠٠. جامع الآثار في السير ومولد المختار؛ لابن ناصر الدين القيسي الدمشقي (٨٤٢هـ)، تحقيق: أبي يعقوب نشأت كمال، دار الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢٠١. جامع الأصول في أحاديث الرسول؛ لمجد الدين ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، والتتمة تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
٢٠٢. جامع البيان عن تأويل آي القرآن؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٢٠٣. جامع التحصيل في أحكام المراسيل؛ لصلاح الدين العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٢٠٤. الجامع الصحيح؛ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
٢٠٥. الجامع الكبير (سنن الترمذي)؛ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٢٠٦. جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سَنن؛ لأبي الفداء عماد الدين بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله الدهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، ومكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٠٧. جامع المسائل؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٠٨. جامع بيان العلم وفضله؛ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢٠٩. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)؛ لأبي عبدالله القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٢١٠. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ لأبي بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د ط، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. وطبعة أخرى: تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢١١. الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.
٢١٢. جزء ابن فيل؛ لأبي طاهرٍ الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيْلٍ (٣١١هـ)، تحقيق: موسى إسماعيل البسيط، مطبعة مسودي، القدس، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٢١٣. الجزء الأول من فوائد محمد بن أحمد القطان (٤٠٧هـ) عن شيوخه، تحقيق: سعود بن عبدالله الديحاني، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٢١٤. الجزء الثاني من الأول من الفوائد المنتخبة؛ لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)، مخطوط، مجاميع المدرسة العمرية، الموجودة في المكتبة الظاهرية.
٢١٥. جزء القراءة خلف الإمام؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٢١٦. جزء حنبل التاسع من فوائد ابن السماك؛ لابن السماك (٣٤٤هـ)، تحقيق: هشام بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢١٧. جزء فيه أحاديث أبي حيان، وجزء فيه ذكر صلاة المصطفى خلف أبي بكر الصديق؛ لضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (٦٤٣هـ)، تحقيق: نظام بن محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٢١٨. جزء فيه ما انتقى ابن مردويه على الطبراني من حديثه لأهل البصرة؛ لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٢١٩. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي؛ للمعافى بن زكريا (٣٩٠هـ)، تحقيق: عبدالكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٢٢٠. جمع الوسائل في شرح الشمائل؛ لملا علي القاري (١٠١٤هـ)، المطبعة الأدبية، مصر، ١٣١٨هـ.
٢٢١. الجمع بين الصحيحين، البخاري ومسلم؛ للحميدي (٤٨٨هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٢٢٢. جمل من أنساب الأشراف؛ لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري

(٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٢٢٣. جمهرة الأمثال؛ لأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٢٢٤. جمهرة اللغة؛ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
٢٢٥. جُنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب للموصلي؛ لأبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢٢٦. الجنى الداني في حروف المعاني؛ للحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٢٢٧. جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، د ت.
٢٢٨. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن ناصر وعبدالعزيز بن إبراهيم العسكر وحمدان بن محمد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٢٢٩. الجواهر المضية في طبقات الحنفية؛ لعبدالقادر القرشي (٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي، د ت، د ط. وطبعة أخرى: تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٢٣٠. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر؛ لشمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالحميد، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٢٣١. الجوهرة النيرة؛ لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي (٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
٢٣٢. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير؛ لشمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي (١٢٣٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، د ت، د ط.
٢٣٣. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني؛ لأبي الحسن علي بن

أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢٣٤. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع؛ لحسن بن محمد بن محمود العطار (١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، د ت، د ط.
٢٣٥. حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ لأبي الحسن نور الدين السندي (١١٣٨هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
٢٣٦. حاشيتا قليوبي وعميرة؛ لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٢٣٧. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي؛ لأبي الحسن علي بن محمد ابن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ)، تحقيق: علي معوض، وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢٣٨. الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه؛ لأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق: مروان قباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٣٩. حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، د ت، د ط.
٢٤٠. حجة القراءات؛ لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٤١. حجة الوداع؛ لابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، تحقيق: أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٢٤٢. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة؛ لأبي القاسم الأصبهاني الملقب بقوام السنة (٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٢٤٣. الحدائق لأهل الحقائق، لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٢٤٤. حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبدالله الذهلي؛ لأبي الحسن علي ابن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٤٥. حديث أبي القاسم الحامض ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى؛ لأبي القاسم الحامض (٣٢٩هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، أضواء السلف، الرياض، د ت، د ط.
٢٤٦. حديث الزهري أبي الفضل عبيد الله بن عبدالرحمن (٣٨١هـ)، رواية أبي محمد الحسن بن علي الجوهري (٤٥٤هـ)، تحقيق: حسن بن محمد بن علي شبالة، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢٤٧. حديث شعبة بن الحجاج؛ لأبي الحسين البزاز البغدادي (٣٧٩هـ)، تحقيق: صالح عثمان اللحام، الدار العثمانية، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٢٤٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء؛ لأبي نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨هـ.
٢٤٩. الحماسة البصرية؛ لأبي الحسن البصري (٦٥٩هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٢٥٠. الحماسة المغربية (مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب)؛ لأبي العباس أحمد بن عبدالسلام الجراوي (٦٠٩هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٢٥١. الحيوان؛ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
٢٥٢. خزانة الأدب، وغاية الأرب؛ لابن حجة الحموي (٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ودار البحار، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م.
٢٥٣. خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب؛ عبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ.
٢٥٤. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب؛ لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٥٥. خصائص مسند الإمام أحمد؛ لأبي موسى المديني (٥٨١هـ)، مكتبة التوبة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٢٥٦. الخصائص؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي

النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ط، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
٢٥٧. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٥٨. الخلافيات؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢٥٩. الخلعيات؛ لأبي الحسن الخلعي الشافعي (٤٩٢هـ)؛ تحقيق: مسعد السعدني، مكتبة السعدني، د ت، د ط.
٢٦٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ لأحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د ت، د ط.
٢٦١. الدر المنثور في التفسير بالمأثور؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٢٦٢. درء تعارض العقل والنقل؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٢٦٣. الدراية في تخريج أحاديث الهداية؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، علق عليه: السيد عبدالله هاشم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٢٦٤. درر الحكام شرح غرر الأحكام؛ لمحمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا خسرو (٨٨٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، د ت، د ط.
٢٦٥. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
٢٦٦. دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)؛ للقاضي عبدالنبي ابن عبدالرسول الأحمد نكري (ق ١٢هـ)، عرب عباراته: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٦٧. الدعوات الكبير؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، غراس للنشر، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٢٦٨. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: زاهد الكوثري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م. طبعة

أخرى: تحقيق: حسن السقاف، دار الإمام النووي، الأردن، د ط، ١٤١٣هـ.
٢٦٩. دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (شرح منتهى الإرادات)؛ لمنصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٢٧٠. دلائل الإعجاز؛ لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ت، د ط.
٢٧١. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة؛ لأبي بكر أحمد ابن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٧٢. دلائل النبوة؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد رواس قلعجي، وعبدالبر عباس، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٧٣. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب؛ لابن فرحون (٧٩٩هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ.
٢٧٤. ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق الغربي، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٢٧٥. ديوان أبي الطيب المتنبي (٣٥٤هـ)، دار بيروت، لبنان، د ط، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٧٦. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٢٧٧. ديوان عدي ابن الرقاع، جمع ودراسة: حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٢٧٨. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى؛ لمحب الدين أحمد بن عبدالله الطبري (٦٩٤هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.
٢٧٩. ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضا؛ لأبي محمد عبدالله بن محمد بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٢٨٠. ذم الكلام وأهله؛ لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي (٤٨١هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عبدالعزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة

المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م. وطبعة أخرى: تحقيق: أبي جابر عبدالله بن محمد بن عثمان الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٨١. ذم الهوى؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، د ت، د ط.
٢٨٢. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد؛ لأبي الطيب تقي الدين محمد بن أحمد المكي الفاسي (٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد صالح بن عبدالعزيز المراد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٨٣. ذيل تاريخ بغداد؛ لأبي عبدالله محب الدين محمد بن النجار (٦٤٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ت، د ط. وطبعة أخرى: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٢٨٤. ذيل تاريخ مدينة السلام؛ لأبي عبدالله محمد بن سعيد ابن الدبيثي (٦٣٧هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٢٨٥. ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم؛ لأبي محمد الكتاني الدمشقي (٤٦٦هـ)، تحقيق: عبدالله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٨٦. ذيل طبقات الحنابلة؛ لابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
٢٨٧. ذيل ميزان الاعتدال؛ لأبي الفضل زين الدين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٨٨. الرحلة في طلب الحديث؛ للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٢٨٩. رد المحتار على الدر المختار؛ لمحمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز، المعروف بابن عابدين (١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٢٩٠. الرد على الجهمية؛ لعثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)، علق عليه: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٢٩١. الرسالة القشيرية؛ لأبي القاسم القشيري (٤٦٥هـ)، تحقيق: عبدالحليم محمود ومحمود بن الشريف، دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٩٢. الرسالة؛ لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ- ١٩٤٠م.
٢٩٣. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب؛ لعبدالوهاب السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م- ١٤١٩هـ.
٢٩٤. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل؛ لأبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي (١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ومكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
٢٩٥. روح المعاني (تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني)؛ لشهاب الدين الآلوسي (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
٢٩٦. الروض الأُنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام؛ لأبي القاسم السهيلي (٥٨١هـ)، تعليق: مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٢٩٧. الروض الداني (المعجم الصغير)؛ لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٩٨. روضة الناظر وجنة المناظر؛ لابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: عبدالعزيز عبدالرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
٢٩٩. زاد المعاد في هدي خير العباد؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ومكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السادسة والعشرين، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٣٠٠. الزاهر في معاني كلمات الناس؛ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٣٠١. السابع من حديث أبي الحسن السقا؛ لأبي الحسن ابن السقا الحلبي (٣٥٠هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
٣٠٢. السبعة في القراءات؛ لابن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

٣٠٣. سبل السلام شرح بلوغ المرام؛ لمحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني (١١٨٢هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.
٣٠٤. سر صناعة الإعراب؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٣٠٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
٣٠٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيء في الأمة؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٣٠٧. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي؛ لعبدالملك بن حسين بن عبدالملك العاصمي المكي (١١١١هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٣٠٨. السنة؛ لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (٣١١هـ)، تحقيق: عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
٣٠٩. السنة؛ لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني (٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٣١٠. السنة؛ لعبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد بن سعيد بن سالم، دار ابن القيم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦.
٣١١. سنن ابن ماجه؛ لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمود فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي، د ت، د ط.
٣١٢. سنن أبي داود؛ لأبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٣١٣. السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن؛ لابن رشيد الفهري (٧٢١هـ)، تحقيق: أبي عبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٣١٤. سنن الدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٩٥هـ)، تحقيق:

السيد عبدالله هاشم، دار المعرفة، بيروت، لبنان١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٣١٥. سنن الدارمي؛ لعبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي الدارمي (٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣١٦. السنن الكبرى؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٥٢هـ.
٣١٧. السنن الكبرى؛ لأبي عبدالرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٣١٨. سنن النسائي؛ بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، وحاشية الإمام السندي (١١٣٨هـ)؛ اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٣١٩. السنن؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، لبنان١٣٨٦ - ١٩٦٦، وطبعة أخرى بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٣٢٠. سؤالات ابن الجنيد؛ لأبي زكريا يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٣٢١. سؤالات الحاكم؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
٣٢٢. سؤالات السلمي للدارقطني؛ لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي (٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبدالله الحميد وخالد بن عبدالرحمن الجريسي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٣٢٣. سؤالات حمزة السهمي لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) وغيره من المشايخ، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٣٢٤. سير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٣٢٥. سيرة ابن إسحاق (كتاب المبتدأ والمبعث والمغازي)؛ لمحمد بن إسحاق ابن يسار (١٥١هـ)، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، المغرب،

١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٣٢٦. السيرة الحلبية (إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون)؛ لأبي الفرج علي بن إبراهيم الحلبي (١٠٤٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، ١٤٠٠هـ.
٣٢٧. السيرة النبوية؛ لابن هشام (٢١٣هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٣٢٨. الشجرة في أحوال الرجال؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ)، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، د ت، د ط.
٣٢٩. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح؛ لبرهان الدين الأبناسي (٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٣٣٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ لابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٣٣١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ لابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٣٣٢. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ لأبي القاسم هبة الله بن الحسن ابن منصور الطبري الرازي اللالكائي (٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٣٣٣. شرح التسهيل؛ لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٣٣٤. شرح التصريح على التوضيح؛ لخالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٣٥. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك؛ لمحمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبدالرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٣٣٦. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك؛ لمحمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني (١١٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٤هـ.
٣٣٧. شرح السنة؛ لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان،

الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٣٨. شرح العقيدة الطحاوية؛ لابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٣٩. شرح شافية ابن الحاجب؛ لرضي الدين الأستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٣٤٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب؛ لمحمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، د ت، د ط.
٣٤١. شرح علل ابن أبي حاتم؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الصالحي (٧٤٤هـ)، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٣٤٢. شرح علل الترمذي؛ لابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح، د ت، د ط.
٣٤٣. شرح فتح القدير؛ لكمال الدين المعروف بابن الهمام (٨٦١هـ)، علق عليه: عبدالرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. وطبعة أخرى بدار الفكر، د ت، د ط.
٣٤٤. شرح قطر الندى؛ لابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
٣٤٥. شرح كفاية الطالب الرباني على رسالة أبي زيد القيرواني؛ لعلي بن خلف المنوفي المالكي (٩٣٩هـ)، تحقيق: أحمد حمدي إمام، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٩هـ.
٣٤٦. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف؛ لأبي أحمد العسكري (٣٨٢هـ)، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
٣٤٧. شرح مختصر خليل؛ لأبي عبدالله محمد الخرشي (١١٠١هـ)، المطبعة الأميرية، مصر، ١٣١٧هـ
٣٤٨. شرح مسند أبي حنيفة؛ للملا علي القاري (١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٣٤٩. شرح مشكل الآثار؛ لأبي جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب

الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٣٥٠. شرح معاني الآثار؛ لأبي جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٣٥١. شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث؛ للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٣٥٢. الشريعة الإسلامية (تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود)؛ لبدران أبي العينين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٣٥٣. شعب الإيمان؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
٣٥٤. شعر مروان بن أبي حفصة (١٨٢هـ)، تحقيق: حسين عطوان، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، د ت.
٣٥٥. شمائل النبي ؛ لأبي عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: ماهر ياسين فحل، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٣٥٦. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح؛ لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
٣٥٧. الصارم المنكى في الرد على السبكى؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي (٧٤٤هـ)، المطبعة الخيرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٨هـ.
٣٥٨. صحيح ابن حبان؛ لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي (٢٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٣٥٩. صحيح ابن خزيمة؛ لأبي بكر بن خزيمة السلمي (٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٣٦٠. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه)؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٦١. صحيح الترغيب والترهيب؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٦٢. صحيح الجامع الصغير وزياداته؛ لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٣٦٣. صحيح مسلم بشرح النووي؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المطبعة المصرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م.
٣٦٤. صفة الصفوة؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، محمد رواس قلعجي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
٣٦٥. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة؛ لابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٣٦٦. صيانة مجموع الفتاوى من السقط والتصحيف؛ لناصر بن حمد الفهد، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
٣٦٧. صيْد الخاطر؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: عامر علي ياسين، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م. وطبعة أخرى بعناية: حسن المساحي سويدان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٣٦٨. الضعفاء الصغير؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٣٦٩. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة؛ لعبدالرحمن حبنكة، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٣٧٠. الطب النبوي؛ لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٣٧١. طبقات الحفاظ؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٧٢. طبقات الحنابلة؛ لأبي الحسين بن أبي يعلى (٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٣٧٣. طبقات الشافعية الكبرى؛ لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.

٣٧٤. طبقات الشافعية؛ لأبي بكر بن قاضي شهبة (٨٥١هـ)، تحقيق: الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٣٧٥. طبقات الشافعية؛ لأبي محمد جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٣٧٦. طبقات الصوفية؛ لأبي عبدالرحمن السلمي (٤١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٣٧٧. طبقات الفقهاء؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)، هذبه: محمد بن مكرم ابن منظور (٧١١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
٣٧٨. الطبقات الكبرى؛ لأبي عبدالله محمد بن سعد المعروف بابن سعد (٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
٣٧٩. الطبقات الكبير؛ لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
٣٨٠. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها؛ لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٢ -١٩٩٢م.
٣٨١. طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ -١٩٨٣م.
٣٨٢. طبقات المفسرين؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٣٨٣. طبقات فحول الشعراء؛ لمحمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د ت، د ط.
٣٨٤. طرح التثريب في شرح التقريب؛ لأبي الفضل زين الدين العراقي (٨٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٣٨٥. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية؛ لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي (٥٣٧هـ)، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، دار النفائس،

بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٣٨٦. الطهور؛ لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ)، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة- جدة، ومكتبة التابعين- سليم الأول- الزيتون، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٣٨٧. عارضة الأحوذي؛ لمحمد بن عبدالله أبي بكر بن العربي الإشبيلي (٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
٣٨٨. العباب الزاخر واللباب الفاخر؛ لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني(٦٥٠هـ)، تحقيق: فير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٣٨٩. العبر في خبر من غبر؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة، الكويت، د ط، ١٤٠٥هـ.
٣٩٠. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: زكريا علي يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٣٩١. العرش وما روي فيه؛ لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (٢٩٧هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٣٩٢. العرف الشذي شرح سنن الترمذي؛ لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري (١٣٥٣هـ)، تصحيح: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣٩٣. العزلة؛ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
٣٩٤. العسجد المسبوك والجوهر المحZوك في طبقات الخلفاء والملوك؛ لإسماعيل بن العباس الغساني (٨٠٣هـ)، تحقيق: شاكر محمود عبدالمنعم، دار البيان، بغداد، دار التراث الإسلامي، د ط، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٣٩٥. العقد الفريد؛ لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبدربه، تحقيق: أحمد أمين، وإبراهيم الإبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
٣٩٦. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (٧٤٤هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

٣٩٧. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٣٩٨. علل الترمذي الكبير؛ للترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: السيد صبحي السامرائي والسيد أبو المعاطي النوري ومحمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٣٩٩. علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ؛ لأبي الحسن علي بن المديني (٢٣٤هـ)، علق عليه: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
٤٠٠. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، ضبطه: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٤٠١. العلل؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٤٠٢. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، اعتنى به: أبو محمد أشرف بن عبدالمقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٤٠٣. علوم الحديث؛ لأبي عمرو بن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٤٠٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري؛ لبدر الدين العينى (٨٥٥هـ)، دار الفكر، د ت، د ط.
٤٠٥. العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود البابرتي (٧٨٦هـ)، دار الفكر، د ت، د ط.
٤٠٦. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته؛ لأبي عبدالرحمن شرف الحق الصديقي العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
٤٠٧. عيون الأخبار؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٤٠٨. غاية النهاية في طبقات القراء؛ لشمس الدين محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ.
٤٠٩. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية؛ للسخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: أبي عائش

عبدالمنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٤١٠. الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مخطوط.
٤١١. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية؛ لزكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، المطبعة الميمنية، د ت، د ط.
٤١٢. غريب الحديث؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤١٣. غريب الحديث؛ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٤١٤. غنية الملتمس إيضاح الملتبس؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: يحيى بن عبدالله البكري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
٤١٥. الفائق في غريب الحديث والأثر؛ لجار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، د ت.
٤١٦. فتاوى ابن الصلاح؛ لعثمان بن عبدالرحمن، أبي عمرو تقي الدين، المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧م.
٤١٧. فتاوى السبكي؛ لأبي الحسن تقي الدين السبكي (٧٥٦هـ)، دار المعارف، القاهرة، د ت، د ط.
٤١٨. الفتاوى الفقهية الكبرى؛ لابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ)، جمعها: عبدالقادر ابن أحمد الفاكهي (٩٨٢هـ)، المكتبة الإسلامية، د ت، د ط.
٤١٩. الفتاوى الكبرى؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
٤٢٠. الفتاوى الهندية؛ تأليف: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣١٠هـ.
٤٢١. فتح الباب في الكنى والألقاب؛ لابن مَنْده العبدي (٣٩٥هـ)، تحقيق: أبي

قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٤٢٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت، د ط.

٤٢٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٤٢٤. فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد عليش (١٢٩٩هـ)، دار المعرفة، د ت، د ط.

٤٢٥. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير؛ لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، دار الوفاء، د ت، د ط.

٤٢٦. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث؛ لشمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، د ط، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. وطبعة أخري: تحقيق: عبدالكريم بن عبدالله الخضير ومحمد بن عبدالله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٢٧. فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (حاشية الجمل)؛ لسليمان ابن عمر بن منصور العجيلي المعروف بالجمل (١٢٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ت، د ط.

٤٢٨. الفروسية؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن بن محمود، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٢٩. الفروع؛ لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ)، ومعه تصحيح الفروع؛ لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤٣٠. الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)؛ لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن إدريس بن عبدالرحمن المالكي الشهير بالقرافي (٦٨٤هـ)، عالم الكتب، د ت، د ط.

٤٣١. الفصَل في الملل والأهواء والنحل؛ لابن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ت، د ط.

٤٣٢. الفصل للوصل المدرج في النقل؛ لأبي بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٤٣٣. فضائح الباطنية؛ لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، د ت، د ط.
٤٣٤. فضائح الباطنية؛ لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، د ط، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
٤٣٥. فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم؛ لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، دار البخاري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٤٣٦. الفقيه والمتفقه؛ للخطيب البغدادي (٤٦٢هـ)، تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٤٣٧. الفهرست؛ لأبي الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٤٣٨. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني؛ شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ)، دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٤٣٩. فوائد ابن أخي ميمي الدقاق؛ لأبي الحسين محمد بن عبدالله البغدادي الدقاق المعروف بابن أخي ميمي (٣٩٠هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٤٤٠. فوائد أبي أحمد الحاكم؛ لأبي أحمد محمد بن محمد الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (٣٧٨هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٤٤١. فوائد أبي محمد الفاكهي (٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالله بن عايض الغباني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٤٤٢. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة؛ محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، د ت.
٤٤٣. الفوائد المعللة (الجزء الأول والثاني من حديثه)؛ لأبي زرعة الدمشقي

الملقب بشيخ الشباب (٢٨١هـ)، تحقيق: رجب بن عبدالمقصود، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٤٤٤. الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي؛ لعلي بن عمر الحربي (٣٨٦هـ)، تحقيق: تيسير بن سعد، الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٤٤٥. الفوائد؛ لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبدالله البجلي (٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٤٤٦. فيض القدير، شرح الجامع الصغير؛ لعبدالرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
٤٤٧. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٤٤٨. القاموس المحيط؛ للفيروزآبادي (٨١٧هـ)، تحقيق: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٤٤٩. قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي؛ للدكتورة ناجية عبدالله إبراهيم، المكتبة العالمية، ببغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، وطبعة أخرى: دار زهران، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.
٤٥٠. القراءة خلف الإمام؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ
٤٥١. قطف الأزهار المتناثرة؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٥٢. القلائد الجوهريةفي تاريخ الصالحية؛ لمحمد بن طولون الصالحي (٩٥٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، د ت، د ط.
٤٥٣. قواطع الأدلة في الأصول؛ لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م.
٤٥٤. قواعد الأحكام في مصالح الأنام؛ للعز بن عبدالسلام (٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩١م.

٤٥٥. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث؛ لمحمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٤٥٦. قواعد في علوم الحديث؛ للتهانوي (١٣٩٤هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٤٥٧. القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، اليمامة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ومعه: ذيل القول المسدد؛ لمحمد صبغة الله المدارسي.
٤٥٨. القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد؛ للشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عبدالخالق، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٤٥٩. الكاشف؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٤٦٠. الكامل في التاريخ؛ لابن الأثير (٦٣٠هـ)، راجعه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٤٦١. الكامل في التاريخ؛ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير (٦٣٠هـ)، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٢م.
٤٦٢. الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٤٦٣. الكامل؛ لأبي العباس المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٤٦٤. كتاب أخبار المصحفين؛ لأبي أحمد العسكري (٣٨٢هـ)، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥.
٤٦٥. كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين؛ للإمام الحافظ شرف الدين أبي الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي ثم الإسكندراني المالكي (٦١١هـ)، دراسة وتحقيق: محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٤١٤هـ.
٤٦٦. كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث؛ للحافظ أبي يعلى الخليلي القزويني (٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض،

الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٤٦٧. كتاب الأفعال؛ بابن القطاع الصقلي (٥١٥هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٤٦٨. كتاب الأمالي (الأمالي الخميسية)؛ لأبي الحسين الشجري (٤٧٧هـ)، رتبه: محيي الدين محمد بن أحمد القرشي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٤٦٩. كتاب التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد؛ لابن نقطة (٦٢٩هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٤٧٠. كتاب التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد؛ لابن نقطة (٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٤٧١. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل؛ لأبي بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٤٧٢. كتاب الثقات؛ لأبي حاتم محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٤٧٣. كتاب الدعاء؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٤٧٤. كتاب الزهد الكبير؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.
٤٧٥. كتاب السنن؛ لسعيد بن منصور (٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.
٤٧٦. كتاب الشريعة؛ لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)، تحقيق: عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٤٧٧. كتاب الصيام للفريابي وفي آخره فوائد الفريابي؛ لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (٣٠١هـ)، تحقيق: عبدالوكيل الندوي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٤٧٨. كتاب الصيام؛ لأبي جعفر الفرْيابي (٣٠١هـ)، تحقيق: عبدالوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٧٩. كتاب الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٤٨٠. كتاب الضعفاء والمتروكين؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٤٨١. كتاب الطبقات؛ لأبي عمرو خليفة بن خياط (٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.
٤٨٢. كتاب العظمة؛ لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٤٨٣. كتاب العلل ومعرفة الرجال، رواية عبدالله بن أحمد؛ لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٤٨٤. كتاب العلل؛ لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبدالله الحميد، وخالد بن عبدالرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٤٨٥. كتاب العين؛ للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ت، د ط.
٤٨٦. كتاب الفتن؛ لأبي عبدالله نعيم بن حماد المروزي (٢٨٨هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
٤٨٧. كتاب الفوائد (الغيْلانيات)؛ لأبي بكر محمد بن عبدالله البزاز (٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبدالهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٤٨٨. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين؛ لمحمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٤٨٩. كتاب المراسيل؛ لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، اعتنى به: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٤٩٠. كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع؛ لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٠هـ)، تحقيق: علي بن أحمد الكندي، مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤٩١. كتاب معجم الشيوخ؛ لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (٤٠٢هـ)، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٩٢. الكتاب؛ لعمرو بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٤٩٣. كشاف القناع عن متن الإقناع؛ لمنصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، د ت، د ط.
٤٩٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل؛ لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٤٩٥. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي؛ لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري (٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د ت، د ط.
٤٩٦. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي (٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٤٩٧. كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس؛ لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، ١٣٥١هـ.
٤٩٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛ لمصطفى بن عبدالله (حاجي خليفة) (١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان١٩٤١م.
٤٩٩. كشف المشكل من حديث الصحيحين؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، د ت، د ط.
٥٠٠. الكشف والبيان عن تفسير القرآن؛ لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٥٠١. كفاية الطالب الرباني على رسالة أبي زيد القيرواني؛ لأبي الحسن المالكي (٩٣٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان ١٤١٢هـ.
٥٠٢. الكفاية في علم الرواية؛ للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٥٧هـ.

٥٠٣. الكفاية في علم الرواية؛ للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
٥٠٤. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية؛ لأبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥٠٥. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال؛ لعلاء الدين الهندي (٩٧٥هـ)، تحقيق: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٥٠٦. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال؛ لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري، المعروف بالمتقي الهندي (٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٥٠٧. الكنى والأسماء؛ لأبي بشر الدولابي (٣١٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفريابي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥٠٨. كيد الشيطان لنفسه قبل خلق آدم، ومعه بيان مذاهب الفرق الضالة؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥٠٩. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أبي عبدالرحمن صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٥١٠. اللباب في تهذيب الأنساب؛ لعز الدين بن الأثير (٦٣٠هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، د ت، د ط.
٥١١. اللباب في علل البناء والإعراب؛ لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، د ت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٥١٢. اللباب في علوم الكتاب؛ لابن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥١٣. لسان العرب؛ لابن منظور (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٥١٤. لسان الميزان؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف

النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.
٥١٥. اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف؛ لأبي موسى الأصبهاني المديني (٥٨١هـ)، تحقيق: أبي عبدالله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥١٦. لفتة الكبد إلى نصيحة الولد؛ لابن الجوزي (٦٣٠هـ)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٥١٧. المبدع في شرح المقنع؛ لإبراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق (٨٨٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان١٤٠٠هـ.
٥١٨. المبسوط؛ لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٥١٩. المتفق والمفترق؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٥٢٠. المجالسة وجواهر العلم؛ لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (٣٣٣هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م
٥٢١. مجمع الآداب في معجم الألقاب؛ لابن الفوطي (٧٤٣هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، وزارة الثقافة، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٥٢٢. مجمع الأمثال؛ لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
٥٢٣. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر؛ لعبدالرحمن بن محمد المعروف بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (١٠٧٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، د ت، د ط.
٥٢٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لأبي الحسن نور الدين الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٥٢٥. مجمل اللغة؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٥٢٦. المجموع شرح المهذب، مع تكملة السبكي والمطيعي؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ت، د ط.

٥٢٧. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)؛ تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، د ط، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٥٢٨. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري؛ لابن البختري البغدادي الرزاز محمد بن عمرو (٣٣٩هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٥٢٩. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء؛ لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٥٣٠. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٥٣١. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي؛ للحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
٥٣٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ لابن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٥٣٣. المحصول في علم الأصول؛ لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٥٣٤. المحكم والمحيط الأعظم؛ لابن سيده (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٥٣٥. المحلى؛ لابن حزم (٤٦٥هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ.
٥٣٦. المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه؛ لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد الحنفي (٦١٦هـ)، تحقيق: عبدالكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
٥٣٧. مختار الصحاح؛ لأبي بكر الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية والدار النموذجية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة،

١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥٣٨. مختصر إتحاف السادة المهرة؛ لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٥٣٩. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم؛ لابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: عبدالله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبدالله الحميد، دار العاصمة، الرياض، الطبع الأولى، ١٤١١هـ.
٥٤٠. مختصر الأحكام (مستخرج الطوسي على جامع الترمذي)؛ لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٥٤١. مختصر الشمائل المحمدية؛ لأبي عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتبة الإسلامية، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
٥٤٢. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة؛ لمحمد بن الموصلي (٧٥١هـ)، تحقيق: الحسن بن عبدالرحمن العلوي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٥٤٣. مختصر العلو للعلي الغفار لشمس الدين الذهبي؛ للألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٥٤٤. مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية؛ لأبي عبدالله بدر الدين البعلي (٧٧٨هـ)، تحقيق: عبدالمجيد سليم ومحمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٥٤٥. مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث لابن عدي؛ لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٥٤٦. المختصر الكبير في سيرة الرسول ؛ لعز الدين ابن جماعة الكناني (٧٦٧هـ)، تحقيق: سامي مكي العاني، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٥٤٧. المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيْثي؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٧١هـ- ١٩٥١هـ.
٥٤٨. مختصر خلافيات البيهقي؛ لأحمد بن فرج اللخمي الإشبيلي (٦٩٩هـ)، تحقيق: ذياب عبدالكريم ذياب، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٤٩. مختصر سنن أبي داود؛ لأبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: محمود شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت.
٥٥٠. المختصر في سيرة الرسول؛ لعز الدين بن جماعة (٧٦٧هـ)، تحقيق: سامي مكي العاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٥٥١. المخلصيات؛ لمحمد بن زكريا أبي طاهر المخلص (٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
٥٥٢. مدارك التنزيل وحقائق التأويل؛ لأبي البركات عبدالله بن احمد بن محمود النسفي (٧٠١هـ)، تحقيق: سيد زكريا، مكتبة نزار الباز، د ت، د ط.
٥٥٣. المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب؛ لأبي زيد بكر بن عبدالله (١٤٢٩هـ)، دار العاصمة، الرياض، د ت، د ط.
٥٥٤. المدخل إلى الصحيح؛ لأبي عبدالله الحاكم المعروف بابن البيع (٤٠٥هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٥٥٥. المدخل إلى كتاب الإكليل؛ لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بابن البيع (٤٠٥هـ)، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، د ت، د ط.
٥٥٦. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل؛ لابن بدران (١٣٤٦هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
٥٥٧. المدخل للفقه الإسلامي؛ لمحمد سلام مدكور، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٥٥٨. المدلسين؛ لأبي زرعة العراقي (٨٢٦هـ)، تحقيق: رفعت فوزي ونافذ حسين، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٥٥٩. المدهش؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: مروان قباني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٥٦٠. المدونة الكبرى؛ للإمام مالك بن أنس (١٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٥٦١. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان؛ لأبي محمد عبدالله بن سعد اليافعي (٧٦٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٥٦٢. مرآة الزمان؛ (نسخة مصورة عن مخطوط في شيكاغو).
٥٦٣. مراقي السعود، إلى مراقي السعود؛ لمحمد الأمين بن أحمد الجنكي (١٣٢٥هـ)، تحقيق: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٥٦٤. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح؛ لملا علي القاري (١٠١٤هـ)، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٥٦٥. المزكيات وهي الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي إسحاق المزكي، انتقاء وتخريج الدارقطني؛ لأبي إسحاق المزكي (٣٦٢هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٥٦٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٥٦٧. المساعد على تسهيل الفوائد؛ لابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٥٦٨. مسألة التسمية؛ لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: عبدالله بن علي مرشد، مكتبة الصحابة، جدة، الطبعة الأولى، د.ت.
٥٦٩. مسائل الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)؛ رواية ابنه عبدالله بن أحمد(٢٩٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م. ورواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م. ورواية ابنه أبي الفضل صالح (٢٦٦هـ)، بإشراف: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥٧٠. المستدرك على الصحيحين؛ لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (٤٠٥هـ)،

مطبوعات مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٤٠هـ.
٥٧١. المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، جمعه: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم (١٤٢١هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٥٧٢. المستصفى؛ لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٥٧٣. المستقصي في أمثال العرب؛ لجار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، تحت إشراف: محمد عبدالمعيد خان، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
٥٧٤. مسند أبي داود الطيالسي؛ لسليمان بن داود بن الجارود (٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٥٧٥. مسند أبي عوانة؛ لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني (٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥٧٦. مسند أبي يعلى الموصلي؛ لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م. وطبعة أخرى بتحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٥٧٧. مسند إسحاق بن راهويه؛ لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المروزي المعروف بابن راهويه (٢٣٨هـ)، تحقيق: عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
٥٧٨. مسند الإمام أبي حنيفة برواية أبي نعيم؛ لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٥٧٩. مسند الربيع بن حبيب الإباضي، دراسة نقدية؛ لسعد بن عبدالله الحميد، مجلة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد٤٧، رجب ١٤٣٠هـ.
٥٨٠. مسند الروياني؛ لأبي بكر محمد بن هارون الروياني (٣٠٧هـ)، ضبطه: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٥٨١. مسند الشاميين؛ لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٥٨٢. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم؛ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٥٨٣. مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب ﷺ وأقواله على أبواب العلم؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٥٨٤. مسند عائشة ﷺ؛ لأبي بكر بن أبي داود السجستاني (٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين، مكتبة الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٥٨٥. مسند عبدالله بن أبي أوفى؛ لأبي محمد يحيى بن صاعد (٣١٨هـ)، تحقيق: سعد بن عبدالله الحميد، مكتبة الرشد، الرياض، د ت، د ط.
٥٨٦. المسند؛ لعلي بن الجعْد (٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٥٨٧. المسند؛ لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (٥٣٣هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٥٨٨. المسند؛ لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
٥٨٩. المسند؛ لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، صححه: يوسف علي الزواوي وعزت العطار، بإشراف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٥٩٠. المسودة في أصول الفقه؛ تتابع على تصنيفها مجد الدين عبدالسلام بن تيمية (٦٥٢هـ)، وعبدالحليم بن تيمية (٦٨٢هـ)، وأحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، ومطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٥٩١. مشارق الأنوار على صحاح الآثار؛ للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة، د ت، د ط.
٥٩٢. مشيخة ابن الجوزي، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.
٥٩٣. مشيخة ابن طهمان؛ لأبي سعيد إبراهيم بن طهمان (١٦٨هـ)، تحقيق: محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٥٩٤. مشيخة القزويني؛ لأبي حفص عمر بن علي بن عمر القزويني (٧٥٠هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٥٩٥. مشيخة النعال البغدادي صائن الدين محمد بن الأنجب؛ لأبي الحسن محمد بن الأنجب (٦٥٩هـ)، تحقيق: بشار عواد، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٥٩٦. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه؛ لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٥٩٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي؛ لأحمد بن محمد الفيومي (٧٧٠هـ)، تحقيق: عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، د ت، د ط.
٥٩٨. المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (٨٣٣هـ)، مكتبة التوبة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٥٩٩. المصنف؛ لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٦٠٠. المصنف؛ لعبدالرزاق الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٦٠١. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى؛ لمصطفى بن سعد بن عبده الرحيباني (١٢٤٣هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٦٠٢. المطر والرعد والبرق؛ لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: طارق محمد سكلوع العمودي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٦٠٣. المعارف؛ لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.
٦٠٤. معالم السنن؛ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، صححه: محمد راغب الطباخ، مطبعة محمد راغب الطباخ، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٥٢هـ- ١٩٣٣م.
٦٠٥. المعتصر من المختصر؛ لأبي المحاسن جمال الدين الملطي (٨٠٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ومكتبة المتنبي، القاهرة، ومكتبة سعد الدين، دمشق، د ت، د ط.
٦٠٦. معجم ابن الأعرابي؛ لأبي سعيد بن الأعرابي (٣٤٠هـ)، تحقيق:

عبدالمحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٦٠٧. معجم الأدباء؛ لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٦٠٨. المعجم الأوسط؛ للطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٦٠٩. معجم البلدان؛ لياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٦١٠. معجم الصحابة؛ لابن قانع (٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٦١١. معجم الصحابة؛ لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٦١٢. معجم القراءات؛ لعبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٦١٣. المعجم الكبير؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبدالله الحميد، وخالد بن عبدالرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٦١٤. معجم الكتب؛ لابن المبرد الحنبلي (٩٠٩هـ)، تحقيق: يسرى عبدالغني البشري، مكتبة ابن سينا، مصر، د ت، د ط.
٦١٥. معجم المناهي اللفظية؛ لأبي زيد بكر بن عبدالله (١٤٢٩هـ)، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٦١٦. معجم المؤلفين؛ لعمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٦١٧. المعجم الوسيط؛ مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٦١٨. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي؛ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (٣٧١هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٦١٩. المعجم في أصحاب القاضي الصدفي؛ لابن الأبار (٦٥٨هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
٦٢٠. المعجم في مشتبه أسامي المحدثين؛ لأبي الفضل عبيد الله بن عبدالله بن أحمد بن يوسف الهروي (٤٠٥هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٦٢١. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع؛ لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري (٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٦٢٢. معجم مصنفات الحنابلة؛ لعبدالله الطريقي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٦٢٣. معجم مؤلفات الإمام ابن الجوزي المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية؛ إعداد الدكتور ناصر بن سعود بن عبدالله السلامة، دار الفلاح، الفيوم، د ت، د ط.
٦٢٤. معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي عبدالله محمد بن محمد المصطفى الأنصاري، مكتبة المسجد النبوي الشريف، المدينة النبوية، ١٤٢٢هـ.
٦٢٥. معرفة السنن والآثار؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٦٢٦. معرفة الصحابة؛ لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٦٢٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٦٢٨. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)؛ لأبي عمرو ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، د ط، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٦٢٩. معرفة علوم الحديث؛ لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (٤٠٥هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦٣٠. المعرفة والتاريخ؛ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٦٣١. المعين في طبقات المحدثين؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٦٣٢. المغازي؛ لأبي عبدالله الواقدي (٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٦٣٣. المغرب في ترتيب المعرب؛ لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي (٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٦٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م. وطبعة أخرى بتحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٦٣٥. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج؛ لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٦٣٦. المغني عن حمل الأسفار؛ لأبي الفضل زين الدين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، دار طبرية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٦٣٧. المغني في الضعفاء؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث العربي، قطر، د ت، دط.
٦٣٨. المغني؛ لابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي وعبدالفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٦٣٩. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)؛ لفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٦٤٠. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٦٤١. المفردات في غريب القرآن؛ لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ. وطبعة أخرى: تحقيق: محمد سيد كيلاني، د ت، د ط.

٦٤٢. المفصل في صنعة الإعراب؛ لجار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي أبي ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
٦٤٣. المفهم؛ لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم؛ لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو وأحمد محمد السيد وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٦٤٤. مقامات الحريري؛ لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ)، مطبعة المعارف، بيروت، لبنان، د ط، ١٨٧٣م.
٦٤٥. مقاييس اللغة؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٦٤٦. المقتضب؛ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٦٤٧. المقتنى في سرد الكنى؛ لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٦٤٨. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد؛ لأبي إسحاق برهان الدين ابن مفلح (٨٨٤هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٦٤٩. من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي (٣٤٣هـ)، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٦٥٠. المنار المنيف في الصحيح والضعيف؛ لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
٦٥١. مناقب الإمام أحمد بن حنبل؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
٦٥٢. مناقب الشافعي؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
٦٥٣. المنتخب من العلل للخلال؛ لابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٦٥٤. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور؛ لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني (٦٤١هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر، ١٤١٤هـ.
٦٥٥. المنتخب من مسند عبد بن حميد؛ لأبي محمد عبد بن حميد (٢٤٩هـ)، تحقيق: السيد صبحي السامرائي ومحمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٦٥٦. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٢م.
٦٥٧. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.
٦٥٨. المنتقى شرح الموطأ؛ لأبي الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.
٦٥٩. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ؛ لأبي محمد عبدالله بن الجارود (٣٠٧هـ)، فهرسه وعلق عليه: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية ودار الجنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٦٦٠. المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال؛ لشمس الدين لذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
٦٦١. المنفردات والوحدان؛ لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦٦٢. المنقذ من الضلال؛ لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد محمد جابر، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د ت، د ط.
٦٦٣. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٦٦٤. منهاج السنة النبوية؛ لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٦٦٥. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد؛ لمجير الدين أبي اليمن عبدالرحمن بن محمد العليمي (٩٢٨هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٦٦٦. منهج السالك إلى ألفية بن مالك (شرح الأشموني)؛ لعلي بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ)، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة، د ت، د ط.
٦٦٧. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي؛ لبدر الدين ابن جماعة (٧٣هـ)، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٦٦٨. المنهيات؛ لأبي عبدالله محمد بن علي المعروف بالحكيم الترمذي (توفي أواخر القرن الثالث تقريبا)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٦٦٩. المهذب في اختصار السنن الكبير؛ لشمس الدين الذهبي، تحقيق: دار المشكاة، بإشراف: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٦٧٠. المهذب في فقه الإمام الشافعي؛ لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٦٧١. مواعظ ابن الجوزي، دراسة تحليلية فنية، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٦٧٢. مواهب الجليل شرح مختصر خليل؛ لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الحطاب الرعيني (٩٥٤هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، د ت، د ط.
٦٧٣. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل؛ لشمس الدين محمد بن محمد المعروف بالحطاب الرعيني (٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٦٧٤. المؤتلف والمختلف (الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط)؛ لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٦٧٥. المؤتلف والمختلف؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٦٧٦. الموسوعة الفقهية الكويتية؛ صادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، دار السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية، (من ١٤٠٤- ١٤٢٧هـ).
٦٧٧. مُوضِح أوهامِ الجَمْع والتفريق؛ لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية؛ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٦٧٨. الموضوعات من الأحاديث المرفوعات؛ لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م. وطبعة أخرى: تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
٦٧٩. الموطأ؛ لمالك بن أنس (١٧٩هـ):
رواية ابن القاسم وتلخيص القابسي، تحقيق: السيد محمد بن علوي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
ورواية أبي مصعب الزهري المدني (٢٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
ورواية عبدالله بن مسلمة القعنبي (٢٢١هـ)، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
ورواية محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
ورواية يحيى بن يحيى (٢٤٤هـ)، صححها: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م. وطبعة أخرى لرواية يحيى بن يحيى (٢٤٤هـ): تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. وطبعة أخرى لرواية يحيى بن يحيى (٢٤٤هـ)، بتحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٦٨٠. مؤلفات ابن الجوزي، تأليف: عبدالحليم العلوجي، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ١٩٩٢م.
٦٨١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ للذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة

الأولى، ١٤١٦هـ.
٦٨٢. ناسخ الحديث ومنسوخه؛ لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٦٨٣. نثر الورود على مراقي السعود؛ لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، تحقيق: محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٦٨٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة؛ لابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، د ت، د ط.
٦٨٥. نزهة الألباب في الألقاب؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالعزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٦٨٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٦٨٧. نصب الراية لأحاديث الهداية، مع حاشيته: بغية الألمعي في تخريج الزيلعي؛ لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٦٨٨. نصيحة أهل الحديث؛ للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، اعتنى به: عبدالكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٦٨٩. نظم المتناثر من الحديث المتواتر؛ لأبي عبدالله محمد بن أبي الفيض الإدريسي الشهير بالكتاني (١٣٤٥هـ)، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية، د ت.
٦٩٠. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي؛ لابن سيد الناس اليعمري (٧٣٤هـ)، تحقيق: أحمد معبد عبدالكريم، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٦٩١. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب؛ للمقري التلمساني (١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٦٩٢. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما

افترى على الله عز وجل من التوحيد؛ لأبي سعيد عثمان ابن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٦٩٣. النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٦٩٤. النكت على مقدمة ابن الصلاح؛ لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٦٩٥. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج؛ لشمس الدين محمد بن أحمد ابن حمزة الرملي المعروف بالشافعي الصغير (١٠٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٦٩٦. النهاية في غريب الحديث والأثر؛ لمجد الدين بن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، د ت، د ط.
٦٩٧. نوادر الأصول في أحاديث الرسول؛ لأبي عبدالله محمد بن علي ابن الحسن المعروف بالحكيم الترمذي (توفي أواخر القرن الثالث تقريبا)، تحقيق: إسماعيل بن إبراهيم متولي عوض، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٦٩٨. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار؛ لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د ت، د ط.
٦٩٩. الهداية شرح بداية المبتدي؛ لعلي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني المرغيناني (٥٩٣هـ)، المكتبة الإسلامية، د ت، د ط.
٧٠٠. هدي الساري؛ لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، د ت، د ط.
٧٠١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين؛ لإسماعيل بن محمد أمين ابن مير سليم الباباني البغدادي (١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٧٠٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د ت، د ط.
٧٠٣. الوافي بالوفيات؛ لصلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد

الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٧٠٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ لابن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت، د ط.

٧٠٥. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر؛ لأبي منصور الثعالبي (٤٢٩هـ)، تحقيق: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٧٠٦. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر؛ لعبدالرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.



١٣- فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضــوع	الصفحة

